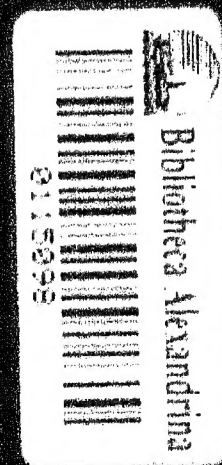


موسوعة المجالس القومية المتخصصة



رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف
رقم التسجيل

موسوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٠

المجلد الثاني عشر

تقديم :

أصبحت ملاحظة التطورات العالمية المتسارعة سياسيا واقتصاديا وعلميا - ضرورة حضارية ، ترتبط بحق الانسان فى أن يعلم ما يجرى من حوله سواء فى المجتمع الانسانى الكبير أو فى مجتمعه المحلى .

ومن هنا تظهر أهمية دور الاعلام فى عرض منجزات الحضارة والثقافة باستيعاب قيم العصر ومفاهيمه ، وملاحظة مستحدثاته وتطوراته ، ثم صياغتها بما يلائم نوق الجماهير ويلبى حاجاتهم ، وبما يعين الفرد على حركته الذاتية ، والتكيف فى مواجهة الحياة والآخرين . وبما يؤكد هذا الدور ، ما يشهده العالم من اهتمام متزايد بالاعلام ورسائله ، والاصرار على تطوير وسائله وتنويع أساليبه وتحديثها ، ومن ثم كانت الطفرة الكبيرة فى تطوير أجهزة الاستقبال الحديثة ، والوصول إلى مرحلة البث المباشر من الأقمار الصناعية . وهو تطور يدعم قدرة الاعلام الحديث على أداء دور فعال فى القضايا الانسانية الدولية والقومية .

وقد ظهرت هذه الأهمية المتنامية للدور الاعلامى فى دراسات المجالس القومية ، سواء فيما أنجزته من بحوث تتصل بالاستراتيجية الاعلامية أو فيما يتصل ببحث الموضوعات الملحة والعاجلة ، مراعية مجموعة من المبادئ والاتجاهات والاعتبارات ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن يتحرى العمل الاعلامى - فى حرفيته واتجاهاته - الصدق الكامل فى توسطه بين الحقائق الاعلامية والجماهير المتلقية .

- أن يكون الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها هو العمل المميز فى أجهزة الاعلام ، مع التوسع فى ربط الديمقراطية بكل أنشطة الابداع والانتاج .

- الالتزام بالأهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والتوافق بين خطط الاستراتيجية الاعلامية التى تعمل لتحقيق هذه الأهداف .

- توفير المعلومات الصحيحة للشعب ولكافة الجهات المعنية فى الوقت المناسب .

- المساهمة الواعية فى تكوين الرأى العام المستنير ، وتشكيل النوق العام الذى يرتبط بالقيم الأصيلة للمجتمع ، وبالاتجاهات الحضارية التى تتناسب مع هذه القيم .

- الاهتمام بالقضايا التى تشغل المجتمع بمستوياته المختلفة ، ومن ذلك على سبيل المثال قضايا : الانتاج والتنمية ، والشباب والطفولة والمرأة ، ومحو الأمية ، والسياسة السكانية والاسكانية .

- تحقيق الانسياب الحر والمتوازن لكافة المعلومات والأفكار بين مصر وبقية المنطقة العربية والعالم الخارجى .

- تقديم صورة صادقة لمصر ، وحضارتها القديمة والحديثة ، والمبادئ التى تقوم عليها سياستها الوطنية والعربية والافريقية والعالمية . مع الاهتمام بالخدمات الاعلامية للمصريين فى الخارج ، وربطهم فكريا ووجدانيا بوطنهم .

- الانفتاح الاعلامى على العالم كله ، مع التمسك بالذاتية الحضارية ، على ألا تكون حائلا دون الاتصال الأمين المفتوح على التقدم العالمى .

- اختيار النبرة الاعلامية المناسبة للاداء الاعلامى ، فى موضوعية صادقة ، وبحيث يمكن ضبطها تبعا لظروف استخدامها ، والاعتدال فى درجة علوها وحدتها ، فلا تخرج عن مقاصدها ولا تفقد اتزانها وواقعيته .
- الاختيار الدقيق لتكنولوجيا الاتصال ، فى اطار الاستراتيجية القومية للتطور التكنولوجى . مع العمل على اقامة صناعة وطنية لأجهزة الاتصال ، توفر كافة التجهيزات والمعدات والمواد والنظم .

- أن يتواكب إعداد الاعلاميين ، فى جميع الفروع ، مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى مجال الاعلام والاتصال ، وما يستلزمه ذلك من تطوير الدراسة فى الكليات والمعاهد العليا المعنية .

وإذا كانت هذه النقاط الموجزة قد تم التوسع فى استيفاء موضوعاتها مفصلة فى السياسات الاعلامية الراهنة والمستقبلية - فإن الدراسات الاعلامية الخمس والسبعين التى يضمها هذا « المجلد الثانى عشر » من موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، قد استوعبت جميع فروع الاعلام ووسائله وأنواته ، فتناولت التلفزيون واداره ، وتخطيط الخدمة التلفزيونية من جميع جوانبها ، والنور المستقبلى للتلفزيون المحلى . كما اهتمت بالاذاعة وبرامجها ، ومسلسلاتها ، وقنواتها ، ولغتها والأحاديث الإذاعية . وعنيت بالنشاط المشترك بين الاذاعة المسموعة والمرئية ، من حيث السياسة العامة للإنتاج ، والبرامج النوعية ، والمسئولية الاجتماعية لكل منهما . كذلك اشتملت الدراسات على موضوعات متنوعة تتصل بالصحافة ومستقبلها فى ظل التطور التكنولوجى ، واعداد صحافى المستقبل ، والصحافة المتخصصة ، والمدرسية ، والخدمات الصحفية المستقبلية ، وتلك التى تصدر باللغات الأجنبية ، والانفتاح الصحفى على العالم كله ، والسبق الصحفى والمسابقات الصحفية ، والعطاء الصحفى للأدب . وإلى جانب ذلك برزت العناية بالاعداد والتدريب لجميع الاعلاميين ، فتعددت دراساتهما وتكاملت فى مشروع قومى للتدريب الاعلامى .

على أن من أبرز الدراسات الاستراتيجية المجموعة التى تناولت « البث التلفزيونى المباشر » ، وتشتمل على ثمانية موضوعات متكاملة بحثت : الجوانب الفنية والعلمية والقمر الصناعى العربى ، والخطوات التنفيذية للقمر الصناعى المصرى ، ومصر والبث الفضائى المباشر ، ثم خلصت الى سياسة قومية تجاه الاستقبال من الاقمار الصناعية - عرضت بدائل ثلاثة تخلص فى : المواجهة السلبية أو الانفتاح الشامل أو الانتفاع المنظم فى استخدام أجهزة الاستقبال . مع اختيار البديل الأخير ، حيث يحقق الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ، مع تنظيم استيراد وإنتاج واستخدام هذه الأجهزة بما يحقق الصالح القومى . على أن تقرر حوافز للصناعات الوطنية للدخول فى مجالات تصنيع أجهزة استقبال البث التلفزيونى المباشر ، والاهتمام من الآن بتدريب وتعليم الكوادر الفنية اللازمة للتعامل معها فى كافة المجالات المتعلقة بذلك ، وبصفة خاصة التركيبات وأعمال الضبط والصيانة . وكذلك الاسراع بالخطوات التشريعية والتنفيذية المناسبة ، فى مواكبة زمنية لتوقعات امتداد هذا النشاط عند اطلاق قمر صناعى مصرى للبث التلفزيونى المباشر .

ولما كان الجانب الأكبر فى تنمية الاستعداد الجمالى يقع الآن على عاتق وسائل الاعلام وأجهزته ، فقد ضم هذا المجلد أيضا الدراسات الخاصة بالفنون ، باعتبار أن الوسائل الاعلامية يمكنها تقديم القيم الجمالية بأسلوب يجذب الانتباه ، ويرضى كل الأنواق ، سواء عرضت اللوحات الفنية ، أو الابداعات المعمارية ، أو مقتنيات المتاحف . بالإضافة الى مشاركتها الفعالة فى عرض الابداع المسرحى والسينمائى والموسيقى ، بمختلف ألوانه .

ويضم هذا المجلد تسعا وثلاثين دراسة عن الفنون ، يختص بعضها بالسينما ، واقعها ومستقبلها ، وصناعتها ، ودورها فى التعليم والثقافة ، والفيلم التسجيلى ، وسياسة تطوير السينما المصرية فنا وصناعة وتجارة . واشتملت دراسات المسرح على عدة موضوعات عن : مسرح الدولة ، المسرح والمجتمع ، المسرح الغنائى ، مسرح الثقافة الجماهيرية ، مسرح الطفل ، المسرح المدرسى والجامعى . وتخلص جميعها فى تطوير الأداء المسرحى ، والنهوض به ، وتوسيع نطاق الخدمة المسرحية ، وتنشيط الحركة المسرحية ، وإزالة المعوقات التى تعترضها . أما الفنون التشكيلية فتهتم موضوعاتها بالتخطيط المستقبلى للعمارة والفنون التشكيلية ، ودور الدولة فى ترقية فن العمارة المصرية والحفاظ على التراث المعمارى ، ووسائل النهوض بالفنون التشكيلية ، وكيفية تنمية الحس الجمالى وترقيته عن طريقها ، مع أهمية رعاية الفنون الشعبية ، وتنمية انتاجيات حرف البيئة . وتتناول الدراسات الموسيقية : الموسيقى ووسائل النهوض بها ، ودورها وأوضاعها فى التعليم العام والجامعى ، وترشيد انتاج وتوزيع « الكاسيت » الموسيقى ، وتطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية ، وأثر الموسيقى فى العادات والتقاليد ، الى جانب دراسة عن صناعة الآلات الموسيقية . وهناك موضوعات عامة تتصل برعاية الشباب فى مجال الفنون ، ودور التلفزيون فى نشرها ، وترشيد انتاج واستخدام مسجلات الفيديو ، وسياسة النهوض بالأغنية المصرية . وقد كانت محصلة أهداف المجلس القومى للثقافة أن يزيد حظ المصرى من غذائه الوجدانى المتصل بهذه الفنون جميعها ، بما يتناسب مع تراثه منها عبر القرون .

. . .

ولعلنا لا نبالغ اذا رأينا أن الثراء والتنوع الذى جادت به عقول الصفوة من أبناء مصر وخبرائها ، واتسمت به الدراسات التى يضمها هذا المجلد عن الاعلام والفنون - تعتبر ذخيرة نافعة لكل قارئ متخصص . كما تقدم مقترحاتها وتوصياتها منهاجا قويا للسياسات القومية على المدى القريب والبعيد ، يمكن أن تسترشد به جهات التخطيط والتنفيذ .

والله ولى التوفيق ،،،

د. محمد عبدالقادر حاتم
المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

• الاعلام

• الفنون

دراسات وتوصيات المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام

القسم الأول

الإعلام

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

السياسة الإعلامية في المرحلة القادمة

يمر المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر بمرحلة من أهم مراحل تطوره فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، الأمر الذى يتطلب تبنى استراتيجية اعلامية جديدة ، تستمد مقوماتها من هذه الظروف ومن العقيدة الحضارية المصرية ، التى تضع السلام قاعدة لها ، ينهض عليها نشاط مكثف للبناء والتعمير وتحقيق الرخاء للمواطن المصرى والانسانية بصفة عامة .

ولما كانت مصر ، صاحبة الحضارة العريقة ، والموقع الجغرافى المتوسط ، تحتل مركزا خاصا فى العالم العربى والاسلامى ، وترتبط ارتباطا عضويا بالقارة الأفريقية ، وتلتزم بالمواقف التحررية والانسانية فى مجال العلاقات الدولية - فان قيام هذه الاستراتيجية الإعلامية يمثل حاجة من أهم الحاجات التى تخدم الاهداف والقضايا الإنسانية والقومية التى تتبناها مصر .

ومن أجل وضع هذه الاستراتيجية والعمل على تنفيذها ، تبرز عدة مبادئ أساسية منها :

- أن السلام أصبح أحد العناصر الأساسية التى يقوم عليها البناء والتقدم بالنسبة للمجتمع المصرى ، ومن هذا المنطلق تتبع الحاجة الى

تعديل الخطط الإعلامية التى كانت متبعة فى ظل الصراع الحربى أو الاستعداد له .

- أن مبادرة السلام التى تبنتها القيادة المصرية ، قد أحدثت أثارا بالغة فى جوانب العلاقات العربية المصرية الاسرائيلية والعالمية ، مما يتطلب معالجة فكرية خاصة تعتمد على المقارمة والتوعية والملاينة ، وتحديد ماينبغى أن يترك أو يظهر على المسرح الإعلامى .

- أنه من الضرورى عند وضع الاستراتيجية ، مراعاة الواقع الحضارى النفسى لكل الاطراف التى توجه اليها السياسة الإعلامية ، مع دراسة شاملة لخطط هذه الاطراف الإعلامية وأهدافها ، سواء كانت دفاعية أو هجومية .

- أن السياسة الإعلامية ينبغى أن تكون شاملة ، بحيث تغطى سائر المجالات القومية : السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية ، ومواجهة التحدى الذى يفرضه التأثير الإعلامى الأجنبى فى هذه المجالات ، بهدف مقاومة أية محاولة لغرض اتجاه أو تحقيق غزو فكرى لايتناسب مع اهدافنا القومية وتقاليدنا الفكرية والروحية .

- أن الاداء السريع الحركة هو السمة التى يجب أن يقوم عليها أى إعلام فعال ومؤثر . لأن الكلمة أو الفكرة الأولى ، تحتل بؤرة التأثير فى مجال الإعلام .

- أن مبادرة السلام قد أوجدت ظروفا جديدة على الخريطة الخارجية للعلاقات بين مصر ودول العالم ، التى تسعى لتكوين علاقات فى جميع الجوانب مع مصر فى ظل السلام .

- أن هناك محاور رئيسية للتحرك الإعلامى ، يجب العمل عليها ، سواء داخليا أو خارجيا ، منها مايتجه الى ان العرب أو اسرائيل أو العالم الخارجى ، وأن التنسيق بين هذه المحاور يمثل ضرورة علمية لتحقيق أهداف الإعلام فى الداخل والخارج .

- أن السياسة الإعلامية ، ينبغى أن تلتزم فى عملها بالقواعد والمبادئ التى لاغنى عنها فى أى عمل اعلامى مؤثر ، والتى تتمثل فى

الثقة والمسئولية والحرية والشعبية .

- أن وضع السياسة الإعلامية السليمة ينبغي أن يعتمد على دراسات لحصر كافة الامكانيات البشرية والتكنولوجية والوسائل الإعلامية المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة ونوعياتها ، ووسائل تنميتها وإعدادها حتى عام ٢٠٠٠ ، على ضوء الاحتياجات الفعلية التي تتطلبها الساحات والخطط المختلفة .

- أن تطبيق السياسة الإعلامية ، يجب أن يصاحبه نظام لتقييم أثر هذه السياسة بصفة مستمرة في شتى المجالات حتى يمكن على ضوء هذا التقييم تعديل الخطط ، وحيث لا يطفئ جانب من جوانبها على الجوانب الأخرى .

- أن تضع هذه السياسة في اعتبارها كل جديد أو تقدم في وسائل الاعلام ، وما يدخل عليها كل يوم من أساليب وأنوات جديدة ذات قدرات فعالة ومؤثرة في ميدان الاعلام ، كنظام الكاسيت وغيره .

- أن الاستفادة من التجارب المتقدمة والعالمية في وسائل الاتصال والاعلام تتطلب ضرورة توثيق البحوث والدراسات والسياسات المتصلة بالاعلام والاتصال الجماهيري لتكون تحت نظر المختصين عند رسم السياسة الاعلامية وتنفيذها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في المجلس من مناقشات وما أبدى من آراء ، انتهى المجلس الى إقرار التوصيات الآتية :

فيما يتعلق بالمجال الداخلي :

* المصارحة بأن إصلاح ما أفسدته سنوات الحرب لا يمكن أن يتم كله في يوم وليلة ، وأن عصر تعليق الانجازات على شمعاعات " المعركة " قد انتهى .

* التعبئة الفكرية والنفسية ، لتظل كل الطاقات مشرعة ، مع تحويلها بعناية من طاقات تجارب معركة الحرب الى طاقات تجارب معركة السلام .

* بث فكرة البناء في كل المجالات مادية كانت أو روحية كوسيلة

لاستثمار السلام السياسي واستتباب السلام الاجتماعي .

فيما يتعلق بالسلام وبإسرائيل :

* أن لاسرائيل مصلحة مباشرة في السلام على مستوى المنطقة .

* أن التاريخ كانت فيه صفحات من التعاون بين اليهود والمصريين أو العرب ، وأن هذه الصفحات ينبغي أن تغطي على صفحات العداء التقليدي الذي يجب أن يزول من طريق المستقبل .

- أن حل قضية فلسطين مع العرب خير وأقرب طريق الى الأمن الاسرائيلي .

- أن تضافر الجهود السلمية بين العرب ومصر واسرائيل يعيد الى منطقة الشرق الأوسط أهليتها لأن تكون مركز الاشعاع الحضاري الذي تعود مزاياء على شعوب المنطقة كلها .

فيما يتعلق بالاعلام الموجه الى الخارج :

لقد كسبت مصر جولتين من جولات الاعلام الموجه الى الخارج تلقائيا وذلك بفضل نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، والمبادرة المصرية للسلام في نوفمبر سنة ١٩٧٧ . الامر الذي يقتضى استثمار هذا الكسب الاعلامي . ولعل هذه النقطة من أهم نقاط الارتكاز التي ينبغي أن يحرص عليها اعلامنا الخارجى . ذلك اننا لم نعد بحاجة لأن نثبت للعالم الخارجى حقنا على أرضنا ولا كفاءتنا العسكرية . فتلك مرحلة اجتزناها بنجاح . وعلى الوجه الآخر لهذا النجاح ، لابد أن نضاعف التأكيد للعالم الخارجى على أننا أهل للثقة في كل المجالات ، بما يعود علينا بالفوائد المادية والأدبية الاجدى والأكثر سعة . ويتطلب ذلك مآياتي :

* البث الاداعي غير المباشر الذي يجدد فكرة امتداد الحضارة المصرية من أعماق التاريخ الى المستقبل .

- البث الاداعي المباشر الذي يعيد على الاسماع في الخارج ما في مصر من خصوبة تشجع على المشاركة التي تعود على الشركاء بالمنفعة .

* التأكيد على أن مصر تبشر بالقول والفعل بفكرة الصداقة بين الشعوب وهي لذلك البلد الأمين على كل زائر للعلم أو العمل أو السياحة .

* الاهتمام بالاعلام المضاد ، بالتصدى لأية أنشطة مضادة ، بأسلوب هادئ وعلمي مدروس ، وتجنب الإثارة في حملات التصدى أو الهجوم المضاد .

* العمل على خلق مناخ إعلامى مناسب لصالح مصر في الخارج ، بالوسائل المختلفة ، ومن خلال عدم التصرف في رفع الشعارات ، وتهئية التعليقات السياسية من جانب أجهزة الاعلام المصرى ، وعدم التهجم على رؤساء الدول والحكومات بصفتهم الشخصية .

* إبراز نضال مصر على مر التاريخ ضد الاستعمار ، في أشكاله المتعددة ، وفي مواقفه المختلفة ، وفيما تقدمه مصر من تسهيلات ودعم لحركات التحرير المختلفة .

* التركيز على ما تقوم به من تعميق للديمقراطية السياسية من خلال المؤسسات المختلفة فيها ، وماحدث من تغيرات جذرية في المجتمع المصرى نتيجة لذلك .

* إبراز تطلع مصر للسلام والاستقرار ، وجهودها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسعيها الجاد من أجل بناء مجتمع تسوده الحرية والأمن والأمان ، ويقوم على أسس علمية وتكنولوجية لمواكبة ركب التقدم في العالم ، وإبراز قدرات مصر الاقتصادية ، وشرح سياسة الانفتاح الاقتصادى والتسهيلات التى تقدمها الدولة للمستثمر الاجنبى ، والتركيز على الاعلام الاقتصادى ، وأن الاستقرار الذى تنشده مصر لفترة ما بعد السلام ، لن يتأتى الا بالرخاء الذى يحتاج الى معونات اقتصادية وفنية ، خاصة من الدول المتقدمة .

* العمل على تحييد الرأى العام المعارض ، ومحاولة إيجاد رأى عام مؤيد للسياسة التى نختطها ، ومحاولة الحصول بالتالى على التأييد السياسى فى المحافل الدولية والاقليمية . ويمكن لهذا الرأى العام أن يعمل على خلق ضغوط على الجهات المضادة .

* التركيز على المنطلق الحضارى ، مع إبراز الجوانب الحضارية من ثقافية وعلمية وتكنولوجية وبما تمثله مصر حضاريا ، من حضارة فرعونية ومسيحية واسلامية وعربية ، وبما يمثله مجتمع النيل - الذى خلق أول حضارة وأول حكومة وأول تقويم ، بل وأول توحيد - من حماية للتراث الانسانى والحفاظ على الحضارات التى سبقته (مثل الحضارة اليونانية فى الاسكندرية) ، وإعادة تصديرها لأوروبا ، والتعاون مع وزارة السياحة وهيئة الآثار المصرية فى هذا الصدد .

* العمل على تعزيز التأييد الدولى بوجه عام لسياسات مصر فى المجالات المختلفة ، من خلال توطيد العلاقات والتعاون الاعلامى مع الهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية .

* استخدام المزيد من الاعلام الثقافى فى الخارج ، عن طريق التعاون فى هذا الشأن مع الأجهزة المتخصصة المختلفة فى مصر .

فيما يتعلق بالإعلام الموجه الى العرب :

* عدم التعرض المباشر لمعاناة الشعوب من حكامها ، لمنع أية شبهة تدخل فى ارادتها .

* ترديد الاحترام لإرادة الشعوب العربية .

* تصحيح الأكاذيب والمفتريات تصحيحا موضوعيا بلامهاترة .

* اظهار ترحيب الشعب المصرى بالشعوب الشقيقة .

* اعطاء فضائل الشعوب العربية حقها فى الماضى والحاضر .

* التركيز على أن التراث العربى ليس ملكا لشعب دون آخر ، وهذا من شأنه أن يجعل لكل العرب قضية مشتركة موحدة .

* التأكيد على أن الخلافات السياسية القائمة حاليا بين جوانب العالم العربى هى خلافاً مرحلية زائلة مهما طالت .

فيما يتعلق بمبادئ وأساليب تحريك الإعلام الخارجى :

* التوسع فى استغلال كافة الفرص الاعلامية ، من خلال الأحاديث والحوار فى الدول التى بها محطات إذاعية وتليفزيونية متقدمة ، مثل امريكا الشمالية وأوروبا الغربية . على أن يتم التركيز على :

والآداب ورجال الفكر والاعلام والفنانين البارزين ، كل فى مجالاته ،
وأبطال أكتوبر وأعضاء مجلس الشعب والعلماء وأساتذة الجامعات ،
وأعداد زيارات لهم ، للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ودول عدم
الانحياز والدول الأفريقية ، ليقوموا بما يلى :

عقد المحاضرات والندوات ، والحديث فى الاذاعة والتلفزيون ولقاء
الصحافة المحلية ولقاء المصريين والمغتربين والدارسين ،

- التوسع فى إصدار وتوزيع النشرات الإعلامية :

* يتم إصدارها بالمكاتب الاعلامية فى الخارج ، بلغة الدولة وباللغة
العربية ، وتوزع على أوسع نطاق فى الأجهزة والمؤسسات الحاكمة
والمجالس النيابية والجساعات المؤثرة والجامعات وجمعيات الصداقة
والمغتربين العرب والمصريين ، وتوضح سياسة مصر الخارجية وأهم
القرارات السياسية ، وتعتمد على التحليل السياسى الموضوعى ، كما
تشمل خطابات السيد الرئيس وتصريحات المسئولين المصريين ، على أن
تقدم فى ثلاث صور:

- مادة أولية للاستفادة منها ،

- مادة نصف مصنعة لمساعدة القارئ للاستفادة بها .

- مادة كاملة التصنيع ، بصورتها النهائية الكاملة للقارئ والمحرر

الصحفى .

* كما يمكن أن يتم نشر ترجمات فى الصحف الأجنبية لبعض
المقالات العامة التى تنشر فى الصحف المصرية ، مع مراعاة الدقة
الفنية فى اختيار المترجمين لهذه المقالات ، وذلك عن طريق مكاتبنا
الاعلامية فى الخارج .

- دعم المكاتب الاعلامية بالأنباء المصرية :

ويتم ذلك عن طريق إنشاء جهاز متخصص بوكالة أنباء الشرق
الأوسط ، وتزويد المكاتب الاعلامية بأجهزة استقبال لذلك .

الإفادة من المغتربين المصريين بالخارج :

والتركيز على مزيد من الاستفادة من طاقات المغتربين المصريين

• الاحاديث السياسية والمعلومات الاقتصادية الجديدة والمشروعات .

• حوار مصرى / عربى / مصرى / فلسطينى . مصرى /

يهودى .

* أهمية الرد على المقالات المضادة فى أسلوب موضوعى وموثق ،

والكتابة بالصحف والمجلات لإبراز نواحي التقدم فى مصر فى المجالات

المختلفة واستغلال كل المناسبات القومية والدولية والمصرية فى استمرار

الاتصال بالشخصيات المؤثرة فى المجالات المختلفة .

الدعوات لزيارة مصر :

* الاهتمام بترتيب زيارة الفرق التى تمثل محطات الاذاعة

والتلفزيون الأجنبية ، مع منحهم أكبر قدر من التسهيلات بالاتفاق مع

الجهات المختصة فى مصر ، بتوفير المواد المطلوبة لهذه الفرق عن

المعالم المختلفة فى مصر ، سواء سياحية أو تاريخية أو دينية أو

سياسية ، أو مشروعات أو تنمية اجتماعية ، لتقديم صورة للواقع

المصرى فى تقدمه فى ظل السلام نحو المستقبل .

• تنظيم دعوة وفود صحفية أجنبية لزيارة مصر ، ومتابعة نهضتها ،

مع تشكيل مجموعة ذات كفاءة خاصة من الصحفيين المصريين ، لمقابلة

هذه الوفود ، والدخول معها فى حوار .

• ضرورة الاستفادة من الشخصيات وجمعيات الصداقة والهيئات

المؤيدة لوجهة النظر المصرية ، خاصة فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، مع

عدم التردد فى إجراء حوار مستمر مع الشخصيات والأجهزة الاعلامية

غير المؤيدة لمصر . بهدف اقتناعها وكسبها أو تحييدها وتقليل

خطرها .

* الاهتمام بعقد ندوات يشارك فيها رجال الفكر والسياسة والاعلام

فى البلد المعتمد فيه المكتب الاعلامى ، لمعالجة موضوعات الساعة فى

مصر .

- الإعلام المتجول :

• اختيار عدد من الشخصيات العامة ، من رجال السياسة والثقافة

وجمعياتهم وتنظيماتهم ، وكذلك من اتصالات وروابط الطلبة المصريين في الخارج ، والعمل على استمرار ربطهم بالوطن الأم ، وتزويدهم بالبيانات المختلفة والمتطورة عن مصر ، مع الاهتمام بالمناطق الجديدة التي هاجر اليها المصريون في السنوات الاخيرة .

– الإعلام الحضارى والثقافى :

* ضرورة التنسيق مع أجهزة الدولة التي لها نشاطات اعلامية وثقافية . ويمكن بالتنسيق مع وزارة الثقافة والمكاتب الثقافية والبعثات الدبلوماسية المصرية عمل الآتى :

– اقامة برامج بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية لتبادل الاساتذة وعمل برامج تبادل للطلبة .

– دعوة القائمين على وضع المناهج التي تدرس عن مصر في المدارس والكليات في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية ، للوقوف على أوجه تطور الحياة وتزويدهم باحتياجاتهم من المواد ، وترتيب مقابلات لهم مع نظرائهم المصريين ، لإقامة جسور تفاهم معهم ، بحيث ينعكس هذا على مايكتبونه في الكتب الدراسية عن مصر لطلبتهم .

* دراسة اصدار مجلة فصلية جادة كل ثلاثة شهور بلغة أجنبية موجهة " للمتقن الأجنى " وعلى مستوى جيد ، ويكون عنوانها مثلاً " وجه مصر " تمثل وجه مصر الثقافى والسياسى والفنى والاقتصادى والاجتماعى . وتتضمن دراسات عن التطورات فى العالم ، والحضارة المصرية والتعاون المصرى مع الدول المختلفة ، وإبراز مشروعات : التعاون المصرى الأفريقى ، وقضايا العالم الثالث ، والمشكلات القائمة بين الشمال والجنوب ، والدول المتقدمة والنامية ، وكذلك المشكلات المصرية الاجتماعية والاقتصادية وكيفية مواجهتها ، والقضايا الدولية من وجهة نظر مصر .

، الاتفاق مع بعض دور النشر الأوروبية والأمريكية ، وكذلك دور النشر فى بعض دول اسبوية كبيرة مثل الهند . أو أفريقية مثل نيجيريا أو

تنزانيا ، وذلك فى محاولة لنشر ترجمات لبعض الانتاج الادبى لمشاهير الأدباء المصريين .

، اقامة معارض متنقلة لرسم الاطفال المصريين ، ودعوة عدد محدود من الاطفال المصريين الذين شاركوا برسوماتهم لحضور بعض هذه المعارض .

تكمال العمل الاعلامى والسياسى :

* ايفاد مجموعات اعلامية متخصصة ، ولها خبراتها ، للسهم بانشطة اعلامية مكثفة ، خاصة أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك ، وكذلك أثناء المؤتمرات المختلفة فى المقر الأوروبى بجنيف ، وفى المحافل الدولية الأخرى .

توزيع الصحف المصرية فى الخارج :

* يجب أن يكون هناك تغيير فى مفهوم التوزيع لهذه الصحف ، بتحويله الى عمل اعلامى وسياسى، ومنح هذه الصحف تسهيلات للنقل ودعمها بوسائل مختلفة .

بعثات طبية لأفريقيا :

* ايفاد بعثات طبية لأفريقيا كنوع من الاعلام غير المباشر .

فيما يتعلق بالاذاعة :

* تكثيف التواجد الاعلامى المصرى فى المنطقة العربية ، بتحقيق التواجد الاعلامى للاذاعة الى جانب تواجد الصحف المصرية فى الدول العربية .

* التأكيد على تقوية الإرسال الإذاعى باستخدام وسائل متقدمة تكنولوجيا تحقق الكفاءة والقدرة على الإسهم فى إنجاح الاعلام الإذاعى المصرى الموجه .

* تطوير البرامج الثقافية ، بما فيها البرامج التاريخية ، اتجاها بها الى التركيز على مقومات الحضارة المصرية قديمها وحديثها ، بكل روحانياتها وعمرانها وأثارها ، وما كان لذلك من أثر فى مسار

ولهذا ينبغي أن يكون رجل الاعلام ذا كفاءة خاصة ، وخبرة فى العمل الاعلامى فى الخارج ، وذا خلق قوييم ، كما يجب أن يتوفر لديه الدافع للعطاء لوطنه ، بالاضافة الى ضرورة اجادته لغة الدولة التى سيعمل بها .

– انشاء سلك اعلامى فى اطار الهيئة العامة للاستعلامات :

أصبح الاعلام علما وفنا ومهنة وصناعة ، وفى اطار هذا المفهوم المتطور الجديد ، يجب العمل على انشاء سلك إعلامى على النمط السياسى والتجارى ، مع بعض الاختلافات فى اطار التطبيق . ولا ريب أن إنشاء سلك اعلامى سيكون عاملا على اقامة كوادر اعلامية متخصصة ومتدربة على العمل الاعلامى الخارجى .

– التصور الجغرافى المقترح لمكاتب الاعلام الخارجى : على ضوء الظروف والمتغيرات السياسية الدولية السائدة والمستقبلية ، تصبح هناك ضرورة لاعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للمكاتب الاعلامية المصرية فى الخارج لمواكبة نشاط الدبلوماسية المصرية وتدعيم خطوط هذه السياسة ، والكشف المتجدد عن ديناميكية هذه المواقع ، وبحث ظروفها الايجابية والسلبية . ومن ناحية المبدأ ، ينبغي اتخاذ الخطوات الآتية :

• اعطاء مزيد من الاهتمام بالدول الافريقية والاسيوية .
• الاهتمام بالدول الاسلامية بصفة عامة ، أو الدول التى بها تجمعات اسلامية كبيرة

فيما يتعلق باعلام الكاسيت : يرى المجلس تطبيق قانون المطبوعات عليها ، اذ ان نصوص هذا القانون تساعد على ذلك ، وفى تعديلاته المنتظرة مايكفل المزيد من حرية النشر فى حدود القانون . على أن يتم تجميع احصاءات وبيانات عن هذا الموضوع بحيث يمكن على ضوء هذه الاحصاءات والبيانات وضع

الانسانية ، وأن يتم هذا بأسلوب جديد يختلف عن أسلوب المناهج التقليدية للتعليم .

* أن يعتمد هذا التطوير على امكانيات الفن الاداعى بنوعياته المختلفة .

– إبراز حوافز العمل والقيام بحملات اذاعية لبث الامل ، سواء بالكلمة الجادة أو الكلمة المرحية والاغاني .

– اعطاء الاعلام العلمى حقه من الأداء ، والتركيز على مسايرة الاعلام العلمى لاحتياجات المواطن اليومية .

* تطوير البرامج الموجهة الى الخارج بدراسة طبائع الشعوب التى توجه اليها هذه البرامج .

* العناية بقضايا حماية البيئة ، والاحاطة بكل نواحي التنمية وضرورتها ووسائلها والتشجيع عليها .

فيما يتعلق بالتنسيق الاعلامى :

* يتم تشكيل لجنة عليا للتنسيق للاعلام الخارجى ، متابعة تطور أساليبه وخطوطه ، تمثل فيها الأجهزة التالية :

هيئة الاستعلامات ، وزارة الخارجية ، وزارة التربية والتعليم ، المخابرات العامة ، المجلس الأعلى للثقافة ، الاذاعة والتليفزيون ، وزارة السياحة ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ، هيئة المعارض .

فيما يتعلق بمكاتب الإعلام الخارجى :

– العنصر البشرى الفنى بمكاتب الاعلام الخارجى : فى ظل المتغيرات والمفاهيم الدولية المتطورة ، لابد من الاهتمام برجل الاعلام وشخصيته ، فمن الضرورى وضع معايير علمية ودقيقة لاختيار الأشخاص للعمل بالخارج . فرجل الاعلام لابد أن يتغير من رجل نمطى تقليدى يتعامل مع الصحافة والإذاعة ووكالات الانباء ، الى شخصية اجتماعية تشارك فى الندوات والمحاضرات والأحاديث ، وتسمى الى تشكيل رأى العام فى الدولة التى يعمل بها .

سياسة من شأنها تدارك اخطار اعلام الكاسيت ، والاستزادة من فوائده
فى جوانبه الطيبة .

فيما يتعلق بالبحوث الاعلامية :

البدء بانشاء وحدة التوثيق الاعلامية على المستوى الوطنى ، لتكون
نواة لمركز على المستوى الاقليمى ثم المستوى العربى ، وبذلك يصبح
العالم العربى ممثلا فى الشبكة الدولية لمراكز التوثيق الاعلامى .

على أن يكون مجال التوثيق فى هذا الصدد هو مختلف صور
الانتاج الفكرى والمعلومات والاحصاءات المتخصصة فى مختلف فروع
الاعلام والاتصال الجماهيرى . ويشمل التوثيق عدة عمليات تنقسم الى
شقين متميزين يكمل كل منهما الآخر:

• إعداد المواد ، ويتضمن : الجمع - الاقتناء - الفهرسة -
التصنيف - التكشيف - الاستخلاص - الضبط البليوجرافى -
الحفظ - الصيانة .

• الخدمات ، ويتضمن : الخدمات البليوجرافية والمرجعية -
الترجمة والاستنتاج والنشر - الاحاطة والبث الانتقائى للمعلومات -
انتاج وسائل التعريف بالانتاج الفكرى وتحليله .

مشروع ميثاق للاعلام :

وفيما يتعلق بالمبادئ التى ينبغى الالتزام بها فى مجال الاعلام ،
واقترحت شعبة الاعلام اصدار ميثاق يتضمن المبادئ الآتية :

- الاعلام المصرى ملك لشعب مصر ، فلا رقابة عليه لغير الشعب .
- يلتزم الاعلاميون فى كل عمل اعلامى - مكتوب أو منشور أو
مرئى أو مسموع أو مرسوم - بالمبادئ الأساسية للإعلام وهى :

• تقديم المعلومات والايخبار الصحيحة للشعب فى حينها وتقديم
الشروح الصادقة لها .

• تعزيز الحريات الدستورية والقيم القومية والدينية وحماية الوحدة
الوطنية والسلام الاجتماعى .

• بث الثقة بين المواطنين فى الداخل وبينهم فى الخارج .

• الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .

• عرض وجهات النظر المختلفة عرضا متوازنا أميناً فى كل

القضايا التى تهم الشعب والبعد عن الإثارة والإسفاف .

• امانة الاتصال الفكرى بين الشعب وحكومته .

• احترام قيمة العمل والعاملين من جميع الفئات .

• احترام سيادة القانون .

- حرية الكلمة الاعلامية مقدسة ، ولا سلطان عليها الا للضمير . وفى
ظل هذه الحرية لايجوز للاعلاميين تجاوز الحريات المكفولة للآخرين
جماعة وأفراد .

- للإعلام المصرى اخلاقيات اساسها العمل بالتعاليم السماوية ،
وأدبيات اساسها رعاية الكرامة الوطنية والانسانية فى جميع المعاملات
والمنتجات الاعلامية ، وعلى الاعلام المصرى التزامات اساسها الثقة
بالاهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والمشاركة الفعالة فى
توجيه الرأى العام توجيها صحيحا .

- استغلال النفوذ الشخصى ، وكذلك استغلال غرائز الجماهير
محظوران فى جميع وسائل الاعلام .

- الاعلاميون شركاء فى المسؤولية عن الحقيقة وعن سمعة البلاد
وحرمة الأسر والأفراد ، ولهم كافة الحقوق القانونية التى تمكنهم من
الالتزام بهذه المسؤولية .

- الاعلاميون مسئولون عن تصحيح أى خطأ عنهم أو بواسطتهم أو
بواسطة المتعاملين معهم ، مع المحافظة على الأسرار المتصلة بالأمن
القومى .

- يلحق هذا الميثاق بجميع التعاقدات بين الاعلاميين ، وبينهم وبين
سائر الجهات الرسمية والشعبية للعمل به ، وكل مخالفة له من أحد
الأطراف تخضع لأحكام مخالفة الدستور والقانون .

تكلفة الخدمة التلفزيونية كاملة ، وذلك على أساس الربط الاقتصادي والفنى بين هذه الخدمة وبين صناعة أجهزة التلفزيون . ولقد سارت هذه الوحدة الاقتصادية بنجاح ساعد على نمو الخدمة التلفزيونية بشقيها ، سواء فى الانتاج للبرامج وبثها ، أو فى انتشار أجهزة التلفزيون ، رغم أن تكلفة هذه الخدمة كانت باهظة بالنسبة للاستثمارات المتاحة لغير التنمية الصناعية . ولقد استمرت هذه الفترة فى تأدية الخدمة التلفزيونية حتى سنة ١٩٦٥ ، حيث تعرضت فى النواحي الفنية والاقتصادية ، لعدد من المشاكل يمكن إيجازها فيما يلى :

• انكماش الخدمة من ناحية عدد القنوات المذاعة ، الى قناتين بدل من ثلاث .

• توقف امتداد تغطية بلاد الجمهورية بالخدمة التلفزيونية ، فلم تمتد أكثر مما كانت عليه عام ١٩٦٥ .

• فصل صناعة وتوزيع أجهزة التلفزيون والراديو عن الجهات الفنية المختصة . وانكماش انتاج الأجهزة ، وخاصة " الطرازات " التى تمس حاجة الطبقة الشعبية ، للتزود بخدمة تلفزيونية اعلامية تعليمية ، وتراجعت اقتصاديات الصناعة الى مايعادل العمق الصناعى فى سنة ابتدائها ، رغم مضى حوالى عشرين سنة على تأسيسها . وكذلك أدى هذا الفصل الى انقطاع أكبر موارد التلفزيون من حصيلة شركات صناعة الأجهزة وتوزيعها . كما أنه قضى على أكبر عامل مؤثر على نمو شقى الخدمة - نتيجة التفاعل المتبادل بين زيادة توزيع الأجهزة وما تؤدي اليه من زيادة عائد الربح - وأطراد هذا النمو فى تحسين الخدمة التلفزيونية .

كما تتعرض الخدمة التلفزيونية حالياً لصعوبات من أهمها :
• قلة الموارد الخاصة أو الاعتمادات التى تمنحها الدولة ، مما يضعف القدرة الانتاجية للخدمة .

• صعوبة التوازن بين القيام بمختلف الخدمات على قناتين للتلفزيون ، فالمهام المطلوب توفيتها تقع فى اطرار متعددة من أهمها :

خدمة اخبارية - خدمة سياسية - خدمة اجتماعية موجهة لمختلف فئات الشعب - خدمة تعليمية - خدمة ترفيهية - خدمة ثقافية - خدمة

تخطيط الخدمة التلفزيونية

تعتبر " واسطة " الاتصال التلفزيونى فى مقدمة وسائل الاتصال ، اذا تعتمد على الكلمة المنطوقة والمكتوبة ، وعلى الرؤية الواقعية للموضوع . كما أن كل استخدام لهذه الوسيلة له فاعلية لاتدانيها فاعلية أية وسيلة أخرى .

ومنذ بداية الخدمة التلفزيونية فى مصر سنة ١٩٦٠ ، وهى تشغل جانباً من حياة المجتمع المصرى ، وتؤثر فيه اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً .

ومن هنا اهتم المجلس بموضوع رصد الخدمة التلفزيونية فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، ويتناول هذا الموضوع الجوانب الآتية :

أولاً : بدء الخدمة التلفزيونية فى مصر ودرجة نمائها :

بدأت الخدمة التلفزيونية فى مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٠ ، بصور القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن أجهزة استقبال الأذاعة والتلفزيونية ، وكان الإقدام على ذلك بمثابة تعبير عن تلازم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، وقد أمكن تنفيذ خطط الانشاء والتركيب والتدريب فى فترة لاتعدو ستة شهور . وتم تشغيل ثلاث قنوات خلال سنتين من بدء الخدمة التلفزيونية .

ولم تغفل الاستراتيجية التى وضعت للخدمة التلفزيونية الناحية الاقتصادية بل لقد تضمنت من الأسس مايزيح عن كاهل الدولة عبء

تجارية .

وتوفية هذه الخدمات ضرورى ، مع مراعاة تشعب طوائف المجتمع ، فما يصلح للمجتمع الرفي لا يصلح لمجتمع المدينة أو لمجتمع الصحراء ، بالإضافة الى ذلك هناك اختلافات فى احتياجات الأجيال المكونة للمجتمع .

على أنه ينبغى التنويه بناحية ايجابية حظيت بها شبكة اذاعة التلفزيون فى مجالين :

• البدء فى اذاعة التلفزيون الملون بالمعايير الخاصة بالنظام الفرنسى سيكام ، مع توفير القدرة على إنتاج البرامج المسجلة بالنظام الملون الالمانى بال - والذي استخدمته بعض الدول العربية - وذلك للاحتفاظ بالاسواق العربية التى تعتمد فى برامجها بنسبة كبيرة على الانتاج التلفزيونى فى مصر . وقد اقتضى هذا التحول الى الصورة الملونة تعديلات شاملة فى المعدات المستخدمة داخل الاستديوهات ، الا أن الشبكة الخارجية للارسال ظلت تستخدم للارسال الملون .

• بدء خطة لتحديد معدات شبكة التلفزيون ، والتى يقدر عمرها بعشرين عاما ، تعتبر من الناحية الهندسية نهاية لصلاحية مثل هذه المعدات .

ثانيا : الوضع العالمى بالنسبة للخدمة التلفزيونية :

تؤدى الخدمة التلفزيونية فى الدول المتقدمة دورا كبيرا فى خدمة المجتمع سواء من الناحية الاعلامية أو التثقيفية ، ولها الأثر الأكبر فى تشكيل الرأى العام ، وهى وإن كانت غالبا فى خدمة الدولة ، بالنسبة للدول النامية ، الا أنها فى الدول المتقدمة تعمل فى اطار منفعة عامة ، أو تكون ذات طابع تجارى بحيث يكون الجانب الاستثمارى هو الأساس فى قيامها .

وقد أدى ارتفاع التكلفة فى الخدمة التلفزيونية فى بعض البلاد المتقدمة الى الموافقة على قيام اذاعة تلفزيونية منافسة تخضع - مثل هذه المؤسسات الاعلامية التجارية - لقواعد وروابط ورقابة خاصة ، ولكنها لا تنهض بالناحية التعليمية ، ولهذا أنشأت الولايات المتحدة مؤخرا - بجانب العدد الضخم من الاذاعات التجارية - مؤسسة خاصة بالاذاعة العامة تعينها الدولة وترعاها حتى تضع امكانات الاذاعة

بشقيها الصوتى والمرئى فى خدمة التعليم .

وتوجد فى بلاد كثيرة نظم للاذاعة المرئية ، تتولى خدمات مكلفة ، سواء فى الناحية الترفيهية أو فى الناحية الاعلامية ، وتقدم مختلف الخدمات التى تمس حاجة بعض الأفراد اليها . وغالبا ماتكون شبكات هذه الخدمات الخاصة قاصرة على المشتركين فيها ، فتفقد صفة العمومية . وتستخدم هذه الشبكات كابلات للتوزيع تصل بين المشتركين وبين مراكز الانتاج للبرامج . وقد تكون شبكات التوزيع راديوية ، ولكن بارسال شفرى ، يستقبله المشتركين بواسطة معدات الكترونية .

وفى اليابان تجربة فريدة ، تستخدم نوعا من الكابلات الحديثة التى تكون فيها الموصلات من شعيرات زجاجية خاصة - بدلا من الموصلات المألوفة كالتحاس - تنقل الاشارة الراديوية للصورة والصوت ، خلال عشرات القنوات فى الاتجاهين . وفى هذه التجربة يتم ربط المشتركين بمراكز الشبكة ربطا ثنائى الاتجاه ، بحيث يكون لدى المشترك اماكن الاستقبال المرئى مع واسطة انتخاب أوتوماتيكي لنوع الخدمة التى يريدها . والخدمات التى يمكن أن تقدمها الشبكة هى :

الأخبار العامة - الأخبار المحلية - ارشادات جهات المرافق العامة - ارشادات لقضاء العطلات - التعليم - الموسيقى - خدمة تعليمية - ألعاب - نشرات جوية - مواعيد القطارات - ارشادات صحية - دليل تلفونى ..

وذلك علاوة على إمكان استقبال برامج التلفزيون العامة ، خاصة فى المناطق التى يصعب فيها الالتقاط الاثيرى .

وأحيانا يجرى تضمين خدمات خاصة تهم مشاهدى التلفزيون ، وذلك باستخدام أسلوب فنى مبتكر ، يتيح لصاحب جهاز التلفزيون أن يستقبل على الشاشة نفسها والقناة نفسها - باستخدام ترميز الكترونى خاص - نوعا من الخدمة المكتوبة : مثل صفحات الجرائد أو نشرات مالية أو جوية . ويكون الاستقبال لمثل هذه الخدمة منفصلا لدى المشترك عن الخدمة المرئية العامة رغم أن الارسال على قناة واحدة .

ثالثا : الاذاعة التلفزيونية من الأعمار الصناعية :

امتدت خدمة التلفزيون - بقدوم عصر الإرسال التلفزيونى - الى أقاصى كل رقعة من مساحة أى بلد مهما اتسعت مساحته .

ولقد تخلصت بلاد كثيرة من مشكلة انحسار الخدمة التليفزيونية ، ومدت هذه الخدمة الى كافة أرجائها ، باستخدام ارسال تليفزيونى من قمر صناعى ، يتم استقباله وإعادة ارساله بالوسائل الأرضية ، حينما تمس الحاجة الى توفير خدمة تليفزيونية . ويعتبر هذا الاستخدام المختلط بين الإرسال الفضائى والإرسال الأرضى مرحلة أولى للاستفادة من اذاعة التليفزيون فضائيا . فقد بلغ التقدم فى استخدام الفضاء شأوا جعل استخدام الارسلال التليفزيونى الفضائى صالحا لكى يتم استقباله لدى المشاهدين مباشرة من غير وساطة محطات أرضية . وتجري التجارب فى مختلف دول العالم لتعميم هذا الأسلوب للاذاعة المرئية الفضائية المباشرة ، بل لقد تم تخطيط عدة مراحل لادخال التليفزيون الفضائى المباشر بين مجموعة الدول الأوروبية ، وذلك ببدء مرحلة تجريبية سنة ١٩٨١ ، ينتظر أن تعقبها مراحل أخرى لتحقيق الهدف النهائى ، وهو أن تضيف كل دولة أوروبية نحو خمس قنوات للخدمة التليفزيونية . ومثل هذا التخطيط ، اذا تم تحقيقه ، يعنى غزارة القنوات التليفزيونية ، بحيث يمكن أن تلعب دورا جديدا يشمل أداء خدمة تليفزيونية ، يمكن أن تتنوع وتتخصص فى مختلف أنواع الاحتياجات التى تجعل من حياة الانسان أكثر يسرا وأكثر معرفة .

ولقد تم فى الهند اجراء تجربة باستخدام التليفزيون الفضائى ، الغرض منها محاربة التخلف والانزوائية التى يعيشها الفلاحون وأهل القرى . وأدى نجاح التجربة الى بدء صناعة قمر صناعى متعدد الأغراض ، يقصد به أساسا توفير خدمة تليفزيونية فضائية تغطى رقعة الهند كاملة . ويكون هذا القمر أول مشروع خدمة تليفزيونية مباشرة ، فسوف يجرى استقبال ارساله بأجهزة استقبال تليفزيونى جماعية فى القرى ، وذلك لتوفير أداة الاتصال الجماهيرى المرئية واستخدامها فى خدمة ثقافية تعليمية تدريبية .

رابعا : مشروع القمر الصناعى العربى :

بدأ التفكير فى المشروع بعد يونيه ١٩٦٧ ، بقصد الربط الاعلامى الوثيق بين مؤسسات التليفزيون العربية . وكانت دراسة المشروع - التى

استمرت ثمانية أعوام - مصرية كاملة .

ومن الممكن أن تقوم مصر - منفردة أو بالاتفاق مع أى من الدول الصديقة المجاورة - بتنفيذ مشروع قمر اتصال مباشر ، يعد مشروعه ليكون صالحا للاستخدام فى فترة متوسطة خمس سنوات . ولاشك أن هذا المشروع يمكن أن يحقق زيادة كبيرة فى قنوات التليفزيون تصل الى كل أرجاء مصر ، كما يحقق لها الارتباط التليفزيونى مع الدول المشاركة فى المشروع .

خامسا : الاحتياجات المحلية للخدمة التليفزيونية والتخطيط لها :

توفير الانتماء والاحساس بالاتصال لكل مواطن : تعطى الخدمة التليفزيونية احساسا كاملا بالقرب والانتماء . ولذلك يجب أن تمتد لتغطى سيناء وتنهى عزلتها . كما ينبغى أن توفر أولا لمن تمس حاجتهم اليها ، وخاصة فى المناطق النائية ، ومناطق التعمير الجديدة بالصحارى المصرية ، وفى ذلك تأكيد لحق كل مواطن فى أن يحظى بالخدمة الاعلامية ، مما يستدعى انشاء شبكة توزيع فضائية اقليمية ، على نحو ماتم فى السعودية والسودان والجزائر .

استكمال دخول الخدمة التليفزيونية فى مختلف وظائفها :

يمكن أن يؤدى التليفزيون دورا كبيرا ومستمر فى تزويد الانسان بما يلزم من علم ، الى جانب الترفيه . ومن هنا يجب التوسع فى استخدام التليفزيون لمحاربة الأمية وسد النقص فى التعليم المدرسى والتدريب المهنى . ولذلك ينبغى وجود جهاز خاص للتليفزيون التعليمى ، يملك على الأقل فى المرحلة الأولى قناتين يمكن استخدامهما فى الاذاعة للفصول المدرسية صباحا ، وللطلبة فى منازلهم مساء . على أن ينظر فى زيادة عدد القنوات على ضوء تجارب الاستخدام ، فان مشكلة التليفزيون التعليمى تستلزم بذل جهد مخلص لتدعيم جهود المعلم أيا كان موقعه .

الخدمة التليفزيونية الاقليمية :

وهناك أيضا الخدمات الخاصة لمختلف المجتمعات حسب خصائص كل مجتمع ، فان التقسيم الادارى لمصر قد حدد نحو من ٢٤ محافظة ، يمكن تقسيمها ، حسب الطبيعة السكانية وحسب الظروف الطبيعية ،

إليها ٧٠٪ من المتعلمين تعليما متوسطا . فإذا حسبنا الاحتياجات المستقبلية من هذه الأجهزة فإنه يتعين أن يزيدها إلى ٢٨٦ ألفا في سنة ١٩٨٦ .

إن النظرة إلى درجة انتشار الخدمة التليفزيونية حتى وقتنا الحاضر ، تدل على أن نسبة أجهزة التلفزيون في جهاز لكل عشرين شخصا ، هذا من ناحية الكم ، أما من ناحية الاحتياج ، فإن هذه النسبة من الانتشار تدل أن حياة جهاز التلفزيون محدودة بين المتعلمين تعليما عاليا ، ونحو ٧٠٪ من المتعلمين تعليما متوسطا . ويستدعي هذا أن يكون الاتجاه في صناعة أجهزة التلفزيون إلى انتاج الأجهزة الشعبية .

إن النسبة التقديرية ، والتي تأخذ في اعتبارها درجة الانتشار بين الطبقات المتعلمة ، تدل على أن الانتاج السنوي من أجهزة التلفزيون في سنة ١٩٩٠ ، سيكون ضعف الانتاج في سنة ١٩٨٠ تقريبا ، أى يرتفع من ١٨٦ ألفا إلى ٣٧٥ ألفا . وكذلك فإنه يتضاعف في سنة ٢٠٠٠ ، أى في فترة زمنية مقدارها عشر سنوات .

أن درجة نمو الاحتياج إلى أجهزة تليفزيونية - بالإضافة إلى قدم صناعة أجهزة التلفزيون في مصر - تدل على وجود أسس اقتصادية يمكن أن تكون دعامة قوية لرسوخ هذه الصناعة وتطويرها .

تقدير قيمة المطلوب

من الصناعات الالكترونية الاستهلاكية سنة ٢٠٠٠

النوع	المطلوب عام ٢٠٠٠ (الف جنيه)
أجهزة الراديو	١٦.٠٠٠
تلفزيون أبيض وأسود	٨٠.٠٠٠
أجهزة تلفزيون ملون	٦٠.٠٠٠
أجهزة التسجيل	١٥.٠٠٠
أجهزة التعديل الترددي	١٠.٠٠٠
أجهزة خاصة جدا	٨.٠٠٠
وسائط تسجيل وإعادة	١٦.٠٠٠
الاجمالي	٢٠٥.٠٠٠

إلى خمسة أقسام رئيسية . لكل منها خصائص مميزة :

الساحل الشمالى والصحراء الغربية - الوجه البحرى - القناة - الوجه القبلى - البحر الأحمر وسيناء .

وإن نمو أسلوب الحكم المحلى ، يستدعى أن يكون لكل من هذه المجموعات اذاعة تليفزيونية تتوفر على خدمة المجتمع فيها ، وذلك إلى جانب الخدمة التليفزيونية العامة .

نشر أجهزة استقبال التلفزيون :

يقاس نجاح الخدمة التليفزيونية بعدد المشاهدين لبرامجها ، وبالتالي عدد أجهزة الاستقبال . وقد بدأت هذه الخدمة بخطة لانتاج صناعة أجهزة استقبال التلفزيون لفرشين : أولهما ، توفير احتياجات الاستيراد من الخارج . والثانى ، توفير الانتاج المناسب لمختلف الطبقات ، وخاصة الطبقات الشعبية . ولقد استمر تنفيذ هذه السياسة حتى وصلت نسبة الصناعة المحلية للجهاز كاملا إلى ٧٥٪ ، وكان نجاح هذه السياسة مؤثرا في قدرتها على التصدير والمنافسة في الاسواق الخارجية ثم تراجعت هذه النسبة حتى أصبح استيراد الأجهزة المفككة لتجميعها هو السمة الرئيسية لهذه الصناعة .

تقدير معدل انتشار أجهزة التلفزيون والاحتياجات المستقبلية :

وتشير تقديرات وزارة التخطيط عما تم انتاجه من أجهزة التلفزيون ، منذ سنة ١٩٦٠ حتى السنة الحالية ١٩٨٠ ، إلى مايلى :

الفترة	عدد الأجهزة
١٩٦٠ / ١٩٦٥	١٨٢٥١٣
١٩٦٥ / ١٩٧٠	٢٤٤١٩٥
١٩٧٠ / ١٩٧٥	٣٦٦٣١٢
١٩٧٥ / ١٩٨٠	٦٦١٩٦٦
المجموع	١٣٥٤٩٨٦

وإذا أضيف إلى هذه الكمية المنتجة محليا ماتم استيراده عند بدء الخدمة التليفزيونية سنة ١٩٦٠ ، ثم ماتم استيراده بمختلف وسائل الاستيراد ، فيمكن القول بأن الكمية الموجودة من أجهزة التلفزيون تتراوح ما بين مليون ونصف ومليونى جهاز ، وهذه الكمية تتعادل مع المعدل الثقافى المنتسب بنحو ١٠٠٪ من المتعلمين تعليما عاليا ، مضافا

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ،
يوصى بما يلي :

* مد الخدمة التلفزيونية الى كل أرض الوطن بما فيها سيناء
والمناطق النائية ، وخاصة مناطق المشروعات العمرانية
الجديدة بالصحارى المصرية ، وذلك باستخدام شبكة توزيع فضائية
اقليمية .

* النظر في اعادة عمل القناة الثالثة .

* دراسة انشاء هيئة أو جهاز للتلفزيون التعليمي ، يملك على الأقل
في المرحلة الاولى قناتين ، لانشاء اذاعة تلفزيونية خاصة بالتعليم ،
تستخدم في الاذاعة للفصول المدرسية صباحا ، وللطلبة في منازلهم
مساء ، هذا بالاضافة الى استخدامهما في العمل على محو الامية ،
وفي سد النقص في التعليم المدرسي والتدريب المهني . وبذلك ندم
جهود المعلم ايا كان موقعه .

* تأسيس اذاعات تلفزيونية اقليمية ، ويقترح أن يكون عددها
خمسا ، بحيث تخدم كل اذاعة منها مجموعة من المحافظات
لتأدية الخدمة التلفزيونية المحلية مع الارتباط بالاذاعة التلفزيونية
العامة .

* التوصل الى الصيغة المناسبة لتوزيع ساعات الارسال
على الأنشطة والمجالات المختلفة ، والافاق المناسبة لها ، وفقا
للمعايير العلمية المقررة ، بحيث لا يطفئ نشاط ما على غيره من
الأنشطة . وأن تأخذ الجوانب الثقافية والعلمية والتوجيهية
مكانها المناسب لأهميتها وحجمها الذي يتكافأ مع الحاجة
اليها .

* الاستمرار في خطة تجديد معدات شبكة التلفزيون والتي يقدر
عمرها بعشرين عاما ، وتعتبر من الناحية الهندسية نهاية لصلاحية مثل
هذه المعدات .

* نشر أجهزة استقبال التلفزيون على نطاق شعبي ، وذلك بالعمل
على خفض الاسعار الى المستوى العالمى .

* تصنيع أجهزة التلفزيون : التأكيد على ماسبق أن أوصى به
المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية في هذا الشأن وعلى
الأخص التوصيات التالية :

- اعادة النظر في سياسة تصنيع هذه الأجهزة وفي تباعثها ، وأن
يكون لقطاع الاذاعة والتلفزيون دور في التخطيط لانتاج هذه الصناعة ،
وبحث يتحول الانتاج الى ما يلبي احتياجات الطبقات الشعبية ، وأن
يفعل الانتاج بعض المعدات اللازمة للاستوديوهات التلفزيونية . وبذلك
يمكن تنفيذ خطة التنمية التلفزيونية في الأقاليم على نطاق واسع وبأقل
تكلفة . وأن يقتصر الاستيراد على المعدات الضرورية التي لا يمكن
صناعتها محليا .

- أن تنتقل هذه الصناعة الالكترونية من التجميع للمكونات التي
يجرى استيرادها بتكلفة مرتفعة ، الى عمق صناعى يتكفل بصناعة
المكونات الخاصة والتي تدخل في تصميم الأجهزة ، مع الاقتصاد
على استيراد المكونات النمطية والتي لا تكون نسبة ضئيلة فى
التكلفة .

- انخال صناعة الالكترونيات المصغرة والتي يؤدي استخدامها الى
انخفاض كبير فى التكلفة ، مما يوفر الانتاج الشعبى المطلوب ، وأن
تجارى الصناعة التطورات التكنولوجية المنتشرة ، وذلك بتوثيق العلاقة
بين مراكز البحوث ، وتأسيس مركز بحوث ودراسة وتصميم داخل كل
مصنع .

- الغاء ضريبة الانتاج المفروضة على انتاج أجهزة التلفزيون ،
وخاصة ذات المقاسات الصغيرة . وذلك لزيادة انتشار أجهزة الاستقبال
بين الطبقات الشعبية ، واعتبار هذه الخدمة ، خدمة اجتماعية لها
ضرورتها ، وقد سبق الغاء رسوم اقتناء أجهزة التلفزيون تطبيقا لهذا
المبدأ .

الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١

تنمية القراءة عند النشء

إن تقدم وسائل الاعلام المرئية والمسموعة بقدر ما عاود بالخير على الإنسان المعاصر بقدر ما كان له أثر مضاد على الوسيلة الأولى للإعلام ، وهى القراءة ، وقد ساعد على هذا ان المسموعات والمرئيات الاعلامية - سواء بالراديو أو التلفزيون أو السينما أو غيرها - لا تكلف المستقبل لها جهدا يذكر ، ولا تلزمه بأى قدر من الثقافة بحيث يستوى فى تلقيها المثقف والامى ، ولاشك أن هذه ميزة لتلك الوسائل الاعلامية يمكن أن نحسن استخدامها ، بتهيئة قدر من الثقافة للفرد عن طريق القراءة ، أو الاستماع الى كم من المقروءات الحسنة ، ومن هنا أصبح علاج مشكلة القراءة ضرورة من ضروريات هذا العصر ، حتى لا نترك الذوق العام - بل الفكر العام ذاته - خاضعا للمرئيات والمسموعات بلا ضابط ، ومن ثم فنحن الآن ، على طريق المستقبل بحاجة ماسة الى التخطيط لتنمية القراءة على النحو الذى يعيد للكتاب والصحيفة مكانتهما الطبيعيين فى التكوين الحضارى للمواطن المعاصر .

وهنا ينبغى ألا نأخذ بالظواهر فى زيادة أرقام توزيع الصحف والمجلات وبعض الكتب ، لأننا اذا قسمنا هذه الزيادة على ارتفاع نسبة

تعداد السكان وتعداد الخريجين من معاهد التعليم المختلفة ، لوجدنا أنها تمثل جزءا ضئيلا من التنمية القرائية .

هذا فضلا عن أن المسألة ليست مسألة الكم فقط بالنسبة لعدد القراء ، بل هناك ما هو أهم وهو « الكيف » أو نوعية المواد التى تشغل اهتمامات القارئ العادى . إذ ان كثرة من الذين يقتنون الصحف أو الكتب لا تجد أو لا تتخير مما تقرأ فيها مايساعد على بناء الشخصية . اننا نجد الآن أمام الكثير من الناس أو فى أيديهم صحفا أو مجلات أو كتبا لكننا عند الاستقصاء لانجد انهم قد استوعبوا ما فيها ، ويفهم من ذلك أن عادة اقتناء المطبوع شئ وعادة القراءة شئ آخر ، بينما نجد فى الجانب الآخر فريقا من خيرة القراء قد لا يقتنون المطبوعات لكنهم حريصون على الاطلاع عليها فى المكتبات ما وجدوا الى ذلك سبيلا .

ويشير هذا كله الى أن القراءة عادة تكتسب ، وأن هذه العادة الحميدة - بل الضرورية - بحاجة الآن الى تنميتها ، وأن هذه التنمية لا تتحقق على الوجه المرضى الا اذا عالجنها فى سلوك الفرد منذ بداية تكوينه ، أى منذ عهد الطفولة .

حواضر القراءة :

ان تكوين عادة القراءة عند الطفل يرتبط الآن بثلاثة جوانب : الجو الأسرى ، والجو المدرسى ، والجو الاعلامى .

ولعل أهم وسائل العلاج لهذه الجوانب هى القوة ، ذلك ان نبض العصر السريع قد جنى على القوة القرائية فى بيوت الكثرة . بل ان ضيق الوقت فى المدارس ذاتها جعل من قراءة الكتاب غير المدرسى شيئا استثنائيا ، فضلا عن ان القوة التى يقدمها الكبار للصغار فى متابعة وسائل الاعلام المسموعة والمرئية تجعلهم يجنحون غالبا الى البرامج الترفيهية ، لهذا فلا بد أن نبدأ العلاج من البيت ، ثم المدرسة ،

ثم الجوانب الأخرى على النحو الآتى :

. اتخاذ الوسائل لتكوين جو قرائى فى كل بيت بالقدر الممكن .

. أن تكون فى جدول اليوم المدرسى حصة للاطلاع ، يتبادل فيها الصغار مع زملائهم قراءة كتاب من الكتب الملائمة للمرحلة الأولى فى حياة المواطن ، وأجراء حوار بينهم فى حصيلة هذا الكتاب ، وتقديم الحوافز لذلك .

. أن تتضمن برامج الطفولة بالاذاعات المتنوعة المختلفة فقرات من شأنها تشويق الطفل الى القراءة ويدخل فى ذلك استعراض بعض المواد والصور والرسوم الجذابة الهادفة ، المنقولة عن كتاب أو أى مطبوع مناسب لحفز الطفل على القراءة .

الترتيب المرحلى للقراءة :

أن هذا كله ينبئ أصلا على نوعية المادة التى تقدم فى الكتب والمطبوعات الأخرى للأطفال . إذ توجد أحيانا نظرة غير موضوعية لنوعية المادة فى كتب الأطفال . ومن ذلك عدم التفرقة بين مدارك الأطفال فى الماضى والحاضر ، أو عدم التفرقة بين المادة القرائية للطفل فى الحلقة الأولى والحلقة الثانية . ولعل عدم التفرقة فى هاتين الحالتين من الأسباب الرئيسية فى ندرة الاقبال على كتاب الطفل ، فضلا عن ارتفاع سعره الى الحد الذى يجعله سلعة غير جماهيرية .

ثم تبقى بعد ذلك مرحلة الانتقال فى حياة الناشئ من طفل إلى يافع . ولانكاد نجد من كتب الأطفال عندنا ما يلائمها ، مع انها مرحلة البناء الفكرى ، وليس عيبا أن نعتد فى تصنيف كتاب الطفل فى هذه المرحلة على الترجمة المختارة من كتب الطفولة العالمية التى تناسبنا ، كنماذج يمكن احتذاؤها فيما بعد .

قراءات ريفية :

واستكمالا لهذه الدراسة ينبغى أن ننظر الى الساحة العريضة

لناشئة البلاد فى الريف . مع العناية بأمرين : نوعية الكتاب الذى نقدمه الى طفل القرية ووسائل تيسير الاطلاع لطفل القرية .

أما عن نوعية الكتاب الذى يقدم الى طفل القرية ، فإن فى حياة الريف المصرى من المزايا الطبيعية والنفسية ما يمكن أن يصوغ منه المؤلفون أحسن القصص .

وأما عن تيسير الاطلاع لناشئة الريف فليس حتما أن يكون الوسيلة الوحيدة هى تقديم كتاب رخيص الثمن فقط ، بل ربما كان الأكثر يسرا هو أن تنظم أجهزة الثقافة الجماهيرية وماشابهها حلقات قرائية فى أوقات الفراغ بالحقول أو الوحدات الريفية لكتب من عندها لا يلتزم باقتنائها الا من استطاع . ويجرى فى هذه الحلقات من تبادل القراءة والحوار مثل الذى يجرى فى حصة القراءة الحرة بالمدارس . وليس من شك أن أعدادا ممن تجاوزوا سن الطفولة فى الريف سيفيدون من ذلك أيضا .

معدات التنمية الريفية :

بهذا كله يمكن تكوين الجيل القارئ الذى يتجاوب مع الابداع الفكرى والفنى الذى يشكل مجتمعاتنا المستقبلية ، ويوصى لتحقيق ذلك بماياتى :

* الاكثار من مسابقات تأليف كتب الأطفال بمكافأة مجزية لاكتشاف كتاب كتب الأطفال اللائقين والنظر فى أن تختص دار من دور النشر بإصدار كتب الأطفال .

* إعداد جهاز ترجمة لكتب الطفولة العالمية المختارة .

* تحويل بعض الآثار الأدبية المناسبة لكبار الكتاب الى قصص ميسرة للأطفال .

* تشكيل هيئة مسئولة للتخطيط لهذه المهام والاشراف على تنفيذها ومتابعتها .

ملحق

حول تنمية القراءة عند النشء

تتفق شعبة التعليم العام والتدريب مع ما جاء في تقرير شعبة الإعلام من حيث قصور الأفراد عن متابعة وسائل الإعلام متابعة ثقافية ، وأن ذلك ناتج من قصور الأفراد عن القراءة ، وأنه لن تتأتى الاستفادة من المراثيات والمسموعات إفادة كاملة ، إلا إذا اتبعنا خطة طويلة المدى للتنمية القرائية ، وتتفق الشعبة كذلك مع التقرير في أنه لا ينبغي أن يخذلنا الكم حينما يتصل بأحصاء عدد القراء الذين يقرأون الصحف والمجلات بل الأجدى أن نبحث في " كيف " الذي نقرأ به هذه الصحف ، ثم يتساءل التقرير إذا كان عزوف الجمهور عن القراءة يرجع إلى التهاون في تنمية عادة القراءة عند الأفراد ، منذ طفولتهم ، وأن أمر القصص في تكوين هذه العادة يرجع إلى قصص الجوارح الأسرى ، والجوارح المدرسي والجوارح الاعلامي عن غرس هذه العادة عند الأطفال والمتعلمين بوجه عام . ويقترح التقرير علاجاً لضعف القراءة في هذه الأجواء الثلاثة أن تتخذ الوسائل لخلق جو قرائي في كل بيت ، وأن تتولى السلطات التعليمية تنمية القراءة ، وأن تحرص وسائل الإعلام على إدخال فقرات من شأنها تشويق الطفل إلى القراءة .

وإن شعبة التعليم العام والتدريب - بالمجلس القومي للتعليم - توافق على تلك النقاط من الوجهة العامة ، ولكن لها رأي فيما جاء بخصوص الجوارح المدرسي والمطالبة بأن تكون في جدول اليوم المدرسي حصص للاطلاع يتبادل فيها الصفار مع زملائهم ومعلميهم قراءة كتاب من الكتب الملائمة للمرحلة الأولى في حياة المواطن ، وترى الشعبة أن تكوين عادة القراءة لا يقتصر على أن تمارس القراءة ممارسة جدية مباشرة في ساعة واحدة في جدول اليوم المدرسي . فلا تكفي هذه الساعة الواحدة لمناقشة موضوع كتاب والحوار فيه ، والأمر يقتضى أن تكون هناك

علاقة عضوية بين المنهج الذي يخطط للتلاميذ ، وبين الكتب والمجلات والصحف التي تقتنى في المدرسة أو في حجرة الدراسة ، وأن تعتبر هذه امتدادات للموضوعات التي تدرس في حجرة الدراسة أو الفناء أو الورشة أو المعمل . والمدرسون جميعاً مسئولون عن إرشاد المتعلمين في المراحل المختلفة إلى استكشاف بعض النقاط التي يعالجونها هم أنفسهم ، وإرشاد الطلبة إلى الكتب والمصادر التي تمكنهم من تثبيت معلوماتهم ، وتطبيقها . وعلى هذا فالقراءة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تحصيل المنهج الرسمي في كل المواد .

ويعالج القسم الثاني من التقرير ، الترتيب المرحلي للقراءة ، وترى الشعبة أن ما جاء فيه قد يكون مدخلاً لبحوث أخرى عميقة قامت بها وزارة التعليم ، ولا تزال تقوم بها لجان في المجلس القومي للتعليم تبحث في أمر القراءة ، وتتعمق في دراسة المراحل التعليمية المختلفة واستعداداتها للقراءة ، بل لقد قامت مدرسة فكرية تعنى بالنواحي التربوية والنفسية . ومن أهم الموضوعات التي بحثت - ولا تزال تبحث في هذا المجال :

- العلاقات بين وجوه اللغة الأريمية من حيث : الاستماع إلى اللغة مع فهم ما يقال ، ثم الحديث باللغة ، ثم قراءة الرموز التي تحمل معاني اللغة ، ثم الكتابة باللغة .

- درست العلاقة بين الحديث والقراءة ، فوجد أن تعلم الحديث هو الأساس الأول لتعليم القراءة في مراحلها الأولى ، وأن هذا يكون صعباً عند الطفل المصري لأن عليه أن يتعلم القراءة في لغة تختلف في أصولها وتركيبها وفي كثير من مفرداتها عن اللغة التي نشأ عليها وهو في السنوات الأولى من الطفولة وهي اللغة العامية أو الدارجة .

- تيسير لغة القراءة بحيث تعالج هذه الفجوة بين اللغة الفصحى واللغة الدارجة ، ومن بين البحوث التي قام بها المربون - ولا يزالون

يقومون بها - تيسير النحو العربى حتى يتيسر الحديث والقراءة باللغة الصحيحة - أو بلغة أقرب ما تكون من اللغة الصحيحة .

- دراسة الأصول الفسيولوجية للقراءة فيما يتصل بوظائف العين ، والأعصاب والمخ ، ثم دراسة النمو الفسيولوجى لجسم الإنسان فى هذه الأعضاء حتى يمكن أن تنمى القراءة كمهارة من المهارات الآلية ، بجانب أنها أداة من أدوات الاتصال .

- دراسة تجارب الأطفال فى مصر ، وميولهم ، واهتماماتهم فى مراحل العمر المختلفة ، حتى يمكن إنتاج الكتب التى تلائم هذه النواحي .

أما بالنسبة إلى تخصيص دور توعى نشر كتب الأطفال ، فإن كثيرا من دور النشر قد بذلت مجهودات طيبة فى هذا السبيل ، ولكن بقى أن تفيد هذه الدور مما أنتجه البحث العلمى والنفسى والتربوى فى وزارة التربية وفى لجان المجلس القومى للتعليم .

وجاء فى التقرير إشارة إلى الكتاب الذى يقدم إلى طفل القرية ، مع ضرورة العناية بأمرين : نوعية الكتاب أولا ، ووسائل الاطلاع على مثل هذا الكتاب فى القرية ثانيا .

والأمر فى الناحيتين كليهما معلق على التجارب والميول والاهتمامات التى يكنها طفل القرية . بل لعل لطفل القرية يكون مهتما بما يقع فى الحضر ، مثل اهتمام طفل المدينة بما يحدث فى القرية ، فخيال الأطفال يستطيع أن يقتحم كل الأرجاء والأجواء . ومن هنا لاترى أن يقتصر أمر كتب الريف ، على ما يحدث فى الريف ، ولا أن تقتصر كتب الحضر على ما يحدث فى الحضر .

مقترحات

وتمقيا على ما تقدم يقترح ماياتى :

* أن الأصل فى تعثر الناشئين فى تعليم القراءة وممارستها الصعوبة التى تعترض الطفل حين ينتقل من مرحلة الحديث باللغة

الدارجة إلى القراءة باللغة الفصحى . فينبغى أن تبذل جهود مكثفة للتغلب على هذه الصعوبة .

* أن يستفاد من الجهود المبذولة فى وزارة التعليم وغيرها من الهيئات فى استكشاف ميول المواطن المصرى وتجاريه واهتماماته ، من الطفولة حتى يبلغ سن الشباب .

* أن ترتبط مناهج الدراسة بكتب ومجلات ونشرات شائعة ، يتاح للتلاميذ الاطلاع عليها ومداومة البحث فيها ، وأن تكون عندهم عادة القراءة الانفرادية الصامتة ، قبل أن يطلب إليهم أن يقرأوا بالطريقة الجهرية .

* الأصل فى القراءة أن يكون الغرض منها إدراك المعنى . ومن هنا ينبغى أن تكون الكلمة المكتوبة ذات معنى : يثير الخيال أو العاطفة أو الفكر .

* حيث أن عادة الحديث الصحيح تنمو بالمحاكاة ، وحيث أن الحديث الصحيح يعتبر أساسا للقراءة - فينبغى أن يعد المدرس إعدادا لغويا تاما . وينطبق ذلك على مدرسى اللغة العربية خاصة ، لكنه ينطبق أيضا على سائر مدرسى المواد . والطفل يحاكي معلمه ويقلده ويقتدى به فى المهارة الاتصالية الطبيعية ، ولتهيئة الطفل لاكتساب هذه المهارة ينبغى أن يسمع لغة أقرب إلى الصحيحة ، وأن يتحدث بها حتى يستعد لفهم ما يقرأ ، ويستخرج منه المعانى المقصودة .

* إذا كان الأمر أمر محاكاة وتقليد وفهم المعنى ، فإن هذا يقتضى أن تكون وسائل الإعلام أقرب إلى الفصحى ، وأن تبتعد عن هجر القول ، والتدنى فى استخدام العامية .

* إخراج سلاسل من بسائط العلم والاجتماع والتاريخ والأدب إلى جانب القصص وأن يكلف بذلك مؤلفون اخصائيون يتقنون اللغة العربية ، وأن تنشر هذه الكتب مدعمة من الدولة وكذلك المجلات الخاصة بالأطفال ، والرسوم والصور التى تطبع لهم ، إذ يلاحظ أنها رائجة فى بعض الأوساط ، وليست فى متناول الجميع .

* **المعاونة في إرساء الديمقراطية والوحدة الوطنية :**
بدأ الشعب يحصد ثمار كفاحه متمثلة في انشاء نظام ديمقراطى سليم يقوم على المؤسسات الدستورية وسيادة القانون .
وواجب الاعلام الداخلى فى المرحلة المقبلة هو شرح الظروف التى كانت سائدة فى العصور السابقة ، ثم تطور الديمقراطية خلال السنوات العشر الماضية ، وإبراز أن الممارسة الصحيحة للديمقراطية تؤدي الى مزيد من الديمقراطية التى هى الدعامة القوية لأى تقدم اقتصادى أو حضارى .

الى جانب ذلك فالاعلام الداخلى مطالب بتدعيم الوحدة الوطنية ، والقضاء أولا بلول على محاولات النيل منها . فإذا كانت الوحدة الوطنية ضرورية فى كل وقت فانها أكثر ضرورة فى مرحلة البناء الاقتصادى والديمقراطى للبلد .

* **المشاركة فى بناء الانسان المصرى الجديد :**
لقد كان الهدف الأساسى من ثورة التصحيح هو وضع اللبنة الأولى لبناء انسان مصرى حر قادر على العطاء ، خال من عقد الخوف والقهر والانهازية ، قادر على أن يواصل مسيرة أسلافه لتحقيق حضارة مزدهرة . وواجب الاعلام الداخلى فى المرحلة القادمة فى هذا المجال :
* **المعاونة فى الجهود التى تبذل لمحو الأمية وتعليم الكبار :**

وبدور الاعلام طليعى وهام فى هذا المجال ، وعلى الأخص فى حث الأميين على ارتياد فصول محو الأمية ، وتعريفهم بخطورة المشكلة على الفرد أو المجتمع ، وإثارة اهتمام المتعلمين والمتقنين ليقوموا بدور فى مواجهة هذه المشكلة .

وكذلك التعاون مع الأجهزة المختصة محليا ودوليا من أجل وضع الخطط والبرامج المناسبة للدعوة الى القضاء على هذه المشكلة خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠٠٠ .

* **تعميق القيم الروحية والدينية :**
وهذه مهمة رئيسية يجب أن تلقى عناية واهتمام الاعلام الداخلى

الاعلام الداخلى وأهدافه الاستراتيجية

الإعلام الداخلى هو عصب الاستراتيجية العامة للاعلام التى تسير حنبا الى جنب مع خطط التنمية القومية ، من الآن والى سنة ٢٠٠٠ .
وهذه الأساسى هو البناء الجديد للشخصية المصرية ، وهذا الهدف تتفرغ عنه الأهداف الآتية :

الانتماء المصرى والوحدة الوطنية - تعميق القيم القومية والدينية -
محو الأمية الأبجدية والامية الثقافية - تنظيم الأسرة والسلام الاجتماعى
- التنمية من أجل الرخاء - السلوك الديمقراطى وسيادة القانون -
السلوك الانسانى والانفتاح الحضارى .

الأهداف الاستراتيجية

* **المساهمة فى تحقيق التنمية الشاملة والرخاء :**
للاعلام دور طليعى وحيوى فى تنفيذ خطط التنمية من حيث تكوين وتقوية الشعور بضرورة المشاركة الايجابية فى تلك الخطط ، ومن حيث ادخال وإبراز الوسائل التكنولوجية الحديثة لزيادة الانتاج .
لذلك فواجب الاعلام الداخلى الأول خلال السنوات القادمة هو : حث الجماهير على زيادة الانتاج لتحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة التى تضعها أجهزة الدولة المختلفة .

ومن هنا تأتي أهمية قياس تلك الاتجاهات بطريقة علمية دقيقة ، حيث انها الأساس الذي يبنى عليه صرح الاعلام المؤثر والفعال . وبناء عليه فانه يجب مراعاة ذلك عند كتابة مضمون الرسائل المطبوعة حتى يمكن أن تحدث أثارها المرجوة على الرأي العام .

ومن حيث الشكل : يلاحظ أن شكل المطبوع له دخل لا يستهان به في تقبل مستقبل الرسالة الاعلامية للوسيلة نفسها . لذلك يجب تطوير آلات الطباعة بحيث تسير مظاهر التقدم الفني في هذا المجال ، كما يجب ايفاد الفنانين في الطباعة بالهيات المعنية بالاعلام في دورات تدريبية بورية الى الدول المتقدمة في الطباعة للوقوف على أحدث وسائل الطباعة واخراج المطبوعات .

تطوير الوسائل البصرية والسمعية :

وعلى الرغم من أهمية الرسائل المطبوعة في توصيل الرسالة الاعلامية ، الا أن الوسائل البصرية والسمعية سوف تظل في مكانها البارز بين وسائل الاعلام .

ويمكن تطوير واستخدام هذه الوسائل على النحو التالي :

الافلام التسجيلية والروائية الطويلة :

ثبت أن الافلام هي من أنجح وسائل التأثير خاصة اذا أعقبتها مناقشة مع الحاضرين في الموضوع الذي تناوله الفيلم . من هنا كانت أهمية اختيار موضوعات الافلام التسجيلية والاعتناء باخراجها وتصويرها . والاخذ بأسباب التقدم الفني في هذا المضمار ، وأن تقوم الجهات التي تنتجها بتحديث أجهزة السينما كلما أمكن ذلك ، حتى يأتي الانتاج وفقا لحدث المواصفات العالمية للفيلم التسجيلي الناجح . ويجب أن تضع الجهة المختصة خططها السنوية لانتاج الافلام التسجيلية بالتنسيق مع الجهات الأخرى التي تنتج ، حتى لا يحدث تكرار في موضوعات الافلام ، وحتى يمكن الاستفادة مما تنتجه هذه الجهات من أفلام يمكن استغلالها اعلاميا عن طريق مراكز الاعلام بالداخل .

أما بالنسبة للافلام الروائية الطويلة ، فقد ثبت تأثيرها الفعال على

خلال السنوات القادمة ، إذ ان تأكيد هذه القيم يتيح للانسان القدرة على العطاء الجيد المثمر .

* ترشيد العادات والتقاليد وقواعد السلوك الانساني :

وحتى لا تكون بعض العادات والتقاليد عقبة في طريق النمو والتقدم والرفاهية ، فواجب الاعلام الداخلي أن يشارك أجهزة الدولة الأخرى في ترشيد العادات والتقاليد وارساء قواعد السلوك الانساني القويم .

* التركيز والاهتمام اعلاميا بشرائح المجتمع المختلفة :

وعلى الأخص الأطفال والشباب والمرأة

الأطفال : ينبغي أن يكون لأطفال مصر مكان أساسي في النشاط الاعلامي الداخلي ، مع اهتمام الهيئات والمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية المتخصصة بتمميم وتطوير نوادي الطفولة . (وقد لاقت تجربة الهيئة العامة للاستعلامات في هذا المجال نجاحا واثابالا كثيرا) .

الشباب : والمطلوب تكثيف نشاط الاعلام الداخلي في مجال الشباب ، والتعاون مع الجهات المعنية لتكوين كوادره وقادته ، وهذه مهمة قومية على جانب كبير من الأهمية ، باعتبار أن الشباب سوف يقود العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المرحلة القادمة .

المرأة : وعلى الاعلام الداخلي أن يضاعف من النشاط الذي يبذله في مجال المرأة . فلقد نالت المرأة المصرية مكانتها في المجتمع المصري وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل كثير من الدول الأخرى . ومشاركتها بإيجابية في المرحلة القادمة - مرحلة البناء - أمر حيوي وأساسى يجب أن تدركه عن طريق الاعلام الواعي . وفي هذا المجال ينبغي أن يشارك الاعلام الداخلي بأصواته المختلفة في التوعية الخاصة بتنظيم الأسرة .

وسائل تحقيق الأهداف

تطوير الانتاج الاعلامي :

تطوير الرسائل المطبوعة من حيث المضمون : يجب أن يكون مضمون الرسائل الاعلامية متوائما مع مكونات واتجاهات الرأي العام .

الجماهير ، لهذا ينبغي تشجيع انتاج الأفلام التي تعاون في تحقيق الاهداف الاعلامية الاستراتيجية في المرحلة القادمة ، وعلى الأخص فيما يتصل بالاغراض الآتية :

- تعميق عناصر بناء المجتمع والانسان الجديد .
- تعميق القيم الدينية .
- تأصيل العادات والتقاليد الحسنة ومحاربة السيئة منها .
- غرس المحبة بين طبقات الشعب ونبد الحقد .
- تشجيع دوافع زيادة الانتاج ومحاربة الاسراف وعدم الجدية .
- تأصيل الروح الوطنية وتدعيم الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات التي تواجهها البلاد .

الفديو :

وعلى الرغم من حداثة الفيديو الا أنه أصبح من الوسائل الاعلامية الهامة في توصيل الرسالة الاعلامية ، لهذا أصبح لزاما التوسع في استخدام هذه الوسيلة أثناء المرحلة القادمة ، ويأتى ذلك عن طريق :

- التوسع في استديوهات الفيديو وتزويدها بأحدث الاجهزة والمعدات .
- تزويد مراكز العرض ومكاتب الاعلام بالداخل بأجهزة عرض الفيديو .

- تطوير انتاج افلام الفيديو بحيث تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستغلال تلك الافلام في مراكز العرض المختلفة ومكاتب الاعلام بالداخل وقوافل الاعلام .

الشرائح والملصقات :

أصبحت الشرائح الناطقة من الوسائل الاعلامية الحديثة التي تستخدم بصورة فعالة عند لقاء المحاضرات وعقد الندوات ، ويجب في المرحلة القادمة انتاج شرائح ملونة تتناول موضوعات معينة عن الصناعة والزراعة والتعليم وغيرها ، بحيث تتكون كل مجموعة من عدد من الشرائح يصحبها شرح لها مسجل على كاسيت ، ثم توضع الشرائح

والكاسيت في الجهاز المخصص لذلك فيتم العرض والشرح في آن واحد .

أما الملصقات فهي وسيلة ليست جديدة ، ولكن تطوير انتاجها باستخدام وسائل الاخراج والطباعة الحديثة يجعلها وسيلة مؤثرة وفعالة بين جماهير الشعب .

المعارض المتنقلة :

والتوسع في هذه الوسيلة أهمية خاصة اذا صاحبت هذه المعارض قوافل الاعلام عندما تجوب المدن والقرى ، وهذه المعارض اما أن تضم صورا أو مجسمات فنية أو الاثنين معا .

دعم مراكز الاعلام وتطوير العمل بها :

وأول خطوة في هذا السبيل ، وضع خريطة جديدة لمراكز الاعلام ، يراعى فيها مد النشاط الاعلامي بحيث يصل الى التجمعات العمالية والطلابية ومناطق التعمير الجديدة والأراضى المزمع استصلاحها .

ويقتضى تدعيم هذه المراكز والقوافل التابعة لها ، وضع خطة لتدعيم القوى البشرية وتدريبها بصفة دورية ومستمرة ، وإعادة النظر في المقررات الوظيفية والاجهزة الموجودة في كل مركز ، مع وضع خطة لتجديدها وتحديثها . على أن تتضمن الخطة أسس صيانتها حتى لاتعرض للاعطال المفاجئة ، الامر الذي يؤثر على أنشطة هذه المراكز . ومن مهام تلك المراكز التثقيف السياسى - باعتباره أحد المحاور الاساسية في عملية الاعلام الداخلى - حتى تشارك الجماهير مشاركة ايجابية وفعالة في عملية البناء وتحقيق الرخاء .

نوادي الاستماع والمشاهدة :

وتجمع هذه النوادي بين الاذاعة والتلفزيون باعتبارهما وسيلتين من وسائل الاتصال الجماهيرى ، وبين اللقاءات المباشرة باعتبارها من وسائل الاتصال المباشر . ويقيد هذا الجمع في توصيل الرسالة الاعلامية للمستقبل بطريقة أعم وأشمل . وعن طريق هذه النوادي يمكن قياس رجع الصدى لبرامج الاذاعة والتلفزيون وتأثيرها على المستمعين

والمشاهدين .

لهذا ينبغي الاهتمام بإنشاء مثل هذه النوادي في مراكز الاعلام بالداخل وفي المدن والقرى في المرحلة القادمة .

الصحافة والاذاعات المحلية :

يساعد تدعيم الصحافة المحلية بالمقالات والمعلومات على أداء رسالتها كما يخدم أهداف الاعلام الداخلي . أما المشاركة في برامج الاذاعات المحلية بهدف تحقيق الاهداف الاستراتيجية فقد أصبحت أمراً يجب الاهتمام به ، فمن طريق تلك البرامج يمكن توصيل الرسالة الاعلامية الى أكبر عدد من الافراد قد يتعذر الاتصال بهم الا في فترات زمنية متباعدة .

نوادي الطفولة :

التوسع في انشاء اندية الطفولة في مراكز الاعلام بالداخل من اهداف المرحلة المقبلة ، بالإضافة الى انشاء اندية أخرى في الاماكن التي يرتادها الاطفال بون احساس منهم بأنهم مدعوون للاستماع الى أشياء تقليدية ، وليكن أساس النشاط في هذه الاندية هو تنمية شخصية الطفل بوصفه مواطناً له حقوق وعليه واجبات مع تربية الاحساس بالمسؤولية في نفوس الاطفال ، باعتبارهم أعضاء في هذه الاندية يمارسون حقوق العضوية وواجباتها من خلال أنشطة مبسطة لخدمة البيئة ، والتدريب على ادارة الجمعيات النوعية للخدمات المختلفة المصحوب بانشاد الاناشيد التي تعكس أثر الخدمة العامة على نفوسهم ، الى جانب الالعب العلمية التي يدخلها شيء من الفن التشكيلي لتكوين الذوق العام الذي يساعد على بناء شخصيتهم .

وأن يراعى في جميع الاحوال أن خير الوسائل الاعلامية وأنجحها هو أن يكون المتلقى شريكاً في التوعية بطريقة تلقائية .

إعلام الشباب :

ويمكن أن تشكل من الشباب - تحت إشراف مراكز الاعلام -

مجموعات تكون مسئولة عن عمل من الأعمال العامة ، وتصل بهم الى أن يكون بعضهم مدرباً للبعض الآخر ، في توعية تقوم الى جانب الكلمة على أنشطة من الرياضة البدنية والذهنية تتخللها التوعية بطريق غير مباشر ، ويتطلب هذا العمل الاستعداد بمجموعة متطورة من التمثيليات والحوار والرسوم الثابتة والمتحركة ، والتي تحقق أهداف الاعلام من خلال التوعية .

ولتنظيم هذه العملية الاعلامية لشباب الحلقة الثانية ، فإن الامر يتطلب التوسع في إعداد أفنية المدارس والمعاهد لتكون اندية للشباب في أيام الإجازات الاسبوعية والسنوية ، مع تزويدها بالوسائط الاعلامية ، برعاية اعلامي متخصص يشارك الطلبة في وضع برامج الاعلام الترفيهية . ومن خلال الترفيه يقوم الاعلام الداخلي بدوره في تدريب الطلاب على الاعمال القيادية في مختلف المجالات ، وقد تكون الرحلات الجذابة الى مواقع الانجازات القومية والآثار التاريخية من أكثر الوسائل أثراً في تكوين الشخصية بالنسبة للشباب والناشئين .

إعلام المرأة :

تستدعي التعبئة الاعلامية في المرحلة القادمة تكوين لجان نسائية في الاحياء وفي القرى ، تكون على صلة بمراكز الاعلام التي تتدرب بها لنقل الدعوة الاعلامية الى النساء في بيوتهن ومجتمعاتهن المختلفة ، بالإضافة الى حلقات الترفيه الثقافي التي يمكن أن تكون فيه المرأة متلقية وداعية في وقت واحد .

الإعلام الديني :

من بين الاهداف الاستراتيجية للاعلام الداخلي دعم وتعميق القيم الروحية والدينية من أجل بناء الانسان ، ويستدعي ذلك تدريب عدد من الوعاظ وخطباء المساجد على مضامين الاعلام المعاصر ووسائله وأهدافه ليكونوا شركاء في الدعوة الاعلامية التي تقوم على برامج مدروسة يعمل بها كل داعية في مجاله . ويراعى أن يمثل الاعلام الديني في المرحلة

القادمة انطلاقاً لاتقنع تحت تأثير اتجاه خاص . وأن يخلط لهذه المهمة بحيث تكون القيم الدينية هدفا يلتقى حوله جميع البرامج والأجهزة الاعلامية وأن يتم التلازم والاتساق بين الاعلام الدينى وبين اتجاهات الاستراتيجية العامة للاعلام .

قياس الرأى العام واستطلاعاته

تختلف وظيفة أى جهاز لقياس الرأى العام عن غيره باختلاف الحاجة اليه والفائدة من النتائج التى يصل اليها . فليس كل قرار فى حاجة الى قياس الرأى العام قبل اتخاذه ، كما أن وظيفته " التنويرية " عند اتخاذ القرار أو مواجهة نتائج تنفيذه من الأهمية بمكان فى تصحيح المسارات أو اتخاذ قرارات جديدة .

أما من الناحية العملية ، فمن الضرورى تحديد العمليات التى يتكون منها أى قياس للرأى العام ، صغيراً كان أم كبيراً . فهناك عمليات أساسية يمكن أن يزداد حجمها للوفاء باحتياجات حجم العمل بأكمله أو بالعمليات المطروحة ، ويتكون جهاز القياس بالشكل والحجم الذى يلبي احتياجات هذه العمليات .

من الناحية التنظيمية يجب أن توكل مهمة أى تقرير عن موضوع ما - إذا كان فى حاجة الى قياس الرأى العام - الى مجموعة محدودة العدد من الخبراء يقومون بدراسة المشكلة وتحديد البعد الذى يحتاج الى قياس للرأى العام ، ثم تصميم خطة للبحث تعتمد على المنهج الملائم من مناهج قياس الرأى العام . والسير بعد ذلك فى العمليات العلمية اللازمة .

إعداد الاعلاميين فى حقل الاعلام الداخلى

تتركز المهمة الرئيسية لرجل الاعلام الداخلى فى قدرته على فهم طبيعة الرأى العام ومكوناته ومن هنا ينبغى أن يتمتع بملكات وقدرات طبيعية مناسبة ، ثم يأتى الدور الهام للتدريب فى حقل هذه القدرات وتنميتها . ويستدعى ذلك أن يكون لدينا معهد للتدريب الاعلامى على

المستوى العام ، يضم جهود الجهات القائمة - والتى يعالج التدريب فيها بعض التخصصات الاعلامية فى مجال العمل المباشر - وعلى أن يتميز بمواصفات خاصة ، تخلص فيما يأتى :

- النظرة المستقبلية للاعلام الشامل .

- التدريب على فنون الاعلام ككل ، طبقاً لهذه النظرة المستقبلية المتطورة ، مع فتح باب التخصصات لمن هم أهل لها عملياً .

- الحرص على حسن استخدام اللغة العربية فى العملية الاعلامية .

- أن يكون هذا المعهد بمثابة اتحاد ثقافى بين أجهزة الاعلام كلها .

وأن تشكل لوضع مشروعه لجنة مشتركة تمثل أجهزة الاعلام المختلفة ، وتتخصص مهمتها الاولى فيما يأتى :

- اعداد خطة لوضع برامج المعهد والوقت اللازم لها . وأن تركز البرامج على مهام الاعلامين الداخلى والخارجى بنوعياتهما وتطورهما من حيث الأداء ووسائله .

- الترشيع المبدئى لمن سيقومون بالتدريب فى مختلف التخصصات اللازمة . على أن يكونوا من الفئات الممتازة فى الممارسة الاعلامية وتطوير مفاهيمها وطرق أدائها وتطبيقها فى شتى المجالات ، مع اعداد دورة تدريبية لهم على مستوى خاص .

- اقتراح الحوافز لنجاح اعمال المعهد . سواء بالنسبة للمدرسين أو الطلاب .

أما التخصصات فى هذا المعهد فينبغى أن تكون على مستويين :

المستوى العام : ويدخل فى هذا المستوى التخصص فى شئون البيئة ، وهو أمر يتطلب انشاء بعض الفروع للمعهد فى الأقاليم للتدريب الإعلامى على الطبيعة ، مع التنسيق بينها وبين مراكز الاعلام المحلية ، وأن يحضر التدريب الدعاة المختصون فى شتى المجالات الزراعية والصناعية والصحية والاجتماعية ومحو الأمية . ويكون من حق الذين

اتموا التدريب النظامى على المستوى العام - سواء فى المعهد المركزى أو الفروع - أن يلتحقوا عند الاقتضاء بالمستوى الخاص فى القاهرة .

- المستوى الخاص : ويشمل التدريب فيه الممارسين الذين يختارون أو تختار لهم جهات العمل التزود بالجديد فى وسائل الاعلام من صحافة وإذاعة ومعلومات وغير ذلك ، وأولئك يحضرون التدريب مرة كل ثلاث سنين ليسايروا التطورات التى طرأت على وسائل الاعلام فى تخصصاتهم ، الى جانب متابعة الجديد فى السياسة الاعلامية العامة.

الإذاعة المحلية

تعتبر الإذاعة المحلية دعامة أساسية من دعائم الاعلام الداخلى ، وخاصة بعد نمو الاتجاه الى اللامركزية وتثبيت دعائم الحكم المحلى ، ومع الأولوية الواجبة للتنمية الشاملة لمواجهة الاحتياجات الأساسية - الى جانب قدر معقول من الرفاهية - للمجتمع المصرى . ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن الاعلام الداخلى لم يعد رسالة سياسية فحسب ، وإنما هو مجموع الرسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتبادلة فى مجتمع ما ، وحصيلة التفاعل الناتج عن تبادل هذه الرسائل . كما أن ركنه الاساسى هو توفير المعلومات الملائمة فى الوقت الملائم حول موضوع أو عدة موضوعات يهتم بها المجتمع بأكمله أو قطاعات معينة من هذا المجتمع ، ومن طبيعة هذا النشاط - إذا تم على وجه الصحيح - أن يتيح القدر الكافى من المشاركة الشعبية فى جهود التنمية ، وأن يشجع على الممارسة الديمقراطية ويوفر عنصر الثقة فى العلاقات بين الحكومة وأجهزتها وبين الشعب .

من هذا المنطلق ينظر الى الإذاعة المحلية - راديو أولاً ، ثم راديو وتليفزيون فى المستقبل القريب - ودورها فى تكوين بناء اتصالى يتكامل فيه الجهد المحلى مع الجهد المركزى .

على أن الانماط الإذاعية المعروفة فى العالم ، بما فى ذلك المنطقة العربية ، لا تخرج عن واحد من النظم الآتية :

* إذاعات مركزية :

يغضى إرسالها الدولة بأكملها أو جزءاً كبيراً منها ، وقد يمتد الى خارج حدودها .

* إذاعات اقليمية :

تغطى رقعة جغرافية معينة ، وترتبط فى تقديم خدماتها فى اطار هذه الرقعة بالإذاعة المركزية أو لا ترتبط . والحدود التى تفصل بين مجالات نشاط الإذاعات الإقليمية قد تكون حدوداً فنية تقررها العلاقة بين الشكل الجغرافى واتجاه الإرسال ، وقد تكون حدوداً قومية أو لغوية داخل دولة واحدة .

* إذاعات محلية :

يخدم كل منها جمهوراً محلياً محدوداً ومتناسقاً من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية ، وتقدم له نتيجة لقربها منه برامج تلبي احتياجاته الخاصة المتميزة .

* شبكات إذاعية :

يضم كل منها عدداً من الإذاعات المحلية المملوكة للشبكة أو المشاركة فيها أو المتعاونة معها ، لتغطى فى مجموعها وإارتباطها ودون إرسال مركزى قوى ، رقعة جغرافية واسعة قد تكون الدولة بأكملها أو جزءاً كبيراً منها .

وترتكز أهمية الإذاعات المحلية ، فى اطار الاعلام الداخلى على المبادئ الأساسية الآتية :

- أن التنمية على المستوى القومى تبدأ بتنمية المجتمع المحلى ، مهما كانت مركزية التخطيط فالمجتمعات المحلية هى اللبنة الأساسية للتنمية الشاملة .

- أن جهود التنمية لا يمكن أن تؤدى الى غايتها الا بالمشاركة الإيجابية الجادة النابعة عن اقتناع من جانب المواطنين .

- أن التكامل بين الاعلام المباشر وال جماهيرى ضرورى لحفز المواطنين على المشاركة فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة بثمراتها .

المختلفة لتحقيق الأهداف القومية بقنرات شتى ، كما يحقق التعبير عن الاهتمامات المحلية المختلفة ، ويعرض مشكلاتها ، ويبرز مطالبها . وإذا كانت الصحافة القاهرية تستطيع أن ترضى كل الأنواع بطريقة عامة ، إلا أنها لا تستطيع عمليا أن تترجم عن الإرادات المحلية في كل الأقاليم ، فهذه هي وظيفة الصحافة الإقليمية .

أسس بنائها :

الصحافة الإقليمية ، كأي اعلام محلي ، ينبغي أن تقوم فكريا على الأسس الآتية :

- معالجة قضايا البيئة ، والتي تختلف باختلاف الأقاليم .
- معالجة القضايا القومية من وجهة النظر الإقليمية ، والتي قد يختلف مفهومها الخاص من بيئة لأخرى .

- معالجة خطط التنمية من زواياها الإقليمية .
- إبراز الصورة الإقليمية التي يرى فيها أبناء كل اقليم أنفسهم ، واحتياجاتهم التي تتطلب التعبير عنها تعبيراً محلياً .
- اتخاذ الأسلوب المناسب ثقافياً للبيئة التي تصدر فيها الصحيفة الإقليمية .

وهذه الأسس الخمسة تظهر مدى الحاجة الى وجود صحافة متنوعة ومتخصصة تختلف في أساليبها عن صحافة القاهرة . مع التفكير في نوع من الاكتفاء الذاتي في إعداد الصحيفة الإقليمية ، كتصنيع الورق محلياً على قدر احتياجات الصحيفة واستخدام أدوات طباعية مستعدة للقيام بعمل صحفى محدود .

وحدة المضمون الاعلامي :

وينبغي أن تكون هناك عوامل اتصال بين الصحافة الإقليمية وبين وسائل الاعلام الأخرى ، مع الارتباط الفكري بمراكز الاعلام ، حتى تكون هناك وحدة متكاملة للاعلام المحلي تطبيق الأهداف الأساسية في الاعلام الداخلي ، وإن اختلفت الصور في جزئيات الاداء لهذا الاعلام ، طبقاً للنوعيات الاعلامية المختلفة الأساليب اختلافًا يضمن حرية الاداء

* ان مراكز الاعلام المحلي ومراكز الثقافة الجماهيرية والصحافة المحلية والاذاعات المحلية ، تستطيع مجتمعة أن تقدم للمجتمع المحلي خدمة اعلامية وثقافية متكاملة .

* ان تنمية الحكم المحلي - والاذاعة المحلية من أنواته الهامة - من الركائز الأساسية في حياة مصر المعاصرة .

أهداف الاذاعة المحلية في اطار الاعلام الداخلي :

وعلى ذلك سيكون في وسع الاذاعة المحلية أن تحقق لمجتمعها عدداً من الأهداف على المدى القريب والمتوسط ، وفي مقدمتها :

* تلبية الاحتياجات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي .
* اقناع المواطنين في البيئة المحلية بضرورة المشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع المحلي .

* ايجاد قناة محلية للتعبير عن الآراء والمواقف والاتجاهات ، حتى يتسنى أن يسير الاعلام المحلي في اتجاهين : من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى ، أي من القيادات السياسية والاجتماعية الى المواطنين ومن المواطنين الى القيادات ، وعلى المستوى الأفقي أيضاً فيما بين المواطنين تأكيداً لتعاونهم وتقوية للروابط بينهم .

- محاولة الوصول الى حلول للمشكلات المحلية بالجهود المحلية نتيجة لمناقشة هذه المشكلات على المستوى المحلي .

- إيجاد قناة فعالة للإرشاد الديني تؤدي دورها مع المسجد والتعليم الديني .

- معاونة الهيئات التعليمية المحلية والسلطات المحلية الأخرى - كالصحة والإرشاد الزراعي والأمن وتنظيم الأسرة - على أداء رسالتها .
- دعم القيم الاجتماعية الصالحة ومحاولة تغيير العادات وأنماط السلوك التي تعوق تطور المجتمع .

- إيجاد حلقة اتصال وعلاقة سليمة متوازنة بين المجتمع المحلي والمجتمع الوطنى الكبير .

الصحافة الإقليمية

يؤدي بناء صحافة إقليمية جديدة الى التكامل بين وسائل الاعلام

لكل وسيلة من وسائل الاتصال .

دور الاعلام الثقافى فى الاعلام الداخلى

كلما ازداد المجتمع العالمى تقدما ، زادت حاجتنا فى الداخل الى الاعلام الثقافى واصبح هذا اللون من الاتصال أكثر أهمية للربط المستمر بين المواطنين وتاريخهم الوطنى والقومى ، وخصائص ومميزات بلادهم وموقعها الاستراتيجى الهام ، وثرواتها المتنوعة ، وتراثها الادبى والفنى والعلمى ، كما يهدف الى شحذ تفكيرهم ورفع مستواهم الثقافى ، وحثهم على التأمل والابداع والكشف والاختراع والتمسك بالقيم الايجابية وبذ القيم السلبية والمفاهيم الخاطئة ، واكتساب أنماط جديدة من السلوك تقترب بهم من الرقى والكمال والمثل العليا .

ومن أهداف الاعلام الثقافى فى الداخل كذلك : إبراز وتجسيد الشخصية الذاتية للثقافة المصرية العربية المتحررة من التبعية أو الجمود أو الفوضى ، والارتفاع بها الى مستوى الوحدة الثقافية المتكاملة ذات النور المتجانس المتفاعل المترابط الذى يتسم بالأصالة والمعاصرة ، وتنمية التفكير المستقبلى والمسئولية العامة والحفاظ على موارد المجتمع ، والحفاظ على اللغة الفصحى كأداة اتصالية فى المجالات الثقافية والاعلامية ، مع تطويعها لمقتضيات العصر ، فهى احد المنطلقات الى الوحدة الوطنية والقومية .

كما أنه اعلام يتصل بالتعليم والتربية والتنشئة الاجتماعية وبالعلوم والفنون والتكنولوجيا ومن هنا يتضح تنوع أبعاده وتشعب مجالاته . ومنها على سبيل المثال :

فى مجال الكتاب :

يمكن اصدار أنواع من السلاسل الموسوعية فى مختلف ألوان العلوم والفنون ، والتراث العربى والاسلامى وكتب مبسطة للطفل ولبرامج محو الأمية . مع مساهمة الانطلاقة التى حدثت فى العالم فى مجال الكتاب وخاصة استخدام الصور الملونة لأنها أكثر دلالة وايضاها وإبرازا للمعاني والمعارف .

فى مجال الفيلم التسجيلى :

ويصلح استخدامه فى التلفزيون والسينما والمدرسة والجامعة - وأيضا فى الاعلام الخارجى - ويمكن تلخيص دوره فيما يأتى :
- نقل المعلومات الى كافة فئات الشعب والربط بين أفرادها من أجل السلام الاجتماعى .

- المعاونة فى التعليم المدرسى المنهجى وفى محو الأمية وتعليم الكبار .

- تدعيم القيم التى تخدم التنمية ومناهضة القيم التى تعوقها .
- التعريف بالتراث والحفاظ عليه فى شكل وثائق مسجلة صوتا وصورة .

ومن المناسب اجراء مسابقات بين المتخصصين فى مجال الفيلم التسجيلى من الفنانين ، لاثر هذه الوسيلة الاعلامية والارتفاع بمستواها من حيث الاخراج أو الموسيقى التصويرية أو رسالتها الاعلامية ، وذلك باعتبارها مادة ثقافية متكاملة غنية بأبعادها السمعية والبصرية .

فى مجال الاذاعة :

الاذاعة مجال حيوى للاعلام الثقافى ، والمهم فى هذه المرحلة الافادة من دورها فى الريف لخدمة الفلاح وبيئته ، والزراعة وتنمية محاصيلها . وقد يكون من المناسب وضع خطة لتسجيل الاعمال الادبية على " الكاسيت " وبيعها للجمهور وتسجيل بعض دروس السنوات النهائية فى مراحل التعليم لمعاونة الطلاب فى دراساتهم ، أو إعداد برامج تستهدف الطلاب فى غير أوقات الدراسة لتوسيع آفاقه الثقافية . كما يمكن المساهمة فى محو الأمية وتعليم الكبار .

فى مجال الصحافة :

وفى هذا المجال ينبغى تعميق مفاهيم ومضامين الصفحات الثقافية ، واصدار مزيد من ملاحقها الأسبوعية التى تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وتتيح الفرصة للمواهب الشابة لعرض انتاجها

الأدبى والفكرى .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار فى اجتماعات المجلس من مناقشات حولها ، تم الاتفاق على مجموعة من التوصيات أهمها :

فى المجال الاعلامى العام :

* انشاء قوافل اعلامية تعتمد على الاتصال المباشر مع كل التجمعات فى المدن والقرى للتوعية العامة على أن تكون هذه القوافل مزودة بالخطط اليومية للتوعية .

* انشاء نوادى الاستماع والمشاهدة فى مراكز الاعلام بالداخل وفى المدن والقرى ، إذا أن تلك النوادى تجمع بين الاذاعة والتلفزيون باعتبارهما وسيلتين من وسائل الاتصال الجماهيرى وبين اللقاءات المباشرة باعتبارها من وسائل الاتصال المباشر .

* التوسع فى انشاء نوادى الطفولة فى مراكز الاعلام الداخلى ، أو فى أماكن متاحة لخلق الاهتمامات وجذب الاطفال نحو العلم والمعرفة من خلال تزويد المراكز بالمساعدات التعليمية للاطفال .

* تدعيم مراكز الاعلام الداخلى ، وتطوير العمل بها باستخدام أحدث الاجهزة والمعدات اللازمة للعمل الاعلامى الكفاء ، وعلى الاخص امكانيات استخدامات الفيديو .

فى مجال إعداد الاعلاميين :

* انشاء معهد تدريب اعلامى قومى تشترك فيه كل أجهزة التدريب الاعلامى المركزية والمحلية ، على أن يكون له فروع فى الاقاليم . ويهدف التدريب فى هذا المعهد وفى فروعها الى تخريج اعلاميين متخصصين تخصصات عملية فى وسائل الاعلام المختلفة ، ويعنى هذا المعهد بالتدريب على التوعية العامة والتوعية البيئية . وبالتخصص فى متابعة السياسة الاعلامية العامة .

فى مجال اعداد الرأى العام :

* الاهتمام بموضوع " قياس الرأى العام " واستطلاعاته والعمل

على تطوير جهاز قياس الرأى العام بالهيئة العامة للاستعلامات لىؤدى هذه المهمة بالكفاءة الواجبة . الى جانب سائر الاجهزة القائمة بدراسات الرأى العام .

فى مجال الاذاعة :

* التاكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى هذا المجال والذى يخلص فى :

- أن تخصص كل شبكة من شبكات الاذاعات فى نوعيات معينة من البرامج على أن تتلاقى البرامج كلها مع السياسة الاعلامية العامة .

- تعميم الاذاعات الاقليمية التى تغطى كل منها رقعة جغرافية تعنى بكل شئونها ، ويقترح انشاء اذاعة اقليمية تجريبية منذ الآن باقليم القناة .

. تعميم الاذاعات المحلية التى تقدم خدمة اذاعية محلية لقطاع من المواطنين له طابع محلى متميز ويقترح انشاء اذاعة محلية تجريبية منذ الآن باقليم سوهاج حيث توجد الامكانيات المتاحة .

. فى مجال الصحافة الاقليمية :

* أن تكون هذه الصحافة انعكاسا للحياة الاقليمية بكل اهتماماتها المحلية بالنسبة لكل منطقة ، على أن تتنوع صحف الاقاليم شكلا وموضوعا حسب احتياجات المناطق التى تصدر بها

* ان تعتمد الصحافة الاقليمية على الاكتفاء الذاتى فى تحريرها ووسائل اخراجها ، كما تعتمد تدريجيا على انتاج الورق بالكميات المحددة اللازمة لها .

فى مجال الاعلام الثقافى :

* ضرورة أن يكون هناك ارتباط بين التعليم والاعلام وترسم خطته لجنة مشتركة من أجهزة الاعلام وأجهزة التعليم ، وأن يحصل الكتاب الثقافى بمختلف نوعياته على الدعم الذى ييسر انتشاره ، بالاضافة الى اعادة تنظيم المكتبات العامة والمكتبات المدرسية ومكتبات الاندية والجمعيات وانشاء المكتبات المتنقلة .

التي تصل اليه في كل مكان يوجد فيه ، وتقدم له المادة الإعلامية الاخبارية التي تجعله على صلة بكل مايقع في مصر والعالم ، الى جانب المواد الأخرى التي تقدم له الزاد النفسى والروحى ، فتقوى إيمانه وتجعله قادرا على قهر المصاعب والتمسك بالخلق القويم ، وتطلق قدراته المبدعة الكامنة .

وقد بدأت الخدمة الإذاعية في مصر منذ حوالى خمسين عاما ، ثم تتابع إنشاء الخدمات الإذاعية ذات الأهداف المختلفة ، حتى بلغت في الفترة الراهنة - اثنتى عشرة اذاعة . ومع ماتؤديه من خدمات عديدة ومتنوعة ، الا أن كثرتها أصبحت مدعاة لتشتيت قدرة المواطن على الاستماع ، الى جانب ما تلقيه من مسئولية وأعباء على العاملين بالإذاعة للوفاء بحاجة هذه الإذاعات من المواد الاعلامية والثقافية المختلفة ، وهو أمر يؤثر في القدرة على تجديد وتجويد البرامج التي يتطلبها البث الإذاعى من وقت لآخر .

ولاشك أن إنشاء هذه الخدمات الإذاعية المتعددة ، قد استدعت - من قبل - ظروف اجتماعية وسياسية وتنظيمية ، تختلف في طبيعتها وأهدافها عن المرحلة الحالية ، ومن الآفاق المنتظرة للمراحل القادمة حتى عام ٢٠٠٠ ، ومن هنا برزت الحاجة الى إعادة صياغة عادات الاستماع بالنسبة للإذاعة ، لاستعادة ثقة المستمع الذى تشتت بسبب كثرة الإذاعات ، التى صرفته عنها بموادها التقليدية .

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن أكثر هذه الخدمات قد أنشئت قبل قيام التلفزيون ودون حساب لما يملكه من قدرة تشد انتباه المواطن على نحو يصعب مقاومته ، فانكشئت مدة الاستماع للإذاعة في أكثر الأوقات التى يبث فيها التلفزيون إرساله . وتستدعى هذه الأوضاع صياغة الخدمة الإذاعية في شكل جديد يتناسب مع الظروف الحاضرة والمستقبلية ، مع أهمية تكامل التخطيط لكل من الاذاعة والتلفزيون واللذين يضمهما الآن اتحاد واحد ، ومن المفيد - ونحن بسبيل إعادة صياغة الخدمة الإذاعية - استعراض نماذج من الدول المتقدمة التى

* أن يأخذ محو الأمية طابع الحركات القومية التى يشترك فيها الطلبة والاساتذة والموظفون ورجال القوات المسلحة والشرطة ، ورجال الدين ، والمشرفون على أنشطة النقابات والاندية والجمعيات المختلفة .

* أن تكون للخدمة العامة في محو الأمية حوافز مثل : اضافة درجات الى مجموع درجات النجاح للطلبة ، واعتبار العمل التطوعى في محو الأمية عنصرا من عناصر الترقى في بعض الوظائف . مع اعادة تقييم الاعانات التى ترصدها الجهات المختصة للجمعيات والاندية على أساس نشاطها في محو الأمية .

* ضرورة وضع النظم الكفيلة بتمكين الشرطة المسجلة (فيديو كاست) في القنوات الثقافية والاعلامية من أن تؤدى دورها .

قنوات الاذاعة في مصر

تصور مستقبلى حتى عام ٢٠٠٠

أصبح حق الإنسان في أن يعلم مايدور في العالم الذى يعيش فيه - سواء المجتمع الإنسانى الكبير أو مجتمعه المحلى - أحد الأسس التى تقوم عليها المشاركة الإنسانية الجماعية لتحقيق التقدم والسلام في عالم اليوم ، وترتب على هذا الحق اعتراف واسع بقوة الرأى العام العالمى ، وقدراته على التأثير في الأحداث العالمية والمحلية .

وانطلاقا من هذه المفاهيم ، اهتم المجلس بدراسة التصور المستقبلى لقنوات الإذاعة في مصر حتى عام ٢٠٠٠ لتحقيق خدمة إذاعية متكاملة تأكيداً لحق الإنسان المصرى في توفير الخدمة الإذاعية

تعمل على أن تصل جميع خدماتها الإذاعية لكل مواطن ، وذلك بإنشاء الشبكات المناسبة لتغطية كافة أنحائها ، أما من الناحية البرمجية ، فيتبين اهتمامها الشديد بالبرامج الثقافية والتعليمية والموسيقية ، وعلى سبيل المثال : تذيع إذاعة أسبانيا على ثلاث شبكات ، خصصت الأولى للخدمة الإذاعية العامة ، والثانية للموسيقى ، والثالثة للثقافة ، أما إذاعة اليابان ، فتذيع على ثلاث شبكات ، تقدم خدمات إخبارية وتعليمية وموسيقية وترفيهية . وتذيع الإذاعة البريطانية على أربع شبكات تقدم خدمات إخبارية وتعليمية وموسيقية وترفيهية ورياضية ودرامية ودينية إلى جانب برامج الأطفال .

ومن ناحية أخرى تهتم الدول بالإذاعات الإقليمية التي تقوم بالإذاعات المحلية في أوقات معينة ، كما تسهم ببعض ما يذاع على الشبكات المختلفة من برامج . وعلى سبيل المثال فإن شبكة الإذاعة اليابانية " N. H. K " لها سبع محطات إقليمية ، تتبع كل واحدة منها نحو تسع محطات فرعية في المتوسط . مما يوضح الاتجاه العالمي للاهتمام بالإذاعات المحلية لدورها في خدمة البيئة وخدمة التنمية .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، والدراسات التي أنجزتها اللجان المختصة ، وماتوصلت إليه شعبة الاعلام بشأن دعم الخدمة الإذاعية حتى تكسب ثقة المستمع في مصر والخارج ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات حول هذا الموضوع - انتهى المجلس إلى التوصيات الآتية :

توصيات عامة :

* أن يتم البث الإذاعي بناء على دراسة واسعة لعادات المستمعين ، وطبقا لرغباتهم حتى يتسنى وضع خريطة الخدمة الإذاعية التي تستجيب لهذه العادات والرغبات .

* أن يتم التنسيق الكامل بين الإذاعة والتلفزيون ، حيث لا يمكن إغفال أثر التلفزيون على المستمعين وعادات الاستماع عندهم . مع الأخذ في الاعتبار انتشار شريط " الكاسيت " وأثره في الاستغناء عن

الاستماع إلى الإذاعات .

* أن تبت الخدمة الإذاعية من خلال عدد محدود من الإذاعات ، حماية للمستمع من التشقت بين العديد من المحطات ، وتوفيراً لوقت وجهد القائمين بهذا العمل ليتمكنوا من التجديد والتجويد في الخدمة الإذاعية . بالنسبة للشبكات المحلية :

* أن يتم إنشاء ثلاث شبكات إذاعية محلية ، على النحو الآتي :
- شبكة تختص بالخدمة الإذاعية العامة لجميع المواطنين بكافة مستوياتهم ، وتهتم بالخدمة الإخبارية : الأخبار والبرامج الإخبارية ، وبالبرامج الترفيهية . وتتولى هذه الشبكة مهمة إذاعتي : البرنامج العام وبرنامج الشباب .

- شبكة تختص بخدمة إذاعية ثقافية ، وتضم : البرامج الثقافية والموسيقية ، والبرامج التعليمية ذات المستوى العالي . ويمكن أن تتولى هذه الشبكة مهمة إذاعة : البرنامج الثاني والبرنامج الموسيقي . على أن تعمل هذه الشبكة بنظام التشكيل الترددي " F . M " وذلك تمشياً مع التطور العالمي ، لرفع مستوى الجودة الصوتية .

- شبكة تختص بالبرامج التعليمية والدينية . على أن تخصص بها فترة تنفصل فيها محطاتها لتذيع البرامج الإقليمية التي تخدم كل إقليم على حدة .

* أن تقوم لجنة قومية بوضع الخطوط الرئيسية للإذاعات المحلية ، حتى تبدأ المحافظات في إنشاء الخدمة الإذاعية الخاصة بها ، والتي تشارك في خدمة التنمية ومواجهة مشاكل البيئة من واقع الظروف المحلية الخاصة بها .

* البدء فوراً في تنفيذ هذا التصور لشبكات الخدمة الإذاعية ، وتحديد ملامح كل شبكة دون انتظار لاستكمال الجوانب الهندسية ، والتي سوف تستكمل من خلال الدراسات القادمة ، حتى تتم الدراسة على أسس واقعية سليمة .

الصحافة والتطور التكنولوجي

في مصر حتى عام ٢٠٠٠

يتبين من دراسة تطور الصحافة المصرية خلال السنوات العشرين الماضية ، أن معدلات توزيع الصحف اليومية في نهاية سنة ١٩٦٠ ، تراوحت ما بين خمسين ألف نسخة ومائة وخمسين ألف نسخة . ثم زادت في سنة ١٩٨٠ ، فبلغت ما بين ثلاثمائة ألف نسخة وأربعمائة وخمسين ألف نسخة ، أي أنها صارت ثلاثة أمثال ما كانت عليه منذ عشرين سنة . ومن الملاحظ أن هذه النسبة في الزيادة كانت تتحقق كل سبع سنوات ، نتيجة للزيادة في : عدد السكان ، وعدد القادرين على القراءة ، والفئات التي ارتبطت ظروفها بانباء الصحف وتعليقاتها ، مع ارتفاع نسبة الانطلاق في الكلمة المطبوعة

ومن البديهي أن هذه الأسباب سترتفع مناسبتها في السنوات العشرين المقبلة وسيترتب على ذلك زيادة معدلات توزيع الصحف اليومية ، بحيث تصل إلى حوالي المليون نسخة في سنة ٢٠٠٠ وستكون هذه الزيادة أولى مشاكل صحافة الغد لسببين :

- ضرورة توفير كميات الورق التي تواجه هذه الزيادة .
- ضرورة الحصول على آلة الطباعة التي تخرج مثل هذا العدد في الساعات المحددة لعمليات الطباعة .
وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن هذا التقدير الافتراضي تعترضه أسباب ثلاثة :

- أن ارتفاع نسبة التوزيع حاليا ، يرجع إلى أن قراء الصحف

بالنسبة للإذاعات المتخصصة والموجهة :

* ضرورة تقوية إذاعة القرآن الكريم ، مع الحرص على أن تكون مادتها الأساسية هي تلاوة القرآن الكريم وتفسيره . والعمل على تقوية قدرة البث على الموجة المتوسطة ، بالإضافة إلى الموجة القصيرة التي تنقل إذاعاتها إلى مختلف أرجاء العالم .

* أن تستمر الخدمة الإذاعية الموجهة للعالم العربي طوال الوقت وأن ترفع قوة إرسالها إلى ٢٠٠٠ كيلو وات بدلا من ٤٥٠ ، وذلك خدمة للثقافة العربية ، وامتدادا لإحساس مصر بحق الإنسان العربي والانسان المصري المقيم في البلاد العربية في أن توجه له خدمة إذاعية كاملة . وهذا التحديد لوظائف هذه الخدمة يجعل له طبيعة مختلفة عن خدمة صوت العرب الحالية . ولأمان من أن تحمل نفس الاسم ، على أن يراعى فيها - إلى جانب الأخبار - الاهتمام بالبرامج الثقافية التي تجلو وجه الحضارة العربية وروح مصر فيها .

* أن يعدد للخدمة الإذاعية بلغات مختلفة : الانجليزية والفرنسية - موجة لخدمة المصريين المغتربين في مناطق تجمعاتهم بأوروبا وكندا وأستراليا . ويكون من أهدافها أن يسمع أهالي هذه المناطق صوت مصر .

* أن يكون للأجانب المقيمين في مصر خدمة محلية : "البرنامج الأوربي" لخدمتهم في مناطق تجمعاتهم . ويمكن تخصيص إذاعات لهذا الغرض في القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة والأقصر ، على أن تكون جزءا من الإذاعات المحلية .

* إيجاد نوع من التنسيق مع وزارة الخارجية - بالنسبة للإذاعات الموجهة - حتى تواكب التغيرات تبعاً لتغير الظروف .
وبالنسبة للإذاعات التجارية :

تخصص إذاعة ذات صفة تجارية ، تدار كوحدة اقتصادية مستقلة تعتمد على مواردها الخاصة . وذلك لمواكبة سياسة الانفتاح الاقتصادي .

اليومية موزعون على ثلاث أو أربع صحف فقط ، وهو وضع قابل للتغيير مع التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

- أن نوعية قارئه الغد قد تختلف عن نوعية قارئه اليوم .

* أن وسائل الاعلام الأخرى التى تمنى بالخبر والتعليق مثل * الاذاعة والتلفزيون واختراعات الكاسيت والفيديو - سيكون لها فى تطورها من المؤهلات مايجعل بعض القراء يميلون الى استقاء الأخبار منها دون الصحف .

ومع أخذ هذه الاعتراضات فى الحسبان ستظل هناك مادة صحفية غالبية على وسائل الاعلام الأخرى ، يستطيع القارئ أن يجد فيها مايجعله حريصا على اقتناء الصحيفة مهما وجد فى غيرها من الأنباء والمواد الأخرى ، إذ تدل التجربة على أن ازدياد أعداد أجهزة الراديو والتلفزيون والكاسيت لم يؤثر على توزيع الصحف المصرية حتى الآن . هذا بالإضافة الى أن الحوار السياسى كلما اتسع نطاقه ، أضاف جديدا الى تفوق الصحافة على وسائل الاعلام الأخرى .

التطور التكنولوجى وصحافة المؤسسات :

يكنم التأثير الحقيقى على قوة انتشار الصحف المصرية مستقبلا فى التطور التكنولوجى للصحافة ذاتها . ومن أجل ذلك ينبغى أن تستعد المؤسسات الصحفية فى مصر منذ الآن لهذه المرحلة المقبلة ، بأن تكون من بينها جهازا أو هيئة لمواجهة المستقبل معا من الجانب التكنولوجى الألى ، لا من الجانب الفكرى الذى ينبغى أن يزداد تحررا واستقلالا . فكما تتوحد كلمة المؤسسات الصحفية الآن فى استيراد الورق وتوزيعه فيما بينها ، كذلك ينبغى أن تتوحد كلمتها - ولو لمرحلة انتقالية محددة - فى استيراد الأجهزة الحديثة بنسب قد تكون متفاوتة ، ولكن دون أن يصل التفاوت الى الحد المؤثر فى هذه المرحلة الانتقالية .

وضع صحافة الأقاليم :

ان الصحف الصغيرة نوعا أو نسبيا ستجد الباب مفتوحا أمامها للانتقال بنشاطها من القاهرة الى الأقاليم ، كحل مؤقت ، لأن المؤسسات الصحفية عندما تجد أن الصحافة الاقليمية ستجتزئ جزءا

من قرائها فسوف تتحرك على طريقين :

- فإما أن تقدم خدمة صحفية للأقاليم لا تستطيعها الصحافة الاقليمية .

- واما أن تعود الى استيعاب صحف الأقاليم ، وربما كان هذا أفضل اذا قام على أسس عادلة حرة .

وعلى أى الأحوال فإن هذا النشاط يدعو الى التفكير فى مؤسسة صحفية تغطى الوجه القبلى ، وأخرى تغطى الوجه البحرى ، وتقفان موقف المساواة مع صحف القاهرة والاسكندرية . على أن يقتصر دور كل منهما على تنشيط الصحف الاقليمية بمختلف نوعياتها ومراكز إصدارها ، دون حد لحرية أى منها .

لقد أصبحت الصحافة الاقليمية ضرورة من ضروريات التطور ، بحيث يتعين أن نعد لها الأسباب الحقيقية من الجانب التطبيقى وليس من الجانب الفكرى وحده .

ولعل مما يساعد على ظهورها أن يدخل أصحاب الآمال والجهود الصحفية فى الأقاليم فى مجاميع تتعاون فيما بينها لمواجهة مستقبلها المرجو .

مواجهة أعباء المستقبل :

سوف يشمل التطور جميع جوانب الصحافة ، اختيارا أو اضطرارا وتكمن المشكلة التى قد تواجه صحافتنا فى المستقبل القريب فى : نوعية المحرر الصحفى ، ونوعية عامل الطباعة الصحفية .

ذلك أن محرر سنة ٢٠٠٠ ينبغى أن يتصف بصفات عملية غير صفات محرر سنة ١٩٨٠ وما قبلها ، ويتطلب ذلك تغييرا شاملا فى التعليم والتدريب الصحفى منذ الآن . ومن مكونات هذا التغيير :

- الاهتمام فى الدراسات الاعلامية بالجانب التطبيقى والعملية ، بالإضافة الى الجانب النظرى . مع التركيز على الدراسات العليا المتخصصة ، وإنشاء معهد اتحادى للتدريب الاعلامى يضم برامج الدورات والمراكز التدريبية فى جميع أجهزة الاعلام ، ويقوم على خطة مستقبلية يضعها خبراء فى المستقبلات الاعلامية ويشتركون فى

تطبيقها .

- اعداد افواج جديدة من العمال المؤهلين - منذ الآن - للعمل على آلات المستقبل في طباعة الصحف واخراجها .

وكلا هذين الأمرين يتطلب عقد مؤتمر مشترك من المسؤولين في المؤسسات الصحفية والأجهزة المتصلة بالعمل الصحفي للتوصل الى وضع الخطة اللازمة لذلك كله بمختلف نواحيها الفنية والإدارية . ومن أهم مكونات هذه الخطة أن تتضمن سياسة الاعلان الصحفي بوصفه أهم مصادر التمويل . وأن تحدد هذه السياسة الاعلانية الجوانب الفنية والأدبية التي ترقى بالاعلان الصحفي على النحو الذي يتمشى مع النهضة المستقبلية لصحافة مصر.

على أن هذا لا يمكن أن يدعو الى نظرة غير متفائلة الى مستقبلنا الصحفي ، فالذي ليس فيه شك أن التطور الآلى لا يمكن أن يغنى عن التطور الفكرى في صحافة مصر ، إذ سيظل القارئ العربى يطلب المزيد من الرأى ، والرأى لاتصنعه الآلات ، لكنها تعين على إبرازه وترويجه .

مرحلة الانتقال :

وإذا كانت الجهود الصحفية كلها وبكل تطورها تصب في قناة واحدة : هي قناة التوزيع ، فإن التوزيع المستقبلى ينبغى أن يأخذ صورا أخرى ، منها :

- نظام الاشتراكات في صحيفة واحدة أو أكثر .

- نظام الاشتراكات في موضوع واحد أو أكثر .

- نظام الاشتراكات في نوعية واحدة أو أكثر من الأنباء .

- نظام البيع في الأسواق بواسطة الآلات الالكترونية .

أى أن أساليب توزيع الصحف حتى سنة ٢٠٠٠ ينبغى أن تتغير ، وأن تتغير أجهزتها وبخاصة أجهزة النقل من السريع إلى الأكثر سرعة . ومن الضرورى كذلك أن تغير المؤسسات الصحفية ألتها ، وأن تبدأ التغير منذ الآن بطريقة جزئية ، وأن تحدد لاستكمال هذه المتغيرات الجزئية أمدا غير بعيد - عشر سنين مثلا - تعد فيها الميزانيات اللازمة

لهذه المتغيرات .

.. وفى هذه المرحلة التى يتقرب فيها قراؤنا الوثبات الجديدة في صحافتنا ، سيكون على الصحفي أن يعوض القارئ بفكره عما قد ينقصه من التطور الالكترونى في صحافتنا بعض الوقت .

صحافة المجلات :

فى الوقت الذى كانت فيه معدلات التوزيع تتضاعف فى الصحف اليومية كانت هذه المعدلات تتناقص فى المجلات ، نتيجة لظروف كثيرة ، من أهمها :

أن الصحافة اليومية غطت فى صفحاتها الاجتماعية وأبواب الطرائف كل مالى المجلات ، فكانت نتيجة هذه الظروف المتشابكة مايتأتى :

- مجلات انتهى أمرها .

- مجلات قد تطورت الى ما هو أغنى فى الجانب الصناعى دون الفكرى .

- مجلات قد تطورت الى ما هو أفقر فى الجانب الفكرى دون الصناعى .

وكانت النتيجة أن فقدت صحافة المجلات فى مصر خلال السنوات العشرين الماضية الكثير ، فكان انتعاشها أحيانا يخضع لتوقيت معين ثم ينتهى .

ويوجد الآن نوعان من صحافة المجلات :

• مجلات ثقافية تعتمد على مساندة بعض الهيئات العامة .

• مجلات تميزها شكلا عن الصحف اليومية بعض الإضافات الفنية ، كالتصوير والطباعة والاخراج .

لهذه الاعتبارات فإن المقاييس تختلف فى النظرة المستقبلية الى صحافة المجلات عن صحافة الصحف اليومية من الناحية العامة ، لكنها تتفق فى الافادة من : إسم الشهرة والمعدات والأجهزة الفنية التى يمكن تطويرها .

أن التعديل الجذرى الذى تتطلبه صحافة المجلات المصرية فى

* أن تكون المؤسسات الصحفية المصرية فيما بينها جهازا أو هيئة يمكن عن طريقها استيراد الآلات والأجهزة الحديثة اللازمة للطباعة والإخراج الصحفى المتطور.

بالنسبة للتوزيع :

* تطوير نظام التوزيع على النحو الآتى :

- تطوير نظام الاشتراكات بحيث يكون فى صفحة واحدة أو أكثر .
- أو فى موضوع واحد أو أكثر . أو فى نوعية من الأنباء أو أكثر .
- البيع فى الأسواق بواسطة الآلات الالكترونية .
- تغيير أجهزة التوزيع ، وخاصة أجهزة النقل ، حتى تكون بالكفاءة والسرعة المطلوبة .

بالنسبة للتعليم والتدريب الصحفى :

* الاهتمام فى الدراسات الاعلامية بالجانب التطبيقى والعمل بالاضافة الى الجانب النظرى . والتركيز على الدراسات العليا المتخصصة .

* انشاء معهد اتحادى للتدريب الاعلامى ، يضم برامج " النورات " والمراكز التدريبية فى جميع تخصصات الاعلام . وأن توضع لهذا المعهد خطة مستقبلية يعدها ويشترك فى تطبيقها خبراء فى المستقبلات الاعلامية .

* اعداد افواج جديدة من العمال المؤهلين للعمل على آلات المستقبل فى طباعة الصحف وإخراجها .

* عقد مؤتمر مشترك من المسؤولين فى المؤسسات الصحفية والأجهزة المتصلة بالعمل الصحفى ، للتوصل الى وضع الخطة اللازمة لمواجهة المستقبل بمختلف جوانبها الفنية والادارية ، ولعل من أهم مكونات هذه الخطة : سياسة الاعلان الصحفى ، باعتباره أهم مصادر التمويل .

بالنسبة للصحافة الاقليمية :

تكوين مؤسسة صحفية تغطى الوجه القبلى ، وأخرى تغطى الوجه

السنوات العشرين القادمة ينبغى أن تكون له خطة ذاتية أساسها : تغيير سياستها الصحفية .

ان كل مجلة من المجلات فى العشرين سنة القادمة ، ينبغى أن تتخصص فى شىء يشد إليها فريقا من القراء فى الفنون أو الأدب أو الجوانب الترفيهية ، أو الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان صحافة المجلات ينبغى أن تعيد النظر فى تخطيط رسالتها لمواجهة المستقبل ، وإذا كانت رسالة الصحافة ككل هى فى الدرجة الأولى تشكيل رأى العام ، فإن رسالة صحافة المجلات هى فى الدرجة الأولى تشكيل الذوق العام .

التوصيات

وتأسيسا على ما تقدم ، ومادار فى المجلس من مناقشات ، ومع الأخذ بالاعتبارات الآتية :

1- اختلاف نوعية قارئه الغد عن قارئه اليوم .

2- ان تطور وسائل الاعلام الأخرى مثل : الاذاعة والتلفزيون والكاسيت والفيديو سيجذب بعض القراء الى استقاء الأخبار منها دون الصحف .

3- ان الحوار السياسى ، كلما اتسع نطاقه ، أدى الى تفوق الصحافة على وسائل الاعلام المشار إليها .

يوصى المجلس بما يأتى :

بالنسبة لمواجهة زيادة معدلات توزيع الصحف :

من المتوقع أن يزيد توزيع الصحف حتى سنة ٢٠٠٠ ، ليصل الى رقم " المليون " وفى هذا الاتجاه ينبغى العمل على ما يأتى :

- توفير كميات الورق اللازمة لمواجهة هذه الزيادة فى التوزيع .

* الحصول على آلات الطباعة الحديثة التى يمكنها إخراج هذه الأعداد فى الساعات المحددة لصدورها فى الوقت المناسب .

بالنسبة لمواجهة التطور التكنولوجى :

البحرى .

وأن تكون مهمة كل منهما تنشيط إصدارها ، دون حد لحرية أى من هذه الصحف .

بالنسبة للمجلات :

* أن تكون السمة الأولى لكل مجلة فى السنوات العشرين القادمة هى : « التخصص » ولا يقتصر على الفنون فحسب ، بل يشمل : الشؤون السياسية والاقتصادية والأدبية والترفيهية وغيرها .

* أن تنظم المجلات فى مجاميع ، يعين على أداء رسالتها . مع احتفاظ كل مجلة بطابعها واستقلالها الذاتى .

بالنسبة لمرحلة الانتقال :

* تحديد فترة انتقالية - عشر سنوات مثلا - تعد فيها الميزانيات المطلوبة لإحداث التغيير اللازم للآلات والأجهزة بطريقة تدريجية ، بحيث يتم تغيير جزئى مستمر ، حتى تستكمل تحديثها .

الصحافة المصرية باللغات الأجنبية

يرجع تاريخ صدور أول صحيفة مصرية بلغة أجنبية الى أوائل القرن التاسع عشر حيث صدرت فى أغسطس ١٨٣٣ صحيفة أسبوعية باللغة الفرنسية ، اسمها " لومونيتور اجبسيان " أى المرشد المصرى ، وكانت تطبع فى مطبعة رأس التين بالاسكندرية ، وكان من مهامها : الرد

على جريدة المرشد العثمانى : « لومونيتور أوتومان » . وكذلك التعبير عن نشاط الدولة وإصلاحاتها فى مصر وكريت وغيرها من البلاد التابعة لمصر فى تلك الحقبة . ويعد البدء فى حفر قناة السويس ، فى عهد سعيد ، بدأ الأجانب يتدفقون على مصر ويصدرون صحفا تخدم أغراضهم وكذلك فعلوا فى عصر اسماعيل .

وكان معظم هذه الصحف يتحدث بلسان الجاليات الأجنبية التى كانت تعيش فى مصر . وقد استطاعت الحكومة المصرية فى بعض الأحيان اقناع قلة من هذه الصحف بالدعوة لها فى الداخل والخارج لقاء مساعدات مالية . وفى سنة ١٨٧٤ صدرت « المونيتور اجبسيان » جريدة شبة رسمية ، وعينت بالمسائل التجارية والعلمية ، ثم أصبحت جريدة رسمية سنة ١٨٨٣ وفى سنة ١٨٨٥ تغير اسمها الى « الجورنال أوفيسيل » أى الجريدة الرسمية وأصبحت تنشر اللوائح والقوانين ، ثم اخذ عدد الصحف الأجنبية فى مصر ينخفض بانخفاض عدد الأجانب ، وخاصة بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ التى ترتب عليها إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وكذلك بعد قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ورحيل شباب الجاليات الأجنبية للاشتراك فيها . ومع ذلك ، فقد كان عدد الصحف الإنجليزية التى كانت تصدر بالقاهرة حتى سنة ١٩٥١ باللغة الإنجليزية حوالى خمس ، ما بين صحف ومجلات . أما الصحف الفرنسية فكان عددها أكثر من ضعف عدد الصحف الإنجليزية ، وذلك أن عدد الأجانب الذين يقرأون الفرنسية ويتحدثون بها كان أكثر من الذين يقرأون الإنجليزية ويتحدثون بها .

وكان فى الإسكندرية حوالى خمس صحف تصدر بالفرنسية . هذا إلى جانب الصحف اليونانية التى كانت تصدر فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد .

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأممت الشركة العالمية لقناة السويس الملاحية في سنة ١٩٥٦ ، تناقص عدد الأجانب بشكل ملحوظ وتأثرت الصحف التي تصدر بالفرنسية والإنجليزية نتيجة لذلك واحتجبت الواحدة بعد الأخرى ، ومنها :

« لاريفورم » و « الجورنال » و « الكساندرى » . وكان آخرها مجلة « إيماج » الفرنسية التي توقفت عن الصدور سنة ١٩٦٩ .

ولدينا اليوم صحيفتان بالفرنسية هما : « الجورنال ديجيبت » وتبلغ من العمر خمسا وأربعين سنة و « لويجوريه اجبسيان » وتبلغ من العمر أربعين سنة ، وصحيفة بالإنجليزية هي « الإجبشيان جازيت » ويعود صدور أول عدد منها الى سنة ١٨٨٠ .

وقد شجعت سياسة الانفتاح - منذ سنة ١٩٧٤ - الشركات والمؤسسات الأجنبية على الاستثمار في بلادنا ، فتوافد رجال المال والاقتصاد والخبراء الأجانب ، وزادت أرقام توزيع هذه الصحف ، كما ارتفع نتيجة لذلك مستوى التحرير فيها ، أما الإخراج والطباعة ونوع الورق المستخدم ، فتهتاج الى مزيد من الاهتمام .

ان هذه الصحف الثلاث - الى جانب الدور الإعلامى الذى تقوم به فى الداخل - يمكن أن تخدم إعلامنا الخارجى ، ويستمدى ذلك العمل جديا على رفع مستواها ، ويمكن بداية ، العناية بأعداد أيام الأحد وارسالها الى سفاراتنا ومهاجريننا بالخارج ليقوموا بدورهم بإعادتها الى من يروم الاطلاع على أخبارنا ووجهات نظرنا فى الأحداث الجارية . وهكذا تتسع حلقات قراء هذه الصحف شيئا فشيئا . ويمكن - كخطوة ثانية - التفكير فى إصدار مجلتي شهريتين مصورتين ، إحداهما بالفرنسية والأخرى بالإنجليزية يكون إخراجهما وطباعتهما فى مستوى إخراج وطباعة المجلات العالمية ، مع الحرص على تجنب أسلوب الدعاية المباشر ، فقد أصدرت هيئة الاستعلامات خلال الستينات مجلتي أسبوعيتين ، واحدة بالفرنسية والأخرى بالإنجليزية ، ومجلة شهرية ،

ولكنها لم تصادف النجاح المنشود ، وذلك لتغلب الطابع الدعائى عليها .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار حول موضوعها من مناقشات ، أوصى المجلس بما يأتى :

* انشاء شعبة للتحرير باللغات الأجنبية ، فى قسم الصحافة بكلية الاعلام ، تكون أولوية الالتحاق بها لخريجي مدارس اللغات ، وذلك لتخريج المحررين المصريين القادرين على التحرير الصحفى باللغات الأجنبية .

* خفض أجور نقل أعداد الصحف بالطائرات ، ولو بتعويض شركات الطيران عن هذا الخفض من جانب أجهزة الاعلام ، على أساس أن هذه الصحف تؤدي خدمات إعلامية قومية .

وتدعيا لهذه الخدمة تقوم إدارة الصحافة بوزارة الخارجية وهيئة الاستعلامات باقتناء عدد وفير من نسخ هذه الصحف لإرسالها الى مراكز إعلامنا فى الخارج مع توزيع بعضها على المراسلين الأجانب ومن فى حكمهم بمصر .

* أن تهتم الجهات المختصة بنشر مايناسب من اعلاناتها فى هذه الصحف لمواجهة قلة دخلها الاعلامى .

* أن تصدر الصحف الثلاث الحالية - بالاتفاق فيما بينها - عددا أسبوعيا ممتازا فى الشكل والمضمون يجمع ما يهيم القارئ الأجنبى عن مصر ، على أن تختلف مواعيد صدور هذا العدد الأسبوعى ، بحيث تختص كل صحيفة بيوم معين .

* الاهتمام بدراسة إنشاء دار نشر جديدة لإصدار الصحف المصرية باللغات الأجنبية ، ولتأسيس هذه الدار يمكن الأخذ بما يأتى : - أن يشخص جانب من ميزانيات المؤسسات الصحفية القومية وأجهزة الاعلام المختلفة للإسهام فى اقامة هذه الدار .

- أن تعرض المساهمة فى إقامتها على البنوك والمؤسسات

الاقتصادية ذات المصلحة في وجود إعلام مصرى خارجى عن طريق الكلمة المكتوبة .

- تشكيل جهاز أو هيئة - عند توافر التمويل - بمعرفة المجلس الأعلى للصحافة لوضع التفاصيل التنفيذية لهذا المشروع .

الدورة الثالثة ١٩٨١ - ١٩٨٢

الاطار العام للاستراتيجية الاعلامية

يعتبر الاعلام بفلسفته الواسعة وبوسائله المتطورة أقوى أدوات الاتصال العصرية التي تعين المواطن على معايشة عصره والتفاعل معه . ويؤدى الاعلام بوسائله المنتشرة - على نطاق واسع - دورا كبيرا في طرح منجزات الحضارة والثقافة بما تحل من قيم مختلفة : علمية وعملية وتوصيلها الى كافة قطاعات ومستويات الجماهير والنفوذ بذلك الى العقل والوجدان العام والتأثير فيهما .

والاعلام - في سبيل تحقيق أغراضه - يستوعب قيم العصر ومفاهيمه ويتمثلها ، ويعمل أساليبه وفنونه في صياغتها بما يلئم نوق الجماهير ، ويلبى حاجتهم ، ويفرغ غاية جهده في متابعة مستحدثات العصر وتطورات ، ليضع في الضوء كل ما يمين الفرد على حركته الذاتية والتكيف في مواجهة الحياة والآخرين ، تبعا للمعطيات والمفاهيم السائدة

من حوله .

وعلى ذلك فان هناك علاقة ارتباط ضرورية ومتلازمة بين حركة الحياة والعمل الاعلامى .

إذ يقع بين العمل الاعلامى بوسائله المختلفة وبين الأطراف المستقبلة له جملة عوامل تتعلق بمضمون هذا العمل ومنهجه والآليات المستخدمة فيه ، وتتأثر المحصلة النهائية للعمل الاعلامى بهذه العوامل الوسيطة ، كما تتأثر بعوامل أخرى مثل النمط الثقافى السائد في محيط المتلقى (مجتمع متعلم ، مجتمع صناعى ، مجتمع ريفى) كما يدخل ضمن هذه العوامل مايساند العمل الاعلامى وما يعوقه مثل : اللهجات المحلية والاتجاهات القائمة على العصبية الطائفية .

ان العمل الاعلامى - كعملية اتصال بالمعنى الواسع - يقوم على العناصر الأساسية الآتية :

- أهداف العمل الاعلامى

- المادة الاعلامية ومضمونها .

- وسائل الاعلام المستخدمة .

- المتلقين أو المستقبلين للعمل الاعلامى .

- القائمين على العمل الاعلامى .

، وعلى ضوء ذلك تقوم الاستراتيجية الاعلامية المقترحة في اطار غدة مبادئ اساسية كما تتحرك خططها لتحقيق عدد من الأهداف الرئيسية الهامة . ويمكن الإشارة الى هذه المبادئ والأهداف فيما يلى :
أولا : مبادئ الاستراتيجية :

- توفير كافة الامكانيات المتاحة : البشرية والمادية لخدمة العمل الاعلامى واتاحة الفرصة أمامه لاداء وظيفته بأبعادها المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية .

- ان العمل الاعلامى يجرى في نطاق ثلاثة أبعاد : يستهدف البعد الأول جميع أوجه النشاط القومى والانسانى . ويستهدف البعد الثانى

- تحقيق التوازن في العمل الاعلامى بين المجالات الاعلامية والمجالات الثقافية والتعليمية والترفيهية .

- المساهمة في تكوين الرأى العام المستنير ، وتشكيل الذوق العام الذى يرتبط بالقيم الاصيله للمجتمع وبالاتجاهات الحضارية التى تتناسب مع هذه القيم .

- تعميق التمسك بالقيم الدينية والقومية والوطنية .

- الاهتمام بالقضايا التى تشغل فئات الشعب على المستويات المختلفة - ومن ذلك على سبيل المثال : الاهتمام بقضايا الشباب - الاهتمام بقضية محو الامية - متابعة اتجاهات تنظيم الأسرة - متابعة اتجاهات السياسة السكانية .

ويتطلب تحقيق هذه الاهداف - التوصية بمايتأتى :

× الاعتماد المباشر على قياس الرأى العام .

× تطوير العمل فى مراكز الاعلام .

× التوسع فى بناء مراكز الاعلام فى الأقاليم والتنسيق بينها وبين المراكز الثقافية .

× التوسع فى انشاء أندية الاستماع والمشاهدة ، ويمكن إلحاق هذه الاندية بمراكز الاعلام المختلفة .

× الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم على استخدام أندية المدارس فى أيام العطلات والأجازات كأندية للشباب بمشاركة الاعلام الداخلى .

× اقامة غرف اعلامية فى القرى تؤدى دور مراكز الاعلام فى المدن .

× مضاعفة القوافل الاعلامية والثقافية على أن تتوفر لها مميزات نوادى الاستماع والمشاهدة والقراءة والحوار .

فيما يتصل بالاعلام الخارجى :

- تحقيق الانسياب الحر والتوازن لكافة المعلومات والأفكار بين مصر وبقية المنطقة العربية والعالم الخارجى .

- تحريك استراتيجية الاعلام الخارجى مع المتغيرات المستمرة فى

جميع فئات الشعب المتلقية للنشاط الاعلامى ، ويستهدف البعد الثالث العمل على امتداد زمنى يمثل الماضى والحاضر والمستقبل .

- أن يقوم المضمون الإعلامى فى اطار من الالتزام الحقيقى والتوافق الكامل مع القيم والمبادئ - المتفق عليها - الآتية :

• القيم الدينية الصحيحة .

• القيم القومية المصرية المتمثلة فى العادات والتقاليد الحسنة وأداب السلوك الحميدة .

• القيم والمبادئ الوطنية الخالصة ، دون ميل لأى اتجاهات طائفية أو نفعية .

• القيم والمبادئ الانسانية العامة فى صورها المتحضرة السامية .

- الالتزام بالاهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والتوافق الكامل بين خطط الاستراتيجية الاعلامية وبين السياسات التى تعمل لتحقيق هذه الاهداف القومية .

- احترام سيادة القانون .

- أن يتحرى العمل الاعلامى - فى حرفيته واتجاهاته - الصدق الكامل فى توسطه بين الحقائق الاعلامية والجماهير المتلقية .

ثانيا : أهداف الاستراتيجية :

فيما يتصل بالاعلام الداخلى :

- توفير المعلومات الصحيحة للشعب وكافة الجهات الحكومية فى الوقت المناسب .

- متابعة استراتيجيات التنمية القومية فى جوانبها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ، والعمل بالوسائل الاعلامية على تحقيق المشاركة

الشعبية فى جميع مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجيات .

- تعميق عناصر بناء المجتمع والانسان الجديد .

- تأصيل الروح الوطنية واذكائها فى مواجهة التحديات التى تواجه البلاد .

السياسة الدولية .

- تقديم صورة صادقة لمصر ، وتوضيح المبادئ التي تقوم عليها سياستها الوطنية والعربية و دورها في القارة الافريقية والعالم الاسلامي والدول غير المنحازة .

- ابراز صورة مصر الحضارية القديمة والحديثة .

- توضيح سياسة مصر بالنسبة للاعلام .

- اتخاذ مواقف متوازنة بين القوى الدولية .

- المساهمة في توضيح التفسيرات التي يحتاجها المستثمرون العرب والاجانب في مشروعات الانفتاح الاقتصادي .

- تقديم الخدمات الاعلامية للمصريين في الخارج وربطهم فكريا ووجدانيا بوطنهم .

ويتطلب تحقيق هذه الاهداف التوصية بماياتي :

* التنسيق بين نوعيات اجهزة الخدمات المصرية التي تعمل ، وبصفة خاصة ، بين المكاتب التجارية والثقافية والسياحية وذلك لتقديم برامج اعلامية مشتركة .

* ضرورة تنظيم مصادر المعلومات الامر الذي يتطلب تعديل بعض اللوائح التي تتصل بعمل وظائف هذه المصادر .

* تزويد المراكز الاعلامية المصرية في الخارج بالصحف المصرية الصادرة باللغة العربية وباللغات الاخرى ، وأن تتخذ الاجراءات لوصول هذه الصحف اليها في الوقت المناسب وان تعاون هذه المراكز على توزيع هذه الصحف في الخارج .

* دعم نادی المراسلين الاجانب في مصر .

* العناية المركزة اعلاميا بالجاليات المصرية في الخارج . وفي هذا المجال يوصى بمايلي :

- رسم خريطة توضح تجمعات المصريين في دول العالم مقسمين وفقا لمهنتهم و اعمارهم وجنسهم (ذكورا واثنا) .

والعمل على تنظيمهم في روابط وأسر عن طريق وضع قواعد تنظيمية موحدة لتلك الروابط والاسر ، على أن يتم اختيار مجالس ادارتها على المستوى الرئيسي (مستوى الدولة) أو على المستوى الفرعي (مستوى المدينة) بموجب قواعد محددة يشترك في وضعها المغتربون والمبعوثون انفسهم .

- يكون الاتصال بمجالس ادارات الروابط والاسر التي تتولى بدورها الاتصال بالاسر الفرعية وبقية ابناء الوطن في الاماكن المختلفة .

- تتولى تلك الروابط والاسر الاتصال بأجهزة الاعلام وبجماعات الضغط وصانعي القرار لشرح وجهة نظر مصر ازاء القضايا العالمية المختلفة .

توصيات عامة :

* التنسيق بالنسبة لإعداد الاعلاميين الجدد بين أجهزة التدريب الاعلامي سواء الموجود منها في هيئة الاستعلامات أو الاذاعة والتلفزيون أو الجامعات ، عن طريق قيام مركز اتحادي لهذه الأجهزة لتخريج الاعلاميين المدربين حتى عام ٢٠٠٠ ، مع الاستعانة بارسال البعثات الى الدول المتقدمة في مجال الاعلام .

* أن يستعين الاعلام بوسائل الاتصال المباشر بالاضافة الى شبكات الاتصال التقليدية القائمة على الصعيدين المحلي والعالمي .

* تحديث البنية الأساسية لوسائل الاتصال لتواكب التقدم العالمي في هذا المجال .

* الاختيار الدقيق لتكنولوجيا الاتصال في اطار الاستراتيجية القومية للتطور التكنولوجي بصفة عامة ، مع العمل على اقامة صناعة وطنية لأجهزة الاتصال ، توفر التجهيزات والمعدات والمواد والنظم . ويمكن أن تتسع هذه الصناعة لتشمل دولاً أخرى عربية أو أفريقية أو اسلامية أو غيرها .

* الانفتاح على التجارب العالمية في مجالات تطوير الاتصال .

* التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منظمة اليونسكو

والبرنامج الدولي لتسمية وسائل الاتصال .

* اختيار النبرة الإعلامية المناسبة في الأداء الإعلامي ، تبعاً

للطبيعة الخاصة لكل موضوع من الموضوعات التي يتناولها العمل الإعلامي والظروف التي تحيط به .

ويأتى في الإطار العام لاستراتيجية الاعلام موضوعان لهما أهمية خاصة ، يتصل أحدهما بالأسلوب الإعلامي ، وهو النبرة الإعلامية وما ينبغى أن تكون عليه في المستقبل ، والثاني يتصل بضرورة مواكبة الاعلام للتطورات المتلاحقة في العالم ، وهو : الاعلام في العصر النووي ، وفيما يلي عرض موجز لكل منهما :

النبرة الإعلامية وإعدادها للمستقبل

يختلف مفهوم الاعلام وأساليبه عن مفهوم الدعاية وأساليبها ، مع ما يوجد بينها أحياناً من وسائل مشتركة في الأداء . فالاعلام هو فن الاتصال بالجمهير للدعوة الى قيمة من القيم ، أو اعتقاد من المعتقدات ، لتحقيق مصلحة عامة . أما الدعاية فهي وسيلة الاشهار لعمل ما .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فقد حدث نوع من الارتباط بين الاعلام والدعاية في فترة الثلاثينات والأربعينات ، حيث أقحمت بعض الخصائص الدعائية على العمل الإعلامي ، مما أثر على النبرة الإعلامية وعلى الالتزام بالحدود الصحيحة في استخدامها .

وقد برزت أهمية النبرة الإعلامية وقوة تأثيرها خلال الحرب العالمية الثانية حين استخدمت في ظروف ومواقف حاسمة في مجال السياسة والحرب ، وتغيرت منذ ذلك التاريخ النظريات الإعلامية ، ولم يعد الاعلام يعتمد أساساً على مجموعة من الأقوال الحماسية بقدر تركيزه على الاتصالات الإيجابية .

فالنبرة الإعلامية الصحيحة تعتمد على الموضوعية والاعتراف بالواقع وعدم البعد عنه ، ومن ثم يتعين التحكم في ضبطها تبعاً لظروف استخدامها ، والاعتدال في درجة علوها وحدتها ، والالتزام في استخدامها بفنون الاعلام وأساليبه الهادفة التي تعتمد على الاتصال السيكولوجي وعلى الوقائع الصادقة . وعندما تخرج النبرة عن مقاصدها الإعلامية تفقد اتزانها وواقعيتها ، فتطغى عليها السمات الدعائية وتعتمد على الأقوال الحماسية والبعد عن الواقع ، وتميل الى الغلو في درجة علوها وحدتها ، واعطاء الأشياء حجماً أكبر من حجمها الحقيقي - عندئذ تفقد النبرة الإعلامية تأثيرها وقيمتها الإيجابية ، ويتمثل ذلك في اتباع أسلوب الاحاج الى درجة التنفير ، أو الى المبالغة في تصوير الحقائق ، بما قد يؤدي الى نتائج عكسية .

وإذا كان الاعلام ينتهي الى أنه علم الاتصال بين الناس ، باستخدام النبرة الطبيعية الهادئة التي تجعل منه وسيلة للتفاهم وليس خدعة والاحاج ، والتي تنطلق من واقع مائل للوصول الى تشكيل واقع جديد - فان تحقيق الاستفادة من النبرة الصحيحة على أوسع نطاق ، يقتضى أن تدخل في جميع تفاصيل الأداء الإعلامي .

ولكى نصل الى تحقيق النبرة الإعلامية الجديرة بمستقبلنا الإعلامي ، ينبغى أن تنبع هذه النبرة من خطة إعلامية تقوم على أساس من الواقع ومن الخصائص السيكولوجية للمستقبلين . ويستدعى ذلك أن يزود رجل الاعلام بسياسة إعلامية تعتمد على أسباب وغايات مقبولة ، أي أن يكون محيطاً بالغايات التي يسعى اليها وبالأساليب السيكولوجية التي تؤثر في الوصول الى هذه الغايات .

وعلى ضوء ما تقدم ينبغى إعادة النظر في نبرتنا الإعلامية في إطار القواعد الآتية .

ـ الاعتماد على الاتصالات التي تقوم على الحقائق والوقائع

الصداقة .

- الاعتماد على قياس الواقع النفسى للجماعة ، وما وراءه من عوامل بيئية ، لتحديد النبرة الاعلامية الصالحة .

- البعد عن الأساليب الاعلانية والحساسية وعن افتعال الضجة .
ويوجه عام تجذب الأساليب غير العلمية فى مجال العمل الاعلامى .

النبرة الاعلامية فى وسائل الاتصال الجماهيرية :

سوف يدخل على وسائل الاتصال - بناء على التقدم التكنولوجى المنتظر فى السنوات العشرين القادمة - الكثير من المتغيرات التى تزول معها عوائق الاتصال الحالية وتزول معها كذلك أبعادها التقليدية القائمة .

وسيترب على ذلك فى مجال التوزيع الاعلامى - أن يصبح الارسل الاذاعى والتليفزيونى فى متناول المواطن العادى ، الأمر الذى يجب أن يوضع موضع الاهتمام عند الحديث عن النبرة الاعلامية .

اعتبارات تتصل بما يجب مراعاته بالنسبة للنبرة الاعلامية :

- أن تكون النبرة الاعلامية تعبيراً صادقاً حراً وأميناً عن ضمير الشعب ، إذ أن ضمان الاستمرار برغم الكثافة المتوقعة لوسائل الاتصال فى المستقبل يتوقف على صدق العطاء وأمانة التعبير فى نبرة تساوى واقع المضمون بأمانة وصدق .

فإذا اختل أحد هذه المقومات كان ذلك دافعاً لانتقال (الملقى) الى مرسل آخر أكثر أمانة أو أكثر تشويقاً . وما ينطبق هنا على الملقى المحلى ينطبق على الملقى فى الخارج ممن يخاطبه اعلامنا الموجه .

- توحيد النبرة المستخدمة فى الاعلام : المحلى والخارجى ، إذ ان اختلافها يحدث آثاراً سلبية فى بنائنا الاعلامى المحلى .

- أن ترجع أعمال الاتصال الى المحليات تنهل من واقعها لتغطيها ،

فلا ينبغي أن تبقى بقعة على أرضنا بعيدة عن الضوء .

- دوام اتزان النبرة وعدم تحميلها فوق ما ينبغي لها أن تتحمله .

- أن تتسع قاعدة المعالجة الاعلامية لتشمل قضايانا جميعها فى ثقة واطمئنان حيث « لا أسرار فى عالم الفرد » ، وهذا يفرض على الاعلاميين نبرة حكيمة بعيدة عن المغالاة والتعصب .

- أن تتسم نبرتنا الاعلامية بالسماحة ، وأن نكون فى معامل التبادلية عبر وسائل الاتصال فى المستوى الحضارى الذى يعكسه واقعنا وأصالتنا القليلة .

- ألا تكون النبرة اقليمية ضيقة بل وطنية أصيلة ، ترفعها أصالتها الى مستويات العطاء العالمى .

- أن نفتتحنا الاعلامى على العالم كله ليعنى تنازلاً عن الذاتية كما لا ينبغي أن تقوم الذاتية حائلاً دون الاتصال الأمين المفتوح على العالم .

دور الاعلام فى العصر النووى :

أصبح الاعلام العصرى القاسم المشترك فى كل الشؤون المصرية عالمية واقليمية ومحلية ، وأصبحت متابعة التطورات للمجتمعات الحديثة ضرورة اعلامية يعكس الاعلام فيها هذه التطورات ، ولعل أحدث وأقوى هذه التطورات فى خواتيم القرن العشرين هو التطور النووى الذى أصبح وسيلة عالمية بالغة الأهمية فى الحرب والسلام ، كما أصبح كذلك فى الممارسات السياسية والاقتصادية ، بل فى الأنشطة الثقافية .

وقد بحث المجلس هذه التطورات الوثيقة الصلة بمستقبلات المجتمع ، وخاصة الجانب الاعلامى منها وما يتصل به من سلوك ومعارف وأفكار مستقبلية ، ورأى بصفة مبدئية التوصية بما يأتى :

* إعداد الكوادر الاعلامية المتخصصة لمجاراة الاعلام النووى الذى تتزايد سرعته ، ولما يراعى مراكز الاعلام العالمية .

* صياغة منهج اعلامى للوصول والنفوذ الى مفاهيم ووجدان

الاعلام والشباب

تحظى قضايا الشباب في هذه المرحلة بقدر كبير مما تستحقه من الاهتمام ، نظرا لمكانتها الخاصة بين القضايا الوطنية ، ولطبيعة وضعها وأثارها على المستوى القومى العام . ولما كان الاهتمام بها يدخل في صميم العمل الاعلامى وأنشطته المختلفة فقد بحثت من وجهة النظر الاعلامية لتصور اطار عام لما ينبغى أن يؤديه الاعلام - بوسائله المختلفة - من خدمات لهذه القضايا ابتداء من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ .

وقد تناول البحث قضايا الشباب تشخيصا وعلاجا من وجهة النظر الاعلامية ، ثم تطرق الى دور الاذاعة ودور الصحافة في هذا المجال ، وشمل البحث جانبين أساسيين هما : دور الاعلام في تنشئة النشء ، والخدمات الصحفية للشباب .

دور الاعلام فى تنشئة النشء

يتعين إعداد خطة قومية واضحة المبادئ والأبعاد ، تشتمل على برامج تفصيلية مرحلية قابلة للتنفيذ ، على أن يشترك في وضعها الهيئات المعنية بما لها من خبرات في هذا الميدان .

ملامح الخطة الاعلامية :

تتضمن هذه الخطة في ملامحها الأساسية ما يأتى :

المجتمع ، بشكل يسهل محو الامية العلمية كعمق لا يتلاءم ومنهجية المواكبة في ظل العصر النووى .

* العمل على التوعية بمقومات ومظاهر التقدم العلمى بوجه عام ، مع الأخذ فى الاعتبار العلمية النووية كسابقة متقدمة ، وكرمز لمعطيات التقدم العلمى المستقبلى المطرد .

* إبراز الامكانيات النووية العالمية بشكل عام ، وكرمز علمى لما سيكون عليه عالم الغد .

* التعريف بالطاقة بصفة عامة ، والتركيز على الاستخدامات السابقة لها ، وتصور الطموحات السلمية النووية المستقبلية بلوسع معطياتها ، وخاصة فى مجالات الزراعة والتنمية وتحديث الصناعة ، والتقدم التكنولوجى وتوليد الطاقة ، مع مراعاة اعتبارات البيئة .

* تقديم برامج اذاعية وتليفزيونية للتعريف بالطاقة التقليدية وغير التقليدية واستخداماتها المختلفة فى مجالات الحياة بهدف تحقيق رخاء الانسان ورعايته مع تبسيط المعلومات المقدمة وعرضها عرضا مستوفيا مدعما بالاحصاءات وأفلام الكارتون ، مع الاستعانة بالأفلام التى عرضتها هيئة الكهرباء الفرنسية بالاتفاق مع الهيئة المصرية للطاقة .

* مراعاة حسن ودقة اختيار الفنيين المتحدثين من العلماء المتخصصين ، مع عرض الرأى الآخر .

* العمل على الاستفادة بالحملات الاعلامية التى تم تنفيذها فى البلاد التى أقامت مفاعلات نووية والتى مهدت لقيامها .

* تخصيص مساحات أكبر فى الجرائد والمجلات المصرية للتعريف بالاعلام العلمية عامة وأخبار الطاقة بصفة خاصة .

* العمل على زيادة دعم أجهزة الاعلام لتنتمشى مع مستوى الدفاع العسكرى والدفاع المدنى ، لتكون قادرة على الحصول على الأجهزة الاعلامية المتطورة والتدريب على استخدامها .

- أن تكون قائمة على الواقع السياسى والاقتصادى ، حتى تاتى صادقة فى معالجتها للواقع وتعكس طموحات المستقبل .

- اعتماد أجهزة التخطيط الاعلامى على الدراسات العلمية والاحصاءات الدقيقة التى تقوم بها الأجهزة المتخصصة ومراكز البحوث ، مراعاة اتفاق مضمون الرسالة الاعلامية مع رغبات وأهداف ومتطلبات جمهورها ، على أساس علمى يحقق التفاعل بينهما .

- الاستزادة من التجارب العالمية فى مجال الرسالة الاعلامية بصفة عامة ، والموجهة للشباب بصفة خاصة ، وتشكيل مجموعات عمل للمشاركة فى التخطيط وانتقاء البرامج والانتاج التليفزيونى والاذاعى ، تضم الخبرات العلمية والفكرية والأدبية والكوادر العاملة فى المجالات الشبابية المختلفة والكفاءات المتعاملة معها .

- تقرر الخطة البرامج التى تستهدف استعراض الأنشطة التى تتصل بمجالات تنمية الشباب رفعا لمهاراته ، ليصبح أكثر قدرة على مواجهة متطلبات العصر الحضارية وفى الوقت ذاته تجعل الشباب يهجر المسالك التقليدية التى تمثل عقبات فى طريق التطوير والتحديث .

- أن تعالج الخطة الاذاعية القصور الثقافى الذى تفرضه اعتبارات ارتفاع تكلفة الكتاب وتذكرة المسرح والسينما ، وسائر وسائل الاعلام .

- أن تتجه الخطة ، فى مجال التنقيف الدينى ، الى أساليب جديدة تجتذب الأسماع وتغزو الوجدان بمنهج مبدع خلاق ، لمواجهة الفراغات النفسية لدى الشباب ، والانحرافات بأنواعها . مع طرح الصور الاسلامية خاصة والدينية عامة ، وقصص القرآن الكريم ، وسير الأبطال ، فى مختلف الأنشطة والمجالات ، بما فيها المجالات العسكرية .

- أن تهتم الخطة بالعطاء الاذاعى الذى وتستطيع الاذاعات المحلية المسموعة والمرئية تقديمه ، الذى ينبغى أن يتصدى لمشاكل الشباب المتباينة فى البيئات والمواقع المختلفة .

- أن تقويم وترشيد الدور الاعلامى للاذاعة والتليفزيون من خلال عطائه الاعلامى والتعليمى والترفيهى ، يستلزم مساندة الطموحات القومية التى تتطلب مزيدا من الجهد والعطاء لإحداث التلاحم المنشود بين المجتمع والشباب .

ويأتى فى مقدمة الأنوار المقترحة :

. إعداد دراسات جدوى حول محور الأمية فى مجالات المهارات الانسانية والاجتماعية .

. افراد باب الشباب فى مجلة الاذاعة والتليفزيون لي طرح فيه الشباب طموحاته وقضاياها .

. محاولة طرح معطيات التحضر من خلال حوار شبابى متعدد العطاء والابتكار باصدار مجلة ثقافية اعلامية تخصص للشباب .

. تخصيص يوم اعلامى للشباب يكتف فيه العطاء الاعلامى بوسائله المختلفة وبأسلوب المنافسة .

. وضع صياغة مثلى لاستراتيجية الاعلام لمواجهة الدعاية المضادة وأساليب الحرب النفسية .

أن يرشد الأداء الاذاعى بجهد ميدانى يتضمن الآتى :

- النزول بالميكروفون والكاميرا الى كافة التجمعات الشبابية على جميع المستويات وفى مختلف المحافظات دون تمييز بين ريف أو حضر ، بحيث يكون فى متناول فكر العمال والفلاحين والحرفيين وطلاب العلم فى مراحلهم المختلفة ، بما فيها الجامعة ، ومن ثم امكن تصحيح أى انحراف أو خطأ أو سوء ادراك فى المفاهيم والسلوك .

- الدعوة الى أن تثرى البرامج الشبابية مجالات الروح والعقل والجسد والوجدان خاصة البرامج الدينية والبرامج الوطنية ، وبرامج القيم ، وبرامج الفكر .

- أن يقوم التخطيط لبرامج الشباب الاذاعية المسموعة والمرئية بالتعاون بين المخططين المختصين فى الاذاعة والتليفزيون ونظرائهم فى

أجهزة التعليم والثقافة والشباب وأساتذة وخبراء علم النفس وعلم الاجتماع وغيرهم ممن يستهويهم العمل في مجال الشباب وذلك لاستقراء محتوى ومضمون التقدم العالمى والتنسيق فيما بينهم وترشيد العطاء للشباب .

بالنسبة لنور الاذاعة والتلفزيون :

- وجوب مواجهة مشاكل الشباب وطرح الأفكار التى تستهدف علاج قضاياهم وحل معضلاته ، ليستشعر اهتمام مؤسسات الدولة به فيزداد ولاؤه وارتباطه بالوطن .

- ترسيخ القيم الجديدة التى لا تتعارض مع قيمنا ومعتقداتنا ، وفى الوقت ذاته تتفق مع واقع العالم المعاصر المتميز بالتقدم الحضارى وبالنهضة التكنولوجية .

- الاسهام فى التغيير الاجتماعى والسياسى ، وذلك بالانتقال بالشباب خاصة الى عادات وأساليب وعلاقات اجتماعية متطورة تؤدى الى خدمة المجتمع .

- بذل جهد خاص بتثقيف الشباب ، مع التسامى بالنزق والحواس لدى فئاته المختلفة .

- تنمية وترشيد البرامج الشبابية استجابة لنتائج الدراسات السيكولوجية التى ربطت بين انحراف الشباب وبين أفلام العنف والأفلام التى تمس جوهر الفضيلة والقيم الدينية .

- تحقيق التوازن فى تناول مختلف قضايا المجتمع بكل فئاته بما فيهم الشباب وكذلك التوازن بين العالمية والمحلية ، والتوازن بين الاعلام والتعليم والتثقيف والترفيه ، والتوازن بين القيم والعادات والتقاليد الأصيلة وقيم العصر فى صورها السليمة .

- تكامل برامج الاذاعة والتلفزيون وتلاحمها فى مضمون هادف ، مع تناول القضايا تناولا علميا صادقا ومدروسا .

- أن يكون انتاج المواد الاعلامية بالاذاعة والتلفزيون ، وانتقاء

المواد الاعلامية الأجنبية ، طبقا للأسس والمعايير التى تتفق وطموحات المجتمع ، وتتواءم والنظرة الاجتماعية ، والقيم والعادات والتقاليد ، وتتفق ومبادئ الدين .

- الاختيار الدقيق للمواد الاذاعية مسموعة ومرئية ، مع مراعاة وجوب البعد الكامل عن أفلام العنف وكل مايتنافى مع الفضيلة والأخلاق .

- مراعاة ألا يعمق الانتاج الاداعى والتلفزيونى الفوارق الاجتماعية أو يصيب الشباب بخيبة الأمل ، أو يخلق طموحات قائمة على قدرات غير واقعية أو مرضية . مع وجوب تحقيق أقصى استفادة واستثمار للسمات المميزة للانسان المصرى والتى قوامها :

• الدين ، وبصفة عامة القيم الروحية التى جعلت الذات المصرية معطامة ، متعاطفة ، متحضرة ، خلقة ، وهذه القيم لا تحتاج الا الى الصقل لتكون عناصر فعالة فى بعث النهضة الحضارية .

• الانتماء الوطنى : يؤكد التاريخ أن مصر سبقت الى الأخذ بمفاهيم الولاء والانتماء وحب الأرض وتقديمها ، ويمكن رد هذا الى الانتماء الشديد للأسرة ، وهى المجتمع الصغير ، بالنسبة للوطن ، ومن ثم الارتباط بالمجتمع الكبير ، وتقديس التراب الوطنى .

• القيم الأساسية بدءا من الصبر وضبط النفس ، والشجاعة . - أن يكون التعامل مع الشباب على أساس أنه جزء من المجتمع ، فمشاكل الشباب جزء لا يتجزأ من مشاكل المجتمع . بحكم تكوينه ، ويحكم أنه حلقة الاتصال بين طلائع المجتمع وبين الكبار ، وسلامة المجتمع وحاضره ومستقبله .

- ان تستهدف الخطة ومن ثم البرامج ، تحقيق تلاحم بين الشباب والمجتمع ليستمر التفاعل المتبادل وترسخ القيم الحضارية ، ويستلزم الأمر ضرورة استنباط منهج متوازن فيه طموحات الشباب وامانيهم مع تحديات الواقع الاجتماعى والتفسيرات والمعطيات العصرية .

متخصصين فى شئون الشباب وفى شئون الاعلام ، الى جانب فريق من ممثلى الشباب نوى الاهلية للمشاركة فى هذه اللجنة .

- تهتم اللجنة فى بداية نشاطها بوضع ميثاق عمل لجميع المسؤولين عن الاعلام الشبابى ، يعمل على تيسير مهمتهم ، ويرسم طريق المستقبل للخدمة الاعلامية للشباب ، مراعى مصالحهم ومصالح المجتمع كله .

- تعتبر هذه اللجنة هيئة استشارية ومرجعا فنيا للصحافة ولوسائل الاعلام التى تعنى بشئون الشباب ، تزودها بما تحتاجه من بيانات ، كما تتابع اهتمامات الشباب بالنسبة لما ينشر ويذاع ، مع احصاء وتحديد ما يحتاج منه الى ترشيد ، العناية به .

- انشاء دار نشر متخصصة فى الشئون العامة للشباب - تحت اشراف هذه اللجنة - تصدر دوريات ذات طابع شبابى . كما تصدر مجلة تعالج الحياة القومية والمستقبلية للشباب .

إعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة

يتم اعداد الصحفيين ، فى دول العالم المتقدم ، عن طريق واحد من المستويات الآتية :

- الإعداد النظرى والتطبيقى خلال المرحلة الجامعية الاولى .

- الإعداد النظرى والتطبيقى خلال المرحلة الجامعية الثانية .

- الإعداد فى معاهد التدريب المعترف بها من نقابات الصحافة

- أن تبت البرامج التفاؤل والحب والتأخى والقناعة ، والرغبة فى تأكيد الذات عن طريق صنع المستقبل بالعمل المتقن المجود .

- تأكيد قيام المناخ الديمقراطى الانسانى فى ظل حرية مسئولة ، واسهاما فى ازدهار طاقات الفكر الخلاق والابداع العبقري .

- رصد المعطيات الاعلامية العالمية الموجهة للشباب لدراستها ، والاستفادة باتجاهاتها ومضامينها فى البرامج الشبابية المختلفة . وذلك يحقق الاقتراب من الواقع العالمى للشباب ، ويلغى الهوة النفسية التى تفرضها الاعتبارات الحضارية المختلفة .

الخدمات الصحفية للشباب

دور الصحافة فى توعية الشباب :

- وضع أسلوب جديد للتوعية بدلا من الأساليب التقليدية ، بحيث يقيم اعتبارا للقيادات الشبابية عطاء وروحاً .

- تصحيح ماقد يكون مترسبا فى بعض النفوس من صور التوعية الانتمائية لغير الله والوطن ، وإتاحة الفرص المناسبة لمشاركة الشباب فى هذا التصحيح .

- إبراز الصورة الحقيقية لعلاقة الحقوق بالواجبات دون اسراف .

- الارشاد بالحقائق عما يمكن تحقيقه من آمال الشباب - من خلال صور حقيقية لأميالة فيها ولا ادعاء - بالنسبة لتطور المجتمع .

- تصوير مافى القيم الدينية والقومية من مزايا واقعية لها أثرها فى حياة المواطنين عامة والشباب منهم خاصة .

- افساح المجال أمام الشباب لإبراز طاقاتهم وتفرغ مافى وجدانهم ، بما فى ذلك من نقد بناء وتطلعات بناءة .

صحافة الشباب :

الصحافة من وسائل الاعلام التى تستهوى الشباب ، ومن هنا ينبغى أن نهىء له صحافة شبابية تهتم به وبشئونه . ولتحقيق ذلك يقترح مايتأتى :

- تكوين لجنة خاصة بشئون الاعلام والصحافة للشباب - وذلك ضمن الأجهزة المتخصصة - تكون لها امكانات عملية ، تضم خبراء

والصحفيين .

وفي مصر ، يمكن تطوير مناهج قسم الصحافة والنشر بكلية الاعلام بحيث تتلام ونوعية الصحفيين الذين تدعو الحاجة اليهم خلال العشرين سنة المقبلة ، وينبغي على المشرفين على معاهد التأهيل الصحفي بمختلف درجاتها ونوعياتها أن يضعوا نصب أعينهم أن الصحافة المكتوبة سوف تواجه مزيداً من المنافسة من قبل الراديو والتلفزيون ، فضلاً عن الفيديو تكتس الذي بدأ يهدد الصحافة المكتوبة في بعض البلاد المتقدمة .

وعلى ضوء ذلك فإن الصحافة سوف تعيد النظر في طريقة تحريرها وإخراجها ، بحيث تسد الفراغ الاعلامي الذي لا يمكن للراديو والتلفزيون والفيديو تكتس - بحكم طبيعتها - أن تسده ، بالاهتمام أكثر بتفسير الخبر والتعليق عليه ، والتنبؤ بما سيقترن على حدوثه من تغييرات ، ومدى امكان تدارك الاخطار التي ستنتج عن ذلك ، أو على الأقل الحد منها ، وبذلك يتحول الخبر الى مساعد للمحرر ، يجمع له المعلومات التي تفيد الموضوع الذي يرى الكتابة فيه ، ويعد له ملفاً كاملاً عنه ، وسوف تتحول أقسام الأخبار في الصحف الى اقسام نوعية متخصصة ومتشعبة ، فالقسم الاقتصادي مثلاً ، يمكن تشعبه الى فرع للبترول وثان للشئون المالية وثالث للصناعة وهكذا ، ويكون على رأس كل فرع محرر أول مختص ، يعاونه عدد من المساعدين يجمعون له المادة ، وهكذا ينتهي عهد المحرر العام (الكشكول) ، الذي يكتب في أي فرع من فروع المعرفة كتابة أقرب الى موضوعات الانشاء .

وتأسيساً على هذا التحول ، لابد من إعادة النظر في أسلوب إعداد الصحفيين ، وتوجيه العناية بشكل خاص الى دبلوم الصحافة والنشر الذي يقبل الطلبة الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس من كلية جامعية ، ولناخذ مثلاً خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذي يرغب في أن يعد نفسه لأن يكون محرراً اقتصادياً : ان عليه أن يجتاز

امتحاناً يكشف عن استعداده الطبيعي لأن يكون صحفياً ، وعن قدرته على الكتابة في لغة أجنبية واحدة على الأقل والترجمة منها ، حتى يقبل في هذه الدراسة التي سوف يتدرب فيها عملياً على فنون التحرير والصحافة ، بحيث لا تقل نسبة الساعات المخصصة لهذا التدريب عن ٦٠٪ من عدد الساعات المقررة ، ولا بد لهذا الطالب أن يدرس ، الى جانب ذلك ، نظريات الاتصال وعلم النفس الاجتماعي ، فضلاً عن موضوع أو أكثر في الاقتصاد الذي تخصص فيه خلال مرحلة البكالوريوس ، على أن ندرس إحدى المواد المقررة باللغة الفرنسية أو الانجليزية ، فلا صحافة بدون اعادة اللغة أجنبية واحدة على الأقل ، وتكون مدة الدراسة في الدبلوم سنتين ، ويطبق على خريجي كلية الزراعة ماطبق على خريجي الاقتصاد والعلوم السياسية ، على أن يكون موضوع تخصصه الزراعة بدلاً من الاقتصاد ، وهكذا .

والمفروض في خريج هذا الدبلوم ان يعين مساعداً في القسم الذي يقابل تخصصه الى أن يثبت جدارته ، فيكلف بكتابة الموضوعات بأسلوب صحفي واضح يسهل فهمه .

أما مرحلة البكالوريوس في قسم الصحافة والنشر بكلية الاعلام ، فمن شأنها - خلال السنوات العشرين المقبلة - أن تعد الشاب الحاصل على شهادة الثانوية العامة الذي أثبت استعداده الطبيعي للعمل في الصحافة وقدرته على الكتابة باللغة العربية وباحدى اللغات الأجنبية - لتولى الاعمال الصحفية العامة ، مثل ادارة التحرير وفنونه ، وإعادة الصياغة ، واختيار العناوين ، الرئيسية والفرعية ، وكل مايسمى (بالمطبخ) الصحفي . ولا بد كذلك ان يقف هذا الشاب على قاعدة ثقافية صلبة ، بأن يزود بقدر كاف من العلوم الانسانية مثل : الفلسفة والفنون الجميلة والتاريخ والجغرافيا ، ومن العلوم الاجتماعية مثل : القانون وعلم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن العلوم الطبيعية والتقنية مثل : علم الاحياء وعلم النفس وبعض التطبيقات

العلمية .

وينبغي ان يتم هذان المستويان من الإعداد والتأهيل داخل الجامعة ، ذلك انه منذ بداية هذا القرن ، عرفت الصحافة تحولات جذرية جاءت نتيجة عدة عوامل ، من بينها :

- اتساع ميادين المعرفة اتساعا هائلا .
- تنوع حاجات الانسان .
- ظهور انماط جديدة من الصحف .
- نشأة الجمهور العام أو الكبير .
- اكتشاف وظائف جديدة لعلم النفس الاجتماعي .
- المطالبة برواية الوقائع تفصيليا .
- تحول رسالة الصحافة المدنية أو الوطنية الى رسالة اجتماعية .
- زيادة تعقد تقنيات النشر .
- ظهور أساليب جديدة للتعبير .
- ظهور مهن موازية لمهنة الصحافة مليئة بالمغريات .

هذا الى جانب ان الصحافة تستعين اليوم بقدرات ذهنية لا يمكن تنميتها تنمية حقيقية الا بواسطة التعليم الجامعي ، فهذا النوع من التعليم هو الذي يؤهل للبحث المنهجي الدقيق ، وهو الذي يعلم كيفية حجب « المعامل الشخصي » أمام الحدث أو الوثيقة ، وهو الذي يدفع الى توخي الحصافة والتعقل والامانة عند التفسير أو التلويل والبحث عن شروط الحقيقة والموضوعية ، ويفرس حب التوصل الى البرهان المدعم بالاسانيد والحجج التي تقوم على المنطق السليم ، وهو الذي يحول بين الانسان وبين النوجماتية والتسرع في الحكم على الاشياء ، ويفرس فيه الشعور بالنسبية ويتدرج القيم ، ويزوده بالمنهج القويم للبحث والدراسة والعمل ، ويجعله يحترم اللغة التي تترجم الواقع ترجمة صحيحة موضوعية .

ان الجامعة لقادرة على ان تمزج - في تركيب متناسق ومتوازن - بين المعرفة في امتدادها وفي تعقيدها ، وبين المهارة بمعناها الثقافي ، وبين السلوك بمعناه الاجتماعي .

ولان الجامعة قادرة على اجراء البحوث الاكاديمية والميدانية والمعملية اللازمة للصحافة من أجل تسهيل مهمتها ، فعلى دور الصحف ، من

٥٤

جهتها أن تعهد بمشكلاتها الى الجامعة ، لتعاونها على حلها حلا علميا ، ولا تقبل بين العاملين فيها إلا خريجي معاهد الصحافة الجامعية المؤهلين تأهيلا اكااديميا ومهنيا معا .

تجديد المعلومات والمهارات :

وقد تبين ان الصحفي في حاجة الى تجديد معلوماته ومهاراته كل فترة زمنية مناسبة يمكن تقديرها حاليا بخمس سنوات ، وعلى نقابة الصحفيين أن تعد - بالاشتراك مع قسم الصحافة بكلية الاعلام - دراسات لمدد مناسبة ، لتحديد معلومات الصحفيين ومهاراتهم في ميادين الصحافة المختلفة ، ولإطلاعهم على مااستجد من نظريات وتقنيات في الحقل الصحفي خلال السنوات الخمس الماضية ، هذا على افتراض أن اغلب العاملين في الصحف في السنوات الخمس المقبلة سوف يكونون من خريجي المعاهد الصحفية الجامعية ، ويمكن للنقابة - بالاتفاق مع دور الصحف - أن تنظم هذه الدراسات للصحفيين حسب تخصص كل منهم ، وحسب حاجة الصحف وظروفها ، ذلك لان الصحفي - شأنه شأن أستاذ الجامعة - في حاجة دائمة الى تجديد معلوماته .

ولابد - ختاما أن تنشئ كل دار صحفية قسما للدراسات والبحوث الاعلامية ، يكون همزة وصل بينها وبين قسم البحوث والدراسات العليا بكلية الاعلام .

ويخلص ماسبق في أن اعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة في مصر حتى سنة ٢٠٠٠ يجب أن يتم على مستويين :

- مستوى مرحلة الليسانس أو البكالوريوس (٤ سنوات) .
- مستوى الدبلوم (سنتان بعد الحصول على الليسانس أو البكالوريوس) .

هذا الى جانب التدريب الذي يتم خلال العمل الصحفي لتجديد المعلومات والمهارات .

وعلى كليات الاعلام وأقسام الصحافة في مصر أن تبدأ من الآن - بالاشتراك مع نقابة الصحفيين - بالنظر في تعديل مناهجها وأسلوب التدريس والتدريب فيها ، من أجل اعداد صحفيين مهرة يستطيعون مواجهة التطورات التي بدأت تفرض نفسها على الصحافة المكتوبة .

الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

مجلة الطفل

يرتبط بناء شخصية الفرد وإعدادها للمستقبل ارتباطاً وثيقاً بمرحلة الطفولة ، وبمكونات ثقافة الطفل في هذه الفترة ، سواء من نواحي : التربية ، أو التعليم ، أو تأثير وسائل الاعلام التي يتعرض الطفل - الآن - لكثير منها . مما يبرز أهمية دور التوعية القرائية في تنشئة أطفالنا . وإذا كان للمدرسة والكتاب دورهما الأساسى في هذا المجال ، فإن جانب القراءة الحرة الشائقة يمكن أن يقوم على (مجلة الطفل) . بل ربما تكون لها أولوية خاصة في هذا الميدان ، لأنها المطبوع الجماهيرى للأطفال ، والذي يقبلون عليه بدافع من ذواتهم ، وغالباً بلا توجيه من أحد أما عن رغبة في التعلم ، وأما عن رغبة في الاطلاع ، أو هما معا . ولما كان الطفل الحديث في مجتمعا يتعرض لوسائل كثيرة غير الكلمة المقروءة - وفي مقدمتها التليفزيون - فينبغى مراعاة ماياتى بالنسبة لمجلة الطفل :

- أن تكون مجلة الطفل متكاملة مع الوسائل الأخرى .
- أن تكون موضوعات المجلة ذات نفع في حياة طفل الربع الأخير من القرن العشرين .
- أنه من الضرورى لتنمية القراءة لدى هذا الطفل - الذى يستهويه

التليفزيون - أن تكون القراءة وتليفية .

وهناك اتجاه عالمى الى اعطاء هذا الجانب عناية خاصة في اعداد مايقروء الاطفال .

أهمية مجلة الطفل :

ومن هنا تبدو أهمية مجلة الطفل متمثلة فيما يأتى :

أولاً: أن مجلة الطفل هي باكورة الارتباط عند الطفل بالصحافة ، وهي - من هذه الزاوية - تمثل الخط الأول في تشكيل الرأى العام ، بالنسبة للجيل الصاعد .

ثانياً : أن مجلة الطفل هي باكورة تكوين عادة القراءة الحرة عند النشء ، وهي - من هذه الزاوية - تمثل الخط الأول في بداية المسار الثقافى للجيل الناشئ .

ثالثاً : أن مجلة الطفل وسيلة لتنمية الذوق والاحساس بالجمال ، وهي - من هذه الزاوية - تمثل الخط الأول لتكوين ملكة الابداع والابتكار عند النشء .

ومن ثم تبدو أهمية مجلة الطفل ، لما يمكن ان تسهم به في تشكيل القواعد الأولية لبناء المجتمع الجديد .

نشأتها وتطورها في مصر :

وقد كانت هذه الاعتبارات موضوع عناية أولى الرأى من التربويين والمفكرين والصحفيين في مصر منذ أجيال . مما جعل تاريخ الصحافة المصرية حافلاً بالمحاولات الطيبة لاصدار مجلات الأطفال المتميزة .

وقد بدأ التفكير في تقديم خدمة ثقافية عن طريق الصحافة بوجه عام ، بظهور مجلة روضة المدارس سنة ١٨٧٠ لمؤسسها رفاعة الطهطاوى . ثم اخذ هذا التفكير شيئاً من التخصص بمجلة " المدرسة " التي انشأها مصطفى كامل سنة ١٨٩٣ .

وكان ظهور مجلة " الأولاد " سنة ١٩٢٣ . عن دار اللطائف المصرية بداية جديدة لصحافة الأطفال . وينجاح هذه المجلة اتسع نطاق التفكير في إصدار مجلات الأطفال ، فتوالى ظهورها على النحو التالى :

وتقتضى الدراسة العلمية لاصدار مجلة الطفل ، اتخاذ عدة خطوات من بينها مايتأتى :

- استبيان ميول الاطفال من الجنسين فيما يقرأون .

- استطلاع رأى عينات ممثلة من اواياء الامور فى البيئات المختلفة ونخبة من المعلمين والخبراء ، وقادة المربين فى المحتوى المناسب لكل مرحلة من مراحل النمو ، فى الريف والحضر .

- دراسة الشكل المناسب الذى تصدر فيه المجلة ، حتى تكون جاذبة لقرائها .

- دراسة السعر المناسب الذى يضمن للمجلة الاقبال والانتشار وأسلوب وامكانات التمويل فى ظل ظروف الاسعار الحالية .

- اختيار الاسلوب المناسب فى صياغة المادة ، والألفاظ المستخدمة ، بما يلائم كل مستوى من مستويات النمو ، ولتحقيق ذلك لايكفى ان يكون " محرر " مجلة الطفل ذا اسلوب يتفق مع مدارك الطفولة فحسب ، بل ينبغى - ابتداء - ان نضيف الى الدراسات الصحفية دراسة جديدة عن مبادئ تحرير صحافة الاطفال تتناول مايتأتى :

- ، مجلة الطفل كعمل اعلامى .
- ، مجلة الطفل كعمل ثقافى .
- ، مجلة الطفل كأداة تعليمية .
- ، مجلة الطفل كعمل ترفيهى .
- ، مجلة الطفل كوسيلة للروابط الاجتماعية والأسرية .

، مجلة الطفل كعامل فى بناء مكتبة صغيرة .

واذا كانت هذه هى بعض الجوانب العلمية فى انشاء مجلات الاطفال فان هناك جوانب اخرى جديرة بالدراسة الصحفية العلمية وهى نوعيات مجلات الطفولة . مع مراعاة ان هناك مرحلة وسيطة بين الطفولة ، فى حدود السن المتعارف عليها وبين الشباب ، تحتاج الى عناية خاصة . وهذه المرحلة فى عمر الانسان تتميز بحساسية خاصة ، أهم معالمها

- ، مجلة النونو : سنة ١٩٢٤ .
- ، مجلة الاطفال المصورة : سنة ١٩٢٥ .
- ، مجلة سمير التلميذ : سنة ١٩٣٣ .
- ، مجلة بابا صادق : سنة ١٩٣٤ .
- ، مجلة الاطفال : سنة ١٩٣٦ .
- ، مجلة ولدى : سنة ١٩٣٧ .
- ، مجلة السندباد : سنة ١٩٤٥ .
- ، مجلة باباشارو : سنة ١٩٤٨ .
- ، مجلة على بابا : سنة ١٩٥١ .
- ، مجلة سندباد : سنة ١٩٥٢ .

وكان اصدار غالبية هذه المجلات يقوم على جهود فردية ، فلم تتوفر لها كل عناصر البقاء . الا أن مجلة " الاولاد " التى كانت تصدر عن مؤسسة صحفية ، لم تختف الا باختفاء هذه المؤسسة .

ثم جاءت مرحلة جديدة تبنت فيها بعض المؤسسات الصحفية فكرة مجلات الاطفال ، وفى هذه المرحلة الجديدة ظهرت المجلات التالية :

- ، مجلة سمير : سنة ١٩٥٦ .
- ، مجلة ميكى : سنة ١٩٦١ .
- ، مجلة كروان : سنة ١٩٦٤ .
- ، مجلة صندوق الدنيا : سنة ١٩٧٨ .

وتلك هى المجلات المتداولة الآن الى جانب بعض المجلات التى تعتبر مترجمة عن اللغات الأجنبية .

والملاحظ ان غالبية مجلات الاطفال منذ سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٦٤ كانت تعتمد على مواد أجنبية مترجمة ، الى جانب محاولات محلية .

مستقبل مجلة الطفل :

ينبغى أن تكون مجلة الطفل " لسان حال " الطفولة المصرية ، حافزة الى حياة فكرية ووجدانية ، متجاوبة مع ملكات النشء ، وتطلعاتهم الى المستقبل المنشود .

- الاتجاه بالطفل الى تفهم مشاكله اليومية ومحاولة حلها بنفسه دون تدخل من المجلة .
- تحديد الدور الذى يمكن أن يقوم به الطفل فى مجتمعه مع الاستعانة فى ذلك بقصص البطولة التى قام بها النوابغ الصغار فى التاريخ .
- التحول تدريجيا بالخيال الى الواقع واظهار مافى الواقع من جمال لا يقل عن الخيال .
- ان تتضمن الالعاب جوانب التسلية وجوانب التعليم فى أن واحد حتى تكون ذات حصيله علمية وعملية .
- تخصيص صفحة لتكون دائرة معارف ومعلومات عامة للطفل .
- مرحلة بداية التحول الى الصبى والشباب :
- تحتاج هذه المرحلة الى أسلوب اعلى من مستوى الطفل الصغير وأدنى من مستوى الشباب تدريجيا .
- الارتفاع الممكن بالمستوى اللغوى والثقافى دون التجاوز عن الحدود التى يمكن تقبلها فى هذه المرحلة قبولاً حسناً .
- التعلق بالواقع دون اهمال الخيال الخاص بالاحاسيس الفنية .
- مع عرض جوانب التقدم العلمى والتكنولوجى .
- الاهتمام بتبسيط المشاكل وحلولها واعطاء الفرصة للمشاركة فى هذه الحلول .
- غرس الاحساس بالمواطنة كحق وواجب وتاريخ يتعين الحفاظ على أمجاده مع ربط الحاضر بالماضى ، تطلعا الى المستقبل ، والتزود بالزاد اللازم لمواجهة ومواجهته واثرائه .
- عدم اخفاء الحقائق واستبدال ذلك بما يبعث الطمأنينة فى النفس خاصة بالنسبة لليوم والغد .
- المصارحة بالمشكلات التكوينية ، سواء ماكان منها ماديا أو معنويا ، بأحاديث رفيعة مبسطة ذات طابع علمى بحث فيما يختص بالعلاقات بين الجنسين ، وبين أعضاء الاسرة الواحدة ، وما الى ذلك .

- استعداده ذهنى ، وخاصة فيما يتعلق بالقراءة ، لنقدم له المادة التى نقدمها للكبار . ولذلك فهو فى حاجة الى مادة تلبي حاجاته الخاصة ، والى توجه يستهدف هذه الحاجات ، وفى مقدمتها تفتحه على المجهول فى كل مجال ، الى جانب موضوعات الجنس ، ومشكلات الحياة المعاصرة من وجهة نظره .
- وقد ظهرت فى بعض الدول المتقدمة صحافة وادب يتجهان الى هذا « البالغ الصغير » ويقدمان له حقائق الحياة ، بأسلوب لا هو أسلوب التحدث الى الأطفال ولا هو الأسلوب الذى يخاطب به الكبار ، ولكنه يعتمد على مشكلاتهم الخاصة التى ينبغى ان تكون موضع دراسة ، لتبين خصائصها التى قد تختلف من مجتمع الى آخر . ومن ثم يجوز الاتجاه الى أن تكون هناك أساليب تحريرية متنوعة بتنوع مراحل الطفولة . ويتلخص هذه الاتجاه فيما يأتى :
- مرحلة مادن الثامنة :
- عناية البيت بحوافز القراءة عند الصغار وفى مقدمة هذه الحوافز القدوة
- عناية المجلة بالصورة والرسم والألوان والقصص القصيرة ، التى تتجاوب مع خيال الطفل ، بما يعين على استقبال الحياة استقبالا مرضيا .
- أن تهتم المادة التحريرية فى هذه المرحلة بما يتصل بحب الله والوطن والأسرة والمدرسة والخير والجمال .
- ان تتضمن المجلة أبوابا تساعد على اكتشاف قدرات الصغار وإعدادهم للمستقبل وان يستعان بذلك بتمارين الالعاب .
- بث الطمأنينة فى نفس الطفل بالنسبة ليومه وغده ، الى جانب حفزه على مواجهة الصعاب .
- مرحلة ما فوق الثامنة :
- الاتجاه بالطفل الى الاعتماد على النفس .
- الاتجاه بالطفل الى تنمية قدراته ومواهبه والافادة منها .

ونخبة من المعلمين والخبراء ، وقادة المربين ، فى المحتوى المناسب لكل مرحلة من مراحل النمو ، فى الريف والحضر .

• دراسة الشكل المناسب الذى تصدر فيه المجلة ، حتى تكون جاذبة لقراءها .

• دراسة السعر المناسب الذى يخمن للمجلة الاقبال والانتشار ، وأسلوب ومكانات التمويل فى ظل ظروف الاسعار الحالية .

طابع مجلة الطفل وتحريرها :

• التأكيد - بالنسبة لمجلات الاطفال عامة - على الطابع المصرى فى الطبيعة والتاريخ والقيم الدينية والوطنية .

• أن تتضمن مايمثل مراحل الطفولة : الأولى والوسطى والمتأخرة ، بحيث يجد فيها الطفل - من الرابعة الى الثانية عشرة - مايسليه وينميه وماينقله ، بالصورة أو الكلمة أو بهما معا ، من مرتبة الى مرتبة .

• أن يكون لاطفال الريف مجلات ذات طابع يتكلم مع بيئتهم . يهتم بإصدارها المعنيين بالصحافة الاقليمية .

• اختيار الاسلوب المناسب فى صياغة المادة ، والالفاظ المستخدمة ، بما يلائم كل مستوى من مستويات النمو .

• إعداد صفوة من خبراء الكتابة للطفل ، لتتولى مهام التحرير والاخراج ، وتتوفر فيهم الصفات المطلوبة . وفى هذا المجال يقترح :

- أن تضاف الى برامج الدراسات الصحفية العليا " مادة تحرير مجلة الطفل " .

المدرسة ومجلة الطفل :

• تزويد كل مكتبة من المكتبات المدرسية - فى التعليم الاساسى - بمجلات الاطفال .

• وأن يكون هناك مايسمى " مكتبة الفصل " تكون العناية بها وتشجيع الاطفال على قراءتها ، من مهام المعلم والمعلمة .

• الاهتمام بالصحافة المدرسية وإعداد المسؤولين عنها ، ولور الاطفال فى تحريرها .

• ايقاظ التطلعات المجيدة وتقديم أمثلة من التاريخ عليها . ويتطلب ذلك الانتقال فى هذه المرحلة من روايات الخيال الى روايات التاريخ . مع عرض البطولات الوطنية والعلمية والفنية ، بلغة واقعية جذابة .

• إعداد ابناء هذه المرحلة لتحمل مسئولياتهم ، بتحديد هذه المسئوليات ، والاقتناع بالقدرة على حملها .

• المواد المقنعة بأن الامكانيات متاحة لهم سواء من جانبهم أو من جانب المجتمع وأن مافى الحياة الواقعية من متعة لايقبل عما فيها من المجاهدة ، وأن المجاهدة فى ذاتها فن من فنون الحياة العامة .

وقد استقر الرأى على ادماج هذه المراحل الثلاث فى مرحلتين :

- مرحلة ما قبل المدرسة وبداية التعليم .

- مرحلة ما بعد بداية التعليم .

على أن تشمل المجلة الواحدة المادة الملائمة لهاتين المرحلتين معا .

ومن أهم جوانب الدراسة العلمية لصحافة الاطفال تخصص هذه المجلات فى أنشطة الحياة الخاصة والعامة ، تخصصا بيئيا ، كأن تكون هناك مجلة طفل للبيئة الزراعية أو الصناعية ، وأخرى لها عناية خاصة بمبادئ الفنون أو المعارف العامة وغير ذلك من التخصصات التى تتصل ببيئة الطفل ، حتى لاتفصله المجلة ذهنيا أو وجدانيا عن بيئته ، وحتى تكون المجلة للطفل عدة من عدد القيم والقومية . وهو أمر يتطلب أن يكون فى المادة التى تقدمها مجلة الطفل لقراءها الصغار ما يصور مشاكلهم اليومية وغير اليومية ، مع تبسيط هذه المشاكل ووضع الحلول لها ، واعطائهم الفرصة للاشتراك ذهنيا أو عمليا فى ايجاد هذه الحلول ، وبذلك نعود بمجلة الطفل الى غرضها الاساسى وهو بناء الشخصية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بمايأتى :

التخطيط لإصدار مجلة للطفل :

• استبيان ميول الاطفال من الجنسين فيما يقرأون .

• استطلاع رأى عينات ممثلة من أولياء الأمور فى البيئات المختلفة

العلاقة بين الثقافة والاعلام

لتحديد العلاقة بين الثقافة والاعلام يلزم إيضاح ان الثقافة هي
الواجهة الحضارية للمجتمع ، وأن لهذه الواجهة أربعة أبعاد يبنى على
كل منها نوعية من القيم الأساسية ، وهذه الأبعاد هي :

القيم الروحية وتتألف من :

- حق الله في المعاملات بين الناس كما يصور الدين هذه المعاملات .
- حق الانسان على الانسان وواجب الانسان على الانسان في ضوء
الشرائع .

- تنمية الوجدان الانساني منذ الطفولة على أسس من النقاء
والتدين .

- اخضاع العدالة الارضية للعدالة السماوية في مسئولية الضمير .

القيم الفكرية وتتألف من خلاصة :

- التراث الانساني العام .
- التراث القومي الخاص .
- الاتجاهات العامة في مجالات العلوم والآداب والفنون .
- نظريات الفكر المعاصر .

القيم الفنية والجمالية وتتألف من المستويات الرفيعة في :

- القصة والرواية والمسرحية .
- الشعر والموسيقى .

أركان الأطفال في الصحف اليومية :

• العناية بأركان الأطفال في الصحف اليومية . مع اهتمامها بنشر
الاخبار التي تخدم الطفولة ، بمراحلها المختلفة ، ومن ذلك : نشر
البيانات عما يخص الأطفال من برامج الاذاعة والتلفزيون ، وعن الكتب
والافلام التي تخدم هذا الغرض .
• دراسة اماكن تحول أركان الطفولة في الصحف اليومية الى
« ملحق اسبوعية » من ورقة ذات صفحتين ، بحيث يمكن فصلها
واحتفاظ الأطفال بها .

توصيات عامة :

* ان تتولى الجهات المختصة دعم مجلات الأطفال - التي تستحق
الدعم - نظير خفض ثمن المجلة الذي يدفعه المشتري .
- وان يشمل الدعم ماتقنيته مكتبات مدارس التعليم الاساسي من
هذه المجلات .

* ان تهدي محلات القطاع العام - والخاص إن أمكن - نسخة من
احدى مجلات الأطفال ، لكل من يشتري قدرا معينا من لوازم
الطفل .

توسيع نطاق البحث :

* ان تقوم شعب : الاعلام والثقافة بالمجلس ، والتعليم العام
بالمجلس القومي للتعليم - في الدورة القادمة - باستكمال دراسة هذا
الموضوع من حيث علاقته بماياتي :

• ما يصدر من كتب متدرجة للأطفال .
• الشكل المسموع لمجلة الطفل في الاذاعة ، والشكل المرئي
المسموع في التلفزيون .
• الصحافة المدرسية ، ودور الأطفال في تحريرها .
• إعداد المعلم بالنسبة لهذا المجال ، والحاجة الى المزيد من العناية
بمادة أدب الأطفال في معاهد التكوين .

- الرسم والنحت وفنون العمارة وما إليها .

القيم التاريخية وتتألف من المنتقى من تاريخ :

- الحضارة الانسانية .

- الحضارة المصرية .

- حركات التحرير .

- البطولات الانسانية المتنوعة .

فالثقافة ، على هذا الضوء تنتج اتجاهها خاصا في الجمهور الذي تنتمي اليه ، وهذا الاتجاه الخاص ، الذي يميز شعبا عن شعب ، يتناول الجوانب الكبيرة في الحياة مكونا الصورة الثقافية ، لشعب من الشعوب من نقاط كبيرة تندرج تحتها تفاصيل أخرى ، وهو أمر يوضح ان الثقافة ليست هي الاعلام ، وان الاعلام ليس هو الثقافة ، فبينما تكون الثقافة في خدمة الحضارة يكون الاعلام في خدمة الثقافة ، بتناوله وجهة نظر معينة ، في بعض البلاد كبلدنا ، يبرزها ويوثقها في الجمهور ، وببساطة الاضواء في بلاد أخرى على مختلف وجهات النظر وتركه الجمهور ليختار ، لان الاعلام فيها يهتم بما تتعدد فيه وجهات النظر لكي يرسخ الوجهة التي اختارتها الثقافة من هذه الوجهات ، ومن هنا يكون المفروض أن يركز الاعلام في بلادنا على ما نكون قد اخترناه من اتجاه في ثقافتنا ممثلا في انتاجنا الفني والأدبي ، كما يكون ضروريا وضع الأصابع على العلاقة الحقيقية بين الاتجاه الثقافي وبين التيار الذي تقوم وسائل الاعلام بترسيخه بوسائلها جزءا جزءا في المسلسلات وفي الاحاديث ، وفي غير ذلك ، الى ان يصبح واضحا عند المثقفين ، وبطريقة لا شعورية .

وبمناقشة هذا الموضوع امام المجلس برزت الاتجاهات والآراء الآتية :

لثقافة القومية اصول ثابتة تحدد معالم الشخصية القومية تميزا لها عن سواها ، لا تتبدل مع الأيام ، إلا بالحد الذي لا يعوق التقدم ، كما ان لها فروعاً لا تنفك تتغير ، لتساير حركة التاريخ دون أن تفقد صلتها

٦٠

الوثيقة بأصولها الرواسخ .

• من طبائع الاشياء ان يتصدى القديم لكل جديد ليبرز عيوبه وليمحوه اذا استطاع ، خوفا من أن يشوه معالم الشخصية الأصيلة ، وهو أمر قد يكون في صالح الأمة بصفة عامة حتى لاتلعب بها النزوات والاهواء وقد يكون مصدر ضرر كبير اذا بولغ فيه بما يقتل براعم الابداع الفكري والفني .

• لاشك ان ماضينا موصول الحلقات بالحاضر الذي نعيشه ولنا ان نأخذ منه ما نرى ان نأخذه ثم نقيمه في البناء الذي نريد ان نقيمه لانفسنا على حين اننا بازاء المستقبل نحفر القنوات التي يتسرب فيها الحاضر على نحو ما نريد له أن يتسرب لتتكون الصورة التي نحب لها ان تكون .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم فانه يوصى بما يلي :

* وضع صيغة تحقق التجاوب بين الثقافة الاعلام ، ويراعى عند وضعها القيم الروحية والفكرية والفنية والجمالية والتاريخية ، وان تكون هذه الصيغة امام واضعي البرامج الاذاعية والتليفزيونية ومصممي الابواب الصحفية والدعاة والمؤلفين والكتاب ، حتى تنساب معانيها في انتاجهم .

* ان يتاح للصيغة المقترحة اداء دورها الفعال ، بحيث لا يقتصر عرض ماتتضمنه من المعاني محليا فقط ، بل تقدم منها مختارات متصلة في إعلامنا الخارجي .

* وضع برامج تنفيذية لتطبيق الصيغة المقترحة ، بحيث تكون ذات شعبيتين احدهما ثابتة ، والأخرى متحركة لتتواءم مع احتياجات الأجيال المقبلة .

وغنى عن التنويه ان ماتضمنه الباب الاول من هذا التقرير حول بعض العناصر الرئيسية للسياسة الثقافية يمكن ان يكون جزءا من المادة الأساسية لهذه الصيغة المرجوة .

الحقوق الاعلامية للمتلقي

تحصيل الحاصل ، حتى ظن انه ليس بحاجة الى اضافة جديدة في بحثه ، لكن التقدم الحضارى المستمر - وما تخلله من تقدم اعلامى - أثبت أن هناك مدعاة للتركيز على هذا الحق ، بعد أن تبين من الممارسة أن تحقيق هذا الحق يتأثر بأكثر من سلطة أهمها سلطتان : سلطة الحاكم وسلطة الناشر ، فالحاكم يملك حق الرقابة فى ظروف قد تكون الرقابة من لوازمها ، والناشر يملك وسيلة العرض بما قد يتبعها من انتشار أو انكماش ، وعلى أى الحالى نجد أن المتلقى عرضة لأن يكون أحيانا غير مختار فيما يتلقى من أنباء أو أفكار ، وهذا ما تدور حوله البحوث الاعلامية فى الوقت الحاضر ، توطئة لما ينبغى ان يكون عليه هذا الحق فى المستقبل .

والقاعدة العامة أن يكون حق المتلقى قائما على ما يتفق عليه الاجماع أو القياس ، فلا أحد فى المجموع لا يريد الاطلاع على أسرار الساعة . ومن هنا كان النص الصريح على حق الانسان فى تلقي الأنباء فى حينها ، ثم تبين أن هذا النص على صراحته والتسليم به كثيرا ما يكون معطلا ، نتيجة لافتقاره الى الضمان الكافى ، وأنه يعتمد حتى الآن على الاخلاقيات الاعلامية التى تحتاج الى حماية فى التطبيق من أى تجاوز عنها ومن أى حيف عليها ، وهو أمر يتطلب ألا يقف سريان الموثائق الاعلامية على الاعلاميين وحدهم ، بل ينبغى أن يمتد الى الجهات المعنية التى يتعاملون معها أو تتعامل معهم فى الدائرة الاعلامية .

الحق فى الاتصال على الصعيد العالمى :

ومن الطبيعى ألا تنفصل " حقوق المتلقى " عن فكرة حق الاتصال بمفهومه المعاصر ، وعلى النحو الذى أثاره بعض الخبراء ، ثم على النحو الذى أكدته تقرير " اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال " . وقد تأكد مفهوم هذا الحق فى اعلان اليونسكو بشأن " المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الاعلام فى دعم السلام " ، إذ أوجبت المادة الثانية منه : " ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر الاعلام ووسائله المهيأة له ، بما يتيح لكل فرد التأكد من صحة

تنص الدساتير والمواثيق الدولية على حرية اعتناق الآراء غير الهدامة ، وحرية تبليغها للآخرين ، ومن بين هذه المواثيق الاعلان العالمى لحقوق الانسان حيث جاء فى مادته التاسعة عشرة : « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية » . ويشتمل هذه النص على ثلاثة أوجه من أوجه التعبير :

- أن يعتنق الانسان ما يقتنع به من الآراء .

- أن يباح له تلقي ما يريد من أنباء وأفكار .

- أن يذيع ما لديه من أنباء وأفكار بأية وسيلة مشروعة دون قيود جغرافية .

وقد أصبحت تلك النصوص من القنسايا الاعلامية المسلم بها ، لكن تقدم المفاهيم الاعلامية يبرز الآن بصفة خاصة : حق الانسان فى تلقي الأنباء فى حينها ، للتكيف بها أو الرد عليها ، وكذلك تلقي الافكار التى تجعله متمكنا من المعلومات التى يتمتع بها غيره فى الحدود الممكنة ، ولضمان هذا الحق وصف بأنه واحد من الحقوق الحضارية للانسان ، ولقد ظل هذا الحق منذ ظهور الموثائق الاعلامية والصحفية وكأنه من

وأرائهم والاعتدال فيها ، وإخفاء التوازن عليها . ومن ثم فإن إيقاظ وتشكيل الوعي النقدي يشكل ظاهرة هامة لتحقيق الديمقراطية في عملية الاتصال .

الحق في الاتصال :

والاتصال بهذا المفهوم عملية ثنائية الاتجاه ، ويجري فيها الشركاء - بصورة فردية أو جماعية - حوارا ديمقراطيا متوازنا ، حيث ان فكرة الحوار - على عكس المونولوج (الحديث من طرف واحد) - هي لب التفكير المعاصر ، الأمر الذي يقودنا نحو مجال جديد من مجالات الحقوق الاجتماعية .

ومن هنا يبرز الحق في الاتصال كامتداد للتقدم المستمر نحو الحرية والديمقراطية . وتشمل الدعوة الى تحقيق ديمقراطية الاتصال ، توافر وسائل أكثر عددا وتنوعا لمزيد من الناس ، الا أن تحقيق الديمقراطية لا يمكن حصره في مجرد توافر مزيد من مرافق الاتصال ، انه يعني انتفاع عامة الجمهور بوسائل الاعلام الحالية على نطاق أوسع ، ولكن هذا الانتفاع ليس الاجزاء من عملية تحقيق الديمقراطية ، وهو يعني اتاحة مزيد من الامكانيات للألم ، والقوى السياسية ، والمجتمعات الثقافية ، والكيانات الاقتصادية ، والفئات الاجتماعية ، لكي تتبادل المعلومات بدرجة أكبر من المساواة ، ومن غير سيطرة على الشركاء الأضعف ، وبدون تمييز ضد أى شخص .

وإذا كان مفهوم " الحق في الاتصال " لم يبلغ بعد شكله النهائي ومضمونه الكامل - وعلى خلاف ما قد يرى البعض من أنه مبدأ راسخ بالفعل يمكن على أساسه استخلاص آثار منطقية بين حين وآخر - فإنه مازال في مرحلة تجرى فيها دراسته بكل ما ينطوي عليه من مضامين ، ويتم اثراؤه تدريجيا ، وعندما تستكشف امكانيات تطبيقه - سواء في اليونسكو أم في المنظمات غير الحكومية الكثيرة المعنية - يتمين على المجتمع النولى أن يقرر ماهى القيمة الذاتية لهذا المفهوم ، وسوف تكون هناك حاجة الى الاعتراف ، أو عدم الاعتراف ، بوجود حق جديد

الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الأحداث . لهذا الغرض يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الاعلام وأن تتوفر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات ، كذلك ينبغي أن تستجيب وسائل الاعلام لاهتمامات الشعوب والأفراد مهينة بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الاعلام .

ومن الواضح أن الفكر الاعلامى الذى انبثقت عنه المادة ١٩ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان قد سار شوطا بعيدا في هذا المجال ، نحو تأكيد الحق في الاتصال ليكون دعامة أساسية في تحقيق ديمقراطية الاتصال ، مثل الحق في الحصول على المعلومات والحق في اعطائها ، والحق في خصوصيات الحياة ، والحق في المشاركة في الاتصال العام - وجميعها عناصر لمفهوم جديد هو الحق في الاتصال ، وينادى هذا المفهوم بتوسيع مصادر المعلومات التى يحتاج اليها المواطنون في حياتهم اليومية ، وإعادة النظر في القوانين واللوائح المعمول بها بهدف الحد من القيود والأحكام التى تقضى بسرية المعلومات ، وغير ذلك من العوائق التى تمرقل ممارسات الاعلام .

على أن تشجيع الوعي النقدي وحسن التمييز ، مسئولية كبرى يجب على المربين ورجال الاعلام أن ينهضوا بها معا ، ويجب أن يتعلم الفرد كيف يميز بين الحقيقة والزيف ، وأن يفرق بين الرأى والواقعة ، وأن يضع في حسابه عنصر الذاتية في احكام الصحفيين ، وأن يفصل بين ما هو عرضى وتأفه وظاهرى ، وما هو ثابت وصائب وقيم . وعلى ذلك ايضا تتوقف قدرة القراء والمستمعين والمشاهدين على اتخاذ موقف الشك البناء ازاء البيانات والمعلومات التى تصلهم ، في محاولة لاستخلاص ما يستحق الاعتبار منها ، وما يصمد للتمحيص ويتناسب مع خبراتهم الخاصة .

اذ ان الجماهير لاتقتصر حاجتها على الأنباء التى تشجعها وتطمئننها فيما يتعلق برغباتها وأمانها ، أو تؤيد أفكارها المستقرة ، بل تحتاج أيضا الى معلومات يمكن أن ترشدتهم الى تعديل أحكامهم

للإنسان ، يضاف الى الحقوق التي تم اعلانها بالفعل ولايجل محلها .
وتتمثل المكونات الرئيسية لهذا الحق الانساني الشامل في الحقوق
التالية بون أن تقتصر عليها :

- حق الاجتماع والحق في المناقشة والحق في المشاركة ، وما
يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات .
- الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في
ابلاغ الآخرين بالمعلومات ومايتصل بذلك من حقوق الاعلام .
- الحق في الثقافة ، الحق في الاختيار والحق في الحياة الخاصة ،
ومايرتبط بهذه الحقوق من حق في التنمية المتصلة بذلك .
ويقتضى بلوغ الحق في الاتصال ، توافر موارد الاتصال اللازمة
للوفاء باحتياجات الاتصال البشري .

ومن الجدير بالذكر ان الدستور المصري ينص في كثير من مواده
على كفالة معظم هذه الحقوق ، اذ كفلت المادة (٤٤) حق الاجتماع .
وأكدت المادة (٥٥) حق تكوين الجمعيات . كما تضمنت المادة (١٦) الحق
في الثقافة ، اما الحق في الحياة الخاصة وحرمتها فقد تضمنتها
المادتان (٤٥) ، (٥٧) . وذلك بالاضافة الى كفالة حرية الرأي والتعبير
في المادة (٤٧) .

ويضاف الى ذلك ارتباط مصر باعلان اليونسكو الذي يؤكد على
ضمان حصول الجمهور على المعلومات ، واستجابة وسائل الاعلام
لاهتمامات الشعب والأفراد ، وتهيئة الجمهور للمشاركة في تشكيل
الاعلام .

ولاشك ان هذه التزامات من جانب مصر تعتبر منطلقا لصياغة
مناسبة لحق الاتصال ومفهومه في المستقبل .

واذا كان المقصود من هذا العرض ، التمهيد - منذ الآن وحتى عام
٢٠٠٠ - لتهيئة السبيل حتى يكون للمتلقي حقوق وواجبات تقابل
حقوق وواجبات المرسل ، فمن الممكن عرض بعض المقترحات على هذا

الطريق :

* ألا تحجب وسائل الاتصال أى نبأ عن المتلقين ، الا في حالة
انعدام الامكانات أو الحالات الاضطرارية كحالة الحرب وغيرها .

* ان تقدم الأنباء للمتلقي بصدق وفي أوقات مناسبة وبأسلوب لا
انحياز فيه مهما كان مصدر أو مضمون هذه الأنباء ، طالما كانت صادقة
وغير مغرضة .

* عند عرض الأفكار والآراء العامة - وفيما عدا مايتصل بالعقائد
والقيم المرعية في المجتمع - لايجوز التأثير على المتلقي بأى نوع من
أنواع المؤثرات ليعتق فكرا معينا .

* الاتفاق على الصعيد الدولي وعلى الصعيد المحلي للنأي عن كل
مامن شأنه التشويش الالكتروني أو ذهني على المتلقي عند عرض أية مادة
اعلامية . على أن يؤخذ في الاعتبار ما جاء في الفقرة الأولى .

* اذا كانت المادة المعروضة على المتلقي عملا فنيا ، ينبغي الملاءمة
بين العرض وتوقيته بحيث لاتعرض في أوقات الراحة مثلا أية مادة مثيرة
أو مزعجة أو مقلقة ، ويستثنى من ذلك اضطرارا عرض الأنباء الهامة في
حينها مهما كانت آثارها .

* النظر في اقرار الحقوق الآتية للمتلقي ، مستقبلا ، وعلى ضوء
النصوص الدستورية والمواثيق الدولية :

- ان يكون من حق المتلقي ان يطلب مناقشة مايتلقاه من أنباء
وأفكار ، وأن يجاب طلبه في حدود الامكانات المتاحة لذلك ضمن
قواعد مرعية .

- ان يكون للمتلقي حق التصحيح لأي خطأ يكتشفه أو يكشفه
المرسل .

- أن يكون للمتلقي الحق في الرجوع على المرسل اذا كان فيما
تلقاه إضرار مادي أو أدبي به ، الا اذا كان هو المتسبب في هذا الضرر
نتيجة لسوء الفهم .

وتقل بواعث الأحران وتكثر حوافز الآمال .

فى مجال الأغانى :

الأغنية لم تعد مجرد فقرة ترفيهية فقط بل هى دعوة اجتماعية أو نفسية تشكل - مع غيرها - نطق الجمهور ، وفى ألقاظ بعض الأغانى العصرية وفى معانيها ، من شئون الحب والزواج تجاوز لما ينبغى ، اذا قورن بما يذخر به تراثنا الشعبى القديم ، من معان شريفة . وفى مضمون بعض كلمات الأغانى الهابطة - وإن كانت قليلة - مايتخذ بعض المتطرفين نريفة لدعواهم ومبررا لأفعالهم ، الأمر الذى لم تعد فيه محاولة استثارة المثلقى أو إثارة اهتمامه السمعى - من خلال بعض اجزاء الأغنية - فنا بقدر ماأصبحت حجة فى ايدي المتطرفين .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق يوصى المجلس بمايلى :

* أن تكون مواد ميثاق الشرف الاذاعى - ضمن مواد التعاقد على أى عمل اذاعى أو تليفزيونى .

* أن يضاف عند تشكيل لجان الفحص فى الاذاعة والتليفزيون - الى جانب العناصر الفنية - عنصر المتخصصين العلميين والاعلاميين والاجتماعيين والتربويين ونخبة من رجال الفكر والثقافة حتى لا يكون الحكم على المواد المعروضة حكما فنيا فقط .

* أن يطلب اتحاد الاذاعة والتليفزيون من القيادات الدينية والاجتماعية والعلمية والثقافية فى بداية كل عام ملخصا بما تأمل ان يذاع للاستئساره به عند وضع الخريطة السنوية لمواد الاذاعة والتليفزيون .

* أن يوجه اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى بداية كل عام أو كل مرحلة الى المتعاملين معه بيانا بمخططات الاتحاد بالنسبة للمواد الاذاعية المطلوبة .

* أن يعقد اتحاد الاذاعة والتليفزيون مسابقات للمؤلفين الشبان فى تأليف المواد ذات المستوى المستهدف ، سواء فى التمثيليات أو الأغانى

المسئولية الاجتماعية للإذاعة المسموعة والمرئية

تقوم النهضة الاذاعية المعاصرة على عاملين لايقبل أحدهما فى اهميته عن الآخر ، هما :

الأول : ملاحقة التطور التكنولوجى بالنسبة للاستخدامات الاذاعية .
الثانى : متابعة التطور السيكولوجى بالنسبة لأثر الاذاعة المسموعة والمرئية على نفسية المستمع والمشاهد .

واستكمالا لما بدأه المجلس فى دوراته السابقة من العناية بدراسة هذين العاملين معا ، فقد قام بمتابعة الخطوط السيكولوجية التى تترتب على أثر المادة الاذاعية على الجمهور ، وبصفة خاصة على أثر المواد التمثيلية والفنائية باعتبارها أكثر اتصالا باحساس المستمع والمشاهد ، وتبلورت هذه المتابعة فيما يلى :

فى مجال التمثيليات :

هناك - الى جانب بعض الروائع - عدد كبير من " الدراميات " المصحوبة بمظاهر العنف : قتل النفس ، أو القتل الأدبى ، أو الأطماع التى تتجاوز معنى الطموح ، ومايستتبع ذلك من إثارة الاحقاد واشاعة الكآبة فى الحياة . وهذه صور لا تمثل الحاضر تمثيلا صادقا ولا هى صور ماضينا أو حاضرننا أو صور آمالنا فى المستقبل ، التى نجد بعضا منها فى قليل من المواد الأخرى ، حيث تتغلب المعانى الانسانية

الحفاظ على التراث المصرى من التسجيلات الصوتية والمرئية

تضم التسجيلات الصوتية والمرئية - ضمن ماتزم - تراثا قوميا يلزم أن تتضافر الجهود للعمل على صيانتها وحفظه ، وذلك لأهميته من الناحيتين : القومية والفنية . وهو امر دعا المجلس الى مناقشة مستقبل هذه التسجيلات بهدف الحفاظ على هذا التراث .

التوصيات

- وعلى ضوء ما دار فى المجلس من مناقشات ومآجاء بالتقرير الملحق عن الجوانب الهندسية لهذه التسجيلات يوصى بما يلى :
- فى مجال مكتبات اشربة التسجيل القومية :
- تشكيل لجنة من العاملين بجهائى الاذاعة والتليفزيون ، ومن اعلام الفكر والفن والأدب لأختيار المواد التى تعتبر ذات قيمة قومية مثل :
- الأحداث التاريخية .
- القراءات القرآنية والدينية للبارزين من القراء والدعاة .
- الأغانى والموسيقى لكبار الفنانين .
- التسجيلات العلمية وتسجيلات العلماء .
- التسجيلات بصوت كبار الأدباء والفنانين الذين لهم دور تاريخى

أو غير ذلك .

* أن يعقد الاتحاد ندوات موسمية تجمع بين قياداته وبين المتعاملين مع الاذاعتين : المسموعة والمرئية لتبادل الرأى فيما اذيع أو ما سيداع ، على أن تعرض احدى هذه الندوات اذاعيا وتليفزيونيا ، لتلقى آراء الجمهور فيها بالبريد ، وليكون ذلك حلقة فى سلسلة حلقات استطلاع الرأى العام بالنسبة للبرامج .

* وضع سياسة مستقبلية للتمثيلات فى الاذاعتين المسموعة والمرئية تعتمد على :

- تغليب المعانى الانسانية .
- الاقلال من عرض الجرائم .
- الاقلال من بواعث الأحزان والاكتار من حوافز الآمال .
- الاتجاه الى تصوير المجتمع ككل مع نظرة مستقبلية أكثر .
- * اعادة النظر فى فلسفة الأغنية المصرية ، وما تتضمنه من مادة الحب على ضوء ما يلى :

- الأغنية وسيلة لأن نسيغ بها على الحب مفاهيم انسانية ، وفى تراثنا ما يعين على ذلك .

- الأغنية هى أول الامر وآخره رسالة اجتماعية الى المستمع ينبغى ان نسمعه بها أكرم ما ينبغى ان يسمعه .

- الأغنية لم تعد مادة للملاهى ، فللملاهى أغانيها الخاصة ، انما هى مادة كل ساعة عند الأجيال الناشئة من الجنسين ، فى البيت والمدرسة والنادى والطريق العام .

- الأغنية مادة اذاعية يمكن استخدامها كوسيلة للإسهام فى الخدمات العامة ، دون الخروج عن دورها الموسيقى لإشاعة روح الحب والخير والجمال .

* وضع الضوابط الكفيلة برفع مستوى مضمون الاعلانات التجارية بالاذاعتين - المرئية والمسموعة - بحيث يكون الاعلان فى خدمة المستمع والمشاهد وليس فى خدمة المعلن فقط .

التسجيلات الصوتية والمرئية من الناحية الهندسية

الحفاظ على التسجيلات الصوتية والمرئية يستلزم من الناحية الهندسية مراعاة مايلي :

كيفية اختيار الشرائط الملائمة للتسجيلات الاذاعية اليومية :

تصنع شرائط التسجيل غالبا من مادة البلاستيك (بروفلين كلوريد أو استيت سليلوز) المغطى غالبا باكسيد الحديد بطريقة تقلل من التاكل عند مرور الشريط أمام رؤوس ماكينة التسجيل ، ويؤثر سمك طبقة هذا الاكسيد على حساسية الشريط ومقدار تجاويه وقيمة التشويه ومقدار الشوشرة . وصناعة الشرائط تتطور وتتقدم باستمرار ويوجد بالاسواق عدد كبير من أنواع الشرائط الاذاعية ، الأمر الذى يلزم معه اعطاء أهمية خاصة لاختيار الشرائط الاذاعية ، على ضوء تنوع مواصفات واستخدامات هذه الشرائط الذى يتضح فيما يلى :

- شرائط عالية الجودة : تستخدم كـ « ماستر » للنقل منها على نسخ أخرى وحساسة لتسجيل الذبذبات المنخفضة والعالية ، وتنخفض فيها نسبة التشويه والشوشرة ، وخواصها ممتازة ، وتصلح لسرعة ١٥ بوصة فى الثانية .

- شرائط حرقية : تستخدم فى استديوهات الاذاعة ، وتصلح للخدمة

بارز فى تطوير الفكر المصرى والعربى .

ويكون للجنة حق الرجوع الى الجمعيات الاهلية والأفراد للحصول على التراث الفنى النادر ، ونقله بمكانات هندسية جديدة ، واستصدار التشريع اللازم لذلك .

* انشاء مكتبة وثائقية للأشرطة والتسجيلات باتحاد الاذاعة والتليفزيون تحفظ فيها الاشرطة والتسجيلات التى وقع عليها اختيار اللجنة باعتبارها ذات قيمة قومية .

* انشاء قسم خاص بدار المحفوظات والوثائق القومية (الدفترخانة بالقلعة) يحفظ به نسخة أو أكثر من التسجيلات الصوتية والمرئية ذات القيمة القومية ، علاوة على النسخ التى تحفظ بالمكتبة الوثائقية باتحاد الاذاعة والتليفزيون .

فى مجال استخدام أشرطة التسجيلات :

* استخدام اشرطة سرعة ٧.٥ بوصة / ثانية فى التسجيل والاذاعة ، لتقليل عدد الاشرطة المستخدمة الى النصف بعد نقلها من الاشرطة الحالية الى نفس السرعة بعد اختيار نوع جيد من الاشرطة وماكينات التسجيل للحفاظ على الجودة الصوتية التى تتفق مع المواصفات الاذاعية على السرعة المقترحة .

* متابعة التطورات التكنولوجية فى صناعة الأشرطة لاختيار مايلئم المناخ المصرى ، وما يصلح للتخزين فترة طويلة فى هذا المناخ ، واتباع النظم الحديثة - ومنها استخدام الكمبيوتر لتسجيل أرقام وبيانات الأشرطة - عند تداول الأشرطة ونقلها ، لحفظها من التلف .

* انشاء وحدة فنية متخصصة لصيانة الاشرطة .

فى مجال التداول :

* العمل على تداول وتبادل المواد ذات القيمة القومية والفنية ، مع جهات بالخارج تهتم بهذه المواد وبالارشيف التاريخى لها ، وتيسيرا للاحتكاك الثقافى على المستوى العالمى ، بجانب اتاحة تعدد أماكن الحفظ والصيانة لهذه المواد .

الشاقة ، كما تصلح للسرعات ١٥ بوصة ، ٧,٥ بوصة فى الثانية وخواصها جيدة ، وتقى بالاحتياجات الاذاعية .

– شرائط عادية : تستخدم فى المنازل ، وللهاوة ، وتصلح للسرعات ٧,٥ ، ٣ ٤/٣ ، ١٨/٧ بوصة فى الثانية ، وخواصها عادية .

وهناك مواصفات خاصة لاختبار الشريط ، يلزم معها وجود جبة للاختبارات الهندسية تختص باختيار أنواع وعينات الشرائط التى ترد للاذاعة بعد اختبارها . ومواصفات الاختبار الخاصة هى :

– من الناحية الميكانيكية : تختبر استطالة الشريط فى اثناء استخدامه عند قيم شد معين ، واستقامته وعدم تجعده ونعومة سطحه وتجانسه .

– من الناحية المغناطيسية : يختبر معدل تغير الحساسية فى الشريط الواحد ، وتماسك ذرات الحديد بحيث تكون مقماسكة ولاصقة ، وتنفصل فى اثناء مرور الشريط أمام رؤوس التسجيل ، ويختبر أيضا مقدار طبع طبقات الشريط بعضها على بعض .

– من الناحية الكهربائية : تختبر حساسية الشريط وتجاوبه بالنسبة للذبذبات المنخفضة والعالية ، وكذلك قيمة الخروج للشريط .

– ترميم واصلاح وصيانة التسجيلات الحالية :

نظرا للعدد الكبير من الشرائط المستخدمة يوميا فى تسجيل واذاعة البرامج ، أصبح الأمر يتطلب وجود وحدة لترميم واصلاح وصيانة الشرائط المستخدمة ، يسند العمل فيها لفنى متخصص . وتختص هذه الوحدة باستبدال الطارات المعطوبة وعلب الشرائط التالفة ، واصلاح المط والاستطالة فى الشرائط ، وكذلك عمل اللحامات المقطوعة ، وترميم اللحامات غير الصالحة ، وملاحظة استواء لف الشريط .

– الحفاظ على التسجيلات التى تعتبر تراثا قوميا فى أماكن صالحة تعتبر فى حكم المكتبات القومية :

بعض التسجيلات الاذاعية تعتبر ثروة قومية ، وهو أمر يجب معه اختيار نوع معين من الشرائط الخاصة التى تتميز بسمك خاص ، وتكون

صالحة للتخزين فترة طويلة ، وذلك بعد تحديد مايعتبر تراثا قوميا حتى يتم – على ضوء هذا التحديد – اختيار المواد ذات القيم القومية ، وحفظها فى مكتبة قومية تنشأ لهذا الغرض ، وهذه التسجيلات تشمل :

– الاحداث التاريخية .

– الأغاني والموسيقى لكبار الفنانين .

– القراءات القرآنية والدينية للبارزين من مشاهير القراء والدعاة .

– التسجيلات العلمية وتسجيلات العلماء .

– الأنواع الأخرى من التسجيلات من : فن وفكر وأدب ومسرحيات وتمثيلات وأحاديث بصوت كبار الأدباء الذين لهم دور تاريخى بارز فى تطوير الفكر المصرى والعربى .

شروط تخزين وحفظ الشرائط :

يتطلب التخزين والحفظ الجيد للشرائط مايلى :

– استعمال طارات الالومنيوم للشرائط المخزنة ، والتأكد من أن حواف هذه الطارات مستقيمة وليست معوجة ، حتى لا تؤثر على حواف الشريط .

– وضع الشريط فى علب مغلقة مصنوعة من مادة البوليثلين .

– حفظ الشرائط فى درجة حرارة (٧٠ فهرنهايت) فى غرف تخزين خالية من الأتربة .

– عدم وجود أية مجالات مغناطيسية فى غرف التخزين وأن تكون الدوائر الكهربائية متوازية ، وذلك لتلافى المجالات المغناطيسية .

– أن تكون أرفف الشرائط فى أماكن التخزين من الخشب أو أية مادة ليست لها صفة مغناطيسية ، وأن تكون خالية من الاهتزازات .

– أن يكون مستوى التسجيل لكل شريط يطلب تخزينه أقل بمقدار ٢٪ عن المستوى العادى ، وأن يترك فى بداية الشريط مسافة ١٥ قدما غير مسجلة ، على أن تسجل عليها ذبذبة قدرها ١٠٠٠ سيكل ، لاختبار الشريط بنون اختبار التسجيل نفسه .

– عدم وجود مواد لاصقة على الشريط المطلوب تخزينه ، وذلك لأن

المتلقى يجتر تجارب الحياة اليومية ، الأمر الذى يشيع فيه السلبية ، ولا يرتفع به فى مدارج الحضارة ، ولا هميتها هذه تناولها المجلس بالبحث والدراسة والمناقشة ، بهدف وضع سياسة مستقبلية لها يحقق تنفيذها جانبها الإيجابى ، ويدفع أثرها السلبى ، وقد أسفرت هذه الدراسة عما يلي :

أولاً : ان المسلسلات قد أصبحت طابعا من طوابع الاذاعة المرئية والمسموعة فى العالم العربى كله ، وان وجودها على خريطة الاذاعتين المسموعة والمرئية بمصر يعتبر من أسس التعامل بين اذاعتنا وبين اذاعات البلاد الشقيقة .

ثانياً : ان مشكلة المسلسلات من ناحية الكم ترجع الى العدد الكبير من الساعات المخصصة لها فى الاذاعة المسموعة والمرئية على مدار السنة ، ومن ناحية الكيف تعود اصلا الى تفاوت قدرات المؤلفين الذين ترجع اليهم الاذاعة بالضرورة لملء هذه الساعات .

ثالثاً : اذا قصرنا المسلسلات على النوعيات الممتازة ، فستقل ساعات ارسال المسلسلات ، وهذا من شأنه دفع الجمهور المصرى الى الاستعاضة عن ذلك بمشاهدة وسماع المسلسلات فى اذاعات أخرى .

رابعاً : ان التلفزيون المصرى يعانى من مزاحمة التلفزيونات العربية بسبب نزوح الفنانين المصريين للعمل هناك ، سعياً للحصول على عائد أكبر وللإفادة من ميزة عدم دفع الضرائب ، ولوجود الاستديوهات المجهزة الكاملة .

خامساً : ان انتاج المسلسل العربى - باستثناء القليل النادر - يخضع للتفكير التجارى البحت ، وليس للقواعد الفنية ، فالمسلسل الذى يمكن تقديمه بصورة أفضل فى حلقات أقل ، يعتمد فيه الى المط والتطوير ، الأمر الذى يؤدي - فى الغالب - الى هبوط العمل الفنى واضاعة وقت المشاهد والمجتمع ، فضلاً عن أن هذا الأمر يفرس فى المتلقين - وبخاصة فى الأطفال الذين هم أمل مصر فى مستقبلها - البطء فى التفكير والسلبية .

المواد اللاصقة تتغير خواصها بالتخزين وتفسد ، ونتيجة لذلك تنفصل طبقات الشريط عن بعضها ، وتختلف قيمة الشد من طبقة لأخرى مما يكون له أثر ضار .

اختبار الشريط المخزون :

يجب اختبار الشريط المخزون كل عام ، على الأقل ، للتأكد من :

- عدم وجود انحناءات فى الشريط .

- سلامة الطارة .

- عدم طبع طبقات الشريط بعضها على بعض ، وذلك بواسطة

الذبذبة المسجلة فى بداية ونهاية الشريط ، وفى حالة وجود طبع يزال بواسطة الأجهزة المخصصة لذلك .

وبعد اختبار الشريط يوضع فى وضع عكسى ، وعند سماعه يعاد الى وضعه الأسمى .

المسلسلات الاذاعية

للمسلسلات الاذاعية قوة ايجابية ذات تأثير كبير ، فاذا كانت من الأعمال الفنية الخلاقة ذات المستوى الفنى الممتاز ، قوامها الخيال المبدع المنشط للكات الانسان ، فانها توسع خيال المتلقى (المستمع والمشاهد) ، وترفع مستواه ، أما إذا كانت دون المستوى ، فانها تجعل

سادسا : دلت البحوث التي أجريت - سواء في الخارج أو في الداخل - على أن أحب البرامج التلفزيونية لدى الأطفال هي المسلسلات الدرامية - يتفق في ذلك أطفال المدن مع أطفال الريف - الامر الذي يجعل لهذه المسلسلات أهمية خاصة تتفق مع خطورة تأثيرها على الأطفال .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق وما دار في المجلس من مناقشات يوصى بمايأتي :

* أن يوجد - الى جانب اللجان المختصة بالاذاعة والتلفزيون - مجموعة من المستشارين من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والدينية والتربوية والتاريخية ، يرجع الى كل منهم فيما تتناوله موضوعات المسلسلات حسب اختصاصه ، لبدء رأيه الفني ، وعلى ضوء هذا الرأي تضع اللجنة المختصة قرارها على النحو الذي تراه صالحا ، وأن تقوم هذه المجموعة بإعداد دليل عمل يتضمن الاتجاهات المطلوبة في المسلسلات خلال كل مرحلة مع ابراز المرفوض من هذه الاتجاهات حتى يتوافر الوضوح المسبق للكتاب والمؤلفين العاملين في هذا المجال .

* أن يتضمن الاتفاق بين مؤلفي المسلسلات والدراميات وبين الاذاعة والتلفزيون تحديدا واضحا لأهداف المسلسلات ، مع مراعاة تيار التطور بالنسبة للأجيال المقبلة وأن يأتي هذا الاجراء في اطار ميثاق الشرف الاذاعي .

* ألا تقتصر المسلسلات على الروايات فقط وأن يكون الى جانب المسلسلات الروائية مسلسلات تاريخية وسير مشوقة .

* مواجهة النقص في عدد المسلسلات بوسائل منها :

- تصوير الأحداث تصويرا فنيا .
- إخراج بعض الأحاديث اخراجا دراميا .
- إعطاء التعليق على الاخبار صورة الرواية المشوقة .
- إعادة برنامج " في المرأة " الذي يحلل الشخصيات التاريخية والمعاصرة تحليلا روائيا على الشاشة الصغيرة .
- اللجوء الى كتابات كبار الأدباء التي تصلح أن تكون مسلسلات

ممتازة .

* اخراج مقتبسات من القصص القرآني ومختارات من روائع الأدب العالمي والمحلي اخراجا تلفزيونيا مسلسلا .

* استكمال تجهيز الاستديوهات القائمة ، والاسراع بإنشاء مدينة الانتاج التلفزيوني حتى تكون مصر - كما كانت من قبل - مركز الثقل في هذا المجال .

* رفع أحوال المؤلفين والمخرجين والممثلين والفنيين المصريين ، ومنحهم بعض الميزات ابقاء على الانتاج المصري في مصر .

* العمل على توسيع دائرة تبادل المسلسلات - وبخاصة التلفزيونية - مع الدول العربية بحيث تمتد الى دول المغرب العربي ، اذ تاحة لفرض الاستفادة منها ، والافادة بها .

* يستدعى الامر - من أجل بناء أجيال متماسكة قوية - رؤية جديدة ومعالجة جديدة في اختيار المسلسل العربي وانتاجه حتى لا يؤثر تأثيرا سيئا على الأجيال الصاعدة .

إعداد الاعلاميين المترجمين

يرجع تاريخ الترجمة الحديثة في مصر ، الى الحركة الفكرية التي بدأها رفاعة الطهطاوي مؤسس مدرسة اللسن ، في منتصف القرن الماضي . وكان من ثمارها تكوين ملائع جديدة من المثقفين المصريين ، استطاعوا - باتقانهم اللغات الاجنبية - ان يظهروا على الساحة الدولية ، في مؤتمرات المستشرقين ، ومؤتمرات الطب والفلك والهندسة ،

أى نقص فى هذا العدد المحدود ، يمثل مشكلة اعلامية مصرية وعربية ،
نضطر اذاعها - سواء فى الصحافة أو فى أجهزة الاعلام الاخرى -
الى الاستعانة بعناصر أجنبية ، يقترن تفوقها فى لغاتها بضعفها فى
اللغة العربية ، فضلا عن افتقارها الى احساسنا القومية .

ولقد تنبعت سلطات التعليم فى مصر الى هذه المشكلة وبدأت تعالجها
بانشاء مدارس اللغات التى تعنى بالتعليم اللغوى ، بدءا من المرحلة
الابتدائية . لكن هذه الحركة لن تؤتى ثمارها المرجوة الا بعد جيل كامل ،
فضلا عن أن من يبرزون فى اللغات الأجنبية من المصريين حاليا ،
تتلقفهم المؤسسات الاقتصادية محلية أو أجنبية ، وتجزل لهم العطاء ،
مما يحرم الخدمات الاعلامية من الاستفادة بهم .

ولما كانت مصر هى النواة الرائدة من الناحية الاعلامية بالنسبة للعالم
العربى كله ، فضلا عن ريادتها فى هذا المجال بالنسبة لكثير من دول
العالم الثالث ، فإن الاهتمام بحركة الترجمة والترجمة الفورية ، يعتبر من
قضايا الاعلام القومى التى تفرض نفسها على تحركاتنا المستقبلية .

وعلى ضوء الدراسة السابقة - وما أوضحته من وجود فجوة بين
تزايد الطلب الاعلامى على المترجمين الكفاء ، وبين تناقص عددهم فى
الوقت الحاضر - دارت فى اجتماع المجلس مناقشات مستفيضة
أبرزت مجموعة من الآراء والاتجاهات ، يخلص أهمها فيما يأتى :

- أن المترجمين الاعلاميين الكفاء أصبح وجودهم نادرا ، حيث
تستحوذ المؤسسات الأجنبية وبخاصة الاقتصادية على معظم
المترجمين ، وتغريهم بالاجور المرتفعة ، ومن ثم ينبغى اجتذابهم
بالحوافز المغرية للعمل فى الجهات الحكومية والاعلامية التى
تحتاج اليهم .

- أن من يقومون بالترجمة عموما ، والترجمة الفورية على وجه
الخصوص ، ينبغى أن يكونوا على درجة عالية من اتقان اللغة العربية ،
باعتبارها لغتنا القومية ، وضمانا لدقة الترجمة .

- أن وضع برنامج عام ليكون جميع الطلبة مترجمين ، أمر تكتنفه

مما كان له أثر فى فتح النوافذ الفكرية على العالم الخارجى ، وتغير
نظرتنا الى مصر ، والتى ارتبطت من قبل باستثمارات السياسية
والاقتصادية ، أو بالاطلال على التاريخ المصرى القديم .

وقد ظلت حركة الترجمة منحصرة فى الجوانب الثقافية دون
الاعلامية حتى مطلع القرن العشرين ، حين اصدر مصطفى كامل
صحيفتين : احدهما بالانجليزية والاخرى بالفرنسية ، فأخذت حركة
الترجمة المصرية اتجاها جديدا ، هو الاتجاه الاعلامى ، بالقدر الذى
سمحت به الامكانيات المتاحة فى ذلك الوقت ، وكان لظهور هاتين
الصحيفتين اثر كبير فى اظهار الواقع المصرى امام العالم الخارجى ،
كما كان له صدى فى الصحافة الأجنبية التى كان يصدرها بعض
الأجانب فى مصر ، فاعتدل مسار بعضها مع الواقع المصرى ، وأخذ
البعض الآخر يقاوم هذه الحركة لحساب الاستعمار ، وهذا ماظهر -
بوضوح تام - عند قيام الشعب المصرى بثورة سنة ١٩١٩ .

وكان من الممكن ان تواصل حركة الترجمة الاعلامية عطاها ، لولا
ان نهضة التعليم فى اعقاب تلك الثورة كانت تخضع - بحكم الظروف -
لعاطفة وطنية نزلت بمستوى تعليم اللغات الأجنبية فى مناهج التعليم
الرسمى ، بينما تفوقت المعاهد الأجنبية فى هذا المجال ، الذى كان من
الممكن استثماره لصالح حركة الترجمة . غير أن أغلب الملتحقين بهذه
المعاهد كانوا من أبناء طبقة نجح الاستعمار - الى حد ما - فى عزلها
الوجدانى عن الشعب . ومع هذا ، فقد ظهر من خريجى هذه المعاهد
صف بعد آخر ممن كان يمكن الاعتماد عليهم فى نهضة الترجمة ، الا
ان تمصير هذه المعاهد ، كلها أو أغلبها ، قلل - دون قصد - من التفوق
اللغوى لطلابها ، وهكذا أصبح الذين يلتحقون بكلية اللسان الحديثة ، أو
أقسام اللغات بكليات الآداب والتربية ، دون المستوى الذى تحتاجه أجهزة
الاعلام ، حتى أصبح المترجم الكفاء عملة نادرة . ومع ذلك فإن هناك
أفرادا معدودين قد برزوا فى مجال الترجمة الاعلامية والترجمة
الفورية ، وصاروا اعمدة الترجمة بالنسبة لنا والدول العربية حتى أصبح

صعوبات باللغة والمطلوب هو اختيار طائفة ممن لديهم الاستعداد لهذا الاتجاه ، والعناية بها عناية خاصة ، لسد النقص في هذا المجال .

- أن يكتفى بتدريس اللغات الأجنبية منذ المرحلة الأولى وما قبلها - في مدارس اللغات - ولدينا فيها عدد كاف يمكن أن يسد الحاجة . وأن تدرس وزارة التعليم اللغات الأجنبية - كتجربة - بدءاً من الصف الخامس الابتدائي في مدارس التعليم العام ، ببعض المناطق التي يحتاج فيها المواطن الى معرفة لغة أجنبية ، كالمناطق السياحية . (وفي هذه الاتجاه يمكن الرجوع الى توصيات المجلس القومي للتعليم بشأن تعليم اللغات الأجنبية) .

- أن ينظر في دعوة المراكز الثقافية الأجنبية ، لاعطاء دروس في اللغات بالجامعات ، كنشاط جانبي بها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق خلص المجلس الى التوصيات الآتية :

توصيات مباشرة :

* أن يضاف الى مناهج الدراسة العليا بكلية الاعلام ، فرع تخصص في الترجمة والترجمة الفورية الاعلامية ، يلتحق به خريجو كلية الآلسن وأقسام اللغات بكليات الآداب والتربية ، ومن في حكمهم ، للحصول على درجات علمية أعلى في الترجمة . ويتولى التدريس بهذا الفرع خبراء مصريون وأجانب .

* أن يخصص جانب من المنح الدراسية الجامعية في الخارج ، لدراسة الترجمة والترجمة الفورية الاعلامية .

* أن تتعاون الهيئة العامة للاستعلامات مع الجهات المعنية ، على انشاء مركز قومي للتدريب العملي على الترجمة والترجمة الفورية الاعلامية ، يتولى العمل به خبراء مصريون وأجانب . وأن يتم جانب من هذا التدريب في المراكز الاعلامية المصرية بالخارج .

* وضع كادر خاص ذي مرتبات مجزية ، للحاصلين على درجات

الامتياز في الترجمة والترجمة الفورية ، بشرط ألا يتمتع بمزاياه الا من يعمل في هذا التخصص .

* تقرير حوافز مالية للمتفوقين في دراسة الترجمة ، على أن يكلفوا - لفترة مناسبة - بعد التخرج في الجهات الحكومية والاعلامية التي تفتقر اليهم .

* استثمار وجود المراكز الثقافية التابعة لبعض الدول الأجنبية ، والتي تقدم بتعليم اللغات ، في تدعيم الدراسات الحرة للغات الأجنبية بالجامعات والهيئات والمؤسسات .

توصيات عامة :

* أن يبدأ تعليم اللغات الأجنبية - على نطاق أشمل وبأساليب العلمية الحديثة - في كل معاهد التعليم ، عقب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي الحالي .

* أن يقتصر تعليم هذه اللغات ، قبل تلك المرحلة ، على المناطق التي يحتاج فيها المواطن الى معرفة لغة أجنبية ، كالموانئ والمناطق السياحية .

* أن يكتفى بتعليم هذه اللغات ، منذ بداية المرحلة الأولى ، بمدارس اللغات .

* الاهتمام بتنفيذ توصيات المجلس القومي للتعليم - في درجته الأولى والثانية ، سنتي ٧٤ ، ١٩٧٥ - بشأن تعليم اللغات الأجنبية في مراحل التعليم العام ، وخاصة بشأن مايتى :

- إعداد معلمى اللغات ، ووسائل سد العجز في أعداد هيئات تدريس اللغات الأجنبية .

- مناهج تدريس اللغات الأجنبية ، وكتبها ، وطرق تدريسها ، وامتحاناتها .

- توفير معامل اللغات لتدريب المعلمين ، مع الاستعانة بالخبراء الأجانب للاسهام في التدريس وفي برامج التدريب .

- الاذاعة والتلفزيون .

- العلاقات العامة .

ومع أهمية هذا التقسيم من الناحية العامة ، الا أنه لم يعد يغطي
الاحتياجات الاعلامية المقبلة ، ففي الحياة العملية من اليوم والى الغد ،
فروع كثيرة هامة لايفيد فيها التعميم الاعلامى ، ولا بد فيها من
التخصص ، ومن هذه التخصصات ما يأتى :

- الاعلام الدينى .
- الاعلام الثقافى .
- الاعلام التربوى .
- الاعلام الاجتماعى .
- الاعلام الاقتصادى .
- الاعلام السياحى .
- الاعلام السياسى والدبلوماسى .
- الاعلام الزراعى .
- الاعلام الصحى .
- الاعلام المهنى .
- الاعلام الخدمى .

وذلك بالاضافة الى دراسة متخصصة اتجهت اليها بلاد العالم
المتقدم ، اعلاميا ، وهى ادارة المرافق الاعلامية .

وكل فرع من هذه الفروع - سواء أدمجنا بعضها فى بعض أو
أضفنا اليها أفرعا جديدة - لابد له من متخصصين يحلون محل غير
المتخصصين فى الأداء الاعلامى تدريجيا .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق ، وما دار فى المجلس من مناقشات ،
يوصى بما يأتى :

* اعادة النظر فى الدراسات الاعلامية العليا من اساسها لتخريج
الاعلامى المتخصص الذى يعتمد عليه فى مجال تخصصه .

إعداد الاعلاميين المتخصصين

لم تعد السياسة وحدها هى المادة الفريدة أو المادة الاولى فى
الاستخدامات الاعلامية ، وبخاصة بالنسبة للمستقبل ، لأن السياسة
ذاتها لم تعد قاصرة على فن الحكم وشئون الاحزاب فقط ، بل انها
تتطور منذ الآن والى الاجيال المقبلة لتشمل سائر فنون التعامل مع
الناس ، وبالتالي فان دائرة الاعلام تزداد كل يوم اتساعا وانفتاحا على
مختلف المجالات التى يعتبر التعامل مع الناس أساسا لها ، ولقد كان
ذلك سببا هاما فى التسمية المعاصرة للإعلام بأنه علم الاتصال .

ومن هنا ينبغى ألا تترك شئون الاتصال ، أو وظيفة التعامل مع
الناس فى مختلف المجالات العامة ، لغير المتخصصين فى فنون
الاتصال ، وبالتالي فان الاعلاميين انفسهم ينبغى ان يكونوا
متخصصين فى شئون المجالات التى يعملون بها سواء كانت هذه
المجالات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

ولما كانت الدراسات الاعلامية العامة من الناحية الاكاديمية تقتصر
على القواعد العامة فى علوم الاتصال ، فقد اصبح لزاما ان تأخذ
الدراسات الاعلامية العليا طابعا جديدا يختلف عن الدراسات الاعلامية
العامة .

وتضم الدراسات الاعلامية العامة الحالية ثلاثة أقسام تقليدية هى :

- الصحافة .

الزحف الفكرى والفنى من جانب الدول التى تملك الاعمى الصناعية .

وهذا البث التليفزيونى المباشر يمكن أن يكون فى جانب من جوانبه تطويرا خطيرا للبعثات التعليمية والتبشيرية التى كانت فيما مضى وسيلة الاتصال الفكرى بالشعوب التى كان يراد احتواؤها فكريا ووجدانيا ، وسيقوم البث التليفزيونى المباشر بهذه المهمة - بطريقة أعم وأسرع وأبلغ أثرا - بلا حاجة الى بعثات ومبعوثين .

وفى هذا المجال سوف تكون رقعة بلادنا تحت تأثير البث الأوربى المباشر ، وهو أمر سوف يجعل الأثير المصرى حاملا لعشرات من القنوات المرئية المباشرة ، برغم الجهود العالمية التى تبذل لمنع تسرب هذا البث من دولة الى أخرى ، لما لهذا البث المباشر من خصائص فنية تجعل هذه الجهود قليلة النفع ، أن لم تكن عديمة الجدوى ، الأمر الذى يسمح بالتعرض لأنماط من البث المرئى التى قد تتعارض مع العرف المحلى .

ومن هنا تبرز مشكلة ملحة لابد من التأهب والعمل على مواجهتها ، وهى الإفادة من هذا التطور الاعلامى فى الحفاظ على قيمنا ، والدفاع عن مقوماتنا ، علاوة على كونه وسيلة حديثة وبسيطة للقاء بين أرجاء الوطن المترامية وبين الدول الشقيقة ، وتدعم بينها التكامل المنشود ، وبخاصة فى وادى النيل .

وإذا كان الفنيون المصريون قادرين على الاعداد التكنولوجى فى هذا الميدان ، فإن هذه القدرة هى الوعاء الذى ينبغى أن يعد له المحتوى الفكرى منذ الآن فى الجانب البرامجى على هذه المساحة وهذا الاعداد البرامجى يتطلب منا إبتداء أن نحدد ابعاد الاستخدامات اللازمة للبث التليفزيونى المباشر ، وهى ثلاثة :

- البعد الداخلى بالنسبة لمصر .
- البعد القومى بالنسبة للدائرتين العربية والافريقية .
- البعد الخارجى بالنسبة للعالمين الغربى والشرقى والعالم الثالث

ويقتضى ذلك ألا يقتصر الالتحاق بهذه الدراسات - فى كلية الاعلام وما فى حكمها - على خريجي الدراسات الاعلامية العامة وحدهم ، بل ينبغى فتح أبواب هذه الدراسات العليا امام أعداد محددة ، من نوى القدره على الاتصال ، من خريجي الكليات الأخرى .

* أن تكون للدراسات الاعلامية العليا ثلاث مراحل :

- مرحلة الدراسة الاعلامية العامة .
 - مرحلة التخصص فى فروع الاتصالات الخدمية .
 - مرحلة التدريب العملى لطلبة كل فرع فى مجالات تخصصهم .
- وبهذا التنظيم المستقبلى للدراسات الاعلامية العليا ، ينتظم الاعلام انتظاما خدميا ، يشمل المزايا الضرورية التالية :

- x تشكيل جيل جديد من الصحفيين والاذاعيين والاعلاميين القادرين على معالجة القضايا العامة معالجة صحيحة متكاملة .
- x إعداد الدعاة المؤهلين تأهيلا فنيا فى مختلف مجالات الارشاد .
- x ربط الاعلام بالانتاج على نحو له عوائده المباشرة فى خدمة البيئة والمجتمع والاهداف القومية العامة .

البث التليفزيونى المباشر

العالم الآن على أبواب ثورة اعلامية جديدة - لها ما بعدها - بالتنافس الدولى الذى بدأت الآن طلائعه فى البث التليفزيونى المباشر ، ولعل فى مقدمة المعارك التى ستنمخض عن هذه الثورة الاعلامية معركة

على المدى البعيد .

وللإعلام على هذه الأبعاد جوانب ثلاثة :

- الجانب السياسى : ينبغى أن تركز فيه برامج عدم الانحياز ، علاوة على البرامج الاقتصادية والسياحية ذات العائد المباشر أو غير المباشر .

- الجانب الثقافى : ينبغى أن نعد له برامج توعية بالثقافة المصرية العربية تراثا وفنا وفكرا معاصرا وقنوات تربطها بتطور الفكر الإنسانى العالمى .

- الجانب التعليمى : ينبغى أن تقدم به خدمة تعليمية معاصرة لابناء مصر وما يتأخها من البلاد .

التوصيات

وأخذا بسياسة التآهب ، ومواكبة للتطور الحضارى ، وعملا على أن يكون البث التلفزيونى المباشر - فى المستقبل - سفيرا دائما فى كل بيت وناد ، فى الداخل والخارج - على أوسع نطاق ممكن - يحمل منا والينا رسالة متطورة للحب والايامن والسلام ، وعلى ضوء ماتضمنه التقرير التالى فى شأن الجوانب الفنية للإذاعات الفضائية المباشرة وتأثيرها على رقعة الوطن يومى المجلس بما يلي :

* تشكيل مجموعة عمل تضم الخبرات المتميزة فى المجالات الهندسية والصناعية والثقافية والإعلامية ، تكون مهمتها :

- إعداد دراسة علمية دقيقة عن البث الفضائى الأوروبى المباشر ، والآثار التى يحتمل أن تترتب عليه من جميع الجوانب الاجتماعية والسلوكية والفكرية ، وكيفية مواجهة تأثيراتها السلبية على الاعراف والقيم العربية .

- التخطيط لتحقيق مشروع اذاعة تلفزيونية للبث المباشر ، تغطى

وادى النيل . على أن تتاح لها كافة الفرص الكفيلة باتعام عملها ، بما فى ذلك الاستعانة بالخبرات العالمية فى مختلف نواحي المشروع .

* انشاء مركز قومى دائم للدراسات الفضائية يشمل الاقسام : الهندسية ، والقانونية ، والاقتصادية ، والبرامج . وتمثل فيه : هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد الاذاعة والتليفزيون واقسام الاتصالات بالجامعات المصرية . وتكون مهمته :

- اجراء الدراسات المستمرة لكل ما يختص باستخدامات الفضاء ومستقبلها .

- تجهيز مناهج التدريب لانتاج برامج البث الفضائى المباشر ، حتى لانواجه بعدم وجود خبرات فى انتاج هذه النوعية من البرامج ، مع ضرورة الاستعانة بالجهات الدولية مثل : اليونسكو ، للمساهمة فى هذا المضمار .

* اعطاء برامج الجانب التعليمى عناية كبيرة ودقيقة ، لما قد يكون فيها من حلول جذرية لكثير من مشكلات التعليم التى يخفف علاجها من اعبائه المختلفة ، وذلك عن طريق برامج حديثة الوسائل ، منها :

- برنامج تعليمى تعتمد الدراسة فيه على المعامل وغيرها من الوسائل التجريبية فى التعليم .

- برامج مشاهدات حقيقية - على الطبيعة - لفنون الصناعة والزراعة .

- برامج متكاملة للتعليم الجامعى بمختلف تخصصاته .

- برامج فنية فى مختلف الفنون التى تنمى الذوق العام وتحصن القوى الشبابية ، مثل : الفنون التشكيلية والموسيقى والرياضيات العقلية والبدنية .

- برنامج ندوات علمية تقدم - للمشاهدين عامة وللشباب خاصة -

الجوانب الفنية للاذاعات الفضائية المباشرة

قصور انتشار البث التلفزيوني الى نحو ١٠٠ كيلومتر :
تستخدم الاذاعة التلفزيونية الارضية ذبذبات راديوية من النوع
القصير جدا أو المتناهي في القصر ، وتسرى موجات هذه الاذاعة في
خطوط مستقيمة ، ويتحدد مدى الانتشار بارتفاع هوائى الاشعاع
وقدرته على البث في خطوط مستقيمة ممتدة حتى تتلاقى هذه
الاشعاعات مع سطح الارض ، حيث تتعرض للامتصاص فتفقد طاقتها
وتصبح ضعيفة لا تصلح للاستقبال ، وهو أمر يقيت معه رقعة الاستقبال
التلفزيونى من المحطة الواحدة محدودة ، لا تزيد على مائة كيلو متر فى
المتوسط .

البث الفضائى للتلفزيون :

بدأت الآمال فى تحقيق البث الفضائى للتلفزيون بتنبؤات مؤداها :
انه اذا امكن البث التلفزيونى من محطة ارسال فضائية تدور على
التوافق مع الارض ، فان ذلك البث يمكن ان يغطى رقعة كبيرة من سطح
الارض ، وبذلك تنتقل الخدمة التلفزيونية من اطار الحدود المحلية الى
المجال الدولى الفسيح ، ثم تحولت الآمال الى رغبة حقيقية عندما امكن
اطلاق الصاروخ اداة للحرب ، فى اوائل الحرب العالمية الثانية .

أحدث المنتجات العلمية والعملية فى العالم ، على أن يتضمن احد هذه
البرامج جريدة مصورة ناطقة تقدم الانباء الحضارية فى الداخل
والخارج ، مع مراعاة ان يكون بعض هذه البرامج باللغة العربية
الصحيحة ، وبعضها باللغات الأخرى .

- برامج اختبارات فى البرامج السابقة تحفز المشاهدين على
مراجعة مواد هذه البرامج واداء الامتحانات فيها ومن الممكن احتساب
نتائج بعض هذه الامتحانات بالاتفاق مع وزارة التعليم - كلما كان ذلك
مناسبا - فى أعمال السنة الدراسية .

- برامج ذات جوائز فى مسابقات المعلومات العامة التى تفيد
التوعية .

- برامج اجتماعية هادفة تتخلل البرامج التعليمية والثقافية
والسياسية ، وتبث القيم بطرق مستحدثة ، من خلال الأنباء
والحوادث والحكايات المصورة المشوقة ، على أن تكون فى
هذه البرامج أنصبة عادلة للنشء والمرأة والجماهير
العامة .

* العناية بتربية الأبناء :

- تربية عقلية استقلالية تقوم على حسن تقدير الأمور ومناقشتها
تمكينا لهم من مواجهة ما يأتى به البث الفضائى بالفكر - لا بالمنع -
وبالمنافشة - لا بالقمع - التى تؤدى الى أحكام سليمة بعد مقارنة
الحجة بالحجة .

- تربية دينية وأخلاقية تكون ركيزة يمكنهم بها مقاومة ما يأتى به ذلك
البث من برامج ترفيهية تتضمن علاقات تتنافى مع سلوكياتنا
وأخلاقياتنا وقيمنا .

* أن توجد رقابة يقظة جادة تؤمن أى فكر وأى سلوك يجوز
عرضه وتتساول بالشرح والتحليل والتعقيب ما يبيث
الينسا .

ومنذ اواخر الاربعينات اخذت علوم الصواريخ ثم الاقمار الصناعية في التطور ، وهكذا بدأ عصر الفضاء ، وأمكن تثبيت الاقمار الصناعية في الافلاك تدور مع الارض ، ومن هنا كان ميلاد البث التلفزيوني في مرحلته الاولى ، وبقي استقباله في قدرة محطات ارضية ذات هوائيات طبقية لها قطر كبير يبلغ نحو ٤٠ مترا ، واقتصرت الاستقبال على المؤسسات القائمة على الاتصال التلفزيوني والبرقى ، أو ما يصطلح عليه فنيا بالاستقبال من نقطة الى نقطة ، أو من محطة فضائية الى محطة ارضية ، قد تملك الدولة منها واحدة أو أكثر .

ولا نستطيع ان نصف ما تحقق بأكثر من أنه أوجد اتصالا تلفزيونيا بين مدن العالم الكبرى ، ويعتبر هذا خطوة جديدة في طريق الارتباط العالمى المرئى .

ولقد بقى تبسيط الاستقبال المرئى من الفضاء املا يراود رجال العالم والتكنولوجيا حتى أمكن زيادة قدرة الارسال من محطة التلفزيون الفضائية ، كما امكن توفير صواريخ للاطلاق ، تستطيع وضع الاقمار الصناعية فى الافلاك الثابتة مع دوران الارض ، وزادت قدرات محطات الاستقبال الأرضى من ناحية الحساسية للبث الراديوى فى نطاق الفضاء ، فبدأت امكانية الاستقبال المرئى الفضائى للجماعات والشركات التى تقدر على انشاء محطة ارضية تقام فوق مبنى ادارى كبير ، او لخدمة تلفزيونية جماعية فى القرى ، وبدأ طور جديد لانتشار الخدمة التلفزيونية وغيرها من الخدمات التى تعتمد على نقل الصور أو المكاتبات من خلال شبكات فضائية خاصة . وانشئت فعلا الشبكات الفضائية التى تؤدى خدمة تلفزيونية تستقبل بالمحطات الارضية الرئيسية ، أو بوساطة محطات ارضية صغيرة ذات قطر هوائى يبلغ ما بين ١,٥ مترو ٣ أمتار . ومثل هذا الاستقبال هو ما اصطلح على تسميته بالاستقبال الجماعى فى القرى حيث تؤدى الخدمة التلفزيونية نورا تعليميا او تقنيا ، أو فى مجالات التعليم المهنى ، بل بدأ استخدام

مثل هذه المحطات فى الولايات المتحدة للتعليم المستمر ، المطلوب لاصحاب المهن الرفيعة فى الهندسة والطب والاقتصاد او الادارة ، ذلك التعليم الذى يقتضى من الممارس لى من هذه المهن الاستمرار فى دورات تعليمية تربطه بكل جديد فى مهنته .

وقد تمت تجربة رائدة لهذا النوع من الخدمة فى الهند ، بقصد ربط الفرد الهندى فى القرية بمجتمعه ، ورفع مستوياته المهنية والحضارية .

وقد واصل هذا الطور الثانى من استخدام الفضاء نضجه ، وانتقلت عجلة التقدم الى الطور الثالث والذى تم التهيؤ له ، واصبحنا على عتبة وهو ان يكون استقبال الارسال التلفزيونى من الفضاء مباشرة وفى المنزل ، مثله مثل الاستقبال العادى للخدمة التلفزيونية من الشبكة الارضية .

تكنولوجيا الاتصالات الفضائية :

لقد كانت العقبة التى حالت دون الاستقبال المباشر من الأقمار الصناعية ، هى قدرة الارسال من القمر الصناعى ، التى تتلام مع استخدام هوائى صغير قليل التكلفة ، يمكن اقامته وتثبيته فى مكان مناسب كمنزل عادى ، يبلغ قطره مترا واحدا ، مقابل ماكان مألوفاً فى المحطات الاساسية باقامة هوائى قطره ٤٠ مترا ، أو مايناسب محطات الاستقبال الجماعى من اقمار صناعية ذات قدرات اكبر ، اى نحو ٥٠ وات ، بدلا من ٥ وات للقدرة المحددة للاقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات بين المحطات الاساسية ويكون قطر المحطة الارضية للاستقبال الجماعى ما بين ١٥ مترا وثلاثة أمتار .

وقد كان من نتائج التقدم فى هذا المجال ، ميلاد اقمار صناعية للبث التلفزيونى المباشر ، توضع فى مدارات ثابتة على ارتفاع ٣٧٠٠٠ كيلو متر ، وتبث ارسالها بقدرة عالية ، لتصل الى طبق هوائى قد اسلم وجهه للفضاء .

التليفزيون العادى والبث الفضائى المباشر :

وسوف يحتاج جهاز التليفزيون العادى حتى يمكنه استقبال
الارسال المباشر من القمر الصناعى الى مايتى :

- هوائى طبقي قطره نحو متر واحد .

- جهاز صغير يثبت خلف الهوائى به معدات الكترونية لتحويل
الاشارة التليفزيونية للقمر الصناعى الى مايعادلها من الاشارات
المصطلح عليها فى الشبكة الأرضية العادية والتي تتطابق مع أجهزة
التليفزيون العادية فى المنازل .

مصاعب البث الفضائى المباشر :

تتمثل هذه المصاعب فى العوامل الجوية الفضائية وفى درجة نقاء
الصورة التليفزيونية .

وللتغلب على العوامل الجوية الفضائية : يلزم أن تكتسب
اشارة البث قدرة تعينها على التغلب على العوامل الجوية
فى الفضاء ، وهى أقصى من العوامل الجوية على
الأرض .

وقد امكن تحقيق ذلك بالتوفيق بين خصائص البث الفضائى من
حيث القدرة والذبذبة وبين حجم هوائى الاستقبال المنزلى والمعدات
الالكترونية المبسطة .

ولقد استقر الامر فى أوروبا وأمريكا على استخدام مجال ترددى لم
يسبق استخدامه وهو ١٢-١٤ ميغا هرتز أو ما يعادل موجة راديو
طولها ٢.٥ - ٢ سنتيمتر .

وهذه الذبذبات الستيمترية معرضة للامتصاص فى رحلة سريانها
فى الفضاء ، ويزداد وهنها عند وقوعها فى شبكات الأمطار
الساقطة .

وبعد التغلب على العوامل الجوية فى الفضاء ، تأتى خطوة
هامية ، تتمثل فى نقاء الصورة التى نشاهدها على

شاشة التليفزيون .

ان صورة الشاشة الصغيرة تتكون عادة على نسج من الخطوط ،
وتتكون الخطوط من نقط مضئية بالأبيض والأسود ، أو بالألوان العديدة
كما هو الحال فى التليفزيون الملون ، وقد بدأ نسج الصورة خشنا فى
السنوات الأولى من ميلاد التليفزيون ثم ازداد نعومة فى السنوات التالية
وعلى هذا فجودة الصورة تزداد بزيادة عدد الخطوط الأفقية والرأسية
لنسج الصورة ، وسوف يتم هذا بتعديلات فنية فى أنماط الارسال يتم
بوساطتها أى زيادة فى سعة النطاق الذبذبي لاشارات الصورة وهو أمر
يكون ممكنا من خلال وضع التقنيات الفنية الجديدة للبث
عبر الفضاء .

نموذج لوسائل وتكاليف البث الفضائى المباشر :

تم التوصل الى حل كل ما كان يتصل بالاذاعة الفضائية
المباشرة من صعوبات تكنولوجية ، وأصبح فى متناول
القدرات الهندسية والصناعية الآن انتاج قمر صناعى للبث
المباشر .

ولكى يتحقق ذلك البث على رقعة الولايات المتحدة (٥٠ ولاية) مثلا ،
بغزارة تكفى للاستقبال المنزلى بواسطة المعدات البسيطة التى سبق
وصفها - يلزم قمر صناعى وزنه ٦٠٠ كيلوجرام ، يمكن اطلاقه بواسطة
صاروخ اطلس الأمريكى أو اريان الأوروبى ، وتبلغ سعة هذا القمر ثلاث
قنوات تليفزيونية ، يمكن زيادتها الى خمس ، اذا زاد وزنه الى ٨٠٠
كيلوجرام . وتكلفة القمر الصناعى تتناسب مع وزنه ، اذ تصل الى مائة
الف دولار للكيلوجرام الواحد . أما ثمن الهوائى اللازم للاستقبال
الفضائى بمنزل المشاهد ، فيمكن أن يصل إلى مائة دولار فى مرحلة
الانتاج الكبير .

الاستعداد الدولى لعصر الاذاعة المرئية من الفضاء :

يبلغ الاهتمام بادخال الاذاعة المرئية المباشرة مداه ، سواء فى

الولايات المتحدة أو في أوروبا .

ففى الولايات المتحدة تأسست هيئة جديدة يطلق عليها D. B.C. أى هيئة التليفزيون الفضائى ، وضعت أول مشروع لها وهو اطلاق أربعة أقمار للبث التليفزيونى المباشر لخدمة الولايات المتحدة والاسكا وهماوى ، وستبدأ فى اطلاق قمر تجريبى - وله آخر احتياطى - وذلك لبدء بث تجريبى فى شرق الولايات المتحدة .

وتتضمن خطة البرامج من الأقمار الصناعية بث ثلاثة برامج تليفزيونية ، على نظام الاشتراك الشهرى للاستقبال ، وتحدد ذلك الاشتراك بمقدار يتراوح بين ١٤ - ١٨ دولارا شهريا ، ويتكلف المشترك ثمن الهوائى والأجهزة الإلكترونية ، وذلك فى حدود ١٠٨ دولارات .

ولقد قررت هيئة التليفزيون الفضائى الأمريكية أن تكون برامجها خالية من الاعلانات التجارية ، وأن تكون مادتها الأساسية :

الأفلام ، البرامج الرياضية والترفيهية والثقافية والاعلامية ، الشؤون العامة ، برامج الأطفال .

وسوف تؤدى هذه الاذاعات - المقفلة على المشتركين فيها - دورا لا يتنافى مع دور الشبكات التليفزيونية القائمة .

كما انها سوف تدخل التطور الفنى الرابع فى تحسين الصورة التليفزيونية ، والوصول بجودتها الى مايقرب من صور أفلام ال ٣٥ مم السينمائية .

وسوف لا يقتصر التخطيط على مشروع هيئة التليفزيون الفضائى ، بل سيمدى ذلك الى فتح الباب أمام الشركات التليفزيونية القائمة لتتأسس حقها فى تأسيس مشروعات مشابهة ، وفق النظم والقواعد التى سوف تملأها حكومة الولايات المتحدة .

٧٨

وفى أوروبا تجرى تجارب بين دول أوروبية مختلفة لاستقصاء بعض خصائص البث الفضائى المباشر ، تمهيدا لاطلاق عدد من الاقمار الصناعية للبث المباشر ، وينتظر أن تضيف كل دولة الى قنوات الخدمة التليفزيونية عددا آخر قد يصل الى خمس قنوات لكل دولة قبل سنة ١٩٩٠ .

موقف الاتحاد الدولى للاتصالات :

بعد ان تبين ان الاذاعة المرئية الفضائية قد اصبحت حقيقة ممكنة فنيا ، سوف ينعقد مؤتمر عالمى خلال سنة ١٩٨٣ - استمرارا لما سبق تخصيصه من نطاقات ذبذبية - لتحديد التقسيمات المناسبة لدول امريكا ، وتحديد نطاقات ذبذبية محددة لكل دولة ، حتى يمكن فرض نظام يمنع التداخل بين البث المتعدد من الاقمار الصناعية المنتظر اطلاقها ، الأمر الذى يتوقع معه ان تبدأ الخدمة المرئية المباشرة من الفضاء قبل سنة ١٩٨٥ .

مصر والبث الفضائى المباشر :

من المؤكد أن رقعة ارضنا فى مصر العربية سوف تكون تحت تأثير البث المباشر الاوربى ، وهذا فى حد ذاته سوف يجعل الاثير المصرى حاملا لعشرات القنوات المرئية المباشرة . ومع أن هناك جهودا عالمية لمنع تسرب البث المباشر من دولة الى أخرى ، فان الخصائص الفنية لهذا البث المباشر تجعل هذه الحماية غير مؤكدة . وتبقى حقيقة هامة ملحة لابد من التأهب لها ، وهى كيف يمكن ان نستفيد من هذا التقدم الحضارى بحيث نكون سباقيين الى استخدام هذا الانتشار الواسع للخدمة التليفزيونية ، الذى يمكن ان تكون موضع لقاء بين أرجاء وطننا المتراامية بطريقة حديثة بسيطة ، كما يمكن أن يحقق اللقاء بيننا وبين الدول الشقيقة ، الى جانب دوره فى دعم تكامل وادى النيل .

صحف القاهرة لم تكن تصل الى أعلى الصعيد الا فى اليوم التالى ، ولم يكن هناك علاج لهذه الحالة الا تيسير استخدام الطائرة لتحقيق الاتصال الصحفى بالجمهور المصرى فى المناطق النائية ، وكذلك بالنسبة للبلاد الاخرى .

واليوم ، تعتمد الصحافة العالمية التى تصدر طبعات من الجريدة الواحدة فى أكثر من عاصمة خارجية فى وقت واحد - على وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية وما فى حكمها .

كما أن جميع مندوبى التحرير فى الصحف العالمية ، يحمل كل منهم جهازا تليفونيا فى تجواله على ساحات الأحداث ، كى يبلغ بواسطته الخبر فى حينه للصحيفة التى يعمل بها .

الاتصال البريدى والتليفونى :

وإذا كانت هذه هى بعض الوسائل العصرية فى خدمات الاتصال الصحفى ، فإن للبريد دورا هاما فى هذه الخدمات . فكل رسائل الأقاليم الى صحف القاهرة ، ان لم تكن رسائل تليفونية ، فهى رسائل بريدية تحملها وسائل النقل السريعة الأخرى . بل أن البريد يقوم بدور آخر أكبر خطرا فى وظائف الاتصال الصحفى ، اذا تضمن كل جريدة - سواء بمصر أو بالخارج - بابا ثابتا لرسائل القراء ، ووسيلة هذه الخدمة الاتصالية بالرأى العام هى الرسائل البريدية .

ومع التطور المعاصر ينافس جهاز التليفون أحيانا جهاز البريد فى بعض خدمات الاتصال . اذ يمكن الاتصال بأكثر من بلد من بلاد العالم الخارجى ، عن طريق ادارة قرص التليفون على رقم معين ، للحصول على اجابة عن بعض متطلبات الجماهير ، كأخبار الأسعار والتقلبات الجوية ، وأخبار النوادى العامة ، وغيرها . وتوجد بمصر خدمة مماثلة بالنسبة لمعرفة الوقت عن طريق " الساعة الناطقة " المذاعة تليفونيا .

المواصلات والاتصال المباشر :

وقد أصبحت تلك الوسائل من المألوفات فى هذا العصر ، لكنها لم تعد تمثل كل جوانب اعتماد الاتصال ، على المواصلات . فالاتصال

مستقبل الاتصال

والمواصلات

أثبتت التجارب ان وسائل المواصلات بكل أنواعها من أهم الوسائل المساعدة فى مجالات الاداء الاتصالى .

وقد واكب التجارب الاولى للاتصال البرقى ظهور أعرق الصحف فى العالم سنة ١٧٨٥ وما تزال الخدمة البرقية - حتى الآن - من المقومات الأساسية التى لا بد منها فى اصدار الصحف .

الصحافة والمواصلات :

ولقد تطورت الخدمة البرقية من كونها واحدة من المقومات الأساسية فى إصدار الصحف ، الى أن أصبحت هى كل المقومات التجهيزية لوجود وكالات الأنباء التى تغذى جميع الصحف بالأخبار ، وذلك ابتداء من سنة ١٨٢٠ حتى الآن . بل ان ابوات الاستقبال والإرسال فى وكالات الأنباء هى فى ذاتها أجهزة برقية متطورة .

وقد اعتمد توزيع الصحف منذ انشاء المؤسسات الصحفية فى العالم على وجود القطارات ثم على الطائرات بعد اختراعها . وفى مصر ، تربط جميع الصحف بين مواقيت توزيعها وبين جدول مسارات القطارات التى تحمل أعدادها الى مختلف الأقاليم المصرية . ولقد بلغ من ارتباط توزيع الصحف بمواعيد السكك الحديدية ان

• البرقيات : سيستعاض فيها بالأجهزة اللاسلكية الكاملة عن الأجهزة السلكية وما في حكمها .

• الخطابات : تطرأ عليها في التوزيع وسائل الكترونية أخرى .
وفي الجانب الآخر من تطور وسائل المواصلات ، سيشهد العالم الكثير من تطور وسائل الاتصال ، وعلى سبيل المثال :

- انتشار طباعة الصحيفة الواحدة في أكثر من عاصمة ، عن طريق الأجهزة التلفزيونية والأجهزة اللاسلكية الأخرى .

- استخدامات جديدة للكاسيت والفيديو كاسيت ، وما سيجد عليها استخداما اذاعيا وصحفيا .

- تزايد الاعتماد من جانب الاتصال على الأقمار الصناعية وما سيجد عليها .

- تزايد نقل صور الأحداث وما في حكمها إلى الصحف والاذاعات ، بالاختراعات التلفزيونية القادمة .

وهذا التطور من الجانبين يحتاج إلى التنسيق بينهما ، حتى لا يوجد في المستقبل تفاوت بين وسائل الاتصال وبين وسائل المواصلات ، لكيلا تضار أحدهما بشيء من التخلف عن الأخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

* الإسراع بإنشاء مراكز البحوث المتخصصة في مجال المواصلات والتي لم يتم أنشاؤها حتى الآن ، مثل مركز بحوث النقل والمواصلات ، ودعم الموجود منها حاليا مثل مركز بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية .

* إنشاء مركز (علمي وبحثي) للتعاون والتنسيق بين خطط وسائل الاتصال وخطط وسائل المواصلات .

- مع العمل على أن يكون هذا المركز جزءا من شبكة إقليمية دولية ، لتحقيق التكامل بين التطور التنقل وبين التطور الاتصالي .

المباشر هو الآن أحدث وسائل الاتصال ، وقد أصبح من لزمياته أن تكون هناك وسائل نقل متخصصة ، إما لنقل الدعاة إلى ساحات الدعوة ، وإما لنقل الجماعات ذاتها إلى مراكز الاتصال . ولعل هذا ما يبدو أوضح في كل نشاط انتخابي . ففي كل نشاط انتخابي يستخدم الدعاة كل وسائل المواصلات ، وهي صورة تتكرر في كل عمليات الاتصال بالجمهور وبالتالى بالرأى العام الذى نضع كل وسائل الاتصال في خدمته أو في خدمة الدعوة منه واليه .

نظرة إلى المستقبل :

ومادامت هذه هي طبيعة الرابطة العضوية بين وسائل الاتصال وبين وسائل المواصلات ، سواء في الماضي أو في الحاضر ، فلا بد من نظرة مستقبلية إلى هذه الرابطة ، على ضوء من واقع الترابط بين هذه وتلك الوسائل ، والذي تؤكد الأدلة الآتية :

• من أجل الأداء الصحفى أنشأت السكك الحديدية خدمة قطار الصحافة ، وأنشأت شركات الطيران خدمة جزئية من هذا القبيل .

• من أجل الاتصال الاعلامي المباشر تقوم قطارات خاصة وطائرات خاصة ، إلى جانب السيارات الخاصة لنقل الدعاة .

• من أجل الأداء الصحفى والاذاعي ، تقام في كل المؤتمرات الدولية وما في حكمها ، مراكز خاصة بالخدمات التلفزيونية والبرقية والبريدية .

• ومن أجل وسائل المواصلات ، تفرد الصحف وبعض الاذاعات أركانا خاصة لمواقيت وسائل النقل البري والبحري والجوي ، سواء كان ذلك بالخبر أو بالاعلان .

وفي المستقبل لن تظل هذه الوسائل أو تلك على ما هي عليه الآن تبعا للتطورات التي تبدو بعض مقدماتها فيما يأتي :

• القطارات : سيضاف إليها القطار الطائر .

• الطائرات : ستضاف إليها الطائرة الصاروخية .

• التلفزيونات : سيضاف إليها التلفزيون المرئي .

من جميع الفئات ، ومن مختلف النوعيات ، بما فى ذلك صناعات الثروات وقواد النهضات .

ولقد تبعت دور العبادة فى وسائل الاتصال ، الورقة المكتوبة ، بدءا بأوراق البردى منذ آلاف السنين فى مصر ، الى أوراق الطباعة فى هذا العصر ، وما انبثق عنها من الكتب والرسائل والنشرات والمنشورات . وقد انصب هذا كله فى قيام الصحافة .

إذ كانت الصحافة ، على مدى اجيال طويلة ، هى مركز القيادة الاتصالية ، لكن هذه القيادة الاتصالية قد استجابت للتطور التكنولوجى فأضافت الى الصحافة المطبوعة المقروءة صحافة مسموعة عن طريق الراديو ، وصحافة مرئية عن طريق التلفزيون .

ولقد توسع الراديو والتلفزيون فى اساليب الاتصال فاحتويا كل هذه الاساليب بما فيها مختلف الفنون ، كالشعر والموسيقى والغناء والتمثيل والخطابة والمحاضرة .

لكن عالم الاشرطة الحديثة ، يدفع الى الاسواق الآن نوعيات جديدة هى اشرطة " الكاسيت " ، وما يتفرع عليها من نوعيات أخرى مسموعة أو مرئية ، أصبحت منافسا خطيرا للراديو والتلفزيون ، لسهولة وسرعة التداول والتنقل .

ومع هذا كله فان هناك وسائل اتصالية اخرى ، كثيرا ما تكون ابعد أثرا ، لأنها تعتمد على الاتصال المباشر فى كل الأحوال ، وأهم هذه الوسائل وسيلتان :

× الوسيلة الرسمية - المتعارف عليها فى كل الدول - وهى أجهزة الاستعلامات والمعلومات والارشاد الفنى .

× الوسيلة غير الرسمية - التى يختلف شكلها أو مضمونها من مجتمع الى آخر - وهذه الوسيلة لها عندنا ثلاث قنوات يمكن أن تثرى وسائل الاتصال الرسمية اذا نجحت فى تخطيط الانفتاح عليها ، وهذه القنوات هى :

- المنتديات الثقافية ، التى تلتقى فيها الفئات المستنيرة على

* أن يكون فى مقدمة مهام هذا المركز اعداد جدول زمنى محسوب لمزاملة التطور بين وسائل الاتصال وبين وسائل المواصلات . على أن تراعى فى هذا الجدول الحدود الزمنية للاحتياجات المحلية وما إليها ، من توازن بين التكاليف والعوائد والقدرات البشرية وغيرها .

* الاهتمام بإنشاء مراكز للمعلومات وتبادلها فى الداخل بين الجامعات وغيرها من الجهات المعنية ، وبينها وبين الجهات المتخصصة فى الخارج وحتى يتم إنشاء هذه المراكز ، يمكن الاشتراك فى شبكات المعلومات العالمية كحل سريع فى هذا المجال .

* ادخال دراسة وسائل المواصلات من الناحية الاتصالية فى مناهج الدراسات الاعلامية الاكاديمية والعملية فى معاهد الاعلام ، شأنها فى ذلك شأن الدراسات الاعلامية عن الطباعة والتوزيع الصحفى والارسال والاستقبال الاذاعى وغيرها من البرامج التجريبية فى تلك المعاهد .

هياكل الاتصال

فى خدمة التنمية الشاملة

بدأت هياكل الاتصال فى الوجود بهياكل المعابد القديمة ، حيث كان رجل الدين هو الداعية الأول الذى يبلغ الدعوة الى مستمعيه لينقلوها الى مجتمعاتهم . وقد ظلت دور العبادة - فيما بعد - أرحب وسائل الاتصال المباشر فى كل زمان ومكان . ومن أوضح الأمثلة فى هذا المجال : الجامع الأزهر ، حيث كان على اختلاف العصور ملتقى المرسل بالملتقى

اختلاف مستوياتها وغالبا ما تكون هذه المنتديات مؤهلة لتبادل الآراء والتعليق عليها ، مما يجعل روادها متلقين ومرسلين في نفس الوقت .
- المقاهى الشعبية في المدن ، وهي قناة اتصالية يمكن عن طريقها تقبل التوجيه من خلال أساليب مناسبة .

- المصالح والدواوير في الريف ، التي يتبادل روادها الأنباء والتعليقات والمنشورات فيما يتصل بشئون الوطن الزراعي الصغير الذي يعيشون فيه . وهي خامة طيبة للاتصال المباشر .
وربما كانت هناك وسائل اتصال جانبية أخرى كالرسائل البريدية وإعلانات الحائط ، بما فيها صحف الحائط ، لكن هذه الوسائل غالبا ماتكون أصداء لما تؤيد هياكل الاتصال الجماهيرية ، بحيث يمكن إخضاع هذه الوسائل الجانبية لوسائل الاتصال الجماهيرية في إطار خطط مدروسة .

الاتصال والتشكيلات الجماهيرية

ولقد كانت هياكل الاتصال وراء الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات دائما ، وهي الأهداف التي تصاغ من حاجات كل مجتمع في كل زمان . ولعل أهداف مجتمعاتنا المعاصر تنصب كلها في مختلف التتميات ، التي يضمها إطار التنمية الشاملة ، التي تخطط لها كل الأجهزة العاملة ، لإعادة صياغة المجتمع منذ الآن إلى سنة ٢٠٠٠ ، وما بعدها .

ولكى تؤدي وسائل الاتصال هذه المهمة ، يتعين على قيادات الاتصال ان تتبين طبيعة التشكيلات التي تتلقى مرسلات هذه الوسائل في المتوسط . وتبرز في هذا المجال التشكيلات الآتية :

- رواد نور العبادة :

وهم أكثر من عشرة ملايين من العمال والفلاحين ، الى جانب جماعات من الشيوخ والشباب من الطلبة والموظفين ذوي الأعمار المتقاربة أو المتباينة .

- قراء الصحف :

وهم حوالي ستة ملايين من المواطنين الذين يستطيعون التأثير في غيرهم من الناس بدرجات متفاوتة .

- جمهور التلفزيون :

وهم أعضاء الأسر في كل المدن ، وبخاصة منهم السيدات وصغار السن ، وهو جمهور تغلب عليه رغبات الترفيه والإثارة وقتل الوقت والمتعة التي لا مجهود فيها .

- جمهور الإذاعة :

وهو جمهور أكثر عددا من التشكيلات السابقة ، لكن هذا الجمهور يتألف من قلة مستنيرة تتابع الأحداث على المستويين العالمي والمحلي وكثرة من ملايين الفلاحين ترى في الاستماع الى الراديو درجة من درجات التمدن ، ولو استطعنا ان نشد اهتمامات كل من هذين الفريقين نحو اهتمامات الفريق الآخر لحققنا عملا اتصاليا جليلا .

- جمهور الكاسيت :

وهذا الجمهور يزداد يوما بعد يوم ، لكن مشكلته هي التناثر الشديد بين اهتمامات أعضائه ، فالبعض له اهتمامات ترفيهية ، والبعض له اهتمامات دينية والبعض له اهتمامات سياسية ، والمطلوب هو الاتصال بهذا الجمهور على أساس خطوط وسيطة تقرب بين هذه الاهتمامات وتنقيها .

- المجاميع التي تتعامل معها أجهزة الاستعلامات والإرشاد ، وهي مجاميع عريضة أهمها مايتى :

• المشتغلون بالأنباء .

• المشتغلون بالسياحة .

• المشتغلون بالفلاحة .

ولكل فرع من هذه الأفرع الثلاثة تفاصيل كثيرة تحتاج الى التجديد الدائم في أسلوب الاتصال ، لما تقتضيه الظروف التطور والتنقل من

مكان الى آخر ومن زمان إلى آخر .

- جمهور الجمعيات والأندية :

واغلب هذا الجمهور من الشباب المهتمين بالمباريات الرياضية أو الفكرية أو الترفيهية ، ومن ثم ينبغي ان تكون وسيلة الاتصال الاعلامية بهذا الجمهور الاعلامية بهذا الجمهور عن طريق هذه الاهتمامات .

- رواد المقاهى الشعبية :

وكثرة هذا الجمهور من صغار الحرفيين الذين تغلب عليهم الأمية ويقضون حيزا كبيرا من أوقاتهم في هذه المقاهى ، والاتصال بهم لابد ان يكون مدخلة من زاوية شئونهم المعيشية .

- جمهور المصاطب والنواوير في الريف :

وهم خليط من صغار الملاك والأجراء فيما عدا قلة من شيوخ القرى . واهتمامات هذا الجمهور أغلبها منصبية في الزراعة وشئون التموين ، وأولئك لابد للاتصال بهم من مشاركة رجال الارشاد الزراعى التعاونى ، كمدخل الى تعبتهم نفسيا للخدمات التنموية .

- جمهور وسائل الاتصال الجانبية المشار اليها فيما

تقدم :

وهم خليط من كل النوعيات السابقة ، وأولئك من الممكن أن نجعل منهم مستقبلين ومرسلين في وقت واحد بما نقدم لهم في وسائل الاتصال الجانبية من أفكار وأخبار لها جاذبية فسي نفوسهم عن التغيرات المختلفة .

ان إثارة الوعي بأهمية التنمية كأساس لتغيير حياة المواطن المصرى قد تكون مدخلا مناسباً لمواجهة مشكلات التنمية في مصر ، ويجب كإطار لإثارة هذا الوعي أن يعاد النظر بشكل جذري - على ما اسلفنا - في دور هياكل الاتصال القائمة لتؤدي دورها بإيجابية في خدمة التنمية الشاملة .

ولكى يكون الاداء الاتصالي اداء صالحا مع كل هذه الفئات ينبغي رصد اهتمامات كل فئة على حدة ومخاطبتها في شئون التنمية من

الزاوية التي يبدو أنها تحقق مصالحها .

ولما كانت التنمية الشاملة هي الوجه الآخر للمصلحة العامة بالنسبة للمجموع ، فإن على وسائل الاتصال أن تصور بصديق مافى المصلحة العامة من النفع لكل فئة ، بل لكل فرد في هذا المجموع .

ونظرا لان التنمية الشاملة هي قضية اليوم والغد ، فإن على وسائل الاتصال - في كل هياكلها - أن تعرض للمستقبلين أبعاد هذه التنمية بطريقة حيوية وظيفية جذابة ، تبدأ في البيت وتسير في الطريق الى المدرسة والمصنع والمزرعة والمؤسسة ، وإلى المرافق كلها ، وما يمكن أن تؤدي اليه " التتميات " في اطار التنمية الشاملة من خدمات خاصة وعامة ، تمهيدا لمستقبل يقوم على خطط لإسعاد المواطنين ماديًا وروحيًا .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يمكن عرض التوصيات التالية :

* أن تتولى الجهات المعنية بشئون الاتصال رصد اهتمامات كل فئة من فئات الشعب على حدة ، ومخاطبتها في شئون التنمية من الزاوية التي يبدو أنها تحقق مصالحها . وفي هذا المجال يمكن النظر في إيجاد نوع من التخصص الاعلامي : كالاعلام الدينى ، والاعلام الاقتصادي ، والاعلام العربى ، وذلك بهدف تبسيط المعلومات لتكون في متناول الجماهير .

* أن تتوخى وسائل الاعلام التصوير الصابق لما في المصلحة العامة من النفع لكل فئة بل لكل فرد ، باعتبار التنمية الشاملة هي الوجه الآخر للمصلحة العامة بالنسبة للمجموع .

* أن تهتم وسائل الاتصال - في كل هياكلها - بعرض التنمية الشاملة - باعتبارها قضية اليوم والغد - عرضا حيويا وظيفيا جذابا ، يوضح دور البيت والمدرسة والمصنع والمؤسسة وغيرها ، وما يمكن أن تؤدي اليه " التتميات " في اطار التنمية الشاملة من خدمات عامة وخاصة .

فبالاعلام ، سودانيا ومصرىا ، كان البشارة المتقدمة بوجوب التكامل بين البلدين الشقيقين .

أما وقد أخذ هذا التكامل صبغته الرسمية التنفيذية - على مستوى الدولة هنا وهناك - فقد أصبح لزاما ان يأخذ الاعلام مكانه الطبيعى من صبغة هذا التكامل ، عن طريق وسائل الاعلام الاساسية الأربع :

- الصحافة .

- الاذاعة .

- التلفزيون .

- الاستعلامات .

فى الصحافة :

يظهر الآن تطبيق فكرة انشاء صحيفة مصرية سودانية مشتركة ، غير ان هذا ليس أوسع الطرق لتحقيق الاعلام الصحفى السودانى المصرى المتكامل ، ولهذا يجب ان تتأهب المؤسسات الصحفية فى مصر والسودان ، لاصدار طبعا خاصة من صحف مصر للسودان ، ومن صحف السودان لمصر . ويدهى ان يكون التركيز فى هذه الطبعا على مايفيد التكامل . خبرا وتعليقا وتوجيها ، الى جانب العرف المتصل بما يكون هنا أو هناك .

ويأتى فى المقدمة - من التكامل الصحفى بين مصر والسودان - التنسيق بين وكالة انباء الشرق الاوسط بالقاهرة ، ووكالة الانباء السودانية (سونا) بالخرطوم ، بأن يكون لكل من الوكالتين مكتبان كبيران فى العاصمتين ، يتابعان ارسالهما الإخبارى هنا وهناك ، مع خدمة اخبارية مشتركة فى إرسال نشراتهما معا الى الخارج ، كخطوة لاقامة وحدة أنباء مشتركة ، تعمل على تبادل الخبرات وتحديث الآلات الاخبارية ، واصدار نشرة اخبار مصرية سودانية موحدة ، وتوحيد مكاتب الوكالتين فى الخارج .

فى الاذاعة :

يبدأ التكامل الاذاعى بالتنسيق بين موجات الاذاعة الموجهة فى كل

* ان تلح وسائل الاتصال فى إثارة الوعى بالتنمية وتأكيد أهمية العمل من أجلها وذلك بما يلى :

- تأكيد أن الجدية فى العمل - وبخاصة الزراعى واليدوى - هى العنصر الرئيسى الذى يؤكد حياة الفرد وبقائه .

- ضرورة تطوير قدرات المواطن المصرى فى شتى مجالات التنمية

بما يساير التقدم التكنولوجى .

التكامل بين مصر والسودان فى مجالات الاعلام

كانت مقدمات التكامل الذى يتم الآن بين مصر والسودان مقدمات اعلامية ترجع الى عشرات السنين ، وفى الثلاثينات ، حينما أرادت القوى السياسية الوطنية فى السودان ان تصدر جريدة يومية ، استقدمت من مصر بعض الصحفيين ، ليعملوا جنباً الى جنب مع زملائهم السودانيين فى اصدار هذه الجريدة . وهى جريدة " النيل " .

وكذلك كانت الحال عندما انشأ السودان اذاعة ام درمان .

وفى مؤتمر الصحفيين العرب الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٦٧ ، تم لقاء خاص بين الصحفيين المصريين والسودانيين ، واتخذ فى هذا اللقاء قرار بتبادل المعلومات الصحفية بين الفريقين .

وعندما تعددت محطات الارسال فى اذاعة القاهرة ، كانت فى مقدمتها اذاعة ركن السودان ، وهى الاذاعة التى اشترك فيها مذيعون سودانيون مع زملائهم المصريين .

من مصر والسودان ، واعداد خطة اذاعية موحدة لتحقيق مايتأتى :

- ايفاد عدد من الاذاعيين المصريين الى السودان ، وعدد من

الاذاعيين السودانيين الى مصر ، فى دورات منتظمة .

- ان تعمل الدورات اذاعية على انتاج برامج اذاعية مشتركة عن

التكامل بين البلدين ، بما فى ذلك برامج التعريف بشئون مصر

والسودان : الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والشبابية ، وغير ذلك .

- ان يراعى فى البرامج المشتركة جانب التعاون فى مختلف

الانشطة الحيوية بين السودانيين والمصريين .

- انشاء نشرة اخبار اذاعية مشتركة ، تذاع فى وقت واحد هنا

وهناك ، تتضمن قراءات من الصحف السودانية باذاعة القاهرة ،

وقراءات من الصحف المصرية باذاعة أم درمان .

- اعادة تنظيم اذاعة السودان بالقاهرة : برامجيا وهندسيا ، حتى

تكون فى الدرجة الاولى اذاعة خدمات وبخاصة بالنسبة لشباب السودان

المقيمين فى الخارج لتصل اليهم الاذاعات السودانية.

- إعداد برامج اذاعية مشتركة لشئون السياحة المصرية

والسودانية ، تشترك فى إعدادها الاجهزة السياحية فى مصر

والسودان .

- تكامل التدريب الاذاعى ، باستضافة الاذاعيين السودانيين الجدد

فى معهد التدريب الاذاعى بالقاهرة ، وتبادل المجلات والدراسات

والمطبوعة اذاعية بين القاهرة والخرطوم ، لتحقيق المتابعة من

الجانبين .

فى التلفزيون :

يبدأ التكامل التلفزيونى بمد شبكة الارسال من مصر الى السودان

تدرجيا - كخطوة أولى - يعقبها تنفيذ انشاء القمر الصناعى لادى

النيل ، ويراعى فى مشروعه ان ينتج خدمة تلفزيونية للبلاد المجاورة ،

افريقية أو عربية .

ثم يمتد التكامل طبقا لخطة مشتركة ، تعمل على تحقيق مايتأتى :

- تبادل الاخبار المصورة ، لتذاع تلفزيونيا فى وقت واحد بمصر

والسودان ، على ان تكون لخبار التكامل اولوية خاصة .

- تسجيل لقاءات مع الشخصيات البارزة من البلدين ، فى مختلف

الانشطة السياحية والثقافية والعمرانية ، الى جانب تسجيلات تلفزيونية

اخرى ، من السودان لمصر ومن مصر للسودان .

- تسجيل سهرات دينية وثقافية وفنية ، لتذاع هنا وهناك ، تتضمن

تقديم صورة كاملة عن : المعالم الدينية ، والمدنية ، والتاريخية ، فى وادى

النيل .

- إعداد برامج مشتركة ، درامية وسياحية .

- تبادل المذيعات والمذيعين على شبكات الاذاعة وعلى شاشة

التلفزيون بين مصر والسودان ، بحيث يقدم تلفزيون القاهرة مذيعا

سودانيا ، ويقدم تلفزيون الخرطوم مذيعا مصرية ، فى فترة معينة من

البرامج مثل نشرات الاخبار أو عرض البرامج حسب المقتضيات

والاحوال .

- الإعفاء أو التيسير الجمركى للمصنفات المسجلة لحساب مصر

والسودان ، تمكينا لتبادل البرامج التلفزيونية والاذاعية .

- اشتراك الشبان العاملين بالتلفزيون السودانى فى الدورات

التدريبية بمعهد الاذاعة والتلفزيون بالقاهرة .

فى الاستعلامات :

- انشاء مكتب صحفى سودانى بالقاهرة لمزاولة المكتب الصحفى

المصرى بالخرطوم .

- تنظيم تبادل المعلومات بين المكاتب الصحفية المصرية والسودانية

فى الخارج ، ورسوم خطة التعاون بينهما ، والعمل تدريجيا على الاندماج

بينهما .

- ايفاد الهيئة العامة للاستعلامات بمصر خبراء فى توثيق المعلومات

الاعلامية الى السودان ، بالنسبة للاعلاميين الداخلى والخارجى ، وايفاد

تظيرتها فى السودان فرقا من شبابها لحضور الدورات التدريبية بمعهد

الشعبية بالقاهرة .

أولاً: مفاهيم وتعريفات :

ويعتبر موضوع اللغة - من حيث صحة الكلمة وسلامتها - أساساً لاية دراسة تتعلق بالمستوى اللغوى الذى ينبغى الأخذ به عند تأليف الكلمة المذاعة ، عن طريق الراديو والتلفزيون على السواء .

والكلمة : مذاعة أو غير مذاعة ، لها أهميتها وقدرها ، اذ هى الخاصة المميزة للانسان ودليل انسانيته .

والكلمة المذاعة هى : كل كلمة تذاع بواسطة الراديو والتلفزيون ، سواء كانت فى صورة أخبار ، أو أحاديث ، أو تعليقات سياسية ، أو أغان أو تمثيلات ، أو مضمنة فى برامج أخرى متنوعة ، وتكتسب خطورتها من مجموعة من الخواص أهمها خاصتان هما :

- انتشارها الواسع ، فهى فى عمومها تخاطب الملايين من الناس ، دون تفريق بين ثقافتهم ، أو بيئاتهم أو حرفهم ، أو وظائفهم . اذ تخاطبهم فى كل مكان ومجال يحل فيه الانسان : فى المنزل والمصنع والنادى والحقل .

- نفادها وتأثيرها فى أسماع الناس وقلوبهم ، لأنها تصدر عن جهاز لا يعبر عن رأى فرد أو فئة ، أو حزب من الناس ، وإنما هو بمثابة لسان الأمة كلها .

ومن هنا يأتى الاهتمام بالكلمة المذاعة ، ويتحقق فى صورتين متصلتين غير منفصلتين :

- صورة تتمثل فى مضمون الكلمة أو معناها ، وهى مسئولية الدولة والاذاعيين معاً .

- صورة تتمثل فى شكل الكلمة أو لفظها ، وهى مسئولية الذايعيين وحدهم .

واللغة : هى - تبعاً لبعض الآراء - " ما يجب أن يقال ، أو ما ينبغى

- تبادل البيانات بين المراكز الاعلامية المصرية والسودانية ، فى الداخل والخارج لتوحيد الخبرة الاعلامية المصرية والسودانية ، مع ادماج بعض هذه المراكز عند الاقتضاء .

توصيات تكميلية :

* انخال مادة التكامل الاعلامى ، بين مصر والسودان ، فى مناهج كلية الاعلام بجامعة القاهرة ، وقسم الصحافة بجامعة أم درمان .
* استكتاب كتاب مصريين فى صحف السودان وكتاب سودانيين فى صحف مصر .

* انشاء لجنة مشتركة دائمة ، من نقابتي الصحفيين فى مصر والسودان ، للتنسيق بين أنشطة النقابتين ، على الصعيد العام .
* إعداد الجهات التنفيذية المختصة للبرامج الانتقالية لتحقيق ذلك .

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

اللغة الاذاعية

اللغة تعبير عن واقع اجتماعى ، الى جانب وظيفتها كأداة اتصال وتفاهم ، وهى أيضاً وسيلة تغيير .

اما دورها فى الاتصال الاعلامى ، فهو تمثيل الرأى العام على مرآة تعكسه ، بحيث يصبح رمزا للحقيقة وتعبيراً عن الواقع .

أن يتكلمه الناس ، ومن ثم يجب التمسك بقواعدها القديمة ، المنصوص عليها في كتب اللغة ، أو المتفق عليها بين ثقافات اللغويين .

وهي - في رأي آخر " ما يقال أو ما يتكلمه الناس بالفعل " لأنها تتطور وتختلف ظواهرها من فترة إلى أخرى ، فهي في حركة وتغير دائمين ، مما يكسبها خواص جديدة ، تبعد بها عن صورتها القديمة بوجه أو بآخر .

تعريفات : تعددت مستويات اللغة ودرجاتها تبعا لنوعيات الناس واحتياجاتهم ويمكن - تبعا لذلك - رصد عدة مستويات للغة العربية : فصحي متعددة المستويات وعامية (دارجة) .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف كل من الفصحى والعامية - أو الدارجة - على النحو الآتي :

الفصحى :

وهي اللغة العربية السليمة ، مهما كانت مبسطة . وهي - في الأغلب - لغة كتابية ، وتتمثل في التأليف العلمي ، والأدب الجيد نثره وشعره . كما تصطنع أداة لكتابة كثير من فنون القول الأخرى على مستوى قومي ، على نحو ما يظهر في الصحافة ، والرسائل والمكتاتبات الرسمية ، وغيرها ولها مميزات الأصيلة ، مثل : قواعد الإعراب ، وقوانين التصريف ، والاشتقاق وغيرها ، مما يكسبها صورة موحدة في جميع أرجاء الوطن العربي . ولهذا تسمى اللغة المشتركة للعرب أو اللغة العامة للبلاد العربية .

العامية (أو الدارجة) :

وهي التي تجرى على ألسنة الناس دون تقييد بقواعد اللغة العربية المتعارف عليها من نحو وصرف وغيرها ، وهي أداة التعبير على المستوى المحلي ، وهي ذات صور عدة تختلف فيما بينها باختلاف الاقطار العربية ، وباختلاف الأقاليم في الوطن العربي الواحد ، وهي

لغة الحديث في الحياة العادية ، في المنزل والشارع والسوق ، وكل ما يتصل بالسلوك الانساني العام بالمنطقة المحلية المعينة .

وللغة العامية ، أو الدارجة ، مستويات تختلف بحسب ثقافة من يتحدثون بها ، وطبيعة الموضوع الذي يتحدث فيه . فقد ترقى إلى ما يقربها من اللغة الفصحى المبسطة ، وقد تنحدر عن الفصحى ، أو تستخدم فيها الالفاظ الدخيلة بقدر كبير .

ثانيا : اللغة المناسبة للإذاعة والتلفزيون :

تتعدد الآراء حول اختيار اللغة المناسبة للإذاعة والتلفزيون ، هل تستخدم الفصحى ، وعلى أي مستوى من مستوياتها ؟ أم تستخدم العامية (الدارجة) وعلى أي مستوى ؟

ويتبين من استقراء الواقع ، أن إذاعتي الراديو والتلفزيون تحاولان اتباع الفصحى في برامج الاعلام والثقيف ، والعامية (الدارجة) في برامج التسلية والترفيه . ولكن يبدو أن التطبيق الفعلي لهذا النهج يشق على البعض فيعمد إلى الدارجة ، أي العامية المهذبة القريبة من الفصحى المبسطة ، أو إلى العامية مطلقا في بعض الحالات ، ولعل في هذا ما يهدد الفصحى ، ويضعف العمل الإذاعي نفسه .

وقد أثبتت التجارب أن الفصحى أطوع في التعبير ، وأدق في التصوير ، وأقدر على التفنن في الأساليب ، مما يتسق وطبيعة البرامج الجادة ذات المسحة الثقافية والاعلامية .

ثالثا : الفصحى والعامية (الدارجة) ومدى الارتباط

بالشكل الفني :

إذا كان كل من الراديو والتلفزيون قد تأثرا في بداية ظهورهما بملامح الفنون التي سبقتهما - مثل السينما والصحافة وغيرها - فإنهما مالبثا أن بلورا ملامح ذاتية لغن متميز له خصائصه ومقوماته ،

وسيلة لنقل أفكار وأحاسيس معينة ، فلا يتوقف حيالها لذاتها ، وإنما بقدر ما تساعد على توصيل ما يراد إيصاله للمستمع والمشاهد .

رابعاً : الفصحى والدارجة (العامية المهدبة) على الخريطة الإذاعية :

إن عرض مكونات الخريطة الإذاعية - مسموعة ومرئية - بموضوعاتها وأشكالها الفنية ، وطبيعة رسالة كل خدمة إذاعية أو قناة تلفزيونية يساعد على استخلاص قياسات تتبع منها ولا تفرض عليها . إذ أن تلك العوامل تشترك في تحديد المواصفات التي تشير باستخدام الفصحى أو الدارجة .

وفيما يلي عرض لهذه الخريطة عن عام ٨٢ / ١٩٨٣ :

(أ) بالنسبة للراديو والتلفزيون معا :

- مجموع ساعات الإرسال : ق ٨ ت ٨٠٢٦٥

- متوسطها اليومي : ٥٤ ٠٠٢١٩

وهو موزع بين الفصحى والدارجة على النحو الآتي :

• تبلغ نسبة ساعات إرسال إذاعة القرآن الكريم من جملة

إرسال الراديو والتلفزيون : ١١,٧٦ ٪ .

• تبلغ نسبة ما يذاع بالفصحى من نسبة المواد والبرامج

التي تذاع بالدارجة : ١٨,٣٢ ٪ .

• أي أن صافي نسبة ما يذاع بالدارجة يبلغ : ٣٠,١٩ ٪

• وهذا يعني أن مجموع ما يذاع بالفصحى هو بنسبة : ٦٩,٨١ ٪

• فإذا رفعنا منها نسبة إذاعة القرآن الكريم (١١,٧٦ ٪)

تكون نسبة ما يذاع بالفصحى : ٥٨,٠٥ ٪

(ب) بالنسبة للراديو فقط :

• يبلغ مجموع ساعات الإرسال : ق ٥٠ ت ٧١٢٦٢

• متوسطها اليومي : ١٤ ٠٠١٩٥

وابتكرا أشكالاً فنية جديدة ، ارتبط بعضها منذ البداية بالفصحى ، ومازال محافظاً عليها ، كالمواد الإخبارية والسياسية والدينية والثقافية وبعض التمثيليات وبعض الأغاني ، بينما تسلت أشكال أخرى باللهجة العامية ، ومازالت توسع من رقعتها .

وهناك اتجاهات ثلاثة حول مدى ارتباط هذه الأشكال الفنية بالفصحى ، والعامية المهدبة (الدارجة) . وتتلخص هذه الاتجاهات فيما يأتي :

الاتجاه الأول : التزام الفصحى : وذلك في جميع الأشكال الفنية التي يقدمها كل من الإذاعة والتلفزيون ، إذ انهما - بعد أن شغلا الناس عن مصادر التثقيف والتسلية والترفيه الأخرى - مطالبان بأن يحلا محل اللغة في دورها الثقافي وسرعان ما تتقبل الجماهير اللغة الفصحى ، لأن الناس مجبولون على ما تعودوا عليه . وسوف يحبون الفصحى العذبة السلسة ، بمرور الوقت ، ويردونها ، كما هو الحال بالنسبة للقصاصات الغنائية . خاصة وأن الفصحى هي لغة القرآن الكريم ووعاء التراث العربي واللسان المشترك بين العرب جميعاً ، مهما تعددت أفكارهم وتباينت لهجاتهم المحلية .

الاتجاه الثاني : استخدام العامية المهدبة (الدارجة) : وذلك لأن الإذاعة بشقيها المسموع والمرئي ، أوسع وسائل الاتصال انتشاراً ، ومن ثم ينبغي أن تخاطب الناس باللغة التي يفهمونها ويستجيبون لها . ومن العسير قنياً - على سبيل المثال - أن يسمع الناس الشخصيات الشعبية تتحدث بالفصحى في بعض التمثيليات الفكاهية والاجتماعية ، أو أن يفرض الحوار بها على من يستضافون في برامج الحوار وخصوصاً إذا كانوا من عامة الناس . وذلك بالإضافة إلى احتمالات الازدواج اللغوي ، باصطناع لغة فصحى للكتابة والتعبير ، ولهجة دارجة للتخاطب اليومي .

الاتجاه الثالث : استخدام اللهجة المناسبة : باعتبار اللغة مجرد

ما يذاع بالفصحى :

• يبلغ مجموع مدة ما يذاع بالفصحى ، من مختلف البرامج بالشبكات الاذاعية : ٤٦.٤٤ ٦٦ ٢١ ٪

• يبلغ مجموع مدة ما يذاع بالفصحى ، من مختلف البرامج بالشبكات الموجهة : ٦٩.٢٧ ٣٥ ٣٣ ٪

ما يذاع بالدارجة :

• يبلغ مجموع مدة ما يذاع بالدارجة من مختلف البرامج بالشبكات الاذاعية : ٥٣.٥٦ ٧٧.٠٤ ٪

• يبلغ مجموع مدة ما يذاع بالدارجة ، من مختلف البرامج بالشبكة الموجهة : ٣٠.٧٣ ١٥ ٣٨ ٪

• اما نسبة ما يذاع بالفصحى من نسبة المواد والبرامج التى تذاع بالدارجة ، فتبلغ : ١٩.٣٦ ٪

• أى أن صافى نسبة ما يذاع بالدارجة هو : ٣٤.٢٠ ٪

• وهذا يعنى أن مجموع ما يذاع بالفصحى هو بنسبة : ٦٥.٨٠ ٪
• فإذا رفعنا منها نسبة اذاعة القرآن الكريم (١٣.٧٧ ٪) يكون صافى نسبة ما يذاع بالفصحى : ٥٢.٠٣ ٪

جـ) بالنسبة للتلفزيون فقط :

• يبلغ مجموع ساعات الارسل : ١٨ ت ٩٠.٢

• متوسطها اليومى : ٤٠ ٢٤

• مجموع مدة ما يذاع بالفصحى ٥٠ بنسبة ٤٣.٨٨ ٪

• مجموع مدة ما يذاع بالدارجة : ٥٠ بنسبة ٥٦.١٢ ٪
• تبلغ نسبة ما يذاع بالفصحى من نسبة المواد والبرامج التى تذاع بالدارجة : ١٦.٠١ ٪

• أى أن صافى نسبة ما يذاع بالدارجة هو : ٤٠.١١ ٪

• وهذا يعنى أن مجموع ما يذاع بالفصحى هو بنسبة : ٥٩.٩٩ ٪
• فإذا رفعت منها نسبة القرآن الكريم (٩.٤٩ ٪) ، يكون صافى

نسبة ما يذاع بالفصحى : ٥٠.٥٠ ٪

د) محصلة البيانات ودلالاتها :

وتتلخص محصلة بيانات الخريطة فى مجموعة من الدلالات ، فيما يلى بيان بأهمها :

• تختلف مكونات الخريطة المرئية عن الخريطة المسموعة فى النوع والكم ، نظرا لاختلاف طبيعة الوسيلة .

• هناك مواد على الخريطة المرئية يمكن اضافتها الى دائرة الفصحى ، مثل الترجمة العربية على بعض المواد باللغات الاجنبية ، مما يقرب النسب بين الفصحى والدارجة الى حد كبير ، مع النسب الموجودة على الخريطة المسموعة .

• ان المواد : الاعلامية والدينية والثقافية والتعليمية - مسموعة ومرئية - تقدم كلها بالفصحى ، ونسبتها ٥١.٤٩ ٪

• فإذا أضفنا إلى ذلك بعض التمثيليات الدينية والتراثية ، وبعض برامج الخدمات والموعات - التى تقدم بالفصحى ، أو تتخللها فقرات بالفصحى والأغنيات المأخوذة عن قصائد ، فإن نسبة الفصحى - دون حساب نسبة القرآن الكريم - تصل الى ٥٨.٠٥ ٪ من الخريطة .

ويؤكد هذا ما يأتى :

• ان ظاهرة الدارجة فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، لاتدعو الى القلق على النحو الذى يبدو لأول وهلة ، وفى غيبة البيانات ، والذى يتصور معه أن الراديو والتلفزيون منبران من منابر الدارجة .

• ان المنطقة التى يشيع فيها الدارجة - وتحاول الفصحى أن تكسب فيها أرضا باستمرار - تتمثل فيها الاشكال الآتية :

- التمثيليات : وهى مجال الدارجة وخصوصا فى الموضوعات

الدينى والتاريخى والتراثى ، لكن الوجود المصرى مالم يث ان فرض نفسه فى الميدان ، لتوفر عدد كبير من الكفاءات فى مجال الكتابة والافراج والتمثيل ، ولزيادة حاجة الميكروفونات والشاشات العربية الى الانتاج الدرامى بالفصحى .

- بعد أن تشبع السوق العربى بالفصحى أو كاد ، لم يعد الى طلب الدراما باللهجة المصرية ، وانما اتجه الى انتاج دراما محلية باللهجة المحلية . وينبه دعاة الفصحى الى خطورة هذه الظاهرة ، التى لم تكن قائمة عند انتشار التمثيليات باللهجة الدارجة المصرية ، لأنها لم تكن لهجة محلية نمطية ، وانما كانت تعتبر لهجة عربية عامة مفهومة فى كل أرجاء المنطقة . أما الآن فنحن أمام اتجاه يهدد بانغلاق كل قطر عربى فى الانتاج على لهجته المحلية ، بحيث يتعذر علينا ان نجد بعد سنوات قليلة ، أعمالا درامية عربية يمكن ان تعرض على أكثر من شاشة عربية أو تذاع من أكثر من اذاعة عربية ، وبذلك يفقد العمل الدرامى دوره الكبير فى توحيد الفكر ويلورة الوجدان العربى الواحد .

خامسا : اللغة الاذاعية :

تتميز الصيغة المسموعة بالراديو بالبساطة ، واستعمال الكلمات المحددة الواضحة ، وقصر الجملة ، مع قلة جمل الوصل والاعتراض والاستدراك ، الى جانب تميزها بعنصر الاداء الذى يساعد على ابراز المعنى وتأكيد الاحساس .

• أما الصيغة التليفزيونية ، فتضيف الى ذلك لغة جديدة ، تمزج بين التعبير بالصوت والتعبير بالصورة فى مختلف اشكالها ، ومع انها قد تمت بالصلة الى الصيغة السينمائية ، الا أن الاذاعة المرئية - بعد ما حققه الفيديو من قفزات فنية - قد بلسورت صيغة خاصة بها .

واذا كان اسهام الفن الاذاعى - المسموع والمرئى - فى طبيعة

الاجتماعية والعاطفية والشعبية ، وان بقيت اشكال تستعصى على العامة مثل المسلسلات الدينية والوطنية والتاريخية والتراثية . ونسبة الفصحى الى الدارجة فى هذا المجال هى : ١ الى ٤ .

- برامج المنوعات والحوار : وهى شكل فنى يقوم على تعدد الفقرات داخل البرنامج الواحد ، أو تنوع شكلها الفنى ، أو الاثنين معا وترتبط نسبة الفصحى فيه بالموضوع أكثر من الشكل ، فالبرنامج المنوع الدينى أو الثقافى يكون بالفصحى غالبا . اما البرامج الخفيفة والترفيهية والفنية فأغلبها بالدارجة ، تبعا لطبيعية موضوعاتها .

- الفناء : ويمثل على الخريطة منطقة كبيرة ، خصوصا فى الاذاعة المسموعة وهو من مناطق الدارجة الخصبة ، نظرا لارتفاع الأغاني المؤداة بها ، لكن هذا لا يمنع من نسبة فرضت نفسها بالفصحى مثل : الأغاني الدينية ، وبعض الأغاني الوطنية والوصفية ، وأغاني القصائد .

هـ) ملحوظات :

وقد يكون من المفيد التوقف أمام الملاحظات التالية :

- اللهجة الدارجة المصرية أكثر اللهجات العربية المحلية انتشارا فى الوطن العربى وأقربها الى قلوب الجماهير العربية ، وقد ساعدها على تحقيق هذه المكانة انتشار الفيلم المصرى والأغنية المصرية منذ أكثر من نصف قرن . وقد شجع هذا العامل الفنانين المصريين العاملين فى ميدان الدراما ، على التوسع فى انتاج الدراما الدارجة ، مادامت مفهومة ومحبوكة فى المنطقة .

- بدأت الاذاعات والتليفزيونات العربية تتجه الى الفصحى فى الانتاج الذى تشتريه ، أو تكلف به جهات الانتاج الخاص التى تمت بسرعة وكثرة عددها بشكل ملحوظ ، وقد كون بعضها شركات انتاج احتكرت لفترة طويلة انتاج هذا اللون الدرامى الفصيح فى المجال

الجملة العربية وأسلوبها ، قريب مما قدمته الصحافة في ميدان الكلمة المكتوبة ، فإن الصيغتين المسموعة والمرئية تتمتعان بقدر كبير من الألفة مع المستمع والمشاهد ، مما يرتب على جهازيهما مسئولية خاصة في الالتزام بأخلاقيات أساسية ، انطلاقاً من احساس كل منهما بدوره ومسئوليته نحو المجتمع والأسرة .

سادساً : الاذاعيون واللغة :

إذا كان اتقان اللغة القومية مهارة مطلوبة في المثقفين بوجه عام فهي سمة ينبغي توفرها في الاذاعيين بصفة خاصة ، ولاشك أن النسبة الكبيرة من المواد الاذاعية التي تقدم بالفصحى ، في الاذاعتين المسموعة والمرئية ، تتطلب تمكن الاذاعيين من لغتهم العربية ، وتملك ناصيتها ، والقدرة على التعبير بها كتابة وارتجالاً ، تجنباً لظهور أخطاء لغوية أو نحوية أو ركائكة ، من خلال الميكروفون أو أمام الكاميرا .

ومع أن معهد الاذاعة والتلفزيون يعقد دورات تدريبية لهذا الغرض ، إلا أن العلاج الأمثل لترقية المستوى اللغوي للاذاعيين ، يجب أن يكون جزءاً من علاج شامل يتبناه المجتمع ، وتوازره العملية التعليمية على جميع مستوياتها .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

* أن تتبنى الاذاعة والتلفزيون الفصحى السلسلة العذبة الرفيعة المستوى ، وتوسيع رقعتها على الخريطة الاذاعية ، تشجيعاً للجماهير على استساغتها .

* الاتجاه نحو الفصحى في الأعمال الاذاعية القابلة للحفظ في المكتبة ، ككثرت تكرار اذاعته أكثر من مرة .

* أن تحدد النسب بين الفصحى والعامية المهدبة (الدارجة) في الانتاج الاذاعي أثناء وضع بنود الخريطة الاذاعية ، على أساس ما يمكن تقديمه بكل منهما . وعدم ترك ذلك للتقدير الشخصي للمتعاملين مع الإذاعة المسموعة والمرئية ، أو العاملين فيها ، أو لإفراز السوق الفني الذي يتحرك على نحو عشوائي أو تجاري .

* الحرص فيما يقدم بالعامية (الدارجة) على أن يكون رفيع المستوى ، مهذب العبارة . مع تغليب استخدام الألفاظ الدارجة ذات الأصل الفصيح ، دون المغرق منها في المحلية ، أو المتسم بالركاكة .

* تقوية ما اصطلح على تسميته بلغة الاذاعة ، التي تجمع بين الصحة والسهولة والدقة والبساطة في التعبير ، مع تنميتها والعمل على نشرها ، لتكون أداة هالحة للتعبير في مختلف المجالات الثقافية ، وأن تتخذ الجهات المعنية مآثره مناسباً لذلك .

* النظر في أن تكون جميع برامج الأطفال - بعد سن المدرسة - باللغة الفصحى .

- مع الاهتمام بأن تقدم أغاني الأطفال عامة بلغة فصحة ميسرة . على أن تتضافر لتحقيق ذلك جهود : وزارة التعليم . والمجلس الأعلى للشباب ، والاذاعة والتلفزيون ، وذلك لنشر اللغة القومية منذ الطفولة .

* التزام الاذاعيين بمراجعة مستواهم اللغوي ، وتنمية قدراتهم اللغوية وأثرانها من خلال جهد خاص وقرارات مستمرة .

- مع بذل مزيد من العناية بصحة نطق ما يقدم من القرآن الكريم ومن السنة النبوية .

* النظر في تشكيل لجنة استشارية دائمة - بالاذاعة والتلفزيون -

السياسة العامة للإنتاج المرئي والاذاعي

ترتبط السياسة العامة للإنتاج المرئي والاذاعي بكثير من الموضوعات التي انجزها المجلس في الدورات السابقة ، وفي مقدمتها : المسؤولية الاجتماعية للإذاعة المسموعة والمرئية : والتي تستوجب أن تكون المواد التمثيلية والغنائية ، وغيرها ، صورة صادقة وإيجابية لماضيها وحاضرنا وآمال مستقبلنا مما يعود على الأمة وبخاصة الشباب بالخير .

ومن ثم ينبغي التأكيد على أن تكون مواد « ميثاق الشرف الاذاعي » ضمن مواد التعاقد على أي عمل اذاعي أو تليفزيوني .

العلاقة بين الثقافة والاعلام :

إذا أن الإنتاج المرئي والاذاعي يمثل ما اخترناه من اتجاه في ثقافتنا ، متبلورا في عمل فني وأدبي ، وهو ما يقوم الاعلام بترسيخه في الأغنيات وفي الأحاديث ، وفي غير ذلك ، وبخاصة المسلسلات ، التي حظيت توصياتها بالاهتمام في أعمال الدورة الماضية .

محاور الدراسة :

أما هذه الدراسة ، التي تعتبر استكمالا لما سبق ، فتقوم على محورين رئيسيين :

من مجموعة من المتخصصين في الشؤون اللغوية والأصوات ، تختص بدراسة جوانب معينة من المشكلات اللغوية المعروضة للدراسة والبحث ، يكون من مهامها :

- تولى مسؤولية التوجيه اللغوي ، والتنبيه الى ما يجب اتباعه في هذا الشأن

- وضع القواعد للنطق الصحيح ، وخاصة للكلمات المشكوك أو المختلف في نطقها .

- تصحيح نطق أسماء الاعلام والأماكن عامة - وكتابة الأجنبية منها بالطريقة الصوتية - وتصنيفها والاحتفاظ بها فيما يشبه الأرشفة ، للرجوع اليها عند الحاجة .

- ارشاد المذيعين الى مواطن الخطأ والزلل في قواعد اللغة .

- اجراء اختبار دوري للمذيعين عامة ، ولذيعي الاخبار خاصة ، مع التاكيد من عدم تأثر نطقهم والقائهم بعادات النطق للهجات المحلية والبيئية .

* أن تزيد المعاهد الفنية المتخصصة - مثل معهد الفنون المسرحية ومعهد السينما - من اهتمامها باللغة العربية ومناهجها ، حتى تضمن لخريجيهما مستوى لا يقل عن القدرة على التعبير والاداء بلغتهم القومية .

* أن يكون علاج المستوى اللغوي في الراديو والتلفزيون ، جزءا من علاج شامل يتبناه المجتمع وتوازره العملية التعليمية على جميع مستوياتها .

* ضرورة الاهتمام بالوعى اللغوي وباللغة القومية ودعوتها ، ويستدعى ذلك :

- أن يضع خبراء التعليم قضية اللغة العربية في مقدمة اهتماماتهم ، باعتبار صلتها بمكانتنا الثقافية والحضارية .

الأول : ترشيد الانتاج المرئى والاذاعى والارتفاع بمستواه ، بحيث تتجلى فيه الجوانب الايجابية متمثلة فى :

- تغليب المعانى الانسانية .
- الاكثار من حوافز الآمال .

- تصوير المجتمع ككل ، مع عمق واتساع النظرة المستقبلية .

الثانى : توسيع رقعة تسويق هذا الانتاج وتوزيعه فى الخارج ، وتبرز فى هذا المجال مجموعة من الحقائق الهامة ، تلخص فيما يأتى :

- ان الاحصاءات تشير الى زيادة مطردة فى مواردنا النقدية ، من حصيلة الانتاج المرئى والاذاعى ، سواء من العملة المحلية أو الحرة .

- ان المستهدف تحقيقه من التسويق فى موازنة ٨٣ / ١٩٨٤

لاتحاد الاذاعة والتليفزيون هو مبلغ ٤٠ مليون جنيه ، ومن الاعلانات ١٥ مليون جنيه . ويستهدف الوصول الى مبالغ أكبر خلال السنوات القادمة ، حيث ان الخطة الخمسية الحالية تتضمن عدة مشروعات هندسية وفنية ستؤدى - فى حالة تنفيذها - الى زيادة فرص التسويق والتوزيع .

- ان المواقف السياسية المؤثرة على العلاقات بين الحكومات ، تنعكس سلبا وإيجابا على عمليات تسويق وتوزيع المواد المرئية والاذاعية ، والأمر الذى لا يمكن إغفال تأثيره فى هذا المجال .

وقائع الدراسة :

وتتضمن هذه الدراسة عرضا لموضوعين رئيسيين هما :

أولا : الانتاج المرئى ويشمل الفقرات الآتية :

- أنواع الانتاج وأنماطه .

- رقعة تسويق الانتاج .

- حماية الانتاج والملكية الأدبية والفنية .

ثانيا : الانتاج الاذاعى : ويهتم بعرض ملامح مستقبل الانتاج فى

المجالات الآتية :

- مجال الاغنية والموسيقى .

- مجال الدراما .

- مجال الفكر والثقافة الدينية .

- المجال الثقافى .

وفىما يلى عرض شامل كل من الانتاج المرئى والانتاج الاذاعى :

أولا : الانتاج المرئى

بدأت الخدمة التليفزيونية فى مصر عام ١٩٦٠ بنجاح أدى الى التوسع فيها ، ثم توصيلها الى جميع أنحاء البلاد ، بل الى خارجها . وقد أدى هذا التوسع الى الحاجة لانتاج برامج تحمل الفكر والتقاليد المصرية ، وخاصة عن طريق الدراما التليفزيونية . لما لها من جاذبية وتأثير على المشاهدين .

وكانت زيادة مصر فى هذا الميدان واضحة ، اذ ساهم انتاجها مساهمة فعالة فى بناء " الشاشات " العربية ، التى أصبحت تعتمد فى برامجها على هذا الانتاج المتنوع الذى شمل كثيرا من المجالات .

أنواع الانتاج وأنماطه :

يشتمل الانتاج التليفزيونى فى مصر على كثير من الأنواع ، فى مقدمتها :

الدراما : ويتنوع انتاجها ما بين مسلسلات اجتماعية ، وسهرات منفصلة ، ومسلسلات يربطها خط واحد مع استقلال كل حلقة منها موضوعيا عن الأخرى .

ولواكبة الايقاع العصرى السريع - الذى يجب أن يتوفر للمشاهد - ينبغى أن يتجه جانب كبير من الانتاج المصرى الى المسلسلات ذات الحلقات المستقلة .

المسلسلات البوليسية : وترتبط بمحاولة الكشف عن عوامل الجريمة والصراع بين الخير والشر وتقوم على عامل الخير ، مع اشراك المشاهد فى محاولة الكشف عما يحدث ، والتنبؤ به .

وينبغي أن تنأى ، ما أمكن ، عن مشاهد العنف ، وعن الاسفاف في عرض موضوعات الجنس تجنباً للإثارة الهدامة ، وحفظاً على القيم والتقاليد .

المسلسلات التاريخية : وهي عنصر هام من عناصر بعث التراث القومى والاسلامى وإبراز للقيم التى كانت تسود المجتمع الاسلامى ، والاشادة بالبطولات والشخصيات الوطنية التى كان لها أثر بالغ فى النهوض بالوطن أو تطوير الحضارة الانسانية .

وينبغي العمل على الاكثار منها وتنويعها لحفز المواطنين على التمسك بالمثل والقيم الرفيعة ، واتخاذ القدوة فى سبيل بناء الوطن وتقديمه .

المسلسلات الدينية :

وهي عنصر هام من عناصر تأصيل ولاء القيم الدينية ، ذلك أن العمل الدينى على الشاشة الصغيرة يثير فى المشاهد كوامن الايمان والالتزام بالحق وتادية الواجب ، ومن ثم فإن الاكثار من هذا النوع من الانتاج يثرى العمل التليفزيونى الجاد ويزكى فى وجدان المواطن القيم الروحية والفضائل والخصال الحميدة .

مسلسلات تربوية وترفيحية للأطفال : ان الانتاج المرئى الذى يعد خصيصا للطفل ، له أهميته الكبرى فى تثقيف الأطفال ، وغرس الفضائل فى نفوسهم ، خاصة وأن تنشئة الطفل تنشئة سليمة عامل أساسى فى بناء المجتمع ، وهذا النوع من المسلسلات يعتمد على اخصائيين ممن لهم دراية بعلم النفس وأصول التربية ، ومن ثم ينبغي الاستعانة بمثل هؤلاء فى مجال هذا الانتاج .

برامج المنوعات : تحمل هذه البرامج الطابع الترفيهى من رقص تعبيري أو شعبى ، وأغان فردية أو جماعية ، وفلكلور ، غير ذلك ، ونظرا لخطورة هذا النوع من البرامج - إذ ثبت من الاحصائيات أنه من أكثر البرامج اجتذابا للمشاهدين - فإن خروج الكاميرا من الاستديو

وعرضها للمناظر الطبيعية وإبراز المعالم الحضارية يضيف على هذا الانتاج حيوية وجاذبية ، فضلا عما يقدمه - بطريق غير مباشر - من دعوة سياحية لارتياح هذه الأماكن . كما أن تنمية هذا النوع من البرامج أصبح ضرورة لمواكبة الحيل الفنية والابتكارات التكنولوجية فى هذا المجال ، مما يقتضى تشجيع المخرجين والفنيين ، وبالأخص الناشئين منهم ، على الدخول فى هذا الميدان ووضع سياسة لتدريبهم محليا وخارجيا ، كما أنه من المناسب ، تطويرا لهذا النوع واستثمارا لجاذبيته للمشاهدين ، ربط الدراما بالمنوعات فى اطار جذاب .

الصور المتحركة والعرائس :

وهذه الأنواع من الانتاج المرئى ليست قاصرة على الأطفال بل تصلح للكبار أيضا ، وبالرغم من ظهور كفاءات محلية انتجت الكثير من هذه البرامج بنجاح ، الا أنه لم يظهر حتى الآن برنامج متكامل للصور المتحركة ، وإن كانت قد ظهرت محاولات للعرائس ، ومن الواجب اقتحام ميدان انتاجها رغم ارتفاع تكاليفها ولأنها ذات تأثير بالغ على الأطفال ، وتتيح الفرصة لإعداد مجموعة كبيرة من الفنانين فى نواح مختلفة .

رقعة تسويق الانتاج التليفزيونى :

يقصر تسويق الانتاج المرئى وتوزيعه حتى الآن ، على بعض أجزاء المنطقة العربية فقط ، ولا بد لانعاش هذا الانتاج وترشيده ودفعه خطوات الى الأمام من العمل على توسيع رقعة تسويقه وتوزيعه ، ويمكن أن يتم ذلك على النحو التالى :

- اعطاء أولوية تسويق انتاجنا التليفزيونى وتوزيعه فى دول المغرب العربى والتى لم يمتد إليها هذا الانتاج حتى الآن .

- ترجمة الحوار العربى للمصنف ، بالصوت أو بالكتابة ، على النسخ المصدرة للبلاد الاسلامية التى لا تتكلم العربية ، وفقا للغة السائدة فيها . ويمكن البدء بالأعمال الدينية التى تستهوى قلوب أهالى هذه البلاد

من المسلمين .

- اختيار بعض الأعمال الانسانية أو الاجتماعية ذات المفهوم العالمى والتى تخاطب الضمير الانسانى فى كل بلاد العالم . مع ترجمة حوارها على المصنف ، وذلك لتسويقها للدول الأجنبية بوجه عام .
ولاشك أن توسيع منطقة التوزيع الحالية سيعود بالنفع ، لا من حيث العائد المالى فقط ، بل من حيث امتداد الاشعاع الثقافى والحضارى لمصر الى العالم الخارجى ، ابتداء بالمغرب العربى ، ثم الى الدول الاسلاميه كافة ، والدول الأجنبية عموما .

حماية الانتاج والملكية الادبية والفنية :

ادى التطور السريع فى المعدات الاليكترونية الى سهولة نقل البرامج المرئية وتسجيلها مباشرة من الشاشة الصغيرة أثناء اذاعتها ، واستغلالها تجاريا بعمل نسخ متعددة منها وبيعها للجمهور ، خاصة وأن أجهزة الفيديو كاسيت انتشرت انتشارا كبيرا وصارت مجالا جديدا للتجار فى الانتاج المرئى دون مراعاة لحقوق الملكية الادبية والفنية . وتداوم الشركات الصناعية على تطويرها وذلك بغرض خفض ثمن بيعها ، وتنقل عليها البرامج المرئية والأفلام السينمائية ، وأحيانا تسجل لها برامج خاصة بها مثل المباريات الرياضية والأغاني وقصص الأطفال ، بل يستطيع المشاهد ان يسجل عليها لنفسه مباشرة من القنوات المرئية المذاعة .

كما أن البحث العلمى لم يتوقف لإيجاد وسيلة بديلة تكون أرخص ثمنا ، فظهرت عام ١٩٧٩ الاسطوانة المرئية ومدتها ساعة وسعرها أقل من سعر نصف الكاسيت ، وهى تباع مسجلة ، ولكن لا يمكن التسجيل عليها ، ويرجع رخص ثمنها الى غزارة انتاجها ، ويمكن مشاهدة فيلم سينمائى كامل على اسطوانتين فقط ، وقد أصبحت هاتان الوسيلتان متاحيتين بالفعل للمشاهد ، ومن ثم يتعين الاتجاه الى انتاج الفيديو كاسيت بسهولة انتاجه فنيا ، ولعدم احتياجه لاستثمارات مالية كبيرة

أما الاسطوانة المرئية فيجب من الآن دراسة كيفية انتاجها والقيام بدراسات الجدى اللازمة ، لأنها تحتاج لاستثمارات مالية تفوق كثيرا ما يمكن تخصيصه لانتاج الفيديو كاسيت . لهذا فقد أصبح من الضرورى حماية الانتاج الفنى المرئى ، عن طريق الالتزام بتنفيذ التشريعات المحلية والدولية ، ومتابعة تنفيذها بجدية ، والحرص على الانضمام الى الهيئات الدولية التى تقاوم التزوير وتقوم بحماية الانتاج . ومن طرق الحماية الوقائية العملية أيضا : نشر المصنفات على فيديو كاسيت فى وقت ملائم ، مع اذاعتها ونشرها فى الأسواق قبل قيام المزورين بهذا العمل ، وذلك حتى لا يضيع مقابل الملكية الادبية والفنية لانتاجنا المرئى والسينمائى بسبب التزوير والتحايل ، ولكى نواكب التقدم التكنولوجى المطرد فى هذه المجالات .

ثانيا : الانتاج الاذاعى

بدأت الخدمة الاذاعية فى مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، ثم تتابع انشاء الخدمات الاذاعية المتنوعة الأهداف ، داخليا وخارجيا ، تبعا لظروف تختلف كثيرا عن ظروفنا الحالية ، وخاصة بعد انتشار التلفزيون وتأثيره القوى فى جذب المواطن على نحو تصعب مقاومته . ومن هنا تبرز الحاجة الى ضرورة إعادة صياغة ملامح الانتاج الاذاعى ، وذلك على النحو الآتى :

فى مجال الأغنية والموسيقى :

• الارتفاع بمستوى الأغنية معنى ولغظا ، باعتبارها رسالة اجتماعية الى المستمع ، ينهى أن تنقل اليه أجمل وأنبل ما ينبغى أن يسمعه .
• العودة بالاذاعة المسموعة الى دورها القائد للحركة الفنية فى مجال الأغنية ، عن طريق احياء نظام حفلات المنوعات الغنائية ، والاهتمام باظهار المواهب الجديدة .
• الاهتمام بالأغنية الجماعية والصور الغنائية والأوبريتات .

• باعتبارها الاذاعة المتخصصة في مجال الفكر والثقافة الدينية .

• تنقية الثقافة الدينية من الشوائب ومواجهة التيارات الضارة ،

بحيث يزود المستمع المسلم بجوهر الاسلام ، كما وردت تعاليمه وقيمته العليا في مصادر الشريعة المتفق عليها .

• تقديم البرامج الدينية التي تعتمد على شرح وتفسير الكتاب والسنة ، بأسلوب يجمع بين الحفاظ على التراث الديني والعرض المبسط الجذاب .

• الإكثار من انتاج البرامج الخاصة التي تعرض بشكل درامي سير الاعلام من قادة الفكر الديني وأعمالهم .

• مراعاة توسيع دائرة الاستعانة بكبار المفكرين من أساتذة الأزهر وأساتذة التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية ، سواء في الندوات أو في إعداد المادة العلمية لمختلف البرامج الدينية على مختلف الشبكات الاذاعية .

في المجال الثقافي :

• إعطاء أولوية متقدمة للبرامج التعليمية لمختلف المراحل التعليمية وأنواع التعليم المختلفة .

• تقديم المناهج العلمية للجامعات في محاضرات مركزة وبمبسطة يستفيد منها الطالب الجامعي المتخصص ، والتي يمكن للمستمع العادي أيضا أن يتابعها للارتقاء بمستواه الثقافي ، وذلك استكمالاً للتجربة التي بدأتها اذاعة الاسكندرية ببرنامج جامعة الهواء ، ثم تبعتها اذاعة وسط الدلتا . وتجدر الإشارة الى ان التخطيط يجرى حالياً لتقديم هذا البرنامج باذاعة القاهرة ، لخدمة طلاب جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر وحلوان .

• التوسع في تقديم برامج مبسطة ، تقدم للمواطن المصري أحدث مبتكرات العلم ومنجزاته .

• زيادة خريطة البرامج الثقافية ذات الطبيعة الأدبية التي تقدم

• البحث في التراث الشعري العربي القديم والحديث لاختيار الصالح منه للفناء ، والحرص على أن يتم انتاجه على مستوى رفيع ، تلحينا وأداء .

• الاهتمام بالتراث الشعبي في مجال الأغنية والموسيقى ، وهو واجب هام يقع على عاتق شبكة المحليات ، عن طريق جمع التراث الغنائي والموسيقى الشعبي وتوثيقه وتسجيله بشكله التلقائي ، ثم باختيار الصالح منه ، وإعادة تقديمه بشكل علمي يجمع بين الأصالة والمعاصرة .

• الاهتمام بالتراث الموسيقى والغنائي العربي والشرقي بانتاج الأعمال الموسيقية والغنائية التي تبرز ملامحها في هذه المجالات ، وكذلك التعريف بأعلام الموسيقى العربية والشرقية . الى جانب العناية المناسبة بالموسيقى العالمية .

في مجال الدراما :

• إحياء التاريخ المصري القديم والحديث ، من خلال الأعمال الدرامية التي تعرض لسير الأبطال والقادة في مختلف مجالات الفكر والفن والأدب والسياسة ، وكذلك الأحداث والوقائع التاريخية الهامة .

• معالجة قضايا المجتمع المصري المعاصرة معالجة موضوعية وهادفة ، من خلال الدراما المسلسلة أو تمثيلية نصف الساعة .

• إحياء التراث العربي وإعادة تقديمه بشكل جذاب ، من خلال البرامج الدرامية الخاصة .

• فتح النواخذ الفكرية للمستمع المصري والعربي على روائع الفن العالمي ، من خلال تقديم الدراما العالمية - المسرح العالمي - والإعداد الدرامي لروائع فن الرواية العالمية .

في مجال الفكر والثقافة الدينية :

• تقديم الاسلام كدين متكامل وكحضارة انسانية رائدة في المجال الأخلاقي والاجتماعي والفكري ، وخاصة في اذاعة القرآن الكريم ،

- تنشيط التسويق الى الدول المتعامل معها حاليا ، وذلك بتشجيع الانتاج المشترك معها ، ووضع صيغ ميسرة لهذا الانتاج .
- استخدام شرائط الفيديو كاسيت فى النشاط التسويقي .
- اجراء دراسات دورية مستمرة للسياسة السعرية ، لتسويق المواد المرئية والاذاعية حتى تساير الارتفاع المطرد فى الاسعار .
- الاهتمام بتوسيع دائرة تسويق الاعلانات المختلفة ، مع تكثيف الاتصالات بوكالات الاعلان بالخارج لتحقيق هذا الغرض ، ويقصد زيادة الموارد من هذا التسويق .

* المحافظة على حقوق الملكية الادبية والفنية لهذا الانتاج وحمايته من التزوير والتحايل : وذلك بالتوسع فى دراسة كل ما يتعلق بالنواحى القانونية لحماية الملكية الادبية والفنية ، ومراعاة المبادرة الى تطبيق احكام التشريعات المحلية والدولية المحققة لهذا الهدف ، فضلا عن استخدام الطرق العملية التى تؤدى الى ذلك ، مثل : نشر المصنفات على فيديو كاسيت فى وقت ملائم مع اذاعتها ، أو استخدام الاسطوانة المرئية التى لا يتم التسجيل عليها سوى مرة واحدة .
* انشاء مركز قومى دائم للدراسات الفضائية يشمل عدة اقسام أهمها :

الهندسية - البرامج - الاقتصادية - القانونية ، وتمثل فيه الجهات المعنية ، وفى مقدمتها : هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد الاذاعة والتلفزيون ، وأقسام الاتصالات بالجامعات ، ويكون من بين مهامه الرئيسية :

- اجراء الدراسات المستمرة لكل ما يتصل باستخدامات الفضاء ومستقبلها .
- تجهيز مناهج التدريب لانتاج برامج البث الفضائى المباشر .
* التأكيد على توصيات المجلس فى دورته " الرابعة " بشأن التكامل الاذاعى والتلفزيونى بين مصر والسودان وذلك باتباع الآتى :

للمستمع خلاصة الانتاج الأدبى العربى والعالمى ، القديم والمعاصر ، سواء فى الشعر أو القصة أو الرواية أو المسرح أو الدراسات الأدبية .
• تطوير تقديم البرامج ذات الاطار والمضمون الفنى فى مختلف مجالات التفوق الفنى ، من موسيقى وفنون تشكيلية ومسرحية وسينمائية ، بما يؤدى الى مزيد من اقبال المستمعين عليها .
• الاهتمام بالتراث المصرى والعربى ، وذلك بابرار ملامح هذا التراث من خلال البرامج الخاصة التى تقدم اعلام مصر والعرب فى مجالات الفنون المختلفة .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة والمناقشات التى دارت حولها ، مع التأكيد على توصيات المجلس فى دورته السابقة بشأن « المسلسلات الإذاعية » ، يوصى بما يأتى :

* توسيع دائرة تسويق المواد المرئية والاذاعية وذلك عن طريق ما يأتى :

- اعطاء أولوية لتنشيط التسويق والتوزيع الى دول المغرب العربى .
- ترجمة الحوار العربى للمصنفات بالصوت أو الكتابة على النسخ ، لتسويقها فى الدول الاسلامية التى لا تتكلم العربية ، حسب اللغة السائدة فيها .

- تهيئة السبل لفتح أسواق جديدة فى الدول الأجنبية وبخاصة أوروبا والأمريكتان .

- تشجيع اقامة شركات مصرية مشتركة ، لانشاء استوديوهات كاملة للانتاج الاذاعى والمرئى بالمناطق الحرة بمصر ، يتوفر لها الامكانيات التكنولوجية الحديثة ، مع منح الامتيازات التشجيعية كالاغفاءات الضريبية والجمركية وسهولة تحويل الأموال للفنانين المصريين الذين يعملون بها بدلا من اغترابهم ، وبالتالي جذب المنتجين العرب الذين يعتمدون فى معظم انتاجهم على هؤلاء الفنانين .

الفنية والثقافية التي تسهم في إبراز السلوك الحسن والذوق الرفيع .
مع إعادة النظر في ترتيب أولويات موضوعات النشرات الاخبارية ،
أسوة بما يجرى عليه العمل في الخارج .

* استحداث نشرة أخبار موجزة وبسطة للأطفال والناشئة ،
بما يعمق فيهم الاهتمام بالشئون العامة ويؤكد الانتماء
وحب الوطن .

* مراعاة أن تكون الاعلانات المرئية والمسموعة في خدمة المستمع
والمشاهد ، وليس في خدمة المعلن فقط .

* دراسة أوضاع العقود المبرمة بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون
والمعاملين معه - بصفة دورية كل فترة زمنية مناسبة - بما يساعد على
زيادة الانتاج ، مع النص في هذه العقود على التزامهم بأحكام ميثاق
الشرف الاذاعي ، باعتباره جزءا متما لاى اتفاق .

* عقد الاتفاقات الجماعية مع النقابات الفنية والمهنية التي يتعامل
أعضاؤها مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ولضمان التزام هؤلاء الأعضاء
بتنفيذ ما يتفق عليه معهم من انتاج ، وأن تتولى هذه النقابات
اتخاذ الاجراءات القانونية حيال أعضائها في حالة مخالفة هذا
الالتزام .

* إعداد دورات تدريبية وفنية خاصة للعاملين في اعداد وانتاج
البرامج والمواد المرئية والاذاعية .

والاستعانة في هذه الدورات بالخبرات الأجنبية لملاحقة التقدم
التكنولوجى في هذه المجالات .

ملحق (١)

ميثاق الشرف الاذاعي

الديباجة :

نحن الاذاعيين ، بوصفنا شركاء في مسئولية الكلمة ، نعهد الله
والشعب والضمير الانسانى ، على أن نقوم بعملنا بما يرضى الله ،

- التنسيق بين موجات الاذاعة الموجهة في كل من البلدين ،
وإعداد خطة إذاعية موحدة تتضمن إعداد وانتاج برامج اذاعية
مشتركة .

- مد شبكة الارسلان التليفزيونى من مصر الى السودان تدريجيا -
كخطوة أولى - يعقبها تنفيذ انشاء القمر الصناعى لوادى النيل ،
وإعداد وإنتاج برامج تليفزيونية مشتركة .

* الحرص على تنفيذ المشروعات التي وردت بالخطة الخمسية
لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وبخاصة مشروعات استديوهات التليفزيون
ووضع برامج زمنية محددة لتنفيذها لأن ذلك يؤدي الى تحديث وسائل
انتاج المواد المرئية والاذاعية ، ومواكبتها للتطور العالمى في مجال
الاتصالات .

* ترجيح الاتجاه الذى يدعو الى زيادة عدد قنوات التليفزيون
والتوسع في انشاء الاذاعات المحلية والاقليمية .

* الاهتمام بانتاج المصنفات المرئية والاذاعية المتميزة وذات
المستوى الرفيع .

* اهتمام وزارة التعليم ، والمجلس الأعلى للشباب بمعاونة أجهزة
الاذاعة والتليفزيون في نشر أغاني الأطفال بلغة فصيحة لأنها وسيلة
مباشرة لتعميد الطفل على النطق السليم ، والالمام المبكر بقيم
المجتمع .

* تحقيق التوازن بين البرامج والتنوع في أشكالها ومضامينها ،
لتخليصها من التكرار والتطويل .

وكذلك مراعاة التوازن في عرض المواد المحلية والأجنبية المشتراة أو
المهداة من الخارج .

* الاهتمام بتقديم الخدمة الاخبارية المتطورة ، مع تطعيم نشرات
الاخبار بمواد جديدة تشمل : الاخبار العلمية التي تشدّ الهمم والفكر ،
والاخبار الاجتماعية التي تؤثر ايجاباً على نفسية الجماهير ، والاخبار

ويحقق أهداف الشعب ، ويتمشى مع الضمير الانساني ، في كل أداء
نؤديه ، سواء بالفكرة أو الكلمة ، في الاذاعة المسموعة والمرئية ،
مسترشدين في ذلك كله بهذا الميثاق ، دليل عمل وسلوك ، لتحديد عنه
أبدا ، باذن الله .

أولا : المبادئ العامة :

- الاذاعة المصرية المسموعة والمرئية ملك لشعب مصر .
- الاذاعة أمانة في ضمير الاذاعيين يحملونها لمصالح المجتمع .
- الاذاعة مسئولية يشعر بها كل اذاعي في أدائه .
- الاذاعي في أى موقع هو المسئول عن حقوق المستقبليين للاذاعة
المسموعة والمرئية .

وتشمل مسئولية الاذاعي مايتأتى :

- تقديم المعلومات الصحيحة للشعب في حينها .
- الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .
- أمانة الاتصال بين الشعب وحكومته .
- عرض وجهات النظر المختلفة عرضا متوازنا أميناً ، في كل
القضايا التي تهم الشعب ، دون تحيز أو تحزب أو إثارة .
- بث الثقة بين المواطنين في الداخل والخارج .
- الالتزام باحترام الحريات العامة والقيم الدينية والقومية .
- حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .
- ارتباط الكلمة المذاعة بالضمير الانسانى .
- المشاركة في تبصير الرأى العام .
- المشاركة في تشكيل الذوق العام تشكيلا سليما .

ثانيا : الاخلاقيات الاذاعية :

للأخلاقيات الاذاعية مصادر رئيسية هي :

- التعاليم السعادية .
- الكرامة الوطنية والانسانية .

- المثل العليا للانسان المعاصر .

- سيادة القانون .

- حرمة الأسر ورعاية الطفولة .

- الايمان بالكلمة الصادقة .

- صدق الاذاعي مع نفسه ومع الناس باعتباره قدوة للغير .

- المظهر اللائق في الأداء سواء كان ذلك بالقول أو الاشارة .

- الحفاظ على أسرار المهنة .

وفي ظل الأخلاقيات يحظر على الاذاعيين ما يتأتى :

- أى مساس بالعقائد والقيم ، وأى تعرض لما فيه إثارة بين
الطوائف .

- أى مساس بالأهداف القومية والتراث القومى .

- أى مساس بنظام المجتمع .

- أى مساس بقيمة العمل والعاملين .

- أى استغلال لفرائز الجماهير .

- أى تجاوز عن الحريات المكفولة للغير بالقانون ، أفرادا أو
جماعات .

- أى استغلال للعمل الاذاعي في منفعة شخصية .

- اذاعة اسرار الأمن القومى .

- اذاعة مايدعو الى الانحلال أو ما يدعو إلى الاحباط .

- اذاعة مايدعو الى استخدام العنف أو نشر الجريمة أو الاثارة
الجنسية .

- اذاعة أى اعلان تجارى لا يتمشى مع أخلاقيات الاذاعة
ونظامها ، أولا يتفق مع مصلحة المجتمع والصحة العامة والذوق العام ، أو
يتعارض مع الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

ثالثا : واجبات الاذاعيين :

الاذاعيون شركاء في المسئولية عن الحقيقة وعن سمعة البلاد ، وفي

ملحق (٢)

ضوابط الاعلانات

- حرص اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، فى نطاق مسئوليته ، على وضع عدة ضوابط تضمنتها كافة العقود المبرمة بين الاتحاد ووكالات الاعلان ، وعلى ضوء هذه الضوابط يقوم جهاز الرقابة التابع لكل خدمة برقابة الاعلانات ، بالاضافة الى ماتضمنه ميثاق الشرف للعاملين بالاتحاد من قواعد عامة للاعلانات ، كما تراعى فى البرامج ، وهذه الضوابط هى :
- عدم التعرض للمسائل الدينية ، أو الآثار السياسية والعقائدية ، أو الاعلانات المخالفة للنظام العام والآداب العامة .
- يجب الا يحتوى الاعلان على معلومات قد تضلل المستهلك صراحة أو ضمناً .
- عدم استخدام المصطلحات الفنية أو العلمية أو الاحصائية بطريقة تسمح بالتأويل أو التفسير الخاطيء .
- يجب ألا يتعرض الاعلان للمنافسة غير المشروعة بالنزاع فى سلع أو خدمات مماثلة أو مشابهة للسلعة أو الخدمات المعلن عنها .
- عدم الاشارة الى الادوية أو المنتجات الدوائية الا بترخيص من وزارة الصحة .
- الاعلانات الخاصة ببيع العقارات أو البيع بالتقسيط ، يجب أن تقدم بطريقة لا تحتمل سوء الفهم لشروط البيع ، وعلى أن يقدم المعلن ما يثبت جدية البيع من الجهة المختصة .
- يجب أن يكون هناك حرص خاص فيما يتعلق بالإعلانات الموجهة للأطفال ، إذ يجب أن يخدم الاعلان شخصية الطفل ، وألا يلحق أى ضرر بتفتحه للحياة والاقبال عليها .
- يجب أن تبتعد الاعلانات والبرامج الاعلانية عن كل مظهر من مظاهر العنف أو الاثارة .
- يراعى استخدام كلمة " مضمون " ومرادفاتها بطريقة محددة ، كما يجب أن تضاف اليها التفسيرات أو التفصيلات اللازمة ، وأن تستند هذه التفسيرات الى وثيقة تكون تحت الطلب .

إطار هذه المسئولية يلتزمون بما يأتى :

- الارتفاع المستمر بمستوى الأداء .
- مراعاة التحديث والابتكار فى كل ما يقدم من الأعمال الإذاعية المسموعة والمرئية .
- مراعاة التوازن بين القيمة التثقيفية وبين القيمة الترويحية فى الانتاج الإذاعي اليومي .
- عدم اذاعة أى نأ غير موثوق به .
- عدم التقليل من شأن أى عمل كبير أو تعظيم أى عمل صغير .
- عدم الترويج لأى شخصية أو فكرة أو سلعة تمس كيان المجتمع ومصالحة أفراداً وجماعات .
- عدم اعطاء المتحدثين مائس لهم أو تجريدهم من حقوقهم .
- عدم الاصرار على الخطأ والعمل على تصحيحه .
- وفى تمكين الإذاعيين من أداء واجباتهم يراعى ما يأتى :
- كفالة حماية الإذاعيين من أى ضغط أدبى أو مادى لإكراههم على أى شئ لا يتفق مع كرامتهم أو كرامة عملهم ، وكذلك حمايتهم من التعرض لما يضر بأشخاصهم أو بمصالحهم الخاصة أو العامة بسبب عملهم فى الاذاعة .
- احترام آداب الزمالة وبخاصة عدم تجريح بعضهم البعض أو الاقلال من شأنه .
- رابعا : قواعد تنفيذية :
- تسرى أحكام هذا الميثاق على الإذاعيين والمتعاملين مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، والاذاعيون هم العاملون بالاتحاد كافة أيا كانت مستوياتهم أو درجاتهم ، ويشمل المتعاملين من يتفق معه الاتحاد على أداء أى عمل فى مختلف أوجه النشاط الإذاعي ، مسموعاً كان أو مرئياً .
- ويلحق الميثاق بالاتفاق ويكون جزءاً متمماً له .

ملاحم الخطة الاعلامية المواكبة لخطط التنمية

التنمية هى الطريق الطبيعى الى المستقبل ، فكل اعلام مستقبلى ينبغي أن يكون فى خدمة التنمية ، ويسير معها جنباً الى جنب ، ويشرحها للمواطنين جميعاً بمختلف مستوياتهم ، وبجميع وسائل الاعلام المقروءة والمنطوقة والمرسومة والمنظورة ، بما فى ذلك من فنون الحوار والدراما وسائر فنون الاتصال .

ولقد كان مفهوم التنمية الى عهد قريب مفهوماً اقتصادياً خالصاً ، ولكن ثبت مع حركة التطور أن التنمية البشرية ينبغي أن تسبق كل حلقات التنمية الأخرى ، حتى يمكن أن تؤتى ثمارها ، لأن البشر هم الهدف الأول والأخير لعملية التنمية بكل حلقاتها ، وهم المحرك الأول والمتابع المستمر لها فى الوقت نفسه . ولقد تفرعت شجرة التنمية مع التطور المستمر الى فروع كثيرة ، يخلص أهمها فيما يلى :

التنمية البشرية - التنمية التعليمية - التنمية العلمية - التنمية الثقافية - التنمية الاجتماعية - التنمية الاقتصادية - التنمية الزراعية - التنمية الصناعية - التنمية السياسية - التنمية الأمنية .

وفيما يلى ايضاح موجز لكل فرع من هذه الفروع :

أولاً: التنمية البشرية :

يولد جميع الناس احراراً متساوين فى الكرامة والحقوق . هكذا

تقول المادة الأولى فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة ، فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وقد ركزت هذه المادة على الحقوق بون " الواجبات " لأن الانسان فور ولادته يصبح صاحب حق على المجتمع ممثلاً فى أبويه أو أسرته الخاصة والدولة ، أى أن " الواجبات " فى المرحلة الأولى من حياة الانسان تكون بالوكالة عنه الى القائمين على تنشئته ، ثم يتدرج الانسان فى عملية التوازن بين الحقوق والواجبات تدرجاً طبيعياً ، بدءاً بمرحلة التعليم الأساسى أو ما هو بديل عنها ، وانتهاء الى مرحلة الرشد التى تتكافأ فيها مسؤولية الانسان بين الحقوق والواجبات ، ثم الى مرحلة أعلى من ذلك ، هى مرحلة اشتراكه فى ترشيد غيره بالنسبة للمشاركة فى المسؤوليات ، على أساس أن هذه المشاركة هى القناة الأولى التى يتم فيها ارتباط الفرد بالمجتمع أخذاً وعطاءً ، على أكبر قدر ممكن من مفاهيم المساواة . وذلك هو أساس التنمية البشرية التى تبنى عليها سائر التنميات الأخرى .

ويمكن إجمال التنمية البشرية فى سبع مراحل هى :

• المرحلة الأولى : التى يقوم بها البيت فى تنشئة النشء .

• المرحلة الثانية : التى تقوم بها المدرسة بالتعليم الأساسى فى

حياة الناشئة .

• المرحلة الثالثة : التى يقوم بها التعليم بمختلف مستوياته وشعبه

العلمية والعملية والفنية .

• المرحلة الرابعة : التى تقوم بها أجهزة الأنشطة العامة فى حياة

الشباب وعلاقة هذه الأنشطة بالبيئة .

• المرحلة الخامسة : وهى مرحلة التعبئة النفسية والفكرية من جانب

الشباب أنفسهم ، فى مجالات الخدمات العامة أديبة كانت أو مادية ،

ليعتادوا حمل مسؤولياتهم كمواطنين صالحين .

• المرحلة السادسة : ومردّها الى ماتعين به الدولة شباب الأجيال

الصاعدة على إحقاق حقوقهم وأداء واجباتهم .

• المرحلة السابعة : ومردّها الى مايقوم به الحكماء فى ترشيد تلك

والاعلام بمختلف وسائله ، هو الذى يقوم بالدور العام فى ربط الأجيال الصاعدة بأفضل تجارب من مكونات الشخصية المصرية ، وأهليتها للكفاح والنجاح ثم هو الذى يلقي الضوء على الواجبات العامة لكى يؤديها المواطن ، على أن يكون الاعلام فى هذا كله حلقة الاتصال الوجدانى بين المواطنين والمواطنات ، وبين أهداف الخطة القومية للتنمية ، على أساس أن هدف الأهداف فى هذه الخطة القومية الشاملة هو : الملتقى بين الحرية والتقدم والرفاهية لكل مواطن .

ولعل هذه الوظيفة الاعلامية فى التنمية البشرية بكل مفرداتها ، هى التى ترشد أجهزة الاعلام كلها ببرامجها ، سواء كانت هذه البرامج تليفزيونية أو اذاعية أو صحفية أو سينمائية أو اتصالية أو ارشادية ، وسواء كانت مكتوبة أو منطوقة أو مصورة ، وسواء كانت وصفا أو قصصا أو حوارا ، أو غير ذلك .

وهذه البرامج ليست فى حاجة الى تقنين ، لأن الأصل أن تاتى تفاصيلها من وحي الساعة وحي الموقف وحي البيئة ، ومع ذلك يجب أن تكون لكل برامج الاتصال فى التنمية البشرية خلفية أساسية مشتركة ، هى وحدة البث الروحى فى أسماع المواطنين واقتدائهم بكل مايفيد التنمية البشرية ، باعتبارها حجر الزاوية فى بناء جميع التتميات الأخرى ، التى تحقق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للفرد والجماعة .

ثانيا : التنمية التعليمية :

وتتداخل فى التنمية البشرية وسائل التعليم ومناهجه ، التى يعتمد عليها فى تنمية العقول وإعدادها للانتاج . ومن هنا تعتبر الخطة التعليمية ، فى مختلف مراحل التعليم ، أصلا من أصول التنمية التعليمية التى تضاف الى التنمية البشرية .

ثالثا : التنمية العلمية :

وتأتى فى أعقاب التنمية التعليمية ، فما من شيء فى المجتمع الانسانى كله لايتأثر بالتطور العلمى ، تطورا يصاحبه فى هذا العصر

الأجيال الى ما هو أقوم سبيلا .

ويمكن اضافة مرحلة أخرى عن التربية الدينية ، تكون خلفية أساسية لكل مراحل التنمية البشرية السابقة ، وأصلا من أصول كل منها ، لأن الدين الذى هو مصدر الاشعاع يعتبر مدخلا لكل صلاح وتنمية .

الاعلام فى مجال التنمية البشرية :

وليس من شك أن كل مرحلة من هذه المراحل لها نوعيات من المطالب الضرورية فى التطبيق . وكذلك لها نوعيات من فنون الاتصال فى الاعداد النفسى أو الفكرى لها .

أما نوعيات المطالب ، فتلك هى التى تؤديها الدولة مباشرة أو بواسطة المؤسسات القومية ، لتوفير احتياجات الانسان فى الإقامة والأمان والصحة والتعليم والتدريب والتوظيف ، واعطاء المواطن فرص التنمية الممكنة ، لكل حسب استعدادة وموهبة وحصيلته نشاطه فى المجالات الخاصة أو العامة .

وأما نوعيات الاتصال ، فتلك هى مهمة الاعلام فى المراحل المشار اليها . ومن هنا يعتبر الاعلام شريكا أصيلا فى عمليات التنمية البشرية وما يتفرع عليها .

فعلى الاعلام مسئولية ما عن المواطن قبل أن يولد ، بتقديم برامج الترشيد لأمه ، وبرامج الترشيد لأبويه أو لاسرته الصغيرة بعد أن يولد . والاعلام مسئول ما عن تنمية الطفولة ، بتقديم البرامج التى تهيب الأطفال لأن يستقبلوا الحياة استقبالا نفسيا ذكيا زاكيا ، ثم يستقبلون الدراسة الأولية ومابعدها استقبالا فيه روح الانتماء الوطنى والانتماء الوجدانى للجماعة .

وعندما يبلغ الناشء مبلغ الصحة الفكرية ، يكون الاعلام معه خطوة بخطوة فى تفتح ذهنه على حضارة الانسان ونصيب وطنه منها ، وما الى ذلك من شئون بلاده وتاريخها ، ليزداد احساسه بالانتماء الوطنى والانسانى ، ولتتفتح روحه بالآمال والاقبال على عملية التوازن بين الحقوق والواجبات ، بما فى كليهما من أخلاقيات واحساس بالمسئولية .

ويفتح لنا الطريق لتصنيع هذه الأدوات محليا .

سابعا : التنمية الصناعية :

والتنمية الصناعية من الوسائل الهامة للتنمية الزراعية . خاصة بعد أن تشابكت بعض ثمرات الانتاج الزراعى مع مقتضيات الصناعة ، وبعد أن سلكنا طريق الميكنة الزراعية ، فضلا عن أن هدف التصنيع يكاد يتفق مع هدف الاستزراع ، فى محاولات الاكتفاء الذاتى المستهدف لكل الشعب ، وكلما بلغنا مرتبة متقدمة من مراتب الانتاج الصناعى المحلى ، أوجدنا لنا فى الخارج أسواقا نعطيها كما نأخذ منها ، أخذا وعطاء يضبط ميزاننا التجارى من جهة ، ويزيد سمعتنا اشراقا خارج حدودنا ، ولهذا الاشراق مزاياه ، وعلى الأخص فى ميادين السياحة .

ثامنا : التنمية السياسية :

لقد اختارت مصر فى أعقاب نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ طريق الديمقراطية ، والديمقراطية ليست خطوطا جامدة ، انما هى سلسلة من التتميات البشرية ، التى تحقق أمن المواطن وتأمين مستقبله الخاص والعام ، تأمينا تنشط وتسعد به الأجيال المتعاقبة .

تاسعا : التنمية الأمنية :

وعلى طريق تأمين مستقبل الأجيال المتعاقبة ، يتعين أن نخطط طريق التنمية الأمنية ، فى ضوء نصر أكتوبر ، وما تلاه من إعداد واستعداد : للقوات المسلحة وقوات الأمن ، وكل الأجهزة العاملة لحراسة السلام ، وماتؤديه للمجتمع من خدمات عامة .

إن التنمية الأمنية كما تتطلب تطوير السلاح والأدوات ، تتطلب تطوير الذى يعمل بها . وتطوير السلاح والأدوات له طريق مرسوم ، هو طريق الملاحقة بكل ماتأتى به تكنولوجيا العصر ، نقلا وابتكار . أما تطوير مستخدميها ، فمعناه تنمية قدرات الأفراد - أى العنصر البشرى - العلمية والعملية والايمانية والسلوكية . وكل ما ينفق فى هذا السبيل له عائده المؤكد .

التطور التكنولوجى ، الذى هو الآن أساس التنمية العلمية ، والذى يعتبر الوجه الأول للحضارة المعاصرة والحضارة الآتية ، ثم هو الذى ييسر للانسان المعاصر ، فى حياته الخاصة والعامة ، أكبر قدر ممكن من التقدم الاجتماعى . ولا بد فى ذلك من تنمية التكنولوجيا المحلية ، وأن يدعو الاعلام الى ذلك .

رابعا : التنمية الاجتماعية والثقافية :

وتأتى التنمية الاجتماعية فى الحلقة التالية للتنمية العلمية ، لما تتركه التنمية العلمية من انطباعات عصرية على حياة المجتمع بكل أفرادها ، بما فى ذلك نمو قدرات الانسان المعاصر وما تهيئه له من أسلوب التفوق جيلا بعد جيل . وقد صارت التنمية الاجتماعية تنمية متلازمة مع تنميات الفنون والآداب خاصة ، والتنمية الثقافية بصفة عامة .

خامسا : التنمية الاقتصادية :

هناك تفاعل طبيعى بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، خاصة بعد أن صارت التنمية الاقتصادية أكبر عامل من عوامل تنمية المجتمعات . بل ان من الخصائص الاجتماعية فى التنميات ، تطويع الاقتصاد لصالح المنتج والمستهلك ، وحفظ التوازن بين المشروعات الاقتصادية وبين المسار الاجتماعى العام ، حفاظا على الأصول التى يربعاها وينشرها المجتمع للاقتصاد القومى ، لتشمل هذه الأصول حياة الفرد والجماعة .

سادسا : التنمية الزراعية :

للتنمية الزراعية فى مصر أهميتها الكبرى ، لأنها المصدر الطبيعى للاعاشة بالنسبة لكل المواطنين ، فالهدف من هذه التنمية الزراعية ، أن تصل الى نقطة التقاء بين معدلات البشر وبين معدلات الأمن الغذائى لهم ، فضلا عما فيها من موارد أخرى ، يمكن تنميتها عن طريق تبادل الانتاج الزراعى الفائض مع البلاد الخارجية ، تبادل يحفظ التوازن بين التصدير والاستيراد ، ويفيد منه مجتمعنا الزراعى ما يحتاجه من الخارج ، بما فى ذلك الأدوات الزراعية المستحدثة الأكثر عائدا ونتاجا

دور الاعلام فى خطة التنمية الشاملة

لقد اصبحت القاعدة العامة فى كل مشروعات التنمية المعاصرة ، أن تشمل خططها ما تحتاجه من وسائل الاعلام أو الاتصال ، فصار من المسلمات أن تترك بعض أبواب خطط التنمية للجهود الاعلامية أو الاتصالية ، مما جعل الاعلام شريكا كاملا فى هذه الخطط ومن هنا كان لزاما على أجهزة الاتصالات الاعلامية أن تعد نفسها للمشاركة فى تنفيذ خطة التنمية الشاملة ، وما اليها من خطط فرعية مشاركة ارشادية .

وكما أن التنمية الشاملة تقوم على خطط متكاملة واضحة المعالم والتقنين والتوقيت ، فينبغى أن تقابلها خطة اعلامية متكاملة ، تسير مع الخطة الشاملة جنباً الى جنب فى كلياتها وفى تفاصيلها . على أن تكون لهذه الخطة الاعلامية قاعدة أساسية تتصل بتخصصاتها ، ثم تتسع دائرتها الى التنمية .

ان الخطة الشاملة للتنمية معناها : أنه سيكون هناك ايقاع موحد بين أنشطة التنميات النوعية جميعا ، بحيث تصب كل منها فى اهداف الخطة الشاملة ، وكذلك ما ينبغى أن تكون عليه الخطة الاعلامية الشاملة ليتم التزامل بين الخطتين .

وليس من شك أن كل خطة نوعية فى اطار الخطة الشاملة ، لها اسلوبها الذى قد تنفرد به فى التفاصيل ، وأن اتفقت الغايات ، وكذلك ما ينبغى أن تكون عليه الخطة الاعلامية المتزاملة مع خطة التنمية .

متطلبات الخطة الاعلامية :

يتطلب اعداد هذه الخطة أول ما يتطلب : وحدة العمل الاعلامى ، بحيث لا تكون أية وسيلة من وسائل الاتصال الاعلامى فى ناحية وغيرها من الوسائل فى ناحية أخرى .

ومن هنا تبو ضرورة وجود مركز اتصال رئيسى ، تتبعه مراكز اتصال نوعية فى جميع الأركان العامة المختصة بتوجيه خطط التنمية ، وذلك لتوحيد الخبرة الاعلامية ، وأن اختلفت أساليبها بالنسبة لمشروعات التنمية الشاملة وما يتفرع عليها .

هذا المركز الرئيسى لاعلام التنمية ينبغى أن يأخذ صورة الاتحاد العام الذى تتمثل فيه اتحادات المرافق الاعلامية أو الاتصالية ، كاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، والمجلس الأعلى للصحافة ، والهيئة العامة للاستعلامات ، ويشارك فيه خبراء متخصصون بنوعيات خطط التنمية . ويتولى هذا المركز مايتأتى :

• إمداد كل وسائل الاعلام أو الاتصال بتفاصيل خطط التنمية .

• متابعة تنفيذ سياسة التنمية اعلاميا .

• رسم الخطوط الرئيسية لنوعيات الاتصال المباشر أو غير

المباشر ، لتنفيذ سياسة التنمية فى اطار السياسة القومية العامة .

• تقسيم النوعيات الاعلامية أو الاتصالية بما يناسب كل بيئة من

البيئات ، طبقا لأهليتها وأنصبتها فى خطط التنمية .

ولكى تؤتى الخطة الاعلامية آثارها فى التنمية فانه ينبغى أن يبدأ

الاعلام بنفسه ، فتكون له خطة تنمية اعلامية ، تطابق بينها وبين خطة

التنمية الشاملة من جهة وتخطط للمستقبل الاعلامى نفسه بكل

تخصصاته من جهة ، أخرى ، وأن تتعدى هذه الخطة ارساء النظريات

الى الاعداد الفنى والتكنولوجى ، لمواجهة التطورات العالية المتلاحقة فى

وسائل الاتصال فضلا عن الإعداد البشرى لتحقيق هذه الخطة ووضعها

موضع التنفيذ .

ولما كانت وسائل الاتصال تتطور تطورا عالميا ملحوظا ، فينبغى أن

يحسب حسابه فى خطة التنمية الاعلامية ، ذلك أن الاتصال المباشر ،

وهو أقوى وسائل الاتصال الاعلامى الحديث ، أصبحت له أنوات ارسال

واستقبال حديثة متطورة ، يستخدمها مسئول الاتصال الاعلامى فى

تنقلاته بين ساحات الدعوة للتنمية الشاملة بكل مفرداتها ، طالما كان هذا

الاتصال يجرى بواسطة الدعاة ، وهو أمر يتطلب تجميع الصفوف

الاتصالية التى يقوم أفرادها بوظائف الارشاد ، بما فى ذلك بعض

الوعاظ الدينيين والمدرسين والخبراء فى وسائل الانتاج ، واعدادهم

للقيام بهذه المهمة الاعلامية إعداد اعلاميا .

ولاشك أن استكمال هذه الخطة الاعلامية يتطلب أن يضاف اليها بعض الافلام التسجيلية الممتازة ، وبعض الأناشيد المنتقاة للعاملين في المصانع والحقول وللمتجمعات الطلابية والشبابية ، لخلق الجو الملائم لاستقبال الخطط التنموية ، والمشاركة المتاحة فيما تتطلبه من أداء .

وهكذا يكون من مهام المركز الرئيسى لاعلام التنمية أن يعد نماذج للبرامج اللازمة لهذا كله ، وأن يعد لها الاعلاميون الذين يتخصصون فيها . كما يعد لهم الأدوات المتطورة التي تمكنهم من أداء مهمتهم .

وفي ضوء هذا كله ، يتم الربط بين قواعد الاعلام التنموى ، وبين متطلبات التنمية الاعلامية الشاملة .

الانتماء الوطنى والاعلام المستقبلى

يقوم الانتماء للوطن على حبه والولاء له ، أرضا وأفرادا ، وقيما وتاريخا ، بكل ما يصاحب ذلك من شرف البذل والعطاء ، ومن الماثورات أن " حب الوطن من الايمان " والايمان ، فى أية صورة من صوره ، انما يقوم على الارتباط فكرا وروحا بقيم تخالط نفس الانسان حتى تصبح عقيدة .

ومن ثم يمكن تقرير : أن الانتماء الوطنى هو العقيدة الوطنية التي يصدر عنها معنى المواطنة . بكل ما فيها من حقوق وواجبات ، وأن نبعه العدل والكرامة ، فالعدالة الوطنية والاعتزاز بالكرامة تؤديان الى أن

ومن هذا يتضح ضرورة ايجاد التخصصات الاعلامية فى أجهزة الاعلام جميعا ، من صحافة وإذاعة وعمليات اتصال ، بحيث يكون لكل خطة تنمية إعلاميها المتخصصون فى شئونها ، ومعنى هذا أن برامج التدريب الاعلامى ينبغى أن تأخذ اتجاها تخصصيا آخر ، بحيث يوجد اعلاميون يجيدون تقديم خطط التنمية النوعية الى الناس بالأسلوب الأمثل . على أن يتطرق هذا الأسلوب الاعلامى الجديد للتنمية الى كل فنون الاعلام ، بما فيها الكلمة المنطوقة والمكتوبة والمرسومة والحوار ، والاخراج الدرامى أيضا .

وفى مجال الاعلام الصحفى لم يعد كافيا ما تنشره الصحف من أنباء خطط التنمية . بل ينبغى أن تضاف الى ذلك خدمة صحفية من نوع جديد ، يعتمد على القوافل الاعلامية التي تنشر فى مختلف البيئات المعنية صورا تشترك فيها الصحافة مع وسائل الاعلام الأخرى ، للتركيز على ما يحققه الفرد والمجموع لنفسه من وراء الأخذ بخطط التنمية فى تلك البيئات .

بالاضافة الى أن من مهام الصحافة فى هذه المجالات : أن تقوم بحملة لاستطلاع رأى العام المحلى ، الذى يساعد على حسن توزيع مفردات خطة التنمية الشاملة ، وهو عمل تقوم به كذلك وسائل الاعلام الأخرى ، التي يمكن أن تشترك فى هذه الحملة ، بالتنسيق بعضها مع بعض .

ويجىء على الأثر نور الراديو وشاشات التلفزيون والسينما لتقدم للجماهير خطط التنمية تقديما فنيا مشوقا ، يتفق مع ظروف كل بيئة ، ويكون رأيا عاما لاستقبال هذه الخطط ، والمشاركة المتاحة فى تنفيذها .

ثم يأتى بعد ذلك عامل هام وأساسى ، وهو الربط بين عروض التنميات النوعية وبين الخطوط الأساسية للتنمية الشاملة بالوسائل الفنية ، التي لا يكتفى بتهيئة الأذهان لها بالاعتماد على الكلمة وحدها ، بل وعلى الفنون الصوتية والمرئية معا .

مشاركة أجهزة التعليم والثقافة ورياسات العمل العام والارشاد الدينى والمدنى ، وان تلتقى الجهود العلمية والعملية مع الاعلام فى تأسيس وترجمة المعانى الآتية :

أولا : لماذا أنا مصرى فخود بمصريتى ؟

ثانيا : الوسائل الانتمائية التى تؤهل المواطن لأن يكون له دور فى صياغة الحياة على أرض الوطن فى حدود المتاحة له من الامكانيات .
ثالثا : ماتضيفه المصرية مع العدل الاجتماعى الى شخصية الانسان المصرى بالنسبة لمستقبله .

وهناك اضافة لابد منها الى الشعار القائل " لا تقل ماذا أعطتني مصر ، بل قل ماذا أعطيت لمصر " ، فمع أن هذا الشعار حقيقة واجبة ، لأن مصر قد أعطت لكل مصرى وجوده الانسانى والعمرانى والانتمائى - بما فى ذلك التعليم والضمانات الاجتماعية والحماية فى كل أسباب الحياة - الا أنها حقيقة مؤسسة على حقيقة أخرى ، وهى أن المواطن يصدر فى عطائه لوطنه عن القدرات التى يمكنه منها هذا الوطن .
من أجل هذا كله كان الحرص على أن تتضمن الخطة المستقبلية للاعلام - التى أقرها المجلس سنة ١٩٨٠ - اشارة واضحة الى التمسك بالانتماء الوطنى . وقد تاکد ذلك مرة أخرى فى مشروع ميثاق الشرف الاعلامى الذى اعتمده المجلس وصدر به قرار رسمى .

الاتجاهات والتوصيات

وقد دارت حول هذا الموضوع مناقشات مستفيضة فى اجتماع المجلس ، تضمنت كثيرا من الآراء والاتجاهات التى تتصل بالملابسات والاضاع المؤثرة فى موضوع الانتماء ، وتخلص جميعها فى مجموعة من النقاط ، أبرزها مايتأتى :

الاتجاهات :

• ان الانتماء أمر طبيعى ، وان المصريين جميعا مازالوا على حب وانتماء لبلادهم . وأكبر دليل على هذا : أن المواطن المصرى عندما يكون

يعطى المواطن ما استطاع الى العطاء سبيلا ، والى أن يكون أمينا على معطيات وطنه ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة أن يكون المواطن فى الوقت نفسه أمنا على مقوماته ، سواء كانت مادية أو اجتماعية أو أدبية . ومن هنا يصبح الانتماء الوطنى صمام الأمان للمواطنين أفرادا وجماعات ، لأن وراءه سلسلة متصلة من معطيات الوطن للمواطنين فى الماضى والحاضر ، بانهصبة عادلة لكل مواطن ، يقابلها سلسلة من معطيات المواطنين لوطنهم باعتبارها حقا للوطن عليهم . وعلى ذلك يمكن تحديد أهم روافد الانتماء الوطنى على الاجمال ، فيما يأتى :

• احساس المواطن بعزة النفس فى وطنه .

• المساواة بين المواطنين ، بلا استثناء فى الحقوق والواجبات .

• الاعتزاز بتاريخ الوطن وترايه وتراد والنود عنه والحفاظة عليه .

• الاقتناع بأن الحفاظ على كل ما هو وطنى ، سواء كان فى دائرة الحقوق أو دائرة الواجبات ، جزء لا يتجزأ من شخصية المواطن نفسه .

• النظر الى المجتمع الوطنى على أنه الأسرة الاساسية الكبرى ، وان لهذه الأسرة على المواطن مثل ما عليه بالنسبة لأسرته الصغرى ، أخذا وعطاء .

• الاحساس بأن كل عطاء من كل مواطن له عائد يعود عليه ، كما يعود على سائر المواطنين ، بقسمة عادلة لا غبن فيها .

• الشعور المتصل بهان الانتماء لهذا الوطن شرف لا يعدله شرف آخر .

من هذه الروافد الرئيسية وغيرها ينبت الانتماء الوطنى وينمو مع الأيام ، وهذا يتطلب أن تعمل أجهزة الادارة ووسائل الاتصال على ترسيخ هذا التكوين الانتمائى ، بالاقوال والأفعال ، وأن يبدأ فى هذا المجال بالتركيز على المواطنين فى مرحلتى الطفولة والشباب ، وان تستكمل هذه الجهود بالأساليب الاجتماعية الخاصة والعامة ، التى تشكلها قدرات الأبوة والأمومة والاستاذية والقيادات ، وهو أمر يتطلب

خارج بلاده ، لا يحتمل أدنى مساس بوطنه .

• أن الانتماء لا يمكن أن يزول عن المواطن المصرى ، وإن ظاهرة

ضعف الانتماء طارئ عابر ، يمر بمصر كما حدث فى ظروف سابقة ،

لاسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

• ان المبالغة فى تضخيم هذه المشكلة ، والاسراف الاعلامى فى

الحديث عنها والضغط عليها ، أخطر من المشكلة نفسها ، ولذلك ينبغى

معالجتها برفق وحسن تناول .

• أن المواطن ربما ينحرف - فى بعض لحظات حياته - عن انتمائه

لشعوره بنقص فى العدالة أو الحرية أو فى المساواة أمام القانون ، أو

لعدم الاهتمام بتلبية احتياجاته والحفاظ على كرامته وحقوقه ، ولكن

سرعان ما يعود الى الانتماء متى انتفت هذه الاسباب .

• أن الاسراف فى سياسة إرضاء الجماهير لتعويضها عن عهود

الحرمان ، جعلت المواطن العادى - وبخاصة الشباب - ينتظر أن يأخذ

أضعاف ما يعطى .

• أن سياسة المقابلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة ، كانت من أسباب

ضعف الانتماء عند الشباب .

• أن المشكلات والأوضاع التى تثير سخط المواطن وتدفعه الى

الهجرة ، يوجد نظيرها ، وربما أكثر منها فى كثير من الدول .

• أن الهجرة ليست كلها عدم انتماء ، فقد تكون إضافة طيبة لسمعة

مصر فى الخارج ، أو كسبا لمهارات جديدة أو اكساب المهارات

للآخرين .

• أن التركيبة الاجتماعية أصبحت جديدة ، كما أن المشكلات

الراهنة من نوع جديد أيضا ، ولذلك ليس المهم عرض التشخيص مع

المبادئ العامة ، ولكن الأهم هو الكيفية العملية أو البرنامج التنفيذى

لرفع روح الانتماء ، فى هذا المجتمع الجديد .

• أن مشكلة ضعف الانتماء برزت بصورة واضحة فى الجيل الحالى

ومسئولية غرس الانتماء وتنميته لديه ، يجب أن يشارك فيها جيل الكبار

السابق عليه .

• أن الاعلاميين ليسوا وحدهم المسئولين عن مشكلات المجتمع

وعلاجها ، بما فيها الانتماء . وأن هناك تنميات عديدة : اقتصادية

واجتماعية وسياسية وواجب المختصين فى هذه النواحي أن يضعوا

الخطط اللازمة ، لتسير كل تنمية فى مسارها السليم ، ويسير الاعلام

معها فى نفس الطريق .

• أن المطلوب هو : وضع الأسس العملية التفصيلية التى تؤدى -

اعلاميا - الى علاج ضعف الانتماء والشعور بالمسئولية .

• ان المهم هو تحديد دور الاعلام وكيفية مشاركته ، والطريقة

المناسبة لهذه المشاركة فى مصر ، فكل شعب له نظمته وتقاليده .

• أن التزام الاعلام بالصدق والموضوعية ، هو الأمر الأهم ، فالتنقد

الموضوعى مع بيان الصواب والخطأ ، وإعداد البرامج الثقافية والفنية

الهادفة ، والحوار السليم - كل ذلك يؤدى الى أن يثق الناس بما يقال أو

ينشر أو يذاع ، ومن ثم يقوى لديهم الشعور بالانتماء وبالمسئولية .

• أن التلفزيون يعتبر أقوى الأجهزة الاعلامية وأشدّها تأثيرها ،

ولذلك ينبغى أن يوضع له من النظم والمعايير ما يمكنه من أداء دوره

بأسلوب سليم بناء ، يتحقق معه : تثقيف الناس ، وكسب ثقتهم

وانتمائهم .

• ان المصرى كفرد ، مازال يتميز بما كان يتميز به دائما من

حسنات ، وإن ما أصابه هو انقسام فصل جانب الفرد من كيانه عن

جانب المواطن ، أى الجانب الذى « يواطن » به الآخرون .

• وأن من وسائل علاج هذه الحالة ، تهيئة الفرص الكثيرة التى

تجمع مجموعات من المواطنين فى عمل واحد مشترك .

• ان تقوية الانتماء يكون بالشعور بالحق فى الوطن والشعور

بالمسئولية عن الوطن ، وينبغى أن يتم هذا منذ الصغر - سواء فى

الأسرة أو المدرسة - ثم يؤكد هذا أساسا ، لدى الشباب ، بالوسائل المناسبة .

• أن الشخصية المصرية لها مقومات متوارثة هي : الدين والوطنية . وأن الشباب ينبغي أن يحس بسلامة موازين المجتمع ، وأن يجد القوة الصالحة التي تدعوه الى التمسك بانتمائه .

• أن التنمية الدينية أهم التنميات جميعا ، وخاصة في بناء الانسان والمجتمع ، لأن الدين يأمر بكل ما هو صالح .

وأن الانتماء يكون قويا راسخا ، اذا انطلق من القاعدة الدينية التي تدعو المرء أن يحب لآخيه ما يحب لنفسه .

• أن تدعيم الاتجاه الذي تسير فيه مصر الآن - من توفير للحرية والديمقراطية ، والحفاظ على كرامة المواطن ، وسيادة القانون - هو المدخل الصحيح لتقوية الشعور بالانتماء .

التوصيات

وعلى ضوء ماورد في التقرير ، وتأكيدا على أهمية كل ما هو إيجابي وبناء في الاتجاهات السابقة ، التي أبرزتها مناقشة التقرير في المجلس ، يوصى بما يأتي :

* أن يبدأ الاعلام الانتمائي نشاطه مع المواطنين من أولى مراحل الطفولة بشتى الوسائل الفنية ، بما فيها الحكاية والرواية والأغنية ، فضلا عن الآداب الدينية والتعاليم اليمانية . وينبغي أن يجند الإعلام لذلك اهتمامات الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات والقيادات الدينية والاجتماعية والفنية بكل عطاءاتها . على أن يقدم كل عطائه الانتمائي في دائرة اختصاصه على الأسس الانتمائية الآتية :

- أن كل مواطن مصري يولد بشعور انتماء متوارث لأرضه ووطنه . - أن شرف الانتماء لمصر ترابا وتراثا وتاريخا وحضارة ، وجهادا في سبيل حقوق الانسان وحرية ، هو شرف يعتز به كل

مصري .

- إبراز فضل الله على مصر كما هو مبين بالآيات الكريمة .

- أن الايمان بالله والوطن فضيلة متأصلة في النفس المصرية .

- أن الشخصية المصرية لها مقومات متوارثة هي : الايمان والوطنية والشرف والكرامة ومعرفة الواجب والدفاع عن الحق .

- أن هذه المقومات تنمو في ظل العدالة الاجتماعية ، والمساواة المتاحة في المزايا بين كافة المواطنين .

- أن التمسك بالعدالة الاجتماعية دون استثناءات ، هو أكبر حافز للعطاء ، وأن عطاء المصري للمصري كمطاء أى انسان لنفسه .

- أن النفس المصرية الأصلية من طبائعها الخيرية والغيرية ، فتحب للغير ما تحبه لذاتها .

- أن ظهور بعض الانحرافات في بعض اللحظات المضطربة ، هو حالة عرضية ، يتقوى المصري الأصل عواها ، ولا يغير وجودها العابر من فضائله شيئا .

- أن التمسك بحق المواطن فضيلة ، كالتمسك بواجبه ، وسواء بسواء ، وأن القيادات مسئولة عن هذا التمسك بالحق والواجب معا .

- أن تنمية السمعة المصرية الحسنة مع كل المجتمعات الانسانية ، قمة من قمم التكريم للانسان المصري نفسه .

- أن احساس المواطن بمسئوليته المباشرة عن كل ما في بلده ، واجب والتزام عليه نحو بلده .

- أن الفنون والآداب والثقافات والمنتجات المصرية ، أعز وأكرم على المصري من أى شىء آخر ، دون إغفال لكل ما هو بناء من المعطيات والثقافات الانسانية الأخرى .

مستقبل الاعلام التخصصى

الاعلام قوة ككل القوى التى انتجها العقل البشرى لاقامة حياة حضارية متطورة، فكل قوة من هذه القوى بدأت بالتعميم وانتهت الى التخصص ، وربما كان الطب هو اصدق مثل على ذلك ، فقد بدأ كمحاولات علاجية على أيدي الكهنة ، والسحرة ، ثم انتهت الى تخصصات محددة ، ثم تفرع التخصص الواحد الى تخصصات متعددة لا يكاد يتعداها ممارستها الى غيرها من التخصصات الطبية الأخرى .

ولقد أخذت أولى وسائل الاعلام المعاصرة - وهى الصحافة - هذه الخطى نفسها ، وان لم تكن قد أتمتها بعد ، فكانت فى أول أمرها شيئا من الأدب ، وثبثا من البلاغات ، ثم دخلها عنصر الخبر وأصبحت للمادة الاخبارية فى الصحافة تخصصات متعددة ، فلأخبار الداخلية مثلا متخصصون فى الشؤون السياسية وآخرون فى الشؤون الاجتماعية ، وغيرهم فى الشؤون الاقتصادية ، الى غير ذلك من التخصصات الصحفية التى تزداد يوما بعد يوم .

وليس من شك أن هذه الصورة ذاتها تنسحب الآن تلقائيا على فنون الاتصال ، أى الاعلام ، فمفهوم الاعلام المعاصر للحربين العالميتين : الأولى والثانية ، كان يركز على شؤون الحرب والسلام ، أى أنه كان فى الأغلب اعلاما سياسيا ، ثم تنبه علماء الاعلام الى أن هناك قوة اعلامية

ضاربة من قديم الزمان هى الاعلام الدينى ، وفى الوقت نفسه تبين الاعلاميون أن السياسة لم تعد مقصورة على مفهومها التقليدى ، انما أصبحت تحكمها اعتبارات عمرانية واقتصادية وثقافية ، ولا بد للاعلام أن يكون له دور فى هذه الاعتبارات التى تحكم المجتمع الانسانى كله .

وفى بداية هذا الدور كان الممارس الاعلامى يقوم بحركة الاتصال فى كل هذه النواحي ، ثم ثبت عمليا أن هذا النوع الشامل من الاتصال يفقد المسار الاعلامى كثيرا من جواه ، لأن الممارس العام فى الاعلام كان كثيرا ما يصطدم بتخصصات فنية أو مهنية أو حرفية أو إنتاجية أو استهلاكية لا يعلم أسرارها . ومن هنا بدأ أصحاب المدارس الاعلامية يرون ضرورة قيام الاعلام التخصصى ويحصرون التخصصات الرئيسية المطلوبة فى الحركة الاعلامية ، فكان فى مقدمتها مايتأتى :

الاعلام الدينى : ويشمل فى كلياته : الدعوة والارشاد فى شئون الدين والدنيا ، وصلة هذه الشئون بالمجتمع والسلوك .

الاعلام السياسى : ويشمل فى كلياته : الاعلام الدبلوماسى والاعلام الحربى والاعلام السلمى .

الاعلام الاقتصادى : ويشمل فى كلياته : الانتاج الزراعى والتجارى والصناعى ، بما فى ذلك الأمن الصناعى والأمن الغذائى .

الاعلام الاجتماعى : ويشمل فى كلياته : معالجة قضايا الأسرة وما إليها ، من الأحوال الشخصية وشئون المرأة والطفولة والشباب .

الاعلام السياحي : ويشمل فى كلياته : الاعلام التاريخى والخدمات والمغريات السياحية .

الاعلام الزراعى : ويشمل فى كلياته : الحفاظ على التربة وتنمية مواردها ومحاصيلها وتسويق تلك المحاصيل ، والجوانب التعاونية فى حياة المزارعين .

الاعلام العمرانى : ويشمل فى كلياته : جميع وسائل الدعوة للتعمير بالنسبة للمدن والقرى والأحياء والمساكن ، والترشيد بهذه الوسائل على المستوى الفردى والجماعى .

الاعلام الصحى : ويشمل فى كلياته : الوقاية والنظافة والهدوء ومقاومة تلوث البيئة ، وصيانة الكيان البدنى للانسان .

الاعلام المهنى : ويشمل فى كلياته : تعبئة قوى المهنيين للانتاج على اختلاف تخصصاتهم ، ووسائل التعامل مع أنوات الانتاج ، وآداب التعامل المشترك بين المديرين أو الخبراء وبين سائير العاملين .

الاعلام الخدمى : ويشمل فى كلياته : تنمية الموارد البشرية وحماية المرافق العامة ، وواجبات المكلفين بالخدمة العامة نحو الناس ونحو أنفسهم ، ونحو الله والوطن قبل كل ذلك .

الإعلام الثقافى : ويشمل فى كلياته : الأطر الوجدانية والتنميت الفكرية والتعليمية والفنية ، التى تضع اللمساة الأخيرة التى تتم بها كل وسائل الاتصال على طريق حضارى متطور .

وإذا كانت مشتملات هذه الفروع تمثل كلياتها الآن ، فقد يضيف التطور الحضارى والسياسات المستقبلية تخصصات أخرى .

وكل هذه التخصصات الاعلامية لابد لها من اعلاميين متخصصين ، اذ ان الممارس العام للاعلام - وان كان قد استطاع أن يؤدي دوره فيما مضى - فقد جعله التطور الذى اضاف الخدمة الاعلامية الى الخدمات الأخرى ، يصطدم بتخصصات فنية لاعلم له بها ، كما أن المتخصصين فى هذه النواحي - من غير الاعلاميين - قد استطاعوا بضعف امكاناتهم الاعلامية فى اداء مهامهم الارشادية . وأصبح من الضرورى مواجهة هذه المشكلة .

وقد سبق للمجلس ان مهد فى تقريره الرابع ، لحل هذه المشكلة ، حيث أوصى بأن تفتح كلية الاعلام باب الدراسات الاعلامية العليا أمام المتخرجين فى كليات تخصصية أخرى ، وصولا بذلك الى ايجاد الاعلاميين المتخصصين .

وهذا يقتضى أن يكون للدراسات الاعلامية العليا ثلاث مراحل :

• مرحلة الدراسة الاعلامية العامة .

- مرحلة التخصص فى فروع الاتصالات الخدمية .

- مرحلة التدريب العملى لطلبة كل فرع فى مجالات تخصصهم .

ويؤدى هذا التنظيم المستقبلى لتلك الدراسات الى تحقيق المزايا الآتية :

- تشكيل جيل جديد من الصحفيين والاذاعيين والاعلاميين القادرين على معالجة القضايا العامة ، معالجة صحيحة ومتكاملة .
- اعداد الدعاة المؤهلين اعدادا فنيا فى مختلف مجالات الارشاد .
- ربط الاعلام بالانتاج .

التوصيات

ولما كان هذا الحل حلا مستقبليا بعيد المدى ، فان المجلس يرى ، تمشيا مع النبض السريع للتطور ، أن يوصى بماياتى :

* ان توفد جهات الاختصاصات الارشادية بعموثا من شباب الارشاد الفنى للدراسة العليا بكلية الاعلام .

* ان توفد كلية الاعلام بعموثا من قسم الدراسات العليا الى جهات التخصصات الارشادية المتنوعة ، للتدريب على العمل الاعلامى بها .

* متابعة الأوجه المختلفة للنشاط الاعلامى المتخصص ، لاستجلاء وحصر التخصصات الاعلامية التى يتطلبها المجتمع حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ، على أسس علمية ، لوضع خطة شاملة لهذه التخصصات فى شتى المجالات ، تهدف الى تطوير الاتصال الاعلامى التخصصى طبقا لجداول زمنية مدروسة .

* دفع وتشجيع عمليات التدريب على تطبيق البرامج الاعلامية المتخصصة ، مع رصد الحوافز الجزئية .

* النظر فى ان يسند الى جهة معينة القيام بالمهام المشار اليها فى التوصيات السابقة ، لضمان حسن التنسيق ومتابعة التنفيذ ، وذلك بالتعاون بين جهات الاختصاص وفى مقدمتها : وزارة الاعلام ، وكلية الاعلام ، على أن ينظر مستقبلا فى تحويل هذه الجهة الى جهاز دائم مستقل .

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

العطاء

الاعلامى للثقافة

تمثل الثقافة - من وجهة نظر اعلامية - الأثر المباشر لتمدن الانسان كما أنها من روافده ، وهى بهذا المفهوم تمثل الوجه الآخر للاعلام ، وكذلك تلتقى الثقافة مع الاعلام على القاعدة العريضة لفنون الاتصال ، وفى هذا التلاقى يلاحظ أنه لاثقافة بغير اتصال ولا اتصال بغير ثقافة ، فكل العمليات الثقافية لاتخلو من تفاعلات اعلامية ، وكل العمليات الاعلامية لاتخلو من تفاعلات ثقافية .

ان وسائل الاتصال هى التى تحمل الثقافات الى الناس ، فالثقافة تستخدم فى اتصالها بالناس الصحيفة والكتاب والرواية والمحاضرة والرسوم والصور والشرائط والأفان وهذه جميعا من أدوات الاعلام . والذى لاشك فيه أن الاعلام قد افاد من الثقافة الشيء الكثير ، وفى الأداء الاعلامى تستخدم الأدوات السمعية والبصرية والوسائل الحافزة على التفكير والتدبير واعمال الخيال ، وكلها من أدوات الثقافة ، أى أن هناك عملية أخذ وعطاء دائمة بين الثقافة والاعلام ، وهى ، ككل العمليات الحضارية ، تخضع لقانون التطور ، سواء كان تطورا فكريا أو تطورا تكنولوجيا .

ولقد استدعى التطور أن تكون الوسائل الاعلامية ، هى الروائد

المستقبلية للثقافة ، ذلك أن الثقافة المعاصرة المتجهة الى المستقبل تبدو أكثر ماتكون ارتباطا بالاعلام من أى وقت مضى ، وهو أمر يضاعف مسئولية العطاء الاعلامى للأداء الثقافى .

العطاء الاعلامى للأداء الثقافى :

ان وسائل الاتصال الاعلامى التى اتجهت بناء من الأمس الى اليوم ، والتى نتجه بها من اليوم الى الغد هى بالدرجة الاولى ما يأتى :

- الصحافة .
- الاذاعة .
- التليفزيون .
- الشرائط المسجلة .
- اللقاءات المباشرة .

وفىما يلى عرض موجز لما تستطيع كل وسيلة من هذه الوسائل - وذلك الى جانب النوعيات المتميزة من الكتب - أن تقدمه للمستقبل الثقافى .

أولا : الصحافة :

لكى نترسم خطوط العطاء الصحفى للثقافة ينبغى أن نرجع الى ما قدمته الصحافة قبلا فى هذا المجال .

فلقد كانت الصحافة المصرية خاصة ، بل والعربية عامة ، فى نشأتها عملا من الأعمال الأدبية ، فكان يشترط فى صحفى الماضى أن يكون أدبيا ، وكل بواكير الصحف التى ظهرت فى الماضى على الساحة المصرية كانت فى جنورها عملا من أعمال الأدباء ، فالطهطاوى هو الذى أدب جريدة الوقائع المصرية حين تولى الاشراف على تحريرها فلما فرغ منها اتجه الى الاسهام فى تأسيس مجلة « روضة المدارس » ، ولما « سيس » الصحفيون الأوائل صحافة ما بعد ظهور طلائع الثورة العربية ، كانت آثارهم القلمية تتسم بالبيان الادبى فى كتاباتهم السياسية ذاتها ، وظل هذا النبض الادبى ملازما للتحرير الصحفى أجيالا ، حتى ان سلطات التعليم حين استجابت لنداء الصحافة بانشاء

دراسات صحفية في الجامعة الحققتها بكلية الآداب ، وظلت متتبعة لها الى حين قيام معهد الاعلام الذي تحول الى كلية الاعلام منذ حلقة واحدة من الزمان .

وهنا تجدر الاشارة الى نقطة هامة لها مغزاها ، وهي أن الثقافة الى ما قبل جيل مضى كانت مرتبطة بالانشطة الأدبية أصلا ، ثم انبثقت منها فروع المعرفة جميعا ، وكان للصحافة أثرها البارز في ذلك ، فالصحف المصرية منذ ظهور جريدة السياسة الأسبوعية في مارس سنة ١٩٢٦ بدأت في تنويع أبواب المعرفة ، فأخذت تظهر في صحفنا من ذلك التاريخ ، الى جانب الصفحات الأدبية والسياسية ، أبواب أو أركان علمية وفنية واقتصادية بل وزراعية أيضا ، بالإضافة الى ظهور مجلات متخصصة في كل نوع من هذه الفروع وان لم تأخذ حظها كاملا حتى الآن .

ولعل أول من استخدم كلمة « ثقافة » بالمفهوم الذي نتداوله الآن هم رواد الصحافة المصرية منذ أكثر من نصف قرن ، فاذا بكلمة « ثقافة » تمتد تدريجيا لتشمل كل الفاظ ومعاني المعارف العامة .

ويستدعي تحديد نوعيات المعرفة التي يمكن أن تنشط اليها صحافة المستقبل ، التعرف على التحديات التي يواجهها الانسان عامة من اليوم الى الغد .

ان المطلوب حضاريا هو ان نسير في اتجاهين :

الأول : هو الافادة من كل الامكانيات التي تدخلها التكنولوجيا المتطورة على الحياة العامة والحياة الخاصة للانسان .

الثاني : هو الوقاية من طغيان الاتجاهات المادية والنفعية على وجدان الانسان ، بما في هذا الوجدان من قيم وعقائد ومقدسات وسلوك وذوق عام .

ومعنى هذا ان صحافة الغد ينبغي ان تتطور في ادائها للمفهوم السياسي العام فلا يكون قاصرا على شئون الحكم ، بل ينبغي أن تعتبر

الثقافة العامة ، بكل مشتملاتها ، في مقدمة المضامين السياسية ، ويحتاج هذا من التحرير الصحفي ، والعمل على تحرير ارادة المواطن من التراكمات المضادة التي أفسدت عليه اعماله وآماله ، وذلك بتقديم الصور الملائمة للمواطنة المثلى ، بما في هذه المواطنة من مسئوليات المسئولين وبقية المواطنين على السواء ، مع ملاحظة حسن التوزيع لكل الثروات القومية مادية كانت أو فكرية ، وفي مقدمتها ثروة الضمير الوطني في أجمل صورة ممكنة للضمير الانساني الذي يعطى أهمية كبرى لقدسية العلاقات الاجتماعية بين الناس في حياتهم الخاصة والعامة على السواء ، وتنمية هذه العلاقات في الاسرة والمدرسة والجامعة والمعهد والعمل والمصنع والمتجر والمزرعة لتحقيق عدالة اجتماعية شاملة أساسها ارتقاء السلوك الخاص والعام ، وتلك مهمة يمكن أن تؤديها الصحافة مستقبلا بما سيتوفر لها من امكانيات الأداء الافضل في تقديم الخبر والتعليق والتوعية والتشويق .

ثانيا : الاذاعة :

اذا نظرنا الى ماضينا وحاضرنا الاذاعي في مشتملاته الأساسية نجد فيه كل الاشياء القابلة للتنمية على طريق الغد ، وما قيل عن الصحافة يمكن أن تنقل صورة منه الى الاذاعة . ان العطاء الاذاعي للثقافة المستقبلية يتطلب دوام تجديد البرمجة الاذاعية ، لزيادة للمساحات الثقافية المتطورة في كل البرامج ، ولذا فمن المتعين منذ الآن - ان تدخل المضامين الثقافية على مختلف فنون الاذاعة بما فيها الموسيقى والغناء ولغة الحوار وبرامج الترفيه أيضا ، بحيث تبدو الخريطة الاذاعية كلها وقد كستها ألوان الثقافات بمختلف فنونها الحيوية التي تعطي للمستمع صورة من القيم والرؤى المستقبلية الممكنة .

ثالثا : التلفزيون :

لعل التلفزيون ، بكل ما فيه من تجربة الصواب والخطأ ، هو أقرب الأجهزة الاعلامية الى امكانيات العطاء الاعلامي للثقافة ، بما يملكه من

قدرات فنية تيسر له الحركة والانتقال بالصورة من موقع الى موقع في لحظات ، أى أن التلفزيون يمكن أن يكون صاحب رهيد من أضخم الارصدة الاعلامية في خدمة الثقافة .

ولنبداً بالاساسيات الثقافية الاولى وهى العمل على محو الامية : أمية الكتابة والقراءة ، وأمية المعرفة ، فنجد أن تصوير أماكن محو الأمية الابدجية وما يجرى فيها يمكن أن يكون سافراً لكثرة من الاميين لأن يلحقوا بهذه الصورة ، كما نجد أن تجسيم المعارف الضرورية بتصوير أبعادها على الشاشة الصغيرة يشد انتباه الكبار كما يشد انتباه الصغار ، وكذلك نجد أن تطوير البرامج الدينية من مرحلة الصورة غير المتحركة والتلقين الدراسى المجرد الى معالجة الشؤون الدينية معالجة دينية مبسطة مصورة ، سيضيف الى البرامج الدينية شحنة جديدة نافعة ، وكل ذلك من شأنه ان يزود المشاهد بثقافة تمتعه وتؤمله لاستقبال غده استقبالا أفضل ، هذا كله بالإضافة الى ما يستطيعه التلفزيون غدا من أداء اخر فى خدمة الثقافة ، بالتوسع يومياً فى تقديم كل ما يمكن تقديمه من الدراسات الجامعية وغيرها من الأنشطة العلمية والعملية فى مستوياتها العامة .

رابعاً : الاشرطة المسجلة :

ليس من شك فى أن الاشرطة المسجلة على اختلاف نوعياتها - وما سيطر عليها من أنشطة أخرى - من أهم الوسائل التى يمكن اعدادها فى مجال العطاء الاعلامى للثقافة ، ذلك أن الشريط المسجل يمكن أن يكون :

كتاباً - رواية - درسا خاصاً - حلقة تاريخية ... مجموعة قيم دينية واجتماعية .

ولما كان هذا كله قائماً منذ الآن ، فإن المطلوب على طريق المستقبل هو تخليص العطاء الاعلامى عن طريق هذا الاشرطة من شراسة الاتجار بها ، وهو أمر يحتاج لقيام جهاز تجتمع فيه كل جهات

الاختصاص لمعالجة هذه الناحية الاعلامية بتقنين وتنفيذ قواعد التوازن الاجتماعى فى أسواق الاشرطة المسجلة المختلفة الانواع .

خامساً : اللقاءات المباشرة :

تنقسم اللقاءات المباشرة فى مجال العطاء الاعلامى للثقافة سبعة اقسام اساسية بما يتفرع عليها ، وهى :

لقاء البيت - لقاء المعاهد - لقاء دور العبادة - لقاء النوادي - لقاء الاندية والملاعب والجمعيات - لقاء التجمعات المهنية - لقاء المراكز الاعلامية والثقافية .

ان أى لقاء من هذه اللقاءات وما يتفرع عليها ، يمكن أن يتحول الى لقاء اعلامى وهو أمر يحدث تلقائياً ، وأى تدخل فى هذه التلقائية قد يقلل من نتائجها .

ومن الواضح أن العامل المشترك مع كل هذه اللقاءات هو الانسان المواطن ولكى نفيد من هذه اللقاءات عطاء اعلاميا للثقافة ينبغى أن نعد هذا الانسان لهذه التلقائية الاعلامية بكل الوسائل المناسبة ، وهذا الاعداد يتطلب عناية خاصة من أجهزة الاتصال جميعاً بالتحويل التلقائى فى اهتمامات المتلقى لأن يكون بإرادته الخاصة ، مرسل اعلاميا فى محيطه الخاص ، وهذا يتطلب بالضرورة تقديم البرامج المشوقة لما يأتى :

- فضل التعاون بين المتجاورين أو المتزاملين .

- فضل تبادل الفكرة الطيبة بين الافراد .

- فضل العمل الجماعى المشترك .

- فضل الاحساس بمتعة تقديم العطاء .

بهذا كله يكون الاعلام المعاصر قد رسم خطوط العطاء الاعلامى المستقبلى للثقافة ، وبمعنى آخر ، العطاء الاعلامى المستقبلى لتنمية الشخصية الانسانية فى مجتمعنا المأمول .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* مساهمة الصحافة في تدعيم الصورة المثلى للمواطنة ، بإشاعة الثقافة العامة بكل مشتملاتها بحيث لا تقتصر على شئون الحكم والادارة .

* زيادة اللمسات الثقافية المتطورة في برامج الاذاعة والتلفزيون باعتبارهما أقرب الاجهزة الاعلامية الى امكانات العطاء الاعلامى للثقافة ، وذلك عن طريق :

- العمل على محو الامية الابدجية والثقافية .
- تطوير البرامج الدينية بما يبعدها عن التلقين الدراسى المجرد .
- تقديم الدراسات الجامعية وغيرها من الانشطة العلمية والعملية فى مستوياتها العامة .

* التأكيد على ماسبق ان اوصى به المجلس من انشاء جهاز تمثل فيه كافة جهات الاختصاص لمعالجة تقنين ومتابعة تنفيذ قواعد التوازن الاجتماعى بالنسبة لاسواق الاشرطة المسجلة على اختلاف نوعياتها .

* دعوة الجهات الاعلامية التنفيذية المختصة للمشاركة فى وضع ميثاق شرف علمى اعلامى موحد تسترشد به الشرائع الاعلامية كلها على أن يشمل هذا الميثاق ما يلى :

- الأوضاع المناسبة للثقافة باعتبارها أساسا من أسس السياسة العامة .

- الحقوق الثقافية للشعب التى تضاعف التنوع العام والتنمية الحضارية فى المجتمع والواجبات الاعلامية فيها .

- الصيغة الملزمة لانضباط الوسائل المستخدمة التى تقتحم ميادين الحركة الاعلامية والثقافية ، من أى نوع كانت .

الاعلام والتنمية

أولا : دور الاعلام فى تشجيع المنتجات الوطنية :
لقد أصبح تشجيع المنتجات المصرية الجيدة والاقبال عليها وتفضيلها على غيرها كلما أمكن ذلك - ضرورة قومية خصوصا وأنها تعيد الى الازهان فكرة الوطنية الاقتصادية التى كان الشعب المصرى يعتنقها كقيمة من قيم كفاحه الطويل المتصل للتحريرواثبات الذات .

ولقد مرت بمصر تجربة الدعوة لتشجيع المنتجات المصرية وتقديمها على غيرها فى خلال ازمة الثلاثينات الاقتصادية ، فكان دعاة هذه الدعوة أول من التزم بها فى ممارساتهم المعيشية ، فرأهم الناس فى ازياء وحاجيات يكاد يكون كل ما فيها مصريا ، وكان ذلك مدعاة لتلبية المواطنين لهذه الدعوة.

حدث ذلك من خلال الحركة الشبابية التى اجتذبت اليها غير الشباب ايضا فى تشكيل كثيف العدد باسم " المصرى للمصرى " . وكان شعار هذه الحركة الذى دفعته فى كل مكان هو " صناعة الوطن تبنى مجد الوطن ، وقد برمجت هذه الحركة دعوتها للوطنية الاقتصادية على النحو التالى :

- تنظيم زيارات الشباب للمصانع ومراكز الانتاج المصرى للأطمئنان الى حسن الانتاج المصرى وتشجيع العاملين بها على مزيد من التجويد .

- إقامة معارض محلية وإقليمية للبضائع المصرية المتميزة .

- العمل على ابتكار أزياء جديدة من الصناعات المحلية تشد إليها انتباه الشباب والشابات .

- إعداد وتقديم الجمل التي تقال وتلحن وتغنى لنصرة الوطنية الاقتصادية المصرية .

- إعداد وتقديم أفلام تسجيلية عن الصناعات المصرية الجيدة .

- حفز الجماهير للقبال على دور العرض التي تعرض أفلاما أو مسرحيات أو فنونا تشكيلية مصرية ممتازة .

- وضع كراسات مطبوعة تتضمن أسماء البضائع المصرية الجيدة ومراكز تصنيعها وتسويقها والاشادة بالعاملين فيها ، وتقديم هذه الكراسات بشكل لائق للمشتريين ، وبخاصة من كانوا يمتنون ارتياد محال التجارة الأجنبية القديمة .

- تشكيل لجان لمناصرة هذه الدعوة في معاهد التعليم ومراكز الأنشطة العامة .

ولقد لقي هذا البرنامج اذ ذاك تشجيعا قويا من جانب بنك مصر وشركاته فأخذت كل شركة تقدم ما عندها وتدعو الشباب لزيارتها والاطلاع على انتاجها ، كما عاون البنك على نجاح هذه الدعوة بالدعوة القوية التي أنشئت بها شركة بيع المصنوعات المصرية باعتبارها معرضا دائما للانتاج المصرى .

ولقد تفرعت عن هذه الحركة تشكيلات كثيرة أخرى من جموع الشباب لنشر هذه الدعوة على المستوى الجماهيرى ، فظهرت جمعيات : الاستقلال الاقتصادى ، وتعاون الشباب ، وغيرها من الجماعات التي كونت رأيا عاما لهذه الدعوة مما جعل كلمة " صنع مصر أو " شغل مصر " من الكلمات المحببة بعد أن كانت غير ذلك .

وبالرجوع الى منهج هذه الحركة الذى أفاد مصر كثيرا فى أزمة الثلاثينات الاقتصادية نجد أنه من الممكن اقتباس بعض أساسيات هذا

المنهج ووضعها موضع التطوير والتحديث الذى يتناسب مع مابلقناه اليوم وما نريد بلوغه غدا ، مع التركيز على أن اعتناق مفاهيم الوطنية الاقتصادية لم يعد ترفا فكريا ، بل أصبح الآن امرا ضروريا ، فضلا عما فى هذه المفاهيم من التطبيق العملى لجانب من أهم جوانب الانتماء المصرى .

وإذا كان فى هذا العرض توضيح ماتستطيعه التشكيلات الشبابية وغير الشبابية على الصعيد الاهلى العام ، فإن فيه ما يؤكد أن هذه القضية من القضايا العامة التي ينبغى أن يسير فيها جهد الحكومة مع الجهود الذاتية الشعبية جنبا الى جنب ، بل ان الجانب الحكومى فى هذه القضية وفى هذه المرحلة بالذات له شأن بالغ الأهمية ، وفى مقدمة ذلك ماتصدره الحكومة من القرارات التنفيذية لأجهزتها وأجهزة القطاع العام بالعدل مستقبلا عن استخدام أى سلعة مستوردة يوجد مايمثلها بمصر أو من الممكن تصنيعه محليا .

ان تنفيذ هذه الجزئية وحدها من الخطة تنفيذا متكاملا ، يخضع للرقابة والمتابعة ، من شأنه أن يوفر كثيرا من الأموال التي تتزايد على مر السنين لتكون رصيدا عظيما ، فضلا عن الرصيد المعنوى الذى تحققه هذه الحركة من جانب الحكومة فى نفوس الناس من تزايد الثقة باننتاج بلادهم ، وهو أمر يتطلب تخصيص أجهزة لمتابعة هذه الخطة ، وإجازة من يحسن تنفيذها ، ومجازاة من يعمل على احباطها .

ولاشك أن تقدم الرسميين الى الناس بهذه الخطة سيكون القنوة القوية التي تشجع الأجهزة والمؤسسات على اتباع هذه الخطة ، فضلا عما فيها من حفز لمراكز الانتاج على تجويد انتاجها ، وهذا مايجد المجال الحقيقى لمنح الحوافز للعاملين الذين يحسنون أعمالهم .

ولعل نجاح هذه الخطة ، على الصعيدين : الشعبى والرسمى ، ان يقدم للعالم الخارجى نماذج أفضل من بضاعة مصرية أكثر قابلية للتصدير المتزايد بعد بلوغ حد الكفاية الداخلية .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة ومادار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، رأى ان تحقيق هذا الموضوع يمكن أن يتم من خلال استراتيجية اعلامية تختص بشئون « الوطنية الاقتصادية » ، وفي هذا الاتجاه يوصى بما يأتى :

* تشكيل هيئة اعلامية مختصة بالدعم الاعلامى للانتاج المصرى الجيد ، ويشترك في هذه الهيئة الجهات المعنية لإعداد وتمويل الاستراتيجية الاعلامية الخاصة بشئون الوطنية الاقتصادية ، تتولى ما يأتى :

- تقديم شروح مبسطة بواسطة القنوات الاعلامية عن الوطنية الاقتصادية ، مع اختصاص معاهد التعليم على مختلف مستوياتها بالجانب الاكبر في ذلك .

- تقديم عروض تليفزيونية وسينمائية عن المنتجات المصرية الممتازة بالأساليب الروائية .

- تنظيم برامج لشباب العلم وشباب العمل وشباب الأندية لزيادة مراكز الانتاج ، وتشجيعهم على تشكيل اللجان الداعية لهذا الانتاج .
- تنظيم حركة اتصال مباشر تقوم بها كل مراكز الاعلام بين التجمعات الشعبية لنشر هذه الدعوة .

- المشاركة الاعلامية في تدريب العاملين في مختلف مراكز الانتاج للوصول الى درجات الاجادة العليا ، من ذلك تقديم القصص والروايات التى تساعد على ذلك .

- المساعدات الاعلامية لتنظيم المعارض الصغيرة القائمة أو المنتقلة في الاحياء والقرى للمنتجات المصرية ، والتركيز على الجيد منها .

- اقامة مسابقات اعلامية بين الفنانين والادباء والشباب في أحسن الجمل المكتوبة أو المرسومة أو المسموعة أو المغناة عن الانتاج المصرى .

- وضع الجمل الممتازة في هذه الدعوة على أغلفة الكتب والكراريس ، وفي وسائل النقل العام ودور العروض الفنية على اختلاف

نوعياتها ، وعلى الخطابات البريدية والبرقية .

- تنظيم حملة توعية عن الوطنية الاقتصادية بدور العبادة والأندية العامة ، والتتويه بحركة هذه التوعية في كل وسائل الاعلام .

ثانيا : دور الاعلام في مقاومة تلوث البيئة :

اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية ، ثم حرب فلسطين ، تنظيم حماية الشعب من أخطار الغارات الحربية على المدن ، فأنشأت الحكومة المصرية لذلك مصلحة باسم " مصلحة الدفاع المدنى " تودع على الناس " الكمادات " التى تحميهم من الغازات السامة التى كانت بعض اسلحة الحرب ، وتبصرهم بأساليب الانارة والاطفاء عند قيام الغارات ، وترشدهم الى استخدامات المخابىء والى سائر الاحتياطات الواجب اتخاذها في شتى المباني والطرق العامة ، بما في ذلك مسارات السيارات ومقتضيات وقوفها ، وكيفية التعامل مع المصابيح والمواقد في تلك الحالات ، وغير ذلك .

فلما انتهت ظروف هاتين الحربين كان الخبراء يقترحون في اعقاب كل منهما أن تظل هذه المصلحة قائمة على ان تؤدي مهمتها عن طريق آخر ، هو طريق مقاومة تلوث البيئة لوجود بعض التشابه بين المهام التى كانت قد أنشئت من أجلها تحت ظروف الحرب ، وبين مقاومة تلوث البيئة في كل الظروف ، فقامت بعض التجارب في هذا المجال آنذاك ، لكن مقاومة تلوث البيئة قبل خمس وثلاثين سنة لم تكن لها الاهمية التى ظهرت فيما بعد ، بالاضافة الى ان موظفى وعمال البلديات - وما كان يتبعها من أجهزة الشرطة - كانوا يقومون بشيء ما في هذا المجال ، فاهملت تلك الفكرة ، الى ان اخذت حدة تلوث البيئة في الازدياد بكل أنحاء العالم ، وتبع ذلك عقد المؤتمرات الدولية لدراسة لمشكلة تلوث البيئة ، شارك فيها علماء متخصصون في مختلف شئون البيئة الصحية والاجتماعية .

ولقد كانت علاقة تلوث البيئة بالانتاج من أهم ماركزت عليه هذه الدراسات ، سواء كان هذا الانتاج بشريا أو كيميائيا أو غير ذلك ،

هناك أخطارا قد تزيد على ذلك ، تتمثل في الاضطرابات النفسية بل والفكرية أحيانا ، كنتيجة للصخب والتلوث في بعض البيئات .

أما تلوث البيئة فيرجع ابتداء الى الأسباب الآتية التي ينبغي أن توضع على خريطة الخطة الاعلامية لمقاومة تلوث البيئة :

- العوارض الطارئة على السلوكيات .
- ماطراً على الشعور بالانتماء .
- ضعف الامانة الصناعية أو الوظيفية .
- ضعف الاحساس بالمسئولية .

مقترحات أولية :

ومن الواضح ان هذه الخلفيات لانتشار تلوث البيئة لا يمكن علاجها في غيبة الاعلام ووسائل واتوات الاتصال . على ان يتم ذلك في ضوء الاعتبارات الآتية .

- ان قضية تلوث البيئة ومقاومته هي قضية من القضايا القومية التي تهدف الى حسن المواطنة وحسن الانتاج بكل نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والابداعية تحقيقا لصالح خاص يتحول الى الصالح العام وما اليه من إعادة صياغة اسلوب الحياة على طريق المستقبل .
- أن الاعلام ينبغي ان يصدر عن عمل ايجابي من جانب الجهات المختصة بتقنين المقاومة النظامية لتلوث البيئة ، لأن المؤسسات الاعلامية ينبغي ان تصور للناس الامكانيات التي توضع موضع التنفيذ في مقاومة التلوث من جانب المؤسسات التنفيذية المختصة ، حتى لا يصطدم الناس في الجانب التنفيذي بما هو أقل من العروض الاعلامية في هذا المجال .

وعلى طريق هذا العلاج الاعلامي يتعين أن يقوم الاعلام بما يأتي :
أولا : تقديم الاحاديث والصور والبرامج الصورية والمسلسلات الروائية وغير الروائية بما في ذلك بعض الأغاني المونولوجية أو الديالوجية التي تبرز الجانب الأخلاقي في مقاومة تلوث البيئة ، وما في هذه المقاومة من صالح للمواطنين .

واعتمدت هذه الدراسات على بحوث ميدانية واحصاءات عرضت تقاريرها على المؤتمرات الدولية المختصة ، وتبين منها ان لتلوث البيئة اثرا مباشرا أو غير مباشر على نوعية الانتاج وكمه ، وهو أمر استدعى أن يقول علماء الاقتصاد كلمتهم في تلوث البيئة ، شأنهم في ذلك شأن علماء الطب والاجتماع . ووجد هذه كله انتعاشا لما يسمى علوم البيئة ، وهي الآن من العلوم التي يعتمد عليها في الرؤية المستقبلية .

ولعل في مقدمة مايجدر ذكره في هذا المجال ، ان جدول تلوث البيئة العالمي يبرز أكبر مراكز هذا التلوث في العالم ، وتبدو القاهرة كأحد هذه المراكز لما طرأ عليها من تزايد المتحركات الآلية تحركات لا تقابلها التحولات بالقدر المتوازن معها وهو أمر يستحق المواجهة لما هو قائم ولما سيأتي به المستقبل القريب . وفي هذه المواجهة لابد من وجود خطة إعلامية طويلة المدى لمقاومة كل نوعيات التلوث .

العلاقة بين الاعلام ونظافة البيئة :

وفي البداية لابد من تحديد العلاقة بين الاعلام وبين نظافة البيئة وتحديد نوعيات النظافة البيئية على طريق المستقبل .

اما العلاقة بين الاعلام وبين نظافة البيئة فقد عرفناها بما جاء في الاثر : " النظافة من الايمان " وقد جاءت هذه النظرية النبوية تنويجا لما جاء به المرسلون والمصلحون من قبل في شؤون النظافة العامة والخاصة اذ اعتبرت النظافة بكل معانيها عنصرا ايمانيا في حياة الفرد والجماعة ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مقتضيات البناء الروحي والجسدي للانسان ، ومن ثم يأتي دور الاعلام لابرار هذه الحقيقة ويثا في خواطر الناس . ولابد من التركيز هنا على التلفزيون من جهة ، وعلى أجهزة الاعلام المحلي من جهة أخرى .

وعلى ذلك يبدو ان دور الاعلام في مقاومة تلوث البيئة قد اصبح ضرورة من الضروريات الحالية والمستقبلية معا .

ان اخطار تلوث البيئة لم تعد مقصورة فقط على الضرر الذي تخلفه الأدخنة والموادم والمخلفات التي تفرزها الآلات البخارية وغيرها ، بل إن

التليفزيون واستخدامه على نطاق واسع اثره على تلك الوسائل جميعا .
ولكن الممارسة الفعلية اثبتت ان لكل وسيلة من وسائل الاتصال
مقوماتها وخصائصها المميزة التي تنفرد بها عن الأخرى ، مما يتيح لكل
منها فرصة اجتذاب جمهورها ، وخاصة اذا اتجهت الى الاستخدام
الأمثل لما تتميز به من خصائص في مجال الاتصال .

ولقد استطاعت هذه الوسائل - كل في مجالها - ان تؤدي دورها
بدرجات متفاوتة في مواجهة الانتشار الواسع المدى للكاسيت والفيديو
كاسيت . ويمرور الوقت والتطوير المستمر ، تبين ان جميع وسائل
الاتصال يمكن ان تتكامل وظائفها ، مع استمرار التنافس بينها ، اذ
ثبت ان كل واحد جديد أدى الى تنشيط الوسائل السابقة الى تطوير
أساليبها وتكثيف جهودها . وهو ما ينبغي زيادة الاهتمام به في مواجهة
استخدام الأقمار الصناعية كوسيلة متفوقة من وسائل الاتصال .

بداية استخدام الأقمار الصناعية :

عندما بدأ استخدام الأقمار الصناعية كوسيلة اتصال متطورة -
وخاصة في نقل البرامج التليفزيونية - لم يمثل ذلك أكثر من كلمة عادية
لشبكات المواصلات ، اذ تمثل في البث من نقطة الى نقطة بين محطتين
أرضيتين ، وأحدة تبث الاشارات والثانية تلتقطها . وذلك على النحو
الآتى :

توجه المؤسسة التليفزيونية صاحبة البرنامج - أو الجهة المرسل -
برنامجها من داخل مركز انتاجها ، بطريق الاتصال التقليدي الى
المحطة الأرضية التي تتولى ، أليا ، القيام ببث ذلك البرنامج ، بإشارات
صعود ، الى القمر الصناعي ، وهذه هي " الوصلة الصاعدة " وتكون
هناك في بلد ما محطة أو محطات أرضية ، معينة مسبقا ، فتلتقط تلك
الإشارات الحاملة للبرنامج ، وهي " الوصلة الهابطة " وتحولها رأسا الى
مركز المؤسسة أو المؤسسات المسموح لها بذلك ، أى الجهة المستقبلة ،
التي تقوم بحقق ذلك البرنامج في شبكتها ، ليذاع في حينه ، أو تسجيله
ليذاع في وقت لاحق .

ثانيا : الربط في الرواية والحديث والحوار بين مقاومة تلوث البيئة
وبين قيمة الانسان الحضارية وقوة ايمانه .

ثالثا : تسجيل الوقائع التي تركز على تمتع مقاوم تلوث البيئة بقوة
الشخصية ، وتقديمه الدليل على قوة ايمانه وأهليته للرضا النفسى بينه
وبين ذاته وبينه وبين الناس .

رابعا : اظهار مافى عدم مقاومة تلوث البيئة ، في جوانبها الخاصة
من عدم الاحساس بالمسؤولية ، مما يدعو الى قلة الاحترام ، بينما
يحظى مقاوم تلوث البيئة في نواثرهم الخاصة باحترام الجميع ، وهو
كسب يضاف الى سلسلة المكاسب التي تحققها نظافة البيئة لكل
مواطن .

البث المباشر والقمر الصناعى المصرى

تطور وسائل الاتصال :

كان للتطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال الاتصال ، أثرها
المباشر في تقدم ونمو الخدمات التي تقدمها وسائل الاتصال في
مختلف الميادين . وقد صاحب كل مرحلة من مراحل التطور ظهور وسيلة
جديدة من وسائل الاتصالات ، خشي معه من تخلف الوسائل السابقة
عن أداء دورها ، فقد صاحب ظهور السينما ثم انتشارها نوع من
التخوف ازاء احتمالات تأثيرها على مكانة الصحافة ، كما احدث ظهور
البث الاذاعى موقفا مشابها بالنسبة للصحافة والسينما . وكان لظهور

ويعرف هذا النظام فى ميدان الاتصالات باسم "قمر من نقطة الى نقطة" ، وفى هذا النظام تنهيا الظروف العملية للاختيار ، والمراقبة ، والتعديل ، قبل توزيع البرامج وعرضها على المشاهدين ، ولا يثير هذا النظام مشاكل كبيرة فى المجال الدولى ، بعكس المتوقع فى حالة استخدام الأقمار الصناعية فى البث المباشر .

الأقمار الصناعية والبث المباشر :

وبدخول الأقمار الصناعية مجال البث المباشر للارسال الاذاعى المرئى والمسموع يمكن لأجهزة المشاهدين والمستمعين - بتعديل طفيف - التقاط الارسال مباشرة مما يترتب عليه تأثيرات مباشرة من جهات الارسال - وهى هنا الدول المتقدمة - على الأوضاع فى مجتمعات الدول النامية على وجه الخصوص ، ومن بينها مجتمعنا المصرى .

وتتلخص اهم الفروق بين الأقمار الصناعية للاتصالات من « نقطة الى نقطة » وبين الأقمار الصناعية للارسال الاذاعى والتليفزيونى المباشر فيما يأتى :

- تزويد قدرة الارسال لأغراض الارسال المباشر الى أكثر من ١٠ مرات من قدرة الإرسال بالأقمار الصناعية الأخرى .

- تحتاج أقمار الارسال المباشر الى قدرة كهربية كبيرة وتلزمها بطاريات شمسية بمساحات أكبر ، كما ان مشاكل التبريد المطلوبة تكون أكثر تعقيدا .

- يلزم ثبات توجيه هوائى الارسال مباشرة بدقة كبيرة (لا تتجاوز حوالى عشر درجة) ويكون تصميم الهوائى أكثر تعقيدا لتفادى التدخل والضوضاء .

- يكون القمر الصناعى للارسال المباشر اثقل وزنا ، وبالتالي فان مشاكل اطلاق القمر الصناعى المباشر فى موقعه فى الفضاء أكثر أهمية وتكلفة ، وتتطلب تطويرا لوسائل الاطلاق كلما زاد وزن القمر الصناعى .

- يحتاج الاستقبال التليفزيونى المباشر من الأقمار الصناعية الى استخدام هوائى خاص على شكل طبق ، ووحدة الكترونية لتحويل ترددات الراديو ووحدة ديكودر . وتغذى الإشارة بعد ذلك بدلا من الإشارة « يو . اتش . أف » بجهاز الاستقبال التليفزيونى الذى يفضل ان يكون النوع الذى يستقبل النظامين بال أو سيكام ، ولا تعتبر الإشارة الواردة من القمر الصناعى للارسال المباشر متطابقة للأسباب الآتية :

- انها محملة بطريقة تشكيل التردد وليس بطريقة تشكيل الاتساع .

- انها تستخدم حيز قنوات مختلفا (١٢ جيجا هرتز) . مع عرض حزمة مختلفا (٢٧ ميجا هرتز) ، فافصلا بين القنوات مختلفا (١٨ ، ١٩ ميجا هرتز) .

وهذا هو السبب فى ضرورة وجود وحدة الكترونية اضافية مع جهاز الاستقبال التليفزيونى .

تطور استخدام أقمار البث المباشر فى الدول المتقدمة :

يعتبر الارسال المباشر من الأقمار الصناعية المعروفة باسم (B.B.S.) ، فى مقدمة تطور استخدام الأقمار الصناعية لهذا الغرض . اذ تعطى هذه الأقمار قدرة ارسال عالية نسبيا ، ويمكنها تغطية أعداد كبيرة من المستمعين والمشاهدين الذين يمكنهم الاستقبال مباشرة بالأجهزة المنزلية المتوسطة الثمن . كما يمكن استخدام هذه الأقمار لتغذية الشبكات والأنظمة السلكية للتليفزيون .

ولعل أكبر تطور عملى فى هذه المجالات هو ماحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستخدم الجيل الحالى من الأقمار الصناعية فى الإرسال المباشر الى منازل المشاهدين والمستمعين ، وتفيد الاحصاءات ان هناك حوالى ١٠٠٠ منزل مزود بأجهزة الاستقبال الأرضية .

كما حصلت احدى الهيئات (وهى هيئة كومسات) منذ ديسمبر عام ١٩٨٠ ، على تصريح بإنشاء قمر صناعى يقدم ثلاث قنوات للارسال

المباشر لشرق الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها خدمات نظير اشتراك . وتشمل خططها الحالية تقديم خدمات موسعة للإرسال لتغطية قومية كاملة باستخدام أربعة أقمار صناعية ، وتتضمن هذه الخدمات : تقديم الصورة المجسمة ، والإرسال التليفزيونى على الجودة لأغراض الاستخدام على الشاشات الكبيرة ، واستخدام قناة خاصة ذات لغة ثانية .

ولعل أهم تطور للإذاعة المسموعة بالولايات المتحدة الأمريكية هو بدء استخدام شبكات الإذاعة المسموعة لمدة ٢٤ ساعة يوميا عن طريق الأقمار الصناعية ، وأهم مزايا هذه الشبكات هي :

- التشغيل الأوتوماتيكي لمحطات الإرسال الأرضية .
- كفاءة النظام في إعطاء برنامج جاهز مكتمل العناصر .
- الجودة الصوتية العالية الناتجة عن التوزيع بالأقمار الصناعية .
- ويوجد حاليا عدد من الشبكات الرئيسية تعمل في هذا المجال .

أما في إنجلترا ، فقد كلفت الحكومة هيئة الإذاعة البريطانية بأول مرحلة من البث المباشر من الأقمار الصناعية . ولقد حصلت بذلك الإذاعة البريطانية على قناتين للإرسال التليفزيونى المباشر من الأقمار الصناعية ، أحدهما شمل اختيارا من أفضل البرامج ويكون الاستقبال نظير رسم رخصة سنوى ، والثانية تحمل قناة للتليفزيون نظير اشتراك . وسوف يكون بالإمكان أيضا الحصول على ست قنوات صوتية للإرسال المباشر من الأقمار الصناعية يتضمن استخدام الصوت المجسم (ستريو) للراديو والتليفزيون .

وهناك إمكان الإطلاق للقمر الصناعى البريطانى فى عام ١٩٨٦ . وفيما يلى بعض تفاصيل عن قناتى التليفزيون اللتين تخطط لهما هيئة الإذاعة البريطانية للبث المباشر من القمر الصناعى .

القناة الأولى الفضائية : سوف تتضمن هذه القناة اختيارا من أفضل ما يذاع على قناتى هيئة الإذاعة البريطانية ، وليس مقصودا أن

١٢٠

يكون هذا البرنامج ازواجا للخدمات التى تقدم عن طريق الشبكات ومحطات الإرسال الأرضية ، ولكنه يتضمن إعادة للبرامج الأفضل فى أوقات مناسبة لبعض المشاهدين ، مثال ذلك من يعملون بنظام النوبات ، وسوف تقدم هذه القناة خدماتها لمن لا يمكنهم استقبال الخدمات التليفزيونية على قنوات « يو . اتش . اف » بنظام ٦٢٥ خطا من محطات الإرسال الأرضية .

والمفهوم أنه مع نمو خدمات البث المباشر من الأقمار الصناعية ، سوف يتم فى الوقت المناسب تحويل خدمات البث المباشر من الأقمار الصناعية لأداء الخدمة على المستوى القومى ، أما محطات الإرسال الأرضية فسوف تتحول بالتدريج لأغراض الإذاعات الإقليمية والمحلية ، وحيث أن فمن المتوقع أن يكون للقناة الأولى من الأقمار برنامج خاص بها على المستوى القومى .

القناة الثانية الفضائية :

سوف تكون هذه القناة بنظام التليفزيون نظير اشتراك ويعتبر هذا شيئا جديدا وتباعدة لهيئة الإذاعة البريطانية عن خطها المعروف وأصبح هذا ممكنا بعد أن تم ادخال اجراءات حديثة على قانون هيئة الإذاعة البريطانية .

وسوف يكون لهذه الخدمة أربعة روافد رئيسية :

- الأفلام السينمائية التى تعرض بالتليفزيون لأول مرة .
- برامج ومباريات رياضية كاملة وغير مختصرة .
- الفنون الوقورة .
- برامج الاقليات .

وجميع هذه البرامج تكون تكاليف انتاجها عالية ، كما أن عدد المشاهدين الذين يهتمون بها أقل مما ينبغى لتبرير دعمها بالخدمة الإذاعية العامة .

ومن ذلك يظهر أن الخدمة التليفزيونية نظير اشتراك لن تكون منافسة

للخدمة التليفزيونية العامة .

ومن المتوقع أن يصل عدد المشاهدين لهذه القناة الى حوالى ٢ مليون خلال ٧ سنوات ، وأن يكون الاشتراك حوالى خمسة جنيهاً استرلينياً شهرياً .

القمر الصناعى العربى وامكاناته :

يشمل مشروع القمر الصناعى العربى قمرين فى الفضاء (عربسات ١) و (عربسات ٢) وثالثا احتياطيا على الأرض ، ولقد اطلق (عربسات ١) فى أوائل فبراير ١٩٨٥ .

وتشمل الامكانيات الكاملة للمشروع ، خدمات الاتصالات وخدمات الاذاعة والتليفزيون التالية :

- خدمات تليفزيونية (بين المناطق ومحلية) .

- توزيع محلى للاشارة التليفزيونية .

- توزيع جماعى للاشارة التليفزيونية .

- توزيع اقليمى للاشارة التليفزيونية .

- خدمات متنوعة :

• توزيع برامج الاذاعة المسموعة .

• التلكس .

• التلغراف .

• الخطوط المؤجرة أو الخطوط الخاصة .

• تراسل المعلومات .

التقسيم الاقليمى الرباعى لتغطية عربسات :

الاقليم (١) : الجزائر - موريتانيا - المغرب - تونس .

الاقليم (٢) : ليبيا .

الاقليم (٣) : مصر والسودان .

الاقليم (٤) : البحرين - جيبوتى - العراق - الاردن - الكويت -

لبنان - عمان - قطر - المملكة العربية السعودية - الصومال - سوريا

- الامارات العربية المتحدة - اليمن الشمالية - اليمن الجنوبية .

على ان هناك بعض الملحوظات بشأن القمر الصناعى العربى ، يخلص موجز أهمها فيما يأتى :

- ان التأخير فى تنفيذ المشروع أدى الى ظهوره فى وقت حدث فيه كثير من التطورات التكنولوجية ، تجعله فى وضع غير متقدم بالنسبة لغيره من الأقمار الاخرى ومن ذلك عدم احتوائه على نوعية البث المباشر الصالح للاستقبال بهوائى صغير قطره من ٦٠ سم الى ٩٠ سم .

- ان تجميد عضوية مصر بالمؤسسة العربية الفضائية أدء، الى نتائج سلبية على المشروع .

مصر والبث الفضائى المباشر

تتعرض مجتمعات الدول النامية - ومن بينها مصر - الى احتمالات التأثير المباشر على أوضاعها وقيمها ، وتمثل أهم الاحتمالات فيما يأتى :

- تأثر الهوية الثقافية والاجتماعية والفكرية بما يمكن أن تتضمنه برامج ارسال الدول الكبرى الى الدول النامية ، مما يؤثر على ذاتيتها الحضارية .

- ان البرامج المرسلة عبر الاقمار الصناعية عن طريق البث المباشر ، لا يمكن التحكم فى استقبالها ، ومن ثم فقدان وسائل الرقابة عليها ، على العكس مما كان سائدا من قبل من امكان مراقبة مايفد من الخارج من مطبوعات وافلام سينمائية أو تليفزيونية

- ان مواجهة هذا التطور يقتضى الدخول فى منافسة فنية ومهنية تفوق قدرات الدول النامية ، ومن ثم تصبح ميدانا مفتوحا للتأثيرات المختلفة من الجهات المرسلة .

- ان البث المباشر يمكن استخدامه فى التأثير على السياسات والنظم القائمة بالدول النامية ، مما يتيح الفرصة للتدخل فى شئوننا الداخلية ، والتأثير على مسار سياستها فى مختلف المجالات .

(للمنطقة ١) وذلك للخدمات الاذاعية والتليفزيونية من الاقمار الصناعية .

- تخطيط الخدمات الاذاعية والتليفزيونية من الاقمار الصناعية فى النطاقات المذكورة .

- تحديد الاجراءات التى تحكم استخدام هذه النطاقات فى خدمات الاقمار الصناعية الاذاعية والتليفزيونية .

- الأخذ فى الاعتبار نتائج أعمال مجموعة الخبراء فيما يخص التعديلات المحتملة فى لوائح الراديو العالمية .

(٢) شارك فى اعمال هذا المؤتمر ١٠٦ دولة ، وافق المجتمعون على شروط الاتفاقية والخطة المرفقة بها ، (وهى تمثل الجزء الأول) وكذا القرارات المتعلقة باعادة ترتيب لوائح الراديو (وهى تمثل الجزء الثانى) وهذا على أساس ان ذلك خاضع للتصديق من حكومات الادارات التى شاركت فى أعمال المؤتمر .

(٣) تتلخص الخطة بالنسبة لمصر فى حجز خمس قنوات ، وجدير بالذكر ان هذه القنوات تختلف فى التردد والنطاق والمواصفات عن القنوات التليفزيونية المعروفة فى نطاقات .

والقنوات المحجوزة لمصر هى :

رقم القناة التردد (جيجا هرتز)

٤	١١.٧٨٥.٠٢
٨	١١.٨٦١.٧٤
١٢	١١.٩٣٨.٤٦
١٦	١٢.٠١٥.١٨
٢٠	١٢.٠٩١.٩٠

وتوضح جداول الاتفاقية أيضا ما يأتى :

- الموضوع الأسمى للقمر الصناعى فوق خط الاستواء (خط الطول) .

- ان نصيب الدول النامية من الأقمار الصناعية - فى حالة قدرتها على اطلاقها - لن يتناسب مع حجمها ومساحتها ، حيث ستسارع الدول المتقدمة ، بحكم امكاناتها المادية والتكنولوجية ، الى حيازة أكبر مساحة للأقمار الصناعية ، خاصة وان مواقع هذه الاقمار فى الفضاء محدودة ، ومن ثم تظل السيطرة للدول الكبرى على وسائل الاتصال كما كانت من قبل .

ولعل هذه العوامل وغيرها ، كان وراء الاهتمام العربى ، بإطلاق قمر خاص للاتصالات ولكن الامكانات الراهنة لهذا المشروع ، تدفع الى الاسراع بمشروع القمر الصناعى المصرى للربح المباشر .

ويستدعى التعرف على موقف مصر بالنسبة للارسال المباشر من الأقمار الصناعية والإعداد للقمر الصناعى المصرى - الالمام ببعض الجوانب الهامة المتصلة بهذا الموضوع ، وفى مقدمتها ما يأتى :

• اتفاقية تخطيط وتوزيع الموجات للأقمار الصناعية التى تمت بالاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية بجنيف فى عام ١٩٧٧ أثناء مؤتمر الراديو العالمى للأقمار الصناعية ، والذى اصبحت وقائعها النهائية سارية المفعول من يناير ١٩٧٩ .

• التصور لخطة العمل وأسلوب تحرك فى مجال الاستفادة من الاقمار الصناعية للارسال المباشر بما يتواءم مع الخطط الحالية وخطط العمل المستقبلية .

أولا : اتفاقية تخطيط وتوزيع الموجات للأقمار الصناعية (١٩٧٧) :

(١) فى إطار تنسيق الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية اجتمع مؤتمر الراديو للأقمار الصناعية فى ١٠ يناير ١٩٧٧ بجنيف لتخطيط الخدمات الاذاعية والتليفزيونية من الاقمار الصناعية ، وكان المؤتمر مكلفا بالمهام التالية :

- وضع ضوابط المشاركة فى الترددات فى الحيز ١١.٧ - ١٢.٢ جيجا هرتز (للمنطقتين ٣.٢) وفى الحيز ١١.٧ - ١٢.٥ جيجا هرتز

- عرض نتائج الدراسات على الجهات المسئولة لتقرير مايلزم على ضوء الترميمات ومع مراعاة عدم التأخير بما يضر بالمصالح الوطنية في هذه المجالات .
وفي هذا الاتجاه تم اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية لاطلاق قمر صناعى مصرى .

الإعداد للقمر الصناعى المصرى :

- تم تكوين مجموعة عمل متخصصة بقطاع الهندسة الاذاعية باتحاد الاذاعة والتليفزيون على شكل لجنة تخطيط ولجنة عمل ، وترفع تقريراً شهرياً بدراساتها واعمالها الى رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون وإلى اللجنة الهندسية المنبثقة عن مجلس الأمناء .
- تجرى اتصالات مع الدول المتقدمة التى يمكنها تقديم خبراتها فى تنفيذ المشروع ومنها فرنسا والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وانجلترا وايطاليا .

- يتم تدريب بعض الكوادر الفنية اللازمة للمشروع بالداخل والخارج .

- التاريخ المبدئى المقدر لاطلاق القمر الصناعى المصرى هو عام ١٩٩٠ .

- وتحدد التقديرات الفرنسية خمس سنوات لمراحل المشروع ، بينما تحدد له التقديرات الامريكية ثلاث سنوات .

- خصص للدراسات ١٢٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٤ / ٨٥ ، ومقدر ٥٠٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٥ / ١٩٨٦ بالاتحاد .

- يجرى التنسيق التام مع اللجنة العليا المصرية للشئون الفضائية وكافة الجهات المعنية .

ومما ينبغى أخذه فى الاعتبار ، امكان الاستعانة ببعض الخبرات العالمية عندما تتضح الصورة النهائية للملامح المشروع ، والتى تمكن من تثبيت المواصفات وفق المتطلبات البديل الأفضل ، على ضوء دراسات الجدى اللازمة .

- مركز نقطة التصويب .

- عرض حزمة الهوائى .

- اتجاه القطع الناقص المثلث للتغطية .

- الاستقطاب .

- القدرة الفعالة .

٤) تعتبر الوقائع الختامية للمؤتمر سارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ١٩٧٩ .

٥) لم توقع الولايات المتحدة الامريكية على الوقائع الختامية للمؤتمر ولم يتم التخطيط بالنسبة لمنطقة ٢ (الامريكتين) ومن المتوقع أن يتم التخطيط للمنطقة ٢ خلال عام ١٩٨٢ .
٦) يتضمن البروتوكول النهائى ٧٩ تحفظاً مقدماً من الدول المشتركة .

ثانياً : التصور لخطة العمل :

وازاء العوامل المختلفة المحيطة بهذا الموضوع، وتنسيقاً مع خطط التطوير الحالية ، وحفاظاً على استمرارية أعمال الإحلال والتجديد مع الاستفادة بما تحققه الوسائل التكنولوجية الجديدة فى مجالات الارسل المباشر من الأقمار الصناعية - ينبغى العمل على تحقيق مايتأتى :
- ايجاد اتصال وثيق لبحث تطورات موضوع الارسل المباشر من الأقمار الصناعية وذلك مع الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد الاذاعات الاوربية والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية .

على ان تتم دراسة بقصد التعرف الشامل على النواحي الاقتصادية والفنية والهندسية والقانونية للاستفادة من هذه الانظمة الحديثة بقدر الامكان .

- متابعة التطورات العالمية التنفيذية فى هذه المجالات ، وبصفة عامة بالولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية .

- بحث امكانيات الاستثمار العالمى فى مجال الارسل المباشر من الأقمار الصناعية .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة ، وعلى ضوء الدراسة التي أعدها المجلس في دورته الرابعة عن « البث التلفزيوني المباشر » يوصى بمايأتى :

أولا : توصيات مباشرة :

* إعطاء أولوية - فى السنوات الباقية من الخطة الخمسية والخطة التالية - لتنفيذ مشروع القمر الصناعى المصرى للبث الفضائى باعتباره أكثر الوسائل فاعلية فى مواجهة البث الخارجى ، وذلك الى جانب أهميته فى نشر التعليم والثقافة فى المناطق النائية والاتصال الجماهيرى بصفة عامة .

* تدعيم التنسيق مع اللجنة العليا لشئون الفضاء الخارجى ، والاهتمام بتنشيط دورها .

* الاستمرار فى عقد الندوات العالمية فى موضوع البث المباشر بالتعاون مع هيئات الأبحاث ومراكز الدراسات والشركات العالمية ذات الخبرة فى مجال الأقمار الصناعية .

* دراسة امكانيات تقديم خدمات البث المباشر للدول العربية ، والاستفادة والتنسيق مع القمر الصناعى العربى .

* وضع برنامج محدد بقطاع الصناعة فى نطاق الخطة العامة للدولة للعمل منذ الآن ، على تصنيع معدات الاستقبال الإضافية التى تضاف الى جهاز الاستقبال العادى وتمكنه من التقاط البث المباشر ، تمهيدا للانتفاع بها عند اطلاق القمر الصناعى المصرى . وحتى لانضطر الى استيرادها من الخارج .

ثانيا : توصيات عامة :

على المستوى الداخلى :

* سرعة العمل على وضع خطة محددة واضحة المعالم تكون جزءا من الخطة العامة للدولة - بعد اجراء دراسات الجدوى اللازمة - على ان تكفل مايأتى :

- نهوض وسائل الاتصال واجهزتها لتكون شبكة قادرة على مواجهة

مايبت للجماهير من خلال استخدام الفضاء لأغراض الاعلام الموجه وما يحتمل أن يتضمنه من آثار ضارة .

- التنسيق بين سائر الأجهزة والوسائل المتصلة بالجماهير ، بحيث يجد الجمهور فى قنوات الاذاعة والتلفزيون ما يشبع رغبته ويجذبه للاستماع أو المشاهدة .

- اعداد الكوادر الفنية العالية فى كل التخصصات الرئيسية والفرعية ، اذ ان اعداد الكوادر - القادرة على الدخول فى المنافسة لاحتواء الجماهير - من أهم الوسائل لمواجهة تأثير الغزو الوافد من الخارج عن طريق الأقمار الصناعية .

* الاسراع فى التخطيط لبرامج القناة الثالثة المقترحة باعتبارها نموذجا مسبقا لبرامج البث المباشر ، وبحيث تغطى هذه البرامج كافة الاهتمامات ، لكى تقاوم المخاوف من تأثير البث المباشر من قبل الدول الخارجية .

* تطوير دور السينما والمسرح واستغلال ميزات هذه الوسائل الخاصة فى جذب شرائح المجتمع المختلفة من خلال تخطيط مدروس لما تعرضه السينما ويقدمه المسرح وتطبعه الصحف وتبثه الاذاعة والتلفزيون .

على المستوى الخارجى :

* دعوة الامم المتحدة لحسم المناقشات التى امتدت لأكثر من سنوات حول قضية البث المباشر من الأقمار الصناعية كجزء من مناقشات الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى ووضع الأسس الكفيلة بجعل هذا الاستخدام مفيدا فى نشر ثقافة البلد ذاتها لا ثقافة البلد المرسل لهذا البث عن طريق الأقمار الصناعية .

* ان تتبنى مصر ، مع سائر الدول النامية ، الدعوة لمنع أى بث مباشر الى بلد آخر اذا لم توافق عليه الدولة المستقبلة ، وبما لايمنع الانسياق الحر للاعلام .

* المطالبة بأن يكون للدول النامية المكان الكافى فى الفضاء لاطلاق

(وهي مدة العمر الافتراضي للجيل الأول من الأقمار الصناعية عربسات وذلك قبل تأخير موعد اطلاقه) .

وفي إطار اتحاد الاذاعات العربية (A S B U) تم وضع خطة طويلة الاجل للاتصالات الفضائية بالأقمار الصناعية وهي التي سميت باسم « عربسات » (A R A B S A T) .

ولقد تم التعاقد مع هيئة كومسات الامريكية لاعطاء المشورة الهندسية لمدة خمس سنوات نظير مبلغ ٢٠ مليون دولار امريكي لتخطيط النظام ، بما في ذلك مركبة الاطلاق ونظام التحكم الارضي وخدمات التشغيل المعاونة ، والبلاد العربية المشتركة مسئولة عن محطات الاستقبال والارسال بها لتوزيع برامجها التليفزيونية .

ولقد تضمنت الخطة توزيع قناتين في عام ١٩٨٢ ، أحدهما يمتد الى المنطقة العربية بأكملها على تردد ٦.٤ جيجا هرتز لتوزيع برنامج عربي موحد الى جميع الدول العربية ، والثاني على تردد ٢.٦ جيجا هرتز ، وهو يجعل من الممكن استخدام هوائيات صغيرة نسبيا وأجهزة منخفضة التكاليف لاستقبال صورة تليفزيونية جيدة بالمناطق النائية . ومن المتوقع في عام ١٩٨٦ اضافة خمس أو ست قنوات تليفزيونية اضافية للخدمات المحلية تفي باحتياجات الدول العربية المختلفة .

ويتضمن (عربسات) ١٢٠٠٠ قناة صوتية (أى ٦٠٠٠ دائرة تليفونية) للتوصيل بين الدول العربية المشتركة وهي ٢١ دولة ، ليكون أول اتصال مباشر بين الدول العربية ، حيث ان معظم الاتصالات التليفونية والتلغرافية بينها تتم عن طريق أوروبا .

ويتكلف اطلاق القمر الصناعي العربي (عربسات) حوالى ٢٠٠ مليون دولار امريكي بما في ذلك نظام التحكم .

ومع تقدير أن كل دولة عربية سوف تحتاج الى محطة أو محطتين أرضيتين للاستقبال والارسال ، وكذلك الى اجمالى حوالى ١٠٠٠ محطة استقبال فقط ، فان التكاليف النهائية للمشروع عند انتهائه في عام ١٩٩٠ (كما كان مقدرا من قبل) سوف تصل الى حوالى ٥٠٠ مليون

١٢٥

أقمارها الصناعية والا يؤثر على حقها المشروع أو ضاع قدرتها المادية والفنية والتكنولوجية . حتى لا يكون استخدام الفضاء احتكارا للدول العظمى بسبب امكاناتها المادية والفنية والتكنولوجية .

ملحق ١

القمر الصناعى العربى (عربسات)

تتكون مؤسسة عربسات من ثلاثة أجهزة :

- * الجمعية العمومية .
- * مجلس المديرين .
- * الجهاز التنفيذي .

ويوجد المركز الرئيسى للمؤسسة فى الرياض بالمملكة العربية السعودية .

ويبلغ عدد الدول العربية الموقعة على اتفاقية القمر الصناعى العربى (٢١) دولة وهى : السعودية ، وليبيا ، ومصر ، والكويت ، والامارات العربية المتحدة ، ولبنان ، وقطر ، والبحرين ، والاردن ، والعراق ، والسودان ، وسوريا ، وعمان ، والجزائر ، وجمهورية اليمن العربية ، وتونس ، والمغرب ، والصومال ، وموريتانيا ، وفلسطين ، وجمهورية اليمن الديمقراطية .

والمشاركات المالية موزعة كنسبة مئوية من الاجمالى :

أكبرها المملكة العربية السعودية ٢٦.٢٪

يليها ليبيا ١٨.٥٪

يليها مصر (قبل تجميد عضويتها) ١٠.٤٪ .

ثم تتدرج بنسب مئوية أقل حتى ٠.١٪

وأعضاء عربسات هم أعضاء جامعة الدول العربية ، والقمر الصناعى العربى مخطط لاعطاء خدمات تليفونية وخدمات اتصالات متنوعة وخدمات من نقطة الى نقطة .

والخدمات الاقليمية العربية كانت مخططة للاعوام ١٩٨٣ الى ١٩٨٩

دولار امريكي من الاستثمارات .

الاقمار الصناعية للمشروع :

يتضمن المشروع ثلاثة أقمار صناعية :

* عربسات (١ ١) موقع ١٩ شرقا فوق خط الاستواء .

في الفضاء على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر .

* عربسات (١ ب) موقع ٢٦ شرقا فوق خط الاستواء .

في الفضاء على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر ، ويعتبر قمرا احتياطيا في الفضاء .

* عربسات (١ ج) قمر احتياطي على الأرض .

شبكة التحكم :

تتضمن شبكة التحكم :

- محطة رئيسية للتحكم والقياس والمراقبة ، بالرياض بالملكة العربية السعودية .

- محطة ثانوية مساندة للتحكم والقياس والمراقبة بتونس تعمل في

الحالات الاضطرارية .

المحطات الارضية العاملة مع القمر الصناعي العربي

(عربسات) :

- محطات أرضية اقليمية رئيسية تعمل في الخدمة (C) للارسال والاستقبال ، وتخدم في المدن الرئيسية ذات احتياجات الاتصالات المكثفة ، بما في ذلك الارسال التلفزيوني ، وقطر الهوائي ١١ مترا تقريبا .

- محطات أرضية في المدن ذات احتياجات الاتصالات الأقل ، وتعمل في الخدمة (C) كما يمكنها الاستقبال التلفزيوني فقط (دون الارسال) . وقطر الهوائي ١١ مترا تقريبا .

- محطات أرضية صغيرة وتعمل في الخدمة (S) وتستخدم للاستقبال التلفزيوني الجماعي فقط . وقطر الهوائي حوالي ٣ متر .

- محطات أرضية صغيرة متنقلة تعمل في الخدمة (C) وتستخدم

للاتصالات الطارئة ، وقطر الهوائي حوالي ١٠٦ متر .

- محطات أرضية صغيرة تعمل في الخدمة (C) للاستقبال

التلفزيوني في المناطق النائية ، وقطر الهوائي ٤٠٥ متر وهذا النوع (T VRO) للاستقبال التلفزيوني فقط .

البرامج الزمنية قبل التعديل :

(أ) مواعيد توريد الاقمار الصناعية :

- عربسات (١ أ) ديسمبر ١٩٨٣ .

- عربسات (١ ب) ابريل ١٩٨٤ .

- عربسات (١ ج) اغسطس ١٩٨٤ .

(ب) مواعيد الاطلاق :

في توافق مع كل من آريان ومكوك الفضاء :

- عربسات (١ أ) بداية عام ١٩٨٤ .

- عربسات (١ ب) منتصف عام ١٩٨٤ .

(ج) شبكة التحكم :

التشغيل في أواخر ١٩٨٣ .

وحيث لم يطلق عربسات (١ أ) الا في فبراير ١٩٨٥ ، فسوف تتأخر بقية مراحل المشروع .

الموقف من المشروع :

أولا : موقف مصر :

يتكون مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية من الاعضاء الخمس الأوائل في نسب المساهمة في رأس المال ، ومصر ترتيبها الثالث حيث تسهم بمقدار ١٠ ، ٤ ٪ ولا يسبقها في ذلك سوى المملكة العربية السعودية وتسهم بمقدار ٢٦ ، ٢ ٪ ثم ليبيا وتسهم بمقدار ١٨ ، ٥ ٪

ثانيا : موقف المملكة العربية السعودية :

برغم أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر المؤسسين لهذا المشروع ، فانها تخطط أيضا للحصول على قمر صناعي خاص

بالسعودية يبنيه الفرنسيون ، ويطلق في الفضاء بعد القمر الصناعي العربي (عربسات) وبعد دراسة فاعلية (عربسات) العملية . وسوف يتضمن المشروع السعودي قمرا أساسيا وآخر احتياطيا ، يتصلان بمحطة تحكم أرضية وثلاث محطات للإرسال والاستقبال التلفزيوني في ثلاثة مواقع رئيسية (في الغالب : الرياض ، جدة ، والدمام) .

وسوف يحل القمر الصناعي السعودي محل شبكة الميكرويف الكبيرة التي تربط أرجاء المملكة كلها ، والتي تتكون من ٨٥ محطة ميكرويف متتابعة .

ولقد أظهرت الدراسات أن محطات الميكرويف الأرضية باهظة التكاليف لتشغيلها وصيانتها ، إضافة إلى أن نتائجها النهائية دون المستوى .

ثالثا : نتائج تأخير إطلاق القمر العربي :

عندما تم توقيع اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بين الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية في عام ١٩٧٦ ، لاستغلال قطاع فضائي خاص بالوطن العربي - كانت التكنولوجيا السائدة هي التي شكلت مواصفات ذلك القمر الصناعي ، غير أن ما حدث من تأخير في التنفيذ ، وعدم تغيير المواصفات الفنية بما يواكب التطوير العالمي الذي حدث خلال السنوات الأخيرة ، أوجد فجوة سيكون لها بعض الآثار السلبية على نتائج المشروع ، تخلص في الآتي :

- أن استخدام الحيز (C) للترددات وهو الحيز الذي يحتوي على نطاق الترددات ٤/٦ جيجا هرتز أصبح من نظم الماضي ، وسوف يزداد استخدام نطاق الترددات (K U) ١٤ / ١٢ جيجا هرتز الذي يتميز بأنه يتيح استخدام محطات أرضية أرخص نسبيا مع صغر حجم الهوائيات .

والاتجاه الحديث هو استخدام نطاق الترددات (K U) ١٤ / ١٢ جيجا هرتز ، إلى أن يصبح هذا النطاق مزدهما مثل النطاق (C) الحالي ، ثم يبدأ الاتجاه بعد ذلك إلى استخدام نطاق الترددات الأحدث

٢٠ / ٣٠ جيجا هرتز .

- سيكون من نتائج استخدام نطاق الترددات (C) ٤/٦ جيجا هرتز ، وجود مشاكل متعددة ناتجة عن التداخل وبصفة خاصة مع وصلات الميكرويف الأرضية ، وكذا من الأعمار الصناعية الدولية القديمة الأخرى .

- ويتميز نطاق الترددات (K U) ١٤ / ١٢ جيجا هرتز - بالمقارنة مع نطاق الترددات (C) ٤/٦ جيجا هرتز ، بما يأتي :

× الهوائيات الطبقية عند التردد الأعلى تكون أصغر وبالتالي تكون أرخص ، كما يسهل تركيبها فوق المباني عند الحاجة .

× ممكن عند الترددات الأعلى أن يكون الشعاع ضيقا ومحدودا ودقيقا وبالتالي تقل احتمالات التداخل .

× عندما يكون الشعاع من القمر الصناعي ضيق الزاوية فإن الطاقة تكون أكثر غزارة وتركيزا ، ويمكن بالتالي استقبال طاقة أكبر عند هوائى الاستقبال .

× عندما يكون الشعاع من القمر الصناعي ضيق الزاوية فمن الممكن استخدام نفس التردد إلى مواقع ومساحات مختلفة على الأرض .

- تتضمن خدمات القمر الصناعي العربي : الاتصالات التلفزيونية والتلكس والتلفراف والتوزيع التلفزيوني الإقليمي والمحلي والجماعي ، وتراسل المعطيات بين الحاسبات الالكترونية .

وهناك استخدامات أخرى تخص استخدام القنوات التلفزيونية لأغراض المؤتمرات ، وخدمات البريد الالكترونية ، وجمع البيانات الخاصة بالارصاد الجوية من المناطق النائية والحجز لشركات الطيران ، ونقل المعلومات عن الملاحة الجوية بين الدول العربية ، وامكان طبع الصحف في أماكن مختلفة في العالم العربي في وقت واحد .

وفيما يخص الاذاعة والتلفزيون فإن أهم الاستخدامات هي :

- التلفزيون والراديو الجماعي ، ويمكن استقبال برنامج تلفزيوني واحد وعشرة برامج صوتية في الأماكن التي بها معدات الاستقبال

الجماعى بالوطن العربى .

المتنوعة :

الخدمة التليفونية :

وتشمل هذه الخدمات الاتصالات التليفونية بين كل من البلاد العربية التى تقيم محطة أرضية لعريسات . ويمكن توفير (ترنكات) سابقة التخصيص ، أو دوائر مفردة بنظام (S C F C) ، أو دوائر تخصص عند الطلب . كما يمكن توفير خدمات تليفونية محلية بمعنى أن تكون فى داخل حدود بلد عربى معين .

والطاقات الكاملة المتوقعة لعريسات حتى عام ١٩٩٠ تشمل جملة ١٠٠٠٠ دائرة (نصف دويلكس) على مستوى الاتصال بين المناطق . كما تشمل جملة ٢٠٠٠ دائرة (نصف دويلكس) على المستوى المحلى .

خدمات التوزيع المحلى للإشارة التليفزيونية :

هذه الخدمة تتضمن وسيلة لتوزيع البرامج التليفزيونية الصادرة من استديو تليفزيونى الى محطة ارسال تليفزيونية أو الى الاستديوهات الأخرى داخل حدود أى بلد عربى . وبالإمكان اختلاف عدد القنوات الصوتية المصاحبة طبقا لعدد اللغات المطلوب إرسالها فى نفس الوقت . وال طاقة الكاملة لمشروع عريسات تشمل ٦ قنوات من هذا النوع .

توزيع اقليمى للإشارة التليفزيونية :

هذه الخدمة يقصد بها أن تصدر الإشارة التليفزيونية من أى بلد عربى ويمكن استقبالها فى أى بلد عربى آخر . ويمكن أن يصاحب البرنامج عدة قنوات صوتية بلغات مختلفة تحمل الترجمة فى نفس الوقت .

ويتوفر للمشروع قناة واحدة لهذا الغرض .

الخدمات المتنوعة الأخرى :

* خدمة توزيع برامج الاذاعة المسموعة :

هذا النوع من الخدمة يوفر قنوات توزيع بين المناطق ، كما يوفر أيضا مثل هذه القنوات محليا بالنسبة لبرامج الاذاعة

- يمكن ان ينشأ البرنامج التليفزيونى فى أى محطة رئيسية . وعلى سبيل المثال كان مقترحا ان يرسل البرنامج التليفزيونى بالتتابع من عدة عواصم عربية أثناء اليوم .

ومن المفيد تحديد الأنشطة التى ترغب مصر فى المشاركة فيها فى حالة استئناف دورها فى هذا المشروع .

- من أهم مميزات أنظمة الأقمار الصناعية التى تجعلها تتفوق على الشبكات الأرضية ، المرونة الكبيرة فى الاستخدام وتنوع الخدمات . فمثلا فى شبكات الميكروويف الأرضية والكوابل - وهى أنظمة تعمل بالتتابع - يمكن لأى عطل صغير أن يعطل الخدمات فى المناطق التالية . أما أنظمة الأقمار الصناعية فهى أنظمة متعددة المداخل وتسمح لعدد كبير من المحطات أن تعمل مستقلة عن الدوائر الأخرى .

ومن المفيد تحديد البدائل التى يمكن الاستفادة بها من مشروع القمر الصناعى العربى فى حالة استئناف المشاركة فى المشروع .

* لا يتضمن مشروع القمر الصناعى العربى (عريسات) نوعية (البث المباشر) التى تمكن الافراد من الاستقبال التليفزيونى بصورة مباشرة .

الخدمات المتاحة من المشروع :

وتجهيزات " عريسات " مخططة للحصول على حجم الخدمات التالية :

الخدمات	عدد القنوات
خدمة تليفونية بين الاقاليم المختلفة	١١.٠٠٠ (نصف دويلكس)
خدمات تليفونية محلية	٢.٠٠٠ (نصف دويلكس)
خدمات تليفزيونية اقليمية	١
خدمات تليفزيونية محلية	٦
خدمات تليفزيونية للتجمعات	٢

وفيما يلى بيان موجز عن كل هذه الخدمات ، والخدمات الأخرى

المسموعة (الموسيقى والصوت) .

وهذه الدوائر أفضل في الجودة الفنية من الدوائر التليفونية العادية حيث يكون مدى الترددات التي يمكن نقلها أكبر ، بحيث تصلح لنقل الموسيقى والأصوات بفرض إعادة اذاعتها من محطات ارسال ارضية .
* خدمة التلكس :

هذه الخدمة تستخدم دوائر للعمل بين المناطق ومحليا . وتستخدم طرق النقل المعروفة باسم (FDM) ، (TDM) . والدوائر (مستوى هاتفي) .

* خدمة التلغراف :

هذه الخدمة تستخدم ايضا طرق النقل (F D M) . والدوائر (مستوى هاتفي) .

* خدمات الخطوط المؤجرة :

تهدف هذه الخدمة لتوفير خدمات النقل الخاصة للإشارات (مستوى هاتفي) اقليميا ومحليا ، وتعمل بين محطتين أرضيتين .

* خدمات نقل البيانات (المعطيات) :

وهي خدمات بطيئة السرعة (١١٠ بـ في الثانية الى ٤,٨ كيلوبت في الثانية) ، وتستخدم دوائر (مستوى هاتفي) . وبالإمكان توفير خدمات متوسطة وعالية السرعة (تصل الى ١,٥ ميجابت في الثانية) . باستخدام أساليب (SCP C) .

ملحق ٢

الخطوات التنفيذية

بشأن القمر الصناعي المصري

يسير العمل بالنسبة للبث الاذاعي والتليفزيوني على أساس استراتيجية عامة للإعلام تهدف الى تحقيق السيادة الاعلامية على كل أرض مصر .

وقد أمكن - عن طريق الجهود الفنية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون - ايصال الارسال المسموع الى كل مواطن ، وكذلك الى معظم أنحاء

العالم ، وايصال الارسال المرئي الى المناطق النائية التي كانت محرومة تماما من التغطية المرئية ، بل امتد هذا الارسال ليصل الى معظم الدول العربية .

ويجرى الاستعداد ، حاليا ، لتشغيل قناة تليفزيونية ثالثة للقاهرة الكبرى كنواة للإذاعات المرئية المحلية التي يستوجبها التطور الاعلامي الحضاري لخدمة الجماهير في كافة محافظات الجمهورية .

ولما كان تحقيق التوسع في الخدمات الاعلامية يعتبر أمرا متعذرا ، بسبب تشبع الشبكات الحالية وعدم إمكان تحملها المزيد من الأجهزة والقنوات ، كما أن البديل يتطلب إقامة مشروعات أرضية متكاملة ولا يتم الا على مراحل متتابعة .

فقد نشأ التفكير في البديل الفضائي باستخدام قمر صناعي للبث المباشر على مستوى الجمهورية دفعة واحدة وفي نفس الوقت ، وعلى قدم المساواة لكل مواطن في كل موقع ، خاصة وأن استخدام الأقمار الصناعية في البث المباشر للارسال الاذاعي المسموع والمرئي يعتبر أحدث مبتكرات تكنولوجيا الاتصال ، حيث تتسم بفرازة اشعاعها التي تمكن من التقاط واستقبال ارسالها لدى أجهزة المستمعين والمشاهدين بصورة مباشرة

ويؤدي هذا النظام الى احداث تغيير جذري في أسلوب الارسال الاذاعي والحالي .

نظام الارسال الحالي :

ويعتمد على نقل الإشارة من الاستوديوهات الى محطات ارسال أرضية يغطي كل منهما في المتوسط دائرة قطرها مائة كيلومتر ، وذلك عبر وصلات لاسلكية (ميكروويف) عند كل وصلة من ٤٠ الى ٥٠ كيلومترا ، ويستتبع هذا النظام انشاء محطات ارسال أرضية ووصلات ميكروويف على امتداد الوادي (باعتبار أن كل محطة تغطي دائرة قطرها مائة كيلومتر ، وكل وصلة ميكروويف ٥٠ كيلومتر) وذلك يستوجب توفير مساحات من الاراضي وانشاءات أرضية ومبان وصواري وأجهزة

اليكترونية وعمالة من المهندسين والفنيين للتشغيل والصيانة وإصلاح الاعطال فى كل موقع من هذه المواقع .

استخدام القمر الصناعى :

أما نظام استخدام القمر الصناعى فى البث المباشر ، فانه يلغى كافة المحطات الأرضية ووصلات الميكروويف المنتشرة على امتداد الوادى ويعتمد على قمر صناعى واحد يطلق فى موضع مدارى محدد على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر فوق خط الاستواء (٧ درجات غربا) ويعتبر الوسيط بين الاستديو وبين أجهزة المستمعين والمشاهدين ، ويستطيع هذا القمر من خلال اشاعة الغزير تغطية دائرة قطرها مليون كيلو متر ، ويتطلب التقاط الارسل لى أجهزة المستمعين والمشاهدين هوائى صغير على شكل طبق قطره ٩٠ سنتيمترا ، ووحدة اليكترونية خارجية بالقرب من الهوائى ، وأخرى داخلية بالقرب من جهاز الاستقبال العادى ، يوصلان بكابل خاص .

ويتكلف الهوائى والوحدتان الالكترونيتان حوالى ١٥٠٠ دولار ، ومن المقدّر أن تنخفض التكلفة فى المستقبل القريب الى مايتراوح ما بين ٥٠٠ الى ٣٠٠ دولار وذلك مع التقدم التكنولوجى والعلمى .

النشريعة الدولية للقمر الصناعى المصرى :

هذا ولما كانت الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى تخضع لاتفاقات دولية ، تحت اشراف هيئة الامم المتحدة ، فقد تم فى هذا الاطار ماياتى :

* فى عام ١٩٧٧ عقد الاتحاد الدولى للاتصالات مؤتمرا للاتفاق على توزيع الترددات والقنوات التليفزيونية الخاصة بالبث المباشر من الأقمار الصناعية .

* تم فى المؤتمر تخصيص خمس قنوات لمصر هى القنوات ٨ ، ٤ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٠ وذلك من مجموع أربعين قناة تم الاتفاق عليها عالميا فى نطاق المدى ١٢ جيجا هرتز .

* تم تخصيص الموقع المدارى - ٧ (أى سبع درجات غربا) فوق

خط الاستواء على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كيلومتر ، لموقع القمر الصناعى المصرى للبث المباشر .

* وقعت الاتفاقات واعتبرت سارية المفعول من أول يناير ١٩٧٩ ،

لمدة خمسة عشر عاما حيث يمكن النظر فى اجراء تعديلات عليها .

بعض الاجراءات التى تم اتخاذها :

* ادراج المشروع ضمن الخطة الخمسية الحالية للاتحاد وتشكيل مجموعة عمل متخصصة للقيام بالدراسات الخاصة بالمشروع من كل جوانبه من حيث الجدوى الفنية والجدوى الخدمية والاقتصادية ، مع تقسيمه الى ثلاثة اقسام هى : مصر ، ومنطقة التكامل ، والسودان ، فضلا عن الأخذ فى الاعتبار أن يتضمن المشروع خدمات جديدة أخرى ، على أن تتم مراحل المشروع بالتنسيق مع اللجنة العليا المصرية للفضاء الخارجى ، ومخصص لهذه الدراسة بالاتحاد ١٢٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٤ / ٨٥ ، و ٥٠٠ ألف جنيه فى موازنة ٨٥ / ١٩٨٦ .

* تولى قطاع الهندسة الاذاعية هذه الدراسات ، وله أن يستعين بأى جهات أخرى يمكن مشاركتها لخدمة المشروع ، مع الاستفادة من كل الامكانيات المحلية فى المراحل الدراسية والاستعانة بالخبرة الاجنبية فى المجالات غير المتوفرة محليا ، على أن تكون الرئاسة المصرية للجنة القيادة المشتركة للدراسة .

* تحديد الاطار الزمنى المتوقع للدراسة بمدة عام موزع على النحو الآتى :

- تسعة شهور لدراسة الجدوى الفنية وتشمل التحديد الكامل للقمر الصناعى ، ووضع المواصفات الفنية للنظام شاملا أجهزة الارسل وأجهزة الاستقبال الأرضية .

- شهران لدراسة الجدوى الاقتصادية ، وتشمل حساب التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع وتشغيله .

- شهر لإعداد التقرير النهائى ، ويشمل النتائج والتوصيات .

* تكوين الكادرات الفنية بالتدريب والاطلاع على الخبرات السابقة وايفاد المهندسين للخارج ، واستدعاء الهيئات الدولية ذات الخبرة فى مجال الاقمار الصناعية لالقاء محاضرات فى موضوع الدراسة ، من ذلك :

- المشاركة فى مجال القمر الصناعى التجريبي الأوربي (سيمفوني) بمحلة ارضية متنقلة مؤقتة ثم تركيبها لفترة محدودة بمركز البحوث الهندسية بالاتحاد .

- اقامة ندوتين عالميتين فى موضوع البث المباشر من الأتمار الصناعية ، الاولى عقدت فى الفترة من ١٤ الى ١٨ ابريل عام ١٩٨٤ بالتعاون مع هيئة الابحاث الفضائية الالمانية (DFVLR) ، ومركز الدراسات الفضائية الفرنسى (CNES) والثانية عقدت يومى ١١ و ١٢ ديسمبر عام ١٩٨٤ بالتعاون مع شركة (R C A) الامريكية ذات الخبرة العريقة فى مجال الأقمار الصناعية .

- ايفاد مهندسين للخارج للتدريب العملى على طرق الاختبار ووسائل الصيانة لنظم الاقمار الصناعية للبث المباشر .

- اجراء اتصالات مع الدول المتقدمة التى يمكنها تقديم خبراتها فى تنفيذ المشروع ، ومنها فرنسا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وانجلترا وإيطاليا ، مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة الاستعانة ببعض الخبرات العالمية عندما تتضح الصورة النهائية للملامح المشروع والتى تمكن من تثبيت المواصفات وفق المتطلبات للبديل الأفضل على ضوء دراسات الجدوى .

* تم تكوين لجنة هندسية مصرية فرنسية مشتركة دائمة لتبادل أحدث المعلومات التكنولوجية فى مجال الاقمار الصناعية للبث المباشر ، ودراسة كيفية تنفيذ مثل هذه المشروعات فى مصر على أحدث مستوى علمى وبتكلفة اقتصادية .

* تحديد التكلفة التقديرية للقمر الصناعى المصرى للبث المباشر فى ضوء ما يستقر عليه رأى بشأن الخدمات التى ستنقل عليه :

- هل هو للاذاعة المرئية فقط أو للاذاعتين المرئية والمسموعة ؟
- هل يتضمن بعض خدمات الاتصالات الأخرى ؟
- هل يغطى مصر فقط أم مصر ومنطقة التكامل ، أم مصر والسودان جميعا .
- هل يشمل مناطق اخرى : الأردن ، أو الصومال ، أو سلطنة عمان .

- عدد القنوات المحتواء (مرئية ، سمعية ، اتصال) .
- تحددت أرقام تعطى مؤشرات تقريبية لتكلفة المشروع على أساس تغطية مصر ومنطقة التكامل اساسا ببرنامج تليفزيونى واحد على الأقل ، وثلاث برامج اذاعية مسموعة ، مع الاخذ فى الاعتبار أن المدة التقديرية لجيلين متتابعين من المشروع تبلغ حوالى ١٤ سنة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٤ ، وأن معدل التضخم فى الأسعار يصل الى حوالى ٢ : ١ كل عشر سنوات وذلك على ضوء مؤشرات الحاضر والماضى القريب .

* وعام ١٩٩٠ هو التاريخ المبدئى المقدر لاطلاق القمر الصناعى المصرى للبث المباشر ، وتحدد التقديرات الفرنسية خمس سنوات لمرحلة المشروع وتحدد التقديرات الامريكية لها ثلاث سنوات ، والتقديرات هى :

عدد	النوع	التكلفة
٢	اقمار صناعية للبث المباشر بما ذلك الخدمات الفنية والقياسات	١٦٠ مليون دولار
٢	مركبة فضاء للاطلاق	١٠٠ مليون دولار
٢	محطة ارضية للتحكم والمتابعة	٢٠ مليون دولار
	تكاليف أخرى تأمين واطلاق ، وتشغيل ، وغيرها	٦٠ مليون دولار
	اجمالى التكاليف	٣٤٠ مليون دولار

مستقبل الخبر فى الاذاعة والصحافة ووكالات الانباء

يختلف مضمون الخبر وشكله تبعاً لوسيلة نقله وعرضه ، سواء كانت الصحيفة أو وكالة الأنباء ، أو الراديو والتلفزيون ، أو الوسائل الالكترونية المستخدمة ، فيديوتكس وغيره . وقد أدرك المسئولون عن الاعلام فى العالم المتقدم هذا الاختلاف ، وأخذوا منذ بداية الربع الأخير من هذا القرن فى التفكير بأسلوب جديد لمعالجة الخبر ، حيث تتميز كل وسيلة عن الأخرى بأسلوب خاص لتحفظ بمستمعها أو مشاهديها أو قرائها .

ولقد كانت هناك فكرة قديمة وهى أنه يوجد دائماً مجال للسبق الاختيارى بين الاذاعة والصحافة . وربما كان لهذه الفكرة ما يبررها فى الماضى . أما بالنسبة للحاضر والمستقبل ، فإن المعايير الاخبارية ينبغي ان تتعدد طوابعها الفنية ، اذ يأخذ الخبر فى الصحف طابع التحقيق الصحفى ، بينما يكون الخبر الاذاعى هو اللمسة الفورية لطوابع الأخبار ، وهذا يتطلب صياغة جديدة للخبر الاذاعى ، على أساس أنه معلومة مجردة ، تقدمها الاذاعة المسموعة والمرئية للجمهور ، دون أية اضافة بيانية ، الا اذا كانت متصلة بالمصلحة العامة .

مستقبل الخبر الاذاعى

ان كل ما يمكن أن يقال عن التطور فى هذا المجال ، توجد مقدماته

ماثلة بالفعل فى الاذاعتين المسموعة والمرئية ، الا ان نوعية ما من الأخبار الاذاعية لاتذاع على الجمهور فى حينها بسبب بعض الاعتبارات التى تتطلب المراجعة ، مما يؤخر اذاعة الخبر فى اذاعتنا الى ما بعد اذاعته فى اذاعات اخرى ، بينما سرعة اذاعة الخبر الهام هى التى تؤثر فى الرأى العام ، لأن سرعة اذاعة الخبر لها اهميتها مثل مصداقية الخبر نفسه . وعلاجاً لهذه الحالة ، ينبغي ان يكون فى كل من الاذاعة المسموعة والمرئية رئيس تحرير له حق اصدار القرار الفورى فيما يذاع ، إن لم تكن هذه المسئولية منوطة برئيس الجهاز نفسه .

أما عن نوعيات الأخبار المسموعة والمرئية وأسلوب تقديمها للمستمعين والمشاهدين ، فإن اذاعتنا تقدم الآن كل ساعة نشرة اخبارية إما كاملة وإما موجزة ، ويضيف التلفزيون الى هذه الميزة تقديم بعض الصور التى تتفق مع طبيعة الاخبار ، لكن هناك مقومات جديدة أخرى للخبر الاذاعى ينبغي أن توضع فى الحسبان منذ الآن لملاحقة التطور ، وفى مقدمتها :

• تطوير اخراج الخبر التلفزيونى ، بحيث يمكن أن نسميه خبراً مصوراً .

• تطوير الخبر الاذاعى ، بحيث يستوعب الاهتمامات الجماهيرية على مختلف المستويات .

• الربط فى عرض الاخبار بين الاعلام والمعلومات ، وذلك عن طريق توفير الوسائل الالكترونية .

ويمكن تحقيق ذلك بالأساليب الآتية

• أن تنقل كاميرات التلفزيون الى مواقع الأحداث التى تبث عليها الأخبار ، بحيث تغلق لقطاتها صوراً متحركة على الشاشة الصغيرة ، لا مجرد صور منقولة للشخصيات فقط .

• أن يتقدم نشرة الأخبار ، فى الراديو أو التلفزيون ، خبر له طبيعة تشغل الرأى العام داخليا أو خارجيا ، وهو ما يمكن أن يسمى « خبر اليوم » أو « خبر الساعة » ، بحيث لا يتقدم عليه خبر آخر ، وان

مستقبل الخبر والتقرير الصحفي

تطوير الخبر الصحفي :

كان الخبر الصحفي يعرف بأنه الاعلان عن حدث مهم من احداث الحياة الاجتماعية ، والتنبيه الى كل تغيير يحدث فيها ، فعنصر الخبر أو مادته هو ما يوجد الآن ولم يكن موجودا منذ لحظة ، ثم ادخلت تغييرات على هذا التعريف ، فلم يعد الخبر بمقتضاها اعلانا عن حدث أو واقعة بسيطة ، بل اصبح قصة لها معنى ، فهو يبدأ من موقف ليصل - عبر سلسلة من الأسباب والنتائج - الى موقف متغير ، وهذا يعنى ان الخبر فى مفهومه الجديد ما هو الا دراما لها ديكورها وشخصياتها وبواعثها وخاتمته . وليس ثمة خبر بلا واقع موجود قبلا ، فهو لا يحدث من فراغ ولا بد من البحث عن أسبابه دون التحديق فى سماء الخيال ، فالموضوعية تفرض على المخبر الصحفي الا يتدخل فى الحدث الذى يروييه سواء بتعديله أو بالحكم عليه ، ويتعين على الصحيفة ان تقدم لقارئها الحدث الذى ينبغى ان يعرفوه ، سواء أحبوه أم لا ، فهدفها الأساسى هو المصلحة العامة لا الذاتية أو الشخصية ، وإعلام القارئ بما يحيطه من أحداث ليتفاعل معها .

وان يتم ذلك كله فى اطار من الديمقراطية التى تكفل استقلال الخبر ، والتوازن بين الانتماء وأمانة الكلمة .

مستقبل الخبر الصحفي :

ويتنبأ المستقبليون أنه لن يثبت فى الميدان الا الصحف التى تعنى بالخبر على النحو الآتى :

• أن تقدمه مفصلا مرفقا ، مجيبا على كل الأسئلة التقليدية التى يفترض أن يوجهها اليه القراء .

• الا تعطى خبرا ما أكثر مما يستحق من أهمية ، وأن تعمل على أن يكون المخبر متخصصا فقد مضى العهد الذى كان فيه الصحفي مجرد ناقل للخبر ، فصحافة اليوم تعمل على تتبع الخبر والعمل على إكماله ، وهذا لا يتحقق الا اذا كان المخبر متخصصا فى نوعية هذا الخبر ،

ترتب الأخبار بعد ذلك تبعا لأهميتها عند الجمهور ، وليس عند الخاصة وحدهم .

• أن تقسم الأخبار الى قسمين متتابعين : الأخبار الداخلية ، والأخبار الخارجية ، فيكون السبق للأخبار الداخلية ، فيما عدا الأخبار ذات الأهمية الأولى بالرعاية .

• ألا تكون الأخبار الداخلية أو المحلية منصبة على الجوانب الرسمية وحدها ، بل ينبغى أن تتخللها أخبار لها الطابع الشعبى العام .

• ان تتميز نشرات الأخبار المستقبلية بتغطية مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية ، بما فى ذلك أخبار العلم والفن والأدب والثقافات العامة والمهن المختلفة .

• أن تعنى نشرة الأخبار ، الى جانب أنباء المباريات الرياضية ، بأنباء المساجلات الفكرية ، بحيث تعطى للمستمع والمشهد صورة واضحة لمختلف الأنشطة العامة فى البلاد ، بما فى ذلك النشاط الجامعى والنشاط النظامى ، وغيرها . بالإضافة الى ما تذيبه من أنباء أنشطة المؤسسات الدستورية بالصوت والصورة .

• ألا تخلو نشرة الأخبار من الأنباء التى يمكن ان يتابعها الأطفال للمساهمة فى إعدادهم للمستقبل .

• ان تضاف إلى أركان النشرة اذاعية إشارات الى الأعمال المنتقاة والأقوال المختارة الهامة ، على أن تكون هذه الأعمال وهذه الأقوال من حصيلة اليوم نفسه .

• الا تكون نشرات الأخبار فى مختلف اذاعاتنا بصيغة واحدة ، بل ينبغى ان تتعدد الصيغ فى كل اذاعة ، بحيث تتفق مع بيئاتها .

• ان تسبق اذاعة أية نشرة قراءة داخلية للمذيعين والمذيعات ، قبل الوقوف امام الميكروفون لضبط اسماء المعالم والأعلام ، تمكينا لهم من النطق بها نطقا صحيحا .

• ان يستخدم « الكمبيوتر » فى جمع المعلومات ، بدلا من الاعتماد على الارشيف والملفات .

فاهما له ومدركا لأبعاده ، والخبر المتكامل يعمل على توسيع أفق القارئ .

التقرير الصحفي :

أما التقرير الصحفي ، فينبغي أن يسجل الواقع الذي يدفع الناشئة إلى مضاعفة العطاء ، نون انتهاز الفرصة لمجاملة ذي شأن أو نفوذ على حساب غيره ، حتى لا يترك انعكاساته على التشكيل السليم للرأى العام أو الذوق العام من جهة ، وعلى مسار العطاء القومى من جهة أخرى ، وتلك قضية تتطلب علاجاً موضوعياً مستقبلياً فى أداء رسالة الصحافة .

وخلاصة القول أن الصحافة - كوسيلة اتصال اعلاى على الصعيد العام - ينبغي ألا يقل دورها المستقبلى عن دور التليفزيون ، فى جانب تقديم الصورة المتكاملة ، ولا يمكن ذلك إلا بإعادة النظر فى المفهوم الصحفى باعتبار أن الصحافة هى فى المقام الأول لسان حال الجماهير ، ومن هذا المنطلق يمكن الاسترشاد بمايأتى :

* ينبغى أن يعمل الخبر فى الصحف المصرية على تحقيق مايأتى :
- تعزيز استقلالنا ووحدتنا القومية وإبراز ثقافتنا وحمايتها .
وتشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ودعم كل جهد يبذل لمكافحة الفقر والمرض والجهل وتلوث البيئة ، والانفجار السكانى ، والتعصب العرقى والتمييز العنصرى ، والاستعمار ، والدفاع عن حقوق الانسان ، والعمل على تحرير المرأة .

- اعطاء مساحة ارحب لأخبار الدول العربية والاسلامية والافريقية ، ليكون القارئ المصرى على علم بأهم ما يحدث فى العالم الذى ينتمى وطنه اليه .

- إعداد الصحفيين المتخصصين فى شئون كل من : العالم العربى والدول الافريقية والعالم الاسلامى ، ودول الشرق الاقصى ، إضافة الى دول امريكا اللاتينية ، ليتابعوا أخبار الدول التى تخصصوا فيها ، ويقدموها على شكل تقارير أو دراسات متكاملة ، تعطى القارئ فكرة

واضحة عما يحيط به من احداث .

- أن يؤخذ فى الاعتبار فى الإعداد المستقبلى للخدمات الصحفية ، أن التقرير الصحفى هو احدى القوى الدافعة لعجلة الانتاج الأدبى والمادى على السواء . وأن هذا الانتاج يعتبر من الناحية الاعلامية أمانة فى أعناق الاعلاميين ، والصحفيين منهم خاصة .
- أن الأعمال أو الأفكار البناءة ، ثقافية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، ينبغى أن تأخذ حظها الطبيعى من الإبراز ، الذى تأخذه سائر الأنباء .

- أن تذكر الحقائق الصحيحة كما هى ، وعلى مستوى حجمها الطبيعى أو الاجتماعى ، بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية .
- أن تأخذ الكفاءات الحقيقية - وأن قلت شهرتها - نصيبها العادل من اهتمامات الصحف ، بعيداً عن المجاملات .
- أن يكون تقديم الأسماء والأعمال على قدر قيمتها الحقيقية المجردة . فلا يفرق بين كبير وصغير إلا بقدر عطاء كل منهما .
- ألا تخضع مادة التقرير الصحفى لعاطفة أحد ممن لهم نفوذ فى الوسط الصحفى .

تطور وكالات الأنباء

تعتمد الصحافة والاذاعات المسموعة والمرئية على وكالات الأنباء كمصدر رئيسى فى إمدادها بالمادة الخبرية . كما تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات وغيرها من الجهات التى تعنى بالوقوف على الخبر فى حينه لترتب عليه النتائج التى تهم مواطنيها .
تطوير المهام :

وقد كان من الطبيعى أن تسبق وكالات الأنباء فى التطور ، الأجهزة التى تعتمد عليها فى استقاء الأنباء والتقارير ، ومن ثم عملت على تطوير مهامها ، فبعد أن كانت قاصرة على أنباء البورصات وما إليها ، اتسعت دائرتها لتشمل الاهتمامات السياسية فأوجدت العلاقة بينها وبين السياسة التى تعمل فى دائرتها ، مع تطوير هذا النوع من العلاقات .

وكالات الأنباء المحلية :

وقد أدت بعض ملاحظات هذا التطور الى سعى كل دولة لانشاء وكالة أنباء محلية .

وقد بذلت في مصر محاولات جادة - في أواخر الأربعينات - لانشاء وكالة أنباء عربية ، ولكن المشروع لم يتم في حينه ، حتى قامت ثورة يوليو ، فأنشئت وكالة أنباء الشرق الأوسط عام ١٩٥٧ كجناح للهيئة العامة للاستعلامات ، الى أن أعيد تنظيم الصحافة فاعتبرت الوكالة مؤسسة من المؤسسات الصحفية ، لها شخصيتها المعنوية الخاصة ، وقد أدى اتساع دائرة نشاطها الى أن أصبحت بمثابة وكالة أنباء للمنطقة العربية .

تطوير المعدات :

وقد استمرت وكالات الأنباء في تطورها ، فبعد أن كانت تعتمد اعتمادا كليا في أدائها ، على الخدمة البرقية استقبالا وارسالا ، أدخلت الخدمة التليفونية كعنصر جديد أضيف الى الخدمة البرقية . ثم تطورت آلات الاستقبال والارسال البرقية في وكالات الأنباء الى آلات «التلنتر» غير أن سرعة نبض الاحداث استدعت استخدام « التلكس » . ثم لم تعد هذه الوسيلة كافية فاتجهت الأنظار في أداء هذه الوكالات الى الاداء المباشر عن طريق الأقمار الصناعية كما أنه بدأت تظهر منذ الآن اضافات جديدة مثل : استخدام الشاشات التليفزيونية كأداة استقبال وارسال للأخبار والمعلومات ، واستخدام الحاسبات الالكترونية لرصد المعلومات وتصديرها .

ولما كانت هذه التطورات الفنية المرتقبة ما تزال باهظة التكاليف المادية ، فضلا عن المحاذرة من أن يكون لمصادرنا الفنية شيء من التدخل في أعمال الوكالات ، مما قد يقيد بعض حرياتنا ، فإن الموقف يقتضى أن تمتلك كل وكالة أنباء جميع المفردات الجديدة لاستخدام القمر الصناعى وما يضاف اليه في المستقبل التكنولوجى ، وهو أمر قد لا يكون ميسرا لكل وكالة أنباء ماديا أو فنيا .

نحو وكالة أنباء عالمية :

من أجل هذا تقوم الدراسات العالمية الخاصة بوكالات الأنباء حاليا حول انشاء وكالة أنباء عالمية تكون هي الأم لسائر الوكالات ، وتتبع الامم المتحدة ، شريطة أن تكون لها حصانة كحصانة محكمة العدل الدولية ، وذلك لتحقيق أمرين :

الأول : ضمان أكبر قدر ممكن من حرية العمل .

الثاني : ضمان أكبر قدر ممكن من التنافس بين وكالات الأنباء .

ولما كان التردد قائما في هذه الفكرة بين مالها وما عليها حتى الآن ، فإن الامر يقتضى النظر الى المستقبل بالنسبة لوكالات الأنباء ، وخاصة من الزاوية المادية وما يتزايد فيها من نفقات تجعل احتياجاتها للحكومات امرا حتميا ، ويمكن علاج ذلك على النحو الآتى :

• التفكير في موارد جديدة لوكالات الأنباء ، كأن تضم لمنشأتها منشآت للإعلان ، وأن توسع دائرة مشتركها ، وعلى سبيل المثال : أن تقدم خدمة اخبارية للبيوت والمدارس والاندية العامة وور العرض السينمائى وغير ذلك ، مما يضاعف إيراداتها ، ويدنو بها من التوازن بين دخلها ونفقاتها .

• ان تتوسع في نوعيات المادة التى تقدمها ، وأن تأخذ الأخبار الطابع المستقبلى بحيث لا يكون أساسها الوحيد هو الخبر السياسى أو الحربى أو الاقتصادى أو الرياضى فقط ، بل ينبغى أن يوضع فى الاعتبار ما ستكون عليه ثقافة الشعوب فى المستقبل وما يتصل من هذه الثقافة بأوضاع المجتمعات ، سواء من الناحية المادية أو الادبية .

أى ان الأسلوب المستقبلى لوكالات الأنباء ينبغى ان يتجه الى متابعة مطالب الجماهير والافراد بنفس القدر إن لم يزد على متابعة مطالب الحكومات والنول .

• أيجاد نوعيات جديدة من العاملين المدربين على الأساليب الحديثة للعمل فى وكالات الأنباء ، وبالتالى فلابد من انشاء مراكز تدريب من نوع جديد على أعمال وكالات الأنباء .

تشكيل اتحاد لوكالات الأنباء العربية يضع الدستور الملثم
لمواجهة المستقبل وهو اتحاد قائم الأسس فعلا لكنه بحاجة الى نظرة
مستقبلية ، ويعيدة عن الخلافات السياسية .

الطباعة الصحافية والمستقبل

كان من التطورات الهامة التي عرفتتها الصحافة ، تحول طباعتها
من الآلات المسطحة الى الطابعات الدوارة العملاقة (الروتاتيف) ، ثم
آلات الليثوتيب أو الانترتيب ، أى جهاز الجمع السطرى الذى ظل شائعا
فى مطابع الصحف فى الدول الصناعية المتقدمة حتى منتصف
السبعينات من هذا القرن ، ثم أخذ يختفى شيئا فشيئا ، ولا يوجد اليوم
إلا فى مطابع الصحف التى لم تجدد أجهزتها بعد ، إذ حل محله جهاز
الجمع التصويرى ، وهو منضدة تحمل شاشة صغيرة تظهر عليها صورة
الحروف المجموعة بواسطة هذا الجهاز .

ان هذين الجهازين يعكسان التغيير الكبير الذى بدأ منذ نهاية
الستينات يقلب تدريجيا أوضاع الصحافة ، هذه الوسيلة الاعلامية التى
لم يحدث لها أى تغيير تقنى مهم منذ حوالى قرن من الزمن ، فمنذ عام
١٩٠٠ أدى اختراع التليفون والراديو والتلفزيون والسيارة والطائرة الى
قلب أوضاع الاتصال ، ولكن دون أن تمس هذه المخترعات الصحافة
مسا جوهريا .

وحتى بداية السبعينات ظل صنع الصحافة اليومية يتم بالطريقة
نفسها التى كانت مستخدمة فى بداية القرن العشرين ، هذا اذا
استثنينا بعض التحسينات القليلة ، وذلك على الرغم من الزيادة الهائلة
فى عدد السطور المطبوعة وعدد الطباعات فى اليوم الواحد .

استخدام الحاسبات الالكترونية :

أما اليوم - وفى بعض البلاد المتقدمة على وجه الخصوص - فإن
الحاسبة الالكترونية تستخدم فى الصحف فى كل مراحل صناعتها ،
ابتداء من نقل الخبر ، ومرورا باستلام الموضوع الصحفى ومعالجته
وتصحيحه وقياس حجمه واخراجه ، وقيادة جهاز الجمع التصويرى
وتشغيل الطابعات الدوارة ، وإدارة قاعة التوزيع ، أما المرحلة التالية
التي بدأت عام ١٩٨٠ ، فهي مرحلة التحرير الالكترونى ومرحلة استخدام
وسائل الاعلام الجديدة .

أما عن قياس التغييرات التى تمت منذ حوالى عشرين سنة ، والتى
تمهد لتغييرات أخرى ، فيلاحظ أنه فى البلاد الأوروبية التى أدخلت
الحاسبة الالكترونية فى عملية جمع الحروف ، تأثر من هذا التغيير
عمال جمع الحروف ، فقد هبط عددهم حوالى ٢٥٪ . وكان العامل فى
هذه البلاد ، يقضى خمس سنوات كاملة ليتعلم جمع الحروف على جهاز
الليثوتيب أو الانترتيب ، أى جهاز الجمع السطرى ، أما اليوم فإن العامل
نفسه ، يتدرب على استخدام جهاز الجمع التصويرى فى ثمانية أيام ،
غير أن هذا الجهاز الالكترونى - مع ماحقه من نتائج أكيدة - قد أدى
الى الاستغناء عن كفاءة العامل فى قطاع كان يحتاج الى هذه الكفاءة .
نوافع استخدامها :

ويرجع استخدام الحاسبات الالكترونية فى الطباعة الصحفية الى
عدة اسباب ، فى مقدمتها : ان وسائل جمع الحروف - أى الأسطر
الرصاصة - لم تعد تتيح انتاج صحف يومية جيدة ، اذا وضعنا فى
حسابنا زيادة عدد صفحات هذه الصحف ، خلال السنوات الثلاثين
الماضية ، وتضاعف طباعات العدد الواحد من الصحيفة .

يضاف الى ذلك سببان آخران : سبب اقتصادي وسبب اجتماعي ، فمن ناحية تبرز ضرورة ترشيد الانتاج ، ومن ناحية اخرى تبرز الرغبة في تعديل توازن العلاقات الاجتماعية الذي ضاعف ، منذ الحرب العالمية الثانية ، من قوة عمال الصناعة ، سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية الأجور .

الاسباب التقنية :

كان يجب تحسين الانتاج والاستجابة لتزايد عدد الأسطر في الصحيفة . فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الصحيفة في الدول المتقدمة لا تزيد عن ثمانى صفحات وبضعة آلاف من الأسطر ، اما اليوم فإن الصحيفة المتوسطة تحوى بين ١٥ ألف و ١٦ ألف سطر ، ولم يكن من الممكن العثور على حل لهذه المشكلة في اطار الطريقة التقليدية . ذلك أن مضاعفة عدد آلات الليتوتيب أو الانترتيب ذات الكفاية الضعيفة والتي لابد أن تزحم اقسام الجمع في المطبعة ، لن تؤدي الى الوصول للواقع السريع للانتاج الصناعي الذي أصبح ضروريا نتيجة لزيادة عدد الصفحات ، وبشكل خاص زيادة عدد الطباعات.

الأسباب الاقتصادية :

ان ترشيد الانتاج أصبح أمرا ضروريا في ذاته ، ففي سلسلة التحرير والانتاج والتوزيع ، جاء التقدم التقنى الذى تحقق خلال عشرين سنة على المستوى الانتاجى ، بحلول جديدة ، وبفضلا عن ذلك ، كانت الايدى العاملة تقتطع الجزء الأكبر من تكاليف الانتاج في المؤسسة الصحفية ، ودفع هذان العاملان أصحاب الصحف الى استثمار أموالهم في شراء الآلات التي تقلل الحاجة الى الايدى العاملة وتحسن الانتاج في وقت واحد . كما أن تكاليف الطبع المرتبطة بزيادة عدد الأسطر المجموعة والارتفاع المطرد في سعر الورق - اضطر اصحاب الصحف الى ترشيد انتاجهم .

الأسباب الاجتماعية :

لعبت الاسباب الاجتماعية دورا مهما - على الرغم من اعتبارها غير

أساسية - فلما كانت الأرباح تميل الى التناقص مع تزايد التكاليف ، كان لابد من ترشيد الادارة وتخفيف التكاليف الناتجة عن الأجور ، ومن هنا كان من الضروري أن يحدث تكيف مع التطور التقنى ، وأن يحدث توازن بين العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصحفية ، أى العلاقات بين العمال وأصحاب العمل .

لقد بدأ دخول الحاسبة الالكترونية في معظم صحف الغرب في قسم الجمع ، أى ان الحروف أصبحت تجمع الكترونيا ، ثم امتد استخدام هذا الجهاز الى قسم الطبع . ويتسائل المهتمون بهذا التحول : هل الغرض منه التحسين التقنى أى تحسين طريقة توضيب الصفحات وإخراجها وتحسين الطباعة والألوان ، أم تحسين المضمون ؟ ان الجهود مركزة حتى الآن على الشكل ، أما المضمون فدوره يأتى في مرحلة مقبلة .

أثار الاستخدامات التقنية على علاقات العمل في الصحافة :

ان دخول الصحافة العصر الالكتروني ينهى قرابة قرن من العلاقات الاجتماعية التعاقدية ، أى القائمة على التعاقد بين طرفين في المؤسسة الصحفية . ذلك هو الواقع الذى ينبغي أن ننطلق منه لكى نفهم رواد الفعل المختلفة والمتناقضة ، والعنيفة أحيانا ، لكل من أصحاب العمل والصحفيين والعمال . فبانتهاى الحرب العالمية الثانية ، اضطر اصحاب الصحف في أوروبا الى الاعتماد على عمال الطباعة ، بالتالى على نقاباتهم وذلك أن اغلب اصحاب الصحف كانت تنقصه الخبرة التقنية . أما الصحفيون فكان دورهم شبه ثانوى ، لانه لم تكن لهم هبة عمال الطباعة وخبرتهم .

فهؤلاء العمال كان في استطاعتهم مناقشة أصحاب الصحف واضعين عملهم في كفة ورأس المال في كفة أخرى ، مهددين بتلك القوة التي كانوا يمتلكونها ، الا وهي القدرة على التوقف عن جمع حروف الصحيفة أو طباعتها ، أى على الاضراب عن العمل ولكن الموقف تغير

والاجتماعية .

- مع العناية بوجه خاص بعمل دراسات الجوى اللازمة .

* النظر في تكوين جهاز أو هيئة مشتركة من المؤسسات الصحفية للتخطيط العلمى والعملى لمواجهة التطورات التقنية المتلاحقة فى مجال الصحافة .

* إعداد برامج خاصة بكلية الهندسة ، لتخريج المهندسين المتخصصين فى فنون الطباعة المتطورة ، من اقسام الميكانيكا والكهرباء والالكترونيات والانتاج .

* الاهتمام بوجه عام ، بالجانب التطبيقى والعملى فى الدراسات الاعلامية لإعداد جيل من الصحفيين المدربين على التعامل مع الأجهزة الالكترونية المتطورة .

مواجهة الراديو والتليفزيون للآثار السلبية لانتشار الكاسيت والفيديو كاسيت

يعتبر الاعلام بفلسفته الواسعة وبوسائله المتطورة ، أقوى أدوات الاتصال العصرية التى تعين المواطن على معايشة عصره والتفاعل معه ، اذ يؤدي بوسائله المنتشرة ، على نطاق واسع ، دورا كبيرا فى طرح منجزات الحضارة والثقافة ، بما تحمل من قيم علمية وعملية ، وتوصيلها الى كافة قطاعات ومستويات الجماهير .

ومن ثم ركز المجلس - من خلال الاطار العام الذى وضعه

تماما بعد نهاية هذه الحرب بثلاثين سنة ، ذلك ان نقابات عمال الطباعة أصابها بعض الوهن ، فلم تستطع ان تواجه تحديث مطابع الصحف ، وهكذا خرج أصحاب الصحف منتصرين فى هذه المعركة ، وقد تمكنوا من ادخال المؤسسة الصحفية فى منهج صناعى وتجارى ، ربما يتعارض مع الهدف الذى ترمى اليه الصحافة من حيث المبدأ .

صحافتنا والتطور التقنى :

بدأت بعض مؤسساتنا الصحفية تستخدم الأجهزة الالكترونية ، مثل أجهزة الجمع التصويرى ، واذا عممت هذه الأجهزة ، فى مؤسساتنا الصحفية ومنشأتنا الطباعية ، حلت مشكلة نعانى منها منذ حوالى خمس عشرة سنة ، ألا وهى قلة عدد عمال أجهزة الجمع السطرى التى أثرت ببورها على صناعة الكتاب والصحافة .

واذا كانت الحاسبة الالكترونية قد دخلت بعض أقسام الادارة فى مؤسساتنا الصحفية ، فانها لم تثر أية مشكلة ولم تؤثر حتى الآن فى عدد الموظفين الاداريين ، ولم تفكر مؤسساتنا الصحفية بعد فى ادخال الأجهزة الالكترونية الى قسمى الاخبار والتحرير . ويستدعى استخدامها مزيدا من التفكير قبل الاقدام على هذه الخطوة التى تحتاج الى دراسة مستفيضة لأوضاعنا من جوانبها المختلفة ، اذ يستدعى استخدامها - الى جانب القدرة المادية على شراء هذه الأجهزة بالغة التعقيد والدقة - التأهيل الكافى لجنى الفوائد المعقودة عليها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق - وما انجزه المجلس فى دوراته السابقة من دراسات بشأن موضوعات : الصحافة العصرية والتطور التكنولوجى ، واعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة ، والاطار العام لمشكلات الكتاب فى مصر ومواجهتها - يوصى بما يأتى :

* أن تقوم المؤسسات الصحفية بعمل دراسات موسعة عن استخدام الأجهزة الالكترونية فى الصحافة وخاصة فى قسمى الاخبار والتحرير ، وأن تشمل هذه الدراسات الاوضاع الادارية والفنية والمالية

للاستراتيجية الاعلامية - على ان الاعلام ، فى سبيل تحقيق دوره ، عليه أن يستوعب قيم العصر ومفاهيمه ويمثلها ، وتعمل اساليبه وفنونه على صياغتها بما يلائم الذوق العام ويلبى حاجته ويرتفع بمستواه ، ويفرغ غاية جهده فى متابعة مستحدثات الحضارة وتطورات العصر ، ليضع فى دائرة الضوء كل مايعين الفرد على حركته الذاتية والتكيف الفعال مع الحياة ومع الآخرين ، تبعا للمعطيات والمفاهيم الصحيحة السائدة .

غير أن هذا الدور أخذ يتعرض عندنا لتدخلات طارئة ، بسبب الانتشار والاستخدام شبه العشوائى ، لبعض مستحدثات التكنولوجيا ، والتي ينبغى أن توظف لخدمة الفرد والمجتمع ، غير أن انتاجها واستخدامها جنى الى اتجاهات غير ايجابية فى كثير من الاحيان .

الكاسيت :

وفى الدورة الرابعة للمجلس بذل اهتمامه لمواجهة الانتشار والاستخدام غير المرشد لحد هذه المستحدثات ، وهو الكاسيت ، بعد أن تبين من دراساته ان استخدامه فى مصر صاحبه عدوى انتشار أنواع تجارية هابطة ، توشك أن تقضى على سلامة الحس الجمالى فى وجدان عدد كبير من المواطنين ، اذ اكدت الاحصاءات ان ٥٠ ٪ من عينات الفحص بالقرى والمدن تقبل على سماع أجهزة التسجيل أكثر من أية أبنات أخرى ، وان الكم المعروض بالسوق من الكاسيت أصبح يشكل تهديدا لسلامة النشاط الفنى والأدبى ، بل والذوق العام . وخاصة بعد تزايد شركات الانتاج الخاص لأنواع الكاسيت بشكل ملحوظ ، مع محاولات للانفلات من الضوابط الرقابية على المصنفات ، ومحاولات لتسريب الانتاج السىء الى الاذاعة والتلفزيون .

وقد اصدر المجلس فى تلك الدورة توصيات رأى ضرورة الأخذ بها لمواجهة هذه الاوضاع .

واستئنفا للنظر فى هذا الموضوع ، ينبغى أن تقوم الجهات المعنية

بعمل احصاءات شاملة عن الكاسيت تغطى ماياتى :

• حجم تجارة الكاسيت فى مصر ، ما هو محلى منها وما هو مستورد .

• أنواع الاشربة المنتشرة فى السوق المصرية ، وحجم الاقبال على كل نوع منها .

• أنواع المروجين لهذه التجارة ، والأحكام القانونية التى يخضعون لها ، أو التى يمكن أن يخضعوا لها .

• أنواع تسويق هذه الاشربة وتصنيفها ، وطرق الافاء منها تجاريا واعلاميا .

• العوامل المنشطة لترويج بعض الاشربة .

• نسبة المستخدم منها فى الاعلام الحر بالقياس الى مايمكن ان يكون اعلاما مضادا ، سواء من الناحية الاجتماعية أو العقائدية أو السياسية .

وذلك امتدادا وتكثيفا لما قام به اتحاد الاذاعة والتلفزيون من استبيانات عن جمهور الكاسيت والفيديو .

بعض الأسس التنظيمية :

وعلى طريق الانضباط ، وتنظيم سوق الانتاج الفنى يمكن الاسترشاد بماياتى :

• أن توضع قواعد وأسس فنية ، يمكن عند توافرها السماح بإنشاء " شركة انتاج فنى للكاسيت " ، بحيث لايتصدى لهذا العمل من لايملك القدرة الفنية والثقافية على القيام به ، فلا يصدر التصريح بإنشاء مثل هذه الشركة الا اذا توفرت - مع طلب تأسيسها - العناصر الفنية المشرفة على الانتاج ، والتى تضمن ارتفاع مستوى ما تقدمه الشركة تاليفا ولحنا وأداء .

• الاسراع بعمل حصر قوى للأشخاص او الشركات التى تفرق

السوق حاليا بالانتاج الفنى ، بحيث يستبعد من قائمة المصرح لهم

كل الأعمار والتخصصات والهوايات ، كذلك احتياجات التعليم والتدريب والترفيه .

ووفقا لنظام الانتاج الضخم ، أصبح سعر هذه الأشرطة ميسرا لعدد كبير من الناس ، وأصبح هذا النوع ملفتا للنظر ، لدرجة أن مجموعة مثل " دنيا العلوم " تباع وتذاع على شاشات أكثر من ٨٥ دولة . على أن ظاهرة انتشار الفيديو في مصر صاحبها كثير من الخطورة في ظل فرض أنواق واختيارات غير ملائمة على نوعيات انتاجه ، خاصة مع عدم وجود رقابة فعالة ، ومع سهولة طبع افلامه وتهريبها . وأخيرا في ظل عدم استطاعة الجهات المعنية ملاحقة نوادى الفيديو وضبط المخالفات الصارخة التي يقوم بها بعض هذه النوادى .

وتتمثل بعض التأثيرات الضارة للفيديو فيما يأتى :

- ان كثيرا من الافلام الموجهة الى الأطفال تؤثر بنوعياتها وبالحرافية فى صناعيتها على قدرات الطفل ، وكبح طاقاته الابداعية ، باطلاعه على قدرات خارقة ، علاوة على ماقد يتصادف وجوده من ممارسات يمكن إن تهدم بعض القيم ، خاصة وان بعض هذه الأفلام يجد سبيله للعرض على شاشات التلفزيون .

- ان الفيديو بما يقدم من ترف يلعب على الوتر القيمي لدى الشباب الذين ينظرون اليه باعتباره رفيق الفراغ الذى يشعرون به فى داخلهم ، فضلا عن انه اعلان عن رغبتهم فى الاستقلال عن كل مايتصورون انه يفرض عليهم بشكل عام ، ومن جانب الشاشة الصغيرة بوجه خاص ، كما يمثل لدى كثير من الشباب وسيلة من وسائل الخلاص المؤقت من تعقيدات الحياة ومشكلاتها . ومن ثم يكمن خطره فى ان هؤلاء الشباب يتعاملون مع الفيديو بون رقابة رشيدة على مايشاهدونه وما يختارونه ، سوى رغبات وميول قد تشكل فى بعض الاحيان خطرا على فكرهم ، وتساهم بشكل أو بآخر فى نمو أجيال لاتتحلى بغير فكر وثقافة جهاز الفيديو .

بالانتاج كل من لاتنطبق عليه القواعد التي يتم وضعها .

• اعطاء المزيد من العناية والاهتمام بالجوانب الفنية للأغنية :

كلماتها ولحنها وأدائها .

• أن يتم إحكام الرقابة على الاشخاص أو الشركات التي تملك أجهزة لطبع أشرطة الكاسيت ، بحيث لايسمح بطبع اغنية لم تحصل على التصريح اللازم من الرقابة على المصنفات الفنية .

• أن ينظر فى دعم الشركات الجادة العاملة فى هذا المجال ، سواء

بتقديم التسهيلات الفنية أو المعونات المباشرة .

وإذا كان اهتمام المجلس بمشكلات الكاسيت لم يتوقف ، منذ ظهورها ، فما لبث موضوع الفيديو كاسيت أن فرض نفسه ، بسبب ما أحرزه فى فترة وجيزة من انتشار يوشك ان يكون أوسع نطاقا وأشد تأثيرا من سابقه .

الفيديو كاسيت :

أصبح الفيديو كاسيت - على المستوى العالمى - مادة صناعية تجارية وتتطور وفقا لتقدم اساليب الصناعة وعروض التجارة . فبمرور الوقت يقل حجم هذا الجهاز وثمنه ، ويدخل أشعة الليزر فى مجال الصناعة ، ظهرت أجهزة الفيديو دسك ذات الأسطوانة التليفزيونية بسعر رخيص ، ومدة عرض تزيد على الساعتين .

والى جانب المجال الصناعى ، فتحت تجارة الفيديو كاسيت مجالات واسعة للانتاج ، فهناك شرائط فيديو لألعاب الأطفال والكبار على شاشة التلفزيون ، مصممة إلكترونيا فى علب صغيرة ، والتي أصبحت موضوعاتها مفتوحة بغير حدود . وذلك الى جانب الموضوعات الدراسية والفنية ، والرياضية ، وبرامج المنوعات المشوقة .

كما ظهرت موسوعات متكاملة على شرائط فيديو كاسيت فى كل العلوم والفنون والطب ، والآداب ، وقد روعى فى هذه المواد أن تناسب

وفى محاولة لمعرفة الاهتمامات التى يركز عليها الفيديو ، أسفرت دراسة للمركز الاعلامى الدولى عن ترتيب هذه الاهتمامات على النحو الآتى :

- يأتى فى المقام الأول : افلام العنف والاثارة والجنس .
 - يأتى فى المقام الثانى : البرامج المنوعة .
 - يأتى فى المقام الاخير : برامج العلم والبحوث .
- بين الفيديو كاسيت والتلفزيون :

ينتشر الاقبال على الفيديو كاسيت فى مناخين :

- مناخ الكبت ، الذى يضع كما عاليا من المحرمات والمحظورات .
- مناخ الاقتصاد الاستهلاكى ، الذى يعتمد سياسة الباب المفتوح وذلك فضلا عن عدم قدرة أجهزة الاعلام الرسمية - ومنها التلفزيون - على ملاحقة تياره ، وذلك لاسباب متعددة ومتنوعة ، يأتى فى مقدمتها :

- ان الفيديو يستخدم كوسيلة لقضاء وقت الفراغ ، بعرضه افلاما لا يستطيع التلفزيون عرضها ، ولهذا كان مفضلا على التلفزيون ، وخاصة بين الشباب والاطفال .

- ان الفيديو يشبع حاجات لاستطيع اجهزة الاعلام الرسمية إشباعها .

- ان الاعتبارات العديدة التى تحكم الاختيارات التلفزيونية ، لا تسمح بعرض كل ما تمتد رغبات المشاهد الى رؤيته .

- لا يتيسر لقنوات التلفزيون - غالبا - مراعاة توقيت اذاعة البرامج المختلفة ، بما يتفق مع ظروف كافة الفئات المختلفة التى توجه اليها ، فى الوقت الذى يتيح فيه جهاز الفيديو تحقيق رغبتهم فى اختيار مايفضلونه فى التوقيت الذى يناسبهم .

- ان التلفزيون بكل ما يحيطه من شرعية ومحاذير ورقابة خاصة وعامة ، لا يسلم من الاعتراض احيانا على بعض ما يقدمه على شاشته

بينما يستخدم الفيديو فى مناخ يخلو من الرقابة العامة والخاصة ، وفى ظل الانتشار الواسع لأجهزته وأنديته .

- ان التلفزيون فى دوامة عمل متصل ، اذ عليه ان يلاحق ساعات الإرسال المتتابعة كل يوم ويلا انقطاع ، وإعداد المادة الجيدة يحتاج الى وقت ، والى جهود كثيرة متشابهة .

- ان التلفزيون نفسه أثر ، من قبل ، فى الجمهور ، فوجد وعيا جديدا ومستوى جديدا فى النظر الى الوقائع والناس والأشياء ، وأدكى حس المقاومة والنقد والرغبة فى التجديد .

- ان التلفزيون بسماته ووظيفته وخصائصه ، يعطى أكثر مما يأخذ ، أما الفيديو كاسيت - سواء كان الهدف من ورائه نبلا أو غير نبيل - فهو يبحث أولا عن الربح ، باعتباره سلعة وسلعة مريحة .

نور الاذاعة والتلفزيون :

واذا كانت مواجهة التأثيرات السلبية لاستخدامات الكاسيت والفيديو كاسيت تدخل ضمن واجبات ومسؤوليات دوائر التعليم والثقافة والاعلام ، فان أهمية نور الاذاعة والتلفزيون تأتى فى المقدمة ، ليس باعتبار الاذاعة منافسة للكاسيت ، ولا باعتبار التلفزيون منافسا للفيديو كاسيت ولكن باعتبار وظيفتهما القومية والاجتماعية والثقافية والاعلامية . ومن هنا تأتى أهمية النظر فى أن يضم كل منهما مايمكن تسميته ' قسم المستقبل ' يكون مكملا وممهدا لبقية اقسامهما مستخدما النظرة السديدة والعملية فى وضع خطط مستقبلية ، يراعى فيها اهتمامات الجماهير وصالح المجتمع والثوابت والمتغيرات فى حركة التطور المستمرة .

على أن يسترشد فى ذلك بأسلوب السينما العالمية فى معالجة آثار التلفزيون على نشاطها ، اذ تحولت مؤسساتها الكبيرة فى جزء كبير من انتاجها الى مسلسلات وافلام وبرامج تلفزيونية أفادت التلفزيون ، كما أفادت السينما بالعائد المادى ، وباستمرار البقاء عن طريق خطط

وأهداف مدروسة للمستقبل القريب والبعيد .

مواجهة الآثار السلبية للكاسيت :

تتنوع آثار الكاسيت مابين ايجابية وسلبية ، ولكن تأثيراته السلبية تأتي قوية ومباشرة على فئات عريضة فى المجتمع ، مما يستدعى تحصينها فى مواجهة الآثار الضارة ، بمختلف الوسائل ومن ذلك :

- التوسع فى انتاج كاسيتات المختارات " الموسيقية " الثقافية بأنواعها ، بجانب الجيد والمناسب من تراثنا الاصيل . وذلك بالامكانات المتاحة لشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات التابعة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون على ان يتيسر تداول هذا الانتاج بأسعار مناسبة .

- ضرورة الاهتمام بالفرقة الموسيقية المتكاملة ، بالاذاعة والتليفزيون لتتولى مسئولية الارسلان التغمى النقى ، والتسجيلات المنضبطة فى كل ما يتم تقديمه من برامج .

مع اعادة تشكيل ادارة الموسيقى التخصصية المسئولة ، لضمان انضباط مراجعة مواد وبرامج الحفلات ، قبل وأثناء اذاعتها ، أو عند اعادة ارسالها .

- التأكيد على منع اذاعة أغاني الكاسيت التى لاتنطبق عليها القواعد والشروط - فى فترات ما بين البرامج أو فى بعض البرامج - حتى لا يكون فى اذاعتها ترويج أو دعاية لها .

مع عرض الاشرطة على لجان فنية تضم متخصصين ، لتقرير صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للعرض العام .

- ان يعمل اتحاد الاذاعة والتليفزيون على نشر الوعى بالفنون ، ورفع مستوى التذوق ، وتدعيم التربية الفنية ، حتى يمكن تحصين الجماهير ضد الاسفاف ووقايتها من تسلل الاعمال ذات المستويات الهابطة .

- ضمانا لاستمرار الاغنية ذات المستوى الرفيع وانتشارها وقدرتها

١٤٢

على التصدى للانتاج غير المرغوب ، ينبغى دعم الجهود الجادة العاملة فى هذا المجال ، سواء بتقديم التسهيلات الفنية ، أو المعونات المباشرة ، أو بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لانتاج الاغنية .

مواجهة الآثار السلبية للفيديو كاسيت :

اذا كان الفيديو يمثل نتاجا متطورا للحضارة ، اجتذب الكثيرون الى دائرة تأثيره ، واستخدم استخدامات نافعة فى كثير من المجالات ، فان تفوق آثاره السلبية يمثل لدينا مشكلة واضحة يجب التصدى لخطرها ، ويأتى فى المقام الاول دور التليفزيون المنشود فى هذا الميدان ، وحتى يتمكن هذا الجهاز الاعلامى الهام من اداء دوره فى الحد من انتشار التأثير الضار للفيديو كاسيت ، ينبغى ان يتخذ من الاجراءات والخطوات مايكفل نجاحه فى هذه المهمة ، واذا كان اتحاد الاذاعة والتليفزيون قد بذل جهودا مبشرة فى هذا الاتجاه ، فمازال الحاجة تدعو الى المزيد ، وعن ذلك :

- ان يعمل التليفزيون على اثراء برامجه ، بادخال الوان جديدة ، وتقديمها فى صور فنية متنوعة ، بما يمكنه من اجتذاب جمهور الفيديو كاسيت ، وفى هذا الاتجاه ينبغى ان يحرص التليفزيون على عرض برامج ترفيهية جذابة ، مع اقتناء الجديد من الافلام والمسرحيات ، علوة على انتاجه الخاص منها .

- ان يتجه اتحاد الاذاعة والتليفزيون الى انتاج نوعية خاصة من الافلام : لايستطيع الفيديو استيرادها - وهى الخاصة بالناشئة ، التى تنتجها تليفزيونات الدول المتقدمة ، حيث توجد دائرة معارف كاملة للناشئة - تسجل على شرائط فيديو . فضلا عن أفلام كاملة تصور قصص الحضارة الانسانية ، وأخرى علمية ، عن الفضاء والذرة والحياة فى الغابات والصحارى والجزر وغيرها .

- الاهتمام بانتاج مجموعات متكاملة ومتخصصة فى : التعليم ، والتدريب بأنواعه ، والمواد السياحية والحضارية ، والمواد الدينية .

ويمكن في هذا المجال التعاون مع الجهات ذات الاهتمامات المماثلة :
أكاديمية البحث العلمي ، وزارات التعليم ، والتعليم العالي ، والأوقاف ،
والسياحة والمؤسسات المالية والاقتصادية .

- بذل مزيد من العناية ببرامج وأفلام الأطفال ، بما ينمى قدراتهم ،
ويرتقى بمستوياتهم فكريا وسلوكيا . وهناك بعض النقاط المتصلة بدور
التليفزيون ونجاح مهمته تحتاج الى نظرة خاصة ، وفى
مقدمتها :

• ان يكون للرقابة من الفاعلية ما يؤدى الى سد المنافذ التى تهرب
من خلالها أشرطة الفيديو وان يطبق على عرض هذه الأشرطة الضوابط
والمقاييس التى تطبق على الأعمال التليفزيونية ، سواء كان عرضها فى
نوادى الفيديو أو فى المنازل .

• ان ضمان الانتاج الفنى ذى المستوى الجيد ، قد يستدعى عودة
دور القطاع العام الى الساحة الفنية .

• ان دور مصر الحضارى : يدعو الى الاهتمام بتغطية احتياجات
المجتمعات العربية ، والاسلامية غير العربية ، من مواد الفيديو كاسيت
فى كثير من الموضوعات ، ابتداء من تعليم اللغة العربية وعلوم الدين ،
والتراث الروحى والفكرى والفنى ، الى الدراما والمنوعات والثقافة العامة
والفكر المعاصر .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق ، وأخذا فى الاعتبار بما سبق أن أوصى
به المجلس فى دوراته الماضية وبما دار حول هذا الموضوع من مناقشات
يوصى بما يأتى :

* العمل على تعميق العلاقة بين المستمع والمشاهد ، وبين جهازى
الإذاعة والتليفزيون وذلك بتلبية احتياجات المستمعين والمشاهدين - فى
إطار جهود التنمية الشاملة - محتوى ما يقدم لمستهلك المادة الاعلامية .
مع مراعاة توقيت اذاعة البرامج المختلفة ، مسموعة ومرئية ، بما

يتفق مع ظروف الفئة الموجهة اليها .

على ان يتم التوصل الى هذا الهدف بوسائل عملية منها :

- الاستفتاءات وعمليات قياس الرأى الجماعى بين المستمعين
والمشاهدين لتحديد موقفهم من المواد المختلفة .

- برامج استطلاع رأى الجمهور فيما يقدم له ، على ان يراعى فيها
اعطاء الجدية الكافية للمستمع والمشاهد ليدلى كل برأيه دون توجيه .

وان يراعى فى جميع الاحوال ان تتم الاستجابة لرغبات المستمعين
والمشاهدين فى اطار الارتفاع بالذوق العام ، والمستوى اللائق فنيا
وفكريا .

* ان تحكم العملية الاعلامية بتنوعها المسموع والمرئى ، فكرة
التجديد المستمر بحيث يتم باستمرار ادخال ألوان جديدة فى صور
فنية مبتكرة ومتنوعة تجذب المستمع والمشاهد ليقبل على هذا الانتاج فى
ثوبه المتجدد ، مبتعدا عن الانتاج الهابط الذى يفرق سوق الكاسيت
والفيديو كاسيت .

ومن ذلك : انتاج دائرة المعارف كاملة للناشئة ، وأفلام تصور
الحضارة الانسانية ، وأفلام علمية عن الفضاء والذرة ، والحياة فى
الغابات والصحارى والجزر وغيرها ، فى قالب يتناسب مع مستويات
الأعمار ، وعلى مستوى رفيع كفيل بالامتعاض وجذب الانتباه .

* التركيز على انتاج أفلام وبرامج وأغان ذات مستوى رفيع ،
تعرض فى السوق التجارية للبيع ، مع انتاج أعمال كاملة مسجلة على
شرائط الفيديو كاسيت تغطى مساحة إعلامية أكبر ، عن طريق التوسع
فى مجال تسويقها محليا وخارجيا .

على ان يتم اختيار العناصر الفنية المشتركة فى هذه الأعمال ، من
الأسماء اللامعة ذات الجاذبية الجماهيرية فى مختلف المجالات : تأليفا
وأخراجا وتمثيلا ، وتلحيناً ، وغناء .

- وفى هذا الاتجاه : يمكن أن تقوم شركة صوت القاهرة للصوتيات

والمرئيات - بعد دعمها بالقدر الكافى - بالتوسع فى طبع المسلسلات الدرامية والبرامج الترفيهية والمسرحيات على أشرطة فيديو كاسيت ، باعتبار هذه الشركة من المنافذ الهامة التى يعبر منها الانتاج المصرى ذو المستوى الرفيع ، الى اذاعات وتليفزيونات العالم العربى .

* عدم إذاعة المسلسلات المستوردة التى تحمل أفكارا لا تتلاءم مع قيم المجتمع ، واعطاء مزيد من العناية لبرامج السهرة والتمثليات .

ويستدعى ذلك دعم وتنشيط دور وحدات الانتاج الفنى فى اتحاد الاذاعة والتليفزيون بحيث تكون ، عمليا ، وحدات انتاجية تتمتع بحرية الحركة التى تساعدها على الوفاء باحتياجات جهازى الاذاعة والتليفزيون من البرامج والمسلسلات والأغاني ، وغير ذلك من ألوان الفن الاذاعى المرئى والمسموع .

* نشر الرعى الفنى ، ورفع مستوى التذوق وتدعيم التربية الفنية ، والعمل على رفع مستوى الاغنية للتصدى لمواجهة الهبوط فى هذا المجال مع منع الاعلان عن اغاني الكاسيت الهابطة .

- وفى هذا الاتجاه ، ينبغى التوسع - عن طريق شركة صوت القاهرة - فى انتاج كاسيتات المختارات الثقافية بأنواعها ، بجانب الجيد والمناسب من تراثنا الاصيل والعمل على تيسير تداولها جماهيريا بالسعر الشعبى .

* استخدام الراديو والتليفزيون كوسيلة ايضاح تربوية ، وذلك بالتوسع فى التعاون مع المؤسسات العلمية والتعليمية لرفع مستوى الكفاءة فى العملية التعليمية وتدريب الطلاب وتسجيل بعض المواد المقررة على طلبة الجامعات ، كالاخصاء ومناهج البحث العلمى ، والمناهج الاعلامية المتخصصة كالاخراج الصحفى مما ييسر عملية التحصيل والدراسة ، ويدعو ذلك الى التفكير جديا فى انشاء قناة تليفزيونية متخصصة يتم التنسيق ، والتكامل بينها وبين الاذاعة للقيام بدور فعال فى مجالات محور الامة والبرامج التعليمية المختلفة ، والتعليم الجامعى

عن طريق الدوائر المخلقة أو الارسال العام اذاعيا وتليفزيونيا .

* التاكيد من خلال البرامج المسموعة والمرئية ، على المشاركة والدور الايجابى الذى يؤديه المواطن فى توجيه الحياة العامة لمجتمعه ، بالرأى أو الجهد أو المال ، بما يعنى المشاركة فى وضع الخطط واصدار القرارات ، والمتابعة والتقييم .

* ضرورة الاهتمام بالفرقة الموسيقية لجهازى الراديو والتليفزيون ، لتتولى مسئوليات الارسال النغمى النقى ، والتسجيلات المنضبطة فى كل ما يتم تقديمه من برامج .

مع إعادة تشكيل ادارة الموسيقى المتخصصة المسئولة ، لضمان انضباط مراجعة مواد وبرامج الحفلات ، قبل واثناء اذاعتها ، أو عند اعادتها ارسالها .

* توحيد الرقابة على المصنفات الفنية ، أو تنسيق شئونها بين الجهات المعنية بحيث تشمل مختلف الانشطة الفنية ، بما فيها المسرح والسينما والفيديو .

وحتى يتم ذلك يمكن النظر فى امتداد تطبيق القواعد الرقابية على الانتاج الاذاعى والتليفزيونى ، ليشمل الكاسيت والفيديو كاسيت .

- وفى هذا الخصوص يمكن ان يكون لاتحاد الاذاعة والتليفزيون دور رقابى وذلك عن احد طريقين :

الاول : ان يعهد للاتحاد مباشرة بالرقابة على انتاج القطاع الخاص من الكاسيت والفيديو كاسيت - بموجب اتفاق بين الاتحاد ووزارة الدولة الثقافة .

الثانى : تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين ، تتولى الإشراف الرقابى على انتاج وطبع الكاسيت والفيديو كاسيت فى القطاع الخاص .

وذلك تحقيقا لوحدة معايير الرقابة على انتاج هذه الجهات .

• غلبة النقل عن اللغات والثقافات الأجنبية فيما يقدم الى الطفل

المصرى .

• ضحالة التربية الوجدانية

ومن ثم ينبغي أن يقوم علاج قضية الطفل على محورين اساسيين :
المحور الاول : فتح باب الحوار وابداء الرأى من خلال أجهزة
الاعلام ، والمؤسسات التى تعمل مع الطفل ، وفى أماكن التجمعات ،
فى مناقشات ايجابية يشترك فيها المتعاملون مع الطفل ومن أجله .

المحور الثانى : مشاركة الصفوة الفكرية والعلمية فى التفكير
لمستقبل مصر ، بحيث يتواءم ويتلائم الجانب العلمى الفكرى والفلسفى ،
لكى يكون القاعدة التى تقوم عليها الاجتهادات العملية فى هذا المجال .
ومن هذا المنطلق يبرز دور الاعلام بأجهزته المختلفة ، فى الدعوة الى
العناية بالطفل وتنقيفه عقليا ونفسيا ، وتشجيعه على أن يختار الطريق
الذى يحدده لمستقبله ، وفى اطار مناسب يتفق ومصالح المجتمع ، من
خلال البرامج التى تعدها استجابة لاحتياجات التنمية الشاملة للبلاد .

أولا : دور الراديو :

الراديو من أوسع الوسائل انتشارا ، ويمكن أن يسهم اسهاما كبيرا
فى تثقيف الطفل إذا أعدت برامج إعدادا جيدا .

وقد جاء فى آخر احصاء أن عدد الذين يستمعون من الأطفال الى
الراديو لايتجاوز ٢٥ ٪ ، لايتجاوز من يهتم منهم بالتعامل مع برامج
الأطفال عن طريق الرسائل ٦ ٪ . أما عدد الراغبين فى الاستماع الى
القصص الخيالية فلا يتجاوز ٢٦ ٪ ، بينما يرغب الباقون فى الاستماع
الى القصص الواقعية .

وفى محاولة لجذب المستمعين الصغار الى الراديو عنيت الخطة
الاذاعية المستقبلية بالطفولة بحيث تقدم برامج الأطفال المقبلة فى خطين
متوازيين :

أحدهما : يقوم على تقديم البرامج التى تخدم الطفل المصرى
بمختلف مستوياته الاجتماعية والثقافية .

تطوير برامج الطفل فى الراديو والتلفزيون

أصبح بناء الطفل جزءا من الخطة القومية الثابتة فى كل بلد من
بلاد العالم المتحضر ، فالطفولة هى اللبنة الأولى ذات الأهمية القصوى
فى بناء المجتمع ، وهذا الاهتمام ليس مقصورا على التعليم وحده ، بل
يمتد الى الثقافة والاعلام ، وعلاقة الأسرة بالطفل وعلاقته بالمجتمع ،
وسياسة الدولة فى التنمية ، والنظام السياسى بها .

ورغم ماتوليه الدولة - بوجه عام - من اهتمام بالطفولة ، كانشاء
المجلس الأعلى للطفولة ، واقامة الاحتفالات الموسعة بأعياد الطفل ، فما
زال التفكير يدور حول النظرية التى يربى أطفال مصر فى اطارها ،
والخطة التعليمية والثقافية والنفسية والاجتماعية التى يجب أن يبنى فى
إطارها الطفل المصرى ، وخاصة فى الظروف الراهنة التى يكتنفها كثير
من العقبات والمعوقات ، من أبرزها :

• تعقد مشكلات التعليم ، فمع التزايد المطرد لعدد الأطفال الذى
وصل الى ٢١ ٪ من مجموع السكان ، يتوقف ٢٣ ٪ منهم عن متابعة
الدراسة فى المرحلة الالزامية ، وبذلك ترتد اعداد كبيرة الى الأمية ،
بالاضافة الى تفشى الأمية بين الآباء والأمهات .

• ارتفاع أسعار كتب الأطفال ، فضلا عن عدم قدرتها على نقل

التطورات الجديدة المتلاحقة فى العلوم والمعلومات بأسلوب بسيط
جذاب .

والثانى : يستهدف تكثيف خدمة الطفل باستحداث نوعين من البرامج الجديدة .

النوع الأول : برامج عن الاطفال وتقدم للكبار ، بهدف اعادة تنظيم العلاقة بين الطفل والكبار ، وتصحيح نظرة الكبار للطفل منها على سبيل المثال .

• سلسلة من البرامج حول تربية الطفل اجتماعيا ، رياضيا .

• برامج عن المشاكل التى تعترض الاطفال والتعقيب عليها من متخصصين فى علم النفس .

• برامج تحت عنوان " علمتنى طفولتى " يقدم نماذج من تجارب شخصية مرت فى طفولة بعض الآباء والأمهات والشخصيات العامة واستفادوا بها فى تربية أبنائهم وفى اعادة تصحيح العلاقة معهم .

النوع الثانى : برامج للأطفال منها ماهو ترفيهى تربوى ، وما هو تثقيفى علمى ، ومنها مايقدم المعارف والمعلومات ، الى جانب الأغاني والتمثيلات والألعاب المسلية والمفيدة للطفل .

وتدرس حاليا فكرة تقديم قواعد النحو والصرف بشكل مبسط يستسيغه الأطفال ويجتذب الكبار ، خلال برنامج تعليمى يتضمن :

- تقديم قواعد اللغة العربية فى اطار اذاعى جذاب .
- الأخطاء الشائعة لغويا ونحويا ، وكيفية تصحيحها .
- الكلمات والتعبيرات التى يظن أنها عامية وهى فصلى سليمة .
- كيفية تعلم اللغة العربية الفصحى (كتابة وقراءة) .
- قواعد الاملاء والأخطاء الشائعة فيها وكيفية تصويبها .

وينبغى أن يتم التعاون فى تقديم هذا البرنامج بين الاذاعة وبين الأجهزة التعليمية والأكاديمية المتخصصة مثل : كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، وكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، ومجمع اللغة العربية ، على أن تتولى الجهات الأكاديمية تقديم المادة العلمية ويتولى المتخصصون فى الاذاعة إعدادة وتقديمه فى الشكل اذاعى المناسب ، بحيث يفيد

منه الكبار والصغار .

* على أنه يجب مراعاة ألا تقف البرامج عند حد النظرة المثالية للحياة ، بل يجب أن تتجاوزها الى توضيح بعض أوجه الحياة الواقعية ، حتى تساعد على التكيف لمواجهة الواقع بجوانبه المختلفة ، فضلا عن تقليل استخدام اللغة العامية فى برامج الأطفال خاصة عند تقديم القيم والمعلومات ، فقد لوحظ أن اللغة العربية تستخدم فى هذه البرامج بنسبة ١٨٪ فقط ، كذلك يجب أن تشتمل كل الخدمات الاذاعية على برامج خاصة بالأطفال تغطى كل سنوات الطفولة ، وأن تهتم الاذاعات المحلية بصفة خاصة بإعلام الطفل بكل مايتعلق ببيئته ، مما يساعد على تنمية روح الانتماء .

ثانيا : دور التلفزيون :

ينطبق على برامج التلفزيون التى يقدمها للأطفال مايقال عن الراديو ، مع انفراد التلفزيون بتأثيره العميق على مشاهديه ، اذ أثبتت الدراسات أن الاطفال هم الغالبية العظمى من مشاهدى التلفزيون ، وأنه لم يعد - بالنسبة للطفل المصرى وسيلة للترفيه فقط ، بل أصبح أهم وسائل الاعلام التى تؤثر فيه تأثيرا بالغا وتنمى قدراته .

وتشير أغلب الدراسات النفسية الى التأثير الضار لبرامج العنف على شخصية الطفل ، فالصغار الذين يشاهدون الكثير من برامج العنف فى التلفزيون يتسم سلوكهم بالعنف بدرجة تزيد على أولئك الذين لايشاهدون مثل هذه البرامج .

كما يؤكد علماء النفس أن مشاهدة روايات السينما والتمثيلات التلفزيونية العنيفة زادت كثيرا من حالات الاضطراب عند الأطفال ، وغالبا مايؤدى مشاهدة جرائم العنف الى تضائل الاحساس بالرحمة أمام المحن التى تصيب الآخرين . ومن هنا يمكن للتلفزيون ، أن يلحق الضرر بمستقبل الطفل اذا ماقدم له المواد الخطيرة الأثر التى تزعم القيم الاجتماعية والخلقية التى يؤمن أو يجب أن يؤمن بها المجتمع ، ليعيش حياة الأمن والسلامة والمودة .

ومن ناحية أخرى فإن استحواذ التلفزيون على جانب كبير من وقت الطفل واهتماماته ، قد أثر تأثيرا واضحا على أنشطته الأخرى ، فقد اتضح من عينة تجريبية على الأطفال أن ٨٪ منهم فقط يذهبون الى السينما ، بينما ٣٦.٨٪ يستمعون الى الراديو ، و ٣٥.٤٪ يمارسون القراءة ، و ٣٥.٩٪ يزاوون بعض الألعاب ، أما النسبة الغالبة من الأطفال وتمثل ٨٢٪ فإنها تشاهد التلفزيون .

وتخلص الدراسات فى هذا المجال الى أنه يمكن - عن طريق المدارس والتعليم والتربية - التخفيف من الآثار السلبية للتلفزيون بالتركيز على تعليم اللغة والتاريخ ، والتأكيد على التقاليد والقيم ، ويمكن أيضا اختيار البرامج التى تتلاءم مع الأطفال وتجنيبهم مشاهدة البرامج الأخرى التى تسرق طفولتهم .

برامج الأطفال :

ان برامج الاطفال التى تعرض على الشاشة الصغيرة إما برامج محلية لاتزال تحتاج الى اهتمام أكبر ، وإما برامج مستوردة تحتاج الى دقة شديدة فى الاختيار حتى تخلو من الاسقاطات التى توجه الطفل وجهة لاتناسب المجتمع ، حتى تاتى مناسبة للطفل المصرى بعيدة ما أمكن عن العنف ، ولا يمكن فى هذا المقام اغفال الاشارة الى موضوع اللغة التى تنطق بها هذه البرامج المستوردة ، ومدى الصعوبة التى يلاقيها بعض الاطفال فى فهمنا أو ملاحقة الترجمة المكتوبة عليها وإذا كان الاتجاه الى دبلجتها باللغة العربية .

وتتضمن الخطة المستقبلية لبرامج الاطفال مايتأتى :

- تقديم صورة عامة لما يتمناه الاطفال بانفسهم واتاحة الفرصة للصغار لحوار مع عدد من المسؤولين التربويين فى شتى المجالات .
- تقديم برامج توعية تتناول بصورة غير مباشرة سلوكيات الاطفال فى قالب فنى خالص باستخدام الاستعراض الفنائى والتمثيلى .
- التعرف على حجم وجدوى النشاط الطفولى من واقع زيارات ميدانية لمراكز نشاط الطفولة على مستوى الجمهورية ومناقشة المسؤولين

عنها .

- برامج تعريف وتلخيص للكتب المحببة للأطفال لبث عادة القراءة والاهتمام بالكتاب بتقديم كتاب مصور فى كل حلقة ، وذلك الى جانب البرامج المستمرة ومنها نشرة أخبار الأطفال .

- تقديم برامج تستضاف فيها شخصيات ناجحة مرموقة لتقديم خلاصة تجربتها للأطفال .

* اقامة ندوات عن الخطط التربوية على مستوى الدولة حول رعاية الطفولة ومدى ملاحتها لحاجات الاطفال .

ومما سبق يبدو أثر التلفزيون فى مجال تكوين الطفل وتنقيفه ، مما يستلزم التدقيق الشديد فيما يعرضه بحيث يجب التمييز بين المواد التى لا يهتم بها الا الصغار وحدهم ، أو الكبار وحدهم ، وتلك التى يشتركان فيها فيؤخر وقت عرض المواد المقصورة على الكبار ، ومراعاة عدم حشد الوقت المخصص للأطفال بمواد للصغار فقط ، وذلك بوضع بعض المواد المشتركة خلالها ، مع العناية بالمواد التى يكون لها أثرها النافع فى تثقيف الذهن أو ارفاف الذوق أو بث الخلق الحسن ، أو الكشف عن المواهب والطاقات وصقلها ، علاوة على البرامج العلمية الناجحة التى يمكن أن تعرض فى أشكال تجمع بين المعرفة والفن والجمال ، وعروض الروائع الأدبية ، على أن تقدم جميعها بالشكل الذى تتوافر فيه عناصر التشويق والمعرفة والتذوق ، ولا يكون التلفزيون مجرد نافذة أو وسيط بين الانتاج المستورد والأطفال ، كما لا يكون مجرد نافذة لانتاج المدارس أو قصور الثقافة أو النوادى ، وانما يجب أن يصبح هو النموذج لهذه التجمعات ولن يتأتى ذلك الا بالإمكانات التى تتيح له تقديم البرامج فى اكمل وأحسن صورة .

وأول هذه الامكانات وجود استديو خاص للأطفال وتخصيص قناة خاصة لهم .

تأثير برامج التلفزيون على المشاهدين الصغار
وقد أجرى بحث ميدانى عن تأثيرا برامج التلفزيون على المشاهدين

الصغار على عينة قوامها عشرة آلاف أسرة تمثل المجتمع المصري
تمثيلاً صحيحاً على مستوى الجمهورية ، وكان المبحوثون في كل أسرة
ثلاثة : الزوج والزوجة واحد الأبناء أو البنات ، بما يجعل عدد المقابلات
ثلاثين ألفاً ، وقد أسفرت النتائج الخاصة بالمشاهدين الصغار خلال
أشهر العام - باستثناء شهر رمضان - عن الآتي :

* ٩٩,٨ ٪ يشاهدون برامج التلفزيون ، منهم ٨٩,٤ ٪ يشاهدون
البرامج يومياً ، ٨١ ٪ يشاهدون البرامج بعض الأيام فقط ، و ٢,٥ ٪
ترتبط مشاهدتهم للبرامج بالظروف ، ولا يختلف في ذلك صغار الريف
عن الحضر والمناطق النائية ، مما يلقي بمسئوليات كبيرة على
التلفزيون في تشكيل سلوك الأطفال وتكوين شخصياتهم .

* ٨٠,١ ٪ من الصغار يشاهدون التلفزيون صباحاً ومساءً ، ولم
يحدد ٣ ٪ موعداً للمشاهدة .

* ٦٤,٥ ٪ يشاهدون القنوات على السواء ، في حين أن ٢٦,١ ٪
يفضلون القناة الأولى ، ٩,٤ ٪ يفضلون القناة الثانية .

* المسلسل العربي ثم الفيلم العربي هما أحب البرامج للمشاهدين
الصغار ، وتأتي برامج الأطفال لدى الصغار في المرتبة الثالثة ، أما
البرامج التعليمية فتأتي في الترتيب قبل الأخير بالنسبة للأطفال على
اختلاف البيئات ، بعكس ما كان متوقعاً ، وقد يرجع السبب إلى أن هذه
البرامج تركز على أعمار أكبر ولا تخصصهم بقسط مناسب من موادهم
الدراسية ، ويتفق جميع الأطفال على اختلاف بيئاتهم على وضع برامج
المرأة في الترتيب الأخير ، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه البرامج لاتعنيهم
كثيراً .

* هناك برامج يفضلها الأطفال الحصريون أكثر من غيرهم ، ومن
ذلك حوادث العرائس وسينما الأطفال وعالم البحار ، وقد يرجع السبب
بالنسبة للبرنامجين الأول والثاني إلى أنهما يعالجان موضوعات تعنى
أكثر بالحضر أما بالنسبة للبرنامج الثالث فربما كان الأطفال
الحصريون أكثر تشوقاً لمتابعة غرائب ليست معروفة في بيئتهم ،

ويفضل الأطفال الريفيون أكثر من غيرهم المسلسلات العربية والفوازير
وتنادى العلم والايان الذي يعنى بالأطفال بصورة واضحة في محاولة
لتنشئتهم نشأة دينية .

* برامج المسابقات تختلف في الترتيب بما يعكس عدم اقبال
الأطفال على مثل هذه البرامج المفيدة ، فهي تحتل الترتيب الثالث عشر
بين أطفال الريف والمناطق النائية ، والترتيب الخامس عشر بين أطفال
الحضر .

* دراسة العلاقة بين التعليم والبرامج المفضلة لم تبين فروق كبيرة
بين ترتيب البرامج من جانب الأميين من الأطفال والمتعلمين منهم ، وإن
ظهر أن الأطفال المتعلمين بصفة عامة أميل إلى البرامج الجادة (نادى
العلم والايان وعالم البحار) بمقياس نسب تفضيلها قياساً على نسب
مفضلي هذا النوع من البرامج بين الأميين (الفوازير والمنوعات) وإن
تماثل الترتيب أحياناً بين الفريقين .

أما بالنسبة لشهر رمضان : فقد أسفرت النتائج الخاصة
بالمشاهدين الصغار عن الآتي:

* ٩٤,٦ ٪ من الأطفال يشاهدون برامج التلفزيون يومياً ، ٤,٤ ٪
يشاهدونها بعض الأيام فقط ، و ١ ٪ يشاهدونها حسب الظروف ، و ٩٤,٦ ٪
من هؤلاء المشاهدين يشاهدون التلفزيون ليلاً ، بينما ٩١,٤ ٪ منهم
يشاهدون التلفزيون نهاراً .

ومن ذلك يتبين أن برامج المساء هي قمة المشاهدة لدى الأطفال في
رمضان وتأتي بعدها برامج النهار وهنا يكمن موضع القلق بين كثير من
الأدباء والمربين ورجال الاجتماع ، فالطفل تشده برامج السهرة ويرابط
مشدوها أمام التلفزيون ليتابع بكل امكاناته البصرية والذهنية
والانفعالية مختلف البرامج .

* ٢٠,٥٥ ٪ من الأطفال يفضلون الفوازير وتحتل المرتبة الأولى
بالنسبة لهم ، ومن ذلك يتضح مدى أهمية مثل هذه البرامج في تأثيرها
على الأطفال ، ويمكن استخدامها بنجاح في توصيل ما يجب أن يتعلمه

الأطفال وما ينبغي أن يكتسبوه من عادات مطلوبة أو دفعهم الى تجنب عادات سيئة ينبغي التخلص منها .

ويأتى فى المرتبة الثانية الفيلم العربى بنسبة ١٧٪ ، ومن ذلك يتبين أهمية الأفلام التى يشاهدها الأطفال فى رمضان فمعظم هذه الأفلام قديمة ولم يكن الهدف من انتاجها الا تحقيق الربح بغض النظر عما تحتوية من أفكار قد لا تتفق مع ما يجب أن يكتسبه الأطفال من عادات وتقاليده ، ومن هنا يجب على المختصين الاهتمام باختيارها ، والتفكير جديا فى أفلام الأطفال .

ويأتى فى المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالى برامج الأطفال بنسبة ١٥.٦ سيما الأطفال بنسبة ١٣.٥٪ ويأتى فى المرتبة الخامسة عالم الحيوان بنسبة ١٠.٤٪ ولعل السبب أن الأطفال يميلون الى التأمل فى سلوك الحيوان ويتوقون الى معرفة الكثير عنه ويصادقونه أن كان مستأنا ويأتى فى المرتبة السادسة البرامج الدينية بنسبة ٩.٧٪ وهذا يوضح أن البرامج الدينية تجذب الأطفال اذا ما بذل فيها الجهد ونالت رعاية المسؤولين وعنايتهم ، وليس هناك بديل عن أن تحتل القيم الدينية أهميتها البالغة حيث ان فى ذلك حلا لكثير من مشكلاتنا ، خصوصا تلك التى تتعلق بالسلوك البشرى ولذا يجب ان يهتدى المسئولون عن تخطيط البرامج بما سبق ، اذا ما أريد النهوض بالمجتمع .

وتحتل مباريات كرة القدم المرتبة التالية بنسبة ٧.٢٪

اعلانات التلفزيون والطفل :

وعن مدى تأثير اعلانات التلفزيون على الطفل أثبت بحث ميدانى على خمسة آلاف اسرة على مستوى الجمهورية أن ٩٨.٦٪ من الأطفال يشاهدون الاعلان فى التلفزيون وأنه يظل عالقا فى ذهن الطفل حتى بعد أن يتوقف عرضه على الشاشة الصغيرة ، ومع أنه ينمى مدارك الطفل ويزيد من معلوماته الا أن له ، فى الوقت نفسه ، تأثيرا ضارا فهو يدفعه الى سلوك استهلاكى يفوق أحيانا قدرات الاسرة على مواجهته ، وقد يترك الاعلان المثير أثرا سيئا فى نفسية الطفل ، خصوصا اذا قدم

له فى فترة المساء أى قبل أن يأوى الى فراشه .

تقييم برامج الأطفال فى الراديو والتلفزيون :

أجرى بحث ميدانى لتقييم برامج الأطفال فى الراديو والتلفزيون ، يستهدف التعرف على مدى استجابة الأطفال للبرامج المقدمة لهم من خلال الميكروفون والشاشة الصغيرة ، وانعكاسات هذه البرامج المسموعة والرؤية على أفكارهم واتجاهاتهم ومعارفهم وقيمهم الدينية والانسانية ، حتى يمكن وضع خطة اعلامية مستقبلية شاملة فى مجال الطفولة للراديو والتلفزيون فى ضوء مايسفر عنه البحث من نتائج .

وقد أسفر البحث عن أن حوالى ٨٨٪ من العينة يستمعون الى برامج الراديو بصفة عامة ، منهم حوالى ٦٣٪ فقط يستمعون الى برامج الأطفال وأن ٦٢٪ منهم يعرفون مواعيد هذه البرامج ويتتظرون اذاعتها ، وأن نسبة ٨٥٪ منهم يستندون منها .

كما أسفر البحث عن أن ٩٨٪ من العينة يشاهدون برامج التلفزيون بصفة عامة ، منهم حوالى ٩١٪ يتابعون برامج الأطفال ، وأن ٨٩٪ منهم يستفيدون منها .

وانحصرت رغبات الأطفال فى زيادة مدة الارسل لبرامج الأطفال وتعديل مواعيد هذه البرامج ، بحيث تقدم فى أوقات مناسبة لهم ، وزيادة الجرعة التى تتناول القيم الدينية مع تقديم مسلسلات عن البطولات الاسلامية ، وأن تتضمن القصص والحوادث معلومات مفيدة وواقعية بقدر الامكان .

فاذا تجاوزنا الجانب العدى الضخم الذى يمثل الأطفال كستمعين للراديو ومشاهدين للتلفزيون فاننا لا ينبغي أن نتغاضى عن الجانب التربوى الذى يتحمل جانبا من مسؤوليته كل من الاذاعتين : المسموعة والمرئية ، والذى يستوجب أن تكون ساعات الارسل المخصصة للأطفال فى كلا الجهازين مناسبة للحجم العدى ، ومتفقة مع الجانب التربوى والاهتمام المضاعف الذى يجب أن يحظى به الأطفال ، خاصة وانهما جادان فى العمل على تطوير برامج الأطفال الحالية وتقديم برامج

جديدة . وواقع الأمر أن الحاجة لاستتوجب شكلا جديدا لبرامج الأطفال بقدر ماتتطلب فكرا جديدا يتبنى حق الأطفال فى أن يسخر الجهازان لهم كافة الامكانيات المتاحة ليستمتعوا بما يقدم لهم .

وانطلاقا من النتائج التى أسفر عنها البحث الميدانى ، فقد اهتمت الخطة الاعلامية المستقبلية فى مجال الطفولة بما يأتى :

• غرس القيم الدينية والروحية فى نفوس الأطفال وبيان أثر الايمان بهذه القيم على الفرد والمجتمع .

• تأصيل وتعميق مفهوم حب الوطن لدى الطفل .

• التأكيد على أهمية التحلى بالقيم الأخلاقية والاجتماعية .

• تنمية طاقات الأطفال الخلاقة ومساعدتهم على تعلم المزيد من

المهارات .

• غرس عادة حب القراءة فى نفوس الأطفال وتدريبهم على احترام

الكتاب وتقدير قيمته الثقافية والحضارية وتشجيع حركة التأليف لهؤلاء الصغار .

• تقديم العلم والتجربة بصورة مقنعة جذابة .

• تشجيع الأطفال على المناقشة وتوعيدهم على استخدام اللغة

العربية السليمة .

• تأكيد احترام الطفل لذاته ورضاء عنها واحساسه بقيمته وجدارته

باحترام الآخرين .

• الاستفادة من أسلوب المسابقات والألعاب التى يشترك فيها الطفل

والتي تشد انتباهه فى تقديم مواد ثقافية وعلمية تزيد من معلوماته .

• ان تسعى برامج الأطفال الى طفل القرية سعيها الى أطفال

المدينة .

• ان تتدرج الأعمال المقدمة للأطفال تبعا لتدرجهم فى مراحل

العمر ، ومستوى الذكاء والثقافة والميول .

• نقل التراث الحضارى والثقافى مبسوطا الى الأطفال .

• تقديم الأغنية النموذجية من بيئة الطفل وتجاريه اليومية ، الى

جانب الأغنية العالمية التى توحد بين فكر ووجدان أطفال العالم .

ونظرا لما لجهازى الراديو والتلفزيون من تأثير عميق على النظام

الاجتماعى عامة ، وعلى الأطفال خاصة ، فمن الضرورى استخدام

هذين الجهازين فى شحذ قدرات الأطفال ، وتنمية ملكات الابتكار عندهم

ويعزز من هذا أهمية التنبيه لخطر محاكاتهم لما يدور فى مجتمعات أخرى

بحكم التناقض بين الواقع الذى يعيشونه وبين التطلعات التى يستثيرها

لديهم الراديو والتلفزيون وغيرهما من وسائل الاتصال القادمة اليها من

نظم اجتماعية قطعت شوطا بعيدا فى مدارج الرقى والتقدم .

واستكشاف دور جديد لبرامج الأطفال ، يمكن ان يتم من خلال

بعدين :

البعد الأول : المكانة المتبادلة بين الطفل والراديو والتلفزيون .

البعد الثانى : حجم وظيفة كل منهما فى الاتصال بالأطفال .

فتحليل هذا النشاط الاتصالى تجاه الأطفال يساعد فى تبين مكانة

كل منهما لدى الآخر من حيث الوقت المخصص ، والقوى المؤثرة ، ومدى

أولوية الأطفال الأذكياء فى هذا النشاط .

وفى هذا الصدد ، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المضامين عادة

ما تتسم برغم تداخلها وامتزاجها - بصفة غالبية - وهذه المضامين

الثلاثة هى :

• مضمون ثقافى ينصرف الى الامتاع وتشكيل القيم .

• مضمون تعليمى ينصب على التوجيه والتنشئة .

• مضمون اعلامى يتعلق بالوقائع والأخبار .

أى ان الراديو والتلفزيون يقومان بثلاث وظائف فى وقت واحد ،

تتعلق بتثقيف الطفل وتعليمه واعلامه .

وقد لوحظ أن تأثير الراديو والتلفزيون على القيم والنظرة العامة

للأطفال ، وعلى النوق العام لهم ، وعلى سلوكهم فى اتجاه واحد دون

آخر ، يتوقف على مجموعة الظروف التى يستمع فيها الطفل ويشاهد

المادة المذاعة .

ونخلص مما تقدم الى مايتأتى :

- ان الاطفال فى مصر من حيث التعداد ثلث الحاضر وكل المستقبل ، ومن هذا يتبين مدى أهمية مراجعة كل كلمة أو لفظ أو فيلم يعرض عليهم ويفضل تكوين مجلس مراقبة الاطفال يضم أساتذة علم النفس والتربية وخبراء علم النفس ، حتى يضع خطة ومنهجاً يلتزم بهما الراديو والتلفزيون ، كما يلزمهما بعدم اذاعة حلقات أو أفلام أو برامج تتناول العنف أو تحتوى عليه قبل موعد نوم الاطفال .

- ان يهتم المسئولون بإعادة النظر فى كل مايقدمه الميكروفون والشاشة الصغيرة من برامج وزيادة الجرعة التى تقدم للاطفال ، بحيث يقدم للاطفال حلقات مبسطة عن العلوم والفنون فى اطار مشوق وسهل وموضح بالرسم والأفلام المناسبة ويزيد حصيلته من المعلومات العامة .

- ان نظريات النمو والتعلم الانسانى قد أثبتت أن مفهوم الذات يتكون عادة خلال السنوات الست الأولى من حياة الانسان حيث تتجمع فيها المعلومات وتتكون الاتجاهات السلبية والايجابية نحو النفس والغير . ومن خلال ما يكتسبه الطفل من معلومات وخبرات ، تتحدد صورة الانسان ، وتبرز أهم مقوماته الشخصية ويكون لهذه الصورة أثر كبير وأهمية بالغة فى مستقبل حياة الفرد .

من هذا المنطلق ينبغى العمل خلال هذه الفترة على توعية الاطفال حتى يشبوا على المفاهيم الايجابية ، وخصوصاً ان للراديو والتلفزيون دوراً هاماً وحيوياً فى نمو الطفل الانفعالى لتعريفه بما هو حسن وما هو سيئ وما هو صحيح وما هو خاطئ .

- ان الطفل المصرى نتاج مايمثله فى بيئته ومدرسته ووسائل اعلامه ، وحين يتضاؤل وزن أهل المنزل بسبب انشغال الوالدين ، وحين يضعف الهدف التربوى فى المدارس التى يتكدس خمسون طفلاً أو أكثر فى كل فصل فيها ، فان وسائل الاعلام وأهمها - الراديو والتلفزيون - يجب أن تضع فى حسابها مدى خطورة دورها فى التربية والثقافة

ليكون المسئولون فيها أكثر دقة فى اختيار ما يقدم من غذاء لأرواح وعقول هؤلاء الاطفال .

- ان أطفالنا حتى الآن لم ينالوا القدر الكافى من الاهتمام ببرامجهم المعدة خصيصاً لهم فلا بأس من أن نستورد برامج بفكر جديد لإطلاع الصغار على ما يدور فى العالم من حولهم ، على أن نأخذ منها ما يلائم مجتمعتنا وتبعد عما يخالفه ، وذلك عن طريق إجراء بحوث استطلاعية للاسترشاد بها فى معرفة رجع الصدى بالنسبة للبرامج التى يتم استيرادها أو اعدادها للاطفال ورغباتهم عن طريق دراسة عينات من مختلف الأعمار ، والتى يمكن اجرائها فى المدارس لقياس رد فعل الاطفال تجاه العديد من البرامج ، سواء فى أيام الدراسة أو فى الاجازات والعطلات .

كما تقوم إدارات الاطفال بجهازى الراديو والتلفزيون بحصر شامل للمتخصصين فى برامج الاطفال من حيث الإعداد والتأليف والرسوم والغناء والموسيقى وتكليفهم بعمل برامج ذات أهداف تربوية ، بحيث لا يصل الى أذان وعيون أطفالنا الا الكلمات والصور الهادفة البناءة ، وبحيث تكون تلك الأفكار نواة طيبة لعدد كبير من البرامج لأطفالنا .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بمايتأتى :

* الدعوة من خلال أجهزة الاعلام والمؤتمرات التى تناقش مشكلات الطفولة الى صياغة نظرية ووضع خطة قومية تشمل : النواحي التعليمية والثقافية والنفسية والاجتماعية يتم فى اطارها التعامل مع الطفل وتربيته على أساس انسانى وقومى ووطنى سليم .

* انشاء معهد لتدريب العاملين فى حقل ثقافة الطفل ، وخصوصاً فى الراديو والتلفزيون والمسرح ، لتحكمهم رؤية واضحة وشاملة وموحدة لخدمة الطفل .

* النظر فى تخصيص قناة لبرامج الاطفال واستديو خاص بها ،

وأنتاج أشرطة كاسيت، وفيديو كاسيت تحوي برامج لهم ، وتباع بسعر رمزى .

• مع الاهتمام بتخصيص برامج - فى الاذاعة والتلفزيون - تهتم بشحذ قدرات الأطفال ، وتنمية ملكة الابتكار لديهم .

• تكليف المتخصصين فى برامج الأطفال من سيث الإنداد والتأليف والرسوم والغناء والموسيقى ، بعمل برامج ذات أهداف تربوية ، بحيث لاتصل الى أذان وعيون أطفالنا الا الكلمات والصور الهادفة البناءة ، مع الابتعاد عن الموضوعات والمفاهيم التى تؤثر تأثيرا ضارا على حياة الأطفال النفسية والاجتماعية .

• اجراء بحوث استطلاعية للاسترشاد بها فى تقييم البرامج التى يتم إعدادها للأطفال والوقوف على رغباتهم ، وذلك عن طريق دراسة عينات من مختلف الأعمار ، يمكن اجرائها فى المدارس ، لقياس رد فعل الأطفال تجاه مختلف البرامج ، سواء فى أيام الدراسة أو فى الإجازات .

• العمل على تنقية جميع الإعلانات مما يسكن أن يترك أثارا سلبية على الأطفال ولاسيما فى حالة الاسنان ، من السلع الدوائية بحيث يكون الإعلان عنها دقيقا فى عرضه لمزاياها السليمة ومقدرا لتأثيراتها على الأطفال بصفة خاصة .

• الالتزام بعدم اذاعة حلقات أو أفلام أو برامج تتناول العنف أو تحتوى عليه ، خاصة فى الفترة المسائية قبل موعد نوم الأطفال .

• تقليل استخدام اللغة العامية فى برامج الأطفال ، خصوصا عند تناول القيم وتقديم المعلومات ، مع انتاج أفلام كارتون ناطقة باللغة العربية أو مدبلجة بالعربية بأصوات مصرية ، كوسيلة لجذب المزيد من الأطفال الى هذه البرامج .

• أن تحرص برامج الأطفال على أن ينشأ الطفل على ثقافة بلده وأمته وقيمها وتقاليدها العريقة ، فلا يزود بالثقافة الأجنبية الا فى صورتها الموضوعية بما يلائم ميثاقه ويبعد به عما يخالفه .

• ألا تقف برامج الأطفال عند حد النظرة المثالية للحياة ، بل يجب أن تتجاوزها الى الحياة الواقعية ، حتى تساعد على التكيف لمواجهة الواقع بجوانبه المختلفة ، وأن تحرص على إعلام الطفل بكل ما يتعلق ببيئته مما يساعد على تنمية روح الانتماء لديه .

• أن يعرض الجهازان من كتب الأطفال مايتضمن التطورات المتلاحقة فى العلوم والمعلومات بأسلوب مبسط يتناسب مع عمر الطفل وذلك فى إخراج فنى جذاب ، يبرز القيم الجمالية وينمىها ويعمقها لدى الطفل .

• مراجعة كل مايعرض على الأطفال فى برامجهم ، مع اعادة النظر فى كل ما تقدمه الاذاعة والتلفزيون من برامج ، بهدف زيادة الجرعة التى تقدم لهم لتكون مناسبة لحجمهم العددي : كمستمعين ومشاهدين ، ومتفقة مع الجانب التربوى والثقافى والاهتمام المضاعف الذى يجب أن يحظى به الأطفال .

• الحرص على عدم تعريض الأطفال لمايؤدى الى انفصام فى شخصيتهم بسبب عرض البرامج الأجنبية التى يتناقض فيها الواقع الذى يعيشونه مع التطلعات الحاملة التى تستثيرها لديهم تلك البرامج الوافدة .

• نشر الوعى بأهمية كتب الأطفال بين الآباء والأمهات والكبار ، من خلال مختلف المواقع فى البرامج والتمثيلات والأحداث الإذاعية والتلفزيونية بحيث يصبح اقتناء كتب الأطفال سمة من سمات مجتمعنا المعاصر ، مما يؤدى الى زيادة توزيع هذه الكتب وبالتالي تخفيض ثمنها .

- وفى هذا الاتجاه يمكن القيام بحملة قومية - تشارك فيها أجهزة الاعلام - للدعوة الى انشاء مكتبة للأطفال فى كل حى وكل قرية ، ومناشدة الأدباء ودور النشر والمؤسسات المختلفة - التبرع بتزويدها بالكتب .

• دراسة إمكان تقديم العلوم والتاريخ والجغرافيا وعادات الشعوب وتقاليدها وغيرها من المعلومات اللازمة للأطفال باستخدام اللغة الفنية للإعلانات التى تتسم بالابحار والوضوح والبهار .

وكيفية محاربة الاغاني غير المشروعة ، وهل يكفى تجريمها ومصادرتها أم أن الواجب يقضى بقيام الاذاعة والتلفزيون بتقديم نماذج مشرفة للأغاني .

وتراثنا الغنائى أيضا فى حاجة الى مراجعة ، فقد تغير الذوق العام تغيرا كبيرا ، فكثير من الاغاني لم يعد يساير العصر الحديث ، فنظرتنا للحب والمرأة مثلا مختلفة عن نظرة آبائنا وأجدادنا ، وقليل من الفن هو مايناسب كل العصور ، وما يعجبنا فى الآثار الباقية فى كل الفنون هو قيمتها كتراث فيه جهد واتقان يعبران عن روح عصره وامكاناته ، وعلى هذا فان علينا أن نكون صادقين مع انفسنا ، فلا نحاكها بحرفيتها لأننا فى هذه الحالة لن نكون صادقين فى تعبيرنا الفنى .

وعندما نقدم إنجازات العصور الماضية ، علينا أن نضعها الشروح الكافية التى تساعد على تذوقها دون إهدار لقيمتها الذاتية ودون حجر على ملكاتنا الخلاقة ، وحيدا لوقام المتخصصون فى الأدب والشعر بدراسة هذه الناحية ، لتكمل دراستها موسيقيا .

وبعض موسيقانا وأغانينا وضعت لمناسبات خاصة ، لا ننظر اليها الآن بنفس النظرة القديمة ، ولايعنى هذا انكار وجود هذه الاغنيات لأن بعضها يتمتع بقيم فنية ، مازالت لم تتأثر بمرور الزمان ، مما قد يرى معه عدم حرمان الأجيال الحديثة العهد من الاستمتاع بها ، مع حماية المواهب الغنائية من تقليدها تقليدا غير بصير ، بتقديم شروح نتيجة اختلاف نظرة هذه العصور الماضية عن نظرتنا ، وما بقى منها وما تغير ، وهكذا يصبح التراث عاملا ببناء بدلا من أن يكون من مسببات الجمود والتخلف .

فاذا انتقلنا الى الناحية التثقيفية سنرى أن برامج الموسيقى العالمية التى تقدم بالاذاعة والتلفزيون تناسب دارسى الموسيقى أو محبيها ، أى أولئك الذين لا يحتاجون الى شرح أو ايضاحات ، ولكنها لاتناسب المبتدئ الذى يرغب فى الاستماع لهذه الموسيقى ، وهذا يدعونا الى تخطيط البرامج الموسيقية تخطيطا صحيحا ، ومن حسن الحظ أن هناك

تطوير البرامج الموسيقية فى الراديو والتلفزيون

تتمثل رسالة الاذاعة والتلفزيون فى دورين اساسيين : الدور التثقيفى والدور الترفيهى ، ولاشك انهما يضطلعان بالدور الترفيهى فيما يخص الموسيقى على خير وجه ، أما الدور التثقيفى لها ففى حاجة الى مراجعة واعادة نظر . ومع هذا فان الناحية الترفيهية للموسيقى ذاتها كثيرا ما يوجه النقد اليها ، كما يوجه الى مستوى الأغاني فى مجال مقارنة النصوص والالحن الحديثة بالأغاني القديمة التى يتهافت المستمعون على سماعها ، وليس من شك فى أن لجنة اختيار نصوص الاغاني قادرة على الارتقاء بالأغنية ، وعلى استبعاد كل مايفسد الذوق المصرى ، وان وجب الانتباه الى خطر مائل يهدد الفن ، بل والاخلاق ايضا ، وهو انتشار الاغاني غير المشروعة ، أى التى لاتجيز الاذاعة والتلفزيون اذاعتها ، وكأن هذا المنع أصبح عاملا مساعدا للدعاية لهذا النوع من الاغاني وبيعه بأثمان باهظة فى أشرطة الكاسيت والفيديو ، وهذا يبين أهمية المسئوليات التى تواجه هذه اللجنة . ومن ثم فمن الواجب ان يشترك فى عضويتها علماء قادرون على بحث حالة الاغاني فى أبعادها الفنية والموسيقية والأدبية والاجتماعية والنفسية ، وأن تضع المعايير الصحيحة ، لتحديد ماهية الأغنية الصالحة فنيا واجتماعيا ،

بها سيساعد على رفع الذوق ، بل سيساعد ايضا على حل مشكلة وقت الفراغ للشباب ، كما حدث في البلدان الاخرى ، ومن ثم فمن الواجب تزويد برامج الشباب بمختارات موسيقية عالمية تتبع منهاج علميا مدروسا .

ويتعين علينا ايضا تقديم برامج موسيقية عالمية كثيرة في الاذاعات الكبيرة كالبرنامج العام وفي اوقات مرغوبة .

وقد يصعب الاقبال على الموسيقى العالمية عند تنوعها في سن متأخرة لان تغيير عادات الاذن مسألة صعبة ، ومن ثم فينبغي ان تبدأ التربية الموسيقية الصحيحة منذ الطفولة ، لتنمية ما لدى الطفل من استعداد موسيقي ، لتعميق ادراكه لانماط الصوت كعنصر اساسي جمالي .

وهذا يدعونا الى تطعيم برامج الاطفال بنماذج من المقطوعات الموسيقية المركبة ، والى التقليل من الاناشيد الرتيبة التي لا تحتاج الى أى جهد في الأداء ، بالاضافة الى بعض ارشادات للتذوق الموسيقي تعود الطفل الموهوب على الاستماع الجاد والتذوق السليم لمبدعات ما يهضمه سنه من الموسيقى العالمية ، وبذلك تعود أذنه على التفرقة بين الغث والثلثين .

ويحتاج النهوض بالناحية الموسيقية في برامج الاذاعة والتلفزيون الى نوعية خاصة من المذيعين القادرين على تذوق الموسيقى ، لينعكس هذا على أسلوب تقديم البرامج ، ضمانا لتجنب الوقوع في أخطاء غير مقبولة كاذاعة مقطوعة موسيقية مختلفة عن الاسم الذي تقدم به ، أو نطق الاسماء الاجنبية نطقا محرفا ، وربما أمكن الاستئناس برأى هؤلاء المذيعين نوى النوعية الخاصة عند وضع البرامج ولعرفة رغبات المستمع ، وما يقبل عليه وما ينفّر منه .

فاذا كان هذا هو المطلوب من المذيع ، فلا شك ان مراقبات الموسيقى في الاذاعة والتلفزيون بحاجة الى تعزيز كبير بالخبرات الموسيقية وما أكثر خريجي الكونسرفتوار ، وكلية التربية الموسيقية ،

مراجع كثيرة توضح تذوق الموسيقى ، وهناك مسجلات كثيرة لتحبيب المستمع والتدرج معه حتى يستطيع تذوقها في كل ألوانها .

ولا يمثل هذا اتجاها الى ترجيح كفة الموسيقى العالمية على الموسيقى العربية ، وكأنهما يمثلان قطبين متقابلين ، والحق انهما متكاملان ، وينبغي أن يطمئن محبو الموسيقى العربية الرفيعة الى أن هذه الموسيقى العظيمة في مأمن من أى تهديد خارجي لأنها نابعة من وجداننا ، قريبة دائما من افئدتنا ، فنحن نحبها كما نحب أوطاننا ، وقد لانحبها أحيانا لميزاتها ولكننا نحبها كتراث عزيز من الماضي يصور روح عصره ، ولعل هذا ينبهنا الى الخطر الذي يتهدد بقاء هذه الموسيقى ، وعلينا أن نحميها من زحف الآلات الغربية عن روحها وطابعها ، ومن ثم تتحتم العناية بكل التراث العظيم الذي خلفه لنا فنانون صادقون ألفوا موسيقى عربية خالصة ، وخصوصا لو حرصنا على أدائها بألوانها الأصلية وبأشعارها الأصلية ، كما يحدث في البلدان المتحضرة ، وعلينا ان نهتم أيضا بتقديم معزوفات على الآلات المنفردة ، فقد كاد فن التقاسيم أن ينقرض واختفت الآلات الشرقية الصميمة كالعود ، من معظم فرقنا الموسيقية بعد أن طغت الآلات المستخدمة بأصواتها المرتفعة المعبرة عن صخب عصرنا وضجيجيه ، ويبقى أيضا تشجيع غناء المواويل التي قد تغنى بدون آلات فتتيح للمغنى الفرصة لظهور رخامة صوته وبذلك يتجنب غناها أولئك الذين مارسوا الغناء على غير قواعده الأصلية .

وبرامج الموسيقى العالمية ، تقتصر اذاعتها حاليا على اذاعتين : احدهما تختص باذاعة الجانب الأكبر منها وهي اذاعة البرنامج الموسيقي ، بينما يقوم البرنامج الثانى ، بين حين وآخر ، بتقديم بعض مقطوعات موسيقية عالمية أشبه بالاستراحات الموسيقية في فترات ارساله القصيرة للغاية . مع استثناء البرنامج الاسبوعي الذي يقوم بالتحليل والذي يعد نموذجا للبرامج المعنية بالموسيقى العالمية .

وأهمية هذه الموسيقى العالمية ليست بحاجة الى تنويه ، والاهتمام

ويمكن أن تنتقى منهم العناصر المتميزة القادرة على إعداد برامج موسيقية تثقيفية ، وعلى إعداد مخططات لنشر الوعي الموسيقي ورفع مستوى الذوق العام لجمهور المستمعين .

وفيما يلي عرض موجز لأوضاع البرامج الموسيقية في كل من الإذاعة والتلفزيون .

البرامج الموسيقية :

تشير آخر الإحصاءات إلى أن ساعات الإرسال المخصصة للموسيقى بالإذاعة والتلفزيون : ترفيهية وتثقيفية ، بلغت في مدة عام واحد ، ١٩٣٥ ساعة و ٢٣ دقيقة ، يخص الموسيقى الترفيهية منها : ١١٩٢ ساعة و ٩ دقائق ، ويخص الموسيقى التثقيفية ٧٤٣ ساعة و ١٤ دقيقة .

وتقدم الموسيقى في الإذاعة والتلفزيون من خلال مجموعة من البرامج على النحو الآتي :

في الإذاعة :

البرنامج الموسيقي : ويبت سنويا ٤١٩٩ ساعة ، متوسطها اليومي ١١ ساعة و ٣١ دقيقة . وما تزال محطة إرسال هذا البرنامج من بين المحطات الضعيفة الجهد ، وتنحصر مهمة المذيع غالبا في قراءة عناوين المؤلفات الموسيقية ، وقد لا يتيسر له في كثير من الأحيان النطق الصحيح لأسماء الاعلام أو المصطلحات الموسيقية .

البرنامج الثاني :

وتقدم فيه النوات الموسيقية متضمنة المناقشات ، وعرض نماذج موسيقية ، غير أن المناقشات لا تستغرق الوقت الكافي ، مما لا يسمح بالوصول إلى نتائج واضحة للمستمع .

أما الموسيقى العالمية المصحوبة بالشرح والتفسير ، فتقدم مرة واحدة في الأسبوع ، وفيما عدا ذلك ، تقدم الموسيقى بلا شرح أو تحليل .

ومن الواضح أن دور الموسيقى في البرنامج الثاني يحتاج إلى

مراجعة ، وخاصة بعد انشاء البرنامج الموسيقي .

البرنامج العام :

ويتميز بالسخاء في تقديم الأغاني العربية ، كما تقدم به بعض برامج تعرض فيها الأغنيات القديمة ، ويمكن أن تحقق هذه البرامج غاية ثقافية أفضل إذا اختيرت لها نماذج من موسيقى الغناء والآلات في التراث المصري والتركي والفارسي . وباعتبار إذاعة البرنامج العام هي أقوى الإذاعات وأكثرها انتشارا ، فينبغي أن يقدم عن طريقها نماذج أخرى متنوعة مشروحة من الموسيقى العالمية ، مما يساعد على تضيق الفجوة الثقافية بين فئات محبي الموسيقى من المواطنين .

إذاعة الشباب :

وتكثر بها الموسيقى الجماهيرية " P O P " ، التي يعرفها الشباب عن طريق الإذاعة ، ويقتنى مسجلاتها الواسعة الانتشار . وتستطيع هذه الإذاعة القيام بدور فعال في تقديم مواد موسيقية تثقيفية للشباب ، مع تلبية حب الاستطلاع عندهم بالتعريف بالأسماء اللامعة في التأليف الموسيقي والعزف والغناء .

إذاعة الأغاني :

وهي إذاعة لا ترد في النشرات الرسمية ، وقد اشتهرت عند المستمعين بإذاعة " أم كلثوم " وتستأثر هذه الإذاعة بأصغاء جمهور كبير ، ولعل من أسباب الإقبال عليها ، تنابع الأغاني المتواصل دون تدخل من تقديم أو تعليق .

وتقتصر على إذاعة أغنيات أكثر الفنانين جماهيرية ، ولكن في غير تخطيط واضح .

في التلفزيون :

وأهم ما يقدمه ثلاثة برامج موسيقية ذات صبغة ثقافية ، وهي :

- صوت الموسيقى .
- الموسيقى العربية .
- فن الباليه .

والاداء ، وذلك على الرغم مما أثبتته التحليلات من أن الصفة الجماعية تتناسب مع معيّنات أغاني الشعب المصري ، مما يهيئ السبيل الى أن تكون اغانيها انسانية المذاق والهدف ، وأن تملأ النفوس تفاؤلا وحيوية ، وتدفع الشباب الى الاقبال على العمل .

دور لجان الفحص والاستماع :

ويتمثل الجهد الرقابى بجهازى الاذاعة والتلفزيون - عند قبول أو رفض مؤلفات الموسيقى والغناء - فى أحكام لجان الفحص والاستماع ، والتي يجب تدعيمها باستمرار بالكفاءات ذات التخصصات العليا فى الفنون والثقافة والآداب ، وعلمى النفس والاجتماع ، ضمانا لدقة الاختيار عند اجازة النصوص ، بحيث لا يقبل إلا ما يرتفع بنوع الجماهير من النغم ، مع تحقيق إمتاع المواطنين بألوان الفن قديمه وحديثه .

وحتى يتم تكوين ادارات التخصص الموسيقى بأدواتها فى الجهازين يمكن عرض الضوابط الآتية لإجازة النصوص :

- عدم قصر دلالة الأغاني العاطفية على تعابير الالتئاع والمعاناة ، وامتداد هذه الدلالة بحيث تشمل : حب الوطن والطبيعة الجميلة ، وحب الخير والتعاون .

- ألا تكون الأولوية المطلقة للأغنية العاطفية الفردية ، بمفهومها الحالى ، والاهتمام بالأغنية الجماعية أو التى تعبر عن مشاعر الجماعة وأمالها .

- الحرص على عدم التساهل فنيا وإداريا فى قبول ويث ماتقدمه برامج الفرق الخاصة من فقرات الحفلات الخارجية ، بالاذاعة والتلفزيون ، اذا ما قل مستواها عن المستويات المنشودة .

- مراعاة التفرقة العلمية بين الفولكلوريات المجهولة المؤلف ، وبين الأغاني الدارجة التى ينتجها مؤلفون معروفون يميلون الى محاكاة المآثورات النغمية الشعبية .

وبوجه عام يعتبر الزمن المخصص لهذه البرامج غير كاف ، سواء من ناحية الوقت المخصص للاداء ، أو الوقت المحدد للشرح .

على أن برامج الموسيقى العربية الاذاعية والتلفزيونية ، ماتزال فى حاجة الى فرصة أوسع ، حتى يتأتى الشرح الأكثر عمقا ، مع اختيار نماذج تاريخية تثبت عراقة الموسيقى العربية ، وتطلع المستمع على جوانب التميز والجدارة فى تراثنا الموسيقى .

التربية الموسيقية فى برامج الاطفال :

تهدف التربية الموسيقية الى تنمية مالدئ الطفل من استعداد موسيقى ، وذلك من خلال تعميق وتوسيع إدراكه لأنماط الصوت كعنصر أساسى جمالى فى مجال الممارسة ، حتى يزد من قدرته على ادراك الثراء الجمالى المتوفر فى الموسيقى مما يساعد على المشاركة فى الثقافة والحضارة التى يعيشها .

ومازال الطفل المصرى يفتقر الى الرعاية الموسيقية ، سواء فى المنزل أو المدرسة أو أجهزة الاعلام .

وبالنسبة للاذاعة والتلفزيون ، فما زال الحيز الذى توفره لبرامج الاطفال محدودا بالقياس الى ساعات الارسلال ، وتكمن المشكلة فيما يقدم فى المساحة المحدودة المخصصة للموسيقى ، اذ ينبغى أن يهدف ما يقدم فيها الى ايجاد نوع من التنوع الموسيقى يؤدى بالطفل الى إدراك الجمال الكامن فى الموسيقى عن طريق فهم مكوناتها ، وتعويده على الاستماع الى الموسيقى الجيدة ، بأحسن أنواع الاداء وأكثرها اتقاناً ، حتى تتعود أذنه على التفرقة بين الغث والثلثين ، وبذلك يمكن الاستفادة من المساحة الصغيرة المخصصة لموسيقى الطفل فى الاذاعة والتلفزيون .

الاغنية الاذاعية والتلفزيونية :

تستأثر الاغنية بالنصيب الاكبر من الانتاج الفنى المذاع ، فى جهازى الاذاعة والتلفزيون مع رواج نوع خاص منها ، وهو الاغنية الفردية العاطفية التى يزخر بعضها بسلبيات واضحة فى الكلمة والنغمة

تقديم البرامج الموسيقية :

ان تقديم البرامج الموسيقية بأنواعها يتطلب تأهيل من يقدمونها أو يذيعونها تأهيلا تدريبيا وثقافيا في مادة الموسيقى ومدارسها وآلاتها ، وشتى تكوينات فرق أدائها وانتاجها . مع مراعاة اختلاف أنواع ومستويات البرامج الموسيقية ، ما بين شعبية ، وتقليدية ، وكلاسيكية ، ورومانتيكية ، ومعاصرة ، مع ما لكل مذهب من طابع وشخصيات نبقت وترعرعت في بيئات اجتماعية مختلفة .

ويمكن أن يتم ذلك عن طريق دورات تخصصية ، للتثقيف والتذوق الموسيقى ، على أن يجرى ذلك في محيط فنى ، يكفل للدارسين التعرف بالسمع والرؤية على آلات الفرق المختلفة ، وأصواتها ، ومصطلحات أدائها ، بجانب القدر اللازم من القواعد والنظريات ومدارس التأليف وأعلامها .

التوصيات

وبناء على الدراسة السابقة ، ومادار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* التأكيد على توصيات المجلس في دوراته السابقة بشأن الموسيقى والنهوض بها ، سواء على المستوى العام أو الثقافى أو التعليمى وخاصة :

- إعادة تشكيل إدارة الموسيقى المسؤولة في الاذاعة والتلفزيون ، ضمانا للانضباط في مراجعة مواد وبرامج الحفلات الخارجية ، قبل واثناء اذاعتها على الهواء ، أو إرسالها ، لمنع اذاعة ما لم يصرح به ، نصا ولحنا وأداء وتسجيلا ، وفق الضوابط المحددة .

- اعادة تشكيل فرقة اوركستراالية وكورالية - أو أكثر - متكاملة للصغار والكبار بالاذاعة والتلفزيون ، لتتولى مسؤولية الإرسال النقى في كل ما يتم تقديمه من برامج .

* مراعاة مبدأ التخصص الأكاديمي في تشكيل لجان الاستماع ، على أن يضم الى عضويتها كفاءات متميزة من المتخصصين في علم

النفس والاجتماع ، ضمانا لسلامة قبول المواد أو رفضها .

* مراعاة ترجيح نسبة الأغاني الجماعية وما في مستواها .

* العمل بالوسائل الفنية على تنقية الارسلات للفرقات الخارجية من ازعاجات الهاتف والصغير ، مع قيام شركة صوت القاهرة وشركات التسجيل بالعمل هندسيا على تخلص كافة تسجيلاتهم الغنائية من شوائب الشوشرة .

* العمل على عقد دورات لمقدمي البرامج الموسيقية للتدريب في احد المعاهد العالية للموسيقى بالاكاديمية ، لدراسة الثقافة الموسيقية اللازم توفرها في مقدمي برامج التخصص ، وتدعيم هذه الدراسات بالزيارات الميدانية لفرق الأداء في مواقعها .

* اهتمام البرامج بالجانب الموسيقى التربوى للصغار ، عن طريق إعداد خطة تعليمية بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم يشاهد التلاميذ فقراتها في مواعيد محددة بالجدول المدرسى ، مع الاستعانة بالنماذج التى وضعها الاكاديميون لاداء واستماع الموسيقى المركبة والجماعية ، وتطعيم هذه البرامج بنماذج من الموسيقى العالمية المناسبة ، مقرونة بشروح دراسية .

* الاكثار من برامج الموسيقى العالمية في اذاعات الشباب على ان تقدم وفقا لبرنامج منهجى مدروس يساعد على اجتذاب المستمع وتعريفه مميزات الموسيقى العالمية مع تطعيم برامج الشباب في مختلف الاذاعات بألوان مناسبة من هذه الموسيقى للارتفاع بانواقهم .

* تقديم الاغاني المتميزة فنيا من تراث الماضى ، والتى يغنيها مطربون ومطربات نوو منزلة خاصة في وجداننا ، في برامج خاصة مصحوبة بشروح تحليل كلماتها وتبين ملابساتها الاجتماعية والفنية ، وتستبعد من ذلك النصوص التى تتضمن كلمات وعبارات غير لائقة أو تخدش الحياء .

* عدم الاقتصار في تقديم الموسيقى الثقافية والكلاسيكية على ما يذاع منها في البرنامج الموسيقى والبرنامج الثانى ، لانها اذاعات

الاتصال الاعلامى بالمصريين فى الخارج

منذ منتصف السبعينات برزت قضية اجتماعية جديدة لها مقدمات زمنية طويلة هى قضية المصريين الذين ذهبوا أو هاجروا الى بلاد أخرى فى طلب العلم أو العمل أو الاستزادة من المعلومات أو بناء الثروات وقد صارت حركة الاغتراب أو الهجرة من جانب المصريين للخارج قضية اجتماعية لأنها تعدت كل ما كان مألوفاً فى المجتمع المصرى من قبل ، اذ تزايدت اعدادهم من الالوف الى مئات الالوف ثم الى الملايين ، مما دعا إلى إضافة وزارة جديدة الى نظام الحكم المصرى هى وزارة الهجرة التى تمارس شئونها منذ سبع سنين أو تزيد ، لكنها لازالت تواجه بمايأتى :

- قلة الامكانيات ، مع ضخامة المسئولية المنوطة بها .
- حاجتها الى جهود الوزارات الأخرى لإنجاز مهامها .
- وإذا كان المطلوب من هذه الوزارة الناشئة أن تمثل ضابط الاتصال بين المصريين فى الخارج وبين مختلف الأجهزة فى مصر - فلعل من أهم مايساعد على ذلك ، أن تكون هناك خطة مستقبلية اعلامية أوسع نطاقاً من الخطة الحالية ، بعد أن تبين مايأتى :
- أن المصريين فى الخارج قد أصبح لهم وجود اجتماعى فى مختلف انحاء العالم شرقاً وغرباً .

بعيدة عن اهتمامات المستمع العادى المستهدف تثقيفه .

* الاقلال - ما أمكن - من استخدام الموسيقى العالمية كألحان مميزة للبرامج « كفواصل » خلفية لأحداث التمثيليات ، وإعطاء الفرصة للموسيقين المصريين لوضع الموسيقى بعد دراسة وافية لطبيعة الموسيقى التصويرية فى الافلام والتلفزيون .

* إعادة النظر فى البرامج الموسيقية الكلاسيكية التى تقدم فى الفترة الصباحية ولا ينتفع بها الا قلة من المستمعين . وحتى تخصص محطة مستقلة لبث البرامج الموسيقية وتعمل بلا انقطاع ، فإنه يقترح زيادة الساعات المخصصة لبرامج الموسيقى العالمية ، على ان تقدم مقرونة بالشروح ، وأن يتبع فى اختيارها منهج علمى سليم يساعد على تنوعها وعلى تشجيع محبى الموسيقى على الاستماع اليها .

* التدقيق فى تحديد اوقات إذاعة الموسيقى الثقافية ، على أساس الاستبيانات الجماهيرية وأن توضع برامجها وفق خطة تكفل اجتذاب اكبر نسبة من المستمعين .

* الاستعانة بمزيد من الإخصائيين الاكاديميين فى زيادة تعريف المستمعين بمقومات الموسيقى العربية التى تقدم فى جميع برامج الاذاعات والتلفزيون واختيار المناسب والتاريخى من هذا النوع ، على أن يكون مصحوباً - قدر الامكان - بشروح تبين الأسباب النفسية والاجتماعية الكامنة وراء انتاجه على هذا النحو .

* الانتفاع بعميزات التلفزيون والفيديو فى تقديم مؤلفات الجالية والمسرح الغنائى مصحوبة بكتابة الترجمة العربية للحوار على شرائط العرض ، كى يتمكن المستمع من متابعة الأحداث فيها .

* قيام جهازى الاذاعة والتلفزيون بتقديم المزيد من انتاج المسرح الغنائى المصرى والعربى فى مواجهة كثرة الاغاني الانفرادية .

* العمل على إصدار سلسلة من كتيبات الثقافة الموسيقية المتصلة بالتدقيق ، وشرح تحليلى لروائع الأعمال الموسيقية ، وإرشادات السامعين .

• عمال زراعة وصناعة وحرفيون مهرة أو عاديون تتنازع الحاجة اليهم بلادنا والبلاد الأخرى .

• رجال أعمال مرتبطون بعقود عمل يسخرون كفاءاتهم وأموالهم المصرية الأصل الى جانب قدراتهم فى النشاط الخارجى .

• موظفون مرتبطون بعقود عمل أو انتداب لفترات ترتب لهم حقوقا وتفرض عليهم واجبات ، نون احاطة كاملة بهذه الحقوق وتلك الواجبات .

وتظهر أهمية عرض تصنيف هذه التشكيلات المصرية بالخارج من ناحيتين أن نحسب حسابها فى الخطة الاعلامية المستقبلية لأبنائنا فى الخارج ، وأن ندرك مايفيدهم وما يفاد منهم بالكامل .

بيت مصرى لكل تجمع مصرى بالخارج

ان الخدمات الاعلامية للمصريين فى الخارج – بالاضافة الى ما تقدمه وزارة المغتربين ، تتلخص الآن فيما يأتى :

• برنامج « أبنائنا فى الخارج » .

• البرامج الاذاعية الموجهة من القاهرة الى ابنائنا فى الخارج .

• الطبعة اللندنية لجريدة الاهرام .

ويقابل ذلك من المعوقات ما يأتى :

• أن أبنائنا فى الخارج (فى غير البلاد العربية) يحصلون على الصحف المصرية بصعوبة .

• ان البرنامج الاذاعى " ابنائنا فى الخارج " يؤدى خدمات حيوية للأفراد دون التجمعات .

• ان البرامج الموجهة لابنائنا فى الخارج على عظم فائدتها لها حدود معينة تحكمها الامكانيات المتاحة .

وهذه كلها اساسيات مبدئية تدخل فى اطار الخطة المستقبلية المنشودة لتعميق الاتصال الاعلامى بالمصريين بالخارج عن طريق تنمية دور الوسائط الاعلامية الآتية :

• أن عدد المصريين فى بعض مناطق العالم يتجاوز حجم الجالية المصدرة الى ما يمكن أن يشكل « مجتمعات مصرية » فى الخارج .

• أن هذه المجتمعات المصرية التى فى الخارج عرضة لأن ينشأ بنوها على غير الطابع المصرى .

• وأن هذه المجتمعات المصرية أصبحت لها مشكلات جماعية فى التعامل أحيانا مع بعض الانظمة فى البلاد التى تقيم بها .

• أن المغتربين أو المهاجرين المصريين فى الخارج – هجرة دائمة أو عارضة – قد أصبحت لهم مطالب ، أخصها الرغبة فى الاندماج مع شعبهم – ولو على البعد – فى متطلباته المادية والقومية بصفة عامة .

ولعل مما يضاعف الاهتمام بالخطة المستقبلية للاتصال الاعلامى بين الوطن الأم وأبنائه فى الخارج – أن مساهماتهم المالية فى اقتصاد بلادهم دخلت فى أبواب الموازنة العامة للدولة ، وأن هذا الاسهام يمكن أن يزيد كلما ضاعفنا وسائل الاتصال الفكرية المستقيمة للإفادة منهم وبهم .

تكييف الجموع المصرية بالخارج

وعند الحديث عن المزيد من الافادة بأبنائنا فى الخارج ، ينبغى أن تكون أمامنا ترتيب تشكيلاتهم هناك – على وجه التقريب – كما يأتى :

• شباب يطلبون العلم ، لكنهم يمارسون العمل المثمر فى نفس الوقت .

• مواطنون تجاوزوا مرحلة طلب العلم الى مرحلة العطاء بمختلف قدراتهم العلمية أو العملية أو الفنية ، وهو عطاء أقله لنا وأكثره للبلاد التى يقيمون بها .

• مدرسون ومدرسات يرتبط وجودهم خارج البلاد بحاجات البلاد الشقيقة أو الصديقة ، وأولئك يعدون بعشرات الآلاف .

• تقديم الوسيلة الفعالة لضمان حصول المصرى فى الخارج على المهم من صحف بلاده .

• اماكن ارسال نسخ من الصحف المصرية عن طريق مركز التوزيع الصحافى الى الاماكن النائية عن العواصم الكبرى ، كلما كان هناك طلب على هذه الصحف .

وهذا اجراء من شأنه أن تكون هناك جهة مسؤولة عن الخدمة الصحافية لابنائنا فى الخارج ، وذلك بالاضافة الى وجود نسخ كافية من صحفنا الكبرى فى البيت المصرى للاطلاع عليها من جانب المصريين الذين لا يتيسر لهم اقتناء هذه الصحف بانتظام .

ويكون على البيت المصرى أن يصدر كل يوم نشرة مختصرة بخلاصة مواد الصحف المصرية بلغة البلد القائم به هذا البيت أو بإحدى اللغات العالمية السائدة ، وتوزيع هذه النشرة على الجهات المعنية الأجنبية أيضا .

كما يستطيع البيت المصرى أن ينظم وسائل الاشتراك فى الصحف المصرية لمن يريدون ذلك عن طريقه ، بالاتفاق مع المؤسسات الصحفية فى مصر .

ثانيا : الخدمات الكتابية :

ولما كان اطلاق ابنائنا فى الخارج على مسار الحركة الفكرية فى بلادهم من أهم العوامل لارتباط المواطن المغترب بوطنه ، فينبغى أن تتضمن خطة الاتصال الاعلامى بأبنائنا فى الخارج خدمة كتابية منتظمة وميسرة ، وذلك باعداد افلام مسجلة عليها الكتب المختارة التى تصدر حديثا فى مصر ، وإفراد ركن خاص لبيعها بأسعار مناسبة فى كل بيت مصرى وبدر السفارات المصرية .

وهذه الخدمة الكتابية تحتل اضافة اخرى وهى تسجيل المواد الهامة كالخطب القيادية ، ومختارات من الأحاديث الفكرية والعلمية والأدبية والفنية ، وغيرها من المواد القومية على أشرطة مسجلة ، وتيسير اقتناء

• الخدمات الصحافية .

• الخدمات الكتابية .

• الخدمات الاذاعية .

• الخدمات التليفزيونية .

• الخدمات التليفونية .

• الاشرطة المسجلة .

• البريد الطائر .

وتقوم المكاتب الاعلامية الملحقه ببعثاتنا الدبلوماسية بمسئولية مباشرة هذه الأنشطة مما يستلزم أن يكون فى كل بلد من البلاد الخارجية التى توجد بها تجمعات مصرية كبيرة « بيت مصرى » يديره المكتب الاعلامى ويعد له الأجهزة اللازمة .

وفكرة « البيت المصرى » نبتت ونفذت فعلا بالجهود الذاتية فى اماكن محدودة بالخارج ، وقد حان الوقت لتعميمها وتطويرها من جانب الجهات المسؤولة لكى تستطيع القيام بدورها كاملا فى تطبيق الخطة الاعلامية المستقبلية فى مجال الاتصال بجماهيرنا المصرية فى الخارج ، حتى لا تكون مجرد أندية خاصة ، بل مراكز اتصالية شاملة تعتمد اعتمادا مسنولا على الوسائط الاعلامية التى ينبغى ان تقوم بدورها على النحو الآتى :

أولا : الخدمات الصحافية :

ان لدينا الآن مثلاً ناشئاً للخدمة الصحافية فى الطبعة اللندنية لجريدة الاهرام وتتطلب الخطة المستقبلية - تدريجيا وعلى المدى الطويل - أن ينطبق هذا المثل على سائر مؤسسات الصحافة المصرية بما فيها صحف الرأى ، كى تحيط المواطن المصرى فى الخارج علما بمختلف الاتجاهات القومية فى بلده ، ولتيسير الخدمة الصحافية للمصريين فى الخارج ، يمكن أن يتفق البيت المصرى فى كل بلد مع مركز من مراكز توزيع الصحف هناك لتحقيق أمرين :

الموقف كئى عملية استماع ، مع تسجيل هذه الفقرات على شرائط تسجيل ينقل ما عليها الى اشربة متعددة أخرى لتوزيعها على طالبها مع إدارة الشريط الأصل بقاعة اللقاءات فى البيت المصرى فى وقت محدد ليستمع اليه رواده من المصريين الذين لم يقتنوا هذه الاشربة .

سادسا : الخدمات البريدية :

ان المواصلات البريدية لم تعد بمعزل عن الخدمات الاعلامية فى الداخل ، باعتبار الخطاب الخاص صورة من صور الاتصال المباشر ، وهذا ما يحدث فى الداخل منذ امد ليس بالقصير ، وهو ما ينبغى ان يستفاد به فى اعلامنا الخارجى الخاص بالمواطنين المغتربين ، ويتطلب ذلك اتخاذ الاجراءات التالية :

* ان تنشئ هيئة البريد المصرية جهازا خاصا بالخطابات الاعلامية المرسله الى الخارج ، ويمكن فى هذا المجال ان ينظر فى تعميم طابع خاص بالمراسلات الاعلامية .

* ان يضاف الى توقيت استقبال وارسال الخطابات الخارجية توقيت خاص بالخطابات العالمية المرسله الى ابناطنا فى الخارج والاتفاق مع شركات الطيران على هذا التوقيت ، وان يكون ارسال هذه الخطابات الى البيت المصرى فى الخارج لينظم توزيعها او ايداعها باسم اصحابها حسب نوعية اشتراكهم فى هذه الخطة .

بهذا كله يتضح الإطار العام لنور وسائل الاعلام الاساسية لخدمة ابناطنا فى الخارج ، وهى خدمة ذات عوائد قومية تستحق الانفاق عليها ، كما يمكن دعم الميزانية الخاصة بتنفيذ هذه الخطة من حصيلة اشتراكات المغتربين المصريين المشتركين فى الاستفادة من تلك الخدمات .

واخيرا ، ينبغى ان يوضع فى الاعتبار ان الخطة الاعلامية للاتصال بابناطنا فى الخارج تخضع لتفريعاتها وما سيجد عليها لاحتية التطور

المصريين فى الخارج لها عن طريق ركن توزيع الكتب بالبيت المصرى ، على أن تراعى فى ذلك رغبات ابناطنا فى الخارج ، وذلك نظير اشتراكات مناسبة .

ثالثا : الخدمات الاذاعية :

ولاشك ان الخدمات الاذاعية يمكن أن تكون لها صدارة خاصة بها فى الخطة ، وهذا يتطلب ان يكون البيت المصرى مزودا بأجهزة صغيرة الحجم للاستقبال والارسال معا ، وذلك لكى يستقبل الجهاز الإذاعى بالبيت المصرى برامج تحدها الخطة من برامج الاذاعة المصرية ، ثم إعادة ارسالها فى الأوقات المحددة للجماعات المصرية فى الخارج .

على أن تشمل هذه البرامج فقرتين :

• ما يطلبه المستمعون المصريون فى الخارج .

• تبادل الحوار بين المصريين فى الخارج وبين المواطنين فى مصر وتستلزم هذه الخدمات الاذاعية وجود مندوب اذاعى مقيم فى البيت المصرى المشار اليه ، لمتابعة التفاصيل الفنية اللازمة لذلك كله .

رابعا : الخدمات التليفزيونية :

وتتعد الخدمات الاذاعية فى هذه الخطة الى خدمات الاذاعة المرئية فى الحدود التى يمكن توفرها مع التطور الزمنى ، وهو أمر يحتاج الى معدات واستعدادات فنية أكثر ، وقد يكون من الممكن ابتداء أن تدخل هذه الخطوة فى خطى العمليات التى يقوم بها القمر الصناعى ، وما يمكن ان يتفرع عليه مستقبلا من تفريعات أخرى ولو على المدى البعيد .

خامسا : الخدمات التليفونية :

وفى إطار التكامل بين وسائل الاتصال ووسائل المواصلات قد يمكن تنفيذ بعض جوانب الخطة بالاعتماد على أجهزة التليفون ، وعلى سبيل المثال اذا كان فى القاهرة موقف قومى كبير فمن الممكن ان يكون فى البيت المصرى جهاز تليفونى مباشر خاص تلتقط بواسطته فقرات هذا

والتدرج الممكن ، وبخاصة فى التفاصيل .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق وما دار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* أن تشترك الجهات المختصة بشئون المغتربين المصريين بالخارج فى « مجلس اتصال » يضم ممثل كل تلك الجهات ويبدأ المجلس أعماله على النحو التالى :

- الاستفادة مما قامت وتقوم به الجهات المعنية بشئون الاتصال بالمصريين المغتربين .

- تعميم المراكز الاعلامية المصرية بالخارج وإعداد العاملين بها إعدادا خاصا متجددا .

- وضع لائحة تنفيذية لمشروعات الاتصال بالمصريين فى الخارج والأساليب الجديدة للاتصال بهم ، على أن تفرد هذه اللائحة جزءا خاصا بشئون المصريين العاملين فى البلاد العربية والافريقية والآسيوية .

- تهتم اللائحة التنفيذية بنظام انشاء البيت المصرى فى كل المراكز الخارجية ، على أن يشمل هذا النظام تشكيل مجالس البيوت المصرية فى الخارج .

* يضع مجلس الاتصال خطة خاصة بتنظيم الاعلانات الدعائية التى يقوم بها بعض افراد الجاليات المصرية فى الخارج ، وذلك بإدخالهم فى شركات تعاونية مع الجهات المسئولة عن نوعية إعلامهم ، لضمان قوميته وبعده عن الاعتبارات الخاصة .

* أن تعهد الجهة المسئولة عن شئون الصحافة بمصر مشروعا بتنظيم وتعميم فكرة الطبقات الخارجية للصحف المصرية الكبرى وتنظيم الاشتراك فيها للمصريين المغتربين ، مع تيسير ارسال الصحف للمصريين فى الخارج عن طريق البريد حتى يتم تنفيذ مشروع الطبقات

١٦٢

الخارجية للصحف .

* أن يعد المركز الإعلامى المصرى فى كل بلد خارجى كبير نشرة بملخص المواد الهامة فى الصحف المصرية بالعربية وبلغه أجنبية لتوزيعها على الجهات المعنية فى الخارج .

* أن يتيسر فى كل بيت مصرى - وخاصة فى البلاد الخارجية التى توجد بها تجمعات مصرية كبيرة - ما يأتى :

- مدرسة لتعليم اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافيا - وخاصة للأطفال والاستعانة بالمبعوثين المصريين للتدريس بها . مع الانتفاع بجهود وزارة التربية والتعليم وخاصة فى مجال تيسير التزود بالكتب اللازمة للدراسة .

- أفلام مسجل عليها الكتب البارزة الأهمية التى تصدر فى مصر ، ليستطيع كل مغترب مصرى شرائها .

- أشرطة مسجلة لفقرات المواقف القومية بمصر ، ومختارات من الأحاديث الفكرية والعلمية والأدبية والفنية .

- أجهزة صغيرة الحجم للاستقبال والارسال لالتقاط كل حدث هام بمصر وإرساله من جديد الى الجموع المصرية هناك .

- جهاز تليفونى مباشر للاستماع به فى الاستماع الى ما يستمع اليه المصريين فى بلادهم من مواقف قومية تستدعى الاعلام المصرى بها لدى المصريين فى الخارج .

- مندوب اذاعى مقيم لمتابعة الخدمات الاذاعية .

* تنظيم المراسلات الاعلامية لأبنائنا فى الخارج ، عن طريق هيئة البريد ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاتفاقيات بينها وبين « مجلس الاتصال » المقترح .

* أن ينظر فى تخصيص جانب من الموازنة العامة للدولة لتنفيذ هذا المشروع الاعلامى ، على أن تدخل باب الإيرادات فى هذه الميزانية اشتراكات المصريين بالخارج .

الصحفيين الأفارقة الذي تشارك فيه مصر .

ولاشك أن هذه كانت خطوة طيبة ، ولكنها اصطدمت بعقبة لاتزال قائمة وهي عقبة التمويل اللازم ، ولقد كان من أسباب تراجع التمويل في هذا المجال أن تفضى الأمية في كثرة من البلاد الأفريقية يجعل العائد ، ماديا كان أو أدبيا ، للمؤسسات الصحفية الوطنية - قليلا أو منعما ، ان كان ذلك لم يمنع من قيام نهضات حديثة في هذا المجال ماتزال في دور النشوء والتطور والارتقاء .

وربما كان من أسباب المعاناة الصحفية في القارة الأفريقية انتشار اللغات الأجنبية التي بثها الاستعمار القديم في بلادنا ، ويمضى وقت غير قصير قبل التوصل الى تغيير هذه الأوضاع كلية ، ولعل من الأسباب التي تؤدي الى تغييرها مستقبلا ، ماتبدله مصر تحقيقا للارادة الأفريقية من نشر اللغة العربية في البلاد الأفريقية ذات الطابع الاسلامي خاصة ، وليس أدل على أهمية نشر اللغة العربية ، من أن بلاد الشمال الأفريقي - التي تعرف تاريخيا باسم بلاد المغرب العربي - قد استطاعت التخلص - في وقت قصير - من سيطرة اللغة الفرنسية التي فرضت عليها في عهود الاستعمار .

ويتمثل الوضع القائم حاليا في المجموعات اللغوية الآتية :

- مجموعة دول أفريقية تتكلم العربية .
- مجموعة دول أفريقية تتكلم الفرنسية .
- مجموعة دول أفريقية تتكلم الانجليزية .

وحتى يمكن الانفتاح الصحفى على افريقيا ، لابد من مراعاة هذا التقسيم الى وقت طويل ، حتى تتبدل الأوضاع الثقافية في المجموعتين اللتين تتكلمان الانجليزية والفرنسية ، وهو أمر يتطلب بالضرورة أن تكون في مقدمة برامج الانفتاح الصحفى على افريقيا محاولات جادة لتقديم ثقافات عربية غير محلية تتقبلها تلك البلاد .

وعند الحديث عن الانفتاح الصحفى على افريقيا ، تنبغى الإشارة

الانفتاح الصحفى على افريقيا

كان من أثر الصمود المصرى في مواجهة العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ ان انفجرت حركات التحرير في جميع أنحاء القارة الأفريقية ، وكتب النجاح للجانب الأكبر من هذه الحركات .

وبدأت القارة تعيد تنظيم كياناتها بعد أن تخلصت كثرة من بلادها من الاستعمار القديم ، لكن هذا الاستعمار كان قد ترك وراءه على الصعيد الأفريقى أثارا بارزة وفي مقدمتها أجهزة الاعلام الأجنبية في كثير من تلك البلاد المتحررة ، وقبل أن تقوم المنظمة الأفريقية كانت الصحافة والاذاعة السائدة في الاوطان الأفريقية مملوكة بالكامل تقريباً لمؤسسات أجنبية ، فيما عدا بلاد الشمال الأفريقى العربى .

وعندما بدأت النهضات الاقليمية الأفريقية تعالج هذا الموقف اصطدمت بندرة الخبرات الفنية المطلوبة ، حيث كان المواطنون العاملون في أجهزة الاعلام الأفريقية - وبخاصة في الصحافة - أقلية لا تشغل الوظائف القيادية أو الفنية الا في النادر ، فالتجهت الانظار الى مصر ، اذ وفدت اليها بعوث الشباب الذين يتدربون على العمل الصحفى ، كما يتدربون على العمل الاذاعى ، وقد ساعد على ذلك قيام اتحاد

الى أن الصحافة الناطقة بالانجليزية في مصر كانت تصدر بواسطة قوى الاستعمار الى البلاد الافريقية خلال سنى الحرب العالمية الاولى والثانية ، وبخاصة " جريدة الاجيبشيان جازيت " ، " الاجيبشيان ميل " على أن جمهور هاتين الصحيفتين في افريقيا كان أغلبه من الذين ينتمون الى أصل أوردى ، ومن كانوا يحاولون اللحاق بهم من المواطنين الأفارقة ، وأولئك وإن صاروا الآن قلة إلا أن تأثيرهم الثقافى واللغوى مازال قائما ، مما يجعل من الممكن دراسة إعادة تصدير هاتين الصحيفتين أو احدهما أو مائتا لهما الى البلاد الافريقية التى تتكلم الانجليزية ، مع إجراء مماثل بالنسبة للبلاد الافريقية التى تتكلم الفرنسية ، بعد أن تحررت الصحف الناطقة باللغات الأجنبية في مصر من الأساليب الفكرية للاستعمار أو الانحياز الأجنبى .

أهداف الانفتاح الصحفى على افريقيا :

ولعل تحديد الوسائل المناسبة للانفتاح الصحفى على افريقيا ، يقتضى التعرف على أهداف هذا الانفتاح ، والتى يتمثل أهمها فيما يأتى :

- قيام مصر بدورها التاريخى نحو الشعوب الافريقية الشقيقة .
- بث ثقافة حرة غير مستوردة فى الأجيال الافريقية الجديدة .
- دعم المنظمات الافريقية - ومصر ركن من أركانها أو سند من أسنادها - سواء كانت منظمات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عمرانية .

- تأكيد الصلة الروحية بين مصر وبين سائر بلاد القارة .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

- * أن الانفتاح الصحفى على افريقيا ينبغى أن يتم من خلال دراسات متخصصة لكل بلد من البلاد الافريقية تتناول مشكلاتها

وقضاياها الأساسية والرأى العام فيها ، ومدى تقبله لما ينشر . مع الاهتمام بإعداد المواد والوسائل والمتخصصين الذين يتم تدريبهم فى هذا المجال .

* أن تنظم المؤسسات الصحفية المصرية طبعات أو ملاحق خاصة بالبلاد الافريقية التى توجد بها كثافة قرائية .

* أن يكون بعض هذه الطبعات أو الملاحق باللغة العربية وبعضها باللغة الانجليزية وبعضها باللغة الفرنسية .

* أن تنصب المادة الصحفية فى هذه الطبعات أو الملاحق على المستقبل الأفريقى الموحد ، والتوعيات الخاصة بذلك سياسيا واقتصاديا وعمرانيا ، الى جانب الخدمات الصحفية المعتادة .

* أن يستفاد فى إصدار هذه الطبعات أو الملاحق بمشاركة بعض الصحفيين الأفارقة الذين أتموا أو يتمون تدريبهم فى مصر .

* أن يستفاد فى إصدار هذه الطبعات أو الملاحق بمشاركة المؤسسات الاقتصادية أو غيرها من المؤسسات الوطنية الهادفة ذات المصالح أو الخدمات المشتركة مع العالم الأفريقى .

* أن تعنى هذه الطبعات أو الملاحق بالبحث الثقافى الذى يخدم قضايا التحرير والتطور فى القارة .

* أن يتم التنسيق بين المؤسسات الصحفية المصرية التى تكون مستعدة لأداء هذه الرسالة وبين المنطقة الافريقية واتحاد الصحفيين الأفارقة

* أن تتزامن حركة الانفتاح الصحفى على افريقيا مع التوسع فى المادة الخاصة بافريقيا على صفحات الصحف المصرية فى طبعاتها العادية التى تقدم الى القراء فى مصر والعالم العربى .

مستقبل الصحافة المتخصصة

يحددها المجلس الاعلى للصحافة » .

وقد امتد هذا الاستثناء كذلك الى اعفاء الصحف المتخصصة من أن تقوم لها شركات مساهمة أو شركات تعاونية كالصحف العامة بنص المادة ١٩ من قانون سلطة الصحافة . لكننا نلاحظ أن كلا من القانونين قد نصا نصا صريحا على أن تصدر الصحف المتخصصة هيئات وليس افرادا ، وبالتالي فإن اصدار أية صحيفة متخصصة بواسطة فرد يعتبر باطلا . والحكمة في هذا التقنين واضحة ، وهي ألا تكون الصحيفة المتخصصة لسان فرد لأن ذلك من شأنه عدم وجود الصحافة لخدمة جماعة من الجماعات المعنية التي منحها القانون هذه التيسيرات للخدمة العامة في دائرة اختصاصها .

نظرة على التاريخ :

وحين نعود الى تاريخ الصحافة في مصر نجد أن الصحافة المتخصصة كانت أسبق في الظهور من الصحافة العامة ، فالقول المتداول أن أولى الصحف المصرية ، أو العربية ، كانت جريدة الوقائع المصرية التي أنشأها ديوان الوالى محمد على سنة ١٨٢٨ ، ومع أن هذه الجريدة لها حق السبق التاريخي إلا أنها في الواقع كانت مسبقة بجريدة أخرى لم يكتب لها البقاء مثلها وهي جريدة " جورنال الخديوى " التي أصدرها محمد على نفسه سنة ١٨٢٣ لتتخصص في الشؤون الادارية ، ثم لحقت بها جريدة ثالثة ، هي " الجريدة العسكرية " التي أنشأها محمد على أيضا سنة ١٨٢٣ لتتخصص في الشؤون العسكرية ، وأنشأ معها جريدة متخصصة أخرى هي " وقائع كريدية " عندما وصلت القوات المصرية الى جزيرة كريت .

ونحن اذا راجعنا هذه الصحف الأربع بما فيها « الوقائع المصرية » في ثوبها الاول نجدها جميعا متخصصة بالمعنى الكامل للتخصص الصحفي بما في ذلك انقطاع صلتها بالجمهور في الأسواق العامة ، وبالتالي خلوها من المادة الجماهيرية أصلا ، وإن كان التقنين العلمى لتاريخ الصحافة يحتم علينا ايضا ان هذا الوضع قد تغير بالنسبة

تؤكد الأعراف الصحفية بما فيها من ممارسات ان اصطلاح « الصحافة المتخصصة » هو تعبير عن المطبوعات الرتيبة الصدور التي تصدر لغايات فنية أو علمية أو مهنية خاصة بشريحة من الشرائح الاجتماعية المعنية بممارسة البحث العلمى أو الفنى أو المهني دون ان تكون لها مواصفات الصحافة العامة ، وهذه بخلاف الصحافة الخاصة التي ستكون محلا لدراسة أخرى مستقبلية ، ولقد قن هذا المعنى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بنقابة الصحفيين في المادة ١٤ بقوله :

« يقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون الصحف والمجلات والنشرات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية ، ويستثنى من ذلك المجلات والصحف والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة أو الهيئات العلمية والتنظيمات النقابية والتعاونية » .

ثم جاء قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ فاعفى الصحف المتخصصة من لزاميات الصحف العامة عندما نص على شروط رئاسة تحرير الصحف فقال في الفقرة الثالثة من المادة ٢١ « ويستثنى من الشروط المبينة في الفقرتين السابقتين رؤساء تحرير الصحف العلمية التي تصدرها هيئات علمية أو غيرها من الهيئات التي

العامة المماثلة ، ولهذا النوع من المجلات عناية خاصة بشئون المهن والمهنيين من مختلف النواحي الاجتماعية أو الفنية العامة .

- مجلات دينية سواء كانت اسلامية أو مسيحية ، ومنها على سبيل المثال مجلة « الأزهر » ومجلة « الكرازة المرقسية » .

ومن الواضح ان المجلات الدينية أكثر حظا من المجلات المهنية لأنها تعتمد في تكوينها المالى على اشتراكات واسعة النطاق يعكس المجلات التى لها اعتمادات محسوبة ثابتة . على أن نضع فى الاعتبار ان الكثرة من المهنيين يحصلون على مجلاتهم مجانا .

فإذا اتجهنا ببصرنا الى المستقبل ، ووضعنا فى حسابنا أن الصحافة المصرية المتخصصة العالية لا تستطيع غالبا أن تعتمد على المبيعات أو الاعلانات مما يعرضها للانكماش فى الوقت الذى يزداد فيه انتعاش الصحافة المتخصصة فى البلاد المتقدمة الأخرى ، فان ذلك يدعونا لأن نعدل بمفهوم الصحافة المتخصصة عن الانحصار فى إطار الصحف الفئوية المحدودة الى مفهوم الصحافة المتخصصة فنيا على المستوى الجماهيرى العام ، وان نهد لذلك بما يستحقه من التيسيرات الفنية والقانونية والاجتماعية .

أما بالنسبة للصحف المتخصصة الفئوية فيمكن علاج مشاكلها الاقتصادية كما يأتى :

- ان يكون اشتراك المجلة المهنية جزءا اضافيا الى اشتراك العضوية فى التشكيلات المهنية على نحو ما هو قائم فى مجلة نقابة المهن التعليمية .

- بالنسبة لمجلات البحوث العلمية المتخصصة وما فى حكمها : يتعين ان تتضمن ميزانيات الهيئات التى تصدرها بنودا ثابتة لتمويل مجلاتها .

فإذا انتقلنا من باب التمويل الى الابواب الفنية فى كل مجلة متخصصة فينبغى ان يقوم عليها فنيون متخصصون يتابعون المنظور الفنى والعلمى والتكنولوجى فى جميع أنحاء العالم لنقل مزاياه الى أسر

لجريدة الوقائع المصرية فى مرحلتها التاريخية الثانية التى بدأت بإشراف رفاة الطهطاوى وانخال مواد التحرير العامة عليها ، ثم عودتها فى مراحلها الأخيرة الى التخصص فى نشر القرارات واللوائح والقوانين على النحو الذى نراه الآن .

وإذا كان ذلك هو تاريخ البداية بالنسبة للصحافة الرسمية فى مصر فان الصحافة الأهلية كذلك قد سجلت السبق للصحافة المتخصصة ، فأول مجلة مصرية ظهرت سنة ١٨٦٥ كانت متخصصة فى الشئون الطبية ، وهى مجلة " يعسوب الطب " ويكاد يكون السبق التخصصى لمجلة يعسوب الطب سبقا عالميا .

وفى أعقاب انتشار الصحف الأهلية العامة بدما بجريدة " وادى النيل " سنة ١٨٦٧ ، عادت الصحف المتخصصة الى سبقها مرة أخرى بظهور مجلة " روضة المدارس " سنة ١٨٧٠ وهو تاريخ سابق على حركة البعث فى تاريخ الصحافة المصرية الأهلية .

ومن هنا نستطيع أن نؤكد أن الفكر المصرى كان سباقا الى الصحافة المتخصصة سبقا عالميا ، وهو ما يجسد أماننا حتمية العناية المستقبلية بالصحافة المتخصصة باعتبارها المنارة على طريق الحضارة المتجددة مع تعاقب العصور . وينظرة موجزة على حركة الصحافة المتخصصة المصرية نجد ما يأتى :

ظهرت فى النصف الأول من عشرينات القرن العشرين مجلة الجامعة المصرية التى كانت تصدر عن الجامعة فى عهدها القديم ، ونجد مجلة « المحاماة » التى كانت ولا تزال تصدر عن نقابة المحامين ، ونجد فى الأربعينات جريدة " الراية " التى كانت تصدر عن اتحاد العمال . ثم نجد المجلات المدرسية التى كانت تصدر الى ما قبل الأربعينات بجهود فردية قد انتظمت فى المؤسسات التعليمية المتخصصة .

وعلى طريق الاعداد لمستقبل الصحافة المتخصصة فى مصر نجد اننا الآن امام تيارين - للمجلات المتخصصة - غالبين :

- مجلات فئوية خاصة بالنقابات والاتحادات وسائر التشكيلات

* تشكل كل من الهيئات المهنية والهيئات الفنية اتحادا صحفيا لمجلاتها بقصد وضع خطة فنية عامة لتنسيق الجوانب العامة في أنشطتها الفنية .

* الدعوة الى انشاء صحف متخصصة فنيا على المستوى الجماهيري العام ويكون شأنها شأن الصحف العامة ، وتشجيع ذلك بمختلف الوسائل .

مستقبل الصحافة المدرسية

نشأت فكرة الصحافة المدرسية أول ما نشأت بمصر سنة ١٨٩٣ ، على يد مصطفى كامل حين أصدر مجلة (المدرسة) ، وموطالب بكليّة الحقوق ، مع أنه لم يصدر منها غير عدد واحد الا أنها كانت القاعدة الأولى للصحافة المدرسية ، ثم اتسعت بعد ذلك دائرة الصحافة المدرسية عندما أخذت جماهير الطلبة دورها في ثورة سنة ١٩١٩ ، حيث ظهر اهتمام الطلبة - وبخاصة في المدارس الثانوية - بتكوين جمعيات الصحافة المدرسية وإصدار مجلاتها بجهودهم الذاتية التي لفتت أنظار أساتذتهم فبادروا الى معاونتهم على إصدار هذه المجلات ، باعتبارها جزءا له أهميته في النشاط الثقافي للطلبة ، وكان ذلك سببا رئيسيا في أن تكون هذه المجلات ذات طابع أدبي لغوي خاص ، وذات

المجلات المتخصصة بمصر .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات حول هذا الموضوع ، يوصى بما يأتي :

* التأكيد على ما سبق ان أوصى به المجلس بالنسبة لدعم مناهج التعليم الاعلامي بقصد تخريج الاعلاميين والصحفيين المتخصصين في مختلف أنشطة المجتمع .

* الدعوة الى أن تكون لكل هيئة ذات طابع فني أو علمي أو مهني مجلة متخصصة يرجع اليها الباحثون في مختلف العلوم أو الفنون أو التخصصات المهنية ، وتشجيع ذلك بشتى الوسائل ، مع مراعاة ما يأتي :

- تتولى مجلة الهيئة متابعة التطورات المحلية والعالمية في دائرة تخصصها الى جانب المستجدات في مجالات البحث والاختراع والاكتشاف داخليا وخارجيا وتشجيع المتخصصين الجدد في هذه المجالات بمصر .

- تعنى المجلة المهنية المتخصصة بمستحدثات الحرف والصناعات والتكنولوجيات في دائرة تخصصها ، بالإضافة الى شئون أعضاء المهنة ومعطياتهم الفنية .

- يتألف لكل مجلة متخصصة مجلس تحرير لا يقل عن ثلاثة أعضاء من الثقة في تخصصهم ، على أن يكون منهم أو معهم صحفي أو أكثر للقيام بمهام الاخراج الصحفي للمجلة .

* العول في المجلات المتخصصة عن المواد التحريرية العفوية ، وان يكون لكل مجلة خطة تحريرية تلتزم بها بحيث تكون المجلة صورة صادقة للمعطيات الفكرية في الشئون العلمية أو الفنية أو المهنية .

* ترصد الهيئات التي تصدر مجلات متخصصة في موازاناتها المالية أرصدة ثابتة لتغطية نفقات مجلاتها ومن بينها قيمة اشتراك العضو في مجلة الهيئة .

مطابع قرائي ووطنى عام .

وظلت المجالات المدرسية تستمد وجودها وأساليبها من جمعيات الصحافة بالمدارس الى أن تبني التربويون المسئولون في وزارة التربية والتعليم هذا الجانب الهام من النشاط المدرسي فأضيفت الى ادارات التعليم ادارة جديدة باسم " ادارة الصحافة المدرسية " ، وأخذت هذه الادارة على عاتقها تنظيم وتعميم فكرة الصحافة المدرسية ، الى أن صارت ، وبصفة رسمية ، وحدة من وحدات النشاط المدرسي العام ، وأصبحت هناك مجلة لكل مدرسة ترعاها ادارة الصحافة المدرسية مما أظهر بين وظائف التدريس وظيفية المشرف الصحفي ، وعينت ادارة الصحافة المدرسية بتنظيم نورات تدريبية للمشرفين على مجلات المدارس وندب بعض نوابه الصحفيين وأساتذة الصحافة للمشاركة في هذا التدريب :

وهكذا ظهرت نهضة جديدة في عالم الصحافة المدرسية التي تعد الآن صحفها بالمئات ، وأخذت هذه النهضة طريقها الى التزايد والتطور حتى صار للمجلات المدرسية أثر في الناحيتين التربوية والفنية ، وساعد على ذلك تنظيم المسابقات السنوية بين هذه المجلات ، وهي مسابقات ذات جوائز مادية وأدبية أثمرت ظهور بعض المجلات المدرسية على مستوى فنى كبير .

ومع أن هذه المسابقات كان لها هذا الأثر الكبير ، إلا أن ضغط الظروف في معظم المدارس جعل هذه المسابقات هي الهدف الأول لإصدار المجلة المدرسية ، وبتركيز على هذا الهدف غدا العدد الذي يصدر عن المجلة للاشتراك به في المسابقة هو حل نشاط الصحافة المدرسية من جهة نظر هذه الكثرة من المدارس .

وهكذا نرى - في الوقت الذي انتعشت فيه فكرة الصحافة المدرسية - أن رسالتها الأصلية لم تستكمل بعد رغم الجهود الجليلة التي تبذلها جهات الاختصاص ، وصار العدد الواحد السنوي من المجلة

١٦٨

المدرسية حافلا بأثار رجال السلطات التعليمية بقدر قد يفوق بعض جوانب الأنشطة الطلابية ، وإن لم يكن ذلك شأن مجموعة ممتازة من هذه المجالات ، ومن بين هذه المجموعة الممتازة مجلات مدرسية ، وإن قل عددها إلا أن اهتمامها قد زاد بشئون البيئة المدرسية وما إليها من الشئون الاجتماعية العامة ، وهو الأمر الذي يستحق التعميم لتحقيق الصحافة المدرسية ، ككل ، هذه الأهداف :

- ممارسة الطلبة للمسئولية في نواتر الخدمة العامة .
- المزيد من ممارسة الطلبة للرياضة الذهنية والروحية قراءة وكتابة وأداء .
- زيادة الانتاج الطلابي في شئون البيئة المدرسية والبيئة الاجتماعية المحيطة بهم .
- التعاون الطلابي في مختلف مجالات الثقافة العامة .
- العمل على اظهار الملكات الطلابية وتنميتها والكفاءة في الاداء الفكرى والفنى والرياضى .
- التأهيل الذاتى للطلاب لمواجهة مستقبلهم في جميع المواقع التي يعدون لها . ومن هذا المنطلق ينبغى إعادة تخطيط نشاط الصحافة المدرسية في ضوء تجاربها الجيدة - وهو ما تحاول هذه الورقة المشاركة فيه - لبعث جديد في صحافة مدرسية مستقبلية متكاملة الأركان .
- ان الصحافة المدرسية هي لسان حال طلبة المدرسة فيما يأتى :
- تسجيل الأنشطة المدرسية ومناقشتها مناقشة حرة بناء لتظهر فيها المهارات المختلفة .
- ممارسة خدمة البيئة فكرا وعمليا .
- ممارسة الابداع الفكرى والفنى والرياضى الممكن .
- تعميق الاحساس عند الطلبة بدورهم في المسئولية العامة .

وإذا كانت هذه وسيلة من أكرم الوسائل للتعبير عن الذات بالنسبة

للطلاب فان ذلك يتطلب ان توكل اليهم مسئولية إصدار مجلاتهم على الاسس الآتية :

- ان يكون طلاب المدرسة جميعا هم الجمعية العامة للمجلة .
- أن تكون هيئة تحرير المجلة المشكلة من الطلبة هي " المجلس الشبابي " الذي يمثل الجمعية العامة للمجلة .
- أن تكون مسئولية تحرير المجلة وإدارتها هي مسئولية الطلبة ، وأن يكون دور الأساتذة أو المشرفين هو دور التوجيه فقط .

وليس من شك أن هذا التطوير يتعين معه على المشرفين الموجهين أن يضعوا الدستور العملي لسياسة المجلة المدرسية وتوجيه الطلبة الى الالتزام بتطبيق هذا الدستور.

وفي إطار المسئولية الجماعية لطلبة المدرسة عن مجلتهم نرى أن يكون هناك اشتراك مالى رمزى من جانب كل الطلبة ويمكن احتساب هذا الاشتراك فى قيمة الرسوم المدرسية الخاصة بالنشاط المدرسى ، ويحصل كل طالب نظير هذا الاشتراك على نسخة مما يصدر من أعداد مجلته المدرسية .

ولتنظيم هذه العملية يتشأ فى إدارة كل مجلة مدرسية صندوق خاص تودع به حصيلة اشتراكات الطلاب بالاضافة الى المعونة التى تمنحها إدارة المدرسة لهذا النشاط ، على أن يكون أسلوب الاتفاق من هذا الصندوق مسئولية الأساتذة المشرفين .

وغنى عن البيان أن هذا النظام سيكون من شأنه تحقيق الغرض الأشمل من وجود المجلة المدرسية وهو أن تكون هذه المجلة فى متناول طلبة المدرسة جميعهم ليفيدوا من مادتها وليروا فيها ذاتهم .

ويبقى شيء لا يقل أهمية عن ذلك ، هو أن تصدر المجلة المدرسية دورية كل شهر من الأشهر الوسطى للسنة الدراسية ، فى ثوب أقل تكلفة حتى تستطيع متابعة الأنشطة المدرسية ذات الطابع الاخبارى ، وإن كان

من الممكن تحديد الشهور التى تظهر فيها المجلة بما لا يتنافى مع استعدادات الطلبة لأداء امتحاناتهم ، مما يربطهم بمجلاتهم ، والاستغناء بها أحيانا عن بعض المجلات الأخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم يمكن رسم الطريق الرئيسى لصحافة مدرسية أكثر تطورا وأكثر نفعا على ضوء التوصيات التالية :

تضع الجهات المختصة دستور العمل فى صحف المدارس ويتألف هذا الدستور من الأهداف والوسائل ، وذلك على النحو الآتى :

فى شأن الأهداف :

- * تدريب الطلبة على الإبداع الفكرى والفنى .
 - * تمكين الطلبة من تحقيق ذاتهم وإظهار ملكاتهم ، وتسجيل انشطتهم المدرسية والاجتماعية ومناقشتها .
 - * ممارسة الطلبة للمسئوليات الفكرية والقيادية والجماعية .
 - * إعداد الطلبة فكريا ووجدانيا لمواجهة حاضرهم ومستقبلهم .
- فى شأن الوسائل :

* إصدار المجلة المدرسية شهرية خلال الأشهر الوسطى من العام الدراسى .

* تصدر المجلة المدرسية الشهرية فى صفحات أقل وتركيز تحريرى أكثر على النواحي الثقافية والاجتماعية الطلابية .

* يتولى الطلبة بانفسهم إدارة مجلتهم ويختارون من بينهم - تحت إشراف الاساتذة - من يتولون التحرير والادارة .

- * يساهم جميع طلبة المدرسة فى مجلتهم باختيارهم فتحصل رسوم النشاط المدرسى نظير حصول كل طالب على اعداد المجلة .

* يضع الأساتذة المشرفون - بمشاركة الطلبة فى الرأى - الخط البيانى لسياسة تحرير المجلة وإدارتها ، ويتولون بانفسهم المهام الرئيسية فى أمانة صناديق المجلات المدرسية .

فى كل الصحف ، بما فيها صحافة الخارج ، الى نهايات الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ .

ولقد ظل المفهوم الاقتصادى بعيدا عن كيان الصحافة المصرية بنسب مختلفة حتى سنة ١٩٢٢ ، حيث أنشئت جريدة السياسة من خلال شركة مساهمة ، فيها المديرون ، ولها مجلس ادارة وموازنة مالية ، وبدأت الصحف الأخرى تأخذ هذا الاتجاه تدريجيا ، فلم يعد مفهوم " الرسالة " فى الصحافة هو المفهوم الأوحى ، وقن خبراء الصحافة المفهوم الصحفى العام على انه " رسالة " عندما تكون الصحافة افكارا أو مبادئ للاعلام ، ثم هى صناعة عند ممارسة عمليات الاخراج الصحفى ، ثم هى تجارة عند عرض الصحف فى الأسواق .

وهناك مجال آخر - بدأت جريدة السياسة - هو الخدمة العامة التى تؤديها الصحافة للناس الى جانب خدماتها التحريرية كجريدة حزبية . ومنذ ذلك التاريخ وسائر الصحف المصرية الكبرى تقدم للناس نوعيات من الخدمات الاجتماعية تزامن خدماتها التحريرية ، وهوما نبحت الآن امكانات تطويره للمستقبل .

واذا نظرنا الى صحافة الجيل الماضى القريب ، بين العشرينات والاربعينات وجدنا هناك تقليدا بدأت جريدة الاهرام وتبعته الصحف أو أغلبها ، وهو ان تضع كل جريدة ببابها لوحة زجاجية كبيرة مغلقة قد الصقت بها صفحات العدد الأخير حتى تتاح الفرصة لكل عابر سبيل ان يقف امام هذه اللوحة لقراءة هذه الجريدة مجانا ، وكان هذا مثلا من عدة امثلة أخرى .

نظرة الى المستقبل :

من هذا المنطلق نعرض للخدمة الصحفية العامة المستقبلية ، وما يمكن أن يحدث فيها مع التطور ، فنجد ان امكانات صحف المستقبل ستتبع لها ثلاث نوعيات من الخدمات العامة ، وهى :

- خدمة صحفية بحتة .
- خدمة ثقافية عامة .

الخدمات الصحفية المستقبلية

قديميا عرف الانسان الصحافة فعرّفها بأنها " رسالة " وهو تعريف يشمل معنيين : معنى الأداء العقائدى الذى تنشره الصحافة بين الناس شأنها شأن سائر الرسائل الانسانية ، ومعنى التقنين الاعلامى باعتبار الصحافة اداة ارسال لمن يتقبلونها من القراء . وفى البداية كان المعنى العقائدى هو الاغلب والأعم قبل أن تظهر المفاهيم الاعلامية الجديدة من ارسال الى استقبال .

ولقد ساعد على تركيز معنى الرسالة فى الكيان الصحفى عبر الاجيال البعيدة الماضية ، أن تكاليف اصدار الصحيفة اذ ذاك كانت يسيرة بسبب رخص الورق وتكاليف الطباعة ، أما التحرير فكان الجانب الأكبر منه « مجانيا » اذ كان معظمه مقالات يكتبها صاحب الصحيفة واصدقاؤه ، بل والأخبار ذاتها كانت تأتي الى الجريدة تطوعا من مصادرها ، وكان يكفى لسد نفقات الجريدة ، غير الكبرى ، أن تحصل على الاعلانات القضائية ، وبالتالي كان المفهوم الاقتصادى لاصدار الصحف محدودا جدا ، الى جانب مفهومها العقائدى ، دون أن تنشأ عن ذلك الا بعض الصحف التجارية التى كانت أكثريتها بالاسكندرية بقصد ملاحقة أنباء الميناء والبورصات .

وذلك كله بالإضافة الى أن الخدمة الاعلانية لم تكن واسعة الابواب

• خدمات اجتماعية متنوعة .

الخدمة الصحفية :

من المعروف منذ الآن ان صفحات الصحف آخذة في ازدياد عددها بحيث يصعب على القارئ الواحد ان يلم قراءة بكل ما فى الصحيفة الواحدة ، فما بالك بالصحف المتعددة التى يتوق كثير من القراء الى الاطلاع عليها ، ومن هنا يمكن تصور اتجاه المؤسسات الصحفية فى المستقبل على النحو الآتى :

- أن تعدد الجريدة الى تجميع المواد المتجانسة فى مجموعات تضم كل مجموعة ملزمة قائمة بذاتها فتكون الجريدة السياسية والجريدة الاقتصادية والجريدة الثقافية والجريدة الرياضية والجريدة الفنية والجريدة الاعلانية . وان كانت هذه الجرائد كلها فى اطار جريدة واحدة ، الا أنه سيكون من المتاح للقارئ أن يشتري فرعا ، أو أكثر من فروعها نظير قرش أو أكثر بحيث لا يزيد ثمن الجريدة الشاملة على عشرة قروش .

- أن تنشئ كل مؤسسة صحفية قسما للقصاصات بحيث يكون ممكنا للقارئ ان يشترك فى نوعية واحدة أو أكثر من هذه القصاصات اشتراكا اقتصاديا .

- ان تقدم كل جريدة خدمة اعلانية من نوع جديد ، فالى جانب الاعلانات الكبيرة المساحة تكون هناك قصاصة على شكل فهرس لكل اعلانات الجريدة ، بما فى ذلك اعلانات الوفيات والمناسبات السعيدة بصورة مبسطة وبدون مبالغاة ، وتدخل هذه القصاصات ضمن نظام الاشتراك الاقتصادى فى القصاصات .

- تفرد كل جريدة صفحة كاملة للقراء ينشرون فيها آراءهم ومقترحاتهم ونقدهم فى عدد محدد من الاسطر ، ويترك الرد على كل ذلك للقراء الآخرين ، بحيث تتاح الفرصة لكل قارئ أن يسجل رأيه الموجز وأن يعقب بايجاز على آراء غيره من القراء دون تدخل من المحرر الا من الناحية القانونية فقط .

الخدمة الثقافية :

من المنتظر ان يتضمن الملحق الثقافى لكل جريدة ما يأتى :

• أحدث الافكار والمكتشفات والمخترعات .

• برامج الاندية الثقافية على مستوى الجمهورية .

• برامج المعاهد العليا .

• بيان بالكتب الحديثة الصادرة . ونقد ما يستحق النقد منها قبل

ظهور الكتاب بيوم أو أكثر .

• أن تفرد كل مؤسسة صحفية قاعة بها تتاح فيها القراءة نظير

رسم رمزى لهواة الاطلاع .

الخدمة الاجتماعية : فيمكن للمؤسسات الصحفية فى هذا المجال أن

تقوم بعدة خدمات على النحو الآتى :

- أن تنشئ كل مؤسسة صحفية قسما للمعلومات التى يحتاجها

الفرد العادى فى حياته اليومية ، كالمعلومات الخاصة بالسفر والاسعار

والاسكان والسياحة والعلاج وأقامة الدعاوى والالتحاق بدوائر العلم

والعمل وما إلى ذلك ، وتتم هذه الخدمة نظير رسوم رمزية أيضا ان لم

تكن مجانية .

- أن تنشئ كل مؤسسة صحفية غرفة استقبال تليفونى للرد على

أسئلة المواطنين فى الخدمات العاجلة كلما أمكن ذلك - وفقا لإمكاناتها -

لإجابة استئلتهم فى مجالات المعاشة اليومية كمشئون الجو والتموين

والاسعافات الطبية وغير الطبية ، وتكون لذلك بطاقة منشورة فى بعض

أعداد الصحف يعمل بها نظير رسم رمزى أيضا .

وبهذه الخدمات الاجتماعية للجمهور الى جانب الخدمة التحريرية

التي تقدمها كل صحيفة تعود بالصحافة الى مفهومها الأول كرسالة ،

والصحف المستقبلية ان تختار من هذه النماذج الخدمية ما يلائمها وأن

تطوره وتنوعه قدر طاقتها فى التنافس الشريف على الخدمة الصحفية

المستقبلية ، وهى نماذج ذات أثر اقتصادى فى حياة كل جريدة وذات

أثر جديدة فى الرأى العام .

مستقبل الدراما فى الاذاعة والتليفزيون

سبق للمجلس الاهتمام بالدراما الاذاعية والتليفزيونية ضمن دراسته عن المسلسلات الاذاعية ، والسياسة العامة للانتاج المرئى والاذاعى خلال دورتيه الرابعة والخامسة .

وقد رأتى على ضوء المتغيرات فى حقل الانتاج الدرامى وأساليب تسويقه أن تفرد للموضوع هذه الدراسة بهدف اجراء المزيد من الدراسات حول الاعمال الدرامية ، للكشف عن الوسائل التى يمكن بها تطويرها لتصبح قادرة على تعديل السلوك الجماهيرى ، وتأصيل الانتماء الوطنى ومعالجة السلبيات التى يعانى منها المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر ، والتى قد تشكل عائقا فى طريق حل المشكلات القومية . ولا سيما ان الاعمال الدرامية تحتل مساحة كبيرة على خريطة الارسل الاذاعى والتليفزيونى ، حيث تبلغ نسبتها بين البرامج الأخرى فى الاذاعة ٢٣.١ ٪ على مستوى الشبكات الاذاعية مجتمعة ، وتتراوح بين ٢٥.٦ ٪ و ٢٥.٨ ٪ من الحد الأدنى الى الحد الأقصى ، كما تبلغ نسبتها فى التليفزيون بين البرامج غير الدرامية ٢٥.٤ ٪ بصفة عامة ، وتحتل على القناة الاولى ٢٢.٥ ٪ وعلى القناة الثانية ٢٩.٣ ٪ .

ومن بين الاعمال الدرامية فى الاذاعة والتليفزيون تبرز التمثيليات والمسلسلات حيث تلعب دورا مؤثرا وقملا فى جذب جماهير المستمعين

والمشاهدين وشد انتباههم ، وبخاصة ان هذين اللونين من الدراما يتم بثهما فى اوقات منتظمة مما يساهم فى كثافة الاستماع والمشاهدة بصفة عامة - حيث ان انسان العصر الذى يعانى من الضغوط الحياتية والسعى وراء الكسب وكذلك تحول العائلات كبيرة الحجم الى أسر صغيرة منفصلة لا تجد ما يشبع حياتها الاجتماعية بالقدر الكافى ، كل هذا جعل الفرد يجد فى التمثيلية والمسلسل متنفسا ، مما يعوضه عن التجمعات العائلية والجو الاجتماعى الذى كان سائدا من قبل وبخاصة فى الريف .

مفهوم الدراما :

تتألف الدراما من شقين ، يتمثل أولهما فى عمل المؤلف والآخر فى عملية التجسيد ، والدراما ليست كالفنون الادبية الأخرى من حيث انها تكتب اساسا لى تقرا ، وانما تكتب طبقا لأصول وقواعد خاصة بها كى يعرضها الممثلون بوسائلهم الخاصة ، ليستقبلها « جمهور » ، ومن ثم تتحقق الاستجابة الجماعية التى هى من صميم الدراما ، واذا كانت هناك خصائص مشتركة بين الدراما كنوع ادبى وبين الانواع الادبية الأخرى كالشعر والملمحة والرواية والقصة القصيرة ، الا ان الدراما تظل لها طبيعة خاصة تتميز بها .

فهى تجسيم حى لحادثة أو لمجموعة من الأحداث ذات دلالة معينة ، وتستهدف نقل أفكار أو آراء أو معارف أو قيم الى الجمهور المتلقى .

ظهور الدراما الاذاعية والتليفزيونية وتطورها :

على الرغم من ان رواد الاذاعة الاوائل فى الحقبة المبكرة من عمر الاذاعة المصرية لم تكن لديهم خبرة سابقة بالدراما الاذاعية ، الا انهم أخذوا فى تناول هذا اللون بالاجتهاد البحث وعن طريق التجريب والمحاولة ، ورغم قلة الامكانات الهندسية والفنية المتاحة آنذاك فقد نجح هؤلاء الرواد فى اقتحام أكثر ألوان الدراما الاذاعية صعوبة وهو الاوبريت الاذاعية والصور الغنائية . وبعد انشاء ادارة خاصة بالدراما فى الاذاعة ضمت مجموعة من العناصر الفنية ، نجحت فى الانطلاق بالدراما الاذاعية من مرحلة التجارب الى مرحلة الازدهار والنضج .

وقد انشئت ادارة الانتاج والتوزيع لإمداد الشاشة الصغيرة في مصر بما تحتاجه من أعمال درامية . وعندما انشئت تليفزيونات في دول المنطقة اتسعت أعمال هذه الادارة حيث كانت تليفزيونات الدول العربية تشتري انتاجها وتعتمد عليه اعتمادا كليا . واستمر ذلك لسنوات عديدة واصبح هذا الانتاج مصدرا لاستجلاب العملات الحرة .

وفي عام ١٩٦٥ حدثت تغيرات ادارية حيث انضمت هذه الادارة الى التليفزيون واصبحت خاضعة للنظم واللوائح الحكومية بعد أن كانت تطبق لوائح المؤسسات ، وبدأ انتاجها ينكمش وخاصة بعد عام ١٩٦٧ . ثم انفصل الانتاج عن التوزيع واصبح كل منهما تابعا لقطاع مختلف ، وقل التنسيق بين الانتاج والتوزيع ، وضعفت الاعتمادات المخصصة للانتاج بالرغم من ازدياد طلبات التليفزيونات العربية وحاجتها الشديدة الى الانتاج الدرامى المصرى .

وفي هذه الاثناء ظهر التليفزيون الملون ، وازداد الطلب عليه ، فبدىء بتكوين شركات قطاع خاص للانتاج ، وانشاء استديوهات ملونة في كل من اثينا ولندن وبرلين وتونس ، وكان تحول استديوهات التليفزيون المصرى الى الانتاج الملون سببا في احتفاظ مصر بالاسواق العربية .

وقد تطورت الدراما التليفزيونية خلال هذه المرحلة من الناحية الموضوعية الى جانب تطورها فنيا ، واصبحت تشمل المسلسلات الاجتماعية والبوليسية والتاريخية والدينية والتربوية والترفيهية ومسلسلات الاطفال ومسلسلات العرائس والصور المتحركة .

العوامل المؤثرة في الانتاج الدرامى :

الدراما الاذاعية والدراما التليفزيونية تختلف عن الدراما المسرحية ، كما تختلف كل منهما عن الاخرى .

ومن هنا استقلت التمثيلية الاذاعية عن التمثيلية التى تقدم للمسرح ، واستقلت التمثيلية التليفزيونية عن المسرح وعن الاذاعة واصبح لكل منهما ذاتيتها وخصائصها المميزة .

ومنذ ظهرت الدراما الاذاعية وبعدها الدراما التليفزيونية لقيت اقبالا

وشهدت هذه المرحلة التى بدأت مع اوائل الخمسينات تنوع الاشكال والقوالب الفنية التى تقدم فيها الدراما الاذاعية وظهور لأول مرة « المسلسل الشهري الاذاعى » على اسس علمية وفنية جديدة وبمضامين كانت تتوافق دائما مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية التى عايشها المجتمع المصرى والعربى والتغيرات فى العلاقات الاجتماعية التى نشأت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ومع ظهور الخدمات الاذاعية واستقلال برامجها عن الاذاعة الام كصوت العرب ، واذاعة الشعب ، وبعدها اذاعة الشباب ، وركن السودان ، والشرق الاوسط ، ثم اذاعة القاهرة الكبرى - اخذت الدراما الاذاعية تتفرع مطوعة نفسها للسياسات المحددة لكل خدمة اذاعية لتخدم اهدافها وتحقق الغرض منها ، ومع دخول التليفزيون فى بداية الستينات تعرضت الدراما الاذاعية لبعض المخاطر التى نجمت عن منافسة الشاشة الصغيرة بجاذبيتها وقدرتها على شد الجماهير ، وبما يتميز به التليفزيون من اغراءات مادية وجماهيرية للمتعاملين معه من كتاب وممثلين ، وبخاصة عندما شارك منتجوا القطاع الخاص فى هذا المجال بإمكاناتهم الكبيرة ، الامر الذى انعكست آثاره على الدراما الاذاعية .

أما التليفزيون فقد قدم منذ بداية انشائه أعمالا درامية تتسم بالنضوج الفنى على الرغم من عدم استكماله لكثير من المعدات والاستوديوهات اللازمة للانتاج الدرامى فى البداية ، اذ أمكن التغلب على العقبات الفنية فى وقت كان نظام المونتاج فى تسجيل شرائط الفيديو لم يدخل مصر بعد ، وكان العمل الدرامى يسجل بأكمله دفعة واحدة مهما بلغ زمنه وتعددت مشاهدته .

وفى تلك الظروف قدم التليفزيون المصرى روائع المسرحيات المصرية بعد إعدادها خصيصا للتليفزيون وقدم العديد من التمثيليات القصيرة وتمثيليات السهرة ، ثم التمثيليات بعد ذلك ، التى عرفها المشاهد المصرى وأحبها بعد شهور قليلة من بدء البث التليفزيونى .

كبيراً من الجماهير وأصبحت تلعب دوراً مؤثراً - كعمل إعلامي - في تشكيل اتجاهات المستمعين والمشاهدين وتعديل آرائهم . وحازت بعض الأعمال الدرامية والتلفزيونية نجاحاً جماهيرياً دعا إلى نقلها إلى السينما .

وتحرص الأسرة المصرية - بل والعربية - على مشاهدة اللون الدرامي في التلفزيون ، بل إن هذا الحرص والاهتمام الكبير بمتابعة هذا الشكل من أشكال العمل التلفزيوني يدفعها إلى تهئية المناخ النفسي المناسب للمشاهدة والمتابعة والاعتبار بما ييشه من مفاهيم وأفكار .

والإقبال على هذا القالب الدرامي من قبل الجماهير يستدعي التفكير في تطوير إنتاجه لخدمة المجتمع وخططه التنموية وقضاياه القومية ، والإسهام في تزويد الجماهير بمفاهيم الحق وقيم الخير والجمال .

ولما كانت التمثيليات والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية تشغل جزءاً كبيراً من خريطة البرامج مقارنة بالأعمال الدرامية الأخرى (كالأفلام المصرية والمسرحيات المنقولة من المسرح والأفلام الأجنبية والحلقات المستوردة) ، وتحتل مساحة لا يستهان بها بالمقارنة إلى الأعمال الفنية الأخرى كالمسرحيات والبرامج الإخبارية والأحاديث وغيرها .

وحيث إن جماهير المستمعين والمشاهدين تقضى مع المسلسل والتمثيلية وقتاً يفوق الوقت الذي تقضيه مع البرامج الدرامية الأخرى نظراً لانتظام وقت البث بالنسبة لهما ، ولأن المسلسل يدفع الجماهير إلى متابعته لمعرفة ما ستسفر عنه الأحداث .

ونظراً لأن هذين اللونين من الدراما أصبحا من أشد الفنون تأثيراً ، وأكثرها انتشاراً ، وأقدرهما على طبع أفكار الناس وعواطفهم بطابعها ، بالإضافة إلى أنهما أصبحا أكثر الوسائل المتاحة للجماهير للتسلية الميسرة .

وبما أن تأثير الدراما الإذاعية والتلفزيونية لا يقتصر على المستمع

والمشاهد المصري ، بل يتعداهما ليطغى العالم العربي بأكمله وكثيراً من بلدان العالم الإسلامي ، حيث تعتبر مصر المصدر الرئيسي للأعمال الدرامية التي تستوردتها البلاد العربية ، بل إن معظم هذه الأعمال - حتى إذا أتم إنتاجها في بلاد عربية - هي نتاج مصري من حيث التأليف والتمثيل والديكور والأضواء والتصوير والمونتاج والإخراج وغير ذلك من الأعمال التقنية ، كما أن عدد الساعات البرمجية التي تصدرها القاهرة إلى معظم دول آسيا وأفريقيا غير العربية تقدر بـ ١٢٠ ساعة في العام ، وهذه مسئولية ضخمة تتحملها هذه الأعمال لتوجيه الرأي العام في هذه المجتمعات ، وأنه عندما يتضافر العمل الإعلامي مع العمل الدرامي ويعمق كل منهما الآخر يصبح تأثير الإعلام الإذاعي والتلفزيوني قوياً .

لكل هذه الأسباب ، يصبح من الضروري الاهتمام بالتمثيلية والمسلسل في الإذاعة والتلفزيون بوجه خاص وبالدراما الإذاعية والدراما التلفزيونية بوجه عام . من حيث البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق الاستفادة المثلى منها .

الاحتياجات الدرامية للتلفزيون :

تحتاج أي شاشة عربية إلى :

- دراما على هيئة مسلسلات بواقع حلقة يومية

(٣٦٠ يومياً $\times \frac{3}{4}$ ساعة = ٢٧٠ ساعة سنوياً)

- سهرات درامية وأفلام تلفزيونية بواقع سهرتين أسبوعياً (١٥٠ ساعة) .

- مسرحيات ومسلسلات منوعات وأطفال (١٠٠ ساعة) .

وتعتبر هذه الكمية كحد أدنى ، وتقوم مصر حالياً بإنتاج نصفها ،

وجميع مصادر الإنتاج الأخرى تنتج النصف الآخر .

الطاقات الفنية المطلوبة للإنتاج :

- المؤلفون . - لجان القراءة .

- كتاب السيناريو والحوار . - الممثلون والممثلات .

- المخرجون ومساعدوهم . - المهندسون والفنيون .

- المصورون .

- الخدمات الفنية وتشمل : الورش ، الأكسسوار ، الأزياء ،

اللوحات ، الماكياج ، الفنانون التشكيليون .

وتملك مصر عددا كبيرا من هذه الطاقات ، وهم ثروة فنية .

توزيع الانتاج المرئى وأثره على الانتاج :

لاشك ان توزيع الانتاج المرئى له اهمية قصوى وذلك للحصول على عائد لهذا الانتاج ، المنطقة العربية هي المنطقة الاساسية للتوزيع ومن ثم فان دراسة رغبات المنطقة ومتطلباتها يجب ان توضع فى الاعتبار حتى يكون العمل الدرامى ملائما لغالبية تليفزيونات المنطقة لضمان التوزيع ، وهذا لا يمنع من انتاج أعمال تتصل بالتاريخ المصرى والبيئة المصرية بدون النظر الى توزيعها . وبالنظر الى ان عدد الشاشات العربية محدود ، فمن الاهمية ايجاد أسواق أخرى للتوزيع مثل البلاد الاسلامية غير الناطقة باللغة العربية ، وكذلك نقل الانتاج المرئى الى شرائط فيديو كاسيت لتوزيعها فى كل انحاء العالم ، مع الاهتمام بدراسة اسعار البيع من أن لآخر وفقا لارتفاع تكلفة الانتاج وخاصة الاجور ، وليس هناك خوف من ارتفاع اسعار البيع ، حيث ان مصادر الانتاج المرئى بخلاف التليفزيون المصرى اصبحت محدودة وثابتة تقريبا فى انحاء العالم العربى .

تطوير الانتاج المرئى لزيادة التوزيع :

يجب ان يشمل التوزيع كافة انحاء العالم لأن الانتاج المرئى - فضلا عن أنه وسيلة اعلامية لتعريف الشعوب بالحضارات والعادات - يعتبر وسيلة استثمارية . وتفيد آخر التقارير ان ايرادات الانتاج الأمريكى بلغت ٧٠٠ مليون دولار سنويا ، واذا قارنا ذلك بالانتاج المرئى العربى الذى يبلغ حوالى ٦٠٠ ساعة سنويا ، فان ايراداته تبلغ حوالى ١٥ مليون جنيه ، ولهذا يجب ان يطور الانتاج ليصير صالحا للتوزيع العالمى وذلك لزيادة العائد ، ولتعويض مصروفات هذا الانتاج .

حماية الانتاج والملكية الفنية :

من الضرورى حماية الانتاج المرئى للحفاظ عليه ، وعدم نقله واستخدامه بلا سند من القانون مما يعود بالخسارة على منتجه ، والتأثير على توزيع الانتاج ، ولهذا يجب الانضمام الى الاتفاقيات الدولية وحضور المؤتمرات الدولية التى تهدف الى حماية الانتاج وخاصة بالنسبة للبحث بواسطة الاقمار الصناعية .

نتائج بعض البحوث فى الدراما الاذاعية والتليفزيونية :

فى شأن الدراما الإذاعية :

تبين من البحوث ان المسلسلات الاذاعية تتناول موضوعات خاصة بمجتمع المدن بنسبة أكبر من الموضوعات الخاصة بمجتمع الريف . حيث تبلغ نسبة تناول مجتمع المدن ٥١.٣٨ ٪ من اجمالى الوقت الذى تشغله المسلسلات المذاعة ، وتمثل الموضوعات الخاصة بالريف ٣٣.١٥ ٪ ، اما الموضوعات التى تتناول المجتمع المصرى كله بريفه وحضره فتشغل نسبة ١٥.٤٧ ٪ .

كما تبين من الدراسات ان نسبة الذكور اكبر من نسبة الاناث فى شخصيات المسلسلات حيث تبلغ نسبة الذكور ٦٧.٤٤ ٪ من اجمالى جميع الشخصيات ، بينما تبلغ نسبة الاناث ٣٢.٥٦ ٪ .

وكذلك يتضح من التحليلات التى تمت فى البحوث ، ان شخصيات المسلسلات من الاميين قد بلغت نسبة ٣٤.٨٨ ٪ من مجموع شخصيات المسلسلات ، ومن نوى المؤهلات العليا نسبة ٢٩.٧ ٪ ، ومن المؤهلات المتوسطة ٩.٩٨ ٪ ومن فئة « يقرأ ويكتب » ٦.٩٨ ٪ ومن طلبة المدارس نسبة ٢.٣٣ ٪ ، أما المستوى التعليمى الاقل من المتوسط فيشغل نسبة ١.١٦ ٪ .

ويتبين أيضا أن نسبة ٢٩.٠٧ ٪ من مجموع شخصيات المسلسلات الاذاعية ذات مستوى اقتصادى متوسط ، وأن ٢٢.٠٩ ٪ ذات مستوى اقتصادى أقل من المتوسط . اما بالنسبة للشخصيات ذات المستوى الاقتصادى المرتفع فتمثل ١١.٧٧ ٪ كما تمثل الشخصيات ذات

الذين يشاهدون المسلسلات العربية بانتظام في مصر يصل الى اكثر من ٢٥ مليون مشاهد (٢٥.٥٠٥.٣٢١) مع استبعاد الاطفال والمراهقين دون سن الخامسة عشرة .

ولا يختلف الحال في مصر عنه في كثير من الاقطار العربية الاخرى ، طبقا لنتائج ، البحوث فقد تبين ان متوسط نسبة الذين يشاهدون المسلسلات العربية من بين مشاهدي التلفزيون يصل الى ٨٧.٨٠٪ وذلك بالتفصيل التالي :

العراق	٨٨.٠٠٪
السودان	٧٨.٩٢٪
المغرب	٧٢.٠٥٪
الاردن	٨٩.٣٣٪
الكويت	٩٦.٤٤٪

ويؤكد ذلك ان المسلسلات التلفزيونية وغيرها من المواد الدرامية كتمثيليات السهرة او المسرحيات التلفزيونية او الحلقات الاجنبية تحظى بأوفر نصيب من المشاهدة التلفزيونية في الاقطار العربية ، شأنها في ذلك شأن أقطار العالم المختلفة .

ورغم ان التلفزيون يقدم سلعة للاستهلاك الجماهيري كما تفعل الصناعات الاستهلاكية الكبرى ، الا ان هذه السلعة في حالة التلفزيون تأخذ مذاقا خاصا عند كل أسرة من الأسر المستهلكة .

فالرسالة التلفزيونية ولو انها واحدة الا انها تخضع لما يسميه علماء النفس بعملية الاختيار المنحاز ، فتفسر في كل أسرة تفسيرا يختلف عن التفسير الذي تعطيه له أسرة اخرى وفقا للقيم والمشاعر والاتجاهات التي تحكم كلامها .

ولكن هذه السلعة أو الرسالة لكي تكون مقبولة في كل الأحوال لابد ان تعكس قدرا من الواقع الماش . وليس معنى ذلك انها تقدم موقفا او تجربة خاضتها كل أسرة ، ولكنها تقدم الموقف الذي يمكن ان تتصور أى أسرة انه يمكن ان يقع لها في اطار الظروف المكانية والزمانية

المستوى الاقتصادي المرتفع جدا نسبة ٦٨.٩٨٪ ويتضح من البحوث ان مهنة عامل زراعى تأتي في مقدمة أنواع المهن في مسلسلات الاذاعة ، وتشغل نسبة ١٢.٠٨٪ من اجمالي المهن التي تظهر في المسلسلات وتأتي بعدها مهنة عامل في مصنع أو شركة وتشغل ٦.٩٪ ، ومهنة رجل أعمال بنسبة ٦.٩٪ ، ثم أعمال غير مشروعة بنسبة ٦.٩٪ وتظهر مهن طبيب بشري ، ووكيل نيابة ، وضابط شرطة ومحامى وميكانيكى وعدة بنسبة ٥.٧٪ لكل منهم .

وبالنسبة لمهن الاناث فتأتي المرأة في ذروة منزل بنسبة ٤٢.٨٦٪ من اجمالي المهن التي تقوم بها المرأة في المسلسلات . اما مهنة راقصة فتظهر بنسبة ١٠.٧٢٪ ، كما تقوم المرأة بدور مدرسة بنسبة ٧.١٤٪ ، ودور تلميذة وممرضة ومذيعة تلفزيون وصاحبة بوتيك وباحثة علمية بنسبة ٣.٥٧٪ لكل مهنة مما سبق . ووضحت الدراسات أن نسبة القيم الاجتماعية الايجابية في المسلسلات الاذاعية أعلى من النسبة العامة للقيم السلبية حيث تبلغ الاولى ٥٢.١٣٪ من اجمالي القيم الاجتماعية التي تتناولها المسلسلات ، في حين تبلغ النسبة العامة للقيم السلبية ٤٧.٨٧٪ .

ويظهر ايضا من خلال نتائج البحوث ان مسلسلات الاذاعة تستخدم اللغة الدارجة اكثر مما تستخدم الفصحى ، وقد جاءت عامية المثقفين في مقدمة المستويات اللغوية التي تتكلم بها شخصيات المسلسلات وتشغل نسبة ٦٥.١٢٪ وتستخدم عامية الاميين بنسبة ٢٧.٩١٪ .

وتشغل المسلسلات الاجتماعية معظم الوقت المحدد للدراما الاذاعية وتبلغ المسلسلات الاجتماعية نسبة ٨٤.٥٣٪ من اجمالي الوقت ، بينما تشغل المسلسلات السياسية والعلمية نسبة ١٥.٤٧٪ .

في شأن الدراما التلفزيونية :

اثبتت البحوث ان الاولوية الاولى هي للمسلسلات العربية يليها الفيلم العربى ، وتصل نسبة الكبار فوق سن ١٥ سنة الذين يشاهدون المسلسلات بانتظام الى ٩٠.١٢٪ من عدد المشاهدين ، اى ان عدد

المعاشة .

ولا يمكن الادعاء بأن مجتمعا ما يتماثل في كل ظروفه الاجتماعية وتسيطر عليه . قيم ومواقف واتجاهات متماثلة ، يأخذ بها كل افراده ، فهذا التطابق النمطي لا تعرفه المجتمعات البشرية بحكم اختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتراثية لفئات هذا المجتمع ، والأصح أن المجتمع الكبير ينقسم فيما بينه الى مجتمعات صغيرة تسيطر على كل منها مجموعة خاصة من القيم والاعتبارات .

موقف الرأي العام من الأعمال الدرامية التلفزيونية :

أسفرت الدراسات عن ارتفاع معدل مشاهدة التمثيليات والمسلسلات التلفزيونية بصورة ملحوظة تبلغ ٩١,٦٧ ٪ من المشاهدين الشباب ، وهي نسبة كبيرة تشير الى الدور الحيوي الذي يمكن استثماره من خلالها لتوجيه هذه الشريحة الهامة من شرائح المجتمع ، كما يشير الى الأثر السلبي الذي قد تتركه اذا لم يتم توجيه هذا الشباب وتنمية ملكاته الذهنية ، وإثراء حياته الفكرية والسمو بفرائزه وتقوية نزعة الحق والخير والجمال لديه .

وتشير نتائج البحوث الى ارتفاع معدل مشاهدة التمثيليات لدى الاناث عنها لدى الذكور ، كما تشير الى زيادة الاقبال على مشاهدة التمثيليات والمسلسلات التلفزيونية بين الجماهير بنسبة أكبر مقارنة بمن لا يشاهدونها ، مما يؤكد ان هذا اللون من العمل التلفزيوني يستهوي غالبية المتلقين ويشدهم اليه .

كما لاحظت الدراسات ان المشاهدة غير المنتظمة للمسلسلات تفوق المشاهدة المنتظمة بين الشباب الجامعي .

أما الجماهير ممن لا يشاهدون المسلسلات التلفزيونية على الاطلاق فانهم يرجعون ذلك ، بالدرجة الأولى ، الى ان هذه الاعمال الدرامية تعالج موضوعات ساذجة لاجديد فيها . ومن الاسباب الأخرى التي تحول دون مشاهدتهم للتمثيليات أن أسلوب عرضها غير مشوق ، ويلي ذلك السبب الخاص بأن أوقات اذاعتها لاتناسب المشاهد .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ومادار حوله في المجلس من مناقشات ، ومع التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس في دورتيه الرابعة والخامسة - يوصى بما يأتي :

* استثمار اقبال الجماهير على الأعمال الدرامية بالعمل على تطوير مختلف قوالبها ، حتى تكون قادرة على الاسهام في تأصيل الانتماء الوطني ومعالجة السلبيات ، وتعديل السلوك الجماهيري بما يساعد على تشكيل اتجاهات الجماهير نحو خدمة قضايا المجتمع وخطته التنموية وقضاياها القومية وذلك عن طريق :

- تضافر العمل الاعلامي مع العمل الدرامي بما يعمق تأثير كل منهما ، وفق تخطيط متكامل لرفع طاقة الانتاج وتجويده بما يسد الاحتياجات المحلية والطلب الخارجي .

- الاستغلال الأمثل لطاقت نجوم التأليف والايخراج والتمثيل وسائر فروع الانتاج بوضع نظام يتيح للمشاركين في الانتاج الحصول على نسبة من عائد الانتاج في حالة نجاح العمل وتجاوزه لتكاليف انتاجه .

- جذب المنتجين العرب الذين يعتمدون في معظم انتاجهم على الفنانين والفنيين المصريين بتشجيع اقامة شركات مصرية مشتركة لانشاء استديوهات كاملة للانتاج الاذاعي والمرئي بالمناطق الحرة بمصر ، يتوفر لها الامكانيات التكنولوجية الحديثة .

- عمل مشروعات جديدة لانشاء وحدات للانتاج خارج مبنى الاذاعة والتلفزيون ، على ان تكون مزودة بأحدث المعدات ومصممة تصميمًا حديثًا .

- التأكيد على توسيع دائرة التوزيع بما يأتي :

. اعطاء اولوية لتنشيط التسويق والتوزيع الى دول المغرب العربي .
. ترجمة الحوار العربي للأعمال الدرامية بالكتابة على النسخ ، لتسويقها في الدول الاسلامية التي لاتتكلم العربية ، حسب اللغة السائدة فيها .

التليفزيون المحلى ودوره المستقبلى

تتقضى فلسفة نظام الحكم المحلى الذى أخذ به فى مصر ونسعى لترسيخ قواعده ، بضرورة وجود اعلام جماهيرى محلى قادر على الاسهام بدور فى إنجاح رسالة الحكم المحلى ، وتوثيق الصلة بين أجهزته وبين الجماهير المحلية .

والاعلام بذاته من أهم الأجهزة الرئيسية والفعالة فى تحقيق التنمية الاجتماعية - أحد رافدى التنمية الشاملة ، باعتبار التنمية الاقتصادية هى الرافد الثانى - بالاضافة الى ماله من دور فى تحقيق التنمية الاقتصادية ذاتها .

ويأتى التليفزيون المحلى بالضرورة على قمة سائر وسائل الاعلام الاخرى لخصائصه القادرة ، عبر الصوت والصورة واللون والحركة واللهجة المناسبة ، والقضايا المستقاة من الواقع البيئى المحلى ، التى يكاد يرى المشاهد فيها نفسه - على إحداث تأثير واستجابة وريود افعال ايجابية لما يجرى طرحه على الرأى العام المحلى .

كما أن التليفزيون المحلى يكمل الدور المنوط بالاعلام المحلى ، والذى قطعت فيه الاذاعات المحلية المسموعة والمقرومة شوطا على طريق التغطية الشاملة ، كما أنه يمثل أداة منافسة كفيلة ببث روح النشاط والفعالية فى

• تهيئة السبل لفتح أسواق جديدة فى الدول الأجنبية حيث توجد جاليات عربية كبيرة .

• زيادة الانتاج المشترك سواء مع الدول أو الأفراد ، لان ذلك يدفع عجلة الانتاج ويوفر سيولة مالية ويقلل من الاعتماد على الدولة فى رصد الاعتمادات المالية للانتاج .

* الاهتمام بتطوير الاجهزة والمعدات واختيار المواد والخامات الحديثة المتطورة للمساعدة فى تركيب الديكورات وتوفير زمن انشائها .
* تطوير مناهج المعاهد الفنية لتغذية ودعم الكوادر الفنية ، مع انشاء اقسام فى المعاهد التابعة لأكاديمية الفنون لدراسة الانتاج الدرامى من كافة نواحيه الفنية والاقتصادية .

* العناية بالتدريب للمخرجين ومساعديهم والمهندسين والفنيين والعمال ، وارسال بعثات دورية للخارج للوقوف على احدث ماوصلت اليه الفنون التليفزيونية والاذاعية .

* اجتذاب كبار الكتاب لتحويل أعمالهم الروائية الناجحة الى مسلسلات وأعمال درامية متميزة تتوفر لها كافة الامكانيات الفنية بحيث تكون هذه الأعمال نماذج يحتذى بها .

* عقد مسابقات دورية لمختلف ألوان الدراما للكشف عن المواهب الجديدة الشابة وإعداد دورات تدريبية للفائزين منهم لصقل مواهبهم ، وتزويدهم بحرفية الكتابة للاذاعة والتليفزيون ، بالتعاون مع الهيئات المختصة كمعهد الفنون المسرحية بأكاديمية الفنون والاساتذة المختصون بتدريس الدراما فى كليات الآداب .

* رصد إحدى جوائز الدولة التشجيعية سنويا لكتاب الدراما الاذاعية والتليفزيونية .

* تكاتف إدارات المتابعة والبحوث فى الاذاعة والتليفزيون ومراكز البحوث الاخرى والجامعات ، للتعرف على حقائق اتجاهات ومقترحات الرأى العام نحو اساليب التطوير المطلوبة .

تحقيق وتوفير الجرعة الترفيهية المناسبة لجماهير المحليات ، حيث يمكنه ان يضمن برامجه كل خصائص البيئة المحلية ، والتعبير عن مواطن الجمال فيها ، وخلق البسمة على شفاة المواطنين ، والتي يستطيع من خلالها أن يعالج الكثير من المشكلات الاجتماعية والسلوكيات السلبية في المجتمع المحلي ، وبالتالي تقوم رسالته الترفيهية كذلك بدور توجيهي تقوي .

وفي المجال التربوي ، للتلفزيون المحلي من الامكانيات ما يجعله عنصرا اساسيا في حل المشكلات التربوية والتعليمية ، عن طريق عرض وتيسير البرامج والمناهج التعليمية ، بمختلف نوعياتها ، والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية ، كمحو الأمية ، وتنظيم الأسرة وغيرها ، الى جانب البرامج المهنية والحرفية التي تساهم في تطوير الحرف والصناعات الصغيرة ، وتحسين ادائها ، ومحاولة اكتساب مهارات جديدة تتناسب مع الطبيعة المحلية ومواردها وامكانياتها .

أما في الجانب المالي فان اقامة التلفزيون المحلي لا تشكل عبئا ماليا كبيرا لعدة أسباب منها :

- امكان تشغيل التلفزيون المحلي من خلال استوديو واحد فقط لاعتماده على تقديم معظم برامجه من الشارع البيئي ومواقع الانتاج .
- ان اتحاد الاذاعة والتلفزيون قد راعى - عند انشائه للإذاعات المحلية - امكان استخدامها في البث التلفزيوني المحلي .
- تنفيذ الانتاج الدرامي لخدمة البيئة في الاستوديوهات المركزية توفيراً للنفقات .
- اقامة شبكة كاملة في المستقبل تمكن من نقل البرامج من اقليم الى آخر .

الخلاصة والتوصيات

وخلص القول ، أن الاهداف العامة للتلفزيون المحلي هي :

كافة الاجهزة الاعلامية المحلية الاخرى ، بما يحقق مردودا ايجابيا تنعكس آثاره على المجتمع المحلي بكامله ، من خلال كونه يمثل منظومة جديدة في مجال الاعلام التنموي يقوم على اكتافه تحقيق خدمات بيئية غير محدودة لكافة شرائح المجتمع المحلي ، لما يتمتع به من صفات أبرزها انه اداة اتصال ذات اتجاهين ، وبحيث يصبح من المتيسر قياس رجع الصدى لبرامجه المرفقة في المحلية ، وهو ما لايتيسر للاعلام المركزى الذى لا يتطرق الى الجزئيات والاهتمامات التي تعد من السمات الاساسية للمجتمعات المحلية ، فهو وحده القادر على الاغراق في المحلية ، التي هي السبيل الى العالمية .

ولذلك فالتلفزيون المحلي قادر على جعل مشاهديه من مواطني بيئته المحلية جزءا اساسيا فعلا من برامجه وبالتالي خلق علاقة وجدانية بين المواطن وبيئته ، بكل ما فيها وما عليها ، ومن ثم يمكنه الاسهام في بث روح العمل والانجاز والارتباط بالهوية المحلية ، وهي جزء من الهوية القومية ، وتنمية وبعث الانتماء والولاء للوطن .

ومن هنا تأتي أهمية التلفزيون المحلي ، لقدرته الخاصة على ان يعمق في وجدان الجماهير الاحساس بالمشاركة في صنع حاضرها ومستقبلها وقرارها من خلال ايجاد نوع من وحدة الهدف بين القيادات المحلية التنفيذية والشعبية وبين الجماهير .

وللتلفزيون المحلي قدراته في مجال احياء التراث الشعبي والبيئي ، واكتشاف المواهب الواعدة وصقلها في مجالات العلوم والفنون والآداب والرياضة وتقديم برامج فنية عن الفنون الشعبية في مختلف انحاء الجمهورية في مقابل ما تبثه العاصمة بقميها ومشكلاتها .

فضلا عن دوره في تحقيق الوحدة العضوية بينه وبين نظائره في المحليات الاخرى ، وبينه وبين التلفزيون المركزى ، عن طريق العطاء البرامجى المتبادل ، وهو ما يشكل بذاته إثراء لكل الاطراف .

والتلفزيون المحلي في أدائه لدوره الترفيهي ، قادر دون سواء على

الحديث الاذاعي والمستقبل

يرتبط الاقبال على « الحديث الاذاعي » - سواء فى الاذاعة المرئية أو المسموعة - بنوعية الحديث ، وكذلك بشخصية المتحدث . وهو أمر أثبتته تجربة الاذاعة المصرية منذ ابتداء بثها فى ١٩٣٤ ، والتلفزيون المصرى منذ انشائه سنة ١٩٦٠ ، من خلال تقديم أحاديث رجال الفكر والأدب والفنون .

وإذا كان الاقبال على أحاديث « أهل الفن » أكثر وضوحاً فلأن الغناء والموسيقى والتمثيل ، وما إليها ، ويمكن أن تكون موضع اهتمام أكثر لدى الكافة والخاصة على السواء ، وإن اختلفت مقاييس الاهتمام عند فريق دون الفريق الآخر ، ولأن أهل الفكر يخاطبون ، على الأغلب ، جمهور الصفوة قبل غيرهم من المستمعين أو المشاهدين .

ويستفاد من التجارب المستمرة أن « المتحدث » يجب أن يكون له « أداء الصوتى » المتميز ، أى صاحب صوت « ميكروفونى » تبعاً للمصطلح الاذاعي . وربما كانت هذه السمة فى مقدمة أسباب صعوبة اختيار المتحدثين ، وخاصة عندما تدعو المصلحة العامة الى تقديم أحد أرباب الراى أو الفكر من خلال الاذاعة المرئية أو المسموعة - دون أن يكون له صوت ميكروفونى ممتاز . وهنا يكون الاستثناء من الناحية الصوتية لازماً بالنسبة لكبار المتحدثين ، ممن هم ارسخ علماء بقضية من

- تلبية الاحتياجات الاعلامية والثقافية للمجتمع المحلى .

- ايجاد رابطة حقيقية بين الجماهير وقياداتها المحلية ، لتأكيد احساس الجماهير بالمشاركة فى صنع القرار ، وايجاد الحلول للمشكلات المحلية .

- توعية المواطنين بالقضايا التنموية ودفعهم الى المشاركة الايجابية فى التنمية الشاملة .

- معاونة الهيئات التعليمية المحلية على التهور بأعبائها لرفع المستوى التعليمى وتيسيره .

- ايجاد نوع من المصادقة لدى الجماهير فى السلطات المسئولة عن الخدمات المحلية كالصحة وتنظيم الأسرة والزراعة والأمن والمرور ، لتقبل الارشاد والتوجيه برضى وقناعة .

- تشجيع ملكات الابداع لدى مواطنى المحليات فى المجالات الفنية والثقافية والعلمية .

- تطويع العنصر الترفيهى للمجتمع المحلى ، بحيث يتواءم مع فنونه الشعبية وتقاليد وعاداته .

- ايجاد العلاقة المتوازنة بين المجتمع المحلى والمجتمع الكبير لتحقيق التجانس والتلاحم ووحدة الهدف .

وعلى ضوء ما سبق جميعه ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* زيادة فترة ارسال القناة الثالثة - وهى نواة التلفزيون المحلى - تدريجياً لمزيد من الخدمات للقاهرة الكبرى .

* وضع خطة لتنفيذ التلفزيون المحلى فى الأقاليم الاقتصادية على مستوى الجمهورية . بحيث تتم التغطية الكاملة خلال سنئ الخطة الخمسية القادمة .

القضايا الاجتماعية أو العلمية أو الفكرية ، التي تقدمها الإذاعة للجمهور .

وقد لوحظ - عندما حدث التوسع الثقافي في الإذاعتين المسموعة والمرئية - أن هذا الاستثناء أو شك أن يكون قاعدة عامة فصار الناس يستمعون الى بعض المتحدثين الذين ليست لهم تلك الخصوصية الصوتية .

ولاشك أن لهذا الاستثناء ما يبرره من الرغبة الصادقة في الانتفاع بعباء أهل الفكر والثقافة ، ولكن هذه الدائرة قد اتسعت تحت ضغوط الاعتبارات الذاتية فدخل فيها - الى جانب من ترحب به الاسماع - من لا يلقون كل هذا الترحيب ، وبالتالي ضاع شيء كثير من أثر بعض الأحاديث المذاعة ، بما في ذلك بعض الأحاديث الغزيرة المادة أحيانا ، حيث فقدت عنصرا هاما من عناصرها الفنية ، وهو أن يكون المتحدث الإذاعي مسموعا وهذا ما ينبغي أن تعالجه مستقبلات الحديث الإذاعي المرئي أو - المسموع .

وقد يبدو لأول وهلة ، عند الأقدام على معالجة هذه القضية ، أن ذلك من شأنه حرمان المستمعين والمشاهدين من التعامل الإذاعي مع بعض المفكرين ، ويرجع السبب في هذه المظنة الى أن هناك حلقة مفقودة في اختيار المتحدثين ش، وهذه الحلقة المفقودة هي عدم وضوح الرؤية عند بعض المتحدثين ، وإن كانوا كبارا ، بالنسبة لطبيعة الأحاديث المذاعة ، وأن هذه الطبيعة تختلف تماما عن طابع المحاضرة في الجامعات أو النواثر العلمية من ناحية واحدة هي : أن المتحدث الإذاعي مطالب بأن يقرب أعلى الفكر بأبسط الأساليب وأقربها ، صياغة وأداء ، الى وجدان المشاهد أو المستمع .

لنفرض - مثلا - أن عالما قديرا يراود منه أن يلقي حديثا إذاعيا في نظرية النسبية ، فإن من الخطر أن يتحدث الى جماهير الإذاعة أو التلفزيون كما يتحدث الى العلماء أو المتخصصين من أمثاله ، وعليه أن يستعاض عن ذلك بتبيان آثار هذه النظرية في حياتهم اليومية العادية ،

حتى يقبل الجمهور على الاستماع اليه والافادة منه ، والا صار الحديث الإذاعي أو التلفزيوني نوعا من مخاطبة الذات ، أو صفوة محدودة من العلماء .

وهناك أمثلة صالحة في هذا المقام ، حيث كان بعض كبار الأدباء يتحدثون - ولعل من الأمثلة الصالحة في هذا المقام أحاديث الدكتور طه حسين الإذاعية - في صميم النظريات الأدبية ، من خلال صياغة مشوقة ميسرة ، تجتذب اليها جمهور المستمعين .

وليس معنى هذا أننا نحظر على الراسخين في العلم أو الفقه أن تكون لهم مقابلات إذاعية أو تلفزيونية مع الناس ، لكن المقصود أن تكون هناك قنوات وشبكات إذاعية متخصصة ، يجد فيها جمهور العلم والعلماء المتخصصون مكانهم اللائق بين جماهيرهم الإذاعية - كالبرنامج الثاني في الإذاعة مثلا - بون أن نحرم مستمعي الإذاعات الأخرى من اقتباس المعارف عن طريق المتحدثين بالأساليب الإذاعية ، وبذلك نكون قد حققنا الحسنيين في الافادة من عطاء المفكرين : من كان منهم ذا طبيعة تخصصية له قناته وجمهوره ، ومن كان منهم ذا أسلوب إذاعي له قناته وجمهوره .

اما أن نقحم حديثا تخصصيا ، لمحدث معين في التخصص ، بين فقرات البرامج العامة ، فهو أمر ضار بهذه البرامج ، ضار ببعض المتحدثين أنفسهم ، لانصراف الناس عما يقولون رغم أهميته . فلقد يكون من المهم أن نقدم للمستمع أو المشاهد أفذاذا من كبار الأساتذة ، لكن الأهم من ذلك كيف نقدمهم ومتى وأين نقدمهم ، وكيف يتلاقون مع الناس عن طريق الشاشة أو المذياع .

ويخلص هذا كله في : ان قضية الأحاديث الإذاعية أو التلفزيونية هي إحدى القضايا الفنية التي ترتبط فيها الأجهزة الاعلامية بوجدان الجماهير ، وستكون هذه القضية إحدى المسؤوليات المستقبلية بالنسبة للإذاعتين المسموعة والمرئية ، وهي مسئولية لها جانبان متقابلان : الحديث والمتحدث .

متكافئا ، بحيث يكون مكان كل نوعية من الاحاديث معروفا ، أيا كان المتحدثون .

* ان يتم اختيار المتحدثين طبقا للخطة السابقة ، دون تدخل من المذيعين ومن اليهم فى هذا الاختيار .

* ان يعد ارشيف قومى للشخصيات المصرية المؤثرة ، تكون من اهم مواده احاديثهم الاذاعية والتليفزيونية ، كضرورة تاريخية وقومية ، دون قصره على الفنانين ، وانتاج تسجيلات (كاسيتات) لهذه الاحاديث والعمل على تسويقها محليا وخارجيا .

* ان وجود كل أو بعض هذه النظم لا يمنع من وضع الخطة الشاملة المستقبلية للاحاديث وضعا جديدا متطورا ، أكثر دقة وأكثر ملاءمة للمستقبل .

دور الاعلام المستقبلى فى مواجهة العادات والتقاليد

ربما كان فى مقدمة المهام الصعبة التى سيخوضها الاعلام المصرى فى الأجيال التالية ، المواجهة الاعلامية مع بعض العادات والتقاليد ، وترجع ضراوة هذه المواجهة الى أن التركيبة الاجتماعية فى كل مجتمع هى مجموعة من العادات والتقاليد ، بعضها يستحق البقاء وبعضها يستحق الفناء ، بعضها يستحق التطوير ، وبعضها يستحق

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم جميعه ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات وآراء ، يوصى بمايأتى :

* ان تقوم خطة الاحاديث على دراسة يستعان فيها بالحاسب الالكترونى لتحديد الأتى :

بالنسبة للحديث :

- ماهى الاحاديث الهادفة المطلوبة لكل موسم .

- ماهى الاساليب التى تتقبلها الجماهير فى الاحاديث .

- ماهى المناسبات والممارسات التى تستحق تكثيف الاحاديث المذاعة وكما وكيفا .

- ما هى نوعيات الاحاديث المرغوب فيها من المستمع أو المشاهد .

- ماهى الفترة الزمنية التى يتقبل فيها المستمع أو المشاهد كل نوع

من انواع الاحاديث .

بالنسبة للمتحدث :

- من هو المتحدث المناسب لطبيعة موضوعه .

- من هو المتحدث الذى يقبل عليه المستمع أو المشاهد .

- من هو أنسب المتحدثين لكل مناسبة عامة .

* أن تحدد الخطة نوعية أداء الاحاديث طبقا لطبيعة الحديث

وطبيعة المتحدث معا ، على النحو التالى :

- متحدث منفرد .

- متحدث يشترك مع غيره فى حديث واحد .

- متحدث الحديث الحوارى مع المذيع .

- متحدث يلقي المذيع حديثه .

- تراعى فى هذه الاتجاهات قدرات المتحدثين الثقافية ومواهبهم

الذاتية .

* ان توزع الاحاديث على القنوات الاذاعية والتليفزيونية توزيعا

الاحياء .

ولعل الصعوبة البالغة في هذه المهمة الاعلامية المستقبلية ، أن العادات تكاد تتحكم في حركة الجهاز البشرى حتى تصبح العادة جزءا منه ، وأن التقاليد تشغل من النفس حيزا - بالممارسات العامة العتيقة - إلى حيز العقيدة مباشرة بحيث تبدو زحزحة بعض التقاليد عن مكانها أمرا بالغ الصعوبة ، لكنه ليس مستحيلا ، بدليل ما حدث بالفعل عبر الأجيال الماضية .

وإذا رجعنا إلى التركيبة الاجتماعية في الأجيال الماضية ، نجد أنها تكاد تكون خطأ واحدا عبر بضعة قرون سبقت ظهور الصحافة المصرية في أواسط القرن التاسع عشر ، لكننا بالمتابعة التاريخية نستطيع أن نرى غير قليل من المتغيرات التي طرأت على هذه التركيبة الاجتماعية بقوة الدفع من جانب الصحافة المصرية .

وعلى سبيل المثال ، كان من تقاليد المواطنين في مصر أن يحفلوا كثيرا ببعض الاساليب العثمانية التي كانت تتحكم في العالم الشرقى إذ ذاك ، فنجد هذه الحفاوة واضحة في الموسيقى والغناء ، وتقاليد المآتم والأفراح ، وتأثيث البيوت وغير ذلك ، مما أوجد شعارا اجتماعيا سائدا قوامه التمثل والمدح بكل ما هو « عثمانلى » .

ولقد بدأت الصحافة الوطنية - منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر - تقاوم هذا الشعار وما شابهه ، وتدرجت في هذه المقاومة حتى استبدل بشعار « العثمانلى » شعار « مصر المصريين » .

ولئن كان هذا النوع من المقاومة الاعلامية لبعض التقاليد يدخل في الإطار السياسى العام ، فلقد اهتمت الصحافة المصرية بعد ذلك بمقاومة الآثار الاجتماعية للنزعة « العثمانلى » حتى ساعد قيام الحرب العالمية الأولى على نجاح هذه المقاومة .

لكننا ينبغي أن نذكر أن هذه الحركة الاعلامية قد اقتحمتها بوسائل الإغراء نزعة أخرى أصغر حجما ، لكنها أخطر أثرا ، وهى نزعة

« الفرنجه » عن بعض الفئات التي انبهرت بالغرب ، فتاهت في الطريق ، إلى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ فاستطاعت صحافتها أن تهز قواعد هذه النزعة .

ثم اتجه الاعلام الصحفى - الذى كان منفردا بالساحة الاعلامية قبل ظهور الاذاعة - للدعوة إلى محو الآثار المترتبة على بعض العادات القديمة في المحيط الاجتماعى ، ونجح في القضاء على الكثير منها فاختلفت من تركيبة المجتمع المصرى . ومن أمثله :

- العادات التي كانت متبعة في المآتم بأحياء ليايلها الثلاث ثم ماكان يسمى باسم « الخمسان » وما كان يجرى فيها من ألوان « العديد » الذى تنظمه « الندابه » وماكان يتبع ذلك من المبيت في دور المدافن طوال أيام الجمع والأعياد .

- العادات التي كانت متبعة في الأفراح بأحياء ليايلها الثلاث ، ومواكب « الشوار » أى أثاثات العرائس ، إلى غير ذلك .

- العادات الخاصة بحفلات الختان ، والتي كانت صورا مصغرة لحفلات الزفاف .

- العادات الخاصة بعلاج الامراض النفسية عند عامة النساء بواسطة حلقات الزار ، وما كان يصاحبها من خرافات .

العادات الخاصة بذبح الذبائح تحت نعوش الموتى في المآتم ، وتحت أقدام الناس في حفلات الزفاف والختان والعودة من الحج .

وقد ساهمت الصحافة - مستعينة في ذلك بما كان يطرأ على المجتمع من تطورات ثقافية واقتصادية - في القضاء على بعض هذه العادات ، وذلك إلى جانب ماكان للكتاب والاعلام الدينى من دور هام في هذا المجال . ويقدر ما تقدم الاعلام الصحفى في الماضى على هذه الساحة ، فقد تراجع بعض الشيء عن تأكيد وترسيخ بعض العادات والتقاليد القديمة التي كانت وما تزال تمثل الطابع الحسن في المجتمع المصرى ، وهذا ما ينبغي أن تعرضه وسائل الاعلام الحديثة

- أن يلتزم سكان كل حي وكل قرية بإقامة جمعية اجتماعية خاصة بهم للعناية بشؤونهم البيئية .

- أن تنشئ كل جمعية من جمعيات الأحياء والقرى صندوقاً تعاونياً اهلياً يسمى « صندوق خدمة البيئة » اللجوء إليه في الظروف الطارئة كالماتم والأفراح واستقبال العام المدرسي ونفقات الأمراض المستعصية وغيرها .

- أن تنشئ كل جمعية اجتماعية في حيها أو قريتها نادياً لممارسة الرياضات الفكرية والبدنية وتدريب النشء على مختلف أساليب الخدمة العامة .

عادات وتقاليد تستحق التطوير :

ولاشك أن لنا تقاليد موروثة جديدة بأن نضعها موضع التطوير ، منعا من اندثارها ، ومنها :

- تطوير عيد الأم بحيث يغدو عيداً للأسرة ، وذلك بتحويل الجانب الأكبر من نفقاته إلى أعمال خيرية تعود بالنفع على الفقراء واليتامى ، مع إيجاد رمز قليل التكلفة تتساوى أو تتقارب فيه الهدايا التي تقدم للإمهات .

- تطويع غرس الأشجار والأزهار لإمكانات كل أرباب وريات البيوت وطلبة المدارس ومن اليهم ، سواء كان ذلك في شرفات المنازل أو مداخل تلك المنازل ، وكذلك بالنسبة لدورات التعليم والتصنيع والاتجار ، لبث اللون الأخضر في كل مكان .

- تكليف كل متعلم أن يعلم ولو فرداً واحداً من الذين فاتتهم فرصة التعليم على أن تكون هناك لوحة شرف موسمية تسجل بها أسماء المتفوقين في هذا المجال من الذين يعلمون والذين يتعلمون ، مع تقديم الجوائز الرمزية لهم .

- أن تكون الفقرة الأولى في البرامج الصباحية بكل المدارس نشيداً عن القيم يردده كل الطلاب في مختلف مراحل التعليم العام .

والمستقبلية ، بالإضافة إلى الحملة على مظاهر فجأة من عادات مستحدثة أو مستوردة ، ضررها أكثر من نفعها .

وحتى يوضع الاعلام المستقبلى أمام مسؤوليته فى هذا المجال ، ينبغي عمل تقسيم واضح لمجموعات العادات والتقاليد ، ويمكن اجمال ذلك فى أربعة اقسام ، هى :

عادات أو تقاليد تستحق الابداء .

عادات أو تقاليد تستحق الاشادة .

عادات أو تقاليد تستحق التطوير .

عادات أو تقاليد تستحق الاحياء .

وعلى سبيل المثال ، يمكن تقديم نماذج من هذه الاقسام ، على النحو الآتى :

عادات وتقاليد تستحق الابداء :

ان العادات والتقاليد البالية التى تستحق أن يتصدى الاعلام لإبداء آثارها كثيرة ، ومنها :

- تقليد كل أجنبى فى الازياء والسلوك بما لا يتناسب مع المجتمع والبيئة والتقاليد ، ومن ذلك انتشار ظاهرة اطلاق الاسماء الأجنبية على المحلات العامة .

- عدم الالتزام بدقة المواعيد .

- عدم الالتزام بالهدوء فى الطرقات العامة .

- شغل الطريق العام بالسراقات لأسباب خاصة .

- تبديد الاقتصاد القومى فى مأكولات غير أساسية ، كياميش

رمضان والأسماك المصنعة أو المستوردة فى بعض المواسم .

- التواكل والسلبية وعدم الحسم فى الأمور فى الوقت المناسب .

عادات وتقاليد جديدة :

وسيجد الاعلامى المستقبلى فرصة فى مقاومة التقاليد أو العادات

البالية بتهيئة المناخ النفسى لبث تقاليد جديدة أكثر نفعاً ، مثل :

- منع التدخين فى غير الاماكن المخصصة للتدخين .

احياء التقاليد والعادات الحميدة المندثرة :

ولعل من أهم واجبات الاعلام المستقبلى ازاء التقاليد والعادات ،
الدعوة لاحياء ماكان فيها من خير وجمال عفا عليهما الزمان ، ومن
ذلك :

- احياء جلسات القرى خلال ساعات الفراغ وملء هذا الفراغ
بتقديم المفيد من الأشرطة المسجلة وتخصيص بعض اوقاتهم للتلاحم
الاجتماعى بتدارس الشئون العامة للأسر والشباب وعلاج مايطرأ على
ذلك .

- تزكية روح الاحترام للكبار وروح التعاطف مع الناشئة فى كل
المجالات بما فى ذلك من أساليب التعامل فى التجمعات ووسائل النقل
العام .

- اعادة تشكيل التجمعات الحرفية فى أنظمة نقابية واعادة انتخاب
شيخ الطائفة الحرفية واختيار من يعاونونه على الارتفاع بالمستوى
الانتمائى .

- دعوة الأطباء أصحاب العيادات الحرة الى تقديم زكاة المهنة
بأفراد يوم من كل أسبوع للعلاج المجانى ، وفى حدود زمنية وعددية
معينة ، كما كان قديما .

ولعل فى مقدمة التقاليد التى تستحق الدعوة لحياتها ماكان سائدا
بين الاجيال السابقة للطلاب سواء فى المدارس أو المعاهد أو الكليات
وفى مقدمتها :

- تنظيم اشتراك الطلاب عامة فى صناديق التوفير التى تنظمها
المدارس ، واجتزاء نصف فوائد التوفير للأعمال الخيرية
البيئية .

- وضع خطة لاشتراك كل التلاميذ والطلاب فى بعض أعمال الفنون
الجميلة بما فى ذلك الرسم والنحت والتطريز والموسيقى والانشاد ،

واجراء المسابقات بينهم فى ذلك واعداد جوائز رمزية للمتفوقين فيها ،
على أن يكون من بين هذه الجوائز إضافة درجة أو درجات محددة الى
درجة اعمال السنة .

- الدعوة الى أن تضاف الى النشاط المدرسى الحصص الآتية :

× حصة للقراءة الحرة .

× حصة للصلاة والافتاء فى الشئون الدينية .

حصة للمباريات الخطابية بقصد تقويم السنة الطلبة لفظا
وأداء .

ولعل مجموعة هذه الملحوظات والمقترحات أن تشكل برنامجا
اجتماعيا ، يقوم الاعلام إما بالدعوة له وإما بالمساهمة فيه ، لتحقيق
مايأتى :

- ارتياد ميادين التنمية الاجتماعية بأيسر الطرق .

- الرياضة النفسية على خدمة البيئة .

- اضافة عنصر قوى الى عناصر الانتماء القومى .

- ترسيخ السلوك الخاص والعام الذى تقوى به مكارم الاخلاق .

- اكتشاف الشباب لما فى أعماقهم من جواهر الملكات الطيبة .

وفى اطار هذه الخدمة الاعلامية المتعددة الجوانب ينبغى الدول من
جانب وسائل الاعلام عن اسلوب المواعظ الجافة ، حتى لا تتحول الى
روتين ضائع المضمون ، وربط الدعوة الاعلامية - المتعلقة بالسلبى
والايجابى من العادات والتقاليد - بالفنون الاعلامية ذات الجاذبية
الجماعية ، بما فى ذلك الدراما والحوار الدرامى ، والمونولوج
والاحاديث والقصص التاريخية المختارة ، والافلام الفنية الرفيعة التى
تحمل قيما انسانية وتحارب العادات والتقاليد السيئة ، والأخبار التى
تخرج منها أمثلة حية للتقاليد والعادات الحميدة ، بالاضافة الى
مختارات من الجمل الماثورة التى لها جاذبية خاصة وقابلية للتداول بين
الناس .

الجوانب الأخلاقية فى العمل الاعلامى

يتنامى دور الاعلام ، ويعظم تأثيره على مختلف جوانب حياتنا المعاصرة ، مما يستلزم متابعة دراسة هذا الدور ، وخاصة فيما يتعلق بممارسة الاعلامى لمسئولياته فى ظل الحرية الواسعة التى يتمتع بها . وفى هذا الاتجاه انتهى المجلس الى اقرار ميثاق الشرف الاعلامى فى دورته الاولى سنة ١٩٨٠/٧٩ .

ونظرا لما شهدته الصحافة المصرية فى المرحلة الاخيرة من تطور سريع ، ابرز جوانبه : ظهور الصحافة الحزبية ، وازدياد التنوع والتعدد فى وجهات النظر ، وازدياد المنافسة - بين الجماعات السياسية لكسب اهتمام الجمهور ، وابرار سلبيات الجماعات المتنافسة - كانت المبادرة من جانب المجلس لطرح هذه الدراسة عن الجوانب الاخلاقية فى العمل الاعلامى ، لما تفرضه الأوضاع المتغيرة من زيادة الاهتمام بايجاد حلول جديدة لمشكلات الاتصال ، تعتمد أساسا على زيادة الاحساس بالمسئولية ، وفرض مزيد من السيطرة الذاتية والجماعية على الأداء الاعلامى ، حتى يمكن ايجاد التوازن المطلوب بين الحرية الاعلامية والمسئولية الاعلامية .

حرية الاعلام :

يسعى أى نظام اعلامى لأن يعمل وهو يتمتع بأكبر قدر من الحرية

وينص الدستور المصرى على أن حرية وسائل الاعلام مكفولة (المادة ٤٨) . ولكن مامن نظام اعلامى حر تماما ، فكل نظام من أنظمة الاتصال عرضة لأنواع عديدة من الضغوط ، فإذا استبعدنا السيطرة الحكومية ، فقد يكون مصدر السيطرة أو الضغوط القوانين التى توضع لحماية أفراد المجتمع من اساءة استخدام الاعلامى لحيته ، ومؤسسات مثل جماعات الضغط . وقد يكون الضغط من المعلن أو من تأثير إدارات العلاقات العامة ، أو قد تنبع من داخل الوسيلة نفسها نتيجة لاهتمامات رئيس التحرير ، وسياسة الوسيلة الاعلامية أو اتجاهات وميول المحررين والمخبرين أنفسهم .

وقد اهتمت المجتمعات المختلفة بتحديد ما هو المقصود بحرية الاعلام ، فكل نظام اعلامى فى المجتمع الحديث عرضة لنوع أو آخر من أنواع الضغوط ولكن تختلف الضغوط فى درجتها ونوعيتها . وفى الأنظمة الاعلامية التى تنعم بقدر كبير من الاستقلال عن الحكومة ، زاد التأكيد على ضرورة مراعاة الاعلامى للمسئولية ، وتوضيح أنه ليس هناك حرية مطلقة بلا ضوابط فى أى مجتمع ، فمقابل كل حرية لابد من مسئولية . وكلما زادت الحرية زادت المسئولية ، وبذلك يمكن تجنب بعض الممارسات الاعلامية غير المسئولة مثل :

- نشر أخبار مسيئة تمس الأفراد أو المؤسسات دون التحقق من صدقها .

- تضخيم بعض المشكلات الهامشية مما قد يثير البلبلة والقلق بين صفوف الجماهير ، يؤدي الى انتشار الشك وسوء الظن فى أعمال كثير من المؤسسات والجهات المختلفة .

- خلط المادة الاعلانية بالمادة التحريرية .

- ظهور بعض الفئات الانتهازية والمستغلة واستعانتها بالاعلان لتحقيق مكاسب سريعة مثل الاعلان عن بيع أراض وشقق لايمك من يسوقها الحق فى بيعها ، لأن بعض أفراد الجمهور يميلون الى تصديق الإعلان لثقتهم فى الوسيلة التى تنشره .

وفى مصر صدر ميثاق الشرف الإذاعى (عام ١٩٨٢) وتضمن مجموعة من المبادئ والالتزامات المعمول بها فى الخارج - وفى مقدمة هذه المبادئ فيما يختص بمسئولية الإذاعى نص على مراعاة مايتى :

مارست عملها كسلطة رابعة وقدمت الحقائق بأمانة عن أعمال المسؤولين الرسميين ، فمن الضروري في بعض الأحوال ، تسليط الضوء على أخطاء المسؤولين . فإن كانت المعلومات التي تقدم صحيحة فلن تكون هناك مشكلة ، ولكن إذا كانت المعلومات المقدمة غير صحيحة ولكنها ذكرت بحسن نية ، وبدون تعمد الإهمال من جانب الصحفي في التحقق من صدقها ، فمن المفروض ألا يعاقب أو تدفع الوسيلة تعويضاً حتى لا يؤدي هذا إلى كبت الحوار في المستقبل . ويعني آخر فإن أعمال المسؤولين الذين يشغلون مناصب عامة والأفراد المشهورين كلاهما معرضة للضوء أمام أنظار الجماهير .

وفي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، على الطرف الذي أضير أن يثبت أن هذه المعلومات المسببة زائفة ، قدمت على هذا النحو على علم سابق من قائلها ، وأن الجريدة نشرتها وهي تعلم أنها كاذبة ، ولم يتم التحقق من صدقها . وهذا بالطبع شرط صعب أن لم يكن مستحيلاً . وفي مصر يعتبر الدستور (المادة ٥٧) أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وغيرها من الحقوق والحريات العامة ، جريمة .

على أن الوسيلة التي تكيل الاتهامات ، أو تنشر الأكاذيب بدون التثبت مما تقوله تعمل بشكل غير مسئول وتفقد ثقة الجمهور فيها ، وتثير الشكوك حول فاعلية التجربة الديمقراطية ، لذلك لابد من وضع ضوابط لهذه العملية ، وأن ينتقد الاعلاميون بعضهم البعض الآخر ، حتى تبرز الأخطاء فلا يفكر الاعلامي في الاساءة الى الأفراد بدون التثبت من صحة المعلومات ، كذلك لابد أن تمارس مؤسسات السيطرة الذاتية نشاطاً أكبر لجعل الممارسة الاعلامية أكثر مسئولية .

أما بالنسبة لحماية سرية الحياة الشخصية للأفراد ، فإنه إن كان الفرد الذي تقدم وسائل الاعلام معلومات خاصة عنه شخصية عامة وكانت المعلومات التي تقدمها الوسيلة هامة للجمهور ، أو موجودة في سجلات رسمية المفروض أنها مفتوحة للفحص الجماهيري ، فإن من حق

- تقديم المعلومات الصحيحة للشعب في حينها .

- الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .

- أمانة الاتصال بين الشعب وحكومته .

- عرض وجهات النظر المختلفة عرضاً متوازناً في كل القضايا

التي تهم الشعب دون تحيز أو إثارة .

كذلك نص ميثاق الشرف الاداعي عند تعرضه للأخلاقيات الاداعية

على تجنب بعض الممارسات في العمل الاداعي مثل :

- أي استغلال للعمل الاداعي في منفعة شخصية .

- اذاعة ما يدعو إلى الانحلال أو ما يدعو إلى الاحباط .

- اذاعة أي اعلان تجارى لايتماشى مع أخلاقيات الاداعة

ونظامها ، أولاً يتفق مع مصالح المجتمع والصحة العامة والذوق العام ،

أو يتعارض مع الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

كما تناول ميثاق الشرف نفسه أيضاً في باب واجبات الاداعيين عدة

أمور هامة أوجب على الاداعيين الالتزام بها ، منها :

• عدم اذاعة أي نبا غير موثوق به .

عدم الترويج لأى شخصية أو فكرة أو سلعة تمس كيان المجتمع

وصالحه أفراداً وجماعات .

التشريعات المتصلة بتقييد حرية الاعلام لحماية الفرد :

تهدف تلك التشريعات الى منع الاعلامى من الاساءة الى الأفراد ،

وحماية سرية حياتهم الشخصية ، وتقضى بضمان حق الفرد في أن

يحظى بمحاكمة عادلة بعيدة عن الاثارة الاعلامية .

وفيما يلي بعض المبادئ العامة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان :

القذف وانتهاك سرية الحياة الشخصية للأفراد :

ينعم أعضاء المجالس النيابية بامتيازات خاصة تتيح لهم الفرصة

لأن يقولوا ما يريدون بدون التعرض للمسائلة القانونية . اما بالنسبة

لوسائل الاعلام فهناك ما يسمى بالتعليق العادل أو الامتياز بضوابط ،

ويقصد بذلك أن وسائل الاعلام لا تصبح عرضة للاتهام بالقذف إن

الاعلامى نشرها ذلك لأن الحياة الخاصة للشخص المشهور لها انعكاسات على حياته العامة وقد تؤثر عليها .

ولكن استخدام اسم الفرد أو صورته فى إعلان تجارى بدون إذن منه يعتبر انتهاكا للسرية . فان زار رئيس دولة او مسئول مصنعا من المصانع ، لايصح استخدام الفيلم الذى يسجل الزيارة فى الاعلان عن ذلك المصنع فيما بعد . كذلك إن افتتح مسئول مؤسسة تجارية لايصح استخدام تلك المناسبة فى الاعلان عن هذه المؤسسة الا بعد موافقته ، وفى حالة المخالفة يضار المسئول أو الزائر الذى استغل اسمه فى تحقيق أهداف تجارية .

كذلك يعتبر انتهاكا لسرية الحياة الشخصية حصول المعلن ، مثلا على صورة لفنانة مشهورة أو لرياضى محبوب ، وأحدهما يستخدم أداة من الأدوات ، أو يشرب نوعا معينا من المشروبات ثم يقدم المعلن هذه الصورة فى إعلان بون موافقة مسبقة .

حق المتهم فى محاكمة عادلة :

تهتم الصحف بتقديم معلومات عن الجرائم لأنه من حق الجمهور أن يعرف ما يحدث من أعمال مخالفة للقانون ، لكى يتجنبها، ويحذر ارتكابها ، ولكى يطمئن الى يقظة سلطات الامن . كذلك يوفر نشر أخبار المحاكمات معلومات عن كيفية أداء السلطة القضائية لعملها بشكل يحقق العدالة . ولكن فى بعض الاحوال قد يؤدى تطرف الصحف فى ممارسة حقها فى توفير المعلومات عن الجرائم الى حرمان المتهم من محاكمة عادلة ، أو قد ينطوى عملها هذا على اساءة للمتهم خاصة ان لجأت الى اصدار أحكام عليه ، ونسبت له صفات سلبية وطالبت بتوقيع أقصى عقوبة ، أو قدمت معلومات عن سجل المتهمين الاجرامى أو علاقات بمجرمين آخرين محترفين ، فهذه الممارسات تؤدى الى تعبئة الرأى العام ضدهم قبل صدور حكم القضاء ، يحدث هذا بشكل خاص فى الجرائم المثيرة مثل جرائم الاغتصاب والقتل ، أو الجرائم التى تمس مصالح أعداد كبيرة من الناس مثل استيراد مواد غذائية فاسدة أو

١٨٨

ضارة بصحة المواطنين .

وتفعل الصحف هذا لجذب القراء وزيادة التوزيع ، وينطوى هذا على ممارسة اعلامية غير مسئولة وتتخذ السلطات القضائية فى الدول الكبرى الاحتياطات حتى توفر للمتهم محاكمة عادلة بعيدة عن الاثارة الاعلامية ، وذلك بأن تمنع نشر أى معلومات عن القضايا التى تنظرها المحاكم أو تقصر النشر فى أضيق الحدود وفى الولايات المتحدة تمنع المحاكم دخول الكاميرا والميكروفون قاعة المحكمة وذلك حتى تضمن أن يحظى المتهم بمحاكمة عادلة .

وإذا لجأت الصحف الى الاثارة يستطيع محامى المتهم أن يطالب بإعادة محاكمته لأنه لم يحصل على محاكمة عادلة .

وفى مصر يكفل الدستور لأى متهم - طبقا لنصوص واضحة ودقيقة - محاكمة عادلة لايقع فيها الا تحت طائلة القضاء والقانون فحسب ، ويعتبر المتهم بريئا حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية (المادة ٦٧ من الدستور) .

والمتهم لايجب أن يحاكم فى محكمتين ، أولاهما : الصحف وهى غير مسئولة ، والأخرى مسئولة بمقتضى القانون ، لذلك يجب على الصحف مراعاة المسئولية فيما تنشره ، ولا تقدم معلومات محرقة ، أو تبالغ فى ذكر الحقائق أو تنشر أقوال الشهود والمحامين ورجال البوليس قبل عرضها على المحكمة .

من هذا الاستعراض يتضح لنا أنه بالنسبة للاساءة الى سمعة الافراد فان هناك ميلا لحماية حرية الصحافة ، خاصة ان ذكرت الصحف المعلومات بنية سليمة وبدون تعمد للكذب أو افعال فى التحقق من صدق المعلومات ، ولكن على الاعلامى ان يراعى ضميره ولا يسوء الى الافراد والمؤسسات لتحقيق منافع شخصية أو مجرد الاثارة الصحفية . اما بالنسبة لسرية الحياة الشخصية للأفراد ، فان الاتجاه يعيل الى عدم حماية الشخصيات العامة لان الجوانب السلبية فى حياة الشخصيات العامة قد تؤثر على أدائها لعملها ، لذلك قد يكون من

المصلحة العامة كشف تلك الجوانب ، ولكن على الاعلامى أن يحسب النتائج التي تترتب على كل عمل يقوم به على المدى الطويل والقصير ، ويعمل كخادم للصالح العام ، وعلى حماية الأفراد بدلا من الاساءة اليهم.

وبالنسبة لأخبار الجرائم والمحاكمات فلا بد من اعتبار المتهم بريئا حتى تثبت ادانته ، وتغطية أخبار الجرائم بدون اثاره .

التشريعات المتصلة بتنفيذ حرية الاعلام من أجل حماية المجتمع :

إثارة العصيان :

تتدخل الدولة لتقييد حرية الصحافة ان عملت الصحف على اثاره العصيان ضد النظام ، فان حثت وسيلة ما المواطنين على القيام بعمل محدد يتسم بالعنف ضد النظام فمن حق السلطة إسكاتها . وفى أوقات الأزمات تكون السلطات أكثر حساسية للنقد وقد تكبت حرية الصحافة . فعلى الاعلامى أن يأخذ ظروف مجتمعه فى الحسبان ، فما يمارسه فى عمله الاعلامى فى دولة تعاني من العديد من التحديات والظروف الاقتصادية الصعبة ، قد يمارسه بطريقة أخرى فى مجتمع مستقر لا يعاني من مشكلات أساسية ، فالمسئولية تتطلب أن يحذر النتائج غيرالمطلوبة التي تترتب على كل عمل يقوم به .

وفى الولايات المتحدة يعاقب الاعلامى اذا طالب أو حث الجمهور على القيام بعمل محدد يسمى لتغيير نظام الحكم بالعنف ، واذا شكل ذلك خطرا مباشرا واضحا على النظام .

جرائم الأحداث :

يصعب على الاعلامى فى مجال تغطية جرائم الاحداث اتخاذ القرار ، لأنه ليس هناك رؤية واضحة حول أسلوب التغطية ، هل من الأفضل تجنب نشر جرائم الأحداث ، أم تنشر تلك الجرائم بدون ذكر اسماء وصور مرتكبيها ؟ يرى البعض أنه من الأفضل نشر أخبار الأحداث مع صور اسماء مرتكبيها على أساس أن الخوف من العلانية

أو الفضيحة ستمنع الحدث من ارتكاب أعمال مخالفة للقانون ، ولكن نشر أسماء الأحداث قد يمنع عودتهم للسلوك القويم ويسبب الى عائلاتهم ، كما أن ظهور اسم الحدث قد يجعل منه بطلا عند أحداث آخرين يسعون الى تقليده . لذلك لابد من تجنب أسماء الاحداث المنحرفين خاصة بالنسبة للجريمة الأولى .

ان نشر جرائم الاحداث يفرض على المجتمع مواجهة مشكلتهم وابتعاد حلول لها ، على أن يراعى الاعلام مصلحة الحدث والمجتمع .

حق الصحفي فى اخفاء مصدر معلوماته :

أثير قدر كبير من النقاش فى السنوات الأخيرة حول حق الصحفي فى اخفاء معلوماته ، فالبعض يرى أنه يجب أن تطبق على علاقة الصحفي بمصدره نفس الامتيازات التي جرى العرف على قبولها بالنسبة للعلاقة بين الطبيب والمريض ، والمحامي وموكله ، والشرطى والمبلغ ، ولكن علاقة أولئك بعملائهم لها طابع سرى ، أما علاقة الصحفي بمصدره فانها تؤدي الى نشر معلومات أى الى نشاط على .

ولاشك أن توفير الحماية لمصادر معلومات الصحفي يمنع نزوب تلك المصادر ، لكن توفير الحماية المطلقة لها بعض الجوانب السلبية فالصحفي غير المسئول قد يستغل هذا الحق ويخلق أخبارا ينسبها لمصادر غير موجودة ، وقد تضلل بعض المصادر الصحفيين بمعلومات كاذبة وتتمتع بالحماية ، وبهذا يساء استخدام هذا الحق ، لذلك يجب الاحتراس عند استخدام هذا الامتياز .

المواد الخارجة على الآداب :

هناك مجال آخر يتصل بالوظيفة الترفيهية للاعلام تفرض فيه السلطة ضغوطا على وسائل الاعلام لجعلها تلتزم بمستويات معينة فى المضمون الخارج على الآداب والذى يقدم فى وسائل الاعلام ، وهذه القضية لها أهمية خاصة الآن بسبب انتشار نواى الفيديو ولجوئك النوادى الى ترويج أفلام خارجة على الآداب تصل الى الشباب والاطفال ولن لديهم اتجاهات تميل للانحراف مما قد يؤدي الى تأثيرات

ضارة بالمجتمع .

ويتصل موضوع المواد الخارجة على الآداب بحجم الجمهور الذى يتم الوصول اليه ومستويات الجماعة . فمن المنتظر فى حالة عرض فيلم خارج على الآداب فى التلفزيون أن يكون الجمهور كبيرا جدا ، أما فى دار السينما فالجمهور أقل ، وأما فى ناد خاص فالجمهور أقل منه فى الحالات الأخرى .

المهم أن المعايير التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان هى مستويات الجماعة ، وتأثير المضمون على الفرد العادى وليس على الطفل أو الشخص المنحرف ، كما أن العمل يجب أن يؤخذ فى الحسبان ككل وليس أجزاء منه فقط ، على أنه فى بعض الدول يعاقب البائع أو الذى يروج للمضمون الخارج على الآداب ، ولكن الذى يحتفظ به فى منزله لا يعاقب .

السيطرة على الاعلان :

تهتم الدول المتقدمة بإقامة مؤسسات شعبية ورسمية مهمتها التحقق من صدق الاعلانات ومراعاة عدم اساءة المعلن لسلعة منافسة لسلعته ، ولكن أغلب تلك المؤسسات تعجز عن متابعة كل الاعلانات . غير أن مجرد وجودها يجعل المعلن أكثر مسئولية ، فإذا اكتشفت كذب ادعاءات المعلن أو مبالغته فأنها تطالبه بوقف الحملة فوراً ، وفى بعض الاحوال تصدر تصحيحاً لما ذكر من ادعاءات والا تعرض للمساءلة القانونية .

جوانب السيطرة غير الرسمية على الاعلام :

يهتم الاعلاميون بصفة أساسية بتحديد جوانب السيطرة الرسمية على الاعلام ، ولكن يندر الاهتمام بدراسة الضغوط التى تمارسها المؤسسات الأخرى غير الرسمية على وسائل الاعلام ومنها :

سيطرة المعلن :

سيطرة المعلن على وسائل الاعلام تأخذ أشكالاً مختلفة ، منها أنه

يهتم بتقديم المضمون الذى يجذب أكبر عدد من الجمهور ، والذى يؤدى فى أحوال كثيرة الى الهبوط بالأنواق .

وفيما يلى بعض الممارسات التى لفتت الانتباه فى الفترة الأخيرة ، والتى تتطلب تسليط الأضواء عليها لإيقافها أو لتوعية الإعلاميين لمقاومتها :

الجانب الأول : سعى المعلن لظهور الاعلان عن سلعته فى شكل المادة التحريرية ، أى ظهور الاعلان فى شكل لا يمكن للقارى أو المستمع من ادراك أنه مدفوع الثمن . فلا يجب أن تسمح الوسيلة الاعلامية للمعلن بتقديم المادة الاعلانية كمادة تحريرية . ففى بعض الاحوال نقرأ موضوعات عن التقدم العلمى أو الاقتصادى لدول معينة ، أو تحقيقاً عن شخصيات معينة ، ولا يكون من الواضح ما اذا كانت تلك المادة اعلانية أم هى تحقيقات صحفية . وكثيراً ما نستمع الى برامج اذاعية فى بعض الخدمات تدور فى محلات تجارية يكرر اسمها ومكانها والسلع التى تعرضها ورأى الجمهور فيها . ويحدث الشيء نفسه بالنسبة لبعض برامج التلفزيون ، وقد تفرض وكالة الاعلان هذا الشكل على الوسيلة الاعلامية لأنه أكثر فاعلية ، ولكن الوسيلة يجب أن ترفض مباشرة الاقدام على هذا لأنه ينطوى على تضليل للمتلقي ويضعف ثقته فيها .

الجانب الثانى : أهمية استقلال التحرير عن الاعلان وألا تجمال الصحيفة المعلن اليه أو تقف فى سبيل صالحه ، وبالمثل لا يجب أن تنشر الجريدة تحقيقات صحفية تنطوى على مجاملة المعلن لجذب اعلاناته ، فالوسيلة الاعلامية التى تحترم جمهورها لا تسمح للمعلن أبداً بفرض ارادته على التحرير .

الجانب الثالث : هو تجنب الوسيلة الاعلامية - بدافع من احساسها بالمسئولية - نشر اعلانات حول سلع أو خدمات تختلف حولها الآراء ، أو تحوم حولها الشبهات ، أو تفيد الدلائل بأنها قد تنطوى على تحايل أو تضليل ، وقد يقول البعض أنه ليس لدى الوسيلة الاعلامية امكانيات

تعاونها على التحقق من صدق المعلن ، وأن الجريدة مهمتها فقط التحقق من صدق الاخبار ، أما الاعلان فهو مسؤولية المعلن . ولكن على الوسيلة الامتناع عن السلع التي تثير تساؤلات واضحة ، كما أن عليها أن تمتنع عن الاعلان عن السلع الضارة .

وما تفقده الوسيلة من مال لرفضها للاعلانات المشبوهة ، تكسب مقابله الكثير من ثقة واحترام الملتقى .

الجانب الرابع : هو تقديم الاعلانات من بعض المسؤولين عن الاخبار أو ممن يقدمون البرامج . حقيقة لا يظهر المذيع وهو يقدم الاعلان ولكن المستمع يعرفه من صوته ، فقد يكون الاعلان مصدرا هاما لدخل المذيع ولكنه يقلل من شأنه ويضعف ثقة المستمع أو المشاهد فيه ، لذلك لابد من فصل الاعلان عن التحرير .

السيطرة من خلال الخدمات : العلاقات العامة :

الاعلان كنشاط ، مهما كانت عيويه ، فهو نشاط علني وواضح وتظهر الاعلانات في شكل مساحة في الصحف أو زمن في الاذاعة والتلفزيون مدفوع ثمنها .

ويستطيع أي فرد تمييز الاعلان والتعرف عليه . أما نشاط العلاقات العامة فهو غير ظاهر . فمسئولو العلاقات العامة ينقلون - من أن لآخر ، وبشكل علني - بعض الحقائق ويخفون أخرى . ولكن تأثير إدارات العلاقات العامة بصفة عامة غير ظاهر وغير مباشر على الجمهور ، فرجل العلاقات العامة يحرك الاعلان بدون أن يظهر ، ويعمل من خلال الاعلاميين الذين يقدمون المادة الاعلامية التي يوفرها رجل العلاقات العامة ، كمادة تحريرية ، والملاحظ أن نسبة كبيرة من المادة الاعلامية التي تظهر في وسائل الاعلام مستمدة من إدارات العلاقات العامة ، وهذه المادة لها عادة طبيعة دعائية أو إعلانية . وهذا هو الجانب الأول للمشكلة .

أما الجانب الآخر فهو لجوء المؤسسات في بعض الاحوال إلى تعيين

الاعلاميين كخبراء للعلاقات العامة ، وقد يسبب ذلك تصادما بين موضوعات العمل الاعلامي وبين العمل لصالح هذه المؤسسات . فمن المفروض أن وسائل الاعلام هي عيون وأذان الجماهير في الأماكن التي لا يستطيع الجمهور الوصول اليها ، وأن من واجب الاعلامي أن يتحقق من نشاط المؤسسات المختلفة ، وإذا ينبغي أن يعمل مستقلا عنها .

كذلك من الاساليب التي يلجأ اليها رجال العلاقات العامة للتأثير على الاعلاميين تقديم الهدايا في المناسبات ، أو منحهم تذاكر سفر مجانية ، أو توجيه الدعوة اليهم للسفر الى الخارج ، أو دعوتهم للإقامة مجانا في الفنادق وكثيرا ما توجه شركات السياحة والطيران الدعوة للاعلاميين لمشاهدة أماكن سياحية وقضاء أجازاتهم بها . ان سيطرة رجال العلاقات العامة على الاعلاميين من خلال تقديم مثل هذه الخدمات غير مقبولة .

فالهم ألا يتنازل الاعلامي عن واجباته في تقديم الاخبار بموضوعية والبحث عن الحقائق ، وألا يعتمد على الاخبار والآراء التي تأتي اليه جاهزة من ادارات العلاقات العامة .

ويمكن الإشارة في هذا المقام الى ما جاء في ميثاق الشرف الاذاعي السابق ذكره في الفقرة الخاصة بتمكين الاذاعيين من أداء واجباتهم أن يراعى ما يأتي :

« كفالة حماية الاذاعيين من أي ضغط أدبي أو مادي لإكراههم على أي شيء لا يتفق مع كرامتهم أو كرامة عملهم ، وكذلك حمايتهم من التعرض لما يضر بأشخاصهم أو بصالحهم الخاص أو العام بسبب عملهم في الاذاعة » .

مؤسسات السيطرة الذاتية على الاعلام :

المجتمع في حاجة الى صحافة حرة ، ولكن حرية الصحافة تتوقف على مدى الثقة في عملها فمن مصلحة الجمهور والصحافة زيادة مصداقية الاعلام وحماية حرية التعبير .

مجالس الصحافة :

ان فكرة إقامة هيئة للسيطرة الذاتية فى مجال الاعلام بدأت فى الدول الاسكندنافية (السويد ١٩١٦ وفنلندا ١٩٢٧ والنرويج ١٩٢٨) ثم انتشرت بعد ذلك فى الدول الأوربية والولايات المتحدة ، ثم بقية دول العالم فى السبعينات . ولكن لم يكن هناك اتفاق حول مدى سلطات مجالس الصحافة أو أسلوب عملها ولكن بشكل عام كان هدف تلك المجالس هو حماية الصحافة من التدخل الحكومى وجعل الصحف أكثر مسئولية وهى تقوم بدور هام فى احترام آداب المهنة وتنظيم نشاط الاعلاميين .

وتختلف مجالس الصحافة فى كل دولة لاختلاف ظروف كل منها عن الأخرى ، الأمر الذى يجعل تشكيل تلك المجالس أو أوجه نشاطها وصلاحياتها تختلف بالنسبة لوسائل الاعلام .

وتهدف مجالس الصحافة بشكل عام الى تحقيق الآتى :

- حماية حرية الصحافة والالتزام بالقواعد الأخلاقية فى مجال الصحافة .

- القيام بجزء من مسئوليات السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية فى مجال الاعلام .

- القيام بمراقبة الاعلاميين وجعلهم يقدمون حسابا عن أعمالهم فى الأنظمة الديمقراطية .

وباستثناء الدانمرك وجنوب افريقيا ، يشارك الصحفيون والناشرون عادة فى أعمال مجالس الصحافة . وفى بعض الدول (هولندا وسويسرا) لايسمح بمشاركة أو تدخل الناشرين . ومن الاتجاهات الجديدة فى مجال الاشراف الذاتى على الاعلام ، اشراك المثلث (أى ممثلين للجمهور خاصة من القراء) فى أعمال المجلس ، وتشارك الجماعات السياسية فى أعمال مجالس الصحافة فى بعض الدول (كوريا الجنوبية وسرى لانكا والهند) وتعمل كل مجالس الصحافة تقريبا على إشراك رجل قانون (قاض مشهور أو محام) فى أعمالها ،

ومن العوامل التى تضعف ثقة الجمهور فى الاعلام عدم وجود هيئة مستقلة للاستماع الى الشكاوى الموجهة ضد وسائله ودراسة القضايا المتصلة بحرية الاعلام . فالاعلامى يتطلع دائما الى ممارسة عمله بشكل مستقل ، وهى جهوده للحفاظ على استقلاله قد يصبح أقل حساسية لحقوق الفرد ومصالحه ، ولهذا تزداد الحاجة لوضع مستويات دقيقة يلتزم بها الاعلامى لكى يعمل بشكل يتسم بالعدالة والموضوعية . وقد لايثق الإعلامى ، فى أحوال كثيرة ، فى الحكومة لوضع تلك المستويات ويفضل أن يحددها له إعلاميون مثله . ويحدد الاعلاميون عادة الأداء المسئول من خلال موثيق الشرف الاعلامية ، ومن خلال التقارير أو التوصيات التى تصدرها هيئات مستقلة تقوم بفحص الشكاوى التى تقدم ضد وسائل الاعلام واجراء دراسات حول حرية الاعلام ، لذلك فزيادة مصداقية الصحف وثقة الجمهور فى ادائها يتحقق من خلال مايلى :

موثيق الشرف الاعلامية :

موثيق الشرف الاعلامية تعاون فى تحديد المصلحة العامة كما يراها المسئولون فى وسائل الاعلام ، ومصدرها الرئيسى العادات والقيم والمعتقدات السائدة ، وهى تتغير بتغير المجتمع وهذه الموثيق تتناول عادة عموميات ، وان تناولت التفاصيل فانها سرعان ما تصبح قديمة وغير ملائمة وهى حاجة الى تجديد ، وبخاصة ان كانت تركز على ما لا يجب أن يفعله الاعلامى وليس على مايجب أن يقوم به . كما أن لبعض وسائل الاعلام . مثل السينما والتلفزيون موثيق الشرف الخاصة بها وهى أكثر تشددا من موثيق الشرف الخاصة بالصحف ، لأن القدرة على الرد بتلك الوسائل أكثر صعوبة من القدرة على الرد من خلال الصحف والاذاعة . وبشكل عام انخفضت أهمية موثيق الشرف حاليا فى الدول المتقدمة ولكن مازالت لهذه الموثيق أهمية كبيرة فى الدول النامية .

ويشغل عادة منصب رئيس المجلس أو نائب الرئيس .

ومن حق الفرد العادي تقديم الشكوى للمجلس في الحالات التي ترتكب الوسيلة الاعلامية فيها تصرفات غير مسئولة . وفي اليابان وسويسرا فقط يأخذ المجلس المبادرة بنفسه لبحث الموضوعات التي يحقق فيها ولايسمح للأفراد بتقديم الشكاوى .

وتختلف المجالس في أساليب توقيمها العقاب على الصحف التي ترتكب أخطاء .

فبعض المجالس تكتفى بإعلان استنكارها ، وبعضها يحذر الصحف ، والبعض الآخر يوقع عقوبات اقتصادية مثل سحب الاعلانات (تركيا) ، أو فصل الاعلاميين من العمل ، ومن الأساليب الشائعة عقاب الصحف التي تنتهك ميثاق شرف المهنة بإجبارها على نشر أحكام مجلس الصحافة التي تدين تلك الصحف وتعاقبها . وفي الهند تحتم التشريعات إلزام الصحف بنشر قرارات مجلس الصحافة ، ولكن في غالبية الدول توافق الصحف بارادتها على الالتزام بنشر أحكام مجالس الصحافة أو بياناته ولكن بالرغم من ذلك تشكو مجالس الصحافة باستمرار من عدم توصيل أرائها للجمهور من خلال وسائل الاعلام ، وعدم معرفة الجماهير لدور تلك المجالس .

ويشكل عام تقوم المؤسسات التي تتولى تشكيل مجالس الصحافة بمساندته حاليا . وفي بعض الدول (الهند) تتحمل الدولة تكاليف تشغيل مجالس الصحافة وتدفع الدولة في فنلندا ٣٤ ٪ من الميزانية السنوية لمجلس الصحافة . وفي بعض الدول يقوم المتقدم بشكوى بدفع اشتراك بسيط للمعاونة في تمويل أعمال مجالس الصحافة ، ويساهم الفرد أو الهيئة التي توجه ضدها الشكاوى في ميزانية مجلس الصحافة .

وتنشر مجالس الصحافة تقارير سنوية أو ربع سنوية في أشكال مختلفة تصف فيها أوجه نشاطها خلال الفترة الماضية .

وهناك بعض المخاوف حول أعمال مجالس الصحافة منها :

- أن تقع تحت سيطرة الصحف الكبرى .

- أن تحول المجالس من هيئات للرقابة الذاتية الى هيئات رقابية بادخال ممثلين للحكومات بين أعضائها أو بفرض لوائح حكومية عليها . لذلك من الأفضل إبعاد التمثيل الحكومي وزيادة مساهمة الجماهير الى جانب تمثيل الاعلاميين .

- ألا يتعاون أصحاب الصحف مع المجلس لخوفهم من أن تحد المجالس من امتيازاتهم .

- صعوبة ممارسة المجالس تأثيرها على الحكومة أو المصالح الخاصة .

ومن أكثر المجالس نجاحا ، المجلس البريطاني الذي تنشر قراراته على الصفحات الاولى للصحف .

يتضح من هذا العرض أن مجالس الصحافة تعتبر من أهم مؤسسات السيطرة الذاتية ، إذ تجعل الصحف تقدم حسابا عن أعمالها وفي الوقت نفسه تحميها من تدخل الدولة ، كما تضمن أيضا مشاركة الجماهير في عملية الاتصال وزيادة فهمها لهذه العملية .

كما أن المجالس أنشئت لتقليل سلطة الحكومة على الاعلام ولزيادة الاحساس بالمسئولية الاعلامية ، ولذلك يجب العمل على تطوير تلك المجالس وحمايتها من سيطرة الدولة ، وان كان الملاحظ في الدول النامية مشاركة مسئولين حكوميين في مجالس الصحافة .

محامي الشعب في الصحف :

حينما طرحت لجنة حرية الصحافة في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ فكرة اقامة مؤسسات للسيطرة الذاتية على الصحف ، وكان من ضمن المقترحات التي قدمت : تعيين مسئول على مستوى رفيع يمثل القراء في الصحف ، تكون له صلاحيات كبيرة في متابعة أداء الصحف لعملها ، وقد كبير من الاستقلال والحرية في العمل حتى يسلط الضوء

على الأخطاء ويفسر للقراء كيف تعمل الجريدة وذلك حتى تزداد ثقة القراء في الصحف . وفكرة محامي الشعب في مختلف المؤسسات ليست جديدة ، فقد عرفت في السويد منذ العشرينات من القرن العشرين . وبالرغم من الضوء المسلط على هذه الوظيفة في الولايات المتحدة إلا أنه حتى عام ١٩٨٣ لم تكن موجودة إلا في ثلاثين جريدة من بين ١٧٠٠ جريدة تصدر في تلك البلاد .

ويتلقى محامي الشعب وناقد الصحيفة شكاوى القراء ، ويكتب تقريرا يوميا للمحرر عن كل شكوى بما في ذلك أسلوب معالجة الشكوى ، ويتحقق من المصادر التي يستخدمها الصحفيون ، وقد يأخذ المبادرة بنفسه في التحقيق في بعض الأمور .

وتخصص الصحف اليومية عادة عمودا يوميا أو أسبوعيا لناقد الصحيفة ينشر فيه ردود على الشكاوى أو نتائج تحقيقاته .

ومهام محامي الشعب الأساسية هي :

- تمثيل مصالح القراء من خلال النقد الداخلي في الجريدة .
- إثراء المناقشة العامة والحوار لتحسين أداء الصحيفة لعملها .
- حث الجماهير لدفعهم في اتجاه العمل لتحسين مستوى الاعلام .
- وربما كان الاتصال بالقراء من أبرز مهام محامي الشعب ، إذ كلما زاد وعي القراء تحسن الأداء الصحفي .

ويعين عادة محامي الشعب في الجريدة لفترة محدودة غير قابلة للتجديد ، وأول شيء يجب أن تفعله الجريدة التي تفكر في الاستعانة بمن ينقدها من داخلها ، أن تكون الأهداف التي تسعى لتحقيقها واضحة . ولابد أن توفر مساحة في الجريدة للناقد الذي يكون مسئولا عما يكتبه ، كما ينبغي أن يكون متمتعا بالاحترام وسعة المعرفة حتى تكون تعليقاته وقع وقيمة . والمعيار الأساسي لنجاح محامي الشعب هو تحسن مستوى التحرير وازدياد الدقة في الاخبار .

وخلاصة القول : أن تدعيم النقد الذاتي المستقل في الصحف أمر

جدير بالتشجيع والمقصود بذلك ليس فقط نقد الأخطاء البسيطة ولكن أيضا نقد الاساسيات ومواجهة مشكلات وإيجاد حلول لها .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة ومآدار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

* أن تكون للاعلاميين مواثيقهم التي يضعونها بأنفسهم في اطار المعايير القومية والعالمية التي يلتزمون بها ، على ان تتضمن هذه المواثيق احترام حق الجماعة وحقوق الافراد أيا كانت أعمارهم ومذاهبهم بما في ذلك حجب أسمائهم وصورهم إبان المحاكمات قبل صدور الاحكام النهائية فيها ، مع التأكيد على ميثاق الشرف الاعلامي والذي سبق للمجلس اقراره .

* عدم الخلط في الصحف بين المادة التحريرية والمادة الاعلانية ، وعدم الجمع بين وظائف التحرير ووظائف الاعلان . مع اخضاع المادة الاعلانية في الصحف للوائح وأداب المهنة ومسئولية رئيس التحرير في ذلك .

* أن تكون المادة الترفيهية في وسائل الاعلام خاضعة للاداب الاعلامية والاداب العامة .

* أن تتطور مجالس الصحافة بحيث تغدو مجالس صحفية تضم بعض المستشارين الذين يعينون بواسطة هذه المجالس .

* أن تكون في مجالس الصحافة أو مجلس الاعلام قناة لمتابعة نبض الجماهير لدراسة الشكاوى الجادة من الافراد والجماعات وخاصة تلك الشكاوى التي تهتم بالصالح العام .

* اجراء دراسة تفصيلية - يراعى فيها واقع مجتمعنا وصحافتنا واعلامنا - بشأن انشاء وظيفة في كل مؤسسة صحفية واعلامية يتولاها أحد الخبراء الاعلاميين لمدة محددة ، وتتناط به مهمة تلقي شكاوى الجمهور واقتراح اسلوب معالجتها ، والاتصال بالجهات المعنية .

الغير بهم .

سادسا : استغلال النفوذ الشخصى ، وكذلك استغلال غرائز الجماهير محظوران فى جميع وسائل الاعلام .
سابعاً : الاعلاميون شركاء فى المسئولية عن الحقيقة وعن سمعة البلاد وحرمة الأسر والأفراد ، ولهم كافة الحقوق القانونية التى تمكنهم من الالتزام بهذه المسئولية .

ثامناً : الاعلاميون مسئولون عن تصحيح أى خطأ يصدر عنهم ، أو بواسطة المتعاملين معهم ، مع المحافظة على الاسرار المتصلة بالأمن القومى .

تاسعاً : يلحق هذا الميثاق بجميع التعاقدات بين الاعلاميين وبينهم وبين سائر الجهات الرسمية والشعبية للعمل به ، وكل مخالفة له من أحد الأطراف تخضع لأحكام مخالفة الدستور والقانون .

ربط ذكرى الشوامخ بالانتماء الوطنى

تولى الاذاعة المصرية - المسموعة والمرئية - عناية خاصة بذكرى شوامخ البلاد الراحلين وتكريم الأحياء منهم . وقد توالى برامج الاحتفاء بذكرى هؤلاء الاعلام وتكررت ، محققة مثلاً للاعتراف بالجميل ، متمثلة فى اعتراف الرأى العام أو الدولة بما قدم هؤلاء الشوامخ من جليل الأعمال ، ومقدمة مبرر هذا الاعتراف فى المثل العليا التى تزخر بها حياة كل منهم فى مجالات مختلفة كما تصورنا هذه البرامج .

١٩٥

ملحق

ميثاق الاعلام

أولاً : الاعلام المصرى ملك لشعب مصر ، فلا رقابة عليه لغير الشعب

ثانياً : يلتزم الإعلاميون فى كل عمل إعلامى مكتوب أو منشور أو مرئى أو مسموع أو مرسوم بالمبادئ الأساسية للاعلام وهى :
- تقديم المعلومات والأخبار الصحيحة للشعب فى حينها وتقديم الشروح الصادقة لها .

- تعزيز الحريات الدستورية والقيم القومية والدينية وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

- بث الثقة بين المواطنين فى الداخل وبينهم فى الخارج .

- الرعاية الكاملة لكل مصالح الشعب .

- عرض وجهات النظر المختلفة عرضاً متوازناً أميناً فى كل القضايا التى تهم الشعب والبعد عن الاثارة والاسفاف .
- أمانة الاتصال الفكرى بين الشعب وحكومته .
- احترام قيمة العمل والعاملين من جميع الفئات .
- احترام سيادة القانون .

ثالثاً : حرية الكلمة الاعلامية مقدسة ، ولا سلطان عليها الا للضمير .. وفى ظل هذه الحرية لايجوز للاعلاميين تجاوز الحريات المكفولة للآخرين جماعة وأفراداً .

رابعاً : للاعلام المصرى أخلاقيات أساسها العمل بالتعاليم السماوية ، وأدبيات أساسها رعاية الكرامة الوطنية والانسانية فى جميع المعاملات والمنتجات الاعلامية ، وعلى الاعلام المصرى التزامات أساسها الثقة بالأهداف القومية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والمشاركة الفعالة فى توجيه الرأى العام توجيهها صحيحاً .

خامساً : لايجوز استخدام أية وسيلة من وسائل الضغط المادى أو المعنوى فى التعامل مع الاعلاميين بما يؤثر فى ثقتهم بأنفسهم أو ثقة

وقد انتشر هذا الاتجاه الناجح وقوى على امتداد برامج الاذاعة والتلفزيون حتى شمل كثرة المشاهدين ، ثم تدرج الى الاقل منهم شهرة ، وهو يحمل - فى حقيقته - معنيين :

- معنى الوفاء .

- معنى تقديم القدوة الحسنة .

ويحتاج تنظيم هذه البرامج إلى حسابات دقيقة تنهض على اساس التجارب المستفادة فى هذا المجال ، وتراعى فى البرامج المستقبلية للإذاعة المرئية والمسموعة ، على أن يوضع لها جميعا مخطط محدد الخطوات والأولويات فى تكريم الشخصيات البارزة وأحياء ذكراها على ضوء أهمية ما قدمته الشخصية للمجتمع من خدمات ، فى أى مجال يتصل برفعة المجتمع ، وأن يكون ذلك هو المعيار الوحيد للأحياء والتكريم بعيدا عن أية مجاملة . ذلك ان تكريم هذه الشخصيات هو بمثابة تعبير صادق وتفهم دقيق لمجريات الاحداث التاريخية للبلاد .

ان الهدف من احياء ذكرى الشوامخ هو دعم مفاهيم الانتماء القومى ، وإبراز القدوة الحسنة والاعتزاز بمصريتنا وحفز الهمم للنهوض بها .

وإذا كانت الاذاعة المرئية والمسموعة قد خطت خطوات موفقة فى احياء ذكرى عدد غير قليل من الأئمة أو القمم فى التاريخ ، فينبغى بالنسبة للخطوة المستقبلية فى هذا المجال ألا تترك هذه الخدمة الاعلامية الجليلة لمجرد المناسبات أو لمجرد توفر مادة لبعضها من جانب الذين يتعاملون مع الاذاعتين ، بل لابد أن يكون هناك ثبت تاريخى لتنظيم هذا العمل الجليل ، فمثل هذا العمل القومى ينبغى ان يخضع مستقبلا لحسابات ليس اولها اجتهادات معدى البرامج ، انما هو فى الدرجة الاولى تقديم افضل الصور لثقافة المجتمع وآثار نوى الاثر فى تحديد معالم هذه الثقافة فنية كانت أو أدبية أو علمية دون إغفال لنوى الاثر فى اصلاح هذا المجتمع وتحريره ورفع شأنه ممن يستحقون ما هو أكثر من ذلك .

ومن هنا ينبغى ان تقوم الخطوة المستقبلية للوفاء والتكريم على الاسس العريضة الآتية :

- تعريف الشوامخ الجديرين بالتكريم وأحياء الذكرى .

- الجدول الزمنى للتكريم .

- حدود الذكرى السنوية العابرة والذكرى اليوبيلية لخالدى الذكر

مع تحديد المادة فى كل من المناسبتين .

- حجم التكريم الملائم لكل شخصية على المستوى القومى .

- حفظ التوازن فى برامج الذكرى بين جميع الفئات .

- حدود التكريم الخاص بالمناسبات التى يقصد بها مجرد الوفاء أو

التشجيع .

وفى كل ذلك ينبغى أن يكون واضحا ان المسألة هنا لا تتعلق بأشخاص مهما بلغت درجة شهرتهم بقدر ما تتعلق بمدى مايسهم به البرنامج من نصيب فى إثراء الزاد الثقافى والمعرفى للمتلقي ، والقاء الاضواء على القضايا الاجتماعية التى تهمة ، الى جانب تقديم صور قومية رفيعة للقدوة الحسنة .

ولاشك أن هذه الخطوة المستقبلية ستكون حريصة على عدم التكرار إلا فى حدود الاقتضاء ، اذ لامعنى لأن تكرر فى ذكرى شخصية من الشخصيات ، المادة نفسها التى تقدم عنها فى كل عام ، وهو أمر يمكن علاجه بان تخصص الذكرى فى كل مرة لزاوية من الزوايا تنصب عليها الدراسة التى تفيد السامعين فائدة جديدة ، كأن يتعرض البرنامج فى كل مرة الى عمل من أعمال الشخصية بشيء من التفصيل سواء كان فى موقف أدبى أو ثقافى أو غيرهما ، وأن يتناول بالشرح أهمية هذا العمل .

ومن الواضح أن الهدف من وراء هذا التخطيط هو تقديم نماذج ثرية ومميزة كقدوة عامة للشباب ، وكذلك تحقيق ماينبغى أن يكون عليه العطاء الاذاعى المستقبلى من القوة فى تكوين الذوق العام تكوينا أفضل .

دور الاعلام فى التنمية

دور الإعلام فى التنمية وزيادة الإنتاج :

يعتبر الاعلام بفلسفته الواسعة ، وبوسائله المتطورة أقوى أنوات الاتصال العصرية التى تعين المواطن على معايشة عصره والتفاعل معه .
ويؤدى الاعلام - بوسائله المنتشرة على نطاق واسع - دورا كبيرا فى طرح منجزات الحضارة والثقافة بما تحمل من قيم مختلفة : علمية وعملية توصيلها الى كافة قطاعات ومستويات الجماهير ، وبالتفاد بذلك الى العقل والوجدان العام والتأثير فيها .
والاعلام فى سبيل تحقيق اغراضه ، يستوعب قيم العصر ومفاهيمه ويتمثلها ، ويعمل أساليبه وفنونه فى صياغتها بما يلائم نوق الجماهير ، ويلبى حاجاتهم ، ويفرغ غاية جهده فى متابعة وملاحقة مستحدثات العصر وتطوراتها ، ليضع فى الضوء كل ما يعين الفرد على حركته الذاتية والتكيف فى مواجهة الحياة والآخرين تبعا للمعطيات والمفاهيم السائدة من حوله .

وعلى ذلك فان هناك علاقة ارتباط ضرورية ومتلازمة بين حركة الحياة والعمل الاعلامى . ومن الطبيعى أن يكون هناك مثل هذه العلاقة الضرورية بين الاعلام وخطط التنمية وقضاياها ومشكلاتها .
• يجرى العمل الاعلامى فى نطاق ثلاثة أبعاد يستهدف البعد الاول

ويتطلب هذا كله أن تكون هناك لجنة قومية للإحياء يضم اليها أعضاء لهم صفة المؤرخين الثقافيين فى مختلف الثقافات الفنية والفكرية والتاريخية والقومية لوضع الخطة القومية المستقبلية المنشودة لتكريم الشوامخ وأحياء ذكراهم ، على أن يرجع الى الاستئناس برأى هذه اللجنة فى كل المناسبات . وقيام مثل هذه اللجنة من شأنه أن يساعد الاذاعة المرئية والمسموعة فى تحمل المسئولية تجاه ما يأتى :

- النقد الذى يتكرر بمناسبة وبدون مناسبة .

- عدم التأثر بأى تعليق غير مسئول .

- جدولة برامج الأحياء جدولة أصيلة ثابتة غير قابلة للمجاملات .

- تصحيح الأوضاع فى كل مجالات التكريم الاذاعى .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، ومادار حوله فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تشكل الجهات المعنية لجنة قومية يرجع اليها فى ترتيب إحياء ذكرى الشوامخ فى مختلف الجهات المختصة التى تتصل بخدمة الانتماء القومى على أن :

- تضم هذه اللجنة أعضاء لهم صفة المؤرخين فى مختلف المجالات .
- تضع اللجنة الخطة المستقبلية للإحياء بكل نوعياته وأحجامه على ، أن يكون هدف الخطة هو : دعم الانتماء القومى والذوق العام والقوة الصالحة للشباب .

- تراعى اللجنة فى خططها عوامل الوفاء وتكوين الرأى العام .
- تضع اللجنة فى خططها سجلا بالمناسبات التى يكون فيها الإحياء وجوبيا والتى يكون فيها الإحياء اجتهاديا لإضافة شىء جديد .

- تحدد اللجنة فى خططها نوعيات الأساليب الإذاعية فى كل مناسبة لتستبعد التكرار .

* يقوم اتحاد الاذاعة والتليفزيون بدوره طبقا لهذه الخطة .

يؤدى الى أن كل خطة من خطط التنمية تحتاج الى مايناسبها من الجهود الاعلامية والخطط الاعلامية .

• التقاء الإعلام بالتنمية تحكمه طبيعة نشاط كل منهما . فالاعلام من حيث اتساع دائرة اهتمامه لكل مايشغل المجتمع وخاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والتنمية من حيث تعدد أنشطتها وشمول وتنوع خططها بمايمس هذه المجالات نفسها - يلتقيان في كثير من عناصر وظائفهما واهتماماتهما .

- يقوم الاعلام بوسائله ووسائطه وفنونه المتعددة بتوضيح كل مايتصل بخطط التنمية من حقائق وأبعاد وأغراض وأهداف . ويشيع الوعى بمبادئها ووظائفها لدى المواطنين ، ويهيئ لهم كل مايمكن من أسباب للاشتراك في صياغتها وأحداثها ومتابعة مسيرتها وتقييمها .

- يدعم الاعلام الدور الذى تقوم به الثقافة فيما تطرحه من مواد ثقافية مختلفة عن التنمية وزيادة الانتاج ، وذلك بتحويل المواد الثقافية والمعرفية الى برامج وأعمال اعلامية .

- يسهم الاعلام فى إحداث التعديل الثقافى المطلوب - مساهمة لخطط التنمية وتحقيق اغراضها ، وذلك من خلال فنون الاتصال المختلفة التى تعمل - بإمكاناتها المتقدمة - على انتشار المبادئ والقيم الجديدة بين الجماهير على نحو أكثر نفاذا وشمولا وفاعلية .

تقوم وسائل الاعلام بالاشتراك مع العمل الثقافى بدور المتابعة فى التوعية والقاء الأضواء الكاشفة على مسيرة الخطط التنموية ، وذلك للبقاء على قيام هذه الخطط حية وصالحة فى وجدان وعقول المواطنين بل وللبقاء على جاذبيتها والاحتفاظ بأسباب التعاطف معها .

- تعمل وسائل الاعلام بأساليبها وفنونها وتقنياتها المختلفة للبقاء على فكرة مشاركة الجماهير وتحمسهم لقضايا التنمية وزيادة الانتاج والاسهام بالدور المطلوب منهم أفرادا وفئات ، لتلا تحول هذه القضايا الى نظريات جامدة وتصبح عرضة لان تكون أداة فى يد مجموعة من الفئتين مجردة من مضمونها الانسانى .

- للاعلام دور طبيعى وحيوى فى المساعدة على تنفيذ خطط التنمية

جميع أوجه النشاط القومى الانسانى ، ويستهدف البعد الثانى جميع فئات الشعب المتلقية للنشاط الاعلامى ، ويستهدف البعد الثالث العمل على امتداد زمنى يمثل الماضى والحاضر والمستقبل . ومن منطلق تصور هذه الأبعاد فان قضية التنمية وزيادة الانتاج واقعة تحت طائلة اهتمام العمل الاعلامى ومستفركة فى أبعاده جميعها .

• يشهد العالم اليوم اهتماما متزايدا بالاعلام ورسالته ، كما يشهد كلفا بتطوير وسائله وتنويع أساليبه وتحديثها ، حتى وصل الى مرحلة الأتمار الصناعية والتطور الكبير فى أجهزة الاستقبال والارسال الحديثة . وقد أدى ذلك - بلاشك - الى تمكين الاعلام من تحقيق رسالته على مدى اوسع وأعمق ، مما يعكس تأكيدا عاما على أهمية الاعلام الحديث وقدرته على أداء دور فعال فى القضايا الانسانية والدولية والقومية ، ومنها قضايا التنمية وزيادة الانتاج .

• يبين الربط بين خطط التنمية والانتاج وخطط الاعلام أمرا طبيعيا وضروريا وذلك على ضوء الاعتبارات الآتية :

- أن من مبادئ العمل الإعلامى الأساسية الالتزام بالاهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والتوافق الكامل بين خطط الاستراتيجية الاعلامية وبين السياسات التى تحمل هذه الاهداف القومية .

- ضرورة اقامة الجسور العلمية وتحقيق الربط القوي بين الخطط التنموية والانتاجية والخطط الاعلامية بصورة تحقق التفاعل والانسجام بين الاثنين حتى يستطيع الاعلام أن يمهّد ويهيئ الجماهير ذهنيا ونفسيا لتقبل العملية التنموية والانتاجية ، ويتابع ما تم فيها من انجازات ثم يعرض فى النهاية تقويما علميا لما تم انجازه ، وما أسفرت عنه النتائج النهائية سلبيًا وإيجابيًا ، بهدف تلافي السلبيات وترسيخ ايجابيات التخطيط التنموى الانتاجى .

- من المسلم به أن بناء خطط التنمية والانتاج يتضمن بطبيعته أنوارا خاصة لوسائل الاعلام بفنونها وتقنياتها ووسائطها المختلفة . ويستوى فى ذلك خطط التنمية الشاملة والخطط النوعية الفرعية ، وهذا

، فهو بجانب اسهامه فى تكوين وتقوية الشعور بضرورة المشاركة الايجابية فى تلك الخطط ، يؤدى دورا كبيرا فى ربط المواطنين بالوسائل النوعية المختلفة التى تعين وتساعد على زيادة الانتاج ، كما يقوم بالتعريف بالوسائل التكنولوجية الحديثة وابرار استخداماتها وفوائدها المتميزة ، بل ان لكل وسيلة من وسائل الاعلام والاتصال دورا فى العمل على الارتقاء بالعمليات الانتاجية وتطبيق أنواع من التكنولوجيا الحديثة فى مختلف ميادين العمل والانتاج .

• يقوم الاعلام بدور ايجابى كبير فى تعبئة الموارد البشرية وتوجيه جهودها وإسهاماتها خدمة لأغراض خطط التنمية والانتاج ، وذلك حسب خطة مدروسة تراعى عدة اعتبارات ، منها :

• - اجراء دراسة علمية دقيقة للجماهير المستهدفة لمعرفة طبيعتهم ومستوياتهم الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وعادات وتقاليدهم ومعتقداتهم ، والظروف النفسية التى يعيشونها ، ومعرفة ما يؤمنون به وما يفكرون فيه وما يطمحون اليه من آمال وما يعانونه من مشكلات ، وكذلك دراسة الأحوال السائدة فى البيئة التى يجرى فيها التخطيط لرفع معدلات الانتاج فى مختلف النواحي .

- استخدام الوسائل الحديثة وتوظيف تكنولوجيا الاتصال فى مختلف المجالات والأنشطة ، للوصول الى أكبر عدد من الجماهير المستهدفة ، وكذلك الشرائح الجماهيرية التى كان من الصعب الوصول اليها ومشاركتها فى دفع عجلة الحياة فيما يتعلق بحاضرهم ومستقبلهم ، ويمس مصالحهم ، لأنه فى ظل المشاركة الجماهيرية ستتحول الجماهير من السلبية الى الايجابية بما يخدم أغراض التنمية وزيادة الانتاج .

- أن تخطط وسائل الاعلام للوصول الى قدر كاف من عمق الانتشار وشموله بالنسبة لفئات المواطنين المختلفة ، وأن تعمل جميع أساليبها الفنية فى تنشئة وتربية رأى عام وطنى يشارك بالتزام اختياري فى نجاح الخطط القومية فى مجالات التنمية والانتاج وغيرها من المجالات الوطنية .

- أن تعتمد وسائل الاعلام الى تحديث الأسلوب الاعلامى فى تناول

قضية التنمية وزيادة الانتاج ، بحيث لايقوم على نهج أسلوب الاثارة أو الدعاية ، وانما لابد من مراعاة الأصول الفنية الواجب اتباعها من قبل وسائل الاعلام ، فلم يعد الاعلام مجرد خطب وعظ وارشاد وأساليب مباشرة ، ولكن الأمر يتطلب جهدا فنيا فى كل جهاز من أجهزة الاعلام على حدة لضمان التأثير المطلوب .

- اختيار الكوادر الفنية العاملة فى مجالات الاعلام وتدريبها والارتقاء بمستوياتها ، باعتبار ذلك من الأسباب الرئيسية لنجاح العمل الاعلامى .

وهذا امر بالغ الاهمية بالنسبة للى دولة نامية تطمح الى الانتفاع بأجهزتها الاعلامية بأقصى مايمكن من خلال تحسين مستوى العاملين فى هذا المجال . مع الاهتمام بصفة خاصة بقيادة الرأى .

- ان يراعى العمل الاعلامى عدة اعتبارات فى تصميم برامج المواكبة لخطط التنمية - ومن ذلك :

- × اختيار البرامج الاعلامية المناسبة لتحقيق الهدف المطلوب .
- × اختيار الأسلوب والوسيلة الاعلامية المناسبة لكل برنامج اعلامى حسب درجة وعى الجماهير من حيث المستويات المختلفة (الاقتصادية - العلمية - الاجتماعية) واحتياجاتها .
- × الاستعانة بالخبراء المتخصصين فى التخصصات التى تتصل بالبرامج الاعلامية المراد توصيلها الى المواطنين .
- × أن تكون للبرامج الاعلامية أهداف تتصل بخطط التنمية وزيادة الانتاج .

- العناية ببرامج قصص النجاح والتفوق الانسانى والمخترعات باعتبارها أمثلة للاقتداء فى المجالات الوطنية والانسانية .

- ان تكون الدعوة الى الاسهام فى التنمية وزيادة الانتاج عامة يشترك فيها جميع أجهزة وسائل الاعلام بوسائلها وفنونها المختلفة ، كما يشترك فيها جميع القوى الوطنية : الحكومية والشعبية وأن يعلو صوت المشاركة فوق كل خلاف حزبي أو فئوي .

وزيادة الانتاج ممثلة فى مشكلات : محو الأمية ، وتنظيم الأسرة ، والعمل الزراعى ، وضعف الانتاج الريفى .

والاعلام بطبيعته لا ينفصل عن قضايا المجتمع الذى يعيش فيه ، فالوظيفة الاعلامية وظيفة شاملة لحركة الحياة والمجتمع ، لا تكف عن مواكبة كل حدث أو حركة ، ترصد وتبحث وتحقق وتسجل وتعلق فى كل النشاط والمناخى السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها . والاعلام فى كل ذلك هو الذى يحمل الى الناس الجزمة النفسية والذهنية لكل ما يتناوله من الانشطة العامة فى قضايا المجتمع جميعها . وإذا كانت الموازنة بين تحسين أحوال المعيشة وتحسين الانتاج وتنميته بالنسبة لمجتمعنا المصرى المعاصر هى أم القضايا باعتبارها الوسيلة الاولى ، وريسا الوحيدة ، لادراك التوازن الاقتصادى المنشود ، وما يترتب عليه من الاستقرار الاجتماعى الذى يحقق للمواطنين عامة معيشة متوازنة وغدا أفضل .

وإذا كانت زيادة معدلات هذا الانتاج بالنسبة لنا مسألة حياة وكرامة وطنية ، فقد حان الوقت لأن يعيد الاعلام المصرى حساباته لمتابعة هذه القضية والاسهام فى تحقيق غاياتها ، بحيث يعطى لها مثل ما يعطيه من اهتمامات بالسياسات والرياضات وسائر الفنون . وكخطوة أولى فى هذا الاتجاه ، على الاعلام أن يدرس الاساليب المناسبة لتقديم أبطال الانتاج الذين يتحملون عبء العمل من أجل الملايين ، أسوة بغيرهم من أبطال الرياضة والفن .

دور التلفزيون :

أما بالنسبة لجهاز التلفزيون ، وهو أكثر وسائل الاعلام شعبية ، فمن الممكن - كما يذيع على الناس مباراة فى الكرة - أن يذيع الى جانبها مباراة فى الانتاج ، وذلك بأن يقدم فى حلقات مدرّسة دراسة فنية مع مباراة بين شباب العاملين والعاملات فى المزارع والمصانع والمعامل وغيرها . ولو أن مثل هذا العرض تيسر له الانتقان الفنى فى الاخراج ، لصادف من اهتمامات الناس مثل اهتماماتهم بالمباريات الأخرى .

من واجبات وسائل الاعلام كشف معوقات خطط التنمية وزيادة الانتاج والتصدي لها بكل آلياتها وفنونها وامكانياتها ، وفى سبيل ذلك يمكن التنويه بما يأتى :

- أن تدعو الخطط الاعلامية فى برامجها الى توجهات معينة تخدم خطط التنمية وزيادة الانتاج ، وفى الوقت نفسه تدعو الى الحد من الاسراف فى الاستهلاك من خلال أساليب محددة واضحة .

- ينبغى أن تتضمن الدعوة القومية لتحقيق أهداف التنمية وزيادة الانتاج دعوة الى مشاركة المرأة فى الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، وبخاصة المرأة فى الريف ، لتحويل القرية الى خلية منتجة عن طريق تنمية الصناعات المنزلية وتشجيع مشروعات الأسر المنتجة .

- العمل على تطوير وتعديل القيم والأخلاقيات والسلوكيات السلبية المعوقة للعمل ، أو الداعية الى الاستهتار والتسيب .

ومن أهم هذه السلوكيات السلبية تعاطى المخدرات والسموم البيضاء التى أصبحت تمثل مشكلة تؤثر على عملية الانتاج .

- تصدى الاعلام لموضوع الفاقد فى كثير من المجالات الانتاجية والاستهلاكية : الفاقد من الزمن ، ومن السلع ، ومن الماء ، والطاقة ، والخبز ، بحيث توجه الدعوة الى العاملين فى كل المواقع وإلى ربات البيوت بوجه خاص للتصدي لهذه الظاهرة وتجنب الوقوع فى مخاطرها .

- ينبغى الاهتمام من جانب وسائل الاعلام بالمعوقات الادارية التى تقف فى سبيل زيادة الانتاج والدعوى التى تتعلق بها من أصحاب المشروعات الاستثمارية والممولين والعاملين فى الصناعة ومشروعات استصلاح الأراضي واستزراعها وتنمية الثروة الزراعية والحيوانية باعتبار أن هذه المعوقات - بالإضافة الى ما تنطوى عليه بعض القوانين واللوائح والقرارات من ثغرات أو عقبات - تحد من زيادة الانتاج وتثبط همم الكثيرين ممن يريدون استثمار أموالهم ، سواء كانوا من المصريين أو العرب أو الاجانب .

- مواجهة الاعلام بوسائله المختلفة لبعض المعوقات الكبرى للتنمية

وكذلك يستطيع التلفزيون أن يقدم تمثيلات عادية ، وإن كانت خلفياتها جميعا ذات صلة واضحة بتنمية الانتاج .
دور الاذاعة:

وما يقال عن التلفزيون يقال عن الاذاعة المسموعة ، فهي قادرة على أن تعد - مثلا - ألحانا وأغانى مناسبة لتنمية الانتاج ، كى تقدم للعاملين فى مواقع أعمالهم وراحاتهم ، وقد بدأت إذاعاتنا فى هذا المجال بدايات طيبة بالفعل ، وعلينا أن نتذكر كيف نجح كثير من أغانى الاعلانات التجارية ، وكيف وجدت هذه الأغانى من يسمعها ، بل يرددها

ومن قبل رددت جماهير كثيرة أغانى سيد نوريش عن العمل والعمال والفلاحين والفلاحات ، وما زالت بعض هذه الاغانى تعيش حتى الآن فى وجدان الشعب .

ومن الممكن النظر الى أبعد من هذا ، إذ يمكن تطوير بعض الأغانى الشعبية الحالية بما يخدم أهداف الانتاج . وكذلك تستطيع الاذاعتان المرئية والمسموعة أن تنظما بعض المسابقات ذات الجوائز المالية لخدمة التنمية الانتاجية .

دور هيئة الاستعلامات :

ولكى يضاعف الاعلام من اهتمامات الناس بتنمية الانتاج ، فإن الجهات المعنية - كاليئة العامة للاستعلامات - تستطيع أن تقدم وسيلتين اعلاميتين فى الدعوة للتنمية الانتاجية ، وهما :

- الافلام التسجيلية غير التقليدية التى تقدم صورا جذابة من بطولات الانتاج .

- شرائط تسجيلية لأغان وألحان وفوازير وحكايات البطولات الانتاجية .

ولا بد من اتقان توزيع هذه الافلام والشرائط ، بدءا بالمدارس والساحات الشعبية والحقول والمصانع الصغيرة والأندية الرياضية وغيرها .

ولكى تكتمل هذه الصورة الاعلامية ، يقترح الاعلان عن يوم قومى للانتاج ، يروج له من قبل بمدة كافية لتحقيق ماياتى :

- أن يقدم كل مواطن أو مواطنة ، أيا كان عمله ، شيئا من انتاجه

فى هذا اليوم تطوعا .

- أن يشترك جميع الطلبة والطالبات فى تقديم جهود مرتبة من قبل ، للاسهام بها فى الانتاج العام .

- أن يفتح الباب لربات البيوت للتطوع بتقديم شىء من الانتاج الذى يحدد لهن بأسلوب مناسب .

- أن تشكل لجنة أو لجان لكافة المتفوقين والمتفوقات فى يوم الانتاج .

دور الجهات الشعبية :

ويقترح بالاضافة الى ذلك أن تبحث السلطات الشعبية عن وسائل لحفز العاملين على العمل لمدة ساعة اضافية مجانية ، مرة كل أسبوع ، لزيادة الانتاج فى مواقع العمل الانتاجى ، وفى مقابل هذا العمل تعطى جوائز أو شهادات للمتفوقين فى هذا المجال ، على أن تكون هذه الشهادات من مسرقات التعيين والمنح والعلاوات والترقيات بالنسبة للفائزين بها .

دور الصحافة :

والصحافة مطالبة بأن تتابع هذا كله نشرًا وتشجيعًا وتكريما ، على أن تعمل الصحف على تكوين رأى عام لدعم التنمية الانتاجية ، وتستطيع الصحافة ، من خلال التحقيقات الصحفية الخاصة بالتنمية الانتاجية ، أن تبتكر الحوافز المعنوية لزيادة الانتاج ، وأن تعطى لأبطال الانتاج حقهم من الشهرة والتكريم ، وليس هذا بالنسبة للأفراد فقط ، بل وبالنسبة للمؤسسات الانتاجية بما تنشره عنها من احصاءات ومؤشرات النجاح فى التغطية الانتاجية العامة .

ومع كل ماسبق ، فإن للدعاة فى مختلف المجالات الدينية دورهم المرموق فى هذا كله .

أما الاعداد الاعلامى ، فينبغى أن يقوم على قاعدتين :

- الانتاج الموجود فعلا ويستحق الدعوة لاستكماله .

- الانتاج غير المستكمل ويستحق الدعوة لاستكماله .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، ومادار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى ، بما يأتى :

* إقامة مباريات فى الانتاج بجميع المواقع المتاحة لذلك وتعرض هذه المباريات (أو المختار منها) على الجمهور بواسطة الاذاعة والتلفزيون لخلق رأى عام انتاجى .

* ينظم التلفزيون والإذاعة مسابقات بين المواطنين بقصد تقديم فكرة أو عمل لمصاعفة الانتاج ، ويكون لهذه المسابقات الطابع الفنى الجماهيرى الذى تتسم به مسابقات الفوايز وبالتالي تقدم المؤسسات المختلفة مبالغ الجوائز المالية فى هذه المسابقات نظير الاشارة الى انتاجها .

* تضاعف الإذاعة من إعداد وتقديم الأغاني والألحان التى تربط بين الحب والوطنية والانتاج .

* تسجل قصص التفوق فى الانتاج ، وكذلك أغاني وألحان الانتاج على اشربة وأفلام تسجيلية وتنظم الجهات المعنية عرض هذه الاشربة والأفلام بألحانها وموسيقاها بالمدارس والمعاهد والمعامل والمصانع والمزارع والساحات الشعبية والأندية الشبابية بمختلف أنواعها .

* تقوم الصحف بتحقيقات مصورة ومنظمة المصدر تتناول أكثر جوانب الانتاج صلاحية وجاذبية .

* تفرد الصحف فى كل منها عامودا يوميا لنشر كل جديد فى المنجزات الانتاجية مع صور أبطال هذه المنجزات .

* تخصص كل المحافظات يوما فى كل موسم يسمى (يوم الانتاج) وتعد العدة لتلقى ما تجود به القرائح أو الايدى العاملة من الجديد فى خدمة الانتاج ، وتشكل لجنة لتقرير الجوائز أو شهادات التقدير لأفضل هذه المعطيات وأكثرها نفعا .

* يتم اتفاق بين العاملين فى جميع مواقع الانتاج الزراعى والصناعى وما اليهما على اضافة ساعة واحدة الى ساعات العمل

القانونية مرة كل أسبوع ، ويدخل انتاج هذه الساعة فى حساب التفوق الذى يستحق صاحبه جائزة أو شهادة تقدير .

* يؤيد الدعاة الدينيون هذه القضية بالشروح المناسبة فى أماكن العبادة وفى كل تجمع شعبى قابل لذلك .

* تعد مواقع الانتاج ذات الصلة بحاجات الشعب لوحات شرف موسمية تسجل بها أسماء أبطال الانتاج فى كل موسم ، وتنتشر هذه الأسماء وتذاع تباعا بمختلف وسائل الاعلام . فضلا عن وضع هذه اللوحات فى أماكن ظاهرة بمواقع الانتاج المختصة ، ولن يتكرر ذكر اسمه فى لوحات الشرف الموسمية أن يسجل اسمه فى السجلات الدائمة لنجوم الانتاج ، ويعتبر التفوق دائما عن مسوغات الحوافز والترقية .

* تحدد السلطات المختصة الجهة القومية التى تباشر تنفيذ ومتابعة هذه الخطة ، وتمتعها الصلاحيات اللازمة لذلك .

سياسة قومية تجاه

البث التلفزيونى المباشر

سبق للمجالس القومية المتخصصة مناقشة موضوع اطلاق قمر صناعى مصرى للبث التلفزيونى المباشر . وأوصت بأهمية ذلك فى مجالات التعليم ومحو الامية بصفة خاصة .

كما شملت تصورات التقارير التى ناقشتها مايجرى على الساحة الدولية من تقدم وتطور سريع فى مجالات البث التلفزيونى المباشر من

الاقمار الصناعية .

- ولقد صورت بعض التقارير هذا البث على أنه غزو حضارى جديد ، وصورته تقارير أخرى على أنه وصول الى قمة الانتاج التلفزيونى الجاد وقمة الجودة الفنية للصوت والصورة ، وأخرى على أنه يتضمن مضامين لا تناسب مجتمعنا .

الا انه من المؤكد أن عصر الاقمار الصناعية للبث المباشر قد اختصر المسافات وجعل الارض على اتساعها لاتجاوز أبعاد بلدة صغيرة ينتشر فيها الخبر والمعلومة بسرعة البرق ، وأضحى التقارب والتعارف بين شعوب الأرض أقرب وأسرع من أى وقت مضى . ومهما اختلفت الآراء فالذى لا شك فيه ان الاقمار الصناعية للبث التلفزيونى المباشر أصبحت حقيقة واقعة يمكن استشعارها واستقبال مجالاتها على أرض جمهورية مصر العربية بأجهزة استقبال صغيرة ورخيصة الثمن نسبيا .

مؤشرات وحقائق عامة اثبتتها النتائج العملية للتجارب الحديثة :

(١) ان مصر تعتبر فى مجال الراديو جزءا من المنطقة الاوروبية التى تشمل أوروبا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط شاملا شمال أفريقيا ، ومن أجل هذا فإن مصر عضو عامل فى إتحاد الاذاعات الأوروبى ، وقد استردت عضويتها العاملة فى هذا الاتحاد منذ أول يناير ١٩٨٥ وكانت مصر عضوا فيه من قبل ، ثم انسحبت من العضوية العاملة الى الانتساب لظروف سياسية لفترة محدودة .

(٢) ان الاقمار الصناعية ذات القنوات القوية والتى هى أساس الاقمار الصناعية للبث التلفزيونى المباشر قد اتجه بعضها فى الولايات المتحدة الامريكية وفى المنطقة الاوروبية نحو الاستخدام لتوزيع البرامج التلفزيونية (بالصورة والصوت) .

- وفى امريكا كانت محطات الاستقبال الأرضية الرخيصة الثمن ذات الهوائى الطبقي الصغير هى البديل الاقتصادى لاستخدام وصلات

الميكرويف المتعددة ذات المسارات البعيدة ، وذلك لتغذية المحطات المحلية الكثيرة المنتسبة للشبكات الاذاعية والتليفزيونية الكبرى . ووجد المواطنون هناك أن محطاتهم المحلية تأتى لهم بأنباء وأحداث العاصمة وعواصم العالم وتضيف اليها ما يهمهم من وقائع محلية ، لذلك فضلوا على استقبال البث المباشر من الاقمار الصناعية فى منازلهم مباشرة . كما أن مشكلة فروق التوقيت بالقارة الامريكية تلعب دورا هاما فى هذا المجال .

- وفى المنطقة الاوروبية بدأ استخدام الاقمار الصناعية ذات القنوات القوية لتوزيع البرامج التلفزيونية بالصورة والصوت الى الشركات التى توزع البرامج التلفزيونية على كابلات ، ولم يمنع ذلك بعض الأفراد من استخدام أجهزة استقبال للبث التلفزيونى المباشر بهوائيات طبقية صغيرة . وكان الجدل هو أن قنوات التلفزيون الموزعة على كابلات عددها أكبر بكثير من عدد القنوات التلفزيونية التى يمكن استقبالها من محطات الارسال التلفزيونية الارضية ، كما أن التنوع فى البرامج التلفزيونية الموزعة على كابلات يكون كبيرا مما يرضى معظم الانواق .

(٣) فى إطار التطور السريع للاقمار الصناعية ذات القنوات القوية أصبح هناك عدد من الاقمار الصناعية الاوروبية وغيرها ، يغطى اشعاعها المنطقة الاوروبية بأكملها أو أجزاء منها . وبعض هذه الاقمار يغطى اشعاعها أرض جمهورية مصر العربية تغطية جيدة تتيح الاستقبال بوحداث استقبال خفيفة ذات هوائيات قطرها ٢.٤ من المتر .

ومن أمثلة ذلك :

• القناة القمرية للقمر الصناعى الأوروبى التى تذيع البرنامج التلفزيونى (ثرى سات) وهى قناة تذيع البرامج الجادة باللغة الالمانية باتفاقية خاصة بين التلفزيون الالمانى الغربى (البرنامج الثانى) المسمى (ZDF) وبين سويسرا وبين النمسا . وهو برنامج خال من الاعلانات .

الصناعية الخارجية .

- الانفتاح الشامل يفتح الباب على مصراعيه أمام استيراد ودخول أجهزة الاستقبال التي يمكنها استقبال البث المباشر ، وفتح الباب أمام بعض الصناعات المحلية الممكنة في هذا المجال ، دون أى قيود .

٣ (التحكم المنظم في استيراد ودخول أجهزة استقبال البث المباشر واستخدامها .

أما بالنسبة للبديل الأول :

وهو يخص المواجهة السلبية لما يحدث من تطورات في مجال الأقمار الصناعية للبث المباشر ، فهو مرفوض من حيث المبدأ حيث انه لاينتج الا قجوة متسعة بمرور الوقت تجعل اللحاق بركب التكنولوجيا الجديدة أمرا عسيرا وسواء كان لدينا قمر صناعى للبث المباشر فى المدى القريب أو تأخر ذلك بعض الوقت ، فان مجال استقبال البث المباشر من الأقمار الصناعية من المجالات التى أصبحت واقعا لايمكن تجاهله ، ولابد من وجود خطة قومية ايجابية لمواجهة .

وبالنسبة للبديل الثانى :

فهو يخص الانفتاح الشامل والسماح لمن يرغب فى تركيب أجهزة استقبال ذات هوائيات طبقية ، دون أى تنظيم أو تشريع وهذا هو المتبع فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولانظن هذا النمط يصلح فى جمهورية مصر العربية حيث إن تنظيم استخدام هذه الاجهزة - بما يحقق الصالح القومى العام - أمر مطلوب .

وبالنسبة للبديل الثالث :

فهو يخص التحكم المنظم فى استخدام الاجهزة الصغيرة لاستقبال البث المباشر من الأقمار الصناعية . وهو ما يوصى به لتحقيق الاستفادة من هذه التكنولوجيا التى أصبحت واقعا فى منطقتنا . ويوصى بتنظيم استيراد وانتاج واستخدام هذه الاجهزة بما يحقق الصالح القومى فى اتجاهات متعددة على النحو التالى :

١ (الاستخدام المرحلى المتدرج .

• القناة القمرية للقمر الصناعى الاوربى التى تذيع البرنامج التلفزيونى (آر . تى ، الـ) (RTL) وهى قناة تذيع برامج ذات جاذبية خاصة وتعتمد على الاعلانات التجارية . وهذه القناة القمرية تصدر عن لوكسمبورج (اصغر دولة أوروبية) وهى باللغة الالمانية أيضا . وقد استطاع قطاع الهندسة الاذاعية باتحاد الاذاعة والتلفزيون التقاط هذه القنوات بشكل جيد ومستقر مما يؤكد امكان استقبال هذه القنوات وما يستجد مثيلا لها بواسطة هوائيات طبقية صغيرة وأجهزة استقبال رخيصة الثمن نسبيا .

الموقف ازاء الاستقبال :

وعلى ضوء التوصيات التى انتهت اليها الدراسة السابقة للمجلس حول البث المباشر ، فقد رصدت أجهزة الاعلام المصرية واتحاد الاذاعة والتلفزيون هذه التطورات فى حينها ، وكان هذا هو السبب فى طرح اقتراح اطلاق قمر صناعى مصرى للبث التلفزيونى المباشر ، ومازال المشروع مطروحا لتحديد اتجاهاته . واطلاق قمر صناعى مصرى يمثل جانب البث التلفزيونى المباشر ، يحقق للداء الاعلامى وجوده المناسب عن طريق التكنولوجيا الجديدة ويؤدى دوره الفعال فى التغلب على بعض مشاكل التعليم ومحو الأمية عن طريق استخداماته والوقوف فى الوقت نفسه فى وجه منافسة الأقمار الصناعية الاجنبية للبث المباشر .

ولاشك انه حيال كل تطور تكنولوجى أو ظروف محيطية ، لابد من اتخاذ موقف محدد يستهدف بالدرجة الاولى مايفيد التنمية المصرية فى المجالات المناسبة وفتح مجالات التوسع فى الأنشطة التى تعود بالفائدة على الاقتصاد القومى كلما أمكن ذلك .

والبداىل الممكنة لمواجهة الاستقبال من الأقمار الصناعية الأخرى للبث التلفزيونى المباشر يمكن تلخيصها فيما يأتى :

- المواجهة السلبية بالتجاهل التام لما يحدث من تطورات ، ومنع دخول أى أجهزة يمكنها استقبال البث التلفزيونى المباشر من الأقمار

٢) فرض رسوم جمركية عالية نسبيا لصالح الخزانة العامة .
٣) فرض رسوم ميازة سنوية للأجهزة ذات الهوائيات الطبقية التي لا يجاوز قطرها ٤ م .

٤) وضع حوافز للصناعات الرملية للسخول في مجالات تصنيع أجهزة استقبال البث التلفزيوني المباشر .

٥) الاهتمام من الآن بالتدريب والتلميم للكوادر الفنية اللازمة للتعامل مع أجهزة استقبال البث التلفزيوني المباشر في كافة المجالات المتعلقة بذلك ، ويصنف حاسمة التركيبات وأساليب الضبط والصيانة .

كما يقترح ان يكون الاستخدام المرحلي المتدرج وفق خطتين ، خطة عاجلة على المدى القريب ، وأخرى طويلة الأجل كالآتي :

الخطة العاجلة على المدى القريب :

إصدار التشريعات والخطوات التنفيذية الخاصة بالرسم الجمركية والتصريح بدخول أجهزة استقبال البث التلفزيوني المباشر للجهات التي تمنح هذا الحق .

الخطة طويلة الأجل :

بناء على نتائج مراقبة وتقييم استخدام أجهزة استقبال البث التلفزيوني المباشر في الخطة العاجلة ، يتم التوسع في الوقت المناسب في التصريح لأفراد الجمهور بحيازة واستخدام أجهزة استقبال البث التلفزيوني المباشر من الأقمار الصناعية ذات الهوائيات الصغيرة وتحديد مقاساتها ومواصفاتها مع التوعية بما يتبع في هذا المجال في حالة إطلاق قمر صناعي مصري للبث التلفزيوني المباشر ، وتشجيع القطاع العام والخاص على تصنيع وتجميع أجهزة استقبال البث التلفزيوني المباشر محليا .

ويقترح اعتماد البديل الثالث الموضح أساسا لرسم سياسة قومية تجاه الاستقبال للبث التلفزيوني المباشر من الأقمار الصناعية ، مع أهمية الإسراع باتخاذ الخطوات التشريعية والتنفيذية المناسبة والتي تستهدف الصالح القومي في هذا المجال خلال السنوات المقبلة ، وفي

مواكبة زمنية لتوقعات امتداد هذا النشاط عند إطلاق قمر صناعي مصري للبث التلفزيوني المباشر .

التوصيات

بناء على هذه الدراسات والتجارب والحقائق العلمية التي استندت إليها ، وعلى ضوء دراسات المجلس بشأن البث التلفزيوني المباشر يوصى بما يلي :

* تحقيق الاستفادة من تكنولوجيا استقبال البث المباشر من الأقمار الصناعية وذلك عن طريق تنفيذ البديل الثالث المقترح في هذه الدراسة ، وهو ما يختص بالتحكم المنظم في استخدام الأجهزة الصغيرة لاستقبال البث المباشر من الأقمار الصناعية وتنظيم استيرادها وإنتاجها بما يحقق الصالح القومي .

* الاستخدام المرحلي المتدرج للأجهزة الصغيرة لاستقبال البث المباشر وفقا لمقتضيات الصالح القومي العام ، وعلى أساس خطتين : خطة على المدى القريب وتتضمن استصدار التشريعات والخطوات الخاصة بتنظيم استيراد وإنتاج واستخدام هذه الأجهزة ، أما الخطة الطويلة الأجل فيبدأ إعدادها بعد تقييم نتائج الخطة الأولى .

* الاستعداد لمواكبة مشروع إطلاق القمر الصناعي للبث التلفزيوني المباشر بتشجيع القطاعين العام والخاص بوضع حوافز للبدء بمشروعات تجميع ثم تصنيع أجهزة الاستقبال محليا .

* اتخاذ الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لرفع مستوى برامجنا ، وإعدادها وتقديمها بشكل علمي مدروس يتجاوب مع رغبات المشاهدين واتجاهاتهم بما يكفل المواجهة العملية لما قد تبثه تلفزيونات الدول المحيطة بنا ، ولا يتفق مع تقاليدنا الاجتماعية .

* مراعاة أن تعنى كليات الاعلام والمعاهد الفنية المتخصصة بإدراج المناهج المتعلقة بالبث المباشر في دراستها لإعداد الكوادر اللازمة للتشغيل والتعامل مع أجهزة الاستقبال .

* التأكيد على ما جاء بتوصيات المجلس السابقة بشأن البث

خبراً مستقلاً أو تعليقاً على خبر أو عرضاً إخبارياً ، وتلك حقيقة عرفت بها ومارستها الصحافة قبل أن تظهر علوم الاتصال وفنونه المختلفة ، فلم تخل وسائل الاتصال غير المقننة تقنيا علمياً في العصور السابقة من المادة الخبرية ، بل لقد ظهر الخبر والاهتمام به عند الناس قبل أن تظهر جميع وسائل الاعلام قديمة وحديثة .

ولو أننا راجعنا تاريخ الصحافة فسنجد أن الخبر يأخذ في كل عصر صورة من صور اهتمامات الناس وأساليبهم ، بحيث نجد فارقاً كبيراً بين صياغة ومضمون خبر الماضي عما عليه الحال الآن . ففي البداية كان الخبر الرئيسي الهام لابد أن يكون من أخبار الولاة والحكام والأمراء ومن اليهم .

وفي الماضي غير القريب كانت أنباء الزراع منحصرة في القطن - غالباً - كما كانت أنباء الصناعة والتجارة لا ينشر أغلبها إلا في الاعلانات أو في تصريحات الرياسات فقط ، حتى لقد كان القراء لا يصدقون خبراً منها إلا إذا ورد على لسان قيادة متخصصة ، ثم تغيرت هذه الأوضاع وأصبح للصحافة ولميرها من وسائل الاعلام أخبارها تستقيها من مصادرها الخاصة ووسائلها الخاصة .

أما الأنباء الخارجية فكانت في الأجيال السابقة القديمة مجرد ملخصات برقية محدودة ، ثم تطورت شيئاً مشيئاً في الجيلين الماضيين حتى صارت لها صفحات كاملة وصار منها ما يتصدر الصفحات الأولى وعناوينها الرئيسية .

من هذه النقطة بالذات تنتقل الى مستقبل الخبر الصحفي وأخبار أجهزة الاتصال بالأخرى . فقديمًا كان الخبر الذي تتلقاه صحف القاهرة من الاسكندرية أو أسيوط يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التوسع في أنشطة الصحف ، أما الآن فقد أصبح العالم كله وحدة كبرى تتحرك في دوائرتها وحدات مختلفة الأحجام لكنها في نهاية الأمر أعضاء في جسم واحد هو جسم المجتمع الدولي بكل ما فيه من تعدد العقائد والأفكار والالوان والصداقات أو الخلافات . ومن ظواهر هذا العصر أن أعضاء

التليفزيوني المباشر من خلال الاقمار الصناعية والتي تضمنت - بسفحة أساسية - مايلي :

- إنشاء مركز قومي دائم للدراسات الفضائية ، يكون من بين مهامه الرئيسية :

• اجراء الدراسات المستمرة لكل ما يتصل باستخدام الفضاء ومستقبلها .

• تجهيز مناهج التدريب لانتاج برامج البث الفضائي المباشر .

- إعطاء أولوية في السنوات الأولى من الخطة القادمة لتنفيذ مشروع القمر الصناعي المصري للبث الفضائي باعتباره أكثر الوسائل فاعلية في مواجهة البث الخارجي ، وذلك بجانب أهميته في نشر التعليم والثقافة في المناطق النائية والاتصال الجماهيري بصفة عامة .

مستقبل الخبر في الصحافة والاذاعة والتليفزيون

كان الخبر دائماً أهم العناصر المحركة للرأى العام ، كما كان أهم عناصر القوة المؤثرة من جانب الصحافة والاذاعات في نفوس الناس في المعاملات العامة ، ولهذا الأهمية الجماعية الكبرى للأخبار حرص المجلس في حركة الاعداد الفكرى للمستقبل أن يقدم هذه الدراسة عن «أخبار المستقبل» وكيف ينبغي أن تكون .

أولاً : أخبار المستقبل في الصحافة :

المحور الأول الذى تدور عليه الأنشطة الاعلامية هو الخبر سواء كان

المجتمع الدولي يختلفون قدر ما يختلفون لكنهم في نهاية الأمر يتقابلون على أرائك منظمات الأمم المتحدة مهما كان بينهم من اختلاف . ولاشك في أن هذه الصورة بمختلف جوانبها هي التي ستكشف خبر المستقبل من ناحية مادته ، ثم هي التي ستكشف كذلك من ناحية أدوات الاتصال التي سيستخدمها محصلو الاخبار في المستقبل .

ولكى نحاول قياس الخبر المستقبلي في الصحف وغيرها من وسائط الاتصال ينبغي أن نبدأ هذا القياس بأحدث اهتمامات الناس في هذا الزمان وفي هذا المكان ، ثم ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الاهتمامات من تطورات . وعلى هامش هذا القياس نلمس أن السياسة التي كانت مدار الأخبار في الاجيال السابقة هي سياسة اليوم ، وبالتالي فان سياسة اليوم لن تكون بالضرورة سياسة الغد .

كانت السياسة في الماضي هي شئون الحكم تأييدا ومعارضة ، وأجواء تتصل بالسلطة التنفيذية والتشريعية ، وهذا المفهوم وإن كان ما يزال قائما الا أنه في طريقه الى التغير بحيث تسيير السياسة مستقبلا على ثلاث قواعد :

× قاعدة النشاط السياسي التقليدي المؤلف .

× قاعدة النشاط الانتاجي .

× قاعدة النشاط الثقافي وما فيه من اجتماعيات .

ان التطورات التي نعيشها ويعيشها العالم قد كشفت عن الصلة الحميمة بين السياسة والاقتصاد ، حتى أصبح لدينا علم عرف منذ جيل أو أكثر باسم « الاقتصاد السياسي » ، وقد تؤدي هذه التطورات تلقائيا في المستقبل الى انضمام المفاهيم الثقافية ، وما اليها من اجتماعيات ، الى جانب من جوانب المفاهيم السياسية التقليدية . خاصة وأن الثقافة العصرية تشمل كل ما له صلة بالحضارة وما لها من منتجات فكرية وفنية وسلوكية ، وبالتالي فنحن مقبلون على عصر ثقافة السياسة كما دخلنا من قبل عصر الاقتصاد السياسي . وقد يترتب على ذلك أن الخبر

الثقافي بهذا المفهوم سوف يأتي ضمن أخبار الصدارة ، لما سيكون له من صلة بالسياسة العامة كالاقتصاد ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية :
- أن تزايد عدد المثقفين سيكون هو وسيلة التوازن في ترجيح كافة الاتجاهات السياسية داخلية كانت أو خارجية ، وموقف فئات المواطنين من هذه السياسة أو تلك .

- ان الذين سيقدمون الأفكار أو الأدوات التي تنتفع بها البلاد حكومة وشعبا سيكونون بالضرورة من خيرة المثقفين .

- ان التكوين المستقبلي للسلطة والقادة في كل موقع سيعتمد تلقائيا على حجمهم الثقافي الذي يمثل وعيهم بما يدور حولهم في الداخل والخارج وما ينبغي أن يعده لذلك .

- ان الروابط الثقافية كلما قويت بين الأمم خسفت معها نزعات الاستعلاء والاستياء التي تفرق بين الأمم .

ولعل هذه الأسباب الأربعة هي التي ستتحكم في خبر المستقبل .

اما أدوات تحصيل الاخبار في المستقبل فلن تكون كالأدوات والأساليب التقليدية القديمة لأسباب فنية تتصل بتطور وتقدم تكنولوجيا الصحافة ولأسباب خاصة بالمجتمع الجديد الذي سيتسار في مصدر الخبر ونشره بالنسبة للمسئولية والصالح العام ، بل قد يذهب الخبر الى ناشره في سبيل الصالح العام قبل أن يسعى الصحفي الى مصدره .

ولاشك أن أخبار المستقبل ستكون مرتبة في الصحف والاذاعات تبعا لأهميتها عند الرأي العام ، سواء كان الرأي العام المحلي أو الرأي العام العالمي ، وهو أمر تبدو بعض طلائعه منذ الآن .

ومما يستحق التنويه أن هذه كانت البداية في صحافتنا ، فقد كان الخبر ينتقل الى الصحيفة قبل أن تنتقل الصحيفة اليه ، ولاشك في أن هذا التطور الخبري بكل ميوله الثقافية سيقضي على الكثير من أخبار الإثارة الى إثارة الهمم والمزائم والأفكار لما هو أفضل .

ثانيا : مستقبل الخبر فى الاذاعة والتلفزيون :

المناخ العام المتصور للحياة فى المستقبل :

يرتبط تصور الخبر فى المستقبل بتطور شكل الحياة ، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها ، لأن ذلك هو المناخ الذى يبنى الخبر فى نطاقه ، ويصاغ معبرا عنه وتكاد تنبئ المقدمات بألية أكثر تزايد من سرعة نبض الحياة ، كما يكاد ينبئ الغد - وبخاصة فى محيط العالم الثالث الذى تنتمى اليه - عن تزاخم متزايد على القليل من الامكانيات المتاحة لضرورات الحياة ، بفعل التزايد السكانى المتجاوز نسب الامان ، والذى تنعكس آثاره مباشرة على جميع الأسعار لتتصاعد فى ظل العرض والطلب ، الأمر الذى يحتم على البشر الكدح سعيا وراء الرزق ، وهو ما لا يترك لأحد الفرص الكافية للراحة فضلا عن المتعة ، وهو ما يعنى أن يبقى انسان العالم الثالث مكدودا أبدا .

وتبقى حصيلة ذلك ، اتساع الهوة بين حياة الانسان فى الدول المتقدمة وحياته فى الدول التى تسعى للحاق بها .

ونتيجة لتلاشى المسافات بفعل تكنولوجيا الاتصال ، فإن انسان العالم الثالث يعيش حياته فى توتر وقلق ، فهو يرى أن هناك ما لا يمكن له أن يدرك ولو بعضه فى واقع حياته اليومية .

السمة العامة لبناء الخبر وشكله فى المستقبل :

سيكون من الضرورى أن يتعلق الخبر بالحقيقة فى سرعة فائقة ، ليتلائم مع نبض الحياة السريع . ومالم يتوازن ويتوافق ايقاع الخبر مع نبض الحياة فلن يجد الانسان الذى يلتقطه لينفعل به . كما يجب أن يكون الخبر بسيطا فى تركيبه ، بعيدا عن أى التواء أو تعقيد ، معبرا عن غايته فى يسر ، ليدرك لقوه ، فلن يكون لدى الجمهور وقت للتأمل .

والخبر يجب أن يكون بمضمونه موضع اهتمام لأكبر قاعدة جماهيرية ممكنة ، لينفذ خلال أجواء الفردية والانسانية والذاتية السائدة آنذاك .

٢٠٨

هذه هى السمات العامة التى ينبغى أن يكون عليها الخبر فى المستقبل - أى خبر - مرثيا أو مسموعا أو حتى مقروءا .

سمات نشرة الاخبار :

يجب أن يداخل الأمل نشرة الأخبار للتخفيف من حدة القلق لدى الجمهور ، وهنا يكون لأخبار التنمية فى مختلف الأنشطة ، وأخبار النجاحات - فعل مؤثر على كل المستويات ، بما تتضمنه وتشير إليه من آمال .

كما يجب أن تراعى جوانب الروحانيات ، وأن تكون حكمتها بارزة ظاهرة للعيان لتجذب جمهورها - قدر الامكان - بعيدا عن وطأة الماديات وعنتها ، وأن تكون عاملا ملطفا ومهدئا للتوتر .

يبقى الخبر المحلى الذى ينبغى أن يتصف اتصافا كاملا بالمحلية ، وأن يكون مرشدا للجماهير المحلية ، مجيبا على استفساراتهم ، مخففا أعباء الحياة عنهم ، دليلا لهم فى أنشطتهم ، وخاصة المتصلة بالتنمية فى حياتهم اليومية ، بل وفى احتياجاتهم الطارئة أيضا .

الخبر الاذاعى :

ونتيجة للتطور التكنولوجى فى مجالات الاتصال بصفة خاصة - مع الاعتبارات التى برزت لخبر المستقبل وأظهرها سرعة ايقاع الحياة وارتفاع الأسعار وغيرها من السمات الخاصة الحالية ومنها الامية الهجائية - فسوف تبقى لأنوات الاتصال المرئية والمسموعة السيطرة والغلبة فى مجالات الاتصال .

وهذا يعنى أن سوق الخبر الأكثر رواجاً ستكون بصفة أساسية عبر هذين الجهازين ، مع ترجيح دور التلفزيون لاعتبارات ينفرد بها ، ومنها :

- تميزه بالصورة بما لها من جاذبية خاصة .

- ما تقدمه التكنولوجيا اليه ، وتضيفه كل يوم من جديد يقوى من جاذبيته .

- ما يكتسبه الخبر فيه من مصداقية تكاد تخرجه عن مفهوم الخبر

في اللغة بما يحتمله فيها من صدق وكذب ، وهو امتياز خاص للخبر التلفزيوني لاعتماده فيه على الصورة التي لاتدع سبيلا للشك أو للاحتتمالات بنقلها تفاصيل وقائع الخبر الى سامعه كانه يحضره ويشاهده بنفسه . هذا التميز ، وهذا الانفراد للتلفزيون ، يحتم اهتماما خاصا بالخبر فيه :

فينبغي أن تجيب القصة المصورة للخبر على معظم الأسئلة الستة الشهيرة ، وأن لم تجب عنها جميعا . وأن تظل الصور بتتابعها مطلة الى نهاية الخبر بلا اجتزاء لصالح إطلال المذيع . وأن تكون الكلمات المصاحبة توضيحية فقط ، أو لتغطية ما خفى من الأسئلة الستة .

عرض الخرائط التوضيحية ، كلما استلزم جوهر الخبر ذلك .

التحليل والتعليق على الأخبار :

ينبغي أن تكون قصة الخبر المصور واضحة معبرة بعيدة عن أي غموض ، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض الأخبار بطبيعتها تحتاج الى تفسير أو شرح ويستلزم هذا الواقع تقديم تحليل أو تعليق على خبر ما بحسب الأحوال مع وجوب احتفاظ التجليل أو التعليق بخصائصه ، الا أن أيا منهما لا ينبغي تقديمه دون مصاحبة للقصة المصورة موضوع الحدث .

وهذه الثنائية - التعليق أو التحليل مع الصورة - من شأنها أن تقود الى الاقتناع .

وهذا يحتم اهتماما بالغا بأرشيف المعلومات الفيلىمى باعتباره المرجع الوحيد لمادة التعليق أو التحليل .

الشمول الاخبارى :

ورغم احتمال قيام حالة ثنائية الحياة لأنوار الاتصال ، أو حتى تعددها لدى الفرد الواحد وهو احتمال قائم فعلا الا انه من الضروري أن تتكامل الأخبار فى كل أداة اتصال على حدة ، فلا يعتمد التلفزيون

على ماقد يقدمه الراديو أو الصحيفة من أخبار .

وهذا يفرض على وسيلة الاتصال أن تسعى الى الشمول فى أخبارها .

المصادر الاخبارية :

واذا كان هذا الشمول ميسرا بالنسبة للصحيفة ، وممكنا بالنسبة للراديو - الا أنه يدخل ضمن نطاق الأمور الصعبة المكلفة بالنسبة للتلفزيون .

فالشمول يعنى أن تكون عيون التلفزيون مطلة على كل حدث مهما كان وفى أى مكان يقع .

ولا يمكن أن تتسع دائرة الاستيعاب على هذا النحو لأى تلفزيون بقدراته الذاتية ، أى بمصادره الذاتية .

ولذلك تلجأ التلفزيونات الى تعدد مصادرها الاخبارية عن طريق :

قيام علاقات ثنائية مع المؤسسات الاذاعية تسمح بتبادل الأخبار وغيرها .

الانضمام الى مراكز تجميع وتوزيع الأخبار على المستويات الدولية والاقليمية ، وعقد الاتفاقات معها لتنظيم العلاقات المستقبلية ، بما يؤكد قيام التكامل ويمنع احتمالات تصادم المصالح . الاشتراك فى وكالات الانباء العالمية المصورة .

الانضمام الى عضوية الاتحادات الاذاعية الدولية أو الاقليمية للاستفادة ضمنا بامتياز تبادل الأخبار .

إيفاد الوكلاء والمراسلين والمنويين المقيمين على المستوى المحلى فى عواصم المحافظات ليكونوا على مقربة من الأحداث المحلية الهامة والتي قد تتصاعد بأهميتها الى مستوى الأحداث العالمية .

اعداد أطقم اخبارية كاملة التجهيز للتحرك الفورى الى حيث تستدعى الضرورة تواجدها .

الانتفاع بكل جديد تضيفه تكنولوجيا الاتصال .

الأوعية الاخبارية :

تبقى بعد ذلك نقاط أساسية تدور حول : اختيار الأخبار وتوقيت بثها ، والقنوات التي تبث من خلالها كل نوعية من الأخبار .
فإذا كان الأمر يتعلق بالمستقبل ، فإن أكمل الأنظمة التلفزيونية هو الذى سيأخذ تلك التى تجنح الى التخصص ، فتقوم القناة الدينية ، والقناة التعليمية ، والقناة الثقافية (ذات المستوى الرفيع) وقناة للأطفال ، وقناة للأخبار وهكذا .

ويرتبط توزيع الاخبار على القنوات وفق نوعها ، فأما القناة الإخبارية ، فتتوفر على بث الاخبار العالمية القومية ، والبرامج الاخبارية ، والدراسات السياسية ، وتحليل الاخبار والتعليق عليها ، وما الى ذلك من الاهتمامات السياسية .

وهذا يعنى أن القناة الاخبارية ستوالى بث الاخبار على امتداد ساعات عملها . فأما ساعات العمل هذه فينبغى أن تتحدد بعد دراسة ميدانية يتم فيها استقصاء آراء الجماهير المستفيدة آنذاك بالخدمة ، ولاينبغى أن يكون اقرارها بتقارير مكتوبة .

وأما ساعات بث النشرات الاخبارية ، فينبغى مراجعة الجماهير المستفيدة فى تحديد أوقاتها ، فهى وحدها صاحبة الكلمة النهائية فى هذا الموضوع ، ويتم ذلك عن طريق الدراسات الميدانية بأنواعها ليكون بث الاخبار فى ساعات ذروة المشاهدة .

كماينبغى معاودة اجراء هذه الدراسات الميدانية كلما طرأ على المجتمع جديد .

ويبقى لمجلس ادارة القناة الإخبارية أو الإدارة الإخبارية المركزية - حسب الأحوال - حق مراجعة واختيار وتوزيع الاخبار على القنوات المختلفة بالتعاون والتنسيق مع ادارة كل قناة على حدة .

أما ترتيب الاخبار داخل النشرة الاخبارية فيرجع بالضرورة إلى درجة الأهمية بحيث تبدأ النشرة بالخبر الأكثر أهمية يليه الخبر المهم ، وهكذا تتابع الاخبار وفق ترتيب أهميتها .

والخبر الاهم ، هو الذى يترك أثاره على المستوى الانسانى فى شموله ، أو على أكبر قاعدة ممكنة من الجماهير ، ومثل هذا الخبر يجب أن يسبق ما عداه ، ويمكن أن يكون الخبر الأهم مغرقا فى المحلية .
فإذا دعت الضرورة الى تكرار خبر ما فى النشرات المتتابعة ، فينبغى أن يتضمن كل تكرار إضافة تضيف عليه مذاق الخبر الجديد ورونقه .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسات السابقة وما دار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

أولا : فى شأن الصحافة :

* أن تزود إدارات الاخبار فى المؤسسات الصحفية بأجهزة معلومات الكترونية فى الشؤون العالمية والاقليمية ، وتوضع هذه الأجهزة فى قاعة التحرير .

* أن تضم إدارة الاخبار فى المؤسسات الصحفية أقساما خاصة بكل من أخبار الصناعة والزراعة والاقتصاد والتكنولوجيا وأخبار الطفولة وغيرها .

* تعطى المؤسسة الصحفية عناية متساوية بين كل الفئات من القاعدة الى القمة .

* تضيف الصحيفة الى كل خبر رئيسى جديد القدر الكافى من المعلومات التى تتصل بطبيعة هذ الخبر .

* يراعى فى الاخراج الصحفى تقديم الخبر الجماهيرى ذى الصلة بالرأى على ماعداه .

* تعطى أنباء الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحرة - على اختلاف شرائحها - الأهمية التى تعطى لمثيلاتها فى الدوائر الرسمية .

* تتحمل مصادر الاخبار المسئولية نفسها التى يتحملها المحررون المسئولون خاصة عند الشك فى صحة الخبر .

السبق الصحفي والمسابقات الصحفية

ربما كانت الصحافة في مقدمة المهن التي تعيش في سباق دائم مع الزمن ، وربما كانت هذه الصفة هي التي تجعل كثرة الناس تسمى الصحافة مهنة البحث عن المتاعب ، ليس فقط لأن الصحفي مطالب بأن يأتي كل يوم بجديد ، بل وكذلك لأن الجديد ذاته مما تقدمه الصحافة للناس لا يطول عمره أكثر من ساعات ، ثم يغدو شيئاً قديماً لابد أن يتغير أو تتغير معالمة ، فكما أن إرادة التغيير هي طبيعة الثوار ، فإن حركة التغيير كذلك هي طبيعة الصحافة ، ولعل هذا ما يفسر لنا لماذا كانت الثورات تعتمد على الصحافة ابتداء لتكثيف الجور الذي تنتفس فيه ، وربما كان ذلك أيضاً سبباً من أسباب المحاذير التي تنشأ أحياناً بين بعض الثورات وبين الصحافة في مراحل لاحقة ، لأن الفن الصحفي في ذاته يبحث عن الجديد ، وهذا هو سر الاصطلاح الفني الذي يسمى « السبق الصحفي » .

فالأصل في السبق الصحفي يرجع إلى نبضات نزعة التجديد في جانب من جوانب الطبيعة البشرية ، ولعل أكثر الصحف تتبعاً لهذه النبضات هي أكثر الصحف نجاحاً . ومن هنا كان لبدا السبق الصحفي صفة الاستمرار في حياة الصحافة ، حتى لنجد لفكرة السبق الصحفي مخططاً يومياً في الأوساط الصحفية .

ولما كان السبق الصحفي شعاراً في حياة كل صحفي ، فقد نشأت

ثانياً : في شأن الإذاعة والتلفزيون :

* التزام الأمانة والصدق والفورية في عرض الأخبار ، وتجنب حجب

أي خبر .

* أن تكون الأخبار قصيرة بسيطة واضحة معبرة عن جوهر المعنى .

* أن يكون الخبر موضع الاهتمام المباشر لأكبر قاعدة جماهيرية .

* أن يجيب الخبر المحلى عن الاحتياجات الفعلية للإنسان المحلى

حتى في حياته اليومية .

* مراعاة تكامل القصة المصورة للخبر التلفزيونى .

* عرض الخرائط التوضيحية في أخبار التلفزيون كلما دعت

الضرورة لذلك .

* الاهتمام بالتحليل والتعليق - خاصة في أخبار التلفزيون - على

أن تكون الكلمة فيه مدعومة بالصورة .

* الاهتمام بأرشيف المعلومات الفيلمي « الإخبارى » .

* تنمية العلاقات الثنائية مع الأجهزة الإذاعية في الدول الأخرى .

* الاشتراك الإيجابى في مراكز تجميع الأخبار وتوزيعها .

* الاشتراك في عضوية الاتحادات الإذاعية الدولية والإقليمية .

* الاهتمام بوجود المراسلين والمنبشرين سواء في العواصم الرئيسية

في الخارج ، أو في عواصم المحافظات بالداخل .

* تكوين أطقم إخبارية كاملة الإعداد للتحرك الفوري الى حيث

تستدعى الأهمية .

* محاولة الاستفادة بكل جديد تضيفه التكنولوجيا في مجال

الاتصالات أولاً فثلاً .

* الإسراع في إنهاء التجهيزات الخاصة بالقمر الصناعى المصرى

ليمكن الشروع في إطلاقه في أقرب وقت .

* دراسة إمكانات التوسع في نظام القنوات المتخصصة ، ليتمكن

توفير قناة للأخبار .

* الإسهام في توزيع أخبار دول العالم الثالث .

له قواعد وأداب تشير إليها بعض المواثيق الصحفية ، لكن المحاذير تأتي هنا من كون هذه المواثيق مسألة نسبية يختلف تفسيرها من شخص لآخر ، ومن صحيفة لأخرى . فبعض الصحف قد يرى - في سبيل السبق الصحفي - أن يدخل على رواية بعض الأحداث عناصر إضافية ابتغاء التفرد بها دون الصحف الأخرى ، وكثيرا ما يحدث أن يكون هذا التفرد سببا في اقلق بعض الشخصيات أو السلطات ، ومن هنا تتعدد أحيانا قضايا الخصومة بين بعض الصحف وبين بعض الجهات المعنية ، مع أن الصحفي إذا لم يحاول التزيد في طبيعة الخبر أو التعليق عليه ، واكتفى بذكر الأحداث المجردة من عناصر الإثارة لسقطت أغلب أسباب هذه الخصومة وهذا ما نرجو أن تضطلع به صحافة الغد .

إن صحافة الغد ستكون أكثر ادراكا لطبيعة الصحفي ، أو هذا ما ينبغي أن يكون ، ذلك أن السبق الصحفي لم ينشأ في المجتمع الصحفي الأصل للثأر ، ولا للتجارة ، إنما نشأ لكسب مزيد من الاحترام للصحيفة التي تمتاز بهذا السبق وهو احترام لا يكتمل إلا إذا كان السبق الصحفي مؤزرا بالحقائق دون غيرها .

فليس من السبق الصحفي مثلا أن يتحايل مندوب إحدى الصحف لحجب أنباء أية حركة تنقلات عن زملائه لينفرد بنشرها ، ولعل آداب المهنة تعتبر مثل هذا السبق المفتعل عدوانا على حقوق الزمالة .

أما إذا كان الخبر الذي يسبق به الصحفي زملاءه لم يستطع أولئك الزملاء أن يحققوه فلا جناح عليه ، مثل اكتشاف أنباء تعديل وزارى ، أو اكتشاف أسعار السلع التي تهم الجمهور في وقت لاحق ، أو اكتشاف سر نوء جديد لعلاج أمراض الناس المستعصية ، وماشابه ذلك من المكتشفات التي ينشدها الناس ، دون التوصل إليها بطرق ملتوية ، فذلك هو السبق الصحفي الصحيح ، وهو السبق الذي تتطلع إليه صحافة الغد .

ولا شك في أن صحافة الغد لن تعنى بكل ما تعنى به صحافة اليوم ، وبالتالي فالسبق الصحفي المستقبلي سيكون منصبيا في الغالب

على التطورات الكبرى التي تحقق للناس مزيدا من الأمن بكل أنواعه . وكذلك على معالجة الأخطار المختلفة الأنواع قبل وقوعها بقدر المستطاع ، ويدخل في ذلك ما يزيد من ثروات المجتمع الفكرية والفنية والعمرانية ، وتلك أشياء لا يترتب على نشرها والسبق الصحفي فيها أى غبن لأى فريق ، بل على العكس ستكون وسيلة من وسائل إسعاد الناس أو طمأنينتهم .

ولعل ذلك يتطلب إعادة النظر في الدراسات الصحفية والمواثيق الصحفية والقوانين واللوائح الصحفية ، بل وإعادة النظر في المؤهلات الثقافية والسلوكية للعاملين في ميدان الصحافة .

ولعل فكرة السبق الصحفي التي تشغل حيزا كبيرا من الاهتمامات الصحفية توحى إلينا بفكرة جديدة لتتسابق فيها صحف المستقبل ، وهذه الفكرة هي نقل حوافز السبق الصحفي الى القراء أنفسهم حتى يكون لهم نصيبهم في مسابقات تجريها كل صحيفة بين قرائها كعنصر من عناصر الخدمات الثقافية ذات الأهداف القومية التي تنمى روح الانتماء عند الشباب بصفة خاصة ، ويمكن أن تكون هذه المسابقات على سبيل المثال كالاتى :

- مسابقات في القراءة الحرة .
 - مسابقات في الترجمة بأنواعها المختلفة .
 - مسابقات بين أصحاب المواهب في كل الفنون .
 - مسابقة لاختيار القارئ المثالى .
 - مسابقة في أنشطة الشباب التي تدل على قوة الانتماء .
 - مسابقة في المعلومات الدينية .
 - مسابقة في آداب السلوك الخاص والعام .
 - مسابقة في آداب الصحافة .
 - مسابقة في الابتكارات الفنية أو العلمية أو العملية .
 - مسابقة في أخلاقيات النظام الاجتماعى للفرد والجماعة .
- وليست موضوعات هذه المسابقات مقصودة بذاتها ، إنما هي أمثلة

- كل سبق صحفي يقوم على إقحام عناصر الاثارة غير المقبولة في موضوعه لابد من وقفه .
- كل سبق صحفي جاء نتيجة وسائل ملتوية يعتبر مخالفا لأداب المهنة .
- افتعال السبق الصحفي غير الصحيح يعتبر عنوانا على أداب المهنة .
- الحيلولة دون الحصول على سبق صحفي عن طريق يخل بأداب المهنة أو الآداب العامة أو حقوق الزمالة وحقوق الانسان .
- * تعنى الصحف بإجراء مسابقات بين قرائها ذات مضمون انتمائى وتنشيطى لأفكار وعزائم الشباب ، وتركز هذه المسابقات على مايتى :
- التوعية القرائية .
- عظمة الطاعة لله ، وكذلك للوالدين فى غير معصية .
- مزايا الحياة النظامية .
- جمال السلوك الخاص والعام .

العطاء الصحفى للأدب

قد تكون غلبة النظرة الذاتية على النظرة الموضوعية هى المشكلة فى الصلة بين الأدب والصحافة ، وفى ضوء النظرة الذاتية يرى الشعراء بخاصة أن حظ الشعر فى صحافة الجيل الماضى كان عظيما ، وبعض الشعراء يتخذ من هذا الماضى قياسا ، وهذا هو أصل هذه المشكلة ،

لما يمكن أن توجه به الصحافة اهتمامات الشباب الى ما يرتفع بهم عن الرواسب غيرالسوية ، ويندمج بهم فى جو من التنافس الذى يجمل نفوسهم وأفكارهم على نحو ينفعهم وينفع بلادهم .
ولاشك فى أن مثل هذه المسابقات تكاليفها بما فيها الجوائز المادية أو الادبية التى تعطى للفائزين كحافز لهم أو لغيرهم ، ولكنها تكاليف يمكن توفيرها من الاعلانات التى تصاحب هذه المسابقات من جانب المعلنين ، فضلا عن أن اقبال الشباب على هذه المسابقات - بفضل جوائزها اللاتقة - سيكون من شأنه زيادة التوزيع ، وسيدخل فى هذه الحوافز تحقيق رغبة الشباب الناشئين فى نشر اسمائهم وصورهم ومدح تفوقهم وفى ذلك حفز لغيرهم على اقتحام هذا الميدان الذى يدعو الى سلوك شبابى جديد رائق .

وتستطيع الصحافة - ككل - أن تضاعف أهمية هذه المسابقات عند الشباب بإقامة أسبوع لتكريم المتفوقين يسمى أسبوع الممتازين أو أى اسم مماثل حتى تغدو عملية المسابقات الصحفية عيدا من الاعياد الاهلية عند الشباب وفى هذا كله ماقد يفضل أى سبق صحفى آخر .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار حولها من مناقشات ، يوصى بما ياتى :

* تعديل مايستحق التعديل من القوانين واللوائح والمواثيق الصحفية لاحياء وتثبيت المبادئ الآتية :

- السبق الصحفى يعنى تقديم مادة عاجلة فيها جانب أو أكثر من جوانب المنفعة العامة ، وكل ماعدا ذلك لايعتبر سبقا صحفيا .
- تفضيل المصادقية فى الخبر على الفورية دون تثبيت تام من صحة الخبر .

- موافقة عنوان الخبر (المانشيت) لما يندرج تحته من تفاصيل .

- كل سبق صحفى فيه مخالفة أساسية لقيم البلاد وذاقها العام سبق مرفوض .

السياسى أولا ، ثم ماعداه من نوعيات الاعلام الاخرى بمعناه الواسع ، علما بأنه قد أصبح لكل جانب من هذه الجوانب تقريبا مساحة متخصصة ترضى مختلف النزعات والميول .

الصحافة والموازنين الأدبية :

ومع هذا فإن الأدباء على حق إذا تحدثوا أحيانا عن بعض موازين صفحات أو أركان الادب ، فالأفضل أن تخضع الموازين لمعدلات فنية متأنية تكون أكثر دقة من احكامها العاجلة أو العابرة ، ومن الممكن أن يتأتى ذلك إذا كان كل العاملين فى صفحات الادب وأركانه من أصحاب الدراسات أو من نوى الاهتمامات الادبية البحتة وهم غير قليلين فى الوسط الصحفى .

الصحافة والاعلام الأدبى :

على جانب هذه القضية تبرز مشكلتان فرعيتان قد تكونان أكثر أهمية من الأصل أحيانا ، المشكلة الاولى من جانب الصحفيين ، والمشكلة الثانية من جانب الادباء .

المشكلة الاولى : ان الصحفيين المشرفين على أركان أو صفحات الادب تلج عليهم أحيانا مظهرية الإنصاف لأدباء معينين إلحاحا قد يخرج بهم عن طبيعة الفن الصحفى ، فالأصل فى الصحافة اليومية أنها إعلام أو اخبار ، ومن هنا كان ينبغى أن تكون صفحات الادب ، وأركانها فى الصحف اليومية أقرب الى الطابع الاعلامى أو الاخبارى . ان وصف ندوة للشعراء أو للمتحدثين وصفا اخباريا موسعا يجمع بين الخبر والنقد أفضل بكثير من نشر قصيدة مطولة بلا وصف ولا نقد ولا تعليق ، لأن النصوص يمكن نشرها فى المجلات المتخصصة والدواوين ، أما الجانب الذى يهم قارئ الصحيفة اليومية المعاصرة فهو الجانب الاعلامى حتى فى الادب والعلم والفن وغيره .

المشكلة الثانية : ان أى شاعر أو ناثر مهما كان مبتدئا لا تنشر له كبريات الصحف ، يرى ان الصحف مقصرة فى حق الادب ، ولو أن

وهى على عكس ظاهرها ليست من جانب الصحافة بقدر ما هى من جانب الادب بالنسبة لظروف كل منهما .

لقد كان الشعر فى الجيل الماضى من أقوى أسلحة الاعلام ، اذ كان الشعراء يقولون ما قد تقصر عنه أقلام الصحافة أحيانا ، ولكن نظرا لان الاعلام الصحفى قد تعددت وتكاثرت فنونه ووسائله ، لم يعد نشر القصائد الشعرية يحقق شيئا ملموسا فى التوزيع أو فى القيمة الفنية الا فى مناسبات خاصة ولشعراء باعينهم .

ومن المؤكد ان الصحافة فى تعاملها مع الانتاج الادبى تخضع لعوامل فنية بحتة ، وقد اثبتت الاحصاءات أن قراء الادب فى الصحف اليومية هم أقل القراء عددا ، وهذا أمر طبيعى لأن النخبة لا يمكن أن تمثل الكثرة العددية ومن طبائع الصحافة أن تقدم لجمهور القراء ما يقبل عليه بنسب محسوبة تنحى الى الملاسة بين ما هو واقع وما هو منشود .

وظيفة الصحافة المعاصرة :

ليس معنى هذا أن تغفل الصحافة عن هذه القيمة الكبرى للادب ، شعره ونثره ، وهى لاتغفلها الآن مطلقا ، بدليل أن كبريات الصحف تخصص لكل منها صفحة للادب فى كل أسبوع مرة ، والأدباء يرون أن هذا قليل ، وهم على حق فى هذا اذا كان الكلام عن الصحافة غير اليومية ، لكن الذى يحدث فعلا هو أن غالبية ملاحظات الأدباء تنصب على الصحف اليومية ، وهذه هى نقطة بدء الوصول لوفاق ثابت بين أهل الادب وبين أهل الصحافة .

ذلك أن الصحافة اليومية فى هذا العصر هى صحافة الايقاع السريع ، صحافة كل الناس وكل القيم ، صحافة مسئوليات الدولة من مشاريع وخدمات ومرافق ، فلو أنها خصصت لركن واحد من أركان المجتمع المساحة التى يتطلع اليها بالكامل لكان معنى هذا أن الصحافة اليومية ستخرج كثيرا أو قليلا عن وظيفتها المعاصرة وكفاءة للاعلام

الدورة التاسعة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

اقتصاديات الاعلام المرئى والمسموع فى عصر الأقمار الاذاعية

مع قديم عصر الاقمار الصناعية الاذاعية أصبح للاعلام الاذاعى المرئى والمسموع قدرات جديدة تنقله عبر الحدود ليختصر المسافات والازمان ، حاملا الصورة والصوت والمعلومات المختزنة والمقرومة ، بل أنه أصبح أداة تسبق الكلمة المكتوبة وتعاون الصحافة المطبوعة على الانتشار وتضيف اليها تقنيات تعالج القصور فى وسائل النقل والاتصال اللازمة لوجودها اليومى ، وفى ظل أزمات الورق وخامات وأحبار الطباعة ، قد يأتى اليوم الذى تدخل فيه بعض الصحف الى الجمهور من نافذة الشاشة التليفزيونية بوسائل وذاكرات الكترونية خاصة .

ومع بزوغ فجر الاقمار الصناعية الاذاعية أصبح هناك امكانات اقتصادية وتمويلية جديدة تحتاج الى البحث والدراسة ، ويتعذر اغفالها أو تجاهلها كقوة اقتصادية جديدة تؤثر على اتجاهات المستقبل ، وأن تطور الدور الذى يلعبه الاعلام المرئى والمسموع يكتسب وسائل وتقنيات جديدة فى عصر الاقمار الصناعية الاذاعية ويضيف الى امكاناته كوسيلة اعلامية لنقل المعلومات والتعبير عن الراى والتعليم والترفيه .

الصحف الكبرى نشرت مايرد على صفحاتها الادبية من قصائد ومقالات لكانت بحاجة الى اصدار أعداد خاصة يفوق حجمها حجم الجريدة الاصلى .

واصدار أعداد خاصة أو ملاحق للأدب أو للعلم أو الفن كغيرها من جوانب الحياة أمر ممكن ، بل قد يكون أكثر وجوباً من أشياء أخرى لتسهم الصحف الكبرى بنصيب أوفر وأثرى وأجدى فى ثقافة المجتمع وحضارته ، لكن هذه الأعداد الخاصة أو الملاحق لا يمكن أن تكون لها صفة الاستمرار ، بل الممكن هو أن تكون لها مواقف موسمية تتناسب مع اقتصاديات الجريدة .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* أن تعنى الصحافة بإصدار أعداد خاصة أو ملاحق بالصحف للأدب على أساس موسمى مثلما تصدر الصحافة ملاحق خاصة تتصل بمراقى الدولة ومشروعاتها فى مناسباتها الخاصة ، على أن تعطى الملاحق الأدبية ما تستحقه من أهمية وعناية .

* أن تزود أجهزة التحرير المختصة بالأدب فى الصحف بعدد اضافى من الصحفيين المختصين بالأدب أو الادباء المختصين بالصحافة .

* أن تعنى الصحافة بالاعلام الأدبى بحيث تتسع أركانها للخبر الثقافى أو الفنى أو الفكرى على نفس المستوى الذى تأخذه الأخبار الأخرى ، وهذا يقتضى دقة اختيار الخبر الأدبى الذى يهم القارئ العادى كما يهم الأديب .

* أن يأخذ العمل الأدبى دوره فى نسيج الرسالة الصحفية - من ناحية أنه فن - بما يتيح له أن يشارك فى تشكيل الذوق العام تشكيلا رفيعا .

الى أن مثل هذا المشروع يتكلف ما بين ٢٠٠.٤٠٠ مليون دولار على مدى ٧ سنوات ، وتجد معظم الدول النامية هذه التكلفة بعيدة عن متناولها ، ومن وجهة نظر هيئة انتلستات الولاية للأقمار الصناعية - وهي تضم ١٠٩ دول من بينها مصر وتقدم خدماتها للأعضاء وغيرهم حيث وصل عدد الدول التي تقدم خدماتها اليها ١٧٠ دولة - أنه يمكنها ان تقدم بديلا ممكنا لمعظم الدول النامية يمكنها من حل مشكلات توصيل البرامج الاذاعية والتليفزيونية بين الاستوديوهات ومحطات الارسال . وهذا البديل يتضمن تأجير قنوات من الأقمار الصناعية - انتلستات - ويمكن ان يمتد هذا التأجير الى ٥ سنوات فأكثر أو تقل مدته الى سنة أو حتى ثلاثة شهور ، لحل مشكلات مؤقتة أو يبقى لفترات محدودة لنقل أحداث معينة ، أو يتكرر بعقود لفترات معينة بصفة دورية ، وفيما يلي عرض موجز لاقتصاديات ثلاثة بدائل .

البديل الأول :

في هذا البديل يتم الحصول على ٤٨ قناة قمرية تتراوح قدرتها ما بين القدرة المتوسطة والقدرة العالية مع امتلاك قمرين يحملان هذه القنوات يتم اطلاقهما في الفضاء مع ثالث احتياطي على الأرض وتبلغ التكلفة الكلية ٣٦٥ مليون دولار شاملة القطاع الفضائي والتحكم لمدة سبع سنوات . وفي هذا البديل يمكن استخدام محطات أرضية صغيرة نسبيا ، ويفترض الاحتياج الى ٤٠ محطة أرضية بهوائى طبقى قطره خمسة أمتار تستخدم لأغراض الاتصالات ، و ٢٥٠ محطة أرضية بهوائى قطره ٣ أمتار للاستقبال التليفزيونى تستخدم خلال السنوات السبع ، وتبلغ تكلفة القطاع الأرضى ١٠.٥ مليون دولار . ومع هذه الافتراضات فإن التكلفة السنوية لكل قناة قمرية من القنوات الثمانية والأربعين تبلغ ١٠.٩ مليون دولار ، وتصل التكلفة السنوية مع التشغيل الى ١.١٢ مليون دولار لكل قناة قمرية فى السنة .

هذا ومن المستبعد ان يحتاج أى بلد من البلاد النامية الى ٤٨ قناة قمرية ، وعلى أى حال فهناك امكانية قيام الدولة المالكة للقمر الصناعى بتأجير بعض قنواته نظير ١.٥ مليون دولار سنويا للقناة الواحدة ، وهذا النمط قد يحقق عائدا قدره ٤٣.٥ مليون دولار خلال السنوات السبع .

ان التقنيات الجديدة للبيث المباشر من الأقمار الصناعية الاذاعية ، وتوزيع التليفزيون على كابلات سحبها تطورات فى تكنولوجيا الاتصالات والتليفزيونات الوسائل السمعية والبصرية والتليفزيونية الدقيقة والصناعات الفضائية ، وينفق العالم مئات المليارات من الدولارات لتحقيق المزيد من الكفاءة والتكامل بين الانظمة الاعلامية والاتصالية .

وليس من المستطاع التفرع الى هذه التطورات فى اساليب وتقنيات الاتصال الإعلامى على انها نوع من النشاط التجارى العادى الذى يخص أجهزة المشاهدين والمستمعين فقط ، لأن تمويل شبكات الوسائل الاعلامية الاتصالية فى عصر الأقمار الصناعية الاذاعية ، قد أوجد انماط جديدة لها اقتصادياتها الخاصة وبيئاتها ، والتي يتوقع نجاح اتباع أى نمط منها على ما يحققه من الاهداف الاتصالية منسوبا الى حجم الاستثمارات اللازمة لتمويل هذه التكنولوجيات الجديدة ويقرر عائدها بقدر ما توفر من خدمات هادفة ، وتنوع يحقق رغبات المشاهدين والمستمعين ، وبالتالي يستحق اسهامهم بشكل أو بآخر فى المشاركة فى الاعباء الاقتصادية .

اقتصاديات الأقمار الصناعية الاذاعية

بين الامتلاك والتأجير

ان معظم الدول تسعى لاستخدام الأقمار الصناعية لأغراض الاذاعة والتليفزيون لما توفره من مزايا متعددة وبصفة خاصة بالنسبة للبلاد النامية . ومن المفارقات الغريبة ان البلاد المتقدمة التى طورت البنية الأساسية الأرضية بها هى الأقدر بإمكاناتها المادية على امتلاك الأقمار الصناعية ، بينما الدول النامية التى ينقصها الكثير من الطرق ومقومات البنية الأساسية الأرضية هى أخرج ما تكون لعبور فجوة الزمن باستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية للتغلب على ظروف المساحات المترامية وبعيدة الاراضى ونقص الامكانيات الأرضية . وتستطيع الأقمار الصناعية ان تحل الكثير من مشكلات الاذاعة المرئية والمسموعة بالدول النامية ، الا أن هذه الدول تنقصها الامكانيات المالية التى تمكنها من اقتناء الأقمار الصناعية الاذاعية .

وفى مجالات اقتصاديات الاعلام المرئى والمسموع يتبادر الى الذهن دائما سؤال حول تكلفة امتلاك القمر الصناعى ، والاجابة المبسطة تشير

ومن مجمل الحساب تتكلف القناة القمرية الواحدة التي تستخدمها الدولة ٦.٣ مليون دولار في السنة .

البديل الثاني :

في هذا البديل تكتفى الدولة بإطلاق قمر صناعي واحد وتحفظ بآخر احتياطي على الأرض ، كما يمكن للدولة تأجير قنوات مساندة من هيئة الانتلستات - تبدأ بقناتين وتصل الى أربع في نهاية السنوات السبع - وفي هذه الحالة تلغ تكلفة ٢٤ قناة قمرية في المدار مضافا إليها القنوات المساندة المستأجرة من الانتلستات ٢٣٥ مليون دولار - بما في ذلك تكلفة التمويل . أي أن التكلفة لكل قناة قمرية ١.٤ مليون دولار في السنة .

وإذا أخذنا في الاعتبار الوصلات الصاعدة الى القمر الصناعي وقنوات الانتلستات فإن المحطات الأرضية للأقمار تحتاج الى قطر هوائي أكبر ، وتكون تكلفة التشغيل والصيانة على مدى سبع سنوات ٣٠.٥ مليون دولار ، وبهذا فإن تكلفة كل قناة قمرية تصل الى ١.٥٨ مليون دولار في السنة ، ومع افتراض نفس الاحتياج من القنوات القمرية ونجاح تأجير القنوات القمرية الى دول أخرى ، فإن تكلفة القناة القمرية تصل الى ٣.٦ مليون دولار في السنة ، وإذا ادخلنا تكلفة المحطة الأرضية تصل الى ٤.٢ مليون دولار سنويا ، أي أن تكلفة القناة الواحدة تكون أقل بمقدار ٢ مليون دولار سنويا عن البديل الأول .

البديل الثالث :

في هذا البديل يفترض تأجير ٥٣ قناة قمرية سنة خلال السنوات السبع بتكلفة لكل منها ٨١٦ ألف دولار سنويا ، ومن خلال هذا الافتراض فإن الطاقة المطلوبة لمواجهة جميع متطلبات التأجير (بدما بست قنوات قمرية في السنة الأولى وانتهاء بعشر قنوات قمرية في السنة السابعة) سوف تتكلف ٤٢.٥ مليون دولار وقد تزداد تكلفة القطاع الأرضي الى ٤٠.٥ مليون دولار ، وهذا يقترب من النظام الاتصالي الامثل الذي يجعل التكلفة مقسمة بالنصف بين القطاع الفضائي والقطاع الأرضي ، وتكون التكلفة الاجمالية للقطاع الفضائي والأرضي على مدى سبع سنوات ٨٣ مليون دولار ، وتصبح التكلفة المركبة للقطاع الفضائي والأرضي للقناة القمرية الواحدة ١.٥٦

مليون دولار سنويا .

وقد تبدو هذه التكلفة أعلى من البديل الخاص بالقمر الصناعي المملوك للدولة في حالة التحميل الكامل واستخدام كافة القنوات القمرية ، ولكنه في المواجهة الفعلية لواقع الأمور يكون أرخص بنسبة الثلث أو الربع إذا أسسنا التقدير على الواقع الفعلي المتوقع . ومعظم البلاد النامية تكون احتياجاتها أقل من ٦ الى ١٠ قنوات في السنة ، بل إن معظمها يبدأ بقناة قمرية واحدة تزيد الى اثنتين أو ثلاث على الأكثر .

انماط من امتلاك وتأجير الوسائل الفضائية للأغراض الاعلامية

لعل أحدث ما ظهر من انماط الامتلاك في القطاع الفضائي للأقمار الصناعية هو امتلاك قنوات قمرية كاملة من ضمن قنوات القمر الصناعي .

ومن المعروف أن القمر الصناعي الواحد قد يحتوي على ٢٤ قناة قمرية تلتقط الاشارة التي تصل اليها من الأرض (الوصلة الصاعدة) وتعتمد ارسالها الى الأرض (الوصلة الهابطة) ، أي أن امتلاك الأقمار الصناعية ليس بالضرورة أن يكون امتلاكاً لقمر صناعي كامل وإنما بالامكان امتلاك قناة قمرية أو أكثر طوال حياة العمر المفترض للقمر ، التي تكون في حدود ٧ سنوات وقد تمتد الى ١٠ سنوات .

وتختلف خصائص القنوات القمرية من حيث نطاق الترددات واتساع عرض القناة ومجال التغطية على الأرض ، وقد تكون شاملة لأكثر جزء موجه للقمر الصناعي على الكرة الأرضية (٤٢ ٪ من مساحة الأرض) وقد تكون نصف ذلك أو تغطي منطقة أصغر ، أو أن تكون مركزة في بقعة أرضية مع التميز بغزارة الاشعاع كلما قلت التغطية ، والانواع الاخيرة تزداد تكلفتها عادة بحوالي ٢٠ ٪ .

وهناك تأجير القنوات القمرية لفترات طويلة الأجل .

وخلاصة القول أنه في مجال استخدام الأقمار الصناعية للأغراض الاعلامية المرئية والمسموعة ، فإنه بالامكان امتلاك الأقمار الكاملة أو أجزاء منها أو تأجير القنوات القمرية بأي عدد أو كجزء من قناة ولأي فترات مطلوبة للخدمة .

هذا وتعتبر القناة الصوتية جزءا صغيرا جدا من القناة القمرية الكاملة التي تستخدم لنقل اشارة الصورة ، ويمكن تأجير قناة صوتية فقط من القمر الصناعي ، أى جزء صغير من القناة القمرية .
درجات ضمان الخدمة المتاحة عند تأجير قنوات الاقمار الصناعية :

عند تأجير القنوات القمرية لأغراض الاذاعة المرئية والمسموعة هناك ثلاث درجات لضمان الخدمة ، كل منها يتعلق بمدى الحماية التي تغطي نقل البرنامج عند التأجير . كما أن كل درجة من هذه الدرجات ترتبط بشكل مباشر بفترة التعريف التي تطبق على القيمة الاجارية وتعتبر جزءا لا يتجزأ من اقتصاديات التأجير ، والدرجات الثلاث هي :

- الخدمة المحمية :

وفى هذا النوع هناك ضمان كامل للخدمة المستأجرة ، وفى حالة فشل القناة القمرية أو تعطلها الكامل فإن الهيئة المؤجرة تأخذ قناة قمرية قابلة للاخلاء (من عميل آخر وتعطيها للخدمة المحمية .
- الخدمة غير المحمية :

وفى هذا النوع ليس هناك ضمان لاعطاء قناة قمرية بديلة فى حالة تعطل القناة القمرية المستأجرة ، الا أنه ينبغي ملاحظة أن الهيئة المؤجرة تحرص على عدم ضياع العائد من التأجير ، وسوف تبذل جهدا لتبديل قناة قمرية احتياطية بدلا من التي تعطلت .
- الخدمة القابلة للاخلاء :

وهذا النوع يعتبر أرخص انواع الخدمات المؤجرة وأقلها تكلفة بين الانواع الثلاثة ، وذلك لأنه معرض لأخذ القناة القمرية فى حالة تعطل قناة قمرية محمية ، وهى حالة نادرة الحدوث ، إلا أن الشرط مشمول فى شروط التعاقد لهذا النوع من التأجير ، والاقمار الصناعية الحديثة مزودة بقنوات قمرية احتياطية يمكن استخدامها فى حالة تعطل القنوات القمرية المحمية بدلا من اللجوء الى انتزاع قناة قمرية قابلة للاخلاء لاستخدامها كبديل للقناة القمرية المحمية عند تعطلها .

وفى هذا المجال فإن هيئة انتلسات تقدم خدماتها على الاقمار الصناعية المحلية ، على أساس أنها (قابلة للاخلاء) أو (غير قابلة للاخلاء) وتقوم هيئة انتلسات بتصنيف الخدمات غير القابلة للاخلاء الى ثلاثة تصنيفات هي :

- خدمات محمية حماية كاملة :

وتكون فئات تأجيرها أعلى بنسبة ٧٥ ٪ من فئات الخدمات القابلة للاخلاء .

- خدمات محمية جزئيا :

وتكون فئات تأجيرها أعلى بنسبة ٥٠ ٪ من فئات الخدمات القابلة للاخلاء .

- خدمات غير محمية :

وتكون فئات تأجيرها أعلى بنسبة ٢٥ ٪ من فئات الخدمات القابلة للاخلاء .

وبصفة عامة فإن الانقطاعات والاعطال فى الخدمات المحمية الناتجة عن مشكلات القمر الصناعى تكون نادرة الحدوث ولايزيد اجمالها عن بضع ساعات فى السنة .

فئات النقل للخدمات الاذاعية بالقمر الصناعى :

لا بد من التنويه بأن الولايات المتحدة أكثر البلاد استخداما لخدمات الاقمار الصناعية فى أغراض الاعلام المرئى والمسموع ، وقد ساعد على ذلك استخدام التقدم التكنولوجى واتساع الرقعة الارضية وفارق الزمن بين شرق وغرب الولايات المتحدة الامريكية ، الى جانب انتشار نظام الشبكات التلفزيونية المركزية التى تستخدم برامجها محليا بالفقرات والاعلانات المحلية ، باعتبار ذلك نموذجا نمطيا أسهم فى تطوير أساليب ومعدات توزيع اشارة الصورة والصوت بالاقمار الصناعية ، ومن هنا فإن هذا الانتشار الكبير جعل الولايات المتحدة الامريكية رائدة فى تنميط خدمات الاقمار الصناعية وتوصيف اقتصادياتها ، ومكنها من خفض تعريفاتها ، وتحقيق مرونة كبيرة فى

حجز خدماتها هناك .

نماذج وأمثلة لفئات ونوعيات التأجير :

هذه النماذج والأمثلة تساعد على التعرف على النوعيات المختلفة من الخدمات الاعلامية المرئية والمسموعة المتاحة والتي تكاد تغطي كل أنواع الخدمة في هذا المجال ، فتوجد نماذج من القارة الامريكية تبين أن تعريفة نقل الاشارة التلفزيونية تبلغ ما بين ١٥٠ و ٨٠٠ دولار في الساعة الواحدة في بعض الاقمار بالقارة الامريكية .

وهناك نماذج لنقل اشارة الصوت من استديو مركزى باستخدام قمر صناعى اقليمى بالقارة الامريكية ، ومن هذه النماذج يتضح ان الحد الأدنى للفترة الاجارية هو مدة شهر على مدار ٢٤ ساعة يوميا ، وفي هذا المجال هناك اختيار بين ثلاثة بدائل من مستويات الجودة ترتبط بعرض خدمة الترددات الصوتية التي يمكن نقلها : الجودة الافضل ، والجودة المتوسطة ، والجودة الاقل ، ويبلغ عرض الخدمة ما بين ١٥ و ٥ كيلو هرتز ، كما يمكن اختيار بديلين لاتجاه النقل : الاول في اتجاه واحد يبلغ ما بين ٢٣٠٠ و ٢٥٠٠ دولار شهريا ، والثاني في اتجاهين يبلغ ما بين ٣٠٠٠ و ٣٢٠٠٠ دولار شهريا وتكون أدنى فترة زمنية يقبل حجزها بخدمات هذه الاقمار الصناعية الاقليمية هي فترة نصف ساعة .

تكلفة امتلاك الاقمار الصناعية للبث المباشر للاذاعة المرئية والمسموعة :

في الاقمار الصناعية للبث المباشر تتحمل كل من الهيئة الاذاعية والمشاهدين والمستمعين نصيبا في التكلفة ، وتعتمد التكلفة على حجم الخدمة ، وتكون تقديرات هذه التكلفة خاضعة لنسبة كبيرة من عدم التأكد ، لا سيما في ظروف فوائد التمويل المختلفة ومعدلات التضخم وزيادة التأمين نتيجة لما تعرضت له وسائل الاطلاق مؤخرا من حوادث جسيمة ، ورغم ذلك فهناك بعض الدول قد حسبت لنفسها قواعد مبسطة لحساب وتكلفة المباني والتجهيزات والمعدات والاطلاق والتشغيل لنظام

متكامل للقمر الصناعي للبث المباشر .

ففي المملكة المتحدة تم تقدير العمر الافتراضى للقمر الصناعي على أساس عشر سنوات ، وقدرت التكلفة الشاملة لامتلاك القمر الصناعي بحوالى ١٤ إلى ١٦ مليون جنيه استرلينى لكل قناة تلفزيونية عن كل سنة ، وفي حالة استخدام قمر صناعى كبير من طراز (اولبس) يحمل خمس قنوات تلفزيونية غزيرة الاشعاع للبث المباشر تم تقدير التكلفة على أساس من ١٠ الى ١١ مليون جنيه استرلينى لكل قناة تلفزيونية سنويا .

أما في المانيا الغربية فان الهيئات الاذاعية قدرت تكلفة رأسمالية التشغيل المستمر لنظام القمر الصناعي للبث التلفزيونى المباشر - يحمل ٥ قنوات بما في ذلك عمليتا اطلاق ، والمعدات الارضية اللازمة للتحكم في القمر وإرسال البرامج منه - على أساس ٢٠ مليون مارك المانى لكل قناة تلفزيونية عن كل سنة .

وفي هذا المجال فإن الأفراد المشاهدين سوف يتحملون تكلفة معدات الاستقبال الاضافية ، ويعتبر هذا أحد العوامل الهامة في تحديد سرعة انتشار أسلوب البث المباشر بالاقمار الصناعية ، ومن التقديرات التي أجمعت عليها الآراء أنه مع حلول عام ٢٠٠٠ سوف يتمكن ٥٠٪ من مشاهدى التلفزيون من استقبال البرامج عن طريق الاقمار الصناعية للبث المباشر أو عن طريق دوائر توزيع التلفزيون على كابلات .

بدائل تكلفة امتلاك قناة القمر الصناعي : للبث المباشر طبقا لمواصفات الاتفاقية الدولية عام ١٩٧٧ : من المقرر تخطيط خدمات البث المباشر بالاقمار الصناعية وتخصيص موقع مدارى لقمر صناعى وعدد من القنوات القمرية لكل دولة من دول العالم تبعا لخطه موضوعه ، وهذه الخطه سارية المفعول لمدة ١٥ سنة اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ ، بالإضافة الى تقدير أثر قدرة القناة القمرية على ثمن جهاز استقبال البث المباشر ، واجراء مقارنة اقتصادية لنظام متكامل للبث المباشر ، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة أجهزة الاستقبال .

الفئات التفصيلية : التى توصى بها هيئة اليونسكو لاجور
استخدام القمر الصناعى لتبادل الاخبار التلفزيونية فى اطار تشجيع
التدفق الاعلامى ومبدأ النظام الاعلامى الجديد :

الاستخدام العارض :

الفئة المقترحة ٢٠٠ دولار للدقائق العشر الاولى + ١٠ دولارات لكل
دقيقة اضافية .

المناسبات الخاصة :

الحد الأدنى لاجمالى ساعتين خلال ٣ ايام متتالية أو أكثر .

الفئة المقترحة ٨ دولارات لكل دقيقة .

عقود ربع سنوية :

بحد أدنى ٥ دقائق يوميا .

الفئة المقترحة ١٠ دولارات لكل دقيقة .

أما عن انتاج البرامج التلفزيونية فيعتبر جزءا هاما من
اقتصاديات عصر الاقمار الصناعية وتختلف تكلفة الدقيقة من البرامج
التلفزيونية باختلاف نوعية البرنامج .

ومن الامثلة النموذجية فى هذا المجال :

- متوسط تكلفة الدقيقة من الانتاج التلفزيونى فى هيئة A.R.D
الالمانية الغربية ٤٤٣٦ مارك المانى غربى وهى تعادل ٨٦٤ جنيها
مصريا للدقيقة .

- متوسط تكلفة الدقيقة من برامج التلفزيون فى الاذاعة البريطانية
٣٧٣ جنيه استرلينى وفى هيئة التلفزيون المستقلة B.B.C. بانجلترا
٤٤٠ جنيه استرلينى .

- وتقدر التكلفة السنوية للبرنامج التلفزيونى المقترح للبث المباشر
بالمملكة المتحدة بمقدار ١٠٠ مليون جنيه استرلينى ، وفى المانيا الغربية
تقدر التكلفة السنوية لبرنامج تلفزيونى اودى للبث المباشر بمقدار
يتراوح بين ١٢٠ مليون و ٢٠٠ مليون مارك المانى غربى ، وفى الوقت
٢٢٠

نفسه يقدر التلفزيون البامارى التكلفة السنوية لبرنامجين تلفزيونيين
للتوزيع على كابلات بحوالى ٦٠ مليون مارك المانى غربى فقط .
- وتقدر تكلفة الدقيقة من الانتاج التلفزيونى بالتلفزيون
المصرى :

* انتاج فيديو ٨٩٩ جنيها عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ مقابل ٨٤٨ جنيها
عام ٨٥ / ٨٦ .

* انتاج سينما ١٣٢٨ جنيها عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ مقابل ١٣١٠
جنيها عام ٨٥ / ٨٦ .

امكانيات التمويل الذاتى لمشروعات الاقمار الصناعية
الاذاعية :

تطرح مناقشة هذا الموضوع الهام على المستوى القومى سؤالين :
الاول :

هل بإمكان الاجهزة المختصة فى مصر امتلاك قمر صناعى للبث
التلفزيونى المباشر ؟

وهل تحقيق الدفع الذاتى لهذا المشروع جيلا وراء جيل ، باعتبار
أن عمل كل جيل من الاقمار الصناعية من سبع الى عشر سنوات ؟
وماهى مصادر التمويل الممكنة لتحقيق ذلك ؟

الثانى :

وهو لا يقل صعوبة عن الاول ، وهو : كم عدد أجهزة التلفزيون فى
مصر ؟

وتكمن صعوبة هذا السؤال فى أنه منذ الغاء رخص أجهزة
الاستقبال التلفزيونى فى مصر فى ١٤ ابريل ١٩٧٤ بالقانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٧٤ لم يصبح هناك وسائل للحصول على احصاءات دقيقة عن
عدد أجهزة الاستقبال التلفزيونى ، وكل ما ينشر عن هذا الموضوع
يدخل فى عداد التقديرات التى لاتستند فى الغالب الى سجلات أو
بيانات مؤكدة ، وعلى سبيل المثال لهذه التقديرات الجزافية فان الكتاب

السنواتى الدولى للراديو والتلفزيون طبعة ١٩٨٧ يذكر تقديريا أن عدد أجهزة الاستقبال التلفزيونى فى مصر ٢ مليون جهاز ، منها ٢٨٠ ألف جهاز ملون ، وفى بيان للجهاز المركزى للتمبئة العامة والاحصاء أن عدد هذه الاجهزة حوالى ٤ ملايين ، ورد فى كتيب مصر الانجاز ٨٢ - ١٩٨٧ ، أن كل ٩ من ١٠ أسر فى مصر لديها تلفيزيون وأن عدد أجهزة التلفيزيون يصل حاليا الى ٩.٤ مليون جهاز .

وتأتى الاهمية الاقتصادية للجابة على هذا السؤال فى أن التمويل للهيئات الاداعية والتلفيزيونية يعتمد على موارد محددة المصدر يمكن تلخيصها تحت المسميات الآتية :

- التمويل الحكومى ، وقد يتخذ مسميات أخرى مثل اعانة سد العجز أو مقابل الخدمات الاعلامية وغيرها .
- رسوم الترخيص لأجهزة الاستقبال التلفزيونى .
- الاعلانات التلفزيونية .
- تسويق وبيع البرامج التلفزيونية .
- رسوم محسوبة ضمن فاتورة الكهرباء .
- تأجير الاستديوهات والخدمات .
- الانتاج المشترك .
- المعونات والقروض .
- مصادر أخرى متنوعة .

ولقد بينت الدراسات لمصادر التمويل فى ٩١ دولة نامية ، أن الدعم الحكومى والاعلانات والرخص هى المصادر الثلاثة الأهم ، اذ تبين أن :

٣٩ دولة تعتمد على الدعم الحكومى والاعلانات .

٣٢ دولة تعتمد على الدعم الحكومى والاعلانات والرخص .

٧ دول تعتمد على الدعم الحكومى والرخص .

٢ دولتان تعتمدان على الاعلانات وحدها .

١١ دولة تعتمد على الدعم الحكومى وحده .

ويتبين من هذا أنه ليس هناك دولة واحدة تعتمد على الرخص وحدها أو الرخص والاعلانات فقط . وعلى كل حال فإن آراء الخبراء تجمع على أن كل طريقة من طرق التمويل تحمل فى طياتها مخاطر محددة مما يجعلها تصلح لمجتمعات معينة ولا تصلح لأخرى .

والتحليل الموضوعى يشير الى أن الحكومات تملك حوالى نصف الخدمات الاداعية فى العالم ، ومعنى ذلك أن التمويل يكون من عائدات الضرائب أساسا .

ومن الواضح أن التشغيل الحكومى يحد عادة من النشاط التجارى لهذه الهيئات .

ويرى المحللون أن الهيئات الاداعية والتلفيزيونية التى تعتمد على التمويل الحكومى هى إما من دول المعسكر الشرقى أو من الدول النامية أو من التصنيفين معا .

ويكون المبدأ هو تفصيل الملكية الحكومية على الاستغلال الرأسمالى ، وأن ذلك ضمان لخدمة المواطنين وتعليمهم والترفيه عنهم ، ومن ناحية أخرى فإن التمويل الحكومى له مزايا من الوجهة السياسية رغم أنه قد لا يكون الافضل من الوجهة الاقتصادية .

وقد تكون البيروقراطية غالبية على هذا النمط بدرجات متفاوتة ، يضاف الى ذلك ما يقال من أن الاشراف الحكومى يجعل الهيئة الاداعية تتخذ الصبغة الرسمية ، ولما يتيح تنوع البرامج وفق رغبات المشاهدين ، ولا يوفر روح المنافسة للعملية المهنية الاداعية ذاتها ، ولقد كسرت المملكة المتحدة هذا النمط بإخالها هيئة التلفيزيون المستقل (التجارية) الى جانب هيئة الاذاعة البريطانية (شبه الحكومية) مما كان له أثره فى التنافس من أجل تقديم البرامج الاجود والاكثر جاذبية والنتيجة تكون لصالح المشاهدين .

ورأى آخر يدافع عن الاشراف الحكومى - وبصفة خاصة فى الدول النامية - بأنه وسيلة لدعم الوحدة الوطنية ووحدة الرأى القومى لتكوين

وجود ٣٠٥ مليون جهاز ، فإن رسوم الرخص التليفزيونية يمكنها تحقيق موارد قدرها مائة مليون جنيه سنويا ، كما يلاحظ أن الاعلانات التليفزيونية في مصر أصبحت تعتبر من المصادر الهامة لإيرادات اتحاد الاذاعة ، التليفزيون المصرى .

التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق ، ومادار حوله في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* المبادرة الى تشكيل مجموعة عمل من جهات الاختصاص بالاتصالات والاعلام والبحث العلمى بجميع أجهزة الدولة المعنية لاتمام الدراسات القومية والاقتصادية اللازمة لاتخاذ موقف محدد من مشروع انشاء قمر صناعى مصرى للاتصالات والى البث المباشر ، خاصة وقد سبق للمجلس الموافقة على مشروع إنشاء قمر صناعى مصرى للاتصالات والبث المباشر لأهميته الكبرى فى مواكبة التطور فى هذا المجال من ناحية ولواجهة موقف الدول المجاورة من مشروعاتها المحلية من ناحية أخرى .

على أن تختص هذه المجموعة بتحديد واختيار البدائل الاقتصادية التى تنتج أدنى تكلفة وأقصى استفادة لصالح المواطنين من استخدامات الأقمار الصناعية الاذاعية وهى :

- امتلاك الدولة لقمرين يتم إطلاقهما فى الفضاء مع ثالث احتياطى على الأرض .

- اكتفاء الدولة بإطلاق قمر صناعى واحد وتحفظ بآخر احتياطى على الأرض .

- تأجير عدد من القنوات القمرية دون امتلاك لأقمار صناعية مرحليا .

* استخدام الموقع المدارى والقنوات المخصصة لمصر فى الاتفاقية الدولية لتخطيط الأقمار الصناعية للبث المباشر والتى عقدت فى عام

الرأى العام الذى يساعد على تحقيق مناخ الاستقرار والامن القومى والتقدم ، لا سيما وأن القطاع الخاص الهادف للربح وحده ليس بمقتوره البقاء على الساحة فى هذا المجال ، ويبعد عن نظره الوعى الكامل بالصالح القومى من نواح متعددة سياسية وأخلاقية وأمنية وغيرها من المبادئ التى قد تضيق مع النظرة التجارية البحتة الهادفة للربح قبل أى اعتبار آخر .

أما فى مجال الرخص التليفزيونية فإن رسوم هذه الرخص يتم تحصيلها من مالكي الأجهزة مباشرة ، لذلك فهى توجد نوعا من الرابطة المشتركة بين الهيئة الاذاعية وبين المشاهدين والمستمعين ، رابطة تتسم بالمسئولية والمشاركة لأن هذه الرسوم تخصص بصورة مباشرة لخدمة مالكي ومستخدمى أجهزة الاستقبال ، ومن المزايا الموضوعية للرخص اعفاء الهيئة الاذاعية من ملاحقة الأجهزة الحكومية للحصول على دعمها أو متابعة المعلنين لجلب المزيد من الاعلانات ، وتعتبر اليابان نموذجا فريدا للدول التى تعتمد على الرخص التليفزيونية حيث يمر آلاف من جامعى رسوم الرخص على منازل المشاهدين والمستمعين لجباية وجمع المعلومات احصائية أو بحثية ، ولا توجد عقوبات ، ورغم ذلك فإن جميع مالكي الأجهزة يدفعون الرسوم بإحساس من الشرف والواجب ، وليس هناك من يعفى من رسوم الرخص حتى العاملين بالهيئات الاذاعية ، وحتى امبراطور اليابان ذاته يدفع بنفسه هذه الرسوم .

وتقدر الرخصة السنوية للتليفزيون الملون بمبلغ ٩٨ دولارا فى فنلندا و ٩٤ دولارا فى النرويج ، ٨٥ دولارا فى السويد ، ٧٨ دولارا فى بلجيكا ، ٧٥ دولار فى سويسرا ، ٦١ دولارا فى المملكة المتحدة ، ٥٨ دولارا فى فرنسا ، ٥٧ دولارا فى ايرلندا ، ٢٠ دولارا فى الاردن ، ٢٦ دولارا فى مالطة ، ٢٢ دولارا فى البرتغال ، ١٢ دولارا فى المغرب .

وإذا قدرنا لرخصة التليفزيون فى مصر ٣٠ جنيها سنويا وافترضنا



البث المباشر من الأقمار الصناعية

وحقوق الملكية الفنية والأدبية

تزخر مصر بالفنانين والأدباء وكبار الإعلام والرواد في مجالات الفنون المختلفة التي تعتبر الرافد الرئيسي للمادة الإعلامية العربية والمصنف الفني العربي بشكله غير المادي الذي يذاع من محطات الإرسال الأذاعية المرئية والمسموعة والقابلة للإذاعة من القنوات الحديثة مثل الأقمار الصناعية وبنائ الكابلات . وتتوفر أيضا هذه المصنفات الفنية في أشكالها العادية المختلفة مثل الكتاب والفيلم السينمائي وشريط الفيديو كاسيت والاسطوانات الصوتية بأشكالها ومواصفاتها المختلفة وأشرطة الكاسيت الصوتية .

ومن واجب الدولة نحو هؤلاء الفنانين والمبدعين حماية حقوقهم في الملكية الفنية والأدبية لإبداعهم وعملهم الفني ليحصلوا منه على عائد مادي مناسب ، وفي حماية حقوقهم هذا حماية لحقوق الدولة على المستوى القومي في تحصيل الرسوم والضرائب المختلفة وفق القوانين المحلية .

ومن الواجب القومي أيضا حماية هذه الحقوق بالنسبة للفنانين المصريين الذين ينتجون أعمالهم خارج مصر ، وكذا حماية هذه الحقوق عند استغلال هذه الأعمال الفنية ، سواء في المنطقة العربية أو المنطقة الأوربية أو في أي مكان آخر في العالم .

ولأن هذه الحقوق تتشابك فيها مصالح وتعاملات متعددة تبدأ بالفنان

١٩٧٧ بالاتحاد الدولي للاتصالات وسارية المفعول من أول يناير ديسمبر حتى نهاية ١٩٩٣ ، وذلك لتحقيق التواجد المصري في هذا المجال وفق مايليه الصالح العام .

* المشاركة في أنشطة الأقمار الصناعية الإذاعية انتاجا وتخطيطا وتنفيذا ، وإعداد كوادر متخصصة في هذا المجال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

* ان تعنى الصناعات المحلية المصرية بفتح مجالات للصناعات الاعلامية المتعلقة بالبث المباشر من الأقمار الصناعية بدءا بالقطاع الأرضي وانتهاء بالقطاع الفضائي ، مع تشجيع المشاركة الدولية في هذا المجال ، وعلى سبيل المثال صناعات الأجهزة والمعدات والهوائيات والأطباق وغيرها .

* تنمية أعمال البحوث والتدريب في جميع مجالات الاستخدامات الفضائية السلمية بصفة عامة ، والأقمار الصناعية الإذاعية بصفة خاصة .

* ان تقوم الأجهزة المعنية بالتخطيط والموازنات والتمويل بالدولة بتخصيص نسبة مئوية من الاستثمارات لبحوث وتطبيقات استخدام الأقمار الصناعية الإذاعية ، والحفاظ على مسمى هذا النشاط في كافة الموازنات ذات الصلة ، لحين قيام مشروع قومي في هذا المجال يتوفر له اقتصاديات الانماء الذاتي .

* دعم مصادر التمويل لاتحاد الإذاعة والتليفزيون لمواجهة المتطلبات الجديدة لعصر الأقمار الصناعية بوسائل منها :

- الاستفادة من رسوم استهلاك الكهرباء المقررة بعد تطويرها .
- تحصيل طابع دمغة متدرج القيمة لصالح مشروعات اتحاد الإذاعة والتليفزيون في عصر الأقمار الصناعية .
- العمل على إدراج مقابل الخدمات الإذاعية والمرئية المؤداة لأجهزة الدولة وفقا لقوائم التكاليف الفعلية .

الاذاعية والتليفزيونية ، التعليق ، التقارير ، المواد التسجيلية ، القصص
الروايات ، الاشعار ، التمثيلات الاذاعية ، الدراما التليفزيونية ، برامج
المسابقات .

الأعمال الموسيقية : بجميع أنواعها .

الأعمال التي تشمل الموسيقى والمواد الكلامية :

عش الأوبرا والأوبريت والكوميديا الموسيقية والأغاني بأنواعها بما
في ذلك الأغاني الشعبية .

فنون الرقص والتمثيل الصامت : مثل الرقص والاستعراضات
والبانتوميم .

أعمال فنون التصوير : مثل الإعداد المسرحي ، واللوحات
الفنية ، وأعمال الخط والرسم ، والنحت والصور الفوتوغرافية المرتبطة
بالعمل التليفزيوني .

الأفلام والبرامج التليفزيونية (الحية والمسجلة) : أي الصور
المتابعة بمصاحبة الكلام الموسيقي .

ومن المعتاد أن ينشأ عن الأعمال الفنية والأدبية المركبة أشكال
متعددة من حقوق الملكية الفنية والأدبية .

مثال ذلك : في حالة تحويل قصة أو رواية مؤلفة الى دراما بواسطة
كاتب سيناريو غير المؤلف وقيام آخر بترجمة الدراما التي يتم تحويلها
الى فيلم تليفزيوني ، فان حقوق الملكية يتمتع بها كل من المؤلف الأصلي
وكاتب السيناريو والمترجم وصانع الفيلم التليفزيوني .

وتمتد حقوق الملكية الفنية والأدبية لكثير من بلدان العالم الى ٥٠
عاما أو أكثر بعد وفاة صاحب الحق .

طبيعة ووظيفة حقوق الملكية الفنية والأدبية :

تعتبر حقوق الملكية الفنية والأدبية هي أساس الابداع الفكري
والثقافي في مجال الفن والأدب ، وهي تمثل الصياغة التشريعية لضمان
حصول المؤلف على الثمار الاقتصادية لعمله وحماية اهتماماته المعنوية
في العمل والوسيلة التقليدية لتوفير هذه الحماية تنصب على منحه حقا

صاحب الحق وتمتد لتشمل الجهة الاذاعية التي يتم التنازل التام لها
عن الحق في معظم الأحوال ، كما تشمل تطبيقات للقوانين المحلية للدول
الأخرى التي قد يستخدم بها المصنف الفني ، وكذلك ترتبط بالقوانين
والاتفاقيات الدولية أو التي تنظم مناطق محددة من العالم أو التي تتم
باتفاقيات ثنائية ، وإلى جانب تعدد الأطراف المشتركة وسرعة التنفيذ
والاستخدام للمصنفات الفنية على بواشر الارسل الأصلية (الأولية) أو
على بواشر أخرى ، ثنائية ، أو بوسائل أحدث مثل الاقمار الصناعية
للبيت المباشر أو التوزيع على كوابل ، فان كل ذلك يدعى الى رسم
سياسة قومية تهدف للحفاظ على حقوق الفنانين المبدعين من جهة ،
وكذا على حقوق الدولة من جهة أخرى ، ومتابعة ذلك بأسلوب قانوني
منسق وعلمي وقابل للتطبيق ، وبق ما يجري به العمل في دوائر عالمية
شديدة الديناميكية تتحرك في شتى سرية مع مستحدثات تكنولوجيا
العصر ، ولعل أخطرها أثرا في المستقبل القريب الاقمار الصناعية للبيت
التليفزيوني المباشر .

ذلك البث الذي يخترق الحدود ولا يعترف بالمسافات ولا يفرق بين حدود
دولة وأخرى ، لأنه بطبيعته وان كان ينتشر على مساحات معينة انما
ينتشر أيضا بتفاوت في القدرة على مساحات مجاورة ، بما يعرف
بانسكاب اشعاع القمر الصناعي للبيت المباشر ، وهو بهذا قابل
للاستقبال في مناطق ومساحات غير مقصودة أصلا بالتغطية .

ومن هنا تبرز الاعسية الشديدة بالنسبة لحقوق الفنانين وحقوق الدولة
عند استخدام المصنف الفني الناشع لحماية حقوق الملكية الفنية
والأدبية محليا وخارجيا ، وايضا فحصر مواقف المعاملة بالمثل والناجمة
عن الانضمام أو عدم الانضمام الى اتفاقيات دولية أو اقليمية في هذا
المجال .

وهناك تصنيفات متعددة تدرج تحت مظلة الاعمال التي تخمها
حقوق الملكية الفنية والأدبية يمكن ايجازها فيما يلي :

المواد الكلامية : على سبيل المثال : الأحاديث والكلمات

شاملا مطلقا للملكية الفنية والأدبية بمساندة من القانون .

ويقتصر هذا الحق على صاحب أو مالك هذا الحق كما هو الحال في حالة الملكية المادية ، ويمكنه إبعاد أى شخص عن الاستخدام غير المصرح به وهذا الحق الشامل يسمح لصاحبه أن يقوم بتسويق عمله نظير مقابل ، فمؤلف الكتاب يمكنه أن يوقع عقدا مع الناشر يسمح له بطبع وتوزيع الكتاب ، ويحصل بذلك على مقابل نقدي طبقا لشروط التعاقد وكتائب القصة يمكنه التعاقد على تحويل فساته الى عمل تليفزيوني نظير مقابل مادي .

ومن ثم فان حق الملكية الفنية والأدبية يعتبر أساسا لتطوير « اقتصاديات الثقافة » التي تختص بتسويق الأعمال الفكرية ، وتخضع الصحف والكتب وإنتاج الأفلام والبرامج الإذاعية والتليفزيونية للأرضاع القانونية لحقوق الملكية الفنية والأدبية .

حق الملكية الفنية والأدبية من المنظور الدولي :

إذا نظرنا من خلال وجهة النظر الدولية الى موضوع حق الملكية الفنية والأدبية ، نجد أن أهم العوامل المحددة لقانون الملكية الفنية والأدبية والحقوق المتعلقة به هو مبدأ الارتباط بأرض البلد التي تنظم هذا الحق لرعاياها ، أى أن حماية حق الملكية الفنية والأدبية المتداول في بلد ما يقتصر تطبيقه على حدود أرض هذا البلد ، وبالتالي فان متطلبات وأثار تطبيقه يحددها قانون البلد ، ولا يوجد في الوقت الحاضر قانون منظم لحقوق الملكية الفنية والأدبية في مجموعة الدول العربية ، إلا ان هناك تطبيقا عمليا لحماية حقوق الملكية والأدبية في نشر الكتب وصناعة الفيلم ، ومن الطبيعي انه كلما ازدادت مساحة الأرض التي يغطيها حق الملكية الفنية والأدبية ، فان المائد المادي لمنح هذا الحق يزداد تبعا لزيادة مساحة الأرض .

وحماية حقوق التأليف تتضمنها اتفاقيات دولية تسبق في عديد من البلاد .

وأهم هذه الاتفاقيات ، اتفاقية « برن » المعدلة لحماية الأعمال الفنية

والأدبية عام ١٨٨٦ .

وتتطبق هذه الاتفاقيات على البلاد الموقعة عليها ، ولكن التعديلات الحديثة لهذه الاتفاقيات لا تنطبق على كافة البلاد في المنطقة الأوربية ، حيث يطبق في الدانمرك وألمانيا وفرنسا واليونان ولوكسمبورج وإيطاليا الاتفاقية المعدلة في باريس عام ١٩٧١ .

وفي بلجيكا وإيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة تطبق الاتفاقيات المعدلة في بروكسل عام ١٩٤٨ .

وطبقا لاتفاقية « برن » يتمتع مواطن كل بلد من البلاد الموقعة على الاتفاقيات بحق حماية الملكية الفنية والأدبية كما لو كان مواطنا في البلد الآخر ، وتوضح الاتفاقيات الحد الأدنى من الحقوق التي يلزم توفيرها . ولقد تم إلحاق عدد من الاتفاقيات الدولية الأخرى باتفاقية برن ، وأهمها :

- اتفاقية روما عام ١٩٦١ لحماية حقوق المؤدين والمنتجين للمواد المسجلة (التي رمز لها في ذلك الوقت بالفونوجرام) والمؤسسات الإذاعية . ومن بين البلاد الموقعة على تلك الاتفاقيات الدانمرك وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورج والمملكة المتحدة .

- اتفاقية بروكسل عام ١٩٧٤ بشأن إرسال إشارات البرامج المنقولة بالآتمار الصناعية ، ومن البلاد الموقعة عليها ألمانيا وإيطاليا .

- الاتفاقية الأوروبية لتبادل البرامج بواسطة الأفلام التليفزيونية والتي وقع عليها كل من الدانمرك وفرنسا واليونان وإيرلندا ولوكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة في عام ١٩٥٨ .

العلاقة بين الإرسال الإذاعي المرئي أو المسموع وحقوق الملكية الفنية الأدبية :

إذا تجاوز الإرسال الإذاعي المرئي والمسموع الحدود الوطنية للبلد فان حق الملكية الفنية والأدبية يصعب تحديده . والسبب في ذلك يرجع الى الأسباب العملية التي أدت الى اعتبار فعل الإرسال الإذاعي (المرئي أو المسموع) هو العنصر المحدد لتطبيق مبدأ الارتباط بأرض

البلد . فإذا أعطى مؤلف عمله لارساله بجهاز ارسال في البلد (أ) فإنه لا يمكنه اتخاذ أى إجراءات في شأن حق الملكية إذا كان هذا الارسال يصل الى مناطق الحدود في البلد (ب) ، لأنه طبقاً للمبادئ السائدة فإن الواقعة التي حدثت في البلد (ب) ، ليست ارسالا ولكنها مجرد استقبال ، وهذا لا ينطبق عليه مفاهيم حق الملكية .

ويختلف الأمر إذا تم ارسال البرامج على أسلاك أو كابلات عبر الحدود الوطنية وتوزيعها في بلد آخر . وفي هذه الحالة لا يعتبر الأمر مجرد ارسال مبدئى ولكنه يتضمن أيضا نشر اشارات الراديو بواسطة اسلاك أو كابلات مما يعتبر جزءا من العمل الإذاعي ، وفي هذه الحالة لا ينشأ حق الملكية في البلد (أ) فقط والذي يتم فيه الارسال ، ولكنه يسرى أيضا على البلد (ب) الذي يتم فيه الاستقبال .

وينطبق نفس الشيء عند ارسال البرنامج في البلد (أ) والتقاطه في البلد (ب) ثم إعادة ارساله لاسلكيا أو على اسلاك أو كابلات في البلد (ب) وتعتبر عملية إعادة الارسال فعلا جديدا ينطبق عليه التزامات حق الملكية في البلد (ب) .

حقوق الانسان وحدودها :

وقد سبق أن تم في ٤ نوفمبر ١٩٥٠ توقيع اتفاقية حقوق الانسان والحريات الأساسية . ويتضمن احد بنود هذه الاتفاقيات أن لكل انسان الحق في التعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الرأى وتلقى واحداً المعلومات والافكار دون تدخل من السلطة العامة وبصرف النظر عن الحدود ، ولا يمنع هذا البند الدول من أن تفرض تراخيص على أعمال الاذاعة والتليفزيون والسينما .

وقد شخص له الحق في استقبال الإذاعات المحلية والأجنبية التي يرغب في استقبالها والتي يمكنه استقبالها فعلا .

وحرية الاستقبال هذه تنطبق على الاذاعات التي تصل اليه عن طريق الاقمار الصناعية للبث المباشر أو عن طريق الكابلات .

وبناء على مبدأ حرية الاستقبال فإن الدولة المستقبلة لا يجوز من حيث المبدأ أن تمنع أو تستبعد استقبال الاذاعات الأجنبية محليا .

الا ان البند (١٠) من اتفاقية حقوق الانسان قد أورد أيضا المبررات التالية الممكنة للحد من الانسياب الحر للمعلومات :

- الأمن القومى .
- سلامة الأراضي .
- منع الفوضى .
- منع الجريمة .
- سلامة المواطنين .
- حماية الصحة .
- حماية الاخلاقيات والمعنويات .
- حماية سمعة أو حقوق الآخرين .
- منع افشاء المعلومات السرية .
- الحفاظ على سيادة وحياد القضاء .

خلفية عن نور اليونسكو:

عقد اجتماع عام باليونسكو عام ١٩٦٨ للنظر في مشكلة تزايد نمو بمرور الزمن وهي انسكاب إشارة الأقمار الصناعية على ارض الغير ، واتخذ قرارا بأن تعطى تعليمات الى مدير عام اليونسكو بالتعاون مع المكتب الدولى لحماية الملكية الفكرية وبالتشاور مع الهيئات الدولية التي تعمل بين الحكومات ، بأن يبحث ما اذا كانت الاشارات التليفزيونية المرسله بالاقمار الصناعية للاتصالات تحتاج الى تعديل الاتفاقيات القائمة في ذلك الوقت أو الى إيجاد منظومة دولية جديدة تنظمها .

ووجد أن اتفاقية روما لا تعتبر حلا مناسباً ، لأنها تطبق فقط عندما يتم تحويل الإشارة المتقطعة بدائرة القمر الصناعى الى إشارة موجهة الى أجهزة الاستقبال بالمنازل ، وتكون الإشارة المأخوذة بدون تصريح (وهو ما يسمى أحيانا بالقرصنة) واستخدامها لا يعتبر خرقا لحق

الاذاعة الذي تنظمه الاتفاقية لأن الإشارة لم تصبح بعد (اذاعة) بالمفهوم الفني الذي تحدده الاتفاقية .

وفي عام ١٩٧٣ عقد اجتماع في نيروبي أعد ما يسمى (مسودة نيروبي) التي تقترح تحويل الاتفاقية من مجال القانون الدولي الخاص الى القانون الدولي العام برفع أى إشارة الى الحقوق الخاصة ويترك للدول حرية تقرير أنسب الوسائل لمنع القرصنة على حقوق الملكية الفنية والأدبية على أراضيها .

وفي ٦ مايو ١٩٧٤ عقد في بروكسل المؤتمر الخاص بتوزيع الاشارات الحاملة للبرامج المرسله بالأقمار الصناعية ، والمبدأ الاساسى الذى تم التوصل اليه فى اتفاقية بروكسل ينص على : أن كل دولة متعاقدة تتخذ الاجراءات الكافية لمنع التوزيع فى أو من اراضيها لأى اشارة حاملة للبرامج بواسطة أى موزع ليس مقصودا بالإشارة المرسله اوالمارة خلال القمر الصناعى ، ويسرى هذا الالتزام عندما تكون هيئة المنشأ ذات جنسية من دولة متعاقدة أخرى ، وحيث تكون الإشارة الموزعة اشارة مشتقة من الإشارة الاصلية .

ويعرف البرنامج الاذاعى المرئى او المسموع بأنه كيان لمادة حية أو مسجلة يتكون من صورة أو أصوات أو كليهما ويتمثل محتواه فى اشارات مرسله بغرض التوزيع بشكل نهائى .

ولا تنطبق اتفاقية بروكسل على حالة توزيع الاشارات المشتقة المأخوذة من إشارات سبق توزيعها بواسطة موزع كان مقصودا بتوجيه الاشارات اليه من قبل .

وفي اتفاقية بروكسل فان المنع لايعفى أنشطة الموزعين بطريق القرصنة الذين يلتقطون الاقمار الصناعية للبث المباشر لتوزيعهم إشارات أقمار صناعية عادية للاتصالات .

الموقف فى مجموعة الدول الاوربية :

من الواضح أنه بالامكان أن تنشأ نزاعات فى حالة الإرسال عبر

الحدود الوطنية بواسطة أسلاك أو كابلات ، وفى حالة نقل الاذاعات الأجنبية سواء بوسائل لاسلكية أو على أسلاك أو كابلات ، بينما يكون موقف البث المباشر بالقمر الصناعى غير واضح .

وحق الملكية الفنية والأدبية يتعارض مع حرية تقديم الخدمات عندما تكون الجهة الاذاعية التى تحمل الارسال بواسطة الأسلاك أو الكابلات أو بإعادة الارسال بالخارج لم تحصل على التصريح بذلك من مالك الحق . ومالك حق الملكية الفنية والأدبية – أى حق استخدامه فى ارض الدولة التى يتم فيها البث الاذاعى بدون موافقته – يمكنه اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الهيئة الاذاعية استناد الى قوانين حقوق الملكية الأدبية والفنية ، وكقاعدة عامة يمكنه الحصول على أمر بوقف اذاعة المادة ، وأن يطلب تعويضاً عن الأضرار ، وفى بعض الأحوال يمكنه أيضاً اللجوء الى الاجراءات الجنائية .

واقد وجدت مجموعة الدول الاوربية أن ممارسة حقوق الملكية الفنية والأدبية طبقاً لقوانينها يمكنها أن تعوق حرية الاذاعة فى المجموعة . وفى احدى القضايا حكمت المحكمة بأنه فى حين أن حق عرض فيلم سينمائى قد تم اعطاؤه الى أشخاص مختلفين فى دول مختلفة من المجموعة الاوربية ، فان شروط اتفاقية السوق الاوربية المشتركة التى تخص حرية تقديم الخدمات لاتمنع من يحصل على الحق من الاعتماد على حقه فى منع الارسال غير المصرح به على كابلات نقلا من ارسال أجنبى ، وبشرط ألا يستخدم حق الملكية الفنية والأدبية كوسيلة للفرقة الاختيارية أو لمنع المتخفى للتجارة بين الدول الأعضاء .

ويمكن ان يستنتج من هذا القرار أن ممارسة حق الملكية الفنية والأدبية فيما يتعلق باستخدام عمل بشكل غير مادي ، ويصفة خاصة فى الاذاعة ، تخضع طبقاً لقانون مجموعة الدول الاوربية لقواعد مختلفة عن تلك التى تطبق على استخدام عمل فى شكل مادي بنشر النسخ ، حيث إن هذا العمل الأخير يدخل فى نطاق قواعد التحرك الحر للبضائع .

بدائل حقوق الملكية الفنية الأدبية وفي عصر الأقمار الصناعية :

البدايل التي تطرحها مجموعة الدول الأوربية للحوار في هذا الموضوع للوصول الى نتائج قابلة للتطبيق العملى لحماية المصنفات الفنية والأدبية تتلخص فيما يلى :

البديل الأول : إعادة الارسال بدون قيود بعد الارسال الأولى القانونى :

وهذا البديل يعطى أول حل مطروح وهو يشبه الى حد كبير حرية مرور السلع ، بمعنى أن الكتب واسطوانات الجرامفون والكاسيت الموسيقى وكافة هذه النسخ أو المستنسخات ذات الطبيعة المادية يسمح بتداولها مع السماح لمالك الحق باستغلالها . ولقد ذهب البديل الى ما هو أبعد من ذلك حيث اقترح البعض أن يتم التصريح بإعادة الارسال الإذاعى فى بقية دول المجموعة الأوربية طالما أنه سبق ارسال المصنف بصفة أولية فى إحدى الدول الأعضاء بموافقة مالك الحق .

وتتضاعف المشكلة بسبب المنافسة بين الاشكال المختلفة لاستغلال المصنف فى شكل غير مادي ، ومن ذلك مثلا أن العائد التجارى من عرض فيلم فى دور السينما يتأثر تأثرا كبيرا اذا ما أذيع بالتلفزيون قبل عرضه بدور السينما .

البديل الثانى : إبرام عقود البث بالأقمار الصناعية :

يتضمن هذا البديل الاعتماد على القوانين الحالية لحماية الملكية الفنية والأدبية على أمل تنمية الإذاعة التليفزيونية عبر الحدود من خلال اطار العقد الخاصة ، وفرص تنظيم حقوق الملكية بهذه الطريقة تعتمد على نوع الإذاعة المرتبطة بالتطبيق .

ويبدو أن البث المباشر بالأقمار الصناعية سيكون أفضل مجال لهذا التطبيق .

أما إذا ما تم قبول فكرة ان القمر الصناعى ليس سوى امتداد لجهاز الارسال (كما لو كان هوائيا ممتدا بارتفاع شاهق فى الفضاء)

فان أى خلاف فى الرأى حول حقوق الملكية الفنية والأدبية سوف ينزل ، حيث ان البث المباشر من القمر الصناعى فى هذه الحالة سوف يعتبر مماثلا لحالة الارسال من محطة ارسال عادية يمكن استقبالها مباشرة فى أى جزء من دولة أخرى خارج مساحة الاستقبال العادية المستهدفة للخدمة .

وحتى لو كانت النظرة الى الأقمار الصناعية للبث المباشر تؤثر على حقوق الملكية الفنية والأدبية فى البلد الذى يستقبل البث فانه من المقصود ان تكون الحلول التعاقدية مناسبة .

والاذاعيون اذا حرصوا على احترام سيادة القانون فى هذا المجال فانهم سوف يكونون على أهمية الحصول على تصريح من مالك حق الملكية الفنية والأدبية والحقوق المرتبطة بها لإذاعة المصنف الفنى ، ويمكنهم حينذاك اذاعة برامجهم الى مناطق اضافية كنتيجة للتكنولوجيا الجديدة أو الاستراتيجيات الإذاعية الجديدة .

وسوف يكون عدد مالكي حقوق الملكية الفنية والأدبية كبيرا ، مما يوجب حينذاك على الإذاعيين أن يوقعوا عقودا مع هذا العدد الكبير ، والهيئات والمؤسسات الإذاعية يلزمها عادة أن تقوم بذلك فيما يخص مساحة الاستقبال التى يخدمونها . وسوف يكون الفرق المؤثر فى هذه الحالة هو مساحة الأرض التى تغطيها مثل هذه العقود ، وينطبق الشيء نفسه على البرامج التى توزع على أسلاك أو كابلات الى البلاد المجاورة بواسطة الجهة الإذاعية الأصلية .

وهناك مشكلات يمكن أن تنشأ فى حالة ما إذا أرادت الجهة الإذاعية التى تعمل على أساس الرخص القانونية للاستقبال على المستوى المحلى ، أن تدخل فى عقود مع دولة أخرى لا يتبع بها نظام رخص الاستقبال ، وتنشأ خلافات أيضا فى حالة اختلاف نظام حماية الملكية فى الدول المختلفة ، مثال ذلك أن يكون أحد المؤدين ليس له حق حماية الملكية الفنية والأدبية فى بلد منشأ الإذاعة ، ولكن له هذا الحق فى بلد يمكنه استقبال البرنامج المعنى عن طريق القمر الصناعى . وقد تنشأ

تعقيدات بين الهيئات الاذاعية أو غيرها من الجهات التي تقدم البرامج .
فمثلا اذا كان مالك حق الملكية قد أعطى حقوقا كاملة الى هيئة اذاعية
في احدى الدول للمنطقة التي تخدمها ، فان هذا المالك لن يكون بإمكانه
منح هذا الحق الى هيئة اذاعية في بلد آخر لتوزيع الى البلد الاول ، ولكن
الهيئة الاذاعية الاصلية فقط تكون هي وحدها المالكة لهذا الحق وهي
التي تسمح به .

واضافة الى التغييرات في العلاقات التعاقدية بين الاذاعيين الذين
يرغبون في امتداد المساحة الجغرافية التي يخدمونها ، وبصفة خاصة
عن طريق الأتقار الصناعية أو الكابلات ، فانه من الضروري وجود
تعاون بين المؤسسات الاذاعية ذاتها في الدول المختلفة . واذا كان مالكو
حقوق الملكية الفنية والادبية لا يحتفظون بهذه الحقوق لانفسهم ، فانه من
الزم الأمور أن يتفق من يملكون استغلال هذه الحقوق فيما بينهم .

ومن التوقعات ان العقود النمطية التي تصمم لحالات الاذاعة عبر
الحدود سوف تلعب دورا كبيرا في المستقبل القريب . وقد يكون قيام
بعض التشريعات بديلا لأسلوب إبرام عقود البث المباشر بالأتقار
الصناعية .

**البديل الثالث : إبرام عقود إعادة الارسال بواسطة
مؤسسات أخرى بطريق الارسال أو التوزيع على كابلات :**

يبدو أن إبرام العقود سيكون احتمالا ضئيلا للحل عندما يقرر طرف
آخر - أي جهة ثانوية بخلاف الجهة الاذاعية الاولى - أن يرسل البرامج
الى بلد آخر لاستخدامه بواسطة شركة لتوزيع البرامج على كابلات مثلا
. فاذا كان من المقبول أن ارسل البرامج على كابلات يرتب حقا للمالك
حق الملكية الفنية والادبية ، فان شركات التوزيع على كابلات سوف
تواجه بأنهم لم تحصل على الحقوق المرتبطة بذلك لاذاعة المصنف ، كما
أنها في أغلب الحالات لن يمكنها لأسباب عملية أن تحصل عليها في
الوقت المناسب .

وتكون الاتفاقات التعاقدية مع الجهة الاذاعية الاولى قابلة للتطبيق

فقط عندما تكون الجهة الاذاعية الاولى حائزة على هذا الحق بالنسبة
للمنطقة المعنية ، أي أنها تحصل على الحق لنفسها وللغير مقدما في
الدولة التي يتم فيها توزيع البرامج على كابلات . أما اذا لم تحصل
الهيئة الاذاعية على هذا الحق ، فان على شركة التوزيع على كابلات أن
تلجأ الى مالك الحق الاصل في كل حالة . وغنى عن التوضيح أن هناك
عددا كبيرا من مالكي الحقوق الفنية والادبية .

وقد يكون من الأيسر للمالك الحقوق أن يمارسوا ذلك من خلال
جمعيات التحصيل وليس من خلال عقود منفصلة توقع مع كل مالك للحق
ونظرا لأن التوزيع على كابلات يتم عادة في وقت واحد مثل الاذاعة
الاولية ، فانه يكاد يكون مستحيلا الوثوق من الحصول على الحقوق
بصورة مفردة بهذه الطريقة . فمن المعتاد أن تكون جداول البرامج
الاذاعية الاولى (أي الاصلية) غير معروفة قبل زمن الارسال بوقت
كاف يسمح لشركات التوزيع على كابلات بمعرفة مالكي الحقوق
والتفاوض معهم على التصريح باستخدام هذه الحقوق .

وتزداد المشكلات تعقيدا بالمنافسة بين البث المباشر بالأتقار
الصناعية وبين التوزيع على كابلات والتي تمثل في المستقبل القريب
« تبادل » متداخلة ومتنافسة تؤثر وتتأثر بحقوق الملكية الفنية والادبية .

ومن التحليل التفصيلي لنماذج متعددة فان أكثر الحلول قبولاً من
الناحية العملية هو تركيز جميع حقوق إعادة الارسال في جمعية تحصيل
واحدة داخل مجموعة الدول أو اتحاد مركزي لكافة جمعيات التحصيل
المحلية في دول المجموعة ، يكون مدعما بواسطة الهيئات الاذاعية الاولى
والثانوية (أي صاحبة الحق الاصل وتلك التي يتم بها إعادة الارسال)
ومثل هذا التركيز الشديد له جوانب قانونية متعددة ويحتاج هذا الحل
الى سنوات .

**البديل الرابع : الالتزام باستخدام جمعيات التحصيل أو
التراخيص القانونية :**

وقد يبدو في هذا الالتزام أنه من الضروري اللجوء الى عمل

تشريعات خاصة ، وهناك امكانات متعددة تطرح نفسها .

فمن الممكن مثلا الاستمرار في منح حقوق الاذاعة الشاملة ، ولكن مع تنظيم الاستغلال بتشريعات مناسبة .

وكحل آخر يمكن فرض تراخيص قانونية على حقوق الاذاعة وربما يكون أول الحلول هو التركيز على جمعية تحصيل واحدة أو عدد قليل من جمعيات التحصيل وفي هذه الحالة يمكن عقد اتفاقيات بينها وبين شركات التوزيع على كابلات ، كما يمكنها متابعة حماية الحقوق في حالة البث المباشر بالأممار الصناعية .

وان استغلال حقوق الملكية الفنية والأدبية من خلال جمعيات التحصيل وحدها سوف يضمن أنه لن تتمكن أطراف أخرى أو طرف ثالث من منع اذاعة برنامج . ومثل هذه الجمعيات التحصيلية سيكون موقفها أفضل عند التفاوض مما يعتبر في الوقت نفسه حافزا للمالكى الحقوق الاصليين لكي ينقلوا حقوقهم الى جمعيات التحصيل .

الحماية الوطنية :

يجب ان يكون لكل دولة تشريع خاص لحماية مؤلفيها المحليين على صعيدها الوطنى أو خاص بشئون حماية المصنفات الادبية والفنية داخل أراضيها ، وان كان من المؤكد أن حماية حقوق المؤلفين اذا كانت - تشريعيًا وقانونيًا - مجرد حماية وطنية لا تتجاوز حدود التراب الوطنى فإن هؤلاء المؤلفين لن يضمنوا لانفسهم مصير مصنفاتهم خارج وطنهم ، فالإكتفاء بالحماية الوطنية وحدها - وحتى اذا كانت له مزايا - فان له أيضا عكسها .

فقد يسمح هذا الانكماش داخل الرقعة المحلية بأن يسرق انتاج هؤلاء الفكرى أو يشوه أو يستغل في الخارج بلا حسيب أو رقيب ، فيكون بإمكان آخرين خارج الوطن المعنى تحقيق عائد مادي من وراء هذا الانتاج ويفقد اصحاب الحق الاصليون كل سيطرة على انتاجهم . كما أن الإكتفاء بالحماية الوطنية فيه قضاء على الابداع الفكرى واضعاف للحركة الثقافية القومية .

الوضع العربى والتشريع الدولى :

كانت الدول العربية المنخرطة في « اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية » الى سنوات قليلة هي :

- تونس عام ١٨٨٧

- المغرب عام ١٩١٧

- لبنان عام ١٩٤٧

- موريتانيا عام ١٩٧٣

- ليبيا عام ١٩٧٦

- مصر عام ١٩٧٧

أما عن « الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف وهي أحدث عهدا فان الدول العربية التي انضمت اليها في صيغتها الاولى عام ١٩٥٢ والجديدة عام ١٩٧١ هي :

- تونس ١٩٦٩ ، ١٩٧٥

- المغرب ١٩٧٢ ، ١٩٧٥

- الجزائر ١٩٧٣ ، ١٩٧٣

- لبنان ١٩٥٢ ، ١٩٥٩

ثم انضمت الى الاتفاقيتين أو احدهما بعد ذلك دول عربية أخرى .

القانون النموذجى والبلدان العربية :

ونؤكد هنا على أن الانضمام الى الاتفاقيتين الدوليتين أو احدهما عمل غير كاف بالنسبة للتشريع الوطنى ، فمن الضرورى القيام بوضع قانون وطنى لضبط حقوق المؤلفين على الصعيد الوطنى ، يراعى الحاجيات المحلية ويستجيب لرغبات البلاد في :

- تنشيط النهضة الثقافية والفكرية واثرائها .

- العناية والاهتمام بالمبدعين المفكرين من المواطنين .

- رعاية حقوق الآخرين وضبط حدود التعامل بالمثل مع البلاد الخارجية .

واذا نظرنا الى خريطة العالم العربى نجد أن عدد دوله المزودة

المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته على حسب قانون مخصوص يسرى لهذا الغرض .

كما أشارت المادة ٨٦ من القانون المدني الصادر في ١٦ يوليو عام ١٩٤٨ ، بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بقولها « الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة » وكذلك جاء قانون العقوبات في المواد من ٣٤٨ الى ٣٥١ بنصوص لحماية هذا الحق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليه .

وقد ظلت هذه النصوص معطلة لعدم صدور التشريع الخاص الذي أشارت اليه الا أن القضاء لم يقف مكتوفاً إزاء هذا الوضع ، فذهب الى أن حق المؤلف حق ملكية حقيقي ، تحميه قواعد العدل ومبادئ القانون التي توجب - بالمواد ٣٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية و ١١ من القانون المدني المختلط الملغى و ٥٢ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الملغاة - على القضاة أن يحكموا بها إذا لم يوجد في القانون نص أو كان النص قاصراً أو غامضاً .

ومع ذلك فإن مصر ، برغم اغفالها وضع هذا التشريع طيلة هذه المدة فقد أسهمت في المؤتمرات الدولية التي عقدت لتنظيم حماية حقوق المؤلفين الى أن حان الوقت لوضع تشريع يسد النقص في مجموعة القوانين المصرية ويحمي حق الملكية الادبية والفنية حماية فعالة تستند الى نصوص تشريعية لاتغنى عنها حماية القضاء استناداً الى مبادئ العدالة .

وكان قد ترتب على عدم توقيع احدى الاتفاقيتين العالميتين الخاصتين بحماية الحقوق الادبية والفنية ، حرج مبالغ فيه للمؤلفين والملحنيين المصريين في الخارج تزيد على عشرين ألفاً من الجنيهاً في ذلك الوقت بحجة عدم الانضمام الى احدى هاتين الاتفاقيتين . الامر الذي ترتب عليه أيضاً لجوء بعض المؤلفين والملحنيين أحياناً الى توقيع عقود فردية رغم ما في هذا من إضرار من نواح مختلفة .

بتشريع وطني في هذا الخصوص عدد محدود . وإذا كان الانضمام الى التشريع الدولي أمراً مرغوباً فيه ان لم يكن واجباً ، فإن وضع القوانين الوطنية أمر ضروري على شرط ألا يتعارض التشريع الوطني في أحكامه الاساسية ومقتضياته الجوهرية مع التشريع الدولي .

ولنا في بعض الدول العربية مثال لذلك :

- فالمغرب أصدر تشريعه الوطني الاول لحماية المصنفات الادبية والفنية في ٢٣ يونيو ١٩١٦ ، ولم ينضم الى اتفاقية برن الا في ١٦ يونيو ١٩١٧ أي بعد مرور سنة .

- ومصر اصدرت قانون حماية حق المؤلف في ٢٤ يونيو ١٩٥٤ ، ولم تنضم الى اتفاقية برن الا في عام ١٩٧٧ أي بعد مرور نحو ٢٣ عاماً .

- بينما يوجد هناك من يعكس السير في هذا السبيل ، فقانون تونس النموذجي لحق المؤلف الذي اقترته « لجنة الخبراء الحكوميين تحت اشراف اليونسكو والويبو » عام ١٩٧٦ قد تضمن تلك التسهيلات وصاغها في قالب الاختياري الملثم للبلدان السائرة في طريق النمو « البلاد النامية » .

ومما لاشك فيه أن العناية بالمؤلفين الوطنيين والاهتمام باننتاجهم واحاطتهم بالحماية التشريعية ، عمل من شأنه النهوض بالحركة الثقافية والفكرية وتقدمها بحيث يتعين على كافة الدول العربية والهيئات المهتمة بشئون النشاط فيها ، السعي لوضع القوانين الوطنية لحماية المصنفات الادبية والفنية والعلمية .

الموقف المصري في مجال حماية حقوق الملكية الفنية والادبية :

أولاً : غيبة تشريع حماية حق المؤلف :

ظل المؤلفون في مصر محرومين من تشريع يحمي حقوقهم وإن كانت المادة ١٢ من القانون المدني الوطني الصادر في سنة ١٨٨٣ قد أشارت الى هذا التشريع بقولها « سيكون الحكم فيما يتعلق بحقوق

ثانيا : انشاء جمعية المؤلفين والملحنين المصرية :

لما كان لا يوجد نص خاص يبيح تأسيس شركة مدنية لذلك فقد تم اللجوء الى نظام الجمعيات الثقافية طبقا للقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وسجلت الجمعية طبقا لقانون عام ، وحددت أغراضها فى العمل على رفع مستوى التأليف والتلحين وحماية المصالح الادبية والمادية لأعضاء الجمعية .

وعقدت الجمعية اتفاقا مع جمعية المؤلفين وناشرى الموسيقى بباريس بوصفها نائبا عن جمعيات المؤلفين فى كافة الدول المنضمة الى اتفاقية برن .

وقد ظلت الجمعية تزاوّل حماية وتحصيل حق المؤلف بناء على اتفاقها مع الجمعية المصرية من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٥٦ الذى وقع فيه العنوان الثلاثى على مصر والذى كان من آثاره وضع الحراسة على المكتب المصرى لحقوق التأليف باعتباره ادارة فرنسية خاضعة لجمعية باريس . ورأى المؤلفون والملحنون أن الخطر يهددهم ويكاد يقضى على مصالحهم فسارعوا الى الحراسة العامة التى استجابت الى مطلبهم فى ان يتولى ادارة هذا المكتب نيابة عنها مؤلف وملحن مع احد مفتشيها وتعتبر هذه الفترة بالذات النواة الاولى للادارة المصرية .

وازاء النجاح الذى حققته الادارة المصرية ، رأت الجمعية الفرنسية ان تعقد اتفاقا جديدا بينها وبين الجمعية المصرية على ان يكون للمؤلفين المصريين الرأى الأول والفعل فى ادارة شئون التحصيل ، وأن يكون الرأى بالنسبة للجمعية الفرنسية استشاريا ، وتم على هذه الأسس عقد اتفاقية يوليو ١٩٥٩ وأمام هذه المسؤولية التى أُلقيت على عاتق الجمعية المصرية رأى أن تعدل نظامها الأساسى بحيث يكون من أغراضها الاشراف على المكتب المصرى لحقوق التأليف ، وبمقتضى هذه الاتفاقية تولت الجمعية المصرية أعمال التحصيل فى مصر وأصبحت ضمن المصنفات المصرية والأجنبية داخل مصر ، وتقوم جمعية باريس بحماية المصنفات المصرية فى الخارج .

ثالثا : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون

حماية حق المؤلف :

ومن المهم فى هذا المقام إبراز نص المادة ٨ من الفصل الأول من الباب الثانى من هذا القانون وهو « تنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه الى لغة أجنبية أخرى فى ترجمة ذلك المصنف الى اللغة العربية اذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره فى مدى خمس سنوات من تاريخ أو نشر المصنف الاصلى أو المترجم » .

ذلك لأن هذا النص هو السبب فى عدم انضمام مصر الى اتفاقية برن حتى عام ١٩٧٧ أو الاتفاقية العالمية لحق المؤلف .

كما نصت المادة ٢٠ على مايلى « مع عدم الاخلال بحكم المادة الثامنة تنقضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ بمضى خمسين سنة على وفاة المؤلف .

على انه بالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التى لاتكون مصطبغة بطابع انشائى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلا آليا فتتنقضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ أو نشر المصنف الى آخر ما ذكر عن الحماية » .

- قيود حق المؤلف :

وتجدر الإشارة هنا الى اسباب القيود التى اوردتها المشرع المصرى على حق المؤلف .

إذ جاء المشرع بقيود على حق المؤلف يملئها الصالح العام لانه كما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون « للهيئة الاجتماعية حق فى تيسير سبل الثقافة والتزود من ثمار العقل البشرى فلا تحول بون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقة للمؤلفين ، ذلك لأن الأجيال الانسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار فى تكوين المؤلفات » .

أ- فقد نصت المادة الثامنة على انتهاء الحماية المقررة للمؤلف ولن ترجم مصنفه الى لغة أجنبية بالنسبة لحقهما فى ترجمة المصنف الى

اللغة العربية إذا مضت خمس سنوات من تاريخ أو نشر المصنف الاصلى أو المترجم دون أن يباشر المؤلف أو المترجم بنفسيهما أو بواسطة غيرهما ترجمة المصنف الى اللغة العربية ، وفى هذا القيد الزمنى تغليب للمصالح العام المصرى على المصلحة الغربية للمؤلف وحتى يمكن دفع هذا المؤلف وحته على مباشرة هذه الترجمة فى أقرب وقت معقول رعاية لمصلحة البلاد كيلا تترحم من ثمار التفكير الانسانى فى مختلف الامم الاخرى لمدة طويلة .

ب - ومن القيود الواردة على حق المؤلف ما نصت عليه المادة ١١ فقرة أولى من حق الغير فى ايقاع المصنفات أو تمثيلها أو لقائها فى اجتماعات خاصة كالا اجتماعات العائلية واجتماعات الجمعيات أو المنتديات أو المدارس بون تعويض للمؤلف ، وكذلك ما نصت عليه هذه المادة فى فقرتها الثانية من حق فرق موسيقى القوات العسكرية ، وما فى حكمها من الفرق النظامية التابعة للدولة أو الاشخاص العامة الاخرى فى ايقاع المصنفات الموسيقية بون تعويض للمؤلف أيضا مادام لا يحصل فى الحالتين رسم أو مقابل مالى من جمهور المستمعين .

ج - ومنها حق عمل نسخة واحدة من المصنف للاستعمال الشخصى (المادة ١٢) فلا يجوز للمؤلف منع صاحب هذه النسخة من استعمالها على هذا النسب . وكذلك ما نصت عليه (المادة ١٣) من اباحة التحليلات والاقتباسات التفسيرية اذا عملت بقصد النقد أو المناقشة أو التثقيف أو الاخبار .

ومن هذه القيود حق الصحف أو النشرات الدورية فى أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أو بياناً موجزا من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير قيد انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة ، وقد روى فى ذلك تغليب المصالح العام وبضرورة العمل على نشر الثمالة مع ملائمة ما يبدل من جهد فى الاقتباس أو الاختصار أو غيرهما .

د - ومن هذه القيود أيضا حق المبررات أو المجلات أو النشرات

الدورية فى نقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التى تشغل الرأى العام فى وقت معين مادام لم ينص صراحة على حظر النقل (المادة ١٤ مقرة ٢) ومن الطبيعى ألا تشمل الحماية أيضا الاخبار اليومية والحوادث المختلفة التى لها طبيعة الاخبار العادية .

هـ - وقد أجازت المادة ١٥ نشر وإذاعة ما يلقى فى الجلسات العلنية للهيئات التشريعية أو الادارية أو فى الاجتماعات العلمية والادبية والفنية والسياسية والدينية من خطب أو محاضرات أو أحاديث مادامت موجهة الى الكافة وكذلك المراقعات القضائية العلنية فى حدود القانون وذلك كله بون إذن من المؤلف ، كما أباحته المادة ١٧ نقل مقتطفات قصيرة من بعض المصنفات على أن يلتزم الناقل حد الاعتدال فيما ينقل .

و - ولم يغفل القانون فى كافة الصور رعاية الحق الادبى للمؤلف ، فلوجب ذكر اسمه والمصدر الذى ينقل عنه على صورة واضحة ، كما حفظ للمؤلف حقه الخالص فى نشر مجموعات خطبه أو مقالاته (م ١٦) . وقد حرص القانون - رعاية لحق المؤلف - على أن ينس على عدم جواز نقل المقالات العلمية أو الادبية أو العلمية أو الروايات المسلسلة والقصص القصيرة التى تنشر فى الصحف والنشرات الدورية الاخرى بون إذن المؤلف (م ١٤ فـ اولى) .

ز - ومن القيود ما يرد على حق المؤلف بعد وفاته وانتقال هذا الحق الى ورثته أو خلفه ، فقد نصت م ٢٣ على حق وزير المعارف فى الحل محل هؤلاء فى مباشرة الحقوق المنصوص عليها بالمادتين ١٨ و ١٩ اذا لم يباشروا هذه الحقوق لعجزهم أو لعدم أهليتهم أو غير ذلك من الاسباب ، وكذلك اذا توفى المؤلف من غير وارث أو خلف فيكون للوزير فى هذه الحالات حق تقرير نشر المؤلف الذى لم ينشر فى حياة واضعه كما يكون له حق استغلال المؤلف استغلالا ماليا على النحو المبين فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، وقد رسم القانون طريقة استعمال هذه الحقوق لنص على ضرورة الحصول على أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الوضعية ولم

والمنولوجات والأفلام السينمائية والاسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى لقصور الأحكام القانونية التي أوردتها لائحة التيارات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١ وعدم كفايتها للاحاطة بكافة أحكام الرقابة وعجزها عن مسايرة التطور ، ورغبة من وزارة الإرشاد القومي في رفع المستوى الفني للمصنفات التي تخضع للرقابة ، وفي تمكين السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة ، فقد :

أ- صدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ قائما على المبادئ التالية :

- تحديد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

- عدم تدخل الرقيب في مرحلة إعداد المصنف إلا في الحالات التي يتكلف فيها هذا الإعداد مصاريف باهظة قد تضيق على طالب الترخيص إذا مارفت الرقابة أخراجها للجمهور .

- حلل بعض التراخيص محل البعض الآخر في الحالات التي يتفق فيها ذلك مع الأغراض المقصودة من هذا القانون .

- تحديد مدة للفصل في طلبات منح الترخيص أو تجديده ، وتحديد مدة أخرى لاعتبار الترخيص ممنوحا أو مجددا إذا لم تعترض فيها الرقابة على ذلك .

- تحديث مدة لسريان الترخيص بحيث يكفل للرقابة الاتصال في مدة معقولة بالمصنفات المرخص بها .

- جواز سحب التراخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك .

- جواز التظلم من قرارات الرقابة أمام لجنة استئنافية .

- وضع مواعيد قسيرة للفصل في الدعاوى والمعارضات الناشئة عن تطبيق هذا القانون ووضع عقوبات مشددة لمن يخالف أحكامه .

ومن أحكام هذا القانون :

مادة ١ :

أن يخضع للرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات والأغاني والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها ، وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

يغفل النص على حق الوراثة أو الخلف في تمويل عادل .

وحكمة هذا القيد ظاهرة في عدم ترك المؤلفات القيمة مقبورة غير منشورة حتى لا يحرم طلاب الثقافة من خيرها ونفعها .

- تعديل القانون :

وجرت الدراسات لتعديل القانون خصوصاً (المادة ٨) الخاصة بمدة الحماية في الترجمة حتى يمكن الانضمام الى احدى اتفاقيتي حق المؤلف - وخاصة الاتفاقية العالمية - لأن مدة الحماية فيها ٧ سنوات .

وأبعا : تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف :

لما كان تطبيق الأحكام المنظمة لإيداع المطبوعات بدار الكتب المصرية على الوجه الوارد بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف ، قد اسفر عن ثغرات تستوجب تعديل هذا القانون ، فضلا عن الأهمية التي تعلقها الدول المختلفة على تطوير نظام الإيداع بحيث تصبح قادرة على حصر الانتاج الفكري في البلد وبيان اتجاهاته المختلفة ، كذلك الاستعانة به في مجال تبادل المطبوعات مع البلاد الأجنبية وغير ذلك من الأغراض العلمية والثقافية - فقد صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف ونص في مادته الأولى على تضامن المؤلفين والطابعين والناشرين لهذه المؤلفات في الوفاء بالتزام إيداعها بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بمدينة القاهرة .

هذا وقد صدر فعلا قرار وزارة الثقافة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف الصادر بقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

خامسا : القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي :

وأخذا بما يجرى عليه العمل في جميع الدول من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية ونظرا لما لها من أثر كبير في نفوس المشاهدين والمستمعين ، وللهبوط المستوى الفني لبعض الأغاني

مادة ٢ :

لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الارشاد القومى :

ف ١ تصوير الاشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

ف ٢ تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال .

ف ٣ عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام .

ف ٤ تادية المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها فى مكان عام .

ف ٥ إذاعة المسرحيات أو الاغانى أو المنولوجات أو ما يماثلها .

ف ٦ بيع الاشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .

مادة ٧ :

لا يجوز للمرخص له :

ف ١ إجراء أى تعديل أو تحريف أو اضافة أو حذف بالمصنف المرخص به .

ف ٢ استعمال ما قدرت السلطة القائمة على الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به فى الدعاية له .

مادة ١٥ :

يعاقب كل من صور شريطا سينمائيا بقصد الاستغلال بدون ترخيص ، بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنف من المصنفات المنصوص عليها فى البند ثالثا من المادة الثانية من هذا القانون بدون ترخيص ، وفى هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذى يعرض به .

سادسا : استثناء هيئة الاذاعة من أحكام هذا القانون :

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استثناء هيئة الاذاعة من احكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والاغانى والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات واشطرة التسجيل الصوتى ، ونص على أن تبأشر هيئة الاذاعة شئون الرقابة على موادها الاذاعية المختلفة دون التقيد بأحكامه وذلك وفقا لما يقرره مجلس ادارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة (م ١) .

وأن يعمل بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق بالمصنفات الخاضعة لأحكامه عن غير طريق هيئة الاذاعة (م ٢) .

سابعاً :

قرار رئيس الجمهورية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧ رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بحماية منتجى التسجيلات ضد الازنواج غير المشروع والموقعة فى جنيف بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٧١ .

ثامناً : إعفاء أرباب المهن غير التجارية من الفنانين من ٢٥ ٪ من الأرباح من الضريبة :

كما صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ بإعفاء ٢٥ ٪ من الأرباح الصافية بالنسبة لأرباب المهن غير التجارية المشتغلين بالفن من الضريبة على المهن غير التجارية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من مطربين وعازفين وملحنين وكذا المشتغلين بالتمثيل والافراج والتصوير السينمائى وتآليف المصنفات الفنية تشجيعاً لهؤلاء الفنانين على مواصلة جهودهم الفنية وانطلاق مواهبهم ، ولما تجنيه الدولة من قيم روحية وفنية بانطلاق هذه المواهب .

ثم صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ بإعفاء على المشتغلين بتآليف المصنفات المنصوص عليها فى المادة الثانية من قانون حماية حق المؤلف وهم المشتغلون بالتآليف فى العلوم والآداب والثقافة عامة .

تاسعا : الاجراءات التى اتخذتها وزارة الداخلية لحماية الملكية الفكرية من القرصنة الفنية :

واستجابة لطلب القطاعات الفنية متمثلة فى جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين لحماية ماينتجونه من مصنفات فنية من الاعتداء الذى يقع عليها من تقليد وطبع وتوزيع بمايضر بصالح هؤلاء الفنانين .

فقد صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٨١ بإنشاء قسم شرطة خاص لمكافحة جرائم المصنفات الفنية ، كما اتخذ العديد من الاجراءات التى تكفل حماية الملكية الفكرية من القرصنة الفنية وتتلخص فيما يلى :

- الاعلان فى وسائل الاعلام عن ضرورة قيام العاملين فى مجال الانتاج الفكرى : « إشرطة كاسيت أو فيديو » بتسجيل أنفسهم لدى القسم فى استمارات خاصة تهدف الى حصر مجموعة العاملين فى هذا المجال .

- أخطرت مصلحة الجمارك بحظر السماح بدخول الآلات التى تتعلق بطبع المواد الفنية بنوعيتها المسموع والمرئى على نحو تجارى إلا بعد موافقة القسم على دخولها .

- ملاحقة الذين اشتهر عنهم الاعتداء على الحقوق الفنية تنفيذاً للقوانين الصادرة بحماية هذه الملكيات والتى كان من نتائجها انحسار ظاهرة الطبع المقلد للمصنفات الفنية بشكل واضح على الرغم من أن العقوبة لاتتجاوز الغرامة بما قيمته خمسون جنيها ولا تتصاعد الى الحبس الجوازى وإغلاق المنشأة الا فى حالة العود .

عاشرا : قواعد شراء التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر لكتب وزارة التربية والتعليم :

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٤ فى شأن قواعد شراء حق التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر للكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم ناصا على أن يكون ذلك بموافقة الوزير وفقا

لضوابط التى يقرها ، على أن يكون الحد الاقصى لهذا المقابل على الوجه الآتى :

- خمسة آلاف جنيه للكتاب المؤلف عن طريق المسابقة أو التكليف .
- الف جنيه لكتاب القراءة ذى الموضوع الواحد فى اللغة العربية أو التربية الدينية .

- الف جنيه للكتاب المترجم أو المقتبس .
علما بأنه لايدخل فى هذا المقابل قيمة مكافآت المراجعة أو الفحص .

حادى عشر : إنشاء مكتب دائم لحماية حق المؤلف :
وبتاريخ ٢٤ يونيو عام ١٩٨٥ أصدرت وزارة الثقافة القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف الذى كان المجلس الأعلى للثقافة قد قرر انشاءه فى اجتماعه الثامن المعقود فى ٢٣ مارس عام ١٩٨٥ .

ونص قرار وزارة الثقافة على ان ينشأ هذا المكتب ويكون تابعا للمجلس الأعلى للثقافة ويختص بالآتى :

- العمل على توفير الحماية لحق المؤلف فى نطاق أحكام القانون المصرى والاضطلاع بالمهام التى يقتضيها تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المصنفات الادبية والفنية والعلمية التى تكون مصر طرفا فيها وذلك فى المجال الداخلى وعلى المستوى الدولى .

- اختيار ممثل مصر فى جمعية اتحاد برن لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الادبية والفنية ، وكذلك اختيار ممثليها فى الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وممثليها فى مؤتمر هذه المنظمة ، وذلك كله من بين أعضاء مجلس المكتب وخبرائه الاستشاريين المتخصصين .

- ترشيح من يمثل مصر فيما يعقد من مؤتمرات متعلقة بحقوق المؤلف بناء على عرض من أمانة المكتب .

- اقتراح ما يرى الانضمام اليه من مختلف الاتفاقيات المبرمة أو

آراء واتجاهات

وعلى ضوء هذا التقرير ، وأوراق العمل المقدمة بشأن موضوعه ، والمناقشات المستفيضة التي جرت حوله ، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات ، يخلص أهمها فيما يأتي :

- ان حماية حق المبدعين من الفنانين والأدباء للحصول على العائد المادى المناسب يمثل أيضا حماية لحقوق الدولة ، على المستوى القومى ، فى تحصيل الرسوم والضرائب المختلفة وفقا للقوانين .

- أن حقوق الملكية الفنية والأدبية ، تحتاج الى رسم سياسة قومية ، تواكب التطور العالمى ومنجزات التكنولوجيا الحديثة فى مجال الاتصال والاعلام ، وخاصة البث المباشر بالاقمار الصناعية .

- أن يراعى عند رسم هذه السياسة عدة اعتبارات من بينها :
• تشابك المصالح والمعاملات المتعددة التى تبدأ بالفنان صاحب الحق ، وتندرج لتشمل الجهة الاذاعية للنولة ، وكذلك قوانين الدول الأخرى التى قد يستخدم فيها المصنف الفنى ، كما ترتبط بالقوانين والاتفاقيات الدولية والثنائية فى هذا المجال .

• التوفيق بين حقوق الملكية الفنية والأدبية ، وبين حرية تقديم الخدمات الثقافية والاعلامية ، ومتى يكون « المصنف » خدمة ومتى يكون سلعة .

- ان مصر ، باعتبارها عضوا عاملا فى اتحاد الاذاعات الأوربي ينهضى ألا تغيب عن متابعة الحوار فى دول المجموعة الاوربية ، بشأن البدائل المطروحة لحقوق الملكية الفنية والأدبية فى عصر الأعمار الصناعية ، وذلك للتعرف على ماينتهى اليه الأمر بشأنها ، والانتفاع به تبعا لظروفنا .

- ان يلاحظ ، على المستوى العربى ، قلة عدد الدول المزودة بتشريع وطنى لحماية حقوق الملكية الأدبية والفنية .

• وإذا كان الانضمام للاتفاقيات الدولية فى هذا المجال أمرا واجبا ، فان من القوانين الوطنية ما يعتبر أمرا ضروريا ، على ألا تتعارض فى أحكامها الأساسية مع التشريعات الدولية .

التي تبرم فى شأن حماية المصنفات الادبية والفنية والعلمية .

- اقتراح ما يرى ادخاله من تعديلات فى التشريع المصرى الخاص بحماية حق المؤلف .

وتختص أمانة المكتب بالآتى :

- جمع القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بحماية حق المؤلف ومتابعة مايلحقها من تعديلات .

- جمع المبادئ القانونية التى صدرت عن القضاء العام فى صدد حماية حق المؤلف ومتابعة مايصدر منه فى المستقبل .

- دوام الاتصال (بالمكتب الدائم للملكية الفكرية) من أجل الحصول على مايصدره هذا المكتب من مطبوعات وما ينشره من تشريعات مختلف الدول والاتفاقيات الدولية وتعديلاتها فى مجال حماية حق المؤلف وتنظيم وحفظ ما تحصل عليه الأمانة من كل ذلك .

- تقديم الدراسات والبحوث والمعلومات التى تتطلبها أعمال مجلس المكتب .

- تلقى مايرد من طلبات تتعلق بحماية حقوق المؤلف أو الاعتداء عليه سواء كانت طلبات مقدمة من مصرى أو من اجنبى يقيم فى مصر أو فى الخارج ، وإعداد مذكرة فى شأنها وذلك فى نطاق الاتفاقيات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها والمجال الذى يسرى فيه قانون حماية حق المؤلف .

- العمل على الافادة من المنح والدراسات التدريبية التى تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

- اتخاذ مايلزم من اجراءات لتدبير المصرف المالى للوفاء بما توجبه الاتفاقيات الدولية المشار اليها من ادارة الحصة المالية للاتحاد أو المنظمة .

- اتخاذ مايلزم من اجراءات بشأن مايصدره مجلس المكتب من قرارات وذلك باعتمادها من المجلس الأعلى للثقافة أو من رئيسه بحسب الاحوال وإبلاغها للجهات المعنية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق جميعه ، يوصى بمايأتى :

- * تشكيل لجنة قانونية على المستوى القومى بالتنسيق مع : المكتب الدائم لحماية حق المؤلف المنشأ بقرار السيد وزير الثقافة رقم ١٣ لسنة ١٩٨٥ ، ومع النقابات الفنية وجمعيات واتحادات الكتاب والمؤلفين واتحاد الاذاعة والتليفزيون ، على أن يكون فى مقدمة مهام هذه اللجنة ما يأتى : - مراجعة وتحديث التشريعات المحلية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفنية والأدبية ، وذلك لحماية حقوق الابداع الفنى والفكرى المصرى على ضوء المتغيرات التقنية الحديثة ، كالاتجار الصناعية للبث المباشر ، وتوزيع الاشارة التليفزيونية على كابلات .
- * التعامل مع التجمعات الدولية ، وبصفة خاصة الأوربية والعربية والافريقية ، لحماية المصنفات الفنية بالتبادل ، وفى ضوء الاتفاقيات والقوانين الدولية بصفة عامة .
- * العمل على زيادة الموارد التى يتم تحصيلها من الخارج ، نتيجة الملكية الفنية والأدبية ، لتنمية موارد الدولة وحقوق المؤلفين .
- * حماية الكاتب والغنان المصرى الذى تتداول أعماله بالخارج ، والسعى لاصدار التشريعات المحلية والدولية التى تحميه ، وبالتالى تحمى حقوق الدولة فى مختلف الأنشطة التى تغطيها حقوق الملكية الفنية والأدبية . وذلك من أجل الحصول على العائد المناسب من الانتاج الفكرى والادبى والفنى المصرى .
- مع الاهتمام بدعم الجمعيات الفنية المعروفة باسم جمعيات التحصيل .
- * انشاء جهاز للمعلومات الخاصة بحقوق الملكية الفنية والأدبية على المستويين المحلى والعالمى ، والقوانين المحلية والدولية الخاصة بها للرجوع إليها من جانب جميع الأطراف عند الاقتضاء طبقا لنظام محدد ومعترف به .
- ويكون من مهام هذا الجهاز ، تنظيم مؤتمرات دورية محلية واقليمية

- ان حقوق الملكية - بصفة عامة ورغم حاجتها الى الدعم المتصل - قد سبقت حقوق الملكية الأدبية التى تتصل بالمطبوعات على اختلاف نوعياتها .
- وان هناك مشكلات لم تحل بعد على الوجه الاكمل ، تتصل بالخلط بين مايأتى :
- نشر التراث ومن يكون صاحب الحق فيه .
- نشر الأعمال الأدبية المحلية فى الخارج .
- حق تكرار الطبع لأى أثر أدبى أو علمى منشور فى جهات أخرى .
- الفرق الفنى بين التأليف والاقتباس والترجمة .
- الفرق الفنى بين مطبوعات الخدمة العامة وبين مطبوعات الابداع الذاتى .
- الحدود المتاحة لترجمة أعمال الابداع الفنى ، سواء من اللغة العربية أو اليها .
- مسئولية الناشرين بالنسبة لحقوق الملكية الأدبية .
- ان معالجة هذه القضايا المتصلة بحقوق الملكية الأدبية ، ينبغى أن تكون محل عناية الجهة أو الهيئة أو اللجنة المشتركة التى ستدرس موضوع حماية حقوق الملكية الفنية والأدبية . ويمكن ان تتمثل هذه العناية فى :
- عقد مؤتمر محلى يأخذ فى مراحله التالية صفة المؤتمر الاقليمى ، ثم المؤتمر الدولى ، وذلك لاقتراح القوانين - أو تعديلات القوانين - التى تضع القواعد لتوضيح الرؤية بشأن حق الملكية الأدبية ، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها ، بما فى ذلك من واجبات المتابعة .
- ان نور اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى - فى مجال حقوق الملكية الفنية والأدبية وحقوق الأدباء المتعلقة بالمصنفات الفنية - يحتاج إلى إبراز ، بوصفه مالكا أصليا لمعظم الحقوق التى يقوم بشرائها بموجب عقود قانونية .

وبولية لتعميد وتنمية وتطوير حقوق الملكية الفنية والأدبية .

* تدعيم النشر والاعلام عن موضوع حقوق الملكية الفنية والأدبية ، بهدف تشجيع الابداع الفكرى والفنى والحفاظ على هذه الحقوق وتنميتها لصالح التنمية القومية فى هذه الانشطة ، وتنمية الوعى بحقوق الملكية للفرد والجماعة والدولة .

مستقبل العمالة الفنية

فى الصناعات والخدمات الاعلامية

ترتبط العمالة فى الصناعات والخدمات الاعلامية ارتباطا وثيقا بالتطورات التكنولوجية المتلاحقة فى هذه المجالات ، وهى تطورات لم يسبق لها مثيل فى سرعتها وارتباطها مع بعضها البعض بل ان مجالات الاعلام والاتصال والمعلومات أصبحت تتجمع فى دوائر متشابكة يصعب الفصل بينها أحيانا ، ويتميز قبولها على انها معطيات العصر التى يلزم مواجهتها بالاعداد لها والاستعداد المبكر للتعامل معها .

وفى هذا العصر شديد التسارع ومتعدد التحديات تختفى تخصصات بأكملها وتندثر وتضمحل أخرى ، وتنشأ تخصصات جديدة لم تكن معروفة من قبل للتعامل مع التقنيات واساليب العمل التى تفرض نفسها ، والمواكبة لإلحاحات واحتياجات تلك التقنيات ووجودها الحتمى الذى لايدل له .

ومن هنا كان الاستعداد لتطوير وإعداد العمالة المناسبة فى هذه المجالات من أهم تحديات المستقبل ، لارتباطه المباشر بتوجهات مؤثرة من التواصى الاجتماعية والاقتصادية ، وبالإمكان كلما كان التخطيط مبكرا ومرنا ومتفاعلا مع أسرع التطورات كان ذلك مصدرا خيرا كبير على المستوى القومى فى المستقبل القريب وعلى المدى البعيد .

أثر التشغيل الأوتوماتيكي فى الخدمات الاعلامية المرئية والمسموعة :

ان التطورات المتلاحقة فى هذا المجال أكدت الاتجاه الى التشغيل الأوتوماتيكي فى الخدمات الاعلامية المرئية والمسموعة . ويمكن ايجاز أنشطة التشغيل الأوتوماتيكي فى التلفزيون والاذاعة فيما يلى :

فى تنفيذ البرامج التلفزيونية :

يشمل ذلك إعداد غرف موحدة تتضمن مصادر البرامج التلفزيونية : الفيديو تيب والأفلام ، بحيث يتم تحميل الماكينات بالاشربة والأفلام فى وقت مبكر ، وتغذية حاسبات آلية خاصة بالبرنامج اليومى ، حيث يتم ادارة الأجهزة وأخذ اشارات الصورة والصوت منها فى الوقت المحدد دون تدخل بشرى أثناء التنفيذ . ويكفى خلال فترة التنفيذ أو فترة السهرة وجود مهندس واحد متخصص فى غرفة المراقبة الرئيسية ، يراقب سلامة التنفيذ ولايتدخل يدويا الا فى الحالات الاضطرارية . وبطبيعة الحال تؤخذ الاستديوهات الاخبارية على الهواء فى الوقت المحدد لنشرات الاخبار بالضبط ويتم كتابة التقرير اليومى للتنفيذ آليا على طابعة خاصة .

فى استديوهات الاخبار التلفزيونية :

تم استخدام أنظمة آلية خاصة لتشغيل الكاميرات من بعد والتحكم فى توجيهها وفى ضبط العدسات والتركيز وكافة عناصر الصورة من طاولة ومراقبة الاستديو ، ويتدرب المخرجون على اجراء ما يلزم من ضبط يدوى من بعد .

ومن نتائج ذلك الاستغناء عن وجود الكهرونى ومساعد لكل كاميرا
تليفزيونية وبعض الفنانين .

فى استديوهات الانتاج التلفزيونية :

ليس هناك بديل عن المخرج والفنانين وبعض الفنانين فى استديوهات
الانتاج . ولكن التشغيل الأوتوماتيكي يدخل فى هذه الاستديوهات فى
المجالات الآتية

– الأضائة الفنية :

حيث يلعب التشغيل الأتوماتيكي بالكمبيوتر دورا هاما فى امكان
اجراء تعديلات سريعة أثناء الانتاج يعجز العمل اليدوى المباشر عن
تحقيقها . وتم أعمال الضبط المسبق فى وقت أطول قبل الانتاج ، أما
أثناء الانتاج فيتم تنفيذ ما سبق ضبطه خلال فترات قصيرة هى فترات
التسجيل ، ويحتاج هذا الأسلوب الى أن يتضمن سيناريو الانتاج نصا
خاصا للإضاءة شأنه فى ذلك شأن نص الصورة ونص الصوت ، مما
يتطلب خبرة فنية تحتاج الى تدريب خاص واستعداد .

– الكاميرات التلفزيونية :

تحتاج الكاميرا التلفزيونية الى حوالى أربع ساعات لضبطها
وضبط كافة مراحل قناة الكاميرا ، ولكن الاستعانة بأساليب الكمبيوتر
جعلت من الممكن اجراء الضبط ثم تسجيل عناصر الضبط داخل ذاكرة
الكهرونية ضمن مكونات الكاميرا ، بحيث يمكن ضبط الكاميرا
التلفزيونية الملونة وأخذ الصورة منها خلال أربع دقائق فقط بدلا من
أربع ساعات فى الأنظمة اليدوية .

وغنى عن الايضاح أن هذه الكاميرات المبرمجة توفر وقتا أكبر
للانتاج ، لا سيما وان الانتاج التلفزيونى والدرامى بصفة خاصة
يحتاج الى أعداد كبيرة من الفنانين مما يجعل وقت الاستديو ثميناً فى
وجود هؤلاء ، ويفضل أن تكون الكاميرات جاهزة فور استعداد المخرج
والاستديو لاجراء التدريبات والتسجيل .

٢٤٠

ومن هنا فان هذه الكاميرات المبرمجة عنصر هام من عناصر زيادة
الانتاج فى استديوهات التلفزيون الكبرى . وقد يؤدى هذا التطور الى
تقليل عدد العاملين على قناة الكاميرا أثناء التشغيل والانتاج ، إلا أنه
فى الوقت نفسه يحتاج الى مهارة وتدريب أكبر لمن يقومون بضبط قناة
الكاميرا ضبطاً أولياً قبل اختزان عناصر الضبط فى الكاميرا
التلفزيونية ، ومالم يصل هذا الضبط الى مرحلة الاتقان فان ذلك قد
يؤدى الى تكرار استخدام أوضاع للكاميرا بعيدة عن الضبط الأمثل ،
مما قد يؤدى الى فقدان الجودة ويعدّها عن النتائج المرجوة ، ومن ناحية
أخرى فان صيانة هذه النوعية من الكاميرات تحتاج الى مهندسين ذوي
مهارة من نوع خاص يتلقون تدريباً فى مجالى الالكترونيات الرقمية
وتقنيات الكمبيوتر .

– فى استديوهات الاذاعة الصوتية :

هناك اساليب للتشغيل الأتوماتيكي فى تنفيذ البرامج الاذاعية
تعتمد على أنظمة متكاملة لنقل الاشرطة من المكتبة الى أجهزة متعددة
الأوضاع يمكنها استيعاب اعداد كبيرة من الاشرطة على هيئة كاسيت
ويمكن اخذها بالتتابع الزمنى المطلوب واذاعتها . ولا يغنى ذلك عن
الاستعانة بمذيع الاستديو من أن الى آخر ، وفى احد التطورات كان
مطلوباً من المذيع أن يقوم بتشغيل بعض المفاتيح البسيطة امامه مثلما
كان يقوم زميله فى الماضى بتشغيل الأسطوانات إلا ان التجارب العملية
بيّنت عدم رغبة كثير من المذيعين فى تحمل مثل هذه المسؤوليات .

– فى الارسال الاذاعى والتلفزيونى :

الاتجاه الحالى فى مراكز الارسال الاذاعى والتلفزيونى ينحدر نحو
التشغيل الأتوماتيكي ، حيث يستطيع مهندس واحد تشغيل عدد كبير
من محطات الارسال ومراقبة أداؤها .

وفى أوديا الغربية أكبر مركز لارسال الموجات القصيرة يعمل حالياً
بهذا النظام . ويمكن أيضاً تشغيل محطات الارسال التلفزيونى من بعد

وقد استطاعت مصر ان تتبع هذا الاسلوب منذ سنوات فى تشغيل محطاتى الارسال التليفزيونى بكل من السويس وبورسعيد وذلك بتشغيلهما ومراقبة أدائهما من بعد من مركز الارسال التليفزيونى بالاسماعيلية .

ورغم امكانات التشغيل الاوتوماتيكى بعدد قليل من الافراد ، الا أن أعمال الصيانة الوقائية تحتاج الى وقس وتنفيذ خطط متكاملة بافراد مدربين حيث تتم أعمال الصيانة لكل جزء خارج وقت التشغيل .

فى القياسات :

تتم أعمال القياسات الحديثة فى القنوات التليفزيونية باستخدام طرق اوتوماتيكية تعتمد على القيام بالقياسات من خلال جزء خامل من الاشارة التليفزيونية وفى كل إطار من الصورة الالكترونية التليفزيونية يتم تخصيص عدد من الخطوط الخالية لايتجاوز زمنها حوالى ٢٠٠ ميكروثانية أى حوالى ٢٠٠ جزء من مليون من الثانية لهذه القياسات ، ويتم هذه القياسات على كافة القنوات والنواثر بما فى ذلك نواثر النقل بشبكات الميكروويف التى تمتد على مدى آلاف الكيلومترات ، ويتم تسجيل نتائج القياسات اوتوماتيكيا وبذلك توفر الوقت والجهد الذى كان يحتاج الى أعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والى القيام بالقياسات أثناء فترات توقف البرامج وفى أمكنة متباعدة والاسلوب الجديد يتيح اتمام الاختبارات والقياسات أثناء الخدمة ، أى أثناء نقل وارسال البرامج ، بل انه من الممكن اجراء بعض التصحيحات اثناء ذلك دون توقف البرامج .

أثر الاقمار الصناعية :

منذ ربيع قرن دخلت تكنولوجيا الاقمار الصناعية مجالات الاتصال والإعلام الاداعى المرئى والمسموع ولم يعد هناك حسابات للمسافات والأبعاد ، فالقمر الصناعى يخدم الامكنة القريبة والبعيدة فى نفس الوقت ويتعامل معها على قدم المساواة فى جودة الاشارة وسرعة النقل .

ولكن التطور الاعظم للأقمار الصناعية هو استخدامها للبحث التليفزيونى المباشر الذى يصل من الفضاء مباشرة الى أجهزة المشاهدين ، ولايتحتاج الا إلى طبق صغير يصل قطره فى المستقبل القريب الى ستين سنتيمترا ، يغترف من الاشارة الواردة من القمر الصناعى ويعد بها جهاز الاستقبال التليفزيونى العادى مع بعض المكونات الالكترونية الاضافية .

وهذا الاسلوب البسيط للوصول الى المشاهد التليفزيونى بشكل مباشر ، أوجد انقلابا خطيرا فى اساليب الاذاعة المرئية والمسموعة ، فهذا الابتكار الذى جعل العالم قرية صغيرة ، يعنى ايضا عدم الحاجة الى شبكات الميكروويف الأرضية التى قد تمتد عبر آلاف الكيلومترات ، ويلغى بالتدريج الحاجة الى محطات الارسال التليفزيونية الأرضية وما تحتاج إليه من مبان وأجهزة وطاقة كهربائية وبنية أساسية .

والذى عجل بتطوير الاقمار الصناعية الاذاعية هو التطور الكبير فى تكنولوجيا الطاقة الشمسية الى تد الاقمار الصناعية بحاجتها من التيار الكهربائى فأصبح بالإمكان ارسال الاشارات التليفزيونية من القمر الصناعى بقدرة كبيرة نسبيا يشار اليها بفزارة الاشعاع ، وأصبح من الممكن ارسال ١٠٠ وات أو ٢٠٠ وات من القناة التليفزيونية القمرية ، وهذا هو الذى جعل بالامكان التقاط الاشارة التليفزيونية بالهوائى الطبقي الصغير يساعده تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة المتطورة ، ويعد ان كانت المحطات الأرضية التقليدية التى تتعامل مع القمر الصناعى يصل قطرها الى ثلاثين مترا وتصل تكاليفها الى مايعادل ستة ملايين من الدولارات ، يبشر المستقبل القريب بهوائيات طبقية صغيرة ومعدات استقبال مباشرة لايتجاوز تكلفتها ما بين ٣٠٠ ، ١٠٠٠ دولار .

وان النظر الى ماسوف تنتجه أساليب البث المباشر من الاقمار الصناعية يبين تغيرات جوهرية فى التخصصات والوظائف المطلوبة لخدمة الارسال التليفزيونى . والمؤشرات تشير إلى مايتى :

- تقليل أعداد وظائف الإرسال التقليدية .

- زيادة وظائف تركيبات وصيانة وضبط الاستقبال المباشر من الأقمار الصناعية .

- تقليل الحاجة الى البنية الأرضية لشبكات الميكروويف ومباني ومحطات الإرسال الأرضية ذات الأبراج والهوائيات العالية لاستبدالها بالقطاع الفضائي .

- نشأة وظائف جديدة ومتجددة للتحكم في القمر الصناعي وتوجيه البرامج المرسلة اليه من نور التلفزيون .

- تطور الحاجة الى وظائف تصميم وصناعة وإطلاق الأقمار الصناعية ومحطات التحكم والتغذية بالبرامج .

ويلاحظ هنا سرعة تلاحق أجيال الأقمار الصناعية التي تمتد من ٧ الى ١٠ سنوات فقط .

- تطور كبير في الوظائف المالية والقانونية المتعلقة باقتناء وإطلاق الأقمار الصناعية وقنواتها .

الصحافة الالكترونية من خلال الشاشة التلفزيونية :

ظهر نظام للإرسال التلفزيوني يعرف باسم (الفاكسميلي) في الخمسينات وكان يهدف لوصول المعلومات المطبوعة الى المشاهدين في منازلهم على الشاشة التلفزيونية ، بل تطور الى إصدار جريدة الطفل وأخرى للمرء وثالثة لرجل الأعمال ثم أصبح في الامكان اظهار هذه المعلومات المكتوبة على أوراق مطبوعة بالجهاز لدى المشاهد .

وتطور نظام (الفاكسميلي) ولكنه لم يصادف نجاحا في أن يحل محل الجريدة المطبوعة أو المجلة المقروءة ، والتقطت صناعة الاتصالات وأصبح حاليا دعامة من دعائم نقل الصور الثابتة والمواد المطبوعة والرسومات بين المؤسسات والهيئات العامة والخاصة في مختلف انحاء العالم .

ومن خلال التطورات الالكترونية الحديثة والتطور في أنظمة

٢٤٢

المعلومات أصبح بالامكان نقل كمية أكبر من المعلومات عبر القناة التلفزيونية وتطورات وسائل إرسالها واختزانها ، وظهرت أنظمة (الفيديو تكست) (والتلى تكست) ، والفيديو تكست الحديث هو نظام مبرمج يتضمن إرسال النصوص المكتوبة والرسوم البيانية والايضاحية بواسطة الإرسال التلفزيوني اللاسلكي أو بالاستعانة بالخطوط التلفزيونية الناقلة ويتم عرض المعلومات على شاشات أجهزة التلفزيون العادية التي يمتلكها جمهور المشاهدين ، ويستطيع جمهور المشاهدين في أنظمة الفيديو تكست أن يشاهدوا تلك المعلومات على شاشات أجهزةهم دون الحاجة الى تدريب متخصص على لغات الكمبيوتر ، حيث تشبه وحدة التحكم وحدات التشغيل البسيطة من بعد .

و (التلى تكست) يعنى اشارات الفيديو تكست المرسلة بواسطة الاشارات التلفزيونية ، ويمكن ان تشغل هذه الاشارات حيز القناة التلفزيونية بأكملها ، كما يمكن أن ترسل هذه الاشارات بسعة أقل على جزء من حيز القناة التلفزيونية ، بمعنى أن ترسل الإشارة التلفزيونية وفي الوقت نفسه ترسل إشارة المعلومات على جزء خامل منها يعرف باسم (فترة الاعتام الرأسى) ، ودون أن يؤثر ذلك على استقبال الصورة التلفزيونية العادية ، أو إشارة المعلومات .

ومن مزايا الفيديو تكست لجمهور المشاهدين أنه يوفر لهم الاتصال المباشر بمصادر المعلومات الموثوق بها ، وهذه المعلومات يتم تحديثها أولا بأول لتكون في خدمة المشاهدين وتستحق بذلك أن تسمى الصحافة الالكترونية المكتوبة .

وفي حالة الفيديو تكست المنقول على جزء من القناة التلفزيونية يمكن نقل من ١٠٠ الى ٢٠٠ صفحة من المعلومات الى المشاهدين ، أما في حالة استخدام قناة تلفزيونية كاملة فيمكن نقل من ٦٠٠٠ الى ١٨٠٠٠ ، صفحة ويعاد إرسالها كل ٢٥ ثانية ، وهي تزيد كثيرا عن امكانات الصحافة المكتوبة وامكانات التلفزيون الحالية .

ومؤشرات المستقبل تشير الى ارتفاع اسعار الورق وتكلفة الطباعة بينما التقدم فى النظم الالكترونية يتجه نحو تصغير الاجهزة وتقليل التكلفة ، والنتيجة الحتمية هى أن الشاشة التليفزيونية سوف تحل بالتدريج محل الجريدة المطبوعة ، وتكون أسرع وصولا الى المشاهدين وأيسر تحديثا .

وإذا كانت الجريدة المكتوبة تصدر ما يصل الى ثلاث طبعات يوميا ، فإن الجريدة الالكترونية المرئية على الشاشة يمكن تحديثها بسرعة أكبر لتواكب النشر فى طبعات متتالية تصل الى كافة المشاهدين ، ويمكنها تحديث الطبعات والمعلومات كل ساعة عند الحاجة .

وفى شأن اشتراكات هذه الصحافة الالكترونية فإن هناك نظما متعددة لذلك منها الاشتراكات السنوية حيث لا يستطيع من لا يسدد الاشتراك استقبال الخدمة ومنها أيضا الدفع عند كل استقبال .

وعلى أى حال فإن الصحافة الالكترونية المرئية على شاشة التليفزيون سوف تحقق إمكانات كبيرة وتحتاج الى تخصصات مختلفة فى مجالات التقنية وفى مجالات التوزيع والتحصيل .

ويصاحب نمو الصحافة الالكترونية اضمحلال للأسلوب التقليدى للصحافة الورقية من ناحية المضمون المادى ، كما يصاحب ذلك ازدهار للنواحي الفنية ووفرة فى الانتاج . ولقد أصبحت الجريدة المطبوعة على الورق عبتا فى كثير من البلاد المتقدمة حيث يصل العدد الاسبوعى من الجريدة الى حوالى كيلو جرامين من الوزن وشملها أكثر من عشرة ملاحق وفروع فى العدد الواحد .

أثر تكنولوجيا الطاقة الشمسية تدريجيا :

يعتبر توفير الطاقة الكهربائية من مشكلات التنمية الاساسية سيما فى البلاد النامية ، وتتخلص مشكلات توفير الطاقة الكهربائية فى الدول النامية فى صعوبة توفيرها انتاجا وتوزيعا ، مع تعرض شبكاتها للانقطاع المتكرر وتغير الجهد الكهربائى بسبب تزايد الطلب على المقاح

منها ، وتزداد الصعوبات الناجمة عن عدم توفر الطاقة الكهربائية عند بناء البنيات الاساسية وامتداد العمران الى مناطق جديدة ، وكذا عند مد خدمات إعلامية الى مناطق جديدة .

وقد جعلت تكنولوجيا الطاقة الشمسية أنظمة إمداد الطاقة الكهربائية وسائل نظيفة لا يصدر عنها أى ضوضاء ويمكنها ان تعمل لفترات طويلة ممتدة ، بأجهزة تعمل وحدها دون الحاجة الى اشراف بشرى مباشر طوال الوقت . ويعتبر هذا المصدر للطاقة مصدرا غير محدود الاجل ، ويتوافر هذا المصدر للطاقة بسخاء فى معظم الدول النامية .

ولقد كان الاعلام المصرى سباقا على مستوى العالم فى الاستفادة بالطاقة الشمسية حينما قام باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية لمذ الكهرباء اللازمة لمحور الميكروويف الذى ينقل برامج الاعلام المرئى والمسموع من مرسى مطروح الى واحة سيوه لتغذية محطات الارسال الاذاعى والتليفزيونى فى هذه الواحة المصرية .

وتحتوى شبكة الميكروويف من مرسى مطروح الى سيوه على تسع محطات ميكروويف عبر الصحراء حيث لا يتوفر أى مصدر من مصادر الطاقة الكهربائية العادية .

وتعتبر مصر والملكة العربية السعودية وشيلي من أوائل الدول التى استخدمت الطاقة الشمسية لإمداد الطاقة الكهربائية اللازمة لشبكات الميكروويف ولولا تكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية لما أمكن تنفيذ شبكة الميكروويف الناقلة لبرامج الاذاعة والتليفزيون الى سيوه فى هذه الفترة لعدم توافر الطاقة الكهربائية عبر الطريق الصحراوى الممتد من مرسى مطروح الى سيوه ، مع صعوبة تدبير مصادر أخرى عمليا . وتعتمد شبكة ميكروويف جنوب سيناء على الطاقة الشمسية أيضا .

ويحمل المستقبل فى طياته إمكانات هائلة لاستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية فى أجهزة استقبال الراديو والتليفزيون ، وكذا فى أجهزة إعادة الارسال الاذاعى والتليفزيونى فى بعض الجيوب المنعزلة

لتقوية الارسال بها دون الحاجة إلى أفراد مقيمين طوال الوقت لتشغيل وصيانة تلك الأجهزة .

ويتضح من ذلك ان هناك أساليب ادارية جديدة للتشغيل بدون أفراد وكذا للصيانة الدورية ، ويكفى المرور على الأجهزة الدورية على فترات متباعدة للتأكد من سلامتها وحسن أدائها .

وغنى عن البيان أثر ذلك على الوظائف والتخصصات والأعمال التي تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية .

أثر الروبوت (الانسان الآلى) فى الصناعات الاعلامية والالكترونية:

يقوم التشغيل الاوتوماتيكي فى الصناعة بدور كبير ، ولقد تطور ذلك بصفة خاصة فى الصناعات الاعلامية والالكترونية . وأصبحت الآليات الجديدة تنافس الانسان فى قدرتها على إمام الأعمال المطلوبة بدرجات دقة عالية وكم وفير وسرعة كبيرة حتى سميت بعض هذه الآليات باسم (الروبوت) أو الانسان الآلى ، ويمكن للروبوت مثلاً أن يقوم بعمل عدد كبير من اللحامات أو تثبيت المكونات فى أمكنتها عند صناعة الأجهزة باتقان يفوق القدرة البشرية .

ومع تطوير هذه الآليات الجديدة سوف يتم الاستغناء فى المستقبل عن كثير من الوظائف الفنية فى الصناعة ، ويحل محلها وظائف أخرى تتعامل مع الروبوت تصميمها وصيانة .

أثر التقدم التكنولوجى :

يعتبر التقدم التكنولوجى من السمات المميزة لتطورات العصر ، ويقصد به انتهاء التعامل مع نوعيات معينة من الأجهزة أو المعدات لظهور أجهزة جديدة تعتمد على تطورات تقنية أحدث ، وهناك عوامل متعددة تؤثر على التقدم التكنولوجى بعضها حتمى .

والتطور التكنولوجى السريع من الاسباب الحقيقية للتقدم التكنولوجى ، وفى عصرنا هذا تحدث طفرات التجديد فى الصناعات

٢٤٤

الالكترونية والاعلامية مرة كل ٥ سنوات ، وفى أبحاث الفضاء والطاقة النووية مرة كل ٢ سنوات . وتسعد الشركات المصنعة والشركات التجارية يمثل هذا التقدم التكنولوجى وتسمى اليه بالبحوث والتصميمات المبتكرة ووسائل الدعاية والتسويق .

ويؤثر ذلك على الصناعات والخدمات الاعلامية بالحاجة المستمرة الى إعداد الكوادر الفنية التى تتعامل مع كل جديد والتدريب المتجددة على الاساليب والوسائل الجديدة ، ويصاحب التقدم التكنولوجى - وما يقبه من تطوير - نشأة وظائف وأعمال جديدة تحتاج الى مهارات تتعامل بلفة هذه التطورات ، وقد تنتهى تخصصات معينة مع كل تقدم تكنولوجى .

أنماط جديدة من التشغيل :

يحمل المستقبل فى طياته كثيراً من المتغيرات ، من ذلك ايجاد أنماط جديدة من التشغيل والوظائف نتيجة لترايط عوامل متعددة تؤثر كلها فى اتجاه فتح المجال لهذه الانماط .

ويمكن ايجاز هذه المؤثرات فيما يأتى :

- التقدم الكبير فى تكنولوجيا الكمبيوتر والحاسبات الآلية والطابعات وأجهزة معالجة الكلمات والوسائل الكتابية والطابعة ووسائل إعداد التقارير والمذكرات والخطابات .

- التطور الكبير فى وسائل الاتصال ووسائل نقل الصور والمعلومات .

- زيادة أعداد السكان بصفة عامة .

- صعوبة المواصلات وبصفة خاصة فى المدن الكبرى .

- صعوبة ايجاد مكاتب العاملين فى الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة .

وسوف ينشأ عن تواجد هذه العناصر أنواع جديدة من الوظائف والتخصصات التى يمارسها العاملون من منازلهم ، ومن أمثلة ذلك أعمال السكرتارية لإعداد الخطابات والمذكرات على الآلات الالكترونية الجديدة

وإرسالها عبر سرائر الاتصال السلوكية واللاسلكية إلى مكاتب رؤساء العمل .

وسوف تتزايد هذه الأنماط من الوظائف والأعمال في المستقبل ، وسوف يكون لها متطلباتها ومواصفاتها الخاصة ، واحتياجاتها من نوعيات جديدة من العمالة .

سياسات الأجور وتحريك العمالة التخصصية بين الإعلام والمعلوماتية :

تتفاوت وتتباين التخصصات الفنية والتقنية والهندسية في مجالات متعددة أوثقها ارتباطا بالإعلام والاتصالات والمعلومات ، وكل من هذه المجالات يتعامل بالضرورة مع المجالات الأخرى التي تصبح جزءا حتميا من كيان العمل .

وهذا التقارب يقع أيضا بين الإعلام الإذاعي المرئي والمسموع وبين مجالات الأعمار الصناعية وأعمار الاتصالات وبين الوسائل الفضائية في المجالات الاستراتيجية الأخرى .

ومن طبيعة الأمر أن يحدث تحريك للعمالة التخصصية بين هذه المجالات وبعضها الآخر . ولقد كان من نتائج ذلك تحريك أنشطة كبرى بأكملها من نوعية نشاط إلى نوعية أخرى . ومن سمات العصر أن شركات كبرى رائدة في أجهزة وأنظمة الإعلام المرئي والمسموع أغلقت أوجه نشاطها في هذه المجالات وحركت نشاطها بالكامل إلى بحوث وأنظمة الفضاء والأعمار الصناعية ومبادرة الدفاع الاستراتيجية المعروفة باسم حرب الكواكب وبحوثها .

أما ما يؤثر على الأفراد في هذه المجالات المتنوعة فهو سياسات الأجور المتبعة في الأنشطة المختلفة . ومن المتوقع أن تكون أنظمة الكمبيوتر وأنظمة المعلومات أكثر جذبا للعمالة التخصصية مما قد يوجد تنافسا غير متوازن في جذب العمالة على أساس أفضلية الأجور .

ومن الصالح العام أن يسعى التخطيط المسبق إلى تحقيق التوازن

المطلوب في العمالة لتلبية احتياجات الأنشطة الضرورية على المستوى القومي .

الاعلان التلفزيوني وعلاقته بالبيع المباشر في المستقبل : سوف يظل الاعلان التلفزيوني لسنوات طويلة أحد مصادر الدخل الرئيسية للهيئات والمؤسسات التلفزيونية ، إلا أن المستقبل يحمل في طياته نوعيات جديدة من وسائل الاعلان تصل إلى شاشات التلفزيون لدى المشاهدين وتكون أبعد أثرا ، وتعتبر أخطر منافس يؤثر على الاعلان التلفزيوني التقليدي .

والنوع الجديد من الاعلانات سيكون من نوع الفيديو تكست الذي ينتقل من المؤسسات والمحال التجارية الكبرى إلى المشاهدين مباشرة عبر الخطوط التليفونية ، إذ يكفي أن تطلب رقما تليفونيا خاصا لتنتقل إلى شاشة جهاز التلفزيون عبر الخط التليفوني قوائم بأنواع السلع وأسعارها ، وتعدد مزاياها وأنواعها ومواصفاتها لأغراء المستهلكين بالشراء . ويمكن للمشاهد أن يطلب ما يريد عبر نفس الخط التليفوني فيصل إليه طلبه في منزله .

ومعنى ما يحدث من تطوير في هذا المجال أن تواجه الهيئات والمؤسسات الاعلامية هذا التطور بالحصول على مواردها من المصادر الأخرى الممكنة . كما أن ذلك معناه أن تبدأ وظائف وأعمال جديدة للاعلان التلفزيوني لدى المؤسسات التجارية الكبرى والتي تحتاج إلى إعداد وتدريب خاص ، إضافة إلى وظائف تقنيات النقل والإخراج والصيانة .

تسويق البرامج التلفزيونية في المستقبل :

يعتمد تسويق البرامج التلفزيونية على إرسال نسخ منقولة من المواد والبرامج التلفزيونية المبيعة ، مع تطور وسائل الأعمار الصناعية الإذاعية وأعمار البث المباشر سوف تصبح معظم المواد التلفزيونية في متناول كل هيئة تليفزيونية بون عاء ، وسوف يقل الاهتمام بالتسويق

التقليدي للبرامج المبيعة على أشرطة أو أفلام ،

وليس معنى هذا أن تتنازل الهيئات والجهات صاحبة البرامج عن حقوقها ولكن معناه أن أداء هذه الحقوق سيدخل في إطار اتفاقات إجمالية مشمولة بشكل غير مباشر داخل أنشطة الأعمار الصناعية ، وسوف تنضم في هذا المجال التخصصات القانونية والتجارية والإدارية والتي تكون أساليبها هي البديل الوحيد المتاح للحصول على تلك الحقوق ، والتي سوف تحكمها اتفاقات دولية أو إقليمية كلما أمكن ذلك .

أهمية وظائف التصميم والابتكار والصيانة في المستقبل :

إن اتجاهات المستقبل تهدف إلى تبسيط أعمال التشغيل للأجهزة والمعدات بحيث تحتاج إلى أقل جهد بشري . وكلما زاد تبسيط التشغيل وجعله دقيقاً ذاتي التشغيل ، كانت درجة الصعوبة أكبر في وظائف التصميم والابتكار والصيانة . ومن المؤكد أن وظائف التصميم والصيانة التخصصية سوف تستل مركز المبادأة في التخصصات المستقبلية التي يبرز الاستعداد لها وتعدى فهمها . وسوف تحتاج تلك التخصصات السي سنسورات المسول من التخصصات والدراسة .

ومن المؤكد أن الاستفادة بالبحوث العلمية وتطبيقاتها الجديدة سيكون لها أثرها في كثير من الصناعات والخدمات ومن بينها تلك المتعلقة بالإعلام الأذاعي المرئي والمسموع .

أفراد البلدان النامية في خدمة البلاد المتقدمة :

سوف يكون من نتائج التقدم التكنولوجي الكبير تيسير سبل الحياة والرفاهية في البلاد المتقدمة إلى درجة توجد نوعاً مختلفاً من البشر يميل إلى الكسل تجاه كثير من الأعمال والتخصصات . وسيكون من نتائج ذلك تزايد الطلب على أفراد البلدان النامية للعمل في خدمة البلاد المتقدمة .

٢٤٦

وسيكون لأفراد البلاد النامية فرص عمل متعددة ليس فقط في الأعمال اليدوية ، ولكن في كثير من الأعمال التخصصية المتعددة التي تبرزها التكنولوجيا في المستقبل القريب ، ومن الممكن للبلاد النامية أن تحقق الكثير من التنمية إذا أحسنت الاستفادة بفرص العمالة والمشاركة المتاحة في تلك المجالات الجديدة سيما في مجالات الإعلام والتخصصات المرتبطة به .

المؤتمرات الدولية في المستقبل وتغطيتها الاعلامية :

تعتمد المؤتمرات الدولية على انتقال مندوبي الدول إلى مقر عقد المؤتمر ، ويتكلف حضور هذه المؤتمرات الكثير الذي يمثل في أجور السفر بالطائرة وأجور الإقامة طوال فترات عقد المؤتمرات ، وهذه الأجور في تزايد مستمر ، إضافة إلى ما تسببه من وجود المسؤولين خارج بلادهم لفترات . ومع تطور تكنولوجيا الأعمار الصناعية والالكترونيات الدقيقة ، أصبح بالإمكان عقد المؤتمرات عبر قنوات الاتصال الفضائية . ولعل أبسط هذه الأنواع المؤتمرات الثنائية التي تعقد بين طرفين حيث تستطيع المجموعة المكونة لأحد الطرفين أن تشاهد الصورة والصوت للمجموعة الأخرى بحيث تدور المناقشات كما لو كانوا في مكان واحد ، ويمكن في المستقبل القريب تعدد أطراف المؤتمرات بهذا الأسلوب الجديد .

وتتوفر حالياً في التليفونات والسنترالات الالكترونية الرقمية الحديثة خاصية (المؤتمر) التي تسمح بوجود أطراف متعددة خلال نفس الاتصال يتحدثون ويستمعون إلى بعضهم البعض دون أن يفادروا مكاتبهم .

إن تطور هذه الأساليب لشمول الصورة والصوت عبر الأعمار الصناعية لأطراف متعددة سيكون له آثار بعيدة في المستقبل ، وسوف يستدعى مراعاة أساليب جديدة للإعداد لهذه المؤتمرات والتغطية

الاتجاهات الدولية . ومن هنا يجب التعرف عليها وإيجاد الموازنة والتوفيق المدرج لمراعاتها والأخذ بالبدائل التي تتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية ، مع عدم إغفال أهمية تنمية الموارد من الاعلان التلفزيوني لصالح الشبكات والقنوات التلفزيونية القومية باعتبار ذلك من الموارد الرئيسية لها ، سيما وأن الرخص التلفزيونية ملغاة وليست ضمن الموارد الحالية .

مبادئ عامة :

أظهرت الدراسات في مجموعة بلاد السوق الأوروبية المشتركة أن لوائح الاعلانات التلفزيونية تتفق على المبادئ العامة الآتية :

- لايجوز للاعلان أن يخالف القانون في البلد الذي يتم فيه اذاعته .

- لايجوز للاعلان أن يتعارض مع المعتقدات الدينية ، أو المبادئ السياسية .

- لايجوز أن يثير الاعلان مخاوف المشاهدين بطريقة غير معقولة أو ليس لها ما يبررها .

- لايجوز أن يشجع الاعلان على السلوك المخالف لقواعد الصحة والسلامة .

- وفي مصر تضمن قانون انشاء اتحاد الاذاعة والتلفزيون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ بالمادة الثالثة فقرة (٨) « ان للاتحاد الحق في انتاج واذاعة الاعلانات التجارية وفقا للسياسات التي يضعها في هذا الشأن بما لا يخل بالقيم أو التقاليد العامة » .

ومن أجل ذلك صدر العديد من القواعد والضوابط التنظيمية التي تحكم العملية الاعلانية . ومنها بصفة عامة :

- لايسمح بتعرض الاعلان للأمور السياسية أو الدينية أو ما يخالف القوانين العامة أو النظام والآداب العامة .

٢٤٨

- يجب أن يتماشى الاعلان مع القواعد والاخلاقيات العامة والا يحتوى على معلومات قد تضلل المستهلك صراحة أو ضمنا .

- يحظر التعرض للغير في الاعلان أو المنافسة غير المشروعة بالذم في سلع أو خدمات مماثلة أو مشابهة لتلك المعلن عنها .

- يحظر الاعلان عن الطيب والدواء أو المنتجات الدوائية الا بترخيص من وزارة الصحة .

- يحظر الاعلان عن السجائر والمشروبات الروحية . ويشكل عام فإن أى اعلان يقدم للاذاعة على شاشة التلفزيون يخضع للمراجعة بواسطة جهاز الاعلانات أولا ثم بجهاز المراقبة بالتلفزيون .

القواعد الواجب مراعاتها في الاعلان التلفزيوني في المباريات الرياضية الدولية المنقولة بالتلفزيون :

اتفقت الاراء مؤخرا باتحاد الاذاعات الأوربي على مراعاة القواعد التالية في الاعلانات التلفزيونية التي تعرض في المباريات الدولية المنقولة بالتلفزيون :

- لايجوز أن يؤثر الاعلان على جودة التغطية التلفزيونية للحدث الرياضي أو أن يتداخل مع القيمة الجمالية الكاملة التي ترضى مشاهدي التلفزيون .

- لايجوز أن يشغل الاعلان انتباه المشاهد عن التركيز على الحدث الرياضي المذاع .

- يجب ألا يتعارض الاعلان مع القوانين واللوائح في البلد الذي يتم منه نقل الحدث الرياضي تلفزيونيا .

- وجود الاعلان التلفزيوني وشروط عرضه في المباريات الدولية المنقولة تلفزيونيا ، يجب أن يكون موضع اتفاق بين الجهة المنظمة للحدث الرياضي وبين الهيئة اذاعية المختصة .

الإعلامية لها ، كما أنه سيوجد أساليب جديدة للتعامل من خلال هذه المؤتمرات الى دراسة وإعداد للأفراد المتعاملين تخطيطا وتنفيذا ومشاركة .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة ، ومدار حولها من مناقشات بالمجلس ، يوصى بما يأتى :

* الاهتمام بالتدريب التحولى المتجدد لوظائف المستقبل القريب ومعالجة تضخم البطالة بفتح مجالات هذه النوعية من التدريب التحولى .
* الإعداد المبكر للتأهيل والتدريب الأساسى لتخصصات ووظائف المستقبل .

* الاستعداد لغزو اسواق المستقبل بأفراد مدربين يشاركون فى أعمال التصميم والابتكار والتصنيع والتركيبات الجديدة وأعمال الصيانة المستقبلية .

* الإعداد لتأهيل المديرين طبقا لمواصفات المدير فى المستقبل لأهمية الوظائف الاشرافية والادارية المستقبلية لمواجهة الإيقاع السريع لجوانب الحياة ، ولأثر وظيفة المدير على المصير الاقتصادى والاجتماعى لمؤسسات المستقبل .

* أن تأخذ الدولة بالتخطيط طويل الأجل (لمدة ٢٠ سنة مثلا) الى جانب الخطط الخمسية والخطط السنوية الحالية ، سيما فى مجالات تطوير مناهج التعليم والتدريب وإعداد الأفراد اللازمين للعمل فى المستقبل ، مع توفير المرونة الكافية فى هذه الخطط .

* أن تتطور أساليب ووسائل التعليم والتدريب بما يتفق مع التطورات والأساليب الحديثة لاستيعاب الأعداد المعرضة للمعملية التعليمية والتدريبية ، وتوجيهها بما يوائم احتياجات المستقبل ، ويوفر طاقة من الأفراد المتخصصين يستفاد بهم للعمل فى النطاقات المحلية والاقليمية والدولية .

مستقبل الاعلان التلفزيونى

قواعد ومبادئ دولية للاعلان التلفزيونى :

ان المبادئ الأساسية العامة التى تحكم تخطيط وتنفيذ الأعمال الاذاعية المرئية والمسموعة ومنها الاعلان التلفزيونى لا تختلف اختلافا بينا من دولة الى اخرى ، فان الخيارات والبدائل المختلفة المتبعة فى شئون الاذاعة والتلفزيون انما تنبع من أهل واحد من المبادئ الأساسية ، وان اختلف تصوير وتبرير أسباب اختيار ما يتبع من هذه البدائل .

وفى مجال الاعلام التلفزيونى فلا شك أن الشبكات والقنوات التلفزيونية القومية تؤثر وتتأثر بالاتجاهات الدولية ، سيما وأن مصر أصبحت عضوا عاملا فى عدد من الاتحادات الاذاعية الهامة ، تنقل البرامج عن هذه الشبكات الدولية واليهما .

ومع الحرص على توفير مصادر الدخل من الاعلانات التلفزيونية وتنميتها ، فان ضرورات المستقبل تفرض مراعاة الاتجاهات الدولية فى الإعلان التلفزيونى سيما فى المواد التى تكون بطبيعتها خاضعة للتبادل الحى أو المسجل .

فالشبكات والقنوات التلفزيونية القومية تواجه من حين الى آخر هذه

وأن تبتعد الاعلانات والبرامج الاعلانية عن كل مظهر من مظاهر
الخشونة والعنف والإثارة .

الأصناف المحظور الاعلان عنها بالتلفزيون :

تعتبر السجائر والمشروبات الروحية أهم نوعين من مجموعات
المنتجات المحظور الاعلان عنها تلفزيونيا .

وهناك منتجات وخدمات أخرى يكون الاعلان عنها تلفزيونيا خاضعا
لشروط قانونية بالغة التعقيد ، ومن ذلك الاعلان عن الادوية والمنتجات
الدوائية .

ومن أمثلة ما يمنع الاعلان عنه تلفزيونيا فى بعض البلاد
المطبوعات والممتلكات غير المنقولة والمسلى الصناعى (المرجين) فى
فرنسا .

وما يخص وسائل منع الحمل ، والالعاب التى تعتمد على الحظ فى
المملكة المتحدة وإيرلندا ، وما يخص الاسلحة والذخائر ، ومستحضرات
تقليل الوزن ، وأشرطة التسجيل والسيارات والموتوسيكلات والقوارب ،
والمجوهرات ، والفراء ، والالعاب التى تعتمد على الحظ ، وسباق الخيل ،
واعلانات غذاء الحيوانات الأليفة ، وذلك فى إيطاليا .

وما يخص الدراسة بالمراسلة والطوى المصنوعة من السكر وذلك فى
هولندا .

وفى مصر نجد أن كثيرا من الاصناف المحظور الإعلان عنها فى
بعض دول العالم محظور الإعلان عنها فى مصر أيضا ، بالإضافة الى
أنه يمنع الاعلان عن مستحضرات تقليل الوزن ، واعلانات الحظ ،
وبالنسبة لوسائل منع الحمل فانه تنظم فى مصر حملات بالاتفاق
والتنسيق مع وزارة الصحة .

وبصفة عامة فانه قد تكون هناك بعض المحظورات فى بلد ما دون
الأخر وذلك يخضع لكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك ضوابط أخرى فى مصر تمارسها الجهات المختصة ، كل فى
مجال اختصاصها . وعلى سبيل المثال :

- الاتفاق على الاعلان فى نوع معين من الأحداث الرياضية ،
لايجوز أن يعتبر سابقة تحتذى فيما يخص قبول الاعلان فى حالات
أخرى .

- لايجوز السماح بالاعلان عن الامور السياسية أو الدينية .

الاعلان التلفزيونى والطفل :

تدور لوائح العمل فى عدد من الدول الأوروبية فيما يخص الاعلان
والطفل فى مجالين متشابهين :

الأول : حماية الطفل من الاعلانات التلفزيونية الموجهة للأطفال
بصفة خاصة .

الثانى : موضوع اشتراك الأطفال فى الاعلانات .

وتعتبر المبادئ والمواصفات التالية هى محور اللوائح القومية فيما
يخص الاعلان التلفزيونى والطفل :

- لايجوز أن يحث الاعلان الأطفال بصورة مباشرة أن يشتروا
منتجا معيناً ، أو أن يستغل عدم نضج خبرتهم وحكمهم على الأمور .

- لايجوز أن يشجع الاعلان الأطفال فى الاحاح على ذوبهم أو على
غيرهم من الكبار ليشترىوا أصنافا أو خدمات معينة معلنا عنها .

- لايجوز أن يستغل الاعلان الثقة الخاصة التى يضعها الأطفال
فى والديهم أو مدرسيهم أو غيرهم من الأشخاص .

- لايجوز للأطفال الذين يظهرون فى الاعلانات أن يتبعوا مسلكا
متناقضا مع النمط الطبيعى لسلوك الأطفال الذين من جيلهم (أى فى
مجموعتهم التى فى ذات العمر) .

- لايجوز فى الاعلانات التى يشترك فيها الأطفال بالتمثيل أن
تسبىء هذه الاعلانات استخدام مشاعر الكبار نحو الأطفال .

وفى مصر نجد أن وجهة النظر السائدة بالنسبة لمخاطبة الطفل فى
الاعلان أن الخطر ليس فى مخاطبة الطفل بقدر ما يكون فى مضمون
الرسالة الاعلانية ، وهو ما يخضع للرقابة ، وأنه يجب على الاعلان أن
يخدم شخصية الطفل ولا يلحق أى ضرر بتفتحته للحياة وانشراحه بها ،

- يشترط موافقة وزارة الصحة على الاعلان عن المواد الغذائية .

- يشترط موافقة الرقابة الصناعية على السلع المصنعة .

- تقوم الاجهزة المعنية بمتابعة الاعلانات ، وعند أى ملاحظة لها فان التلفزيون يتجاوب مع ماتقدمه هذه الجهات من ملاحظات .

دراسة مقارنة عن الاعلان التلفزيونى ونماذج من المنطقة الأوربية :

الشروط التى تحكم الاعلان التلفزيونى فى ألمانيا الغربية عبارة عن مجموعة من الارشادات والملاحق ، ومن الملاحم المميزة منع الاعلانات التلفزيونية فى أيام الإجازات الرسمية . وتشترط الارشادات أن تكون الاعلانات لأغراض تجارية ، وألا تكون لأغراض سياسية أو للتعبير عن وجهات نظر دينية أو للاقناع بالايديولوجيات المذهبية .

ويحظر الاعلان بالتلفزيون عن المطبوعات والتسجيلات والرسومات والعروض أو الأشياء التى تسبب الاسامة والمضايقة ، أو التى تعرض الشباب للمخاطر ، أو التى تم منعها طبقا للقانون الجنائى .

ولايجوز أن تخالف الاعلانات التلفزيونية القوانين ، أو تهجم الغير أو تكون لها آثار ضارة أو محرجة ، وهناك اهتمام خاص برعاية اهتمامات ومصالح الأطفال والشباب ، ويجب أن تكون الاعلانات التلفزيونية منفصلة عن بقية البرامج .

ويسمح بالبرامج الممولة بواسطة طرف ثالث (ممول أو معلن) ويكون ذلك أحيانا مشروطا بأن تكون محتويات البرنامج غير مرتبطة بالمصالح التجارية للطرف الثالث .

وفى فرنسا :

توجد شروط للاعلانات التلفزيونية مشمولة فى مذكرة توضيحية للشروط التى حددها القانون فى هذا الشأن . وهناك هيئة خاصة لمراقبة وتنفيذ شروط الاعلانات التلفزيونية ، وأخرى لتأكيد أن الهيئات الإذاعية تحترم المبادئ الأساسية التى تحكم محتويات الاعلانات التلفزيونية طبقا للقوانين واللائح والأصول المهنية .

٢٥٠

وفى اليونان :

لايوجد نظام خاص للتحكم فى الاعلانات التلفزيونية .

وفى ايرلندا :

لا تقبل الاعلانات التلفزيونية فيما يخص النواحي الدينية أو السياسية أو أى خصومة فى المجال الصناعى .

ولايجوز أن تحتوى الاعلانات التلفزيونية على مايشير إلى أن أى جزء من برنامج تم تقديمه بواسطة أى معلن ويكتفى بذكر ذلك فى البرنامج الممول ذاته .

ويلزم أن يكون الاعلان التلفزيونى منفصلا عن البرامج . ولا يسمح بالاعلانات التلفزيونية التى تعتمد على الإيحاءات .

وهناك قواعد خاصة للاعلانات التلفزيونية الخاصة بالأطفال ، وتلك الخاصة بالابوية والعلاج ، وكذا عن الاعلانات الخاصة بالنواحي المالية .

وفى إيطاليا :

تكون الاعلانات التلفزيونية خاضعة للتوجيهات التى تحددها لجنة برلمانية خاصة .

وتهدف هذه اللجنة أولا الى حماية المستهلك وتأكيد ملامحة الاعلان التلفزيونى مع متطلبات الأنشطة الانتاجية بهدف حماية الصالح العام . ويتترك للهيئة الإذاعية برمجة الاعلانات التلفزيونية طبقا لقواعد اختيارية حسب خبرتها . ولا يسمح بالبرامج الممولة بواسطة معلنين .

وفى لوكسمبورج :

يعتمد التلفزيون بشكل أساسى على الاعلانات فى تمويله . ويسمح القانون هناك بممارسة التحكم الذاتى الاختيارى فى شأن الاعلانات التلفزيونية .

ولايسمح بالبرامج الممولة بواسطة معلنين .

وفى هولندا :

يحدد القانون هيئة خاصة للاعلانات التلفزيونية ، وتعتبر عائدات

- يمنع الاعلان بالتليفزيون للاغراض الخيرية .
وبالنسبة للاعلانات داخل البرامج أو البرامج الاعلانية فى مصر ،
نشير الى أنه :
- بالنسبة لما يسمى بالبرامج المكفولة فلا يقبل المعلنون فى مصر
على هذه النوعية من البرامج لتكلفتها المرتفعة ، والملاحظ أن الشركات
التي تقبل على هذه النوعية فى العالم هى الشركات العالمية ذات الميزانية
الاعلانية الضخمة التي لاتقدر عليها الشركات المصرية .
ويجرى حالياً بالتنسيق بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون والوكالات
الاعلانية فى مصر تشجيع مثل هذه الاعلانات لتطوير شكل الاعلان على
اساس أن يقدم التليفزيون المصرى التسهيلات الفنية والأسعار
المناسبة .
- بالنسبة للاعلانات بين فقرات البرنامج الواحد فانه يسمح بذلك
فى برامج محدودة تتضمن بطبيعتها عدة فقرات كل منها قائم بذاته
ويكون الاعلان بين الفقرات .
- بالنسبة للاعلان غير المباشر الذي يتضمنه البرنامج فى أى مشهد
من مشاهد كإن توضع على المائدة مثلاً زجاجة مياه غازية تبين اسم
الشركة المنتجة ، فانه يحتاج الى وضع ضوابط دقيقة .
المساحة الزمنية للاعلان فى قنوات التليفزيون :
- الوقت الإجمالى للاعلانات التليفزيونية :
يحدد الوقت الإجمالى للاعلانات التليفزيونية فى معظم البلاد
الاوربية كنسبة مئوية من وقت الارسل التليفزيونى الكلى المسموح به .
وفيما يلى بعض الامثلة :
فى ألمانيا الغربية : تحدد معظم المناطق ٢٠ ٪ من وقت الارسل
التليفزيونى للاعلانات ، وكانت قبل ذلك فى حدود ٩ دقائق فى الساعة .
وفى لوكسمبورج : يسمح أيضاً بالاعلان التليفزيونى لمدة ٢٠ ٪ من
وقت الارسل ويتم ممارسة التحكم الذاتى لضوابط الاعلان .
وفى ايرلندا : يسمح بالاعلان التليفزيونى فى حدود ١٠ ٪ من وقت

هذه الهيئة من أهم مصادر التمويل للتليفزيون هناك .
ويلزم أن تكون الاعلانات التليفزيونية واضحة بشكل منفصل عن
البرامج .
ويضع الوزير المختص بشئون الاذاعة والتليفزيون القواعد
التفصيلية للاعلانات التليفزيونية ، مع الأخذ فى الاعتبار مسئوليات
الهيئة الخاصة بالاعلانات التليفزيونية .
وبناء على التشاور بين وزراء الشئون الاقتصادية والزراعة والصحة
والهيئة الخاصة بالاعلانات ، يجوز أن يشترط الوزير المختص بشئون
الاذاعة والتليفزيون منع الاعلان عن بعض السلع أو الخدمات . ويضع
الوزير المختص بشئون الاذاعة والتليفزيون القانون الاساسى للهيئة
الخاصة بالاعلانات التليفزيونية ويعين أعضاء المجلس الادارى لهذه
الهيئة .
ولاتقبل البرامج التليفزيونية الممولة بواسطة معلنين .
وفى المملكة المتحدة :
لاتذاع الاعلانات التليفزيونية على قنوات هيئة الاذاعة والتليفزيون
البريطانية ، ولكنها تذاع من المحطات المحلية وهى شركات تجارية تعمل
تحت إشراف هيئة التليفزيون المستقل .
ويمكن أن تحتوى برامج هيئة التليفزيون المستقل على اعلانات .
ويحكم ذلك القواعد العامة التالية :
- لايجوز أن تحتوى البرامج على مايتعارض مع الذوق العام أو
يتجاوز حدود اللياقة أو يشجع أو يحرض على الجريمة أو يؤدى الى
اشاعة الفوضى والخروج عن النظام أو يثير مشاعر الجماهير .
- التاتثيرات والايحاءات السريعة ، وبصفة خاصة الصور التي
تعرض لفترة قصيرة لايتستطيع المشاهدون ادراكها ، يمنع استخدامها .
- لايجوز اعطاء جوائز أو هدايا قيمة لمن يستقبلون البرنامج .
- لايجوز اذاعة برامج تليفزيونية تحتوى على خدمات دينية أو دعاية
لامور ذات طبيعة دينية نون موافقة هيئة التليفزيون المستقل .

ففي الوقت الذي تمنع فيه الهيئات التلفزيونية الاعلان التلفزيوني بصفة عامة مثل بلاد الشمال وهي الدانمرك والنرويج والسويد وهيئة التلفزيون بالملكة المتحدة - فان بعض الهيئات التلفزيونية تعتمد على الاعلانات التلفزيونية كمصدر رئيسي يحقق ١٠٠٪ من الموارد لهذه الهيئات وهي على سبيل الحصر :

لوكسمبورج - القناة الفرنسية والقناة الالمانية .

والملكة المتحدة - بالنسبة للتلفزيون المستقل وقناة (٤) .

وايطاليا - بالنسبة للقنوات التجارية العامة .

وهناك هيئات تلفزيونية أخرى تعتمد على الاعلان التلفزيوني كأحد مصادر التمويل الذاتي لها بنسب متفاوتة .

وفي ظل السياسة الاعلانية الحالية الى ينتهجها اتحاد الاذاعة والتلفزيون في مصر فقد تحقق تطور في ايرادات الاعلانات على النحو التالي :

عام ١٩٨٠ / ١٩٨١	مبلغ	٩.٧٥٦.٧٢٠	جنيه
عام ١٩٨١ / ١٩٨٢	مبلغ	١٤.٠٣١.٩٢٨	"
عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣	مبلغ	١٦.٦٧٠.٢٢٨	"
عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤	مبلغ	٢٢.٧٨٢.٣٤٦	"
عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥	مبلغ	٢٦.٣١١.٥٦٠	"
عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦	مبلغ	٢٣.٠٢٥.٨٥٧	"
عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧	مبلغ	٣٠.٩٥٣.٨٦٦	"

عناصر جديدة مؤثرة على مستقبل الاعلان التلفزيوني :

إن النموذج القائم للاعلان التلفزيوني في المنطقة الاوربية يعبر بوضوح عن العناصر الجديدة المؤثرة على مستقبل الاعلان التلفزيوني في ظل عصر الاقمار الصناعية للبت المباشر وتوزيع التلفزيون على كابات والتعاون في مجال تبادل البرامج . ويمكن أن ينطبق نفس النموذج الى حد كبير اذا تم النظر الى تجمعات اقليمية اخرى مثل المنطقة العربية في مجال الاعلان التلفزيوني .

الارسال وبحد أقصى ٧,٥ دقيقة في أى ساعة .

وفي ايطاليا : يكون الاعلان التلفزيوني في حدود ٥ ٪ من وقت الارسال بالنسبة لهيئة التلفزيون الايطالي ، وأيضا بالنسبة لبوارج توزيع التلفزيون على كابات .

وفي اليونان : يسمح بالاعلان التلفزيوني في حدود ٧ ٪ من وقت الارسال .

وفي المملكة المتحدة : يكون الاعلان التلفزيوني بحد أقصى من ٦ الى ٧ دقائق في أى ساعة .

- متى يتم الارسال اليومي للاعلانات التلفزيونية :

هناك ثلاث قواعد متبعة في هذا المجال بالمنطقة الاوربية :

× بعض الدول ترسل الاعلانات التلفزيونية على امتداد وقت الارسال اليومي ، ويحدث ذلك في اليونان وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورج والمملكة المتحدة .

× وفي بعض الدول الاخرى ترسل الاعلانات التلفزيونية في الفترة المسائية . فقط ويعتبر ذلك قاعدة في فرنسا وفي هولندا .

× وفي بعض الدول يمنع الاعلان التلفزيوني في الفترات المسائية ومن ذلك ان الاعلان التلفزيوني يمنع في ألمانيا الغربية في فترة السهرة بعد الساعة الثامنة مساء .

- مدة الاعلان التلفزيوني الواحد وطول الفترة الاعلانية :

ترتبط القواعد الخاصة بمدة الاعلان التلفزيوني وطول الفترة الاعلانية بالقواعد التي تحكم الوقت الاجمالي للاعلانات التلفزيونية .

وتتراوح مدة الاعلان التلفزيوني الواحد في المنطقة الاوربية بين ٥ ثوان و ٢ دقائق ، كما أن طول الفترة الاعلانية تتراوح بين ٣٠ ثانية و ١٠ دقائق .

الاعلان التلفزيوني كمصدر للتمويل الذاتي :

يعتبر الاعلان التلفزيوني من الموارد الذاتية الهامة لكثير من هيئات التلفزيون الاوربية .

ولاشك أن الضوابط في القوانين التي تحكم الاعلان التلفزيوني تختلف اختلافا واضحا في المنطقة الاوربية من بلد الى بلد ، ويعتبر ذلك أول عقبة في سبيل انسياب الاشارة التلفزيونية عبر الحدود .

ولعل من أبرز الأمثلة أن بلجيكا تمنع الاعلانات التلفزيونية التجارية ومعنى هذا أن شركات توزيع التلفزيون على كابلات سوف تمنع من نقل البرامج الاجنبية التي تحتوى على اعلانات تلفزيونية .

وفي ايطاليا يسمح بالاعلانات التلفزيونية الداخلية أما في حالة نقل برامج تلفزيونية أجنبية شاملة لفقرات اعلانية فإن هذه الفقرات الاعلانية يتم محوها وإزالتها أو تسويدها (أى ترك الشاشة سوداء أثناءها) .

وهناك قواعد اقل تشددا ولكنها تؤثر على مرور الاعلان التلفزيوني عبر الحدود ، فهناك تفرقة واضحة بين البرنامج التلفزيوني والاعلان التلفزيوني . فالاعلانات التلفزيونية بواسطة ممولى البرامج التلفزيونية يسمح بها في بعض البلاد ويمنع عرضها في بلاد اخرى .

ومن المشكلات أيضا الاختلاف في قواعد اخال الاعلانات التلفزيونية منفردة . وبلاد أخرى تسمح بها متجمعة . وينطبق نفس الشيء على سماح بعض البلاد بأن يقطع الاعلان البرنامج ، وفي بلاد أخرى يلزم ان تكون الاعلانات في الفواصل بين البرامج .

وقواعد الاعلان التلفزيوني تختلف من بلد الى آخر فيما يخص المدة الاجمالية الكلية وإرسال الاعلانات التلفزيونية ايام العطلات الرسمية ووقت ارسال الاعلان وطول مدة كل اعلان أو فقرة اعلانية .

وبطبيعة الحال فإن كل هيئة تلفزيونية تراعى القواعد والمبادئ المعمول بها داخل الدولة ، وعندما تنشأ الحاجة الى نقل البرنامج الى خارج الحدود فإن التوافق بين القواعد والمبادئ القانونية في هذا المجال تكون عنصرا هاما ، ويلزم أن تكون متطابقة أو متشابهة أو متساهلة ، والا فإن نقل الاعلان التلفزيوني عبر الحدود قد يمنع لفترات ، ومن النماذج ان بلجيكا قد وجدت أنه من الصعب فنيا وعمليا واقتصاديا ان

تقوم شركات توزيع التلفزيون على كابلات بتسويد الاعلانات وفي المشروع التجريبي لتوزيع التلفزيون على كابلات في ميونخ بألمانيا الغربية اضطرت الشركة المسئولة الى وقف الارسال مؤقتا للبرامج التلفزيونية الصادرة من احدى الشركات البريطانية في أيام عطلة نهاية الأسبوع لأنها تذيب الاعلانات في ذلك اليوم وهو أمر مخالف للقواعد المحلية .

وباختصار فإن البرامج التلفزيونية الصادرة من احدى دول السوق الاوربية المشتركة قد يوقف نقلها ، اذا كان ذلك مطلوبا ، لعدد من الدول نظرا لتنوع القواعد والقوانين .

ويبدو عمليا أنه من المستحيل انطباق نفس القواعد بشأن وقت الاعلان التلفزيوني في دول المنشأ وفي الدول الأخرى التي تنقل البرنامج . وقد يلزم اختصار وقت الاعلان أو حذفه . وهذا الامر يبدو مستحيلا بالنسبة للهيئات أو الشركات التلفزيونية التي تعتمد في تمويلها الكامل من دخلها على الاعلانات التلفزيونية . ويصعب على مثل هذه الهيئات مراعاة المبدأ الذي أعلنه اتحاد الاذاعات الاوربي بأن تعمل على مراعاة القوانين المحلية للبلاد الاجنبية التي يمكنها استقبال الاعلانات التلفزيونية عن طريق الاقمار الصناعية للبت المباشر ، حتى وان كانت تلك الاعلانات ليست موجهة أصلا للمشاهدين في تلك البلاد .

ومن العقبات في سبيل انتقال الاعلان التلفزيوني عبر الحدود ، القواعد القانونية الاساسية واللوائح التي تحكم الاعلان التلفزيوني .

وهذه القواعد قد يحددها القانون أو النظام أو القوانين التأسيسية للهيئات الاذاعية ، أو القواعد واللوائح الى تضعها الهيئات التلفزيونية ذاتها .

ويختلف مدى تعرض القوانين المحلية لاذاعة الاعلانات التلفزيونية اعتمادا على طريقة النقل والارسال :

• فإذا كان الاعلان التلفزيوني يمكن التقاطه من الهواء داخل البلد بحيث يمكن استقباله بسهولة في المساحات المتاخمة للحدود أو

التلفزيونى فان الطلب على الاعلان التلفزيونى سيكون مركزا فى بلاد معينة مما يعطى الهيئات التلفزيونية فى تلك البلاد ميزة واضحة عن البلاد الأخرى .

والاتجاه الواضح فى هذا المجال فى المنطقة الأوربية يسعى نحو تحقيق أعلى مستوى من التوافق والمواءمة بين القواعد التى تحكم الاعلان التلفزيونى .

ويعتبر منع الاعلانات التلفزيونية أو التصريح بها من الموضوعات ذات الجوانب المتعددة والمتشعبة ، وله آثار سياسية وقانونية واقتصادية وثقافية .

ولقد انتهى البرلمان الأوربى الى تأييد السماح بالاعلانات التلفزيونية فى بلاد السوق الأوربية المشتركة من حيث المبدأ . ولكنه يرى انه يجب تنسيق الترتيبات اللازمة ويصفه خاصة مدة الاعلانات التلفزيونية وعلاقتها بمواد البرامج وأنماط الاعلانات التلفزيونية المسموح بها .

ويؤكد البرلمان الأوربى أهمية وضع قواعد لائحية للإذاعة والتلفزيون فى السوق الأوربية المشتركة ، ومن ذلك وضع لائحة عمل للاعلانات على مستوى السوق الأوربية المشتركة .

ولقد أبدت لجنة الشؤون السياسية بالبرلمان الأوربى فى مجالات الشباب والثقافة والتعليم والاعلام والرياضة الأسباب الآتية لاجاد التقارب اللازم فى القانون الذى يحكم الاعلانات التلفزيونية :

– ان اخفاء الصفة التجارية غير المقيدة على التلفزيون عبر الحدود يعتبر أمرا خطيرا ، مثله مثل نقل بعض البرامج ، وكلاهما يسير فى عكس اتجاه مبدأ حرية التدفق الاعلامى .

ومن هنا فانه من الضرورى وضع هيكل للشروط التى تحكم السوق الأوربية المشتركة للتغلب على هذا الخطر .

وسوف يكون من الصعوبة بمكان لبعض الدول الأعضاء أن تقبل تغطية أراضيها ومناطقها اللغوية بواسطة أقطار صناعية أجنبية للبث

باستخدام هوائيات أكثر فاعلية أو أجهزة أكثر حساسية – فإن التشريعات الاذاعية المحلية لا تنطبق على هذه الحالة حتى وان كانت الاعلانات التلفزيونية الأجنبية غير مطابقة للقواعد المحلية .

• ولكن الوضع يختلف اختلافا كبيرا فى حالة استقبال البرامج التلفزيونية الأجنبية ، ثم ارسالها بمحطات ارسال محلية او نقلها كإشارة راديو أو على كابلات . والجهات التى تقوم بذلك تعتبر مؤسسات تلفزيونية محلية حتى وان كانت تقوم بتوزيع برامج تلفزيونية أجنبية المنشأ .

وفى هذه الحالة تخضع هذه المؤسسات للقوانين المحلية فى شأن التلفزيون بما فى ذلك القوانين التى تحكم الاعلانات التلفزيونية .

ويمكن عمليا اخضاع هذه المؤسسات للقوانين المحلية التى تحكم الاعلانات التلفزيونية ، ويمكن تطبيق الاجراءات الادارية والاجراءات الجنائية ، والاجراءات المدنية بشأنهم ، ويخضعون للأحكام القضائية المحلية .

• وليس من السهل حاليا الحكم على التطورات التى تحدث فى مجال البث المباشر من الاقمار الصناعية عبر الحدود .

ويمكن القول بأنه تم تمهيد الارضية الاساسية للقانون الدولى فى هذا المجال . وهناك خطط بشأن ارسال التلفزيونى الممتد عبر الحدود فى بلاد السوق الأوربية المشتركة . والقواعد القانونية واضحة فى حالة التقاط الاعلانات التلفزيونية من الاقمار الصناعية الأجنبية وإعادة نقلها محليا ، حيث يسرى فى شأن ذلك القوانين المحلية السارية .

وخلاصة القول : ان الفروق فى القواعد واللوائح والقوانين التى تحكم الاعلان التلفزيونى تضع عراقيل كبيرة فى سبيل نقل البرامج التلفزيونية عبر الحدود فى المنطقة الأوربية ، وإزالة هذه الحواجز القانونية هى أهم الخطوات فى طريق نقل البرامج التلفزيونية عبر الحدود .

ولا يخفى انه فى ظل تفاوت القيود المختلفة على الاعلان

- تحريك أسعار الاعلانات تدريجيا على أن يتم ذلك فى حدود المستويات الاقتصادية للمعلنين محليا .

- الاهتمام بالاعلان غير المباشر ووضع الضوابط المناسبة له .

- تشجيع انتاج الاعلان داخل اتحاد الاذاعة والتليفزيون مع ايجاد تنسيق محدود بينه وبين الوكالات الاعلانية وغيرها .

- تشجيع البرامج المكفولة لاهميتها فى خفض تكاليف الانتاج وزيادة إيرادات الاعلانات مع توفير التسهيلات اللازمة لذلك .

* مواجهة العقبات التى تواجه انتقال الاعلان التليفزيونى عبر الحدود ووضع الحلول المناسبة لتذليلها سواء عن طريق اصدار التشريعات أو وضع اللوائح والقواعد التى تحقق ذلك .

* ايفاد بعض المتخصصين للهيئات التليفزيونية فى الخارج والتى تعتمد على الاعلان كمصدر رئيسى للتمويل ، للتعرف على أساليبهم والاستفادة من خبراتهم فى مجال تنشيط الموارد من الاعلان التليفزيونى .

مستقبل الاعلام المصرى فى الخارج

كانت مصر أول بلد من بلاد الشرق الأوسط ترسل البعثات الدبلوماسية الى الخارج فى العصر الحديث ، كما كانت كذلك فى عصورها القديمة . وقد بدأ ايفاد هذه البعثات بعد أن أعلنت مصر استقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكان السفراء هم الذين يؤنون

٢٥٥

المباشر ببرامج تليفزيونية محملة بالاعلانات . وسوف يكون من غير المقبول ان تشمل هذه القنوات الاعلانات التليفزيونية بصفة أساسية مع بعض البرامج المتناثرة . ويمكن منع ذلك بايجاد تشريع محكم ومتناسق يغطى الترتيبات الاذاعية للاعلانات من الأعمار الصناعية للبت المباشر .

وتفضل لجنة الشؤون السياسية نظاما للاعلانات التليفزيونية فى أوقات محددة بين البرامج ، نون قطع البرامج ذاتها بالاعلانات .

- وان منع الاعلانات التليفزيونية على الأعمار الصناعية للبت المباشر يعتبر انحرافا بعيدا عن الواقعية شأنه شأن منع الاعلانات بالصحف والجرائد اليومية . ويلزم إصدار قرار رسمى يؤكد ان المصالح التجارية يجب توجيهها من خلال قنوات مناسبة فى اتجاه مقبول فى مجموعة السوق الاوربية ، يكون خاضعا لشروط معينة .

ولاشك فى أن هذه العناصر الجديدة تؤثر على مستقبل الاعلان التليفزيونى فى مصر وفى المنطقة العربية مثلما تؤثر فى المنطقة الاوربية وأجزاء أخرى من العالم . ويلزم رسم حدودها ووضع تصور لأسلوب مواجهتها فى المستقبل القريب مع الحفاظ على المصالح القومية ، وتحقيق التقارب والتناسب فى القواعد واللوائح التى تحكم الاعلانات التليفزيونية .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* نظرا لما يمكن أن يسهم به الاعلان التليفزيونى من دور فى تنمية ودعم الموارد الذاتية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وما يمكن أن يحققه ذلك فى مجال التمويل لمشروعاته - يوصى باعادة النظر فيما يلى :

- زيادة الوقت المخصص للاعلانات على ألا يؤثر ذلك على المواد الاعلامية الاساسية ومن وسائل ذلك الاستفادة من أوقات الفراغ التى تتخلل البرامج بشغلها بعروض اعلانية معدة أعدادا مناسبة لهذا الغرض .

وظائف الاعلام بأشخاصهم أو بواسطة من ينوب عنهم ، ثم صارت الوظيفة الاعلامية في السفارة المصرية من اختصاص عضو السفارة المسئول عن العلاقات العامة ، لكن تتابع المفاوضات بين الحكومة المصرية وبين الحكومة البريطانية لحل المسائل التي كانت معلقة بينهما فيما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٦ قد اقتضى وجود ملحق صحفي بالسفارة المصرية في العاصمة البريطانية مقابل وجود نظير له في السفارة البريطانية بالعاصمة المصرية ، وكان تعيين هذا الملحق الصحفي المصري بلندن في البداية من مسئوليات السفير وبالتالي لم يكن من الموظفين المثبتين من جانب وزارة الخارجية المصرية ، فكان السقراء المصريون في لندن وكذلك في غيرها يعتمدون بطريق مباشر أو غير مباشر على المراسلين الصحفيين المصريين في العواصم الخارجية . وبنهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة وما تلا ذلك من نشاط دبلوماسي أصبحت الحاجة ماسة لوجود ملحق صحفي دائم في سفارات مصر ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، أما بالنسبة لبريطانيا فلأنها كانت أقرب الدول الأجنبية لمصر ، وبالنسبة لأمريكا فلأنها أصبحت مقر منظمة الأمم المتحدة ، وبالنسبة لسويسرا فلأنها أصبحت المقر الأبرز للأمم المتحدة حيث تعقد غالبية المؤتمرات الدولية . ومنذ ذلك الحين بدأت وزارة الخارجية المصرية تعلن عن عقد مسابقات لاختيار الملحقين الصحفيين .

وواضح مما سبق ان الاعلام الدبلوماسي حتى ذلك الوقت كان كله إعلاما صحفيا الى أن توالى الفتوحات العلمية والعملية الاعلامية على الصعيد الدولي فتحويت وظيفة الملحق الصحفي في السفارات المصرية الى الملحق الاعلامي الذي صار يرقى في سلك هذه الوظيفة الى درجة المستشار الاعلامي ، وأصبحت وظائف الاعلام من الوظائف الثابتة في السفارات المصرية ، ويتزايد النشاط الاعلامي في العالم لم يعد يقتضي بوجود ملحق أو سكرتير أو مستشار اعلامي فقط ، بل أصبح العمل يجري على أساس وجود مركز اعلامي متكامل الوظائف ، وفي البداية

كانت الوظائف في هذه المراكز تشغل بموظفين من السلك السياسي أو القنصلي الى أن صارت الآن من نصيب المختصين في الاعلام سواء كان ذلك عن طريق الدراسة أو الممارسة .

وبمقارنة الاعلام المصري في الخارجة باعلام دول المنطقة ، يأتي الاعلام المصري في المقدمة ، لكن المقارنة المطلوبة هي مقارنة الاعلام المصري في الخارج باعلام الدول المتقدمة سواء لمكانة مصر الدولية أو لنيابتها في بعض المواقف الدولية عن مجموعة أو مجموعات من دول العالم الثالث .

وإذا كانت المقارنة بين الاعلام المصري في الخارج وبين الاعلام الخارجى للدول المتقدمة تدور حول توصيل المعلومات من هنا الى هناك أو من هناك الى هنا فان الاعلام المصري الخارجى يصبح متقدما بنسب متفاوتة ، لكن الاعلام الخارجى في العالم الحديث لم يعد مقصورا على توصيل المعلومات ، فتلك مهمة تستطيعها وكالات الانباء ، بل ويستطيعها أى موظف دبلوماسي ، وكذلك لم يعد الاعلام الخارجى المعاصر مقصورا على مجرد متابعة الاعلام المضاد ، بل لقد صار للاعلام الخارجى في أية دولة متقدمة دور في العمل على تغيير مسار الاعلام المضاد ، إما عند مرسله أو مستقبله أو عندهما معا .

وعلى ذلك فان الاعلام المصري الخارجى لا ينبغي أن يقنع بتفوقه على إعلام العالم الثالث ، بل لابد من استكمال الدراسات التي تمكنه من محاولة التفوق الممكن بين اعلام مجموعات الدول الأخرى قدر المستطاع في مختلف المجالات الاعلامية .

والاعلام المعاصر من حيث أنواعه هو :

إعلام صحفى ، اعلام اذاعى ، اعلام سياحى ، اعلام معلومات .

ويدخل في النوعيات المختلفة من الاعلام :

الاتصال السياسى ، الاتصال الاقتصادى ، الاتصال الثقافى .

وكل اتصال من هذه الاتصالات لابد أن تدخله جميع فنون الاتصال

وفي مقدمتها :

الاتصال المباشر ، الاتصال غير المباشر ، الاتصال الفردي ،
الاتصال الجماعي .

وتجرى هذه الاتصالات مع الأوساط السياسية الشعبية والمسئولة
والأوساط الدبلوماسية والتجارية والسياحية والتعليمية والفنية .

ومن هنا يتبين أن وظيفة الملحق الاعلامى وما اليها من مناصب لم
تعد هى البديل للملحق الصحفى . بل لابد اليوم وغدا من إعداد ملحقين
اعلاميين متخصصين فى جميع نوعيات الاتصال التى أشرنا اليها ،
وأن يجمع بين هذه المجموعة من الاعلاميين المتخصصين رئيس لمركز
الاعلام على خبرة كبيرة فى العلاقات العامة وتطوراتها ، ويعتبر السفير
هو الرئيس الأعلى لهذه المجموعة وتحدد الجهات المختصة مسئوليات
رئيس المركز الاعلامى ما كان منها بالنسبة للسفارة وما كان منها
بالنسبة لمراجعة الجهات الرسمية فى مصر .

ولعل من أهم جوانب الاعلام التى يتحتم استكمال دراستها ان
الاعلام المصرى فى الخارج ليس موجها كله للجانب عنا ، بل ينبغى
أن يكون فيه جانب نشط موجه الى أبناء الجاليات المصرية فى الخارج
على النحو الذى يقوى الرابطة الفكرية والوجدانية بينهم وبين وطنهم
سواء كانوا فى مهمة مؤقتة أو فى حالة هجرة ، وسواء كانوا طلابا أو
عمالا أو موظفين أو اصحاب أعمال حرة ، وذلك لتحقيق هدفين :

الهدف الاول : تنمية انتمائهم لوطنهم .

الهدف الثانى : أن يكونوا خير ناقلين للاعلام المصرى بطرق شتى
غير مباشرة الى الذين يتعاملون معهم .

ومن أجل ذلك ينبغى ان يضاف الى أقسام مراكزنا الاعلامية فى
الخارج قسم للجالية المصرية ليقوم بما يأتى :

- بث المعلومات الصحيحة فى المجموعات المصرية فى الخارج
بأسلوب فورى دائم لا يظهر فيه طابع التكليف أو التكلف .

- تزويد المصريين فى الخارج بما يؤهلهم بالقول الصادق فى
المواقف الحوارية مع غيرهم ، واختيار الأساليب غير المباشرة المناسبة

لذلك فى كل منطقة .

- تنظيم الرحلات الاعلامية بين مصر والبلاد الاخرى والمساهمة مع
أجهزة السياحة فى ذلك .

- تنظيم اللقاءات الثقافية التى تعطى الصورة المعاصرة الجذابة
لمصر بمختلف الوسائل الممكنة .

ان اعلام المستقبل القريب الذى تظهر ملامحه منذ الآن يتطلب جذب
كل أبناء مصر فى الخارج الى نشاط اعلامى مبسط وغير مباشر مع كل
الأوساط التى يتعاملون معها ، وكلما كان ذلك ممكنا فى لقاءات بين غير
الرسميين من الجانبين كان اعلاما ناجحا .

والاعلام الناجح فى الخارج هو الاعلام الذى تستطيع مراكزنا
الاعلامية فى الخارج أن توجهه الى غير الرسميين من الذين يمكن أن
يكونوا رأيا عاما لصالح مصر ولصالح قضاياها فى الخارج سواء كانت
هذه القضايا سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ،
يوصى بما يأتى :

* ان تضم مراكز الاعلام المصرى فى الخارج بالتدريب ملحقين لكل
منهم تخصص فى أحد فروع الاتصال ، وفقا لأهمية الدولة التى يعملون
بها ، ويعقد أعضاء المركز اجتماعات دورية لتنظيم أنشطتهم .

* أن يخصص مركز الاعلام المصرى فى الخارج فترة مناسبة من
كل سنة لاعادة تدريب اعضائه على مايجد من شئون الاتصال .

* أن ينظم مركز الاعلام المصرى فى الخارج اتصالات بالمنظمات
الأهلية فى الخارج وتقدم نتائج هذه الاتصالات الى السفارة .

* أن ينظم مركز الاعلام المصرى فى الخارج لقاءات بين المصريين
بعضهم مع بعض ، وبين المصريين والاجانب طبقا لبرنامج محدد .

* أن ينظم مركز الاعلام المصرى فى الخارج رحلات سياحية
وثقافية بعضها للمصريين يقصد التلاقى بينهم وبين اخوانهم فى المدن

القريبة منهم ، وبعضها للجانب القادمين الى مصر بالاتفاق بين وزارات الاعلام والخارجية والسياحة .

* أن يعد مركز الاعلام المصرى فى الخارج تقارير دورية عن الأنشطة التالية فى المناطق التى يعمل بها عن :

التعليم ، الثقافة ، التكنولوجيا ، الاتجاهات السياسية ، المعلومات العامة الجديدة .

وترسل هذه التقارير الى جهات الاختصاص بمصر عن طريق الهيئة العامة للاستعلامات .

* أن يعد مركز الاعلام المصرى فى الخارج احصاءات دورية عن خدمات المصريين فى الخارج لبلادهم بقصد تقديرهم ، واحصاءات أخرى عما يقوم به المركز كل موسم من أعمال وايداعها « بملفات » السفارة للرجوع اليها والعمل بموجبها عند الاقتضاء .

* تسبق هذه الاجراءات خطة تضعها الجهات المختصة لقواعد اختيار العاملين فى هذه المجالات وما ينبغى لهم من مؤهلات ذاتية وسلوكية وتخصيصية .

إعداد

صحافى المستقبل

مر التأهيل الصحفى فى مصر على المستوى الجامعى بأربع مراحل :
المرحلة الاولى : انشاء معهد التحرير والترجمة والنشر بجامعة

٢٥٨

القاهرة سنة ١٩٣٩ . وكان هذا المعهد يشترط على من يلتحق به الحصول على مؤهل عال واجتياز اختبار قدرات ثم صار خريجوه هذا المعهد يتقدمون للحصول على درجة الدكتوراه بعد الدبلومات .

المرحلة الثانية : انشاء قسم الصحافة ضمن أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٤ وكان يجرى على طلاب هذا القسم من حيث الالتحاق والتخرج ما كان يجرى على سائر أقسام الكلية من شروط ومن حق الحصول على الماجستير والدكتوراه بعد الحصول على درجة الليسانس .

المرحلة الثالثة : انشاء معهد الاعلام ، والصحافة جزء منه ، بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ وقد ألحق به قسم للدراسات العليا مدتها سنتان للحصول على دبلوم دراسة عليا فى الصحافة أو الاذاعة أو العلاقات العامة .

المرحلة الرابعة : تحول معهد الاعلام الى كلية الاعلام سنة ١٩٧٥ . وقد واكب مراحل هذا التأهيل العلمى للشباب الراغبين فى دراسة الصحافة صدور القانون الاول بانشاء نقابة الصحفيين فى ٣١ مارس سنة ١٩٤١ متضمنا نصين لهما علاقة بالتأهيل المهني ، وهما :

- ١ (أن يكون المشتغل بالصحافة مقيدا فى جداول النقابة .
- ٢ (أن يكون القيد بجداول الصحفيين قائما على شروط منها : أن يكون طالب القيد حاصلا على مؤهل عال ، الا أن هذا القانون أباح لمجلس النقابة أن يستثنى من هذا الشرط من يرى فيهم الكفاءة للعمل الصحفى نتيجة للممارسة سبع سنين .

على أن مجلس النقابة بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على إنشائها سنة ١٩٦٦ قرر التنازل عن حقه فى الاستثناء فصار الحصول على المؤهل العالى شرطا ملزما للقيد بجداول النقابة من الناحية الفعلية الى أن جاء قانون النقابة الأخير الصادر فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ فجعل هذا القرار نصا قانونيا صريحا لا يمكن تجاوزه .

وهكذا أصبح جيل الصحافة المعاصر من حملة المؤهلات العليا ، وانتهى بذلك عصر الاعتماد على الممارسة لانتقل الى عهد التأهيل العلمى فى المكونات الأساسية للصحفيين ، ويسرى هذا الالتزام على المحررين أو المترجمين والرسميين والمصورين والخطاطين كذلك . لكن حصول الصحفيين الجدد على شهادات عالية لايعنى أنهم دخلوا كوادر هذه الشهادات ، فما تزال حركات الترقى والتقدم فى صحافتنا تعتمد على الممارسات والمؤهلات الذاتية للصحفى ، ومعنى هذا أن التأهيل الصحفى للجيل المعاصر من سنة ١٩٣٩ حتى الآن وإن اعتمد على الدراسات التى تنتهى الى شهادة دراسية لم يفل من الناحية العملية أهمية الاستعداد الفطرى أو المكتسب ولهذا الاستعداد ثلاثة أوجه :

- مؤهل جامعى أو ما فى حكمه من المؤهلات الدراسية .
- استعداد فطرى أو مكتسب فى ممارسة المهنة .
- مؤهلات ذاتية يتفاضل فيها الصحفيون بعضهم وبعض ، وهى مؤهلات لاحدود لها .. وكما أن فيها مزايا بالنسبة لأصحاب الكفاءات ، فإنه يكتنفها أحيانا بعض المحاذير .

مؤهلات الصحفي فى الجيل القادم :

إن الحصول على الشهادات الدراسية بالنسبة للصحفيين كغيرهم من سائر الفئات قد صار تأهيلا تقليديا يهدف الى تنظيم المهن وفئاتها . وبالتالي لابد أن تكون لصحافى المستقبل مؤهلات ذاتية تجعله أهلا للعيش الكريم والنجاح فى البيئة الصحفية ، وفى مقدمتها مؤهلات ثلاثة :

- (١) مؤهل شخصى فى مجال التنقيب والاطلاع .
- (٢) مؤهل شخصى فى مجالات البداة والملاحظات العامة .
- (٣) مؤهل شخصى فى السلوكين العام والخاص .

ذلك أن الصحفي فى المستقبل سيكون بحاجة ملحة للاطلاع على كل ما له صلة علمية أو عملية بدوران الاحداث فى الداخل والخارج وعلى كل المستويات ، وهذا الاطلاع لايعنى الاطلاع الكتابى أو القرائى فقط ، بل ينبغى أن يتعدى ذلك الى ممارسة الاطلاع العملى على الوسائط الاعلامية المستقبلية وما يختص بالصحافة من وسائل الاتصال

المتطورة .

ومن الواضح أن هذه المؤهلات تتصل بالارادة الوجدانية للتغيير الى ماهر أفضل ، لكن هناك مؤهلات أخرى لابد منها فى طبيعة العمل المستقبلى للصحافة ، وفى مقدمتها ما يأتى :

- التخصص ، والتخصص الدقيق فى المواد الصحفية التى تلاحق التطور فى الأجيال القادمة .

- التزود بقدر كاف من المزان على التحرك فى كل مجال وفى كل مكان فى الداخل والخارج تبعاً لمقتضيات القضايا العامة فى صحافة المستقبل .

- التزود بقدر كاف من تأهيل النفس لحمل المسئوليات العامة .

- المتابعة المستمرة لتطورات الأنواء المستقبلية التى ستستخدمها الصحافة والتى ظهر استخدام بعضها منذ الآن على المستوى العالمى .

ولعل فى مقدمة التخصصات الصحفية التى تستحق التنمية ما يأتى :

شئون السياسة الداخلية ، شئون السياسة الخارجية ، شئون السياسة الاقتصادية ، الشئون العامة ، السياسة التنموية وعلاقاتها بالخارج ، مداخل التقارب بين كل جهات العالم فى المصالح العامة ، التطور التكنولوجى وعلاقته بالسلام العالمى ، السياسات الاتصالية المختلفة .

ولاشك فى أن كل تخصص من هذه التخصصات سيكون له ما بعده ، مما يحتم على كل صحفى فى المستقبل أن يكون دائم المتابعة والاطلاع والدراسة فى حدود تخصصه على الأقل .

وبالنسبة لقيد الصحفيين الجدد فى جداول الصحفيين هناك اتجاه يحدب العودة الى لجنة القيد القضائية التى كان يرأسها رئيس محكمة الاستئناف والتى تضم أربعة أعضاء آخرين ، اثنين من الفئة القضائية واثنين من الخبراء المتخصصين ، أحدهما يمثل مجلس نقابة الصحفيين ، والآخر يمثل إمكانات التحليل النفسى للمؤهلات الذاتية عند طالب القيد بطريق غير مباشر من خلال مناقشته فى الأوراق الرسمية التى يتقدم بها إلى اللجنة كمسوغات لقيد .

وحدات الاعلام ، علاوة على الدراسات بمعهد الاذاعة والتلفزيون التابع لاتحاد الاذاعة والتلفزيون وكذلك الدورات التدريبية التي تقوم بها الهيئة العامة للاستعلامات ، والدورات التدريبية بنقابة الصحفيين ، والدورات التي يعمل على تنظيمها المجلس الاعلى للصحافة ، وفي كل منها جهود طيبة لمعالجة بعض التخصصات الاعلامية في مجال العمل المباشر .

لكن اعداد اعلامى الغد اعدادا عمليا فنيا يحتاج ابتداء الى ضم هذه الجهود والاضافة اليها اضافة ذات نظرة مستقبلية ، ومن هنا تجيء فكرة انشاء معهد قومي للتدريب الاعلامى العام له مواصفات خاصة يمكن تلخيصها فيما يلى :

- النظرة المستقبلية للاعلام الشامل .
 - التدريب على فنون الاعلام طبقا لهذه النظرة المستقبلية المتطورة مع فتح باب التخصصات لمن هم اهل لها .
 - أن يكون هذا المعهد بمثابة اتحاد ثقافى بين أجهزة الاعلام كلها ، وان تشكل لوضع مشروعه النهائى لجنة مشتركة تمثل أجهزة الاعلام المختلفة . وتتخلص المهمة الاولى لهذه اللجنة فيما يأتى :
 - إعداد خطة لوضع برامج المعهد والتوقيت اللازم لها .
 - الترشيح لمن سيقومون بالتدريب فى مختلف التخصصات المقررة ، مع مراعاة الجمع بين العلم والممارسة .
 - اقتراح الحوافز لنجاح أعمال المعهد .
- وقد يتأتى كل ذلك على النحو التالى :

أولا : فيما يختص بالبرامج لابد من تركيز خاص على مهام الاعلاميين داخليا وخارجيا وإعداد الدورات لكل قضية من القضايا الاعلامية .

ثانيا : الاشخاص الذين توكل اليهم مهام التدريب ينبغي أن يكونوا أصلا من الفئات الفنية الممتازة ذات الممارسات الاعلامية المتطورة فى كل المجالات مع إعداد دورة تدريبية لهم على مستوى خاص .

ثالثا : الحوافز بالنسبة للمدربين يترك تقديرها للهيئة المشرفة على

التوصيات

- وعلى ضوء ماسبق ومادار حوله من مناقشات ، يوصى بما يأتى :
- * يشترط أن تكون للصحفى مؤهلات سلوكية الى جانب مؤهلاته العلمية والعملية .
- * تعديل مواثيق الصحافة على النحو الذى يجعلها مرجعا أعلى للسلوك الصحفى .
- * تأهيل الصحفيين الجدد لدخول عصر التخصص الدقيق .
- * ضرورة ادخال التكنولوجيا فى ثقافة الصحفيين الجدد مع تمكينهم من متابعة تطورات السياسات الاتصالية .
- على أن التطورات المتلاحقة فى تكنولوجيا الاتصال ، تستلزم تطوير العمل فى مختلف مجالات الاعلام ، بوجه عام ، مما يستدعى تدريبا مستمرا منظما ، توفره جهة متخصصة ، قد يرى أن تكون معهدا قوميا يقوم على شئون هذا النوع من التدريب .
- وعلى الصفحات التالية عرض موجز لهذا المشروع .

مشروع قومى للتدريب الاعلامى

أصبح من الضرورى أن ينشأ فى مصر معهد للتدريب الاعلامى على المستوى القومى العام باعتباره القناة التى توصل إلى إعداد جيل من الاعلاميين الجدد الى ما بعد سنة ٢٠٠٠ .

وفى مصر دراسات اعلامية جامعية ، ودراسات اعلامية فى بعض

- أن يكون طلبة المعهد مبعوثين من جهات علمية أو علمية اعلامية وذلك لفترة معينة ولقضية معينة من قضايا الاعلام التي يحددها المعهد قبل بداية كل دورة .
- تحديد المؤهلات العلمية والعملية والذاتية لطلبة .
- تنظيم الدراسات العليا في السياسات الاعلامية .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

ديمقراطية الاعلام والمستقبل

هناك رابطة طبيعية بين العناصر الثلاثة : الديمقراطية والاعلام والمستقبل ، فالاعلام هو العنصر الوسيط بين المنصرين الآخرين يعتمد أصلا في وجوده على الديمقراطية ، كما يعتمد عليها في استمراره وازدهاره ، وهو من وجه آخر - كما هو شريك مع غيره من الوسائل والمؤسسات في تنظيم شئون الحاضر من الناحية الفكرية والوجدانية - يشترك أيضا مع غيره في اتجاهه وتوجهه الى المستقبل ، وذلك جزء من وظيفته وطبيعته .

أما العلاقة بين الاعلام والديمقراطية ، فتتميز ملامحها بوضوح من تعريف الديمقراطية وما يكشف عنه تحليل التعريف من مضمون ، والديمقراطية تعرف بأنها « حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب » وتحليل

- المعهد ، أما الحوافز بالنسبة لطلابه فمنها :
- أن ينتهي الدارس من دراسته بإحراز مؤهل « معهدى » في التدريب الاعلامى .
- أن تعد لطلبة المعهد رحلات داخلية وخارجية تضاف حصيلتها الى حصيلتهم الدراسية والتدريبية .
- أن يستفاد بالمؤهل « المعهدى » الذى يحصل عليه الدارس فى الترشيح لمزايا وظيفية .
- أن تكون أمام الدارسين فرصة اختيارية لدراسات معهية عليا للتدريب على العمل فى مجال السياسات الاعلامية المتخصصة .
- تحديد هوية الذين يلتحقون بالمعهد ، على أن يوضع فى الاعتبار ما يأتى :
- أن يكون الطالب المرشح لبعثة الى هذا المعهد من العاملين الشبان بالهيئة العامة للاستعلامات واتحاد الاذاعة والتليفزيون والمؤسسات الصحفية وكلية الاعلام وما فى حكمها من الجهات التى يقررها المعهد ، والمرجع النهائى فى قبول هذه الترشيحات للهيئة المشرفة على المعهد .
- أن تكون هناك فرصة للخريجين الجامعيين الآخرين اذا كانت لهم مؤهلات خاصة يحددها المعهد للالتحاق بدورات .
- تحدد الهيئة المشرفة على المعهد برامج الدراسة والتدريب فى كل دورة وما يعرض فيها كما تحدد المدة اللازمة لها بما فى ذلك دورات المستوى الخاص .

التوصيات

- وعلى ضوء ماسبق وما دار حوله فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :
- * انشاء المعهد القومى للتدريب الاعلامى ،
- * يشرف على المعهد مجلس ادارة يضع لائحته ، ويشترك فيه ممثلون لكل أجهزة الاعلام العملية والدراسية .
- * تشتمل لائحة المعهد على خطة تتضمن :

الماضى والمستقبل يأخذ من هذا ويعطى لذلك ، إذن فنحن فى الاعلام لايمكن ان نسقط من حسابنا مرحلة من هذه المراحل الثلاث مادام الاعلام ديمقراطيا على الا يتنافى ذلك مع مسيرة التطور الاعلامى فى أنواته ونظرياته معا ، وأذن فكيف يكون اعلام المستقبل ؟

ينبغى أن نعود الى تجارب الماضى والى مختارات الحاضر التى تساعد على النقلة السليمة الى المستقبل على الصعيدين الآتيين :

أولا : الإعداد القومى للغد .

ثانيا : مواكبة ما يأتى به الغد من امكانات مادية ومزايا معنوية للمجتمع .

أما عن الإعداد القومى للغد فنحن مطالبون بما يأتى :

- استكمال سائر الاساليب الديمقراطية .

- تحديد وظيفة الديمقراطية الاعلامية على أنها الانشطة الاعلامية التى تجعل كل أفراد المجتمع متساوين أو متقاربين فى فرص الحصول على المعلومات الصحيحة ليكونوا متساوين أو متقاربين فى تشكيل الرأى العام ، على أساس وحدة الفرص بين الناس فى ابداء الرأى عند كل قضية عامة .

ولقد تبدو هذه المهمة يسيرة ، لكن هذا عندما تكون ديمقراطية الحكم هى السائدة او السائرة على الطريق السوى ، ولكنها تكون عسيرة جدا اذا اصبحت الديمقراطية باية نكسة من النكسات تحت أى ظرف من الظروف ، لان الاعلام فى هذه الحالة سيتوارى قهرا ، وقد يهبط تحت الارض ، ويتخذ وسائل غير مأمونة .

وعلى هذا ، فاننا نستطيع أن نواصل ديمقراطية الاعلام متاهيين للتطورات المحتملة على ان نضع فى حسابنا ما يأتى :

- اتساع دوائر البث المباشر فى العالم كله وهذا ما نواجهه منذ الآن .

- تدخل تكنولوجيا جديدة غير منظورة الآن فى أجهزة الاعلام .

- الاحتمالات المرتقبة التى قد تولد قضايا طارئة لها نوعيات أخرى

كلمة « الحكم » يفصح عن أن الاعلام من عناصرها الهامة ، ذلك أن الحكم الحضارى يقوم عادة على العوامل الآتية :

- الارتباط بالرأى العام .

- الانضباط فى مراعاة الصالح العام .

- وضع الدساتير والقوانين والقرارات التى تكيف حياة المجموع وتحدد حقوق وواجبات أفرادها .

- توفير الأمن بأنواعه لكل المواطنين ، سواء كان أمنا داخليا أو خارجيا أو غذائيا أو صحيا أو غير ذلك .

واذا كانت هذه هى الاركان الاربعة للحكم فهى الاركان نفسها التى لا تتوفر صلاحيتها دون اعلام وإذا كنا نقول ان الاعلام بطبيعته عمل ديمقراطى فلا بد ان يكافئه فى الحكم غير الديمقراطى .

ان ما يسمونه فى البلاد غير الديمقراطية إعلاما ليس إعلاما متكاملأ لأنه مقصور على « الدعاية » فقط والدعاية هى التوعية الاعلامية التى تروج لرأى واحد أو شىء واحد ، بعكس نوعيات الاعلام الحديثة التى تعلم الناس بكل شىء ، وهذا هو الفارق الواضح بين اعلام دول الحكم الشمولى وبين إعلام نول الديمقراطية التى تنسحب ديموقراطيتها على اعلامها ، وصلته كصلة الحكم بالشعب .

قد لا يكون صحيحا أن اعلام المستقبل لا شأن له الا بالمستقبل ، وأن اعلام الحاضر لا شأن له الا بالحاضر ، وهو أمر يتطلب منا أن تلقى نظرة على :

- مقتضيات الماضى .

- مقتضيات الحاضر .

- مقتضيات المستقبل .

وقد تبدو هذه القضية من أيسر القضايا على الفهم العام ، ولكن هذا ليس صحيحا كله لان الفرد الواحد انما يحمل فى تكوينه ماضيا وحاضرا ومستقبلا . ان عمله بالامس يعتبر ماضيا ، وإذا اخذ من عمل الامس شيئا للغد اعتبرناه مستقبلا ، أما الحاضر فهو واسطة العقد بين

من الرأى العام داخليا أو خارجيا ، وكيف نواجه تلك الاحتمالات .
من المؤكد ان روافد الاعلام فى المستقبل لن تكون قاصرة على

وروافده فى الحاضر وأمامنا الدليل الحى من ماضينا الاعلامى ، وفى
البداية كان الاعلام على المستوى العام كله صحافة ثم جاءت الاذاعة
ولحق بها التليفزيون وصاحبها الاشرطة المتعددة الانواع فضلا عن
وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر وهى قديمة .

قضية التعاون :
ان الكلام الذى يقال منذ جيل عن التعاون له أهميته واعتباره ولكنه لم
ياخذ طريقه العملى كما ينبغى ، لأسباب كثيرة أهمها : خط سير
التعاون . فالتعاون ينبغى أن يبدأ بين أعضاء الاسرة الواحدة ، ثم بين
أبناء الفصل الدراسى الواحد ، ثم بين أبناء المدرسة الواحدة ، ثم بين
أبناء المدارس جميعا وكل التجمعات الاخرى ، حتى يصير شيئا عاديا
ان يتعاون أبناء المنطقة الواحدة ثم أبناء المناطق المتجاورة حتى يمتد
التعاون الى المجتمع كله فى تعاملات اجتماعية واقتصادية وعمرانية قدر
الطاقة .

ولما كنا لانعلم علم اليقين على أية صورة ستكون أجهزة الاعلام فى
مستقبل الايام ، فينبغى الى جانب إعدادنا التكنولوجى أن نتأهب من
الآن لبناء الانسان الاعلامى ، بمعنى أن الاعلام ينبغى أن يدخل
المدارس منذ مرحلة الطفولة وأن ينتقل منها الى الاندية والمصانع
والمزارع والمتاجر لنجعل من أهل هذه الجهات كلها أجهزة ارسال كما
هم أجهزة استقبال .. وهذا مايتطلب بالطبيعة أن تكون هناك شحنة
معدة دائما لتزويد الانسان المصرى بما يجعله اعلاميا بالفطرة ، فاذا ما
نشأت قضية من القضايا العامة وجدت محامين لها بعدد المواطنين
الواعين ، وبهذه القوة البشرية الاعلامية نستطيع ان نواجه أى تطور
مقبول سواء فى الاداء الاعلامى أو فيما يطرأ على أجهزة الاعلام
وأدواته من مستحدثات .

ومع أن بث التعاون ليس بالامر الصعب ، الا أن هذه الروح تتوارى
كثيرا أمام معارك التنافس بين الناس على أى مفهم اقتصادى أو
اجتماعى بل وأحيانا يمتد التنافس غير الكريم حتى بلغ أهل الفكر والفن
والادب . ولا شك أن التنافس الشريف مطلوب جدا ، لكنه ليس هذا
. التنافس القائم على الاثرة وحب الذات مما يقتضى أن تواجهه خطة
اعلامية مستقبلية .

لكن هذه الديمقراطية الاعلامية ينبغى أصلا أن تقوم على أسس
وقواعد مدروسة ، وهكذا ينبغى أن نعى إعلاميا بمستقبل القضايا
العامة الآتية :

قضية الاستثمار :
ان كثيرا مما حدث فى الجيل الاخير من القرن العشرين قد تجاوز
الحدود اللائقة فى دنيا الاستثمار ، فأصبح الاستثمار عند كثرة من
الناس هو تحقيق الربح بأية وسيلة . ومن هنا ينبغى أن تتضمن الخطة
الاعلامية المستقبلية المفهوم الصحيح للاستثمار ، وان الاستثمار القائم
على التعاون بين الناس فى الوسائل أو الغايات هو الاستثمار الصحيح
الذى ينبغى ان نعى به ونروى عنه الكثير مما يحبه الى النفوس
باعتباره استثمارة حلالا مجزيا .

– قضية الانتماء :
ان الكلام الكثير الذى قيل على مدى عشرات السنين الاخيرة عن
الانتماء لم يتطرق بشكل واضح الى الحوافز الانتمائية على مظنة ان
الانسان مفطور على الانتماء ، لكن القطرة الموروثة وان كانت شيئا هاما
الا انها ليست كل شىء . ذلك ان الانتماء – كل الانتماء – هو توأم
احساس المواطن بأن له – فعلا لا قولا – نصيبا عادلا فى هذه الارض
وشمارها طبقا لجهده وحاجاته معا ، وان هناك حوافز مسئولة للمواهب

ولا شك أن هذه القضايا الرئيسية الثلاث تنحصر قضايا المجتمع
الأخرى ، سواء كانت قضايا اقتصادية أو اجتماعية وسواء كانت

التطور في مادة (اعلام المستقبل) .

* ان تنظم السلطات الاعلامية المختصة هذا كله من خلال مجموعات عمل للمتابعة وإعداد التقارير الفنية عن التحرك الاعلامى فى ظل الديمقراطية للافادة منها فى كل مناسبة .

أزمة الطاقة

وأثرها على مستقبل الاعلام المرئى والمسموع

يمكن إيجاز أزمة الطاقة فى عناصر أساسية هى :

- زيادة معدلات استهلاك الأفراد للطاقة وفى نفس الوقت زيادة عدد السكان مما يؤثر بصورة مباشرة على زيادة استهلاك الطاقة .
- قلة المخزون العالمى من مصادر الطاقة التقليدية وتوقع نضوب بعض أنواعها .
- زيادة تلوث البيئة نتيجة لعوادم استخدام الطاقة ونفاياتها ومخلفاتها الضارة .
- ويعتمد انتاج الطاقة على مصادر متعددة ، منها : زيت البترول ، والغاز الطبيعى والفحم والطاقة المائية . وتتطور تحولات الطاقة النووية ، ومصادر أخرى غير تقليدية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .
- ولقد وصل عدد سكان العالم الى ١ بليون فى عام ١٨٣٠ ، ثم وصل الى ٢ بليون فى عام ١٩٣٠ (أى خلال مائة سنة) ، ثم وصل الى ٣ بليون فى عام ١٩٦٠ (أى خلال ثلاثين سنة) ، ثم وصل الى ٤ بليون

قضايا علمية أو عملية ، مما يجعلها قمة القضايا فى الخطة الاعلامية المستقبلية .

ومن الواضح ان ارتباط الاستثمار بالتعاون وربطهما معا بالانتماء هو أزهى ألوان ديمقراطية الاعلام .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ، وما دار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

- أن تتضمن الخطة المستقبلية للاعلام المصرى بصفة خاصة العناصر التالية :
- * أن يكون الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها هو العمل المميز فى أجهزة الاعلام المصرى .
- * أن يتوسع الاعلام المصرى فى ربط الديمقراطية بكل أنشطة الانتاج والابداع .
- * أن تشمل ما فى الاعلام المصرى من قدرات لتغليب الايجابيات على السلبيات .
- * أن يضع الاعلاميون فى حسابهم معنى مسئولية اليوم عن الغد وأنهم شركاء فى هذه المسئولية .
- * أن يقدم الاعلاميون للناس الجرعات الاعلامية المستساغة التى تجعلهم أهلا للمعايشة السوية بين المواطنين .
- * أن يضع مسئولو الاعلام جدولا زمنيا للادوات التى يعملون بها استعدادا لاستبدالها فى الوقت المناسب بما هو أفضل .
- * أن يضع مسئولو الاعلام فى حسابهم مداومة تشجيع الابتكار سواء فى المواد والابوات الاعلامية أو فى شئون الحياة ذاتها .
- * أن يعد مسئولو الاعلام منذ الآن خرائط جديدة لبرامج متطورة أكثر اقترابا من الجمال الروحى فى كل شىء ممكن وأكثر تلاقيا بين فئات الشعب .
- * أن تنشئ نواثر التعليم والتدريب الاعلامى دراسات دائمة

فى عام ١٩٧٥ (أى خلال خمسة عشر سنة) .

وزيد عدد سكان العالم ينسب تتراوح بين ١٠ ٪ الى ٢٠ ٪ حتى
وصل حاليا الى ٥ بليون .

ومن المتوقع ان يصل عدد سكان العالم الى ٦ بليون فى عام ٢٠٠٠
وأن يصل الى ٨ بليون فى ٢٠١٥ .

وفى ظل نضوب مصادر الطاقة التقليدية وتزايد عدد سكان العالم
فان المؤشرات تدل على أن مخزون الطاقة العالمى سيقصر عن الوفاء
بالاحتياجات المتزايدة ، وربما يكون ذلك فى منتصف العقد القادم أى
حوالى عام ١٩٩٥ حيث تتزايد الاحتياجات عن المتاح توافره من
الطاقة .

ومن المؤشرات الهامة أن الدول الغنية تقل بها نسبة نمو عدد
السكان ، والدول الفقيرة تزيد بها نسبة نمو عدد السكان .

وثلاثة أرباع سكان العالم من الدول النامية التى تتزايد بها نسبة
نمو عدد السكان ، وقد يستمر هذا التزايد فى العدد حتى نهاية القرن
الحالى ، وإن ينتهى الا بتحقيق التنمية أو وقوع الكوارث .

وتشير بعض الاحصاءات الرسمية المتاحة الى أن عدد السكان فى
مصر سيبلغ نحو ٦٨ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، وتدل المؤشرات على
أن الحاجة الى الطاقة الكهربائية سوف تزيد من القيمة الحالية وهى ٤٥
مليار كيلووات ساعة فى السنة ، الى حوالى ١٤٠ مليار كيلووات ساعة
فى السنة فى عام ٢٠٠٠ .

ويتضح من ذلك أن نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية فى السنة
سوف يصل فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٦٠ كيلووات ساعة أى أكثر من
ضعف نصيب الفرد من الطاقة حاليا .

• ويمكن اجمال الموضوع بتصويره فى شكل مثلث حاد الزوايا ،
تمثل أضلاعه العناصر الآتية :

— تزايد أعداد السكان وتزايد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .

— نضوب بعض مصادر الطاقة ، والبحث عن بدائل أخرى للطاقة

التقليدية .

— حدوث تغيرات ديموجرافية فى هيكل الانتشار الجغرافى للسكان
وقيام مجتمعات عمرانية جديدة تستخدم بدائل جديدة للطاقة .

وكل هذه العوامل متبادلة التأثير ، ولها آثار جانبية أخرى تتفاعل
بصورة نشيطة حاكمة لتوجهات المستقبل القريب والبعيد .

ومن هنا تاتى أهمية دراسة المتغيرات المؤثرة على مستقبل الاعلام
المصرى المرئى والمسموع نتيجة لتحولات أزمة الطاقة ، لأن الاعلام يؤثر
بصورة فعالة على هذه التحولات ، كما أنه هو ذاته يتأثر بوسائله وأنواته
وأساليبه التقنية بما يحدث على ساحة الطاقة .

الانسان المصرى واحتياجاته من الطاقة :

زاد معدل انتاج الطاقة الكهربائية فى مصر خلال الخطة الخمسية
الأولى من ١٨ مليار كيلووات ساعة الى ٤٥ مليار كيلووات ساعة ، وبذلك
أصبح نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية حوالى ٩٠٠ كيلووات ساعة
فى السنة .

وتتمثل أنماط استخدام الطاقة الكهربائية فى مصر فيما يأتى :

الصناعة ٥٥ ٪

الزراعة ٥ ٪

استخدام منزلى ٢٥ ٪

استخدامات حكومية ٥ ٪

استخدامات أخرى متنوعة ١٠ ٪

ويمثل الاستخدام المنزلى فى مجال هذه الدراسة جزءا مؤثرا ، إذ
يبلغ نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية فى الاستخدامات المنزلية ٢٢٥
كيلووات ساعة سنويا .

ولما كانت الأسرة هى وحدة القياس فى المجتمع المصرى ، فيكون
نصيب الأسرة المصرية الحالى من الطاقة الكهربائية للاستخدامات
المنزلية هو ١١٢٥ كيلووات ساعة سنويا .

وتعتبر احتياجات واستهلاك الانسان المصرى من الطاقة الكهربائية

متواضعة بالمقارنة مع نصيب الفرد في الدول المتقدمة والدول الصناعية. ولا شك أن اعتدال المناخ المصري حيفا وشتاء من العوامل التي تقلل الحاجة الى استخدام معدات تكييف الهواء والتدفئة خلال معظم شهور العام .

وفي الوقت نفسه يعتبر نصيب الفرد المصري من الطاقة من أعلى الأنصبة في استهلاك الدول النامية من الطاقة .

المتغيرات الديموجرافية نتيجة لتحولات أزمة الطاقة وآثارها المباشرة على الاعلام :

ان الظواهر السكانية تعتبر من المتغيرات التي تتأثر بتحولات أزمة الطاقة ، كما أن أزمة الطاقة تؤثر على النمط الديموجرافي ، وتؤثر النتائج النهائية للتحولات على المتطلبات الاعلامية .

وفيما يلي التوقعات المنتظرة في هذا المجال في المستقبل القريب :

– ان كثافة السكان في مصر تتركز في مساحات محدودة من الارض المصرية . وبينما تزيد مساحة مصر عن مليون متر مربع ، فان المناطق المأهولة بالسكان لاتزيد مساحتها عن ١٠ ٪ من مساحة الارض المصرية . يضاف الى ذلك تضخم عدد سكان المدن الكبرى وأولها القاهرة . وليس هناك بديل في المستقبل سوى الاتجاه الى انشاء المدن الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة . ويشجع أيضا على هذا الاتجاه أن نمو الخدمات بالمدينة الكبرى لن يستمر بغير حدود ، كما أن الاتجاه الى استخدام الطاقة الشمسية معناه الحاجة الى مساحات من الارض لن يمكن توفيرها بالسعر المناسب في المدن الكبرى . ويضاف الى ذلك زيادة تلوث البيئة بالمدينة الكبرى نتيجة لعوادم السيارات بصورة تتجاوز الحدود المأمونة صحيا .

وسوف يفرض هذا بدوره احتياجات جديدة للتغطية الاعلامية في المجتمعات العمرانية الجديدة .

– سوف يكون من نتائج نشأة مجتمعات عمرانية جديدة اتباع اساليب لامركزية في الخدمات . وجدير بالذكر أن الطاقة الشمسية من

المصادر التي قد يتعذر تطويرها لاداء خدمات مركزية مثل انواع الطاقة التقليدية الاخرى . وسوف تمتد لامركزية الخدمات الى الوسائل الاعلامية ذاتها بانتشار الاذاعات الاقليمية والمحلية بما في ذلك التلفزيون الاقليمي والمحلي .

وقد يكون في المجتمعات العمرانية الجديدة مجال للاذاعات السلكية وتوزيع التلفزيون على كابلات .

– ان انتشار التعمير على مساحة الارض المصرية بعيدا عن وادي النيل والمناطق الساحلية والواحات والمدن والقرى الحالية إذا تم بالسرعة الواجبة للملاحقة المتغيرات فانه سوف يكون أسرع من امكانية تحقيق التغطية الاعلامية بالوسائل التقليدية .

وفي هذه الحالة لن تستطيع الشبكات الارضية تحقيق التغطية الاعلامية المطلوبة في حدود الاستثمارات والوقت المتاح ، ولابد من اللجوء الى البديل الفضائي الذي تتميز جوداء في هذه الحالة في تحقيق التغطية الاعلامية المسموعة والمرئية بأساليب البث المباشر التلفزيوني والاذاعي من الاقمار الصناعية .

بل ان هذا الحل الفضائي قد يكون أيضا هو البديل الوحيد المتاح لتحقيق الاتصالات في بعض الحالات .

– ان مقتضيات الامن القومي والارتباط الوطني تفرض ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بوسائل اعلامية مستحدثة وقيام نظام الشبكات والمحطات المنتسبة مع المحطات الاقليمية والمحلية في المستقبل ، مع تحقيق الاتصال في اتجاهين مع هذه المجتمعات الجديدة من خلال هذا النظام .

مستقبل النمو الاعلامي من منظور الطاقة :

تدل مؤشرات أزمة الطاقة على أن هناك عددا من الاساليب والتقنيات في الاعلام المرئي والمسموع سوف تتاح لها فرصة النمو ، وهناك أساليب أخرى تفرض الطاقة تراجعها وانكماشها ، وذلك على النحو التالي :

* التوسع فى استخدام الارسال الاذاعى على الترددات العالية جدا بنظام التشكيل الترددى (FM) ، لما يتيح من جودة فنية عالية مع قلة الاستهلاك للطاقة ، وأن يشمل ذلك الاذاعات المحلية والاذاعات الرئيسية فى مقابل تقليل الاعتماد على الموجات الطويلة والمتوسطة فى المستقبل ، وهو ما يتوافق مع الاستراتيجية الاعلامية المصرية المعلنة من تجويد الخدمات الاعلامية المستقبلية المرئية والمسموعة .

وحدة التعليم الاعلامى

فى مقدمة مشكلات التعليم الاعلامى بمصر - أنه قد التزم طريق التعليم الاكاديمى ومناهجه ، أكثر من اهتمامه بطريق التعليم العملى أو ارتياده لمسالك فنون الاعلام وطرائقها ، وإذا كانت ظروف التعليم الاكاديمى قد جعلته يعنى بإيجاد أماكن فيه للحاصلين على شهادة الثانوية العامة - منذ سنوات قد تمتد لبضع سنوات أخرى - نون حساب لفرص العمل المتاحة لهم بعد تخرجهم ، الا أن ذلك ينبغى ألا ينسحب على التعليم الاعلامى ، ومن ثم على العمل الاعلامى ، ذلك أن التعليم الاعلامى - بداية - يقوم على الموهبة الذاتية والكفايات الشخصية ، وليس شأنه شأن أغلب فروع التعليم عموما مما يحق لكل طالب أن يلتحق بها حسب مجموع درجاته فى ختام المرحلة التعليمية السابقة ، وكذلك العمل الاعلامى له خصوصيته التى تفرض طبيعتها على المتقدمين لهذا العمل ، كما تمكس طبيعتها على التعليم الاعلامى

• الاساليب والتقنيات المقدر نموها :

× الاذاعات السلوكية وتوزيع الاشارة التليفزيونية على كابلات فى المجتمعات العمرانية الجديدة .
× الاقمار الصناعية للبث المباشر التليفزيونى وكذا البث الاذاعى الصوتى المباشر .

× الاذاعات المحلية والتليفزيون المحلى .

× الشبكات العاملة بالطاقة الشمسية .

× الفيديو كاسيت والكاسيت الصوتى .

× الانتاج التليفزيونى اللامركزى .

× محطات اعادة الارسال التى تعمل بالطاقة الشمسية .

• الاساليب والتقنيات المقدر تراجعها :

× الارسال الاذاعى بالمحطات فانقة القدرة .

× الارسال الاذاعى على الموجات الطويلة والمتوسطة .

التوصيات

وطى ضوء الدراسة السابقة وما عرضت له من افكار ، يوصى بما يأتى :

* استمرار حملات الاعلام المصرى فى مجالات ترشيد الاستهلاك وتزايد السكان ، وتلوث البيئة ، مع التوسع فى شرح الخلفيات والاهتمام بالصورة المستقبلية العالمية لازمة الطاقة ، مع عدم الاكتفاء بمضمون الحملات المباشرة حتى يتحقق الاقتناع والتوعية الكافية .
* الاعداد للتغطية الاعلامية الشاملة على ضوء المتغيرات الديموجرافية المتوقعة نتيجة لتحولات أزمة الطاقة ، مع التوسع فى الاعتماد على الطاقة الشمسية ما أمكن ذلك ، وبصفة خاصة فى الاذاعات المحلية المسموعة والمرئية ومعلقاتها .
* إقرار الأسلوب الفضائى للبث المباشر والاتصالات كوسيلة حتمية من وسائل المستقبل القريب للاستفادة بإمكانياته فى البث المباشر التليفزيونى على المستوى القومى ، والبث الاذاعى ذو الجودة العالية المتعددة القنوات ، والبث الاذاعى المهيأ للاستقبال بأجهزة صغيرة .

وما ينبغي أن يأخذ به نفسه من طرائق ومواصفات .

وقد ضاعف من تأكيد سوء هذه الحال انشاء أقسام للاعلام فى جامعات اقليمية متعددة ، نون حساب لضرورتها ومستقبل خريجها ، مما أدى الى وجود أعداد من هؤلاء الخريجين يعانون من البطالة السافرة أو المقنعة .

ولقد ترتب على تلك الحال أن أصبحت المؤسسات الاعلامية لاتكاد تلتزم بخريجي الدراسات الاعلامية كما ينبغي ، ويتضح ذلك مما يأتى :

- ان قانون نقابة الصحفيين يشترط حصول طالب القيد فى جداول الصحفيين على مؤهل عال من أى نوع دون اشتراط المؤهل الإعلامى ، مع ان هذا القانون فى مرحلته الأخيرة قد صدر سنة ١٩٧٠ ، أى فى الوقت الذى توفرت فيه أعداد كثيرة من خريجي الدراسات الاعلامية .

- أن المؤسسات الصحفية لاتقبل تدريب طلبة الصحافة فى صحفها باستثناء فترة وجيزة تحقق فيها ذلك حوالى عام ١٩٦٥ .

- أن مرفق الاذاعة والتليفزيون ، كمرفق الصحافة يقبل فى سلك موظفيه شبابا من جميع التخصصات ، وقد حدث مرارا ان خريجي الكليات الأخرى كانوا أوفر حظا من بعض خريجي كلية الاعلام ، مع وجود قسم للاذاعة والتليفزيون بكلية الاعلام منذ انشائها مع بداية السبعينات .

- ان وزارة التعليم لاتعتمد فى تدريب طلبة المدارس بالمجلات المدرسية - وهى بالآلاف - على خريجي كلية الاعلام الا قليلا جدا .

- ان هناك تدريبا فى المؤسسات المختلفة للاعلام دون رعاية كافية لشباب الصحفيين .

- أن فى مرفق الاذاعة والتليفزيون معهدا أو أكثر للتعليم والتدريب

٢٦٨

الاذاعى لا صلة له بكلية الاعلام وليست به أمكنة خاصة لخريجها .

ان موظفى العلاقات العامة فى كل المرافق والهيئات الرسمية وغيرها لايشترط ضمن شروط تعيينهم الدراسات الاعلامية ولا يوفدون الى كلية الاعلام لاستكمال معلوماتهم .

فنجد حتى فى المؤسسات العسكرية أن موظفى العلاقات العامة من الضباط شائعهم شأن موظفى العلاقات العامة وبالمؤسسات الأخرى ولايعتد هنا بأن يكون من بينهم عدد قليل جدا من خريجي الكلية .

وترجع مشكلات التعليم الاعلامى الى أسباب رئيسية هى :

- عدم توحيد التعليم الاعلامى وعدم وجود صلة مباشرة أوغير مباشرة بين أقسام الاعلام بجامعات الاقاليم وبين كلية الاعلام ، مع أن خريجي هذه الأقسام يحصلون على الدرجات العلمية نفسها التى يحصل عليها خريجوكلية الاعلام وان اختلفت المناهج .

- ان جهات التعليم الاعلامى بصفة عامة ليست لها علاقة رسمية أو علمية بمراكز التدريب الاعلامى مما ترتب عليه عدم وضوح الرؤية من الجانبين .

- أنه ليس هناك مواصفات واضحة ومحددة للاعلامى يلتزم بها عند مزاوله أعمال وفنون الاعلام المختلفة ، حتى ان كل من له شئ من الثقافة يمكن أن يزعم أنه اعلامى أو متفقه فى فنون الاعلام .

- عدم وجود قوانين أو لوائح ملزمة بأن تكون الوظائف الاعلامية من نصيب أصحاب المؤهلات والخبرات الاتصالية نون غيرهم كسائر المهن الأخرى ، مع الاعتراف بأن حالات الاستثناء تفرض كفايتها التجاوز عن القاعدة ، ويكون ذلك فى حدود ضيقة .

ويوجد الى جانب هذه الأركان الأربعة الرئيسية لمشكلات العملية

الاعلامية التعليمية سبب آخر يساهم في تكوين هذه المشكلات ، هو أن غالبية وسائل الاتصال عندنا وسائل رسمية أو شبه رسمية ، وعليها واجبات رسمية أو شبه رسمية ، ومادامت تؤدي هذه الواجبات على الوجه اللائق من وجهة نظرها فليس ثمة وراء ذلك واجب آخر عليها أن تحسن أداءه ، وذلك رغم وجود مواد إعلامية أخرى .

ولقد ترتب على هذه النظرة ان بعض المكلفين بالمهام الاعلامية لا يلتفتون أحيانا الى ما في بعض المواد غير السياسية ، كالمواد الفنية مثلا ، من حاجة الى المفهوم الاعلامي في التأثير غير المباشر على الجامعات ، مما يتطلب إعادة النظر بين حين وآخر في المضمون الاعلامي لهذه المواد مهما كانت صفتها الفنية أو التجارية وهي على أية حال مواد أكثر صلة بالقطاعات الخاصة ، وليس بوسائل الاتصال الرسمية أو شبه الرسمية .

هذه هي القضية التي يدعو التقرير الى معالجتها ويرى أن المصدر الأول لهذه المعالجة أن تكون هناك جهة عليا تضع الخطوط العريضة لمسار التعليم والتدريب الاعلامي .

فاذا انتقلنا في المعالجة الى الجانب التنفيذي البحث ، فلا بد من إعادة النظر في شئون أقسام الاعلام بالجامعات الإقليمية أو إنشاء صلة بينها وبين كلية الاعلام لتنظيم وحدة التعليم الاعلامي حتى لا تسير كل منها في طريق .

التوصيات

وعلى ضوء ما عرضت له الدراسات من آراء ومادار حولها من مناقشات ، يوصى بما يأتي :

* وضع نظام للجهات المختلفة التي تعمل في مجالات التعليم والتدريب الاعلامي يوضح السياسة العامة للتعليم والتدريب الاعلامي وتزويد كل الجهات المختصة بهذه السياسة العامة للعمل بها في وضع

مناهجها ، على أن يراعى في هذا الصدد ما يأتي :

- أن يكون هناك بصفة خاصة تنسيق بين كليات الاعلام ومراكز الاعلام المختلفة ، ويسرى ذلك على جميع رسائل الماجستير والدكتوراه من جميع كليات وأقسام الاعلام حتى لا تتكرر هذه الرسائل وحتى تكون مرجعا لكل باحث ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار - ما أمكن - الرجوع الى الرسائل العلمية في جامعات العالم .

- أن تمثل كل القيادات في الجانبين العلمي والعمل من فنون الاتصال في وضع هذا النظام بما يكفل التنسيق بينها .

- ان يعاد النظر في شئون جميع مراكز التعليم والتدريب الاعلامي ، واتاحة الفرصة لالغاء بعضها وزيادة البعض الآخر ، مع مراعاة الوضع الخاص الذي يتناسب وقسم الاعلام بالجامعة الازهرية .

- أن يكون التعليم الاعلامي من نوعيات التعليم ذات الشروط الخاصة ، كمعاهد الفنون وما شابهها ، وأن تكون لدراساته وتدريباته العليا حرية الحركة في اطار الخطط الاعلامية المعتمدة ، وأن ينص على ذلك باللائحة الموحدة للتعليم الاعلامي .

- ان تشمل هذه الخطط خطة خاصة بالاتصالات الضرورية مع بعض أو كل مراكز التعليم والتدريب الاعلامي خارج مصر للاستفادة بهذه الاتصالات من الجانبين في تطوير وسائل الاتصال واللقاء عند النقاط التي تتوافق مع الخصائص المشتركة في كل المجتمعات .

- ان تلتزم جميع المؤسسات الاعلامية وجميع مراكز الاتصال المصرية بالقوانين أو اللوائح التي تخص حملة المؤهلات الاعلامية بوظائف الاعلام والعلاقات العامة ، ويسرى ذلك على وظائف التدريب الاتصالي في جميع المرافق والمؤسسات العامة .

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

دور مصر فى سياسة التعاون الاعلامى العربى

ان استثمار التوافق المصرى العربى بعد استئناف مصر نشاطها بجامعة الدول العربية ، لىطلب وضع استراتيجىة للتعاون فى شتى المجالات ، تدعم التضامن الحالى وتدفع به الى الامام ، حتى يمكن تعميق التقارب العربى وتدعيمه ، لوضع بذور الانتماء للوطن العربى الموحد ، ويمكن ان يتأتى ذلك عن طريق مشروعات الانتاج المشترك بين المؤسسات الاعلامية العربية ، لمواجهة طبيعة المرحلة الاعلامية القادمة والتى تتطلب تحديد هوية اعلامية عربية ، تجسد التضامن وتضع الركيزة الاساسية للاعلام العربى الجديد ، الذى يجب ان يساير تطورات العصر ، بهدف تحقيق الوجود العربى على الساحتين العربية والدولية .

الاعلام المصرى والدول العربية اثناء توقف العلاقات :

غلب على الخط الاعلامى العربى تجاه مصر - اثناء توقف العلاقات العربية المصرية - روح غير ودية ، وكانت سياسة مصر تقابل بالنقد احيانا من بعض أجهزة الاعلام العربية ، بل وذهب بعض منها الى حظر دخول الصحف المصرية اليها ، ومع ذلك فان الاعلام المصرى لم يساير هذه الاجهزة فى سياستها ، ولم تنقطع علاقات مصر الاعلامية من جانبها مع الدول العربية حتى فى اثناء توقف العلاقات رسميا .

فى مجال الاعلام السياسى : كان الاعلام المصرى يتبنى قضايا

الامة العربية ويعكس موقف مصر فى مبادرتها حيال كل القضايا العربية من واقع معاشيتها قضايا عالمها العربى ، فالقيادة السياسية المصرية كانت متبنية لقضايا الامة العربية ، ولم تتخل أبدا عن هذه المسئولية .

وكان اداء الاعلام المصرى - حتى فى أصعب المراحل ، وعلى مستوى العلاقات العربية ، والعلاقات العربية - المصرية يعكس واقع وفكر سياسة مصر ، بالحوار المصرى العربى ، من خلال وسائل الاعلام المتسم بالموضوعية ، والبعيد عن الترخص فى الحوار من خلال خط مصر العربى الذى انتهجته السياسة المصرية ليتحرك بمقتضاء العمل الاعلامى المصرى ، مما مكنته من القيام بدور ايجابى فى ايجاد مناخ عربى عاقل ومتزن .

وقد وضع هذا فى العلاقات الاعلامية العربية ، على مستوى وزراء الاعلام ، والزيارات المتبادلة ، وتوقيع اتفاقيات اعلامية ، فى ظل عدم وجود علاقات دبلوماسية مع كل من الأردن والعراق وقطر والبحرين وغيرها من الدول العربية .

ورغم أن مصر انقطع اتصالها رسميا بمنظمة القمر الصناعى العربى لفترة طويلة ، وهى من المؤسسين فى انشائه ، والمشاركين فى الدراسات الخاصة به الا أنها استمرت تشارك فيه بخبراتها ، بالرغم من الظروف السياسية التى طرأت وجمدت عضويتها على المستوى رسمى .

وفى مجال الاعلام الثقافى :

ظل البرنامج المصرى ، والفن المصرى ، والفنان المصرى ، على مرأى وسماع من المواطن العربى ، من خلال اذاعاته المسموعة والمرئية .

ولقد نشطت حركة التسويق البرامجى العربى التى كان يقوم بها القطاع الاقتصادى باتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى ، وخاصة فى شهر رمضان . ولاشك أن تسويق البرامج يمثل أهمية بالغة فى نشر

التراث الحضارى ، والفكر الاعلامى المصرى .

كما أن اذاعة صوت العرب كانت تحاول أن تظل العلاقات الاعلامية بينها وبين الاذاعات العربية قائمة وأن يظل التعاون بينها مستمرا ، وأكثر من هذا فقد كانت تولد مندوبين الى البلاد العربية التى قطعت علاقاتها مع مصر للحصول على الأخبار والأحداث وعمل « ريبورتاجات » وتحقيقات اذاعية فى شتى مجالات الأنشطة واذاعتها ، وذلك حتى تبقى برامج صوت العرب تحمل نبض الامة العربية .

كذلك لانسى الدور الذى لعبته المسلسلات والبرامج المصرية أيام الجفوة العربية بالنسبة لمشاعر المواطن العربى الشقيق تجاه مصر ، مما أتاح لاذاعات الأشقاء العرب المسموعة والمرئية أن تعرضها باستمرار وكلها تعالج مشكلات تشترك فيها جميع المجتمعات العربية مما يزيد إحساس الأخوة بين شعب مصر وأشقائه فى مختلف البلاد العربية .

وهكذا كان للاعلام المصرى بصمته الحضارية الواضحة ، وتأثيره الفعال على الساحة العربية ، تأكيداً للتواصل الوطيد مع الأشقاء العرب ، ولم تتخل مصر أبداً سياسياً عن قضايا الامة العربية ، كما استطاع الاعلام المصرى أن يحافظ على عروبة الانسان المصرى فى وجدانه وعقيدته ، ولا تهتز هذه العروبة داخله .

الاعلام المصرى والاعلام العربى بعد استئناف العلاقات المصرية العربية :

بالنسبة للاعلام المصرى :

أن العالم اليوم قد أصبح كقرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال المتقدمة ، والتقنيات الأكثر تطوراً فى مجالات الاعلام المختلفة ، ولقد استطاع الاعلام المصرى فى السنوات الأخيرة تحقيق فكرة التلاقى الاعلامى مع دول العالم فى عصر المتغيرات والبدايل الصعبة ، وانطلاقاً من هذا فإنه يسعى اليوم لتحقيق هذا التلاقى الاعلامى المتطور مع مختلف الدول العربية ، بعد استئناف مصر نشاطها بجامعة الدول

العربية ، تلك العودة التى تلقى على الاعلام المصرى مسئوليات أكبر فى الدائرة العربية ، بما يجعل الاعلام العربى قادراً على مواجهة تحديات ثورة الاتصال القائمة والقادمة .

فعودة العلاقات بين مصر وشقيقاتها العربيات يجب أن تجد صداها فى سياسة مصر الاعلامية العربية فى المرحلة القادمة ، بحيث ينعكس على التخطيط المستقبلى لخريطة الارسل المصرية فى الخدمات اذاعية والتليفزيونية المختلفة ، المحلية منها والقومية ، والموجهة للعالم الخارجى عربياً وأجنبياً ، من خلال مختلف أشكال وأنواع البرامج الاخبارية والثقافية والترفيهية .

والموقع من الاعلام المصرى ، بما له من دور ريادى فى المنطقة ، أن يؤدى دوره ويتحمل مسئولياته القومية تجاه تلك الخطوة المباركة التى تضاف الى الجهود العربية السابقة من أجل التنمية والتكامل العربى تحت مظلة جامعة الدول العربية .

وطبيعى أنه بعد ما تحققت قمة الدار البيضاء ، أن يلقى على الاعلام المصرى مسئوليات أكبر فى الساحة العربية ، تتمثل فيما يأتى :
- المساهمة فى وضع نظام اعلامى عربى جديد ، قادر على مواجهة تحديات ثورة الاتصال بما تفرضه من :
• وضع خطة اعلامية للارتفاع بمستوى الاداء الاعلامى على المستوى العربى .

• تعدد قنوات الاتصال والتبادل الاعلامى ، والتعاون فى شتى المجالات .

• التدفق اليومى المستمر بين الاذاعات المرئية والمسموعة .

- استثمار ثورة الاتصال فى مخاطبة العالم الخارجى بمنهج علمى واقعى ومنطقى ، يتفق وروح العصر ، ويلغى العالم الخارجى ، بما يخدم قضايا الامة العربية ، ويواجه محاولات تشويه وجه الامة العربية والاسلامية .

- وضع خطة عربية لاستثمار القمر الصناعى العربى وامكاناته الاستثمار الامثل .

- تقديم وجهات نظر حكومات وشعوب تلك الدول حول كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية وتغطية مختلف الأنشطة الهامة فيها ، من سياسية واجتماعية وثقافية ورياضية ، فمن الانصاف أن تعلن هذه الشعوب عن نفسها .

- يكون لبرامج الاطفال والشباب والمرأة في هذا المجال دور مميز ، فعليها أن تلقى الضوء على أوجه الحياة في الدول العربية الشقيقة والتعريف بها ، مع العمل على ضرورة المبادرة بتحقيق التبادل البرامجي العربى فى برامج الأطفال كخطوة أولى ، تتبعها خطوات بزيادة الجرعة العربية فى البرامج الأخرى ، لتحقيق التقارب فى الرأى العام العربى .

- شدة الحاجة للوقوف على الرأى العام العربى باعتباره خطوة لازمة لمواجهة التدفق غير المتوازن بين الشمال والجنوب ، وأيضا خطوة عملية لتحقيق نظام اعلامى عربى جديد ، يواكب التعاون الاقتصادى العربى ، بما يخدم حاضر ومستقبل الانسان العربى والوحدة العربية المنشودة .

وليس من شك فى أن الاعلام المصرى يقوم بدور ايجابى فعال فى دعم العلاقات العربية ، ومواكبة القيادة السياسية المصرية فى تبنيها ومبادرتها بالنسبة لكل القضايا العربية ، هذا فضلا عن أن خطة الاعلام المصرى تعمل على ربط المواطن المصرى بعالمه العربى ، وتقوم بنشر الرسائل الاعلامية من كافة الدول العربية فى التلفزيون المصرى ، فى الوقت الذى تنشر فيه رسائل اعلامية من مصر فى نول عربية شقيقة ، وذلك للتنسيق الثنائى الواسع بين مصر وهذه الدول .

ونخلص من هذا الى أن هوية الاعلام المصرى فى المرحلة الحاضرة بعد عودة العلاقات المصرية العربية أصبحت واضحة ، فهو اعلام وطنى عربى ملتزم بالقيم الاسلامية ، وهو إعلام غير متحاز ويعمل على تحقيق عدة عوامل منها :

- السبق .

- الحرية الموجودة الآن فى وسائل الاعلام .

- قيام مجمع لوكالات الانباء العربية ، حتى يمكن مواجهة ما تفرضه الوكالات المسيطرة على سوق الخبر العالمى .

- قيام قاعدة الانتاج الاعلامى المتميز ، تساير قضايا ومشاكل المجتمع العربى ، بداية بالطفل والشباب والسلوكيات والتعليم .

اذ ان الاعلام المصرى مطالب فى هذه المرحلة خاصة من خلال الاذاعة والتلفزيون لأهميتهما ومخاطبتهما لكل المستويات الفكرية ، وكل المراحل العمرية بأن يصل لكل مواطن عربى وبأساليب اقناعية ، عن طريق ما يأتى :

- قيمة العمل العربى الجماعى بأبعاده المختلفة فى ظل التكتلات الاوربية الغربية والشرقية .

- أهمية التعاون العربى فى شتى المجالات وخاصة الانتاج .

- تضمين الفقرات والبرامج الاذاعية والتلفزيونية ، الدرامية والحوارية والفنائية .

- تبصرة المواطنين فى مختلف انحاء الأمة العربية ، وعلى اختلاف مواقعهم وأنوارهم فى الحياة بواجباتهم تجاه العودة العربية المصرية لتحويلها الى برامج تنفيذية ، لجنى الثمار وتحقيق المكاسب . ولعل المسئولين عن الاذاعتين المسموعة والمرئية يضعون هذه المفاهيم موضع العناية فى المرحلة الراهنة ، وهم يخططون للمرحلة المقبلة ، فيضعون فى الاعتبار الأمور الآتية :

- أن تبدأ الخدمة الاخبارية فى مختلف الشبكات الاذاعية والقنوات التلفزيونية ، فى زيادة جرعة الأخبار العربية ، مع اعطاء أولوية فى التعليق على الأنباء للأخبار العربية ، فالقيم الاخبارية التى تحكم الاختيار يجب أن يكون فى مقدمتها عنصر القرب والمصلحة المشتركة .

- تخصيص برنامج أسبوعى تسجيلى عن الدول العربية ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، لتحقيق مزيد من المعرفة الواعية بظروف الحياة فى كل منها ، يتولى تقديمه مذيعون مصريون ، ومذيعون من تلك الدول ، ويتم تبادل البرنامج بين الدول العربية .

- وجود قاعدة إنتاجية متطورة ومنفتحة على العالم العربى .

كما ان مسئولية مصر ليست اعلامية مصرية فحسب ، بل وعربية أيضا ، وتلزمها بأن تقوم بدور فى الحفاظ على الهوية المصرية والعربية ، والذاتية العربية ، فى ظل مستقبل ثورة الاتصال ، بزيادة إعلامها وامكاناته وخبراته ، وبما تملكه من ثقافة ومثقفين ، كتابا وفنانين ، كل ذلك يجعلها قادرة على ان تضيف الكثير الى الاعلام العربى فى اطار موحد ومنسق .

وبالنسبة للاعلام العربى :

من المتوقع أن تشهد المرحلة القادمة تحركا اعلاميا كبيرا فى المجال العربى بعد عودة العلاقات الكاملة بين الدول العربية وبين مصر بهدف :

- تعزيز الروابط الاعلامية بينها وبين مصر بما يمثل مرحلة انطلاق اكثر عمقا واتساعا .

- تأصيل التعاون فى كافة المجالات الاعلامية : الاذاعة ، والتليفزيون ، والانتاج المشترك ، والاعلام الخارجى ، والهندسة الاعلامية .

- تنظيم التعامل التجارى مع القطاع الاقتصادى باتحاد « الاذاعة والتليفزيون » وإعداد البرامج والافلام التليفزيونية ، وتبادل المعلومات عن تطور الانتاج فى هذا المجال .

- تبادل الاسابيع الاعلامية فى كل من « الاذاعة والتليفزيون » بين الدول العربية مما يعكس ثقافة وحضارة وحركة التنمية فى كل منها وتعريف العالم الخارجى والمستثمرين بما يجرى فيها .

- بحث سبل الانتشار الأفضل للقمر الصناعى « عربسات » لخدمة الاهداف القومية والقضايا العربية ، وتبادل البرامج والتسجيلات ، والمراسلات الاخبارية المصورة ، وتغطية الأحداث الهامة للمناسبات القومية ، فضلا عن تبادل الاخبار - حتى تتحقق الندية الاعلامية مع دول العالم بكل مقاييس العمل الاعلامى والعمل الاتصالى ، خاصة وأن

وسائل الاتصال لم تعد ترفا ، ولكنها أصبحت وسيلة للمشاركة فى البناء ، ووسيلة للتعليم والثقافة ، وحقا من حقوق الانسان يتمتع بها المواطن العربى كإنسان أينما كان .

وهكذا فان هذه المرحلة تتطلب مزيدا من التعاون بين الدول العربية ومصر لمواجهة الغزوات الاعلامية ، والتحديات القادمة من الخارج ، ولحماية القيم العربية ، والشخصية العربية الاسلامية ، ولذلك فان التضامن والترابط والتعاون الاعلامى ، قد أصبح أمرا ضروريا لمواجهة تلك التحديات ، والعمل على تحقيق تدفق وتبادل الانتاج الاعلامى والبرامج الثقافية والدرامية ، وتوثيق العلاقات فى المؤتمرات والمخافل الدولية .

- إعداد الكوادر الاعلامية وتدريبها .

ويستهدف هذا كله مايتأتى :

• تحقيق تعاون أكمل وأشمل فى خدمة قضايا الأمة العربية .

• تحقيق دعم اكبر لهذه القضايا فى المجالات المختلفة .

• زيادة التعاون بين وكالات الانباء العربية لتطوير التعاون والتدفق الاخبارى بينها .

• تعزيز التعاون بين الصحافة العربية لمواجهة الاعلام الخارجى ، ووضع اطار عام لمزيد من التفاهم فى المجال الاعلامى ، وتأصيل التعاون العميق ، وتحديد الأطر والأسلوب الأمثل للعمل الاعلامى فى المستقبل ، ومواكبة التطور التكنولوجى والتقنى فى مجالات الاعلام المختلفة .

• تشكيل مجموعات عمل تمثل فيها الدول العربية لمناقشة أوجه التعاون فى مجالات الاذاعة والتليفزيون والهندسة الاعلامية والاتصالات ووكالات الانباء وغيرها لوضع خطة تنفيذية للتعاون فى هذه المجالات .

- العمل على تذليل كل الصعوبات التى تواجه الأمة العربية فى مجال التنسيق والتعاون بينها ، بما يحقق كل الخير لشعوبها فى اطار عودة العلاقات بينها واستكمال دفع هذه العلاقات .

- العمل على التصديق على بروتوكولات إعلامية بين مصر والدول العربية ، يتم بموجبها بث رسائل إعلامية تليفزيونية بصورة متبادلة بينها ، تكشف عن ملامح التقدم والتطور في كل منها ، وتبادل البرامج والمسلسلات والخبرات بين الكوادر الاعلامية والصحفية والاذاعية والتليفزيونية ، وكذلك العمل على تبادل الزيارات الاعلامية بينها ، تجسيدا للعلاقات القومية وتعزيزا وتحقيقا للروابط الاعلامية واقامة اسابيع إعلامية متبادلة بين كل منها لاعطاء مزيد من الدفعات لتعزيز التكامل الإعلامى وتعميق العلاقات بينها ، خاصة في مجالات الاذاعة والتليفزيون والفنون .

نتبين من ذلك ان العودة الكاملة للعلاقات المصرية العربية سوف تسمح بتبادل الزيارات والخبرات والتدريب بالاضافة الى المواد الاعلامية المختلفة ، وتبادل البرامج والتعاون المشترك الذى يتيح القمر الصناعى العربى « عربسات » خاصة ، والامة العربية فى حاجة الى خطوات أكثر اتساعا فى المجال الاذاعى المرئى والمسموع حتى يمكن أن تستمع الشعوب العربية الى انباء كل بلد عربى ، وأن تشاهد على الشاشات الصغيرة برامج من كل منها .

- وهناك نقطة هامة يجب عدم اغفالها فى هذه المرحلة ، وهى الاستفادة العربية من التجربة الاعلامية المصرية من خلال السنوات العشر الماضية التى استهدفت تحقيق سيادة مصر الاعلامية على كل شبر من أرضها ، وذلك من خلال اقامة شبكة واسعة وكاملة للاتصال ، لنقل الرسالة الاعلامية وبثها ، ايماننا بحق المواطن فى أن يعلم ويعلم عنه ، وحقه فى الحصول على تصيب عادل ومتكافىء من الاعلام والتعليم والثقافة والترويج .

(زادت قدرة الاذاعة المصرية من ٢٠٠٠ كيلووات الى ١٤ ألف كيلووات ، وبلغ عدد محطات ارسالها ٢٠٩ محطات ، وزادت قوة ارسال التليفزيون من ٦٠ كيلووات الى ٢٠٠ كيلووات وبلغ عدد محطات ارساله ١٧٦ محطة . وامتدت شبكات الميكروويف الأرضية لنقل البرامج .

حتى وصلت الى ٥٥٠٠ كيلومتر بدلا من ٢٠٠٠ كيلومتر) .

- اقامة ثلاث محطات أرضية لاستقبال ارسال الاقمار الصناعية عبر الاطلنطى والهندي والاوربي ، وذلك لربط المواطن بأمتة العربية والعالم الذى يعيش فيه .

- التجربة المصرية فى محطات الاقمار الصناعية واستخدام أحدث ما فى العصر من تكنولوجيا الاتصال ، ومن استخدام الالياف الضوئية فى نقل التليفزيون الى محطات الارسال ، والاستفادة من الطاقة الشمسية فى تشغيل الميكروويف ، واستخدام الحاسبات الآلية فى تشغيل هوائيات الموجات القصيرة ، والتغذية الكهربائية لمحطات الارسال .

- التجربة المصرية فى الاذاعات المحلية والقنوات التليفزيونية الاقليمية ، وذلك من خلال اقامة سبع اذاعات اقليمية مسموعة فى أرجاء مصر وقناتين اقليميتين للتليفزيون حتى الآن هما : القناة الثالثة فى القاهرة الكبرى ، والقناة الرابعة لمحافظة منطقة القناة ، وأعلن عن قيام قناتين اقليميتين : احدهما فى الاسكندرية ، والأخرى فى أسوان .

ان هذا التطور الشامل المصرى ، انطلق من الادراك بأن الوسيلة العملية لاحداث التوازن المنشود فى النظام الاعلامى العالمى ، تكمن فى تقوية صروح الاعلام العربية لتكون أجهزة متطورة ، قادرة على الوفاء باحتياجات الانسان العربى ، وقلعة من قلاع الانتاج الاعلامى المتفوق ، القادر على المنافسة .

فضلا عن توجه الاعلام المصرى نحو خدمة الاعلام البيئى والتنموى لتأكيد رسالة الإعلام فى خدمة التنمية والانتاج .

التنسيق الاعلامى بين الدول العربية ومصر فى المرحلة القادمة :

ان الامة العربية أكثر ما تكون حاجة الآن الى التآلف والتماسك فى علاقاتها فيما بين دولها ، والى التوحد فى الغايات والوسائل تجاه غيرها

من الدول أو التكتلات العالمية الجديدة ، وهي لذلك أمام ضرورة لصياغة حركة اعلامية موحدة ، يراعى فيها مايتأتى :

– مواجهة هذه الحركة الاعلامية ماينتظرها من تحديات ، نظرا للتطور السريع والمتلاحق فى النواحي العلمية والعملية جميعها ، وهى لذلك فى حاجة الى رؤية جديدة لمناهج عملى نحو انطلاقة اعلامية عربية على كل الساحات ، تحمل الأمل للمواطن العربى ، بجوهر لا يفتقر عن افكارها ورسالة لاتحيد عنها ، وايتار لمصلحة عربية عليا تستهدف بها وتحرص عليها ، لتحقيق مرحلة جديدة من العمل العربى المشترك خاصة بعد ماتحقق من تطوير كبير فى الاجهزة العربية فى السنوات العشر الماضية ، تواكب العصر وتؤدى رسالتها فى خدمة الانسان العربى ، تنطلق من قاعدة جوهرية فى ظل الديمقراطية ، وفى إطار من الحرية الملزمة لقضايا الوطن العربى الكبير .

– العمل على تحقيق التنسيق الاعلامى بين الدول العربية لأهميته القصوى ، خاصة فى هذه المرحلة التى تشهد عصر التجمعات والتكتلات الدولية . فإذا ما نسق العرب أنفسهم تنسيقا كاملا خصوصا فى مجال الاعلام الخارجى ، بحيث يصدر عنهم فى تعاملهم مع دول العالم عن موقف واحد بلغة متقاربة ان لم تكن واحدة ، ومفهوم واضح موحد – فان ذلك سيزيد من قوة الاعلام العربى وفاعليته فى مواجهته الاعلام الغربى الموجه .

– أن يتم الحوار الذى تقتضيه مواقف الدول والظروف والمتغيرات الدولية من خلال أجهزة اتحاد الاذاعات العربية واتحاد الاذاعات الاسلامية بين العرب للتنسيق فى المواقف الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ السياسات الاعلامية المشتركة ، وان كانت التجربة والممارسة قد اثبتت أن ذلك غير كاف .

واذا كانت هناك رغبة حقيقية فى وجود تكامل اعلامى بين الدول العربية ، فانه يجب ان يعاد النظر فى أجهزة الاعلام الخارجى لهذه الدول للوصول الى صيغة أكثر ملامة وفعالية ، تجعل من إعلامها قوة مؤثرة فى مراكز القرار فى الخارج ، خاصة وأن المجتمعات العربية والاسلامية سوف تفاجأ بتحد هائل ومفزع عندما تنتشر أجهزة الالتقاط الرادارى (الدشن) وهو جهاز يسمح ويساعد على التقاط البرامج من

كل أنحاء العالم ، وهذا بالفعل تحد خطير لابد من مواجهته بأسلوب علمى مدروس ، وذلك بتطوير البرامج ونشرات الاخبار ، والاهتمام بقضايا الجماهير وتناولها بشكل جديد حتى لا يضطر المشاهد أو المستمع الى التحول الى برامج أخرى لدول أجنبية تختلف كثيرا عن الدول العربية فى اخلاقياتها وعاداتها وتقاليدها .

كما أن التجمع الأوربى الجديد سوف يشكل خطرا جديدا على الاعلام العربى لأنه سوف يفرض الدول العربية بالغريب وغير المألوف ، وبالصالح والطالح ، وهذا يدعو الأمة العربية الى أن تبحث عن شكل جديد يجمعها فى إطار مفهوم واحد ، لعلها تستطيع أن تقف فى مواجهة هذا الغزو الاعلامى ، ولعل الوقت لا يطول حتى تصبح كل المحطات العربية فى متناول الإرادة العربية ليتابع كل عربى برامج العالم العربى ، وخاصة بعد أن تتم المراجعة على برامج التشغيل للقمر الصناعى العربى « عريسات » الذى لا يزال يعمل منذ اطلاقه بنسبة لا تتجاوز ٣٠ ٪ من طاقته .

– ان انتظام تبادل ومتابعة البرامج الاذاعية المسموعة والمرئية بين أقطار الوطن العربى ، ستضيف قدرة جديدة للتعاون القائم على الاقتناع والمعرفة بكل ما يدور فى الوطن العربى الكبير ، وفى ذلك ما يكفى من الحصانة الأمنية للعقل العربى ، حتى لا يكون جهله بأمر دنياه وعالمه سببا فى سهولة احتوائه والتأثير عليه من الاذاعات ومصادر الاعلام الاجنبية ، فهذه المصادر لاتزال حتى الآن هى الأكثر قدرة على تنظيم برامجها من حيث الاختيار الموضوعى ، ومن حيث التقديم الشيق الفنى ، ومن حيث تنوع مجالات البرامج التى يعتنى باختيارها لجذب اهتمام المشاهدين والمستمعين العرب .

القمر الصناعى العربى وعودة مصر اليه :

ان مؤسسة « عريسات » التى نشأ مشروعها فى البداية لخدمة الأغراض التليفزيونية قبل خدمة أغراض الاتصالات الأخرى لم تنجح حتى الآن فى بث برنامج تليفزيونى واحد من خلال أقمارها الى المشاهدين مباشرة ، وليس تبعه هذا – انصافا – يقع على « عريسات » ولكنها البيئة السياسية العربية طوال السنوات التى رافقت القمر بعد اطلاقه والتى نتج عنها بعض الشكوك والمخاوف من أن تستخدم القمر

واقع قيامها بربط شبكتها الأرضية بشبكات دول مجلس التعاون العربى وبيع بعض الدول العربية الشقيقة ، كالمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان .

ويرجع عدم استثمار القناة غزيرة الاشعاع - التى تعطى القمر أماكن البث المباشر رغم انقضاء ما يقرب من ستين فى المائة من عمره الافتراضى - إلى ان بعض الدول مازالت حتى اليوم تبنى المحطات الخاصة به ، كما لم توضع لها خطة عربية ، مما جعل استخداماته مقصورة على تبادل البرامج والاخبار والمباريات الرياضية . وعودة مصر سوف تضيق للقمر الصناعى العربى « عربسات » مهما كان حجم هذه العودة ثقلا جديدا وبعدا جديدا ، من خلال النقل المباشر للبرامج المصرية فى كافة المجالات ، كذلك فإن مشاركة مصر بإمكاناتها الاعلامية والثقافية والفنية والعلمية ، سوف تمكن القمر من أن يقوم بدور فعال فى استغلال القناة غزيرة الاشعاع ، وهذا يعنى - ليس فقط - إحياء لاستثمار موجود ، ولكن إطلاق قدرات العرب لكى يطلقوا الجيل الثانى من اعمار « عربسات » والذي يجرى الإعداد لانطلاقه ، فوجود مصر وثقلها هام بكفاءتها وخبرتها ، وبحجم استخدام الأقمار ، كما أنه يساعد على إقامة صناعات عربية لها علاقات بالفضاء ، كالمحطات الأرضية والتقنيات المختلفة فى هذا المجال .

وليس من شك أن عودة مصر تمثل - بما لدى الاعلام المصرى من إمكانات وقدرات - اضافة وتكاملا يحقق أداء أفضل للاعلام العربى ، خاصة وأن القناة غزيرة الاشعاع تحتاج الى وضع خطة لاستثمارها لتحقيق الأهداف الحيوية للأمة العربية ، مثل :

- استخدامهما فى بث برامج تعليمية تخدم أعدادا كبيرة من جمهور المتلقين فى البلاد العربية .

- بث برامج توحد وتعمق ثقافة وفكر الأمة العربية .

- بث برامج محور أمية ، لمحور الأمية المهنية والثقافية ، وليس فقط الأمية الأبجدية .

دولة عربية مناوئة ، أو أخرى لبث افكارها ضمن برامج يستقبلها المشاهد مباشرة فى دول أخرى دون أن تمر بمصفاة المحطات التليفزيونية ورقابة الحكومات المتحكمة فيها ، فضلا عن تجميد عضوية مصر بسبب هذه الظروف السياسية ، فى حين أن تشغيل « عربسات » له ثلاث وظائف رئيسية هى :

- تيسير الاتصالات التقليدية ، ومنها الهاتف والتلكس .

- نقل برامج متنوعة منقولة من الدول الأخرى .

- بث برنامج تليفزيونى مباشر يمكن استقباله بواسطة الأفراد أو المجموعات مثل العمارات السكنية والفنادق ، وغيرها - عن طريق هوائى يركب فوق أسطح المباني أو فى الأراضى الفضاء .

وتأتى عودة مصر مرة أخرى الى « عربسات » بما لديها من إمكانات إبداعية وفكرية باهرة فى وقت يكاد يكون فيه الوئام العربى يصل الى ذروته ، ويفتح المجال واسعا أمام احتمال فتح قنوات « عربسات » لانتاج برنامج تليفزيونى أو برامج تليفزيونية يمكن أن يتفق عليها عدد من الدول العربية وليس بالضرورة كلها أو غالبيتها ، كما أن توقيت عودة مصر يأتى فى بداية مرحلة هامة لثورة الاتصالات ، أمكن خلالها أن يتم استقبال البرامج التليفزيونية الاوروبية بسهولة عن طريق الأقمار الصناعية فى دول شمال افريقيا .

وثمة أمر هام آخر هو إهدار طاقة كبيرة من القمر الصناعى العربى دون تحقيق الاستفادة الفعلية منها ، وهى القناة غزيرة الاشعاع التى تمثل خمس تكاليف القمر الإجمالية ، وتمثل فى الوقت نفسه الحجم الفعلى للعمل الذى كان مفترضا أن يقوم به القمر ، فضلا عن أن الهدف من مشروع « العربسات » هو إنشاء قناة تليفزيونية موحدة تغطى بإرسالها كافة أرجاء الوطن العربى .

وقد أن الأوان لدعوة الخبراء الى وضع دراسة شاملة لكيفية تحقيق ذلك بالإمكانات المتوفرة ونقله الى حيز الواقع . وقد أعلنت مصر بعد عودتها أنها على استعداد لوضع ورقة العمل الأساسية لهذه الدراسة من

– تقديم أعمال درامية متميزة من أفضل ما ينتج في محطات العالم العربي .

وبهذا الأسلوب يكون لهذه القناة دور فعال ومؤثر في وحدة الفكر العربي ، وفي بناء الانسان العربي ، وفي الحفاظ على الشخصية العربية ، والثقافة العربية ، والانتماء العربي .

هذا وقد شرعت مصر بهذه المناسبة في تنفيذ ما يأتي :

– إنشاء محطة اتصالات أرضية لتعمل مع القمر الصناعى العربى « عربسات » بلغ تكلفتها حوالى عشرة ملايين من الجنيهات ، وينتهى العمل منها خلال العام القادم ، وتستهدف توفير دوائر الاتصال وقنوات تبادل البرامج الاذاعية والتليفزيونية بين مصر وباقي الاقطار العربية ، مع استمرار المحطات الارضية للأقمار الدولية الموجودة بمصر فى أداء عملها الى جانب المحطة الجديدة للقمر العربى ، فلدى مصر الآن محطات أرضية للاتصال بالأقمار الصناعية : الاطلسى والهندي والاردي .

– تشكيل لجنة على مستوى عال بهدف التخطيط لاختيار وإنتاج أعمال فنية راقية لتبادلها من خلال القمر الصناعى « عربسات » .

وجدير بالذكر أنه يتم حالياً استخدام شبكة الميكروويف لخدمة الاتصالات التليفونية بين مصر والاردن ، وكذلك تخدم هذه الشبكة الاتصالات بين مصر والعراق وليبيا .

– تقرر توسيع هذه الشبكة السابق ذكرها لتستوعب عدة دول عربية أخرى ، عملاً على تعدد الوسائل ، وذلك بدلاً من استخدام الأقمار الصناعية وحدها فى الاتصالات التليفونية ، حيث تمتاز شبكة الاتصالات بالميكروويف بأنها تستطيع أن تستوعب المزيد من الخطوط التليفونية بين الدول العربية .

– تشكيل اثنى عشرة لجنة باتحاد الاذاعة والتليفزيون لدراسة التوصيات التى أصدرها مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى عقد بتونس خلال شهر أغسطس الماضى للعمل على اتخاذ خطوات تنفيذها .

والمأمول من عودة مصر للقمر الصناعى العربى « عربسات » أن تحقق اهدافا كثيرة من أهمها :

– استمرار ارتباط المشاهد العربى ببرامج القمر الصناعى العربى ، حتى لا يتسع المجال لتسلل البرامج الأجنبية التى تحمل فى ثناياها الدعايات المسمومة والمفسوسة بمهارة وإحكام .

– ضمان العلاقة الوجدانية بين قطاعات المؤلفين والفنانين ، وأجهزة الاعلام والفنيين ، وجمهوره المشاهدين ، بما يكفل السيطرة الجماعية على مختلف البرامج ، الامر الذى لا يفسح مجالاً أمام تسلل الدعايات الذكية المغرضة الى عقول المشاهدين .

– اتساع دائرة التنافس بين المحطات العربية ، وبين كل قطاعات التنفيذ فيها ، بانتظام التجارب بين المحطات العربية والقمر العربى وبين المشاهدين ، بما يرفع مستوى الاداء والعطاء ، وبالتالي يجعل البرامج العربية منافساً للبرامج العالمية ، وعن طريقها تتسع دائرة التعريف بقضايا الأمة العربية باللغات المختلفة ، وخاصة بين الدول المتعاطفة مع العرب ، وبذلك يصبح القمر العربى أداة قادرة على التعبير على المستوى الدولى ، مما يخفف تدريجياً من فاعلية الاعلام الأجنبى الذى تحاول قوى كثيرة أن تسخره للتوجيه المغرض بين أقطار الوطن العربى .

نخلص من ذلك إلى ان كفاءة القمر الصناعى العربى تعتبر ضرورة أمنية وثقافية وترفيهية وتربوية ، وبحقيقتها ترتفع رتبته الى ذروة الضرورات القومية ، كما انه بقدر كفاءة القمر العربى فى الاداء ، بقدر ما تتنازل القدرة العربية من احترام العالم وتقديره لكل العرب من النواحي الفنية والموضوعية والادارية ، بما يضيف الكثير الى المهابة العربية على الساحة الدولية ، وبصورة منتظمة ومستمرة .

ويجدر توضيح الامكانات الواسعة التى يمكن استثمارها وتحقيقها بوجود قمر عربى على قدر كبير من كفاءة الاداء بما يقدمه من خدمات متعددة ، نجملها فيما يأتى :

– أن تكون خدمة الاتصالات الكونية وخاصة بين الدول العربية ،

تنظيم ادارة التعامل الموسع بين انتاج الاقمار وبرمجتها وتشغيلها ونقلها وصيانتها .

ويودر التفكير الآن حول ما اذا كانت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ستطلق جيلا ثانيا من أقمارها الصناعية أم لا ، فالمعروف أن عمر هذه الأقمار قد بلغ سبع سنوات ، وأنه مضى على اطلاق الجيل الحالي أربع سنوات ، وحول ما اذا كان في استطاعة هذه المؤسسة في الوقت ذاته ، أن تمد في عمر الجيل الحالي ثلاث سنوات أخرى بالاستعانة ببعض الوسائل التكنولوجية الحديثة .

نظام اعلامى عربى جديد :

تتطلب المرحلة القادمة بعد استئناف مصر نشاطها بجامعة الدول العربية انشاء نظام اعلامى عربى جديد قادر وقوى ، ووضع خطة للاعلام فى ظله ، يعمل على :

- قيادة حركة التطوير الاعلامى .

- الارتقاء بسياسات الاعلام والاتصال على المستوى القومى العربى .

- تبادل البرامج الاذاعية والتليفزيونية فيما بين البلدان العربية .

- الاهتمام بتدريب الكوادر العربية العاملة فى مجال الاعلام والاتصال .

- أن يكون عامل توحيد وتجميع الشعوب العربية ، حارسا لزيادة الانتاج ، ويحقق التوازن والتدفق الاعلامى بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث .

ويهدف النظام الاعلامى العربى الجديد الى :

- انشاء نظام جديد للاتصال والاعلام داخل الدول العربية .

- وضع أسس الاعتماد الجماعى على الذات .

- تدعيم المؤسسات الاعلامية العربية ورفع مستوى أداء العاملين فيها .

- تحقيق القدرة على التصدى لكل الغزوات الاعلامية ، ومحاولات التأثير على الحضارة العربية أو الذاتية للشعوب العربية .

موضع اهتمام خاص ، حيث أن كفاءة وسهولة وأمن الاتصالات الداخلية بين أرجاء الوطن الواحد تساعد كثيرا فى خدمة برامج التنمية (فى الانتاج والخدمات) .

- أن كفاءة الاتصال المباشر بين دول العالم العربى تؤكد المعنى المأمول الذى تتطلع اليه جميع هذه الدول ، لكى يشعر كل مواطن فى أى بقعة من الوطن العربى أن له اشقاء فى متناول الخطاب والمشاهدة من أقصى المشرق العربى الى المغرب الأقصى وإلى جنوب الصحراء الافريقية الكبرى على المحيط الهندى ، ويتربسوخ هذا الاساس عمليا بالسمع والمشاهدة ، تتأكد وتقوى مقومات الانتماء للوطن العربى الكبير .

- أن تخصيص قمر عربى لأداء خدمات الارصاد الجوية فى حدود الاحتياجات العربية ، خاصة فيما يتصل مباشرة بخطط النقل والانتاج والاستزراع والسياحة - يحتاج الى برمجة خاصة للحصول على المعلومات اللازمة من البيانات الجوية التى تتأثر بها الحياة ، وحتى لا تبقى الامة العربية تحت رحمة ما تلتقاء من معلومات عن الارصاد من مصادرها الاجنبية ، وحتى لا تفرض عليها معلومات ليست فى حاجة اليها ، ولكن عليها قبولها ضمن ماتبعه تلك المصادر من معلومات لا تفيدها .

- تطوير برامج البث الاذاعى المرئى ، وتنظيم نقل وتبادل الأخبار والمعلومات والدراسات بكامل حرية الامة العربية . ومع تنظيم احتياجاتها من الانباء الجوية تتحقق لها السيادة الاعلامية الفضائية ، وتزدهر معها صناعات وخدمات وأعمال فنية وإدارية كثيرة تضاف الى رصيدها الاستراتيجى والحضارى .

- ضمان سيطرة الامة العربية على أجهزتها ، وعدم التعرض فى أى لحظة لاحتمالات الحصار الاعلامى ، اذا ما كانت مصادرها خاضعة لإدارة وتوجيه وتحكم الغير .

ومعنى ذلك أن يتعاون كل العرب ، ولو من خلال التجمعات العربية التعاونية لتطوير القدرة التكنولوجية العربية فى مجال صناعة الاقمار أو صناعة الصواريخ الناقلة لها ، وفى صناعة التجهيزات اللازمة لها ، وفى

العربي « عربسات » حتى يخدم الأهداف القومية للأمة العربية ، وقد استهلكت ورقة العمل بالآتي :

« ضرورة قيام نظام اعلامى عربى جديد يعتمد على خطة اعلامية بعيدة المدى ، يكون بمثابة انطلاقة جديدة تراكب طموحات الأمة العربية فى المرحلة القادمة ، وتتفق ومتطلبات العصر الراهن ، ويحفظ للأمة العربية ذاتيتها المتميزة ، وهى تخوض معارك التنمية مع الاستفادة من القمر الصناعى العربى عربسات واستخدام القناة غزيرة الاشعاع ، وانشاء قناة تليفزيونية موحدة تغطى بإرسالها الوطن العربى ، مع دعم وتطوير مشروعات الانتاج المشترك بين المؤسسات « الاعلامية العربية » .

وقد قرر مجلس وزراء الاعلام العرب اعتبار ما أعلنته مصر وثيقة عمل يؤخذ بها ، مما يلقي المسئولية على مصر تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ، وعليه صدرت التعليمات الى كافة الأجهزة الاعلامية المصرية بتنفيذ هذه القرارات والتوصيات ، كما بدأ اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى فى إعداد دراسة تفصيلية عن كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من القناة غزيرة الاشعاع ، وكذلك توصية الدول العربية بالعمل من أجل ربط شبكاتها الأرضية وفق النظام الذى اتبعته مصر مع بعض الدول العربية ، للاستفادة من القمر الصناعى العربى اعلاميا ، وكذلك الاعداد لاجتماع خبراء الاعلام والمواصلات السلوكية واللاسلكية .

ان مطالبة مصر بعد استئناف نشاطها بجامعة الدول العربية بنظام اعلامى عربى جديد ، يخدم ويعمق التقارب العربى ويدعمه ، ويضع بذور الانتماء للوطن العربى الواحد الكبير فى الأجيال الصغيرة والشابة فضلا عن الأجيال القادمة ، فتطرح هذه الأجيال ثمارا صحيحة ، وتقاوم كل الدمار الذى صنعتة محاولات التقسيم والعزل والشعبوية ، وازالة درجات الحساسية وكل ما يؤدى الى أن يبقى أعضاء هذا الجسد التاريخى والجغرافى والحضارى الواحد أشلاء ممزقة وجزرا متباعدة وشعبا متنافرة ، تضمحل وتذوى ، وتذهب الجذور الواحدة والعناصر المكونة للوحدة الى ذاكرة التاريخ .

– توطين تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى ، ومواجهة ثورة تكنولوجيا الاتصال والابث التليفزيونى للاقمار الصناعية الأوروبية الذى يهدد المنطقة العربية بغزو اعلامى وثقافى خطير خلال السنوات القليلة القادمة ، وكيفية الاستفادة من القمر الصناعى العربى عربسات اعلاميا فى هذا المجال .

– مناقشة خطة التحرك الاعلامى العربى على الساحة الدولية لدعم القضايا العربية وتشمل الخطوات التنفيذية لهذا النظام مايلى :

- × استثمار القمر الصناعى العربى عربسات الاستثمار الأمثل .
- × تدفق الأخبار والتبادل الاعلامى عن طريق وكالات الانباء فى الدول العربية .
- × الارتقاء بمستوى الكوادر الاعلامية وانشاء مؤسسات التدريب الاعلامى .

× تبادل المعلومات بين الدول العربية فى مجال الاتصالات القومية .

× انشاء جهاز ينوب عن مؤتمر وزراء الاعلام العرب ، يتولى متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه ، والاشراف على النشاط الاعلامى العربى المشترك ، ومتابعة أوضاع ومشروعات ونشاطات المنظمة الاعلامية المتخصصة العاملة فى الدول العربية .

× عقد مجموعة من المؤتمرات الفنية المتخصصة وفق جدول زمنى محدد ولدة محددة ، لوضع خطة اعلامية متكاملة تعبر فيها الدول العربية عن نفسها بالوجه الصريح .

× وضع سياسة اعلامية عربية تكون نموذجا عمليا للنظام الاعلامى العربى الجديد ، مع تدعيم المنظمات الاعلامية العربية المتخصصة للحفاظ على كيانها المهنى والفنى ، واعادة النظر فى الخدمات الاعلامية القائمة دون حساسية أو تخوف .

هذا وقد تقدمت مصر فى مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذى عقد بتونس خلال شهر أغسطس عام ١٩٨٩ بورقة عمل حول انشاء النظام الاعلامى العربى الجديد ، وحول الاستثمار الأمثل للقمر الصناعى

إن الاعلام العربى على هذا النحو يجسد التضامن العربى ، لذلك كانت الدعوة الى انشاء نظام اعلامى عربى جديد ، والى انشاء وكالة انباء عربية قادرة على تحقيق التواجد العربى على الساحتين العربية والدولية ، والى استثمار القمر الصناعى العربى الاستثمار الأمثل لمواجهة البث المباشر الخارجى ، واخيرا الى التميز الاعلامى . وعصر بما لديها من امكانات تملك وضع الركيزة الاساسية للنظام الاعلامى العربى الجديد الذى يتلام مع العصر ويحفظ فى الوقت ذاته الهوية العربية .

مستقبل الاعلام العربى والأسس التى يقوم عليها :
يمكن تحديد ملامح مستقبل الاعلام العربى والأسس التى يقوم عليها فى ظل انشاء النظام الاعلامى العربى الجديد فى المرحلة القادمة فيما يأتى :

- اعلام عربى يتحدث بلغة العصر بدون أن ينفلق على نفسه ، وينفتح على كل أرجاء العالم .

- يعتمد هذا الاعلام على لغة الحوار والتفاهم ، وليس المواجهة والمجابهة .

- يسهم فى تعديل الخلل الاعلامى العالمى الراهن ، وفق تحقيق تدفق اعلامى بين الشمال والجنوب يكون أكثر عدالة وتوازنا ، والانسياب الاعلامى بين الدول العربية .

- يتسم بالموضوعية والتجرد ، ويتحرى الصدق والحقيقة ، ويستهدى بقيم ومثل الأمة العربية والاسلامية .

- قادر على التعامل مع التطورات التقنية المتلاحقة فى عصر البث المباشر ، ويرصد أحدث النظم المتقدمة فى العالم ويتابعها .

- يحقق مايمكن ان نسميه بالأمن الاعلامى العربى القائم على توطيد تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى من خلال التعاون الشامل ، بهدف توفير البنية الاساسية للاعلام .

- يتوفر له رصيد كاف من الانتاج الاعلامى المتميز ، والانتاج الدرامى والثقافى والعلمى ، بحيث يلبي احتياجات المواطن العربى ،

ومن ثم تظهر أهمية انشاء نظام اعلامى عربى جديد ، نظرا لتعاظم متغيرات وتطورات المرحلة القادمة وتحدياتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، بالاضافة الى أن التقارب العربى العائد يجب أن يترجم فى جانب من جوانبه الى اعلام يجيد طرح وتعميق القضايا المصرية ، بالاضافة الى تحد أكبر يفرض ضرورة التواجد الجماعى للاعلام العربى ، وتجميع قواه وشحن امكاناته لمواجهة طبيعة المرحلة الاعلامية القادمة ، حيث تحدث التغطية الكاملة للهواء ببرامج وارسال الاقمار الصناعية ، مستخدمة أحدث الوسائل والامكانات الهندسية والفنية التى تضمن الاختراق الكامل للعقول والعيون ، والتى تجعل من المستحيل مواجهة الاختراق الا بحشد القوى المحلية والذاتية والقومية ، من خلال ارسال محلى مضاد قادر على الاحتفاظ بمشاهدين ، مهما تعددت وتنوعت وسائل الاغراء والتأثير والقدرات الهندسية للوصول والوضوح ، وهو ما يجعل وجود نظام اعلامى عربى ضرورة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية . وهو أيضا ما يتوقع من خلال سمة مميزة للاعلام العربى المستقبلى تحتم أن يكون اللون والتوجه العربى أحد الالوان والتوجهات الاساسية ، مما يقتضى ان ينشط القمر الصناعى من أجله ، وبذلك يتحقق النظام العربى الجديد للاعلام من خلال صورتين :

الاولى : ارسال جماعى تشارك فيه وتتنافس جميع الدول العربية من خلال برامجها عبر القمر الصناعى العربى فى فترات ارسال موحدة ، تتلقاها جميع الدول العربية فى ساعات موحدة .

الثانية : تدعيم التوجه العربى داخل البرامج المحلية فى الاذاعات العربية والمسموعة والمرئية لتعميق التقارب والتواصل العربى عبر مد الجسور الثقافية والفكرية والفنية والانسانية والحضارية ، وكل مايصنع المساهمات الاساسية فى تشكيل الوجدان وربما يجعل التواجد ليس مجرد برنامج هنا وهناك ، ولكن ملمحا وسمة اساسية من سمات تشكيل الهوية الاعلامية .

ويكون بمثابة الدرع الواقى من البث الوافد عبر الفضاء ، بما يحفظ القيم والتقاليد العربية والذاتية والثقافية ، ويحتاج الى دعم وتطوير الانتاج المشترك بين المؤسسات الاعلامية .

وحتى يمكن تحقيق ذلك يقترح ما يأتى :

× اتخاذ الوسائل الكفيلة بتطبيق ميثاق الشرف الاعلامى العربى بعد تطويره وتحديثه ، حتى يكون أكثر مواكبة للمتغيرات الجديدة على الساحتين العربية والدولية ، وينص فيه على ضرورة التزام وسائل الاعلام العربية بالمقاييس الاخلاقية والقومية وابتعادها عن المهاترات وتأجيج الخلافات انطلاقا من مسئوليتها فى دعم روح الوفاق وتعزيز وحدة الصف العربى فى مواجهة التحديات التى تواجه الامة العربية .

× عقد اجتماعات للخبرات الاعلامية المختلفة لبحث التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى عصر البث المباشر ومخاطرها ، للتنسيق بين المواقف العربية المختلفة للتوصل الى رؤية موحدة يواجه بها الاعلام العربى تلك التحديات باقتراح الحلول والبدائل .

× عقد اجتماعات لخبراء الاعلام والمواصلات والاتصالات السلوكية واللاسلكية لإزالة العقبات التى تعوق انسياب التدفق الاعلامى بين الدول العربية .

× عقد اجتماعات بين مديرى وكالات الانباء العربية لوضع خطة تكفل تحقيق التكامل بين شبكات الوكالات العربية ومكاتبها الخارجية .

هذا وقد كشفت دراسة لوكالة انباء الشرق الاوسط ، أن وكالات الانباء العربية فى مجموعها لاتستغل أكثر من ١٠ ٪ من طاقات شبكتها حيث التواجد المكثف لمكاتبها الخارجية فى بعض مناطق العالم ، بينما هناك مناطق أخرى شاسعة تخلو من هذه المكاتب أو تعاني من قلتها .

× إعداد دراسة عن نظم الاتصال المتقدمة فى العالم ، مثل نظام التليفزيون عالى الجودة ، والنظام الرقمى للبث والتسجيل ، ونظم البث المباشر للاقمار الصناعية التى تشهد سباقا بين دول العالم المتقدمة ، ودراسة كيفية الاستفادة من القمر الصناعى العربى عربسات ، حيث

ادى تأخير اطلاق عربسات الى ارتباط بعض الدول العربية بانشاء شبكات محلية بالكوابل . كما أدى الى تأخيرا معظم الدول العربية فى تجهيز وتركيب محطاتها الأرضية المتصلة مع عربسات ، وكذلك عدم تحويل الحركة الحالية من الاقمار الأجنبية الى اقمار عربسات لقلة الاستفادة من امكانياته .

ورغم أن بعض الدول بذلت جهودا كبيرة فى تنشيط وتكثيف استخدام الشبكة الفضائية العربية فى تبادل الاخبار والبرامج التليفزيونية وخدمات الاتصالات الاخرى ، الا ان الاستخدام لم يكن على النحو الذى توقعه الجميع ، وذلك نتيجة ارتفاع اسعار خدمات عربسات والتى جاءت تعادل التعريفه الدولية التى خفضت فى الفترة الاخيرة بحيث اصبحت اقل من تعريفه عربسات ، هذا كله فضلا عن الاستفادة من عربسات للدفاع عن الاعلام والثقافة العربية فى وجه البث المباشر عبر الاقمار الصناعية الاوربية حفاظا على القيم والتقاليد والهوية الثقافية والقومية للامة العربية ، واستئجار قناة قمرية من القمر العربى تستخدم للبث المباشر طوال ٢٤ ساعة للبرامج التسجيلية والثقافية والتربية والعلمية والمنوعات والدراما الاذاعية والتليفزيونية ، وكذلك نقل المباريات الرياضية والمهرجانات الثقافية والفنية . هذا مع استئجار قنوات خاصة لبث البرامج المحلية الوطنية ، على غرار ما قامت به المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والمملكة المغربية ، دون اغفال إعداد دراسة شاملة عن استخدام القناة غزيرة الاشعاع فى القمر الصناعى العربى ، والتى لم تستخدم حتى الآن ، واقتراح استخدامها فى مجال الاعلام الخارجى ، وبث البرامج الخاصة بالحضارة العربية الاسلامية وتعليم اللغة العربية .

× دعم وتطوير مشروعات الانتاج المشترك بين المؤسسات الاعلامية العربية ووضع الخطوط التى تحدد احتياجات العمل الاعلامى العربى بتوظيف تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى من خلال التعاقد العربى الشامل بتوفير البنية الاساسية للاعلام العربى ، واقامة الصناعات

وخاصة توثيق العلاقات وتعزيز الروابط بين الشعوب العربية والافريقية ،
فى مواجهة الغزو الاعلامى الاجنبى .

× ويقوم بتنفيذ الخطة مجالس السفراء العرب ، وجمعيات الصداقة
العربية والاجنبية ، والغرف التجارية ، والجاليات العربية والاسلامية ،
والمنظمات والاتحادات والجمعيات الوطنية ، والندوات السياسية والثقافية
، وتنظيم معارض فنية متجولة ، لتبصير الرأى العام العالمى بشرعية
وحق شعب فلسطين فى النضال من أجل هذه الحقوق المشروعة .

وتجدر الاشارة الى أن تجربة القمر الصناعى العربى عربسات
ستكون بداية للحوار العربى الافريقى ، لأنه من الضرورى وضع الخبرة
المصرية العربية فى مجال تقنيات الفضاء لخدمة دول افريقيا الصديقة .

وقد اكدت توصيات مؤتمر الاعلام الافريقى واستخدامات تكنولوجيا
الفضاء الذى عقد بالقاهرة فى المدة من ١١ الى ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ على
هذا المعنى ، حيث تم تجهيز الشبكات الارضية والبدء فى استخدام
تقنيات الفضاء فيما يتعلق بالاذاعة والتليفزيون ، ووضع الخبرة العربية
فى خدمة الدول الافريقية فى مجال التدريب والتقنيات .

وقد اعلنت مصر فى هذا المؤتمر انه سوف تتقدم الى مجلس وزراء
الاعلام العرب بالمتطلبات الافريقية لأخذها فى الاعتبار عند وضع
مواصفات الجيل الثانى من اقمار العربسات ، كما دعت مصر الى
الاستفادة من القناة غزيرة الاشعاع الموجودة فى عربسات .

وقد ناقش مؤتمر وزراء اعلام افريقيا الاخير ، والذى عقد بالعاصمة
النيجيرية « ابوجا » نتائج الدراسات التى اعدھا خبراء الاتصال
المصريون لاستفادة القارة الافريقية من القناة غزيرة الاشعاع والقناة
الاحتياطية الثانية بالقمر الصناعى عربسات الذى يغطى إرساله أغلب
مساحة القارة الافريقية ، والذى تشارك فيه تسع دول عربية بالقارة .
وهذه الخطوة تأتى بناء على اقتراحات مصر التى قدمتها لندوة الخبراء
التي عقدت بالقاهرة أخيراً حول استخدامات الفضاء فى الاعلام
الافريقى ، والتي طالبت فيها مصر بالاستفادة من الإمكانيات غير

اللازمة للانتاج الاعلامى كأجهزة الاتصال الالكترونى وقطع الغيار
والدوائر المطبوعة ودور الصحف وأخبار الطباعة وغيرها ، مما تعتمد
فيها الدول العربية على غيرها من الدول الاخرى . مع وضع خطة بعيدة
المدى فى هذا المجال ، يشترك فيها خبراء مسئولون عن الاعلام
والصناعة والاقتصاد فى الوطن العربى .

× القيام بتدريب الكوادر الاعلامية العربية بالتنسيق مع مراكز
التدريب المتخصصة فى اطار اتحاد الاذاعات العربية لصفق المواهب
العاملة فى الاعلام العربى ، وتعميق خبراتهم من خلال دورات متواصلة
متعددة المستويات تهيء لهذه المواهب ملاحقة التطور العالمى أولاً
بأول .

× وضع خطة واضحة ومحددة المراحل لتحقيق عمل اعلامى عربى
متكامل ، يكون بمنزلة انطلاقة جديدة ، تواكب طموحات الأمة العربية
فى مرحلة جديدة من مراحل حركتها الموحدة ، وتقيد من الامكانات
الاعلامية للتجمعات العربية ، بحيث يمكنها تقديم صورة واضحة عن
الأمة العربية وقضاياها وخطة التحرك الاعلامى العربى على الساحة
الدولية ، مع تركيز نشاطها فى منطقة اوربا وامريكا لدعم الانتفاضة
الفلسطينية كتجسيد لارادة الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة
بولته المستقلة . على أن تشمل الخطة الجديدة ، التصدى للحملات
الاعلامية المعادية والرامية الى تشويه صورة العرب فى الخارج ،
وتوضيح دور اسرائيل فى عرقلة جهود السلام ، وفصح ممارساتها فى
الاراضى المحتلة .

× عقد مجموعات عمل مشتركة من المؤسسات العربية والافريقية
لتحقيق التكامل بين الاعلام العربى والافريقى ، وأهمية التعاون بينهما ،
والإعلان برنامج عمل لهذا التعاون فى مجالات الصحافة ووكالات الأنباء
والاقمار الصناعية المستخدمة فى الاتصالات والراديو والتليفزيون ،
وكذلك إعداد دراسة مشتركة لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بإقامة
تعاون عربى فى مجالات الاعلام ، يهدف الى خدمة القضايا المشتركة

المستثمرة في القمر الصناعي العربى عربسات لصالح الشعوب العربية والافريقية ، ويتطلب ذلك إعداد البرامج المشتركة للاستفادة القصوى من القمر العربى قبل استنفاد سنوات تشغيله التى مضى منها الآن خمس سنوات ومازال فى عمره عامان .

ويحاول خبراء الهندسة المصريون التعاون مع أشقائهم لاطالة عمر عربسات ثلاث سنوات أخرى ، وقد بدأت بالفعل الاتصالات من أجل اعداد برامج مشتركة قومية لتبادل اذاعتها عبر القمر العربى ، مثل جامعة الهواء المفتوحة والرسالة العربية . ويعقد فى مصر دراسات فى هذا المجال ، تركز على ضرورة الارتباط العضوى بين الاعلام العربى والافريقى فى مجال استخدام الفضاء من خلال ارتباط القارة الافريقية بالمنظمة الدولية لاقمار الاتصالات الدولية « الانتلسات » للوقوف على امكانات أجيالها القادمة من الاقمار الصناعية ، والتنسيق من أجل استخدام قنوات جيلها القمرى السادس والسابع فى تطوير الاعلام الوطنى الأفريقى ، ويراعى أن يقترن ذلك ببداية استغلال التطوير الهائل لاستخدامات التكنولوجيا الحديثة فى اطلاق قمر فضائى واحد للبث المباشر ، ويجرى الاعداد له الآن للوفاء باحتياجات القارة الافريقية من القنوات التليفزيونية لوضعها فى الاعتبار عند وضع مواصفات الجيل الثانى من القمر الصناعى عربسات .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تطوير وتحديث ميثاق الشرف الاعلامى العربى ، ليواكب المتغيرات الجديدة . بحيث ينص على :

- التزام وسائل الاعلام العربية بالمقاييس الاخلاقية والقومية ، والابتعاد عن أية مهاترات ، وتجاوز كل مايشير أى نوع من أنواع الخلافات .

- أن تكون الخطة التى يركز عليها الفكر الاعلامى فى الدول

العربية ذات أهداف واحدة .

* انشاء نظام اعلامى عربى جديد قادر على تعزيز التعاون المتبادل وتعميقه فى اطار العمل الاعلامى العربى المشترك ، ومعالجة مشاكل الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل ، وتحقيق اعلام عصري يمتزج بأصالة التراث القومى فى الفكر ، وتكنولوجيا العصر فى وسائل الاعلام المعاصرة ، ويحافظ على الصورة العربية والثقافية العربية .

* المحافظة على المثل العليا العربية وميراث الحضارة العربية فيما يقدم من مضمون اعلامى ، ويتضمن ذلك :

- الاهتمام بالمضمون الثقافى والقيم الثقافية الرفيعة فيما تناوله وسائل الاعلام المصرية فى برامجها وصحفها ، خاصة وأن مصر تزخر بأعلام ورواد كبار فى مجالات الثقافة المختلفة .

- أن يراعى عدم المبالغة فى اظهار سلبيات الواقع الاجتماعى لبعض قطاعات فى المدن المصرية بصورة غير لائقة لاتمثل الحقيقة الخالصة ، لما فى ذلك من مساس بالعزة القومية والمكانة التاريخية الكبيرة لمصر .

* عقد لقاءات واجتماعات بين وزراء اعلام الدول العربية لإعداد خطة التعاون الاعلامى بين دولهم ، وتبادل وجهات النظر حول التنسيق الاعلامى المنشود بينها ، وبحث أسلوب العمل الاعلامى فى الداخل والخارج ، فيما يتعلق بمايأتى :

- تبادل الوفود ، والمطبوعات ، والحقائب التليفزيونية .
- انتاج مشروعات مشتركة فى مجالات التراث والفنون الشعبية ، والثقافة والبرامج التسجيلية ، والقضايا ذات الموضوعات التى تهم الشعوب العربية فى مختلف النواحي .

* ان تبدأ وزارات الاعلام فى الدول العربية - منذ الآن على مستوى كل دولة - الاعداد والتخطيط من خلال مجموعة عمل من خبرائها الاعلاميين ، لتنسيق سياسات الاتصال فيما بينها ، ووضع التصور الشامل لتحقيق تكامل اعلامى يخدم التكامل الاقتصادى .

* تشجيع التعاون وتعزيزه في مجال الصحافة ووكالات الأنباء العربية ، وتبادل الزيارات بين المؤسسات والجمعيات والنقابات الصحفية ووكالات الأنباء العربية ، بما يؤدي الى تدفق الأخبار والخدمات الصحفية بينها ، والعمل على انشاء وكالة أنباء عربية قادرة على تحقيق الوجود الاعلامي العربي على الساحتين العربية والدولية ، حتى يمكن مواجهة ما تفرضه الوكالات المسيطرة على سوق الخبر العالمي .

* العمل في مجال الاستعلامات والمطبوعات والنشر على توحيد الجهود في مجال الاعلام الخارجى ، من خلال التعاون والتنسيق بين المكاتب الاعلامية العربية واعادة النظر في أوضاع أجهزة الاعلام الخارجى للدول العربية ، للوصول الى صيغة أكثر ملاءمة وفعالية في تأثير اعلامها على مراكز القرار في الخارج ، والتحدث بنبرة ومفهوم موحد مع الدول الأخرى .

الخدمات والسلع الاعلامية فى ظل التعاون العربى

على الرغم من وجود أنماط وقنوات ومنافذ متعددة للتعاون العربى على مر العصور ، فما زال هناك الكثير من مجالات التعاون التى يمكن تعميق العلاقات والروابط العربية فيها ، وبصفة خاصة فى مجالات الخدمات والسلع الاعلامية .

وان بادرة التعاون العربى الجديد المتبلورة فى ظهور مجموعات عربية متعاونة فى الوسط العربى وفى الخليج العربى وفى المغرب العربى

* تشكيل لجان فنية وإعلامية لدراسة وضع خطة للتعاون على المستويين الاتصالي والاعلامى ، لدعم شبكات الاتصال الخاصة بالتبادل الاذاعى والتليفزيونى ونقل البرامج . ويهدف التعاون على المستوى الاعلامى الى وضع خطة إعلامية تعكس العلاقات الوطيدة بين الدول العربية ، وتعتبر عن الحركة الاجتماعية والثقافية والشعبية والاقتصادية فيها .

* وضع خطة عربية لاستثمار القمر الصناعى العربى « عربسات » وامكاناته والعمل على تخفيض تعريفته .

– وكذلك وضع خطة لاستخدام القناة غزيرة الاشعاع فى مجال الاعلام الخارجى ، وبث البرامج الخاصة ، كالبرامج التعليمية ، وبرامج محو الامية المهنية والثقافية والابجدية ، وبرامج أخرى لتعميق ثقافة وفكر الامة العربية ، والمتمين من الاعمال الدرامية .

* استئجار قناة قمرية من القمر العربى تستخدم للبث المباشر طوال ٢٤ ساعة للبرامج التسجيلية والثقافية والتربوية والعلمية ، والمنوعات والدراما الاذاعية والتليفزيونية ، ونقل المباريات الرياضية ، والمهرجانات الثقافية والفنية . مع استئجار قنوات خاصة لبث البرامج المحلية .

* تبادل الاسابيع الاعلامية فى كل من الاذاعة والتليفزيون بين الدول العربية ، وكذلك البرامج والتسجيلات والمراسلات الاخبارية المصورة ، وتغطية أهم الأحداث الاخبارية والسياسية والاجتماعية والفنية والثقافية فى تلك الدول ، مع تخصيص برنامج اسبوعى تسجيلى عن الدول العربية ، يتولى تقديمه مذيعون مصريون ومذيعون من الدول العربية .

* ايفاد الخبرات الاذاعية والتليفزيونية وكبار مخرجى الدراما ليقوموا بانتاج اللوان من العمل الدرامى ، تكون مجالا لتوسيع الخبرة فى تلك الدول ، مع إعداد الكوادر الاعلامية العربية وتدريبها ، وانشاء مؤسسات للتدريب الاعلامى .

تحمل على الاعتقاد بأن ثمار هذا التعاون ستؤدي الى تعميق التعاون العربي الأعم والأشمل .

وتطرق هذه الدراسة أبواب الأنماط الممكنة من التعاون العربي في المجال الاعلامي ، لصالح الأطراف المتعاونة والانسان العربي في كل مكان . وهي تستهدي بتجارب مماثلة لمجموعات متعاونة من أجل الوجود الأفضل ، في مستقبل لايعترف إلا بالأفضل والأقوى والأجود .

وتتضمن الدراسة مقترحات تحدد خطوطا عريضة لأنماط التعاون الممكنة ، والتي تبحث عن حلول عربية تناسب ظروف الأطراف المتعاونة ، كما تطرح نماذج مازالت موضع حوار دائم لاختيار أفضل أساليبها لصالح المجموع العربي والفرد العربي في هذا المجال .

ان التنسيق المرتقب للتعاون العربي ، يقتضى بالضرورة مواقف الادارات الاعلامية العربية - أو بعضها - في اتجاه الانسجام والتكامل في السياسات الاعلامية ، دون أن يكون في ذلك معنى من معاني المساس بالسيادات الاعلامية الخاصة . الا انه من المنتظر ان تؤدي هذه المواقف والسياسات الى مكاسب جديدة في جانب تطوير وتنمية جميع الهيئات العربية الاعلامية .

هذا وسوف تتعرض التطورات المرتقبة لموضوعات الخدمات والسلع الاعلامية ، مما يتطلب تعريفا محددا وواضحا لكل منها حتى يمكن معالجة التعاملات الخاصة به في اطار اتفاقيات المجموعات العربية .

وأول ما يعرض من أمور التنسيق المرتقب للتعاون العربي ، هو مايحيط به من ظروف وملابسات جديدة ، وأهمها :

- أن التنسيق لم يعد تنسيقا ثنائيا بين ادارتين ، وإنما أصبح تنسيقا متعدد الأطراف ، في إطار أهداف التنسيق العربي الشامل .

- أن ماينطبق عليه وصف السلع الاعلامية ، سوف يطبق عليه بالضرورة اجراءات تحدها لوائح انتقال ومرور وتداول السلع والافراد بين أطراف التنسيق .

- ان المفهوم الجديد للمنافسة في مجال السلع الاعلامية قد تكون له

آثار سلبية وفقا للتفسيرات الفردية قصيرة الرؤية ، ولكنه سوف يحقق النمو لكافة الاطراف عند تحقيق الاهداف المرسومة ، ومن أجل ذلك سوف تتقبل الاطراف تطبيق المبادئ واللوائح المستحدثة ، والتي سيكون لها آثار ايجابية أقوى بكثير من التسويات الجزئية . كما أن التدقيق في التطبيق يحقق مكاسب متعددة على المستوى الاقليمي والدولي .

- ان مايطبق على السلع الاعلامية سوف يطبق على الصناعات المتعلقة بالاعلام المرئي والمسموع ، ويكون له أثره في المنافسة الحرة ومنع الاحتكارات ، بما يحقق مصالح المجموعة العربية والفرد العربي .

- ان الانتقال الحر للأفراد العاملين في الحقل الاعلامي ، ومظلة الحماية التي تفرضها لوائح اتفاقيات التعاون العربي - سوف تحقق مزايا متبادلة بين اطراف التنسيق لايجاد مجالات وفرص عمل للاستفادة بالخبرات المتوافرة ، كما تحقق التكامل والوفاء باحتياجات الاطراف المتعددة للتنسيق بشكل اقتصادي ، وكذا لحماية حقوق الفينة الملكية والادبية للمبدعين في المجالات الاعلامية .

- ان تطبيق التكنولوجيا المستحدثة لتقنيات الاعلام المرئي والمسموع ، سوف يوفر لقنواتها وشبكاتها مجالا أوسع للاختيار والتوفيق بين مختلف الاتجاهات ، مما سيكون محصلته بالضرورة لصالح المجموعة العربية على المستويات الاقليمية والدولية ، وعلى الأخص اذا أحسن اختيار الأنماط المناسبة للتعامل .

- قد يسفر تطبيق المبادئ الحاكمة للتنسيق العربي المرتقب عن فتح مجالات أوسع للعمل والتعامل بالقطاع الخاص الى جانب الهيئات الرسمية والقطاع العام ، مما يكون له أثره في الانتعاش الاقتصادي على المستوى العام وعلى المستوى الفردي .

لكل هذه الأسباب وغيرها ، كان من الضروري تجديد الخطوط العامة للأنماط المستقبلية للتعامل في مجال الخدمات والسلع الاعلامية في ظل التنسيق المرتقب للتعاون العربي ، بقصد المعاونة على إبراز خطوات

التحرك المستقبلي في هذه المجالات ، والاستعداد المبكر لارتداد الآفاق الجديدة للحرك الإيجابي بمزيد من التخطيط ، مع الاستفادة بالتجارب الرائدة التي تمت في مجموعات اقليمية مماثلة حققت نموا اقتصاديا لأعضائها . وفي الوقت ذاته تفادي الوقوع في محاذير غير محسوبة النتائج .

وفي مجال التعرف على الأنماط المستقبلية للتعامل في مجال الخدمات والسلع الاعلامية في ظل التنسيق المرتقب للتعاون العربي ، ينبغي ألا يغيب عن البال أن هذا التنسيق هو جزء من التنسيق والتعاون الأكبر داخل المجموعة العربية بأكملها ، وأن ماتطلعت اليه مجموعات دولية أخرى على مدار سنوات متعددة يعطى النموذج لامكانات تطوير مجالات التعاون . وأقرب النماذج الى المنطقة العربية هو ماحدث في مجموعة الدول الأوربية من تعاون وتقارب خلال سنوات تزيد على ربع قرن يقترب بها من التوحيد والتعاون في مجالات كثيرة يحدد له نهاية عام ١٩٩٢ ، لتبدأ أوروبا الموحدة كشكل جديد لمجموعة اقتصادية لها وزنها في موازين القوى الدولية والعلاقات الدولية ، بعد ان حققت الكثير من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة للفرد الأوربي والمجموعة الأوربية .

ومن هنا فان الاسترشاد بنماذج التعاون الأوربي ضرورة لابد منها عند تطوير التعاون في المجالات الاعلامية العربية .

أولا : التعاون في مجالات إنتاج وتبادل وتوزيع البرامج :

* في مجال الإنتاج :

في مجال إنتاج المواد الإعلامية :

من الأهداف الواضحة للتعاون العربي ، زيادة التعاون بين الشركاء العرب لتشجيع الإنتاج الاعلامي العربي المرئي والمسموع والإنتاج المشترك ، على مستوى الأطراف المتعاونة ثم على مستوى العالم العربي ككل .

والتعاون في هذا المجال سوف يوفر البرامج التي يمكنها تغذية

القنوات والدوائر الجديدة للاتصالات الاعلامية ، وتقابل احتياجاتها اليومية . وزيادة المنافسة في أسواق البرامج سوف تتطلب حتما نوعيات جديدة متميزة من الإنتاج الاعلامي المرئي والمسموع ، لها معايير ومواصفات جديدة .

ومن المفيد تشجيع كافة الأطراف على تطوير وسائلهم التقنية الخاصة بالإنتاج الاعلامي ، والارتفاع بمستوى هذا الإنتاج ، مع انكاء روح المنافسة الفنية والمهنية ومن المؤكد أن هذا التطوير للإنتاج الاعلامي العربي سوف يحافظ في الوقت ذاته على الهوية الثقافية العربية ، ويعزز إبرازها بأسلوب فني حديث ، كما أنه يقوى سوق صناعة الصوتيات والمرئيات بين الدول المتعاونة وعلى المستوى العربي .

والمجالات العريضة للتعاون في هذا المجال تشمل الجوانب الآتية :

× تنسيق وتطوير الإنتاج الاعلامي .

× الدعم المالي لعملية الإنتاج وصناعة البرامج .

× زيادة التعاون في مجالات الملكية الفنية والادبية .

× من أجل ذلك فان تطوير وتنمية الإنتاج الاعلامي العربي المرئي والمسموع بين الأطراف المتعاونة ، يجب ان يتضمن كافة الاجراءات المناسبة لتشجيع الابتكار في مجالات الصوتيات والمرئيات وإنتاج المواد الاعلامية في دول الأطراف المتعاونة ، والعمل على توزيع وتسويق هذا الإنتاج .

ويمكن تلخيص التعاون المطلوب في مجال الإنتاج الاعلامي المشترك فيما يلي :

- تشجيع التعاون الاعلامي المشترك ، انتاجا وتسويقا وتوزيعا ، بين الأطراف المتعاونة .

- دعم الدعاية والتوزيع لمواد الإنتاج الاعلامي المشترك خارج الأطراف المتعاونة ، وأيضا خارج المجموعة العربية .

- تسهيل مرور الأفراد العاملين في مجالات الثقافة والاعلام المرئي

المسموع وإنتاج المرئيات والصوتيات والحاملين لجنسيات الدول

المتعاونة ، وتطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

- تشجيع وتدريب الفنانين وذوى المواهب الفنية المبتكرة لإبراز مواهبهم بالوسائل والاجراءات الممكنة ، من خلال وسائل التعبير المرئية والمسموعة .

ومن الاهداف المرتقبة أيضا ، تشجيع الانتاج الاعلامى المحلى العربى فى الدول المتعاونة من أجل زيادة نسبة هذه البرامج فى الهيئات الاذاعية والتليفزيونية بها وفى منافذ التوزيع والاتصال الاعلامى ، وأن يتم ذلك من خلال وضع خطط هادفة مشتركة ومتابعة بصيغة دورية . ومن الضروري أن تتخذ الأطراف المتعاونة اجراءات كافية ذات طبيعة مالية وتمويلية ، لتعزيز أنشطة الانتاج الاعلامى .

وفى مجال تطوير الانتاج المشترك ، يلزم ازالة العقبات الضريبية التى تعوق انتاج المرئيات والصوتيات العربية ، وأن تمنح كل دولة متعاونة للانتاج العربى ما تمنحه لانتاجها المحلى من مزايا ضريبية ومالية .

وكذلك ينبغى العمل على تحسين ظروف تبادل البرامج وتوزيع البرامج بالخارج ، كما ينبغى تشجيع أعمال الدوبلاج والترجمة المكتوبة لأعمال الانتاج الاعلامى العربى .

وفى مجال حقوق الملكية الفنية والأدبية ، على الأطراف المتعاونة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان أن العائد الذى يحققه المؤلفون وغيرهم من الفنانين والمبدعين - مالكي حقوق الملكية الفنية والأدبية - يحقق لهم التشجيع والحفز لمواصلة التفوق والابتكار والابداع الفنى . كما ينبغى تشجيع الحلول التعاقدية فى هذا المجال .

وعلى الأطراف المتعاونة أن تعمل على تنسيق وإدارة الأنظمة التى ترعى حقوق الملكية الفنية والأدبية للأعمال الاعلامية المرئية والمسموعة ، التى تذاع أو توزع داخل بلد الطرف المتعاون .

- فى مجال الاجراءات الجمركية :

ينبغى السماح بدخول الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع من المنافذ الجمركية فى اطار التعاون المتبادل والمعاملة بالمثل ، ويشمل ذلك الأجهزة

الاحترافية للانتاج الاذاعى والتليفزيونى والخامات المتعلقة بها . على أن يتم ذلك وفق اجراءات ميسرة . وكذلك دخول السيارات المجهزة بمعدات الاذاعة والتليفزيون بنظام الإفراج المؤقت ، وتبسيط اجراءات دخول الأجهزة الخاصة بالانتاج الاعلامى المرئى والمسموع بين الدول المتعاونة . ويمكن الاكتفاء بتقديم قائمة مفصلة بالمعدات ، وأن تكتفى المنافذ الجمركية بهذه القائمة للسماح المؤقت بدخول الأجهزة ، كما يمكن السماح بعبور السيارات المجهزة بمعدات الانتاج التليفزيونى والاذاعى عبر الحدود بهذه الطريقة حتى فى خارج ساعات العمل الرسمية لمكاتب الجمارك ، وطوال أيام الاسبوع ، بما فى ذلك أيام العطلات ولأجازات الرسمية .

* فى مجال التبادل :

- فى مجال تبادل البرامج الثقافية :

فى مقدمة مجالات التبادل ، مجال الثقافة بكل روافدها الفنية والأدبية وما يتصل بها من النواحي العمرانية والحضارية كلها . فاللغة العربية والتراث الحضارى العربى والحفاظ على الهوية الذاتية العربية ، كلها ركائز هامة للتعاون فى مجالات تبادل البرامج الثقافية . من أجل هذا يأتى تبادل البرامج الثقافية العربية فى شتى صورها ، والتأكيد على إبرازها فى لغة عربية سليمة ميسرة ، ولاينضب التراث الثقافى العربى كمورد متجدد ومنبع دائم لأبراز الثقافة العربية وتشجيع تبادل البرامج فى هذا المجال الهام .

واللغة العربية هى اطار التعاون بين الأطراف العربية ، وهى اطار يركز جانب المواجهة العربية مع الثقافات الاخرى ، وبخاصة فى المجالات الثقافية التى تحقق التبادل الفكرى ، وكل ما يتصل بذلك من البرامج العلمية والتعليمية والفنية ، وكذلك ما يختص بنشر الكتب وتبادل الخبرات فى العلوم والفنون والآداب ، واللقاءات المشتركة على مختلف هذه المجالات ، بما فى ذلك المؤتمرات التى تناقش القضايا الثقافية العامة أو المتخصصة التى تنمى روح التعاون ، تحقيقا للتكامل والتكافل الاجتماعى ، ووصولاً الى الوسائل والغايات التى تحقق التنمية الشاملة .

– فى مجال تبادل الاخبار التليفزيونية والاذاعية :

يهدف التعاون العربى الى تعميق التقارب بين الدول المتعاونة ، وفى هذا المجال يمكن عرض الاخبار التليفزيونية والمعلومات الصحيحة على المواطنين بصورة تضمن تقوية الثقة المتبادلة . ومن هنا يجب توفير أكبر قدر من المعلومات والأخبار الصادقة الدقيقة ، واتاحتها لجمهور المشاهدين والمستمعين .

ويفرض التعاون بين مجموعة من الدول ، الالتزام الدقيق بهذه المصادقية لأجهزة الاعلام المرئى والمسموع ، ومن حق كل مواطن فى مجموعة الدول المتعاونة أن يحصل على المعلومة الصحيحة من خلال أجهزة الاعلام ، على أن توفر هذه الاجهزة ذلك بالوسائل الفعالة المناسبة .

ويطبيعة الحال فهناك بعض الحدود والقيود فى اعطاء المعلومات فيما يخص مدى ارتباط ذلك بالامن القومى ، وسلامة المواطنين والنظام العام ، وسلامة الاقتصاد ، ومنع الجرائم ، ومنع افشاء المعلومات السرية .

– تنمية التعاون فى مجال البرامج الرياضية :

تعمل كافة حكومات الدول على إتاحة الفرص المناسبة لممارسة الرياضة على جميع المستويات ولصالح كافة المواطنين ، ويعتبر التليفزيون وسيلة مثالية للوصول الى هذه الاهداف ، ويتضح ذلك من أن معظم قنوات التليفزيون توفر مساحة مناسبة من برامج ارسالها للثقافة الرياضية وأخبار الرياضة وأنشطتها وممارستها .

وعلى ذلك فان مجال الرياضة يمثل نمطا من المجالات المرتقبة للتعاون ، ويمكن ان يكرس التعاون فى هذا المجال لمناقشة الوسائل والاساليب المشتركة لاستحداث وتطوير عدد من البرامج الرياضية الهادفة ، وايجاد أنواع جديدة من البرامج الرياضية من حيث اساليب وأوقات العرض التليفزيونى . ومن ذلك أيضا العمل على زيادة شعبية عدد من الألعاب الرياضية ، لمعالجة العنف المصاحب للألعاب الرياضية داخل وخارج أرض الملعب .

– التنسيق فى مجال ضوابط الاعلانات التليفزيونية :

تعتبر الاعلانات التليفزيونية أحد المجالات التى تحتاج الى عناية فائقة فى التنسيق بين الدول المتعاونة . ولعل التطورات التكنولوجية الجديدة والأقمار الصناعية ، تجعل من الضرورى اجراء تنسيق عاجل ومقبول بين الاطراف المتعاونة فى هذا المجال ، ولكل دولة رؤيتها الخاصة تجاه الاعلانات التليفزيونية .

ومن ناحية أخرى فإن الاعلان التليفزيونى هو مورد تمويل هام لبعض المؤسسات التليفزيونية ، ومنها اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصرى . وللعلان التليفزيونى أثر كبير على جمهور المشاهدين وعاداتهم الشرائية .

ومن العناصر الهامة كيفية ظهور الرجل والمرأة فى الاعلان التليفزيونى . وتلتزم المؤسسات التليفزيونية بمواثيق ومبادئ اخلاقية أساسية تطبقها على الاعلانات .

وهناك عوامل مختلفة متعددة تؤثر على الاعلان التليفزيونى ، ومن هنا فان التعاون بين الدول يقتضى التنسيق للعمل على تقريب وجهات النظر فيما يخص التعامل مع الاعلان التليفزيونى ، انتاجا وارسالا .

على ان الاعلانات التليفزيونية ينبغى اعدادها وانتاجها بمفهوم المسئولية تجاه المجتمع ، مع إعطاء أهمية خاصة للقيم والسلوكيات التى تشكل جزءا أساسيا من كل دولة متعاونة ، ومن ذلك احترام كرامة الأفراد ، والمساواة بين البشر فى الحرية الشخصية وحقوق الانسان .

ويتلخص الرأى فى هذا المجال فى إطار مجموعة من الأفكار الأساسية التى تمثل تحفظات تراعى طبيعة الوظيفة الاعلامية داخل وسائل الاعلام العربية ، وانعكاس أثارها على مجتمعات دول التعاون ، وأهم هذه الأفكار ما يأتى :

– أن تكون جميع الاعلانات صادقة وأمانة فيما تعرضه ، ويتوفر لها شكل العرض المذهب الذى لايتعدى حدود اللياقة فى جميع الظروف .

– أن يلتزم المعلنون بقوانين البلد الذى يتم فيه الارسال ، مع مراعاة مشاهدى البلد الآخر وعدم الخروج عن قوانينه أيضا .

- مراعاة الحرص على عدم اذاعة أى اعلانات تليفزيونية عن التدخين أو المواد الكحولية أو المنتجات النواحية .

- مراعاة ألا تتضمن الاعلانات التليفزيونية الموجهة للأطفال ما يؤدى معنوياتهم ، أو يتعارض مع اهتماماتهم وقدراتهم الذهنية والبدنية.

- ان تظهر الاعلانات التليفزيونية بوضوح على انها مواد اعلانية .
- ان تظهر الاعلانات منفصلة عن البرامج التليفزيونية ، كما ينبغي ألا تؤثر الاعلانات أو مصالح المعلنين على مضامين البرامج التليفزيونية بأى حال .

- تجميع الاعلانات وجعلها بحيث لا تؤثر على سلامة وقيمة البرامج التليفزيونية أو تسلسل عرضها الطبيعى .

- مراعاة ألا يكون الوقت المخصص للاعلانات زائدا بشكل يقلل من القيمة الاعلامية لوظيفه التليفزيون فيما يخص الاعلام والتعليم والتنمية الاجتماعية والثقافية والترفيه .

- عدم السماح بظهور الاعلانات الايحائية أو المتخفية داخل عناصر البرامج .

* فى مجال التوزيع :

- فى مجال توزيع الافلام السينمائية ومواد الفيديو :
يعتبر توزيع الافلام هاما فى تمويل انتاج الفيلم السينمائى وتطوير جودة الافلام العربية المنتجة لتقف فى وجه المنافسة مع الافلام الأجنبية . وما زالت صناعة السينما العربية فى حاجة الى مزيد من التشجيع والانعاش . وهناك وشائج وخطوط من التعاون بين صناعة الفيلم العربى وصناعة البرامج التليفزيونية .

وتلعب المؤسسات الاذاعية والتليفزيونية دورا هاما فى هذا المجال ، ويمكن للتعاون العربى أن يقوم بدور متعدد الوجود فيما يأتى :

× اتخاذ اجراءات لدعم وتشجيع الموزعين المستقلين ، وتقادى استخدام السلطة للتحكم فى أسواق توزيع الفيلم العربى ، وبمعنى آخر

منع الاحتكار فى هذا المجال .

× مساندة موزعى الافلام السينما العربية ، ومعاونتهم على اداء وظيفتهم فى مجال التسويق المنتظم للافلام العربية .

× تشجيع التعاقدات الرامية الى تنوع أساليب توزيع الافلام السينمائية مع اعطاء اولوية خاصة لدور العرض السينمائى . على أن يكون ترتيب اولويات التوزيع كالاتى :

• دور العرض السينمائى .

• تسجيلات الفيديو .

• العرض بالقنوات التليفزيونية .

× تشجيع الاتفاقات التى تضمن عدم اذاعة الافلام بالتليفزيون ، فى الوقت الذى يمكن فيه عرضها فى دور السينما بحضور أعداد كبيرة من مشاهدى دور العرض السينمائى .

× اتخاذ خطوات تشجيعية من مختلف منافذ التوزيع لدعم الانتاج السينمائى من أصل عربى ، ويكون ذلك بدفع المقابل المجزئ لحقوق الملكية الفنية والأدبية ، اضافة الى الاسهام العادل بصورة متعددة من الأعضاء المتعاونين وبأشكال متعددة ، ومن ذلك :

• إسهام شركات الانتاج التليفزيونى فى عمليات تمويل انتاج الفيلم السينمائى العربى .

• إسهام الشركات والهيئات والأنظمة التى تعمل فى مجال انتاج المرئيات والصوتيات وشبكات النقل على الكابلات ، وما يماثلها من منافذ التوزيع ، لتمويل القطاعات المختلفة فى صناعة الفيلم السينمائى العربى .

• تعزيز التعاون بين الانظمة التليفزيونية العربية وأنظمة الافلام السينمائية العربية فى مجال الانتاج المشترك ، وأيضا فى مجال تنسيق العرض وزيادة المعلومات والدعاية للافلام السينمائية بالتليفزيون ، وزيادة فرص العرض والتوزيع للافلام السينمائية بزيادة النشاط فى مجال كتابة الترجمة على الافلام العربية باللغات الاجنبية .

الافلام العربية الممتازة .

- العمل على بذل الجهود للتواجد في الاسواق الدولية السينمائية الهامة والدعاية للافلام العربية بصورة منتظمة وفعالة .
- تبني الاجراءات التي تشجع على دبلجة الافلام العربية أو عمل ترجمة مكتوبة لها على الصورة ، بهدف تقديمها للمشاهدين في باقي انحاء العالم .
- دعم الجهود الرامية لتنظيم أسواق ومهرجانات عربية للفيلم السينمائي بصورة منتظمة .

اتخاذ مايلزم لتأكيد تواجد وتمثيل المحترفين السينمائيين العرب في الهيئات والمجالس والمؤسسات والمنظمات العربية الخاصة بالاتصالات الاعلامية المرئية والمسموعة .

• اتخاذ الاجراءات اللازمة والدعاية المناسبة لتقديم الانتاج السينمائي العربي ، مع اعطاء الفيلم العربي وضعا متميزا في برامج الاعلام المرئي والمسموع وقنواته وشبكاته المختلفة .

• اتخاذ خطوات لتشجيع توزيع اكثر انتشارا للانتاج السينمائي من الدول الأعضاء الأقل تقدما في هذا المجال .

وهناك تقارب كبير بين الانتاج السينمائي والانتاج التلفزيوني المسجل على الفيديو تيب ، حيث ان عددا من مراكز الانتاج السينمائي العالمية تتجه نحو التسجيل بطريقة « الفيديوسيما » وقد اقترب ظهور انظمة للتلفزيون عالي التحديد (HDTV) . ومن هنا فان المبادئ المتطبقة على الفيلم السينمائي تنطبق ايضا على انتاج الفيديو ، وانتاج المرئيات والصوتيات بصفة عامة .

ثانيا : التعاون في مجال التقنيات الجديدة للاتصالات الاعلامية :

- * في مجال استخدام قنوات الاقمار الصناعية :
- يعتبر التعاون في استخدام قنوات الاقمار الصناعية للإعلام المرئي والمسموع مجالا يعزز بطبيعته التعاون العربي ، لما يحققه من التقارب

• زيادة عدد دور العرض السينمائي المجهزة بمعدات حديثة والمصممة بطريقة جذابة ، وذلك بالاضافة الى وسائل الانتاج والتوزيع والخطط الهادفة لتطوير الاستثمار في انتاج الافلام السينمائية العربية ، والارتفاع بجودتها من حيث التقنية والمضمون .

• تقوية طرق وأساليب مكافحة القرصنة في مجال المرئيات والصوتيات ، عن طريق التعاون المحلي والاقليمي بين الأطراف العربية المتعاونة ، وكذا مع الجهات الدولية ، ويفرض عقوبات صارمة على المخالفين بواسطة الجهات الإدارية والمهنية .

توفير التسهيلات الخاصة بتدريب العاملين في مجال توزيع الافلام السينمائية العربية ، وتعريف المتلقين بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من اختيار الافلام العربية الجيدة .

• تشجيع الدور الثقافي والتجريبي للسينما العربية بأنماط مختلفة مثل الانتاج السينمائي التجريبي ونوادي الفيلم والأنماط الأخرى من التوزيع غير التجاري ، مع اتباع سياسات وأساليب مناسبة لدعمها .

• تشجيع ابرام اتفاقات الانتاج المشترك للافلام السينمائية العربية ، حيث يتم - بعد الانتاج - المشاركة في الدخل من الاسواق المختلفة ، ويهدف فتح أسواق جديدة ، والتحرك الفعال في هذا المجال .

• تنشيط الانماط المختلفة لاتفاقات التوزيع المشترك والارتباط المتبادل من أجل تنشيط توزيع الفيلم السينمائي العربي .

• تشجيع الترتيبات الخاصة بين الأعضاء المتعاونين لمساندة الانتاج السينمائي لدى عضو آخر ، سواء بالتبادل أو بدون التبادل ، والمساعدة في توزيع الفيلم نظير أجر مناسب يستخدم بعضها للدعاية عن انتاج الفيلم ، وذلك بالإضافة الى العون المشترك في مجال الانتاج المشترك للافلام العربية المتميزة الجودة .

- تشجيع الجهود وتهيئة الظروف المناسبة لجمع وتوزيع المعلومات الكاملة عن الانتاج السينمائي العربي ، بما يفيد المشاهد العربي .
- التعاون في ايجاد قاعات عرض سينمائي متخصصة في عرض

بين الأعضاء ، والمحافظة على المثل العليا العربية وميراث الحضارة العربية . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مضمون البرامج المستخدمة وحرية التعبير الفني .

ولاشك أن انتاج البرامج العربية المناسبة لتغذية قنوات الأقمار الصناعية العربية والدولية ، تعتبر عنصرا أساسيا ويكفي الإشارة هنا الى أن عدم الاستفادة بالقناة غزيرة الاشعاع على الجيل الاول من القمر الصناعى العربى (عربسات) حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، كان بسبب التأخر فى الوصول الى الصيغ المناسبة لانتاج البرامج المغذية للقمر العربى . وسوف تكون هناك حاجة دائما لانتاج وإعداد برامج للقنوات التقنية الجديدة للتوزيع والارسال فى المستقبل .

وتجدر الإشارة الى مؤشرات المستقبل التى تفيد بأن طاقات القنوات القمرية وأعدادها ومنافذ توزيع الاعلام المرئى والمسموع تزداد زيادة مطردة . والاستخدام الموائم لهذه القنوات هدف من أهداف التعاون برغم ما قد يحدث من بطء فى التألف بين القواعد والقوانين المنظمة لذلك على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .

وتتضمن مجالات التعاون وضع مبادئ أساسية مشتركة فى هذا المجال ، وضرورة احترام الدول الاعضاء للمبادئ الخاصة بالاستفادة بالامكانيات المتاحة من قنوات الاقمار الصناعية والتى تقع فى دائرة اختصاصها ، وأن تعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل هذه المبادئ معروفة لدى الاشخاص والهيئات المعنية ، وأنها موضع احترام واعتبار عند التنفيذ العملى .

وينطبق هذا على الاقمار الصناعية للبث المباشر ، كما ينطبق على الاقمار الصناعية ذات الخدمات الثابتة للاتصالات فيما يخص ارسال البرامج الموجهة للاستقبال بواسطة الأفراد مباشرة ، أو للتوزيع بواسطة الهيئات الاذاعية والتليفزيونية ، أو للتوزيع على كابلات ، أو بأية وسيلة يمكن أن تصل الى الأفراد المشاهدين . وفى هذه المجالات تظهر اهمية مقدمى الخدمة ، ومقدم الخدمة هو الهيئات والمؤسسات الخاصة

بالاعلام والمسموع سواء كانوا هيئات عامة أو هيئات خاصة أو ما فى حكمها أو كانوا على شكل كونسورتيوم ، أو أى تكوين آخر يقدم برامج الاذاعة والتليفزيون عن طريق الأقمار الصناعية ليستقبلها عامة الأفراد .

ويمكن ايجاز المبادئ الأساسية التى تحكم التعاون فى هذه المجالات ، فيما يأتى :

• تطبيق القانون : وفى هذا المجال فإن جهة الاختصاص أو الهيئة التى يمكنها تقديم قنوات الأقمار الصناعية لمقدم الخدمة ينبغى أن تتحقق من أن البرامج المرسله على هذه القنوات تخضع لتشريعات هذه الدولة ، وأن تكون أجهزتها الاشرافية والقضائية ذات سلطة قانونية على مقدم الخدمة . ومن هنا تتضح أهمية الوصول الى اتفاق فى هذه النواحي القانونية ، وخاصة اذا كان مالك القنوات القمرية فى دولة ومقدم الخدمة فى دولة أخرى .

• مواصفات ومضمون البرامج :

يلزم بصفة عامة أن يلتزم مضمون البرامج بالمواصفات والمعايير الآتية :

- الالتزام بالدقة والصدق فى البرامج الاخبارية وعدم الانحياز فى عرضها .

- توفر الاحترام والسلوكيات القوية فى البرامج .

- ألا تخالف البرامج حق احترام خصوصية الحياة الأسرية ، وأن تحترم وجهات نظر الآخرين .

- ألا تعطى البرامج اهتماما خاصا بالعنف أو تركى العداء بين الأجناس البشرية .

- أن تحترم البرامج حساسية شخصية الطفل ، وأن تحترم معنويات وأخلاقيات وقدرات الاطفال والشباب ، خاصة فى البرامج التى تحظى بمشاهدة أعداد كبيرة منهم .

وفى هذا الشأن ، يمكن بذل الجهد لمنع احتكار المادة الاعلامية

المسموعة والمرئية بواسطة مقدم خدمة واحد ، بمعنى حصوله على الحق الوحيد للاعلام عن حدث أو نشاط هام يهم بشكل خاص عامة الافراد لأن مثل هذه الاحتكارات تحرم عددا كبيرا من أفراد المواطنين من فرصة متابعة الحدث أو النشاط بالراديو أو التلفزيون .

• المسؤولية :

ان السلطات العامة عندما تمنح تراخيص أو موافقات أو عقود بشأن استخدام قنوات الاقمار الصناعية ، فإن عليها ان تحدد بشكل دقيق مسؤولية مقدم الخدمة ومن يعملون بعقود من الباطن معه .

• حق الرد :

من حق كل شخص طبيعى أو قانونى - بصرف النظر عن جنسيته أو مكان اقامته - ان يتاح له ممارسة حق الرد فيما يخص البرامج موضوع الخدمة . لذلك فإن اسم الشخص أو الهيئة المسؤولة عن البرامج ، يكون لها حق الرد فى الاطار الذى يحدده القانون .

• تقديم البيانات والمعلومات :

من حق السلطات المحلية المختصة ، الحصول على البيانات والمعلومات الكاملة عن مقدم الخدمة عند الطلب بواسطة هذه السلطات . وتتضمن هذه المعلومات الاسم والمقر والوضع القانونى لمقدم الخدمة والغرض من استخدام قنوات القمر الصناعى وطبيعة البرامج وطريقة التمويل وجمهور المشاهدين الذين يوجه اليهم البرنامج .

ومن الطبيعى أن كل دولة لها أن تحدد السلطات أو الهيئات أو الجهات المختصة بتنظيم العمل والتصريح باستخدام القنوات القمرية بواسطة مقدمى الخدمة .

* فى مجال استخدام الاقمار الصناعية للبيث المباشر :

سوف تكون للاقمار الصناعية للبيث المباشر أهمية اعلامية كبرى على المستوى الدولى : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وسوف تكون الاقمار الصناعية للبيث المباشر وسيلة من وسائل تقوية التعاون الدولى فى المستقبل . واقتناء الاقمار الصناعية للبيث المباشر -

أو قنواتها - يتفق مع مبادئ السيادة الاعلامية للدول ، وتعتبر عن حق أساسى فى الارسلال والاستقبال ، والبحث عن المعلومات والأفكار .

وأنشطة الاقمار الصناعية للبيث المباشر تعمل على تنمية تبادل المعلومات والمعرفة فى المجالات الثقافية والعلمية ، وتساعد على تطوير النواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل على تحسين نوعية الحياة للأفراد ، وتمدهم بالترفيه والترويح ، وفى الوقت ذاته تعبر عن الحياة السياسية والوحدة الثقافية للبلاد .

وهذه الأنشطة إذا أحسن تنفيذها بطريقة تتماشى مع تعزيز التفاهم المتبادل وتقوية أواصر علاقات التعاون بين الدول والأفراد ، فإنها تضيف الى عناصر الاستقرار الامان والسلام الدولى . وحقوق كافة الدول مكفولة على قدم المساواة فى الاستفادة بمزايا الاقمار الصناعية للبيث المباشر والتعامل مع تكنولوجياتها ، الا ان التعاون بين عدد من الدول يضيف امكانات تنفيذية اضافية لما تحتاج اليه هذه التكنولوجيا من تكلفة خاصة ، كما ان جدواها تزداد بزيادة المساحات المخدومة وعدد الافراد المتلقين لخدماتها .

ولا شك ان هذا المجال يمكن ان تكون فرص نجاح التنسيق له افضل بين أعداد محدودة من الدول ، سيما اذا كانت الدراسة الاقتصادية موضع فحص دقيق لاختيار انسب البدائل ، من حيث الامتلاك أو التأجير ومواصفات وأسلوب التشغيل . مع مراعاة مسؤولية الدول المشاركة فى هذا التعاون ، وحقوق الدول المشاركة والتي تتأثر بذلك فى التشاور والتنسيق ، ومراعاة ماينشأ من حقوق الملكية الفنية والادبية للمواد المتداولة وحمايتها .

كما ان التنسيق يتم أيضا من خلال القنوات الدولية مثل الاتحاد الدولى للاتصالات . ولاشك ان تعاون عدد من الدول فى هذه المجالات يغطيها فرصة اكبر للنجاح عند التعامل مع الاتحادات الدولية فى حالة تنسيق مواقفها معا .

وتقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية بأنواعها ، وبينها بين أنظمة الكمبيوتر والتشغيل الأوتوماتيكي والتشغيل من بعد .

ولا يكاد يمر عام الا وتجتمع دول العالم - ممثلة في الاتحادات الدولية للاتصالات والاتحادات الدولية الإذاعية والتلفزيونية - بهدف تنسيق خدمات جديدة أو توزيع وتخطيط نطاقات مستحدثة للموجات . وكل دولة وإدارة اعلامية تعمل على اقتناء هذه التكنولوجيا وأساليبها . ويكون اختيار المواصفات الفنية لهذه التقنيات قرارا صعبا لانه يرتبط بمجالات التوسع في المستقبل ويرتبط بمجالات التبادل والتعاون . من أجل هذا فان التعاون العربي مطلوب في مجال تنسيق المواصفات الفنية ، للوصول الى أفضل البدائل الاقتصادية والفنية التي تجعل التعاون والتبادل ممكنا لسنوات طويلة في المستقبل .

ولاشك أن التنسيق العربي في الاتحادات الدولية يحقق صالح المجموعات العربية على المستوى الدولي والاقليمي . ويحتاج هذا التنسيق الى اتصال دائم ، وتقريب لاساليب العمل الفني ، ومواجهة للخيارات الدولية بشأن المواصفات الموحدة للتقنيات الجديدة ومستلزماتها ، مع الأخذ في الاعتبار بصالح المجموعات العربية طبقا لمعدلات وظروف نمو خدماتها الاتصالية والاعلامية .

ثالثا : التعاون في مجال المبادئ والقواعد المتعلقة بالنواحي القانونية :

* فيما يخص البرامج التلفزيونية المنقولة بالاقمار الصناعية وتوزيع التلفزيون على كابلات :

في مجال حماية حقوق المؤلفين والمحنين وغيرهم من مبدعي الاعمال الفنية والفكرية والمؤدين والمنتجين في مجال الاعمال السينمائية والتسجيلات المرئية والمسموعة والهيئات الإذاعية والتلفزيونية - فان هؤلاء يواجهون كل يوم الجديد من التقنيات والتطورات التكنولوجية التي تمس الاتصالات الاعلامية ، ولعل أهمها في الوقت الحاضر تقنيات الارسال والنقل والتوزيع بالاقمار الصناعية وبواسطة الكابلات . وفي

* في مجال استخدام القنوات غزيرة الاشعاع للقمر الصناعي العربي (عربسات) :

رغم ان القمر الصناعي العربي (عربسات) يحتوى في جيله الاول على قناتين غزيرتي الاشعاع ، يمكن دمجها في قناة واحدة قوية فان هذه القناة غزيرة الاشعاع لم يستفد بها خلال السنوات الاولى من عمر القمر العربي حتى لحظة اعداد هذه الدراسة .

وليس ذلك نابعا عن قصور تقني ارنقص في المواد العربية التي يمكن تلفزتها من هذه القناة ، كما انه لا يرجع الى عدم جدوى هذه القنوات ، فان المنطقة العربية أحوج ماتكون الى استخدام هذه النوع من البث في كثير من المناطق النائية والبعيدة عن العمران في أغراض التعليم ومحو الامية وأغراض الاتصال الاعلامي الاخرى ، ولكن ذلك يرجع الى تعثر التنسيق وتقريب الاهداف .

* في مجال تنسيق المواصفات الفنية :

ان عالم الغد القريب يحمل بين طياته الكثير من التقنيات الجديدة والاساليب الفنية للاتصال الاعلامي ، كلها يهدف الى ايجاد معابر جديدة للوصول الى الفرد ومخاطبته اينما كان ، والى تحسين جودة الاتصال ونوعيته وتعدد قنواته ومضامينه .

فهناك التلفزيون عالي التحديد بمواصفاته الجديدة ، وهناك « التلي تكست » و « الفيديو تكست » ، وهناك شفرات جديدة لإخفاء إشارة الصورة والصوت إلا لحائزى مفاتيح هذه الشفرات ، وهناك تقنيات جديدة لتوزيع الإشارة على كابلات الالياف الضوئية ، وهناك توزيع قنوات صوتية مجسمة متعددة جديدة يصل عددها الى ١٦ قناة بالقمر الصناعي - تنقل في الحيز المخصص لقناة تلفزيونية واحدة ، وهناك قنوات مستحدثة للارسال الإذاعي المباشر من الاقمار الصناعية ، ليس فقط للبث التلفزيوني المباشر ولكن لإرسال الإذاعة الصوتية ، يهدف الى نقل اشارات الارسال القوية التي تستقبلها أجهزة استقبال صغيرة في أى مكان ، وهناك تزاوج بين تقنيات الاعلام المرئي والمسموع

• ان مالكي الحقوق الفنية والادبية يمكنهم ممارسة تحكم فعال في استخدام اعمالهم وانتاجهم واسهاماتهم ، وبصفة خاصة عند استقبال هذه الاعمال بواسطة أعداد كبيرة عن طريق الأقمار الصناعية ذات الخدمات الثقافية .

- تكون معاملة البرامج والاعمال المحمية الموزعة على كابلات وغيرها المنقولة على الأقمار الصناعية للبث المباشر على انها :
• توزيع أنى على كابلات للبرامج التى تذاع بالكامل وبدون تعديل ، فى ذات الوقت المرسله فيه من محطات الارسال التلفزيونى .
• برامج معدة خصيصا للتوزيع على كابلات اذا لم يتوفر أى من هذه المعايير .

- تعامل البرامج والاعمال المحمية عند توزيعها باستخدام الارسال على الأقمار الصناعية ذات الخدمات الثقافية على انها :
• برامج معدة خصيصا للتوزيع على كابلات اذا كانت القوانين المحلية تعتبر الارسال بالقمر الصناعى وسيلة ناقلة فقط وبدون مسئولية فيما يخص حقوق الملكية الفنية والادبية .

توزيع أنى على كابلات للبرامج المذاعة فى غير ذلك من الحالات ، بشرط ان يكون التوزيع فى وقت الارسال نفسه ومذاعا بالكامل وبدون تعديل .

- ان تتخذ الدول المتعاونة خطوات مناسبة فيما يخص التراسل بالأقمار الصناعية نحو تبني التفسيرات المتجانسة على المستوى العربى للمفاهيم المتصلة بحقوق الملكية الفنية والادبية فى الجهات الدولية العاملة فى مجالات حقوق الملكية الفنية والادبية والحقوق المجاورة .

- على الدول المتعاونة أيضا ان تعطى اهتماما خاصا للآثار والنتائج الاقتصادية السيئة التى يمكن ان تحدثها التقنيات والوسائل الجديدة لتكنولوجيا الاتصالات الاعلامية على أسواق الأعمال والاسهامات المحمية ، وعلى منتجى الأعمال السينمائية والتسجيلات المرئية والمسموعة ، وعلى موقف المؤسسات الاذاعية والتلفزيونية ، وكذلك على

نفس الوقت فانه ينبغي عدم تعطيل قيام هذه التقنيات بدورها فى توصيل الاعلام المرئى والمسموع الى جمهور المشاهدين والمستمعين .
وهناك هيئات دولية متعددة أسهمت فى توضيح الإطار الاساسى لحماية هذه الحقوق ، ومن ذلك منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية فى المجالات الفنية والادبية . وكل هذه المؤسسات الدولية وغيرها من مجموعات التعاون الدولية ، سبق لها أن درست أهمية التعاون فى هذا المجال من أجل حماية حقوق المفكرين والمبدعين والفنانين والكتاب باختلاف تخصصاتهم وتنوع اهتماماتهم .

ويمكن بلورة المبادئ الحاكمة التى تصلح أساسا لتنسيق التعاون فى هذا المجال على المستوى العربى ، فيما يأتى :

- أن على الدول اطراف التعاون أن تميز نمطين من الخدمات أولهما: الاشارات الحاملة للبرامج المرسله بالأقمار الصناعية للبث المباشر ، وثانيهما الاشارات الحاملة للبرامج المرسله بالأقمار الصناعية ذات الخدمات الثابتة للاتصالات .

- ان على الدول اطراف التعاون أيضا التفرقة بين البرامج المعدة خصيصا للتوزيع على كابلات ، وبين التوزيع على كابلات لبرامج تلفزيونية مرسله فى الوقت ذاته من محطات ارسال تلفزيونية .

- يعتبر ارسال البرامج والاعمال المحمية بواسطة الأقمار الصناعية للبث المباشر ، خاضعا للوائح والشروط الاذاعية والخاصة بالاتصالات الاعلامية .

- اما البرامج المنقولة فى الأقمار الصناعية ذات الخدمة الثابتة للاتصالات ، فمن المهم أن يؤخذ فى الاعتبار بالنسبة لها النواحي التالية عند تحديد مسئولية حقوق الملكية الفنية والادبية :

• ان تطلق حرية نقل المؤسسات الاذاعية لمواد الاذاعة المرئية والمسموعة فيما بينها باستخدام الأقمار الصناعية ذات الخدمات الثابتة للاتصالات .

فرص العمل للمؤلفين والمؤدين .

وفيما يختص بحماية المنتجين المذكورين والهيئات الاذاعية المرئية والمسموعة والمؤدين ، فان الدول المتعاونة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار منح الحماية لهؤلاء اضافة لما توفره القنوات الدولية .

- وعلى الدول المتعاونة فيما يخص الحصول على الحقوق المتعلقة بتوزيع إشارات الأقمار الصناعية على كابلات ، ان تستحدث خططا ملزمة للتخصيص كلما كانت هذه الخطط مسموحا بها في اطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفنية والادبية ، وذلك في حالة عدم إمكان التوصل الى حلول تعاقدية مرضية ، وعندئذ تقتضى حماية صالح الأفراد اللجوء الى مثل هذه الترخيصات .

* توزيع المواد ذات حقوق الملكية الفنية والادبية :

ان التعاون في مجال توزيع المواد ، الخاضعة لمبادئ الملكية الفنية والادبية ، بوسائل الاتصال التقنية الحديثة - يبعث على اهتمام جمعيات المؤلفين والملحنين ومن في حكمهم من الفنانين والاتحادات الاذاعية الاقليمية والدولية ، وفي الوقت ذاته هو موضع اهتمام متوقع من أطراف التعاون العربي .

وفي مجال التوزيع بواسطة الاقمار الصناعية للاتصالات تبرز مجالات جديدة للتعاون ، يمكن تلخيصها في المبادئ التالية :

- في حالة توزيع الأعمال بواسطة طرف ثالث عبر الاقمار الصناعية للاتصالات ، يحصل المؤلفون ومن في حكمهم على حقوقهم من الطرف الثالث وفق التشريعات التي يخضع لها الطرف الثالث الموزع .

- في حالة الرغبة في توزيع المادة الاذاعية المرئية والمسموعة عبر الاقمار الصناعية للاتصالات بواسطة طرف ثالث ، فان ذلك يتطلب موافقة الهيئة الاذاعية المصدرة للبرنامج . اما اذا كان المؤلفون اصحاب الحقوق لا يرغبون في التصريح للطرف الثالث باستخدام المادة الاذاعية بناء على طلبهم ، فان الهيئة الاذاعية تمنع ذلك ، ما لم يكن العمل مشمولاً في الاشارات المنقولة بصفة عارضة .

- اذا استمر التوزيع للبرامج غير المرخص به رغم اتخاذ الاجراءات بواسطة الهيئة الاذاعية لمنع ذلك ، فعلى الهيئة الاذاعية ان تحاول حل المشاكل الناجمة عن الموقف في اطار علاقات تعاقدية على مستوى الدولة المتعاونة ومع المؤلفين أصحاب الحقوق .

- في حالة قيام هيئة اذاعية مصدرة للبرامج المحملة بواسطة الأقمار الصناعية للاتصالات بفرض توزيعها بواسطة طرف ثالث فان على الهيئة الاذاعية ان تقوم بترتيبات عملية لضمان تعريف المؤلفين اصحاب الحقوق مقدما بذلك بحيث يمكنهم ممارسة حقوقهم والحصول على مستحقاتهم .

- لانتطبق اجراءات التعاون على حالات التوزيع غير القانوني التي تقوم بها أطراف غير مقصودة عند نقل الهيئات الاذاعية لمواد اذاعية عن طريق الاقمار الصناعية للاتصالات .

- في حالة قيام الهيئات الاذاعية المصدرة للبرامج أو هيئات التوزيع لعمل تسجيلات ميكانيكية أو الكترونية مرئية أو مسموعة ، فان المبادئ السابقة لاتمنع المؤلفين أصحاب الحقوق من ممارسة حقوقهم .

رابعا : التعاون في مجال تشجيع المنافسة الحرة في الحقل الاعلامي :

لاشك ان التعاون العربي المرتقب في كافة المجالات - ومنها المجالات الاعلامية - يهدف الى تنمية الانشطة الاقتصادية ، وتدعيم الاستقرار والتوسع المستمر المتوازن ، ورفع مستوى معيشة الافراد ، وتوثيق العلاقات بين أطراف التعاون ، وبينهم كمجموعة وبين المجموعات الاخرى اذ تعتبر كل هذه الاهداف تأكيدا للتضامن الذي يربط بين الاطراف المتعاونة وتنمية لاقتصادياتها .

ومن الاسس العملية التي يقوم عليها مثل هذا التعاون : حرية مرور السلع والخدمات الاعلامية ، وحرية انتقال العاملين في المجال الاعلامي ، وحق أداء الخدمات الاعلامية وحرية انتقال رؤوس الاموال . ويعتبر ضمان توفير المنافسة الحرة داخل المجموعة المتعاونة من عوامل الانتعاش الاقتصادي . ويقتضى ذلك حظر الاتفاقات التجارية

سادسا: تعزيز التعاون متعدد الاطراف فى مجال تنسيق السياسات الاعلامية :

ان التعاون متعدد الاطراف فى مجال تنسيق السياسات الاعلامية يختلف عن التعاون الثنائى ، ويكون اكثر صعوبة لبلوغ اهداف ايجابية تنفيذية . وتتبلور عادة اللقاءات والاجتماعات الخاصة بتنسيق السياسات الاعلامية فى صور مختلفة على شكل بروتوكولات مكتوبة للتعاون ، أو قرارات ، أو معاهد ، أو تصريحات فردية أو مشتركة ، أو تبادل الخطابات ، أو الاتفاقات ، أو ابداء آراء ، أو عقد اتفاقات تنفيذية ، أو إصدار بيانات ختامية ، أو على شكل اجراءات تنفيذية .

ولتنسيق السياسات الاعلامية آثار بعيدة فى ترجمة الأهداف النظرية الى حقائق ملموسة ونتائج ايجابية وانجازات محققة .

ويتضمن التعاون فى هذا المجال :

- تنشيط اعمال المرئيات والصوتيات العربية فى مجالات الانتاج والتوزيع والارسال عبر الحدود .

- تعزيز التعاون بين مجالى السينما والتلفزيون .

- تطوير التعاون على المستوى المهنى بين المتخصصين .

- متابعة ومراجعة تقدم العمل فى مجال الاعمال المشتركة فى انتاج المرئيات والصوتيات .

- دراسة إمكانات قيام أنشطة للقطاع الخاص الى جانب القطاع العام فى مجال الاتصالات الاعلامية المرئية والمسموعة .

- عقد اجتماعات دورية بين كبار المسؤولين فى دول الاطراف المتعاونة فى اطار تطوير التعاون فى مختلف مجالات الاعلام المرئى والمسموع ومتابعة انشطته .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء فى هذه الدراسة ومادار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تعزيز التعاون العربى فى مجالات انتاج وتبادل وتوزيع البرامج الاعلامية المرئية والمسموعة .

* تعزيز التعاون العربى فى مجال التقنيات الجديدة للاتصالات الاعلامية .

* تشجيع التعاون العربى فى مجال المبادئ والقواعد المتعلقة

الثنائية أو متعددة الاطراف ، التى يكون من أهدافها أو أثرها منع أو تقييد أو تحريف المنافسة داخل المجموعة المتعاونة . ومن الضرورى منع الاحتكارات التى تؤثر على أسعار الشراء أو البيع أو الشروط التجارية الأخرى داخل المجموعة المتعاونة ، وكذلك التى تتحكم فى الانتاج أو الاسواق أو التنمية أو الاستثمار فى الخدمات والسلع الاعلامية داخل المجموعة المتعاونة . ويلزم منع الاحتكارات التى تتبع شروطا غير متعائلة للعمليات التجارية المتكافئة مع أطراف أخرى للتعامل التجارى ، ومن ثم حرمانهم من مميزات تنافسية . كما يلزم منع ابرام عقود خاضعة لقبول اطراف أخرى لالتزامات لها طبيعة معينة لا صلة لها بطبيعة مثل هذه العقود .

وبصفة عامة يلزم التعاون فى مجال تشجيع المنافسة الحرة ، ومنع الاحتكارات الضارة فى الحقل الاعلامى بما يساعد على الانتعاش الاقتصادى وفتح مجالات العمل داخل المجموعة المتعاونة ، وبما يسهم فى تحسين انتاج أو توزيع أو تقديم السلع والخدمات الاعلامية ، ويسمح فى الوقت نفسه بنصيب عادل للمستهلكين من عائد هذه السلع والخدمات الاعلامية .

وفى المجال ذاته ينبغى منع اساءة الاستخدام أو الممارسات المقيدة بشكل ضار للمنافسة فى مجال الخدمات والسلع الاعلامية ، ومن ذلك فرض أسعار شراء أو بيع غير عادلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو تحديد الانتاج أو الاسواق أو التنمية بما يضر بمصالح المجموعة المتعاونة بصفة عامة .

خامسا : التعاون فى مجالات التدريب والبحوث الاعلامية :

ان تنشيط التعاون فى مجالات التدريب والبحوث الاعلامية بين الاطراف المتعاونة يمكنه الإسهام بشكل فعال فى إعداد الكوادر الفنية المدربة التى تتعامل مع التقنيات الاعلامية الجديدة . كما ان تنشيط البحوث الاعلامية الشاملة للدراسات والتطبيقات وحل مشاكل العمل اضافة الى استكشاف نواح جديدة ايجابية لتطوير العمل الاعلامى المتبادل داخل المجموعة ، يعمل على تقوية الخدمات الاعلامية داخل المجموعة ، وكذا الخدمات الاعلامية الموجهة الى خارج المجموعة .

والتفوق ، لإمكان مواجهة المنافسات المناظرة على الساحة الدولية والاقليمية ، وفى مواجهة العوامل المؤثرة والمتباينة فى هذا المجال .
ويترتب على ذلك ، دراسة تطورات الانتاج الاعلامى : المرئى والمسموع على المستوى الدولى ، واستخلاص التجربة من خبرات الماضى حتى يمكن الوصول الى تحديد العوامل الايجابية التى تمكنتنا من تطوير انتاجنا الإعلامى فى المستقبل ، وتحديد أولوياته ومواصفاته : التقنية وغير التقنية .

وتخلص هذه الدراسة فى النقاط الآتية :

تطورات الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع :

تستورد معظم البلاد بعض الافلام والمواد التليفزيونية المسجلة من الخارج ، وقد نجحت كثير من أفلام الغرب والافلام الامريكية بصفة خاصة فى الانتشار بشكل عالمى . ويحذر البعض فى دول العالم الثالث من أن اغراق هذه الدول بالافلام التليفزيونية الرخيصة الثمن له آثار مدمرة للهوية الثقافية الذاتية ، فهى تطغى على الفنون التقليدية وتفسح الطريق لقيم أجنبية وافدة بدلا من القيم الأصيلة المتوارثة ، بالإضافة الى ان هذه الافلام المستوردة تركز على القيم المادية وتقصد ألوان الترف والراحة الفردية .

كما أنها تصور العلاقات المتعلقة بالطفل وبالمراة والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة تصويرا ضارا بالتقاليد المحلية لدول العالم الثالث .

وهى توحى الى المشاهدين من الشباب بالانحياز لكثير من مظاهر العيش الخاصة بأسلوب الملبس والاداء اللغوى والموسيقى وتقليدها وبصفة عامة فانهم يعتبرون هذه الافلام المستوردة فى مضمونها مجرد عناصر حضارية موضوعية ونماذج لأوضاع تكنولوجية واقتصادية مجردة ، ولكنها تحمل فى طياتها غزا أجنبية مبرمجا .
ومن الامور المعترف بها ، أن نقص التمويل هو الذى يحد من كم

بالنواحى القانونية لحقوق الملكية الفنية والادبية لبرامج الاذاعة والتليفزيون .

* التوسع فى صور التعاون فى جميع مجالات الصناعات المتعلقة بالاعلام المرئى والمسموع .

* التعاون فى مجال تشجيع المنافسة الحرة ومنع الاحتكارات الضارة فى الحقل الاعلامى داخل المجموعة العربية .

* تنمية التعاون العربى فى مجالات التدريب والبحوث الاعلامية .

* تعزيز التعاون العربى متعدد الاطراف فى مجال تنسيق السياسات الاعلامية .

الإنتاج الاعلامى والمنافسة الإقليمية والدولية

فى ظل منافسات اقليمية ودولية متعددة الجوانب فى مجال الانتاج الاعلامى والمسموع ، وفى اطار متغيرات سريعة التطور - يمكن القاء الضوء على الركائز الأساسية التى يمكن ان تكون اساسا لارساء قاعدة ناجحة للانتاج التليفزيونى المصرى العربى فى المستقبل القريب .

إذ اشتدت المنافسات الاقليمية والدولية ، بهدف التحكم فى أسواق الانتاج الاعلامى : المرئى والمسموع ، لصعوبة وضع فواصل محددة بين الخدمة الاعلامية والسلعة التجارية ، انتاجا وتوزيعا واستخداما .
ويتطلب الامر انتاجا اعلاميا متميزا تتوافر فيه عناصر النجاح

مباشر ، يقاس بقدرة عدد ونوعية المشاهدين . ومن هنا ليس من المستغرب التفاوت الكبير فى أسعار بيع البرامج التلفزيونية والافلام والمسلسلات باختلاف جهة الشراء .

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكبر البلاد المنتجة للافلام والمسلسلات التلفزيونية وتبيعها بمفهوم المشاركة فى التكاليف ، بحيث تتفاوت تكلفة الشراء تفاوتاً كبيراً ، وفى الصفحة التالية (الجدول أ) ، أمثلة من أسعار بيع المسلسلات التلفزيونية الأمريكية للحلقة الواحدة (حوالى نصف ساعة) ، وكذا أسعار بيع الافلام الطويلة (حوالى ساعة ونصف) للبلاد المختلفة .

وجدير بالذكر ان هناك ايضا تفاوتاً فى تكلفة الانتاج التلفزيونى طبقاً لنوع البرنامج ، حيث تأتى الدراما فى المقدمة . أما تكلفة الانتاج التلفزيونى المحلى فهى تفوق بكثير تكلفة شراء البرامج التلفزيونية من الخارج وبناء على دراسة فى إحدى دول الشمال لتكلفة الانتاج التلفزيونى المحلى لنوعيات مختلفة بالمقارنة مع الشراء من الخارج لبرنامج مدته ساعة و كانت المؤشرات - كنسبة عددية - على النحو الموضح فى (الجدول ب) .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة فى انتاج البرامج التلفزيونية التى يتم تصديرها الى الخارج بنظام المشاركة . ولقد بدأ عدد من مراكز الانتاج التلفزيونى بدول العالم الغربى و ببعض دول العالم الثالث - يدخل فى ميدان هذا الانتاج . فهناك مراكز انتاج تلفزيونى هامة فى المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وكندا ودول شمال أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا .

وفى العالم العربى ، مازالت مصر هى أهم الدول المنتجة للبرامج التلفزيونية التى تجد رواجاً فى معظم الدول العربية ، وبصفة خاصة فى الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان . ورغم انشاء مركز للانتاج التلفزيونى العربى فى أثينا وغيرها ، فما زال مركز النخل للانتاج العربى فى القاهرة .

ونوع الانتاج التلفزيونى المحلى فى كثير من دول العالم . ولكنه من الحقائق الثابتة ايضا ، أن الموارد والمنايع والجنور الثقافية والفنية هى من العناصر المحددة لكمية ونوعية الانتاج .

وهناك كثير من البلاد الحديثة مثل ايرلندا ونيوزيلندا تستورد حوالى ٦٠ ٪ من برامج التلفزيون من الخارج ، لعدم توافر الموارد الثقافية والفنية التى تمكنها من انتاج برامج تلفزيونية جيدة رغم توافر التمويل لذلك . وهناك بعض البلاد الصغيرة التى تدخل فى عداد الدول المتقدمة - مثل بلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا - تواجه أيضاً هذه المشكلة .

وعادة ما تفرق الدول - وخاصة النامية منها - فى سبل من البرامج الأجنبية المستوردة فى بداية إدخال التلفزيون إليها ، وتظل على ذلك حتى تتمكن من بناء قاعدة انتاجية محلية ، تمكنها من تزويد قنواتها التلفزيونية ببرامج من انتاجها الخاص ، ولكن هذا النمط يكون مؤقتاً بحصول البلد النامى على امكانات التمويل واكتساب المهارة التى تمكنه من تطوير الانتاج التلفزيونى والاداعى لمنايع الفنون المحلية والثقافة الذاتية . وحينئذ يمكن للانتاج المحلى أن يجذب المشاهد اليه .

وبالنسبة لبعض الدول العربية والإسلامية ، فإن دخول الخدمة التلفزيونية إليها وجد معارضة كبيرة فى بدايته بوصف أنه يتعارض مع بعض الأراضاع الدينية ، وقد زالت هذه المعارضة بمضى الوقت ، وساد الاقتناع بأن الانتاج التلفزيونى ليس إلا وسطاً للاتصال الجماهيرى يمكنه أيضاً - وبالقدر نفسه - تنمية القيم الروحية والدعوة الإسلامية ، والحض على التمسك بقيم الفضيلة والأخلاقيات والسلوكيات الرشيدة .

ويمكن القول بأن أسعار بيع تبادل البرامج والمسلسلات والافلام التلفزيونية تعتبر - بصورة غير مباشرة - إسهاماً من المشاهدين فى دعم تكلفة ذلك الانتاج التلفزيونى ومشاركة فى التكاليف بشكل غير

(أ)

متوسط سعر البيع بالدولار للانتاج الامريكى

الدولة	للحقة التلفزيونية (نصف ساعة)	لفيلم الطويل (ساعة ونصف)
المملكة المتحدة	٩٥٠٠	٢٨٠٠٠٠
فرنسا	٩٢٥٠	٣٥٠٠٠
البرازيل	٥٠٠٠	٢٢٥٠٠
بلجيكا	١٢٥٠	٥٠٠٠
ألمانيا الشرقية	٧٥٠	٦٠٠٠
نيوزيلندة	٤٤٠	١٧٥٠
مصر	٤٤٠	١٧٥٠
شيلي	٢٢٥	١٤٠٠
نيجيريا	١٢٥	٦٥٠
سوريا	٨٠	٢٢٥

(ب)

مؤشر التكلفة

نوعية البرنامج	الانتاج المحلى	الشراء من الخارج
الدراما	١٠٠	٣
برامج التسلية والمنوعات	٣٠	٣
الموسيقى	٢١	٤
برامج الاطفال	٢٠	٣
البرامج التسجيلية والوثائقية	١٨	٣
البرامج الاخبارية	١٤	-
البرامج الرياضية	٥	٤
المتوسط	٢٤	٣

* ملحوظة : رقم ١٠٠ فى هذه المقارنة يناظر ٥٠.٠٠٠٠ دولار بأسعارها عام ١٩٧٧

المصرية الى بعض مراكز الانتاج التلفزيونى فى البلاد العربية مثل الأردن ودبي ، بل ان بعض مراكز الانتاج التلفزيونى العربى نشأت خصيصا برؤوس أموال عربية فى انجلترا والمانيا الغربية واليونان لمنافسة الانتاج التلفزيونى العربى المصرى .

ولقد استطاعت امارة دبي - رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها - أن تصبح فى فترة وجيزة مركزا هاما للانتاج التلفزيونى العربى ، وذلك بدعم من رؤوس الأموال العربية وبمساعدة كواثر من العاملين والفنانين المصريين والأردنيين والانجليز وغيرهم من الأجانب الوافدين ، خلال فترة الابتعاد العربى عن الانتاج التلفزيونى المصرى الرسمى .

ومن المعروف ان بعض المنتجين والمخرجين المصريين كانوا يستأجرون استديوهات ومعدات مؤسسة الخليج للانتاج العربى فى دبي وكانوا يستقدمون الممثلين المصريين للانتاج البرامج التلفزيونية هناك .

ومازالت المواد والبرامج والمسلسلات والافلام التلفزيونية المصرية أكثر البرامج شعبية فى العالم العربى يضاف الى ذلك انه لم تكن هناك مقاطعة عربية للممثلين والفنانين المصريين الذين يظهرون فى انتاج مؤسسة الخليج . كما أن مؤسسة الخليج تتبع برامج التلفزيون المصرية بعد عمل مونتاج لها ، يجعلها تبدو وكأنه قد تم تصويرها فى مكان آخر . وتشمل مؤسسة الخليج فندقا ومطعما مخصصين تخصيصا كاملا للوافدين من الفنانين القادمين الى دبي للمشاركة فى الانتاج التلفزيونى العربى .

ولقد نجحت امارة دبي فى استضافة جزء كبير من الانتاج التلفزيونى العربى لأن ثروتها الاقتصادية كانت وراء اقامة مركز الانتاج التلفزيونى الكبير . الا ان هذا الثراء الكبير يقابله نقص كبير فى الخبرة والمواهب الفنية والتقاليد المتوارثة فى مجالات الفنون ، مما جعلها تستورد الفنانين القادرين على انجاز الانتاج التلفزيونى من خارج الامارة .

ومصر بموقعها الفريد المتميز ، حيث تتوسط ثلاث قارات هى افريقيا واوربا وآسيا ، كانت أكثر تعرضا لتفاعل حضارات الشرق والغرب والتأثير المتبادل لثقافات الشمال والجنوب . ولقد اعتبر الاذاعيين شمال افريقيا جزءا من اوربا فيما يخص الراديو والتلفزيون ، بل ان اتحاد الاذاعات الاوربى وشبكة اليورفيزيون تشمل بلاد حوض البحر الابيض المتوسط شمالها وجنوبها وشرقها وغربها ، وكانت مصر عضو مؤسس به ، وهى الآن عضوا عاملا فى اتحاد الاذاعات الاوربى .

ومازالت الحضارة المصرية تمثل نموذجا فريدا متميزا . فعراق مصر فى الصحافة ترجع الى القرن التاسع عشر ، كما أن صناعة السينما فى مصر بدأت مع أوائل سنوات القرن العشرين . وعندما بدأ التلفزيون فى مصر فى عام ١٩٦٠ كانت مصر سباقة الى تدريب أعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والمخرجين وكتاب السيناريو والمحررين والمؤلفين فى شتى مجالات الانتاج التلفزيونى ، واكتسب هؤلاء خبرات الشرق والغرب بتدريب أعداد كبيرة فى الخارج ، اضافة الى الكواثر الفنية المتوفرة بمصر فى مجالات السينما والمسرح والصحافة والأدب والتى سرعان ما توافقت مع احتياجات التلفزيون .

وكان التلفزيون المصرى ذاته منشطا لنهضة مسرحية جديدة بعدد كبير من المسارح والفرق المسرحية التى أنشئت خصيصا للقيام بدور هام فى تغذية التلفزيون المصرى والعربى بالكثير من احتياجاته من البرامج والمسرحيات والمنوعات والمسلسلات التى تمكنت من جذب المشاهد المصرى والعربى .

ومنذ اتجاه السياسة المصرية فى عام ١٩٧٧ نحو السلام ، حدث تباعد عربى ازاء الانتاج التلفزيونى المصرى الرسمى . ونظرا لوجود القاعدة الفنية الأساسية للانتاج التلفزيونى العربى فى مصر - كما ونوعا وخبرة وابتكارا - فان النتيجة لهذه التوجهات كانت تتمثل فى اجتذاب عدد كبير من الكواثر الفنية ومجاميع الانتاج التلفزيونى

ومن العوامل المؤثرة كذلك ، ان الانتاج التلفزيونى المحلى فى معظم البلاد العربية أكثر تكلفة من البرامج والأفلام التلفزيونية التى يتم شراء حق استغلالها من الخارج .

أهمية اللغة فى الانتاج التلفزيونى :

هناك كثير من الدول لاتسمح بعرض البرامج والأفلام التلفزيونية الا باللغة القومية . ومن ذلك ألمانيا الاتحادية التى تقوم بعمل دبللاج للأفلام الأجنبية باللغة الألمانية ، قبل عرضها بدور العرض أو على شبكات التلفزيون .

وهناك اسلوبان للتحويل من لغة إلى لغة فى الانتاج التلفزيونى ، أولهما : الدبللاج لجعل الفيلم الأجنبى ناطقا باللغة العربية مثلا ، وثانيهما : كتابة الترجمة للحوار باللغة العربية على الصورة خلال العرض . وكلا الأسلوبين يحظى بالقبول ، رغم حاجتهما الى جهد فنى كبير فى التنفيذ .

وهناك اهتمام مصرى بكتابة الترجمة على الأفلام والبرامج الأجنبية ، إلا أن طريقة الدبللاج للأفلام والبرامج الأجنبية لجعلها ناطقة باللغة العربية ولم تحظ بالاهتمام الكافى فى السنوات الأخيرة ، رغم نجاحها بالتلفزيون المصرى عند بدايته .

كما ان تقنية كتابة الترجمة على الصورة كادت تنتقل الى مراكز عربية أخرى لولا اهتمام اتحاد الاذاعة والتلفزيون المصرى مؤخرا بإنشاء أحدث وحدة فى هذا المجال ، وتنشيط العمل الفنى لكتابة الترجمة العربية على الأفلام والبرامج التلفزيونية الأجنبية بهذا المركز كما يوجد بالكويت مركز للفرض ذاته .

على أن مجالات التنافس المرتقبة فى الانتاج التلفزيونى العربى تنحصر فى الآتى :

- الانتاج التلفزيونى والسينمائى العربى .

- دبللاج الانتاج التلفزيونى والسينمائى الأجنبى لجعله ناطقا باللغة العربية .

- كتابة الترجمة العربية والأجنبية على الانتاج التلفزيونى والسينمائى .

وهذه المجالات لها عناصر متعددة فنية وتقنية ، يشكل تعميقها وتجويدها نقط الارتكاز فى منافسات المستقبل القريب .

وتعتبر كتابة الترجمة باللغات الأجنبية ، وخاصة الانجليزية والفرنسية هامة لتسويق وتبادل بعض برامج الانتاج التلفزيونى العربى الى مناطق مختلفة من العالم . ومن أهم الأمثلة ماتطلبه بعض الدول الافريقية من برامج ومسلسلات تلفزيونية دينية مصرية ، مع عمل الترجمة الانجليزية أو الفرنسية عليها لاداعتها فى تلك البلاد فى المناسبات الدينية مثل حلول شهر رمضان المعظم للمشاهدين المسلمين بتلك الدول الافريقية والذين لايجيدون اللغة العربية .

ولعل أهم تطور فى الانتاج التلفزيونى العربى فى عام ١٩٧٧ ، هو تكوين مؤسسة تلفزيون الخليج متضمنة سبع دول خليجية ، مع وجود المركز الرئيسى بالرياض بالملكة العربية السعودية ، وكان أهم انتاج تعاونت فيه المؤسسة هو انتاج الحلقات العربية لبرنامج شارع السمس والذى عرف باسم (افتح ياسمس) ، وهو برنامج مكون من ١٣٠ حلقة موجهة أساسا الى الاطفال ، له أسلوب فنى جديد ، وتم إعداد حلقاته بمعاونة فريق عمل بالولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن عددا من الهيئات استخدمت التنويعات الاساسية نفسها لهذا البرنامج بلغات مختلفة فى عدد من دول العالم .

توجهات الاعلام المرئى والمسموع فى ظل النظام الاعلامى الجديد :

ومن التوجهات الهامة التى ينبغى ان توضع فى الاعتبار فى مشروعات الانتاج التلفزيونى ، المبادئ التى عالجها النظام الاعلامى

الجديد ، وأهمها فى هذا المضمار :

- تعزيز وبران الهوية الثقافية .

- مواجهة التحديات التكنولوجية .

- أن يكون على أعلى درجة من الاتقان الفنى .
- أن يكون باللغة العربية الفصحى مع محاولة التبسيط ما أمكن .
- ألا يتضمن ما يخدش المشاعر الدينية أو الاخلاقية فى الاقطار العربية ، مع مراعاة القيم والعادات والسلوكيات السائدة فيها .
- ألا يتضمن ما يمكن أن يفسر على أنه دعاية أو معارضة نظم سياسية واجتماعية معينة .
- التعريف بجوانب الحياة الثقافية أو الاجتماعية أو الجغرافية فى الدول المنتجة ، أو أحد معالمها الأثرية أو الحضارية المعاصرة أو بعض الاحداث الجارية التى لا تحظى بالتغطية الاخبارية المناسبة .
- إبراز أحد المعالم الثقافية والحضارة العربية والاسلامية القديمة أو المعاصرة بالشكل الفنى الذى يتلام مع العمل التلفزيونى .
- المواصفات الرقابية للانتاج التلفزيونى :
- من أهم الاسس التى يمكن الاستناد اليها فى تحديد مواصفات الانتاج التلفزيونى المقبول للتداول بجمهورية مصر العربية ، ما قررتة وزارة الاعلام والثقافة منذ عام ١٩٧٦ فى شأن القواعد الاساسية للرقابة على المصنفات الفنية بهدف الارتقاء بمستواها الفنى ، ولكى تكون عاملا فى تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية ، وفى تنمية الثقافة العامة واطلاق الطاقات الخلاقة للابداع الفنى ، والمحافظة على الآداب العامة والنظام العام وحماية النشء من الانحراف .
- ويتلخص ذلك فى عدم الترخيص بعرض أو انتاج أو الاعلان عن أى مصنف من المصنفات الفنية اذا تضمن أمرا من الأمور الآتية :
- الدعوات الاحادية والتعريض بالاديان السماوية والعقائدية الدينية وتحبيذ أعمال الشعوذة .
- اظهار صور الانبياء أو تمثيل أصواتهم ، ويراعى الرجوع الى الجهات الدينية المختصة فى أى انتاج من هذا القبيل .
- أداء الآية القرآنية والأحاديث النبوية وما تتضمنه الكتب السماوية بشكل غير سليم .

- المصادقية والثقة فى المضمون .
- حقوق الانسان .
- تعزيز التعاون الدولى .
- تقوية الروابط الاقليمية .
- مفهوم الصالح العام فى شأن قبول الانتاج الاعلامى :
- رسمت المنطقة الأوربية حدودا لحرية انسياب وتداول الانتاج الاعلامى عبر الحدود على اساس الصالح العام القومى ، وارتكزت فى ذلك على عشر ركائز واضحة يعترف بها بشكل قانونى فى دول المجموعة الأوربية ، هى :
- الأمن القومى .
- سلامة الاراضى .
- أمان وسلامة المواطنين .
- منع الغوضى .
- منع الجريمة .
- حماية الصحة .
- حماية الاخلاقيات .
- حماية حقوق وسمعة الآخرين .
- منع افشاء المعلومات السرية .
- احترام سيادة القانون وحياد السلطة القضائية .
- لذلك فإن ما يخرج عن حدود هذه الركائز من الانتاج الاعلامى ، يعتبر مرفوضا بحكم القانون فى المنطقة الأوربية ، ولايجوز تداوله عبر الحدود باى صورة ، سواء كان مذاعا أو مسجلا .
- خصائص الانتاج الاعلامى المقبول للتداول فى المنطقة العربية :
- رسم اتحاد الاذاعات العربية مواصفات الانتاج الاعلامى التلفزيونى بصفة خاصة ، والمقبول للتداول والتبادل ، ووضع لذلك المعايير الاساسية التالية :

- تبرير أعمال الرذيلة على نحو يؤدي الى العطف على مرتكبها أو باتخاذها وسيلة لخدمة غايات نبيلة .

- تصوير الرذيلة أو عرضها على نحو يشجع على محاكاة فاعليها ، أو تغليب عنصر الرذيلة في سياق الأحداث اكتفاء بالعقاب الذي يناله في النهاية مرتكب الرذيلة اذا كان الاثر العام يوحى بتحريض على الرذيلة .
- اظهار الجسم البشري عاريا على نحو يتعارض مع المألوف وتقاليده المجتمع .

- المشاهد الجنسية المثيرة أو مشاهد الشذوذ والحركات والعبارات التي توحى بذلك .

- المناظر الخليعة ومشاهد الرقص بطريقة تؤدي الى الاثارة أو الخروج عن اللياقة والحشمة .

- عرض مناظر السكر وتعاطي الخمر والمخدرات على أنها شيء مألوف أو مستحسن وعرض ألعاب القمار واليانصيب بطريقة تشجع على أن تكون مصدرا للرزق .

- استخدام عبارات أو معان بذينة أو تنبؤ عن الذوق العام أو تتسم بالسوقية ، وعدم مراعاة الحصافة والذوق عن استخدام الألفاظ المقترنة اقترانا وثيقا بالحياة الجنسية أو الخطيئة الجنسية .

- عدم مراعاة قدسية الزواج والقيم المثالية للأسرة ، أو عرض مشاهد تتنافى مع الاحترام الواجب للوالدين مالم يقصد بها الموعظة الحسنة .

- عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تغري بالتقليد أو تضفي هالة من البطولة على المجرم أو تهون من ارتكاب الفعل الاجرامى والتقليل من خطورته على المجتمع بحيث يوحى بالمحاكاة .

- عرض جرائم الانتقام والأخذ بالثأر بطريقة تدعو الى تبريرها .
- عرض مناظر القتل أو الضرب أو التعذيب أو القسوة عموما بطريقة وحشية مفصلة واستخدام الرعب لجرد الرعب واخافة الجمهور ، بما يمكن ان يصدم مشاعر المشاهدين .

- عرض الانتحار بوصفه حلا معقولا لمشاكل انسانية .
- عرض الحقائق التاريخية ، وخاصة ما يتعلق منها بالشخصيات الوطنية بطريقة مزيفة أو مشوهة .

- التعريض بدولة أجنبية أو بشعب تربطه علاقات صداقة بجمهورية مصر العربية وبالشعب المصرى ، مالم يكن ذلك ضروريا لتقديم تحليل تاريخى يقتضيه سياق الموضوع .

- عرض أى موضوعات تمس جنسا بشريا أو شعبا معينا على نحو يعرضه للسخرية ، الا اذا كان ضروريا لاحداث انطباع ايجابى لغاية محددة مثل مناهضة التفرقة العنصرية .

- عرض المشكلات الاجتماعية بطريقة تدعو الى اشاعة اليأس والقنوط واثارة الخواطر وابتعاث مشكلات طبقية أو فنية طائفية أو الإخلال بالوحدة الوطنية .

التزام الانتاج الاعلامى المصرى :

من الجدير بالتنويه ، أن الاعلام المصرى يلتزم التزاما مبدئيا بالقيم والتقاليد المصرية الأصيلة ، فى اطار المبادئ الدينية السياسية والمثل والاخلاقيات السوية ، مع التأكيد على ذلك فى كافة نواحي الأعمال الاعلامية المرئية والمسموعة : انتاجا وتوزيعا وارسالا وهو التزام اتضح خلال تطور العمل الاعلامى المصرى وخاصة بالنسبة للاعلام المرئى والمسموع من منطلق أن الاذاعة والتليفزيون من أكثر وسائل الاتصال انتشارا واسرعها فى توصيل الرسالة الاعلامية وأقواها تأثيرا ، وأقدرها على استقطاب الجماهير من خلال البرامج اليومية بنوعياتها المختلفة واشكالها الفنية المشوقة ، ومنها الدراما بجاذبيتها الفاتنة .

وليس من شك أن أى رغبة فى تأصيل القيم والمثل العليا ، وترسيخ السلوكيات الايجابية ، ومواجهة السلوكيات السلبية وتقويمها - يجب ان تترجم من خلال رؤية واضحة تتبناها البرامج الاذاعية والتليفزيونية والأعمال الدرامية فى اطار من الالتزام بالمبادئ الدينية السامية ، والقيم والمثل والاخلاقيات ، والتقاليد الاصيلية للمجتمع المصرى . وتحقيق

للإنسان المعاصر وسيادة القانون والايمان بالكلمة الصادقة .
وأوضح القرار ما يحظر على الاذاعيين في ظل الاخلاقيات ، مؤكدا
واجباتهم التي تنطبق على مختلف أوجه النشاط الاذاعي المرئي
والمسموع .

- قرار رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨٨ في شأن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم انتاج البرامج
والدراما في الاتحاد :

وقد اوضح هذا القرار تفصيلا : التأكيد على القيم الدينية
والاخلاقية والآداب العامة والسلوكيات السوية التي ينبغي أن تكون محاور
الارتكاز في انتاج البرامج الدرامية . كما أورد تفصيلا القيم الايجابية
المرغوب فيها ، وحذر من الممارسات السلبية ، وركز على أربع ركائز
رئيسية :

الركيزة الأولى : تستهدف مفهوم الايمان وكل ما يدور في فلكه مما
ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ومما يقتضيه من أحكام
وما يستشعره الانسان من أحاسيس وعواطف وحقوق وواجبات نحو الله
ونحو المجتمع ونحو نفسه وأسرته وجيرانه وأصدقائه ومعارفه ، وتعامله
مع كل هؤلاء .

الركيزة الثانية : تستهدف التأكيد على الآداب العامة التي يراعيها
الانسان في كل تصرفاته ، في الطريق ، في المنزل ، في العمل ، في
الحديث ، في الحوار ، في الدراسة ، مع الكبار ومع الصغار .

الركيزة الثالثة : تستهدف التأكيد في مجال السلوكيات على القيم
والممارسات الايجابية وأدانة الممارسات السلبية ، فهي تؤكد على الصدق
والوفاء والاخلاص والتعاون والصبر والتسامح والطاعة والترابط الاسرى
والقدوة الحسنة وتحمل المسؤولية .

الركيزة الرابعة : تستهدف تحاشي البرامج والدراما في الاذاعة
والتلفزيون ابراز الصور السلبية كالرقص المستهجن ، والمبالغة في
ابراز مفاتن المرأة ، والخلوة غير الشرعية ، وتصوير الخطأ والجريمة

مثل هذا هذا الهدف الاسمي يحتاج الى مثابرة وخطط واعية طويلة
المدى ، لأنه يتناول بالدرجة الاولى قضية بناء الانسان : روحيا وثقافيا
وسلويا .

كذلك فان تحقيقه يتطلب تضافر الجهود والعناصر المختلفة التي
تتصدى للعمل البرامجي أو الدرامي في الاذاعة والتلفزيون من مؤلف
ومعد ومقدم ومخرج وممثل - الى جانب العناصر الفنية الأخرى
كالموسيقى والديكور والاضاءة والمكياج وغير ذلك .

كما أن الرقابة على هذه الاعمال الفنية هي المصفاة الطبيعية ، التي
تمر من خلالها هذه الاعمال للتأكد من مراعاتها لتحقيق هذه الاهداف ،
وفق المعايير الفكرية والفنية والاخلاقية والاجتماعية التي توضع لذلك .
ومراعاة لكل هذه الاعتبارات كان صدور القانون والقرارين الآتيين :

- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الاذاعة
والتلفزيون :

وقد تضمنت المادة الثانية منه : ان الاتحاد يعمل على تحقيق
اغراضه في اطار القيم والتقاليد الاصيلية للشعب المصري ، وعلى دعم
النظام الاشتراكي الديمقراطي ، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ،
وصيانة كرامة الفرد وحرية سيادة القانون من خلال جميع الاعمال
الاذاعية المسموعة والمرئية .

- قرار رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون رقم ٣٦٩
لسنة ١٩٨٢ في شأن ميثاق الشرف الاذاعي :

ويؤكد على مسؤولية الاذاعيين في مجالات متعددة منها : الالتزام
باحترام الحريات العامة ، والقيم الدينية والقومية ، وحماية الوحدة
الوطنية والسلام الاجتماعي ، وارتباط الكلمة المذاعة بالضمير
الانسانى ، والمشاركة في تبصير الرأى العام وتشكيل النوق العام
تشكيلا سليما .

كما نص القرار على المصادر الرئيسية للاخلاقيات الاذاعية
متضمنة التعاليم السماوية والكرامة الوطنية والانسانية والمثل العليا

بتفاصيلها الدقيقة ، والسخرية والاستهزاء والابتذال في المظهر والاداء
أو الألفاظ أو السلوك ، واستخدام عبارات سوقية بهدف الإضحاك .

العوامل المؤثرة على أسعار بيع الإنتاج التلفزيوني :

قد يتبادر الى الذهن أن أول العوامل المؤثرة في بيع الإنتاج
التلفزيوني وتصديره هو حجم الاتفاق على هذا الإنتاج ، والحقيقة ان
هذه النظرية التجارية البحتة قد لاتجد طريقها الى التنفيذ الفعلي
لاختلاف قدرة البلاد المشتري . وكان هذا الإنتاج - فيما مضى - يباع
على افلام وعلى اشربة فيديو وعلى اشربة فيديوكاسيت أما اليوم
ويعد تطور تكنولوجيا الاتصالات تطورا كبيرا بفعل الاقمار الصناعية
للبيث المباشر ، أصبح هناك تقارب بين أساليب البيع واساليب المشاركة
في التكاليف ، بل ان الاقتراب من المتوقع في تقدير ثمن البيع وحق
الاستغلال ، أصبح متعلقا بذات العناصر في الحالتين . وعلى هذا فان
العوامل المحددة لتكاليف بيع البرامج التلفزيونية وحق استغلالها ،
تدخل ضمن العناصر التالية :

- التكلفة الاجمالية للبرنامج وما تتضمنه من حقوق الملكية الفنية
والادبية وأجور فنانين وفنيين وأجور انتاج وتسهيلات ومعدات فنية .

- حجم الجمهور المتلقى في الجهة المشتري .

- قدرة الجمهور المتلقى في الجهة المشتري .

- عوامل سياسية متداخلة في بعض الحالات .

ولقد كانت جميع هذه العناصر والعوامل ذاتها ، هي محور الدراسة
المستمرة في تحديد حصص الاشتراك السنوي للأعضاء في الاتحادات
الإذاعية والتلفزيونية الدولية التي تعمل لصالح أعضائها على المشاركة
في التكاليف في مجالات انتاج وتسويق وتبادل البرامج التلفزيونية
والاذاعية ، وشراء حقوق الملكية الفنية والأدبية ، وحقوق الاستغلال
للبرامج والمناسبات الرياضية والأخبارية ، والإنتاج التلفزيوني الفني
بصفة عامة . ولقد حددت هذه الاتحادات - ولعل أهمها اتحاد الاذاعات
الاوربي عضوية أعضائها على أسس مماثلة ، وقسمت عضوية الأعضاء

على أساس العضوية العاملة (وهي العضوية النشطة الكاملة) وهناك
أيضا عضوية الانتساب وهي أدنى من العضوية العاملة في قيمة
الاشتراك السنوي ، وان كانت تسمح بالاستفادة ببعض خدمات
المشاركة .

وهناك كذلك العضوية الخيرية التي تمنح على سبيل المعاونة لبعض
الدول ذات الظروف الاقتصادية المحدودة .

توزيع الإنتاج التلفزيوني في المستقبل :

ان الاسلوب التقليدي الحالي لتوزيع الإنتاج التلفزيوني ، يتركز
فيما يأتي :

- أشربة الفيديو تيب المسجلة مقاس ١ بوصة للهيئات التلفزيونية
أو الفورمات الأدنى ٣/٤ بوصة بوماتيك أو ١/٢ بوصة للاستهلاك
المنزلي .

- وسوف يضاف في المستقبل ما يأتي :

. توزيع إشارة التلفزيون عالي التحديد عبر الأقمار الصناعية
لعرضها مباشرة في دور العرض بالوسائل الالكترونية الحديثة .
. توزيع إشارة التلفزيون عالي التحديد عبر الأقمار الصناعية للبيث
المباشر لاستقبالها في منازل المشاهدين مباشرة .

. توزيع الإشارة التلفزيونية على كابلات ، اضافة الى ارسال
التلفزيوني الارضي الحالي . وسوف يكون لكل أسلوب طرق التحصيل
الخاصة به ، والاقتصاديات الملزمة لبيع حقوق الاستغلال وحقوق الملكية
الفنية والأدبية طبقا لحجم المشاهدة ، أي عدد المتلقين ، وكذا منع
التعدي على حق ملكية الغير « القرصنة » في هذا المجال .

ومن ثم فان الإنتاج التلفزيوني في المستقبل له أنظمة جديدة
قانونية ومحاسبية تختلف عن الأطر التقليدية الحالية .

نظرة مستقبلية من خلال اهتمامات الاتحادات الدولية :

هناك عدد من الاتحادات الدولية الإذاعية والتلفزيونية التي تمثل
مختلف الاتجاهات في مناطق العالم ورغم ان هذه الاتحادات تختص

ومن أهم الموضوعات أيضا ، مواصفات التلفزيون المستقبلى على التحديد ، والمشاكل الخاصة بالمنافسة ، والنواحى الاقتصادية والتعدى على حقوق ملكية الغير والقرصنة فى مجال البرامج التلفزيونية المنقولة بالاقتمار الصناعية ، والتزامات حقوق الملكية الفنية والادبية للبرامج التلفزيونية المنقولة عبر الحدود بالاقتمار الصناعية .

كما تناقش هذه الاتحادات فى اطار المسائل الهندسية والفنية الاشارة التلفزيونية الرقمية الجديدة ، ومعدات ووسائل الانتاج التلفزيونى التى تخدم تطلعات المستقبل .

من أجل هذا ، فان توصيات وقرارات هذه الاجتماعات المشتركة للاتحادات الدولية الاذاعية والتلفزيونية ، تتضمن بالضرورة علامات الطريق الى الانتاج التلفزيونى المنافس فى المستقبل ، والتى تمثل ما توصلت اليه هذه الاتحادات العالمية شرقيا وغربيا ، وشمالا وجنوبيا .

وفى هذا المجال ، فان اهم القرارات والتوصيات ذات الصلة بالانتاج التلفزيونى المستقبلى تتلخص فيما يأتى :

- مواصفات عالمية موحدة لتسجيل الاشارة الصوتية الرقمية واشارة الصورة الرقمية على اشرطة مغناطيسية .

- الاجهزة الالكترونية واساليب الانتاج التلفزيونى الميدانى لجمع الاخبار والاغراض الانتاجية الميدانية .

- مواصفات عالمية موحدة للتلفزيون على التحديد فائق الجودة .

- التوحيد الدولى لمواصفات اجهزة الانتاج التلفزيونى .

- التوحيد الدولى لطرق ومصطلحات العمل التلفزيونى .

- اساليب الحفاظ على المواد التلفزيونية المسجلة .

- جمع وتوزيع الاخبار التلفزيونية على مستوى العالم .

- تبادل المعلومات بشأن البحوث والتدريب .

- تسجيل البرامج التلفزيونية على اشرطة مغناطيسية ذات فورمات

ومقاسات صغيرة .

باهتمامات متباينة تعبر عن مصالح تجمعات اقليمية مختلفة ، فان هذه الاتحادات الدولية تحاول فيما بينها ايجاد نوع من التنسيق والتعاون فى مجال المواصفات الفنية المستقبلية ، وفى مجال الانتاج والتبادل للبرامج التلفزيونية الحية والمسجلة . ومن أجل هذا تعقد الاتحادات الدولية الاذاعية والتلفزيونية من حين لآخر اجتماعات مشتركة لتعميق هذا التنسيق لصالح توحيد المواصفات ومواجهة متطلبات التطورات التكنولوجية الحديثة التى جعلت العالم قرية اعلامية صغيرة . وفى توصيات هذه الاتحادات فى اجتماعاتها المشتركة مايمس تطلعات الانتاج التلفزيونى المستقبلى بصورة غير مباشرة . وتستطيع الهيئات التى تأخذ بهذه التوصيات ، موجهة نشاطها للعمل المبكر فى حل المنافسة ، أن تحقق أرضا ثابتة فى الانتاج التلفزيونى المنافس ، لأن المنافسة فى هذه المجالات لا تبني الا على اساس جهود متواصلة ومكاملة فى أنشطة وتخصصات عديدة على مدى فترات زمنية ممتدة .

ولقد استطاعت هذه الاتحادات الدولية ان تعقد اجتماعاتها المشتركة كل ثلاث سنوات . وكان من أواخر هذه الاجتماعات : الاجتماع الرابع الذى عقدته الاتحادات الدولية الاذاعية والتلفزيونية فى مارس ١٩٨٣ فى براغ ، والاجتماع الخامس الذى عقد فى فبراير ١٩٨٦ فى الجزائر . كما عقد الاجتماع السادس فى مارس ١٩٨٩ فى واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية وتضم هذه الاتحادات اتحادات الاذاعات والتلفزيون الاوروبية ، والعربية ، والاسيوية ، والخاصة بأمريكا الشمالية ، والقارة الافريقية والخاصة ببلدان أمريكا اللاتينية ، والخاصة بالكتلة الشرقية ، والخاصة بمنطقة الكاريبى ، والخاصة بشبه جزيرة ايبيريا (اسبانيا والبرتغال) .

ويتضمن جدول الاعمال للاجتماعات المشتركة للاتحادات ، موضوعات تخص الاقمار الصناعية والتكنولوجية الجديدة والمشاكل الهندسية والفنية وتبادل الاخبار والبرامج الرياضية بالتلفزيون وتدريب الكوادر الفنية .

تصنيف الانتاج التلفزيونى :

يهدف هذا التصنيف الى تحديد اولويات الانتاج المستقبلى ووفقا للتقسيمات النمطية لتصنيف برامج التلفزيون ، من أجل دراسة تدفقات الانتاج التلفزيونى يمكن تقسيم البرامج الى ثمانية تقسيمات حسب طبيعة البرنامج ومجال مضمونه ، وهى :

- البرامج الاعلامية .

- البرامج التعليمية .

- البرامج الثقافية .

- البرامج الدينية .

- برامج الطوائف (بما فيها برامج الاطفال) .

- البرامج الترفيهية .

- برامج أخرى غير مصنفة .

- الاعلانات التجارية .

وتفيد دراسة هذه النوعيات انتاجا واستخداما فى رسم خطوط التوصيات بشأن اولويات الانتاج التلفزيونى فى المستقبل .

وفى بداية السبعينات ، كان عدد أجهزة الاستقبال التلفزيونية فى العالم ٢٧٣ مليون جهاز ، وكان عدد المشاهدين لبرامج التلفزيون فى العالم يقدر بـ ٨٨٤ مليون مشاهد .

وخلال السنوات العشر التالية ازداد هذا العدد ، فقد تم تقدير عدد مشاهدى التلفزيون لدورة الالعاب الاولمبية بالمكسيك بحوالى ٦٠٠ مليون مشاهد ، وعدد مشاهدى التلفزيون لدورة الالعاب الاولمبية بمونتريال بحوالى الف مليون مشاهد ، واصبح عدد أجهزة التلفزيون فى العالم يزيد على ٥٠٠ مليون جهاز .

ويوجد فى البلاد العربية مايزيد على عشرة ملايين جهاز استقبال تلفزيونى بمعدل حوالى ٥٦ جهازا لكل ١٠٠٠ شخص فى العالم العربى .

ويصفة عامة ، فان برامج التلفزيون المستوردة من أنحاء العالم

تمثل حوالى ثلث وقت البرامج التلفزيونية المذاعة ، ومساحة البلاد العربية تزيد على ١٢.٦ مليون كم مربع ، وبها أكثر من ٣٣٠ جهاز ارسال تلفزيونى .

وتقدر البرامج التلفزيونية المستوردة فى بعض البلاد العربية طبقا لبيانات الاعوام ٧٣ الى ١٩٨٣ بالنسبة لاجمالى البرامج التلفزيونية المذاعة كالاتى :

الجزائر	٥٥ ٪
مصر	٣٥ ٪
الكويت	٤٠ ٪
المملكة العربية السعودية	
تلفزيون الرياض	٣١ ٪
(تلفزيون ارامكو)	١٠٠ ٪
سوريا	٣٣ ٪
تونس	٥٥ ٪
جمهورية اليمن الديمقراطية	٤٧ ٪
ملحوظة : اسرائيل	٥٥ ٪
وفى بعض البلاد الافريقية :	
غانا	٢٧ ٪
ساحل العاج	٤٩ ٪
كينيا	٥٢ ٪
نيجيريا	٣١ ٪
السنغال	٥١ ٪
اوغندا	٨٣ ٪
زامبيا	٦٤ ٪
زيمبابوى	٦٥ ٪

وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تستورد ٣ ٪ من جملة البرامج الترفيهية التلفزيونية المذاعة بها ، كما تستورد ٩ ٪ من جملة البرامج

وهناك اتجاه عام نحو استخدام اللغة العربية الفصحى التي يمكن استيعابها وفهمها بسهولة في العالم العربي . وتدل مؤشرات عام ٨٣ على أن نسبة البرامج التلفزيونية المذاعة بالمنطقة العربية فيما يخص مصدر الانتاج كانت كالآتي :

انتاج محلي	٥٨ ٪
انتاج مستورد من المنطقة العربية	١٣ ٪
انتاج مستورد من الولايات المتحدة	١٤ ٪
انتاج مستورد من فرنسا	٥ ٪
انتاج مستورد من المملكة المتحدة	٢ ٪
انتاج مستورد من اليابان	٢ ٪
انتاج مستورد من ألمانيا الاتحادية	٢ ٪
انتاج مستورد من بلاد أخرى	٢ ٪

١٠٠ ٪ تمثل ٥٨ ساعة

يومية

ويمكن عرض نسب البرامج التلفزيونية المستوردة بالمنطقة العربية من المصادر المختلفة الى اجمالي البرامج وذلك على النحو الآتي :

من الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢ ٪
من بلاد أوروبا الغربية	٣٤ ٪ منها : ١٣ من فرنسا
	٢١ ٪ من دول أوربية أخرى
من البلاد العربية	٣٠ ٪ منها : ١٠ ٪ من الامارات
	٦ ٪ من مصر
	٤ ٪ من السعودية
	٤ ٪ من الكويت
	٦ ٪ من دول عربية أخرى .
من الكتلة الشرقية	٤ ٪

١٠٠ ٪ تمثل ٢٤,٥ ساعة يوميا

الثقافية ، ورغم ذلك لا تتجاوز جملة البرامج المستوردة بها ٢ ٪ من اجمالي ساعات الارسل التلفزيوني .

أما أوروبا الغربية ، فان محطات التلفزيون بها تعتمد على الانتاج المحلي بنسبة ٧٣ ٪ من الوقت ، وعلى البرامج الأمريكية بنسبة ١٢ ٪ ، وعلى البرامج المنتجة في دول أوربية أخرى بنسبة ١٠ ٪ وعلى برامج منقولة على شبكة اليوروفزيون ومن بلاد أخرى بنسبة ٥ ٪ .

أي أن مصادر البرامج المستوردة بلوريا الغربية يمكن تقسيمها طبقا لنسبتها الى اجمالي البرامج المستوردة كالآتي :

من الولايات المتحدة الأمريكية	٤٤ ٪
من بلاد أوروبا الغربية	٣٦ ٪
من شبكة اليوروفزيون وبلاد أخرى	٢٠ ٪

وتشير المؤسسات الكمية والنوعية لبرامج التلفزيون بالمنطقة العربية الى مايتى :

- ان النسبة الأكبر من المواد التلفزيونية المستوردة تشمل الافلام السينمائية والدراما والتمثيلات والمسلسلات التلفزيونية والبرامج الموسيقية والغنائية والمسرحيات والبرامج الرياضية والمنوعات .
- يلي ذلك في الأهمية من حيث الاستيراد بالمنطقة العربية برامج الاطفال .

- ويأتي في المرتبة التالية ، من حيث الاستيراد بالمنطقة العربية ، البرامج الاعلامية .

- أما البرامج التعليمية والثقافية البحثية والدينية فانها لم تحظ باهتمام كمي في الاستيراد .

ويمكن تصنيف لغات ولهجات البرامج التلفزيونية ذات الاهتمام بالمنطقة العربية فيما يخص الانتاج في اربعة تصنيفات ، هي :

- اللغة العربية الفصحى .
- اللهجات العربية المحلية والدراجة .
- اللهجات العربية غير المحلية .
- اللغات الاجنبية .

وفيما يخص الروايات والقصص الدرامية :

- من الامارات	٪ ٢٥
- من الولايات المتحدة الامريكية	٪ ٢٥
- من المملكة العربية السعودية	٪ ١١
- من فرنسا	٪ ١١
- من الكويت	٪ ١٠

وفيما يخص الافلام السينمائية :

- من الولايات المتحدة الامريكية	٪ ٦٤
- من فرنسا	٪ ١١
- من مصر	٪ ٩
- من الاتحاد السوفيتي	٪ ٦

وفيما يخص برامج الاطفال :

- من اليابان	٪ ٤٢
- من الولايات المتحدة الامريكية	٪ ٢١

وبصفة اجمالية ، فان المصادر الرئيسية للبرامج التلفزيونية في

المنطقة العربية كالآتي :

أولا : من خارج المنطقة العربية :

- الولايات المتحدة الامريكية	٪ ٣٢
- فرنسا	٪ ١٣
- المملكة المتحدة	٪ ٧
- اليابان	٪ ٦
- المانيا الاتحادية	٪ ٦
- الاتحاد السوفيتي	٪ ٣
- تشيكو سلوفاكيا	٪ ١
- سويسرا	٪ ١
- اسبانيا	٪ ١

اجمالي جزئي ٪ ٧٠

ثانيا : من داخل المنطقة العربية :

الامارات العربية المتحدة	٪ ١٠
جمهورية مصر العربية	٪ ٦
المملكة العربية السعودية	٪ ٤
الكويت	٪ ٤
مؤسسة الخليج	٪ ٢
لبنان	٪ ٢
ليبيا	٪ ١
تونس	٪ ١

اجمالي جزئي ٪ ٣٠

اجمالي كلى ٪ ١٠٠

ويقدر اجمالي مدة هذه البرامج المستوردة بـ ٢٤.٥ ساعة يوميا .

وفي جمهورية مصر العربية :

٥٤ ٪ من البرامج المستوردة ذات أصل امريكي الانتاج (وفي عام

١٩٧٣ كانت البرامج التلفزيونية المستوردة من الولايات المتحدة

الامريكية تمثل ثلثي جملة البرامج التلفزيونية المستوردة من الخارج) .

من الامارات العربية المتحدة ٪ ١٥

من المملكة المتحدة ٪ ١١

من فرنسا ٪ ٩ (وكانت ١٢ ٪ في عام ٧٣)

وايضا في عام ١٩٧٣

من نول الكتلة الشرقية ٪ ١٧

وبصفة عامة ، كانت جملة البرامج التلفزيونية المذاعة يوميا ٢٤.٢

ساعة ، ومنها ٣٥ ٪ برامج مستوردة ، أى مايعادل ٨.٥ ساعة يوميا .

أما اجمالي البرامج التلفزيونية المذاعة في المنطقة العربية ، فهو

على النحوالآتى :

محلى ٪ ٥٨

من المنطقة العربية ٪ ١٣

من الولايات المتحدة الامريكية ٪ ١٤

وبناء على أحدث دراسة احصائية لبرامج التلفزيون المصرى فى القنوات الثلاث خلال عام ٨٧ / ١٩٨٨ (أى خلال الفترة من ١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٨٨/٦/٣٠) . ومع اخراج البرامج الاعلامية من الحساب لطبيعتها الخاصة وتداولها فى نطاق الاخبار والبرامج الاخبارية والسياسية والتسجيلية بصفة عامة - فان أولوية الاستخدام كانت للنوعيات المتضمنة البرامج الثقافية والبرامج الدينية والبرامج الترفيهية .

وبتحليل المؤشرات مع الاخذ فى الاعتبار امكان اعادة البرامج مرة واحدة - فى المتوسط خلال العام يمكن تلخيص الاحتياجات السنوية المحلية والتي يمكن اتاحتها أيضا للتصدير بانتاج اجمالى حوالى ١٥٠٠ ساعة سنويا من النوعيات المذكورة .

تطور عنصر تكلفة الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع : من خلال مراقبة تكاليف الانتاج التلفزيونى ، يتضح أن هذه التكاليف تكاد تصل حاليا فى المتوسط الى حوالى ثلاثة أمثال ماكانت عليه منذ عشر سنوات ، وذلك بالنسبة للانتاج الدرامى بصفة خاصة . وفى سبيل البحث عن اساليب لخفض تكلفة الانتاج الاعلامى ، فى هذا المجال ، ومواجهة زيادة اسعار أجهزة الانتاج الحديثة وما يصاحبها من تقنيات عالية التكلفة ، بالاضافة - أيضا - الى مواجهة التضخم الذى يزداد عاما بعد عام ، فقد وجد المنتجون بدائل متعددة يتلمسون منها خفض تكلفة الانتاج الاعلامى الى حدود معقولة ، ومن ذلك :

- بيع حقوق الملكية الفنية والأدبية الى منتجى الفيديو المنزلى تخفيفا لأعباء التكاليف .
- المشاركة فى التكاليف من خلال استخدام البرامج التلفزيونية بأنظمة وشبكات توزيع البرامج بالأقمار الصناعية ، وعلى شبكات توزيع التلفزيون على كابلات الى المشتركين فى مناطق متعددة .
- تشجيع الانتاج المشترك مع شركاء يساهمون فى تكلفة الانتاج .
- وثمة وسائل أخرى تعتمد على مايتأتى :

من فرنسا	٥ ٪
من المملكة المتحدة	٣ ٪
من اليابان	٢ ٪
من ألمانيا الاتحادية	٢ ٪
من دول أخرى	٣ ٪

١٠٠ ٪ تمثل حوالى ٥٨ ساعة يوميا

وأما الاستيراد للبرامج التلفزيونية بالمنطقة العربية فهو كالاتى :

من الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢ ٪
من فرنسا	١٣ ٪
من الدول الغربية الأخرى	٢١ ٪
من الدول الشرقية	٤ ٪
من الامارات العربية المتحدة	١٠ ٪
من باقى البلاد العربية	٢٠ ٪

١٠٠ ٪ تمثل ٢٤٠٥ ساعة يوميا

وليس هناك مراكز تجارية للانتاج التلفزيونى على مستوى القارة الافريقية سوى فى شمال القارة ، كما لا توجد وكالات للبيع والتوزيع للبرامج التلفزيونية ذات وزن فعال .

وهناك حوالى ١٠ ٪ أجهزة استقبال تلفزيونى لكل ألف فرد على مستوى القارة الافريقية وهو أدنى معدل فى العالم .

والمصادر الرئيسية للبرامج المستوردة بالقارة الافريقية هى :

الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧ ٪
المملكة المتحدة	٢٥ ٪
فرنسا	٤ ٪
ألمانيا الاتحادية	٤ ٪
استراليا	١ ٪
وكالات الانباء والأفلام الاخبارية	١٥ ٪
بلاد أخرى	٤ ٪

١٠٠ ٪ تمثل ٥٨٠٤ ساعة يوميا

الاكثار من إعادة إرسال المواد التليفزيونية وتكرار اذاعتها خلال العام أكثر من مرة .

اللجوء الى تغطية جزء من التكاليف عن طريق الاعلانات التليفزيونية .

استحداث أنماط من التمويل بأسلوب البرامج التليفزيونية المكفولة وهو نوع من الاعلان التجارى .

وجدير بالذكر أن التكنولوجيا الجديدة لن تكون لها آثار ايجابية فى خفض التكاليف فى مجال الانتاج التليفزيونى الدرامى ، وكما زاد الالتقان الفنى والتجويد قلت الإنتاجية ، أى كلما قل عدد الدقائق المسجلة يوميا ، زادت المؤثرات الخاصة بمستحدثاتها وأساليب المونتاج والمزج الحديثة للصورة والصوت ، اضافة اخرى الى عناصر التكلفة ، وان كانت تضيف ايضا أبعادا جديدة من الإنتاج والجودة وإمتاع المشاهدين .

ومن خلال بعض التحليلات الاقتصادية تبين العناصر الداخلة فى حساب تكلفة الانتاج - بشكل عام - على النحو التالى :

- تكلفة المعدات الجديدة والمباني تمثل حوالى ١٠ ٪
- تكلفة البرامج المباشرة تمثل حوالى ٣٠ ٪
- أجور الافراد الدائمين تمثل حوالى ٦٠ ٪

ومن هنا فان أنماط الاستخدام الكفاء ، قد تأتى فى المستقبل بأساليب جديدة للتعاقد مع الأفراد طبقا لكل انتاج درامى ، مثلما يحدث مع المخرجين والفنانين ، وقد يكون فى ذلك المدخل الى تحقيق المزيد من الكفاءة الانتاجية وخفض تكلفة الانتاج فى المستقبل ، مما يحقق الاسعار المنافسة للانتاج الاعلامى .

التوصيات

ان مصر بما تملكه من إمكانات وقدرات وكوادر فنية وأصالة فنية فى مختلف الفنون وضروب الثقافة والمعرفة التى تمتد جنورها الى اعماق التاريخ ، وبحكم موقعها الجغرافى الذى جعلها على مر العصور

حلقة اتصال بين ثقافات الشرق والغرب ، وملتقى خبرات الشمال والجنوب ، ولما تتمتع به من مناخ ملائم للانتاج الاعلامى المرئى والمسموع على مدار السنة - تتطلع الى ترسيخ قاعدة انتاجية جديدة بثقلها الاعلامى والثقافى .

وعلى ضوء هذه الدراسة ، ومدار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بالآتى .

* استخلاص التجربة من فترة التباعد العربى والتخطيط لإنشاء مركز انتاج اعلامى وثقافى دولى للانتاج المرئى والمسموع فى مصر يفى باحتياجات المستقبل ، ويوفر حوافز جذب الفنانين المصريين والعرب والاجانب ، ورؤوس الاموال المصرية والعربية المشتركة . والعمل على ان تكون انظمة التشغيل والانتاج محققة للترشيد الاقتصادى للوصول الى اسعار الانتاج المنافس فى ظروف المستقبل .

ووفقا للدراسة فان التوقعات الانتاجية السنوية للانتاج الاعلامى المرئى لهذا المركز فى المستقبل القريب هى على وجه الإجمال حوالى ١٥٠٠ ساعة سنويا من البرامج الثقافية والبرامج الدينية والبرامج الترفيهية .

وأن يتضمن الانتاج ايضا :

- الاهتمام بأعمال الترجمة من والى اللغة العربية .
- الاهتمام بأعمال الدوبلاج بالصوت العربى .
- الاهتمام بالتصدير الى المناطق العربية والاوربية والافريقية والدولية بصفة عامة .

* الالتزام بالمتطلبات المصرية والعربية فى ضوء التعليمات الرقابية المصرية والتطلعات العربية المرتقبة بصفة عامة ، وفى اطار المعايير الدولية المرغوب فيها .

* تحقيق السبق فى مجال التكنولوجيا الجديدة على ضوء توصيات الاتحادات الدولية الاذاعية والتليفزيونية المشتركة ، ذات الصلة بالانتاج الاعلامى المرئى والمسموع .

نوعين :

– المناداة الرسمية : وتتضمن تعليمات الحاكم للمواطنين .

– المناداة الأهلية : وتتضمن تبليغات المؤسسات والشخصيات للمواطنين .

فبالمناداة الرسمية كان الشعب يعلم أنباء الحكومة حربا وسلاما ، وأنباء التجنيد ، وأنباء الأسواق ، وأنباء الوقاية الصحية ، والتطورات الأمنية وما الى ذلك .

أما المناداة الأهلية ، فكان من تفاصيلها الدعوة لتنظيم المسيرات الدينية والاجتماعية أو السياسية الشعبية .

كما كانت تتضمن الاعلان عن السلع فى الأسواق الحرة ، وكذلك الاعلان عن اللقاءات التى تتصل بالعاب القوى أو المسرحيات التى كانت تسمى « خيال الظل » وايضا الاعلام عن الأفراح والمآتم وما الى ذلك من طلب العون من المواطنين فى البحث عن أى شىء أو أى شخص مفقود . ومن هنا يلاحظ ان اعلام المناداة رغم تقدمه الزمنى على كل فنون الاتصال الحديثة ، الا أنه لم يكن يخلو ، فى الأسباب والنتائج ، من هذه الفنون التى كانت الاعلاميون البدائيون يمارسونها بالفطرة ، ولعلها الفطرة التى استند اليها علماء الإعلام فيما بعد حينما صارت فنون الاتصال علما .

وربما كان ذلك هو السبب الرئيسى فى استمرار اعلام المناداة الى فترات طويلة بعد ظهور الصحافة ، لأنه كان أكثر ملاءمة لكثافة الأمية التى كانت منتشرة فى الأجيال السابقة ، وربما كانت لاعلام المناداة رواسب باقية حتى الآن فى القرى النائية ، وفى نطاق محدود ، وكان لظهور الاذاعة اثر فعال فى انكماش هذا الطراز من الاعلام البدائى القديم

الدور القديم لجريدة الوقائع المصرية :

اما الاعلام الصحفى بمصر ، فقد ظهرت بوادره بدخول الطباعة ،

والالتزام بالمواصفات الفنية والهندسية لأساليب وتقنيات الانتاج التليفزيونى فى المستقبل القريب وفى ضوء التطورات والمواصفات الدولية الجديدة .

* ضرورة تحقيق زيادة التصدير للانتاج الاعلامى المرئى والمسموع فى مواجهة المنافسة الدولية بالاسعار المنافسة ، وبالاتقان والجودة الفنية المتميزة .

* تنشيط أعمال التدريب والبحوث فى شتى مجالات الاعلام المرئى والمسموع داخل مصر .

* تنشيط الانتاج الاعلامى المرئى والمسموع المشترك داخل جمهورية مصر العربية بشتى الوسائل ، وفى كافة المجالات .

* التأكيد على التوصيات التى سبق صدورها فى شأن الانتاج التليفزيونى ، فى دورات المجلس السابقة .

الاعلام للشعب

اعلام المناداة القديم

كان الاعلام فى مصر وجيرانها قبل ظهور الصحافة المصرية اعلاما بالمناداة ، اذ كان المرسل يرسل أشخاصا يجوبون الطرقات وهم يعلنون الناس بأصواتهم بما يريد ، ومهما كان هذا الطراز القديم من الاعلام المصرى غير معروف بهذه الصورة فى الخارج فقد كان فى الواقع لونا من ألوان الاتصال المباشر . وكان اعلام المناداة القديم

وما تبع ذلك من ظهور الصحف الرسمية الأولى وفي مقدمتها « الوقائع المصرية » .

وقد كانت جريدة الوقائع المصرية - أول أمرها - صورة لأسلوب الحكم ، فهي جريدة يصدرها الحاكم ليخاطب عن طريقها الشخصيات الوسيطة بينه وبين المحكومين ، وبالتالي كانت الوقائع المصرية في نشأتها أقرب إلى البلاغات الرسمية منها إلى الصحافة ، ومن هنا لم يكن أحد يشعر أو يعنى بها كثيرا حينما كانت تحتجب أو تظهر في عهود الولاة المختلفة منذ سنة ١٨٢٨ إلى أن عين لها كاتب عالم وأديب رئيسا للتحرير لأول مرة وهو « رفاعة الطهطاوى » فأخذت شكلا آخر ، وظل رئيس التحرير التالى وهو الامام « الشيخ محمد عبده » محتفظا بهذا الشكل ، بل كان يدعمه بنوابه المحررين من أمثال سعد زغلول ، إلى أن عادت سيرتها الأولى بقيام الاستعمار فى مصر سنة ١٨٨٢ . وهي ما تزال تصدر حتى الآن بوصفها المضبطة الرسمية للقرارات الرسمية والقوانين ، وعلى ذلك فهي لا تعتبر وسيلة اعلامية كاملة .

النهضة الأولى للاعلام الصحفى :

وجاء عصر الصحافة الأهلية التى يمكن تصنيف نشأتها المصرية الأولى اربعة اصناف :

- كانت هناك صحف ومجلات تصدر عن اشخاص لهم صلة بالجهاز الحاكم مثل جريدة « وادى النيل » التى اصدرها كبير مترجمى الدولة « عبد الله ابو السعود » سنة ١٨٦٧ ، وكذلك المجلات التى صدرت عن السلطات التعليمية مثل مجلة « روضة المدارس » سنة ١٨٧٠ .

- وكانت هناك صحف تعبر عن ثورة الشعب ، سواء ما كان منها تمهيدا لبلورة هذه الثورة مثل الصحف التى كان يرعاها « جمال الدين الافغانى ومحمد عبده » وأشهرها صحف « يعقوب بن صنوع » والتى انتهت الى صحافة الثورة عند ظهورها سنة ١٨٨١ ، وأهمها جريدة

الطائف التى كانت يصدرها خطيب الثورة « عبد الله النديم » .

- ثم ظهرت فى تلك الأثناء صحف تجارية بالاسكندرية ، كان الغرض منها ملاحقة البورصة وحركة الميناء السكندري الذى كان يمثل قلب الحركة التجارية ذات الطابعين الداخلى والخارجى ، وكان فى مقدمة هذه الصحف « جريدة الأهرام الاسبوعية » التى صدرت سنة ١٨٧٦ ، والتى تحولت فيما بعد الى جريدة يومية سياسية شاملة تصدر فى القاهرة على مشارف القرن العشرين .

- ثم ظهرت صحف جديدة تبشر بمهد جديد . وأولها جريدة « المؤيد » ، « للشيخ على يوسف » التى صدرت سنة ١٨٨٩ ، ثم صحف « مصطفى كامل » التى بدأت ببداية القرن العشرين . وكانت تلك هى المرحلة الاعلامية التى انتهت الى ثورة ١٩١٩ بكل اعلامها الصحفى وغير الصحفى .

النهضة الأولى للاعلام الاذاعى :

هكذا ظل الاعلام المصرى ذو الطابع الفنى اعلاما صحفيا يتبادل الأخذ والعطاء مع الشعب بالقدر الذى تتيحه الظروف العامة ، الى أن ظهرت الاذاعة المصرية سنة ١٩٣٤ . وكما كانت البداية الأولى للصحافة المصرية بداية رسمية ، كانت أيضا بداية الاذاعة المصرية بداية رسمية ، ولا عبرة هنا بالاذاعات الأهلية المحبودة الأبعاد التى ظهرت قبل سنة ١٩٣٤ ، لأنها لم تكن تقوم بأى دور اعلامى الا ما كان يصدر على هامشها من الدعايات التجارية التى لا وزن لها .

ولا شك أن الاعلام الاذاعى بظهوره فى مصر سنة ١٩٣٤ كان يمكنه ان يتفوق على الاعلام الصحفى ، لسهولة الاستماع عند الأميين كغيرهم من الناس ، لكن ذلك لم يتحقق بشكل واضح الا بعد سنين الحرب العالمية الثانية التى توقفت فى مايو سنة ١٩٤٥ . وفى خلال السنوات العشر الأولى من عمر الاذاعة كان الاعلام الصحفى لا يزال متفوقا ، إذ أن ظروف الحرب ووجود الادارة الانجليزية فى تلك السنين بين أجهزة

الاذاعة لم تمكنها من الدور الاعلامى الذى حققته فيما بعد ، وان كانت قد حققت فى تلك السنين أثارا فنية جيدة ، ازدادت جودة بتمصير الاذاعة سنة ١٩٤٧ .

وعلى أية حال فقد كان ظهور الاذاعة واطراد انشطتها وتطور الصحافة وتنوع انشطتها له اثره الملحوظ الذى ساعد على وجود تيار فكرى يحاول التقريب بين الاعلام الرسمى والاعلام الأهلى ، وتقنين كل منهما .

الاعلام الرسمى والاعلام الأهلى :

كانت فكرة الاعلام للشعب فى مقدمة أصداء المفاهيم الديمقراطية التى انبثقت عنها أفكار متبادلة بين قادة الرأى وبين شرائح الرأى العام فى مصر . وكان من آثار ذلك ان كثرة من الناس يرون أن وسائل الاعلام على اختلاف انواعها ما دامت قائمة تحت مظلة الجهاز الحاكم فهى فى غايتها ونهايتها وسائل اتصال رسمية ، والمفهوم السائد بين الناس أن الاتصال الرسمى وحده لا يكتفى ، على الاقل لأنه يمثل وجهة نظر واحدة .

ويرد المقتنون على ذلك بأن جهاز الاعلام الرسمى - صحافة او اذاعة او غير ذلك - هو أولا وأخيرا جهاز مصرى يدر ونشاطه فى دائرة مصرية تلتقى فيها الدولة بالشعب .

ومع قوة هذا المنطق الا أن له فى المقابل أربعة محاذير :

- طول التباعد فى الماضى بين ظروف الحكم ومفاهيم الشعب .
- اسراف بعض الاعلاميين فى ترضية الاجهزة الحاكمة .
- الدقة الرسمية فى تناول الأحداث على نحو يرضى المتلقى أحيانا ولا يرضيه أحيانا .
- اهتمام الاعلام الرسمى بالمادة السياسية أكثر من غيرها ، واعطاؤها الأولوية فى الاهتمامات العامة .
- ولعل الذين يتناولون هذه المحاذير بالتقيد أو المناقشة يغلب على

تفكيرهم ما قد يرونه أو يستمعون له فى البلاد الكبرى من الاستقلال بين الصحافة والاذاعة ووسائل الاتصال الأخرى عن سائر الاجهزة الرسمية .

ولاشك ان هذا هدف لا يمكن استهدافه دون دراسة ودون مرحلة انتقالية ، وغالبا ما يكون سابقا لأوانه بالنسبة لنا ، ويتصل بذلك ان هناك تنظيمات عامة ينبغى توفير الضمانات لها قبل ان نصل الى مرحلة تحرير وسائل الاتصال تحريرا كاملا .

على أن التحرير هنا وفى كل بلاد العالم له ضوابط وحدود ينبغى ان تكون واضحة المعالم وضوحا علميا وعمليا ، ولكيلا تتف هذه الضوابط او الحدود عقبة فى أن يكون الاعلام للشعب ابتداء وانتهاء ، يمكن ان نعنى بمرحلة انتقال تؤدي فيها وسائل الاتصال الرسمية دور وسائل الاتصال الأهلية ، ولهذا مقدمات قائمة بالفعل فى اجهزة الاعلام المصرية الحالية .

فالصحافة لديها الآن قدر كبير من استقلالية الرأى ، والاذاعة وأن تقيدت بالرسميات فى باب الشئون السياسية فإن بابها مفتوح فى سائر الشئون التى لا تمس أمن الوطن ، وقد نجد ذلك أيضا فى اعلام الهيئة العامة للاستعلامات .

ماذا يريد الشعب :

لكن السؤال الذى ينبغى طرحه هنا هو ماذا يريد الشعب من إعلامه ؟

والجواب هنا يقوم على اربع قواعد هى :

- كسب المعلومات الصحيحة الصريحة ، التى لا تخفى شيئا فى الاخبار والتعليقات والأحاديث والأحداث ، دون تأخير .
- تنظيم قنوات الترفيه ، والارتفاع بمستوى هذا الترفيه الى المستوى الاعلامى المقبول من جميع الاطراف .
- ملاحقة الأحداث فى الداخل والخارج دون ابطاء .

إعلام الغد وثقة الجماهير

تعتمد شرائح من الناس على ما تنشره أو تذيعه وسائل الاتصال الأجنبية ، سواء كانت صحافة أو إذاعة أو غير ذلك ، مع أنه قد ثبت بالتجربة ان وسائل الاتصال في بلادنا ليست أقل صدقا فيما تصدق فيه تلك الوسائل ، والتي ليست كلها على مستوى الصدق دائما .

ولعل السبب في هذا الاتجاه هو تصور ان أجهزةنا الاتصالية مقيدة مادامت على صلة إدارية أو سياسية بأجهزة الحكم ، بينما أجهزة الاتصال الأجنبية لا قيد عليها ، على الأقل فيما يختص بنا ، وهو ظن غير واقعي ، إذ لا يمكن أن تكون أجهزة الاتصال في أية دولة بمعزل عن سلطاتها مهما كان درجة استقلالها . ذلك ان أجهزة الاتصال في كل مكان - بوصفها اسلحة اعلامية - لا يمكن لأصحاب الشأن أو السياسات والأفكار المضادة أو غير الموالية لنا ألا يفيدوا من هذه الاسلحة الاعلامية في دعاوهم وان اخذت في شكلها دور عدم الانحياز وان كان الانحياز جزءا منها .

ان النظرة المستقبلية الى كل وسائل الاتصال في العالم ، ينبغي أن تأخذ في اعتبارها الحقيقة الثابتة وهي : أن الحيدة الكاملة الثابتة

- متابعة جميع ألوان المباريات الهامة ، سواء كانت مباريات رياضية مختلفة الأنواع أو رياضيات فكرية ، وعرضها بلا انحياز ، وترك المباريات القليلة الأهمية بالنسبة للرأي العام .
وكثير من ذلك متوفر منذ الآن وقبل الآن ، بحيث تكاد المرحلة الانتقالية ان تكون ميسرة . ولكن تبقى مسألة أساسية تحدد قدر الثقة أو عدم الثقة عند المستقبلين ، وهذه المسألة هي الصفة الذاتية لوسائل الاعلام ، وهي الصفة التي تتأثر غالبا بالجوانب الادارية والمالية .

التوصيات

وبناء على ما تقدم ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

* التأكيد على دور المجالس والهيئات القائمة والعاملة في مجال الاعلام ، وعلى الأخص : المجلس الاعلى للصحافة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مجلس اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، مجلس كلية الاعلام بجامعة القاهرة . وذلك من خلال الاطر الآتية :

- الاختصاص الثابت والواضح لكل من هذه المجالس والهيئات في العمل الاعلامي ، مع تحديد مسؤولياتها .

- وضع القواعد العامة لتطبيق مبدأ « الاعلام للشعب » .

ويتصل بذلك قيام دراسات علمية وموضوعية للتعرف على حاجات الشعب ورغباته في الظروف المختلفة والتعبير عنها بصدق لإتاحة السبل وتيسيرها أمام الاعلام للتعبير بدقة وأمانة عن هذه الحاجات والرغبات .
- وضع الضوابط القانونية والادارية والفنية والقيمية التي يرجع

اليها في :

• اختيار القيادات الاعلامية .

• القواعد العامة لتقديم المواد الاعلامية ، سواء ما كان منها سياسيا أو قنيا أو ثقافيا ، بما في ذلك آداب المواد الترفيهية .

المستمرة في الاعلام عسيرة المنال ، لأن في مقدمة وظائف الاعلام السياسية حتمية الانتصار لمبدأ ، وقد يكون هذا المبدأ خيرا هنا وهو ليس كذلك هناك .

صحيح ان أجهزة الاتصال ذات المستويات العالمية قد تكون أدق أو اسرع اخبارا من غيرها ، لكن الاعلام ليس كله اخبارا ، وقد تكون وراء الاخبار مادة اخرى - وبخاصة مواد التعليقات - تجعل من بعض الاخبار الصادقة محلا لبعض الشكوك والريب . ومع ان هذه كلها مسائل نسبية أو تقديرية ، إلا أن السبب الأساسي يبقى قائما وهو الظن بأن اجهزة الاتصال عندنا ما دامت متصلة بأجهزة الحكم فهي مقيدة ، وهو ظن لم ينفذ في علاجه العلاج التام كل عمليات التطور الواسعة التي حققتها وسائلنا الاتصالية ، صحافة كانت أو إذاعة أو غير ذلك .

إن الفرد العادي يستمتع بكل ما في أجهزة الاتصال المحلية من تطور وتقدم فني ، لكنه في بعض المواقف أو الأزمات قد يتجه الى الأجهزة الاعلامية الأجنبية وكأنه يتطلع فيها إلى شيء لا مثيل له في أجهزتنا .

ومع اننا لا نحرّم هذا الاتجاه من حيث المبدأ ، لما قد يكون فيه من الاطلاعات المفيدة أحيانا ، إلا ان وجه الخطر هنا هو احتمال خلق جو فكري غير ملائم داخليا ، وهو أمر يستحق المراجعة ، خاصة ونحن مقبلون على انتشار الاعلام الصناعية التي يمكن ان تقوم بغزوات فكرية متوقعة ، وذلك بالإضافة الى سلبات الفيديو التي قد تصعب السيطرة التامة عليها .

ان الخطر هنا يمكن في مواجهة أشياء قد يصعب أو يستحيل التحكم فيها ، مما يحتم اتخاذ الوسائل الكفيلة بتوثيق العلاقات بين المواطنين وبين جميع وسائل الاتصال الوطنية ، توثيقا تدعمه الروابط الوجدانية والفكرية بين المرسل والمتلقي في جميع مجالات

الاعلام .

كل هذا لن يتأتى على الوجه الأكمل إلا اذا اقتنع الفرد العادي بأن وسائل الاتصال الاعلامية في مجتمعه ليست مقيدة تماما على نحو ما يظن البعض . وتلك قضية لا بد لها من حلول جذرية ذات طابع فكري جديد .

لقد رفعت الرقابة عن الصحف بمصر منذ منتصف السبعينات ، وواضح من أساليب الصحافة في هذه الفترة أنها تتكلم بكامل حريتها ، ولكن غير المقتنعين بذلك يقولون ان الصحافة الكبرى التي نسميها القومية ما دامت ملكا للدولة فحريتها محدودة ، ومثل ذلك قد يقال بالنسبة لأجهزة الاتصال الأخرى كالإذاعة والتلفزيون وأجهزة الاستعمال وما الى ذلك ، رغم ما يتاح من حرية فيما اصطلحنا على تسميته بالرأى الآخر .

وحتى يستطيع الإعلام أن يحتوى الخواطر الجماهيرية ، وأن ينأى بهذه الخواطر عن فكرة أسبقية أو أفضلية وسائل الاتصال الأجنبية كلها أو بعضها فلا بد من إيجاد صيغة جديدة لاستقلالية وسائلنا الاعلامية في خواطر الجماهير .

وعند البحث عن هذه الصيغة ، ينبغي أن يكون واضحا ان انقطاع الصلة من كل جانب بين وسائل الاتصال وبين الدولة فجأة سيعرضها لهزة إدارية ومالية لا يستهان بها ، وخير صيغة يمكن التمثيل بها في هذا المقام هي الصيغة التي نراها في استقلال السلطة القضائية في مصر بكل مقوماتها ، دون أن يكون ذلك مانعا من أن تكون الدولة مسئولة عن كل ماديّات السلطة القضائية ، بما في ذلك شؤونها الادارية التي لاعلاقة لها بشاغلي المقاعد القضائية .

ويذكر بهذه المناسبة أنه قد صدرت في سنة ١٩٨٠ قرارات وقوانين تسجل أن الصحافة المصرية صارت سلطة مستقلة ، لكنها في مواقعها القيادية ترجع الى سلطة أخرى . وربما كان لذلك دخل في تصور عدم استكمال حرية الصحافة من وجهة نظر بعض نوى الرأى وما يقال في

هذا المقام عن الصحافة يقال مثله عن أجهزة الاتصال الأخرى كالإذاعة والتلفزيون وغيرها .

ويرى البعض أن فك هذا الاشتباك أمر عسير ، لكنه قطعاً ليس عسيراً إلى درجة الاستحالة طالما وجدنا الطريق فعلاً . ولا بد هنا أن نلاحظ أن الدولة كما تعمل على ضم بعض المرافق العامة إليها - كذلك نجد أن من تجاربها التي مرت بها إخراج بعض المرافق العامة من حوزتها باعطائها طابع الشركات المستقلة . وهذا هو الأمر المطلوب بالنسبة لمرحلة البدلية الاستقلالية في التطور المستقبلي لوسائل الإعلام .

والواقع أنه من الممكن أن تكون هناك صحافة أو إذاعة مسموعة ومرئية وأجهزة معلومات حكومية تمارس نشاطها بهذه الصفة ، ثم تتحول الوسائل الباقية منها إلى شركات لها كياناتها المستقلة ، أو تأخذ استقلالها من الناحية المادية على مراحل متقاربة محددة . أي أن فك الاشتباك الذي يتصوره البعض في أجهزة الإعلام ليس بالشيء المستحيل لكنه أمر يحتاج إلى جدولة مراحله المتقاربة . وكلما تمت مرحلة من هذه المراحل المتقاربة تم معها احتواء جانب هام من خواطر الجماهير مما يعتبر تطبيقاً وتوثيقاً لرساء ثقة جديدة ذات مستوى أرفع بين وسائل الإعلام وبين الجماهير . ولعل هذه هي السياسة المستقبلية لاستكمال استقلالية وسائل الإعلام في بلادنا .

التوصيات

وعلى ضوء هذا الموضوع وما تضمنه من أفكار واتجاهات ، ومادار حوله في اجتماعات المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتي :

الاستقلال الاعلامي :

* تعديل القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ، بما

يحقق التوازن بين حرية الصحافة والمسئوليات الاعلامية .

* العمل تدريجياً على تكامل استقلال الاعلام بأجهزته المختلفة على أساس جدول زمني مدروس ، وذلك في إطار القيم والضوابط السياسية والاجتماعية .

مسئوليات العاملين في الاعلام :

تدريب المقبلين على تحمل مسئوليات العمل الاعلامي ، على ما يأتي :

- سرعة الحركة في نقل الانباء من مواقع الأحداث فور حدوثها ، دون تفارقة بين حدث وآخر مما يهم الجماهير .

- الحيدة في التعبير المكتوب أو المنطوق بالنسبة لشئ المعلومات ، والتخلص من العبارات التي تحتمل الشك والتؤيل .

- مخاطبة الجماهير في كل وسائل الاتصال بأسلوب وود لائق المستوى .

- تخصيص مساحات أكبر لآراء القراء والمستمعين . على أن يكون لكل مشرف على مساحة معينة صفة الحكم الحر اللائق لتمثيل الرأي العام .

نماذج لبرامج مستقبلية :

* إعداد حملات صحفية وإذاعية واتصالية عامة تستوعب آراء المثقفين في جميع الاتجاهات الشرعية .

* إعداد برامج للنقد البناء المنظم بوساطة الفنيين المختصين في جميع المجالات .

* إعداد برنامج يومي مختصر ومتحرر من كل المؤثرات ، يتضمن اشارات سريعة إلى مافي وسائل الاعلام الاجنبية من الأمور الهامة ، ومعها اشارات لما ينشره أو يذيعه اعلامنا في هذه الأمور .

* الافادة التامة من تجربة الاعلام المصري في مصداقيته التي أشاد بها العالم في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

فى المنزل طويلا ، مادام أسلوب الحياة الاجتماعية والعملية قد أخذ وسيأخذ أشكالا أخرى ، ولهذا فلا بد من إيجاد بديل يعيد للبيت كل أو بعض مزاياه فى ظل هذه الظروف الدائمة التغيير .

اعلام البيت السعيد :

وكما أن للاعلام بوسائله ووسائله المختلفة دورا أو مكانا أينما كانت هناك حياة انسانية ، فلا بد أن يكون له هذا الدور فيما نبحث عنه من بديل ، ولعل التلفزيون هو الوسيلة العصرية التى تستطيع أن تجمع بين أفراد الأسرة ، لكن على أى شىء يكون هذا الاجتماع .

ان الأمر يتطلب ابتكار برنامج تليفزيونى جديد ، تجتمع فيه خلاصات البرامج الجيدة كلها ، يطلق عليه مثلا اسم برنامج « البيت السعيد » ، ومن خلال هذا البرنامج الذى يختار له انسب الاوقات للحياة المنزلية ، نقدم بأسلوب قصصى مصور موضوعات مختارة ، منها على سبيل المثال :

- قصص النجاح الأسرى .
- أجمل الصور لعلاقة الأبناء بأبويهم وأهلهم .
- خطوات الانتماء الوطنى التى تؤدى الى احساس الناشئ بمسئوليته الفطرية عن جمال بيئته على الاقل .
- علاقة الانسان بربه ، وأسرته ومجتمعه .
- العلاقة بين الصغير ومدرسته .
- الحكايات التى يتحاكى بها الأبناء ليسمعها الصغار .
- العبارات الرشيدة التى يتبادلها الصغار .
- أجمل الاغاني والأناشيد التى يشترك فيها الجميع .
- انخال اللهجة الفصحى المبسطة قدر المستطاع فى كل هذه المجالات .

ان برنامجا قصصيا على هذا النحو ، من شأنه أن يشد اليه الكبار والصغار معا ، مع ملاحظة أن يعرض فى الوقت المناسب ، وهو يعتبر من البرامج التى تأخذ صورة القدوة الحسنة بعيدا عن أساليب

الاعلام المستقبلى للطفولة والشباب

يرتبط تكوين النشء فى مرحلته الأولى بالبيت والأسرة ، ومن هنا نشأت مقولة : ابدأ بالبيت أولا ، غير أنها لاتحدد بطريقة عملية ، كيفية هذه البداية .

فالبداية بالبيت فى التربية لها طابع فى كل جيل ، تبعا للمتغيرات واختلاف الظروف مع تعاقب الأجيال .

فالبيت القديم كان أساسه فى الجيل السابق أبوين يقيمان فى أغلب اوقات الفراغ بالبيت بين صفارهما ، ثم تغير الآن هذا الوضع بسبب الأعباء المتزايدة الملقاة على عاتق الأب أو الأم أو هما معا ، لكفالة رزق الأبناء ، دون مزايا التجمع الأسرى الذى يضم الوالدين و صفارهما معا فى أغلب الاوقات المتاحة .

وبالرجوع الى الجيل الأسبق ، نجد أن الوالدين كانا لا يكتفيان بالالتزام بالوجود مع صفارهما كلما أمكن ذلك بل كانا يمارسان فى حضور أولئك الصغار ، أو بمشاركتهم ، القيام بالواجبات الاجتماعية ، وهذا ما أصبح الآن نادرا ، وقد يكون فى المستقبل أكثر ندرة بسبب كثرة شواغل الآباء والامهات ، وارتباط بعضهم فى اوقات فراغهم بحياة لاتناسب الاطفال فيما يعرض للكبار فيها من أنواع الاهتمامات .

ربما كان من غير المنطقى ان نلج على الوالدين بأن يلتزما الاقامة

النصائح الجافة .

تليفزيون الصباح بالمدرسة :

فاذا انتقلنا من البيت الى المدرسة ، فلا بد من اقامة نظام اعلامى مدرسى متكامل ينظم مراحل تتناسب مع مراحل التعليم ، لأن اعلام الطفولة قد يختلف نوعا عن اعلام الصبى ، وان كانت الغاية واحدة . وينبغى فيما يتضمنه هذا النظام قبل دخول التلاميذ الى حجرات الدرس صباحا ، أن يقدم لهم عرض تليفزيونى يحتوى على فقرات مامتنوعة مثل :

- نماذج من صور الصغار المجتهدين المحبوبين .

- بعض المزايا الطريفة الخاصة بالدرس اليومى للتلاميذ .

- صور من المواقف الكريمة بين الصغار وأبائهم ، وبينهم وبين مدرسيهم .

- صور من النجاح الممكن لكل مجتهد .

- أناشيد دينية ووطنية ، يشترك فيها التلاميذ جميعا .

- مسابقات علمية يشترك فيها التلاميذ ، ويمنح الفائزون منهم جوائز مادية أو حوافز اجتماعية ، كالرحلات السياحية وما أشبه ذلك . ويقتراح لنظام الاعلام المدرسى وجود اخصائى اعلامى لكل مدرسة أو لكل عدد متقارب من المدارس . وتكون من مهام الاخصائى الاعلامى بالاشتراك مع المدرس المختص ، تشكيل جمعية تعاونية لتلاميذ المدرسة ، تقوم بمختلف الخدمات المدرسية أو البيئية التى تتفق مع قدرات التلاميذ . على أن تؤخذ الصور للمتفوقين فى هذه المجالات وتذاع فى وقت لاحق بالتليفزيون المدرسى .

المؤتمرات الطلابية الموجهة :

ان هذه الصورة تأخذ شكلا مبكرا فى مرحلة التعليم فوق المتوسط والجامعى ، فالطلبة - فى هذه المرحلة - يشعرون أنهم شركاء فى المجتمع ، ومن العيب أن تروضهم على هذه المشاركة بأسلوب اعلامى خاص .

ان شباب الجامعات وكذلك شباب التعليم فوق المتوسط ، يستهويهم الحوار وابداء الرأى . ومن هنا يكون على الاخصائى الاعلامى - بمشاركة أحد الاساتذة وبعض الطلبة الممتازين - القيام بتنظيم المؤتمرات الطلابية التى تدرس نماذج لما ينبغى أن توجه اليه الطاقات الفكرية والوجدانية للشباب . ومن ذلك على سبيل المثال :

- أحلام الشباب وكيف تتحقق .

- الحلول الذاتية لمشاكل الشباب .

- تنمية الروح الأسرية والروح الجامعية والروح القومية والهويات الفنية والمهارات الحرفية .

- حقوق وواجبات المواطن الصالح .

- علاقة الطلبة بأساتذتهم .

- مساهمة الطلبة فى الخدمات العامة .

- وسائل التفوق دراسيا واجتماعيا ورياضيا .

- وسائل الترفيه النقى .

- تطبيق مبادئ التعاون على العمل الجماعى بين الطلبة .

- دراسة الشؤون العامة دراسة علمية .

ان تقديم كل هذه البرامج وما يتولد عنها من برامج أخرى ، يتطلب تخصيص قناة تليفزيونية (وليكن أسمها قناة الطلبة) أو البدء بإعداد ساعات معينة فى احدى القنوات لأداء هذه المهمة .

ولاشك أن تعرض الطلبة لبحث مثل هذه المسائل يجعلهم أكثر إحساسا بالمسؤولية والكرامة والانتماء لاقتنائهم بأن لهم صوتا فى كل ما له صلة بهم ومجتمعهم ، وبذلك ينصرفون عن الأنشطة المضادة .

ولعل مما يساعد على نجاح هذه المؤتمرات ، أن تلخص لهم فى برامج اذاعية وتليفزيونية وصحفية ، تحفزهم على المزيد من الاهتمام بهذه الشؤون .

اعلام المكتبة والمجلة :

ويبقى فى اعلام الطفولة والشباب فقرتان هما :

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء في هذه الدراسة ومادار حولها في المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

* إنشاء وظيفة اعلامية جديدة هي وظيفة الاخصائى الاعلامى على ان يمارس وظيفته بالمدارس والجامعات بالاتفاق بين الجهات المسؤولة فى التعليم والاعلام ، واعداد الدراسة التى تناسب هذا الاختصاص ، على أن يكون من مهام الاخصائى الاعلامى :

- تنسيق عمله فى المدرسة أو المعهد أو الكلية مع الاساتذة المشرفين على النشاط الاعلامى بها .

- تشكيل جمعيات تعاونية من الطلاب والتلاميذ فيما بينهم ، لانجاز متطلباتهم الممكنة فى حياتهم المدرسية أو الجامعية .

- المعاونة فى عقد مؤتمرات طلابية بكل كلية تتناول دراسة كل ماله صلة بشئون الطلبة الخاصة أو العامة .

- تنظيم جلسات المكتبة مع الاستاذ المختص ، وتشجيع الطلبة لاداعة أو نشر نتائج بعض هذه الجلسات .

- تطوير المجلة المدرسية حتى تغدو لسان حال مدرستها بالفعل ، وكذلك فى تدريب الطلبة على ادارة مجلتهم بصورة تؤهلهم لحسن الادارة مستقبلا .

* يخصص التلفزيون قناة خاصة أو جزءا كبيرا من احدى القنوات للاعلام المدرسى ، وتعد هذه القناة برنامجا يوميا موجها للوالدين والابناء باسم البيت السعيد وانشاء دائرة تلفزيونية مغلقة لكل مدرسة .

* ان تتخلل برنامج البيت السعيد المقترح الصور البهيجة فى الحياة السوية ، مع عرض لمحات خاطفة لمآسى الانحرافات المختلفة .

* ان تشترك المراجع التعليمية والاعلامية فى اعداد برنامج تلفزيونى بمعاهد التعليم كل صباح ، متضمنا المعانى والصور والحوافز التى تؤهل الناشء للاقبال على الحياة اليومية بروح عالية ، وما يتطلب ذلك من حكايات وأناشيد يشترك التلاميذ فى ترديدها وتراعى فى ذلك اللهجة الفصحى المبسطة بقدر المستطاع .

- اعلام المكتبة .

- اعلام المجلة .

فبالنسبة لإعلام المكتبة : ليكن واضحا أن هناك مامو أهم من وجود مكتبة فى كل مدرسة وكل معهد وكل كلية ، وذلك هو أسلوب توظيف هذه المكتبة اعلاميا لصالح جمهورها من الطلبة .

ان هذا يتطلب ان تكون هناك حصة اسبوعية للمكتبة ، يحضرها الى جانب الاساتذة والطلبة ، الاخصائى الاعلامى الذى يتولى مع الاستاذ المرافق اجراء الحوار حول كل مايتصل بالقراءة والكتاب ، ومن ذلك :

- كيفية اختيار الكتاب الذى يعرض للقراءة .

- وسائل القراءة الصحيحة .

- الحصيلة التى تستخلص من هذا الكتاب .

- تطبيق القراءات الفكرية على الحياة الخاصة والعامة .

- اختيار ما يمكن أن يذاع أو ماينشر من حصة المكتبة .

هذا وتعتبر اذاعة أو نشر بعض وقائع هذه الحصص بأية وسيلة اعلامية تشجيعا للطلبة على الاهتمام بالمكتبة ، وهو ما يؤهلهم تأهيدا ثقافيا .

أما بالنسبة لاعلام المجلة : فنحن أمام ثروة صحفية مدرسية لابد من توظيفها اعلاميا لصالح الطلبة ، فقد حان الوقت لأن نجعل من المجلة المدرسية لسان حال فعلى المدرسة بكل ماتشتمل عليه من مواد وتحقيقات صحفية ، وغير ذلك من ألوان الحياة الاجتماعية والبيئية ، وهذا يتطلب ألا يترك تحرير هذه المجلات للصدفة ، بل ينبغي أن تشمل كل مجلة أبوابا تمثل حياة الطالب والمدرسة وصلتهما بالمجتمع ، وما يمكن أن يؤديه الطالب من خدمات سواء للبيت أو المدرسة أو المجتمع ، وما يتصل بهذا كله من حوافز الانتماء .

ومن المسائل المستقبلية الهامة فى اخراج المجلة المدرسية ، أن يدرب الطلبة على إدارتها تدريبا يفتح أمامهم طريق المفاهيم الادارية الناجحة فى مستقبلهم .

القسم الثانى

الفنون

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

السينما فى مصر واقعها ومستقبلها

تعتبر السينما أداة تثقيفية جماهيرية ، ويدخل فى مدلول التثقيف : التعليم والاعلام ، وهى وسيلة فعالة تصل الى عمق الفكر ، كما تمس المشاعر ، ويبلغ الأثر الفكرى والنفسى للعرض السينمائى مداه عند الشباب بصفة خاصة ، ويتنوع الانتاج السينمائى لمقابلة الاحتياجات النفسية والفنية والفكرية والترفيهية عند الجماهير ، مستهدفاً - بالإضافة الى هذا الأثر الثقافى - هدفاً اقتصادياً بما يحققه من عائد اقتصادى فى الداخل والخارج ، وهناك جانب للانتاج السينمائى لا يقل أهمية عن الفيلم الطويل ، وهو الفيلم التسجيلى القصير ، الذى تتنوع موضوعاته لتسجيل جوانب مختلفة من الواقع لأغراض شتى ، منها التعليمية والأثرية والسياحية والإرشادية والفنية والثقافية . وذلك بهدف التعريف بهذه الجوانب المختلفة فى جو العرض السينمائى الفريد فى نوعه وعمق أثره . وتلعب السينما دوراً بارزاً فى تشكيل المجتمع وعاداته وتقاليده وفنونه ، بالإضافة الى الأغراض الترفيهية . ويمكن القول بأن مصر هى وحدها التى تلعب الدور الرئيسى على الساحة العربية فيما يتصل بانتاج الفيلم السينمائى ، مما يلقي على السينما المصرية مسئولية ضخمة ، بالنسبة للأثر الذى يحدثه الفيلم فى حياة الجماهير .

ويواجه الانتاج السينمائى العربى فى مصر بعض المشكلات فى المجالات : الاقتصادية والفنية والثقافية . ولعل الجدول الوارد فى الصفحة التالية يوضح الجانب الاقتصادى من هذه المشكلات . وقد بدأ انكماش فى حجم الانتاج وفى عدد الافلام المنتجة من عام ١٩٧٩ ، الى نحو الثلث من متوسط الانتاج فى السنوات السابقة . ومن واقع الارقام المسجلة فى الجدول المشار إليه ، يمكن استخلاص النتائج التالية :

ان العائد الاقتصادى من الفيلم المصرى ضئيل ، ويقابل ذلك العائد تأثير اجتماعى يفوق تأثير أية أداة أخرى من أدوات الاتصال الجماهيرى . فمما لاشك فيه أن الفيلم المصرى قد أثر على سلوكيات أعداد كثيرة من الشباب ، ولازال يلعب دوره فى نفس الاتجاه ، ورغم أن التليفزيون يسير فى طريق فرض صيفته على قطاع كبير من المجتمع المصرى ، الا أن التليفزيون نفسه مايزال يعتمد اعتماداً كبيراً على الانتاج السينمائى فيما يقدمه للجماهير ، وهو بذلك يساهم فى تأكيد تأثير الفيلم المصرى ودوره الثقافى والاجتماعى والترفيهى . - ان العائد نتيجة العرض الخارجى للفيلم المصرى ، يشكل جزءاً كبيراً من تكلفة الانتاج ، ورغم أن الفيلم المصرى العربى سلعة لا تنتج الا فى مصر ، كما أن الهدف من انتاجه خدمة المجتمع العربى كله ، الا أن عائده لجميعه للمنتج المصرى ، ولايدخل بالقدر الكافى فى مكونات الدخل العام .

- أن كمية الانتاج رغم أنها أخذت فى التناقص الحاد ابتداء من سنة ١٩٧٩ فهى لا تتناسب مع وفرة القدرات الفنية والصناعية التى تعمل فى حقل السينما ، والتى تتزايد بإضافة المئات اليها من خريجي الفنون كل عام .

أوضاع السينما فى مصر :

وتبرز عند دراسة أوضاع السينما فى مصر نقاط على جانب من الأهمية ، تتمثل فيما يأتى :

بيان بكمية إنتاج الأفلام الطويلة منذ سنة ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٨
وتكلفتها وإيراداتها التقديرية

السنة	الجملة	نوعية الافلام				التكلفة التقديرية	الإيرادات التقديرية		
		وطني	اجتماعي	استعراضى	كوميدي		خارجي	مطلي	الجملة
١٩٧٣	٤٢	٢	٢٤	٨	٨	٢,٢٠	١,٤٧٧	٠,٨٤	٢,٣١
١٩٧٤	٤٢	٢	٢٤	٤	١١	٢,٢	١,٤٧	٠,٨٤	٢,٣١
١٩٧٥	٥٢	٧	٢٢	١٠	١٣	٣,١٢	٢,٠٨	١,٢٥	٣,٣٨
١٩٧٦	٤٩	٣	١٠	٤	١١	٣,٤٣	٢,٢٠٥	٠,٤٧	٣,٦٧
١٩٧٧	١٥	١	٣٢	٣	١٥	٣,٨	٢,٥٥	١,٥٣	٤,٠٨
١٩٧٨	١٥	٥	٣١	١	١٤	٤,٠٨	١,٧٨٥	١,٧٨	٣,٥٧

* ويبلغ عدد الفنانين المسجلين بتقابة المهن السينمائية حوالي

١٠٥٦

* ويبلغ عدد العاملين في تخصصات : الإنتاج والخراج والمناظر والصوت والمعامل والسيناريو والتصوير والمونتاج والملاكيح حوالي

١٠١٢

آخر - على نشر اللهجة العربية المصرية ، ولإجدال في أن نجاح هذا الدور في المرحلة الأولى من حياة الفيلم العربي ، قد استمد من طاقات الإبداع المصرية ، مما مكن القدرة العربية المصرية من الوقوف في هذا المجال جنباً الى جنب مع القدرة الأجنبية ، وظلت الاطارات الفكرية لموضوعات الفيلم المصرى جادة ومبتكرة لفترة طويلة ، وبهذا حظى الفيلم المصرى العربى وقتئذ بقبول حسن ، ينبع من نوعيته ومن الأحاسيس القومية العربية ، وقد تأثرت هذه المنزلة بما كان يطرأ على العلاقات العربية من موجات تدعم هذه العلاقات أحياناً وتوهن عراها في أحيان أخرى ، مما أدى الى حدوث مد وجزر في توزيع الفيلم العربى بالبلاد العربية .

وبدأت مقاطعة الفيلم المصرى العربى في فترات متقطعة في الخمسينات ، وتفاقت هذه الحدة مع التطبيق الاشتراكي في مصر خلال السنوات الاولى من الستينات ، مما أدى الى تدهور في توزيع الفيلم وانكماش إيراداته ، ودخل قطاع ثانوى في بيروت حلبة الانتاج السينمائى ومحاولة منافسة الانتاج المصرى ، وما قضى به مثل هذا الوضع من جذب بعض الطاقات الفنية المصرية الى العمل في استديوهات بيروت الصغيرة ، ولقد امتد ذلك الانكماش في الانتاج السينمائى الى حد اغلاق الكثير من استديوهات الانتاج السينمائى ، وجدير بالذكر ان هذا الانتاج في غير مصر ، كان يحاول جاهداً أن يحتفظ بكافة سمات الفيلم المصرى ، وخاصة اللهجة العربية المصرية .

دور المؤسسة العامة للسينما : برز الدور الوطنى على أشده في علاج الموقف ، وتحولت مؤسسة دعم السينما الى مؤسسة تابعة للقطاع العام في وزارة الثقافة ، كي تضطلع بدور الركيزة الفنية والاستثمارية عن اعادة فتح استديوهات السينما ، وإنشاء شركات عامة للانتاج ، ولم يكن هدف المؤسسة تأمين قطاع السينما ، بل إيجاد كيان فنى له وزن اقتصادى قادر على اعادة تشغيل وتطوير السينما ، كذلك لم تعمل المؤسسة العامة للسينما على إيقاف نشاط القطاع الخاص ، بل اتجهت

مسئولية الانتاج السينمائى : تقع مسئولية الوضع السينمائى على عاتق العاملين به ، في المقام الأول ، ثم على النظام العام الذى يحكم خطى وحركة العمل السينمائى في مصر ، والذى ينفرد ببعض الظواهر كتعدد طوائف المشتغلين به ، فهناك الفنانون من : كتاب وممثلين ومخرجين وموسيقيين ومصورين ومهندسى الديكور وغيرهم ، وهناك الفنيون من : أصحاب الصناعة الفيلمية يعملون في المعامل والاستديوهات في تجهيز الفيلم وإعداده ويضاف الى هؤلاء : القائمون على التمويل والانتاج والتوزيع والعرض .

وتعمل الدولة في الوقت الحاضر - بعد امتلاك القطاع العام لغالبية أدوات الانتاج السينمائى - على تنظيم العمل السينمائى في مختلف مراحله ، ووضع الأصول التى تضمن فاعلية ونجاح هذا العمل ، أما انتاج الافلام ومسئولية الاستثمار فيه ، فانها تقع على عاتق القطاع الخاص بصفة عامة ، ومن أهم هذه المسئوليات : اختيار الموضوع وتمويل الانتاج .

دور الدولة : كان تأسيس استوديو مصر ، من جانب بنك مصر كشركة مساهمة ، أقرب مايكون الى قيام القطاع الاقتصادى لهذه الصناعة ، ومهد هذا التدخل العام في العمل السينمائى ، الى قيام مؤسسة دعم السينما ، التى اقتصر دورها على تشجيع الانتاج السينمائى من خلال ستوديو مصر ، كما كان لها دور في انتاج نماذج من الافلام على درجة من الاجادة التى كان يتطلع اليها المثقفون في مصر ، خروجاً عن المجال السائد للانتاج المحصور في اطارات تعتمد أساساً على إبراز نجوم السينما في قصة تهدف غالباً الى التسلية .

وكان قوام اقتصاديات السينما يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة ، وعلى جهود التوزيع في البلاد العربية .

الفيلم المصرى في الوطن العربى : لاشك أن الفيلم المصرى العربى لعب دوراً في ربط المجتمع العربى ، كما لعب دوراً في التعريف بمصر ، الوطن الطبيعى للحضارة العربية ، وعمل أكثر من أى أسلوب

الى مساعدته ، سواء فى التمويل أو فى توفير امكانيات فنية ومعملية
تواكب حركة التطور العالمى .

ولقد عاشت هذه التجربة نحو ثلاث سنوات ، ارتفع فيها مستوى
الانتاج وبلغ ذروته من ناحية الكم ، وأدخلت صناعة الفيلم الملون ،
وتحققت أرباح فى ميزانيات أغلب الشركات القائمة بالانتاج أو ادارة
الاستديوهات ، وامتد تخطيط مستقبل السينما الى مرحلة تم فيها السير
فى تنفيذ مدينة عالمية للسينما ، كى تكون ركيزة للانتاج السينمائى فى
مصر لجذب الانتاج العالمى اليها .

ثم عصفت بهذه التجربة اتجاهات مختلفة ، وتحول النشاط
السينمائى الى جهود فردية .

الحد المقترح لموازنة الدولة للسينما : يعارض البعض فكرة
تدخل الدولة فى مثل هذه النشاطات التى لها طابع استثمارى . وكذلك
يرى الكثيرون أن يمتد الانفتاح الاقتصادى الى ميدان السينما فى مصر
بحيث يترك الانتاج فيها للاستثمار الخاص أو المشترك . وهنا لابد أن
يجرى تحليل لطبيعة العمل السينمائى ، مع البحث بطريقة علمية بحتة
لاكتشاف الأسلوب الأمثل الذى يمكن أن يكون عليه قطاع السينما ،
بحيث تكون نتيجة العمل السينمائى ناجحة فى نواحيها المختلفة ، فان
خطورة التأثير الاعلامى والثقافى للسينما بالغة ، ولها تأثيرها الذى
يترك بصمات واضحة فى تربية الأجيال المتتالية والتى تكون الشعب
المصرى وتمتد الى الشعوب العربية ، ومن هنا تنبع الحاجة الى ضرورة
«التزام» هذه الوسيلة الاعلامية التعليمية والثقافية ، مما يفرض على
الدولة أن يكون لها وجود - على نحو ما - لرعاية هذه الناحية البالغة
الخطورة ، ولا يمكن أن يكون ذلك عن طريق الرقابة على الافلام فقط ،
فمثل هذا الاجراء يكاد يكون مشابها لكافة الاجراءات الوقائية .

ومن ناحية أخرى ، فان وجود الدولة فى قطاع السينما لرعاية
الجانب الاجتماعى للسينما ، يمكن أن يتم بوسائل كثيرة يختار من بينها
مالايتعارض مع أهمية استمرار القطاع الخاص فى بذل نشاطه فى كل

مراحل العمل السينمائى ، على أن تسهر الدولة على مسيرة الانتاج
السينمائى ، وأن توفر له من الرعاية ما يجعله قادرا على خدمة المجتمع
وتحقيق عائد مناسب للاقتصاد القومى .

وهناك أيضا احتياجات الاستثمار فى قطاع السينما . وبين أيدينا
مثل يبرز أهمية اشتراك الدولة فى استثمارات السينما ، فقد بدأت
المؤسسة المصرية العامة للسينما سنة ١٩٦٤ مشروع مدينة السينما الذى
توقف عند المراحل الاولى التى نفذتها المؤسسة .

ورغم مضي أكثر من خمسة عشر عاما على بناء بلاتوهات مدينة
السينما ، فانها لازالت باقية على حالها تنتظر رعاية من الدولة لاتمام
المشروع . ورغم سياسة الانفتاح والتحول الاقتصادى ، فلم يتقدم أحد
من القطاع الخاص لتوفير الاستثمارات اللازمة لاستكمال تنفيذ هذا
المشروع ، مما يؤكد ضرورة التمويل العام له ، كما أن توفر المعدات
اللازمة لصناعة الفيلم ، بدءا من تصويره ، ليست فى متناول قدرات
التمويل الخاصة .

الانتاج السينمائى المصرى تجارة وفنا : يتولى القطاع
الخاص حاليا مهمة الاستثمار فى الانتاج السينمائى ، ومن الطبيعى أن
يتجه الى اختيار ألوان الانتاج التى تدر عائدا كافيا يشجع على
الاستثمار فى الانتاج ، وهذه الألوان غالبا ما تكون غنية بعوامل التسلية
سواء فى الكوميديا أو التراجيديا . والواجب أن يتجه الانتاج السينمائى
فى مجموعه الى ما يكسبه صفة الخدمة الضرورية والجادة للمجتمع ،
ولا يتحقق ذلك الا بالالتزام بضرورات هذه الخدمة ، بحيث يعايش هذا
الانتاج احتياجات المجتمع ، ويساير ماوصل اليه نظيره فى العالم من
معالجة الموضوعات والمشاكل الكبرى التى تواجه الانسانية فى هذا
العصر ، بحيث تتمكن السينما - كوسيلة اعلامية وثقافية - من إحداث
التأثير والتغيير لصالح التقدم البشرى ، وتقوية العناصر الايجابية فى
المجتمع ، مما يستوجب احاطتها بكل ألوان الرعاية .

والمطلع الى واقع السينما فى مصر يجدها فى وضع مثير ، فهى

من جانب تملأ فراغ الشباب بوسيلة من وسائل التسلية ذات الفعالية والخطر في تشكيل سلوكه ، ومن جانب آخر تعاني من المنافسة مع التليفزيون أو الاذاعة ، ومن ارتفاع تكاليف الانتاج وقلة دور العرض وفداحة الضرائب ، بالإضافة الى المقاطعات العربية المتكررة التي تحد من إيرادات توزيع الفيلم في مناطقه التقليدية ، والتي كانت تمثل حوالى ٦٠٪ من إيرادات الفيلم المصرى .

والحل الأمثل لمواجهة هذا الموقف ينبغى أن ينبع من نوعية الانتاج السينمائى نفسه . وارتفاعه الى المستوى الذى يجعل من الفيلم خدمة جادة تحقق - مع مطالب الترفيه - معالجة المشاكل التى تواجه المجتمع العربى ، وتقديم صورة أمينة لواقعه واحتياجاته وآماله على كافة المستويات .

وعندما يحقق الفيلم هذه الأهداف ، فإن دعمه يصبح التزاما قوميا يوفر له أسباب النجاح والتطور .

المنافسة بين الفيلم الاجنبى والفيلم العربى فى دور العرض المحلية : بلغ متوسط انتاج الافلام العربية فى السنوات العشر الأخيرة نحو ٤٥ فيلما سنويا ، هبط فى السنة الأخيرة الى نحو ١٥ فيلما ، وحتى يمكن تقييم الدور الذى يقوم به الفيلم العربى فى مجال العرض عامة فى مصر ، فمن الضرورى أن يستكمل وجوده فى دور العرض مع الفيلم الاجنبى . وتدل الاحصاءات على أن استيراد الفيلم الاجنبى فى المتوسط ، فى السنوات الأخيرة ، يبلغ نحو ٣٠٠ فيلم سنويا .

وإذا قدر لعرض الفيلم العربى فى المتوسط ضعف أو ثلاثة أضعاف دور عرض الفيلم الاجنبى ، لوجد أن الدور الذى يقوم به الفيلم الاجنبى فى المشاهدة السينمائية ، يمثل ضعف أو ثلاثة أضعاف الفيلم العربى تقريبا .

وإذا كان الفيلم العربى لايشغل الحيز الأكبر فى مجال مشاهدة الافلام السينمائية لدى الجمهور المصرى ، فإن هذه الحقيقة تؤكد ضرورة تطوير الانتاج الفيلمى فى مصر ، لكى يساير الانتاج العالمى

الذى غزا الفيلم العربى فى عقر داره ووضعه فى صف متخلف ، وكذلك فإن هذه الحقيقة يمكن أن تفتح بابا لتصحيح مسار اقتصاديات الفيلم المصرى وزيادة إيراداته من العرض المحلى .

وتقدم دور العرض من الدرجة الثانية على عرض الافلام الاجنبية المثيرة ، والتي تعالج قضايا الجنس ، ونادرا ماتعرض الافلام الاجنبية ذات المستوى الرفيع ، ولايعنى هذا فرض القيود على استيراد الفيلم الاجنبى ، بل من الضرورى تشجيع الافلام الاجنبية التى تخدم المجتمع الانسانى .

التوصيات

على ضوء ماتقدم ، وما انتهت اليه مناقشات المجلس . يوصى بما يأتى :

* تمويل الانتاج بنظام مصرفى :

أصبح تمويل انتاج الافلام المصرية فى الاغلب تحت رحمة موزعى الفيلم للخارج ، وكثيرا ماي تدخل الموزع فى تخطيط عناصر الفيلم المختلفة ، ومن الطبيعى أن يكون هذا التدخل للمصالح التجارى وليس لغيره .

ويؤدى مثل هذا التمويل الى حرمان المنتج المصرى ، وبالتالى الاقتصادى فى قطاع السينما ، من مزايا الابداع الفنى ، الذى يتحقق غالبا من التناسق والتكامل بين مختلف العوامل التى توفر له التفوق .

كما أن الظروف الطارئة التى تمنع فى بعض الاحيان عرض الافلام المصرية فى سوقها العربية ، كثيرا ماتؤدى الى هبوط السعر المعروض للافلام المصرية لضمان مقابل التوزيع الخارجى .

ولواجهة هذا الموقف ، فإن الامر يتطلب :

- قيام نظام مصرفى خاص لتمويل انتاج الافلام ويتم ذلك بتخصيص بنك مستقل او بنك من البنوك القائمة حاليا للائتمان السينمائى . على أن يتلام هذا النظام المصرفى مع مطالب الانتاج السينمائى وظروفه الخاصة .

الخاص - على الموضوعات التي تهدف الى التسلية فقط ، ومن ثم ينبغي أن تساهم الدولة في دفع هذا الانتاج الى مختلف الموضوعات التاريخية والدينية والعلمية ، ويقترح لتحقيق ذلك أن تفرد الدولة في الجهاز المختص بالسينما لجنة تتولى اقتراح وإعداد الموضوعات المناسبة للانتاج السينمائي ، سواء من انتاج الكتاب المصريين أو العرب ، أو الموضوعات المعدة خصيصا للسينما ، والتي يمكن تكليف كبار الكتاب بها ، أو عن طريق المسابقات بالنسبة لبعض الموضوعات القومية والدينية ، مع تكليف المتحرسين من كتاب السيناريو باعداد السيناريوهات الخاصة بها . على أن يترك للمنتجين مسؤولية انتاج مثل هذه الافلام ، مع تخصيص الحوافز المجزية للانتاج المتميز لمثل هذه الموضوعات .

- مع استبعاد الموضوعات السطحية والتافهة التي يكون في انتاجها اساءة للسينما المصرية ، أو تشويهها للواقع الاجتماعي ، وذلك قبل البدء في الانتاج .

* عرض الافلام :

يؤثر النقص في عدد دور العرض في مصر على الانتاج السينمائي فيؤدي الى انخفاض ايرادات الفيلم ، وبالتالي تحقيق خسارة للمنتج أو قلة العائد المجزئ . كما أنه يحول دون عرض كامل للطاقة الانتاجية للافلام في مصر ، مما يسبب الانخفاض المتوالى في معدل الانتاج السنوي ، كما يضع الفيلم المصري في قبضة الموزع الخارجي الذي يهدف أساسا الى الربح ، ويقترح لتدارك هذا الامر :

- تشجيع اصحاب المباني الجديدة ، في ضوء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩ الذي أجاز التصريح بإنشاء دور للعرض في الادوار السفلى من العقارات ، وأوجب إنشاء دور عرض في العقارات التي تنشأ على أرض دور العرض القديمة - مع مراعاة ملاحة المبني وحاجة الحي . وأن تعفى هذه المشروعات من نسبة من الضرائب لفترة تسمح باستكمال النقص في عدد دور العرض .

- أن يتولى مثل هذا البنك الاقراض على ايرادات التوزيع الخارجي حماية للمنتج من تحكم الموزع الخارجي .

- ومن الممكن أن يمتد نشاط هذا البنك المتخصص في الانتاج السينمائي لما يقابل السينما من الاعمال الفنية ، مثل انتاج مسلسلات التلفزيون وبرامجه .

ولاشك أن مثل هذا النظام يمثل الخطوة الاساسية التي يطلبها الواقع السينمائي المصري كي ينطلق لتحقيق الاهداف الثقافية والاجتماعية والترفيهية المرجوة منه ، ويمكنه مساهمة التقدم في الانتاج السينمائي عالميا . كما أن هذه الخطوة ستحقق للانتاج السينمائي اعتباره اقتصاديا وفنيا ، مما يمكنه من المشاركة في انعاش الاقتصاد القومي وفي ثقافة الشعب .

* الضرائب والرسوم :

ان معدل الضرائب والرسوم المفروضة في مصر على انتاج الافلام أو على مشاهدة العروض تمثل عبئا ثقيلا على الفيلم المصري في ظروفه الراهنة ، مما يتطلب إعادة النظر فيها لتخفيف أعباء الاستثمار الانتاجي ، مع النظر بصفة خاصة في تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على أسعار الخامات ، سواء بالنسبة للفيلم الخام أو مهمات الاستوديوهات ودور العرض ، للتخفيف من الارتفاع المطرد في أسعار هذه الخامات .

* الاستوديوهات :

ضرورة استمرار مساهمة الدولة بأكبر قدر ممكن لتوفير الأصول الثابتة للاستوديوهات وملاحقة التطور الكبير في صناعة السينما بالخارج ، مع اعطاء أولوية لاتمام مشروع مدينة السينما .

* تطوير الانتاج :

- يقتضى النهوض بموضوعات الافلام ، لتقوم بنور فعال في خدمة المجتمع ، أن يغطي الانتاج السينمائي المصري رقعة عريضة من الموضوعات ، بحيث لا يقتصر الانتاج - وهو استثمار يتولاه القطاع

الإكاراتيه أو أفلام الجنس - تؤثر تأثيرا خارا على سلوك الشباب ، ويستدعى ذلك الحد من عرض هذه الافلام ، مع العمل على استيراد الافلام العالمية الناجحة ، وتوفير امكانيات العرض لها ، مما يؤدي الى رفع مستوى التثوق للانتاج السينمائي ، ويضع امام المنتجين مقاييس الانتاج الناجحة في الحقل السينمائي العالمي .

كما يتعين مراعاة التنسيق لعرض الافلام الاجنبية ، حتى لا تنتشر ، في أكثر من دار في وقت واحد ، أفلام العنف والجريمة والجنس .

* معهد السينما :

مضى على إنشاء معهد السينما فترة طويلة أدى خلالها دورا مشرفا بارزا في تخريج العديد من المتخصصين في مختلف الاعمال السينمائية ، على أنه من المناسب بعد مضي هذه الفترة أن تجرى عملية تطوير للمعهد تتناسب مع الرغبة في رعاية الانتاج السينمائي ، والوصول به الى مستوى العمل الفني الذي يعبر عن مدى تقدمنا الحضاري والاجتماعي .

ولتحقيق هذا الهدف يمكن تقديم التوصيات الآتية :

* تحرى تفرغ الموهبة لدى الدارسين ، باعتبارها من ضرورات العمل السينمائي وقصر الدراسة فيه على من يتم اختيارهم على هذا الاساس .

* تزويد المعهد بالإمكانات العلمية والعملية التي تساهم بقدر كبير في جهود التعليم .

* تكوين جيل متفرغ من الاساتذة ، بدلا من الاستعانة بالعاملين في الحقل السينمائي .

* توفير قرص البحث والتجربة ، بحيث يكون المعهد مصدرا لخطط تطوير العمل السينمائي .

* التنسيق بين المعهد والمعاهد الفنية الأخرى بمصر لتجنب تكرار الدور الذي يقوم به كل منها في مجال التخصصات الفنية المختلفة .

* الاهتمام بوجه عام بالدراسات الخاصة بالسيناريو وإعداد كاتبيه .

- وضع خطة متكاملة لبناء دور العرض ، تشارك فيها المحافظات ووزارات الثقافة والتعمير والأوقاف والاسكان ، وأن تشمل بصفة خاصة اقامة سلسلة من هذه الدور في المدن الجديدة .

- لما كان القطاع العام يملك عددا كبيرا من دور العرض ، فمن الممكن أن يساهم في حل أزمة هذه الدور - خصوصا بعد خفض الضرائب على تذاكر دور العرض السينمائي ، مما يجعل عائد هذا الاستثمار مجزيا - خاصة في المحافظات التي لا توجد فيها دور للعرض السينمائي ، وذلك ببناء مجمعات متكاملة يحتوى الواحد منها على عدة قاعات للعرض ، بحيث يتيسر للمشاهد أن يختار ما يريد مشاهدته من الافلام المعروضة .

- وضع خطة طويلة المدى عن طريق أجهزة تنمية القرية بالحكم المحلي ، لإنشاء دور مناسبة للعرض السينمائي بالقرى الكبيرة ، بعد أن تم انخال التيار الكهربائي الى أكثرها ، وذلك بهدف توسيع قاعدة المشاهدين محليا .

أما بالنسبة لعرض الافلام المصرية في المنطقة العربية - وهي المنطقة التقليدية لمشاهدة الفيلم المصري - فينبغي بذل جهد اضافي لتوفير نظام لتوزيع الفيلم المصري ، يقف جنبا الى جنب مع النظام الحالي ، والذي يعتمد على مجموع الموزعين الاجانب أصحاب مكاتب التوزيع في القاهرة . فمن الضروري تأسيس مكاتب مصرية في الخارج تعمل على تقديم الفيلم المصري العربي لدور العرض ، وتتولى الدعاية له وتتقاضى حقوق العرض ، مع انتهاء الفرض المتاحة في المهرجانات الدولية وأسواق الافلام العالمية لتسويق الفيلم المصري ، وممارسة أسلوب التبادل بينه وبين الافلام الاجنبية المناسبة التي يمكن عرضها في مصر . ويمكن أن تساهم الدولة في هذا الاجراء عن طريق اسناد هذا الاختصاص الى قطاع دور العرض التابع للقطاع العام .

* عرض الفيلم الأجنبي في مصر :

ان مواءمة عرض الافلام الاجنبية الهابطة - مثل بعض أفلام

الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١

المسرح والدولة

تطور حركة المسرح ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٧ :

أنشئت هيئة المسرح والموسيقى سنة ١٩٥٩ وضمت اليها فرق الدولة العاملة في ذلك الوقت ، وهي : المسرح القومي ، وأوركسترا القاهرة السيمفوني ، وافتتحت في العام نفسه فرقة القاهرة للعرائس والفرقة القومية للفنون الشعبية ، ثم أنشئ المسرح الغنائي عام ١٩٦٠ بهدف احياء التراث الغنائي القديم في ثوب عصري .

وفي عام ١٩٦٢ افتتح مسرح الجيب ليقدّم التجارب المحلية والعالمية وليقوم بتعريف المثقفين والمسرحيين بنماذج من المسرح العالمي ومدارسه ورواده .

وفي عام ١٩٦٢ ، أنشئ متحف فنون المسرح والموسيقى لحفظ التراث المسرحي ودراسته وتوثيقه .

وفي عام ١٩٦٤ أنشئ مسرح الحكيم ليقدّم الأعمال الجادة ، منافسة مع المسرح القومي .

وفي يوليو من العام نفسه ضمت مؤسسة المسرح الى فرق التلفزيون المسرحية وكان يتبعها من الفرق : المسرح الحديث ، والمسرح العالمي ، والمسرح الكوميدي ، وفرقة رضا للفنون الشعبية ، وفرقة القاهرة الاستعراضية ، ومسرح الأطفال ، ومسرح الحكيم .

* الافلام التسجيلية :

يمثل انتاج الافلام التسجيلية هدفا حضاريا أصيلا ، اذ انه بمثابة تسجيل لواقع الوطن : ماضيه وحاضره وتموه وتقدمه . وهو وسيلة للمعرفة تؤدي دورا عميقا بين مختلف طوائف الشعب ، فتعرفهم ببلادهم وبموطن القوة والتقدم بها . لتنمية روح الانتماء والمحبة للوطن .

وهو من الأهمية بمكان في برامج العرض السينمائي ، اذ لو أخلى مكانه لحل محله الفيلم التسجيلي الاجنبي والفيلم الدعائي .

ويوصى في هذا الشأن بما يلي :

* إعطاء أولوية لتمويل هذا الانتاج .

* تكوين لجنة دائمة تختص بوضع خطط الافلام التسجيلية وتنظيم عرضها والمناسبات الملائمة لها ، وغير ذلك مما يسمح بالنهوض بهذه الافلام وتحقيق الغرض من انتاجها .

* انشاء مكتبة عامة لهذه الافلام ، بحيث تكون في متناول الجهات المختلفة وخاصة أجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

* تشجيع الانتاج المشترك :

يلاحظ أن الانتاج السينمائي المصري قد ابتعد عن دخول حلبة الانتاج العالمي ، لعدم انتاجه أفلاما عربية ذات مضمون انساني عام يتيح لها فرصة العرض في مختلف أرجاء العالم بسبب زيادة التكلفة من ناحية ، وغياب التعاون المشترك بين الطاقات الفنية المصرية والاجنبية من ناحية أخرى ، وتجدر الإشارة الى أحد الافلام التي انتجت عن طريق المشاركة بين الطاقات الوطنية والاجنبية ، وهو فيلم « الرسالة » الذي ساهم فيه الفنانون المصريون مع فنانين أجانب ، وما حقق من نجاح على المستوى العالمي ، مما يدعو الى إحياء فكرة الانتاج المشترك لفتح الاسواق العالمية أمام الفيلم المصري العربي ، بالاضافة الى نشر الحضارة العربية التي يثخر بها تاريخها .

وفى عام ١٩٦٦ افتتح السيرك القومى ليضيف مجالا جديدا من الترفيه ، وفى عام ١٩٦٨ ولدت فرقة الموسيقى العربية لتقدم لعشاق هذا الفن نماذج من الفناء العربى القديم بتوزيع متطور .

وفى مجال الانشاءات : تحول عدد من دور السينما الى مسارح ، مثل مسرح محمد فريد للعرائس ، والاستفادة من مسرح الجزيرة الفرعونية ليكون مقرا لمسرح الجيب ، وشيدت قاعة سيد درويش بالهرم لتقديم الحفلات الموسيقية وعروض الباليه والأوبرا .

وفى مجال التأليف المسرحى : تميزت هذه الفترة بظهور جيل متمرس من كتاب المسرح الذين تناولت اعمالهم حركة المجتمع المصرى وما اعتراه من تغييرات وتحولات قبيل الثورة وبعدها . فبادرت مؤسسة المسرح بتقديم أعمالهم على مسارحها ، لتبدأ مرحلة متطورة من التأليف المسرحى ، اتسمت بالنضج الفنى والتعبير الدرامى عن قضايا المجتمع ومشكلاته . وساعد على ذلك نشاط حركة النقد الفنى وتفاعلها مع الحركة المسرحية .

وتكاملت العروض المسرحية بسبب التطور الفنى لأساليب الاخراج والتعميل ، خاصة بعد عودة فريق من المخرجين الفنيين الذين اوفدتهم الدولة لدراسة الاخراج فى اوروبا ، وقدمت نماذج رفيعة من مختلف المدارس الأدبية ، تمثل المسرح فى مختلف العصور . وقامت الهيئة باستضافة عدد من الفرق العالمية فى فنون المسرح والموسيقى والاستعراض والأوبرا والباليه والفن الشعبى ، لتقدم عروضها على مسارح القاهرة والاسكندرية الآن : وبعد المرحلة السابقة طرأت على الحركة المسرحية كبوات بعد عام ١٩٦٧ ، من أهم اسبابها :

- انعكاس احداث يونيو ١٩٦٧ على كافة مظاهر حياتنا القومية والفنية ، ومنها المسرح فقد خففت ميزانية الانتاج بمؤسسة المسرح بعد انفصالها عن فرق التلفزيون المسرحية عام ١٩٦٦ وتعرضت هيئة المسرح لتقلبات ادارية تناولت وضعها القانونى وقياداتها .

- غياب النص المسرحى الجيد بسبب أزمة التأليف المسرحى التى

ظهرت فى السنوات الأخيرة .

- اعتذار الفنانين عن عدم العمل فى مسارحهم لارتباطهم بالعمل فى الفرق الخاصة وشركات التلفزيون العربية .

- غياب النقد الفنى الذى يعتبر جزءا من الحركة المسرحية يتفاعل معها ويستجيب لمعدلاتها .

وتشير المقارنة بين المسرح المصرى فى الستينات والحركة المسرحية الآن الى التراجع فى جوانب كثيرة : عدد الكتاب المسرحيين ، وعدد الفرق وبور العرض وأرقام الايرادات ، وأهم من ذلك كله ، قلة عدد المترددين على المسرح الجاد - مما يكشف عن ابعاد أزمة مسرحية ترجع فى جانب كبير منها الى أن الدعم الذى قورته الدولة بعد انشاء « هيئة المسرح » خرج عن مفهومه ليصبح تمويلا كاملا للحركة المسرحية . ومن ثم أصبح المسرح مؤسسة رسمية تخضع للوائح الادارية والسياسة العامة للتوظيف ، فتكدست الهيئة بالموظفين واختل التوازن بين نسبتهم ونسبة الفنانين . وكانت النتيجة أن أصبحت « هيئة المسرح » أكثر وجودا من المسرح ذاته ، واختفت الرغبة فى المنافسة بين فرقها المسرحية ، بعد أن أصبح التمويل مضمونا من الدولة مع بداية كل سنة ، وتحول هذا الموقف الى تسبب ادارى واضح فى الفرق وبور العرض . ومن جانب آخر فان التأليف المسرحى تراجع عن مستواه بعد توقف جيل الستينات عن الكتابة لأسباب مختلفة ولم يتمكن جيل الكتاب الجدد - ابتداء من السبعينات - من ملء هذا الفراغ . ومن هنا فقد المسرح الجاد جمهوره .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها من مناقشات أوصى المجلس بما يأتى :

* الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين أجهزة الاعلام ممثلة فى التلفزيون والاذاعة وبين قطاع المسرح لتحقيق النفع المتبادل ، على ضوء التجارب السابقة فى هذا المجال . وان يشمل التنسيق تنظيم عمل

الفنانين وتسجيل المسرحيات وتسويقها .

* ان تسهم أجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحافة فى ايجاد وتنمية ذوق قنى عام وذلك بالعمل على تقديم الأعمال المسرحية ذات القيمة الفنية .

* الاهتمام بالمسرح المدرسى ودعمه بمختلف الوسائل باعتباره من عوامل تكوين الوعى المسرحى والجمهور المثقف . ويتصل بذلك تزويد المكتبة المدرسية بالنصوص المسرحية الجادة مصرية وعالمية . وتشجيع ارتياد الطلبة للمسارح بأسعار مخفضة .

* العناية بالمسرح الجامعى ، ليصبح جزءا من أنشطة الحياة الجامعية .

* تنشيط الحركة المسرحية بالأقاليم بتشجيع وتدعيم العروض التى تقدمها فرق المحافظات ، وان يهتم كل مسرح فى اقليمه بمعالجة مشاكل الاقليم الخاصة .

* تنظيم بعثات دورية للفنانين القياديين لمتابعة التطورات الحديثة بمسارح العالم .

* ان يستمر عمل الفنانين القادرين على العطاء حتى بعد بلوغهم سن المعاش .

* وضع الضوابط والقواعد التى تحكم عمل الفنانين بالفرق المسرحية حتى يؤدى كل فنان عطاء محدد وملزما فى الفرقة التى ينتمى اليها أولا قبل أن يسمح له بالعمل فى مسارح القطاع الخاص او خارج مصر .

* رفع أجور الكتاب بصورة مجزية قياسا على ارتفاع أجور كتاب السينما والتلفزيون . وتنظيم مسابقات سنوية للتأليف المسرحى تضمن للفائزين فيها فرصة تقديم نصوصهم على خشبة المسرح ، بالإضافة الى تخصيص جوائز سنوية لأفضل العروض المسرحية فى القطاعين العام والخاص . مع الاهتمام باختيار أعضاء لجان القراءة من المتخصصين ضمانا للكفاءة والموضوعية .

٣٣٢

* ترجمة الأعمال المسرحية الكبرى من الآداب العالمية الى اللغة العربية على اساس منهج أكاديمى سليم . مع تشجيع الترجمة برفع أجورها واعادة طبع مانقد من المسرحيات العالمية وتقديمها بأسعار مناسبة .

* العناية باللغة العربية الفصحى فى نشاط المسرح بالاذاعة والتلفزيون ، عن طريق زيادة عروض المسرح العالمى فى برامجها ، مع تقديم المناسب منه باللغة العربية السهلة .

* العناية بالنقد المسرحى الجاد فى الصحف والاذاعة والتلفزيون مع عقد ندوات يشترك فيها الجمهور عقب كل مسرحية وندوات اخرى عقب كل موسم مسرحى .

* دراسة اقتراح بتخصيص مسارح الدولة على النحو الآتى :

- المسرح العالمى لتقديم المسرحيات العالمية القديمة والحديثة .

- المسرح القومى لتقديم الريبرتوار المصرى لكبار الكتاب .

- المسرح الحديث او مسرح الشباب لتقديم الأعمال الجديدة للكتاب من الشباب .

- المسرح الطليعى لتقديم التجارب المسرحية الطليعية ، المصرية منها والأجنبية .

- المسرح الفئائى لتقديم الأعمال المسرحية الفئائية الكبرى المصرى منها والعالمى .

* أن يختص مسرح الدولة بتقديم الأعمال الكبرى التى لاتسمح امكانيات القطاع العام بتنفيذها مع تخصيص شعبة من شعب مسرح الدولة لحياء التراث وتقديم أعمال الرواد الأوائل .

* ان يكون دعم الدولة للمسرح موجها - على وجه التخصيص - لخدمة الحركة المسرحية فى مجال الانتاج .

* الغاء ضريبة الملامى بالنسبة للمسارح ، باعتبار المسرح خدمة ثقافية وليس عملا تجاريا .

* رفع نسبة القيمة المخصصة للاستهلاك البشرى فى ضريبة

يوفر في الوقت نفسه المؤسسات الفنية اللازمة والوسائل التي تحقق ارتباط الفن بالمجتمع .

وإذا كان للفنون التشكيلية عامة قضايا مشتركة ، فإن العمارة في مصر - وهي أم الفنون - تنفرد بمشكلات خاصة تدعو إلى البدء بتناولها ، ذلك لأن التخطيط القومي للفنون التشكيلية ينبغي أن ينطلق من نظرة تربط بين هذه الفنون وبين المجتمع ، فلا يتناولها كظاهرة ثقافية منعزلة عن مجتمعا ، وإنما كظاهرة ثقافية اجتماعية مؤثرة في المجتمع ومتأثرة به .

ومن هنا تجيء البداية مع التخطيط والعمارة للمجتمع السكاني ، وأول ما يلاحظ في هذا الشأن أن المدينة المصرية المعاصرة فقدت ضابط التخطيط ، وتركت للنمو العشوائي الذي يفقد القيم الفنية والجمالية ، هذا فضلا عن أن المشروعات الجديدة طغت على المواقع والأحياء التاريخية واقتحمت حرمتها وشوهت معالمها بما أقيم حولها ، لذلك أصبح لزاما البدء بالقيم الفنية والحضارية في المجتمع السكاني ، قبل البحث في خطة النهوض بالفنون التشكيلية الأخرى إذ أنه لاخير في جهد يبذل داخل جدران المعارض والمتاحف ، ما لم يسبقه وعى فنى حضارى يرتسم على هيئة المدينة وتخطيطها وعمارته .

وتبرز في هذا الشأن الحقائق التالية :

• أن البلاد تمر بمرحلة حاسمة في تكوين ملامحها الثقافية التي زالت عنها صفة الأصالة في الكثير من المجالات وأخصها العمارة ، وهناك حاجة ماسة لبناء المساكن وإنشاء المدن الجديدة والقرى على المقياس القومي الواسع الكبير . وقد رصدت مئات الملايين من الجنيهاً للمشروعات المزمع القيام بها ، وعلى الجانب الآخر يلاحظ أن البلاد تعاني من انخفاض في مستوى الثقافة المعمارية وما ينبغي أن يتوفر لها من قيم أصيلة .

الايثار العام والمهن الحرة بالنسبة للفنانين إلى ٤٠٪ من مجموع الايراد . إذ أن قدرة الفنان تتناقص صحيا بمرور الزمن - وهي رأسماله - بخلاف ما يحدث في بقية المهن الأخرى .

* تخصيص نسبة من حق الاداء العلني لقيمة ما يباع من تسجيلات بالخارج أو ما يعاد عرضه منها بالداخل ، للانتفاع بحصيلتها في مشروع انشاء مستشفى خاص للفنانين ودار للنقاها والشيخوخة على أرض تمنحها الدولة للفنانين .

التخطيط للعمارة والفنون

التشكيلية

(في مصر حتى عام ٢٠٠٠)

للفنون التشكيلية في مصر دور عميق الأثر في كيانها منذ قامت الحضارة في هذا الوادى . وإذا كانت مصر قد أعطت الكثير عبر تاريخها ، فإن الفنون من أروع إضافاتها إلى الحضارة الأساسية ، بدما من العمارة حتى أدوات الحياة اليومية .

وقد استطاع الفنان التشكيلي في العصر الحديث مواصلة هذا العطاء ، رغم كل الظروف والمعوقات .

وإذا كان الإبداع الفنى يتميز بالفردية ويتطلب مناخا من الحرية ، فإنه يستلزم أيضا استجابة من المجتمع بين النشاط الفردي والتيار العام يهيئ للفنون أسباب الازدهار ، ويمهد لها الوسائل ، ويعين على استنهاض الوعي العام وإدراكه لقيم الفنون وأثرها في المجتمع ، كما

النظام والقانون .

* معالجة ظاهرة اغتراب العمارة المصرية ، ومحاكاتها لأنماط لا تحقق النفع الوظيفي الملائم لطبيعة المكان ومناخه وتقاليده الحياة ، ولا القيم الجمالية الواجب توافرها في العمارة المصرية الحديثة الوريثة لتراث معماري عظيم .

وهذا يقتضى :

• وضوح الرؤية في اتجاهات تجديد الثقافة العربية ، ومراجعة واعية لمتطلبات التراث والعناية بدراسات الأصول والقوانين التي قامت عليها العمارة في مصر ، لا مجرد اقتباس عناصر ووحدات زخرفية من العمارة الإسلامية تضاف إلى مبان يفاير منطقها أصول تلك العمارة .

• مراجعة مناهج إعداد المعمارى المصرى في كليات الفنون وفى أقسام العمارة بكليات الهندسة ، بحيث تتسع لمزيد من العناية بدراسة تراثنا المعمارى وحلوله التي نبتت من البيئة واحتياجاتها ، لأخذ الثوابت الباقية من شواهدنا المعمارية وتطويرها بما يتفق واحتياجات العصر ، بحيث تكون العمارة فنا يحمل معالم الشخصية المصرية ، ويأخذ من الاتجاهات الحديثة - عن وعى - بمتطلبات بيئتنا .

• الاهتمام بمراكز بحوث البناء لاختيار الخامات الملائمة لمناخا واقتصاديا ، وإعداد خريطة مناخية لبيئات مصر المختلفة ، وذلك لاختيار التصميمات والخامات الملائمة لكل بيئة . على أن يصاحب ذلك إنشاء مركز لتأهيل بحوث العمارة والفنون التشكيلية على أسس علمية وابداعية ، لاتقوم على مجرد عاطفة الانتماء إلى التراث ، وانما على النظر الواعى المتطور والمدرک لاحتياجات العصر والمجتمع ، ولتقييم الميراث القومى المعمارى علميا ، والعمل على وصل ما انقطع من صلات بين العمارة المعاصرة والقيم الحية في تراثنا المعمارى .

• ينبغى أن تكون المباني العامة نموذجا لمفهوم الأصالة والمعاصرة ، ومثالا يحتذى في تصميماته وما يجتمع فيه من قيم جمالية وفنية ، ولذلك فإن توفير الصلاحيات والإمكانات لمكاتب الدولة للتصميمات المعمارية -

• ان القيام بهذه المشروعات يتيح الفرصة لنهضة معمارية ثقافية تليق بعهدنا الحاضر ، اذا ما أعطينا الموضوع مايتطلبه من العناية ، وإذا ما بذلت الجهود الصادقة من قبل المعمارين والمخططين ، الذين عليهم إيجاد الطراز المصرى الحديث الأصيل المستمد من قيمنا الحضارية وفنوننا التشكيلية الأصيلة .

• انه لايمكن قصر الاهتمام على ميدان واحد من ميادين الثقافة كالعمرارة ، أو تفضيل أى من هذه الميادين على الأخرى ، لأنها جميعا تكون وحدة متكاملة في عقول ووجدان أفراد المجتمع ، الا أن هناك منها ماهو عاجل وهام ، ويستلزم العلاج فورا كالعمرارة ، وذلك بالنسبة الى مشروعات التعمير والبناء الجارى إقامتها بشكل موسع وشامل ، بالإضافة إلى أن العمرارة تعتبر من مجالات الثقافة التي يمتد أثرها طويلا ، فإن العمر الاحصائى للمبنى يصل إلى ٩٢ سنة ، وأثر كل مبنى يقام اليوم على القيم الجمالية ووجدان الجماهير سيمتد إلى حوالى المائة عام .

• ان كل مبنى يقام سيبقى شامخا وسط المدينة تحت نظر السكان سواء رغبوا في رؤيته أو لم يرغبوا ، كما هو الحال في منتجات باقى الفنون ، كالتصوير مثلا . وأن كل مبنى أصيل وجميل يقام في مدينة سيعتبر تحيزا من المعمارى الذى صممه لاهله واحتراما لأسلافه .

التوصيات

لهذه الأسباب وغيرها ، فإن قضايا العمرارة والتخطيط تتطلب مواجهة عاجلة ، يمكن تخليصها في التوصيات الآتية :

في التخطيط والعمرارة :

يقتضى الأمر ما يأتى :

* إعداد تخطيط عام معتمد للمدينة المصرية في سائر الأقاليم ، يراعى فيه : الاحتياجات الوظيفية والقيم الجمالية ، وتوفير المساحات الخضراء ، واحترام جلال النيل ، وإبراز شخصية الأحياء التاريخية والمباني ذات الطابع المميز ، على أن يكون لهذا التخطيط قوة

مثل المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية - يتيح لعمارة المبانى العامة نهضة يمكن أن تنعكس على عمارة المبانى الخاصة .

• تشجيع اتجاهات الإبداع القائمة على الأصالة والتجديد واحترام القيم الإنسانية فى العمارة الحديثة ، وتنظيم الحوار والمسابقات ذات الأهداف الوطنية حفزا للالتفات الى التراث القومى ، ومراعاة هذه القيم والضوابط فى جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية ، والعمل على إحياء الحرف الفنية المتصلة بالبناء وتوفير مراكز التدريب اللازمة .

• الاهتمام بنشر الثقافة المعمارية بين أفراد المجتمع ابتداء من مراحل التعليم ، وامتدادا إلى أجهزة الإعلام والثقافة التى يجب أن تضطلع بدور أساسى فى هذا المجال ، هذا مع ضرورة تعاون وزارات التعمير والسياحة والتعليم وأكاديمية البحث العلمى فى عقد الندوات العلمية عن الأمور المتعلقة بالتخطيط والعمارة فى مصر ، والتصديق لقضاياها الأساسية بالبحث والتوعية ، مع إلقاء الضوء على النماذج المعمارية الملائمة ، وإبراز مساوئ التصميمات المعمارية السائدة من الناحية الإنسانية والبيئية والمناخية .

• إن تخطيط المدينة والحفاظ على قيمها وامتداد هذا التخطيط الحضارى إلى الاقاليم ، يتطلب إنشاء هيئة عليا لتخطيط المدن والعمارة يكون لها سلطة القرار الملزم لمراعاة القيم الفنية فى التخطيط ، والحفاظ على شخصية المدن والأحياء التاريخية ، وصيانتها مما تتعرض له بسبب زحف المبانى الحديثة التى تقام متاخمة لها ، والمشروعات الصناعية التى تهدد مواقع الآثار والمبانى التاريخية .

• إن صدور التنظيم الخاص بتخصيص نسبة مئوية لأعمال الفنون التشكيلية من مجمل تكاليف المبانى العامة يعد ظاهرة حضارية طيبة ، غير أن أثر هذه الظاهرة لا يتحقق مالم يكفل لهذا التنظيم الفاعلية ، وما لم يتحدد مفهوم الفنون التشكيلية استيعاء من تقاليد مصر فى العمارة والتشكيل ، بحيث تكون الأعمال الفنية التشكيلية مكملة عضويا للمبنى لا مجرد إضافة وإقحام عليه .

• العمل على الحفاظ على خصائص العمارة الشعبية وحمايتها من الانحدار ورصد الحلول المعمارية التى تنبعث من إحساس المواطنين واحتياجاتهم ومتطلبات المناخ ، وتشجيع الجهود الذاتية فى إقامة المبانى الريفية ، مع توفير الدعم اللازم لتشجيع هذه الجهود وتنميتها فى إطار الحفاظ على طابعها وخصائصها ، مع الوفاء بمطالب القرية الحديثة . ويتصل بذلك ، الاهتمام بإقامة متحف للفنون الشعبية يجمع نماذج العمارة والفنون الأخرى المتصلة بها .

بالنسبة للفنون التشكيلية :

من استقراء أوضاع الفنون التشكيلية فى مصر يتبين :
• أن الوسائل المتبعة لنشر الفنون وتاصيل تذوقها فى مصر مازالت قاصرة ، بحيث يمكن القول ان هناك عزلة قائمة بين الفنان والمجتمع تتطلب مراجعة دور التربية الفنية فى مراحل التعليم ، ومسئولية أجهزة الإعلام والثقافة عن إشاعة الوعى والتعريف بالفنون .
• أن هناك نقصا واضحا فى مؤسسات الفنون ، وخاصة المتاحف هذا فضلا عن نقص إمكانات كليات الفنون ، والقصور الواضح فى اعتمادات الحركة الفنية .

• أن الوسائل الكفيلة بتشجيع الفنان المصرى وإتاحة الأسباب التى تعينه على الإبداع ، والتشريعات والنظم الخاصة بالمقتنيات وتفرغ الفنانين وتهيئة المراسم ، وتوظيف الفنون التشكيلية فى المنشآت العامة والميادين ، مازالت محدودة الأثر وبعيدة عن تحقيق الإطار المرجو لمشاركة الفنون التشكيلية فى تكوين المجتمع ثقافيا وحضاريا .

• أن الفنون التشكيلية لاتعنى اللوحة والتمثال وحدهما ، وإنما تعنى امتداد الفن إلى كل أشكال الحياة وأدواتها ، والاهتمام بالفنون التطبيقية لبحث القيمة والمعنى فى بيئة الإنسان وهو أمر مازال مفتقدا .

ولعالجة هذا الموقف تبرز ثلاثة محاور رئيسية فى هذا الشأن : الفن والمجتمع ، الفن والدولة ، الفن والتراث .

الفن والمجتمع :

إن ارتباط الفن بالمجتمع لا يتأتى إلا بتحقيق التواصل الفعال بينهما والإحساس بأن الفن ليس ظاهرة منعزلة وإنما هو عنصر يتداخل في تشكيل نسيج الحياة وذلك يتطلب :

* الاهتمام بالمدرسة باعتبار أنها المكان الذى يمكن منه مخاطبة الذوق العام للجمهور وإعداده ، حيث إنها اللقاء المباشر للأعداد الضخمة الهائلة التى تتلقى العلم ، على أن يصحب ذلك مراجعة شاملة لمناهج التربية الفنية فلا تكتفى بتكوين المهارات ، وإنما بتربية الذوق وإشاعة الثقافة الفنية عن طريق الصورة والفيلم والكتاب .

* العناية بالإخراج الفنى لأبوات الحياة : كالأقمشة والأثاث وأدوات الاستعمال المنزلى واختيار النماذج التى يتوافر لها مطلب الذوق ، خاصة وأن حضارتنا حافلة بعدد من النماذج التى طمسها استخدام أنماط هابطة من حيث الذوق العام ، ولا يتطلب استخدام النماذج الرفيعة من حيث الذوق الفنى فى التصميم والإخراج عبثاً مالياً ، وإنما يتطلب وعياً واستكشافاً لأنماط رفيعة يحفل بها تراث مصر الفنى فى حياتها اليومية . ومن هنا تبدو مسئولية الأجهزة المشرفة على الثقافة والمخططة لها فى المساهمة فى هذا المجال ، مع العناية بمراكز الحرف الفنية ، وإنشاء مراكز التصميمات الصناعية ، ودعم كليات الفنون التطبيقية لتضطلع بدورها فى هذا الشأن .

* استنساخ الأعمال الفنية والشرائح ، وإصدار الكتب والمطبوعات ونشرها على نطاق واسع ، للتعريف بالفنون التشكيلية وجعلها فى متناول طلابها ، والاهتمام بالأفلام التسجيلية عن الفنون كوسيلة فعالة لنشر الثقافة الفنية .

* العناية بإقامة المتاحف الفنية وقاعات العرض الفنى فى القاهرة وعراصم المحافظات ، لإتاحة الفرصة للجمهور لتذوق الأعمال الفنية ، ويمكن الاستفادة من الأماكن القائمة حالياً بإعدادها جزئياً لهذا الغرض ، كتصور الثقافة والمنشآت الأخرى فى عواصم المحافظات .

هذا مع ضرورة تنفيذ مشروع طال انتظاره وهو : إقامة متحف قومى للفنون الحديثة فى القاهرة يعد وفق الأساليب المتحفية العصرية ، ويعنى بتجميع أروع إبداعات الفن المصرى المعاصر ، إلى جانب أقسام الفنون العربية والأفريقية والآسيوية الحديثة .

* تنظيم الإفادة من وسائل الإعلام المختلفة فى التعريف بالفنون التشكيلية ، مع ملاحظة أن الأمر لا يتوقف على برامج الفنون وحدها ، وإنما على إشاعة قيم الفن فى مضمون وشكل برامج الإذاعة والتلفزيون وفى إخراج الصحف والمجلات .

* دعم النقابات التشكيلية والجمعيات الفنية للاضطلاع بدور أكثر فاعلية فى النهوض بالفنون ونشر الثقافة الفنية .

الفن والدولة :

إن مسئولية الدولة بالنسبة للفنان تتطلب :

* دراسة تطوير سياسة تعليم الفنون فى التعليم العام ، وإعداد المربى الفنى فى معاهد وكليات التربية الفنية المختصة .

* إعادة النظر فى كليات الفنون بحيث تحقق رسالتها على أكمل الوجه ، مع مراجعة المناهج بحيث تعطى اهتماماً أكبر لتراث حضارة مصر التشكيلية ، وإعادة النظر فى نظم الالتحاق بكليات الفنون ليكون معيار القبول هو الموهبة والاستعداد .

* العناية بمستوى الأعمال الفنية التى تقام فى الأماكن العامة أو تقتنى لها ، وكذلك العناية بكل ما يصدر عن الدولة من مطبوعات من الناحية الفنية .

* التوسع فى الاقتناء الفنى للوزارات والمؤسسات والفنادق ، ووضع تخطيط على مستوى الدولة لسياسة الاقتناء .

* نشر الفنون التشكيلية فى الخارج ، وتبادلها على نطاق أوسع من نطاق معاهدات التبادل الثقافى ، والتخطيط للمشاركة فى المعارض بالخارج ، وخاصة المعارض الدولية ، وتنظيمها ، والتعريف بالفن المصرى فى الخارج بكافة الوسائل ، وتزويد السفارات والمكاتب الثقافية

* إنشاء مركز لتشجيع البحوث الابداعية فى مجال العمارة والفنون التشكيلية ، يجمع دراسات العمارة والفنون الأخرى ، تأكيداً لوحدة هذه الفنون ، وضرورة توفير تيار ثقافى يشملها ويؤلف بينها .

الموسيقى والنهوض بها فى مصر

تتميز الموسيقى فى المجتمع المصرى بوضع خاص ذلك لأن مصر ورثت عن الموسيقى الشرقية تراثاً يقوم فى أصوله ونوقه على أسس تختلف عن أصول ونوق الموسيقى الغربية المتطورة ، وقد نما هذا التراث فى ضمير الأمة مع رسوخ الثقافة العربية ومع غلبة الألحان الشرقية التركية على نوقنا المصرى حقبة طويلة من الزمن .

على أن مصر أخذت بعد ذلك تستقبل تيار الثقافة الغربية الحديثة ، وجاءتها مع هذا التيار فنون لم تكن قبلاً من مقومات الثقافة المصرية ، كما جاءت اتجاهات جديدة فى التعبير الفنى غريبة عن المفهوم العربى للفنون .

وعلى فترات متباعدة ، جاء تيار الموسيقى العالمية إلى مصر ، واستطاعت قلة من المبدعين الدارسين أن تولق فى صياغة أعمال تحمل الروح المصرية فى قوالب الموسيقى الغربية ، ومن ثم أخذت الظاهرة الموسيقية لدى المتنوقين تتجه اتجاهين :

اتجاه منحاز بكليته للون الموسيقى الشرقية ولايرضى عن سواها بديلاً ، واتجاه منحاز للموسيقى الغربية - أو مايسمى اصطلاحاً

والسياحية بالأعمال الفنية الممتازة ، وبالأفلام والشرائح والمطبوعات عن الفنانين المصريين .

* توفير أدوات الانتاج الفنى للفنانين وتيسير استيرادها ، مع النظر فى امكان تقرير بعض الاعفاءات الجمركية والضريبية بالنسبة لها .

* تهيئة مراسم الفنانين فى الأماكن الأثرية وفى البيئات المختلفة ، ويمكن الاستفادة من الامكانيات الحالية لأجهزة الدولة وتنسيق الجهود بينها ، لتيسير اتصال الفنان بالبيئة المصرية عن طريق تدبير أماكن الإقامة ووسائل المواصلات .

* تهيئة الجو الملائم للفنان للإبداع وإزالة المعوقات التى تقف فى سبيله ، ويمكن استخدام نظام التفرغ على نطاق أوسع من نطاقه الحالى ، وذلك باتاحة فرص التفرغ للفنانين للقيام بأعمال معينة لمنشآت الدولة والمشاركة فى المعارض الدولية ، الى جانب ما يحققه التفرغ حالياً من اتاحة الفرص للفنانين للانتاج بعيداً عن العوائق المالية ، وذلك يستدعى مراجعة جديدة لنظم تفرغ الفنانين ، يكون رائدها رعاية الفنان المبدع وتحقيق النفع العام من ابداعه .

الفن والتراث :

* ينفرد التراث المصرى بقيم فنية : فى النحت والتصوير والعمارة والخط والفنون التطبيقية والزخرفية ، لذلك ينبغى للنهوض بالفنون عامة توثيق الروابط بينها وبين هذا التراث وأحيائه فى مختلف أشكاله ، والعناية بالمتاحف الأثرية ، والأماكن ذات الطابع الأثرى ، والإعلام بها من الناحية الفنية ، وإعادة تنسيقها وتصنيفها ، على أن يكون لإبراز قيمها الفنية الاعتبار الأساسى الى جانب الناحية التاريخية والقيم الأثرية .

* وينبغى أيضاً العناية بدراسة الحضارة الفنية الأفريقية ، وحضارة ما بين النهرين ، والحضارات التى قامت فى الشرق الأقصى ، باعتبارها جميعاً الحضارات الفنية الأولى للإنسانية .

* إنشاء كلية تربية موسيقية أخرى على المدى البعيد ، لسد النقص على المستويين المحلي والعربي ، وتوفير مدرسي ومدرسات التربية الموسيقية ، وأن يبدأ ذلك حالياً بإنشاء فصول موسيقية تلحق بكلية التربية في جامعات الأقاليم .

* تطوير منهج تعليم الموسيقى في التعليم العام ، بحيث يشمل فروع التذوق . مع العمل على تراثر التنسيق المتكامل بين كافة أجهزة تدريس الموسيقى في مصر وبين كلية التربية الموسيقية ، ضماناً لسلامة اتجاه منهج التدريس .

« أن تمتد فترة الدراسة الخاصة بتأهيل مدرسي التربية الموسيقية في دور المعلمين والمعلمات إلى خمس سنوات ، يسبقها امتحان خاص عند التساقط الطالب لتحديد قدراته ، كالمبتدع في الملحنين بأى معهد موسيقى عال .

* العمل على الحد من زيادة تسرب خريجي كلية التربية الموسيقية للعمل بالخارج . وذلك بالنظر في إمكان صرف بدل ندرة أو بدل طبيعة عمل لوظيفه مدرسي التربية الموسيقية . كما يمكن النظر في مبدأ تكليف خريجي كلية التربية الموسيقية بالعمل ثلاث سنوات ، والتوسع في قبول الطلبة الجدد .

* أن يبدأ تلقى الطفل الدروس الموسيقية من مرحلته الابتدائية ، وأن تعامل مادة التربية الموسيقية معاملة مادة التربية الفنية من حيث النجاح والرسوب ، وأن يكون لها نصيبها الكافي من حصص الجدول العام في جميع مراحل التعليم . مع العمل على استخدام وسائل الإيضاح العصرية في تدريس الموسيقى .

* الاستفادة بالتراث الشعبي النغمي في تدريس مادة التربية الموسيقية ، وذلك إما بشكله الأصلي أو بعد تحريره ليلائم قدرات الطلاب ، مع الحرص على تغيير عبارات النصوص لتناسب مع الأهداف التربوية .

* إعادة تنشيط مركز المهويين موسيقياً ، والعمل على تعميمه

بالموسيقى العالمية والمتطورة - فلا يقبل أو يطلب لتقاسيم الموسيقى الشرقية وزخرفتها . غير أن هذه الظاهرة قد تغيرت في السنوات الأخيرة ، وتحقق لدى فئة المتذوقين نوع من الوئام بين موسيقى الغرب والموسيقى المعبرة عن روح الشرق ، وثمة ظاهرة أخرى نلاحظها في الأعمال الموسيقية التي تقوم على « تجميع تقاليد موسيقية مرموزة من النوايا » وتمثل هذه الظاهرة في نوع الأعمال الموسيقية التي تقوم على الرص أو المزج المفتعل بين تقاليد الموسيقى العربية وأصولها وبين الموسيقى الغربية . ويزيد من ذلك عدم الاهتمام الكافي بمادة التربية الموسيقية في التعليم العام ، وتقتصر - منذ إقرارها لأول مرة عام ١٩٣٢ وحتى الآن - على المرحلة الابتدائية أساساً ، وفي المرحلة الإعدادية بمنهج تقليدي قديم وغير منطوق .

ولكل هذه الاعتبارات - ورغبة في الحفاظ على الأصالة في هذا المجال الهام من مجالات الفنون ، ورغبة في مواكبة الحياة العصرية المتطورة - شكل المجلس أربع لجان متخصصة لدراسة جوانب هذا الموضوع ، هي :

- لجنة الموسيقى في التعليم العام .

- لجنة الموسيقى المصرية المتطورة .

- لجنة الموسيقى العربية .

- لجنة الموسيقى الشعبية .

واتصلت اجتماعات هذه اللجان في الفترة ما بين أوائل يناير وأواخر مايو ١٩٨٠ . ثم عرض ماتم التوصل إليه على شعبة الموسيقى ، ثم على المجلس ، حيث تمت مناقشته وانتهى إلى التوصية بما يأتي .

أولاً : الموسيقى في التعليم العام :

إن دور الموسيقى في التعليم العام دور أساسي يجب العناية به ، فهو يمس حياة المصريين من سن الطفولة حتى ينتهي المواطن من حياته المدرسية ، ولكي يكون هذا التعليم عصرياً ومثمراً في هذا الجانب الهام من جوانب الحياة الثقافية والفنية ، يوصى بما يأتي :

بهدف نشر الصحيح المعتمد منها ، ليكون مرجعا للاسترشاد العلمى والتاريخى .

ثالثا : فى الموسيقى العربية التقليدية :

إن الموسيقى بمعناها الأسمى ليست مجرد تطريب وترفيه ، فقد كانت فى العالم القديم - وبالأخص لدى اليونان - عنصرا تعليميا ذا أهمية قصوى ، كما كانت فى العصور الحديثة من أسباب عظمة كثير من الأمم .

وإذا كانت الأغنية لدينا أصبحت تطفى بتدفعها وغزارتها على كل ماسواها من انتاج موسيقى جاد وجيد ، فإن علينا أن ننتبه إلى أن الأغنية كلمة قبل أن تكون نفعا وأداء ، وأنها بهذا المعنى سلاح خطير ، لأن الناس تتعشق ترداها ، فضلا عن أنها تنتقل بلفتنا ولهجتنا إلى بقية عالمنا العربى .

وبالتالى يصبح من الضرورى على من يتصدى لكتابة ألفاظها وصياغة ألحانها أن يتذكر أهميتها الجماهيرية والقومية ، وأنها لون يمس حياتنا مباشرة .

وفى هذا السبيل يوصى بما يأتى :

* الاعتناء بتحقيق نصوص الموسيقى العربية وتدويناتها التقليدية ، والعمل على إذاعة ونشر الصحيح اللائق منها .
* العمل على تهذيب نصوص الأغاني بما يعبر عن شخصية وإنسانية وطموح الإنسان المصرى والعربى ، وبما يكفل الالتزام بالعمل على ارتقاء الذوق العام .

* العمل على قيام صناعة هندسية متطورة لآلات الموسيقى العربية التقليدية ، تخلصا من اجتهادات الحرفيين المختلفة .

رابعا : فى انتاج ونشر وتذوق الموسيقى المصرية المتطورة :

هذا اللون من الموسيقى هدف ضرورى فى تخطيطنا الموسيقى القائم على التقدم المدفوع بالتطور ، على أن موسيقانا فى طورها

بالمحافظات ، مع تجهيزه بالأدوات والآلات ووسائل الايضاح وبالأستاذة التربويين ومتابعة خريجيه حتى المراحل العليا من تعليم الموسيقى .

فى التعليم الموسيقى التخصصى :

* يوصى بالنسبة لمعاهد وكليات الموسيقى بالاستفادة بمادة الماثورات الفنية والموسيقية ، وتدريب أساليب تطويرها فى قوالب الصياغات الكبرى .

* إنشاء فصول موسيقية بمراحل الدراسة الإعدادية والثانوية ، تكون بمثابة النواة لفرع من الكونسرفتوار بجميع المحافظات .

* أن تكون مادة الموسيقى المصرية المتطورة وأساليبها عنصرا حيويا ومشاركا فى جميع مقررات الدراسة الموسيقية التخصصية .

* تدعيم جهاز الاوكسترا المصرى للكونسرفتوار ، بعد أن أثبت جدارته فى تأدية ماطلب إليه من مهام ثقافية فى الداخل والخارج وباعتباره معملا تطبيقيا للطلبة فى العزف والقيادة وذلك عن طريق زيادة اعتماداته ، والعمل على تسجيل معزوفاته تليفزيونيا وإذاعتها ، إلى جانب تبادلها مع الخارج .

ثانيا : فى جمع التراث الفولكلورى :

ينبغى العمل على تنفيذ وإنجاز عمليات جمع وتبريب وتصنيف وتسجيل تراثنا الشعبى من الموسيقى ، وذلك لأن نوع هذا الفن بطبيعته قابل للتغير وعرضة للاندثار ، لاسيما ان مجتمعنا المصرى أخذ فى مراحل تطويرية على امتداد الوطن وبسرعة فائقة . ومن ثم يوصى بالآتى :

* تزويد مركز الفنون الشعبية بالاختصاصيين والأجهزة ، وتدعيم قسم علوم الموسيقى (موزيكولوجيا) المزمع انشاؤه بالكونسرفتوار للتخصص الدقيق فى هذا الفرع بتراث حضارتنا النغمية .

* وضع سياسة عاجلة لايفاد بعثات التخصص فى بحوث الموسيقى الشعبية جمعا وتصنيفا وتسجيلا وتاريخا .

* الاعتناء بتحقيق نصوص ومذونات ماثورات الموسيقى التقليدية ،

بحاجة الى اللون القومى ، سواء ماكان منه موسيقى عربية ذات تاريخ تالد ، أو موسيقى فولكلورية (شعبية) .

ويبدو من غير المعقول - وقد بدأ التحرك المصرى قبل منتصف هذا القرن نحو الموسيقى الغربية الرفيعة - أن تقف الموسيقى العربية ضد سنة التطور الموسيقى الذى شمل دولا كالصين واليابان ، مع الحفاظ على موسيقاهم القومية .

إن علينا أن نستفيد لتطوير موسيقانا مما بلغته موسيقى الحضارة العربية على مدى ستمائة عام من تقدم وتطور فى التذوق والتعليم ، وفى الآلات الموسيقية . وطريقة تكوين مجموعاتهما ، وفى شتى ضروب التأليف الموسيقى من الأوبريت والأوبرا كوميك ، والأوبرا ، ومن موسيقى الصولو (الآداء الانفرادى) ، والمجموعات الصغيرة والمجموعات الكبيرة : أوركسترا المسرح الغنائى والأوركسترا السيمفونى .

وإذا كانت الدولة لم تقصر فى حق الموسيقى العظيمة حين أنشأت أكاديمية للفنون تقف فيها موسيقى الحضارة فى معهد الكونسرفتوار إلى جانب معهد الموسيقى العربية ، فإننا نلاحظ مقدار مابلغته موسيقى الغرب من تقدم . وهامو الكونسرفتوار وقد خرج ويخرج مؤلفين موسيقيين وعازفين ، وحتى من قبل وجوده ، فلقد نبغ من بين ظهرائنا موسيقيين مصريون يؤلفون موسيقى مصرية روحا ، ولكنها تستخدم الوسائل الغربية فى الآداء وفى وسائل الخدمة الهارمونية والكوترا بونطية والتوزيع الأوركستراالى .

ويتبقى بعد كل هذا الإشارة إلى ان الموسيقى المصرية المتطورة لاتلقى الاهتمام الكافى من وسائل الاعلام . ولهذا فمن الأهمية تشجيع الموسيقى المصرية المتطورة ودعمها من كافة الأجهزة المعنية وفى نطاق خطة واضحة المعالم .

ويوصى فى هذا المجال بما يأتى :

* إعادة بناء دار أوبرا بالقاهرة واعطاء هذا المشروع - بعد دراسته

٣٤٠

من جميع النواحي - أهمية خاصة ، على أن تزود الدار الجديدة بمكتبة للمسموعات والمقروءات الموسيقية وبيمتحف للحضارة الموسيقية .

* تحويل أكبر عدد من القاعات إلى صالات استماع لائقة من ناحية هندسة الصوت وناحية الاتساع الجماهيرى ، إلى جانب استغلال القاعات الكبرى بالمدارس وفى جامعات الأقاليم . مع الالتزام بمراعاة إنشاء العديد من القاعات الجديدة والمسارح فى مدن التجمعات الجديدة .

* إنشاء مركز قومى للموسيقى ، أسوة بإنشاء المركز القومى للسينما والمسرح .

* العمل على إنشاء دار للطباعة الموسيقية تسد النقص فى هذا المجال ، الى جانب العمل على إنشاء دار للنشر الموسيقى .

* اهتمام برامج الموسيقى ونواتها - بالاذاعة والتلفزيون وقصور الثقافة - بتشجيع تذوق المؤلفات المصرية المتطورة ، عن طريق الشرح والتقديم والمناقشات ، فى إطار من النقد التخصصى الجاد .

* تدعيم البرنامج الثانى وتقوية إرساله ، ليسهم فى زيادة نشر الموسيقى المتطورة بنوعها المصرية والعالمية ، مع العمل على أن تتضمن البرامج التعليمية فى التلفزيون برامج لتعليم الموسيقى للهواة ولن لم تساعد ظروفهم على الالتحاق بمدارس التعليم العام .

* دعوة صحافتنا اليومية والأسبوعية للاهتمام بفن الموسيقى ومناهج تطورها ونقدها وتذوقها ، مع إفساح المجال لإنشاء صحافة متخصصة لخدمة الموسيقى والموسيقيين .

* العمل على إعفاء مراجع تعليم الموسيقى وتسجيلاتها الثقافية وأدوات الموسيقى الثقافية المستوردة من الجمارك ، والنظر فى تخفيض قيمة الاعلان بالصحف عن حفلات الموسيقى ، الى جانب مساهمة الدولة فى دعم ثمن تذكرة الحفلات الموسيقية .

العمارة المصرية والدولة

أما في الأربعينات ، عندما اتسع نطاق أعمال الوزارات ، فقد حدثت محاولات ملحة للتخلص من مصلحة المباني ، لكي تشرف الوزارات بنفسها على منشأتها ، وانتهت هذه المحاولات بالفشل ، ونقل جميع تخصصاتها وسلطاتها إلى جهات متفرقة ، واختفت نهائياً جميع الخبرات التي كانت تحتويها ، وتلاشت كل سيطرة إشرافية على تنسيق منشآت المدن وعلى مراقبة سلامة تخطيطها وجمال رونقها ، مما أطلق عنان فوضى التزاحم والتنافر في العمارة والإعلانات ، وحجب رؤية الأماكن الأثرية ومدخلها ، وهدد مساحات الحضرة والنضارة بالابادة وحبس شواطئ النيل وشوه مدى الرؤية هنا وهناك بأكوام القمامة ومخلفات البناء .

وفي السبعينات أنشئت « لجنة القاهرة الكبرى » ونص في قانون إنشائها على ضرورة اعتمادها لكل المشروعات الإنشائية الهامة قبل تنفيذها ، وكانت لها صلاحياتها المناسبة لأغراض إنشائها ، إذ كانت لجنة مستقلة قائمة على المستوى المركزي وملحقة برئاسة مجلس الوزراء وتضم نخبة من رجال الفن والآثار الذين استطاعوا أن يهذبوا ويوقفوا كثيراً من سوء التخطيط والخلط المعماري ، وتلا ذلك إنشاء هيئة التخطيط العمراني وكانت تابعة لوزارة الإسكان ولم تتوفر لها إمكانات وصلاحيات سابقة ، ثم مالبث الأمر أن تحول إلى الوزارات المختلفة التي بسطت سيطرتها المباشرة على إعداد وتنفيذ كل مشروعاتها بلا رقابة ولا ولاية ، وأسندت مهام إعداد التصميمات ومراقبة تنفيذها إلى مختلف المحافظات ، فبات الأمر يتطلب معالجة حاسمة ، حفاظاً على سلامة الصحة النفسية والبدنية للمواطنين وتمكيناً لمؤثرات الجمال في شكل المدينة من القضاء على مسببات الصدا النفسية والروحي .

لهذا كله ولوضوح ما آل إليه تصميم المدينة من الافتقار إلى دعائم القيم الفنية والجمالية ومن مراعاة كل المتطلبات الوظيفية ، ومن تحديد

عندما تعرض لمسئولية الدولة عن التخطيط والعمارة وغيرها من الفنون ، تتبدى لنا الحالة التي وصلت إليها المدينة المصرية المعاصرة وهي تنمو الآن نمواً عشوائياً تختلط فيه الأشكال المتنافرة من المباني ، وتنقصه النظرة المستقبلية للنمو ، مما أوصل مدن جمهوريتنا - وفي مقدمتها القاهرة - إلى حال من التششت والشغب المعماري المنفر الذي يسود أنحاء البلاد .

ولقد كانت « مصلحة المباني الأميرية » في أوائل القرن الحالي هي الجهة الوحيدة التي تباشر وضع التصميمات المعمارية والإشراف على تنفيذ الإنشاءات في مختلف أنحاء البلاد ، وكانت هذه المصلحة بما اشتملت عليه من الأقسام المتخصصة تقوم بتحضير البرامج لمختلف المشروعات ، وبتهييز المستندات المعمارية والإنشائية والصحية والكهربائية ، وكان من بينها لجنة تسمى « لجنة اختيار المواقع » هي المسئولة عن معاينة المكان المخصص للمشروع ، وتقرير لياقته وصلاحيته واقتراح المكان البديل في حالة عدم الصلاحية ، وذلك بسيطرة فعالة ومثمرة عملت فيما مضى على تنظيم عمليات الإنشاء والتنسيق في المدينة .

الاستشارية الفنية في كل محافظة ، لتحقيق الموازنة بين حرية التصرف في المبنى بالبيع ، وبين ضرورة الإبقاء عليه بصورته وطابعه الخاصين باعتباره ثروة قومية وملكا عاما للمجتمع ، على أن يراعى في أحكام التشريع المقترح عدم الإضرار بالمالكين وبحقوقهم في الملكية .

رابعاً : منع التصريح بوضع أى إعلانات تحجب رؤية المباني الأثرية أو المباني العامة ، أو مباني الطابع الخاص والحدائق العامة وشواطئ النيل ، وأن يزال فوراً كل ما هو موجود منها حالياً في هذه الأماكن ، وألا يسمح بإقامة أى إعلانات لاتضيف صياغتها ونسب ألوانها وشكلها العام إلى المدينة رونقا وجمالاً .

خامساً : تخصيص دائرة قضائية في محكمة الأمور المستعجلة تتوافر على النظر في مخالفات الشئون البلدية وتصدر فيها الأحكام المشمولة بالنفاذ ، وذلك لتأكيد فاعلية قانون المباني والاشغالات ، وعلا على عدم تراكم قضايا البلديات وتفاديا لبطء الاجراءات .

سادساً : إنشاء هيئة قومية عليا للتخطيط والعمارة - على المستوى المركزي ، يكون لقراراتها قوة الإلزام ، وخاصة فيما يتصل بالمنشآت المعمارية التي تقام على مواقع الأماكن ذات الوضع الخاص كمدخل المدينة الرئيسية وميادينها العامة ، والشوارع الرئيسية التي تصل هذه المباني بعضها بعضاً ، وشواطئ النيل ، ومناطق الآثار والمرافق العامة والكبرى ، مع إيجاد صيغ واضحة للتنسيق والتعاون بين هذه الهيئة والهيئات الفنية الاستشارية المختصة بالمحليات .

سابعاً : الالتزام - بصفة خاصة - بالنسبة للمدن والمجتمعات الجديدة بما تهدف إليه التوصيات السابقة .

أماكن المشروعات الصناعية ، ومن العمل على توفير المتسعوات الخضراء ، وعلى مراعاة الموازنة بين المشروعات الأثرية وبين المشروعات السياحية ، ولواجهة طغيان المباني العالية على كثير من المواقع والأحياء بمقتنفات تركيبيية ولونية ، وإيقاف تزايد زحف المباني التجارية وتهديدها لهيئة المدينة المعمارية بما تلقى على مرافقها من أعباء ، وعلا على التصدي لهذا الطغيان وامتداده إلى إباداة المساحات الخضراء وإلى الاقتطاع المستمر من الأراضي الزراعية - فقد اقترح المجلس مجموعة من التوصيات لمعالجة هذه الأوضاع .

التوصيات

أولاً : إنشاء صندوق في كل محافظة يتبع المحافظ ويكون أحد مصادر تمويله ما يحصل تطبيقاً لقانون « مقابل التحسين » بالإضافة إلى أى مصادر تمويلية أخرى ممكنة ، وأن تخصص حصيلة هذا الصندوق للصرف منها على احتياجات التخطيط العمراني وعلى عمليات التجميل ، وإقامة الحدائق والتماثيل ، وإلى جانب ما يتبع ذلك من مختلف الأعمال الفنية التي تضيف إلى مظهر المدينة جمالاً .

ثانياً : وقف إصدار أى تراخيص بنائية يؤثر تنفيذها على المناطق الأثرية والمداخل الموصلة إليها إلا بعد الرجوع إلى هيئة فنية استشارية يشكلها المحافظون من شخصيات معمارية وأثرية وفنية لها اهتمامات ثقافية عامة تختص بإعطاء المشورة اللازمة فيما يتصل بصيانة الطابع العام والتراث القومي ومعايير الجمال في تخطيط وتنفيذ المباني والانشاءات .

ثالثاً : دراسة إمكان وضع تشريع - على غرار التشريعات المعمول بها في بعض الدول مثل فرنسا وإيطاليا وسويسرا - يحظر هدم المباني ذات الطابع أو الطراز الخاص ، التي لاتدخل في عداد الآثار التي يحميها القانون للحفاظ عليها ، إلا بناء على توصية من الهيئة

السلطان سليم الأول وأمر بترحيل عدد كبير من الفنانين المصريين والصناع والحرفيين الفنيين إلى القسطنطينية ، وانقطع اتصال مصر بفنونها الأصلية منذ هذا التاريخ .

الفن والفنان التشكيلي في المجتمع المصري المعاصر : بدأت الحركة الفنية المعاصرة في مصر ، منذ انشاء مدرسة الفنون الجميلة المصرية في أوائل القرن العشرين ، بعد فترة طويلة من الاستعمار والتخلف واختفاء الأصالة المصرية والتوقف عن الابداع . وكان وضع كل من الفن والفنان ما يزال غريبا ، لا يحس بقيمة دوره وتأثيره في النهوض بالمجتمع سوى قلة نادرة من المثقفين وبعض الأغنياء والأجانب المقيمين في مصر ، لذا كافح الفنان التشكيلي وقتئذ في سبيل أن يأخذ مكانته وأن يؤدي دوره الفعال في خدمة المجتمع والرقى به .

وبدأت رسالة الفن في النمو خلال الحركة الوطنية وتفاعلت مع الثورة المصرية الأولى فانشأت الدولة إدارة لترعى الفنون والفنانين وترسل المعارزين منهم في بعثات خارجية لاستكمال دراستهم . واستمر هذا التفاعل مع ثورة ٢٣ يوليو عن طريق المعارض النوعية التي أقيمت في المناسبات الوطنية ، وتم انشاء عديد من المتاحف الفنية ، وتحولت الادارة الى هيئة عامة للفنون لتكون في خدمة الفنانين ، ونظمت المسابقات الفنية والمعارض ، وأدخل نظام التفرغ للفنانين ، ويسرت لهم الدولة مراسم للانتاج . وتوسعت في انشاء القصور الثقافية لنشر الثقافة بين جماهير المحافظات .

وبعد ١٥ مايو ازداد الوعي بدور الفنان التشكيلي ، فصدر قانون بانشاء نقابة تجمع الفنانين وترعى مصالحهم كما صدر قرار جمهوري بتخصيص نسبة ٢٪ من تكاليف المباني للأعمال الفنية ، وخصص يوم للاحتفال بعيد الفن لتوزيع الأوسمة تقديرا وتكريما للفنانين ، الا أن ذلك كله لم يكن كافيا ، فمازالت قطاعات كبيرة من المجتمع لا تحيط بأهمية دور الفنان ولا حتى بوجوده ، كما لم تتمكن الأجهزة المسئولة عن

وسائل النهوض بالفنون التشكيلية

الفنون التشكيلية في حضارات مصر القديمة :

كانت مصر دائما منذ سبعة آلاف عام مهدا للحضارة ، وعلى أرضها انتشرت شواهد رائعة لحضاراتها المتعاقبة الأنوار خلال التاريخ . وكانت الفنون التشكيلية هي أروع عطاء لهذه الحضارة ، ويرجع لمصر فضل السبق الحضاري في مجال هذه الفنون ، حتى كانت مفردات اللغة رسما وتصويرا ، كما كان التعبير بالفن مألوفا وطبيعيا . لهذا كان الفن هو الوعاء الذي صببت فيه مصر القديمة معاني حضارتها من فكر وفلسفة وعقيدة .

ومرّج آلاف السنين على اندثار هذه الحضارة ، ولم يبق شاهد عليها أو معبر عن عظمتها سوى فنونها التشكيلية من تماثيل شامخة ورسوم دقيقة معبرة تملأ الوادي شمالا وجنوبا .

ولقد وصل الفنانون المصريون القدماء في انتاجهم الفني الى المستوى الرفيع بشهادة كبار نقاد الغرب وفنانيه .

واستمر العطاء الفني التشكيلي على أرض مصر خلال العصور المتعاقبة ، بسبب توفر المناخ الصالح لخلق نوق فني عام ، وخير دليل على ذلك التحف والرسوم والآثار الفنية والعمائر الباقية حتى الآن .

الا أن مصر قد تعرضت لفترة ساد فيها الركود في جميع مجالات الفنون في أواخر حكم الغوري في القرن السادس عشر ، بعدما غزاها

التنفيذ من توفير المناخ الصالح حتى يحصل الفنان التشكيلي على ما يستحقه من تقدير مادي وأدبي .

ورغم كل المثبطات فإن الفنان التشكيلي المصري يعمل في صمت ودأب مقتطعا من قوته للانفاق على فنه حتى وصلت الفنون التشكيلية في مصر الى المستوى الرفيع بالنسبة لغيرها من مجالات الفنون الأخرى ، وحتى وصل كثير من الفنانين التشكيليين الى نتائج باهرة في أعمالهم وسجلت أسمائهم في دوائر معارف عالمية .

المشاكل والحلول المقترحة :

أولا : التخطيط ونور الأجهزة الثقافية :

أصبحت الحاجة ماسة لرسم سياسة مستقرة تقوم على خطط مدروسة تهدف الى تيسير السبل لوصول الفن الى جميع فئات المجتمع ، رغم عدم انتشار القيم الثقافية العامة بين أفرادها حتى الآن ، فضلا عن قيم الثقافة الفنية التي لا يسعى الى التزود بها سوى المثقف الذي يدرك أن الفن هو عنصر من عناصر البناء والاكتمال الثقافي .

ويقع على المؤسسات الثقافية التابعة للدولة العبء الأكبر في وضع السياسات التي تحكم هذا المجال وتهيئ له كل أسباب النهوض والازدهار ، وذلك بما تملكه من امكانات واسعة ابتداء من القدرة على مسح الواقع ودراسته ووضع الحلول حتى التنفيذ ، على أن تقوم خطط هذه السياسات على الايمان بأن الثقافة الفنية هي خدمة قومية لا يقاس عائدها بريح ، بقدر ما يقاس بالزيادة المطردة في عدد المتذوقين للفن . ويتطور الذوق العام ليصبح الفن أحد الروافد المؤثرة التي تعلن عن النهضة الثقافية .

ويوصى في هذا الشأن بما يأتي :

* أن تيسر الدولة للفنان ما لا يستطيع تحقيقه بإمكاناته العادية وذلك بأن توفر له ورش التنفيذ المختلفة لانتاجه ، ومعظمها قائم ويتبع حاليا المركز القومي للفنون والآداب ، ولا ينقصها الا التخطيط السليم ووضع

نظام عمل محدد لها وتعيين متخصصين لإدارتها لتؤدي دورها في خدمة الفنان التشكيلي .

ثانيا : التنويع وتعليم الفن في مراحل التعليم العام :

الفن التشكيلي وسيلة من أكثر الوسائل فاعلية في تربية الناشئة وصقل ذوقه واثراء وجدانه ولذا فعلينا أن نوفر لطلائع المستقبل ادراكا سليما لمعنى التنويع عن طريق الاهتمام بتدريس مادة التربية الفنية في مراحل التعليم العام ، مع ضرورة اعادة النظر في المناهج وأسلوب التطبيق على يد متخصصين ، فلا شك أن اهتمام الدولة بتربية الناشئة وصقل حاسة التنويع لديهم وتنمية الوعي بالقيم الجمالية سيؤثر على سلوكهم الاجتماعي ومظاهر حياتهم ومعاملاتهم .

ويوصى في هذا الشأن بما يأتي :

* اعادة النظر في خطط وأساليب تدريس مواد التربية الفنية في جميع مراحل التعليم العام على الأسس الآتية :

- دعم مناهج التربية الفنية في خطط التعليم العام وتضمينها برنامجا عصبيا للتنويع مع الارتفاع بمستوى المادة المقررة وربطها بمجالات الحياة المختلفة .

- الاهتمام بالتكوين العلمي والتربوي لمدرسي مادة التربية الفنية ليرتفعوا الى مستوى القيام بواجبات المناهج الحقيقية ، سواء في ذلك المتخرجون في معاهد المعلمين والمعلمات أو في كليات التربية الفنية ، مع عدم تعيين مدرسين غير مؤهلين .

- استمرار التأكيد على أن تضاف درجات مواد التربية الفنية الى المجموع الكلي وأنه يشترط للنجاح فيها نسبة معينة من الدرجة النهائية .

- انشاء شعبة للفنون في شهادة الثانوية العامة ، ينشأ لها فصول في بعض المدارس في كل محافظة ، على أن تخصص هذه الشعبة للراغبين في الالتحاق بالكليات الفنية ثم ينظر بعد ذلك في الغاء اختبارات القدرات المعمول بها حاليا .

تعليم الفن فى الكليات المتخصصة بجامعة حلوان :

يدخل فى إطار جامعة حلوان خمس كليات متخصصة فى مجالات
الفنون .

ومن الطبيعى أن يكون لكل كلية تخصصات وأهداف واضحة ومحددة
تحققها أقسامها المتخصصة التى تدخل فى نطاقها . الا أن حقيقة
الامر تختلف . فهناك أقسام لا تحقق أهداف كليتها التى تنتمى إليها لأن
الدراسة بها بعيدة عن تخصصات كليتها وبالتالي فهى تخصصات كلية
أخرى . علاوة على وجود أقسام متناظرة فى كلياتين أو ثلاث مع اختلاف
نوعية الدراسة بها وتحت أسماء مختلفة عن غيرها وأحيانا أخرى لها
نفس الأسماء والأهداف .

ويوصى فى هذا الشأن بما يأتى :

* أن يعاد النظر فى تحديد تخصصات وأهداف كل كلية من كليات
الفنون ، وكذلك تحديد أقسام هذه الكليات بما يتلاءم مع هذه
التخصصات ، لتلافى الازدواج القائم فى الدراسات الجامعية فى مجال
الفنون التشكيلية ، ولتوضيح شخصية كل كلية وتخصصاتها ، وما ينتظر
أن تؤديه من دور فى الساحة الفنية وفى المجتمع .

* التوصية لدى المعاهد الفنية بجميع أنواعها ومستوياتها بأن تركز
فى مناهجها على الاهتمام بالروح المصرية والقومية حتى يتشرب نطق
الفنان ووجدانه هذه الروح ، ولا يغلب عليه الاسراف فى الأخذ عن
المدارس الأجنبية . وبذلك يصدر الفن ممزوجا بالوجدان القومى ومعبرا
عن الأصالة الذاتية ، وتلتقى الحركة الفنية فى عمومها مع وعى الجمهور
ونوقه وسائر خصائص نفسه ، مما يجعله مقبلا عليها ومتاثرا بها .

ثالثا : المتاحف الفنية :

المتاحف الفنية هى الأماكن التى تلتقى فيها عيون الناس بالأعمال
الفنية ، وهى مدارس لتعلم النطق والرقى بالنفس ، علاوة على أنها تعتبر
أحد معالم التقدم .

وعلى الدولة أن تهتم بإنشاء وبناء المتاحف الفنية خصوصا وأن لدينا

أعمالا فنية ممتازة ومكدسة داخل المخازن ، كان من الممكن الاستفادة
بها وعرضها على الجمهور . علاوة على ماتقنتيه الدولة من الانتاج
المتميز المعاصر . مما يحقق لنا عديدا من المتاحف داخل العاصمة أو
خارجها .

ومن الممكن أن تخصص الدولة فى بادئ الأمر بعض المباني الأثرية
المنتشرة فى أنحاء العاصمة وغير المستغلة لتعرض بها هذه الأعمال
الفنية ، لحين البدء فى بناء متاحف .

وتخلو مدن محافظاتنا - حتى الآن - من وجود أى متحف فنى بها ،
والأمل كبير فى أن تعمل كل محافظة على إنشاء متحف لفنوننا
المعاصرة لتصبح ركنا ثقافيا لأبنائها .

ويراعى بالنسبة لإنشاء المتاحف التوصيات الآتية :

* أن يؤهل القائمون على إدارة المتاحف بتخصص دورات تدريبية
لهم بالتعاون مع قسم الدراسات العليا بكلية الفنون الجميلة ليتمكنوا من
القيام بدورهم المتحفى وأداء واجبهم على أكمل وجه .

* أن توضع لوائح تنظيمية فيما يتعلق بمواعيد العمل والمحاضرات
والنشاطات وتخصص يوم للجمهور لدخول المتاحف مجانا تشجيعا له
وترغيبا ، ولكى يقضى عطلة الأسبوعية بين جدران المتاحف للتعرف
على فنوننا المعاصرة .

* أن يصدر دليل بكل محتويات المتحف بجميع اللغات ، وأن تطبع
الأعمال الفنية فى كارت بوستال وشرائح ملونة ومستنسخات ليتمها
للجمهور فى مكان يخصص فى مدخل المتحف .

رابعا : صالات العرض :

أن عدد صالات عرض الفنون التشكيلية ضئيل للغاية سواء فى
العاصمة أو فى محافظات الجمهورية ، مع أنها بلغت فى الأربعينات
والخمسينات حوالى ستين صالة .

ويوصى فى هذا المجال بما يأتى :

* العمل على زيادة صالات العرض فى جميع أحياء القاهرة وأن

يستفاد في هذا الشأن بكل قاعة أو صالة تصلح للعرض نظراً لتعدد الانشاء والبناء في الوقت الحالي .

* أن تساهم المؤسسات الصناعية والاقتصادية وشركات القطاع العام في تخصيص إحدى الحجرات بمبانيها بالقرب من تجمعات العمل لإقامة المعارض وإشاعة الذوق الرفيع والثقافة الفنية .

* أن تشجع الدولة المستثمرين والأهالي عند إقامتهم لقاءات العرض بأعفائهم من الضرائب لمدة معينة ، على أن يعمم ذلك في المحافظات .

خامساً : المعارض والمسابقات :

إن عرض الأعمال الفنية والتوسع في تقديمها للجمهور والعمل من وراء ذلك على تشجيع الاتجاهات الفنية بمختلف السبل ، وإتاحة الفرصة للأعمال الفنية الأجنبية أن تجد سبيلها إلى الجمهور ، والاهتمام بتنظيم المسابقات الفنية المختلفة – كل ذلك له أثره في الارتقاء بالحركة الفنية وهو بمثابة تهيئة المسرح أمام الفنون التشكيلية لتلعب دورها الحقيقي في حياتنا الثقافية .

ولذا يوصى بما يأتي :

* التوسع في تقديم إنتاج الفنانين في الداخل عن طريق إقامة المعارض .

* تشجيع جميع الاتجاهات الفنية ذات المستوى الرفيع وإتاحة الفرصة كاملة أمامها للعرض .

* تنظيم المسابقات النوعية القومية في مجالات الفنون التشكيلية وتخصيص الجوائز المختلفة للفائزين .

* تبادل المعارض مع الدول في مجالات الفنون التشكيلية ، والتركيز على أهميتها عند عقد الاتفاقات الثقافية الدولية .

* تنظيم معارض دولية في مصر – وعلى سبيل المثال :

– تنظيم معرض دولي يقام دورياً كل عامين بالقاهرة ، وتدعى إليه بعض الدول لتقدم أحدث ما أنتجه فنانونها ليكون بينالي دولي للفنون

التشكيلية بالقاهرة .

– تنظيم معرض أفريقي ، تتبنى فكرته إحدى محافظات الوجه القبلي – يقام كل ثلاثة أعوام لعرض فنون دول افريقيا ليكون تريئالي افريقيا .

– تنظيم معرض تحت عالمي ، في منطقة البر الغربي أو الشرقي – بصفتها مكاناً مناسباً لعرض هذا النوع من الفن الذي تشتهر به مصر تاريخياً – وذلك تشجيعاً للسياحة من ناحية وتزكية لشعورنا المصري بتاريخنا وقوميتنا من ناحية أخرى .

سادساً : المراسم والتفرغ :

إن العمل على دعم الفنان التشكيلي مادياً ومعنوياً وتوفير المناخ المناسب له من أجل الإبداع والابتكار عامل هام وأساسي في استكمال أسباب النهوض بالحركة الفنية التشكيلية .

ولذا يوصى في سبيل ذلك بما يأتي :

* توفير المراسم بإيجار رمزي أمام رواد وشباب الفنانين ، نظراً للصعوبة التي يعانيها الفنان التشكيلي – في كثير من الأحيان – للعثور على مكان مناسب يمارس فيه عمله من تماثيل ولوحات بسبب أزمة المساكن .

* إفساح المجال أمام الممتازين من الفنانين للاستفادة من نظام التفرغ وخاصة ممن لا تتيح لهم طبيعة عملهم الوقت الكافي للإنتاج – مع توفير المراسم لهم ، وتكليف بعضهم كذلك بتنفيذ أعمال ضخمة خلال فترة التفرغ .

– على أن يستتبع ذلك إعادة النظر في تعديل اللائحة التنظيمية للتفرغ .

سابعاً : الفن التشكيلي والأجهزة الاعلامية :

إن الفنون التشكيلية وهي أحد المجالات الثقافية التي يجب أن تدعمها الدولة ، لفي أشد الحاجة إلى مساهمة أجهزة الاعلام من صحافة وراديو وتلفزيون في توصيلها إلى المواطنين .

الرقابة على المصنفات الفنية

نشأت الرقابة على المصنفات الفنية في مصر قبيل الحرب العالمية الأولى ، ثم مرت بأطوار متعددة منذ ذلك الحين ، حتى مجيء ثورة يوليو ، حيث أنشئت وزارة الارشاد القومي سنة ١٩٥٣ فأصبح للرقابة دور في بناء المجتمع الجديد في ظل مفهوم جديد هو « الترجية » ومن ثم صدر تشريع يتضمن إحكام الرقابة على المصنفات الفنية . ثم تعاقبت التشريعات والقوانين في هذا المجال حتى سنة ١٩٦٠ .

غير أن التطبيق العملي كشف كثيرا من الثغرات ، وخاصة في مواجهة التطورات السريعة في مختلف المجالات ، ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة الى تشريع جديد يسد الثغرات التي ظهرت في التشريعات السابقة ، ويواكب التطور ، ويحقق قدرا من المرونة يتفق مع الحرية التي يستهدفها .

ومن هذا المنطلق بحث المجلس القومي للثقافة موضوع الرقابة ، ورأى أن يقوم التشريع على مجموعة من الأسس والمبادئ العامة ، تتركز فيما يأتي :

الأسس والمبادئ العامة :

• ان الرقابة لايجوز أن تكون قيда على حرية الفن والفنان ، بل هي في جوهرها لاتعدو أن تكون تنظيما لهذه الحرية ، ومن ثم فان الخروج

٣٤٧

ويوصى في هذا المجال بما يأتي :

* دعم البرامج التليفزيونية بتقديم أحدث إنتاج الفنون التشكيلية المصرية والعالمية في أفلام تسجيلية وتقديم نماذج من الأساليب والاتجاهات المعاصرة بين فقرات البرامج واقامة الندوات عن القضايا الفنية التي تربط الفنان بالمجتمع .

* أن تتولى الاذاعة والتليفزيون تقديم الأخبار الفنية وإيجاد برامج حية يشترك فيها الفنان في معرضه مع المتذوقين والمشاهدين والنقاد .
* أن تقدم الصحافة اليومية متاحفنا ومعارض الفنانين وأماكنها في أعمدة ثابتة ومجانا لتشجيع الناس على دخول دور الثقافة كما هو متبع يوميا في الاعلان عن دور اللهور .

* أن تخصص كل صحيفة يومية مساحة لتقديم الأعمال الفنية المعاصرة والتعرف بها واتاحة الفرصة للفنانين بنشر موضوعات ومقالات وتحليلات عن الفنون التشكيلية .

* أن تصدر إحدى الصحف اليومية ملحقا عن الفنون التشكيلية في عيد الفن ، وفي إحدى المناسبات الفنية الكبرى .

ثامنا : الضرائب والجمارك :

يوصى بما يأتي :

* تسهيل خروج ودخول أعمال الفنانين المصريين التي تعرض بالخارج وتخفيض النسبة التي تحصل عند بيع الأعمال الفنية حيث انها تعتبر من الأنشطة الثقافية .

تاسعا: نشر وتأليف الكتب الفنية :

على الرغم مما وصلت اليه الحركة التشكيلية المعاصرة في مصر من شأن لا بأس به بالنسبة الى الحركات التشكيلية في كثير من الدول العربية ، الا أنها لاتحظى بما تحظى به هذه الدول من تأريخ حركاتها التشكيلية في كتب ذات طباعة فاخرة تعتبر مراجع واضافة للمكتبة العربية .

* ولهذا يوصى بضرورة إصدار كتب فنية عن الحركة التشكيلية المصرية .

على قواعد هذا التنظيم ، يستدعى وضع الضوابط التي تحقق التوازن بين حرية الفن والفنان ، وبين قواعد تنظيم هذه الحرية .

• أن تجمع القوانين الرقابية كلها فى تقنين واحد يشمل أحكام الرقابة على المصنفات الفنية على اختلافها ، من حيث : انتاجها وعرضها وتسجيلها وطبعها ، والتعامل فيها فى الداخل وفى الخارج . كما يشمل أحكام الوساطة الفنية ومكاتب الوسطاء والوكلاء ، وأحكام استخدام الفرق الأجنبية والفنانين الأجانب للعمل فى مصر .

• أن تستقى أحكام القانون المقترح من واقعنا ، وأن تقتصر على القواعد والكلية ، ويترك تقرير المسائل التفصيلية للوزراء المختصين فى حدود القانون .

• أن يحدد مفهوم الرقابة والأهداف التى يتوخاها التقنين تحديدا واضحا لا لبس فيه ولا غموض ، مع التركيز على هدف : حماية المجتمع بالمحافظة على القيم الدينية ، والآداب العامة ، والأمن والنظام العام ، ومصالح الدولة العليا .

• أن تكون الرقابة فى حدود مفهومها وفى نطاق أهدافها المحددة . ومن ثم يقتصر دور جهاز الرقابة وسلطته على النواحي السياسية والدينية والأخلاقية . ويجوز عند الاقتضاء ، أن يحال الى لجنة مشكلة من مجموعة مختارة من رجال الفكر والفن والخبراء المتخصصين ، لتقرير قيمة المصنف من حيث المستوى الفنى بمعايير موضوعية وعلمية وفنية ، بشرط إخطار صاحب المصنف بهذا الاجراء ، وفى جميع الاحوال يكون من حقه ابداء وجهات نظره .

• التيسير قدر الامكان على طالب الترخيص ، بتحديد الجهات التى يتعامل معها وتوحيدها ، وتقصير المدد ، واختصار الاجراءات وتبسيطها تذليلا للعوائق وتحقيقا للمرونة فى التنفيذ .

التوصيات

وعلى ضوء الأسس والمبادئ العامة السابقة وفيما يختص بالرقابة على المصنفات الفنية – يوصى بما يأتى :

* اخضاع جميع المصنفات الفنية للرقابة كالأشرطة السينمائية ومواد الدعاية لها والاعلان عنها ، ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمشاهد التمثيلية والرقص والمونولوجات والفكاهات والأغاني والأسطوانات بأنواعها ، والأشرطة الكاسيت والفيديو كاسيت بأنواعه أو مايمثل هذه المصنفات .

* وضع نظام خاص لكافة وسائل التسجيلات الصوتية والمرئية الخاصة بالقرآن الكريم .

* تحديد الحالات التى يجب الحصول فيها على ترخيص من السلطة القائمة على الرقابة قبل ممارستها .

* أن يكون الترخيص مكتوبا وبياناته واضحة لا غموض فيها (حتى لا يثار خلاف بشأنها) مع بيان إجراءات طلب الترخيص أو تعديله أو تحديده .

* أن يتم البت فى طلب الترخيص بالنسبة لنصوص الأفلام والمسرحيات والمشاهد التمثيلية خلال مدة مناسبة ، ما بين أسبوع وخمسة عشر يوما ، وخلال اسبوع على الأكثر فيما عدا ذلك من المصنفات . ويعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر قرار من الرقابة عقب انتهاء المدة المشار اليها بيوم واحد .

* بيان مدة سريان الترخيص فى كافة الحالات التى يتطلب الأمر فيها الحصول على ترخيص من الرقابة بشأنها ، وجواز مد التراخيص لمدة أخرى قبل انتهاء مدد التراخيص المطلوب تجديدها بثلاثين يوما على الأقل .

* ضرورة البت فى طلبات التراخيص وشيكة الانتهاء قبل انتهاء مددها بخمسة عشر يوما ، والا اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى من تاريخ إنتهائها ومماثلة لمدته السابقة .

* عدم جواز استعمال ماقررت الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به فى الدعاية له ، أو اجراء تعديل جوهرى بالفيلم السينمائى ، أو اجراء أى تعديل أو اضافة أو حذف فيما عدا ذلك من المصنفات

الفنية ، أما بالنسبة لاسم المصنف فلا يجوز تغييره الا بموافقة الرقابة .

* يجب أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص بالمصنف فى جميع الإعلانات ومواد الدعاية الأخرى التى تصدر عن هذا المصنف .

أما بالنسبة للأنشطة السينمائية فيجب طبع تراخيص عرض هذه الاشرطة على شريط خاص .

* يجوز للرقابة - اذا طرأت ظروف جديدة تستدعى سحب ترخيص المصنف الفنى - أن تقوم بسحبه ، على أن تبين أسباب هذا السحب ، ولها أن تعيد الترخيص بالمصنف بعد إجراء مآتراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون أية رسوم أو مصروفات . وللمتضرر أن يلجأ الى القضاء اذا ما شاء طبقا للقواعد العامة .

* يلتزم أصحاب ومستغلو ومديرو دور العرض السينمائى أو المسرحى أو الاماكن والنوادر العامة أو مايمثلها ، بإخطار الرقابة على المصنفات الفنية قبل العرض أو الأداء بثمان وأربعين ساعة على الأقل .

* تفرض - وفقا للقانون - رسوم على كل ما يخضع للرقابة على المصنفات الفنية ، ويصدر بها قرار من الوزير المسئول عن الثقافة بعد الاتفاق مع وزير المالية .

* حث نوى الشأن على تسلم مصنفاتهم الفنية بعد انتهاء اجراءاتها - حتى لاتبقى مددا طويلة فى مقر الرقابة - بفرض رسوم أرضية على أصحابها بعد مرور أسبوعين من تاريخ انتهاء الاجراءات .

* يحق للرقابة إيداع المصنفات التى ترد اليها ولايتسلمها نور الشأن بالأرشفيف القومى للفيلم أو بالجهات المعنية ، وذلك بعد مرور ستة أشهر من ورودها ، وبشرط اجازتها رقابيا وسداد كافة الرسوم المتعلقة بها من الجهة التى آلت اليها ، ومع عدم عرضها عرضا عاما .

* يجب أن يعاد الفيلم النافذ الى مصدره عند عدم إجازته من الرقابة ، مالم يكن ماسا بأمن الدولة وأصدرت الرقابة قرارا بمصادرته .

* يجوز لصاحب الشأن ان يطلب عرض المصنفات الاجنبية عرضا

خاصا ، او الاستماع اليها قبل صدور الترخيص بها ، بشرط ان يتم ذلك داخل مبنى الرقابة بعد أداء الرسم المقرر .

* لايحوز تسليم المصنف الفنى لطبع الترجمة عليه الا بعد اجراء الحذف الرقابى عليه ، وعلى الا تزيد مدة ترجمة المصنف وطبع الترجمة عليه عن تسعين يوما ، ولا يخل هذا بحق الرقابة فى استعادة المصنف لتحصيل ما قد يكون مستحقا عليه من رسوم .

* حظر تسليم المصنفات الفنية قبل أو بعد اجازتها الى أى جهة أخرى - عدا ماتنص عليه احكام القانون - الا بموافقة من تقدم بالمصنف للرقابة .

• ان تعفى الجهات الآتية من الرسوم الرقابية ورسوم دعم السينما ، عن المصنفات التى تقدم عنها طلبات الترخيص :

- الجهات الحكومية ووحدات الحكم المحلى .

- الهيئات والمؤسسات العامة الصادرة بانشائها قوانين أو قرارات جمهورية .

- المراكز الثقافية الاجنبية التى يوجد بيننا وبينها اتفاقيات ثقافية ، بشرط المعاملة بالمثل . والا تكون هذه المصنفات الفنية للاستغلال التجارى .

* يحق لموظفى الرقابة - الذين يخولون صفة مأمورى الضبط القضائى - دخول الاماكن المنصوص عليها فى القانون لمتابعة تنفيذ أحكامه .

* عدم السماح لمن تقل أعمارهم من الجنسين عن ١٦ سنة ميلادية بمشاهدة المصنفات التى صرح بعرضها للكبار فقط ، ويجب الاعلان عما يفيد حظر العرض على من هم دون السن المقررة وإخطار الجهات المعنية التى تقع فى دائرة اختصاصها اماكن العرض بما سيعرض فيها من هذه المصنفات .

* يجب تنظيم عرض الأفلام السينمائية فى دور السينما ، وأن تعطى الأولوية لعرض الفيلم المصرى على مدار السنة ، وهو الفيلم

• أما بالنسبة للرقابة على التلفزيون - والذي لا يخضع للرقابة على المصنفات الفنية - فتحتاج الى دراسة خاصة مستقلة ، تحدد نظمها وأساليبها وأهدافها .

مستقبل صناعة السينما

سبق أن أعد المجلس في دورته الأولى دراسة عن السينما في مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠ . ونظرا لأهمية موضوع السينما المصرية ومستقبلها ، ونظرا لحدة مشاكل صناعة السينما وتفاقمها - مما أثر على عملية الانتاج السينمائي المصري - رأى المجلس مواصلة دراساته في الموضوع حيث شكل لهذا الغرض أكثر من لجنة . وقد انتهى المجلس من دراساته في الدورة الحالية الى إعداد تقريرين :

أولهما : عن مشاكل صناعة السينما ومتطلباتها .
والثاني : عن السينما والمستقبل ، مع تنويهه بالتأكيد على التوصيات التي سبق أن تضمنها تقريره في الدورة الأولى .
مشاكل صناعة السينما في مصر ومتطلباتها
بدأت صناعة السينما في مصر منذ أكثر من نصف قرن أي أنها واكبت بدايات اختراع السينما في العالم . وكان من المفروض أن تنمو هذه الصناعة بحيث تسير التطور العالمي الا أنها تعرضت لعدة مشاكل كان من نتيجتها أن تخلفت هذه الصناعة بعد أن كانت - في فترة من الفترات - تعتبر الصناعة الثانية بعد القطن .

الناطق أصلا باللغة العربية والمنتج برأسمال مصري بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ ، وبشرط الحصول على شهادة منشأ من الجهة المختصة بأن الفيلم مصري .

* حظر عرض أشرطة الفيديو كاسيت عرضا عاما في الاماكن العامة الا بقرار من الوزير المختص بالثقافة بعد الرجوع لغرفة صناعة السينما .

* استثناء حصيلة تصدير الافلام السينمائية المصرية والفيديو كاسيت من أحكام المادة (٢) من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي والتي توجب استرداد حصيلة تصدير الافلام السينمائية المصرية والفيديو كاسيت خلال ثلاثة اشهر .

* وضع نظام دقيق لإقامة المهرجانات السينمائية او مهرجانات الفيديو كاسيت أو أسابيعها .

* تنظيم ايداع الافلام وأشرطة الفيديو كاسيت من الانتاج المصري أو الانتاج المشترك بين مصر وغيرها لدى الأرشيف القومى للسينما ، بحيث تتحمل الوزارة المختصة بالثقافة تكاليف الفيلم الخام أو أشرطة الفيديو ، ويتحمل المنتج أو الموزع تكاليف المعمل أو الطبع الآلى .

* لصاحب الشأن الحق في التظلم من القرارات التي تصدرها الرقابة بشأن المصنفات الفنية التي تعرض عليها ، من خلال لجنة للتظلمات تضم عناصر مسئولة عن الثقافة والقانون والنقابات الفنية وغرفة صناعة السينما ، وشخصيات عامة من ذوى الفكر يختارها الوزير المسئول عن الثقافة .

* توضع اجراءات رفع التظلم والبيانات التي يتضمنها ، والمدة التي يرفع خلالها ، والرسوم التي تدفع عند رفعه ، ومدة البت في هذا التظلم من تاريخ انتهاء مدة رفعه ، والحالات التي تسترد فيها رسوم التظلم بعد اتخاذ القرار فيه .

* بيان صلاحيات لجنة التظلمات وجواز استدعائها من تشاء من الرقباء لمناقشتهم في موضوع التظلم والاستعانة بالخبراء لتقديم تقارير استشارية .

وبدون حاجة الى اعادة استعراض هذه المشاكل وأسبابها على نحو مفصل - بعد أن طرحت في تقرير المجلس السابق وفي كثير من المؤتمرات المتخصصة بصناعة السينما - يمكن الرجوع في تشخيص هذه المشاكل الى النقاط الأساسية التالية :

- عدم استكمال المشروعات التي بدأت لتطوير هذه الصناعة في الستينات (مدينة السينما بالهرم).

- تخلف الأجهزة والمعدات التي تستخدمها السينما في مصر حيث لم يطرأ عليها تعديل يذكر في خلال عمر هذه الصناعة .

- تناقص عدد دور العرض من ٤٥٠ دارا في أوائل الستينات الى حوالي ١٧٠ دارا في الوقت الحالي مما لا يتناسب مع النمو السكاني والتطور الاجتماعي والحضري في البلاد .

- ارتفاع تكاليف الانتاج ارتفاعا كبيرا سواء نتيجة لارتفاع أجور العمال والفنانين أو ارتفاع تكاليف الخامات المستخدمة في هذه الصناعة .

- تحكم الموزعين وبخاصة غير المصريين في مستوى الانتاج وفي تمويله .

- تأثر الفيلم المصري باتجاهات السياسة الخارجية وخاصة بالعلاقات بالدول العربية .

- ارتفاع تكاليف التشغيل والادارة بدور العرض والاستديوهات .

- منافسة الأفلام الاجنبية للفيلم المصري .

- عدم مسايرة التشريعات التي تحكم صناعة السينما للتطور الاجتماعي (الرقابة على المصنفات الفنية على سبيل المثال) .

وقد تنوعت صور تدخل الدولة لمحاولة دعم هذه الصناعة في شكل انشاء مؤسسة تضم بعض الشركات ثم دمج الشركات ثم تحويلها الى هيئة ثم انشاء شركات مرة أخرى . وكذلك بدأ التدخل في إصدار مجموعة من التشريعات تناولت تنظيم وعرض الأفلام المصرية وتشجيع انشاء دور العرض ، ولكن هذه المحاولات لم تنتج أثاراها المنتظرة ، كما

أن المؤتمرات المتعاقبة التي تدارست مشاكل السينما قد انتهت الى مجموعة من التوصيات تم تنفيذ بعضها ولم يتم تنفيذ البعض الآخر . ويمكن ايجاز توصيات هذه المؤتمرات واللجان فيما يأتي :

* ضرورة التعاون التام بين التلفزيون المصري والسينما المصرية من حيث قيمة شراء الأفلام التي تعرض بالتلفزيون وتكاليف الدعاية للأفلام على الشاشة الصغيرة ، وغير ذلك من الوسائل العملية الكفيلة بدعم هذا التعاون واستمراره .

* وضع خطة عاجلة وأخرى أجلة لتطوير استديوهات السينما وتزويدها بأحدث الأجهزة بحيث تساير ما وصلت اليه التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال .

* إعفاء أجهزة السينما والخامات من الرسوم الجمركية والضرائب وللفترة زمنية أسوة بالأجهزة الخاصة بالتلفزيون .

* تشجيع انشاء دور عرض يمنع تيسيرات وقروض طويلة الأجل لتشجيع المستثمرين لزيادة دور العرض .

* معاملة سعر التيار الكهربائي بدور العرض بقيمة السعر المقرر للمصانع .

* انشاء أو تخصيص بنك لتمويل صناعة السينما ومنح قروض ميسرة لانشاء دور العرض وتجديد الاستديوهات ومنح قروض الانتاج .

كما أنه تحقيقا لهذه التوصيات صدرت التشريعات الآتية :

صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم العروض السينمائية والذي ينص في مادته الأولى على تنظيم عرض الافلام السينمائية في جمهورية مصر ، كما نص في مادته السابعة على أن يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الافلام السينمائية ، وقد صدرت تنفيذا لهذا القانون عدة قرارات وزارية تنظم عرض الافلام واستيرادها .

كذلك صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية بدور العرض السينمائي بغرض تشجيع انشاء دور عرض جديدة وتجديد القائم منها .

السينما والمستقبل :

ظلت السينما على مدى أكثر من خمسين عاما تمثل بالنسبة للفرد وسيلة ترفيهية رئيسية أخذت شكل الاعتياد الأسبوعي الذي لا سبيل الى إشباعه الا بالذهاب الى دار العرض السينمائي .

وقد بدأت العلاقة بين المشاهد والفيلم السينمائي فى الاهتزاز - بدرجة ما - مع نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات على اثر ظهور التليفزيون ، ثم بداية انتشاره كوسيلة عرض جديدة للصورة المتحركة (السينما) .

وبالرغم من ان هذا التغير لم يأخذ شكلا حاسما فى البداية ، الا أنه كان بمثابة النذير لصناعة السينما التى تعتمد بالدرجة الاولى على دار العرض السينمائي ، فلأول مرة نجد أن الفيلم السينمائي - بمعناه الشائع - وقتذاك مهدد بأن التليفزيون يمكن أن يضعف من اعتياد المشاهد فى الاقبال عليه .

ومنذ بداية الستينات بدأ عالم الانتاج السينمائي ، الذى يعتمد على دور العرض بصفة أساسية ، يواجه - بشكل يكاد يكون قاطعا - صعوبات لأن الموقف بدأ يتحول لصالح التليفزيون .

وعلى ذلك فان المؤثر الحقيقى الذى يمكن استنباطه من كل ذلك ، انه خلال الخمسة عشر عاما من منتصف الاربعينات تقريبا الى بداية الستينات - وهى الفترة التى تمثل بداية ظهور التليفزيون واحتدام المنافسة بينه وبين دور العرض السينمائية - تناقص عدد هذه الدور تناقصا كبيرا الى حد يمكن اعتباره مخيفا اذا وضعنا فى الاعتبار اطراد الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان خلال هذه الفترة ، التى كان يفترض معها أن تزيد دور العرض بدلا من ان تتناقص . وهذا المؤثر الحقيقى يؤكد ان السبب الرئيسى يتمثل فى انتشار التليفزيون وسيطرته على المشاهدين كأداة ترفيهية اساسية ، الى جانب كونه أصبح عنصرا رئيسيا فى الحياة اليومية .

وعندما نضيف إلى ظاهرة انتشار التليفزيون ظاهرة جديدة تمثلت فى أجهزة الفيديو كاسيت التى بدأت تتلمس طريقها فى الأخرى فى حياة الإنسان كدار عرض خاصة ، فإننا نستطيع أن نتخيل الصورة بالنسبة لما سوف يكون عليه الوضع فى المستقبل . وما تعنيه من تحول

وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩ بالتريخيص بإنشاء دور عرض سينمائي فى المباني الجديدة .

كما صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الاحكام الخاصة المفروضة على دور العرض ، وقد أدى هذا القانون الى تخفيض ضريبة الملاهى التى كانت تصل فى بعض الأحيان الى ٢٠٪ ويحد أقصى ٢٥٪ . وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق دعم السينما .

الا أن هذه التشريعات رغم أنها تستهدف تنظيم صناعة السينما وحمايتها ودعمها ، لم تحقق كل الآثار المرجوة منها للأسباب الآتية : - مازال عدد دور العرض فى تناقص يوما بعد يوم نتيجة للتحويل الاجتماعى وارتفاع قيمة الأرض وانصراف المستثمرين فى هذا النشاط الى أنشطة أخرى جديدة تحقق لهم عائدا أكبر وأسرع .

- اضطراب توزيع الفيلم المصرى بالسوق العربية نتيجة للعلاقات السياسية غير المستقرة ، وبذلك فقد الفيلم المصرى أكثر من ٦٠٪ من عائداته نتيجة لذلك .

- اقتحام بعض الموزعين غير المصرين للسوق المصرى وتحكمهم فى عملية الانتاج والتسويق مما أدى الى التأثير على المستوى الفنى للفيلم المصرى .

- انكماش عملية تمويل البنوك (سلف الانتاج) خاصة بعد أن تم إلغاء هيئة السينما التى كانت تضمن المنتجين لدى البنوك مما اضطر معظم هؤلاء المنتجين الى اللجوء الى الموزع الأجنبى .

- عدم استفادة المستثمرين من التيسيرات التى منحها قانون الاعفاءات رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ نتيجة ارتفاع ثمن الأرض وضخامة رأس المال الذى يمكن استثماره فى تلك الأنشطة وعدم استجابة المحافظين بتخصيص أراضٍ مماثلة لمثل هذه المشروعات .

- عدم كفاية الاعتمادات الاستثمارية التى تخصصها الدولة لصناعة السينما .

- التغير المستمر فى شكل الجهاز المشرف على صناعة السينما ممثلا فى المؤسسة ثم الهيئة ثم أخيرا الشركات .

والاحصاء التالي يبين عدد دور العرض السينمائي بمحافظات الجمهورية وتعداد سكانها في عام ١٩٧٦ ، ونسبة كل دار لعهد السكان فيها :

اسم المحافظة	عدد دور العرض	عدد السكان	نسبة كل دار لعهد السكان
القاهرة	٦١	٧٠٥٢٨٧٦	١١٦ الف
الاسكندرية	٣٢	٢٧١٨٧٩٤	٢٢٤
بورسعيد	٥	٢٦٢٦٢٠	٥٣
السويس	٥	١٩٤٠٠١	٣٩
الاسماعيلية	٥	٣٥١٨٨٩	٧٠
دمياط	٤	٥٥٧١١٥	١٣٩
الدقهلية	١٤	٥٣٥٣٩٦٤	٣٠٢
الشرقية	٣	٢٦٢١٢٠٨	٨٧٤
القليوبية	٣	١٦٧٤٠٠٦	٥٥٨
كفر الشيخ	٣	١٤٠٣٤٦٨	٤٦٧
الغربية	١٠	٢٢٩٤٣٠٣	٢٣٠
المنوفية	٢	١٧١٠٩٨٢	٨٥٥
البحيرة	٦	٤٥٤٥٢٤٦	٤٢٤
بنى سويف	٤	١١٠٨٦١٥	٢٧٧
الفيوم	٢	١١٤٠٢٤٥	٥٧٠
المنيا	٥	٢٠٥٥٧٣٩	٤١١
أسيوط	٤	١٦٩٥٢٧٨	٤٢٥
سوهاج	٤	١٩٢٤٩٦٠	٤٨١
قنا	٣	١٧٠٥٥٩٤	٥٦٨
اسوان	٤	٦١٩٩٣٢	١٥٤
البحر الاحمر	١	٥٦١٩١	٥٦
الوادى الجديد	١	٥٦٦٩١	٥٧
مرسى مطروح	١	١١٢٧٧٢	٥٦
سيناء	—	١٥١٠٤	—

ويتضح من الاحصاء :

كبير في مفهوم السينما لدى الإنسان .

لقد شهدت مصر بداية عصر التلفزيون بها في عام ١٩٦٠ ، بعد حوالي خمسة عشر عاما من بداية انتشاره في امريكا واوروبا ، كما تشهد الآن بداية دخول اجهزة الفيديو كاسيت اليها ، في الوقت الذي اصبحت فيه هذه الظاهرة امرا عاديا في الدول الاوربية والولايات المتحدة بل وفي دول أخرى كثيرة . واذا ما أضفنا الى ذلك نقص عدد دور العرض الى ثلث ما كانت عليه منذ عشرين سنة ، فان ذلك يصبح مؤشرا حقيقيا يؤكد أثر التلفزيون والفيديو كاسيت الذي يؤدي الى تناقص دور العرض ، ويوحى بما سوف يكون عليه الوضع مستقبلا ، الامر الذي يدعونا الى ان نبدأ من الآن في توسيع نظرتنا الى السينما لتتجاوز بها ذلك المفهوم الذي يحصر علاج أزمته في زيادة عدد دور العرض وحدها ، فالزيادة المرجوة ، مع ما قد يكون لها من تأثير ايجابي على اقتصاديات الانتاج السينمائي ، لاتقطع بأن هذا التأثير يمكن أن يكون وحده حاسما بالنسبة للمستقبل حسبما يشير اليه ما حدث في دول العالم الاخرى .

وبناء على ماتقدم فان الامر اصبحت يقتضى ان نبدأ من الآن في توحيد نظرتنا الى سينما المستقبل ، من خلال منافذ العرض الثلاثة معا وهي : دار العرض - التلفزيون - الفيديو كاسيت . وفيما يتعلق بالدلالة الاحصائية لدور العرض وايرادات الافلام فان البيان الآتي - عن دور عرض الدرجة الاولى - بالقاهرة - يعطى الحقائق التالية :

السنة	عدد دور عرض الدرجة الاولى	صافي الإيرادات بالجنيه
١٩٧٩	١٨	٢.٥٧١.٤٣٢
١٩٨٠	١٨	٣.٢٩٠.٦٤٧
١٩٨١	١٨	٣.٥٥٦.٣٥١

ومن البيان السابق ، يتضح ثبات عدد دور عرض الدرجة الاولى - وهي الدور التي يتم بها أول عرض لأي فيلم - دون أى زيادة تذكر . وتؤكد الشواهد أن الزيادة المطردة في صافي الإيرادات سنويا ليست بسبب ارتفاع المستوى الثقافي والإنتاجي للفيلم بمقدار ما هي بسبب انخفاض الضريبة على السينما وإقبال العمال والفلاحين ذوي الدخل العالي عليها حتى صاروا يشكلون غالبية رواد الدرجة الاولى .

• إفساح المجال أمام المواهب والطاقات الفنية المصرية بمختلف تخصصاتها بحيث تشارك بإيجابية فى الانتاج السينمائى ، ولكى تنال حقها من الأخذ والعطاء .

• أن تأخذ قاعدة الانتاج السينمائى مكانها فى اطار الاقتصاد القومى دعامة لقدرته على تصدير الانتاج الفكرى الى البلاد العربية ، بحيث يكون العائد من الانتاج مكافئا لقيمه .

• أن تعتمد - فى تيارها الجديد - على الأسس التكنولوجية الحديثة ، بما يضيف للأعمال الصناعية إمكانات تساعد على انتاج أفلام لايتوفر انتاجها فى صناعة السينما التقليدية .

• أن يحقق الانتاج الدور الذى يجب أن يؤديه الفيلم المصرى من النواحي الفكرية والفنية ، وأن يكون وسيلة لتوصيل معطيات التقدم والانتماء الوطنى مع وجود ميثاق محدد لموضوع الفيلم ومعالجته السينمائية ، بحيث يضمن حماية مصطلحات المجتمع السلوكية والفكرية من ان تغزوها تيارات تقوم على الصالح الاقتصادى الفردى . وذلك حتى تتوطد علاقة مرضية بين الانتاج السينمائى والمجتمع .

• أن يعكس الفيلم المصرى الأحداث الحية فى الحياة المعاصرة ، بحيث يسهم فى دفع عجلة التقدم بما يتفق وعلاقته الوثيقة بجمهور المشاهدين .

• أن يكون واسطة لتوحيد الفكر الثقافى وتوحيد الآمال واستقطاب عوامل التقارب لدى الشعوب العربية .

• أن تكتمل دورة العمل السينمائى ، بوفرة دور العرض المناسبة ، والتي تتوفر فيها عوامل الجذب لمختلف طبقات المجتمع .

مستقبل الهيكل الإدارى والاقتصادى للسينما المصرية :

تقتضى نتائج التجارب السابقة فى حقل الانتاج السينمائى ، أن يقوم بناء قاعدته على اساس من نظام الاقتصاد المصرى السائد . وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن عرض الأسس التالية لبناء الهيكل الإدارى والاقتصادى للسينما المصرية :

• ضرورة وجود قوة اقتصادية ذات إمكانات مالية وإدارية وفنية

- أن عدد دور العرض العامة للسينما فى مصر ١٧٠ دارا ، يضاف اليها ٥١ دارا تابعة للشركات والنوادر العامة ، بمعدل دار عرض واحدة لكل ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، فى حين يقدر اليونيسكو المعدل بدار عرض واحدة لكل عشرة آلاف نسمة .

- انصراف أغلب مرتادى دور العرض عنها ، لأن حالة معظمها أصبحت بعيدة عن المستوى اللائق ، ولصعوبة المواصلات ، فضلا عن دخول شرائح جديدة من المجتمع من مستوى معين لأسباب... شكل غالبية رواد دور السينما من الدرجة الأولى .

- تناقص دور العرض السينمائى فى خلال العشرين سنة الأخيرة إلى أكثر من النصف نتيجة لإغلاق دور العرض من الدرجة الثانية بسبب قلة العائد وتوفر الجوى الاقتصادية فى حالة اقامة أبنية تجارية بدلا منها .

وإذا كان قانون المباني قد عدل بما يبيح انشاء قاعات عرض سينمائية داخل الأبنية الكبرى - بدلا من استقلالها على قطعة الارض الواحدة - مما يوفر كثيرا من التكلفة ، وانشاء دور العرض المتوسطة والصغيرة ، فى حدود ٥٠٠ مقعد الى ٧٠٠ على الأكثر ، ضمنا لارتفاع نسبة الاشغال وتقليل التكلفة وتيسيرا لاقامة سينما الحى - فالمأمول فى مواصفات دار العرض من الدرجة الأولى بالقاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات أن تكون مكيفة الهواء ومقاعد مريحة وذات آلات عرض حديثة ومرافق على المستوى اللائق ، وأن تبنى أصلا فى موقع يتيسر الوصول اليه .

وان تلتزم مواصفات دار العرض من الدرجة الثانية التى تقام فى الاحياء والمراكز بتوفير تهوية مركزية ومقاعد مريحة وآلات عرض حديثة ، ومرافق صحية ونظيفة ، وان تكون أسعار التذاكر فيها أقل نسبيا من مستوى الدرجة الأولى .

تعديل الأوضاع فى قاعدة الانتاج السينمائى :

من الضرورى تعديل هذه الأوضاع حتى يمكن تحقيق الأهداف الآتية :

• يكون ضمن اختصاص هذه الوحدة القابضة تصفية مالاتمس الحاجة اليه من ارض ومبان ومعدات ، لتكوين رأسمال مناسب لتنفيذ مايقترح من مشروعات .

• يستدعى تطبيق هذا النظام اتخاذ الاجراءات الآتية :
• حصر الأصول الثابتة التى تتمثل فى الاستديوهات ودر العرض وكذلك ماهو مخصص من رأسمال للشركات القائمة .
• اجراء دراسة متكاملة لوضع خطة للانتاج السينمائى ومشروعات بعض الاستديوهات ودر العرض وفاء باحتياجات هذه الخطة .
• دراسة تطوير الانتاج السينمائى فنيا واقتصاديا ، ودراسة توزيع الفيلم المصرى عربيا وعالميا .

• وضع برنامج لتكوين الكوادر الفنية والادارية والقيادية المناسبة .
* ضرورة وضع تنظيم واضح وملزم للتعاون التام المستمر بين التلفزيون والسينما بما يكفل دعم صناعة السينما انتاجا وتوزيعا ويحقق مصالح الطرفين . مع الأخذ فى الاعتبار الجانب الأولى بالرعاية وهو مصالح المشاهدين .

الموسيقى العسكرية واسهامها فى خطة تثقيف جماهيرية

تخلصت الموسيقى العسكرية المصرية - فى الشرطة والجيش - فى عهد « محمد على » من نظام استخدام الطبول (طبلخانة) على طريقة العصر الوسيط حين أنشئ فى مصر لأول مرة - ضمن مدارس الجيش

تتخصص فى العمل السينمائى ومجالاته أخذة بكل تطور وابتكار عالمى . ويكون لها من الشمول والمسئولية ما يؤكد استمرار انطلاق العمل السينمائى .

• أن يتأسس كيان هذه القاعدة السينمائية فى اطرارات الاشكال المعروفة فى مصر لممارسة الانتاج والاستثمار ، وهى : الشركات العامة أو الشركات المشتركة أو الشركات الخاصة ، وذلك على ضوء ماتبين من عدم توفر إمكانات تأسيس شركة كبرى للعمل السينمائى فى اطار القطاع الخاص المصرى بمفرده .
• الأخذ بفكر الوحدات القابضة فى مجال الانتاج السينمائى .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم وتاكيدا لما سبق أن أوصى به المجلس فى دورته الثانية من توصيات تفصيلية للنهوض بالسينما المصرية - يرى المجلس ضرورة الأخذ بالتوصيتين الآتيتين :

* أن يؤخذ فى مجال الانتاج السينمائى بمقترحات المجلس القومى للانتاج فى شأن تطوير القطاع العام الذى يقضى بإنشاء وحدات قابضة على الأسس الآتية :

- أن يكون للوحدة القابضة نمط معين فى النشاط الاقتصادى .
- فصل الملكية عن الادارة باستقلال قطاع الانتاج عن الجهاز الادارى للحكومة وفصل موازنته .
- اعطاء سلطات كافية تقابلها مسئوليات كاملة للشركات التى تساهم فيها الوحدات القابضة فى حدود أهداف يتفق عليها .
- تخصيص الأموال العامة التى ترى الدولة توجيهها للاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية فى صورة زيادة فى رؤوس أموال الوحدات القابضة ، أو فى صورة قروض .

ويتم تطبيق ذلك فى مجال النشاط السينمائى على النحو الآتى :
• تأسيس وحدة قابضة أو أكثر تنشئ شركات متخصصة فى ادارة الاستديوهات ودر العرض وفى توزيع الفيلم المصرى ، وغير ذلك من الأنشطة .

مجال تأليف المارشات والمقطوعات المحلية وقيادتها أفراد نابهن من السلك الموسيقى العسكرى ، كما ظهر أثر خريجى الموسيقىات العسكرية فى وظائف تدريس وتفتيش الموسيقى بوزارتى المعارف والشئون الاجتماعية وفى تشكيلات وقيادة فرق الاذاعة والفرق الخاصة .

وعقب ثورة ٢٣ يوليو تم تنظيم الأقسام النوعية فى كل من ادارتى موسيقى الجيش والشرطة ، وتشكلت فى الجيش الفرقة السيمفونية العسكرية التى فازت بالمركز الأول فى المسابقات الدولية بايطاليا لمدة ست سنوات متتالية ، فاستحقت تقدير الوطن وحاز ببرقها وسام الجمهورية .

وبدلا من ان يزداد نمو ونشاط الموسيقى العسكرية فى التدريب وفى التفوق وفى تقديم برامج ثقافية وترفيهية للتثوق الجماهيرى ، قامت بونها عوائق يمكن اجمالها فيما يأتى :

- النقص فى تزويد فرق موسيقى الشرطة بالأفراد والآلات طبقا للمعدل الفنى المعمول به فى تكوين الفرق ، مع خلو بعض المحافظات والادارات الهامة من وجود فرق موسيقية خاصة بها .

- تقلص الدور الاعدادى الذى كانت تقوم به أقسام تعليم الموسيقى فى مؤسسات وبنور تربية الشئون لإمداد موسيقات الجيش والشرطة بالعناصر اللازمة نظرا لاتجاه كثير من تلامذة هذه المؤسسات الى التحول الى أنواع أخرى من التعليم طلبا للشهادات والدخل الأكبر .

- عدم وجود مؤهل دراسى معترف به من الدولة لخريجى الموسيقىات العسكرية فى الجيش والشرطة على نحو ماهو معروف فى تأهيل موسيقات جيوش الدول المتقدمة وماهو متبع فى تقدير شهادات المدارس الأخرى بالجيش والشرطة .

- وجود فرق كبير فى المعاملة المالية بين أفراد موسيقات الشرطة ونظرائهم فى موسيقى الجيش .

- ازدياد الطلب على الاستعانة بالموسيقين العسكريين المصريين فى جيوش و فرق ومدارس الدول العربية الشقيقة مما كان يؤدى الى

المختلفة - مدارس للأصوات وآلات النفخ الخشبية والنحاسية والطبول فى ضاحية الخانكة سنة ١٨٠٥ بمعاونة الخبراء الفرنسيين . ونجحت هذه المدارس فى تأهيل وتخريج مجموعات من العازفين والمدرسين والقادة الأكفاء ، قال عنهم مؤرخ فرنسى معاصر : « ان هؤلاء الشبان الفلاحين أظهروا منتهى السهولة فى أداء أصعب الألحان من تدينتاتها الموسيقية » . وان كان من رأى معاصر آخر : « ان برنامج هذه المدارس قد اقتصر على مجرد نقل الألحان والانشيد الأوربية الى بيئة شرقية لم تتعود عليها ، وانه كان من الأوفق استحضر مدرسين أوريين ممن لهم دراية بالموسيقى المصرية والعربية كى يؤلفوا بالأسلوب العلمى مايمكن ان تتأثر به نفوس المصريين » .

وقد كان خريجوا هذه المدارس الموسيقية الحديثة أول من حمل فى مصر مسئولية ارساء المنهج العلمى فى التدريب والأداء الموسيقى ، مما قضى يومئذ على تقاليد التلقين الشفاهى وعلى أمية الموسيقيين نسبيا . ومن هؤلاء الخريجين نماذج ممتازة قامت بتأليف مجموعة هامة وقيمة من البحوث فى نظريات وقواعد الموسيقى وتذوقها ، كما قامت بتدوين أدوار وألحان مطربى العصر للموسيقى العسكرية ضمن توينات عديدة أخرى من البشارف والسماعيات والمارشات التركية بهدف تقديمها للعزف الجماهيرى .

وقد تولى ادارة موسيقى الجيش فى فترة الاحتلال الانجليزى ضباط فنيون انجليز ، كما تولى نظرائهم من الايطاليين تدريب موسيقات الحرس السلطانى والخدويى فى عهد الملك فؤاد . وكان من نتائج ارتفاع مستوى التدريب والإطلاع على معزوفات من الانتاج العالمى وممارسة عزفه - أن نهضت الموسيقات العسكرية نهضة ممتازة ، واتسع دورها فى العزف للجماهير على مستوى المحافظات (المديرىات يومئذ) ، وألفت أسمع المصريين تذوق الموسيقى المتطورة بما حوته من توافق لحنى وهارمونى فى أعمال من النتاج المحلى والعالمى ، يتجاوز مستوى وأسلوب التخت وتقاليد استماعه . وظهر فى

والمهرجانات والمؤتمرات الدولية فى فنون الموسيقى العسكرية .

* قيام تنسيق دائم بين كل من أجهزة المجلس الأعلى للثقافة والحكم المحلى والثقافة الجماهيرية وإدارتى الموسيقى الجيش والشرطة لقيام الفرق على مستوى الجمهورية بالعزف للجماهير ضمن خطة تنفيذ جماهيرية تلتزم فيها أجهزة الحكم المحلى والمجلس الأعلى للثقافة بتدبير أماكن العزف المناسبة وتدبير الميزانية السنوية لمكافآت الفرق وانتقالاتها .

• العمل على إذاعة برامج من فرق الموسيقى العسكرية عن طريق الراديو والتلفزيون نوريا .

• العمل على مساواة أفراد موسيقى الشرطة فى المعاملة المالية بنظرائهم بالقوات المسلحة .

الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

السينما

ودورها فى التعليم والثقافة

إذا كانت الطباعة قد أزالَت الحواجز بين معطيات الفكر والعلم والثقافة وبين الناس ، فإن السينما تضطلع الآن بدور بالغ الأهمية ، وعلى نطاق واسع ، فى نقل معطيات الفكر والحياة بلغة قوامها فهم مشترك ، وبأدوات أكثر نفاذاً وفاعلية فى تشكيل فكر ووجدان المجموع الكبير من الجماهير .

توقف إمداد موسيقات الشرطة بالعناصر البشرية اللازمة ، مع عدم إقبال الأفراد على التطوع فيها .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم يوصى بما يأتى :

* إنشاء مدرسة موسيقى عسكرية فى كل من الجيش والشرطة يلتحق بها حاملو الشهادة الإعدادية لدراسة برنامج تخصصى تضعه السلطات الأكاديمية الفنية والعسكرية ، يمكن الطالب من الحصول على مؤهل دراسى معترف به ، ويتيح له فرصة مواصلة الدراسات الموسيقية فى مراحل أعلى .

* إدخال مادة مناهج تدريس الموسيقى فى تأهيل أفراد الموسيقات العسكرية أكاديمياً لتمكن الانتفاع من الخريجين فى سد النقص بوظائف تدريس الموسيقى محلياً وفى البلاد العربية والأفريقية .

• إعفاء الآلات الموسيقية المستوردة للشرطة والجيش من الرسوم الجمركية ، على أن تظل هذه الآلات ملكاً لهيئاتها وليس للعازفين ، مع تنظيم بعثات ومنح تدريبية للتخصص فى إصلاح وترميم مختلف هذه الآلات .

* قيام وزارات الدفاع والداخلية والشئون الاجتماعية بدراسة للجنى من أجل الشروع فى إنشاء صناعة مصرية لمختلف الآلات الموسيقية المطلوبة .

* توجيه مزيد من الاهتمام العلمى بقسم تدريس الموسيقى فى مؤسسات وزارة الشئون وفق منهج متطور وبواسطة أساتذة أكاديميين .

* الاتجاه إلى إنشاء فرقة مركزية موسيقية كبرى تابعة للشرطة على غرار السيمفونية العسكرية بالقوات المسلحة مع استكمال النقص فى فرق الشرطة الموسيقية بالمحافظات والإدارات حسب المعدل الفنى ، وإنشاء الفرق فى المحافظات الخالية منها .

* إقامة مباريات دورية محلية بين مختلف فرق الموسيقى العسكرية فى مصر فى مجال نشاطها والتوسع فى دخول هذه الفرق المسابقات

من أجل هذا أصبحت السينما أداة مؤثرة في إحداث التغيير الاجتماعي وفي التنمية الثقافية ، ولعل ما للصورة من سحر أخاذ وماتنطوى عليه من قوة جذب ، كان من أسباب النظر في استخدامها تربويا ، نظرا لما لها من تأثير لاستطيع الكلمة بلوغه في مراحل معينة من العمر ، ولفئات معينة من الناس .

من أجل ذلك عنى مخططو السياسات الثقافية في العالم بالافادة من امكاناتها في مجال التوعية ، وفي استخدامها لأغراض التعليم . واستطاعت الخصائص التقنية المتاحة للسينما والتلفزيون ، ان تقدم اشكالا جديدة للتعبير ، تميزت بها الصورة المتحركة ونمتها في حقول تجاربها .

واذا ما تتبعنا ظاهرة السينما في ميادين الثقافة والتعليم لتبين لنا دورها الفعال في تحقيق التكامل وأثرها الكبير في تشكيل المجتمع ولتجلى امامنا ماتنطوى عليه من خطر .

على المستوى العربى :

ومن استقراء الواقع العربى ، يظهر ان السينما بدأت تسجيلية لأغراض التثقيف العام ، وتوقفت في بعض الدول العربية عند مجالها التسجيلى الذى يخدم اغراض التنوير والتعليم ، بينما تجاوزت هذا المجال في دول أخرى وان ظلت واعية بدور السينما الثقافى الى جانب دورها الترفيهى . ويقابل ذلك غلبة الدور الترفيهى وتخلف الدور الثقافى في بعض الدول .

ففى تونس . كان الاهتمام بالافلام الوثائقية أو التسجيلية يتقدم الانتاج الروائى ، فقد خصصت للافلام الوثائقية والاعلامية شركة كبرى ، كما جعلت انتاج هذا النوع من الافلام عمادا للانتاج السينمائى ، من حيث الكم والكيف ، ولم تقصر انتاجها هذا على دور التعليم ، بل أشاعته عن طريق نور الشعب والثقافة والشباب والنوادر والتلفزيون .

وفي الجزائر تجارب اعتمدت على التعليم التسجيلى ، لإبراز نواحي

الحياة في الجزائر وجعلت التوعية الصحية محورها الاساسى ، فمن خلال مجموعة كبيرة من الافلام انتجت للعرض في اعماق الريف ، توغلت آلات العرض السينمائى لتعرض في التجمعات الريفية ، وفي المدارس والمؤسسات ، أفلاما أرست مفهوم الصحة العامة بين المواطنين ، وغرست عادات طيبة وسلوكا صحيا سليما ، وتحركت مع هذه الآلات قوافل جمعت افرادا روعى في اختيارهم الايمان بالخدمة العامة والاهتمامات القومية ، فضلا عن المكلفين بهذا العمل من رجال التعليم ، والمشتغلين بالمهن الطبية والتمريض ، والعاملين في الحقل الاجتماعى ، وعلماء الدين .

كذلك ظهر الاهتمام بالسينما كأداة للتثقيف والتعليم في المغرب بما تنظمه من وسائل وماتهيئه من امكانات لاستخدام السينما استخداما واعيا .

اما الكويت ، فقد اولت السينما في مجال التربية والتعليم اهتماما خاصا ، فلكل مدرسة ابتدائية جهاز على الأقل من اجهزة العرض ، ولكل مدرسة ثانوية جهازان .

وتقوم ادارة الوسائل التعليمية بخدمات السينما للمدارس ، عن طريق الانتاج والشراء والتوزيع ، وتتولى أربعة مراكز مهمة إغارة الافلام للمدارس .

وقد استطاعت السينما الفلسطينية على حداثتها ، ان تنتج مجموعة افلام تسجيلية تتناول الحرب والكفاح والثورة ، وحياة المخيمات ، ومعسكرات الاشبال ، والفن والتاريخ الفلسطينى ، تتحدث عن الشهداء ، وعن الاجيال الجديدة التى تتلقى التعليم في المدارس الخاصة بها في البلاد العربية . وتشكل هذه المجموعة سلسلة ثقافية تعليمية ، فضلا عن قيمتها الوثائقية .

على المستوى العالمى :

ويتجاوز هذه الملامح العربية الى مايجرى في العالم في هذا الاتجاه ، يبدو مثل افريقى من السنغال ، حيث نالت الافلام التسجيلية

اهتماما خاصا ، وأنشئ لها مركز قومي لترشيد صناعتها والتوسع فيها . كما أنشئت لجنة وطنية للتنسيق بين مختلف الادارات الحكومية المسئولة عن التعليم والثقافة والشباب ، لوضع الخطط التي تكفل تحقيق أكبر فائدة من الوسائل السمعية والبصرية ، في مجال التعليم والثقافة . وهي تعمل في الوقت نفسه على ارساء دعائم سياسة متكاملة لنشر الثقافة السينمائية ، بدءا من اجهزة التعليم الى المؤسسات الاعلامية والجامهيرية .

يقابل هذا المثل الافريقي نموذج أسوي من اليابان ، التي ارتفعت بانتاجها من الافلام الثقافية الى ستة امثال انتاجها الروائي . واقامت جسورا وطيدة ، امتد عليها هذا الانتاج السينمائي الثقافي ، ليكون أداة فعالة في تكوين النشء ، وفي مده بطاقات كبيرة من التنوير والمعرفة .

وفي اوروبا أمثلة واضحة تؤكد هذا الاتجاه ، سواء في الدول الاشتراكية مثل تشيكوسلوفاكيا ، أو في الدول الرأسمالية مثل فرنسا ، التي جعلت من المركز الوطني للسينما أداة فعالة في تشجيع انتاج الافلام الثقافية القصيرة ، ورصدت من أجل هذا الغرض جوائز كبيرة لهذا الانتاج . وفي بريطانيا ، يهتم المعهد البريطاني للفيلم ، بتشجيع استخدام السينما كسجل للحياة المعاصرة ، ويوثيق الروابط بين معاهد التعليم وبين معاهد السينما ، وبذلك تكون السينما بوسائلها أداة فعالة في خدمة التعليم والثقافة .

وقد امتدت في انحاء بريطانيا شبكة نوادي السينما في المدارس والجامعات وأصبحت وسيلة فعالة في نشر ثقافة السينما ، وصحب ذلك اهتمام كبير بمستوى الافلام القصيرة لأغراض الثقافة والتعليم .

كما أقيمت مجموعة من دور العرض في انحاء البلاد ، لتقديم الفيلم الثقافي والدعوة الى نشر الثقافة السينمائية .

ورغم موجة الأفلام الأمريكية التجارية ، فإن مركز الافلام الأمريكية الذي أنشئ عام ١٩٦٧ له دور بارز في تدعيم سينما الثقافة ، كما اتسعت بصورة واضحة استخدامات السينما في أغراض التعليم ،

حيثما تستطيع الصورة أن تكون وسيلة لنقل المعرفة . وفي الاتحاد السوفيتي اهتمام كبير باستخدام السينما لنشر الثقافة والتعليم ، حتى بلغ عدد استديوهات السينما التسجيلية وسينما العلوم تسعة عشر ، مقابل واحد وعشرين للسينما الروائية . وإلى جانب دور العرض المخصصة للافلام الروائية ، فإن هناك دورا خاصة للسينما التسجيلية ، وأخرى لسينما الاطفال . وعن طريق هذه الدور ، ومن خلال المدارس ، تقوم السينما بدور بالغ الأثر في التنوير والتعليم .

الاضاع في مصر :

بدأ دور السينما في التعليم والثقافة بمصر ، من خلال جهاز صغير ، كان يتبع وزارة المعارف ، ويتولى - بإمكانات محدودة - اخراج بعض الافلام القصيرة في نطاق الوسائل التعليمية .

كما ان بعض أدوات الارشاد في الوزارات ، عيّنت بانتاج بعض الافلام التسجيلية لنشر التوعية الصحية والزراعية والاجتماعية . ثم كان انشاء مصلحة الفنون ، في ظل وزارة الإرشاد القومي ، بداية واضحة للاتجاه نحو انتاج مجموعة من الافلام التسجيلية الثقافية .

على ان معظم الانتاج السينمائي في مصر كان متجها الى الافلام الروائية التي غلب عليها الجانب الترفيهي .

وعندما أصبح للسينما مؤسسة ، في نطاق وزارة الثقافة ، أولت عنايتها لإنتاج مجموعة كبيرة من الافلام التسجيلية ، غير ان هذا الانتاج لم يستثمر بالقدر الكافي لخدمة أغراض التثقيف والتعليم ، كما ان الظروف التي مرت بمؤسسة السينما جعلتها تغلب انتاج الافلام الروائية على انتاج الافلام الثقافية والتعليمية .

وقد دعا ذلك الى انشاء مركز مستقل للافلام التسجيلية في وزارة الثقافة عام ١٩٧١ ، حتى تستطيع هذه الافلام ان تنهض بدورها في هذا المجال ، على ان تتاح للمركز كل الامكانيات اللازمة للقيام بهذه المهمة .

والى جانب هذا المركز قام بعض أصحاب الفن السينمائى - وبخاصة طلائع الخريجين من معهد السينما بارتياح هذا المجال ، وحققوا فيه انجازات على قدر امكاناتهم ، وظروف تسويق هذا النوع من الافلام .

تقييم الاوضاع الراهنة :

على ان المعالجة الجذرية تقتضى وقفة موضوعية لتقويم الماضى والحاضر والتعرف على طريق المستقبل .

فقد مرت السينما فى مصر بموجات مد وجزر واختلاف فى المستوى ، ولكن النظرة التجارية مازالت مهيمنة على عديد من مواقع الانتاج السينمائى . وبهذا لم يتح للسينما المصرية ان تضطلع بدورها فى التنمية الشاملة للمجتمع ودفع تطوره الحضارى . ولاسبيل الى ذلك مالم تتغير النظرة ، وتراجع اتجاهات الانتاج السينمائى ، وتتحمل المؤسسات الثقافية مسئولياتها ، وتأخذ هذا الفن مأخذ الجد ، بالنظر اليه من منظور ثقافى ، والعمل على ان يكون أداة من أدوات الثقافة والمعرفة ، ووسيلة من الوسائل التعليمية الفعالة . ويستتبع ذلك مراجعة هياكل العمل السينمائى وأساليبه ، والتخطيط لأن تكون السينما من وسائل الارتقاء بالمجتمع ، وأن تتحول إلى أداة من أدوات التنوير الثقافى بأبعاده الشاملة .

ومن استعراض الوضع الراهن تبرز الاعتبارات الآتية :

• أن مسئولية أجهزة الثقافة تقتضيها العمل على الارتقاء بالمستوى الفنى والمضمون الفكرى للفيلم العربى .
• أن التكامل بين التعليم والثقافة يتطلب من السينما المصرية أن تعيد النظر فى أساليب عملها ، بحيث تعطى طاقة أكبر للأفلام التسجيلية الثقافية والتعليمية .

• أن ظاهرة الأمية تتطلب من السينما القيام بدور هام فى التنوير الثقافى والتوعية والارشاد ، بحيث تقدم الصورة بإمكاناتها ماتعجز

الكلمة عن بلوغه فى المجتمعات التى حرمت من التعليم .

• أن أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تحتاج إلى مفهوم جديد للسينما يغلب وظيفة السينما الاجتماعية على دورها الترفيهى مما يتطلب دراسة وافية لمشكلات المجتمع ، ومسحا شاملا لأوضاعه ، واختيارا واعيا لنوعية وأسلوب الأفلام الملائمة ، وسياسة رشيدة فى الانتاج والتوزيع .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* الاهتمام بأفلام الأطفال اهتماما خاصا فى إطار من اهداف أساسية تتمثل فى :

- تنمية معلومات الطفل وتوسيع مداركه .
- اكتساب المهارات .
- اكتساب العادات السلوكية والقيم الاجتماعية اللازمة لنمو الطفل .
- الترفيه الهادف .
- اختيار مايناسب نمو الطفل عقليا وعاطفيا ، ومايساعد على تشكيل الفكر العلمى ، فى عصر تفتح على العلوم والتكنولوجيا .
- ومن المقترحات التى يمكن ان تحقق أثرا واضحا فى هذا المجال :
- إنشاء دور عرض خاصة بأفلام الأطفال ، أو عرضها فى أوقات خاصة فى دور العرض العامة ، وإتاحة الفرصة فى الاذاعة المرئية لعرض هذه الأفلام فى برامج موسعة للأطفال .
- إنشاء مكتبة مركزية لأفلام الأطفال .
- دبلجة الأفلام الأجنبية الملائمة للطفل المصرى .
- إنتاج وتبادل أفلام الاطفال .
- نشر واستخدام الأفلام التعليمية فى مختلف مراحل التعليم العام .

- ضرورة تعاون المؤسسات التعليمية مع مواقع الانتاج السينمائي المتخصصة لانتاج أفلام تعليمية لمختلف مستويات التعليم ومراحل ، وتخصيص جانب من ميزانية التعليم للوفاء بهذا الغرض .

- إعداد الكوادر الفنية فى مجالات : التأليف ، وكتابة الحوار ، والخراج السينمائى . عن طريق المعاهد المتخصصة والدورات التدريبية وإقامة الندوات .

- إجراء البحوث العلمية ، ودراسة آراء الجمهور ، ومتابعة أثر السينما على نمو الطفل العقلى والصحى والنفسى والوجدانى ، وأثرها فى تكوين العادات والاتجاهات السليمة .

* ضرورة توجه السينما المصرية نحو مجتمع القرية ، بالأدوات المناسبة ، وبالمفاهيم التى تسهم فى إعطاء هذه المجتمعات نصيبها الحق من التوعية والثقافة عن طريق الفيلم .

وكذلك استخدام السينما فى ترشيد السلوك الاجتماعى ، ومحاربة العادات السيئة وغرس العادات السليمة .

* اتجاه موقع الانتاج السينمائى الى الأفلام التثقيفية ، التى تتناول المعارف والمعلومات العامة لتقريبها الى الجماهير ، وذلك لرفع مستواها الثقافى ، والتخفيف من الهوة الناتجة عن التطور التكنولوجى الحديث ، وما يحدثه من تغيير حاد وسريع فى المجتمع .

* الاهتمام بانتاج الافلام الوثائقية التى تتناول مختلف الجوانب المتصلة بالتاريخ والحضارة المصرية والعربية ، لتعميق انتماء المواطن .

* دعم انتاج الأفلام التعريفية ، سواء كانت تسجيلية أو تعليمية ، أو صحفا مصورة ، أو أفلاما للتوعية - نظرا لعدم توافر العائد المادى التجارى الذى يعوض انتاج هذه الافلام وتكاليفها .

* توجيه قطاعات التوعية والارشاد فى المجالات : الزراعية والصحية والصناعية والدينية والسياسية والاجتماعية ، للافادة من امكانات السينما فى هذه المجالات وذلك بالتعاون مع مواقع الانتاج

السينمائى المتخصص أو بإنشاء وحدات سينمائية يتولاها متخصصون فى إعداد أفلام التوعية والارشاد . وذلك لأهمية الصورة فى نشر المعرفة والتوعية فى المجتمعات التى مازالت مفتقرة إلى القراءة والكتابة .

* توفير نور العرض السينمائى ، أو الوسائل البديلة عنها فى المدن الصغيرة والقرى ، ومواقع التجمعات العمالية والريفية . وفى هذا المجال تبدو أهمية السينما المتنقلة ، واستخدام المدارس والوحدات المجهزة وقاعات المصانع بديلا عن نور العرض . حتى يتاح توصيل العمل السينمائى بأقل تكلفة لأكبر عدد من المواطنين .

* تعاون المؤسسات الثقافية والاجهزة المعنية ، فى هذا المضمار . فضلا عن تنسيق العمل بين أجهزة التعليم ومؤسسات الثقافة ، خاصة وأن هناك تجارب ناجحة فى كثير من الدول التى عنت بأن تقيم جسورا بين المدارس والمعاهد والجامعات ، وبين المؤسسات الفنية والثقافية ، لإحداث تحول ثقافى عن طريق التربية الفنية المتكاملة ، واستخدام الوسائل المتاحة لدى مؤسسات الفنون لتعميق التثوق ، وتنمية المذكرات الثقافية والوجدانية للمواطنين .

* العناية باختيار الأعمال السينمائية التى تقدمها الشاشة الصغيرة ، وفق ضوابط فكرية وفنية . مع مراعاة أثر هذه المؤسسات فى تكوين نطق المواطنين ، وفق ما تقدمه لهم . ومن هنا تبرز جسامه المسئولية وأهمية الاختيار .

* قيام مؤسسات البحث الاجتماعى بدراسة آثار السينما على السلوك الاجتماعى للمواطن فى مختلف مواقعه الاجتماعية والمهنية ، ليكون ذلك عونا على ترشيد الانتاج السينمائى ، حتى يصدر عن معرفة علمية فى معالجته لمختلف الموضوعات .

* التزام الحرس والحذر فيما يعرض من انتاج السينما الاجنبية . إذ ان أكثر الدول أخذا بحرية التجارة والاستيراد ، تضع الضوابط المناسبة لحماية مجتمعاتها .



دور التلفزيون فى نشر الفنون

الاحساس بالجمال صفة أساسية من صفات الانسان ، حيث يظهر ارتباط العامل الجمالى بحسياته منذ بدايته الأولى ، اذ اتجه الى تزيين وتجميل ماحوله من ملابس ومسكن وأوان وأدوات صيد ، عاكسا بذلك حبه الفطرى للجمال .

— أما تنمية الاستعداد الجمالى فى المجتمعات المتحضرة فيعتمد ، بداية على دور الأسرة ، فهى الخلية الأولى التى ينشأ بها الطفل ، ويستخلص منها ثقافته وعاداته وميوله الأولى ، تبعاً لمستوى الأسرة الثقافى والاقتصادى والاجتماعى .

وتكمل المدرسة دور الأسرة ، وتحقق ما لا تستطيع تحقيقه من تنمية الناحية الجمالية ، عن طريق الكتاب المدرسى ، وتضمينه بعض المعلومات عن الأعمال الفنية المحلية والعالمية ، واقامة المعارض ، وتدريب التلاميذ على نقد أعمالهم ، وإنشاء متحف للمدرسة ، وتشجيعهم على ممارسة الفن بكافة صوره ، وكيفية ابتكار أعمال جمالية من أبسط خامات البيئة ، وتعويد الأطفال على الاهتمام بمظهرهم وهندامهم .

ثم يأتى دور أجهزة الاعلام ، إذ يقع على عاتقها الجانب الأكبر فى تنمية الاستعداد الجمالى بتقديمها للقيم الجمالية بأسلوب يجذب الانتباه ، ويرضى كل الأنواق ، وعليها أن توجه النظر الى الاهتمام بالنواحي الجمالية فى مجتمعنا وشوارعنا وحدائقنا .

ودور التلفزيون — فى هذا المجال — على وجه الخصوص ، متعدد

ومن هنا يتأكد اتجاهان يجب مراعاتهما فى سياسة الافلام الاجنبية

أولهما : حماية المجتمع من الآثار السلبية لافلام العنف ، والدعاوى الاستعمارية والعنصرية ، والانحلال الاجتماعى الذى قد يكون مبعوثاً فى بعض الافلام الاجنبية .

ثانيهما : العمل وفق سياسة تهدف الى ارتباط المجتمع بالاعمال السينمائية الجيدة ، التى ترفع مستوى تذوق الفن السينمائى ، كما ترفع مستوى الانتاج السينمائى العربى كنتيجة لارتفاع التذوق العام .

* إعداد السينمائيين إعداداً علمياً وفنياً متكاملًا ، مع العناية بدعم المعاهد القائمة بالإمكانات والمعدات اللازمة ، والنظر فى انشاء معاهد أو شعب فنية متخصصة ، والتوسع فى إيفاد الخريجين إلى الخارج للاطلاع على أحدث معطيات هذا الفن .

* إنشاء مراكز لتوثيق الافلام ، والتوسع فى اقتناء الافلام الاجنبية الممتازة ، أو تبادلها فى إطار التعاون الثقافى الدولى .

* اشاعة المناخ الثقافى الذى يتيح اتصال اللقاءات بين المبدعين وهواة الثقافة السينمائية ، بافساح المجال لنوادى السينما باعتبارها مؤسسات تقدم الثقافة السينمائية لختلف فئات الجماهير ، وتعين فى الوقت ذاته على رعاية مواهب السينمائيين ، مما يتطلب دعم هذه النوادى والنظر إليها من منظور دورها الثقافى .

* تشجيع التأليف والترجمة والنشر فى مجال السينما ، وفق خطة متكاملة يراعى فيها نشر الثقافة السينمائية ، واتاحة المجال للسينمائيين للاتصال المستمر بالتيارات الجديدة والفكر السينمائى العالمى ، عن طريق الكتاب والصحافة المتخصصة .

* ضرورة استمرار اتصال السينمائيين المصريين بالمهرجانات العالمية ، للتعرف على التجارب الطليعية ، والأعمال السينمائية الغذة ، وعلى آراء الخبراء والنقاد العالميين ، حتى تستطيع السينما المصرية الاستفادة من التطور فى هذا الميدان .

بين أهل الحضر وأهل القرى ، ومن ثم نقط البدء بين كليهما . ولعل نقطة البدء بالنسبة لأهل القرى ترتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ مشروع الاذاعات المحلية ، مسموعة ومرئية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، فإن الأمر يستدعى اجراء دراسة تشمل البرامج الفنية التي يقدمها التلفزيون عن : الموسيقى ، والشعر ، والأدب والفنون التشكيلية ، وكذلك البرامج الأخرى التي لاتتصل بهذه الفنون مباشرة ، ولكنها تؤثر على المشاهدين فنيا . مع دراسة الأساليب التي يعرض بها كلا النوعين من هذه البرامج ، بهدف تقييمها والعمل على تطويرها . ويمكن أن يسترشد في هذا التطوير بالتوصيات الآتية :

* ضرورة نشر التربية الجمالية من خلال برامج متنوعة المستويات على مستوى الحضر ومستوى الريف .

* ان تتناول هذه البرامج بالشرح والتحليل النواحي الجمالية في اللوحات المرسومة والتماثيل المنحوتة ، وطرز العمارة ، وآثار مصر ، وأساليب الموسيقى وغير ذلك .

* نقل صور حية من المدارس في مجال الفنون بكافة صورها ، سواء داخل المتاحف أو المعرض أو الفصول أو قاعات الموسيقى ، والنقاش الدائر بين المدرسين وتلاميذهم بشأن ابتكار أعمال جمالية من خامات البيئة ، وبث هذه الصور الحية على شاشة التلفزيون .

* اعطاء الفرصة للتلاميذ للتعبير التلقائي في الخلق والابتكار الفني بجميع ألوانه ، مع الاهتمام بصفة خاصة بتقديم برامج فنية للأطفال .

* اعطاء الأولوية لعرض الفنون المصرية ، والفنون الشرقية الاسلامية .

* الاهتمام بالمسرح الغنائي عامة وأحياء تراثه المصري ، ونقل كل مايعرض منه على شاشة التلفزيون .

• مع العناية بعرض الاغانى الجماعية ذات المضامين الهادفة .

* استعراض حياة كبار الفنانين المصريين في أفلام تسجيلية يتم انتاجها عن فن الرواد في كل مجالات الفنون .

* الاستعانة في اعداد البرامج التي تجلى الفنون وتتناولها بالشرح والتحليل وفي تقديمها بفنانين متخصصين فهم أقدر الناس على التوصيل .

الجوانب :

• فمن واجبه توعية الأسر المختلفة ثقافيا من خلال برامجها بأن الجمال وتذوقه لا يحتاج الى مستوى اقتصادي معين ، ويمكن ايجاده بأبسط الامكانيات ، بالنظافة وحسن الترتيب .

• كما يجب أن ينقل صورا حية للأنشطة الفنية الجمالية المدرسية ، ومايجرى منها داخل الفصول ، على شاشته .

• ولما كانت الطبيعة تزخر بألوان مختلفة من الجمال فانه من الممكن تنمية الحس الجمالي لدى الأطفال ببرامج تليفزيونية توجه انظارهم للطبيعة وما فيها من قيم جمالية وحثهم مثلا على جمع بعض النماذج الطبيعية الجميلة مثل الزهور أو أوراق الشجر وتنسيقها في شكل بديع أو بيان الدرجات اللونية في تكوينات الصخور ، وغير ذلك .

• والملاحظ أن التلفزيون يكتفى في برامج الفنون بنقل معارض الفنانين في الرسم والنحت بتسجيلها وبثها على شاشة التلفزيون أو تسجيل أفلام قصيرة عن المساجد في مصر في عصور مختلفة أو تصوير الآثار وعرضها ، كل ذلك دون أن يصاحبه الشرح الكافي والتحليل للنواحي الجمالية في اللوحات المرسومة والتماثيل المنحوتة وطراز العمارة والآثار المصرية .

وعلى ذلك يجب أن تركز برامج التلفزيون على تنمية الذوق الفني والاحساس بالجمال وتعميقهما ، من خلال برامج تعرض بالشرح والتحليل لفن التشكيلي بفروعه المختلفة .

• والموسيقى ترفض الحس ، وترتقى بالذوق ، ثم هي في أوج انتشارها تكون أغنية ، والاغنية التي يقدمها التلفزيون للجماهير يجب أن تتوافر لها عناصر أبرزها :

• نص ذو مضمون هادف وعلى مستوى جيد - ولحن راق - وأداء على مستوى النص والحن الجيد . الى جانب الاهتمام بالمسرح الغنائي والملائم من الموسيقى .

• والموال نوع من الغناء ينبع من البيئة ، فهو شعبي يعبر عن المشكلات والتحديات وعن الآلام والأمال ، ويجب أن يحظى باهتمام الاذاعة والتلفزيون .

وفي كل ماتقدم يجب على وسائل الاعلام ان تلتزم بالفنون المصرية وأن تبتعد الى حد ما عن التغريب ، فالأغنية الشعبية تظل عالقة بالأذهان وبالأوجدان وتحقق اهدافها .

وينبغي - في جميع الأحوال - مراعاة التباين في المستوى الثقافي

الشريف والحفلات الدينية الأخرى ، مثل الاحتفال بليلة النصف من شعبان ، واحتفالات شهر رمضان .

الفنون التشكيلية : وخاصة مصنوعات (سن الفيل) والمصنوعات الجلدية والذهبية والفضية ، التي كانت تلتقى فيها القاهرة والخرطوم وأسيوط ، فقد كان (سن الفيل) يجلب من الخرطوم لتصنع منه القطع الفنية في أسيوط ، وتصنع مثيلاتها في الخرطوم ، وهكذا كانت تصنع المصنوعات الجلدية الفنية على أنماط مصرية سودانية .

وقد ظلت الفنون تربط بين أهل الوادئ على طول الزمان ، ولكن مقتضيات العصر الحاضر التي أوجدت وسائل جديدة من الاتصال ، وأنواعا جديدة من الفنون تستدعى إعادة النظر لدعم الروابط الفنية بين مصر والسودان ، طبقا لأحوال العصر .

لقد اندثرت فنون وقامت فنون أخرى جديدة ، كما وجدت وسائل مستحدثة لعرض الفنون . ومنذ نصف القرن الماضي تقريبا ، لم يحدث تطوير بين الفنون المصرية والسودانية رغم أهمية ذلك بالنسبة لأهل البلدين على السواء .

المسرح :

في الجيل الماضي وصل المسرح الى قمة الاندماج المصري السوداني ، بظهور بعض الفرق المسرحية التي كانت تمثل ظاهرة الحياة المشتركة بين مصر والسودان ، بحيث تمكنت من احتواء القدر المشترك بين المصريين والسودانيين في الثقافة والآداب العربية ، فقدمت مسرحيات تعتمد على الأدب الشعبي العربي الواحد . وكانت بذلك معبرة عن عنصر الاتصال في مسرح مصري سوداني . وقد أثر ذلك على فنون مسرحية أخرى ، مثل فن (المونولوج) الذي كان يلقي على خشبات المسارح في القاهرة من فنانين سودانيين .

كما ان المسرح الاستعراضى يستطيع القيام بدور هام في أحداث نهضة مسرحية مشتركة ، بسبب وجود العناصر الفنية لهذا المسرح ، من ناحية الرقص والغناء والموسيقى ، وكذلك من ناحية الموضوعات المشتركة

نحو إطار للتكامل بين مصر والسودان في مجالات الفنون

إذا كان نهر النيل يربط بين مصر والسودان في مجال الحياة ، فإن الفن يربط بينها في مجالات صنع الحياة .

والفنون في جملتها سمعية وبصرية ، وهى ذات دور كبير وفعال في صنع حياة الشعوب .

وقد وحد الله بين شعبى مصر والسودان بلغة القرآن ، فازدادت الأخوة ، وتقاربت الصلات العريقة منذ قديم الزمان .

وكان للفنون الأدائية والتشكيلية دور هام في ازدياد أواصر القربى بين مصر والسودان على مر العصور وتعاقب الأجيال . ومن هذه الفنون :

الأمثال الشعبية : في مصر والسودان ، حيث توجد مشاركة بينهما ، مما يؤكد الالتقاء الشعبى في فن واحد ، هو فن ضرب الأمثال الشعبية ، لشعب متكامل في الأفكار والاتجاهات والعادات والتقاليد .

الأنماط الأدبية الشعبية : التي ترتبط بالنص الأدبي ، وتكاد كلماتها تكون واحدة في معظم الأحيان .

الاناشيد الدينية الصوفية : التي تتوحد بين مختلف الطوائف الصوفية في مصر والسودان ، وخاصة في حفلات المولد النبوى

بين البلدين ، والتي ترتبط بحضارة وادي النيل ، في نماذج شعبية مختلفة مثل : المراكبية والصيادين وصائدئ الغزلان والتماسيح وغيرها ، مما له صلة بالفولكلور الشعبي السوداني ، أو بالبيئة المشتركة ، مثل جنى القطن أو عروس القطن مما يوجد في مصر والسودان على السواء .

وللتلفزيون دور هام في احداث هذا التكامل المسرحي ، باعتباره الجهاز القادر على نقل هذه الفنون من خشبة المسرح الى جمهور الشاشة الصغيرة .

وعندما تنشأ اذاعة وتلفزيون وادي النيل ، يصبح لهذه الموضوعات المسرحية المشتركة أهمية كبيرة ، بل انها تصبح مادة ثقافية اساسية تحتاج اليها هذه المحطة الجديدة ، ومن ثم يحسن الاستعداد لها منذ الآن في مواكبة الأعداد الهندسى لها .

في السينما :

لم توجد سينما سودانية مصرية مشتركة إلا في أفلام قليلة ، مع أن المواقف المشتركة بين مصر والسودان ، تستطيع تقديم أفلام سينمائية ، قد تكون لها صفة عالمية .

ان موضوع السينما المصرية السودانية من أكثر موضوعات الدراما ثراء ، وقد تنبه اليه كثير من الكتاب العالميين ، حيث ألفت مئات الكتب عن « النيل » كما حكيت عنه مئات الاساطير . فهذه الوحدة الطبيعية التي خلقها الله ينبغى ابرازها عن طريق العمل السينمائي .

وهناك موضوعات ملحة تربط بين الفنانين المصريين والسودانيين في مجال السينما ، وخاصة في مجال :

- الافلام التسجيلية التي ترتبط بنهر النيل من منبعه الى مصبه ، أو ترتبط بالفنون الشعبية ، أو بالفنون التشكيلية المشتركة .

- الافلام الروائية ، وخاصة مايتعلق منها بالتاريخ الحديث . وهناك اعمال روائية متميزة ألفها كتاب سودانيون ، لاشك في جدارتها بالترحيب من السينما المصرية .

الفنون التشكيلية :

تعتبر فنون النحت والتصوير من أهم اسباب التطور والارتقاء في الصناعات الفنية ، كما حدث في صناعات خان الخليلي ، سواء المصرية الفرعونية أو الأرابيسك . فانها ترتفع من خدمة الاحتياجات العادية الى مرتبة الاعمال الباهرة ، نتيجة للدقة الفنية في التعبير .

وقد حدث اهتمام كبير من الفنانين المصريين ببلاد النوبة عند انشاء السد العالي ، ورفع معبد ابوسمبل عن مكانه ، وإنقاذ بعض آثار النوبة الأخرى . وظهرت لوحات فنية كثيرة عن النوبة ، ومع ذلك لم تنتثر الصناعات الفنية النوبية بهذه الأعمال وبقيت على حالها ، ويبدو ان السبب في ذلك هو عدم اشتراك فنانين نوبيين في تصوير بيئتهم حتى تنعكس على صناعاتهم . كما أن هذه الأعمال الفنية كانت في فن التصوير ، ولم تظهر اعمال مماثلة في فن النحت ، وهو أقدر على التأثير في الصناعات الفنية ، بسبب التجسيم الذي ييسر التقليد .

ولذلك فان ايجاد تكامل فنى في مجال الفنون التشكيلية المصرية السودانية ، يحسن النظر اليه من ناحيتين :

- العمل على بعث النهضة الفنية في السودان ، عن طريق وجود جيل من الرسامين والنحاتين السودانيين ، يسايرون إخوانهم من المصريين في هذا المجال .

- ان يقوم الفنانون المصريون بالتصوير والنحت من واقع البيئة السودانية ، حتى يكون ذلك باعثا في المستقبل على وجود فنانين سودانيين يسايرون الحركة الفنية المشتركة .

وهناك صناعات فنية مشتركة بين البلدين ، يمكن ان تكون حافزا فنيا واقتصاديا للتكامل الفنى ، وأهمها :

. صناعة الجلود الثمينة من جلد الثعالب والتمساح .

. صناعة سن الفيل .

. صناعة المشغولات الفضية والذهبية .

وهذه الصناعات كانت مزدهرة في البلدين في الجيل الماضي ، ثم

بدأت في الذبول في السنوات الأخيرة ، لأسباب اقتصادية واجتماعية وفنية ، ومنها صناعة العاج في أسبوط والخرطوم ، وصناعة صياغة الذهب والفضة .

وقد تضائل الاهتمام بالصناعات الفنية في السنوات الأخيرة في مصر والسودان على السواء ، بسبب طغيان موجة التقليد للمدينة الحديثة على الحياة العادية وعدم الالتفات الى الحضارة الأصلية ، مما تنبه اليه المهتمون بالفن التشكيلي في مصر ، وحاولوا إعادة صلته بالصناعات الفنية ، رغبة في احداث النهضة في الفن والصناعة معا .
ولذلك فان امتداد هذه الفكرة الى السودان سيكون فيه نفع كبير ، خاصة وأن تقارب الأصول في هذه الفنون التشكيلية ، من مصرية قديمة او اسلامية ، سوف ييسر طريق التكامل .

الفنون الشعبية :

تختلف اشكال الفنون الشعبية في وادي النيل حسب المناطق الجغرافية والبيئية ، وهذا امر طبيعي عند كل الشعوب ، ولكن هذه الفنون تتطور عبر العصور ، ويتركز الاهتمام بها وتنميتها الى درجة تبلغ التخصص ، مثل فنون العرائس التي أقيم لها متحف خاص في إحدى المدن الألمانية التي تخصصت في صنعها منذ قديم الزمان ، وأصبحت الآن تصنع دمي لعروس الفضاء ، مع احتفاظها بصنع الدمية التقليدية للعروض المزركشة .

وفي وادي النيل وواحاته وصحاريه فنون شتى سمعية وبصرية أو سمعية بصرية .

وخلال السنوات الأخيرة حدث اهتمام بهذه الفنون الشعبية في مصر في معظم المناطق ، ونجحت بعض التجارب في فنون الرقص والغناء ، ولكن لم يحدث مثل ذلك بالنسبة للفنون السودانية ، رغم أن الاهتمام تمثل أيضا في بعض الفرق العربية التي عرضت فنونها كثيرا في القاهرة ، وعلى شاشات التلفزيون المصري .

والأمر يحتاج الى مزيد من الاهتمام بالفن الشعبى السودانى ، لأن

الفنون الشعبية من أنجح الوسائل في تشكيل وجدان الشعوب . ويوجد في الفنون السودانية مايمكن ان يضيف الجديد إلى فن وادي النيل ، من ناحية الموسيقى والرقص ، بوجه عام . كما ان الاحتفاظ بالسلم الموسيقى وتطوير استخدامه ، أمر هام في هذه الفنون السمعية ، باعتباره اللحن المميز لفن مميز . وقد استخدم سيد درويش لون هذه الموسيقى في بعض الحانه ، كما استخدمه غيره من الملحنين أيضا في فن المونولوج .

الصحافة الفنية :

تعتبر الصحافة من اهم وسائل التكامل الفنى . وان كانت الصحافة العامة تصرف معظم جهدها الى التكامل الاقتصادي والمشروعات الخاصة به - وهو عمل محمود - فان مجالات الفنون تحتاج الى عناية خاصة بسبب تأثيرها في وجدان الشعبين .

اما الصحافة الفنية فانها تبذل جهد المقل بسبب عدم الترابط حاليا بين الفنون السودانية والمصرية المؤثرة في الجماهير مثل اللون الموسيقى والمسرح .

ولما كان الاهتمام باظهار الفنانين السودانيين في فروع الاداء الفنية المختلفة يؤدي الى اثراء روابط التكامل الفنى بين البلدين ، فان على الصحافة الفنية أن تولى هذا الامر مايستوجبه من أهمية وبصفة خاصة في مجال اكتشاف أصحاب المواهب الفنية .

التوصيات

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يوصى بما يأتي :

* تقديم منح دراسية من أكاديمية الفنون المصرية بصفة دورية ، وفي كل عام دراسي ، لعدد من الفتيات والشبان السودانيين ، للدراسة في معاهد الأكاديمية : الفنون الشعبية ، والمسرح ، والسينما ، والموسيقى ، لتخريج جيل جديد من الفنانين السودانيين في هذه المجالات .

* ضرورة إجراء مسح أكاديمي للماثورات الشعبية السودانية

* اصدار مجلة فنية مصرية سودانية ، تتولى الاهتمام بهذه الموضوعات .

الموسيقى فى مرحلتى التعليم العام والجامعى

كانت مصر صاحبة أول منهج تربوى فى استخدام الموسيقى ، انتقل منها الى اوربا عن طريق اليونان ، وعلى هداى قامت حركات الاصلاح التعليمى فى اوربا بجهود مثمرة ، أدت الى ادخال مادة التربية الموسيقية فى مناهج التعليم الأوربى . اما نحن فلم نتجه الى ذلك الا مؤخرا ، ومع كثير من التحفظ ، حيث تقرر فى العام الدراسى ١٩٣٢/٣١ ، ادخال مادة الموسيقى فى رياض اطفال القاهرة والاسكندرية ، بنين وبنات ، وفى السنة الاولى الابتدائية وحدها ، وترك أمر بقية مراحل الدراسة الاخرى لفرص المستقبل ، فى الوقت الذى كانت فيه مادة الموسيقى فى معظم بلاد العالم قد اصبحت تمثل ركنا اساسيا فى كل مناهج التعليم العام والجامعى ، وتتخذ اساليب تربوية حديثة فعالة ومعروفة ، ومع ذلك فان التربية الموسيقية تراجعت عندنا الآن بصورة ظاهرة . ويرجع ذلك الى اسباب متعددة ، منها :

- ان ٩٣٪ من العاملات فى دور الحضانة غير مؤهلات تربويا لمهنتهن ، فضلا عن عدم التخصص الموسيقى .
- ان النقص فى عدد معلمى الموسيقى بلغ ٧٠٠٠ مدرس فى عام

٣٦٧

والمصرية ، وتصنيفها ووضعها فى متناول الباحثين والمؤرخين .

* بحث الاحتياجات اللازمة فى مختلف الفنون طبقا للواقع ومنها تدريس مادة فنون وادى النيل فى معهد الفنون الشعبية باكاديمية الفنون المصرية وفى جامعة افريقيا المزمع اقامتها فى اسوان . مع تدريس مادة الادب الشعبى لوادى النيل فى أقسام اللغة العربية بكليات الآداب فى مصر وفى الأقسام المماثلة بجامعة السودان .

* انشاء شركة مصرية سودانية للسينما ، تكون مهمتها فى البداية انتاج أفلام تسجيلية عن وادى النيل من منبعه إلى مصبه - طبقا لخطه علمية مدروسة - من أجل عرضها فى مصر والسودان سينمائيا وتلفزيونيا ، وتسويقها فى البلاد العربية والأجنبية ، باعتبارها أعمالا فنية .

* اعداد فرقة مسرحية مصرية سودانية مشتركة ، تقدم عروضها فى البلدين ، باعتبارها فرقة استعراضية ، ويتبنى التلفزيون هذه الفرقة ، بحيث يمكن تطويرها الى الدراما على مراحل .

- مع الاهتمام بالعروض المسرحية المتبادلة بين البلدين فى الوقت الحاضر ، بحيث يعرض مسرح ام درمان فى مصر ، ويعرض المسرح المصرى فى السودان .

• وقد يكون للمسرح الاستعراضى أهمية فى الوقت الحاضر ، بسبب ظروف المسرح الدرامى .

* إقامة معرض سنوى - يحدد موعده - للفنون التشكيلية المصرية السودانية ، بحيث ينتقل سنويا من الخرطوم الى القاهرة وبالعكس ، وتعرض فيه فنون الرسم والنحت وغيرها ، ويكون هذا المعرض ، فى الوقت نفسه سوقا للصناعات الفنية فى مصر والسودان ، مع اعفاء المعروضات السلعية من الجمارك ، أو غيرها من القيود ، حتى يمكن انجاح هذا المعرض السنوى .

* قيام هيئة الكتاب فى مصر بتخصيص حصة سنوية فى برنامجها لطبع ونشر المؤلفات الخاصة بفنون وادى النيل .

وتنمية التنوع لكل الفنون ، واضطلاع الموجهين الثقافيين مع التربويين بمهمة توفير مقومات الثقافة الفنية في الفنون التشكيلية والموسيقى والمسرح والسينما ، عن طريق البرامج التي تعدها مؤسسات الثقافة الجماهيرية للنشء والشباب في مختلف مراحل التعليم وتقديمها للطلبة في دور الثقافة مع شروح تحليلية لها .

* ان العجز الشديد في عدد مدرسي التربية الموسيقية ، وفي الإمكانيات - التي لا تسمح بتعميم تدريس الموسيقى عزفا واداء في مراحل التعليم - يلقي على برامج الاذاعتين المسموعة والمرئية مهمة إعداد برامج للتربية الموسيقية تذاع بالمدارس في ساعات اليوم المدرسي ، فضلا عن تخصيص برامج موسيقية للنشء تحدد لها ساعات ارسال في الراديو والتلفزيون ، في اطار برامج للتربية الفنية ، بالتنسيق مع وزارة التعليم . مع ايجاد حوافز لإقبال الطلبة على هذه البرامج ، عن طريق ما يمكن تقريره من مزايا للنشاط الثقافي للطلبة ، اسوة بالنشاط الرياضي . ويصدق ذلك على برامج التربية الفنية عامة وليس على الموسيقى وحدها .

* ان الامكانيات المتاحة لجهاز رعاية الشباب ، تدعو الى توجيهها في اطار خطة تستجمع عناصرها من موارد وامكانيات التربية الفنية المتفرقة في عدة جهات كالجوامع ووزارة التعليم واكاديمية الفنون ويمكن الاستعانة بكبار المشتغلين بالتربية الفنية والمتخصصين في الموسيقى والفنون في وضع هذه الخطة ، وبخريجي اكاديمية الفنون في تنفيذها ، بالاضافة الى العناصر المؤهلة الاخرى لتوفير الحد الأدنى من الثقافة الفنية والموسيقية لدى النشء ، حتى يتسنى تنفيذ الخطة المتكاملة لوضع مادة الموسيقى وتنويعها - وكذلك الفنون الاخرى - في مكانها من مناهج مراحل التعليم العام والجامعي .

ثانيا : توصيات عامة :

* ان يكون لمادة التربية الموسيقية مكانها في مراحل التعليم مع النظر في اضافة درجاتها الى مجموع الاختبارات والامتحانات الخاصة بالقدرات .

- توفير لوازم التعليم الموسيقي من اجهزة وادوات ومراجع وتيسير استيرادها .

١٩٧٩ ، وان عدد الذين سافروا للعمل بالخارج من معلمى الموسيقى المطلوبين للمرحلة الاعدادية بلغ ٨٥,٢٥٪ من الخريجين في عام ١٩٧٨ .

• قصور المنهج المستخدم وتخلفه ، وعدم ثبات المصطلح الموسيقى وتوجيهه تبعاً لتعدد مصادر الحصول على المدرسين ، وعدم اعتبار الموسيقى مادة نجاح ورسوب . ويأخذ النشاط الموسيقى السائد بمدارس التعليم الثانوى العام - ان وجد - شكل هوايات تخضع للظروف والامكانيات المحدودة ، والاجتهادات التلقائية للتلاميذ ، بلا اشراف ولا تخصص ولا خطة . أما المدارس الثانوية الصناعية أو التجارية أو الزراعية فلم تدخل فيها مادة الموسيقى بأى شكل من الأشكال . وأما النشاط الموسيقى في الجامعات والمعاهد العليا فينحصر في هوايات من عزف وغناء الجاز الأمريكى بجانب بعض ألوان محلية ساذجة كلها تصب في المسابقات السنوية التي تشرف عليها مراقبة رعاية الشباب . (ويوضح البيان المرفق اوضاع تدريس مادة الموسيقى في مراحل التعليم المختلفة) .

• وتدل النظرة الواقعية على أن ادخال مادة الموسيقى في مناهج التعليم العام - خاصة على المدى القصير - سوف تظل تصطدم بمشكلة النقص في أعداد المدرسين المطلوبين لمختلف المراحل . ومن اجل هذا فان مواجهة الموقف تتطلب التركيز حالياً على استخدام كافة وسائل نشر التنوع الموسيقى لما في ذلك من صقل للسلوك وتشكيل للوجدان ، يمكن تحقيقه كهدف أساسى من اهداف التربية ، عن طريق نشر التنوع الفنى .

التوصيات

وإدراكا للواقع الراهن ، ومايدل عليه من نقص في عدد معلمى الموسيقى ، وقصور في الامكانيات ، وعلى ضوء ما دار في اجتماع المجلس واجتماع لجنة المقررين والامناء بالمجلس القومى للتعليم من مناقشات وما أبدى فيهما من آراء - يقترح الأخذ بالتوصيات الآتية :

أولاً : التوصيات العاجلة :

* ان الامكانيات المتاحة للثقافة الجماهيرية بعد انتشار بيوتها وقصورها ، تتطلب أن يكون توجيهها الى النشء وفق برامج توضع بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن التعليم ، بهدف نشر الثقافة الفنية

- ان تكون لوازم تدريس المادة من كتب ومصورات ومسجلات ومقررات وافية بالغرض التربوى لشتى المراحل وفى اخراج وتنسيق جمالى جذاب .

ومن المفيد ان يشترك فى اعدادها اخصائيو اكااديمية الفنون ، وكلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان ، وكليات التربية ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس ، والمركز القومى للبحوث التربوية ، ضمنا لإعدادها إعدادا علميا سليما .

* ان يعهد بوظائف القمة فى الاشراف الموسيقى العام للتعليم والتوجيه والتفتيش الى الاخصائيين التربويين ، مع العمل على تيسير متابعتهم لكل جديد من النظريات والتطبيقات فى مهمتهم ، وعلى اشتراكهم فى المؤتمرات الدولية للموسيقى فى التعليم .

* العمل على جدية جمع واختيار الموسيقى الشعبية من شتى مناطق الجمهورية ، للعمل على تنسيقها واستخدامها فى مناهج التربية والتعليم .

* تخفيض اثمان تذاكر عروض الموسيقى السيمفونية والأوبرالية وعروض الباليه وبرامج الموسيقى العربية لتلاميذ وطلبة المدارس والجامعات والمعاهد العليا .

* قيام جهازى الصوتيات والمرئيات ، ووحدة البريزم فى وزارة الثقافة بانتاج كاسيت الموسيقى الثقافية بشتى فروع وألوان هذا الفن ، مع تيسير الحصول عليه بالثمن المناسب .

* ان تتحاشى اجهزة الاعلام ابراز مطربى ومطربات الملاهى الليلية والدعاية لانتاجهم ، تجنباً لاختلاط القيم .

* تشجيع قيام المخيمات الموسيقية صيفا ، للكشف عن المواهب الموسيقية الواعدة ورعايتها .

- تيسير اشتراك مصر فى الجمعيات الدولية للموسيقى ومنها جمعية الشبيبة الدولية للموسيقى ببلجيكا للمساهمة المفيدة فى مؤتمراتها الدورية التى تهدف الى نشر رسالة الموسيقى .

ثالثا: توصيات خاصة بمناهج الموسيقى واعداد المعلمين تقسم على خطة متوسطة وخطة طويلة المدى :

فى تعديل المنهج :

على المدى المتوسط :

* مراجعة مناهج التربية الموسيقية لتحديثها ، وكذلك مراجعة وسائل تكوين التنوع الموسيقى .

* انخال مادة التنوع الموسيقى فى مدارس التعليم العام وفى المعاهد العليا والجامعات وخاصة كليات الآداب وكليات التربية .

* تحديد مقررات كل مرحلة تعليمية من الأناشيد والألعاب الحركية والمعرفات ومستوى التنوع ، مع العناية بتعدد الألحان الغنائية (البوليفونية) بعيدا عن معوقات « الأرباع النغمية » مع استخدام اللغة الفصحى فى جميع المراحل باستثناء مرحلة رياض الاطفال .

* استخدام اجهزة البيك أب والاسطوانات ضمن الأنوات الاساسية فى التدريس .

* ان يتضمن منهج الموسيقى للتعليمين الاعدادى والثانوى بأنواعه : التوسع المناسب فى الأناشيد ، والعزف الانفرادى والجماعى ، وأنشطة جماعات التنوع والتمثيل الغنائى ، وزيارات اليوم المفتوح للمرافق الموسيقية ، مع زيادة نصيب الحصص اسبوعيا .

* اقامة مسابقات دورية فى الغناء الكورالى ، وفى العزف بنوعيه ، وقراءة التدوين الموسيقى ، ومعرفة نماذج انتاج المدارس الموسيقية المختلفة وشخصياتها التاريخية .

على المدى البعيد :

* إدخال مادة الموسيقى فى المرحلة الثانوية بأنواعها ، وفى المعاهد العليا والجامعات .

* تأكيد توصية المجلس فى دورته السابقة بإنشاء مدرستين للموسيقى العسكرية بكل من ادارتى موسيقى الجيش والشرطة ، وأن تدخل مادة طرق التربية الموسيقية فى مناهج هاتين المدرستين ، للارتفاع بخريجيهما من بعد خدمتهم النظامية فى سد احتياجات التربية والتعليم محليا وعربيا .

فى مشكلة نقص عدد المدرسين وإعدادهم :

* انشاء مراكز دراسية لحاضنات رياض الاطفال ، بحيث يتوفر فيهن عنصر التربية الموسيقية الحديثة .

* تعديل القبول ومدة الدراسة الموسيقية فى شعبة الموسيقى بدور المعلمين والمعلمات عن طريق الالتزام بامتحان قدرات للجدد ، وقيام التشعيب بدءا من السنة الثانية بدلا من السنة الرابعة .

* النظر فى إمكان مد خدمة مدرسى الموسيقى المتأخرين خمس سنوات اخرى بعد سن المعاش ، وإقرار بدل ثدرة او بدل طبيعة عمل لوظيفة مدرسى التربية الموسيقية .

* اخضاع النشاط الموسيقى فى الثانوى والجامعات لجدول موحد ، واشراف تخصصى من قدامى مدرسى ومفتشى التربية الموسيقية وخريجي الجيش والشرطة .

* اعادة استخدام نظام المسابقات السنوية للحصول على صلاحيات فى تدريس الموسيقى ، مع تأهيل المقبولين بدورات تربوية كافية .

* توجيه أنشطة الدراسات الاكاديمية العليا فى الماجستير والدكتوراه والبعثات الى موضوعات فروع التربية الموسيقية .

* ادخال مادة الموسيقى فى مناهج معاهد اكاديمية الفنون .

* تحقيق التكامل بين أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم وإعداد موجهين موسيقيين فى مراكز الشباب والنوادي وفى الجامعات وجمعيات موسيقى الهواة .

ملحق

تدريس مادة الموسيقى فى مراحل التعليم المختلفة فى العام الدراسى ١٩٨١/١٩٨٢

أولا : فى مرحلة الحضانة :

- يوجد ٣٥٠٠ حضانة ، تستوعب ٣٠٠.٠٠٠ طفل ، بنسبة ١٠٪ من مجموع أطفال مصر الذين يستحقون هذا النوع من التربية .

- افتتار المرحلة الى خطة موسيقية محددة وموحدة تخدم نمو الطفل .

- أثبتت البحوث الميدانية التى قامت بها اخيرا جامعة طنطا ان اكثر من ٩٣٪ من العاملات فى دور الحضانة المصرية غير مؤهلات

٣٧٠

تربويا .

ثانيا : فى المرحلة الابتدائية :

- يوجد ١١٥٨٢ مدرسة ، عدد فصولها ١١٧.٤٦٠ فصلا ، تستوعب ٤١٤.٧٤٨.٤ تلميذا وتلميذة .

- لا تحتسب مادة الموسيقى أساسية فى النجاح والرسوب .

- قصور المنهج ويعد عن الأخذ بالطرق التربوية الحديثة .

- عدم ثبات المصطلح الموسيقى أو توحيد ، تبعا لتعدد مصادر الحصول على المدرسين .

- بلغ العدد المطلوب لهذه المرحلة فى العام الدراسى ٨٠/٧٩ من المدرسين والمدرسات خريجي دور المعلمين والمعلمات فقط ٤٤٣٧ مدرسا ومدرسة ، ولم يتيسر تدبيره منهم سوى ٢٣٤٦ ، يعجز بلغ مقداره ٢٠٩١ ونسبته ٤٧.١٣٪ ، وهذا ضمن حالة العجز العام فى تعداد مدرسى التربية الموسيقية التى بلغت فى تلك السنة ٧٠٠٠ مدرس ومدرسة .

ثالثا : فى المرحلة الاعدادية :

- يوجد ٢٢٩٧ مدرسة ، عدد فصولها ٤٠٣٦٠ فصلا ، تستوعب ١.٦٥٢.٩٤٩ تلميذا وتلميذة .

- رؤى ان يقتصر العمل فى هذه المرحلة على خريجي كلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان ، وهى مرفق تربوى حديث المعهد ، لكن الاحصائيات اثبتت تسرب كل هؤلاء الخريجين تقريبا للعمل خارج البلاد او فى الفرق الموسيقية ، طلبا للدخل الاكبر ، اذ ان تعداد الخريجين من عام ١٩٧٥ حتى نهاية عام ١٩٧٨ ، بلغ ١٥٦ خريجا ، لم يقبل وظيفة التدريس منهم سوى ٢٣ فقط ، وامتنع ١٣٣ عن استلام العمل بنسبة عجز بلغ مقدارها ٨٥.٢٥٪ .

- رغم ما يميز به تلميذ هذه المرحلة وتلميذاتها من رفاة الحس والخيال المتوثب والمشاعر الفياضة مما يجعلهم اكثر استعدادا للتشبع بالفنون وبالتجويد فيها - متى توفر لذلك برنامج تربوى مناسب - فقد لوحظ استمرار استخدام معظم منهج المرحلة الابتدائية ، حتى مع إغفال اكتماله ونقص معدل الحصص .

- مع عدم احتساب الموسيقى مادة أساسية فى النجاح والرسوب ، اتضح أن أغلب الاهتمام موجه الى الدخول فى مسابقات سنوية لعزف

ترشيد انتاج الكاسيت الموسيقى وتوزيعه

لاشك ان استخدام شرائط الكاسيت أصبح من المؤثرات الفعالة فى نشر الأعمال الأدبية والفنية ، وفى تشكيل الذوق العام ، وذلك بسبب رخص ثمن الكاسيت وسهولة حمله وتداوله ، مما يتيح للكثيرين اقتناء مكونات مكتبة أدبية وموسيقية مختارة بغير ارهاق مالى ، أو أية مطالب إضافية تزحم مساحة المكان .

ولقد تنوعت طرق استخدامات الكاسيت وفوائده المثمرة فى عواصم الثقافة ، سواء فى مجال التثقيف أو التدريس أو فى تعليم اللغات ، فضلا عن ميزة امتلاكه وتناول روائع التأليف الموسيقية عزفا وغناء ، وألوان الباليه .

ولم يكف يدا استخدام هذا الكاسيت فى مصر ، حتى انتشرت عدوى نوعه التجارى الهابط ، وأضرار تأثيره المؤكد على تربية النشء والشباب ، وعلى تشكيل الذوق العام ، وبالمقدار الذى ازعجت خطورته دوائر الثقافة والتربية والتعليم ، حتى راحت بعض أقلام الصحافة تستصرخ مجلس الشعب والوزارات المعنية للتدخل العلاجى لإنقاذ صحة الجماهير النفسية والجمالية ، وتنبيه الى أن السكوت على إطلاق هذا التأثير كفيل بأن يقضى على سلامة الحس الجمالى فى وجدان عدد كبير من المواطنين ، وأن تأثير محتوى الكاسيت من النوع الهابط يمكن أن يقضى على الجهود المبذولة فى مجال التربية والتعليم ، وأن الصانع

مقطوعات تلفيقية ساذجة يؤديها تلامذة وتلميذات لا يستطيعون قراءة التكوين الموسيقى .

رابعا : فى مرحلة الثانوى العام :

- يوجد ٥٤٥ مدرسة ، عدد فصولها ١٢٣٤٦ فصلا ، تستوعب ٥٠٧١٥٧ تلميذا وتلميذة .

- لا وجود لمادة التربية الموسيقية بجداول المنهج .

- يتمثل كل النشاط - ان وجد - فى شكل هواية خارج حصص الدراسة ، ويجرى التعامل معها تبعا للظروف والامكانيات غير المتاحة غالبا ، وفى نوع من اجتهادات الطلبة عزفا وغناء بغير اشراف تدريسي تخصصى أو فى خطة موحدة .

فى التعليم الصناعى :

- يوجد ١٤٩ مدرسة ، عدد فصولها ٥٥٠٥ فصول ، تستوعب ١٩٢٨٩٣ طالبا .

فى التعليم الزراعى :

- يوجد ٦٠ مدرسة ، عدد فصولها ٢١٢٤ ، تستوعب ٧٧٢٢٧ طالبا .

فى التعليم التجارى :

- يوجد ٢٨٨ مدرسة ، عدد فصولها ١١٨٨٣ فصلا ، تستوعب ٤٣١٧٨١ طالبا .

وكل هذه النوعيات الأربع الأخيرة لاهلاقة لها بمادة الموسيقى فى الجداول أو خارج الجداول بأى حال .
خامسا : فى الجامعات :

- عدد الجامعات ١٢ .

- عدد كليات الآداب ١٢ ، تستوعب ٤٩٢٩٨ طالبا وطالبة .

- عدد كليات التربية ١٩ ، تستوعب ٤٧٨٨٥ طالبا وطالبة .

- فى كل هذه الجامعات وكلياتها وما فى مستواها من المعاهد العليا

لا وجود حتى الآن لمادة الموسيقى أو تذوقها فى مقررات الدراسة .

- ينحصر النشاط - ان وجد - فى هوايات تأخذ شكل فرق الجاز الأمريكى ، بجانب ماييسر من ألوان محلية ساذجة ، وكلها تصب فى مسابقات سنوية تحت اشراف المراقبة العامة لرعاية الشباب الجامعى .

الانتاجى الذى يقع فريسة هذه الأنواع النغمية ، لا ينتظر منه ان يقبل على ممارسة عمله بروح من الجد والمسئولية .

والواقع فعلا ان لهذا الكاسيت التجارى الهابط متداولات من افساد الذوق تخذش السمع ببشاعة لهجتها وادائها ومغزاها ، ورغم ذلك ينتج مروجوها فى الاعلان عنها بالراديو والتليفزيون والصحافة ، بالاضافة الى ما يحدثه محتوى بعض الاشرطة من تشويش على العقيدة والقيم الدينية ، وبعض جوانب السيرة النبوية والتاريخ الاسلامى ، بما يتضمنه من مخالفات للواقع وتشويه للحقائق . ويزيد من هذه الخطورة بالذات ، صعوبة تصدى علماء الدين للرد او اظهار الحقائق بالنسبة لهذه الأباطيل ، كما يضاعف من خطورة الكاسيت انه يفرض نفسه على الأذن ويقتحم اسماع اى تجمع بغير ارادتهم ، لمجرد رغبة فرد واحد فى سماع شريط معين ، على نحو ما يحدث فى وسائل المواصلات ، وفى النوادى والمقاهى .

ولقد اتضح ان انتشار هذه الآثار الضارة لم يقتصر على تغطية رقعة الوطن فحسب ، وانما تسرب كذلك الى وفود المصريين المغتربين ، الأمر الذى أثار عتاب وسخط المغتربين أنفسهم ، بل ودعا مجمع الموسيقى العربية فى تونس الى أن يستفسر من الهيئات المصرية المختصة عما يمكن عمله لحصار انتشار هذه الأضرار وعداها التى ظهرت آثارها فى كل بلاد العرب .

والجدير بالاثبات ان الدافع الرىحى الذى يغرى كافة العاملين فى حقل انتاج واستثمار هذا النوع من الكاسيت كبير ومضمون ، وتشير بعض الاحصاءات الى ان مجرد طرح مبلغ ثمانية آلاف جنيه ثمننا لشراء آلة تسجيل تنتج لصاحبها طبع أربعين ألف شريط فى الدفعة الواحدة - اذا تم بيع الشريط منها بمبلغ جنيه واحد فقط - فانها يمكن ان تدر ربحا صافيا مقداره ٣٢ ألف جنيه من عملية واحدة .

وقد سبق للمجلس فى دورتيه الأولى والثالثة ان قام بمناقشة عدد من الدراسات والتقارير التى تناولت موضوع الكاسيت (والفيديو) من زاوية الاعلام والرقابة على المصنفات ومنها يتضح الاجماع على خطورة انتشاره وعلى ثبوت عدم الانضباط فى انتاجه ، وعلى بيان ان الكاسيت فى حد ذاته يعتبر سلاحا ذا حدين ، وأن تأثيره فى الدول النامية خاصة

، يجرى مباشرا وقويا على جماعات الأميين وأشباه الأميين ، وأن دائرة انتشاره فى مصر اصبحت تتسع بمعدل يفوق أية أدوات اعلامية أخرى ، مما صار يتطلب العمل على تحصين الجماهير من آثاره الضارة ، وباخضاع انتاجه وتوزيعه لقوانين المطبوعات ورقابة المصنفات ، هذا مع العمل على رصد أحجام تجارته والقائمين عليها ، وعلى معرفة شتى عوامل رواجه ، للإفادة منها فى استخدامات ثقافية واعلامية ايجابية وسليمة .

ومن اهم ما جاء بهذه الدراسات القاها الضوء على ان كل ما هو محظور اذاعته ، أو ماسبق رفضه فى القنوات الطبيعية للاتصال - أعمالا لما يوجب القانون وما تفرضه القيم ويدعو اليه الدين - قد صار مباحا لكل فرد من خلال كاسيت يأخذ شكل عنصر التخريب فى مجتمعنا . ويضاف الى هذا ان الاحصاءات الميدانية تؤكد أن ٥٠% من عينات الفحص بالقرى والمدن تقبل على سماع أجهزة التسجيل أكثر من أى أدوات أخرى ، وأن الكم المعروض بالسوق من الكاسيت اصبحت يشكل خطرا يهدد سلامة كل من النشاطين الفنى والأدبى ، فوق ما له من تهديد بإفساد الذوق العام .

ويضاف الى كل ماسبق ان حوالى خمسين شركة انتاج للكاسيت قد مارست نشاطها وتوزيعاتها حتى منتصف عام ١٩٨١ ، وأن عددا كبيرا قد زاد عليها خلال العامين الماضيين ، وأن حيل أصحابها لم تعجز بعد عن الانفلات من أى ضوابط رقابية على المصنفات ، ولا عن تسريب انتاجها السيئ الى الخارج ، بل والى الاذاعة والتليفزيون ، للعمل على اتساع نشره بامكانات الدولة .

وتبرز هذه الدراسة ، ومادار حولها من مناقشات فى اجتماع المجلس ، مجموعات من النقاط الهامة فى مقدمتها :

* ان انتشار الأنواع الهابطة من أشرطة الكاسيت - على نطاق واسع يغطى جميع المدن والقرى فى مصر - أصبح على جانب كبير من الخطورة ، بالنسبة لوجدان وذوق جيل بأكمله ، مما يستدعى مبادرة الجهات المعنية بالتصدي لهذه الظاهرة ، عن طريق الاجراءات والتشريعات الملائمة والحاسمة .

* ان فى نصوصنا الدستورية ما يلزمها بذلك ، وخاصة المادة (١٢)

من الدستور ، التى تنص على ما يأتى :

« يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخى للشعب ، والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكى ، والآداب العامة ، وذلك فى حدود القانون وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها » .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وتوضيحا لوسائل الحسم والعلاج ، يقترح الأخذ بالتوصيات الآتية :

* أن يضاف الى قانون المصنفات الفنية المواد الكفيلة بإحكام السيطرة على الكاسيت وتوزيعه .

- مع إعادة النظر فى مواد العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون بهدف تشديدها على المخالفين ، خاصة فى حالة العود .

* أن ينتظم منتجو الكاسيت فى اتحاد او جمعية أو غرفة لصناعة الكاسيت ، تلتزم لائحة انشائها بقيم المجتمع وتراثه ، والآداب العامة لمبادئ الدستور فى هذا الخصوص ، وبما يكفل تنظيم الانتاج فى هذا المجال والارتفاع بمستواه .

* أن يكون لنقابة المهن الموسيقية - باعتبارها التجمع الذى يضم أكبر عدد من المطربين والملحنين والعازفين - دور فعال بالنسبة للمستوى الفنى للأغنى والموسيقى . ويمكن فى هذا الاتجاه أن يرتبط أعضاؤها بميثاق يضمن اختيار النصوص الجيدة المناسبة للتلحين والفناء . مع اتخاذ الاجراءات المناسبة من جانبها فى شأن المخالفين من أعضائها .

* إنشاء جهاز فى وزارة الثقافة يكفل السيطرة الرقابية على انتاج الكاسيت وتوزيعه ، وتمثل فى لجانها الجهات المعنية ، وخاصة وزارتى الاعلام والصناعة . على أن يكون انتاج الكاسيت فى انحاء الجمهورية مشروطا بتصريح من هذا الجهاز ، ضمانا لنقاء الانتاج ، وتضييقا لمجالات الاستغلال غير المشروع لبعض أصحاب المصنفات الفنية .

* النظر فى نقل قسم مكافحة جرائم المصنفات الفنية الى وزارة الثقافة ، مع العمل على دعمه بمختلف الوسائل ، لإمكان ممارسته للرقابة الفعالة والكاملة على مستوى الجمهورية ، بدلا من اقتصاص نشاطه

الحالى على بعض المحافظات .

* إعادة النظر فى التشكيل الحالى للجان الرقابة على المصنفات ،

بما يكفل توفير التخصصات اللازمة لتقييم الانتاج الموسيقى ، من نواحى النص والحن وطريقة الاداء والتسجيل ، قبل التصريح بإجازه .

* أن تقوم كافة أجهزة وزارة الثقافة ، بجانب شركة القاهرة للصوتيات والمرئيات التابعة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وبما يمكن اختياره أو تطويره من أجهزة القطاع الخاص بالتوسع فى انتاج أنواع من كاسيت المختارات الموسيقية الثقافية ، والعمل على تيسير تداولها وانتشارها بالسعر الشعبى فى الاسواق ، وعلى وجه خاص - فى : مدارس ومعاهد التعليم المختلفة وقصور وبيوت الثقافة ، وكافة أنواع النوادى والجمعيات ، وفروع مراكز رعاية الشباب على مستوى الجمهورية .

* تشجيع مؤلفى الموسيقى الجادة ، واقامة المسابقات الدورية فى نوع انتاجهم ، من أجل التوسع فى ابداع المقطوعات المتطورة ، لدخولها فى مختارات الكاسيت الثقافية .

* وضع الضوابط الكفيلة بالحفاظ على التراث الشعبى (الفلكلور) ، وصيانتة من التشويه والتزوير - أسوة بما يتبع فى شأن الآثار - والابتعاد به عما ساد فى الفترة الأخيرة من « الاتجار فى الفن » .

* اعطاء الأولوية فى انتاج الكاسيت الثقافى لأعمال من المختارات الموسيقية ذات البريق الجماهيرى فى الكلاسيكيات الخفيفة ، وموسيقى الباليه ، بجانب الجيد والمناسب من تراثنا الأصيل فى صيغة العزف وحدها .

* إعادة تشكيل ادارة الموسيقى التخصصية المسؤولة فى الاذاعة والتليفزيون ، ضمانا للانضباط فى مراجعة مواد وبرامج الحفلات الخارجية قبل وأثناء اذاعتها على الهواء او عند إعادة ارسالها ، ولنوع اذاعة مالم يصرح به لحنا واداء وتسجيلا ، وفق الضوابط المقترحة .

* إعادة تشكيل فرقة اوركستراالية وكورالية متكاملة للصغار والكبار ، بالاذاعة والتليفزيون لتتولى مسئولية الارسال النقى فى كل ما يتم تقديمه من برامج .

الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

الفنون التشكيلية وتتمية الحس الجمالى

استخدامه وانتشاره منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين .
ويطلق على جميع نوعيات الفنون المرئية ذات الاهداف الوجدانية ، أو
الوظيفية النوعية .

ويؤكد هذا المصطلح الحديث اهمية ماتشملة الفنون التشكيلية من
المجالات المختلفة : النحت والتصوير ، والديكور والاثاث والمعادن
والصياغة ، والخزف والزجاج والحفر ، والسجاد وطباعة المنسوجات ،
وذلك بالنسبة لكل المجتمعات ، وعلى الاخص المجتمعات النامية التى
تحتاج الى مزيد من التنمية الوجدانية والارتفاع بالمستوى الفنى فى
الصناعات المحلية ، والمساهمة فى البناء الثقافى والحضارى .

الفنون التشكيلية فى الحياة العامة :

وبهذا المفهوم الشامل ، اصبح للفنون التشكيلية دور اساسى فى
المجتمع المعاصر ، بسبب انتشارها فى كل نواحي الحياة ، فهى
ضرورية ، فى كثير مما تطالعنا به الحياة اليومية مثل :
- الجريدة والمجلة والكتاب : حيث تتطلب رفع مستوى الاخراج الفنى
والتصميم المبتكر ، والرسم التوضيحية من فنية وعلمية لتربية الذوق
العام .

الاعلانات والملصقات الحائطية : للاعلام الفنى للمنتج المحلى من
خلال فن تشكىلى جيد تراه العين كل يوم .

تنسيق المحلات وواجهاتها ، وديكورات المنزل والمسرح والسينما
والتلفزيون .

الصناعات الفنية المتخصصة : الخزف والصينى والزجاج ،
وطباعة المنسوجات والسجاد والموبيليا الخشبية والمعدنية ، للارتقاء
بتصميماتها بما يساير العصر ويحتاجه المجتمع .

المدن - والمدن الجديدة : لوضع اللمسة الفنية الجمالية ، فى
مكانها المناسب باللون والشكل والخضرة ، فى الاحياء والميادين
والشوارع .

تجميل المباني والمنشآت : بالأعمال الفنية المعبرة عن اصالتنا

ان تاريخ الفنون التشكيلية فى مصر قديم وعريق يرجع الى آلاف
السنين وقد حظيت هذه الفنون بالحفاوة والتقدير عالميا ، الا أن الحركة
الفنية المعاصرة فى مصر بدأت ، منذ أوائل القرن العشرين ، مواكبة
للنهضة الفنية الحديثة فى بعض دول أوروبا ، التى تميزت بتعدد
الاتجاهات والاساليب .

فقد أنشئت مدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٠٨ ، وتبع ذلك انشاء
مدرسة الفنون التطبيقية ، وتحولت المدرستان فيما بعد الى كليتين
للفنون ، كما أنشئ المعهد العالى للتربية الفنية ، ليلتحق به الراغبون
من خريجي الكليتين للحصول على دبلوم فى التربية يؤهلهم للتدريس فى
مراحل التعليم العام ، ثم تحول هذا المعهد الى كلية مستقلة ، مدة
الدراسة فيها خمس سنوات ، ويلتزم المتخرج فيها بالعمل فى مهنة
التدريس لمادة التربية الفنية بالتعليم العام .

وفى عام ١٩٥٧ ، انشئت كلية الفنون الجميلة بالاسكندرية ، ثم
افتتحت كلية الفنون الجميلة بجامعة المنيا ، فى بداية العام الجامعى
١٩٨٤/٨٣ .

المفهوم الحديث للفنون التشكيلية :

يعتبر مصطلح الفنون التشكيلية ، مصطلحا دوليا حديثا ، بدأ

وواقعنا من خلال الاحداث الاجتماعية والتاريخية والقومية ، لترسيخ الانتماء الوجداني لدى الفرد لوطنه .

• المدارس : حيث يشارك الفنان التربوي المتخصص بالتوجيه فى تنمية الحس الجمالى والوجداني لدى الطفل منذ نعومة اظفاره .
• المتاحف : لما لها من تأثير بما تحويه من تراث فنى قومى ، ومن لوحات وتمائيل تخاطب وجدان الشعب ، وتعلن عن هذا الوجدان بفنون معاصرة .

واقع ودور الفن والفنان التشكلى

وإدراكا لأهمية دور الفنون التشكيلية ، وحاجة المجتمع لكل نوعياتها ، ينبغى دراسة الواقع الذى يعيشه الفنان التشكلى فى مصر - باعتباره مبدع هذه الفنون - مع بحث الوسائل التى تساعد على تنمية الحس الجمالى والتثوق الفنى لدى المواطنين من خلال الفنون التشكيلية ، وذلك على النحو التالى :

فى مجال التعليم والثقافة الفنية

تربية الحس الجمالى فى التعليم العام :

تعتبر المرحلة الاولى من التعليم ذات أهمية خاصة بالنسبة لتربية الحس الجمالى عند الطفل ، وذلك من خلال منهج علمى عصرى ، تحت إشراف مدرسين تربويين متخصصين ، لتوجيه الاطفال توجيهها سليما فى هذه المرحلة ، عن طريق استخدام الفنون المرئية والسمعية ، لما تتيحانه من تربية للعين والاذن بالتشكيل والموسيقى ، لانهما يدعوان الى التأمل والتصوير والابداع والتعبير بالرمز ، سواء فى الموسيقى وإيقاعاتها ، أو فى التشكيل بخطوطه وألوانه وحجومه ، بإيقاع وانسجام من خلال الذات .

- ومن ثم يجب الاهتمام بإعادة النظر فى اسلوب تدريس هذه

المواد ، والتركيز على وضع خطة علمية ذات مناهج عصرية - يمكن

تطبيقها - لمادة التربية الجمالية ، بحيث تشمل مرحلة التعليم الأساسى (التى أصبحت تضم المرحلتين الابتدائية والاعدادية) حتى يتوفر لدى

طلائع المستقبل الادراك السليم لمعنى التثوق .

• تختلف رغبة الطفل فى التعبير من مرحلة الى مرحلة ، كما تختلف وسيلة التعبير تبعاً لسنه ، فالطفل فى السادسة من عمره يهتم بالتعبير بالخطوط والألوان ، وبعد الثانية عشرة يتجه تعبيره الى التشكيل اليدوى بالخامات المختلفة . ورغم ذلك فإن مادة التربية الفنية تدرس حالياً فى المرحلتين الاعدادية والثانوية ، بنفس أسلوب التوجيه الذى سبق ان تم فى المرحلة الاولى (الابتدائية) ، وهو الرسم من الخيال .

مع ملاحظة اختفاء جميعات الرسم والأشغال التى كانت منتشرة فى المدارس وتتيح للهواة ممارسة هوايتهم خارج المقرر .

• ويتطلب الامر تعديل المنهج العلمى لمادة التربية الفنية ، لإعداد المتثوق للفنون من خلالها . مع ضرورة التأكيد على أهمية هذه المادة مثل بقية المواد .

حول تخصصات الاقسام فى الكليات الفنية :

• ينحصر تعليم الفنون الجميلة فى ثلاث كليات ، بالقاهرة والاسكندرية والمنيا .

• كما ينحصر تعليم الفنون ذات الأهداف التى لها وظيفة نفعية ، فى كلية الفنون التطبيقية بالجيزة .

• وينحصر تعليم الفنون لتخريج المعلم الشامل لتدريس الفنون بمراحل التعليم العام ، فى كلية التربية الفنية بجامعة حلوان ، وفى قسم التربية الفنية بكلية التربية بجامعة المنيا .

ويلاحظ على تخصصات أقسام هذه الكليات وشعبها مايتى :

• الازواج بين تخصصات أقسام الكليات المختلفة ، مما كان له أثر كبير فى تجاوزها للأهداف الموضوعية لكلياتها .

• ان بعض التخصصات - مثل الرسوم المتحركة - يحتاج الى مدة دراسة لا تقل عن خمسة أعوام - ومع ذلك يدرس بكلية الفنون الجميلة لمدة عامين فقط .

• ويحسن توحيد هذا التخصص فى قسم واحد ، داخل كلية

واحدة ، جميعا للمكانات ، وإتاحة مدة أطول للدراسة ، وأن يتبع كلية تتفق أهدافها الرئيسية مع هذا التخصص .

• وعلى الرغم من اشتغال أقسام وشعب كليتي الفنون الجميلة والتطبيقية على ثلاثة وعشرين تخصصا ، فى الفنون التشكيلية ، فإن معظم هذه التخصصات غير ملموسة الأثر فى نواحي الحياة .
وعلى سبيل المثال : فقد استغل النقص الموجود فى أنواع الأثاث الخشبي والمعدنى واحتياج الناس اليه ، فطرح فى الأسواق نماذج ذات تصميمات حديثة مستوردة من الخارج .

وكان الأجدر أن يقوم الخريجون من اصحاب هذا التخصص بالتصميمات الحديثة لتصنع محليا .

• ومع تعدد النوعيات ومجالات التخصص المختلفة فى كليات الفنون ، فإن معظم نشاط خريجها يكاد يقتصر على إقامة معارض للوحات وتماثيل منفذة بخامات مختلفة .

• تحولت اقسام كلية التربية الفنية الى أقسام تخصصية ، ليحصل الطالب عند تخرجه على تخصص معين وبذلك تجاوزت الهدف الاساسى وهو تخريج المعلم الشامل لتعليم الفنون وأصبح التعليم العام لا يستفيد من هؤلاء الخريجين ، إذ فضلوا شغل وظائف فنية فى قطاعات بعيدة عن التعليم .

الدراسات الفنية الحرة :

كان للأقسام الحرة للهواة بكلية الفنون الجميلة - فى الأربعينيات والخمسينات - دور فى تخريج فنانيين مرموقين ، ممن التحق بها من الدارسين الهواة أصحاب الاستعداد الخاص .

ويوجد الآن كثير من الشباب والموظفين وربات البيوت ، وكذلك الكهول ، من هواة تعلم الفنون ، ولكن الفرصة لم تتح لهم لإشباع هوايتهم ، لعدم تمكنهم من الالتحاق بكلية فنية ، لظروف معينة .

ومن واجب الأقسام العلمية المتخصصة فى كليات الفنون ، فتح أبوابها ، فى غير أوقات العمل الرسمية ، لإتاحة الفرصة للراغبين من

الهواة ، للاستزادة والتحصيل وإشباع الهواية ، من خلال التوجيه السليم .

الثقافة الفنية :

تعتبر الكتب الفنية ، سواء مؤلفة أو مترجمة ، إحدى الوسائل الهامة فى نشر الثقافة الفنية والمساهمة فى التعريف بمختلف المدارس والأساليب والاتجاهات والتيارات الفنية المعاصرة .
ومن الضرورة بمكان أن تتوفر لمكتبتنا العربية هذه النوعيات من الكتب التى ينقصها الكثير منها .

فى مجال الأعمال والأنشطة الفنية

المتاحف الفنية والتقليدية :

تعتبر المتاحف أحد معالم التقدم والرقى ، الى جانب دورها فى تثقيف الوجدان ، فهى الاماكن التى تلتقى فيها عيون الناس بالأنشطة الانسانية المخاطبة للحس والوجدان ، من خلال الالوان والرموز والمجسمات ذات التعبير الفنى المتعدد . وهى بهذه المثابة مدارس لترقية الذوق والحس والنفس .

ولذلك يجب الاهتمام بالتوسع فى انشاء وبناء المتاحف الفنية والنوعية ، بحيث تنتشر فى الاقاليم وجميع المحافظات .

الأعمال الفنية فى المباني :

صدر فى عام ١٩٧٥ ، قرار جمهورى بتحديد نسبة مئوية من قيمة تكاليف المباني تخصص لتنفيذ أعمال فنية فى المباني والمنشآت العامة ، الا أن تنفيذ هذا القرار لم يتم حتى الآن ، بسبب بعض التعديلات التى طالب الفنانون التشكيليون بإدخالها عليه منذ عامين .

ويرجى ان يتم قريبا صدور القرار المعدل ، حتى تتاح الفرصة للفنانين التشكيليين لتقديم تصميماتهم الفنية من نحت وتصوير ، لتنفيذها فى موضوعات اجتماعية وتاريخية ، او زخرفية ، بخامات متعددة فى المباني وغيرها ، بما يساهم فى تنمية الحس الجمالى لدى المواطنين .

الإعلان والملصق الجدارى :

خصصت كلية الفنون التطبيقية شعبة قائمة بذاتها لدراسة فن الاعلان ، كما اهتمت كلية الفنون الجميلة بتدريس هذا الفن ، كمادة أساسية فى شعبة الفنون التعبيرية ، وذلك إدراكا لأهمية الاعلان أو الملصق الجدارى ، باعتباره من أكثر الفنون انتشارا وتأثيرا على تربية وصقل الحس الجمالى والذوق الفنى ، من خلال تعبيراته المتميزة وخصائصه الفنية ، بسبب تلاحمه المباشر والمتصل مع الجماهير فى كل مكان ، علاوة على مهمته الوظيفية فى تقديم المنتج والسلعة بشكل جيد .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن اغلب الملصقات الحائطية المنتشرة ، والتي نشاهدها كل يوم ، لاتعبر عن المذاق الفنى الذى يتميز به شعبنا ، فهى ضعيفة المستوى : تصميميا واداء وتنفيذا ، بسبب عدم التوسع فى الاستعانة بالدارسين المتخصصين فى هذا المجال .

هذا بجانب كثير من الاعلانات الكبيرة للمنتجات الأجنبية المنتشرة فى كثير من الاماكن ، والتي تترك آثارها على مشاعر الانتماء الوطنى ، بسبب اغترابها وإلحاحها .

الاحتفالات والمهرجانات :

تعتبر الأعياد والمناسبات القومية ، بالنسبة للشعوب ، فرصة سانحة للتعبير عن الأفراح والآمال والتفاؤل والمشاركة الوجدانية ، من خلال الاحتفالات والمهرجانات . ويمكن تحقيق ذلك على النحو الآتى :

- أن تهتم المناطق التعليمية والكليات والجامعات ، بتحديد يوم فى نهاية كل عام دراسى ، لإقامة مهرجان سنوى ، يعرض فيه الطلبة بعضا من الأنشطة الرياضية والثقافية التى مارسوها ، مع تحقيق اللمسات الجمالية ، عن طريق برنامج تشرف عليه لجنة متخصصة تضم بعضا من الفنانين التشكيليين .

- أن تهتم المحافظات باقامة المهرجانات النوعية ، وذلك بأن تختار كل محافظة ما يميزها من صناعات أو زراعات بيئية ، لتقيم لها مهرجانا

سنويا ، يعطى الانطباع الحسى والتعبيرى والوجدانى ، ويحقق التفاؤل ويدعم الانتماء لدى الجميع .

فى مجال احتياجات الفنانين التشكيليين منح التفريغ والبراسم :

يقدم نظام التفريغ الحالى بوزارة الثقافة منح تفريغ للادباء والفنانين بمكافأة مالية ، لمدة عام قابل للتجديد ، عن طريق لجنة متخصصة . ولكن الفنان المتفريغ لا يحصل على مرسوم مناسب لمزاولة انتاجه وإبداعه ، اذ أن المراسم التى تمتلكها وزارة الثقافة - فى وكالة الغورى والمسافرخانة وغيرها - موزعة بالفعل على بعض الفنانين منذ سنوات طويلة . وينتهى الأمر بالفنان المتفريغ لمدة عام او عامين ، بتقديم عمل من انتاجه كل عام ، يحفظ بالوزارة ، دون أن يلمس الجمهور أو يستفيد مما حققه الفنان أثناء مدة تفريغه .

كما أن المكافأة التى يحصل عليها المتفريغ ضئيلة ، ولاتتناسب مع مستوى المعيشة ، ولا مع الارتفاع الكبير فى اسعار الخامات والأنوات الفنية ، الأمر الذى يستدعى :

- تعديل اللائحة الداخلية لنظام التفريغ حتى تتناسب والهدف الذى من أجله أنشئ هذا النظام . مع النظر فى توفير المراسم للفنانين .

الخامات والادوات الفنية :

يقوم الفنان التشكيلى بشراء الخامات والأنوات المستخدمة فى انتاجه الفنى على نفقته الخاصة ، مما يحمله بتفقات باهظة بسبب ارتفاع اسعارها نتيجة لاستيرادها - لعدم تصنيعها محليا - وخضوعها لقانون الجمارك ، مما يزيد فى أسعارها ، علاوة على ارتفاع سعرها الاصلى .

ولاشك ان اعفاء هذه الخامات والأنوات من الجمارك ، سيكون له أثره الايجابى على الفنان ، ومن ثم على الانتاج الفنى .

تسويق الانتاج الفنى :

كان تسويق انتاج الفنانين التشكيليين فى مصر - خلال الأربعينات

والخمسينات يتولاها غالباً متخصصون في هذه المهنة ، كما هو الحال في الدول المتقدمة .

ونظراً لعدم وجود هؤلاء المتخصصين حالياً في مصر ، تقوم الدولة من جانبها بتخصيص ميزانية سنوية لاقتناء بعض الاعمال الفنية . ويستدعى الامر ضرورة البحث عن وسائل مناسبة لتسويق انتاج الفنانين التشكيليين حفراً لهم من ناحية ، وتيسيراً لنشر الفن بين الناس .

توفير الوظائف الفنية :

يعين بعض خريجي الكليات الفنية التشكيلية في وظائف حكومية لا تمت بصلة الى تخصصاتهم التي أمضوا في دراستها خمس سنوات . كما يفاجأ كثيرون منهم بأن تخصصاتهم لا مجال لها في الحياة العامة ، ولا تحتاجها معظم قطاعات الدولة من شركات ومصانع ومصالح ومؤسسات ، مما يضطرهم الى البحث عن العمل في مجالات غير تخصصاتهم .

ويرجى ان تهتم الجهات المعنية بتوفير وتخصيص وظائف فنية لهؤلاء الفنانين الشباب ، ليمارسوا عن طريقها خدمة المجتمع ، من خلال تخصصاتهم .

التوصيات

وبناء على هذه الدراسة ومادار حولها من مناقشات ، وعلى ضوء دراسات المجلس في دوراته السابقة بشأن موضوعات :

- الثقافة والتربية الفنية .
- وسائل النهوض بالفنون التشكيلية .
- التخطيط للعمارة والفنون التشكيلية .

يوصى بالاهتمام بتنفيذ توصيات المجلس السابقة الخاصة بتلك

الموضوعات . مع الاخذ بالتوصيات الآتية :

التربية الفنية والتعليم قبل الجامعي :

* إعادة النظر في أسلوب تدريس مادة التربية الفنية في

التعليم العام .

- مع تغيير اسم المادة الى « التربية الجمالية » والتأكيد على اعتبارها مادة أساسية .

* التركيز على توجيه الطفل في المرحلة الاولى ، والتلميز في المراحل التالية ، من خلال التشكيل والموسيقى معا ، ليتعامل مع الشكل واللون والنغم ، حتى تتاح الفرصة لمن لديهم الاستعداد الفني لمواصلة هوايتهم فيما بعد .

- على أن يراعى ، عند وضع الخطة والبرنامج والمنهج ، اختلاف طريقة التدريس من مرحلة لمرحلة .

* عمل دورات تدريبية ذات برامج محددة ، لتدريب القائمين حالياً على تدريس مادة التربية الفنية (التربية الجمالية) .

* ادخال مادة « علم الجمال » في مقررات التعليم الصناعي والزراعي والتجاري الفني .

- مع العمل على انشاء مدارس ثانوية فنية جديدة ، توضع برامجها ومناهجها بمعرفة متخصصين في تعليم الفن . ويمكن الاكتفاء بمبداً ، بفتح ثلاث مدارس بالمحافظات التي بها كليات للفنون ، وهي : القاهرة والاسكندرية ، والمنيا ، لتكون هذه المدارس مخصصة لإعداد وتأهيل الطلاب الراغبين في الالتحاق بكليات الفنون .

التعليم الفني الجامعي :

* أن تحدد كل كلية فنية تخصصات وأهداف أقسامها العلمية ، مع إعادة النظر في تطوير المناهج بما يتناسب وهذه التخصصات ، والعمل على تحديث التعليم بها ، وتأكيد الشخصية المصرية ، وتعميق مساهمة الاقسام الفنية فيما يحتاجه المجتمع .

• مع ضرورة العمل على إزالة الازدواج القائم بين أقسام هذه الكليات .

* التأكيد على دور كلية التربية الفنية في إعداد الفنان الشامل التربوي المتخصص في تعليم الفن لجميع مراحل التعليم العام . مع

التزام خريجها بمزاولة تخصصاتهم ، كما كان متبعاً من قبل .

* ايجاد النظم الكفيلة بتحقيق علاقات أوثق بين الكليات واقسامها ، وبين المراكز البحثية والمؤسسات الفنية والمصانع وقطاعات الخدمات والانتاج ، حتى يكون للخريجين دورهم الفعال في وضع اللمسة الجمالية من خلال تخصصاتهم في قطاعات الدولة .

* تدعيم الاتجاه نحو ربط الدراسات العليا والبحوث الفنية في الاقسام العلمية باحتياجات المجتمع الاساسية من الفنون ، للمشاركة في رفع المستوى الفني في كل التخصصات ، ولسد الفراغ القائم بغياب العديد من هذه التخصصات في بعض القطاعات .

* فتح باب الدراسات المسائية الحرة في بعض التخصصات داخل كليات الفنون ، لاتاحة الفرصة للراغبين من الهواة للاستزادة واشباع الهواية ، ووضع برامج دراسية لكل تخصص يقوم أعضاء هيئات التدريس من خلاله بالتوجيه لصقل هذه المواهب ، حتى يتسنى للهواة أن يمارسوا فنونهم ممارسة صحيحة على أسس وقواعد أكاديمية .

- وفي هذا الاتجاه يمكن البدء بإعادة افتتاح القسم الحر بكلية الفنون الجميلة ، باختصاصاته في التصوير والنحت والحفر .

تشجيع الفنون التشكيلية :

* أن ينشأ في كل محافظة متحف اقليمي تجمع فيه الفنون التقليدية من ملابس وازياء شعبية ذات مشغولات يدوية ومصوغات وفصيات ، وأنوات استعمالية وصناعات فنية وتقليدية محلية ، مما يتميز بها الاقليم وتشتهر بها المحافظة ، حتى يتمكن الناس من زيارته ، وتتاح لهم مشاهدة ما يحويه ، لتتطبع في وجدانهم ويتحقق الانتماء لاقليمهم . وعلاوة على اهمية هذه المتاحف للجمهور ، فهي ايضا ضرورية للمشتغلين بالفنون ، لانهم اكثر الناس رغبة في معايشة كل ما هو أصيل ، ليكون لهم بمثابة مرجع استلهم يستمدون منه مفردات وعناصر وموضوعات ابداعاتهم .

* أن ينشأ في كل محافظة متحف للفنون المصرية المعاصرة ، يضم فناني المحافظة المتميزة بالاصالة والمعاصرة ، بالاضافة الى بعض

اعمال فنية مختارة من انتاج فنانين معاصرين ، لتكون كل هذه الاعمال باختلاف اتجاهاتها واساليبها الفنية بمثابة لغة وجدانية يتحاور معها المتفوقون والهواة والمشتغلون بالفن ، للاستلهم والتفوق والاشباع النفسي .

* اختيار نماذج من فنوننا القديمة الحية ، من أمهات النحت والتصوير المصري القديم ، وعمل نسخ مطابقة لأصولها ، وجمعها في مجمع تشكيلي داخل الكليات الفنية او قريب منها ، ليكون مزارا علميا وفنيا للدارسين ، ليتمكنوا من خلال استلهاياتهم ويحوثهم ايمان بالنظر ، لتتكشف لهم ما بلغته هذه الفنون من قيم فنية ، بدلا من التماثيل الاغريقية والرومانية والفرنسية التي يتعاملون معها .

* سرعة البت في بحث التعديلات المقترحة ادخالها على بعض مواد القرار الجمهوري الخاص بتخصيص نسبة مئوية من قيمة التكاليف لتنفيذ الاعمال الفنية في المباني ، ليتم صدور القرار بالتعديلات المطلوبة حتى يتمكن الفنانون من تنفيذ ابداعاتهم وتصميماتهم .

* اعفاء المواد التي يستخدمها الفنان التشكيلي في انتاجه ، ومن بينها الخامات والأدوات الفنية من الجمارك ، مثل : الألوان الزيتية والمائية والبلاستيكية المعبأة في أنابيب ، أو أنواع المذيبات والزيوت والورنيشات والنفط النباتي ، والاكاسيد والفرش بأنواعها والموزاييك الملون .

* العمل على تشجيع اقامة مصانع محلية لتصنيع الألوان وتعبئتها في انابيب ، حتى تكون اسعارها في متناول المشتغلين بالفن .

* تشكيل لجنة فنية متخصصة من بين خبراء الفنون التشكيلية داخل كل محافظة ، لتكون مسئولة عن الاشراف الفني على مستوى تصميمات الملصقات الحائطية وأسلوب تنفيذها ، وكذلك الاعلانات الكبيرة الخاصة بالمنتجات الأجنبية .

* أن تعمل كليات الفنون الجميلة والتطبيقية على اعادة النظر في أسلوب وطريقة إعداد الفنان المتخصص في تصميم الاعلان والملصق وتنفيذه ، حتى يمكنه ممارسة فنه بعد تخرجه في الحياة العملية على

العامة ، وكذلك البنوك والفنادق الكبرى ، لتدبير قاعات عرض - كل بحسب امكانياته - ليعرض فيها الفنانون التشكيليون انتاجهم ، وخاصة شباب الفنانين .

* رفع قيمة المكافآت التى تمنح للمتفرغين بما يتناسب وظروف الحياة .

* اتاحة الفرصة للفنان الذى يقع عليه الاختيار لتنفيذ أحد الأعمال الفنية المتعلقة بقرار النسبة المئوية للتجميل المعماري ، ليحصل على منحة تفرغ يتمكن خلالها من تنفيذ المشروع المطلوب إنجازه ، وأن تكون مكافأته مقصورة على القيمة المحددة فى النسبة المئوية من تكاليف المشروع الذى سيسند اليه .

* النظر فى امكان تخصيص وتوفير وظائف للفنانين التشكيليين ، تتفق والتخصصات التى يتطلبها كل قطاع من قطاعات الدولة ، ليمارسوا عن طريقها خدمة المجتمع من خلال تخصصاتهم .

الفنون الشعبية المصرية

يشير تاريخ الحضارة الى ان جميع الشعوب ، قد مارست - منذ أقدم العصور - أنواعا من الفنون المختلفة ، سواء التعبيرية مثل : الشعر والرقص والموسيقى . أو التشكيلية مثل : النحت والتصوير والزخرفة ، مع تباين الأنماط الفنية فيما بينها ، تبعا لاختلاف البيئات

أكمل وجه .

* التوسع فى اقتناء الاعمال الفنية للفنانين التشكيليين المصريين ، لتنمية الحس الجمالى العام ، وذلك عن طريق اهتمام وزارة الثقافة وكافة قطاعات الدولة وغيرها بذلك .

- مع تخصيص نسبة من اعتمادات الاقتناء بوزارة الثقافة ، سنويا ، لبعض كبار فنانينا الراحلين ، وفاء وتقديرا ، وحفاظا على هذا التراث الفنى القومى .

* تكليف الهيئة العامة للكتاب بأن تتبنى مشروع طبع مستنسخات ملونة بالحجم الكبير للأعمال الفنية الممتازة ، حتى يمكن توزيع هذه المستنسخات ونشرها بين الناس بأسعار زهيدة لاقتنائها .

* مساهمة المجلات الفنية الاسبوعية فى نشر الثقافة الفنية ، بطبع مستنسخات لأعمال فنية ، لتوزع مجانا مع المجلة فى المناسبات الفنية.

* تعميم طبع الكارت بوستال للأعمال الفنية المصرية ، وتشجيع الهيئات والمؤسسات للمشاركة فى تحمل تكاليف الاتفاق على طبعها ، حتى تنتشر الاعمال الفنية ويتعود الناس التعامل بهذه الاعمال الفنية فى المناسبات والأعياد .

* تشجيع تأليف الكتب الفنية ، وكذلك ترجمة الكتب التى تصدر حديثا بلغات أجنبية فى هذا المجال ، من خلال دور النشر التابعة للدولة.

* تعميم اقامة الاحتفالات والمهرجانات الفنية فى المناسبات والأعياد .

تشجيع الفنان التشكيلي :

* حصر الاماكن المخصصة حاليا كمراسم للفنانين ، والتابعة لوزارة الثقافة كوكالة الغورى ومسافرخانة ، ووضع لائحة تنظيمية تشمل ضوابط محددة لطريقة إشغالها ، على أن يفضل الحاصل على منحة تفرغ ، ومن فى حاجة الى مرسوم لأسباب جوهريه ، كالقيام بالتجارب الفنية الحديثة ، مع تقييد فترة الإشغال بمدة محددة ، حتى لا تكون هذه المراسم حكرا على البعض دون أن يستفيد منها شباب الفنانين .

* دعوة النقابات العامة والاتحادات ، والاندية ، والهيئات والمؤسسات

والعادات والتقاليد ، وارتباطا بظروف الزمان والمكان .

مفهوم الفنون الشعبية :

كان مفهوم الفنون الشعبية ، ينصرف فى الماضى - وحتى العصر الحديث - الى الحكايات الخرافية ، والالغاز ، والاغانى الشعبية ، وبعض الاساليب البيانية . ثم أدخلت فيه مواد أخرى تنقل بواسطة الماثورات الشفوية ، ومنها الأمثال والعادات والتقاليد . ثم اتسع هذا المفهوم حتى شمل الأزياء والحلى ، والعمارة الريفية ، والتصوير والنحت ، وعمامة الفنون التقليدية التشكيلية ، وذلك دون فصل بين فن وآخر من فنون التراث الشعبى ، باعتبار ما يتصف به من الوحدة والتماسك .

علم الفلكلور :

ظهر الاهتمام بالفنون الشعبية من الناحيتين العلمية والعملية ، فى مستهل القرن التاسع عشر ، حيث واكب نمو الثورة الصناعية نوع من الاهتمام بالطبقات الشعبية ومآثراتها ، مع ما أحدثته هذه الثورة من خلخلة فى القيم السائدة ، وفى أوضاع الطبقات الاجتماعية المسيطرة . وكان للثورة الفرنسية آثارها - بما دعت اليه من تغييرات فكرية واجتماعية - فى بعث وتوكيد الشعور القومى فى كثير من الأوطان ، واتجاهها لإحياء تاريخها وتراثها الخاص .

كما هدد انتشار التصنيع وجود التراث الشعبى ، وخاصة لون الثقافة القروية القديمة ، فظهرت الدعوة الى انقاذ هذا التراث ، بجمعه وحفظه وانشاء المراكز الخاصة لرعايته وتوثيقه .

ثم قام بعض الباحثين الألمان بجمع ونشر مآثرات من أقوال الشعب الألمانى ، وقصصه وحكمه ونوادره ، وخرافاته وأساطيره ، فلقبت أهتمام كثير من علماء اللغة والدراسات القديمة ، فبشروا به علما جديدا ، قبلته معظم جامعات أوروبا ، وأنشأت له كراسى الاستاذية ، وأطلق عليه اسم « الفلكلور » ، أى المآثرات الشعبية .

ولقد أدى هذا الاعتراف الى قيام الدول بانشاء مراكز قومية للفلكلور ، تعمل على تنظيم الجهود فى رعاية المآثرات الشعبية ، ووضعها فى متناول الباحثين ، واستلها مات الفنانين ، والتعاون مع مختلف الهيئات والمعاهد المعنية بالتنمية الثقافية والاجتماعية ، لإفادتها بنتائج عملها الميدانى وبالدراسات المنهجية ، بجانب قيام هذه المراكز بمهمة تدريب

أجيال من العاملين على تخصصات جمع الفلكلور وتصنيفه وتوثيقه .

الاهتمام بالفنون الشعبية فى مصر :

نشأ الاهتمام بالفنون الشعبية فى مصر ، نتيجة للنهضة الثقافية والفكرية التى اعقت قيام الجامعات وما أحدثته من انبعاث للروح القديمة ، فأدخلت جامعة القاهرة تخصص الادب الشعبى فى حقبة الأربعينات ، ثم أنشئ بها « كرس » لهذا التخصص سنة ١٩٦٠ .

وعندما أنشئت وزارة الارشاد القومى سنة ١٩٥٣ ، اتجهت الاذاعة المصرية الى تقديم برامج خاصة للأغانى والموسيقى الشعبية ، بجانب بعض التمثيليات والمسلسلات المستوحاة من القصص الشعبى .

كما أنشئت الفرقة القومية للفنون الشعبية . وصاحب ذلك محاولات فنية للنزول الى القرية ، والى مختلف محافظات مصر : من بيئة ريفية الى بيئة صحراوية ، الى مجتمعات الصيادين بالشواطىء والبحيرات المصرية ، وتجميع فرق مختلفة من الفنانين الشعبين لتقديم عروضهم فى الرقص والغناء الشعبى بالملابس الشعبية المحلية . وقد كان من مظاهر هذا الاهتمام ، أن قامت بعض المحافظات بتكوين فرق للرقص والغناء والموسيقى الشعبية ، بالأزياء الخاصة بكل محافظة .

جمع المآثرات الشعبية :

تحتاج النهضات الثقافية أو الفكرية أو الفنية فى مجتمع من المجتمعات ، الى الاستناد على أساس راسخ من معرفة عميقة بمكونات التراث الحضارى لهذا المجتمع ، ومن ذلك « المآثرات الشعبية » التى تمثل فى جوهرها حصيلة التفاعل بين الانسان والجماعة ، ومجموعة الظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا تظهر أهمية جمع المآثرات الشعبية وحفظها وتصنيفها ، ثم اتاحتها بعد ذلك للدارسين والفنانين للتحليل والنقد والاستلها ، وهو ما تنبتهت اليه الدولة عندما أنشأت مركزا للفنون الشعبية تابعا لوزارة الثقافة عام ١٩٥٧ ، ألا أن هذا المركز لم يلق ما كان مأمولا من عناية ورعاية ، وبخاصة فى مجال تزويده بالمختصين العلميين الذين يمكن أن ينهضوا برسالته ، وظل هذا المركز يعانى أشكالا متعددة من القصور المادى والمعنوى .

ثم أنشئ المعهد العالى للفنون الشعبية عام ١٩٨١ ، فى اطار اكاديمية الفنون ، بعد أن خصصت له الدولة مساحة ١٩ فداناً فى أرض

« أرشيف » قومي ، ومن أبرز هذه المحاولات :

١- أنشطة مركز الفنون الشعبية بوزارة الثقافة :

وقد أنشئ هذا المركز بالقرار الوزاري رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ ،
ويتلخص الهدف من انشائه فيما يأتي :

• تسجيل التراث الشعبي المصري في مختلف ميادين الفن والأدب ،
ودراسة خصائصه .

• تدريب جيل من أهل الفن والأدب ليكونوا خبراء في الفنون
الشعبية الوطنية .

• الاعلام عن التراث الشعبي المصري بوسائل العرض المتحفي
والنشر والاذاعة .

• تحقيق الصلات وتوثيق الروابط بين التراث المصري وبين نظائره
في محيط القومية العربية ، وغيرها .

• إتاحة المادة الاصلية من هذا التراث للمشتغلين بالفن والأدب ،
للاطلاع بها في تأصيل الطابع القومي في انتاجهم .

• التبادل الفني والادبي في المجال المتقدم على نطاق عالمي .

ولقد قطع هذا المركز شوطا في السنوات الاولى من انشائه ، فانتج
حتى عام ١٩٦٧ في مجال التسجيل والجمع ٥٠٠٠ نموذج من الأغاني
والاشعار والأمثال والأقوال والحكايات ، وأصدر عديدين من أول بورية عن
الفلكلور المصري ، واقتنى عددا من الاسطوانات العربية ، كما أنشأ
مجموعة متحفية تصلح نواة لما سوف يتم انشاؤه من متحف فلكلوري
وقام بانتاج بعض الافلام التسجيلية السينمائية عن رقصات البدو في
الصحراء الشرقية وغزة .

وفي الصفحة التالية ، آخر بيان عن نشاط المركز ، طبقا للنشرة
الاحصائية للمجلس الاعلى للثقافة ، الصادرة عام ١٩٨٠ .

- المحاولات الجامعية :

• المواد التي جمعت بواسطة طلاب قسم الاجتماع بكلية آداب
جامعة القاهرة خلال الأعوام الجامعية ١٩٧٠/٧١/٧٢ عن عادات
بورية الحياة وعن الأولياء ، لصالح المركز القومي للبحوث الاجتماعية

الاكاديمية بشارع الهرم في سنة ١٩٦٤ ، لكي يبنى عليها المعهد
والمتحف المفتوح ، كمشروع ثقافي حضاري طموح .

وعلى الرغم من عدم وجود المكان المستكمل المناسب ، الذي يمارس
المعهد وظيفته من خلاله ، فقد بدأت به الدراسة لحين استكماله لجميع
مقوماته .

ومن المأمول أن يحظى هذا المعهد في المستقبل بما يكفل ازدهاره
وقيامه بوظيفته التي تأخرت طويلا ، ذلك أن جمع ودراسة الماثورات
الشعبية ، من حكايات وأمثال وفنون وحرف وموسيقى ورقص ومعتقدات
وغيرها ، أصبحت ضرورة ثقافية وفكرية .

الأغنية الشعبية :

تحتل الأغنية الشعبية مكانا بارزا بين أنواع الابداع الشعبي ، في
مجتمعنا وفي غيره من المجتمعات . ولعل ارتباطها بالمناسبات العامة
والخاصة التي يحتفل بها المجتمع الشعبي ، ومسايرتها لبورة الحياة
التي يمر بها افراده ، كان له أكبر الأثر في ازدهارها وانتشارها ،
واحفاظ المجتمع بها ، وترديده لها كلما كانت هناك مناسبة يمكن ان
تسهم فيها الأغنية بدور فعال .

والجدير بالملاحظة أن هذه الأغاني التي عاشت قرونا طويلة -
شأنها شأن تراثنا الشعبي كله - لاتحظى بالاهتمام الواجب . وقد
أخذت ، برغم ذلك ، تفرض نفسها الآن على الحياة الثقافية والفنية ،
وتثير اهتمام الدارسين والمتنوقين لهذا اللون من ألوان الفن .

وبرغم انتشار ظاهرة الأغاني التي تتخذ سمة الأغنية الشعبية
وهيئتها ، وتداول المصطلح الدال عليها ، إلا أن مفهوم هذا المصطلح
وحده في حاجة الى المزيد من التوضيح ، لتجاوز مرحلة الاجتهاد
القائم على التخمين والظن والتصور الشخصي ، الى العمل العلمي الذي
يستند الى الأسس والمنهج التي تعارف عليها الدارسون ، واستقرت
لدى المدارس العلمية .

محاولات جمع الماثورات والأغاني الشعبية :

بذلت عدة محاولات لجمع مواد شعبية تصلح نواة طيبة لإعداد

اجمالي نشاط مركز القنون خلال عام ١٩٨٠

البيان	وحدة بحوث الألب الشعبي			وحدة العادات والمعتقدات			وحدة الثقافة الشعبية		وحدة القنون التشكيلية				العلاقات العامة			المكتبة	
	أشروطه	تكوين حكايات	بحث في الألب الشعبي	تكوين أشروطه	تصميم	تسجيل	بحث	تكوين عادات	بطاقات	تسجيل	بطاقات	تصوير أفلام	معارض	محاضرات	تصوير	استشارات مترجمون	السنة
مقدار التقدير	٢٩-	١٠+	٢٠٠	-	١٠	٢١-	١٠+	-	٣٠+	١١+	١٠٠-	٢٠+	٢٠	٦٠+	٢٠-	٣٠٠+	٢٤٠+
جملة عام ٧٩	٢٩	٨	-	١	٨	٢٥	١	١	-	-	٥٧٦	٣	-	-	٢	٣٥	١٨١
جملة عام ٨٠	١٠	٧	٢٠	١	٨	٤	٢	١	٣	١١	٦٥	٦	٢	٦	١	٣٧٨	٢٤٥

والجنائية .

• المواد التي جمعت بواسطة طالبات قسم الاجتماع بكلية البنات بجامعة عين شمس خلال الاعوام الجامعية ١٩٧٠/٧١/٧٤/١٩٧٥ ، عن عادات بورة الحياة .

• المواد التي جمعت بواسطة طلاب الماجستير والدكتوراه بقسم اللغة العربية بآداب القاهرة منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن .

• المواد التي جمعت عن الاغانى الشعبية بمحافظة البحيرة بواسطة هذا القسم عام ١٩٧٤ .

– محاولات مركز البحوث الجنائية والاجتماعية :

• المواد التي جمعت أثناء إعداد الجزء الأول من دليل العمل الميدانى عن دورة الحياة ثم نشرت تحت عنوان « الدراسات العملية للعوادات والتقاليد الشعبية » .

• المواد التي جمعت فى ثانيا اعداد الجزء الثانى الخاص بالمعتقدات والمعارف الشعبية من دليل العمل الميدانى .

• المواد التي جمعت فى ثانيا إعداد الجزء الثالث عن العادات والتقاليد الشعبية من دليل العمل الميدانى .

• قيام وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٧٠/٧١ ، بإعداد أول بيليوغرافيا عربية لشتى مصادر ودراسات الفولكلور .

– أنشطة هيئات أخرى :

وهى تشتمل على دور جمعية التراث الشعبى المصرى ، والمجموعة المتحفية الريفية بالمتحف الزراعى بوزارة الزراعة ، وما فى مكتبة الجمعية الجغرافية ، وحصيلة الجمع الميدانى للزراة والفنون التشكيلية الشعبية بالصحرارى وسيناء وسبوه ، والموضوعة حاليا بوكالة الغورى . هذا الى جانب جهود بعض الباحثين المصريين والاجانب فى هذا المجال .

نحو أسلوب علمى لرعاية الماثورات الشعبية :

ويقتضى الاسلوب العلمى الحديث لانشاء وتنظيم أى مركز للفنون

الشعبية – حتى يقوم بمهمته على خير وجه – أن يشتمل على الوحدات الآتية :

أولا : قسم الدراسة والبحث :

وهو يتفرع بدوره الى عدة شعب تخصصية :

• شعبة الأدب الشعبى أو الماثورات الشعبية الشفوية : لتنظيم مجموعة الأساطير والملاحم والسير ، والحكايات والقصص والظواهر التمثيلية ، والأغانى والأناشيد ، والأمثال والوصايا والألغاز .

• شعبة الموسيقى والرقص : وفيها يتطلب البحث – من بعد الجمع الميدانى – قيام دراسة تتبعية عن وظائف الإشارة والحركة والايقاع المصاحبة ، والى القيام بتسجيل هذه الظواهر وتدوينها طبقا للاسس العلمية العالمية .

• شعبة الفنون والحرف التقليدية : وهى لاتقل أهمية عن سابقتها لأنها تقوم على توصيف الاصاله وتوثيقها ، وعلى حسن الاستغلال الأمثل لفن التشكيل فى خلق فرص عمل للأسرة الراغبة ، بجانب الاهتمام الاساسى بالفنون التشكيلية الشعبية والحرف التقليدية ، والمحافظة عليها أمام ماتقدمه الآلة ، وخاصة الاشكال الوافدة من الدول التى سبقت فى مجال التصنيع ، وأمام سيطرة ذوق المدينة ، والعمل على تيسير استغلال الابداع فى تصنيفها والافادة منها سياحيا .

ثانيا : قسم الجمع والتصنيف والتوثيق :

يعتبر جهازا مفعليا للمركز ، ويعمل على تأصيل المناهج الحديثة فى ميادين الفولكلور ، ويتفرع الى شعب ثلاث :

– شعبة الجمع الميدانى :

وتهم بتنظيم وإيفاد البعثات الميدانية من المتخصصين الى بعض مناطق الدراسة نوريا ، للاستطلاع والجمع وتمييز مواد شعبية متكاملة أو خاصة بفرع أو بشكل من أشكال ابداعات الشعب وتفننه ، وذلك وفقا لأصول العمل الميدانى التخصصى ، كما عرفته الفروع الكبيرة من الدراسات الانسانية فى نواحى : توفر عناصر اختيار البيئة ، ووضع الاستخبار والحصول على المعلومات ، وتمييز المادة الشعبية ، وطرق

التسجيل المختلفة بالصورة والصوت والكتابة اللغوية وبالتدوين الموسيقي ، مع استكمال البيان بالوصف .

– شعبة التصنيف :

للقيام بعمل فنى يعتمد على مناهج مقررة ، وبأساليب تختلف باختلاف أشكال المواد الشعبية ومحتواها ووظائفها ، مع العمل على تتبعها ثقافيا عبر الزمان والمكان . ويثمر التصنيف مآلح عليه مؤتمرات الفولكلور الدولية من وجوب المبادرة الى وضع الأطالس للمآثورات الشعبية .

– شعبة التوثيق :

وهى تنشئ تنظيمًا يختلف عن تنسيق الكتب والآثار ، لأنه يضمن – بجانب تنسيق النماذج والمقتنيات والنصوص – جعل المعلومات والمعارف الخاصة بالمآثورات الشعبية فى متناول الدارسين والفنانين ، والعمل على تبادل الخبرة والخبراء مع مراكز التوثيق العالمية فى مجال الفولكلور .

ثالثًا : قسم آلات وأجهزة التسجيل السمعى والبصرى :

وهو العصب الحيوى فى عمليات الجمع والتصنيف والتوثيق ، والعمل على إنقاذ الظواهر والأشكال من خطورة التغير والانقراض ، وعقد دورات التدريب على استخدام هذه الأجهزة وصيانتها وإصلاحها ، مع الاستفادة الى أقصى حد ممكن من الأشربة والأفلام وصيانتها .

رابعًا : قسم المتحف والمكتبة :

إذا كان مركز توثيق الفولكلور هو المستودع المنظم لكل صور وفكر التراث الشعبى ، فإن بعض هذا التراث لا يمكن حفظه الا فى متحف خاص ، تتوفر فى مساحته امكانات العرض المتطورة ، وتحتاج بعض أقسامه الى تكييف درجة الحرارة والتحكم فى درجة الرطوبة .

ولقد استفادت الدول من نوع المتاحف المفتوحة التى بدأت تزدهر على مستوى عالمى ، حيث يتم فيها عرض مجموعة من المنازل والأجران والمباني العامة وغيرها ، على هيئة « قرية طبيعية » لها شوارعها ومحلاتها التقليدية ، وتحتوى على كل ما يستخدمه الانسان فى حياته

اليومية ، بجانب أدوات العمل المادية للزراعة والاستعمال المنزلى .

ويكمل وجود المتحف عمل « الأرشيف » الفولكلورى ، فضلا عن تكملة المكتبة التى تحوى المصادر المطبوعة والمخطوطة عن التراث الشعبى للمجتمع والمجتمعات الأخرى ، بجانب مواد التراث الموسيقى أو الشفوى التى تحفظ فى صورة مخطوطات ، أو فى صورة تسجيلات صوتية وأفلام تسجيلية ومسور فوتوغرافية . ولا يمنع أن يكون « الأرشيف » نفسه ملحقًا بمكتبة ، أو ملحقًا بمتحف إذا لزم الأمر .

على أنه عند استكمال المعهد العالى للفنون الشعبية لمقوماته العلمية والمادية ، تكون المهمة الأساسية للمركز هى : عملية الجمع الميدانى للتراث .

التوصيات

تأسيسا على العرض السابق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات للبحوث المقدمة ، والخاصة بهذا الموضوع ، يوصى بالآتى :

* اتخاذ الاجراءات لازالة التعديات ونزع ملكية الاراضى المخصصة لاقامة المعهد العالى للفنون الشعبية بمدينة الفنون بالهرم حتى يتسنى له استكمال مقوماته العلمية والمادية لكى ينهض برسالته .

* تدريب عدد كبير من الجامعيين ، ويمكن فى هذا الصدد : الاستعانة بالعاملين فى قصور الثقافة وبيوتها وروادها ، وأن يقوم المعهد العالى للفنون الشعبية بمهمة التدريب ، وأن توفر الثقافة الجماهيرية الأجهزة ، حتى يتسنى إعداد « أرشيف » للمآثورات الشعبية عامة والأغاني بصفة خاصة فى كل قصر للثقافة ، يمكن أن يتطور ليضم متحفا يحوى كل أشكال الابداع الشعبى .

* تخصيص عدد من المنح لأبناء المحافظات المختلفة للدراسة فى المعهد ، والتخصص فى جانب من جوانب الابداع الشعبى ، ليصبحوا بعد حصولهم على درجات علمية فى هذا التخصص ، قيادات علمية تقود العمل فى هذا المجال بمحافظاتهم .

* العمل على مولاة ايفاد المتخصصين الى الخارج لدراسة

لهذا التنسيق الدائم في هذا الميدان .

* دعوة الجمعيات والاتحادات والنقابات المعنية بالفنون - سواء التعبيرية أو التشكيلية ، وفي مقدمتها : نقابات الموسيقيين ، والمؤلفين والممثلين ، والمهن السينمائية . وكذلك : نقابات التشكيليين والتطبيقيين ، والمهندسين - للقيام بدور فعال في مجال الفنون الشعبية : حصرا وتسجيلا ورعاية . وان يمثل هذا العمل جانبا أساسيا من أنشطتها ، ومجالا من مجالات التعاون والتنسيق فيما بينها .

* أن يكون للمحليات دور ايجابي في العناية بالتراث الشعبي والفنون الشعبية في أقاليمها ، بناء على خطة مدروسة ، تقوم بموجبها كل محافظة بحصر وتسجيل تراثها الشعبي بجميع فروعها ، مستعينة في ذلك بالخبراء والمتخصصين .

- مع تشجيع الفنانين الشعبيين ورعايتهم ، وتيسير عرض انتاجهم في مختلف المجالات ، بالوسائل المتاحة ، على مستوى المحافظة ، ثم على مستوى الجمهورية .

* ان تبذل أجهزة الاعلام - وبخاصة الاذاعة والتلفزيون - مزيدا من الاهتمام بالفنون الشعبية والقائمين بها ، سواء بالحفظ والتسجيل للتراث الشعبي ، أو بتقديم الندوات الثقافية للتعريف به ، أو بعرض هذا التراث - تمهيدا وتشكيلا - في قالب أصيل ، بالتعاون مع الخبراء والمتخصصين ، مع تجنب الأعمال التي تجنح الى القالب التجاري ، لما قد ينطوي عليه ذلك من احتمالات إهدار ما يزر به هذا التراث من قيم وأصالة .

* قيام أجهزة وزارتي الثقافة والشئون الاجتماعية ، باقامة المعارض الدورية لفنون التشكيل الشعبي ، واقامة العروض الفنية الموسيقية والراقصة ، وتعميمها في أجهزة الشباب والثقافة الجماهيرية ، وفي الاعياد الاقليمية للمحافظات وفي مناسبات الموالد ، وغيرها .

* قيام وزارة السياحة واتحاد الصناعات ، باجراء المسابقات الدورية في عرض منتجات الفن التشكيلي الشعبي بالعواصم والاقاليم ،

الفولكلوريات ، إما في بعثات ، أو في دورات تدريبية ، ابتغاء سد النقص الواضح في كوادر المركز ، مع النظر في تطبيق كادر الجامعات على نوى التخصص الأكاديمي من العاملين بالمركز .

* تعميم دراسة الفنون والآداب الشعبية بكلية الفنون وكلية الآداب بالجامعات .

* إصدار دورية علمية تقوم بنشر المواد الشعبية المجموعة ، لتصبح بعض النظرات والأفكار غير الصائبة عن الابداع الشعبي وأشكاله ومضامينه . كما تضم هذه الدورية دراسات علمية عن الماثورات الشعبية للتعريف بها وبأهميتها ، وتقديم نماذج علمية للدراسة والتحليل والنقد ، مما يمكن أن يثرى حياتنا الثقافية والفنية ، ويحفز على الاهتمام بهذا التراث الثري .

* العمل على إنشاء مدارس حرفية في صناعة الفنون التشكيلية التقليدية ، وبخاصة في الأحياء أو البيئات أو المناطق المتميزة بالتراث الشعبي التشكيلي . ويمكن البدء - كمرحلة أولى - بإنشاء أقسام خاصة بهذه الحرف ، في المدارس الصناعية الموجودة فعلا بهذه الجهات .

- مع النظر في إتاحة الفرصة أمام الصبية المشتغلين بهذه الحرف للالتحاق بهذه الاقسام طبقا لضوابط وشروط معينة ، وذلك حفاظا على نظام التلمذة الصناعية وتوريث الصنعة الذي أوشك على الانقراض .

* العمل على توثيق الروابط بين التراث المصري وبين نظائره في البلاد العربية . وذلك عن طريق : إعادة عقد المؤتمرات لبحث مشكلات الدراسة العلمية للتراث الشعبي العربي ، وجمعه في أطلس عربي جامع ، وإنشاء مركز توثيق وتسجيل قومي عربي ، وتشجيع تبادل اقامة المهرجانات الشعبية وفرق البحوث .

* قيام وزارات الثقافة والشئون الاجتماعية والزراعة والحكم المحلي ، والهيئات والكليات الجامعية المعنية ، بتنسيق الالتزام القومي في مداومة جمع وتصنيف وتوثيق أنواع الفولكلور المصري ، وتيسير وضعها في متناول الباحثين والفنانين ، واستصدار القرارات اللازمة

وتخصيص شارة بعلامة الجودة لورش الانتاج ومحلات البيع المتخصصة
في بيع منتجات هذا الفن .

مسرح الدولة والمجتمع

يرتبط ازدهار الفنون عامة ، والمسرح بصفة خاصة ، بما يحققه
المجتمع من تقدم في ميادين الفكر والاقتصاد والسياسة ، وفي طريقة
الحياة .

ومن ثم اقترنت العصور الذهبية للمسرح العالمي ، بعصور الازدهار
الفكري والثقافي والحضاري ، قديما وحديثا .

ولا يقتصر دور المسرح على كونه نتيجة تعقب هذا الازدهار ، بل ان
له دورا أساسيا باعتباره احد مسبباته ، اذ ان عصور الازدهار قد تتجه
- في غيبة الفنون وبورها في التذكير بالقيم الانسانية - الى التركيز
على التقدم المادي البحت ، ومن هنا يأتي دور المسرح في تصحيح
المسار وترسيخ القيم الانسانية .

المسرح المصري وبوره :

كان للمسرح المصري - وبخاصة في فترة ازدهاره - دور أساسي
في حياتنا الثقافية ، اذ كان منبرا مسموع الكلمة ، ومؤثرا في الوجدان
العام . وسوف يظل للمسرح في مصر - كما هو الحال في البلاد

المتحضرة - دوره الفعال في المجتمع ، وبخاصة في بناء الانسان . وفي
هذا المجال تبرز حقيقتان :

- الحاجة إلى إعادة تقييم ماتوارثناه ، على مدى نحو نصف قرن ،
من عادات وتقاليد وقيم ، ليتمكن تناولها عن طريق المسرح لاعادة تشكيل
الوجدان العام في اتجاه القيم والعادات الأكثر نفعا وتقدما .
- ان الذي يحدد معالم مسرح المستقبل في مصر - جزئيا - الواقع
الثقافي والمسرحي الراهن .

الواقع المسرحي الراهن :

يقتضى التخطيط لدور فعال للمسرح في بناء الانسان المصري ،
الوقوف عند بعض الارقام والاحصاءات الأساسية ، التي تمثل أوجه
النشاط المسرحي في السنوات العشرين الأخيرة ، والصادرة عن « البيت
المسرحي » (هيئة المسرح سابقا) ، في سبتمبر ١٩٨٣ .

وتشير دلالة هذه الارقام - مقارنة بالارقام الأساسية للنشاط
المسرحي في مرحلة الستينات - الى انحسار في جميع أوجه النشاط
المسرحي ، واذا أخذ في الاعتبار أن هذه الارقام تفترض ثبات متغير
اساسي ، وهو عدد السكان في مصر - فانها لاتمثل نسبة التراجع
الحقيقي ، وبخاصة بالنسبة لعدد المشاهدين .

وكدليل على ذلك يمكن المقارنة بين احصاءات سنة ١٩٨٠ وسنة
١٩٦٦/٦٥ بافتراض أن أرقامها تبين الحد الأمثل بالنسبة لعدد ليالي
العروض ، والمسرحيات والمشاهدين :

١- اجمالي ليالي العروض :

السنة	العدد	النسبة
١٩٦٦/٦٥	١٣٦٠	٪١٠٠
١٩٨٠	٧١٢	٥٢,٣ ٪ (في حالة ثبات عدد

السكان) .

٣٥ ٪ تقريبا (على أساس

الزيادة في عدد السكان) .

احصاءات عام ١٩٨٠ ، باحصاءات موسم ١٩٦٦/٦٥ . وذلك على النحو الآتى :

موسم ١٩٨٠ :

وتحسب نسبته على أساس عدد العروض خلال الموسم الواحد × متوسط عدد الفنانين الذين يشتركون فى العرض الواحد ، (وهو ٢٠ فنانا وفنانة) ، ثم مقارنة تلك النسبة بالعدد الكلى للفنانين العاملين بالهيئة مقابل رواتب ثابتة :

٢٠ عرضا مسرحيا × ٢٠ فنانا

= ٤٣٪ من الطاقة المتوفرة

٩٠٨ فنان يعملون فى الدولة

وقد بنيت هذه النسبة على أساس اشتراك الفنان الواحد فى عرض مسرحى واحد ، اما اذا كان الحد الأدنى لاشتراك الفنان فى عروض مسرحية هو مسرحيتين ، لأمكن استخدام الطاقات البشرية الموجودة بطريقة أفضل .

موسم ١٩٦٦/٦٥ :

٧٤ عرضا مسرحيا قدمت بالفعل × ٢٠ فنانا = ١٤٨٠ فنانا .

وهو استغلال أمثل للطاقات البشرية ، على أساس أن عدد الفنانين الموظفين فى الهيئة اثناء ذلك الموسم ، لم يزد عن ٨٠٠ فقط ، مما يفيد أن الفنان الواحد كان يشترك فى عرضين كل عام .

وتؤكد المقارنة بين هذين النموذجين ، الحقيقتين السابقتين وهما :

— عدم استخدام كل الطاقات المتوفرة لدينا بالفعل .

— ان هناك تراجعا مستمرا فى استخدامنا لهذه الطاقات اذا قورنت بفترة الستينات .

بالنسبة للعائد المادى :

ومع أن النظرة الصحيحة للمسرح تقوم على اعتباره خدمة ثقافية أكثر منه سلعة تجارية ، فما زال الدخل معيارا أساسيا لما تحققه فرق مسرحية تعتمد تماما على دعم الدولة .

٢- اجمالى المسرحيات

السنة	العدد	النسبة
١٩٦٦/٦٥	٧٤	٪١٠٠
١٩٨٠	٢٠	٪٢٧ (فى حالة ثبات عدد السكان) .
		٪١٥ (على اساس الزيادة فى عدد السكان)

٣- اجمالى عدد المشاهدين :

السنة	العدد	النسبة
١٩٦٦/٦٥	٤٣٦٧٠٠	٪١٠٠
١٩٨٠	١٢٥٠٠١	٪٢٨.٦ (فى حالة ثبات عدد السكان)
		٪٢٠ (على اساس الزيادة فى عدد السكان) .

نسبة استغلال الطاقة السكانية :

اما عن الاستغلال الأمثل لطاقات المسرح من ناحية عدد المقاعد التى توفرها مسارح الدولة فى العام الواحد ، فنجد أن طاقة هذه المسارح لعام ١٩٨٠/٧٩ — باستثناء مسرح الجمهورية — هى ١٧٧٦٤٠ مقعدا ، فاذا قورنت بعدد المتفرجين فى الموسم نفسه وهو ٥٦٤٢٣ متفرجا ، يتضح أن نسبة ما يستغل من طاقة المسرح المكانية المتوفرة بالفعل ، هى ١٧٪ فقط . وقد حسبت على اساس عدد المقاعد الموجودة فى نور العرض ، وعدد الليالى التى يمكن أن تفتح فيها المسارح أبوابها ، تبعا لحالة دار العرض اذا كانت تعمل بصفة موسمية أو طول العام . وتوضح هذه النسبة التناقص المستمر منذ منتصف الستينات .

نسبة استغلال الطاقة البشرية :

وبالنسبة لاستغلال الطاقة البشرية المتوفرة بالفعل ، يمكن مقارنة

وتشير الاحصاءات الى تراجع الايرادات ، على الرغم من ارتفاع متوسط سعر تذكرة الدخول ، ومن تزايد عدد السكان . فقد بلغت ايرادات موسم ٧٧ / ٨٠ للمسرح القومي ١٥٠٧٦ جنيها ، وهو رقم متواضع بالنسبة لما هو متوقع من مسرح الدولة الاول وبوره الكبير .

وتفيد الاحصاءات أن الدولة تتحمل ٣٨,٥ جنيه عن كل تذكرة مما يدعو الى اعادة النظر في سياسة دعم الدولة للمسرح وتقييم ما أدت اليه هذه السياسة من نتائج .

- وإذا كانت هذه الدراسة تهتم بمسرح الدولة الرسمي بوجه خاص ، فإن تنشيط ونهضة الحركة المسرحية في مصر عامة تحتاج الى الاهتمام بقطاعات المسرح المختلفة ، ومن بينها :

- مسارح القطاع الخاص .

- مسارح الثقافة الجماهيرية .

- المسرح الجامعي .

- المسرح المدرسي .

وسيبدأ اعداد البحوث عن مسارح القطاع الخاص في دورات المجلس القادمة ، ثم عن المسرح الاقليمي ، وفي مقدمته قطاع مسارح الثقافة الجماهيرية .

التوصيات

انطلاقا من الايمان بأهمية رسالة المسرح في بناء الانسان ، ومن دلالات الارقام الخاصة بالحركة المسرحية لمسرح الدولة ، في السنوات الاخيرة ، فإن البدائل الممكنة اقترحها - بوجه عام - تتلخص فيما يأتي :

* ضرورة التوصل الى صيغة ايجابية للربط بين انجازات التكنولوجيا واستخدامات الفنون الادائية في بناء الانسان ، بعد أن أصبح التلفزيون ثم الفيديو منافسين قويين لهذه الفنون .

ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجربة الستينات ، حيث تحققت بين التلفزيون وبين الفنون الادائية علاقة صحية مثمرة .

* وضع تخطيط سليم لاستعادة اهتمام الجمهور بمسرحه ، ويتطلب

هذا ، في المقام الأول ، الاهتمام بالادارة المسرحية باعتبارها علما له أصوله وقواعده ، وبحيث تكون للمسرح أدواته الفنية التي تقوم بتخطيط السياسة الفنية للبيت المسرحي ، وتكون له جهته الادارية التي تقوم على توفير افضل السبل لتحقيق هذه السياسة .

• وحتى يتم ذلك ، يجب اعادة النظر في اوضاع البيت المسرحي (هيئة المسرح) بهدف تحقيق التوازن بين فئات الفنانين والفنيين والاداريين ، لتعود الهيئة اداة فعالة في خدمة الحركة المسرحية .

* ايجاد صيغة جديدة لعلاقة الفنان بالدولة تحقق عائدا ثقافيا قوميا أكبر ، وفي هذا الاتجاه يمكن دراسة امكان الغاء توظيف الفنانين ، والتحول الى العقود (المناسبة) أو اختيار الفنان بين الوظيفة وبين العمل بأجر مقابل عطاء واضح محدد ، أو الاكتفاء بالنشاط الحر .

* اعادة النظر في سياسة الدعم الكامل للمسرح بهدف ترشيده واخضاعه لضوابط ومعايير واضحة ، من بينها على سبيل المثال :

- نجاح سياسة الفرق المسرحية وادارتها في تحقيق عائد ثقافي ومادي .

- تعيين مديري الفرق لمدة أقصر ، مع ارتباط بقاء المدير في منصبه بنجاحه في ادارة فرقته المسرحية .

* النظر في وضع سياسة محددة ، تهدف الى تحقيق تناسب مقبول بين عدد السكان ودور العرض على مدى الأعوام العشرين القادمة ، وخاصة بالنسبة لمسارح الأقاليم .

ويمكن أن تسهم هيئة التخطيط العمراني والمجتمعات الجديدة بدور فعال لتحقيق هذا الهدف .

* زيادة العناية بشئون الاعلان والدعاية ، لأهميتها البالغة في مخاطبة الجمهور واجتذابه .

* ايفاد عدد من الشباب في بعثات ومنح تدريبية لدراسة علوم الادارة المسرحية .

* ضرورة العودة لتأكيد دور الفنون الادائية في المدارس ، بمداخلها المختلفة . وإذا كانت الأعداد الكبيرة مع قلة المباني المدرسية ، لا تسمح

المسرح الغنائى المصرى ومستقبله

المسرح الغنائى عرض مسرحى تلعب فيه الموسيقى والغناء دورا رئيسيا فى التعبير الفنى ، ولاتكتمل رسالته بغيرهما ، وهو قد يكون عرضا مسرحيا تواكب فيه الموسيقى والغناء من بداية العرض الى نهايته ، أو قد يكون مزيجا من التمثيل والغناء يتناوبان داخل العرض المسرحى ويتكاملان . والاول هو الذى اصطلح الغرب على تسميته باسم أوبرا (أو الدراما الموسيقية) ، والثانى يتناول عادة موضوعا خفيفا يتسم بروح الفكاهة ، وهذا يسمى « أوبريت » وهى تصغير لكلمة أوبرا .

دوره ومظاهر تأثيره :

والمسرح فن جديد على حياتنا الثقافية وقد اليها من الغرب فى القرن الماضى ، نون أن تكون له إرهابات سابقة فى الابداع الفنى المحلى ، الا فى بعض التمثيليات الوعظية التى يؤديها فنانون شعبيون . أما المسرح الغنائى - الذى تقدم تعريفه - فقد كان رافدا من روافد المسرح فى مصر ، ظهرت بداياته الاولى فى أواخر القرن الماضى ، ثم تهيأت له ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أدت الى ازدهاره فى مطلع هذا القرن ازدهارا حقيقيا ، حتى اصبح قوة فنية لها وزنها وتأثيرها السياسى فى فترة الصحوة القوية ، التى بلغت ذروتها فى ثورة ١٩١٩ وماتلاها من السنوات التى تبلورت فيها أهداف مصر القومية فى التخلص من الاحتلال ، واقامة حياة فكرية وثقافية واقتصادية مصرية صميمة .

وقد كان ازدهار الاوبريت فى تلك الفترة ، مسيرا لذلك الاتجاه

بالممارسة الحقيقية لتلك الأنشطة ، فينبغى أن يعرض ذلك ، مرحليا ، عن طريق الفرق الفنية الزائرة ، والتى يجب أن تكون جزءا أساسيا من نشاط مسرح الدولة بتنقلها بين أقاليم مصر المختلفة .

* بذل مزيد من الاهتمام بالمسرح الجامعى ، حتى يصل الى جمهور

الطلاب ، ولاينحصر نشاطه فى الاشتراك فى المسابقات السنوية .

ويمكن لهذا المسرح - اذا هيمى لتأدية دوره بصورة صحيحة - أن

يلعب دورا أساسيا فى احداث نهضة مسرحية حقيقية ، عن طريق

الجمهور المسرحى ، ثم الاسهام فى بناء الانسان المصرى .

* العناية بالنشاط المسرحى فى الاقاليم ، وايجاد صلة وثيقة وفعالة

بين مسرح الدولة الرسمى ، وبين مسرح الثقافة الجماهيرية .

وفى هذا الميدان لابد من الاهتمام بدور الثقافة الجماهيرية فى

تنشيط المسرح الاقليمى ، مع التخطيط لتعاون حقيقى بين الثقافة

الجماهيرية والبيت المسرحى العام .

* أهمية ادخال التكنولوجيا المسرحية ، لخدمة التكنيك الفنى

الحديث ، ولتسيرة التطورات العالمية فى هذا المجال .

* الاهتمام باحياء الكوميديا الراقية لكى تكون مدخلا لاجتذاب

الجمهور ، واعادته للمسرح ، ومن ثم الارتقاء به نحو أنواع أخرى من

المسرحيات .

* إعادة النظر - بصفة مستمرة - فى أجور الفنانين ، وامكان

دراسة حصول النجوم على نصيب فى حق الاداء العلنى بعد تسجيل

وتسويق العمل الفنى فى الداخل والخارج .

* الاهتمام بتقديم المسرحيات ذات الطابع الخاص ، كالمسرحيات

الشعرية ، والمسرحيات التى تتناول موضوعات التاريخ الاسلامى .

* ايجاد صلة قوية بين البيت المسرحى الرسمى ونشاط القطاع

الخاص المسرحى ، للوصول الى خطة متكاملة تحقق إثراء الفن

المسرحى كما وكيفا ، وتخصيص جوائز لفرق القطاع الخاص المسرحى

تهدف الى تدعيم التزام هذه الفرق بالقيم الفنية للفن المسرحى .

التقليدى . ولما كانت الموسيقى والغناء هما أهم العناصر التى تقوم عليها « الأوبرا » فإنها تدخل دائما فى عداد النماذج الموسيقية ، أو الموسيقى المسرحية .

الأوبريت :

وتعتبر صيغة مصغرة من صيغ « الأوبرا » ، وهى أيضا مسرحية غنائية تتناول موضوعا فكاهيا فى أغلب الأحيان ، وتكتب بالشعر أو الزجل ، وتشمل عددا من الألحان الخفيفة المتنوعة ، والثنائيات والألحان الجماعية ، والرقصات التى ترتبط بفكرة الرواية ، ويتخللها حوار بين الممثلين .

صيغ أخرى حديثة :

وإذا كان التطور المسرحى قد استحدثت المسرحية القصيرة ذات الفصل الواحد ، فيما يعرف بمسرحية « الريبورتاج » أو « الاوتشورك » ، فقد ظل فى ميدان المسرح الغنائى أيضا نموذج أوبرالى من فصل واحد يسمونه فى اسبانيا « زارزويلا » ويتعلق بموضوع وطنى يؤدى بالغنائيات والرقص والكورال والأوركسترا ، وهو يقارب مانجده فى بعض النماذج الأوركسترا غنائية بالمسرح العربى اللبناى .

ومثل هذه النماذج القصيرة للمسرح الغنائى مما يخدم مطالب التذوق الفنى وروح العصر الحديث معا .

نشأة المسرح الغنائى فى مصر وتطوره :

إذا كانت الصيغ الفنية للمسرح الغنائى قد أصبحت واضحة المعالم شكلا ومضمونا ، فإن أية دراسة متكاملة عن المسرح الغنائى المصرى تقتضى مراجعة - تعتمد على الأسلوب العلمى - لانتاج مؤلفينا منه ، منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وذلك تبعا للمعارف عليه حضاريا من توفر صيغ ومطالب تنفيذ هذا الفن .

ويؤخذ فى الاعتبار أن ما كان يقدم على مسرح الأوبرا التى أنشئت عام ١٨٦٩ من روائع الانتاج العالمى ، لم يكن موجها الى جماهير المصريين ، ولكنه كان مقصورا على ضيوف الخديوى وحاشيته وأبناء

القومى العام نحو تأصيل الروح المصرية ، وتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى ، كما لعب المسرح الغنائى فى هذا المجال دورا نافعا ، لما له من تأثير عميق على الجماهير التى تعشق الكلمة والغناء ، وتجد فى الأوبريت - وهى أكثر أنواع المسرح الغنائى تقبلا على المستوى الجماهيرى عندنا - مزيجا شيقا ومؤثرا ، من فنون الكلمة واللحن والحركة واللون والضوء وفن التشكيل معا ، ولذلك انتشرت الأوبريتات ومايشبهها من الاستعراضات الغنائية انتشارا سريعا فى مصر فى مطلع هذا القرن .

ولازالت العوامل الاقتصادية والسياسية التى ساعدت على هذا الانتشار تفتقر الى الدراسات والبحوث بالمعاهد الموسيقية المتخصصة وغيرها ، للاهتمام بها فى التخطيط لصحوة جديدة للمسرح الغنائى ، بما له من اثر لاينكر على المشاهدين ، خاصة وأن عناصر هذه الصحوة بدأت تتجمع فى خريجى المعاهد الموسيقية والمسرحية الرسمية ، وعن طريق أجهزة الدولة المتخصصة ، فى تقديم هذه النوعية من العروض على المسرح أو فى التلفزيون والسينما ، بل من خلال الاذاعة أيضا (الصور الغنائية) .

الصيغ الفنية لانتاج المسرح الغنائى

يقوم المسرح الغنائى ، أساسا ، على العمل الموسيقى ، مع مايساحبه من أداء غنائى وتمثيلى ، ولذلك يجرى تأهيل طلبته فى معاهد الموسيقى . وإذا كان مفهوم صياغاته يتضمن كلا من نموذجى الأوبرا والأوبريت ، فإن ذلك يخرج من نطاق الاستعراضيات ، على غير المتبع عندنا حتى الآن من ضم المسرح الغنائى الى هذا القطاع .

وتشتمل الصيغ الفنية لانتاج المسرح الغنائى ، طبقا للعرف السائد عالميا ، على أنواع معينة من الاعمال الفنية ، هى الأوبرا ، والأوبريت ، ويضاف اليهما صيغ أخرى حديثة .

الأوبرا :

وهى مسرحية غنائية منظومة بالشعر ، ويتم تلحينها من أولها الى آخرها بالموسيقى ، لكى تؤدىها بطولات الغناء الانفرادى والجماعى - مع « طاقم » الباليه ان اقتضى الامر - بما يجاوز قدرات التخت

من الموسيقيين بجهود طيبة في هذا الاتجاه ، حتى أصبح لدينا زاد وافر من الغناء المسرحي ، لحنه موسيقيون مقتدرون .

واقع مسرحنا الغنائى المعاصر

تأثرت الفنون بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي واكبت ثورة ١٩٥٢ ، وظهر ذلك واضحا في الصياغات الموسيقية والغنائية ، سواء من ناحية موضوعات التعبير أو الإيقاعات أو الألحان التي تشكلت في صيغ كورالية تتحدث عن آمال وأحلام مصر وأهلها ، متحولة بذلك من لوعة التعبير عن « الأنا » الانفرادى الى التعبير عن واقع الجماهير وتطلعاتها .

وقد صاحب هذه التحولات انشاء مؤسسات الفن الحديثة وأدواته مثل : اوركسترا القاهرة السيمفوني ، وفريق الكورال ، وأكاديمية الفنون بمعاهدها العليا : للتمثيل والسينما والكونسرفتوار والباليه ، والتلوثق الفنى ، والموسيقى العربية ، والفنون الشعبية . كما تتطلع نقابات المهن الفنية للمشاركة في وضع خطط وبرامج التعليم الموسيقى ، ونشر ابداعات الفن المتطورة .

وحرصت الدولة على تشجيع الابداع الفنى عن طريق الاخذ بنظام التفريغ ومنح الجوائز التقديرية والتشجيعية . وفي سنة ١٩٦٦ أنشأت وزارة الثقافة « المسرح الغنائى » ، وقدم بعض الاوبريتات المصرية من انتاج العشرينات والثلاثينات ، كما قدم اوبريتات عصرية للحنين معاصرين اشترك في صياغتها وتجهيزها الموسيقي أكثر من مؤلف وملحن ، مما أفقدها عنصر الوحدة الفنية في الروح والموضوع ، وعجل بنهاية عرضها لعدم الاقبال عليها .

ولقد قامت محاولات لعرض الاوبريتات العالمية المترجمة ، فلم تحظ بالنجاح ، وربما يعود ذلك لأن الحانها لاتلائم بيئتنا ولاتعبر عن مشاعرنا . كما تمت محاولات أخرى لاتدخل في باب الأوبرا أو الاوبريت ، تمثلت في انشاء الفرقة الغنائية الاستعراضية وذلك في سنة ١٩٦٢ حيث قدمت بعض الاستعراضات الغنائية الراقصة على مسرح البالون .

البيوتات ذات الاصل الشركسى والتركى ، والجاليات الأجنبية والسائحين .

ومع ذلك ظهر فنانون من المصريين أو من العرب الوافدين ، تمثل جهودهم الطور الأول لانشأة المسرح الغنائى المصرى ، حتى أوائل القرن العشرين .

ويلاحظ أن معظم انتاج هذه المرحلة كان في غالبه مسرحيات تمثيلية تسبقها أو تتخللها أو تنتهى بها أغنيات القصائد والأدوار والمنولوجات ، عند كل من : يعقوب صنوع ، وأبو خليل القباني ، وكامل الخلعى ، وسلامه حجازى ، وعبد الحامولى ، ومنيرة المهدية ، ومن نهج نهجهم في التعامل مع المسرحيات الخالصة بفواصل التغنى والطرب ، أو أهازيج استهلال الحفلات واختتامها بتحية الجماهير ووداعها .

ويمكن أن يقال بعامه : ان هذا الطور قام على الطرب وغناء القصائد والموشحات وما أشبه ذلك ، يؤديها أفراد عرفوا برخامة الصوت وجودة الاداء ، ولم يعتمد في الكثير على الأغاني الشعبية وأغاني المجموعات .

وتجدر الإشارة الى أن تيارا جديدا قد ظهر في فترة الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وما بعدها ، اتخذ اسلوب مغايرا لما سبق ، وتبلور فيما يعرف بالمسرح الخليع ، ونتيجة للتأثيرات السيئة لهذا الاتجاه ، فقد أصدر شيخ الأزهر عام ١٩١٨ منشورا بتحريم تقديم الخلاعة على المسرح .

وقد تصدى لهذا التيار مجموعة كبيرة من الشباب المصريين الجادين وكونوا جمعية أنصار التمثيل لتأليف الأعمال الجادة وتطوير المسرح الغنائى . وكانت بداية هذا التطوير كتابة محمد تيمور أوبريت « العشرة الطيبة » التي ألف موسيقاها سيد درويش .

وقد التزم سيد درويش في مؤلفاته الموسيقية للمسرح الغنائى بالتكوين الموسيقي والتوزيع « الأوركسترالى » ، وتمثل أعماله طور التأصيل والنضج للمسرح الغنائى المصرى . وقد شارك في هذا التصوير والتأصيل داود حسنى ، ثم زكريا احمد ، كما شارك غيرهم

ومع التنوية بما بذل من جهد في تقديم الأعمال الدائمة المبررة ، أو الأعمال الكاملة ، المحلية منها أو العالمية ، فيلاحظ أن مجموع هذا النشاط ظل مستحوماً بمؤثرات سلبية ، يمكن حصرها في النقاط الآتية :

• ان فرقة الأوركسترا السيمفوني -- عصب التدريب وم صاحبة العروض -- تتبع ادارتها هيئة المسرح ، وتلتزم بخطتها السنوية في تقديم الحفلات السيمفونية الأسبوعية مما لا ييسر لها التفرغ اللازم لتدريبات وعروض المسرح الغنائي .

• ان طاقم بطولات الغناء الانفرادي ، يخضع بعضه مع فريق الكورال ، لقطاع الموسيقى هي هيئة المسرح ، على حين يعمل الباقيون بوظائف هيئة التدريس الموسيقي بالأكاديمية السنونية وغيرها ، ولهذا يتعذر الانتفاع بهم على الوجه الأكمل .

• ان فريق الباليه اللازم للمسرح الغنائي ، مازال يبيع معد الباليه بالأكاديمية ، ولا يندرج الانتفاع بأفرادها إلا مالم الأجازات السنوية ، أو بتدبير الإجازات على « حساب الدراسة في المهنة » .

• على الرغم من وجود تدريبي المعاهد الموسيقية واكتسابهم لبعض الخبرات في تجهيز وأداء أعمال المسرح الغنائي ، الا أن الميدان مازال يفتقر الى توفر كوادر التخصص الموثوق بشهرتها الكاملة ، وخاصة في الاخراج والقيادة وتدريب الكورال ، والتدريب الصوتي ، وعزف الاصطحاب التدريبي على البيانو ، بالإضافة الى أن النشاط نفسه مازال يفتقر الى بيته المسرحي الخامس وادارته ، من بعد حريق مسرح الأوبرا .

• ان إلحاق فرقة المسرح الغنائي والأوبريت بقطاع الاستعراضيات ، يعتبر تصنيفاً غير صحيح ، الى جانب تأثيره السلبي في عدم تكامل عناصر الأوبرا والأوبريت معاً في وحدة ادارية وفنية واحدة ، تضمن إيجاج العروض بأساتذة التخصص في التدريب والاشراف ، وبمعايير العزف والغناء النوعي المطلوب .

• ان تكليف ملحنى الأعواد بصياغة أغاني الأوبريت ، ثم تكليف احد المتخصصين الدارسين بكتابة التوزيع الاوركستراالى وقيادته ، يفرض أعمالاً خالية من وحدة التكامل الفني ، مما أدى الى قصر العمر الزمني

للعروض ، برغم النفقات الباهظة ، وحرمان الجماهير في عواصم الاقاليم من حقها في مشاهدة وتذوق فنون الأوبرا والأوبريت حتى الآن .

نحو مسرح غنائي متكامل

ان اتبناه الدولة الى بناء دار جديدة للأوبرا -- أى للمسرح الغنائي -- بعد احتراق الدار القديمة في عام ١٩٧١ ، يعتبر استجابة لحاجة ثقافية يستكمل بها الوطن لوازمه من منشآت الحضارة الموسيقية ، الى جانب أهميته في ترقية الغناء والموسيقى ، كما يحقق ماتضمنه الدستور من واجب قيام الدولة « بكفالة حرية البحث العلمي والابداع الأدبي والفني والثقافي للمواطنين ، ومن توفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك . . » ، بالإضافة الى أن تحقيق هذا الانجاز يعتبر اسهاماً حضارياً لتتوق فن المسرح الغنائي .

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التجهيز والاعداد لبناء الأوبرا وتشغيلها ، وذلك على النحو الآتي :

الموقع وكفاءة المبنى :

ينبغي أن يتوّن موقع دار الأوبرا الجديدة وسطاً بين ملتقى أحياء العاصمة ، وألا يبتعد عن تدفق وسائل المواصلات الجماهيرية السهلة ، وأن يكون طراز عمارته لائقاً بمظهر منشأة ثقافية رفيعة المستوى ، وأن تتسع مساحة عمارته لاحتواء اقسام وأنوات تجهيز وعرض الفنون التعبيرية ، من حفلات اوركستراالية ، الى عروض للأوبرا والأوبريت والباليه وأن تجهز صالاته بأحدث ماتوصلت اليه تكنولوجيا معمار المسرح وآلياته ، ومبنسة الصوت ومستحدثاته ، مع الاتساع الكافي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الزوار . وأن يتوفر بالمبنى كافة ورش التجهيز المسرحي اللازمة ووسائل تدريب فنيها وعمالها .

الطاقم الفني :

وينبغي أن يعد من الآن تخطيط مدروس ، تلتزم به المعاهد العليا للتمثيل والموسيقى والباليه لاستكمال ماتحتاجه من طواقم التنفيذ الموسيقي والغنائي ، الى جانب العمل الدوري المستمر لإنضاج خبرات هذه العناصر من بعد تخرجها ، وخاصة عن طريق البعثات لدورات التدريب العملى المشتركة في مسارح الخارج .

النصوص :

أما بالنسبة للنصوص ، فينبغى وضع تخطيط سنوى لما سوف يقدم للجماهير من أعمال قومية ، أو عالمية معربة النص على الاصل الموسيقى العالمى ، أو بلغة انتاجها ، سواء كانت العروض على مسرح الأوبرا بالقاهرة ، أو فى الجولات الفنية بالداخل والخارج . على أن يؤخذ فى الاعتبار تخليص الانتاج القومى من الأوبريتات مما سادته منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من الخروج عن نطاق شكل ومحتوى الصيغة الفنية المتعارف عليها لهذا الفن .

مع توجيه اهتمام خاص الى الاعمال العالمية التى يتصل موضوعها بالشرق تاريخيا أو جغرافيا مثل : أوبرا عايدة ، وسميراميس ، وشمشون ودليلة ، إذ ان عرض أمثال هذه الاعمال يعتبر عونا على تذوق انتاج المسرح الغنائى جماهيريا .

ومن المناسب أن تترجم النصوص العالمية ليتم الغناء باللسان العربى على موسيقى الاصل الخالص .

وضرورة الاستعداد المبكر من الآن لمناسبة افتتاح دار الأوبرا الجديدة ، وذلك ببذل أقصى الجهود الفنية ، التى تدعمها الطاقات التى توفرت لمصر لكى تكون هذه المناسبة اشعاعا موسيقيا مصريا معاصرا .

ويقترح فى هذا الشأن مايلى :

- اختيار نصين مسرحيين أحدهما تاريخى والآخر معاصر ، يتوفر فى كليهما القيمة الأدبية الرفيعة وابران القيم السامية بشكل يثير الاعتداد بالوطن .

- يطرح موضوع تلحين مسرحيات غنائية (أوبريت) تلحينا مسرحيا متكاملًا يتسم بالاصالة والابتكار والبعد عن الاقتباس ، ويشمل الغناء الانفرادى والثنائى والكورال ورقص الباليه بجانب الحوار المسرحى على أن يقوم المؤلف بنفسه بالتأليف الموسيقى الكامل . ويمكن أن يشترك أكثر من مؤلف بالعمل ، وتقوم هذه الاعمال على أسس

أكاديمية عن طريق لجنة من المتخصصين فى الموسيقى ، ويتم تقديم أفضل الأعمال التى تحوز تدعيم أكبر عدد من أعضاء اللجنة بناء على تقارير مكتوبة من كل عضو على حدة .

- إعادة تقديم احدى أوبريتات سيد درويش بتوزيع موسيقى جديد يتفق مع روح الموسيقى الأصلية وباخراج مسرحى جيد .

- تقديم احد عروض الباليه التى ترتبط بالبيئة المصرية فرعونيا أو شعبيا ، على أن يستند إعدادة الى بحوث علمية وتاريخية تخدم بالآخرى عمليات اختيار تصميم الحركات والملابس .

توسيع نطاق العروض :

وسوف تكتمل الفائدة من تطوير وتنشيط مسرحنا الغنائى ، اذا عملنا على تقديم انتاجه الى أكبر عدد ممكن من الجماهير العريضة بعواصم الأقاليم ، وذلك بالتنسيق مع أجهزة الحكم المحلى . ويمكن فى هذا المجال الانتفاع بمسارح قصور الثقافة المنتشرة فى البلاد ، بعد تهيئتها لاستقبال فرق العزف الأوبرالى .

التوصيات

وعلى ضوء التقرير والبحوث المقدمة بشأن موضوع « المسرح الغنائى » وفى إطار المناقشات التى دارت حولها . وكذلك توصيات المجلس فى دورته الثانية بشأن موضوع « الموسيقى والنهوض بها حتى عام ٢٠٠٠ » يوصى بما يأتى :

* التأكيد على ما أوصى به المجلس فى دورته الثانية بشأن : « إعادة بناء دار الأوبرا بالقاهرة ، واعطاء هذا المشروع - بعد دراسته من جميع النواحي - أهمية خاصة ، على أن تزود الدار الجديدة بمكتبة للمسرحيات والمقروءات الموسيقية ، وبنتحف للحضارة الموسيقية » .

* أن يراعى فى إعداد مشروع إعادة بناء الأوبرا ، أن تكون منشأة حضارية ، ذات أهمية خاصة فى ترقية الغناء والموسيقى ، واسهاما مصريا عربيا فى تذوق فن المسرح الغنائى مع توسيع نطاقه : ثقافة وحضارة . ومن ثم ينبغى تحقيق الظروف الكفيلة بنجاح المشروع وفى مقدمتها :

مناسبة الموقع وكفاءة المبنى وتجهيزاته ، تهيئة طواقم التنفيذ الموسيقي والغنائي المدرية .

* الالتزام فى بناء واعداد المسارح على مستوى الجمهورية ، بالمقاييس والمواصفات والتجهيزات الفنية الكفيلة بتوفير الصلاحية لهذه المسارح لتقديم العروض بما فيها الأوبرا والأوبريت ، حتى يتاح توسيع نطاق العروض لتشمل عواصم الاقاليم .

* حصر وتسجيل تراثنا فى المسرح الغنائى ، وضبطه بالنقطة ، ووضع بين يدى المتخصصين لتقويمه والعمل على اعاده إخراجها بالإمكانات الحديثة .

* كتابة وتوثيق تاريخ المسرح الغنائى المصرى - بمعرفة لجنة من المتخصصين الأكاديميين - للتعريف به لدى المثقفين بوجه عام ، ويكون فى متناول الباحثين المتخصصين ، والدارسين من طلبة المعاهد وطلبة الجامعات .

* أن تعمل معاهدنا الموسيقية على تشجيع طلاب الرسائل الجامعية على اختيار موضوعات من هذا التراث ، أو دراسة علم من أعلامه .

* العمل على نقل فرقة المسرح الغنائى والأوبريت ، من قطاع الاستعراضيات ، الى مكانها الطبيعى بقطاع الأوبرا . وضم فريق الباليه والكورال وشخصيات الغناء الانفرادى الى هذا التجمع ، ليكون نواة الفريق المتكامل للعمل بمسرح الأوبرا الجديد .

* تشكيل فريق اوركستراالى خاص بالأوبرا والأوبريت والباليه . وأن يراعى فى خطط معاهد الموسيقى والتمثيل والباليه بالاكاديمية ، تحقيق احتياجاتنا من مختلف عناصر الغناء المسرحى مستقبلا ، ومداومة إيفاد البعثات للتخصص فى الاخراج والقيادة وتدريب الكورال المسرحى ، وتربية الصوت وانضاج مستويات أبطال الغناء الانفرادى بالتدريب المشترك على مسارح اوبرات الخارج .

* أن يعهد بتلحين مؤلفات مسرحنا الغنائى وتوزيعها الاوركستراالى

معا - كلما أمكن ذلك - الى شخصية واحدة من الاخصائيين الدارسين .

* الاهتمام بتشجيع الانتاج فى مجال المسرح الغنائى ، وذلك بوضع الجوائز ومنح التفرغ ، سواء للنصوص الجديدة ، أو لتوزيع اوركستراالى للأعمال القديمة أو للاخراج المتميز ، أو لتعريب النص الشعرى الاجنبى ، تيسيرا لأداء الأعمال العالمية وموسيقاها باللسان العربى . مع العناية باكتشاف الأصوات القادرة على الأداء فى المسرح الغنائى ، وتشجيعها ومتابعتها بالتدريب العلمى السليم ، وفتح الاداء أمامها فى أجهزة الاعلام .

- مع الاهتمام قدر الامكان بالتوفيق بين الاصاله والمعاصرة ، ووضع التصورات الملائمة للتطورات المستقبلية ، بالنسبة للموسيقى عامة ، والمسرح الغنائى بصفة خاصة .

* تشجيع القطاع الخاص للاسهام بدوره فى المسرح الغنائى ، باعتبار المبادرات الفردية فى هذا المجال تشكل دعما لهذا الفن الرفيع ، يستوجب العناية به من مختلف الأجهزة المعنية بالمساعدات الفنية والمادية ، بالإضافة الى الاعفاءات الضريبية الممكنة .

* أن تتضمن برامج الاذاعة والتلفزيون عروضاً دورية ، مع الشرح لأعمال المسرح الغنائى القومى والعالمى ، وأن تهتم السينما المصرية باخراج الأوبرات والأوبريتات المناسبة .

وفى هذا الاتجاه ، يجدر أن تقوم الاذاعة عامة ، والتلفزيون خاصة ، بما أتيح لهما من امكانات ، بتقديم زادنا من تراث المسرح الغنائى ، وإظهاره فى ثوب قشيب ، حتى يكون التجديد على أساس من تراثنا العريق .

* أن تعمل الهيئة العامة للكتاب على اصدار سلسلة من ترجمات قصص الأوبرا والأوبريت ، على مدى تاريخ المسرح الغنائى ومدارسه المختلفة فى العالم ، مع تيسير تداولها جماهيريا بسعر مناسب .

للتعارف والاعلام على المستوى العالمى .

الانتاج السينمائى التسجيلى فى مصر :

وفى مصر يقوم عدد كبير من الوزارات والهيئات بإنشاء وحدات سينمائية متخصصة فى الانتاج السينمائى التسجيلى لتدعم بها أهدافها وتساعد على تحقيق أغراضها وتنفيذ برامجها . غير ان هذا الانتاج لم يحقق الفائدة المرجوة مما توفره السينما التسجيلية من امكانيات ، لعدم وجود صلة مباشرة بين تلك الجهات ، واقتنارها الى التنسيق فيما بينها فى مجال انتاج الافلام التسجيلية ، من حيث : الكم ، والمضمون ، والشكل ، وتوفير فرص العرض الملائمة .

فمنذ بداية مرحلة الانتاج الأولى للفيلم التسجيلى وتنفيذه فى مصر ، تعددت جهات الانتاج ، ما بين جهات يرتبط نشاطها بالجانب الاعلامى والثقافى والفنى ، كالهيئة العامة للاستعلامات ، والتليفزيون ، وهيئة السينما ، وجهات ووزارات حكومية تعمل على تحقيق أهدافها الاعلامية او الارشادية كوزارات الصحة ، الزراعة ، والبحث العلمى ، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب ، وأفرع القوات المسلحة ، ومشروع السد العالى وهيئة قناة السويس وغيرها من المؤسسات والمشروعات الكبرى .

تحليل مضمون الافلام التسجيلية المصرية :

وبدراسة تحليلية لمضمون الافلام التسجيلية المصرية ، التى انتجت خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ ، نجد أن فئات التحليل تحدد مايلى :
- أفلام تناولت موضوعات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومجالاتها :
كالزراعة - الصناعة والتجارة - الثروات الحيوانية والمائية والنباتية - السياحة - المشروعات الاقتصادية الكبرى .

- أفلام مرتبطة بالتنمية الاجتماعية ومجالاتها : كالرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد - زيادة السكان - المواصلات - ثم الفئات كعمال التراحيل .

- أفلام مرتبطة بالتنمية الثقافية والفكرية ، ومجالاتها : كالأنشطة العلمية - العادات والتقاليد - المدن والأحياء المصرية - مدن العالم - نور

الفيلم التسجيلى وتطويره

نوره وأهميته :

يحقق الفيلم التسجيلى درجة عالية من الجمع بين مميزات الاتصال الجماهيرى الواسع الانتشار والاتصال الشخصى المؤثر ، مما يجعله من أهم الوسائل التى تعمل على تدعيم الرسالة التى يحملها ويتوجه بها الى الجماهير ، لتحقيق الأهداف الاعلامية أو الإرشادية أو الثقافية المرجوة .

ويتيح عرض الفيلم التسجيلى ، على مجموعات متجانسة ، امكان الاستفادة من نظرية التدفق الاعلامى ، الأمر الذى يسهل الحصول على نتائج رد الفعل والاستجابة لدى المشاهدين المستهدفين ، وهذا بدوره يفيد فى توجيه حركة الانتاج الفيلمي فيما بعد ، من ناحية الشكل أو المضمون ، لتحقيق أعلى درجة من التفاعل بين أطراف النشاط الاعلامى .

ويمكن رد ذلك الى ارتباط الانتاج التسجيلى السليم بالواقع الفعلى للحياة اليومية للجماهير ، وبهذه الخصائص مجتمعة أصبح الفيلم التسجيلى من أكثر الأشكال الفنية والاعلامية ارتباطا بالمجتمع ومشكلاته ، وأصبح فى كثير من الدول أداة معاونة لتنفيذ خطط التنمية واحداث التغيير الاجتماعى ، وذلك بالاضافة الى كونه وسيلة هامة

العبادة - المتاحف - الفنانين - الأدباء - الزعماء .

- أفلام تناولت نشاط القوات المسلحة والحروب والقضية الفلسطينية .

- ويلاحظ على إنتاجنا في مجال الفيلم التسجيلي بوجه عام ، مايلي :
- أنه يغفل موضوعات ومجالات أخرى عديدة تخدم أهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

- عدم تنوع الانتاج من حيث المضمون والشكل بما يناسب الفئات الاجتماعية والثقافية المتنوعة .

- تناول الموضوع الواحد في أكثر من فيلم لأكثر من جهة ، مع عدم تغيير شكل ومضمون المعالجة .

- ضعف الميزانيات المخصصة للانتاج الفيلمي في كل جهة ، برغم أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الفيلم التسجيلي في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتي :

* انشاء مركز قومي لانتاج الأفلام التسجيلية ، يتولى تحديد سياسة حركة الفيلم التسجيلي على مستوى الدولة ، وكيفية توظيف الانتاج السينمائي التسجيلي لخدمة مختلف الجهات والمرافق في المجالات : التعليمية ، الارشادية ، التثقيفية ، الاعلامية والتوثيقية .
ويكون من مهامه :

- وضع خطة للانتاج على مستوى الدولة ، تتضمن انشاء موسوعة للأفلام التسجيلية تغطي فروعها المجالات المختلفة ، مثل التاريخ ، الآثار ، السياحة ، الفنون ، وغيرها . مع خطة زمنية سنوية للانتاج حتى عام ٢٠٠٠ .

- التنسيق بين جهات الانتاج المختلفة لتحقيق الهدف القومي .
- اعداد الدراسات لتوفير المادة العلمية اللازمة للانتاج ، بما في

ذلك الدراسات الفنية والسيكولوجية والاجتماعية .

- الاشراف على مستوى التنفيذ للارتفاع بمستويات الانتاج شكلا وموضوعا .

- قياس مدى تأثير هذه الأفلام ، ودرجة تفاعل الجمهور المستهدف مع ماتقدمه من معلومات أو نصائح أو توجيه ، وتقديم هذه الدراسات للجهات المعنية .

- توفير الامكانيات المادية والفنية والبشرية اللازمة للانتاج بالمستوى اللائق ، وبالمواصفات التي تتفق مع ظروف العرض ، على المستوى القومي .

- انشاء هذا المركز لايحول دون استمرار التلفزيون أو غيره من الجهات في الانتاج المستقل لحسابها الخاص ، لتوفير احتياجاتها أو للتبادل مع الدول الأخرى .

- امكان النظر في تطوير المركز التابع لوزارة الثقافة ، ليؤدي الدور المطلوب من المركز المقترح .

* توسيع رقعة تبادل الانتاج الفيلمي التسجيلي مع الدول العربية بخاصة ، والدول الاسلامية والاجنبية عامة .

* توفير فرص العرض الملائمة في التلفزيون ودور العرض السينمائي والمعاهد التعليمية ومناطق التجمعات ، محليا وخارجيا .

* التوسع في اقامة المهرجانات الدولية للأفلام التسجيلية ، للافادة من عروض مختلف الدول ، وتبادل الخبرة ، واتاحة فرص الانتشار للفيلم التسجيلي ، حتى يساهم بإمكاناته المتعددة في مرحلة التطوير .

* ايجاد أرشيف كامل للانتاج السينمائي التسجيلي - يتبع المركز القومي المقترح - يجمع كل ماسبق انتاجه من أفلام ، سواء من قبل الجهات المعنية بالنشاط الإعلامي والثقافي والفني ، أو الجهات الأخرى ، كالوزارات والمؤسسات ، أو من قبل القطاع الخاص السينمائي .

* النظر في إنشاء شعبة خاصة لفن الاخراج للأفلام التسجيلية بالمعهد العالي للسينما .

الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية

منذ أن تشكلت حركة رسمية للثقافة الاقليمية - بدءا من ظهور الجامعة الشعبية عام ١٩٤٥ ، وتحولها الى مؤسسة الثقافة الشعبية بوزارة التربية والتعليم ، ثم جامعة الثقافة الحرة وتبعيتها لوزارة الثقافة بعد ثورة يوليو ، وأخيرا الثقافة الجماهيرية عام ١٩٦٩ - والمسرح يؤدي أهم أدوار هذا الجهاز الضخم ، باعتباره أهم أنواته الابداعية والمعبرة عن متغيرات الواقع الاقليمي ، فالسينما ونوادي الفيديو كاسيت والمكتبات تعتمد اساسا على انتاج العاصمة ، وتقوم بترويجه ، مما يجعل السيادة لثقافة العاصمة ، ويجعل ثقافة الاقاليم فى مستوى التابع ، ومع استثناءات قليلة ، اتجهت غالبية فرق الفنون الشعبية الاقليمية - تحت تأثير الرغبة فى التطور - إلى أشكال غير ناضجة مما قدمته فرق العاصمة لفنون تلك الاقاليم .

ويوضح البيان الاحصائى الوارد فى الصفحة التالية مدى نشاط الحركة المسرحية لقصور وبيوت الثقافة الجماهيرية فى عشر سنوات (من سنة ٧٣ - ١٩٨٢) .

ويتبين من دراسة واقع مسرح الثقافة الجماهيرية - ولاسيما فى ضوء الكم الكبير من عروضه خلال مهرجاناته الأخيرة - مايلى :
- يتكون الهيكل التنظيمى لمسرح الثقافة الجماهيرية من ستة

تكوينات نوعية ، وهى :

فرق قصور الثقافة (٢٧ فرقة) ، فرق بيوت الثقافة (٤٩ فرقة) ، الفرق القومية (١٠ فرق) ، الفرقة النموذجية بالعاصمة ، فرقة السامر المسرحية بالعاصمة ، وعدد من نوادى المسرح ، تساعد عشر ادارات معاونة .

ويقتدر هذا الهيكل التنظيمى الى التخطيط العلمى للمستقبل ، مما يؤدي الى غيبة الملامح والقسمات والفلسفة المحددة لكل تكوين مسرحى ، ويخلق تضاربا بينها ، مع تقييد حركة التخطيط بحدود السنة المالية فقط .

- غيبة التوثيق العلمى لحركة هذا المسرح ، مما يجعل حركته منفصلة عن الامس ولا تشكل خطوة نحو الغد ، هذا فضلا عن غيبة الاتجاهات العلمية الابداعية داخل الثقافة الجماهيرية ، فيما عدا إبداعات مرحلية وموقوتة .

- الاعتماد كليا فى الابداع على الموهبة التلقائية ، على الرغم من أهمية العلم الى جانب الموهبة ، تأليفا وتمثيلا وأخراجا ، وهو ما تمس الحاجة اليه فى مسرح الثقافة الجماهيرية .

- مازال هذا المسرح أسير نمط المعمار الغربى المغلق بالخشبة الايطالية أو مسرح العلبة ، سواء لارتباطه بداخل المسارح الجاهزة البناء بقصور الثقافة فى ١٣ مسرحا ، أو بدور العرض المغلقة والمؤجرة لمدة عروض الثقافة الجماهيرية ، أو بالمسارح المتنقلة التى تغلق « كعلبة » أثناء العرض ، وذلك الى الحد الذى جعل الفرق الاقليمية التى تعرض مهرجاناتها بالقاهرة فى مسرح السامر الحالى تغلق خشبة هذا المسرح المفتوحة ، وتصنع لها (كواليس) لدخول وخروج الممثلين . وترتب على ذلك أن مسرح الثقافة الجماهيرية مازال مرتبطا بالفكر المرتكز على تقليدية العرض ، ولتأثر العرض المسرحى بنمط المعمار المقدم فيه ، ستظل تطورات هذا المسرح أسيرة المعمار القائم .

- يتطلب الرصد لواقع حركة مسرح الثقافة الجماهيرية ، ضرورة

تطور أنشطة قصور وبيوت الثقافة
من سنة ١٩٧٣ - ١٩٨٢

السنة	عدد العروض		المستفيون	
	العدد	التغير السنوي ونسبته	العدد	التغير السنوي ونسبته
١٩٧٣	٦٣٧		٥٧٣٦٢٧	
١٩٧٤	٨٩٢	٢٥٥+ ٤٠,٠+	٩٦٧٣٦٢	٣٩٣٧٣٥+ ٦٨,٦+
١٩٧٥	٧٠٩	١٨٣- ٢٠,٥-	٥٠٨٣٣٣	٤٥٩٠٢٩- ٤٧,٤-
١٩٧٦	٨٥١	١٤٢+ ٢٠,٠+	٤٧٩٥٤٠	٢٨٧٩٣- ٥,٦-
١٩٧٧	٨٣٩	١٢- ١,٤-	٤٦٧٢٧٤	١٢٢٦٦- ٢,٥-
١٩٧٨	٨٨٠	٤١+ ٤,٨+	٤٨٥١١٨١	١٧٩٠٧+ ٣,٨+
١٩٧٩	٨٨٧	٧+ ٠,٨+	٤٨٠٠٩٠	٥٠٩١- ١,١-
١٩٨٠	١٢٤٠	٣٥٢+ ٣٩,٧+	٣٦٥٩١٨	١١٤١٧٢- ٣٣,٧-
١٩٨١	٩٧٣	٢٧٦- ٢١,٥	٣٨٤٥٤٦	٢١٦٢٨+ ٦,٠+
١٩٨٢	١٠٩٣	١٢٠+ ١١,٠+	٣٢٩٥٩١	٥٤٩٥٥- ١٤,٢-

والثقافة ، والحكم المحلى . الى جانب الاذاعة والتليفزيون ، للاستفادة من امكانات الوزارات والهيئات العاملة فى حقل التنمية الاجتماعية والثقافية خارج العاصمة .

* تحويل مركز الرواد - التابع للثقافة الجماهيرية - الى مركز متخصص فى الدراسات الابداعية ، ومنها المسرح ، واقامة دورات تخصصية فى مجال التأليف والافراج والديكور المسرحى فى التجارب الحديثة ، مع التركيز على نمط المسرح الشعبى .

* تدعيم فكرة المسرح البسيط ، المتوجه الى الجماهير فى مواقعها والعمل على البحث عن أنماط معمارية مرتبطة بطبيعة وتراث هذا الشعب فى الاتصال والتلقى لفنونه الشعبية ، دون أن يعنى ذلك مصادرة الحق فى الإبداع بالأنماط القائمة واستخدام امكاناتها الكثيرة .

* تدعيم نوادى المسرح فى مجال المحاضرات والندوات ، واطلاق حرية التجريب للشباب .

* إثراء حركة التأليف المسرحى بالتقدير المادى والمعنوى المناسب وإتاحة الجوائز المغرية لمسابقات المؤلفين لمسارح الاقاليم .

* تحديد فلسفة لكل تكوين مسرحى تابع لجهاز الثقافة الجماهيرية لتحديد التمايز النوعى بينها .

* مراعاة الصالح العام وصالح المشاهدين لمسرح الثقافة الجماهيرية ، وذلك من خلال رقابة جادة تكفل له مستوى مناسباً من الناحيتين الفنية والتعليمية .

* العمل على شراء المسارح المتنقلة ، سابقة التجهيز ، مرنة التركيب والتشكيل .

* تدعيم الاعلام لأنشطة هذا المسرح وربطه بالسياسات الاعلامية للدولة كمنبر من منابرها الفكرية والديمقراطية .

* العمل على تكليف خريج المعهد العالى للفنون المسرحية - باقسامه الثلاثة : النقد - التمثيل والافراج - الديكور ، العمل بالمسرح الاقليمى لمدة عامين على الأقل ، قبل انتقاله الى أى مكان يرغب فيه .

العمل على رفع درجة التنوع الجمالى والوعى العلمى بفن المسرح لدى مبدعيه ومتذوقيه معا ، وأن يلعب هذا الجهاز دورا هاما فى ربط ابداعات مسرحه ، بحركة مجتمعه ، والكشف عن مكوناته ، والعمل على توعية رواده ، والتحرك معهم وبهم ، ادراكا للدور المستهدف للنمو الاجتماعى بواسطة المسرح .

أهمية تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية :

وتبرز أهمية تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية من خلال عدة اعتبارات ، فى مقدمتها :

- ان المسرح الجماهيرى يمكن أن يؤدي دورا فعالا فى اطار السياسة الثقافية للمجتمع ، والتى تستهدف النهوض به ، والعمل على تنمية درجة الوعى الفكرى والجمالى فيه باعتبار أن الثقافة الجادة والمسرح الجاد وسيلتان من الوسائل الهامة لبناء المصرى المنتمى والمنجز لمخططات وطنه .

- ان المسرح الاقليمى الجماهيرى فى مجمله ، وفى حركته الجماعية ، يمكن ان يكون وسيلة معاونة على صياغة هوية قومية صحيحة ، يشارك فيها جميع ابناء مصر .

- أن المسرح الاقليمى الجماهيرى يعتبر من بين المجالات الفنية لعرض الممارسات الديمقراطية ، للتجاوز الخلاق ، الذى يمنح للرأى والرأى الآخر حرية التفاعل الجاد .

- أن الأديب الروائى أو الكاتب المسرحى اذا ما وجد تقديرا ماديا ومعنويا كافيا ووجد المجال الواعى لفكره ، أمكن أن يكون انتاجه من العوامل الأساسية فى بناء شخصية الانسان النافع المنتمى لوطنه .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بالآتى :

* التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بتطوير مسرح الثقافة الجماهيرية ، وفى مقدمتها وزارات التربية والتعليم ، والتعليم العالى ،

* أن يقوم التلفزيون بعرض نسبة ملائمة من عروض مسرح الثقافة الجماهيرية سنويا ، نظير مقابل مادي مناسب .

* انشاء مجلس اشرافى أعلى للمسرح الاقليمى يضم اعضاء من المحليات ، والثقافة الجماهيرية ، وقيادات مسرحية غير ادارية .

وذلك لتنسيق وتخطيط العمل المسرحى فى الاقليم ، والاستفادة من امكانيات الوزارات والهيئات العاملة فى حقل التنمية الاجتماعية والثقافية خارج العاصمة .

النهوض بمسرح الطفل

يكتسب الاطفال جانباً كبيراً من معارفهم وخبراتهم عن طريق ملاحظتهم للكبار ، وعن طريق « تمثيل » مختلف الأنوار ، وبالتدريب على مواقف الحياة المستقبلية عن طريق وضع انفسهم موضع الاختبار وذلك الى جانب مايلمهم الكبار بما يتفق مع مراحل نموهم . فالاطفال يقلدون مايسترعى انتباههم ومايحبهونه ، ويحاكونه فى محاولات تعرفهم على مايحيط بهم ، ويدخل فى هذا كل ما يشاهدونه فى الأفلام السينمائية ، وعلى شاشة التلفزيون ، ومايقروونه فى الكتب المناسبة لهم ، واثناء استكشافهم التدريجى لأسرار البيئة المحيطة بهم ، تتكون لديهم أنماط معينة من السلوك لاتحددها لهم الميول الطبيعية وحدها بقدر ماتحددها لهم ظروف بيئاتهم ، وتتكشف فى بعضهم موهبة الابداع التى تحتاج الى حسن الرعاية والتدريب حتى تتحول لديهم الى قدرة ايجابية .

ولما كانت العلاقة التى تربط الاطفال بما يشهدهونه على خشبة المسرح اثناء التمثيل علاقة شمول وكلية ، وبها يدعون أنفسهم لما يجرى على خشبة المسرح برضى وتفتح - فان للمسرح دورا ذا أهمية تربوية فى مجال الطفولة وفى تنمية الشخصية .

والتجربة المسرحية بهذا المفهوم لاتكتفى بمساعدة عقول الاطفال على استغلال مناطق جديدة من الادراك وحسب ، ولكنها أيضا توسع علاقاتهم الشخصية بعوالم أوسع من عالمهم المحدود وتعمقها .

وقوة اهتمام الاطفال بالتجربة المسرحية لاتحتاج الى جهد كبير لإثباتها ، ويكفى للتدليل عليها ملاحظتهم وهم يتابعون بشغف مايجرى على خشبة المسرح طالما كان قريبا من مداركهم ، ولما تصدر عنهم همسة . ومن الواضح هنا أن نفسية الاطفال تكون على استعداد للتوحد مع الشخصيات المسرحية ، وبالدرجات التى تجعلهم قابلين لاكتساب خبرات ومعارف تفوق كثيرا مستوى خبراتهم ومعارفهم فى مرحلة معينة من اعمارهم .

لهذا كله تزايد الاهتمام بمسرح الطفل ، منذ القرن الثامن عشر ، على المستوى العالمى وتخصص له كاتبو نصوصه المناسبة ، فضلا عن انشاء قاعات عروضه الخاصة . ومنذ تلك الفترة وعالم الحضارة يضاعف من اهتمامه بكل مايقدم للاطفال من مسرحيات . ومن الشواهد أنه ما من مدينة أمريكية واحدة بغير مسرح تخصصى للطفل ، وأن عدد مسارح الاطفال فى الاتحاد السوفيتى يستحوذ على ٢٥٪ من مجموع مسارح الدولة وبمقدار بلغ ٢٠٠ مسرح بجانب مايزيد على ١٥٠ مسرحا للعرائس ، وأن مسرح برلين للاطفال يشاهده سنويا ربع مليون طفل ، وأن الاتحاد العالمى لمسارح الاطفال فى باريس يمثل مؤسسة ثقافية وحضارية عالمية تتوافر على تبادل الخبرات والمعلومات فيما يخص الطفل ومسرحه .

وأما فى مصر ، فقد ظهر أول اهتمام لربط المسرح بالاطفال فى سنة ١٩٣٧ عندما أنشأت وزارة المعارف العمومية « تفتيش المسرح المدرسى » ، لكن هذا المسرح ظل بمثابة جمعية تمثيل داخل بعض

المدارس ، لايتعدى نشاطها غير إفادة عدد قليل من الطلاب حين يتأتى لهم تقديم حفل فى نهاية العام .

وتتمثل أول تجربة مصرية حقيقية لمسرح الأطفال فى قيام وزارة الإرشاد القومى سنة ١٩٦٤ بإنشاء شعبتين لمسرح الاطفال احدهما للقاهرة والأخرى للاسكندرية ، وبعد ذلك تبنت هيئة الاذاعة والتلفزيون هذا المسرح حتى تمكن من ممارسة نشاطه بتقديم اعمال مؤلفة او مقتبسة او مترجمة ، إلى أن توقف فى موسم ١٩٦٨/٦٧ ، ثم عاد مرة أخرى فى فبراير سنة ١٩٦٩ تحت إشراف وزارة الثقافة .

وبإنشاء مسرح الاطفال الملحق بمركز ثقافة الطفل أمكن التغلب على صعوبتين : فقد تم بناء مسرح لهذا النشاط ، وتكونت من أجله فرقة شبه ثابتة وأصل بعض أفرادها العمل فيه بدءا من عام ١٩٧١ . وفى مواكبة هذا النشاط المحدود أمكن ظهور بعض كتاب التخصص فى تأليف مسرحيات الطفل .

غير أن مسرح الاطفال عندنا لايزال غير قادر على توجيه العروض الخاصة بمستويات الأعمار المختلفة للطفولة ، وغير قادر على الانتشار أو العمل على زيادة عروضه ، بسبب ضالة الميزانيات المخصصة لهذا النشاط التربوى والفنى ، ولندرة قاعات العرض المختلفة .

ولما كان الطفل - باعتبار المستقبل - صاحب دور رئيسى فى تحديد مستقبل الفن المسرحى ، ضمن مستقبل أوجه حياة الغد الأخرى - بات من الضرورى تضافر الجهود المعنية لتحقيق الخطوات الإيجابية للمسرح بصفة خاصة ، وزيادة الاهتمام بتربية الاطفال التربوية الفنية وتزويدهم بالثقافة المسرحية الرشيدة المناسبة لأعمارهم ، حتى يجيء المستقبل لمصر بجهود أرقى نوتا وأكثر وعيا وأنضج تجربة وأبعد إسهاما فى الحركة المسرحية .

خصائص كتابة مسرحيات الطفل :

ولقد برهنت شتى التجارب ، حتى الآن ، على ضرورة توفر

خصائص معينة فى كتابة مسرحيات الطفل ، منها :

- أن تكون المسرحية موجهة الى فئة معينة من الصغار بالميزات

الآتية :

× فى فترة ما قبل سن الخامسة :

وهى فترة لا يحتاج فيها الصغار الى حضور مسرح ، اكتفاء بممارسة اللعب الإيهامى او التخيلى ، وإن كان من المفيد إثارة اهتمامهم كلما أمكن بنوع العروض التى تعتمد على الحركة وحدها ، مثل عروض الرقص التوقيعى القصيرة التى تتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ دقيقة .

× فى الفترة من سن الخامسة حتى الثامنة :

وهى فترة ازدهار للخيال الذى يصلح له تقديم مادة القصص الخيالية أو الأسطورية وما يدور حول الحيوانات ، باعتبارها ينبوعا خصبا وجاذبا لانتباه اطفال هذه الفترة .

× فى الفترة من الثامنة الى الثانية عشرة :

وهى التى يزدهر فيها الميل الى الاعجاب بالبطولات ويزداد فيها الاهتمام بنوع المسرحيات التى يمتزج فيها الغموض بالبطولة ، وبأعمال الأبطال ذوى الجرأة والقدرة على مواجهة الاخطار أو تجنبها فى أخرج المواقف ، ويتغشاهم سرور الراحة حين ينتصر البطل وينزل العقاب بالأشرار .

هذا مع ملاحظة أن البنات فى هذه الفترة من العمر يفضلن نوع المسرحيات التى تدور حول العواطف الأسرية والفنية ، وكل ما يدور حول بطلة تحقق ما يحققه الأبطال ، وتستطيع التغلب على العقبات ، مع الاكتفاء بقليل من مواقف الاثارة .

× الفترة من الثالثة عشرة الى السادسة عشرة :

وهى فترة الرومانسية التى يفضل فيها الفتيان امتزاج العاطفة بالمغامرة ويزداد عندهم الميل الى توكيد القيم المثالية ، ويصلح لها - أكثر ما يصلح - نوع المسرحيات التى تدور حول النجاح فى المشروعات

والتوصل الى مراتب القيادة والزعامة .

- أن تكون المسرحية مناسبة في طول وقتها ، وبمعدل يتراوح ما بين ٤٥ ، ٧٥ دقيقة تبعاً لتقدم عمر الصغار .

- أن يتم رسم شخصياتها بغير تعقيد ، وأن يراعى جانب التتابع الطبيعي للأحداث وأن تكون المادة من حكاية مشوقة ، ويتخلل سياقها روح الفكاهة ، الى أن تنتهى بالخاتمة العادلة .

- أن توضع في لغة قومية وحوار يتناسب ومستوى إدراك وفهم الأطفال .

- أن تتيح صياغتها فرصة لإمكان استخدام الحركات الياقاعية والأغاني والموسيقى للصغار ، على أن تستثنى سن ما بعد الحادية عشرة والثانية عشرة من الإسراف في استخدام هذه العناصر تلافياً للارباك في تلقى إيقاع العرض .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها من مناقشات ، وكذلك ما تضمنته تقارير المجلس في دوراته السابقة عن المسرح ، فإنه يوصى بما يلي :

* انشاء مركز قومي خاص بمسرح الطفل ، على نحو يتيح لمصر الانضمام الى عضوية الاتحاد الدولي لمسارح الكبار والصغار .

* ادراج عنصر « مسرحية الطفل » في التقدم لنيل جوائز الدولة في الفنون والآداب ، وفي منح التفرغ المسرحي . مع فتح أبواب الترقى لفناني مسرح الطفل والعرائس الى أعلى المستويات في مجالاتهم .

* أن يتضمن منهج المعهد العالي للفنون المسرحية كافة مواد التخصص المتعلقة بمسرح الأطفال .

* قيام مراكز البحث العلمي المتخصصة بدراسة ومتابعة ما يتعلق بنجاح أهداف مسرح الطفل .

* انشاء مسرح قومي نموذجي للطفل يضم - بجانب الممثلين

والمخرجين - جهازاً تخصصياً من عناصر بناء العملية المسرحية في الكتابة وعلم النفس والاجتماع والتربية . مع توفير الاعتمادات اللازمة لكي يمارس هذا المسرح نشاطه بصفة مستمرة ، وخاصة بعواصم الاقاليم .

* أن تتضمن الخطة السنوية لكل شعبية من شعب مسرح الكبار تقديم مسرحية واحدة للطفل على الأقل ، ويمثلها نفس أعضاء المسرح على خشبة عرضه ، وبمعدل مرة أو مرتين أسبوعياً في غير أوقات عروض الكبار .

* أن يقوم التلفزيون بتصوير الجيد من مسرحيات الأطفال من بين أنتاج كافة الجهات المعنية والعمل على تحويل المسرحيات إلى « فيديو » للاستخدامات المنزلية ، على أن يعهد بأمر الاختيار إلى لجنة من خبراء مسرح الطفل وعلماء النفس والاجتماع .

* ان يعتمد التلفزيون سنوياً جزءاً من ميزانيته لانتاج عدد من مسرحيات الأطفال ، وأن يخصص للعرض برنامجاً ثابتاً بعنوان « مسرح الطفولة » ضمن برامج الأطفال .

* أن تقوم شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات بإنتاج مسرحيات للأطفال يراعى فيها دقة اختيار النصوص ، وأن يشرف على عمليات الانتاج خبراء متخصصون .

* الاهتمام باللون وبالفن التشكيلي في مسرح الطفل وتنمية التجربة الموسيقية مع بحث اماكن بناء دار مناسبة لمسرح الطفل .

* ان تتولى هيئة الكتاب عملية النشر السنوى - في كتيبات شائقة اللون والصورة - لمسرحيات الطفل التي يتم انجازها . مع مراعاة استلهاهم قيمنا الاصيلية تاريخياً ودينياً .

* دعم ميزانيات : مركز ثقافة الطفل ، ونوادي الأطفال ، ومراكز الشباب ، والمسرح المدرسى ، لتتمكن من تقديم العروض المسرحية في أنشطة المدارس والشباب ، وفي الثقافة الجماهيرية بشكل مستمر

ومنتظم ، والعمل على عقد دورات تدريبية دورية للعاملين في هذا المجال .
* العمل ، ما أمكن ، على اشراك الاطفال أنفسهم في عملية تأليف النصوص وفي التمثيل . مع مراعاة حسن اختيار من سيكتبون لمسرح الطفل ممن تتوافر لديهم الثقافات المناسبة والحس الوطني والدينى والتربوى .

ترشيد انتاج واستخدام مسجلات الفيديو

تعتبر متابعة التطور العلمى والتكنولوجى من الأمور الضرورية ، لمواجهة تحديات العصر ، وتحقيق طموح البشر وآمالهم . سواء كان ذلك فى مجال الصناعة أو الزراعة أو الثقافة والفنون والاعلام .
على أن هناك منجزات علمية وتكنولوجية كانت تمثل فى بداية ظهورها خدمات ترفيهية أو اعلامية ، ثم تنوع استخدامها لتدخل ضمن وسائل العلم الحديث ، مثل السينما ثم التلفزيون .

ثم عرف العالم أجهزة الفيديو منذ أوائل الستينات ، غير ان أجهزته لم تتطور ويشيع استخدامها فى المنازل الا منذ أوائل السبعينات ، حيث تزايد تنافس دول العالم على انتاج الأجهزة ذات الجودة العالية والسهولة فى الاستعمال ، وخفض تكاليف الانتاج ، حتى اصبح هذا الجهاز فى متناول الكثيرين من ذوى الدخل المحدودة . ومن ثم صار الفيديو صنوا للسينما والتلفزيون ، بل قفز مسرعا ليكون منافسا لهما ، يؤثر فيهما ،

ويدفع الى مزيد من التطور . مما لا ينبغي معه ان يستمر رمزا للترفيه أو مواد التسلية ، إذ أصبح عالما قائما بذاته يمثل جانبا هاما فى حياة الملايين . ويبدو الآن أنه اتخذ صورة ظاهرة تجتاح المجتمع العالمى .
مصر والفيديو :

وتأتى المنطقة العربية فى مقدمة مناطق العالم الثالث التى انتشر فيها الفيديو انتشارا سريعا واسعا ، وانتشرت تبعاً لذلك وسائل طبع وتسجيل الأفلام على أشرطة الفيديو وبيعها .

وفى مصر ، انتشر الفيديو خلال السنوات العشر الاخيرة ، ثم تزايد انتشاره منذ حوالى عام ١٩٨٠ ، حتى نشأ عندنا مايسمى بظاهرة الفيديو .

وقد بدأت هذه الظاهرة عن طريق نسخ الأفلام الاجنبية المستوردة ، على شريط فيديو ، بعد إجازتها رقابيا وعرضها بنور العرض السينمائى .

وقد تصاعد انتشارها فى مناخ الانفتاح ، حيث ارتفعت المتطلبات الكمالية لدى الافراد ، وسنحت فرص الربحية العالية لفئات كثيرة ، فيسرت لها التوسع فى اقتناء الاجهزة الكمالية عالية الثمن ، حتى انتشرت أجهزة الفيديو ، فى المنازل والأماكن العامة والمقاهى ، بالريف والمدن ، ويوشك انتشارها أن يغطى جميع المناطق التى وصل اليها التيار الكهربائى فى مختلف أنحاء البلاد .

تقديرات احصائية :

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات قاطعة عن عدد أجهزة الفيديو المستخدمة فى مصر ، فمن الملاحظ أن كثيرا من المصريين القادمين سنويا من عملهم فى الخارج - وخاصة من دول الخليج - يحرصون على استحضر أجهزة الفيديو لهم ولذويهم .

وكمثال يمكن القياس عليه إلى حد ما ، فإن عدد الأجهزة التى دخلت مصر من منفذ مطار القاهرة وحده ، فى موسم حج ١٩٨٣ ، بلغت ٩٢٠٠٠ جهاز . اما الاحصاءات الرسمية فتشير الى أن المستورد من

أجهزة الفيديو - خلال الفترة من أوائل سنة ١٩٨٠ الى سبتمبر ١٩٨٤ - بلغ ٨٧٣٦٥ جهازا ، موزعة على النحو الآتى :

السنة	الكمية « بالعدد »	القيمة « بالآلاف جنيه »
١٩٨٠	٩٥٧	٢٢٨
١٩٨١	٢٥٠٠	١٤٤٤
١٩٨٢	٨٢٢٦	٢٨١٠
١٩٨٣	٢٤٧٨٧	٨٤٧٣
١٩٨٤ (حتى سبتمبر فقط)	٥٠٨٩٥	١٨٧٨٧
المجموع	٨٧٣٦٥	٣١٧٤٢

اما عن اندية الفيديو فقد زادت تبعا للاحصاءات الرسمية على مائتى ناد ، وهذه غير الأندية التى لم تسجل حتى الآن لدى الجهات المنوط بها أعمال المصنفات الفنية ، والتى تقدر بحوالى خمسمائة ناد منتشرة فى مختلف انحاء الجمهورية .
وبالنسبة لشركات انتاج وتوزيع المصنفات الفنية التى تقوم بالتسجيل على أشرطة فيديو ، فتقدر بحوالى أربعين شركة ، ما بين انتاج وتوزيع .
وتشير سجلات غرفة صناعة السينما الى أن الأفلام الأجنبية التى تم استيرادها ، وصدرت بها شهادات حيازة باسم حائزها ، ويتم تداولها حاليا بين شركات توزيع أشرطة الفيديو وأنديته ، بلغت :

٥٤٤ فيلما ، فى عام ١٩٨١ .
٧٩٨ فيلما ، فى عام ١٩٨٢ .
٤٩٧ فيلما ، فى عام ١٩٨٣ .

٣٠٤ فيلما ، فى عام ١٩٨٤ . (من يناير الى مايو فقط) .
(كل ذلك بالاضافة الى الأفلام والمسلسلات والمسرحيات المنتجة والمسجلة محليا على أشرطة الفيديو) .

حول العوامل المساعدة على استخدام الفيديو :
ولعل أول ماتشير اليه التقديرات الاحصائية السابقة ، مدى الاقبال على الفيديو . ومما ساعد على هذا الاقبال :
• حرية المشاهد فى اختيار نوع المادة التى يرغب فى مشاهدتها ، وفى الوقت الذى يريده .
• وفرة الاشرطة - من مختلف النوعيات - وسهولة شرائها او استئجارها ، أو استعارتها ، الى جانب سهولة التسجيل من نشاط الارسل التلفزيونى المتنوع .
• رخص سعر شراء جهاز الفيديو بالنسبة لقدرة كثير من شرائح الدخول .

آثار انتشار الفيديو :

كان من بين دوافع تطوير الفيديو ، فى أول الامر ، دعم البث التلفزيونى ، وتخفيف العبء عنه ، ولكنه اصبح يمثل الآن تحديا مباشرا لمحطات التلفزيون ، مما حدا بكبرياتها فى العالم الى اجراء البحوث والدراسات والاستفتاءات حول تأثير الفيديو على مشاهدى البث التلفزيونى ، كما تخصص شبكات التلفزيون الرئيسية المزيد من الجهد والأموال حتى تواجه احتمالات تفوق الفيديو على التلفزيون ، خاصة بعد أن أصبح عدد أجهزة تسجيل الفيديو التى تصدرها بعض الدول ، يزيد عما تصدره من أجهزة التلفزيون .

ولقد تمكن الفيديو - بسبب ميزاته العديدة - من استقطاب اعداد كثيرة من مشاهدى التلفزيون عندنا . ولكن أثره الأكبر كان على رواد السينما فى مصر ، وخاصة شريحة المهنيين من الأطباء والمهندسين والصحافيين والمحاسبين والمحامين ورجال الأعمال ، وكل الذين لا تمكنهم

والتليفزيون فان الحاجة ماسة الى الرقابة الجادة الفعالة على الفيديو ،
فى كل مجالاته وأنشطته ، وذلك لارشاد ومعاونة الجادين بالعمل فى
حقله ، ومقاومة غير الجادين والعابثين فى هذا الميدان ، وخاصة بعد ما
تصاعدت الشكوى وتعددت التحذيرات من نوعيات بعض الافلام التى
تروج بغير ترخيص ، وهو ما توضحه السجلات الرسمية عن حوادث فى
هذا المجال ، ومنها :

- فى سنة ١٩٨١ : ضبط ١٧٧٤ فيلما مهربا للاستخدام غير
المشروع .

- فى سنة ١٩٨٢ : سبع وعشرون قضية ، بضبط ٢٣٠٨ أشرطة ،
من بينها ١٣١٥ فيلما عن موضوعات جنسية خارجة ، من واردات وطبع
الخارج كانت معدة للنسخ والتوزيع .

- فى سنة ١٩٨٣ : احدى وسبعون قضية . تتنوع ما بين مخالفات
للاداب ، وضبط شرائط مقلدة او غير مصرح بها رقابيا ، وتختص
احدى هذه القضايا بضبط ٢٩٢ فيلما مخالفا ، منها عشرون عن
موضوعات جنسية .

ولاشك أن مواجهة مثل هذه السموم - التى تتسلل تحت ستار الحرية
الشخصية - ينبغى ان تتم بالحزم الكافى ، والكفيل بتوظيف امكانيات
الفيديو لخير المجتمع ، من ثقافة وعلم وفكر وفن وتسليية بريئة .
حول ترشيد استخدام الفيديو :

ومهما يكن من سلبيات فى استخدام الفيديو ، فلا ينبغى ان تحجب
عنا مميزاته الايجابية التى انتفعت بها الحضارة الصناعية ،
ومجتمعاتها المفتوحة لشتى نواحي التعليم والتثقيف والاعلام ، وقيامها
بانتاج افلام علمية مصورة فى مجالات العلوم والفنون ، ومن بينها :
الطب والكيمياء والفيزياء والفلك والتاريخ ، والرسم ، والمهارات الحرفية .
وذلك الى جانب الاستفادة من خصائصه عن طريق استخدامه فى
المدارس والمعاهد العلمية ، وكليات الجامعة ، ومعامل البحوث . وخاصة
فى مجال محو الامية ، كما حدث فى ايطاليا .

ظروف عملهم ومواعيدهم من فرصة الذهاب الى دور السينما فى
مواعيدها .

ولعل مما ساعد على ذلك : ظروف المواصلات فى المدن الكبرى ،
وتناقص دور العرض السينمائى ، والمستوى غير المناسب الذى وصل
اليه كثير منها .

ومع ذلك فان صناعة السينما قد أفادت من ظهور الفيديو ، عن
طريق بيع حق طبع أفلامها على شرائطه ، إذ أصبح ثمن شراء حق
طبع أفلام السينما على الفيديو يمثل دخلا مضمونا ، ومحسوبا فى بند
الايرادات المتوقعة للمنتجين ، مما يعتبر تعويضا عن حجم الخسارة
الفعلية التى يعانى منها الفيلم المصرى فى كثير من الأحيان ، بسبب
العقبات أمام تصديره الى بعض بلاد المنطقة ، وغيرها من الاسباب ،
وجدير بالذكر ان هذه الفائدة التعويضية فى نمو مستمر ، ففي عام
١٩٨٠ كان حق شراء طبع الفيلم السينمائى للفيديو هو ٥٠٠٠ جنيه ، ثم
أخذ فى الارتفاع حتى بلغ ٩٠٠٠٠ جنيه ، عام ١٩٨٤ ، وذلك تبعا لقيمة
وشهرة وعدد الممثلين .

الآثار الاجتماعية السلبية :

واذا كانت الآثار الايجابية والسلبية للفيديو على السينما والتليفزيون
قد لفتت انظار الجهات المعنية المختلفة على المستويين المحلى والعالمى ،
فان آثاره الاجتماعية قد حظيت باهتمام كثير من الدول وخاصة
المتقدمة ، فعالجت المشكلات الناجمة عن آثاره السلبية ببعض الضوابط
بالأسلوب الذى يناسب مجتمعاتها ، مثل : القاء المحاضرات ، وعرض
الافلام - وخاصة المتصلة بالجنس ، مع الشرح العلمى والتوعية السليمة
دون إثارة - على طلبية المعاهد والكليات من الجنسين ، كما خصصت
بعض دور السينما والمسرح لعرض أفلام ومسرحيات الجنس والجريمة ،
لشاهدها الكبار ، دون السماح - قانونا - للنشء

بات الفنية فى السينما والمسرح

الفديو كوسيلة تعليمية :

وبالاضافة الى ماسبق ، فان المؤتمرات والبحوث العلمية - فى الداخل والخارج - التى بحثت موضوع الفديو كوسيلة تعليمية ، اثبتت صلاح الفديو لهذا المجال ، ويؤكد ذلك مايتى :

• ان الفديو وسيلة عصرية وآلة تدريب متقدمة تكنولوجيا ، وتجمع بين ميزات شرائط الكاسيت والأفلام السينمائية ، وأن الحاسب الآلى يتلوه فى الأهمية .

• أن ثمنه يتناقص ليصبح فى متناول يد الكثيرين ، او على الأقل لتقنيه كل مدرسة .

• انه يصلح للمساهمة فى حل مشكلة الدروس الخصوصية ، وفى مواجهة ازحام الفصول بالتلاميذ ، ونقص عدد المدرسين المهاجرين بالاعارة للخارج ، ونقص المعامل والتجهيزات ، وجمود المناهج وطرق التدريس .

• ان معظم الدول المتقدمة ، أنشأت مكتبات من شرائط الفديو بكل المدارس والجامعات والمكتبات العامة ، وكل محتوياتها فى متناول الجميع بما تشتمل عليه من شرائط فى جميع فروع العلوم والآداب والفنون ، ويضاف اليها ما يتم طبعه واستنساخه من البرامج التعليمية التلفزيونية .

• انه قد تم فى مصر - فى كليتى طب وتربية جامعة عين شمس - تجربة استخدام شرائط الكاسيت بنجاح ، فى بعض مواد الدراسة .

• ان التلفزيون المصرى قام - فى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ - بتقديم جميع مواد الدراسة لكلية التربية بجامعة عين شمس ، ويجرى العمل لتسجيل جميع الحلقات على شرائط الفديو ، لتكون تحت تصرف كليات التربية فى أنحاء الجمهورية .

الاعتبارات العامة واطار التوصيات :

وبناء على ما جاء بالدراسات والبحوث التى قدمت حول هذا الموضوع

يمكن عرض الاعتبارات الآتية كاطار عام للمقترحات والتوصيات :

- ان منجزات العصر العلمية والتكنولوجية - ومنها الفديو - يتجلى ضررها أو نفعها فى اساليب وطرائق استخدامها ، وتلك هى التى ينبغي ان يوجه اليها الاهتمام ، حتى يمكن تحقيق نفعها للفرد والمجتمع .

- ان موضوع استخدام الفديو وغيره من منجزات الحضارة ، يرتبط عندنا بسياسات ثلاث :

• السياسة الثقافية التى تهدف الى تأكيد الذاتية الثقافية لمصر ،

بما فيها من ثوابت القيم وتطور الاحتياجات .

• السياسة الاعلامية الشاملة التى تغطى سائر المجالات القومية والفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

• سياسة الحريات ، والتى تؤكد استناد الحرية العامة والفردية الى

الالتزام الذاتى بالمبادئ الاخلاقية والدينية ، والنظام العام ، والقانون .

- ان المواجهة الصحيحة لأية محاولة أو تصرف او سلوك يضر بالافكار او العادات او التقاليد الايجابية الراسخة فى مجتمعنا ، لا يمثل حجرا على الحريات العامة أو الفردية .

- ان الانفتاح الثقافى والحضارى من ألزم الامور التى ينبغى الأخذ بها ، ولكن ذلك لايعنى بأية حال التفريط فى قيمنا الاصيلية : خلقية وفكرية وروحية .

وفى نطاق هذا الاطار ، يمكن تلمس الطريق الصحيح الى الاستفادة القومية الواعية من امكانيات وإيجابيات الفديو ، عن طريق انتاج الاشرطة اللازمة بمختلف أنواعها ، وتيسير وصولها او مشاهدتها لفئات المواطنين ، بما يخدم جميع المستويات والأعمار فى مختلف الأغراض ، وبما يؤدي ، فى الوقت نفسه ، الى الحد من الآثار الضارة لبعض الاشرطة المتداولة ، سرا وعلنا ، وذلك بقوة جذب البدائل ونفعها .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق . وماقدم حول هذا الموضوع من أوراق العمل ،
ومادار حوله من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

اولا : فى شأن الوقاية والقضاء على السلبات
* توجيه العناية - فى المقام الأول - الى دور الأسرة فى ترشيد
استخدام مسجلات الفيديو ، وذلك من خلال توعية الوالدين بأهمية
دورها فى مراقبة استخدام هذه المسجلات داخل البيت .
* النظر فى إصدار قانون خاص لرقابة الفيديو ، على غرار رقابة
التلفزيون ، تتبعه أجهزة للمكافحة يكون لها قوة التنفيذ المباشر ، والبت
السريع ، وتستمد سلطتها من جهة قضائية .
مع ضرورة العمل على ان تكون هناك فى المستقبل ، رقابة موحدة
على المصنفات الفنية بجميع انواعها .

* تجميع وتنسيق جميع أجهزة الانتاج الحكومية والعامة فى هيئة
عامة لانتاج مسجلات الفيديو بحيث تضم المركز القومى للأفلام
التسجيلية ، ومندوبى الوزارات المعنية ، وهيئة الآثار وتنشيط السياحة ،
وهيئة الاستعلامات ، وجهازى الاذاعة والتلفزيون ، وقسم الوسائل
السمع بصرية فى وزارة التربية والتعليم ، والمجلس الاعلى للجامعات ،
والمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، واكاديمية البحث العلمى .
وتتولى هذه الهيئة العامة وضع الضوابط على انتاج وتوزيع أفلام
الفيديو محليا ، وعلى تسويقها ، وعلى تقرير نوعيات الأفلام التى ترد
من الخارج .

* تعديل قانون الايداع الخاص بالأفلام السينمائية والصادر فى
سنة ١٩٧٥ ، تنفيذا لتوصيات اليونسكو بضرورة وضع نسخة من كل
فيلم يعرض داخل البلاد فى قائمة الأرشيف القومى ، بحيث يمتد
تنفيذه ليشمل كل أفلام الفيديو المحلية والأجنبية .

* عدم احتساب شرائط الفيديو العلمية والثقافية وانتاجها من
الاستهلاكيات والكماليات ومن ثم إلغاء الضرائب ، وذلك لتيسير تداول

هذا النوع من الأشرطة فى مواجهة النوعيات الهابطة .

* زيادة عدد دور العرض السينمائى ، والعناية بها وبتأثيراتها وتجديد
أدواتها . وتطعيم الانتاج السينمائى ذاته بعناصر جذب خاصة تختلف
فى بعض حوادث الموضوع أو فى التناول عن نوع فيلم الفيديو
المنظر ، وذلك على ضوء توصيات المجلس السابقة فى هذا الشأن فى
دورتيه الثالثة والرابعة .

مع ضرورة العمل - من خلال التوجيهات المناسبة والحزم فى تطبيق
القانون - على تهذيب السلوك العام للمشاهدين داخل دور السينما .
* اتخاذ الاجراءات الحازمة لمواجهة تهريب مسجلات الفيديو من
شتى المنافذ الجمركية للبلاد ومن كل منافذ دخول الجمهورية ، عن طريق
الرقابة واليقظة الكافية .

ثانيا : فى شأن الانتاج :

وضع تخطيط مستقر لانتاج مختلف افلام الفيديو لتغطية جميع
المجالات ، وعلى الأخص ما يأتى :

* فى مجال التعليم : انتاج جميع مواد التعليم فى شتى مراحله
والعمل على تيسير استخدامها فى داخل المدارس والمعاهد والكليات ،
وفى خارجها للمعانة على حل مشكلة الدروس الخصوصية .

مع النظر فى الدعوة الى عقد اجتماعات دورية للمنتجين والمخرجين
مع رجال التربية والفكر ، للتخطيط والتقييم المستمر ، بهدف رفع
المستوى الأدبى والفنى .

* فى التدريب المهنى : انتاج افلام لتدريب العاملين فى المصانع
لرفع الكفاءة الانتاجية ، ومن أجل التدريب المنزلى على مختلف الحرف
التي تساعد على ايجاد فرص عمل أفضل لتحسين الدخل ، وللمعانة
فى حل مشكلة تسرب العمال المدربين الى الخارج ، وتوكيدا لانتفاع كل
من القطاع الحكومى والعام والخاص من خدمات مراكز التدريب المهنى
بأسلوب علمى .

* فى تحديث معلومات العاملين : انتاج افلام لمتابعة واستيعاب شتى

المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة .

* فى التدريب اليدوى المنزلى : انتاج افلام للتدريب على الأعمال المنزلية تيسيرا لمواجاة قلة الأيدى العاملة وارتفاع سعر الخدمات .

* فى الإرشاد الزراعى : انتاج افلام للعمل على رفع انتاجية الأرض رأسيا ، ولترشيد استخدام مياه الري ، ولتبصرة بحلول جديدة ، تساعد على تعويض النقص فى عدد عمال الزراعة ، ومن ثم للمساهمة فى حل مشكلة الغذاء ، ورفع دخول الفلاحين .

* فى الإرشاد الصحى : انتاج أفلام مبسطة عن وسائل الوقاية والعلاج والمحافظة على سلامة البدن والصحة العامة .

* فى مجال الرياضة : انتاج افلام للتعريف بالالعاب المختلفة ، فردية وجماعية ، ومن اجل الترغيب فى ممارسة المواطنين لرياضة مناسبة .

* فى مجال التربية الدينية : انتاج افلام لترسيخ القيم الدينية والسلوكية والأخلاقية .

* فى مجال خدمة ورعاية الطفل : انتاج افلام تعنى بشتى النواحي الترفيهية والسلوكية والنفسية والثقافية ، وبالعناية الصحية للأطفال ، وللمعمل على غرس القيم الصحيحة فى نفوسهم . مع مراعاة المزج الواعى بين الاصالة والمعاصرة .

* فى مجال تعميق الشعور بالانتماء : انتاج مجموعة أفلام عن تاريخ مصر ، والتعريف بمعالمها الهامة العريقة والمعاصرة ، ولتأكيد الهوية والشخصية المصرية .

* فى مجال محو الأمية : انتاج سلسلة أفلام تتبعية عن شتى مراحل محو الأمية للكبار .

* فى مجال الثقافة العامة : انتاج مجموعات من الأفلام تكون

بمثابة نواثر معارف عامة ، عن اهم المدن المصرية والعواصم العربية ، وانهار ومعالم سياحة وثروات العالم العربى .

* وأفلام أثرية تغطى العصور الحضارية المختلفة فى مصر والعالم العربى .

* وأفلام عن حياة الشعوب المختلفة بمشاكلها وأوجه نشاطاتها المتميزة ، ونماذج من فولكلورياتها .

* وأفلام عن علوم الفلك والاحياء والطب الجراحى .

* وأفلام عن انواع الفنون لشرح عناصر الابداع والتذوق فى مجالات النحت والرسم والتصوير والعمارة ، وعن مشتملات أنواع المتاحف عبر العصور المختلفة ، وعن أعمال المسرح الغنائى المحلية والعالمية ، وأعمال من مختارات المؤلفات الاوركستراالية مع الشرح المبسط ، وعن أعمال الفنانين المصريين الراحلين مع سيرة موجزة عن حياة كل منهم وخصائص ابداعه .

* وأفلام عن الممارسات العملية فى حرف التجارة والسباكة وميكانيكا السيارات والنقش والتطريز ، والكهرباء ، والعناية بالزهور .

ثالثا : فى النشر وتيسير التداول :

* إلحاق قسم لعرض واستعارة اجهزة وأفلام الفيديو العلمية والثقافية بالمدارس ، والمعاهد والجامعات ، وشتى فروع المكتبات الحكومية بالعواصم والاقاليم ، وفى مختلف النوادى الرياضية ومراكز رعاية الشباب ، وفى قصور وبيوت الثقافة والوحدات المجمع بالريف (وذلك اضافة الى أنشطة نوادى الفيديو المعتمدة) .

* تخصيص برامج عرض بالفيديو كاسيت فى المدارس ، أثناء الإجازات الدراسية للتقوية والتعريف بالمتاهج الدراسية .

« الثقافة الجماهيرية » الفنية كما وكيفا ، مع ضمان تجويدها بمفهوم الاصاله والمعاصرة - لابد له من توفر الاعداد الكافية من كوادر الارشاد الثقافى - الرواد - لكل مديريات ثقافة الاقاليم وفروعها القروية ، مع كفالة الميزانية التى تغطى شتى مطالب تنفيذ الخطة ، وهى المشكلات التى لم تجد حلولها بعد .

ومع ماتقدم فان ممارسة أنشطة الخدمة الموسيقية حاليا باتت محكومة ببعض المؤثرات المعوقة ، وفى مقدمتها مايتى :

قصور المنهج الموسيقى لمركز الرواد :

فبالرغم من ثبوت حاجة كل قصور الثقافة وبيوتها وفروع كل منها الى اشراف الاخصائى الموسيقى المؤهل ، يدل الكشف الاحصائى لمجموع خريجى دورات التخصص - منذ انشاء مركز إعداد الرواد - على عدم عقد أية دورات موسيقية .

وما من شك فى أن غياب فاعلية المرشد الموسيقى بكل موقع من مواقع تادية الخدمة ، يجعل الأنشطة عرضة للاجتهادات العشوائية ، سواء فى جلسات الاستماع والتذوق أو فى حالة التدريبات والاداء الراقى .

ويضاف الى ماتقدم ، أن قائمة مقررات التدريس الموسيقى بالمركز تكشف عن وجود عشر محاضرات يتلقاها الطلبة خلال تسعة شهور فى مواد :

التعريف الموسيقى - السلم الموسيقى - النوتة الموسيقية - الآلات الموسيقية - الأوركسترا السيمفونى - التخت العربى - الآلات الموسيقية الشعبية فى مصر - التطورات الموسيقية الحديثة - صيغ التأليف الموسيقى - شخصيات موسيقية .

ومع وضوح عنصر الاجتهاد فى هذا الكم المتداخل ، فان تدريس كل مواد الموسيقى يعتمد على امكانات شخص واحد ، ومتى وضع فى الاعتبار أن مركز الرواد قد اعتاد على قبول موظفى الجهاز من حملة أية شهادة عليا لحضور دورات الفنون ، ومنها الموسيقى ، أمكن استنتاج

تطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية

لم يعد تذوق الفنون وتناولها مقصورا فى العصر الحاضر ، على فئات محدودة بل تعداها الى فئات كثيرة ومتنوعة من جماهير الشعوب . ومن ثم اهتم كثير من المجتمعات بتيسير نشر الفنون وتمكين جميع المواطنين من الاستمتاع بها .

وفى مصر ، يتم التوصليل الثقافى والفنى للجماهير باستخدام عدة قنوات ، يأتى فى مقدمتها : جهاز الثقافة الجماهيرية ، بوزارة الثقافة ، والذى يقدم خدماته عن طريق ٤١ قصرا للثقافة ، ١٩٩ بيتا ثقافيا ، مع ٢٦ ناديا للطفولة ، ٤٨ قافلة ثقافية متحركة ، مستهدفا تحقيق مانصت عليه المادة السادسة عشرة من الدستور من « كفالة الدولة للخدمات الثقافية والعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام » وذلك ايمانا بدور الثقافة فى تشكيل وعى الجماهير ، وتفجير ينابيع إبداعها ، والعمل على اكتشاف المواهب الجديدة ، ورعايتها . مع الوصول بالخدمة الى المناطق النائية والنجوع البعيدة .

وضمن هذه الرسالة القومية ، يقوم هذا الجهاز حاليا بتقديم المستطاع من فنون الموسيقى ، إما بعقد الندوات والمحاضرات ، وإما عن طريق الاداء الحى لكل من فرق الهواة والجهاز ، الى جانب عقد المسابقات بين فرق المحافظات .

ولقد كشفت نتائج ممارسة هذه الأنشطة عن أن تدفق خدمات

احصائيات الخدمة الموسيقية للمواقع في المدة من سنة ١٩٧٣ - الى ١٩٨٢

السنة	البيان	عدد العروض		المستفيدون	
		المقدار	التغير السنوى	المقدار	التغير السنوى
١٩٧٣	العدد	١٧٣		٢٢٨٣٢٥	
١٩٧٤	التغير النسبة	٤٣١	٤٢ ٪٨.٨	٤٠٣٠٤٥	١٧٤٧٢. + ٪٧٦.٥ +
١٩٧٥	العدد	٥٢١	٩. + ٪٢٠.٨ +	٢٥٢٠١٦	١٥١.٢٩ - ٪٣٧.٤ -
١٩٧٦	التغير النسبة	٦٦٨	١٤٧ + ٪٢٨.٢	٢٩٠٠٧٤	٣٨٠٥٨ + ٪٦.٥ +
١٩٧٧	العدد	٦٨٩	٢١ + ٪٣.١ +	٢٧١١٣٣	١٨٩٤١ - ٪٦.٥ -
١٩٧٨	التغير النسبة	٨٤٧	١٥٨ + ٪٢٢.٩ +	٣٩٦٢٩٠	١٢٥١٥٧ + ٪٤٦.١ +
١٩٧٩	العدد	١٠٦٨	+ ٪٢٦.٠	٣٩٢٦٢٨	٦٣٦٢ - ٪٠.٩ -
١٩٨٠	التغير النسبة	١٢١٥	١٤٧ + ٪١٣.٧	٤١٠٤٩٤	١٧٨٦٦ + ٪٤.٥ +
١٩٨١	العدد	١٢٠٥	١٠ - ٪٨ -	٤٨٣٠٣٩	٧٢٥٤٥ + ٪١٧.٦ +
١٩٨٢	التغير النسبة	١١٨٤	٢١ - ٪١.٧ -	١٨٥٨٤٣	٢٩٧١٩٦ - ٪٦١.٥ -

أسباب عدم نجاح عقد الدورات الموسيقية بهذا المنهج .

الدورة وتاريخها	عدد الخريجين والخريجات
قادة ثقافيون ٧٢ / ٧٣	١٠
فنون مسرحية ٧٢ / ٧٣	١٧
فنون السينما ٧٢ / ٧٣	١٢
فنون مسرحية ١٩٨١	٢٠
فنون مسرحية ١٩٨٣	٢١

قصور أساليب تقديم الخدمة الموسيقية :

وفي الصفحة السابقة ، بيان احصائي لعدد مرات الخدمة الموسيقية في شتى المواقع خلال عشر سنوات .

ويتضح من هذا البيان الاحصائي ، ضالة عدد المستفيدين من الخدمة الموسيقية على مستوى الجمهورية ، بالنسبة للتعداد الكلى العام ، كما تتضح ضالة عدد مرات النشاط السنوى ، هذا فضلا عن أن النشاط لا يعتمد اصلا على حصر مسبق لأوقات الفراغ عند فئات المستفيدين ، ولا على استبيانات تكشف عن أنواع الرغبات الموسيقية للجماهير .

جمود المستوى النوعى لفقرات المسابقات :

وفي مجال المسابقات الموسيقية ، التى لم يدخلها الجهاز فى أنشطته الا مؤخرا :

٠ تمت اقامة مهرجان التسابق الأول ١٩٨٢ بين ١٦ فرقة من شتى محافظات الجمهورية .

٠ وفى ١٩٨٣ أقامت محافظة كفر الشيخ فى عاصمتها مهرجانا محليا تسابقت فيه مختلف فرقها الاقليمية ، عدا ٣٧ هاويا فى مجالات : الغناء ، والعزف ، ونظم النصوص ، وصياغة الالان .

٠ وفى يناير ١٩٨٥ اقيم المهرجان الثانى الذى اشتركت فيه فرق الموسيقى بكل من محافظات : سيناء الشمالية - سيناء الجنوبية - بورسعيد - الشرقية - الاسماعيلية - دمياط - البحيرة - كفر الشيخ -

المنيا وملوى - السويس - قنا - الفيوم - الاسكندرية (فرقتا الانفوشى والحرية) - الدقهلية - الغربية - المحلة الكبرى .

وفي كل هذه المهرجانات ظلت فقرات التسابق محصورة فى نطاق اختيار غير موفق لأغاني ومعزوفات الاذاعة والتليفزيون ، أو فى نوع مستهلكات النغم الذى لا يضيف تقدما فى الأداء أو قيمة جمالية للتذوق . ولما كان الهدف الطبعى من عقد المسابقات هو التنمية والارتقاء ، فقد بات مطلوبا العمل على اعادة النظر فى شروط التسابق وفقراته بإدخال عناصر الاستماع والابداع ، وانتاج الشخصيات الموسيقية الهامة محليا وعالميا ، والتعرف على ملامح النغم فى شتى المذاهب الموسيقية ، بجانب الارتقاء بمستوى فقرات الغناء والعزف .

الاطار العام للتوصيات :

- يعتبر تعدد وانتشار قصور الثقافة وبيوتها - حاليا وفى المستقبل مع العمل على ازدياد عدد القوافل المتحركة - من شرايين التغذية الثقافية لمختلف مناطق الجمهورية .

- تعتبر الخدمة الثقافية ، التى يقدمها الجهاز مجانا ، من عوامل التنمية الاجتماعية متى احسن استثمارها فى الارتفاع بالنوع والسلوك .

- أن جهاز الثقافة الجماهيرية - بكل ماعليه من مسؤوليات قومية - مازال يتحرك فى اطار ميزانية سنوية محدودة .

- أن تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ على ضوء الممارسات والتجارب بالجهاز ، ينبغى أن يكون هو المنهج المستهدف ، تنفيذاً للأهداف القومية العامة من جهة ، ولإظهار وإنعاش الخصائص الفنية الاقليمية من جهة اخرى .

التوصيات

وعلى أساس من واقع النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية ، والذى أوضحته هذه الدراسة ، وبعد مناقشة البحوث المقدمة فى الموضوع وما قدم بشأنها من ملحوظات وآراء - يوصى بالآتى :

- أنواع الصيغ الموسيقية : فى العزف والغناء محليا وعالميا ، مع
استماع وتحليل نموذج من كل صيغة .

- المذاهب الموسيقية الكبرى : الباروك - الركوكو - الكلاسيكية -
الرومانتيكية - بالاضافة الى الموسيقى القومية المصرية ، وأشهر
رجالها .

- برامج موسيقى الطفولة : حدود مناطق أصوات الطفولة ،
خصائص مرحلة المراهقة ، تكوينات فرق الإنشاد الجماعى وتدريبها ،
استخدام وتنوع موسيقى فرق الايقاع ، العزف والحركات التعبيرية
والتمثيلية المناسبة .

* اثرات فقرات التسابق الموسيقى بالعناصر الفعالة الضرورية ،
ومنها على سبيل المثال (عدا الاختيار الجيد لمستويات العزف
والغناء) :

- التعرف من مجرد السماع على اسم المقطوعة ومؤلفها .

- القدرة على مطالعة التدوين الموسيقى .

- مطالعة كتب المذاهب والشخصيات الموسيقية والتأكد من حصيلة
الاستيعاب .

- الإبداع فى صياغة الأغانى والأناشيد الجماعية ومقطوعات
العزف ، على أن تتضمن جائزة التفوق تقديم المقطوعات الفائزة فى
التلفزيون والاذاعة والفرق الموسيقية للدولة .

- التوسع فى رفع قيمة الجوائز المادية والأدبية بالمسابقات ،
بجانب اعتماد شهادات التقدير للفرق والأفراد من الوزير
المختص .

* التأكيد على التوصية السابقة للمجلس بشأن قيام تنسيق دائم بين
كل من إدارتى موسيقى الجيش والشرطة وبين جهاز الثقافة الجماهيرية
لمساهمة شتى فرق الموسيقى العسكرية بالمواقع فى تنفيذ خطة
الثقافية سنويا .

٤١٣

* العمل على تطوير مناهج مركز إعداد الرواد وأسلوب التدريس فيه
مع اشتراط توفر مؤهلات التخصص العالى فى الفروع عند قبول
الدارسين وإجراء اختبار القدرات عليهم .

* إدخال مادة قياس وقت الفراغ واستخدامه ، ومادة الاستبيانات
الإحصائية ، فى مواد الدراسة بالمركز ، ضمانا لحسن توجيه الخدمات
الثقافية بالمواقع .

* إلحاق قصر ثقافة تجريبى كامل التجهيزات والأقسام ، بمركز
الرواد ، ليكون بمثابة المعمل التدريبى للدارسين ، وأن يتأهل الخريجون
بدبلوم تخصصى معتمد ، وأن يتوسع المركز فى قبول الدفعات المتوالية
والمطلوبة لسد احتياجات كل من الثقافة الجماهيرية وجهاز رعاية
الشباب .

* النظر فى أن يكون لجهاز الثقافة الجماهيرية استقلال يتلاءم مع
مبادئه من خدمات حيوية للجماهير ، على أن يختار التنظيم الإدارى
المناسب لتحقيق ذلك .

- مع أهمية دعمه بالكوادر اللازمة فنيا وإداريا ، فى مختلف
الأنشطة التى يتولاها ، ووضع نظام إيجابى للحوافز ، يتناسب مع دور
كل فئة منهم .

* مراعاة مبدأ التخصص الأكاديمى ، ومافى مستواه ، عند اختيار
أساتذة التدريس الموسيقى بمركز الرواد ، وأن يتوفر لكل مادة
أستاذها .

* إثراء منهج التدريس الجديد بالمواد الضرورية وعلى
الأخص :

- عناصر اللغة الموسيقية : اللحن ، الإيقاع ، النسيج النغمى .

- أنواع التعبير الموسيقى : أنواع الحناجر ، أنواع الفرق
الموسيقية ، مع الاستعانة بشرائح الصور والنماذج الصوتية
للآلات .

الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

رعاية الشباب فى مجال الفنون والموسيقى

تتميز طوائف أعمار الشباب بعضها عن بعض فى إطار المجتمع الواحد بين ريفه وحضره ، وحتى داخل الطبقات الاجتماعية المختلفة يتفاوتون من جهة التعليم والتخصص والخبرات والمستوى الاجتماعى ، وبالتالي يختلفون من حيث توافر كم « وقت الفراغ » لديهم ، وإمكانات شغلهم حسبما يرغبون ، ولهذا ينبغى مراعاة هذه الاختلافات والفروق عند التخطيط النوعى لبرامج الشباب ، مع العمل على تنويعها ، وإعطاء مرحلة المراهقة ما تستحقه من خصوصية .

الفنون ورعاية الشباب :

تؤكد البحوث والدراسات على أهمية استخدام الفنون فى موازنة الألعاب الرياضية ، لإكساب الشباب بناء فى الشخصية تتحقق فى حالة التوازن جسميا ونفسيا ، كما تدل الاستبيانات التى تمت حول ميل الاختيار الحر فى ميدانى تنويع وممارسة الفنون - على اطراد تزكية مايلى من الأنواع : المسرح ، السينما ، الفنون التشكيلية ، الموسيقى ، الآداب ، عضوية الفرق المسرحية ، عضوية فرق الرقص الشعبى والكلاسيكى ، الرغبة فى حضور ندوات التنويع ومشاهدة المعارض .

هذا مع التسليم بأن ميول الفرد ونواذعه ، وقدراته المالية ، وأعراف المجتمع السائدة - هى التى تتدخل بشكل فعال فى فرض أسلوب استخدامات وقت الفراغ ، وبأنه يجب أن تتضمن أى خطة ، فى حسن استخدامات وقت الفراغ ، نشاطا للعناية بغرس الاهتمامات الفنية فى نفوس الأفراد عن طريق « طواقم » تشكيلات مؤهلة ومدربة من الأخصائيين الأكاديميين ، وفقا للتخطيط الذى تعدده مراكز البحوث ومؤسسات الثقافة ، ثم العمل على ربط جانب التنفيذ بشتى بيوت الفن ، كالمسرح والسينما وصلالات العروض والمتاحف ، ومحطات الاذاعة والتلفزيون ، ومرافق تسجيل الكاسيت والفيديو ، وصلالات الاستماع للموسيقى والمكتبات ، والعمل على إفادة مختلف التشكيلات الجماهيرية - من الاتحادات والنقابات والنوادي والجمعيات - بتنمية أفرادها من الخطه ، وإقرار ميزانية لتغطية مطالب التنفيذ فى يسر واشباع .

يرتبط مفهوم « الشباب » بوجه عام ، بالمرحلة الزمنية الانتقالية من الطفولة الى الرشد ، حيث تتسم بملامح من النضج الجسمى والنفسى والعقلى والاجتماعى ، تؤهل الشباب لاكتساب خبرات مختلفة فى مواجهة مطالب الحياة المستقبلية .

ومن ثم يزداد الاهتمام الدولى بهذه المرحلة يوما بعد يوم ، وذلك بالتعرف على مشكلات الشباب وحلها ، والعمل على اشباع حاجاته وإطلاق مواهبه ، وعلى تأهيله تربويا بشتى عناصر التوازن « النفسى والجسمى » رياضيا وثقافيا .

ومن هنا تعمل منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع مختلف الدول لتحسين برامج تأهيل الشباب على ضوء المفاهيم العلمية ، بحيث تكون ملائمة للاحتياجات الفعلية لمطالبه .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف ، تجرى البحوث الميدانية للتعرف على اتجاهات واهتمامات الشباب ومقترحاتهم ، وتحديد ساعات ومقدار « أوقات الفراغ » لدى مختلف مراحل أعمارهم ، كى يتم التخطيط التربوى رياضيا وثقافيا تبعا لذلك .

وتشير هذه البحوث الى أن مرحلة الشباب لها أشكال وصور تتباين بتباين الثقافات ، وتختلف باختلاف الظروف الاجتماعية ، ومن هنا

مصر ورعاية الشباب فنيا :

وتعتبر مصر ، منذ القدم ، رائدة فى ارساء قواعد التربية بالفنون ، اذ كان الطفل - فى مصر القديمة - يتلقى حتى سن الشباب مختارات من الحكم والأمثال ، وما يحض على الفضيلة من تعاليم ، والمبادئ التعليمية العامة بما فيها تعلم الكتابة ، وهو من بعد ذلك كان عليه أن يمارس - باختياريه - الألعاب الرياضية الى جانب تعلم العزف الموسيقى حتى بلوغ فترة المراهقة ، ضمانا لتحقيق التوازن « النفسى والجسمى » فى بناء الشخصية .

وفى الوقت الحاضر ، تتعدد الجهات المعنية بمباشرة الأنشطة المتنوعة فى مجال رعاية الشباب ، ومنها الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى ، والثقافة الجماهيرية الى جانب المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى أنشئ للعمل - بجانب النشاط الرياضى - على نشر الفنون والثقافة وتنمية الذوق الفنى بين طوائف الشباب ، وعلى اطلاق قدراتهم ومهاراتهم وتمهدها بما يدعم قيم المجتمع ، وبما يربط شبابنا بالتراث الحضارى محليا وعالميا .

وتشير الاحصاءات الأخيرة الى وجود شبكة من قنوات التوصيل المتنوعة بمختلف المواقع ، تشمل العديد من النوادى ومراكز الشباب وفقرق الأنشطة الشبابية المختلفة ، وذلك على النحو الآتى :

العدد	النوع
٢٧٠٠	مركز شباب بالمدن والقرى .
١٥٠٠	ناد للطلائع (من سن ٦ حتى ١٨ سنة) .
٧٠	ناديا لصقل الموهوبين .
٣٢	مركزا للتدريب على الفنون بالجامعات .
٧١٥	ناديا رياضيا .
٢٦	ادارة شباب .
٢٩	معسكر كشافة .
٣٢	معسكر شباب .
٩٤٨	فرقة أشبال كشافة (من سن ٧ - ١١ سنة) .
٤٦٤	فرقة كشافة (من سن ١٤ - ١٧ سنة) .

٢٤٩ فرقة جواله (من فرق من ١٧ الى مابعد سن ٢١ سنة) .

٢٤١٦ فرقة زهرات من المرشدات .

١٣٤٦ فرقة مرشدات .

٢٩٨ فرقة جواله من البنات .

وذلك بالإضافة الى شتى التجمع الشبابى بمختلف فروع ونقابات اتحاد عمال مصر ، والتنسيق مع المؤسسة الاجتماعية العمالية ومع جميع الاتحادات الرياضية .

وتشتمل الأنشطة فى هذا المجال على نماذج سنوية من مشروعات وبرامج فنية فى ألوان : الفنون الشعبية ، الفنون التشكيلية ، الفنون الموسيقية ، الفنون المسرحية ، وتشير البيانات المتاحة الى أن أنشطتها جميعا تتصاعد رأسيا فى ثلاثة مستويات تساقية بالتصفيه ، بدءا من الموقع المحلى ، فصعودا الى المركزى ، وانتهاء بمستوى التسابق القومى العام .

ويستفاد من الاستبيانات التى تمت عام ١٩٨١/٨٠ على كم وكيف الميول الشبابية بالجامعات - مايتى :

فى المطالب العامة :

- أن يتحمل اتحاد طلاب الكلية كامل المسئولية (٣١.٧١ ٪) .
- أن يتولى جهاز رعاية الشباب معاونة اتحاد وطلاب الكلية (٢٦.٩٧ ٪) .

- خفض أثمان الكتب والمجلات المختلفة (٢٠.٣٥ ٪) .
- تدعيم المكتبات وتزويدها بالكتب (١٩.٠٠ ٪) .
- زيادة الأموال المخصصة لرعاية الأنشطة الطلابية (١٧.٩٩ ٪) .
- توفير قاعات الأنشطة المتكاملة بالكليات (١٦.٤٠ ٪) .
- دعم المشاركة السياسية للطلاب (١٠.٣٨) .

فى أنشطة السياسة :

- حول قراءة الصحف (٣٥.٤٨ ٪) .
- حول متابعة الأخبار السياسية (٢٢.١٢ ٪) .
- حول إقامة المؤتمرات والندوات السياسية (١٩.٨٨ ٪) .
- حول التثقيف السياسى (١٦.٩ ٪) .

فى الأنشطة الثقافية :

- حول توفير الكتب الدينية (٢٢, ٥٤ ٪) .
- حول ترشيد البرامج الدينية فى الاعلام (٢٠, ٤٦ ٪) .
- حول خفض أسعار الكتب (٣٩, ١٣ ٪) .
- حول دعم المكتبات العامة (٢١, ٧٦ ٪) .
- حول تنظيم الرحلات العلمية (١٠, ١٠ ٪) .
- حول الاهتمام بالبرامج الثقافية فى أجهزة الاعلام (١٧, ٦ ٪) .
- فى الفنون (وهى نقطة البحث فى هذا التقرير) :
- الإكتثار من المعارض (٦٩, ٦٨ ٪) .
- الاهتمام بالحفلات الفنية (٢٣ ٪) .
- دعم الأنشطة الفنية للطلاب وتشجيعها (٢١, ٠٣ ٪) .
- فى مجال الألعاب الرياضية :
- حول توفير الملاعب وأماكن ممارسة الرياضة (٣٨, ٥٥ ٪) .
- حول تنظيم المسابقات الرياضية (٢٩, ٦٦ ٪) .
- حول زيادة عدد الساحات والأندية (٢٧, ٢٠ ٪) .
- وفى دراسة أخرى عن ترتيب وأهمية موضوعات قضاء وقت الفراغ
باحدى القرى المصرية سنة ١٩٧٢ ، أظهرت النتائج هذا الترتيب
التالى :
- الأغاني الدينية .
- الاستماع لبرامج الاذاعة .
- الاجتماعات الدينية .
- الرحلات الى المدينة .
- قصص الأبطال .
- أغان على ايقاعات الطبول .
- أغاني المواويل .
- مشاهدة التلفزيون .
- مشاهدة رقص الخيل .
- مشاهدة الأفلام السينمائية .
- الذهاب الى الأفراح .
- المسرح .

• كرة القدم .

• السيرك .

• لعب العرائس .

غير أن الممارسة الفعلية لتنفيذ كافة الأنشطة فى مختلف المواقع

تكشف عن نواحى القصور الآتية :

– حصر الاهتمام فى قطاع محدود من الشباب يتمثل فى جماعات
المشاركين فى الأندية ومراكز رعاية الشباب ، على حين أن كم الأعداد
الشبابية فى مصر يقارب ثلثى عدد السكان ، بينهم فى مراحل التعليم
حوالى عشرة ملايين .

– التركيز بشكل مكثف فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتوفير
المدرسين والأدوات على رياضة كرة القدم ، على حساب كافة الأنشطة
الثقافية الأخرى ، مما يفرغ مدلول « رعاية الشباب » من عناصر نمو
الشخصية الشبابية المتكاملة والمتوازنة .

– الافتقار الى مائاتى :

• كوادر التخصص الأكاديمى والتدريبى لمطالبي التثقيف والتثاق
وممارسة ألوان الفنون والمشاركة فى التخطيط وفى الاشراف على
تدريب العناصر على تنفيذ برامج الخطة . مما أدى الى سيادة أسلوب
الاجتهادات العشوائية .

• المكتبات الثقافية من المراجع المقررة والمسموعة وأفلام الفنون ،
للاستفادة من محتواها فى الاطلاع والتثقيف .

الشباب والنشاط الموسيقى :

تتضمن الأهداف العامة لخطة رعاية الشباب ، العمل على نشر
الفنون والثقافة بين مختلف أعمار الشباب ، والعناية بتنمية الذوق الفنى
وقدرات الابتكار فيهم ، وتعد المتأثرين منهم بما يخدم قيم المجتمع
وبما يعمق لديهم الإحساس الإيجابى بالوطن .

والواضح أن عناصر الخطة المركزية للنشاط الموسيقى السنوى
تنحصر ، حتى الآن ، فى ممارسة العزف والغناء الانفرادى والجماعى
من خلال ثلاثة مستويات رأسية بالترتيب الآتى :

على مستوى المواقع المحلية ، يتم الآتى :

– إتاحة ممارسة النشاط عزفا وغناء فى ١٠٥٩ مركزا متطورا من

بين ٢٧٠٠ مركز تمثل مجموع مراكز شباب الجمهورية .

- توفير النشاط في ١٥٠٠ ناد للطلّاع من سن ٦ - ١٨ سنة بمختلف مدارس التعليم العام والفنى والدينى وفي كل مراحله المتدرجة .
- تقديم الدعم المادى لى من تكوينات الرقص الشعبى أو فرق الغناء والعزف ، وإتاحة الفرصة لتقديم عروضها مركزيا فى نطاق ٢٠٪ من إجمالى الاعتمادات المخصصة لرعاية الثقافة والفنون بين طلاب الكليات الجامعية .

- العمل على ترشيد النشاط فى القطاع العمالى عن طريق اتحاد عمال مصر الذى يحصل سنويا على إعانة حكومية للمشاركة فى المسابقات القومية .

على المستوى المركزى : يتم الآتى :

- صقل العناصر المتميزة التى تفرزها الأنشطة المحلية بمراكز ورعاية الشباب فى المدن والقرى ومن أندية الطلائع عن طريق تأهيلها فى أندية الموهوبين البالغ عددها ٧٠ ناديا بأحاء الجمهورية داخل شعب تخصصية للعزف والغناء الجماعى والرقص الشعبى .

- صقل العناصر المتميزة التى يفرزها نشاط الجامعات بتأهيلها فى عدد من مراكز الفنون بالجامعات مع إقامة مسابقات بين كليات كل جامعة على حدة فى نطاق ٢٠٪ من اجمالى الاعتمادات المالية المخصصة لبند أنشطة الفنون المسرحية والتشكيلية والموسيقية بكل جامعة .

- تنشيط حركة الشباب العمالى بمنحة مالية سنوية .

- إتاحة الفرصة لتقديم العروض المتميزة لأفراد وفرق ٢٦ إدارة شباب بمختلف المحافظات فى المناسبات الشبابية والأعياد القومية بكل محافظة .

على المستوى القومى : يتم الآتى :

- إقامة المسابقات القومية العامة بين مختلف الفرق المتميزة بكل قطاعات الشباب ومن جميع المواقع للأفراد من سن ٦ الى ٣٠ سنة ، هواة أو دارسين .

- تنظيم اللقاء السنوى بين الكليات الفائزة على مستوى الجامعات

فى فنون الغناء والعزف والرقص الشعبى وإقامة الحفل الختامى لجوائز هذا التسابق

- دعم كافة البرامج الفنية بالمسكرات القومية المتدرجة وتخصيص مسكرات صيفية لتشجيع المتميزين فى الفنون من مختلف مستويات الطلائع والشباب .

- إلحاق العناصر المتميزة من الطلائع والشباب للتدريب فى المراكز القومية للفنون الموسيقية والشعبية بكليات التربية الرياضية وكلية التربية الموسيقية بجامعة حلوان وفى بعض الأندية الرياضية .

- ترشيح وإيفاد فرق الفنون الشعبية والموسيقية والباله المتميزة لتقديم عروضها فى الدول العربية والأجنبية من خلال أسابيع الشباب والتبادل الثقافى .

- أن تكون فقرات الفنون بأنواعها عنصرا ثابتا فى مراحل الأنشطة السنوية المتكاملة التى تتم بالمحافظات أو فى داخل المجموعات السداسية على المستوى القومى .

ومع أهمية هذا التنظيم وتواصله بشتى القنوات مع التجمعات الشبابية على مستوى الجمهورية فإن الفنون - ومنها الموسيقى - لم تأخذ نصيبها المطلوب من جدية التخطيط والانتشار ، ويرجع ذلك الى مجموعة من الأسباب ، فى مقدمتها :

- اقتصار مدة ممارسة الأنشطة الفنية - ومنها الموسيقى - على فترة شهر ، يتم فيه استعارة أو استئجار الشخصيات والفرق الموسيقية من خارج جهاز الشباب لتنفيذ مطالب التسابق السنوى .

- عدم وجود كوادر التخصص الموسيقى الاكاديمى لممارسة مهام الاشراف والتدريب بمختلف المواقع .

- الافتقار الى الأخذ بأسلوب التعرف العلمى على أنواع الميول والرغبات الموسيقية لدى طوائف وأعمار الشباب المختلفة ، وعلى معرفة حدود أوقات الفراغ لديهم ، لكى يتم التخطيط المثر على ركائز ثابتة من التثقيف والتدريب .

- خلو نوادى الرياضة ومراكز الشباب ونقابات العمال وجمعيات الكشافة والمرشدات ، من المكتبات المتكاملة من المقررات والمسموعات وأفلام الموسيقى .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير ، وأوراق العمل الخاصة بموضوعاته ، والنماذج السنوية من خطط ومشروعات رعاية الشباب ومتابعة نتائجها ، وكذلك ماتضمنته دراسات المجلس السابقة عن تنمية الفنون والموسيقى ، وأهميتها فى مجالات رعاية الشباب ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

أولاً : فى مجال أنشطة الفنون :

* ضرورة وضع تنظيم ملزم يكفل الاتصال والتكامل بين نشاط دور التعليم ومعاهده ونشاط بعض المؤسسات التى تقوم على أوجه رعاية الشباب المختلفة ، بحيث تمتد أنشطتها الى التلاميذ فى المدارس والمعاهد والكليات مع ماقد يقتضيه ذلك من امتداد ساعات العمل بها والعودة الى تطبيق نظام اليوم الدراسى الكامل ولو على مراحل .

* الاهتمام بأن « يصبح تذوق الفنون » بأنواعها عنصراً أساسياً ودائماً طوال العام فى الأنشطة الشبابية ، مع تنويع البرامج تبعاً لأنماط الأعمار المختلفة .

* ادخال مادة « تذوق وممارسة الفنون وتاريخها » فى معاهد إعداد القادة ، وفى برامج الجامعة العمالية . وأن يراعى توحيد هذه المناهج مع منهج إعداد الرواد فى الثقافة الجماهيرية .

* الانتفاع بخريجي معاهد وكليات التخصص الموسيقى والفنون الشعبية والفنون التشكيلية وحرف البيئة ، والمسرح والسينما ، وذلك عن طريق القيام بالتدريس والتدريب بمعاهد إعداد القادة لتأهيلهم للعمل فى شتى مواقع الشباب على مستوى الجمهورية . والنظر فى قصر مسئولية أنشطة الفنون والإشراف عليها على هؤلاء الخريجين عن طريق نظام مرحلى للتكليف المؤقت ، إذ أنهم يفضلون العمل فى مجالات أخرى تدر عليهم عائداً مالياً أولاً ، مع منحهم الحوافز المناسبة .

* ضرورة التنسيق بين وزارات الثقافة والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للشباب ،

لوضع وإقرار أفضل وأنسب وسائل الخطة السنوية للفنون .

* تشكيل جهاز من علماء النفس والاجتماع وأخصائى الفنون الأكاديميين لمتابعة وتقييم التنفيذ السنوى لهذه الخطة ، واقتراح تعديلها واختيار فقرات التسابق فى المستويات المختلفة لشتى المواقع .

* ضرورة دراسة إنشاء معاهد فنية - مناسبة - فى الفنون الجمالية أو الشعبية أو الموسيقى بالمنطقة الممتدة من أسبوط الى أسوان من مثل هذه المعاهد رغم أهميتها فى اكتشاف وتشجيع نبوغ بعض العناصر من الشباب فى هذه المجالات .

ثانياً : فى مجال النشاط الموسيقى :

* التأكيد على توصية مجلس الخدمات ، فى دورته الرابعة ، بإنشاء معهد تخصصى لتخريج القيادات الشبابية ، على أن تدخل مادة تذوق الفنون بأنواعها فى مناهج التدريس بهذا المعهد ، ومن ثم فى مناهج التدريس بالجامعة العمالية ، وأن تتوحد كل المناهج مع خطة التطوير المقترحة لمركز إعداد الرواد بوزارة الثقافة فى مجال تدريس مواد الفنون .

* إعطاء الأهمية لأسلوب التعرف العلمى على رغبات مختلف أفراد الشباب فى الممارسات الموسيقية ، وعلى معرفة وقت الفراغ الممكن استثماره لديهم ، والعمل على ادخال دراسة مادة وقت الفراغ فى مناهج تأهيل قادة الشباب والعمال ورواد الثقافة الجماهيرية .

* مراعاة مبدأ التخصص الأكاديمى وما فى مستواه فيمن يعهد إليهم بتدريس مادة الموسيقى وتذوقها فى المعاهد الشبابية والعمالية ، وأن يتم اختيار طلبة التأهيل من بين خريجي المعاهد الموسيقية التخصصية أساساً .

* كفالة تغطية برنامج التدريس بشتى مطالب التثقيف واشباع الهوايات بالمواد الأساسية والمتنوعة ، على النحو الآتى :

- عناصر اللغة الموسيقية (اللحن - الإيقاع - النسيج النغمى) .
- أبواب التعبير النغمى (أنواع ومساحات حناجر الغناء - أنواع

* تنفيذ برامج عزف دورى داخل النوادى الرياضية فى عواصم المحافظات ، مع حصول الشباب على بطاقات الاشتراك بسعر مخفض لدخول حفلات الفرق الموسيقية لوزارة الثقافة سنويا .
وأن يتم ذلك بالتنسيق بين رعاية الشباب وبين كل من : وزارة الثقافة وإدارات الموسيقى فى الجيش والشرطة .
* العمل على تجهيز النوادى الرياضية ومراكز ونوادر الطلائع ونقابات العمال ومقار الكشافة والمرشدات بمكتبة مناسبة من مختارات المسموعات المحلية العالمية ، ومن الأنلام الموسيقية المختارة ، وكتب التنوq الفنى والمذاهب والشخصيات الفنية .

دعم وتطوير أنشطة الثقافة الجماهيرية

أولا : فى مجال السينما
أولى المجلس قدرا من اهتمامه لدراسة نشاط « جهاز » الثقافة الجماهيرية . وكان وراء هذا الاهتمام : تقدير خاص لطبيعة اختصاصات هذا الجهاز ، وما تفرضه هذه الطبيعة من دور متميز داخل العمل الثقافى العام والشامل ، ثم اعتبار يتصل برسالة المجلس وما تتطلبه من النظر الدائم فيما يمس السياسات على المدى القريب والبعيد ، وما يقتضيه ذلك من توجيه نحو دعم أو تطوير أو ترشيد .
ويعتبر « جهاز » الثقافة الجماهيرية من أهم أجهزة العمل الثقافى منذ انشاء وزارة للثقافة . وتتركز رسالته فى العمل على نشر الثقافة

فرق الأداء الموسيقي ، مع الاستعانة بشرائح الصور والنماذج الصوتية للآلات) .

• انواع الصيغ الموسيقية (نماذج محلية وعالمية من الغناء والعزف مع مراعاة جانب الاستماع التحليلى) .
• المذاهب الموسيقية الكبرى (الموسيقى القومية المصرية وأشهر أعمالها وأعلامها ، والجذور الاجتماعية والملاح الفنية المميزة لكل من مذاهب الباروك ، الرنكو ، الكلاسيكية الرومانتيكية وما تفرع عنها) .
• فنون الايقاع الحركى (الباليه الكلاسيكى ، الرقصات الشعبية) .
• برامج موسيقى الطفولة (حدود منطق الغناء للأطفال ، خصائص ومطالب مرحلة المراهقة ، تكوينات فرق الانشاد الجماعى وتدريبها ، استخدام وتنوq موسيقى فرق الايقاعيات ، استخدام وتنوq التعبير الحركى والتمثيلى مع الاصطحاب) .

* اثراء فقرات التسابق لجميع المستويات بالعناصر الآتية :
• الاختيار الجيد والمناسب اجتماعيا وجماليا وترفيهيا لمقطوعات العزف والغناء .

• التعرف من مجرد الاستماع على اسم المؤلف والمقطوعة .
• القدرة على مطالعة التدوين الموسيقي .
• مطالعة كتب المذاهب والشخصيات الموسيقية والتأكد من حصيلة الاستيعاب .

• الابداع فى صياغة الأغانى والانشيد الجماعية ومقطوعات العزف على أن تتضمن جائزة التفوق تقديم المقطوعات الفائزة فى جهازى الاذاعة والتلفزيون وفرق الدولة .

* رفع قيمة الجوائز العينية والأدبية بالمسابقات ، والقاء الضوء عليها اعلاميا ، مع اعتماد شهادات التقدير للفرق والأفراد من الوزير المختص . وقصر امتياز السفر الى الخارج فى مهام التبادل الثقافى وأسابيع الشباب على الفائزين فى المسابقات السنوية من الفرق والأفراد على المستوى القومى .

عروضا تضمنت نخبة من الافلام ، صاحبها نوات نقدية تولى تنظيمها مجموعة مختارة من المتخصصين ، ثم تطورت التجربة فى ناحيتها التنظيمية والتوسعية بزيادة عدد النوادي وزيادة العروض التى تغطى موسما بأكمله ، مع اصدار نشرات تتضمن دراسات تخصصية عن أهم الافلام والعناصر الفنية التى تقوم عليها .

ويعتمد النشاط السينمائى ، فى الثقافة الجماهيرية ، حاليا على مايتأتى :

أولا : عروض سينمائية - روائية او تسجيلية - على أفلام ١٦مم تقدم فى التجمعات القروية على نحو خاص . هذا بجانب عروض أخرى للأفلام فى ٢٦ ناديا سينمائيا على مستوى الجمهورية ، ينتفع بها اعضاؤها لقاء اشتراكات رمزية ، فضلا عن أفلام الاطفال التى تخصص لها بعض العروض فى بيوت الثقافة وبعض المدارس .

ثانيا : عروض لأفلام روائية ، يجرى عرضها على نحو تجارى لتغذية المورد المالى لنشاط جهاز الثقافة الجماهيرية . والملاحظ ان غالبية مايعرض من هذه الافلام ليس من النوع الجيد ، ويخضع لتحكم شركات التوزيع الاجنبية وماستورده من أفلام ، وذلك الى جانب الخضوع للمستوى المحلى العام فى الانتاج .

ثالثا : العمل - فى حدود الامكانيات المتاحة - على تقديم نشرة تفسيرية وشارحة للعروض السينمائية وتقييمها ، وذلك بهدف التعرف على الاتجاهات والمدارس العالمية فى السينما . وكذلك العمل على عقد نوات يحضرها النقاد الذين يقدمون فى نوادي السينما .

رابعا : العمل على انتاج الافلام القصيرة - المخصصة للأطفال - فى نطاق محدود ، وتنفيذ بعض الافلام التسجيلية التى ترى المحافظات انتاجها للتعريف بالنشاط الثقافى والفنى والاثري والاجتماعى فى اماكن ومواقع معينة .

وفى الصفحات التالية ، بيانات وإحصاءات عن العروض السينمائية فى ظل نشاط الثقافة الجماهيرية ، فى الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٢ ، يتضح منها ما يأتى :

- اطراد الزيادة فى عدد العروض والمستفيدين منها فى كل عام باستثناء سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ، وزيادة العروض مع قلة المستفيدين

على اوسع نطاق ، فى صور ميسرة ومناسبة ، للجماهير العريضة من الشعب بفئاته وطبقاته وأعمارهم المختلفة ، والعمل على تيسير وصول هذه الثقافة بكل الوسائل ، الى الجماهير فى جميع مواقعها فى انحاء الجمهورية ، وتسخير الامكانيات المادية والمعنوية المتاحة فى خدمة هذه الاهداف .

وقد تناول المجلس فى تقارير اخرى سابقة بعض قطاعات من نشاط الثقافة الجماهيرية انصبحت على مجالات : الفنون الشعبية ، المسرح ، الموسيقى ، الفنون التشكيلية . ويستكمل المجلس دراساته عن الثقافة الجماهيرية بهذا التقرير عن السينما .

وتعتبر السينما أداة ثقافية جماهيرية ، تكاد تتبوأ مكان الصدارة بالنسبة لغيرها من الأدوات ، فهى تتميز بسهولة وصولها الى عامة الجماهير ، وسهولة فهم واستيعاب ماتقدمه من مواد ثقافية او فنية ، وقدرتها على مخاطبة المستويات الثقافية جميعا والأعمار المختلفة . وهى كأداة ثقافية بالمعنى الواسع تتعدد أبعاد وظائفها ، وتتسع لتشمل مهام التثقيف والتعليم والاعلام ، وهى قادرة كذلك على معالجة الحياة الانسانية فى مستوياتها المختلفة والتأثير فى الانسان عقلا وحسا وعاطفة ووجدانا . وهى الى جانب هذا كله يمكن انتقالها بسهولة الى أى مكان ، كما يمكن للأعداد الكبيرة مشاهدة عروضها فى وقت واحد .

وتبعاً لما تقدم من تأكيد على أهمية دور السينما فى الثقافة عامة ، وازدياد أهمية هذا الدور فى دول العالم الثالث حيث تزداد نسبة الأمية ، اتجه النظر الى الافادة من السينما فى مجال الثقافة الجماهيرية ، لنشر ألوان الفكر والفن بين جماهير المواطنين ، وكذلك التوسع فى استخدام العروض السينمائية لتنمية الحس والتذوق الفنى بالنسبة للسينما المصرية والعربية والاجنبية ، وتيسير وصول هذه العروض الى القرى ومراكز التجمعات الشعبية والى الاندية الرياضية والنقابات العمالية والمهنية ، وتمكين الجماهير من معرفة الاتجاهات الحديثة فى السينما العالمية وماتنطوى عليه من قيم حضارية وثقافية .

اما النشاط الفعلى للثقافة الجماهيرية فى مجال السينما فقد بدأ فى موسم عام ٦٩ / ١٩٧٠ بإنشاء اثنى عشر ناديا للتذوق فى بعض قصور وبيوت الثقافة بعواصم المحافظات وقدم من خلال هذه النوادي

بيانات واحصاءات عن العروض السينمائية
في ظل نشاط الثقافية الجماهيرية
في الفترة من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٨٢

السنة	البيان	العروض		المستفيدون	
		عدد العروض	التغير السنوي ونسبته	عدد المستفيدين	التغير السنوي ونسبته
١٩٦٩	العدد	٢٧٧٥		١٢٥٠٤٠٠	
١٩٧٠	العدد	٤٨٤٥		١٨٣٨٧٧٥	
	التغير		٢٠٧٠ +		٥٨٨٣٧٥ +
	النسبة		٪٧٤،٥ +		٪٤٧،٠ +
	العدد	٥٣١٦		١٤٦٥١٢٠	
١٩٧١	التغير		٤٧١ +		٣٧٣٦٤٥ -
	النسبة		٪٩،٥ +		٪٢٠،٣ -
	العدد	٦٧٣٨		١٧٩٣٢١٣	
١٩٧٢	التغير		١٤٢٢ +		٣٢٨٠٨٣ +
	النسبة		٪٢٦،٩ +		٪٣٢،٣ +
	العدد	٧٦٥٣		٢٠٦٢٣٨٣	
١٩٧٣	التغير		٩١٥ +		٧٦٩٧٠ +
	النسبة		٪١٣،٥ +		٪٤٢،٨ +
	العدد	٨٤٣٦		٣١٠٠٧٤٣	

تابع

السنة	البيان	العروض		المستفيدون	
		عدد العروض	التغيير السنوى ونسبته	عدد المستفيدين	التغيير السنوى ونسبته
١٩٧٤	التغيير		٧٨٣+		٥٢٨٣٦٠+
	النسبة		% ١٠,٢+		% ٢١,٠+
	العدد	١١٥٣٤		٢٦٣٤٨٨٢	
١٩٧٥	التغيير		٣١٠٣+		٤٦٥٨٦١-
	النسبة		% ٣٦,٧+		% ١٥,٠-
	العدد	٦١٤٢		٢٢٤١٣٤٤	
١٩٧٦	التغيير		٥١٤٤٧-		٣٩٣٥٣٨-
	النسبة		% ٤٦,٧-		% ١٤,٩-
	العدد	٦٣٤٩		٢٥٣٦٦٦٧	
١٩٧٧	التغيير		٢٠٧+		٢٩٥٣٢٣+
	النسبة		% ٢٠,٣+		% ١٣,١+
	العدد	٩٣١٤		٣١٦٤٨٨٣	
١٩٧٨	التغيير		٢٩٦٥+		٦٢٨٢١٦+
	النسبة		% ٤٦,٧+		% ٢٤,٧+
	العدد	١١٠٣٧		٣٢٥٢٧٠٢	
١٩٧٩	التغيير		١٧٢٣+		٨٧٨١٩+
	النسبة		% ١٨,٤+		% ٢,٧+
	العدد	١٦٧٧٠		٣٨٠٨١٧٦	
١٩٨٠	التغيير		٥٧٢٣+		٥٥٥٤٧٤+

تابع

السنة	البيان	العروض		المستفيدون	
		عدد العروض	التغيير السنوى ونسبته	عدد المستفيدين	التغيير السنوى ونسبته
	النسبة		٥٧٣٣+		٤٧٤+
	النسبة		% ٥٢,٠		% ١٧,٠ +
	العدد	١٢٧٩١		٢٩٢٠٤٥١	
١٩٨١	التغيير		٣٩٧٩-		٨٨٧٢٥-
	النسبة		% ٢٣,٧ -		% ٢٣,٣ -
	العدد	١٥١٦٠		٣٥١٧٨٨٤	
١٩٨٢	التغيير		٢٣٦٩+		٥٩٧٤٣٣+
	النسبة		% ١٨,٥ +		% ٢٠,٥ +

منها في سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٥ .

- تحرك النسبة المئوية للزيادة في عدد العروض بين ٧٤,٥٪ كحد

أعلى في عام ١٩٧٠ ، وبين ٣٠,٣٪ كحد أدنى في عام ١٩٧٧ .

- ازدياد العروض في عام ١٩٨٢ عن عام ١٩٦٩ بمقدار ١٢٣٨٥

عرضا بنسبة زيادة مقدارها ٣٤,٣٪ سنويا ، وازدياد عدد المستفيدين

من العروض أيضا بمقدار ٢٢٦٧٤٨٤ مستفيدا بنسبة زيادة مقدارها

١٤٪ سنويا .

وبالنظر الى هدف نشاط الثقافة الجماهيرية ورسالتها يبدو ان

حصيلة العمل في مجال السينما - منذ بدايته وعلى مدى خمسة عشر

عاما غير متناسبة مع اضطراد الزيادة السكانية عددا ، وكذلك اتساع

الرقعة السكانية جغرافيا ، وما يجدر ذكره ان الزيادة التي طرأت على

عدد النوادي كانت أقل مما ينبغي تحقيقه أيضا .

وعلى ضوء هذه الدراسة اتضح ان هناك عوامل تمثل معوقات أمام

العمل في مجال النشاط السينمائي في الثقافة الجماهيرية ، وأبرز هذه

العوامل مايلي :

- عدم كفاية الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ أوجه النشاط بوجه عام .

- عدم انتظام عقد الندوات المصاحبة للعروض نتيجة عزوف النقاد

والمحاضرين والفنانين عن المساهمة بسبب ضالة المكافآت .

- عدم انتظام اصدار نشرات التثقيف والتحليل السينمائي .

- عدم توفر كوادرات التثقيف السينمائي بجميع المواقع وفي فروع

الجهاز على مستوى الجمهورية .

- عدم وجود مكتبة فيلمية للجهاز ، وعدم التصريح ، ماليا ، بشراء

اجهزة فيديو لمتطلبات العمل لاعتبارات تتصل بترشيد الانفاق .

ثانيا : في مجال الفنون التشكيلية

سبق للمجلس في دراساته - خلال دوراته السابقة - استقراء

أوضاع الفنون التشكيلية في مصر ووسائل النهوض بها ، وبحث طرق

نشرها وتأمين تنوعها ، والوسائل الكفيلة بتشجيع الفنان المصري

وإتاحة السبل التي تعينه على الابداع ، وكذا التشريعات والنظم الخاصة

بالمقتنيات الفنية ، وتفرغ الفنانين وتهيئة المراسم ، وتوفير أدوات الانتاج

الفنى ، وتوظيف الفنون التشكيلية في المنشآت العامة ، وذلك لتحقيق

الإطار المرجو لمشاركة الفنون التشكيلية في تكوين المجتمع ثقافيا

وحضاريا . وهو ما حدا بالدولة الى الاهتمام بإنشاء الكليات والمعاهد

المتخصصة في هذا المجال مما اتاح لمصر أجيالا من كبار الفنانين

التميزين الذين يعد كثير منهم علامة في تاريخ الفن ، والذين تلقى

أعمالهم الفنية الاهتمام في كثير من دول العالم .

ولا كانت الفنون التشكيلية تشكل جانبا من مسئولية قطاع الثقافة

الجماهيرية ، بحكم انتشار وحداته واتصاله المباشر بالقاعدة العريضة

من الشعب في مواقع حياته البيئية المتنوعة ، فقد رؤى - استكمالا لما

سبق - دراسة دعم وتطوير نشاط هذه الفنون في هذا القطاع ، لما

يمكن ان تحققه الفنون التشكيلية عن طريق قصور الثقافة وبيوتها من

تنمية وجدانية وسلوكية لقطاع كبير من المجتمع ، في اطار اهمية

ماتشمه هذه الفنون - بمفهومها الحديث - من مجالات مختلفة كالنحت

والتصوير والديكور والاثاث والمعادن والصياغة والخزف والزجاج

والسجاد والحفر وطباعة المنسوجات ، بما يساهم في الارتقاء بالمستوى

الفنى في الصناعات المحلية ، والمساهمة في البناء الثقافى والحضارى .

الأنشطة الحالية :

ان واقع النشاط الحالى في الفنون التشكيلية ، بكل طموحات

القائمين على التنفيذ ، يكشف منذ البداية عن مدى قصور الواقع وبعده

عن تحقيق مانصبو اليه في هذا المجال الانساني البالغ الاهمية . فلقد

انحصر عدد المنتفعين بهذا النشاط ، في اعلى التقديرات ، الى اقل من

نصف مليون مواطن (٤٣١٧٨٢ منتفعا) ، كما لم يتجاوز عدد العروض

التشكيلية ، في عام ١٩٨٢ ، بمختلف أنواعها - ومن بينها عروض حرف

البيئة - ١٢٣٤ عرضا . ولعل من يقارن هذا العدد بنظيره في عام

١٩٦٨ ، وهو ١٩٢ عرضا ، قد يلحظ ان هناك نموا مطردا ، والحقيقة ان

أساسيا واسع المساحة والثراء بما لا يمكن تحقيقه بصورة مركزية فى العاصمة .

• أدى غياب الخطة العامة للنشاط الى سيادة عفوية وتلقينية المحاضرات التثوقية وعدم ربطها بموضوعات الانتاج الواقعى محليا وعالميا .

• خضوع شتى الأنشطة فى الجهاز الى المنظور التخصصى لمديرى القصور والبيوت الثقافية ، وبالتالى ترجيح لون على آخر مما يجعل نصيب الفنون التشكيلية محدودا .

• غياب الاختصاصيين التشكيليين وأصحاب الثقافة الممتازة فى الفن وتقليدية الدراسة بمركز إعداد الرواد الى حد خلط برامجه من أى تورات حتى الآن فى مجال إعداد وتثقيف الكوادر اللازمة للعمل فى النشاط التشكيلى بمختلف مواقع الجمهورية .

• الافتقار الى منافذ العرض الملثمة والدائمة بعواصم المحافظات والمدن والمراكز وعدم الاستفادة من تنوع أساليب المعارض المتنقلة .

التوصيات

على ضوء ماتقدم ، وما دار فى المجلس من مناقشات وأثير من آراء يوصى بما يأتى :

توصيات عامة :

* يتعين مراجعة جوهر العمل الثقافى فى مصر على ضوء تجاربنا السابقة والمتغيرات المختلفة الحاكمة ، مع الأخذ فى الاعتبار بما يلى :

- أن هذا الأمر يتصل بطريقة تنظيم العمل الثقافى وتحديد دور كل من الدولة والثقافيين أنفسهم - فرادى أو من خلال هيئاتهم وتجمعاتهم .
- أن هناك فرقا بين الثقافة الشعبية والثقافة الجماهيرية يتمثل - بصفة رئيسية - فى أن الثقافة الشعبية تنبع من الأفراد ، ونشاطها متروك لهم ، وأن دور الحكومة بالنسبة لها هو مجرد تقديم العون المادى والمعنوى والإشراف ، بعد إقرار التخطيط العام .

فى حين أن الثقافة الجماهيرية تقوم على فكرة اختيار جماهير معينة من الشعب ، بواسطة أجهزة الدولة ، توجه اليها الأعمال الثقافية تحت اشرافها ، وعن طريق الموظفين الحكوميين .

- أنه ينبغى أن يتم ذلك فى اطار الأخذ بمبدأ الديمقراطية وتطبيقه

٤٢٥

احصائيات النشاط تدل على تناقص عدد العروض فى السنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . وهذا فضلا عن أن معظم العروض قامت مرتبطة بمناسبات عامة وبمسابقات تقليدية تتصل بهذه المناسبات ، وهو اتجاه على أهميته يتسم غالبا بسمة التقاليد او الواجبات الدورية والموسمية ويؤدى الى حصر ابداع المبدعين فى موضوعات يعينها ، وفى دائرة ضيقة من الاعلام الرسمى ، الذى لا يخلو من إملة الشروط ووضع الحدود التى تحد من تلقائية الفنان وعفويته ، والأكثر من هذا أن هذه المناسبات لا توجه ولا تستثمر للاهتمام بطاقات الفنانين المحليين وإبداعاتهم والشباب منهم خاصة .

أبرز معوقاتنا :

ويرتبط بهذا القصور فى النشاط معوقات شتى نجمها فى الملاحظات الآتية :

- تأتى قلة الميزانية المخصصة للفنون التشكيلية على رأس معوقات النشاط المرتبط بتكاليف الخامات وأدوات التجهيز ووسائل العرض وتنمية التثوق والحس الفنى لدى رواد هذه الفنون بمحاضرات الاحصائيين .

- غلبة الفهم القاصر لأهمية الفنون التشكيلية فى القطاع والافتقار الى خطة عامة تتصل ببرامج منهجية للتنفيذ . ومن نماذج هذا القصور :

• تفضيل تقديم فنون أخرى ذات مردود اعلامى من وجهة نظر الجهاز كالمسرح وفرق الرقص .

• ربط النشاط بالمناسبات المتواترة ودورات المسابقات بصفة أساسية .

• اغفال عنصر الدراسة المتعمقة للملامح البيئية مما أدى الى غياب العمل على توظيف ما لكل اقليم على حدة من سمات معينة ، وخاصة السمات القومية العامة ، فضلا عن عدم الاستفادة المرجوة من الخبرات والمدارس العالمية فى فنون التشكيل .

• لاتحظى الحرف البيئية والفنون الشعبية التشكيلية - رغم انها مدرجة فى النشاط الاساسى للجهاز - بقدر مناسب من الجمع الميدانى والتوثيق العلمى والتحليل العلمى الفنى الذى يسمح بالتعرف على الخصائص وإعادة توظيفها وفتح المجال للدارسين الاكاديميين مصدرا

فى مجال الثقافة ، فينات العمل الثقافى أساسا بالمحليات ، ولاتركز أعمال الثقافة فى العاصمة وحدها .

بالاضافة الى أن اعطاء هذا الدور للمحليات له أهميته الخاصة بالنسبة للفنون « التلقائية او الطبيعية » التى يتميز بها كل اقليم ، حيث يصبح المجال متسعا وميسرا لرعاية هذه الفنون وتنميتها عن طريق أكثر الناس إلماما وخبرة بها .

* النظر فى أن يتحقق لجهاز الثقافة الجماهيرية استقلال يتناسب مع مايناط به من خدمات حيوية للجماهير ، على أن يختار التنظيم الادارى المناسب لتحقيق ذلك ، مع أهمية دعمه بالكوادر الادارية والفنية اللازمة لأنشطته ، ووضع نظام ايجابى للحوافز للعاملين المتخصصين فيه وذلك على ضوء ماتتتهى اليه الدراسة الشاملة للترصية العامة السابق بيانها .

* ينبغى أن تضع الثقافة الجماهيرية فى اعتبارها العمل على الموازنة فى الاهتمام والرعاية بين النشاط السينمائى ونشاط الفنون التشكيلية ، باعتبار أن الاخيرة أقل نصيبا فى اقبال الجماهير عليها والانتفاع بقيمتها ، ومن ثم تحتاج الى اهتمام وجهد مناسبين لتقريب الجماهير من تذوقها وتفهم قيمها .

توصيات مباشرة :

أولا : فى مجال السينما :

* تحويل مركز الرواد التابع للجهاز الى معهد تخصصى فى الدراسات الإبداعية واقامة الدورات التخصصية لكل نشاط فى المواقع الاقليمية أيضا كلما أمكن ذلك .

* النظر فى تكليف خريجي الكليات والمعاهد الفنية – ومنها معهد السينما – بالعمل فى فروع الجهاز بالإقليم لمدة عامين أو طول فترة قضاء الخدمة العامة على الاقل .

* رصد الميزانية الكافية واللازمة لتغطية مطالب ونفقات أنشطة الجهاز وتحرير هذه الميزانية من المعوقات .

* الالتزام بضرورة العمل وفق خطط ثقافية سنوية فيما يختص بالعروض وتذوقها على شكل أسابيع وأيام يخصص كل منها لاتجاه أو موضوع سينمائى معين ويتم تنفيذها دوريا فى شتى مواقع الجهاز

٤٢٦

مصحوبة بالنشرات الشارحة والطبوعات اللازمة والنقاد المحاضرين .

* ضرورة التنسيق مع مختلف المرافق التى تقدم عروضاً سينمائية جماهيرية مثل رعاية الشباب ، الارشاد الزراعى ، الارشاد الصحى ، الارشاد الاجتماعى ، هيئة الاستعلامات ، وزارة التربية والتعليم – بهدف برمجة العروض والافادة منها .

* انشاء مكتبة فيلمية مركزية تضم نسخا لأهم الأفلام المصرية والعربية والعالمية ، روائية كانت أو تسجيلية ، ومن أنواع ٢٥ مم ، ١٦ مم ، ومن الفيديو كاسيت ، مع تزويدها بدراسات وبيانات مفصلة عن كل فيلم وتصنيفها تبعا للنوعية والاتجاهات والمدارس الفنية ، والقاء الضوء على أهم الشخصيات فى الاخراج والتأليف والتمثيل ، مع دراسات مقارنة للأعمال السينمائية الحديثة والقديمة .

* تشجيع التوسع فى زيادة عدد نوادى الفيلم والعمل على تكوين اتحاد عام لها يكون من اختصاصاته استيراد انواع الأفلام غير التجارية والمناسبة لأنشطة العروض .

* الحرص على تقديم الأفلام بواسطة أخصائى التثقيف السينمائى مصحوبة بالنشرات التوضيحية ، ويحضر المتخصصين الذين لهم صلة بموضوعات المناقشة التى تلى العرض ، سواء كانت هذه الموضوعات اجتماعية أو أدبية أو دينية أو سياسية أو معا له صلة بالموسيقى أو الفنون التشكيلية ، مع العمل على تحرر المواقع تدريجيا من الاقتصار على المحاضر الزائر .

* تشجيع المشتركين من أعضاء النوادى على الكتابة فى موضوعات النقد السينمائى وعن انطباعاتهم عما يشاهدونه من أفلام ، وأن يقوموا بتحرير نشرات محلية غير دورية يجرى تبادلها بين مختلف النوادى واختيار افضلها للنشر فى المجلة المركزية للثقافة الجماهيرية .

* تنمية المواهب السينمائية فى شتى المواقع البعيدة عن معاهد التخصص بالعاصمة وذلك بتزويد كل موقع بألة تصوير فوتوغرافية وآلة تصوير سينمائى ٨ مم للهواة ، وبتشكيل فريق من أعضاء النادى الهواة للعمل تحت إشراف الاخصائى السينمائى فى دراسة مبادئ التصوير السينمائى ، وكتابة السيناريو وعمل المونتاج ، مع اتاحة الفرصة امامهم لعمل أفلام عن واقعهم المحلى .

* عقد مسابقات سنوية بين مختلف مديريات الثقافة عن الافلام التي تصورها وتخرجها ، مع رصد جوائز وحوافز التشجيع على التقدم والتطور بجانب جوائز التسابق في كتابة الدراسات والنقد والتحليل والتوثيق السينمائي .

ثانيا : في مجال الفنون التشكيلية :

الاهتمام بالانشطة المختلفة للفنون التشكيلية عن طريق :

* الحد من سيادة التوجيه الاعلامي وربط الفنون والمسابقات بالمناسبات .

* وضع سياسة عامة ومدرسة للنشاط محكومة ببرامج منهجية محدودة يضعها الخبراء المتخصصون ويتابعون تنفيذها وتقييمها دوريا على مستوى جميع المواقع بالجمهورية .

* تغيير أسلوب التلقين في المحاضرات الى لقاءات وحوار بين الفنان المحاضر ذى الخبرة وبين كل من المتدوقين والفنانين المحليين ، والعمل على خروج اللقاء عن دائرة جلسة القاعة المنغلقة الى رحاب البيئة المتميزة ضمانا للحصول على عطاء فني متبادل وأكثر واقعية .

* التركيز على أهمية عنصر الدراسة المتعمقة للملامح البيئية ، والعمل على تنمية وعي الفنانين المحليين بهذه السمات ، وعلى توظيفها في إطار الملامح القومية العامة ، مع عدم إغفال الثقافات التشكيلية العالمية باعتبارها جزءا من تراث الانسانية .

* في مجال انتاج حرف البيئة والفنون الشعبية التشكيلية ، يؤكد المجلس على توصياته السابقة والخاصة بأهمية جمع وتوثيق الظواهر وتاحتها للدرس العلمي والتحليلي .

* تحرير أنشطة مديريات الثقافة من وجهة النظر الخاصة لمديري قصور الثقافة وبيوتها وذلك بالعمل على تشكيل مجالس إدارات لكل موقع يمثل فيها الاختصاصيون بحيث يجرى التخطيط والتنفيذ معبرا عن رؤية جماعية محققة للتوازن بين الأنشطة المختلفة ومنها الفنون التشكيلية .

* مراعاة الدقة في اختيار الرائد المحلي ودعم جهوده ، وتمثله في مجلس إدارة القصر أو البيت ، والعمل على متابعة تربية الكوادر المؤهلة لقيادة العمل التشكيلي في دورات خاصة بمركز الرواد الذي سبق

للمجلس اقتراح تحويله الى معهد تخصصي ، وأن يتوفر على وضع برامج هذه الدورات التخصصية ويقوم بالتدريس فيها نخبة من الفنانين الأكاديميين والخبراء المتميزين في شئون الحرف والفنون الشعبية التشكيلية .

* توفير منافذ العرض في كل قصر أو بيت ثقافة ، والخروج بالعروض الى المتسعات الملائمة ، واستثمار الاحتفالات الشعبية في المناسبات المختلفة كذلك في العروض ، واستخدام أساليب العروض المتنقلة ضمن قوافل الثقافة الى القرى على نطاق أوسع .

* إقامة المتاحف الاقليمية ومنها مشروع متحف المدينة والقرية كلما أمكن ، مع مراعاة ضمان الوجود الفني الكلى المنصهر في الملامح المصرية العامة والإفادة منها في عرض ابداعات الفنانين ومنتجات الفن التشكيلي الشعبي وحرف البيئة .

* إقامة معارض متنوعة للتوعية بكل ألوان ومدارس الفن التشكيلي كمصادر للخبرة والابداع ، ويصحبها نشاط مكثف ، في نطاق الخطا المعتمدة في مجال التوثيق الفني ، مع الاستعانة بأدوات السينما التسجيلية والفيديو وعرض الشرائح ، وذلك للافادة من التكنيك العالمى في اثبات الهوية المصرية .

* إقامة مهرجان سنوى لعرض انجازات فناني الاقاليم ومنح جوائز الابداع للمتفوقين مع تحقيق اهتمام اعلامى مناسب لهذا المهرجان .

* تخصيص حيز مناسب للفنون التشكيلية في الصحافة وفى مجلة الثقافة الجديدة التى تصدرها الثقافة الجماهيرية ، وتشجيع إصدار الدوريات التى تهتم بالفنون التشكيلية فى الاقاليم . وتوكيد توصيات المجلس السابقة عن قيام هيئة الكتاب باصدار كتيبات - فى الصورة المناسبة شكلا وموضوعا - لمختلف مذاهب وشخصيات الفنون التشكيلية المحلية والعالمية .

* انشاء صندوق يمكن تمويله من التبرعات والهبات ومشاركات أجهزة الحكم المحلى وعوائد بيع وتسويق ابداعات الفنانين ومنتجات الفن التشكيلي وحرف البيئة ، وذلك بهدف دعم الميزانية المخصصة لنشاط الفنون التشكيلية بجهاز الثقافة الجماهيرية .

الموقف الحالي :

ولم يصر يتبع عدد كبير من الوزارات والهيئات وحدات سينمائية متخصصة في الانتاج السينمائي التسجيلي تدعم بها أهدافها ، وتساعد على تحقيق أغراضها وتنفيذ برامجها ، غير أن هذا الانتاج لم تتحقق به الاستفادة المرجوة مما توفره السينما التسجيلية من إمكانات لعدم وجود صلة مباشرة بين تلك الجهات ، وافتقارها الى التنسيق فيما بينها في مجال انتاج الافلام التسجيلية من حيث الكم والمضمون والشكل وتوفير العروض الملائمة .

فتمتد بداية مرحلة الانتاج الاولى للفيلم التسجيلي وتنفيذه في مصر ، تعددت جهات الانتاج ما بين جهات يرتبط نشاطها بالجانب الاعلامي والثقافي والفني : كالهيئة العامة للاستعلامات ، والتليفزيون ، وهيئة السينما ، والمركز القومي للفيلم التسجيلي كوسيلة للاتصال الجماهيرها المستهدفة على المستويين الداخلي والخارجي لتحقيق أهدافها الاعلامية أو الدعائية مثل : وزارات الصحة والزراعة والثقافة وهيئة الآثار والبحث العلمي والمجلس الاعلى للشباب وأفرع القوات المسلحة وهيئة السد العالي وهيئة قناة السويس وغيرها .

نحو تحليل مضمون الافلام التسجيلية المصرية :

وبدراسة تحليلية لمضمون الافلام التسجيلية المصرية التي أنتجت خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ نجد أن معطيات التحليل تحدد مايلي :

- أفلاما تناولت موضوعات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومجالاتها : الزراعة - الصناعة والتجارة - الثروات الحيوانية والمائية والنباتية - مقاومة الآفات الزراعية - السياحة - المشروعات الاقتصادية الكبرى ووسائل تنمية الانتاج .

- أفلاما مرتبطة بالتنمية الاجتماعية ومجالاتها : الرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد - مقاومة الأمراض - زيادة السكان - المواصلات - ثم الفئات كعمال الترحيل .

الفيلم التسجيلي ومستقبله

يحقق الفيلم التسجيلي درجة عالية من الجمع بين مميزات الاتصال الجماهيري الواسع الانتشار والاتصال الشخصي المؤثر ، مما يجعله من أهم الوسائل التي تعمل على تدعيم الرسالة التي يحملها ويتوجه بها الى الجماهير لتحقيق الأهداف الاعلامية أو الدعائية أو الثقافية المرجوة .

ويتيح عرض الفيلم التسجيلي على مجموعات متجانسة الصفات إمكان الاستفادة من نظرية التدفق الاعلامي ، الامر الذي يسهل الحصول على نتائج رد الفعل والاستجابة لدى المشاهدين المستهدفين ، وهذا بدوره يفيد في توجيه حركة الانتاج الفيلمي فيما بعد من ناحية الشكل أو المضمون لتحقيق أعلى درجة من التفاعل بين أطراف النشاط الاعلامي ، ويمكن رد ذلك الى ارتباط الانتاج التسجيلي بالواقع الفعلي للحياة اليومية للجماهير والاحداث والمواقف والاهداف ذات الدلالات العامة والخاصة .

وبهذه الخصائص مجتمعة أصبح الفيلم التسجيلي من أكثر الاشكال الفنية والاعلامية ارتباطا بالمجتمع ومشكلاته ، وأصبح في كثير من الدول أداة معارضة لتنفيذ خطط التنمية واحداث التغير الاجتماعي وذلك بالاضافة الى كونه وسيلة هامة للتعارف والدعاية والاعلام على المستوى العالمي .

– أفلاما مرتبطة بالتنمية الثقافية والفكرية ، ومجالاتها : الأنشطة العلمية – العادات والتقاليد – الآثار المصرية – المدن والأحياء المصرية – مدن العالم – مساجد مصر – دور العبادة – المتاحف – الفنانين – الأدباء – الزعماء .

– أفلاما تناولت نشاط القوات المسلحة والحروب والقضية الفلسطينية .

ويلاحظ على انتاجنا فى مجال الفيلم التسجيلى ما يأتى :
* انه يغفل موضوعات ومجالات أخرى عديدة ذات أهمية قصوى بالنسبة لأهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

* عدم تنوع الانتاج من حيث المضمون والشكل بما يناسب الفئات الاجتماعية والثقافية المتنوعة والحالة الاقتصادية .

* تناول الموضوع الواحد فى أكثر من فيلم لأكثر من جهة مع عدم تغير شكل ومضمون المعالجة .

* ضعف الميزانيات المخصصة للانتاج الفيلمى فى كل جهة بالقياس الى أهمية الدور الذى يمكن ان يلعبه الفيلم التسجيلى فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقد اسفرت المناقشات المستفيضة التى جرت بالمجلس عند عرض هذا التقرير عن مجموعة من الاتجاهات والآراء نعرض أبرزها فيما يأتى :

– ان الفيلم التسجيلى له جوانب متعددة من الأهمية الوظيفية ، فإلى جانب انه عمل ترفيهى ، فله جانب هام فيما يؤديه من دور تسجيلى للتاريخ ، فمن الطبيعى ان تحاول كل أمة تسجيل تاريخها وصور حياتها وبيئاتها بصورة تحفظ للأجيال المستقبلية حسن الإلمام بالعصر الذى تعيش فيه ، وقد تعدى التسجيلات الكبرى صفة المحلية الى العالمية من حيث هى ملك التاريخ والحضارة بوجه عام ، ومن الجدير بالذكر ، فى هذا المجال ، ان مصر باعتبارها الدولة الكبرى فى حوض النيل من واجبها ان تتحمل المسئولية الاولى فى انتاج الفيلم التسجيلى الكبير دون

غيرها ، وتخلفها عن القيام بهذا الواجب قد يدفع جهات اجنبية للقيام به وهذا ما لا يجب انتظاره .

والفيلم التسجيلى من وجه ثالث له قيمة كبرى من الناحية التعليمية والتربوية بصفة عامة ، ومن ثم ينبغى ربط جهود وزارة الثقافة فى هذه الناحية بمتطلبات وزارة التربية والتعليم ، كما ينبغى ان يراعى فى التخطيط العام لانتاج الافلام التسجيلية أخذ آراء بعض الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة السياحة .

– ان مصر بما تملكه من التاريخ ومن الحضارة ومن تنوع الثقافات والبيئات ومن المكانة السياسية ومن الموقع الجغرافى ومن الصلات والعلاقات الاقليمية والعالمية تزخر بميزات يندر ان تتحقق لأى دولة أخرى ، وبالتالي فان ما يمكن تحقيقه عن طريق الفيلم التسجيلى فى مصر – سواء من ناحية الموضوع او من ناحية الفن التسجيلى – شىء له قدره الكبير بكل المقاييس .

– من الضرورى فى حالات انتاج الافلام التسجيلية الكبرى – التى تعبر موضوعاتها عن أهمية خاصة من حيث المضمون القومى أو التاريخى أو العلمى أو التى قد يكون لها صفة العالمية – ان يكون انتاج مثل هذه الافلام من مهام الدولة ، وليس من مهام الشركات التجارية .

– ان يراعى فى التخطيط لانتاج الافلام التسجيلية اعطاء اهتمام كبير لإخراج أفلام تسجل نواحي الحياة القائمة فى مصر وخاصة تلك التى توشك ان تتغير لما سيصبح لها من قيمة تاريخية وعلمية وقومية بعد مضى عدد من السنين .

– انه اصبح لدينا الآن بالفعل خبراء وفنانون فى مجال العمل فى الافلام التسجيلية لا يقلون كفاءة عن الخبراء الأجانب . ويشهد على ذلك نتائج ورود فعل الاحتكاك بيننا وبين العالم الخارجى المتقدم فى مجال الافلام التسجيلية ، وما حققته الأعمال المصرية من نجاح وجوائز على المستوى العالمى ، مما يمكن معه القول بأن الخبراء والفنيين المصريين جديرون بالاعتماد عليهم فى تربية أجيال قادمة ، ولكن مازال انتاج

* توفير فرص العرض الملائمة فى التليفزيون ودور العرض السينمائى ومناطق التجمعات المختلفة .

* انه على الرغم من انتاج افلام تسجيلية نالت تقديرا محليا وعالميا كبيرا فان هذه الافلام لم تعرض فى المدارس ولا فى اى تجمع شبابى ولم تقبل على عرضها دور السينما ، إذ يفضل اصحاب هذه الدور عرض الاعلانات لما تدره من دخل مادي ، وذلك على الرغم من وجود قرار جمهورى يعرض الافلام التسجيلية فى هذه الدور . الامر الذى يقتضى العمل على تنفيذ هذا القرار بحزم .

* يجب التفكير والتخطيط لإعداد موسوعة للأطفال على المستوى القومى العام ، من خلال فن الانتاج الفيلمى التسجيلى ، تستوعب كل ماينبغى تقديمه للطفل المصرى من قيم ثقافية وسلوكية وفنية ، وتكون هذه الموسوعة فى متناول كل بيت .

* يلاحظ فيما يختص بدور معهد السينما التعليمى بالنسبة للافلام التسجيلية أمران : الاول - قلة عدد الساعات المخصصة للمادة الدراسية والتعليمية فى برامج المعهد السنوية ، والثانى - قصور يتصل بالعنصر المادى الذى يقى بمتطلبات الجانب التطبيقى من حيث قلة عدد الافلام الخام التى يستعملها الطلبة فى انتاجهم بالمعهد . الامر الذى يقتضى مواجهة هذا القصور لأهمية الدور الذى يمكن ان يقوم به المعهد فى هذا المجال .

* التوسع فى إقامة المهرجانات الدولية للافلام التسجيلية للاستفادة من عروض مختلف الدول ، وتبادل الخبرة ، واتاحة فرص الانتشار للفيلم التسجيلى حتى يساهم بإمكاناته المتعددة فى مرحلة التطوير ، مع منح الجوائز المناسبة للمشاركين فنيا فى الافلام الفائزة .

* مراعاة ان يمثل الفيلم التسجيلى بنصيب معين ضمن المسابقات الدولية للافلام .

* النظر فى اقامة مهرجان القاهرة العالمى للافلام التسجيلية لما يحققه من تبادل أو احتكاك يدفع للتقدم على المستوى العالمى .

الفيلم التسجيلى فى مصر - من ناحية اخرى - فى حاجة الى الدعم من حيث توفير المزيد من الكفايات والوسائل التكميلية اللازمة للانتاج بالاضافة الى معالجة القصور فى المعدات والآلات . وهو بعد هذا فى حاجة الى مزيد من حسن الاستثمار .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم جميعه ، ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* إنشاء مركز قومى للانتاج الافلام التسجيلية يتولى تحديد سياسة حركة الفيلم التسجيلى على مستوى الدولة ، وكيفية توظيف الانتاج السينمائى التسجيلى لخدمة مختلف الجهات والمرافق فى مختلف المجالات : التعليمية الارشادية الدعائية ، التثقيفية ، الاعلامية والتوثيقية .

ويكون من مهامه :

- التنسيق بين جهات الانتاج المختلفة لتحقيق الهدف القومى .
- إعداد الدراسات لتوفير المادة العلمية اللازمة للانتاج .
- الاشراف على مستوى التنفيذ .
- قياس مدى تأثير هذه الافلام ودرجة تفاعل الجمهور المستهدف مع ماتقدمه من معلومات أو نصائح أو توجيه هذه الدراسات للجهات المعنية .
- توفير الإمكانيات المادية والفنية والبشرية اللازمة للانتاج بالمستوى اللائق وبالمواصفات التى تتفق مع ظروف العرض على المستوى القومى .

* على ضوء التنسيق المقترح فان انشاء هذا المركز لايحول دون استمرار التليفزيون أو غيره من الجهات فى الانتاج المستقل لحسابها الخاص لتوفير احتياجاتها أو للتبادل مع الدول الأخرى .

* توسيع رقعة تبادل الانتاج الفيلمى التسجيلى مع الدول العربية بخاصة والدول الاسلامية والاجنبية عامة .

هذا التقرير عن : المسرح المدرسى والجامعى . فالمدرسة تعتبر القاعدة الأساسية العريضة التى تسهم فى تشكيل الظاهرة المسرحية فنانا وجمهورا ، بينما يمثل المسرح الجامعى تيارا جادا للثقافة والفنون فى جامعاتنا يتميز بنضوجه ووعيه واستعداده للالتزام بالاصول الفنية والاخلاقية للمسرح ، وكذلك بقضايا وطنه .

اولا : المسرح المدرسى

نشأته :

بدأ نشاط الحركة التمثيلية فى مدارسنا مواكبا لثورة ١٩١٩ ، ثم نشطت الحركة فى أواخر العشرينات بعد ذلك واتخذت مظهرا جديا بأن تشكلت فى كل مدرسة ثانوية بالقاهرة وغيرها فرق تمثيلية ، يشرف على كل منها أحد المدرسين من الهواة .

ويعتبر المنشور الوزارى الصادر من وزارة المعارف برقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ أول بادرة رسمية الى الحركة التمثيلية فى المدارس . وبعد ذلك تمت موافقة الوزارة فى ١٩٣٦/١٢/٣١ على مشروع تنظيمى لشئون فرق التمثيل بجميع المدارس تتضمن من التوجيهات ما يلى :

- العمل على تجهيز مسرح يسهل طيه ونقله وتركيبه فى كل مدرسة ثانوية على أن يتم تدبير نفقاته بمعرفة المدرسة .
- العناية باختيار النصوص ، والعمل على اقامة مباريات تمثيلية تفوز فيها الفرق المتفوقة بحوافز تشجيعية .
- العمل على تزويد مكتبات المدارس بمراجع ونصوص التمثيل المختارة ، كما تقوم الوزارة بتدبير الحصول على المسرحيات المناسبة .
- العناية الدقيقة بحسن اختيار المدرسين .
- الاهتمام بتدريب الطلبة على القاء مقطوعات من الشعر والنثر تمكنهم من تجويد البيان .

أهدافه :

يستهدف المسرح المدرسى - تربويا - تكوين التلميذ ذى الشخصية المتكاملة نفسيا وخلقيا واجتماعيا وعلميا ، ودعم القيم الروحية والوطنية ،

٤٣١

* ايجاد أرشيف كامل للانتاج السينمائى التسجيلى يتبع المركز القومى المقترح ، يجمع كل ماسبق انتاجه من أفلام سواء من قبل الجهات المعنية بالنشاط الاعلامى والثقافى والفنى أو الجهات الاخرى ، كالوزارات والمؤسسات ، أو من قبل القطاع الخاص السينمائى ، وذلك عن طريق تنفيذ نظام الايداع القانونى بالنسبة للأفلام التسجيلية أسوة بما هو متبع بالنسبة للكتب والمطبوعات ، مع تنظيم عملية هذا الايداع وإجازة نظام الاستعارة الخارجية لها .

* ضرورة اعطاء أولوية لوضع وتنفيذ نظام لحفظ الأفلام التسجيلية بطريقة التخزين الآلى فى الثلاجات فى أماكن صالحة لهذا الغرض لأهمية المحافظة عليها .

الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

النهوض بالمسرح المدرسى والجامعى

سبق للمجلس فى تقاريره - خلال دوراته السابقة - دراسة السياسة العامة للمسرح فى مصر ، وتعرض من خلال ذلك لقضايا أساسية وعامة تتصل بدور الدولة فى سياسة المسرح ، وصلة المسرح بالمجتمع ، كما تناول بعض موضوعات أكثر خصوصية عن المسرح الغنائى ، ومسرح الطفل ، والمسرح فى الثقافة الجماهيرية . واستكمالا لحلقات الدراسة السابقة يتابع المجلس اهتمامه بقضايا المسرح بعرض

النشاط الى كثير من الفصول الدراسية خاصة فى قاعدة الهرم التعليمى ، وهى المرحلة الابتدائية أو مايسمى حاليا « الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى » .

ويمثل هذا النشاط فى تلك المرحلة بالاهتمام أساسا بكافة الأنشطة المعتمدة على الالتقاء ومسرح المناهج .

ولكن هذا الامتداد للنشاط المسرحى فى المدارس يحد من انطلاقته المرجوة مجموعة من المعوقات والسلبيات من أهمها :

- عزوف العاملين الفنانين من خريجى المعهد العالى للفنون المسرحية عن العمل فى المسرح المدرسى .
- صعوبة الحصول على النصوص المسرحية الملائمة .
- عدم وجود العدد الكافى من المسارح التى تقى بمطالب العرض .
- عدم الاهتمام بتدريب المدرسين الموهوبين فنيا على التربية المسرحية ومسرح المناهج .

ثانيا : المسرح الجامعى

ان خاصية الهواية فى هذا المسرح – بالاضافة الى عدم وقوعه تحت تأثير « شباك التذاكر » – هى التى تدفعه الى الانطلاق الثقافى بحرية ، ليمكن من أداء دوره فى بناء شخصيات المستقبل ، وأن يظل دائما بمثابة مرآة تعكس مايجول بفكر شباب الجامعات وطموحهم .

ويعتمد مسرحنا الجامعى – كما تحدده طبيعته – على العنصر الطلابى فى تجهيز وتقديم عروضه ، الا أن هذا الاعتماد يبدو كاملا فى مجال التمثيل واحيانا فى الاخراج ونادرا فى تصميم الديكور والملابس والموسيقى . وأما بالنسبة لجمهوره فتتجانس فيه مستويات الاعمار والثقافة مع تحرر معظمه من مسئوليات وأعباء المعيشة والوظائف ، ويتطلع بالاضافة الى تطلعه الشبابى الى كل أفاق جديدة .

والملاحظ أن هذا المسرح كان قد بدأ يؤكد دوره الثقافى ، فتجاوز موسمية المسابقات وشكليتها الحرفية الى حالات من التجريب الإيجابى فى استلهم وطرح نموذج « مسرح السامر » من تراثنا الشعبى ، وذلك

وربط المسرح بالمواد الدراسية والافادة منه كوسيلة تربوية وتعليمية ، والكشف عن التلاميذ الموهوبين وتنمية مواهبهم . وتخلص أهم الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها مسرح المدرسة فى العناصر التالية :

– الاسهام البناء فى إعداد المواطن الصالح ، وتدريبه على الانطلاق التعبيرى وتزويده بثروة لفظية تساعد على ذلك .

– تنمية الاحساس بالانتماء الوطنى والشعور القومى ، وتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم .

– تجسيد القدرات والمثل والسلوكيات الايجابية .

– ارضاء الحاجات النفسية والسموبها واستثمار النشاط الذاتى وتوجيهه الوجهة الايجابية .

– علاج بعض مظاهر السلوك التى تعطل التوافق الاجتماعى : مثل الانطواء المتطرف والقلق والميل الى العدوان مما يؤثر فى تكامل الشخصية ويعوق نموها .

– تنمية الذوق الفنى والجمالى والتدريب العملى على ممارسة آداب الاستماع والاجتماع .

– اكتشاف القادة ، وإعدادهم لتحمل المسئولية .

– تدريب الطلاب على القيادة فى المواقف المختلفة .

– معالجة بعض المشكلات الاجتماعية التى لابد للطلاب من التعرف على عواملها ومسبباتها كأساس للتوعية الاجتماعية والوطنية .

– تهيئة المسرح لأن يكون وسيلة تعليمية هامة تقدم المواد العلمية فى عروض ميسورة الفهم تزيد من قوة التركيز والتذكر ، فيما يسمى (مسرح المناهج) .

أوضاعه الحالية :

فى مصر الآن أكثر من خمسة عشر ألف مدرسة ، تضم أكثر من ثمانية ملايين من الطلاب . ولم يعد النشاط المسرحى قاصرا على المدارس الثانوية وحدها وفى القاهرة فقط كما بدأ ، وإنما امتد النشاط المسرحى الى كافة المراحل التعليمية فى كافة الاقاليم ، بل امتد هذا

مواكبة للاتجاه الإبداعي العام في وجوب البحث عن مفردات جديدة لمسرحنا ، وعملا على اكتشاف لغة التعبير المشترك بين محتوى العرض وشكله وبين جمهوره ، كما أنه قام كذلك بتطوير نمط المسابقات التقليدية الى أسلوب عقد المهرجان الدوري المتكامل زمانا ومكانا ، في إطار فرص التنافس الثقافي الجاد للفرق الجامعية المشتركة ، ونجح هذا التطور في تنظيم مهرجانات لمسرح توفيق الحكيم ، ومن روائع المسرح العالمي ، ومن مسرح شكسبير ، ومن المسرح العربي منذ القرن الرابع الهجري حتى الآن .

المعوقات :

غير ان نشاط المسرح الجامعي الآن - رغم تعدده - أصبح يواجه بعض المعوقات التي من أهمها :

- المكان الملائم غير متوفر للعروض بعد أن ضاقت بها قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة وبعد أن فشلت محاولات استخدام أى مدرجات صغيرة في استيعابها ، وبعد أن تجاهلت خطط البناء في جامعات الأقاليم أهمية إنشاء مسرح يصلح لشتى العروض .

- استئجار مسارح خارجية وقصور الميزانية المحدودة عن الوفاء بتكاليف ذلك ، بالإضافة الى تكاليف تأجير المخرج والملابس والديكورات وغيرها ، وقد ترتب على هذا فى الآونة الأخيرة ميل هذا المسرح الى الأخذ بسلوكيات المسرح التجارى .

- اختييار النص متروك لمشيئة المخرج الوافد من خارج الجامعة بصرف النظر عن مدى توافق ما يختاره مع المفهوم الحقيقى والملائم للمسرح الجامعي ، ومع احتياجات شبابنا الى ما يؤكد لهم القيم الايجابية وتمهدها بالرعاية .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة ، وما دار حولها فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

فى مجال المسرح المدرسى :

* إنشاء شعبة للتربية المسرحية بالمعهد العالى للفنون المسرحية ،

يشترط لقبول طلبتها التزامهم بالعمل فى التربية المسرحية بعد التخرج .

* ادخال مادة التربية المسرحية ومسرح المناهج فى برامج دور المعلمين والمعلمات لتخريج الكفايات المطلوبة من الاخصائيين والاختصاصيات .

* تأكيد توصية المجلس السابقة بإلزام خريجي الفنون المسرحية بالعمل لمدة عامين ، او بقضاء فترة الخدمة العامة ، فى سلك المسرح المدرسى قبل التعيين فى مكان آخر .

* استثمار مناسبات الأعياد الدينية والوطنية والقومية فى تقديم

العروض .

* إقرار نظام المسابقات المحلية والمركزية بجعل الحد الأدنى لمدة المواد المسرحية فى العروض كالاتى : ١٥ دقيقة للابتدائى و ٣٠ دقيقة للاعدادى و ٤٥ دقيقة للثانوى العام والفنى ودور المعلمين والمعلمات ، مع منح الحوافز التشجيعية للفائزين والقاء الضوء الاعلامى عليهم .

* اقامة مهرجان سنوى للنشاط ، لمدة أسبوع يتم فيه تقديم

العروض الفائزة بالمراكز الاولى فى المراحل المختلفة .

* تخصيص جزء المسرح فى تصميمات المباني المدرسية الجديدة بنماذج مبسطة للبناء المسرحى بمعاونة الفنانين من رجال المسرح المتخصصين . مع مراعاة البيئات المختلفة والمراحل التعليمية ليختار من بينها ما يتناسب والامكانيات القائمة ريفية أو حضرية . كما أنه فى الامكان اتخاذ المظلات بالانوار الارضية بالمباني المدرسية مسارح لممارسة الانشطة الفنية والثقافية عليها .

* دعم الدورات التدريبية للمدرسين نوى المواهب والميول الفنية على

المستويين المحلى والمركزي للفادة منهم فى مجال التربية المسرحية

ومسرح المناهج .

* تحويل بعض القصص المقررة على الفرق التعليمية المختلفة الى

مسرحيات ، يمكن ان يشترك فى أدائها مجموعات من الطلاب بدلا من

القراءة الفردية .

المسرحى ، وبما يحافظ على دور المسرح الجامعى الريادى والتعليمى والتجريبى .

* تخفيف القيود الرقابية التقليدية التى تتعامل بها الرقابة مع المسرح الجامعى حتى تتاح له الفرصة المناسبة لحرية التعبير - فى إطار القيم الراسخة - خاصة وان جمهوره يحظى بتجانس نسبي .

* الدعوة إلى انشاء جماعات مسرحية تجريبية (كمسارح غرف) داخل الكليات الجامعية .

* إعادة النظر فى تشكيل لجان التحكيم ، على أن يكون أعضاؤها من رجال المسرح ونقاده ، وان تشارك ادارات الجامعات فى اختيار المحكمين على أسس موضوعية .

النهوض بالمسرح العمالى

انطلاقا من تقدير أهمية المسرح ، وبما يمكن أن يؤديه من دور فعال فى إعادة تشكيل الوجدان العام ، من خلال الحفاظ على قيم مجتمعنا الفاضلة والاصيلة وقيم التقدم الانسانية فى كل زمان ومكان . واستكمالا لرصد الحركة المسرحية التى بدأها المجلس فى دوراته السابقة وتابعها فى هذه الدورة - رأى المجلس ان يضع المسرح العمالى فى ضوء البحث فى مكانه من الساحة المسرحية ، للوصول الى سياسة فنية تهين المسرح دورا أكثر فعالية فى بنية المجتمع المصرى . خاصة وان للعمال

* تكليف الجهاز المركزى للكتب المدرسية بطبع نماذج مسرحية منتقاة تثرى المكتبة المسرحية وتيسر الحصول على النصوص الملائمة للتنفيذ ، والمجسدة للقدرات الصالحة والسلوكيات المنشودة . مع تشجيع جهات النشر والطباعة وفى مقدمتها هيئة الكتاب على المساهمة فى هذه الجهود .

* وضع برامج الاذاعة المدرسية تحت الاشراف الفنى على الالتقاء . فى مجال المسرح الجامعى :

* النظر فى تدريس مادة التذوق الفنى فى الجامعات والمعاهد العليا بحيث تكون مادة تقويمية أساسية .

* العمل على توفير أماكن للعروض وخاصة بالجامعات الاقليمية ، إما باقامة المسارح الجاهزة أو بتوفير القاعات المناسبة . مع الحرص على اقامة مبنى للمسرح الصالح لشتى العروض فيما يتم بناؤه مستقبلا من مبان جامعية .

* التنسيق المتكامل بين شتى الجهات المعنية أو التى تعاون فى نشاط وحركة المسرح الجامعى مثل : اكاديمية الفنون - هيئة المسرح - الثقافة الجماهيرية - رعاية الشباب - نقابة المهن التمثيلية - ادارة الجامعة ، للعناية بالتخطيط وبمطالب التنفيذ ورفع مستوى الاشراف والمتابعة واختيار لجان التحكيم . مع مراعاة الاستفتاء تدريجيا عن شغل وظائف النشاط الفنى بموظفى الادارات .

* الالتزام فى التخطيط بأسلوب المهرجانات الفنية الموحدة وتشجيعها ، والعمل على تبادل الزيارات الجامعية فى حالة العروض التى تحمل رؤى فكرية وجمالية متميزة . على أن يراعى إقامة هذه العروض عقد ندوات نقدية تستهدف طرح الدراسات والتقييم الموضوعى المتخصص لها .

* أن يختار فنانو المسرح الجامعى النص المسرحى بأنفسهم ، على أن تقتصر مهمة المخرج الوافد على نقل خبرته الفنية وترشيد المعرفة المسرحية والاشراف الفنى بغية تسهيل مهمة الفنان الجامعى فى عرضه

قضاياهم ومشاكلهم ويتحاور مع مجتمعه الخاص والعام حول القضايا الرائدة ، فى حرية كاملة ، محققا ذاته فى صيغ جمالية ملائمة لثقافتهم ومزاجهم الخاص ، دون مصادرة حريته فى التجريب . على ألا يكون ذلك التجريب هداما للثقافة القومية ، وتعلقا بأساليب الغرب التقنية المستحدثة وإنما هو بالضرورة مسرح بسيط واضح الهدف ، تعليمى الغاية ، وبالتالي فهو مسرح يستهدف توعية العمال بقضاياهم ودورهم فى تنمية المجتمع ، مسرح لا يفصل مشاهدته عن حركة واقعه ، ولا يكفى بعرضه داخل المناطق العمالية ، وإنما يسعى لتحقيق الانتماء للأمة ، ويؤكد على روح الجماعة بين متلقيه ، هو مسرح لا يغيب عنه الإمتاع ، كما لا يغيب عنه بالقدر نفسه ، نوره فى التوعية من أجل وحدة المجتمع وزيادة انتاجه .

المعوقات :

تبرز أهم المعوقات أمام نهوض المسرح العمالى فيما يأتى :

– انتشار الأمية بين جماهير العمال .

– عدم تحمس رؤساء الشركات والمؤسسات العمالية للنشاط المسرحى ، واعتباره عند البعض نوعا من الترفيه الذى يمكن تأجيله للحفلات الموسمية ، وعند البعض الآخر نوعا من معوقات الانتاج .

– عدم اقتناع بعض القيادات النقابية بأهمية الفن المسرحى ، ومن ثم يدرجونه فى ذيل قائمة الخدمات .

– عدم وجود فرق دائمة للعمال ، اعتمادا على روح الهواية والجهد الفردى ، والاكتفاء بالمسابقات الموسمية .

– عدم وجود دور عرض صالحة للمعرض العمالية ، سواء فى المؤسسات العمالية ، أو فى مقار نقاباتها ، حتى دار العرض الوحيدة الموجودة بالاتحاد العام لعمال مصر ، وهى أساسا قاعة مؤتمرات ، مؤجرة لفرقة تجارية منذ أكثر من عشر سنوات .

– غياب التنسيق بين القائمين على أمر المسرح وعرضه العمالية – وهم فرادى – والأجهزة الثقافية والشبابية الموجودة فى المواقع العمالية

وضعهم الخاص فى المجتمع من حيث الثقافة والاتجاهات والأمال ، وأن إثراء سبل التحاور بين الثقافة العمالية وغيرها من الثقافات السائدة فى المجتمع امر مطلوب ويؤدى الى قدر أفضل من الانسجام داخل البنية الثقافية للمجتمع المصرى .

إن الحركة العمالية بحكم طبيعتها الاجتماعية ، وقيمتها السائدة – وهى بوجه عام جزء أصيل من الثقافة القومية المصرية – لابد وأن تعبر عنها ثقافة عمالية ، لكنها فى الوقت ذاته لها خصوصيتها ، وبالتالي كان للحركة العمالية على أرض الواقع نقاباتها العمالية واتحادها العام للنقابات المدافع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية وكان لها منابرها الاعلامية – جريدة (العمال) الاسبوعية ومجلة (العمل) الشهرية ، كما كان لها مؤسسة للثقافة العمالية ، وايضا مؤسسة اجتماعية عمالية ، وجامعة عمالية ، وأنظمة تعليم مهنية عمالية ، وكذلك (مسرح) له مبناه وعروضه ومسابقاته ومؤلفوه وشعراؤه ومخرجوه وممثلوه ومصمموا ديكوراته .

التعريف بالمسرح العمالى :

المسرح العمالى هو ذلك المسرح الذى يبرز داخل المواقع العمالية ، وهو بالقطع ينتمى لفن المسرح ، الذى أصبح مقننا اليوم ، وله أسسه وركائزه ، وأدوات توصيله المتعددة . ومن ثم فهو فن المسرح الذى يستخدمه العمال ، تعبيراً عنهم وتحاوراً مع الآخرين ، وبالتالي فهو مسرح ينتجه العمال ولا ينتج لهم ، ويبتدعونه بأنفسهم ولا يصدر اليهم ويوجد داخلهم بحرية كاملة فى ظل مواصفات المجتمع الاساسية .

والدولة اذ تقوم بالرعاية الصحية والتعليمية للطبقة العاملة ، فان دورها فى الرعاية الثقافية والفنية لا يقل عن دورها السابق ، مما يتطلب الدراسة المتأنية لطبيعة الثقافة العمالية ، والتخطيط السليم لعدم فصر حركة تلك الثقافة عن البنية الثقافية للمجتمع .

أهم ملامحه :

ان مسرح العمال هو مسرح نابع من عقلية عمالية ، يعبر عن

كالثقافة الجماهيرية ومراكز الشباب .

- الأجهزة الاعلامية ، من صحافة وإذاعة وتلفزيون ، يندر أن تهتم بالعروض المسرحية العمالية ومناقشتها ونقدها ، حتى الصفحات والبرامج العمالية ، لا توجد إلا متوارية في حيز محدود ، أو مبعثرة في أوقات غير مناسبة ، فضلا عن عدم متابعتها الجدية للعروض المسرحية التي يقدمها العمال .

- غياب المفهوم الواضح عن المسرح العمالي - تبعا لما سبق - بين العمال أنفسهم ، حيث النماذج المحتذة ، هي النماذج التي يقدمها التلفزيون بشكل دائم من مسرح الاضحاك ، لون المسرح بمفهومه التثقيفي التربوي .

نور البيت الفني للمسرح :

ان ما يعرضه البيت الفني للمسرح من أعمال متنوعة يعطى للمسرح العمالي النماذج الفنية التي تنشط طاقات العمال وتدفعهم الى الاقتداء بها والتجديد ما أمكن من خلال رؤيتهم الخاصة . كما يستطيع ان يقدم خبرة مخرجيه والخدمات الخاصة بالحرفية المسرحية مثل الاضاءة ونظام الصوت ، فضلا عن تقديم الخبراء التابعين له ليقوموا بعمليات التقييم والتحكم اللازمة للمسابقات المسرحية للعمال .

وفي حالة عودة المسرح العمالي المركزي الى الحياة ، ينبغي أن يضم الكفاءات الفنية التي يتم اكتشافها من خلال النشاط الفني للشركات ، بحيث يستوعب أنضج مافى الحركة المسرحية العمالية من مواهب ويشكل إضافة فنية هامة الى الحركة المسرحية ، مما يهيؤه لأن يتبع - فنيا - البيت الفني للمسرح ، ويتبع إداريا اتحاد العمال أو المؤسسات الانتاجية والعمالية أو وزارة القوى العاملة لتتوفر له من هذه البداية الجديدة كل مقومات المسرح الحقيقي ، وفي الوقت نفسه يظل محتفظا بشخصيته المتميزة .

تجارب المسرح العمالي :

تنهض الشركات التابعة لاتحاد العمال بعرض عدد كبير من

المسرحيات امام جماهير العمال ، ويجرى بينها مسابقات عديدة تعكس نشاط المسرح العمالي .

وهذه الجهود تفتقر الى التسجيل أو التعريف بها سواء من الحركة النقدية أو من وسائل الاعلام المختلفة ، مما لا تسنح معه الفرص المناسبة لصقل مواهب العمال الفنية في التمثيل والتأليف وتنمية ملكاتهم . وتمثل أهم هذه العروض فيما يقدمه المسرح الصغير بالاتحاد العام لرعاية النشء والشباب من العمال ، بالإضافة الى بعض التجارب الرائدة التي لم يكن لها حظ الاستمرار والتي لا يخلو التعريف بها من فائدة يرشد بها مسار المسرح العمالي .

كما ان نظام عروض المسابقات يحتاج الى تعديل ، حيث يتميز هذا النظام بالعديد من السلبيات ، فهو في أغلب الاحيان بلا منهج يحدد اتجاهه أو يطرح قيمة فنية او تعليمية يستفيد بها الفنان العامل أو حتى جمهور المشاهدين من العمال .

التوصيات

بناء على الدراسة السابقة وما دار حولها في المجلس من مناقشات يوصى بما يأتي :

* العناية بالمسرح الذي يعالج قضايا العمال ، سواء كان هذا المسرح في اطار وزارة القوى العاملة ، أو المؤسسة الثقافية العمالية ، بهدف تجميع الجهود المبعثرة للفرق العمالية في كيان مركزي موحد يتبع البيت الفني للمسرح من الناحية الفنية ويتبع الاتحاد العام للعمال من الناحية الادارية .

* السعى لتكوين فرق دائمة ، الى جانب فرق الهواة ، وتتبع تلك الفرق الدائمة النقابات العمالية ويمنح اعضاؤها من الموهوبين تفرغا نصف سنوي لإتاحة الفرص الكافية للتدريب والعرض بشكل مستمر دون ان يبتعد العامل الموهوب عن مؤسسته العمالية بقية العام ، مع توافر ميزانية ثابتة - من وزارة القوى العاملة ، أو المؤسسة النقابية العمالية - ومدممة من النقابة العامة .

بوابات المصانع ، وفى الساحات الداخلية ، تدعيما لربط الفن بالوعى بأهمية الانتاج والانتماء للمؤسسات العمالية ، وتأكيدا للملكية العامة وضرورة المحافظة عليها .

* توجيه بعض خريجي المعهد العالى للفنون المسرحية للعمل فى مجال المسرح العمالى ، بعد تزويدهم بدراسات تدريبية ، لكى يسهموا فى تدعيم التربية المسرحية للموهوبين من العمال .

* التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فى دوراته : الثانية ، والخامسة ، والسادسة ، فى شأن تدعيم مسرح الدولة ، ومسرح الثقافة الجماهيرية ، والمسرح المدرسى ، ومسرح الطفل . باعتبارها حلقات يكمل بعضها بعضا ، لبناء حركة مسرحية نشيطة وفعالة .

نحو عمارة مسرحية للمسرح

يعتبر فن المسرح ظاهرة اجتماعية وجمالية ، وهو بهذا المعنى وليد لاحتياجات بيئة جغرافية وثقافية معينة ، يعبر عن واقعها وينطلق منه . وقد ظهر فى السنوات الأخيرة على المستوى العالمى اهتمام كبير لايجاد بدائل مسرحية ومناسبة لعمارة المسرح ، وتعددت المحاولات الجادة للخروج على نمط بنائه التقليدى المحدد : الصالة والبلكونات ، البنارير والألواح ، وحفرة الأوركسترا ، والكواليس ، وما فى ذلك من مصادر الاضائة المختلفة ، ومن ستار لتحقيق التوهم بواقعية مايجرى على الخشبة .

* إعداد دراسات نظرية ودورات تدريبية للموهوبين ، يشرف عليها الاتحاد العام لعمال مصر ، بالتنسيق مع أكاديمية الفنون وقطاع البيوت المسرحية والثقافة الجماهيرية .

* التنسيق بين الكيان الجامع لجهود المسرح العمالى وسط التجمعات العمالية وقطاع البيوت المسرحية ، والثقافة الجماهيرية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة حتى تتاح للعمال الفرص الفنية ، وتقديم عروضهم على خشبات المسارح التى لاتعمل طوال العام ، على أن يكون ذلك بإيجار رمزى أو مجانا .

* إعادة النظر فى المسابقات الموسمية ومحاولة تقنينها بشكل يؤكد فكرة الانتشار للنشاط المسرحى ، لامجرد العمل من أجل ليلة عرض واحدة ، وذلك عن طريق الاشتراك بعدد من لىالى العرض تقوم بها الفرقة المشتركة فى المسابقة ، بين عمال مؤسستها ، والمؤسسات المجاورة أو المشابهة ، قبل الموافقة لها على الاشتراك فى المسابقة .

* تدعيم مسابقات النص المسرحى ، بمنحها مزيدا من الجدية ، عن طريق اشراف أجهزة عليا فى وزارة القوى العاملة ، ومؤسسة النقابة العمالية ، والاتحاد العام للعمال ، ونقاد متخصصين ، بالاضافة الى رفع قيمة المكافأة المادية ، مع الاحتفاء النقدي والاعلامى .

* أن يهتم كل من التلفزيون والاذاعة بتسجيل واذاعة عروض مسرح العمال ، والقاء الضوء عليها بشكل دائم .

* تدعيم الاتجاه نحو صيغة الجماعات المسرحية الصغيرة ، من خلال وسائل الاعلام والدراسات والدورات التدريبية ، تدعيما لمفهوم المسرح التنويرى البسيط ، غير المفرق فى الإبهار ، والقادر بسهولة على التنقل بين المواقع العمالية المختلفة .

* انشاء نور عرض مسرحى صغيرة فى المناطق العمالية ، مع مطالبة الاتحاد العام للعمال ، بإعادة مسرحه الكبير الى العمال ، ليتسنى لهم التدريب واقامة العروض والمسابقات المسرحية عليه ، بالاضافة لدعم الاتجاه للبحث عن صيغ عرض جديدة تقدم مباشرة أمام

ففى أوربا ، صاحبة معمار المسرح التقليدى ، دأب البحث حديثا لإيجاد بدائل جديدة لنمط الخشبة الإيطالية وملحقاتها ، على أساس أنها ليست أصلا ولا ضرورة لازمة فى مكونات البيئة الجمالية لفن المسرح . ومن ثم ظهرت تجارب مسرحية تقوم على أفكار وجماليات مسرح الشرق الأقصى ، وانتشرت اتجاهات لإعادة وضع المشاهد داخل العرض المسرحى بشكل طبيعى ، كما انتشرت إنجازات صيغة « مسرح الشمس » بفرنسا ، وخروج هذا المسرح بعرضه الى الناس فى المقاهى والجراجات وحلبات السباق ، وفى أى اتساعات مكانية ملائمة .

وفى بلاد الشرق الأقصى والأدنى كان المسرح قد نشأ محليا ، ومارس وظيفته بعيدا عن الشكل الأوربي المغلق ، واعتمد فى تقديم عروضه على استخدام منصة عارية ترتفع قليلا عن الأرض ، ويتعلق حولها جمهور المشاهدين من جوانب ثلاثة ، تاركين الجانب الرابع لأغراض وضع المناظر ودخول الممثلين وخروجهم ، وتبعا لذلك وجدنا فى النمط المحلى لعماره مسرح (النور) و (الكابوكى) فى اليابان انكسار كل الحواجز النفسية والجمالية بين العروض ومشاهديها ، وأصبح مسرحهم بهذه الخصائص البيئية صورة حية من صور الثقافة والتسلية وجزءا من ممارسات المجتمع فى طقوسه اليومية ، وأسلوبا فى جودة التواصل الحى بين الفكر ومتذوقيه داخل برلمان فنى صغير ، تجرى فيه ضمن ماتجرب مناقشة قضايا المجتمع ، وتتكرر الى مستوى العادة عمليات الاتصال بين أفرادهم دون عزلة . وبذلك كله صار مسرحهم فنا شعبيا لا ارسنقراطيا ، يتوجه الى الجماهير فى قراها ومصانعها دون أن ينتظر حضورهم اليه ، كما يحقق وجوده فى كل الاحتفالات الشعبية ، هباحا أو مساء وصيفا أو شتاء ، دون أى عوائق مانعة .

أما فى مصر ، فقد ظلت عماره المسرح – منذ أواخر القرن التاسع

٤٣٨

عشر وأوائل القرن العشرين – تابعة للنمط الأوربي التقليدى وخصائصه التى تحكم صياغة الفكر المسرحى وعرضه ، وتحدد علاقة الاتصال بين فنانى الأداء والجمهور المتلقى . وقد كان من آثار ذلك أن اعتمد المسرح على رؤية المدارس الأوربية بشتى مظاهرها ، فانهصرت المضامين المصرية والعربية – غالبا – بأصولها وتقاليدها وأهدافها ، داخل صياغات منقولة من بيئات مغايرة . مما كان له أثره فى عدم اكتمال ابداعنا المسرحى ، وعدم انتشار تذوقه بين الجماهير على النحو المرغوب .

ولعل الوقت قد حان لإيجاد صيغة معمارية لأبنية المسارح فى مصر تناسب بينتنا الجغرافية ومناخنا ، وتضمن تحقيق وظيفة مسرحنا ، وانتشار ابداعنا الأصيل فى الفنون . بحيث تتلاءم هذه العماره مع مناخ مصر الدافئ معظم شهور السنة ، وسماؤها المشمس ، ولياليها القمرية . وتتيح فى الوقت نفسه توزيع خدمات المسرح فى ربوع البلاد . لاسيما وأن دستورنا فى مادته السادسة عشرة ينص على أن : « تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا مستواها » ، وتنص المادة الثانية من الباب الأول لقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ : « أن يراعى فى إعداد التخطيط العام للمدن والقرى أن يكون عاما وشاملا ومحققا لاحتياجات العمران على المدى الطويل ، وأن يكون قائما على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية . وأن يحدد التخطيط العام الاستعمالات المختلفة للأرض التى تشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والترفيهية وغيرها من الاستعمالات التى تتفق مع طبيعة المدينة أو القرية وظروفها واحتياجات القاطنين بها » .

ولما كان المسرح مطلبا هاما للناس واحتياجات الثقافة ، لدعم الوعي القومى ، وإيجاد تيار يستجيب لأمانى الشعوب ، ويخاطب أعماقها

وتراثها ويستنهض حاضرها اقتصاديا واجتماعيا داخل اطار خطط التنمية ، فان وظيفته لم تعد مقصورة على ماكان عليه قديما من البحث عن التطهير النفسى تراجيديا ، وعن الترويح عن هموم الفرد كوميديا ، وبالبعد عن محاولة تغيير الواقع الاجتماعى . لذلك جاءت التجارب المصرية محاولات للخروج على نمط المعمار الغربى للمسرح ، وهى تستهدف لوظيفته دورا فعالا فى عمليات التنمية والتوعية ، وتعتمد على تحركه الى مواقع المواطنين بالقرى والمصانع والأحياء الشعبية دوريا وفى شتى المناسبات ، وجعل الجماهير طرفا مشاركا فى التعبير عن آمالها وآلامها داخل صياغاته .

وقد برزت فى هذا الاتجاه تجارب قامت على عادة بينتنا فى ممارسة شكل اللقاء الشعبى المفتوح ، ولاتزال فى نطاق التجريب للتوصل الى استخلاص صيغة أكثر قدرة على التفاعل مع الاحتياجات الجمالية الحقيقية للجماهير . ومن هذه التجارب :

• تجربة مسرح (الجرن) الذى قدم بمحافظة المنوفية سنة ١٩٦٩ .

• تجربة مسرح « القرية المفتوح » فى قرية اريمون بكفر الشيخ سنة ١٩٧٠ .

• تجربة تقديم العروض المسرحية فى الجبهة ، أثناء حرب الاستنزاف ، على مصاطب من البراميل الفارغة .

• عروض مشروع تجارب « الابداع المسرحى الجماعى » للثقافة الجماهيرية حتى أول ديسمبر ١٩٨٦ بكل من : قرية شما مركز أشمون والشرابية ، وباب الشعرية ، وقرية شبرا بخوم . مع الدعوة المفتوحة للكتاب والمسرحيين الى المساهمة بالرأى فى تقييمها وتطويرها .

• تنفيذ التخطيط الهندسى لمسرح القرية الذى تم تصميمه ضمن مرافق قرية القرنة ، بمواد البيئة وبمراعاة مناخها وعادات سكانها

وتراثها ويستنهض حاضرها اقتصاديا واجتماعيا داخل اطار خطط التنمية ، فان وظيفته لم تعد مقصورة على ماكان عليه قديما من البحث عن التطهير النفسى تراجيديا ، وعن الترويح عن هموم الفرد كوميديا ، وبالبعد عن محاولة تغيير الواقع الاجتماعى . لذلك جاءت التجارب المصرية محاولات للخروج على نمط المعمار الغربى للمسرح ، وهى تستهدف لوظيفته دورا فعالا فى عمليات التنمية والتوعية ، وتعتمد على تحركه الى مواقع المواطنين بالقرى والمصانع والأحياء الشعبية دوريا وفى شتى المناسبات ، وجعل الجماهير طرفا مشاركا فى التعبير عن آمالها وآلامها داخل صياغاته .

التوصيات

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها فى المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* تقييم مختلف التجارب المصرية بشأن صيغة عمارة المسرح الملائمة لنا جغرافيا وتراثيا ، والعمل على اختيار وتقرير أكثر نماذجها وفاء بتقديم شتى العروض من مسرح وموسيقى واستعراض وسينما للتعميم وفق أهمية وكثافة أماكن التنفيذ . على أن تشارك فى هذا التقييم الجهات المعنية فى وزارات : الثقافة ، والاسكان ، والحكم المحلى .

* قيام أخصائى الصوت وهندسته فى مراكز البحث والجامعات بحل مشكلة نقاء الصوت وضمان جودة توصيله على مدى ساحة نموذج المسرح المختار .

* العمل على إدراج أماكن التنفيذ فى خطة لورية لزيارات فرق هيئة المسرح وأكاديمية الفنون وفرق عواصم الثقافة الجماهيرية ، وخاصة فى المناسبات المحلية من الأعياد والاحتفالات .

* انشاء قسم للتجارب المسرحية – بإحدى الجهات المعنية – يمثل فيه كل من جهازى الثقافة الجماهيرية ورعاية الشباب لخدمة مبتكرات مسرح الاقاليم وحركته المتدفقة بالمؤلفات الجيدة والملائمة . مع الاستعانة بمختلف البحوث والدراسات والتقارير النوعية ، وبكبار الأكاديميين من المخرجين والنقاد ، وفنانى الحركة المسرحية المصرية . والعمل على تبادل بحوثه ونتائج تجاربه مع مراكز المسرح وهيئاته المناظرة فى العواصم العربية والعالمية .

وخاصة بعد نقل أمهر العاسلين من المصريين فى مختلف الفنون والصناعات الى الأستانة - لم تمكنه من أن يضيف جديدا الى ما ورثه من موسيقى العصر الوسيط ، من أنوات اللغة الموسيقية الساذجة ، ولذلك بقيت لنا فى تقاليد « التخت » آلات من مثل : عود البريط ، وبوصة الثاى ، وقانون الفارابى ، ورياب الجوزة ، وهذا فى وقت كانت قد تمتعت فيه الفرق الاوركستراالية فى أوربا بثمار التمدن الصناعى وتحويل من امير البوص الى آلات الفلوت ذات المفاتيح ، وترقية أرغول الريف الى أنواع مختلفة من آلات الكلارنيت والسكسفون ، ومثلها من آلة المزمار البلدى الى طاقم من الأبوا والكورانجيليه والباسون وكوترا الباصون . مع تطوير نغير الاستدعاءات والتقنييه الى العديد من آلات النفخ النحاسية المجهزة بصمامات التهبييع الميكانيكى ، وتحويل ربابة الشاعر الى أشكال عذبة النغم من الكمان والفيولا والشللو والباس ، والوصول بمستوى آلة القانون عبر مراحل من تحسين الصنعة الى شكل وامكانات البيانوفورتى ، الى غير ذلك من تطور وتنوع فى بقية الآلات الموسيقية . ويعتبر هذا النقص فى الآلات الموسيقية من المشكلات الكبيرة التى تواجه القائمين الآن على التعليم الموسيقى ، وعلى الحياة الموسيقية فى مصر ، وليس هذا النقص قاهرا فقط على الآلات الاوركستراالية (الوترية بأنواعها ، وآلات النفخ الخشبية والنحاسية وآلات الايقاع) بل صار ملموسا أيضا فى مجال الآلات العربية التقليدية ، التى كانت مصر حتى منتصف هذا القرن من أهم مصادرها فى العالم العربى ، فحتى هذه الآلات من العيوان والقوانين والدقوف وما إليها أصبحت نادرة وأقل جودة بكثير مما كانت عليه فى مصر من قبل .

وقد أصبح هذا النقص الشديد من المعوقات امام انطلاق التعليم الموسيقى التخصصى فى المعاهد الموسيقية العالية والمتوسطة ، كما أنه يعوق انطلاق الفرق الموسيقية بكل أنواعها ، سواء الأوركسترات ، أو الفرق النحاسية ، والفرق العسكرية وفرق الهواة من الشباب . وان كان من الظواهر الملفتة أنه ليس هناك نقص كبير فى آلات الموسيقى الدارجة (البوب) .

وليس من اليسير تحديد أسباب هذه الازمة تحديدا شاملا ، وان كان يأتى فى مقدمتها مشكلات استيراد هذه الآلات ، وان كثيرين من أعضاء

حول صناعة الآلات الموسيقية

يعتبر تصنيع الآلات الموسيقية من لوازم صياغة وأداء التنغيم السليم ، فضلا عن عاندها الاستثمارى ، من خصيلة السوق المحلى والتسويق الخارجى .

وقد كان لمصر . منذ أقدم العصور ، دور رائد فى تصنيع واستخدام مختلف آلات الموسيقى من الوترية ، والنفخ الخشبية والنحاسية ، ومن الايقاعات .

كما تكشف النقوش والرسم ومقتنيات المتاحف ، عن انتاج نماذج أساسية من كل نوع ، وقد ظل الانتاج المصرى من آلات الموسيقى متداولاً فى العهدين اليونانى والرومانى مع استخدام عديد من الأسماء والأوصاف تبعاً للتنوع فى أحجامها وأطوالها .

ومنذ الفتح الاسلامى وحتى العصر المملوكى ظلت مصر طرقاً حضارياً وهاماً فى صناعة واستخدام آلات الموسيقى مع شتى العواصم مؤثرة وممتاثرة . ومن الممكن اتخاذ مجموعات آلات الموسيقى التى تم تهنيئها وتداولها فى مصر على أيام الأيوبيين والمماليك خصيلة تمثل انتاج الحضارة الموسيقية فى مصر .

أساً فى العصر العثمانى ، فقد كان لكل « سنجق » من حكام الولايات فرقة « سبلخانة » موسيقى عسكرية « تضم : ٦ طبول و ٦ دقوف و ١٠ مزمارين و ١٠ عازقين من الأتراك وقرصين من صاجات النحاس .

ولكن ظروف التأخر التى تعرض لها المجتمع المصرى حينذاك -

الجاليات الاجنبية عملوا الى تصدير آلات البيانو التي كانوا يشترونها في مصر بأسعار اقل من مثيلاتها في الخارج ، بالاضافة الى أن بعض صناعات الآلات الوترية الاجانب الذين انتجوا آلات وترية قيمة ، قد ترك موتهم فراغا لم يملأ بغيرهم ، لا من الأجانب ولا من الوطنيين . وقد امتدت المشكلة الى خدمات جوهريه لاغنى عنها للحياة الموسيقية ، مثل إصلاح وشد آلات البيانو ، وهي خدمة أصبحت نادرة وغير مستقرة في مصر الآن ، مما حدا باكاديمية الفنون الى محاولة علاجها باستقدام خبراء من الخارج .

واذا كنا نريد للتعليم والحياة الموسيقية في مصر أن ينطلقا ، فلا بد من دراسة شاملة لكل مايتصل بمشكلة توفير الآلات الموسيقية بهدف وضع حلول جذرية لها للقضاء على كل ظواهر هذه المشكلة .

لذلك ، وفي اطار استراتيجية التصنيع اللازم لمطالب السوق المحلي المصري اساسا ، وللتسويق الخارجى في البلاد العربية والافريقية ، وحرصا على الدور الريادى لمصر - فقد طرح الموضوع للدراسة من وجهة الامة الموسيقية ، على أن تكون هذه الوجهة جزءا أساسيا وبداية لدراسة شاملة يوصى بأن يشارك فيها ويكمل بقية أجزائها كل من المجلس القومى للانتاج والمجلس القومى للتعليم ، ليستوفى الموضوع حقه من البحث من جميع وجهاته التخصصية ، وذلك للوصول الى افضل الحلول الاقتصادية والصناعية والفنية لانشاء صناعة مصرية علمية وحديثة لختلف آلات الموسيقى .

التوصيات

وفي ضوء البحوث التى قدمت والمناقشات والآراء التى طرحت فى اجتماع المجلس ، يوصى بما يأتى :

* العمل على ايفاد بعثات كافية للتدريب على تصنيع وإصلاح وصيانة جميع أنواع آلات الموسيقى من الوترية والنفخيات والايقاعيات الى البلاد المتقدمة فى هذه الصناعة (مثل : ألمانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان والصين الشعبية) ، مع الحرص على وضع الضمانات لتشغيل

خريجي هذه البعثات فى تخصصاتهم بعد العودة .

* مراعاة اختيار مرشحي البعثات من بين الموسيقيين ، أو من طلاب المدارس الصناعية أو المعاهد الهندسية أو من الفنون التطبيقية ممن لهم اهتمامات موسيقية ، مع تخصيص بعض البعثات او المنح لقطاعى موسيقات الجيش والشرطة فى تخصصات إصلاح وصيانة الآلات .

* النظر فى الاتجاه نحو تصنيع بعض الآلات الموسيقية فى مصر بالتعاون مع الدول المتقدمة فى هذا المجال ، وذلك على أساس تجميع قطع تلك الآلات كبداية لهذه الصناعة فى مصر .

* انشاء ورش للتخصص فى اصلاح الآلات الموسيقية بالقوات المسلحة والشرطة ، وفى بعض المدارس الفنية الصناعية بالعاصمتين وفى الدلتا والصعيد .

* تشجيع صناعات آلات الموسيقى المحلية والتقليدية على اجادة انتاجهم وتطويره ، وفقا لنماذج يعتمدونها أساتذة الصوت فى كليات الهندسة وغيرها بحيث تفى بالأغراض العلمية والفنية .

مع العمل على توفير احتياجاتهم من المواد الخام ، وتخصيص جوائز التشجيع للمتفوقين منهم ، وإقامة المعارض لانتاجهم .

إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات تختص بصناعة وانتاج الآلات الموسيقية وذلك بمنح الحوافز المناسبة لهذا الغرض ، ويستدعى الامر - فى هذا المجال - لقاء الضوء الاعلامى على الامة الفنية والاقتصادية لوجوب انشاء صناعة مصرية متطورة لآلات الموسيقى .

* النظر فى استصدار قانون يحظر اخراج الآلات الموسيقية القيمة من مصر ، وخاصة آلات البيانو ، الى أن تقوم الصناعة المصرية المقترحة ويتوافر انتاجها منها .

* انشاء مركز للتدريب على صناعة الآلات العربية والتقليدية والشعبية ، على أن يتولى فنانون هذه الصناعة - الذين كانوا أن يندثروا - تدريب أجيال جديدة من الصناع الشبان المهرة ، مع توفير ظروف مادية ومعنوية مناسبة لهم ، وذلك أسوة بمركز وكالة الغورى ، للحفاظ على الصناعات الفنية التقليدية .

الفنون الشعبية والتشكيلية وتنمية انتاجيات حرف البيئة

من البديهي أن أي تقدم ينشده المجتمع ويسعى إلى تحقيقه ، إنما يستند إلى قاعدة وطنية تستثمر الامكانيات المحلية الواقعية مما يتيح الطبيعة مناخا ومصادر ثروة من الخامات والطاقت وغيرها ، بالإضافة إلى النشاط الانساني ، وهو نشاط اقتصادي اجتماعي ثقافي فهو اقتصادي من حيث أن قاعدة النشاط الانساني اقتصادية بطبيعتها ، واجتماعي لأن النشاط الاقتصادي من بين العوامل الهامة التي تشكل المجتمع على نحو معين ، وثقافي لأن معتقدات وأفكار وتصورات وحياة المجتمع عموما تتجلى من خلال البيئة الثقافية السائدة . وهذا يعني أن علاقة الانسان بالطبيعة تشكل تراثا خاصا بالجماعة الانسانية المعينة ، وأن هذا التراث يرصد صور هذه العلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية ومن بين العناصر التي يرصدها التراث : صور هذه العلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية ، وكذلك عنصر الخبرة التي يكتسبها الانسان في تعامله مع مواد بيئته الطبيعية وتشكيله لهذه المواد نفعا وجمالا كجانبين يتواتر اقترانهما معا على نحو مركب في كل مانتجة الجماعة الشعبية مشكلا من مادة في اطار التقاليد الاجتماعية والفنية (التقنية) ، فيبين المادة والصانع الشعبي يقف مجتمع له تقاليده

الثقافية والفنية الملزمة للفنان الشعبي من خلال التنشئة الاجتماعية والثقافية ، وهذا أوضح ما يكون في مجال تشكيل المادة .

محددات تحكم نشاط انتاجيات البيئة :

واذا كان الامر كذلك فإن الحرف البيئية الشعبية (والتشكيل الشعبي عموما) ينبغي أن ينظر إليها من خلال منظورين مترابطين متضافرين لا متوازيين ، هما النفع والجمال وبمعنى أكثر تأصيلا : الاقتصاد والثقافة . فالمنتج الحرفي الشعبي ليس سلعة اقتصادية محضة ، وهو كذلك ليس عملا فنيا صرفا .

وفي كثير من المجتمعات يضاف محدد آخر ثالث إلى هذين المحددين ، هو محدد السياحة كنشاط اقتصادي وثقافي أيضا . وقد تتعارض هذه المحددات أحيانا بينما المفترض أن تتساند وتتفاعل ليحقق كل جانب منها على نحو من الكمال ، وبحيث تجتمع كلها لتقيم الصناعات والحرف الشعبية حاملة للسمات الحضارية للمجتمع ، أو متميزة بحملها لهذه السمات .

إن الواقع الراهن يظهرنا على أن اهم عامل نراه مؤثرا على أوضاع ومستوى حرفنا البيئية هو عدم النظر إليها نظرة ثقافية قومية ، أي الاقتصاد على النظر إليها على أنها مجرد صناعة لسلع اقتصادية ، لاجرم انها صناعة وانها سلع اقتصادية ، ولكن هذا التصور قاصر ويقلص من طبيعة هذا النشاط بالغاء أو تجاهل أو تجاوز البعد الثقافي ، وهذا التقليل يقود إلى نتائج تنعكس سلبيا على الجانب الاقتصادي نفسه . وبين هذا التصور القاصر والنتيجة السلبية تقف مجموعة من الاسباب أهمها : الخطة والبرامج والوسائل التنفيذية - تمويل وتنظيم وتسويقا - وهذه ينعكس فيها التصور القاصر ويصبغها بصبغة . ويضاف إلى هذا التصور الفلسفة السائدة للسياحة ، وقد كان من المفترض أن تقوم السياحة بأجراء التوازن الدقيق بين التصور الاقتصادي والتصور الثقافي ، إذ أن السياحة كنشاط اقتصادي ذي بعد ثقافي تحرص على استثمار السمات الطبيعية والحضارية لمجتمع

بعينه قادرة - لو احكمت فلسفتها وتخطيطها - على أن تحدث توازنا كبيرا بين المنظورين أو المحددين ، ولكنها متأثرة بتحكم التخطيط التجارى واستعارة انماط اوروبية دون اسهام لاساليب التخطيط الذى تقوم عليه هذه الانماط .

يضاف الى هذا سمة الاستعلاء الذى يحكم علاقة النشاط السياحى بالملامح الشعبية التى يمكن استثمارها بذكاء فى هذا النشاط بحيث يمكن القول انه ليس ثمة كبير فضل للأنشطة السياحية اذ الفضل الحقيقى يكاد يكون مضافا لحساب ظروف تاريخية اتاحت لأسلافنا ان يتركوا لنا ثروة أثرية لم ننجم الى الآن نجاحا كبيرا فى استثمار وفرتها وتميزها على النحو المرجو .

ان كثيرا من الشعوب التى ضمن عليها تاريخها الحضارى برصيد أثرى ذى بال تسعى الى اتخاذ الوسائل والاساليب التى تستثمر بها خصائصها وامكاناتها الحاضرة لتحقيق جذب سياحى وهى فى هذا لاتفعل صناعاتها ومنتجاتها الحرفية الوطنية .

ومن أجل ذلك قامت بإنشاء المراكز العلمية لجمع وتسجيل وتصنيف مختلف أنواع الفنون الشعبية والعمل على اتاحتها للدارسين وعلى نشرها والتعريف بها .

والى جانب حركة الجمع والتسجيل والتصنيف وعرض النماذج فى المتاحف المتخصصة والاقليمية ، قامت الحركة النشطة لبعث وحياء التراث الشعبى بأنواعه ولتحريكه من مستوى القرية الى عاصمة الاقليم أو المحافظة والى العاصمة الأم ، ونظمت لذلك المسابقات وورصدت الجوائز وعملت على تسويق منتجات حرف البيئة وإقامة المعارض والاسواق المحلية والدولية للتعريف والتثقيف والرواج الاقتصادى .

وتعتبر عملية بعث وحياء التراث الشعبى بأنواعه المختلفة مع المحافظة عليه من الضياع والانذار فى مواجهة تيار التغير والتطور فى الحياة المعاصرة قضية هامة فى حسابان أى شعب من الشعوب ، دفاعا عن أصالة الهوية الوطنية وعن استثمارها فى المكان والزمان .

لذلك فان مشروع الاسر المنتجة فى كل الدول شرقا وغربا يقوم أساسا على احياء منتجات التراث الشعبى التشكيلي من أزياء وحلى وادوات للزينة وأثاث ومنتجات الكلمة والسجاد والمفارش ومصنوعات الجلود والفخار والزجاج وأدوات المطبخ وبعض ألوان الطعام والحلى ، وتعمل الدول على تشجيع هذه المنتجات فى كل بيئة نشأت وانتشرت فيها ، كما تساعد على التسويق المحلى والخارجى لها .

التوصيات

على ضوء ما سبق من أن الحرف والصناعات الشعبية البيئية ينبغى أن ينظر اليها - فلسفة وتخطيطا على أساس مقومين هما : الاقتصاد والثقافة ، مضافا الى ذلك موقف السياحة من الصناعات والمنتجات الشعبية بما لهما من مفهوم ثقافى حضارى - يوصى بما يأتى :

* أن تقوم الهيئات والمؤسسات المتخصصة فى الحرف والصناعات البيئية كل فيما يخصها بما يأتى :

- القيام بعمل مسح جغرافى لمختلف الأقاليم والبيئات المتميزة بالجمهورية فى فنون هذه الحرف والصناعات لحصر وإثبات نشاطاتها المختلفة وحصر خامات البيئة فيها ، لكى يتحدد على ضوء ذلك التخصص الانتاجى فى كل بيئة كما ونوعا .

- تنشيط وتنمية هذه الحرف والصناعات ، وأن يعتمد التخطيط لهذه المهمة على دراسات متخصصة فى مجالات الاقتصاد والتربية والتشكيل الفنى الشعبى .

- جمع الأنشطة المختلفة فى مجالات هذه الحرف والصناعات فى نظام موحد فلسفة وأهدافا وتوجيها ، تلافيا لتوزيع هذه الأنشطة على جهات عديدة مختلفة فى الاتجاهات والخطط والاساليب والأهداف .

- دعوة وتوجيه المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية الى المساهمة المخططة لتحقيق الغاية القومية المنشودة من تنمية الحرف والصناعات البيئية الشعبية على النحو الآتى :

أولا : المؤسسات التعليمية :

- تضمنين برامج المراحل الأولى للتعليم قدرا مناسباً من فنون هذه الحرف البيئية الشعبية وثقافتها ، دون أن يقتصر ذلك على المدارس الفنية الصناعية المتخصصة ، وأن يدرج هذا القدر المناسب ضمن مقررات التربية الفنية والتربية الوطنية ، إبرازاً لأهمية القيم الفنية من ناحية ، وتربية للنشء على قيم وعادات التمسك بالمنتج الوطني وتشجيعه والاعتزاز به وإثارة من ناحية أخرى . كما أن ذلك يسهم في غرس روح الانتماء الوطني وتنمية سلوكياته لدى المواطن منذ صغره .

- أن تلج مؤسسات التعليم الفني الصناعي في برامجها على الجوانب الفنية والجمالية لهذه الحرف ، دراسة وتطبيقاً ، وألا تغلب النمطية في إنتاجها دون مراعاة وتقديم القيم الفنية والجمالية .

- أن تواصل مؤسسات التعليم العالي ، للكليات والمعاهد والفنية المتخصصة ، رسالة المراحل التعليمية السابقة ، ترقى بها إلى مستوى الدرس الأكاديمي المنظم ، بحيث تعتمد إلى تعميق القيم الفنية وغير الفنية - اقتصادية واجتماعية - في هذه الحرف والصناعات .

ثانياً : وزارة الثقافة (الثقافة الجماهيرية على الخصوص) :

أن تخصص وزارة الثقافة نشاط التشكيل الشعبي في خططها بقدر أكبر من الاهتمام . ويمكن أن يتحقق هذا الاهتمام على سبيل المثال على النحو الآتي :

- أن تتضمن خطط الوزارة قيام المتاحف الاقليمية (متحف لكل محافظة ، أو متحف لمجموعة من المحافظات المتشابهة في الانتاج) بعرض المنتجات البيئية عرضاً مدروساً ، يبرز قيمة المعروضات فنيا وثقافيا واقتصاديا .

• كما يمكن أيضا اقامة المعارض الدورية القومية والاقليمية على أساس العرض النوعي التخصصي لأنواع من المعروضات بعينها ، أو على أساس العرض الشامل لأنواع مختلفة من المعروضات على مستوى

٤٤٤

محافظات الجمهورية .

- أن تعد الوزارة المسابقات ذات الجوائز المادية والأدبية مع التركيز على الانتاج الجماعي المتميز دون اغفال تشجيع الأفراد المتفوقين تحقيقاً للمنافسة بينهم . على أن تخضع شروط هذه المسابقات لمعايير ثقافية وفنية دقيقة مستندة إلى أسس علمية .

- أن تدعم الوزارة الكوادر المتخصصة والعاملين في هذا المجال خاصة المهتمة بالجانب الثقافي منه تأكيداً لهذا الجانب الذي سيظل شريكاً للجانب الاقتصادي .

ويمكن الاقادة في هذا المجال - في مستويات الاشراف الفني - من خريجي الكليات والمعاهد المتخصصة (كليات الفنون الجميلة والتطبيقية وكليات التربية الفنية والمعهد العالي للفنون الشعبية وغيرها) .

- تنشيط الدور البحثي المتخصص لمركز دراسات الفنون الشعبية ودعم متحفه ، على أن تولي عناية خاصة بجمع وتوثيق النماذج والمادة العلمية المتصلة بالحرف والصناعات البيئية الشعبية من الاقاليم المختلفة : الريف والمدينة ومناطق البو ، فهذا الجمع الموثق هو المدخل لاتاحة المادة للدراسات الجادة ، وهذه مهام لايمكن تأجيلها نظراً للتغيرات التي تتعرض لها البيئات المنتجة (ونذكر على سبيل المثال : ما تعرضت له بيئة النوبة القديمة وأثر ذلك على الصناعات المرتبطة بالنخيل) .

ثالثاً : المؤسسات الاعلامية :

على الاجهزة الاعلامية أن تضع تخطيطاً لعمل اعلامي واسع ، يقوم على دراسة واعية ومتأنية لانشطة فنون وحرف وصناعات البيئات المختلفة ، ويعمل على تغطيتها بوسائله الفنية والتقنية المؤثرة ، المباشرة وغير المباشرة . على أن يعنى في برامجه بالمفردات الثرية في الثقافة المادية الشعبية ، وأن يبرزها متصلة ببيئاتها الاصلية . وأن يوسع من مساحة برامجه المخصصة لهذه المجالات حتى تستوعب جوانب الأنشطة المختلفة فيها وهي كثيرة ومتنوعة وليست مقصورة على الرقص

بالمشاركة مع وزارة التخطيط بإدخال أنشطة الفنون والحرف والصناعات البيئية ضمن برامج الاقتصاد القومى وبرامج التخطيط ، بحيث يخطط لدعم هذه الأنشطة على أسس مدروسة ينظر إليها باعتبارها نشاطا انتاجيا يمثل رافدا من روافد التنمية الشاملة .

على أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه الأنشطة لها طابعها الإنسانى الثقافى الحضارى ، فلا يقتصر التعاون معها على أساس اعتبارات اقتصادية بحتة فحسب .

ويمكن للمؤسسات الاقتصادية الاسهام فى دعم نشاطات حرف وصناعات البيئة - بوسائل مختلفة منها :

- المساهمة فى التمويل اللازم للتوسع فى حرف وصناعات البيئة عن طريق بنك التنمية الصناعية وبنوك التنمية الوطنية بالمحافظات .

- أن تتولى جهة متخصصة الاقراض العينى لمشروعات حرف وصناعات البيئة لكى تمد الحرفيين والصناع بالآلات والأجهزة التى يحتاجونها .

- اعطاء أولوية لإقامة وتشجيع حرف وصناعات البيئة التى تنبىء عن تحقيق طاقة تصديرية مميزة .

سادسا : مؤسسات السياحة :

أن تخصص المؤسسات السياحية مكانا فى برامجها وخططها لمنتجات الفنون والحرف والصناعات البيئية على اعتبار أن هذه المنتجات يمكن أن تحتل مكانا بارزا فى السياسة السياحية وفى المساهمة فى تحقيق أهداف سياحية وذلك من مداخل متعددة ، منها :

- إعداد خطط مدروسة لعرض منتجات الفنون والحرف والصناعات البيئية والإعلان عنها بوسائل ووسائط فنية وتقنية متقدمة ، بحيث تتمثل فى مجال رؤية السائح ووجدانه دائما قيم هذا الانتاج الشعبى فى الكتاب الذى يقرؤه ، وفى المعرض الذى يزوره ، وفى الطائرة والسيارة اللتين يركبهما ، وفى الفندق الذى ينزل فيه ، وفى البرنامج التليفزيونى الذى يشاهده ، وفى المنطقة السياحية التى يزورها .

والغناء ، كما ينبغى أن تعنى الأجهزة الاعلامية فى برامجها بما هو كائن فعلا من الأنشطة فى الفنون والحرف والصناعات البيئية الشعبية وما ينبغى أن يكون دون أن تقتصر على إبراز ما كان فقط أو تتوسع فيه .

رابعاً : وزارة الشؤون الاجتماعية :

دعم الجهود الاهلية فى مجال الفنون والحرف والصناعات البيئية وتقديم التشجيع المدروس للجمعيات الاهلية فى هذه المجالات ، وتيسير تشكيل الجمعيات الجديدة من حيث اجراءات اشهارها وتخليصها من المشكلات التى تعترضها .

كما يمكن للوزارة أن تدعم الجانب التربوى الاجتماعى للجمعيات المعنية بهذه الأنشطة ، على أن تكون متابعتها لها متابعة موضوعية تربوية مشجعة الى جانب المتابعة الادارية والقانونية .

وعلى الوزارة أن تعمل بصفة خاصة فى هذا الصدد على دعم مشروع الأسر المنتجة فى مجال حرف وصناعات البيئة وذلك على النحو الآتى :

- متابعة اكتشاف وتشجيع الطاقات البشرية الصالحة للعمل فى فنون حرف وصناعات البيئة ، ضمانا لتوسيع مجال العمل عن طريق هذه الأسر من ناحية ، والابقاء على استمرار الوجود الفعلى لهذه الحرف والصناعات الوطنية التقليدية حية نشطة من ناحية أخرى .

- تقديم الدعم الفنى والتربوى والاجتماعى لهذه الأسر العاملة بتخطيط يستهدف رفع مستوى المهارات ، وتحسين مستوى الانتاج ، وزيادة العائد الاقتصادى .

- تقديم التوجيه المناسب لمراكز هذه الأسر للاستغلال الفنى والاقتصادى الأمثل لخامات البيئة المتاحة وتطوير استخداماتها التقليدية .

خامسا : المؤسسات الاقتصادية :

أن تقوم المؤسسات الاقتصادية - وعلى رأسها وزارة الاقتصاد -

أثر الموسيقى فى العادات والتقاليد

العادات والتقاليد - بصفة عامة - مجموعة من الممارسات التى تشكل مع الزمن سلوكا متكررا يكتسب ويتعلم ويمارس اجتماعيا ، ويتوارث من جيل الى جيل حتى يرسخ فى التربية الثقافية التى رددته وتداولته منذ القدم على مدى أزمان متصلة .

والانسان كما يقال صانع عادات وتقاليد ، فطبيعته كانسان تحتم عليه أن يقيم صرحا من العادات والتقاليد ، مسهما بذلك فى ارساء دعائم المجتمع الذى يعيش فيه .

ومن العادات والتقاليد الاجتماعية ما يتبع أو يمارس فى مناسبات سارة وغير سارة مثل مناسبات : الخطبة والزواج ، وتربية الصغار ، وتشجيع الأموات ، وإقامة الحفلات فى المناسبات المختلفة ، وغير ذلك من المواقف الاجتماعية والانسانية الدينية والدنيوية .

وإذا كانت العادات والتقاليد مكونا هاما من مكونات البيئة الثقافية الاجتماعية وهى تبعاً لذلك شديدة الصلة بحياة الانسان ، فإن الموسيقى أيضا - كفن من الفنون - انسانية النشأة والتطور ، صاحبت الانسان فى مراحل حياته منذ القدم ، والتصقت بكيانه الثقافى والاجتماعى ، معبرة عن مواقف حياته ، ومستجيبة لمشاعره وأحاسيسه ، وعاكسة شخصيته ومميزاته ، حتى ليصدق عليها القول المأثور : « اذا أردت أن تحكم على أمة فاستمع الى موسيقاها » .

- ربط مراكز انتاج هذه الفنون والحرف والصناعات بحركة وبرامج السياحة تأكيدا للدور الهام لهذه المنتجات فى خدمة النشاط السياحى من حيث الإسهام فى التمثيل الحضارى والثقافى للبلاد ، وفى زيادة الدخل القومى . كما أن النشاط السياحى بارتياحه لمراكز انتاج هذه الفنون والحرف والصناعات يسهم فى تنشيطها وفتح اسواق خارجية لها .

سابعا : التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس فيما يخص الفنون الشعبية من :

- اتخاذ الاجراءات لازالة التعديلات ونزع ملكية الاراضى المخصصة لإقامة المعهد العالى للفنون الشعبية بمدينة الفنون بالهرم حتى يتسنى له استكمال مقوماته العلمية والمادية لكى ينهض برسالتة .

- العمل على إنشاء مدارس حرفية فى صناعة الفنون التشكيلية الشعبية التقليدية خاصة فى الأحياء أو البيئات أو المناطق المتميزة بالتراث الشعبى التشكيلى . ويمكن البدء كمرحلة أولى بإنشاء اقسام خاصة بهذه الحرف فى المدارس الصناعية الموجودة فعلا بهذه الجهات . مع النظر فى إتاحة الفرصة أمام الصبية المشتغلين بهذه الحرف للالتحاق بهذه الأقسام طبقا لضوابط وشروط معينة وذلك حفاظا على نظام التلمذة الصناعية وتوريث الصنعة التى كادت تنقرض .

- أن يكون للمحليات دور إيجابى فى العناية بالتراث الشعبى والفنون الشعبية فى اقاليمها بناء على خطة مدروسة تقوم بموجبها كل محافظة بحصر وتسجيل تراثها الشعبى بجميع فروع مستعينة فى ذلك بالخبراء والمتخصصين مع تشجيع الفنانين الشعبيين ورعايتهم وتيسير عرض انتاجهم فى مختلف المجالات بالوسائل المتاحة على مستوى المحافظة ثم على مستوى الجمهورية .

وتعتمد الشعائر الدينية الاسلامية داخل المسجد على ترتيل القرآن ، يقوم به الصوت البشرى وحده . وقد كان لتراتيل القرآن بالصوت الجميل فى صدر الاسلام أثر بالغ فى تهذيب الأحاسيس وسمو المشاعر ، وانعكس ذلك عموما على تربية الحس والذوق فى سماع واستقبال الصوت فى صورة المنفعة فى حدود الاتزان والاداء الجاد .

ولا تخلو المناسبات الروحية الاسلامية من مصاحبات موسيقية للعادات والتقاليد التى يجرى عليها المصريون فى هذه المناسبات . ففى الموالد النبوى تقام احتفالات تنشد فيها الاذكار ، وقد يصاحب المتشددين عزف الشبابة وبعض آلات الايقاع .

وفى استقبال رمضان تبدأ الحفلات بروية الهلال ، وتنظم المواكب التى تجمع أرباب المهن والحرف والصناعات مصحوبة بعزف فرق الموسيقى ، وللطرق الصوفية مواكبها بفرق الذكر والانشاد ، وتتعاقب ليلالى رمضان تتردد فيها أغانيه وألحانه الخاصة به وما يصاحبها من موسيقى ، ولا تتكرر هذه الاغاني والموسيقى الثرية فى عطائها الفنى فى الايام العادية .

والمناسبات الدينية الروحية فى الاسلام كثيرة مثل : عيد الاضحى وعيد الفطر واحتفالات الحج والاسراء والمعراج وليلة عاشوراء والموالد الخاصة بالاولياء وغير ذلك ، وكل منها له طابعه وتقاليده ، وله أغانيه وموسيقاه .

أما الحياة الأسرية فلها فى البيئة الثقافية والاجتماعية المصرية عاداتها وتقاليدها التى ركزت على مناسبات معينة يحتفل بها المصريون بطرق وأساليب مختلفة . ويذكر من هذه المناسبات حفلات الزواج ، والولادة ، والسبوع والختان وعيد الأم وغيرها .

وقد كان للموسيقى دور فى كل من هذه المناسبات ولايزال يختلف من احتفال لآخر ، كما يختلف حسب المستويات الاجتماعية . وأن كان الزمن قد عدا على بعض هذه العادات والتقاليد فتميزت بعض ملامحها وما كانت تحوطه من مظاهر .

ومن المعروف أن الموسيقى لازمت كثيرا من العادات والتقاليد المصرية منذ عصور مصر القديمة . فهناك من الدلائل ما يؤكد أن فن الموسيقى قد وجد قديما على ضفاف النيل ، وأنه كان يحتل مكانا راسخا وبارزا فى حياة المصرى القديم بكل جوانبها : عباداته ، مرحه ، حربه .. ومجالات ومناسبات كثيرة من حياته الحضارية الثرية .

ويسجل المصرى القديم مايشير الى كل ذلك فى لوحاته الجدارية رسما ونحتا وتبدو فى هذه اللوحات صور متكررة واضحة للآلات الموسيقية التى كان يعرفها ويستعملها مثل العود والنأى المزوج والمزمار والأرغول والهارب .

ويبدو التقاء الموسيقى بالعادات والتقاليد - على طول امتداد مراحل التاريخ ، قديمه وحديثه - واضحا فى كثير من مناسبات ومواقف الحياة الانسانية المصرية مع تفاوت نسب هذا الالتقاء بحسب اختلاف الزمان والظروف الاجتماعية .

ففيما يتصل بالحياة الدينية والروحية كانت الطقوس والشعائر الدينية أيام قديما المصريين تمارس يوميا داخل المعابد ، وكان الترتيل هو أساس التعبد ، واعتبر الصوت البشرى فى التراتيل والترانيم بمثابة اقوى آلة موسيقية وكان هناك قواعد ثابتة فى استخدامه تبعاً للموقف ونوعية التعبد ، وكان يصاحبه بعض الآلات الموسيقية مثل : « التروم » والمصنفات وأحيانا الدفوف .

وظهرت الموسيقى مصاحبة للشعائر والطقوس الدينية القبطية ، واستمر الاعتماد على الصوت البشرى فى أداء النصوص بالبحان مصرية أصيلة تؤدى بصوت منفرد أو بصوت الجماعة أو بطريقة تبادلية وذلك بمصاحبة بعض الآلات الموسيقية المحدودة من نوع الآلات الايقاعية وألتي الناقوس والمثلث .

وجميع الألحان والتراثيل القبطية الدينية من مقامات موسيقية معينة موضوعة وفق نظام متفق عليه . كما تختلف هذه الألحان وموسيقاها وفقا للمناسبة الروحية أو الدينية .

والمناسبات العامة التي ثبتت العادات والتقاليد الاحتفال بها كثيرة ، ومنها احتفالات وفاء النيل والأعياد والمناسبات الوطنية . والموسيقى دور كبير أيضا فيما يقام من الاحتفالات في هذه المناسبات تعزف فيها في أماكن معينة امام الجماهير ، كما تذاع عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية ، وهي متنوعة الالان ، وان كان يغلب على الألوان الوطنية منها الطابع الحماسي .

وثمة مناسبات ومواقف تتصل بالحياة العملية لبعض اصحاب المهن والحرف يظهر فيها ألوان من الانغام الغنائية والموسيقية تصاحبهم أثناء عملهم ، وفي مقدمة هؤلاء عمال الزراعة من الفلاحين في مزارعهم وخاصة في مواسم الحصاد التي لها احتفالاتها الخاصة . وقد عرفت هذه الالان الموسيقية مع الغناء من أيام قدماء المصريين حيث كانوا يستخدمون آلات مصنعة من العصي ويجابنها المزمار . كما امتد هذا اللون فيما جاء بعد ذلك من عصور قبطية واسلامية حتى العصر الحديث . وعرفت أيضا صيغ من التنغيم - بالصوت وأحيانا باشتراك الموسيقى - تصاحب حركات العمل الجماعي لكثير من أصحاب المهن والحرف الاخرى مثل البنائين والصيادين ، وهي تنغيمات يتوافق ايقاعها مع حركة العمل ونظمها ، وفي الوقت نفسه ترفه عن العاملين في هذه المهن والحرف وترفع روحهم المعنوية أثناء كدهم وعملهم .

كما ان هناك احتفالات تؤدي فيها الموسيقى دورا كبيرا ، خاصة بفئات معينة من الشعب مثل احتفالات رجال الجيش والشرطة والنقابات والاتحادات المختلفة في مناسبات خاصة بكل منهم .

وليس نقد وتقويم الناشئ والغريب من النشاط الموسيقي أو من ممارساته المستهجنة شيئا غير مألوف في تاريخنا . فقد كانت أغاني الحرب التي تبت الشجاعة في النفوس في صدر الاسلام من الممارسات التقليدية المطلوبة والإيجابية . ولهذا وعلى سبيل المثال منع المسئولون ضرب آلة الشاهين في المعسكرات كيلا يرقق صوتها الحزين حمية الجند ، كما حرم المسلمون أيضا عزف آلة الناي في احدى الغزوات

الصليبية للسبب نفسه .

ويمكن من خلال هذه النظرة التقويمية المبدئية تعديل وتهذيب بعض الممارسات غير المناسبة في النشاط الموسيقي والتي تعتبر دخيلة وغريبة على عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، ومادار حوله من مناقشات ، يوصى بمايأتى :

* اتخاذ الاجراءات التنفيذية لجمع وتحقيق وتصنيف أنواع الموسيقى والغناء المصاحبة للعادات والتقاليد في مصر ، ورصد المؤثرات الاجتماعية والسياسية التي أثرت فيها .

* تشجيع البحث العلمى في هذه المجالات لتحديد ماهو أصيل وما هو دخيل ، ولتقنين دور الموسيقى والغناء في العادات والتقاليد في مصر .

* استكمال تعزيز الهيئات العلمية المسئولة عن دراسة وجمع التراث الشعبى الموسيقي مثل المعهد العالى للفنون الشعبية ، والمركز القومى للفنون الشعبية ، والمعاهد الموسيقية المتخصصة بما يدعم مجهوداتها في هذا المجال ، مع الاستعانة بجهود أقسام الاجتماع والتاريخ بكلية الآداب بالجامعات والمعاهد المختلفة .

* التأكيد على أهمية تكوين وإعداد الكوادر المتخصصة في البحث العلمى في هذا المجال .

* النهوض بمستوى نصوص الأغاني التي تستغل حاليا في مصاحبة بعض العادات والتقاليد المصرية من ناحيتى الصياغة والمضمون كى تبعد عن الترخص في العبارات وعن معانى الذل والهوان العاطفى قبل وضع الصيغ الموسيقية واللحنية لها .

* تشجيع قيام حركة إبداعية موسيقية لتلك الأغاني بحيث تأتى راقية الصياغة ، بسيطة اللحن ، ليسهل تداولها وانتشارها . مع الحفاظ على المقومات الأصيلة للموسيقى المصرية .

* تشجيع قيام حركة ابداعية موسيقية في مجال التأليف العلمى

تقوم على المقومات الأصلية للتراث الموسيقى المصرى ، وذلك بشتى أنواع التشجيع المادى والادبى والاعلامى .
* العمل على نشر هذه الاعمال فى أغان أو مؤلفات آلية من خلال وسائل الاعلام المسموع والمرئى .

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئـة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية

المدينة : هى التشكيل العمرانى المعمارى المركب ، والمنشأ على موقع جغرافى تم اختياره بمعرفة الانسان ، لميزات طبيعية ، أو لظروف تاريخية ، أو لاعتبارات روحية ووجدانية ، أو لأغراض قومية سياسية أو عسكرية .

وهى تجسيم مادى متنام لتفاعل اجتماعى اقتصادى ثقافى مستمر على امتداد الزمن ، ليكون بيئة عمرانية ابداعية من صنع الانسان يضمها فى رحاب البيئة الطبيعية التى وهبها الله عز وجل له .
والمدينة بصورة أخرى هى المنطلق لغريزة البناء لدى الانسان ، ونتاج تفاعل ذكائه مع البيئة الطبيعية لمواجهة متطلبات حياته المادية والروحية ، وهى المرآة التى تعكس صورة المجتمع عبر التاريخ .
وتبقى المدينة بيئة عمرانية حية تفيض بالنشاط الحضارى والحيوية

الخلاقة طالما حظيت من قاطنيتها بما تستحق من رعاية وتنمية وتطوير ، ولكنها تهرم فتموت أو تندثر بالترهل وبإهمال البنية الأساسية وبانطفاء جذوة الابداع الحضارى الخلاق .

وفى اطار هذه المفاهيم الكبرى تتضح عظم المسؤولية القومية عن استمرار هذه القيم وتنميتها وتطويرها ، خاصة أن مصر صاحبة تراث عريق يتناقل على مر الزمن نعيش فى كنفه لزمان ما ، ينتقل بعده ما ورثناه وما أضفناه إلى أجيال الابناء والاحفاد ليتواصل الابداع مع تواصل حلقات التاريخ وتكامل فصوله . ومن موقف موضوعى قومى ، ينبغى أن تكون هناك وقفة لتقويم ما فعلناه ونفعله للحفاظ على القيم الحضارية فى مدننا ، ممثلة فى تراثنا العمرانى والمعمارى التاريخى وفيما أضفناه ونضيفه من أعمال معاصرة .

التراث العمرانى والمعمارى التاريخى لمدينة القاهرة :

تمثل القاهرة مصر الاسلامية النواة التاريخية لقاهرتنا الحديثة ، فهى بكل المقاييس أجمل مكونات بيئتنا العمرانية والمعمارية ، وقد يغيب على كثير من القاهريين أصول هذه الحقيقة ، وقليلون هم الذين يدركون حجم وأهمية التراث المعمارى والثروة الفنية التى تمثل كل عصور مصر الاسلامية والموجودة بالقاهرة التاريخية ، والتى لاتزال تحتفظ بطابع القرن السادس عشر ، وتضم فيما تبقى من آثارها أكثر من خمسمائة أثر معمارى تمثل حقبة زمنية تمتد من القرن السابع الى القرن التاسع عشر الميلادى ، وينتظم أغلبها حول محور القصبة القديمة (شارع المعز لدين الله الفاطمى) ، وهى بهذا تعتبر أكبر متحف معمارى قائم على الطبيعة ، ومثالا متفردا ، ليس فقط بالنسبة لمدن العالم الاسلامى ، بل وعلى مستوى العالم كله .

وقد تعرضت القاهرة التاريخية خلال القرن التاسع عشر لمرحلة من الاهمال والهجرة بعد الامتدادات العمرانية التى بدأها محمد على ، وأخذت ذروتها فى عصر اسماعيل ، فهجرها عليه القوم من الوجهاء والمشايخ والتجار الى المناطق الجديدة غربا وشمالا ، وتبع ذلك انتقال

المركز التجارى للمدينة ، ويقى من السكان محدود الدخل ، يعيشون من الصناعات الحرفية فى الخانات والوكالات ، كما تركت القصور والبيوت الجميلة تتداعى وتتدهور بالإهمال وعوادم الزمن .

وكان من أول الواجبات فى العصر الحديث أن تنهض السلطات المحلية متكافئة مع الهيئات المختصة لحل مشكلات هذه المنطقة التاريخية العريقة ، ورفع مستواها والحفاظ على طابعها العمرانى والمعمارى الرائع . ولكن هذه الجهات لم تصل الى مستوى التنسيق والتعاون الكاملين ، بحيث لم يتحقق لها الاخذ بأفضل وأجدى الاساليب العلمية والفنية المتاحة للحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية المصرية من الناحية التنفيذية على أرض الواقع .

محافظة القاهرة : على رأس الجهات المتوط بها واجبات الحفاظ على البيئة العمرانية ، بوصفها المسئولة عن توفير وصيانة شبكات المرافق والخدمات العامة ، وتنظيم أعمال الهدم وتراخيص البناء والانشاء المستجدة فى المنطقة .

الهيئة العامة للآثار : وهى المسئولة عن ترميم وإحياء المباني الأثرية ثم الحفاظ عليها وترشيد توظيفها فى الحياة اليومية لضمان صيانتها ويقائها .

هيئة الأوقاف : التى تملك كثيرا من الاراضى والعقارات والمباني القديمة ذات القيمة الأثرية والتاريخية وتؤجر أغلبها للأهالى الذين يسيئون استعمالها عند مزاوله انشطتهم الحرفية والتجارية .

وقد نجم عن التراخى فى تطبيق القوانين الخاصة بحماية الآثار ، أو تلك الخاصة بتنظيم أعمال البناء - أن تركت الأبنية الحديثة غير الجميلة تعلو فى نشار لتجرب الآثار وتشوه بيئتها التاريخية . كما سبب بعد هذه المناطق التاريخية عن أعين المسئولين وتحركاتهم ان استبعدت دائما من أولويات مشروعات صيانة المرافق ، فطفت المجارى وتغلغلت المياه الملوثة فى جدران المباني الأثرية مما يهدد سلامتها وينذر بسقوطها .

٤٥ .

يضاف الى ذلك عدة عوامل أخرى تضافرت على الاساءة اليها والتعجيل بتخريبها ، منها تسلل وسائل النقل الآلية من مختلف الانتقال والأحجام الى أضيق دروبها حيث تحتك بجدران البيوت والجوامع الأثرية وتطلق عليها ماتنتفه من سموم تلوث البيئة وتفتت الأحجار .

ومنها اصرار بعض الأهالى على ادخال صناعات غريبة على البيئة وضارة بها داخل الوكالات والربوع والخانات القديمة ، مما يجمع على خطورته رجال الآثار والفنيون .

ومنها فوضى الإعلانات الضخمة قبيحة التصميم ذات الالوان الفجة الصارخة التى تنتشر فى ميادين المناطق الأثرية ، وبلا محاولة من مسئولى الأحياء لايقاف العدوان على آثار المنطقة وطابعها الجمالى ، وخاصة مايقع منها كخلفية منفرة وراء جامع مهيب أو بيت قديم جميل .

كما دخل الطريق العلوى (كوبرى الأزهر) الى هذه المنطقة مقتحما حياة السكان ، ناقلًا اليهم الضوضاء والتلوث فى عقر دورهم متطاولا على مشاهد الآثار ووقارها بحجب واجهاتها وزوايا معالمها ، وكان المقترح أن ينفذ هذا الطريق على هيئة نفق أسفل شارع الأزهر من ميدان العتبة وينتهى الى طريق صلاح سالم ، ولايبرر استبعاد هذا الاقتراح ارتفاع تكاليفه لأن آثار القاهرة الاسلامية وشواهدا التاريخية العظيمة تساوى أكثر مما قد ينفق للحفاظ عليها من أموال .

لذلك ينبغى أن توضع من الآن قضية أحياء القاهرة التاريخية والحفاظ على ثروتها الأثرية الفريدة فى اطارها الصحيح بولبد من نظرة شمولية ودراسة متكاملة للتنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ككل وطبقا لخطة ثابتة تنفذ على مراحل بعيدا عن التأثير بتغيير القائمين على السياسات لأن الأمة التى تهمل آثارها انما تضعيع شواهد أصالتها وجذور حضارتها .

التراث المعمارى فى العصر الحديث :

كذلك يتعرض التراث المعمارى من النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين الى اعتداءات

حاجة المجتمع اليه ، فإن ذلك سيؤدي الى ظهور مساوئ في البيئة العمرانية والمظهر الحضارى بشكل عام .

وفي البلاد المتقدمة يشرف المعمارى - بوصفه موضع المسؤولية أمام المجتمع طوال حياته المهنية وبعدها - على شئون المعمار بما يتضمنه من تقنيات وقيم ، لأن ما يسهم في اقامته من أعمال معمارية تبقى زمنا طويلا تتعاقب عليه الأجيال ، فان أجاد فقد أضاف الى المدينة جمالا والى مجتمعه قيمة واحتراما ، وان أساء فانما يكرس اساءته ويقيم لها صرحا . ولكن المعمارى في مصر الآن ليس صاحب الكلمة الأولى ولا حتى الأخيرة فيما يكلف به من أعمال كما سيتضح ذلك عند عرض دور المسئول صاحب القرار .

فالعمرارة أصبحت الآن - وفي جو الشره المادى والكسب السريع - تفتقر الى من يطلب المستوى الرفيع ويقدر قيمة الجمال ، بل لقد وصلت إلى حالة من التدهور جعلتها حرما مباحا لممارسات غير نوى الاختصاص ، ومجالا لاجتهادات غير المتخصصين ، وخاصة من بيدهم المال أو من بيدهم اتخاذ القرار .

وعلى أى الحالات فالمعمارى لم يكن أبدا حرا في عمل ما يريد ، بخلاف الفنان التشكيلى الذى يستطيع أن يفرغ طاقاته الابداعية في التصوير أو الرسم أو النحت بون قيد مادى أو قهر معنى . الأمر الذى لايتأتى للمعمارى الذى ينفذ فنه بأموال غيره الا في احوال نادرة حين يقع على عميل مستنير يعطيه الثقة والوسائل المادية لتحقيق أفكاره .

ومع ذلك ، فالمعمارى مسئول عن حالة الاغتراب في العمرارة التى تجتاح مدننا الآن ، فالكثير من المعمارين تستهويهم التيارات الواردة ، ولا يفهمون منها الا التشكيلات الخارجية والمظاهر السطحية اللافتة للنظر دون تعمق حقيقى فيما تنطوى عليه من نظريات ، وما تحمله من فلسفات لاعلاقة لنا بها ولا مواومة بينها وبين تقاليدنا ، ولا تناسب واقعنا الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

تستهدف محوه للانتفاع بمواقع أراضيه في منشآت استغلالية جديدة . وكثير جدا من تراث هذه الفترة يمتاز بقيم معمارية وفنية كبيرة ، أو بقيم تاريخية قومية وعاطفية . ولعل المضاربة في أسعار الأراضى وتجميد عائد المبانى القديمة مع ارتفاع تكلفة صيانتها والحفاظ عليها ، هو الدافع وراء حركة الهدم التى تشاهد اليوم بون محاولة للتدخل أو حتى لمجرد دراسة موضوعية تأصيلية لهذا الوضع ليبحث الوصول الى حلول لما يتخلف عنه من مشكلات .

بل إن ما نشر من مقترحات متضمنه في مشروعات ، لم تكتمل بعد ، تشير الى أن التفكير الذى يتطرق الى اباحة ازالة المبانى التى تجاوز عمرها مائة سنة لاقامة مبان جديدة مكانها ، أمر لايمكن قبوله استنادا الى ماوراء الوضع التاريخى والحضارى لتلك المبانى القديمة من قيمة عالية . فهذه الاباحة بدون قيود أو ضوابط تدعم الاتجاه الى تخريب التراث المعمارى .

تحديد أدوار المسئولية :

من الواضح أن المشكلات التى تعوق الحفاظ على القيم الحضارية في البيئة العمرانية والمعمارية في المدينة المصرية ترتبط بأطراف ثلاثة هي : دور المعمارى ومن يعاونه من المهندسين المتخصصين والفنانين التشكيليين ، ثم دور المسئول صاحب القرار ، ثم دور أفراد المجتمع المنتفعين بالمشروعات العمرانية والمعمارية .

دور المعمارى في المجتمع :

ان الرسالة المثالية للمعمارى المسئول هي العمل على ايجاد مجال للحياة الانسانية ، وتشكيل البيئة التى ينطلق فيها النشاط الانسانى الخلاق ويتواصل الناس في تعاون بناء لتلبية متطلباتهم الحياتية في إطار سلوكيات للتعامل الكريم والأمن والنظام ، مما يضفى على البيئة الطبيعية شكلها الحضارى وقيمتها الحضارية التى ينشدها المجتمع .

واذا لم يقدر المجتمع أهمية دور المعمارى التقدير الواجب ومدى

لنقوم له في تشكيل نسيج الحياة . وهذا الذي طرأ حديثاً على حياتنا يشكل ظاهرة جديدة وغريبة ، ذلك أن تاريخ مصر الحضارى منذ أقدم عصوره يبرز فيه الفن التشكلى بصورة جلية متميزة ، بحيث يبدو وكأنه غاية في حد ذاته ، وضرورة من ضروريات الحياة في مصر الفرعونية والقبطية والإسلامية ، وتاريخه المسجل وتراثه الخالد ينهض بارزاً مع التاريخ السياسى جنباً الى جنب .

ولعل فيما يمر به مجتمعنا الآن من ظروف اقتصادية ضاغطة مايفسر هذه الظاهرة ، وان كانت هناك طبقة من الأغنياء الجدد ظهرت على سطح المجتمع ، لاتحس بحاجة الى الفنون التشكيلية ، بل ولا تتنوقها اصلاً .

ولكى تعود للبيئة العمرانية والمعمارية صورتها وتكوينها الملائمان للحياة المصرية ينبغي أن نصل أنفسنا بتقاليد الماضى البعيد والماضى القريب ، حيث أثمرت هذه التقاليد قيماً وأساليب فنية في مجالات العمران والمعمار حملت في طيها ألواناً مختلفة من الفنون ، وكست كلها في خدمة البيئة ولذا فقد آن الأوان لتخرج الفنون التشكيلية - لوحة كانت أو تمثالاً - من الصالونات الى فضاء المدينة في الشارع والميدان والحديقة ليمتد الفن الى كل مظاهر الحياة وأشكالها ، بل وفي أدواتها أيضاً ممثلة في الفن التطبيقي الذى يبيث القيمة ورفاهة الذوق في حياة الانسان .

دور المسئول صاحب القرار :

ان معظم الأعمال المعمارية والمشروعات العمرانية الكبرى تقوم بها الدولة ممثلة في وزاراتها أو قطاعها العام ، حيث ترصد لها الميزانيات الضخمة وتعمل لها دراسات الجدى . وهذه المشروعات بحكم أهميتها تعتبر علامات واضحة في النسيج العمرانى للمدن القائمة ، أو مكونات أساسية للبيئات العمرانية الجديدة التى تضاف على خريطة مصر . وفي ضوء هذه الاعتبارات يجب أن تأخذ الوقت الكافى للدراسة والتصميم من فريق متكامل تعطى له كافة الإمكانيات والصلاحيات لكى يتحمل ما عليه

ان المعماريين مثلهم مثل رجال الفكر والفن في بلادنا مطالبون ببحث أسباب الاغتراب وظواهره في إنتاجهم ، ومراجعة بعض الألفاظ المتداولة على ألسنتهم في هيئة شعارات مطلوب الوصول الى تحديد لدلولاتها في مجالات الفكر والفن .

ومنها على سبيل المثال : الحضارة ، الأصالة ، التطور ، المعاصرة ، الثوابت ، المتحولات ، المتغيرات ، المتبادلات وغير المتبادلات بين الثقافات ، التقنيات (التكنولوجيات) الملائمة وغير الملائمة .

ومن خلال النقاش الجاد والحوار العلمى البناء لابد أن تتبلور مدلولات هذه الكلمات في بينتنا وتفرز اتجاهات فكرية واضحة المعالم تجسم الأصالة وتبرز الثقافة وتحد من تيار الاغتراب .

وللمعماري أيضاً دور اجتماعى اعلامى هام فيما يخص الحفاظ على القيم الحضارين في البيئة العمرانية والمعمارية في المدينة المصرية ، وعليه في سبيل ذلك أن يخصص من رسالته ابداعية جزءاً اعلامياً وتعليمياً للناس عن كيفية النظر الى الأعمال المعمارية ، وكيفية تنوq ما فيها من قيم جمالية ، بجانب تقدير كفاءتها الوظيفية وعائدها النفسى ، ويكون ذلك بتنظيم المعارض للمشروعات المعمارية الهامة كدار الأوبرا ومتحف الحضارة المصرية ومركز المؤتمرات بمدينة نصر ومنشآت الاستاد والمباني العامة في المدن الجديدة وغيرها ، ومناقشة هذه المشروعات وأمثالها بوسائل الاعلام المرئية والمطبوعة بأسلوب واضح ومبسط . ويمثل هذه الجهود يتحقق التلاقى والتفاهم بين المعماري والمجتمع ويتلاشى سياج الجهل والتجاهل الذى يتحصن خلفه الناس ، متعللين بعدم قدرتهم على فهم الرسومات الهندسية ، لكى يقفوا من الابداع والجمال في الأعمال المعمارية موقفاً سليماً .

كذلك للفنان التشكلى والمصمم التطبيقي دورهما الهام في اضفاء لمسات الجمال واشاعة الذوق والرفاهية في حياة المدينة ، ولكن يبدو أن دور الفنون التشكيلية في المجتمع قد تراجع ، وأصبح الالتقاء الفعال بينه وبين المصمم التطبيقي نادراً ، وأصبح الفن كائن عنصر منعزل لا

وباختصار كل ما يجذب المواطن السائح من عناصر الثقافة والترفيه .
ويذكر في نقد هذا الاتجاه ان التراث العمراني والمعماري الأثري
لا يمكن أن يشاهد الا في مكانه ، ولا يمكن أن يعيش ويقيم الا في بيئته
التاريخية .

والذي ينبغي أن يذكر في هذا المقام أن في مصر متحفا تراثيا يعد
بحق من أعظم متاحف التراث في العالم ، وهو المتمثل في حي الجمالية
وشارع المعز لدين الله الفاطمي ، فهذا الحي هو النواة الاولى لقاهرتنا
الأصلية ، وهو أولى من كل ما يذكر غيره بالاعتبار والاهتمام .
دور أفراد المجتمع :

لاشك أن الافراد في المجتمع يتحملون أيضا نصيبا كبيرا من
مسئولية إرساء القيم الحضارية في المدينة المصرية والحفاظ عليها
وتنميتها ، فهم يمثلون الجانب الأكبر من المنتفعين بالأعمال المعمارية
والممولين لها ، وبالتالي المساهمين بحق في صنع البيئة العمرانية
والمعمارية .

وإذا كان المستوى العام للبيئة العمرانية يتفاوت في المجتمعات
المختلفة كما يتفاوت أيضا بالنسبة للعصور التي تمر بها ، الا أنه في
كل الأحوال مرآتها الصادقة وافتراضها المشترك ، فإذا تبدل الحس وفسد
الذوق العام وعمت اللامبالاة في المجتمع فلا ازدهار ، ولاتقدير لقيم ، ولا
طلب لعماره رفيعة .

فنحن نبني ونشكل البيت فيعود البيت فيشكلنا كأفراد ، ونحن نبني
المدينة فتعود المدينة فتشكلنا كمجتمع ، ويتفاعل المجتمع في وعاء البيئة
العمرانية فينتج حضارة أو لاينتج ، وهنا يصدق القول « لكل مجتمع
العمارة التي يستحقها » وبين الحضر الذي يشكله المجتمع العمراني
والحضارة التي يجب ان يتطلع اليها شوط بعيد ، على المجتمع أن
يقطعه بعزيمة مشحونة ورفاهة حس وطلاقة خلقة .

وثمة ظاهرة خطيرة ينبغي التأكيد على سلبياتها ، مما سيكون لها
أثر بعيد على تدهور البيئة العمرانية والمعمارية في المدينة المصرية ،

من مسئوليات ، ثم ينبغي قبل ذلك وبعده ألا يقف في طريق هذه الأعمال
الكبرى أية اجراءات ادارية غير سليمة أو مسئولون اداريون غير أكفاء
مما يعوق أو يفسد تحقيق الأفكار العلمية والفنية الرفيعة أو يستهدف
المصالح القومية الخالصة .

وقد تتعرض بعض المشروعات المعمارية الرفيعة المستوى علميا
وفنيا لضغوط من صاحب القرار تؤثر في كفاءتها عند وضعها موضع
التنفيذ . ومثل ذلك في أحوال أخرى ، يفرض على المعماري والمخطط
أفكارا سيادية تنتهي بأعدادها للتنفيذ دون الرجوع الى النظرة
الموضوعية العلمية والجمالية .

وهناك أيضا كثير من القوانين والقرارات التي تصدر بدون دراسة
كافية لكل ما يحتمل تطبيقها من مشكلات أو نتائج سيئة . فعلى سبيل
المثال صدر قرار في أوائل السبعينات يسمح بتعليق المباني القديمة
طوابق بقدر ما تتحملة أساساتها ، بشرط أن يقدم المالك شهادة رسمية
من مهندس انشائي نقابي يفيد امكان ذلك ، وكان أن انطلق الملاك في
استغلال المساحات البنائية التي أتيحت لهم أسوأ استغلال ، دون
اعتبار للطراز المعماري السائد ، أو مراعاة أبسط درجات الذوق
ومستويات الجمال وقد تركت الشواهد الكثيرة التي نفذت تحت مظلة هذا
القرار بصماتها القبيحة على أجمل أحياء القاهرة ، وكان يجب النص
على احترام الطراز المعماري للمبنى الأصلي عند بناء التعلية المطلوبة
لحفاظ على تحقيق مبدأ الجمال المعماري الذي ينبغي أن يتوحد مع
تحقيق مبدأ الأمن الانشائي .

وهنا اقتراح بقرار وزارى لإنشاء مدينة للتراث ، تنفذ في أحد
المواقع الجديدة على الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى ضمن عشر
مدن تابعة تخطط لها وزارة التعمير على ان تضم المدينة آثارا ومتاحف
لتراث القاهرة في العصور المختلفة ، فضلا عن قاعات العرض للفنون
التشكيلية والعروض المسرحية والموسيقية والمكتبات ، مع تجميل شوارع
المدينة وحداثتها وميادينها بالتماثيل الأثرية وأعمال الفن المعاصرة ،

ما يأتى :

- تنفيذ ما ترسمه وتوصى به المخططات العمرانية من توازن توزيع الكثافات السكانية ، والسيطرة على اتجاهات النمو العمرانى ، وتوزيع مجالات العمل والانشطة الانسانية ، وتصنيف استخدامات المناطق والمواقع فى المدينة ، وتخطيط شبكات المرافق والخدمات العامة وشبكات المواصلات والطرق بالاتساعات المناسبة لمواقفها وعلاقاتها ووظائفها فى المخطط العام .

- توفير المقومات الأساسية لمعيشة كريمة للإنسان من متطلبات الاسكان والعمل والصحة والتعليم والثقافة والترفيه والرياضة ، مع حماية مقدراته وخصوصياته .

- اضعاء طابع الجمال على البيئة العمرانية ، بالتحكم فى أنماط المنشآت المعمارية من حيث ارتفاعات المباني وانسجام الواجهات ومواد البناء وألوانها وتوفير الميادين والحدائق وساحات الرياضة بعناصرها الرمزية الصرحية والجمالية .

- الحفاظ على خصائص ومقومات البيئة ، سواء من الناحية التاريخية أو التراث الحضارى أو المميزات الطبيعية .

وتتفاوت الدول فى نوعية وشمولية التشريعات التى تحكم أعمال البناء والتنمية العمرانية فيها وفق أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظروفها الطبيعية .

ففى الدول النامية يطبق عدد محدود من القوانين فى مجالات البناء والتنمية العمرانية ، فى حين أن الدول المتقدمة تتسع فيها آفاق التشريعات فتتعدد القوانين والقرارات واللوائح ليختص كل منها بخاصية تفصيلية معينة ، وتهدف جميعها الى رفع مستوى حياة المواطن والتطلع الى درجة ما من الرفاهية والاستمتاع بالحياة ، وقد خصص معظمها وزارات « للبيئة » كما سنت التشريعات اللازمة للسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى اطار ما تعرفه بحق المواطن فى المدينة ، وتجزم هذه التشريعات بدرجة واحدة من الصراحة من يهدر

وهى انفراد المقاتل (فردا كان أو شركة) بالدور الحاسم فى آليات تنفيذ العمل المعمارى ، وذلك بالاستيلاء على فعاليات مهنة المعمار وتجريد المعمارى الفنان من كثير من اختصاصاته . فقد أصبح من الأمور العادية أن يتفق المقاتل والمالك على انتهاء دور المعمارى بعد الحصول على رسوماته وتوقيعه على مستندات تراخيص البناء لاستيفاء الاجراءات الرسمية . ويميل أكثر المالك الى هذا الأسلوب الملتوى لاقتناعهم بأهمية الدور التنفيذى للمقاتل وعدم جدوى اشراف المعمارى على تنفيذ تصميماته .

وهكذا تتفكك عناصر الاتحاد التقليدى المكون من « المالك ، المعمارى ، المقاتل » لينفرد المقاتل بالمالك دون اعتبار لحكمة توزيع الأنوار بين كل من : المعمارى الذى يعتبر بمثابة المؤلف أو المخطط والمصمم للعمل المعمارى ومستشار المالك فى كل خطوة من خطوات بنائه حتى يكتمل على أحسن صورة ، والمالك الذى يعتبر الممول المعمارى ، والمقاتل : الذى يمثل دور المنفذ للتصميم والتخطيط والاجراءات التى يحددها له المعمارى وبذلك يتسبب التصرف الخاطى لافراد المجتمع فى افساح المجال أمام عناصر وقوى غير مختصة وغير أمينة للعمل فى شئون المعمار ، لتصل - فى النهاية - الى الاشتراك بنصيب كبير فى تشكيل البيئة العمرانية والمعمارية فى مدننا بدون مراعاة لقيم ثقافية أو حضارية أو أخلاقية ، وذلك لتقلص دور المعمارى والاستغناء عن دور الفنان .

دور تشريعات البناء :

لايسمح المقام بعرض فحوى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لأعمال البناء والتنمية والتخطيط العمرانى فى مصر ، فهذا مجال دراسات وبحوث أخرى متخصصة . ولكن سيعرض التقرير فقط لفلسفة هذه التشريعات وأهدافها بصورة عامة ، فهى تمثل الضوابط والحدود والواجبات والمسئوليات التى تنظم مجالات البناء ، عمرانية كانت أو اجتماع واقتصادية وصحية وثقافية ، وهى تعنى - فى ايجاز -

وضع القواعد للتمويض فى حالة نزاع الملكية ، أو الحوافز المختلفة فى حالة تقييد حق المالك فى التصرف .

منع التصريح للسكان بطلاء واجهات وحداتهم السكنية (الشقق) على الطريق العام بألوان متنافرة مع الخطة اللونية لسائر المبنى .

- منع تعليق مايؤذى البصر للمار فى الطريق أو للجار المواجه كنشر الملابس « الغسيل » أو تربية الطيور أو تخزين نفايات المنزل .

- منع انتهاك حرمة شواطئ النيل بختفها بأسوار نوادى الفئات الخاصة وأبنية المطاعم والكافيتريات القبيحة المنظر الرخيصة التصميم والتي تلغى الاحساس بوجود النيل فى بعض الأماكن ، إذ ان مدينة القاهرة أحوج ما تكون الى الانفتاح على شواطئه بالمنتزهات والساحات المنسقة المكشوفة .

- احترام استخدام قطاعات الطريق العام لما خصصت له .
فأرصعة المشاة يجب أن تحرر من الاكشاك والمنشآت الخشبية والمعدنية المؤقتة التى تعرض مختلف المناظر المؤذية للبصر ، متحدية للنزق من ناحية الأشكال أو الألوان وأيضا لما تعرضه أو تحويه من أشياء غريبة منها على سبيل المثال : منافذ لمنتجات المطاحن والمخابز - أكشاك الجرائد والسجائر - منافذ للأمن الغذائى - كافيتريات ومطاعم متنقلة - منافذ جمعيات استهلاكية متكاملة العرض - صناديق التليفونات ومحولات الكهرباء - أكشاك تحصيل فواتير الكهرباء ، كما تحتل بعض هذه المنشآت القبيحة المنظر والرخيصة التصميم والمظهر أرصفة شوارع هامة ، وتوجد أيضا عند مداخل ومخارج بعض الكبارى الرئيسية مما لا يمكن المشاة من السير بعد أن تم احتلال الأرصفة بكل هذه العناصر ، بالإضافة الى أكوام مواد البناء وأنوات الانشاء وتعديات أصحاب المقاهى وباعة الخضار والفاكهة عليها ، وتحويل بعضا الى ورش لاصلاح السيارات والسباكة وغيرها من الصناعات والحرف التى تسبب التلوث والضوضاء ، وتقضى على أى مظهر حضارى للطريق العام .

- العناية بدراسة واختيار عناصر تأثيث الشوارع ، وتقصد بذلك

القيم الجمالية فى المدينة ومن لايراعى كفاءة البناء ومتانة الانشاء .

التوصيات

وبناء على ماتقدم من حقائق وأفكار تضمنها التقرير ، ومادار حوله فى المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

بالنسبة لوزارات التعمير والدولة للسكان ولؤسسبات الحكم المحلى :

* معالجة القصور فى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للتخطيط والتنمية العمرانية وأعمال البناء ، بحيث تشمل كل العناصر التى تؤثر على القيم الجمالية فى البيئة العمرانية ورفع مستوى الحياة ، وعلى سبيل المثال :

- منع تداخل واختلاط الأنشطة المتنافرة فى مناطق المدينة المختلفة وضرورة تحديد كثافتها البنائية طبقا لمواقعها وطبيعتها ونوعية الأنشطة التى تمارس فيها .

- إرغام الملاك بالطرق والاحكام القانونية على تنفيذ المبنى الذى أخذ عنه الترخيص بكامله ، وتوقيع أقصى الغرامات على المتوقف أو الممتنع ، لأن ذلك من أهم أسباب تشويه الشارع المصرى .

- ضبط أسلوب تعلية الطوابق الاضافية على المباني القائمة ، بحيث تكون الاضافة والاصل كلا متكاملين فى المظهر المعمارى النهائى .

- السيطرة على مواد وألوان واجهات المباني ومظهرها المعمارى فى الشارع الواحد ، وعدم السماح للمالك بترك واجهة المبنى بدون استكمال .

- إزالة مسببات التلوث البصرى بتنظيم أساليب الاعمال واللافتات والعلامات بتحديد الأماكن والمساحات والتصميمات والتنوعيات (مرسوم - ملون - مضاء - مذاغ فى الطريق العام ، إلى غير ذلك) .

- وضع الضوابط والاحكام الضرورية لتنظيم حق المالك فى هدم العقار طالما كان للمبنى قيمة تراثية تاريخية أو معمارية فنية ، وكذلك

المناطق التاريخية أو السياحية أو ذات الطابع والمميزات الطبيعية ، باستصدار قانون « انشاء » اللجنة القومية العليا لشئون التخطيط والعمارة ومناطق الآثار » والذي سبق اعداد مشروع به ، وهو يتضمن وجود أداة تنفيذية للجنة المذكورة لمتابعة تنفيذ توجيهاتها للملافة الأخطاء والإساءات المتعددة في هذه المجالات .

* التعاون مع وزارة التعمير والاسكان ووحدات الادارة المحلية في مشروعات تنسيق وتجميل المدن وتكامل العمارة بالفن التشكيلي وذلك بإصدار وتطبيق القانون الذي يقضى بتخصيص نسبة اثنين بالمائة من إجمالي تكاليف المشروعات المعمارية لتنفيذ أعمال الفن التشكيلي المتكاملة معها .

* تشجيع الهيئات العلمية والفنية المعنية لمعاونة الجهات الرسمية في تسجيل وتصنيف المباني والاماكن والأحياء ذات القيمة التاريخية ، ووضع أسس الارتقاء بها وصيانتها وترشيد توظيفها في الحياة اليومية ويمكن الاستفادة من تجارب مدن الدول المتقدمة في هذا المجال مثل : باريس - روما - فينسيا - فيينا - فرانكفورت .

* تشجيع المنافسة في مجالات الابداع المعماري والفني بين المعماريين والمخططين بعرض أعمالهم المبتكرة في معارض دولية مثل بينالي القاهرة للتخطيط والعمارة على نسق بينالي القاهرة الدولي للفنون التشكيلية ، مع تخصيص الجوائز وشهادات التقدير للأعمال والأفراد المتميزين .

* توجيه أنشطة الثقافة الجماهيرية عن طريق قصور الثقافة لنشر الثقافة المعمارية والعمرانية والفنية بين روادها وعلى كل المستويات ، حتى ينمو الوعي بهذه القيم ويرقى الذوق العام وتعود لحياة المدينة المصرية بهجتها وريقها .

* تشجيع البحوث الفنية والعلمية لمعالجة ظاهرة الاغتراب في العمارة المصرية المعاصرة ، محاكاتها لأنماط دخيلة على البيئة الطبيعية والقيم الثقافية والتراث المعماري التاريخي العظيم ، وذلك لتنظيم

عناصر الاضامة ، ومواقف سيارات النقل العام ، ومظلات السيارات والمقاعد ووحدات جمع القمامة ، واللوحات الارشادية لاتجاهات المرور وتعليماته ، وأسماء الشوارع وأماكن الاعلانات العادية والمخسنة . اذ ان هذه العناصر تساهم بشكل مؤثر على المظهر العام للشارع ومستوى الانسجام أو التناغم فيه ، وتعكس ذلك على ذوق المواطنين ، وعلى أسلوب تعاملهم معه ومع الممتلكات والمرافق العامة .

* تنظيم اقامة المسابقات المعمارية التخطيطية للمشروعات ذات الطابع القومي ، والتي تستلزم التعاون بين المعماري والمخطط ومصمم تنسيق المواقع والفنان التشكيلي لاجراء مشروعات متكاملة مثل تنسيق الميادين والحدائق العامة ومداخل المدن وساحات الاحتفالات القومية والنصب التذكارية وشواطئ النيل .

* عرض المشروعات الكبرى للتخطيط أو العمارة على الرأي العام للاعلام بها أو للمناقشة واستطلاع الرأي ، بهدف تثقيفه أو التجاوب مع متطلباته .

* ايقاف ظاهرة تدهور القيم الجمالية في العمارة المصرية الرسمية وجنوح أغلب المشروعات التي تمويلها الدولة الى ضغط تكاليف الانشاء على حساب القيم الجمالية . اذ ينبغي أن تكون هذه المشروعات العامة مثالا بارزا للذوق والجمال ، مثلما كانت مشروعات الدولة دائما حجر الزاوية في تراثنا المعماري الخالد .

* عدم اعطاء صلاحيات البت في المشكلات المعمارية والعمرانية وتجميل المدن بوحدة الادارة المحلية لغير المؤهلين لها علميا وفنيا وخبرة لأن فتح هذا المجال بلاضوابط يؤثر أسوأ تأثير على البيئة الحضارية في عواصم الأقاليم ومدنها .

- مع اجراء دراسة تقييمية مقارنة مع الماضي لبقاء هذا الاختصاص اصلا تحت سيطرة وحدات الادارة المحلية بمفردها .

بالنسبة لوزارة الثقافة والبيئة :

* العمل على الحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية والتي تتمثل في

العمرانية والمعمارية بصفة دورية ، ومثل هذه الممارسات المبينة على إثارة الإحساس بالانتماء والمشاركة الجماعية تصبح تقليدا راسخا لدى الناس ، مرتبطا بأعيادهم وأفراحهم المشتركة كما هو الحال مثلا فى جزر اليونان وتونس والمغرب ودول غرب افريقيا المسلمة (جمهوريتى مالى والنيجر) .

* استثمار الاملاك الاثرية للأوقاف بعد اصلاحها وصيانتها لاحترام أنشطة الجمعيات الثقافية والفنية والأسر المنتجة كما هو الحال فى مدينة تونس القديمة لضمان بقائها فى أيد أمينة تحافظ عليها .

بالنسبة للنقابات الفنية والجمعيات كل فيما يخصه :

* العمل على نشر الوعى والثقافة العمرانية والمعمارية على كافة المستويات وفى جميع المجالات وتبدأ بالمراحل الأولى لتوعية النشء ببرامج تثقيفية موضحة بالشرائح للأندية والجمعيات والمدارس .

* تنظيم المحاضرات والندوات بالاشتراك مع أجهزة الاعلام فى مجالات النقد المعماري - التوعية البيئية - التراث العمراني - الارشاد بالنسبة لسبل البناء الذاتى - مشاركة المواطنين فى تشخيص وحل المشكلات المعمارية التخطيطية .

* إقامة المعارض الدورية العامة للمشروعات المعمارية والتخطيطية مثل المعرض المعماري الذى أقيم عن « التراث والمعمارة المصرية المعاصرة » بالقاهرة فى يوليو ١٩٨٨ .

* تنظيم جولات تعليمية ارشادية للمناطق التاريخية فى المدن يتولى الشرح فيها متخصصون فى الآثار والمعمارة والفنون .

* تعاون نقابات الفنانين التشكيليين والمعماريين وغيرها من النقابات والجمعيات الثقافية على تأسيس « جمعية للحفاظ على القيم الحضارية فى المدينة المصرية » ، تضم مختلف رجال الفكر والفن ممن لهم اهتمامات بالحفاظ على تراثنا العمراني وتنمية بيئتنا الثقافية وتطويرها ، وتركز انشطتها لتنمية الوعى بالقيم واثارة الحماس للانتماء والانطلاق ، بعيدا عن البيروقراطية ، نحو مستوى أجمل وأفضل فى الحياة .

مسابقات فنية وبحثية لهذا الغرض تخصص لها حوافز قيمة للأعمال الجادة .

* دعم مراكز إحياء الفنون والصناعات والحرف التقليدية فى وكالة الغورى وبيت السنارى وغيره والمتصلة بفن العمارة وترميم الآثار مثل أعمال الحليات والزخارف الجصية والنجارة الدقيقة والخرط العربى والأطباق النجمية والمشربيات وأعمال الزجاج الملون المعشق بالجص وأعمال الفسيفساء والرخام المطعم والفسقيات ونحت الأحجار للأبنية والقباب والمقرنصات .

بالنسبة لوزارتى الاعلام والتربية والتعليم :

* إعداد برنامج لنشر الثقافة البصرية والتذوق الجمالى بالوسائل الاعلامية المسموعة والمرئية والمطبوعة بالتعاون مع المؤسسات الفنية والتعليمية المختصة لإعداد المادة التثقيفية لها .

* تقديم مسلسلات ثقافية تبين تطور الطرز المعمارية والزخرفية وتصميمات العمارة الداخلية فى العصور المختلفة التى مرت على مصر للتوعية بأهمية العمارة والفنون التشكيلية والتطبيقية فى حياتنا والاحساس بضرورة المسة الجمالية فى البيئة التى تعيش فيها ، وذلك بالتعاون مع جمعية المهندسين المعماريين ونقابة الفنانين التشكيليين ونقابة المصممين التطبيقيين وغيرها .

* تعزيز مقررات مواد الجغرافيا والتاريخ والتربية الفنية فى مختلف مراحل التعليم بالمواد الرامية لتثقيف التلاميذ بقيم الحضارة المصرية فى عصورها المختلفة ، ممثلة فى جماليات الطرز التراثية المعمارية والأحياء والمدن الاثرية والاعتزاز بها ، والاحساس بالمسئولية الوطنية لحمايتها والعناية بها .

بالنسبة لوزارتى الأوقاف والشئون الاجتماعية :

* استثمار المناسبات القومية والأعياد والمولد فى مناطق القاهرة التاريخية وفى مثيلاتها فى المدن المصرية ، لحفز المواطنين على القيام بنظافة أحيائهم وطلاء منازلهم والمشاركة فى إصلاح وصيانة البيئة

وهذا الهدف المركب من الأهداف الأساسية الى تحرض التربية الفنية على تزويد المتعلم بها أثناء الممارسات الفنية لدروسها ، حتى تتكون لديه قيم ومعايير جمالية تتيح له القدرة على الوصول الى احكام صحيحة من الناحية الجمالية ، عن كل مايقع عليه نظره من اشياء ، حتى يسهم التلاميذ فى خلق بيئة جمالية .

وتدريب الحواس هو صقل وتنشيط لأبواب ونوافذ المعرفة ، فالعين تحسن الرؤية وتكشف خصائص ما تراه ، والأذن تحسن السمع وتميز بين ماتسمعه ، واللمس يشعر بالمدلولات الجمالية للنعومة والخشونة والصلابة والطراوة والدفء والبرودة ، ويفرق بين أنواعها ودرجاتها فهذه الحواس هى أبواب المعرفة الصحيحة التى تسهم فى تكوين الانسان العصرى المتحضر ، ومن هؤلاء الأفراد يتكون الشعب المتحضر الذى يعرف طريقه فى الحياة .

– أن يكون لديه القدر المناسب من الثقافة الفنية والجمالية :

هذا اللون من الثقافة يرفع درجات الانسان الحضارية بالنسبة لغيره ، ذلك لأن هذا العالم الذى نعيشه تحكمه التكنولوجيا والآلية والنمطية ، ومن أجل ذلك فإن الانسان فى أشد الحاجة الى الثقافة الجمالية التى تسبغ على حياته الرقة والعذوبة ، وهى التى يفتقر اليها عالم الآلات . وهذا القدر الجمالى الذى تهينه التربية الفنية للمعلم يعيد الى الحياة طبيعتها العضوية الحية والتى لاقيمة للحياة بدونها ، والتربية الفنية هى التى تغذى أبنائنا بهذه الثقافة الفنية والجمالية ، لا عن طريق التلقين التحصيلى الآلى ، وانما عن طريق تشرب هذه الثقافة أثناء الممارسة ، ومن خلال الرؤية المتأنية للطبيعة وزيارة المتاحف والمعارض .

– أن يكون مصرى الهوية ولديه القدر الكافى من الثقافة الفنية

والذاتية :

وهو أمر هام فى تكوين الشخصية المصرية . فنحن نملك أعرق وأعظم تراث حضارى انسانى ، سواء التراث الحضارى المصرى القديم أو القبطى أو الاسلامى ، ولايمكن أن تكون لنا شخصية عصرية متميزة

دور التربية الفنية فى تكوين إنسان الغد

لعل حاجتنا الى الاهتمام المتزايد بالأجيال الصاعدة تنبثق من احساسنا بالمشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى فى أعقاب عشرات السنين من الحروب والمعاناة والضغط الاقتصادي ، وليس هناك وسيلة ناجحة أكثر من اعداد أبناء الغد اعدادا قويا مزودين بكل الطاقات النامية والمواهب الناضجة والخلق القوى .

أما ما نريده من أبناء الغد وما نريده من صفات للانسان المصرى بعامة ، فيمكن ابرازه فى عناصر أساسية ، هى فى الوقت نفسه مما يمكن ان تسهم فى تنميتها مادة التربية الفنية فى مدارس التعليم العام ، وبخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى وهذه العناصر هى :

ان يكون قادرا على التعبير عن نفسه وأمانيه ومخاوفه ، وأن يتمتع بالصحة النفسية . وللتربية الفنية دورها المعروف فى هذا الميدان ، ذلك لأن تنميتها للقدرات التعبيرية تنعكس يقينا على الشخصية الذاتية للمتعلم ، ومن ثم تتحقق له الصحة النفسية تلقائيا ، مادام يعبر بصدق ووضوح وصراحة عن آماله وآلامه وأمانيه .

– ان تكون حواسه قد دربت على التمييز بين الجميل والقبيح ،

وتولدت لديه الرغبة فى الجمال ورفض القبيح ، ومن ثم يكون قادرا على تنويع الجمال بمعناه الواسع فى الحياة .

التاريخ المدون ويبرز فيه النشاط الفني التشكيلي بصورة جلية متميزة - يبدو كانه غاية فى حد ذاته ، وقد أصبح تاريخ هذا النشاط الفني التشكيلي فى مصر خلال عصورها الحضارية الكبرى : المصرية القديمة والقبطية والاسلامية - أبرز معالم هذا التاريخ الحضارى المصرى ، وبحيث أصبح التاريخ السياسى ثانويا بالنسبة لهذا النشاط الانسانى الضخم .

تراجع التربية الفنية فى مصر :

وقد أخذت التربية الفنية ، مكان الصدارة فى التعليم العصرى فى مختلف بلاد العالم ، وكانت مصر سباقة فى هذا الميدان ، ولكنها تراجعت فيه أخيرا حتى أصبحت التربية الفنية فى موقف لا يتناسب مع أهميتها فى إعداد الانسان العصرى المصرى ، حيث أصبحت هذه التربية مقصورة على قدر ضئيل من « حصص » الرسم والفنون العملية ، وقدر أقل من برنامج مختصر من التدقيق الفنى .

وتوضح الجداول الواردة فى الصفحة التالية « حصص » التربية الفنية فى مرحلة التعليم الابتدائى والإعدادى فى الستينات .

وتوزع حصص المواد العلمية فى الصف الرابع والخامس والسادس كالتالى :

مدارس البنين :

٢ حصص تربية زراعية ،

٤ حصص رسم وأشغال يدوية : حصتان لكل منهما .

مدارس البنات :

٢ حصص تربية زراعية

٢ حصص رسم وأشغال ،

٢ حصص تربية منزلية وأشغال ابرة .

وإذا لم تتوافر امكانيات تدريس تربية زراعية ، تخصص للرسم

والأشغال ٣ حصص والتدريب وأشغال الأبرة ٣ حصص .

المدارس المشتركة :

يقسم الفصل الى قسمين قسم للبنين ويتبع فيه النظام الخاص

من غير تجلية خصائص ومميزات الشخصية المصرية ومقوماتها المتطورة ، عبر الحلقات الحضارية المتتالية .

ومن أجل ذلك كانت دراسة التراث الفنى التشكيلي من خلال « مادة التربية الفنية » توجد الاعتزاز والفخر بماضينا العريق كما تنير الطريق للإفادة من هذا التراث فى تكوين نهضة فنية عصرية رائدة وعالمية المستوى .

- أن يكون اجتماعى السلوك ، تعاونى التعامل :

ويتبادل الطلاب خلال ممارساتهم العمل فى ميدان التربية الفنية النقد وتقييم أعمال بعضهم بعضا ، مما يتيح لهم التمرس على ممارسة النقد الموضوعى ، من جهة ، وتقبل نقد الآخرين من جهة أخرى ، كما أن العمل الجمعى أساس قوى لتنمية روح التعاون والأخذ والعطاء . وكل هذه السلوكيات ضرورية لإتاحة فرصة الاندماج فى الحياة العامة بنجاح .

- أن يكون لديه القدر الكافى من المهارات اليدوية والقدرات والمعلومات التطبيقية لتغطية الاحتياجات البسيطة التى تتطلبها الحياة اليومية فى المنزل والعمل :

على أن يكون الهدف من الممارسات العملية إكساب التلاميذ مهارات يدوية وخبرات تطبيقية اثناء استعمال خامات متعددة ، كالخشب والخيوط والقماش والجلود والصفير ، فى انتاج أشياء جميلة ونافعة يقوم التلاميذ أنفسهم بتصميمها وتنفيذها ، بقصد اكتساب خبرات عملية جمالية اثناء الممارسة ، دون اللجوء الى تدريبات آلية لا تتناسب مع أعمارهم .

ومن أجل تحقيق هذه الغايات : يجب أن يخصص لتدريس مادة التربية الفنية القدر الكافى من الحصص وأن يمتد تدريسها الى جميع مراحل التعليم العام ، وبخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى ، كما يجب أن يمتد تدريسها للهوايات داخل الجامعة .

تاريخ مصر الحضارى يؤكد أهمية الفن فى التعليم :

ان تاريخ مصر الحضارى منذ أقدم عصوره التى تمتد الى ما قبل

الخطـة

عدد « الحصص » المقررة للمواد العملية في المرحلة الابتدائية

طبقا للقرار الوزاري ١٨٩ لسنة ١٩٥٥

الصف	عدد الحصص	ملاحظات
الصف الأول	٥ حصص	تربية فنية
الصف الثاني	٥ حصص	رسم وأشغال
الصف الثالث	٥ حصص	
الصف الرابع	٦ حصص	مواد عملية
الصف الخامس	٦ حصص	
الصف السادس	٦ حصص	

خطة الدراسة بالاعدادى العام سابقا

١	٢	٣	نوع المادة	ملحوظة
٢	٢	٢	بنون وبنات	
٣	٣	٣	بنون فقط	
			تربية فنية « رسم » أشغال عملية	في مدارس البنين ٣ « حصص » أسبوعيا بالتناوب مع التربية الزراعية حيث توجد عن طريق قسمة الفصل . وفي مدارس البنات ٣ حصص أسبوعيا تخصص « حصـة » منها للأشغال الفنية كالنحت والخزف وطبع الأقمشة .

النهاية الكبرى والصغرى لامتحانات التربية الفنية بالاعدادى العام

اسم الامتحان	نوع المادة	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى	الزمن المحدد	نوع الامتحان
الاعدادى العام	تربية فنية	٢٠	٨	ساعة ونصف	النقل والنهاى

الخطه الحالية فى المرحلة الاعدادية

١	٢	٣	نوع المادة	ملاحظات
١	١	١	حصه تربيه فنيه فى جميع الصفوف	٣ حصص فى مدارس البنين
٥	٥	٥	مجالات عمليه صناعى / زراعى / تجارى / اقتصاد منزلى	٣ حصص فى مدارس البنين ٢ حصه لمجال اختيارى ٣ حصص فى مدارس البنات

الحاصلين على مؤهل جامعى للحصول على هذا المؤهل .
- تعتبر حجات التربية الفنية من المرافق الأساسية التى لا يمكن الغاؤها أو تحويلها الى فصول ، ذلك لان الادوات والخامات التى تستخدم وتتطلب إعداد قاعة مستقلة للتربية الفنية ، تجهز بأماكن للعمل وأخرى للصيانة والتخزين بصورة صحية وأمنية .

- المجال الصناعى ، كمجال حرفى ، أفردت الخطة له خمس ساعات اسبوعيا وينبغى أن يضاف الى المجالات المقررة مجال فنون وحرف شعبية ، ويوكل الى مدرسى التربية الفنية الاشراف عليها ، وتعلم الخبرات والمهارات والاتجاهات المتعلقة بالمواد الآتية :

النسيج الشعبى ، واشغال المعادن والاشخاش والجلود والزجاج والخامات النباتية والحيوانية والمخلقة ، والزخارف الشعبية بمختلف أساليبها وارتباطاتها الثقافية والتراثية والبيئية وتطبيقاتها المعاصرة فى الأغراض الحديثة .

- أن تنظم الوزارة كل عام مؤتمرا لهيئة التوجيه الفنى فى مختلف المديرىات التعليمية ، يصاحبه معرض عام تناقش فيه المشكلات والتجارب الفنية والبحوث ، والحالات الخاصة للمتفوقين والمتخلفين ، ووسائل الرعاية والعلاج ، وكذلك البحوث التى تجرى للاستفادة من الخامات المحلية فى ابداعات فنية وتطبيقية وذلك بهدف تبادل الخبرات وتحقيق وحدة فكرية بين العاملين فى هذا الميدان .

- من الملقى عليه أن توجيه التربية الفنية مسئول عن تجميل البيئة المدرسية ومايقضى ذلك من تخطيط وتنظيم فى صورة جميلة متحضرة ، على ان يوكل هذا الأمر لمختص فى التربية الفنية .

- تحقيق مزيد من الترابط بين التربية الفنية والتوجيه العام بالوزارة عن طريق تنظيم تدريب تجديدى بين وقت وآخر لقيادات التربية الفنية .

- أن يتم تطوير الكتاب التعليمى بصفة عامة ليشتمل على مستنسخات من التراث المصرى ومن البيئة المصرية ، بدل الشائع من النماذج الغربية .

- أن يتم الاهتمام بالناحية الجمالية فى تصميم الكتب التعليمية من منظور علمى يراعى الجوانب المعرفية والجوانب الادراكية ، حتى تتساعد فاعلية المادة المقدمة للتلاميذ وتتعدد أبعادها التربوى .

بمدارس البنين وقسم البنات يتبع فيه النظام الخاص بمدارس البنات .

الخطة حاليا فى المرحلة الابتدائية :

الصفوف	عدد الحصص	ملاحظات
الأول والثانى والثالث	٢ حصة لكل صف	تربية فنية
الرابع والخامس والسادس	٢ حصة	صناعى/ زراعى/ تجارة

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم ، وما جاء فى أوراق العمل التى قدمت حول هذا الموضوع ، ومادار فى المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

بدر وزارة التعليم :

* ان يعاد لمادة التربية الفنية قيمها ووضعها الصحيح فى خطط الدراسة فى جميع مراحل التعليم ، ابتداء من مرحلة التعليم الأساسى وذلك على النحو الآتى :

- أن يعود عدد « حصص » التربية الفنية (الرسم والأشغال العملية) الى ماكان عليه فى السنتين فى المدارس الابتدائية والاعدادية (مرحلة التعليم الأساسى حاليا) ومهما يكن من شىء ، فلا يصح أن تقل التربية الفنية فى التعليم الأساسى عن أربع « حصص » أسبوعيا ذلك لأن الصيغة التقدمية التى وضع بها المنهج - والذى يواكب الاتجاهات العالمية فى تعليم التربية الفنية ، ويضم تنمية الرؤية الفنية والتصميم الابتكارى والتذوق الفنى والجمالى - روى فيها أن تؤدى التربية الفنية دورها الفعال فى العملية التربوية .

- ألا يقل عدد « حصص » التربية الفنية والتذوق الفنى وتاريخ الفن عن ثلاث حصص فى مرحلة التعليم الثانوى العام ، فى جميع سنوات وشعب هذه المرحلة .

- تتكيف مناهج التربية الفنية والتذوق الفنى وتاريخ الفن فى المرحلة الثانوية حسب طبيعة الشعب ، لأن الرؤية الفنية تتطلب أن ينتقل التلاميذ الى المواقع الطبيعية والأثرية ، ولذلك يجب تحديد عدد من الأيام لزيارات المناطق المحيطة والأثرية ، بحيث تندرج من البيئة الاقليمية الى القومية .

- توضع خطة تقضى بأن يكون مدرس التربية الفنية من الحاصلين على مؤهل جامعى ومؤهل تربوى ، وأن يعد برنامج تدريبي لغير

- أن تعزز مقررات التاريخ بالانجازات الفنية والمعمارية ولانتقصر
فى تركيزها على التاريخ السياسى والحربى ، وان تتم الاشارة الى أهم
المبدعين فى كل فترة .

- ان تعزز مقررات العلوم والجغرافيا بمقررات عن جماليات البيئة
المصرية وأهمية الحفاظ عليها من التلوث والتلف .

- تضمين خطط التعليم الجامعى قدرا من دراسات الفنون
التشكيلية والتذوق الجمالى ، فى المناهج الدراسية بالكليات والمعاهد
المتخصصة : كالإعلام والسياحة ومعاهد أكاديمية الفنون وغيرها .
دور وزارة الثقافة :

* تدعيم المتاحف القومية ببرامج تربوية تساعد على تزويد التلاميذ
منذ الطفولة (ماقبل المدرسة) حتى مرحلة الشباب (بالجامعة)
بالمعارف والأفكار والمناقشات والحوار ، الى جانب خبرات التمييز
والتقويم والتذوق لكون تلك المتاحف ،التراثى منها والمعاصر .

* فتح باب قاعات عرض الفنون الوطنية والدورية فى ساعات
مخصصة لتلاميذ المدارس ، وتوفير دليل متخصص فى التربية الفنية
يطوف مع وفودهم للتوجيه والإعلام ، كما تخصص قاعة يمارس فيها
التلاميذ الأنشطة الفنية المتعددة .

* التوسع فى إقامة معارض ومسابقات لفنون الأطفال فى قاعات
العرض ، بالتعاون مع الادارات التعليمية وكلية التربية الفنية وقصور
الثقافة .

* طبع مستنسخات ملونة وشرائح وملصقات لأعمال الفنانين ونماذج
مختارة من التراث القومى ، لتنتشر فى المدارس ، ويوزع بعضها فى
شكل كراسات على التلاميذ بتحليل هذه الاعمال لغويا
وشكليا .

* ان تخصص الهيئة العامة للكتاب نسبة من مطبوعاتها للكتب
والبحوث التى تفتح الأفاق أمام الاجيال الشابة للتذوق والتثقيف بآيات
التراث القومى القديم والمعاصر ، والتى تعين على تثقيف العين على
الرؤية الواعية المبدعة .

دور وزارة الاعلام :

* تكوين جهاز متخصص لمراقبة المواد المذاعة والمعرضة لتلفزيونيا
للأطفال والشباب والجمهور عامة من وجهة نظر التربية الفنية المعاصرة .
* إعداد برامج لنشر الثقافة البصرية والوعى الجمالى بصورة
جذابة .

* عرض شرائح تمثل نماذج من التراث القومى وأعمال فنية
معاصرة مع تعريف قصير كفقرات مألوفة بين البرامج .

* تقديم مسلسلات ثقافية توضح الطرز الفنية للأعمال المعمارية
والخزفية والنسجية والأثاث والأزياء فى العصور المختلفة للتاريخ
المصرى .

* تقديم برامج عن الرموز البصرية ودلالاتها الرمزية فى الفن
المصرى .

دور هيئة الاستعلامات :

* التوسع فى نشر الدوريات الفنية لأعلام الفن المصرى المعاصر
ولآيات التراث القومى ، وتوسيع دائرة توزيعها لتشمل المكتبات
المدرسية .

* التوسع فى عرض أعمال الاطفال المصريين فى المسابقات
الدولية وإقامة معارض لهم فى الخارج .

دور وزارة الشؤون الاجتماعية :

* التوسع فى نشر الوعى القومى للفنون الوطنية والمعاصرة ،
والاهتمام بالتعبيرات الفنية للأطفال ، وتنمية الوعى بالفنون والحرف
الشعبية وذلك من خلال برامج تنمية الحرف الشعبية والاسر المنتجة ،
ومن خلال الجمعيات الفنية المعتمدة ، وبالتعاون مع قصور الثقافة بوزارة
الثقافة .

دور الجمعيات الاهلية والنقابات والاتحادات الفنية
المختلفة :

* تكثيف إقامة المعارض المناسبة لمختلف الأعمار وبخاصة النشء
والتي تهدف الى ترسيخ القيم الجمالية والتعبيرية ونشرها بكافة
المحافظات .

الفرق الخاصة الموجودة حاليا تحاول الابتعاد بقدر الامكان عن تلك المستويات الدنيا لفنون الفرجة والامتناع .

أما الهوية الثانية ، ويقصد بها الطبيعة التجارية لهذا النشاط المسرحي ، فهي الطبيعة التي تميزه عن المسرح الذي تموله الدولة منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن .

لقد حدد القرار الجمهوري رقم ٢٢٩٤ لسنة ١٩٥٩ والخاص بإنشاء أول جهاز حكومي مختص بشئون المسرح - وهو المؤسسة المصرية لفنون المسرح والموسيقى - وظيفة الدولة باعتبارها « لا تخضع لحساب التكلفة والأرباح ، تجنبا لها من مجارة فنون التسلية الرخيصة ، حتى يكون لها أثر فعال في الوجدان العام » ، وأوصى القرار الجمهوري أيضا « بتيسير العروض المسرحية والموسيقية بأزهد الأثمان لتكون في متناول كافة الطبقات الشعبية » .

أمام هذا التخصيص الدقيق لوظيفة مسرح الدولة فيما يختص بالجوانب المادية من ربح وخسارة ، فإن وظيفة المسرح الخاص القائم الآن هي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأية وسيلة .

وهو هدف يحدد طبيعة هذا المسرح باعتباره مسرحا تجاريا . ومن هنا فإن من الأفضل تسمية النشاط المسرحي الذي يهدف الى تحقيق ربح مادي " بالمسرح التجاري " باعتباره يختلف عن مسرح الدولة الذي لا يهدف الى تحقيق هذا الربح .

والواقع ان هذين الهدفين هما المسئولان عن الجدل الذي ظل قائما لسنوات بين فلسفتين واضحتين ، احدهما تتحدث عن الثقافة باعتبارها سلعة ، والاخرى تتحدث عنها باعتبارها خدمة .

وهذه التفرقة بين المسرح الخاص أو التجاري ومسرح الدولة هي المسئولة الى حد كبير عن جميع الأمراض المسرحية ، فقد اندفع المسرح الخاص في السنوات الأخيرة وراء تحقيق الربح التجاري بأية وسيلة وبأي ثمن ، وقد ضحى بعضه في سبيل ذلك بكثير من قيمنا الاخلاقية والأدبية المتوارثة ، وفي الوقت نفسه تقوقع مسرح الدولة داخل

سياسة تطوير مسارح القطاع الخاص

ان الظاهرة الجديدة التي فرضت وجودا متميزا على النشاط المسرحي فيما يسمى أحيانا بالمسرح الخاص وأحيانا أخرى بالمسرح التجاري ، تثير قضية مبدئية حول الاتفاق على بعض المصطلحات في ضوء التجربة المسرحية في مصر ، والتجربة المسرحية في بلدان أخرى ، خاصة حينما يذكر مسرح القطاع الخاص وينسب اليه مستويات هابطة من الممارسات الفنية وبعض التوصيفات الأخرى التي يطلقها فلاسفة الحركة المسرحية ومنظروها على مايدخل في نطاق هذا النشاط .

وليس من المناسب - على الحقيقة - إطلاق كلمة المسرح على نشاط مسرحي يقوم به الأفراد في مصر إذا كان المقصود إدانة مثل هذا النشاط ، فتاريخ الحركة المسرحية - الذي عرض نماذج لنشاط مسرحي للقطاع الخاص - قدم عددا من كتاب المسرح الجاد الذين أسهموا في أحداث العصر الذهبي للمسرح المصري في الستينات ، ويكفي أن ندلل على ذلك بالتاريخ القصير لفرقة المسرح الحر في الخمسينات وأوائل الستينات ، ومن قبلها فرقة نجيب الريحاني وغيرها . أي أنه ليس كل نشاط مسرحي خاص هابطا أو رخيصا ، بل ان بعض

صومعة الفن باعتباره خدمة ثقافية ، وتحول الدعم - الذى كان يفترض فيه مساعدة المسرح الجاد فى أداء رسالته حتى يقف على قدميه - الى عبء مالى ضخم يتزايد كل عام بعد أن رفض المسرح الجاد ان يتعلم من المسرح الخاص أو التجارى ليصل الى منطقة وسط يقدم فيها الفن الجاد الراقى ، مع هامش ربح مادى مقبول .

وقد ظل منظرو المسرح وفلاسفته من ناحية ، والمشرّفون عليه من ناحية أخرى - يكتفون بتجاهل المسرح الخاص أو التجارى وكأنه كم مهمل او حتى كيان لا وجود له ، وكأنما يكفى ان ندير وجوهنا الى الناحية الأخرى ليختفى المسرح التجارى ويصبح غير موجود . أما اذا فرضت الظروف الاعتراف بوجود هذا المسرح على نحو ما ، فانه يكون محلا للنقد الشديد والاتهامات باعتباره مصدرا لعلل ثقافية عامة ومسرحية خاصة ، ويكون تراجع الذوق العام ، وظاهرة انتشار مفردات غريبة وبخيلة على لفتنا العربية ، وتسرب بعض القيم الغربية الى سلم قيمنا التقليدية - وهى من آثار انتشار المسرح الخاص أو التجارى ، واذا انحدر مستوى المسرح المصرى الجاد بصفة عامة كان المسرح الخاص أو التجارى أيضا هو السبب . والواقع أن الموقفين ، موقف التجاهل الكامل للظاهرة ، وموقف الادانة المطلقة لها ، غير علميين ، ويمثلان هروبا من الظاهرة . بينما واقع الحال يحتم علينا رصد الظاهرة ، وتقويمها ثم وضع الحلول المناسبة لمعالجة أوجه القصور فيها من ناحية ، والاستفادة الكاملة من جوانبها الايجابية من ناحية أخرى .

لقد ظل إداريو مسرح الدولة ونقاد المسرح الجاد يتجاهلون انتشار المسرح التجارى وتزايد شعبيته الى أن أصبح هذا المسرح مؤسسة كاملة فرضت وجودها على حياتنا اليومية بقيمها الجديدة ومفرداتها غير التقليدية للتخاطب والتوصيل ونظمها الادارية . وليس من المبالغة القول بأن مؤسسة المسرح التجارى أصبحت من أقوى المؤسسات الثقافية تواجدا وتأثيرا فى حياتنا الثقافية ، وهو تأثير يكاد يتراجع أمامه تأثير

العوامل :-

ان الامر لم يعد مقصورا على تأثير هذه العروض بصورة مباشرة على المتفرج الذى يتردد على دور العرض التجارية ، وقد كنا لسنوات طويلة نتعلل فى تجاهلنا للمسرح التجارى بأن له جمهوره الخاص سواء من طبقة الحرفيين الجدد نوى الدخول المرتفعة أو من السائحين من الاخوة العرب ، وكأن الارتقاء بدون العامل البسيط لم يكن يهمنى فى شيء ، أو أن الحفاظ على سمعة المثقف المصرى وصورته عند اخواننا العرب لم تكن تعنىنا . وهكذا ظل الامر لسنوات بعيدا عن دائرة الضوء الذى يضعه موضع التقويم الجاد ، لكن المتغيرات الحديثة فى وسائل الاتصال - وفى مقدمتها انتشار محطات الارسل التلفزيونى الملون وتضاعف أعداد أجهزة الفيديو فى أنحاء العالم العربى - نقلت مؤسسة

المسرح التجارى الى قلب الأسرة العربية ، سواء فى مصر أو فى أى مكان آخر فى العالم العربى .

ومن هنا وجدت أجهزة الارسل التلفزيونى الرسمية فى الدول العربية نفسها فى مواجهة اختيارات انتهت فى النهاية الى فرض انتاج مؤسسة المسرح التجارى على حياة العائلة العربية فى كل مكان . فهناك ساعات الارسل الطويلة وما أتاحتها من سوق واسعة وطلب لا ينتهى على الانتاج الجديد الملون من البرامج الدرامية . وكان من الطبيعى ان يسارع القطاع التجارى الخاص بسد هذا الطلب المتزايد بالانتاج السريع أمام تقاعس واضح وطبيعى من المسرح الجاد فى البلدان التى وجد بها مسرح رسمى وغيبه كاملة لهذا النوع من المسرح فى عدد كبير من بلدان العالم العربى ، يضاف الى هذا أن المسرح التجارى اختار الطريق السهل السريع وهو الإضحاك للوصول الى المتفرج العربى خاصة فى بعض المناطق التى لم تكن تعرف فن المسرح أو ترفضه أصلا ، وكان أخطر نتائج هذا الاختيار بالنسبة للمتفرج المصرى على وجه الخصوص أنه وجد نفسه فى موقف تفرض عليه عروض تجارية لم تنتج له أصلا ، وهكذا أصيبت الحركة الفنية فى مصر بحالة انتكاسة مسرحية واضحة ، تفرض علينا فيها أذواق غير أذواقنا ، ونتقبل معها مرحلة مسرحية كنا قد تخطيناها منذ أوائل القرن العشرين . أما الاختيار الواضح أمام أجهزة التلفزيون العربية فى تعاملها مع المسرح فقد كان اختيار النصوص البعيدة عن الجدل السياسى والفكر الجاد ، ووجدت الأجهزة الرقابية نفسها فى موقف كان لابد ان تختار فيه النصوص السطحية البعيدة عن النقد الجاد ، سواء كان نقدا اجتماعيا أو سياسيا . وحينما يبتعد المسرح عن نقد الواقع تصبح كوميديا الالفاظ هى البديل . وحتى حينما تتسلل بعض الفاظ النقد السياسى الى بعض المسرحيات التجارية فان مقص الرقيب يتعامل معها بالحذف بسهولة دون الاضرار بالموقف الدرامى . أما فى المسرح الجاد حيث يتخلل الموقف النقدي كله نسيج المسرحية ، أو تقوم المسرحية أصلا

على فكرة ترفضها السلطة ككل ، فلا تكفى حذف لفظة هنا أو هناك ، وهكذا تجد أجهزة التلفزيون الرسمية نفسها أمام اختيار سهل تقدم فيه نصوص الإضحاك التى لا تثير حساسية لدى الأجهزة الحاكمة ، ولهذا لم يكن غريبا أن تؤكد بعض الأرقام أن أجهزة التلفزيون الرسمية فى الدول العربية تتعامل مع انتاج المسرح التجارى أكثر من تعاملها مع انتاج مسرح الدولة ان وجد .

لقد دخل انتاج المسرح التجارى بيوتنا على غير ارادة منا ، وأصبح واقعا ثقافيا يجب أن نتعامل معه ، نصحه ان استطعنا ونستفيد منه حينما يمكن ذلك .

– العامل الثانى يتمثل فى الاتصال الواضح والقوى بين مسرح الدولة والمسرح التجارى الذى جعل من الصعب الآن الفصل بين أهداف وقيم المسرحية الفنية والاخلاقية . ولسنا بحاجة الى تأكيد الحقيقة الواضحة وهى أن جميع فناني المسرح التجارى هم فنانون مسرح الدولة أنفسهم ، حيث يعملون موظفين بأجور ورواتب محددة ثابتة ، باستثناء عدد قليل جدا قرر ان يترك مسرح الدولة حتى لا يكون فى وضع يتقاضى فيه راتبا مقابل عمل لا يقوم به . أما الأغلبية الساحقة فهى من ممثلى ومخرجى مسرح الدولة الذين ينتقلون بين المؤسستين فى حرية واضحة . ولما كانت الغلبة للمسرح التجارى ، فقد وصلنا الى وضع أصبح فيه نجم المسرح التجارى الذى يتنازل بالظهور فوق خشبة مسرح الدولة مرة كل بضعة سنوات يحمل قيمة الفنية والتجارية معه الى المسرح الجاد . وهكذا وصلنا الى مرحلة نجد فيها انفسنا فى مسرح الدولة نعود الى ظاهرة النجم المسيطر على العرض ، وهى ظاهرة تخطاها المسرح الدولى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكنا نحن قد تخطيناها فى الستينات . أما الآن فقد أصبح نجاح مسرحية ما فى مسرح الدولة يتطلب التفاوض مع أحد نجوم المسرح التجارى الذى يعمل أصلا موظفا فى مسرح الدولة . ويقوم النجم عندئذ – بعد ان تدرب سنوات فى المدرسة التجارية – بفرض شروطه كاملة : من الغاء للنص

المسرحى ومخاطبة الجمهور والارتجال والسعى وراء النكتة الرخيصة والايحاء المنفرة وكسر لروح العمل الجماعى وضرب عرض الحائط بالقيم الفنية التقليدية .

معنى هذا ان المسرح التجارى قد انتقل أيضا الى قلب مسرح الدولة .

- التراجع المستمر لمسرح الدولة كما وكيفا ، فبالرغم من بعض العروض الناجحة التى استطاعت تسليط الاضواء مرة أخرى على مسرح الدولة الا أن ظاهرة التراجع مستمرة ، فحتى هذه العروض الناجحة ذاتها كانت تعتمد الى حد كبير على بريق النجم المسرحى الوافد من المسرح التجارى بقيمه الجديدة ، لكن الأهم من هذا ان مسارح الدولة تسجل تراجعا واضحا فى عدد اللىالى المسرحية لدار العرض الواحدة ، وزيادة مطردة فى التكاليف بالنسبة للدخل . ولم يعد بإمكان أكبر مسرح رسمى أكثر من عرضين مسرحيين كبيرين فى العام الواحد ، وهى عروض - على قلتها - لا يقدر لها ان تقدم على الشاشة الصغيرة لحساسية بعض القضايا التى تثيرها رقابيا . وهكذا يتزايد الفراغ فى مسرح الدولة ويتزايد هذا الفراغ بنسبة أكبر فوق شاشة التلفزيون ، وهو فراغ يملؤه المسرح التجارى الحى . ويحبب التلفزيون أحيانا كثيرة بملئه بانتاج المسرح التجارى السليم العواقب على المدى القصير ، والمدمر ثقافيا على المدى البعيد ، ونتيجة لذلك وصل الأمر الى مرحلة يتأذى معها الانسان الناضج من بعض الايحاءات والايماءات والألفاظ ، ويزيد هذا الأمر خطورة بالنسبة لوعى الأطفال الصغار حين يترك لمثل هذا التيار ينشأ فيه أظافره .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم من دراسة وما دار حولها حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات - يوصى بما يأتى :

* بناء على الوضع الذى وصل اليه واقع المسرح التجارى بما لا يمكن تجاهل آثاره بالنسبة للحركة الفنية عامة والمسرحية خاصة ،

وما يترتب على ذلك من عائد ثقافى وفنى سلبى فى الغالب الأعم - ينبغى على أجهزة الدولة المختلفة فى وزارتى الثقافة والاعلام ومراكز الابحاث وقياس الرأى - دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها بغية الاستفادة من ايجابياتها وتقويم سلبياتها ، حتى يمكن توظيف هذه المؤسسة المسرحية الضخمة فى تحقيق مبرود ثقافى صحى .

* يجب تنظيم العلاقة بين مسرح الدولة والمسرح التجارى ، بما يعنى ترسيخ قواعد وتقاليده العمل الفنى والادارى فى كل من المسرحين لصالح كل منهما ، ولصالح العلاقة التى يمكن أن تقوم بينهما ، ولصالح تكامل واثراء النشاط الفنى المسرحى على المستوى العام .

* ينبغى وضع صيغة جديدة لتنظيم علاقة الفنان المسرحى بالدولة ، وهى صيغة يجب ان تكفل لمن يقبل العمل بمسارح الدولة دخلا ماديا مجزيا يعوضه عن العمل فى المسرح التجارى ، وتضمن لمسرح الدولة استقلالا ماديا الى حد ما ، يخفف العبء عن كاهل ميزانية الدولة المثقلة من ناحية ، يؤدى الى افتتاح دور عرض جديدة ، وتكوين فرق مسرحية جديدة توفر فرصا جديدة للعمل ، وتستطيع ان تنافس المسرح التجارى فى الوقت نفسه . ويرتبط بتلك المعادلة أن المسرح التجارى - الذى يحقق أرباحا كبيرة جدا - لا يثقل كاهله بكوادر الموظفين العاطلين ، بينما يشكل هؤلاء الموظفون عبء على مسرح الدولة . وهى ظاهرة تحتاج الى وضع حد للتوظيف دون عائد فى هيئة المسرح ، بحيث يوجه الموظفون الى حيث يمكن لهم المساهمة فى زيادة الانتاج ، ومن ثم خلق وظائف جديدة لغيرهم .

* تنظيم العلاقة بين التلفزيون - وهو أخطر أجهزة الاعلام المعاصرة - وبين المسرح التجارى على ضوء تخطيط أكثر علمية وتحديد ا

وفى اطار اعتبارات تناسب واقع النشاط الفنى المسرحى أهمها :
- إضافة نوع من الرقابة للمستوى الفنى الفكرى لهذه الأعمال ،
بضم عدد من كبار كتاب المسرح ونقاده الى لجان الرقابة والاجازة
تضمن للعمل الحماية من كل ما هو تافه وسطحى ، وكذلك من كل ما

وإذا كانت بعض الدول قد أضافت الى أهمية السينما عنصرا تجاريا أساسيا ، فاتها لم تغفل خطورة السينما كسلاح سياسى واجتماعى وفكرى .

وقد يبدو الحديث عن تاريخ صناعة السينما فى مصر - فى تفاصيله - قولا معادا ، وهو تاريخ يرجع الى أكثر من ستين عاما حققت لنا السبق على كثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء ، وجعلت من السينما سفيرا للثقافة العربية والإسلامية فى جميع أنحاء العالم . وقد تعرضت هذه الصناعة لفترات من الازدهار وأخرى من الركود ، شأنها فى ذلك شأن أية صناعة أخرى ، كما وأكبت الاختراعات الجديدة عند ظهور شاشة التليفزيون ثم شريط الفيديو كاسيت ، واستفادت من هذه الاختراعات وتأثرت بها .

وإذا كان المجلس قد سبق أن تقدم بكثير من تقرير عن السينما المصرية ، فهذا لا يعنى عدم قيام الحاجة الى مثل هذه التقارير ، وعلى فترات متقاربة . فالتغيرات التكنولوجية المتلاحقة والسريعة والتي تؤثر فى السينما كفن وصناعة تجعل التغيرات فى هذا المجال تغيرات متلاحقة الايقاع ، مما يحتم متابعة سريعة لهذه المتغيرات اذا كان علينا أن نبقى فى حلبة المنافسة والتأثير فى الدوائر الثقافية المحيطة بنا اسلاميا وعربيا .

وعلى ضوء تلك الظروف ، يركز التقرير الحالى على المحاور الثلاثة لواقع السينما المصرية ومستقبلها ، فيتناول السينما كفن وتجارة وصناعة ، وإن كان هذا التقسيم لايعنى بالضرورة وجود خطوط فاصلة محددة بين تلك المحاور ، فالتداخل بين هذه المحاور منطقى بل وحتمى ، فعملية الفصل بين السينما كفن وكصناعة وكتجارة عملية بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة .

واقع السينما المصرية :

تتطلب دراسة واقع السينما المصرية فى ضوء المحاور الثلاثة السابقة . تقسيم مراحل التوصيل أو الاتصال بطريقة يمكننا بقدر

يمثل خطرا على قيمنا الدينية والاجتماعية والسياسية ، أو خروجا على الآداب العامة باللفة والاشارة . مع الأخذ فى الاعتبار أن ما يناسب غيرنا فكريا وفنيا قد لا يناسبنا بالضرورة .

* تنظيم العلاقة بين التليفزيون ومسرح الدولة وإعادة النظر فيها ، وفى ظل هذا القدر الواضح من الديمقراطية السياسية وحرية الرأى لابد ان تعترف أجهزة الاتصال المصرية بأن أخطر الآراء السياسية هى الرأى الممنوع أو المحظور ، وأن الكلمة البذيئة أو الإيحاء الخارجة على الآداب العامة أكثر خطورة من رأى سياسى صادق .

سياسة تطوير السينما المصرية

تنبؤ السينما كفن مكانا متقدما بين فنون القرن العشرين ، وقد تطورت خلال هذا القرن كفن وصناعة وتجاره حتى برزت خطورتها مع الأيام كشكل متكامل من أشكال التعبير الفنى ، يستطيع أن يجمع من الأفكار والقيم الفنية والاجتماعية والترفيهية ما لا يستطيع ان يحمله فن آخر . ويرجع ذلك الى أن السينما كأداة تعبير تستوعب جميع الفنون الأخرى من فنون الكلمة والموسيقى والشكل . ومن ناحية أخرى فإن السينما مازالت حتى الآن أكثر ألوان الفنون شعبية ، فتأثيرها يمتد الى جميع قطاعات المجتمع بلا استثناء .

تلك حقائق تدركها جميع دول العالم على اختلاف مذاهبها ومبادئها

المستطاع من تجنب عمليات التداخل المستمر بين الدوائر ، فالسينما كفن اتصال حديث تعنى وجود رسالة يقوم مرسل ما ، مستخدما أدواته التقليدية والمتطورة بتوصيلها الى مستقبل وهو الجمهور .

المرسل :

المعهد العالى للسينما : وهو أول الأجهزة المرسل ، لأنه يمد السينما ، كفن وصناعة ، بالعناصر البشرية المؤهلة لصنع الفيلم السينمائى ، عن طريق امداد الكوادر المختلفة بالوعى السينمائى الذى توفره لهم الدراسات النظرية والتطبيقية والتدريبية ، مع التركيز الواضح على الهوية القومية لدى الدارسين من ناحية ، وتحقيق تفاعل خلاق مع الحركة السينمائية العالمية دون خوف من مزالق التبعية الثقافية .

والواقع أن المعهد العالى للسينما قد أدى رسالته الفنية والقومية منذ انشائه حتى قريب ، الا أنه فقد بعض امكاناته البشرية والمالية والتجهيزية ، بالاضافة الى بعض أوجه القصور الواضحة التى أدت الى تراجعهم فى أداء رسالته على الوجه الأمثل . فقد انخفض المستوى العلمى والثقافى للخريجين بصفة عامة نتيجة تزايد عدد المقبولين بالمعهد كل عام ، وقلة الامكانيات بشكل خطير ، ونقص عدد الكفاءات القادرة على التدريس بالمعهد ، والتوقف لفترة طويلة عن استضافة خبراء من الخارج لتعريف الطلاب بأخر ما وصل اليه الفن السينمائى فى مختلف فروعه ، كما أن العائدين من بعثات خارجية لا يستفاد بهم فى تطوير صناعة السينما ، بل يظل دورهم محصورا داخل أروقة المعهد . والواقع أن مستوى الأداء فى معهد السينما هو النتيجة الحتمية لما طرأ على الأكاديمية من تغيير بعد سنوات طويلة من انصراف المسؤولين عنها عن الرسالة التعليمية للأكاديمية الى بعض أوجه النشاط المظهرى .

الكتاب المؤلف والمترجم : لا نظن أن هناك حاجة الى بيان أهمية دور الكتاب فى اعداد المرسل . وقد أدت صعوبة استيراد الكتب المتخصصة ، وقلة الموارد من العملات الصعبة ، واعتبار الكتب من السلع الاستهلاكية - الى ارتفاع الرسوم الجمركية على الكتب ارتفاعا كبيرا ،

ولذلك كادت أن تنعدم قنوات الاتصال بين العاملين فى الحقل السينمائى والتجارب الجديدة فى الخارج ، فى دائرتى الفن والصناعة ، وهو وضع يغرى بالمقارنة بحركة الاستيراد والترجمة النشطة فى الستينيات ، حينما ظهرت الترجمات الكثيرة لأهميات الكتب فى صناعة السينما ، واتسعت بذلك حصيلة الثقافة السينمائية سواء بالنسبة للدارس المتخصص أو الانسان العادى ، وقد اختفت هذه الترجمات من السوق الآن لعدم اعادة طبعتها ، كما لم تظهر ترجمات جديدة أو مؤلفات عربية تكفى لسد الفراغ فى هذا المجال .

المركز القومى للسينما : أن الاهداف الاساسية للمركز القومى للسينما تتمثل فى المقام الأول فى تقديم الخدمات الثقافية للمهتمين بالسينما ، فنا وصناعة ، سواء من المشتغلين بها أو الباحثين فى مجالاتها أو متذوقيها ، هذا بالاضافة الى الاسهام فى الارتقاء بمستواها فكريا وفنا وصناعة ، سواء بما يصدره من أبحاث ودراسات أو مقترحات وتوصيات أو ما يوفره من معلومات وبيانات .

لكن الصورة الحالية للمركز تبدو مفتقدة للتوازن نتيجة لتعدد اختصاصاته وتداخلها بطريقة تعوق تحقيقه لرسالته الاساسية ، مثال ذلك أن المركز القومى للسينما يبنو أكثر اهتماما بانتاج الأفلام التسجيلية من أى شىء آخر ، كما أنه يقوم ، لأسباب معقدة ومتداخلة ، أبرزها التغيرات المستمرة فى الهيكل الادارى لأجهزة وزارة الثقافة ، بالاشراف على تنفيذ ضوابط تصدير واستيراد الأفلام الروائية واصدار التراخيص الخاصة بها وتقييمها ماديا .

ولاشك أن مثل تلك المهام بعيدة عن طبيعة المركز وأهدافه ، وتؤثر فى قدرته على تحقيق الاهداف التى أنشئ من أجلها فى المقام الأول .

ونتيجة لذلك لم ينجح المركز حتى الآن فى تكوين أرشيف قومى للسينما ، بالرغم من أهمية هذه الخطوة . وفى الوقت نفسه فإن اسهام المركز فى نشر الثقافة السينمائية يبنو متواضعا بالنسبة لما ينبغى عليه انجازه ، فاسهامه فى هذا المجال يكاد ينحصر فى تقديم ندوة عرض

للمجتمع المصرى ، بعيدة عن كثير من قيمه التقليدية المتوارثة ، وهذا مايعيدنا الى مشكلات الالتزام وحرية التعبير . فهذا التشويه يحتاج من ناحية الى مراقبة أكثر التزاما بقيمتنا وحرصا عليها ، وفى الوقت نفسه فان المراقبة هنا لا يجب أن تتعارض مع حق الانسان الطبيعى فى التعبير عن نفسه ، وهنا يبرز دور التزام الفنان نفسه ، وهو التزام تابع من ضميره الخاص والجمعى ، ذلك الضمير الذى يتشكل فى مرحلة الإعداد السليم للمرسل . وفى هذا المجال يبرز أيضا دور الثقافة فى متابعة الأعمال السينمائية وتقييمها ، وتقييم العاملين فيها ، ومدى التزامهم بشرف المهنة التى ينتمون اليها ، وهنا أيضا تبرز أهمية إصدار ميثاق شرف يشارك فى اعداده أعضاء النقابة ويرتضيه الجميع ، على أن يكون نابعا من السياسة الثقافية العامة ومتسقا معها .

أما النقد الفنى والسينمائى فلسنا بحاجة الى تأكيد أهمية دوره فى تعديل مسار الأعمال الفنية شكلا ومضمونا ، ومد الجسور بين الفنان والجمهور . فالناقد فى الواقع طرف ثالث فى هذه العلاقة .

والمتتبع لحركة النقد السينمائى يلاحظ أنه لايتعدى أن يكون ، فى الغالب الأعم ، انطباعات ذاتية للناقد ويرود فعله الشخصية تجاه العمل الفنى والفنان نفسه . وهذا لا ينفى وجود بعض النقاد الدارسين والجادين ، لكن عدد هؤلاء لا يكفى فى النهاية لتشكيل تيار نقدى مؤثر فى الحركة السينمائية ، خاصة اذا كان هذا التيار يفتقر أيضا الى الانتماء الى تيار ثقافى محدد وواضح المعالم .

الوسيلة أو الوسيط :

قبل مناقشة " الوسائط " المختلفة فى السينما المصرية وعلاقة كل منها بالسينما من ناحية ، وكل منها بالآخر ، وتأثير هذه العلاقات ، سلبا أو ايجابا ، فى السينما المصرية كفن وصناعة وتجارة - نود أن نؤكد هنا أن هذه العلاقات تكرر للعلاقات المنطقية ، المتشابهة والمعقدة بين السينما والوسائط المختلفة فى معظم دول العالم ، وفى الوقت نفسه ،

سينمائى أسبوعى ، الى جانب السماح للجمعيات السينمائية المختلفة باستخدام امكاناته المتمثلة فى قاعة العروض والمكتبة .

المهرجانات وأسابيع الأفلام :

تعتبر مهرجانات السينما العالمية وأسابيع الأفلام من أهم النوافذ التى تمكن الدارس والمتخصص من متابعة أحدث الاتجاهات عن السينما كصناعة وفن ، والفائدة هنا لا تقتصر على انتقال الفنان أو المخرج وضرورة متابعته لهذه المهرجانات والأسابيع التى تعقد فى الخارج واشتراك الفيلم المصرى أيضا فى مثل هذه المهرجانات ، بل تتعداها الى المهرجانات والأسابيع العالمية التى تقام بالداخل . ولقد أظهرت تجربة تلك المهرجانات على المستويين ، الداخلى والخارجى ، افتقارنا الى التخطيط السليم والموضوعية ، فاشتراكنا فى المهرجانات الخارجية يخضع لقرارات عشوائية وغير مدروسة ، تؤدى الى اشتراك الفيلم الذى لا يجب أن يمثلنا ، وحجب الآخر الذى يمكن أن نفخر به ، وتنظيمنا لمهرجاناتنا السينمائية فى مصر يحتاج هو الآخر الى ضبط أكثر ، وإدارة أكثر حزما وبعد رؤية ، لأن الثابت أننا رغم مرور سنوات على بداية تنظيمنا لمهرجانات سينمائية تحت مظلات وتسميات مختلفة ، لم نستطع حتى الآن أن توفر لهذه المهرجانات من الثقل والأهمية مايكفى لمشاركة عالمية حقيقية فى هذه المهرجانات .

الرسالة :

ان حسن إعداد المرسل كما سبق بيان ذلك يؤدى - بلاشك - الى التأثير فى الرسالة ، أى الفيلم السينمائى شكلا ومضمونا ، وهنا تبرز على الفور مشكلات الالتزام وحرية التعبير والنقد .

ولا بد من التسليم بأن " الرسالة " قد تعرضت للاهتزاز بل والتشويه فى بعض الأحيان منذ منتصف السبعينات ، بعد أن عرفت بعض القيم الجديدة والغريبة - على مجتمعنا - طريقها الى السينما المصرية ، وخاصة القيم المادية ، وما يتبعها من تحولات فى سلم القيم المعكوس أو المطلوب ، مثل قيم العنف والجنس وتقديم صورة شائنة ممسوخة

من توظيف الازدهار التجارى فى تطوير السينما المصرية كفن وصناعة واستغلت هذه الطفرة من جانب البعض للإثراء بأى ثمن ، وإيجاد سلعة سريعة ومتدنية ، ثم - وهو الأهم - عادت صناعة السينما ككل الى الانكماش مرة أخرى منذ بضع سنوات رغم استمرار التلفزيون والفيديو كاسيت ، مما يؤكد ان العلة تكمن فى استخدامنا نحن للوسائط الجديدة وليس فى الوسائط نفسها ولاننا نتحرك من منطق تنافر العلاقات وليس تكاملها ، فالتلفزيون والفيديو كاسيت لا يجب أن يؤدى بالضرورة الى تراجع دور العرض السينمائى ، ودور العرض السينمائى يجب أن تطور نفسها بما يكفى لجذب متفرجها التقليدى الذى يبحث عن سحر العرض العام فى دار عرض تليق ببداية القرن الحادى والعشرين ، وكل هذه الوسائط مجتمعة ، القائمة منها والمتوقعة ، يجب أن تؤدى فى النهاية الى رقى فى السينما كفن ورسالة .

التوصيات

تمثل مشكلات السينما فى العالم كله أكثر التحديات الثقافية المعاصرة تعقيدا ، وذلك لتداخل الأنشطة الفنية المختلفة فى حد ذاتها مع الأنشطة الأخرى المكملية مثل الأنشطة الصناعية والتجارية ، هذا بالإضافة الى تتابع المتغيرات فى هذا المجال الثقافى والصناعى بصورة تكاد تقضى على الثوابت مما يحتم عملية البحث الدائم عن حلول جديدة للمتغيرات الجديدة والمتتالية .

وعلى ضوء ما جاء بهذا التقرير ومادار حوله من مناقشات فى المجلس ، يوصى بما يأتى :

السينما كفن :

* ضرورة تطوير المناهج الدراسية بمعهد السينما والمعاهد الفنية المتخصصة الأخرى بصورة دورية وعلى فترات متقاربة بحيث تسمح للوائح لادارة المعاهد وأساتذتها بمواكبة الجديد وتقديمه للدارسين باستمرار ، مع توفير الاحتياجات الأساسية لهذه المعاهد من ميزانيات معقولة وأجهزة حديثة واحتكاك منظم بالمعاهد المماثلة الأخرى خارج

فان لهذه العلاقة خصوصية قومية خاصة بنا كدولة عربية تتحمل مسئوليات مختلفة داخل عالم عربى متسع . أى أن بعض مشاكل السينما المصرية جزء من مشاكل السينما العالمية من ناحية ، بينما بعضها الآخر مشاكل خاصة بنا فى موقعنا من العالم .

من هذا المنطلق الأساسى كانت العلاقة بين السينما والتلفزيون ثم الفيديو كاسيت علاقة تنافس بل تنافر ، شأنها فى ذلك شأن هذه العلاقة فى الولايات المتحدة مثلا ، وفى الوقت ذاته فسرعان ما أصبحت تلك العلاقة علاقة تكامل هناك ، حينما أدرك القائمون على صناعة السينما أن ازدهارها كفن لايعنى الاقتصار على دور العرض السينمائى أو التباكى عليها فى انجازها أمام المنافسين الجدد من تلفزيون وفديو كاسيت ونظام بث مباشر ، وهكذا أدى تنظيم العلاقة بين السينما والوسائط الجديدة هناك الى تطوير مستمر للسينما كفن وصناعة . أما هنا ، فان العلاقة بين السينما المصرية والوسائط الجديدة مازالت علاقة تنافر الى حد كبير ، لاننا لم نصل بعد الى تنظيم صحى لهذه العلاقة أو العلاقات .

فإذا أضفنا الى ذلك كله تعدد جهات المسئولية ودوائر اتخاذ القرار ، مع بطء التنفيذ ، وازدياد الطلب على السينما المصرية داخل المنطقة العربية بطريقة تقرى بإساءة الحق فى استئساخ صور من الفيلم دون إذن والتحايل على القوانين واللوائح ، يتضح الموقف الصعب الذى تمر به السينما المصرية فى منافستها غير العادلة مع وسائط التوصيل الأخرى .

وهكذا أدى ظهور التلفزيون فى حياتنا الثقافية الى انكماش دور العرض ، ثم استمر هذا الانكماش بعد دخول الفيديو كاسيت ، ويتوقع أن يستمر الانكماش مع دخول البث المباشر . صحيح أن دخول التلفزيون ثم الفيديو كاسيت أدى - كل فى حينه . الى طفرة فى السينما المصرية لكنها كانت طفرة خداعة فى كل من المرتين ، فقد كانت طفرة فى سوق التوزيع نتيجة لزيادة الطلب على المنتج السينمائى ، بدلا

حدودنا الضيقة .

* إعادة النظرة الشاملة في تنظيم المركز القومى للسينما ، وإعادة صياغة فلسفته وتحديد مهامه بصورة تمكنه من تقديم خدمة أو خدمات حقيقية للسينما المصرية كفن وصناعة وتجارة ويمكن في هذا المجال التوصية بالتالى :

- فصل نشاط انتاج الأفلام التسجيلية عن مهام المركز وإسنادها الى جهاز آخر ، وكذلك نقل سلطة المركز فى الاشراف على تنفيذ ضوابط استيراد وتصدير الأفلام الى جهة أخرى مختصة .

- تحديد المهام الحقيقية للمركز والتركيز عليها مثل استكمال الأرشيف القومى للسينما ، وإنشاء وحدة تقوم بعمل الابحاث والدراسات السينمائية حول المشاكل والقضايا أولا بأول ، وتجميع المعلومات والبيانات السينمائية وتصنيفها وإصدار دليل سنوى بمعالم النشاط السينمائى كل عام ، وإصدار مجلة سينمائية متخصصة ، وتبنى وتجميع وتدعيم تأليف وترجمة الكتب السينمائية ، ودعم الجمعيات والتجمعات السينمائية ذات الأهداف الثقافية الجادة وتشجيعها على إقامة المهرجانات والمسابقات فيما بينها .

* تشجيع المنتجين على الخروج بالكاميرات وكسر جمود التصوير الداخلى داخل شقق مؤجرة ، وعلى الانتقال الى الأماكن الأثرية والسياحية والمراكز العمرانية الجديدة ، وذلك عن طريق إلغاء الرسوم الباهظة التى تفرضها السلطات المسئولة عن هذه المواقع ، أو حتى تخفيضها الى أرقام رمزية ، وبهذا يتحقق رفع مستوى الأداء الفنى من ناحية وتقديم صورة حقيقية لمصر بدلا من الصور الشائنة التى تتكرر منذ سنوات فى السينما المصرية وتسرى اليها .

* تيسير استيراد الكتب والمجلات المهتمة بصناعة السينما وتطويرها ، والعمل على ترجمتها ونشرها لتكون فى متناول أيدى المثقفين والمشتغلين بالسينما .

* النظر بصورة أكثر جدية الى المهرجانات العالمية وأسابيع الأفلام

التي تدعو اليها مصر والتي تدعى اليها ، بحيث يتم التخطيط لهذه المهرجانات والأسابيع بصورة أفضل ، ويتم متابعتها ودراسة نتائجها ، سلبا وإيجابا ، بصورة تحقق أكبر فائدة ثقافية .

* العمل على رفع مستوى التذوق الفنى للجمهور عن طريق تخصيص مساحات أكبر فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية أمام النقد الفنى الجاد بعيدا عن المجاملات غير الموضوعية ، وإصدار النشرات والدوريات الجادة بهذه الدراسات السينمائية ، مع ضرورة الاهتمام بإنشاء جهاز أو أجهزة لقياس الرأى لأجراء الدراسات الميدانية وتقديم المؤشرات السليمة لاتجاهات الجماهير وميولها حتى يمكن اشباع الصحى منها وتقويم غير الصحى وتوجيهه وجهة أخرى وإدخال مادة التذوق الفنى للفنون الأدائية المختلفة فى احدى مراحل التعليم قبل الجامعى .

* ينبغى أن يتاح للفيلم التعليمى دور كبير فى المدرسة والعملية التعليمية عموما ، فهو - بلاشك - أقل تكلفة من الوسائل التعليمية الأخرى .

* الاهتمام بانتاج الافلام التسجيلية .

* وضع نظم دراسية فى المعاهد الفنية ومعاهد أكاديمية الفنون لاعداد كاتب السيناريو ، لأهمية الدور الذى يلعبه فى الانتاج السينمائى .

* دعوة اتحاد الكتاب والنقابات والمعاهد الفنية وغيرها من الجهات المعنية للاهتمام باختيار وترشيح وتزكية الموضوعات السينمائية التى تؤدى الى الارتفاع بمستوى موضوعات الفيلم المصرى .

السينما كصناعة

* التأكيد على ضرورة وأهمية تطوير وسائل الانتاج المختلفة وتحديثها باستمرار ، اذ ان التغيرات الصناعية فى مجال السينما العالمية وعدم مواكبتها لها عن طريق التعليم والاستخدام يترك معاهدنا العلمية واستوديوهاتنا فى حالة ملموسة من التخلف ، وينطبق الشيء

نفسه بالطبع على دور العرض الحالية .

السينما كتجارة :

* انطلاقا من مبدأ التكامل الذى يجب أن يحكم العلاقة بين دار العرض التقليدية وجهاز الفيديو ، لابد من الوصول الى تحديد أفضل للعلاقة بين الوسيطتين بحيث يتم التكامل بينهما تحقيقا لمستوى أفضل للسينما كفن وتجارة . وفى هذا المجال لابد من الاستقرار على الفاصل الزمنى بين عرض المنتج السينمائى فى دار العرض التقليدية ومن خلال جهاز الفيديو . وفى نفس الوقت لابد من قيام أجهزة الثقافة بوضع الضوابط اللازمة لترشيد انتاج ما يسمى بأفلام " المقاولات " التى ظهرت فى السنوات الأخيرة لمواجهة الطلب المتزايد على المنتج السينمائى بعد دخول الفيديو كوسيلة عرض حديثة ، ومن شأن هذه الضوابط أن تمنع الابتذال والتشويه غير المسئول لصورة مصر فى بعض هذه الأفلام .

* ضرورة قيام أجهزة الاعلام والثقافة بالتنسيق المستمر فيما بينهما وإعادة النظر بصفة دورية فى العلاقة بين التليفزيون والمنتج السينمائى تحقيقا لفن سينمائى راق وسلم أسعار معقول ومقبول من الطرفين .

* مع التسليم الكامل بدور الوافد الجديد وأهميته ، وهو الفيديو ، وأى وافد آخر قد تأتى به التطورات التكنولوجية السريعة ، فلا بد من الاهتمام المستمر بدار العرض التقليدية لما لها من سحر سوف يظل عنصر جذب مستمر للجمهور ، وفى هذا المجال يحتاج الأمر لمراجعة جادة لخريطة توزيع دور العرض فى مصر ، وتخصيص مساحات معقولة لإنشاء دور العرض فى مناطق العمران الجديدة ، والتخطيط لإنشاء دور عرض متوسطة السعة ، والتركيز على سينما الحى ، وإعادة النظر فى أسعار التيار الكهربائى والمياه ، والاهتمام ببرامج تدريب الفنيين اللزمين لتشغيل دور العرض وصيانتها ، وتحقيق الانضباط داخل دور العرض حتى يمكن جذب الأسرة المصرية اليها مرة أخرى .

* بالنسبة للتمويل يقترح مايتى :

- وضع نظم مرنة تكفل مساهمة البنوك التجارية وبنك التنمية

الصناعية فى عمليات تمويل الأفلام بهدف كسر احتكار المنتج والموزع وتأثيرهما الخطير على عمليات الانتاج وحسن اختيار موضوعات الأفلام .

- تشجيع الفنانين ، أصحاب المصلحة الأولى ، على تكوين شركات مساهمة أو غيرها وذلك للقيام بالانتاج تمويلًا وتوزيعًا .

- دعوة النقابات الفنية المعنية للمساهمة فى هذه الشركات ، والقيام بدور فعال فى هذا الغرض .

- ايجاد صيغ تعاونية فى مجال التمويل السينمائى ، على أن يفتح باب المشاركة فيها لكل من يرى الإسهام فى هذا الشأن .

- أن يقوم القطاع العام على انتاج الأفلام ذات التكاليف العالية والمستوى المرتفع موضوعيًا وفنيًا وقوميًا .

- أن يكون تركيز القطاع العام على الاهتمام بإعداد الاستوديوهات وتحديثها وفقا لأحدث النظم العالمية بوصفها العنصر الرئيسى فى عملية الانتاج السينمائى .

* ضرورة التعاون بين الأجهزة الثقافية والأجهزة الحكومية الأخرى لتنظيم التوزيع الخارجى للفيلم المصرى ، ووضع الضوابط التى تحمى السينما المصرية من اساءة الحق فى استنساخ صور من الفيلم دون إذن وتحقيق عائد مادى يمكن أن يصل الى نسبة عالية من الدخل القومى من العملات الصعبة ، ويمكن فى هذا المجال التوصية بما يلى :

- تشجيع البيع على أساس المناطق المحددة ، ولدد محددة ، وبالعلة الصعبة .

- الانضمام الى الاتفاقات الدولية لحماية الفيلم المصرى .

- أن يتولى بنك تنمية الصادرات تمويل عملية تصدير الأفلام للخارج .

- النص فى الاتفاقيات التجارية مع الدول المختلفة على حصة للأفلام المصرية .

- الموافقة على استرداد الرسوم الجمركية المسددة عن الفيلم الخام عند إعادة تصديره كمصنف فنى .

- ضرورة الاتجاه الى الانتاج المشترك .

متعددة : من حيث الموضوع ، واللغة (فصحى ، عامية) ونوع الاداء .
ومن حيث منافذ العرض : الاذاعة المسموعة ، الاذاعة المرئية ،
العرض السينمائي ، العرض المسرحي ، شرائط الكاسيت ، الحفلات
العامة ، المهرجانات ، الموالد ، الانشطة المدرسية والجامعية .
وبناء على ما تقدم من حقائق ، تبدو الاغنية عملا فنيا واسع
المحتوى متباين الأبعاد : فهو يضم بحكم تكوينه فنونا متعددة ، وتتسع
دائرة انتشاره اتساعا هائلا مما يجعل لها أثرا واسع المدى عميق
التأثير .

وبصرف النظر عن بداية نشأة الاغنية ، والقول بأن نشأتها بدأت
في كنف أصوات الطبيعة ، أو انبثقت من الطبيعة الانسانية مع العاطفة
الدينية وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الطقوس الدينية القديمة ، ثم تسربت
- بعد ذلك - الى سائر جوانب الحياة الانسانية - فإن منزلة الغناء
وقيمة من الناحية الانسانية والاجتماعية لا يمكن الغض من أهميتها
البالغة .

فالغناء فن تعبيرى انساني يختص به الانسان دون سائر أنواع
المخلوقات ، وهو ينمو مع حركة الوجدان الحر بين أفراد المجتمع ثم هو
يتبادل التفاعل مع المجتمع فيأخذ منه ويعطيه ، ولا ينمزل عنه ، فواء
الاغنية ثقافة عامة ، ووراء هذه الثقافة الفنية ثقافة أو حضارة اجتماعية
أقيم وأشمل ، وعلى ذلك فالغناء باعتباره فنا - كغيره من أنواع الفنون
- ظاهرة اجتماعية ، فكل مجتمع انساني لابد ان يكون له غناؤه
وأغانيه ، وكل غناء يعبر عن المجتمع الذي نشأ وتردد في أجوائه ، وهو
في عطائه يتوجه بكل ما فيه من قيم الى متلقيه ويخاطب روح المجموع
وطبيعة الانسان حتى لو اقتصر العرض الفني على فرد واحد - كما
يمكن أن يحدث ذلك لفرد أمام الاذاعة المسموعة أو المرئية ، ويبقى أن
الاغنية أيسر وأقرب الفنون وصولا الى الناس ، وأكثرها حياة والتصاقا
بهم ، ويكفي أنها تنشر وتتداول في كل مكان بلا حدود ، وتؤدي وظيفتها
دون أن تتطلب من المتلقي أن يستعد لها بعلم خاص أو دون أن تقع تحت

سياسة النهوض بالأغنية

الاغنية وحدة فنية متميزة بين أنواع الفنون المختلفة ، وهي تعتبر فنا
من الفنون المركبة غير البسيطة في تكوينها ، وتقوم على عناصر أربعة
أساسية :

الاول : الكلمات أو النص الأدبي .

الثاني : اللحن أو الصياغة النغمية .

الثالث : الاداء الصوتي الغنائي .

الرابع : الاداء الموسيقي .

فكلمات الاغنية تروى للملحن بالثوب اللحن المناسب الذي يصور
معانيها أصدق تصوير ، ثم يتناول الاداء الغنائي هذا الكلمات الملحنة
بتنظيم صوتي حسب أصول معينة متعارف عليها ومدرسة ، ويأتى
الاداء الموسيقي محتويا كل هذه الفنون في غلاف نغمي يجمعها في
وحدة فنية متكاملة .

ولا تقتصر الاغنية كفن مركب على هذه العناصر دائما في كل
ماتبدو فيه من صور فقد يضاف الى هذه العناصر الاربعة عناصر
أخرى مثل التصوير والسيناريو والخراج عندما تكون الاغنية معروضة
من خلال " فيلم " سينمائي أو حينما تكون أغنية " تليفزيونية " .

أما من حيث أبعادها المختلفة فيمكن تناولها من خلال تقسيمات

طائفة ضوابط خاصة بالمكان أو الزمان .

ودور الغناء فى خدمة الحياة فى جوانبها وظروفها المختلفة يفصح عن نفسه فى مجالات كثيرة - منها على سبيل المثال : التعبير عن العواطف والمشاعر والاحاسيس والوجدانات الانسانية الراقية ، تهذيب النفس وتربية الذوق والارتقاء بهما الى مستويات رفيعة من الجمال ، وإدخال السرور ، ونفى الحزن ، ونقل التراث الاجتماعى من العادات والتقاليد ، والتعبير عن الروح القومية ، والاحتفاء بالمناسبات والقيم الدينية ، والاحتفال بالمناسبات الوطنية ، وإذكاء الروح القومية ، والدفاع الوجدانى والروحى ضد الازمات والمصاعب فى حياة الجماعات وغيرها ، حتى ليصدق القول بأن أغاني كل شعب تعكس ميزاته وخصائصه .

ويمكن تجاوز هذه الأمثلة بذكر مثال من التاريخ الاسلامى له أهميته وله ما يناظره فى حياتنا المعاصرة ، فحين استكمل فن الغناء العربى قوته واكمل كفن فى بداية العصر العباسى ، كان الغناء المتقن من أسباب حماية اللغة من التشويه فى النطق ، ولعب بذلك دورا خاصا فى حماية اللغة الى جانب الدور الذى لعبه علم النحو وعلم الصرف ثم علماء العروض والقافية ، ويمكن أن نذكر فى مقابل ذلك تغنى مغنينا الكبار حديثا بعيون الشعر الفصيح ، كذلك خدم الغناء فى صوره الراقية جوانب أخلاقية كانت منتشرة فى تاريخ الاسلام مثل المروءة ومكارم الأخلاق وكان قرينا فى ذلك للشعر .

كل هذه الخصائص والمزايا التى تجتمع للأغاني كفن تنتهى الى معنى كلى هو أن للأغاني قيمتها وأهميتها الكبرى على المستوى القومى والانسانى ، فضلا عن مكانتها ومنزلتها كفن له أثره الواسع والعميق بين سائر الفنون المختلفة .

الوضع الحالى للأغنية :

يتبدى واقع الأغنية المصرية فى حالة من الضعف الظاهر ويدل على ذلك المظاهر الآتية :

- انتشار النصوص الضعيفة من حيث المعانى والتركيب اللغوى ، واحتواؤها على كلمات هابطة المستوى وغير مهذبة أحيانا ، وبعبارة عن مستوى الذوق العام ، فضلا عن الذوق الفنى الرفيع .
- ضعف ألحان الاغاني المنتشرة ، وقلة انتاج الملحنين الكبار وانحسار اقبالهم واسهامهم فى مجال التلحين .
- قلة الاصوات الجيدة والمميزة التى تؤدى ألوان الاغاني الرفيعة المستوى سواء من الغناء القديم أو الحديث .
- الضعف الواضح فى الموسيقى المصاحبة لكثير من الاغاني الحديثة .

- انتشار أشرطة الكاسيت وغزوها للأسواق بفزارة تنذر بالخطر لأنها تحمل كل عناصر المستوى الهابط للأغنية .

واستطرادا لما سبق يمكن أن نتبين - على ضوء ما أسلفنا ذكره من أن الأغنية هى تعبير عن المجتمع وصدى لواقعه - أن ماطراً من هبوط وتدنى المستوى العام للإغاني إنما هو انعكاس للتغيرات التى لحقت بالمجتمع ، فهناك نسبة كبيرة من غير المتعلمين ومن أنصاف المثقفين قد برزت وطفئت على سطح المجتمع وأصبح لها وضعها الاجتماعى والاقتصادى الجديد ، وكان من الطبيعى أن تظهر نماذج من الاغاني تعبر عنها وتخاطبها باللغة التى تفهمها وتناسب أنواقها فى وقت تريث فيه رواد الفن الرفيع عن معالجة هذه الأوضاع الجديدة والسيطرة على مقدرات هذا النوع من الفن لأسباب متعددة ومختلفة .

نظرة مستقبلية للنهوض بالأغنية :

من الثابت ان فن الغناء المصرى قد مر بأطوار من الازدهار فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وبلغت ألقانه مستويات مشهودة من التقدم والرقى ، الى حد أنه يمكن القول بصدق - أنه رغم ما دخل عليه فى السنوات الأخيرة من عناصر الضعف العارضة - ففى مقدوره لوصل حاضره بماضيه القريب يمكنه أن يقدم مادة نسمة من الألحان والانغام والاصوات ، وسيجد الأصول الفنية لكل ذلك موجودة

والاعلام كما أنه شريك فى المسئوليات السياسية والاقتصادية -
على نحو ما - فهو شريك بطبيعته فى المسئولية الأدبية عن الجوانب
الخلقية والاجتماعية فى حدود امكاناته التخصصية .

والاغنى كما هى أشكال فنية ، هى فى الوقت نفسه مادة اعلامية
طالما انتفعت بها وسائل الاتصال فى العالم سلما أو حربا وربما كانت
حربا نفسية ، وذلك أن الاغنية اما أن تكون ترفيها نفسيا واما أن تكون
حافزا اجتماعيا ، وهى على أية صورة من هاتين الصورتين عبارة عن
مدخل اختياري أو اضطراري فى الاداء الاعلامى ، وبدليل أننا كلما
أردنا توجيه الجماهير الى مسالك خاصة أو عامة سخرنا لها الاغنى .

التوصيات

وعلى ضوء ما تقدم من أوراق عمل فى هذا الموضوع المطروح -
يوصى بما يأتى :

التأكيد على سابق توصيات المجلس القومى للثقافة والاعلام
وبتلخص فى :

* ضرورة تدريس مادة التثوق الفنى بمدارس التعليم العام وكليات
التربية ، وقيام هيئة الكتاب بإصدار كتب شعبية فى التعرف على عناصر
الحكم الجمالى فى المصنف الموسيقى من لحن وإيقاع وتظليل
هارمونى ، وصولا الى المدى الذى يحقق نجاح أدوات المؤلف فى بلوغ
الهدف .

* انشاء فرقة أوركسترا لية وكورالية متكاملة للصغار والكبار بالاذاعة
والتليفزيون ضمانا لارتقاء المستوى وجودته وخاصة فى حالة الحفلات
الخارجية .

* أن يكون للرقابة من الفاعلية ما يؤدى الى سد منافذ انتاج وتوزيع
ممنوعات الكاسيت والفيديو ، وأن يضاف الى قانون المصنفات المواد
الكفيلة بأحكام السيطرة على الكاسيت وتوزيعه ، مع اعادة النظر فى
مواد العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون بهدف تشديدها على
المخالفين ، خاصة فى حالة العود .

فيما تكون فى سنوات الازدهار - التى أشرنا اليها - من عصرنا
الحديث .

ويمكن الأخذ ببعض المبادئ على طريق التقويم والتصحيح ، على
النحو الآتى :

- تخليص كلمات وأفكار الاغنى العاطفية من المبالغة فى تعبير
المعاناة ومضامينها غير الواقعية ، وكذلك فيما يختص بالفهم الحسى
للجمال ، وقصر عاطفة الحب على العلاقات الفرامية .

- عدم اجازة الاتجاهات الفردية التى لاتعبر عن روح الجماعة فيما
تعرضه النصوص من مضامين وأفكار .

- مراعاة التفرقة الفنية العلمية بين نصوص الفولكلور والاغنى
الدارجة .

- عدم الترخيص فنيا وإداريا - فى الاغنى الفردية - فى قبول
وارسال ما تعرضه برامج الفرق الخاصة على الاذاعة والتليفزيون من
فقرات الحفلات الخارجية .

- عدم الترخيص فى اجازة الاغنى التى توحى بمعانى الازلال
النفسى والاعتراب عن الوطن والاستهانة بقيمته .

- عدم إجازة الاغنى التى تتضمن أنفاما تعدد اساسا الى دغدغة
العواطف الداخلية فى حياة الانسان على نحو متدن .

- أن ماتنطوى عليه الاغنى من جانب اعلامى ، يجعل لهذه الاغنى
كمادة اعلامية أهميتها الاجتماعية ، وذلك يقتضى موقفا محددا وواضحا
ازاء ما يبدو فى الاغنى من أغراض غير سوية مثل :

، الاتجاه الى الفرائز فى عبارات مغلطة - كما يحدث أحيانا فى
ألحان الاعلانات .

، تضمين العمل الفنى الجيد بعض ما يتنافى مع القيم الصالحة أو
العرف أو التقاليد أو القانون أحيانا .

، تشجيع الشباب أو النشء على شئ كثير أو قليل من الانفلتات
الذى تسترته حلوة النغمات .

ومعاهد التعليم المختلفة وقصور وبيوت الثقافة وجميع أنواع النوادي والجمعيات وفروع ومراكز رعاية الشباب على مستوى الجمهورية .
* إحكام الرقابة على إنتاج أشرطة الكاسيت الخاصة بالآغاني وأخضاعها فنيا لشروط المستوى الفني الرفيع في الكلمة واللحن والاداء .

* حظر ظهور الآغاني ذات المستوى الفني الهابط في الأفلام حتى لا يصبح لها ذلك منفذا للانتشار من خلال وسائط أخرى .
في الجانب الاعلامي :

* أن يراعى اتحاد الاذاعة والتليفزيون واتحاد الكتاب وجمعية المؤلفين والملحنين والنقابات الفنية المزيد من الاختيار الجيد للكلمة واللحن في جميع ما تسمح بنشره وبحيث تكون الآغنية أداة تنمية للإنسان .

* يتعين وجود مقاييس محددة تأخذ بها مختلف جهات الانتاج الفغائى حتى يكون انتاجها على المستوى الرفيع المطلوب في الكلمة واللحن والاداء

* تقوم الجهات المختصة بالانتاج الفغائى بمراجعة ما تراكم لديها من انتاج لاستبعاد ما يتناقض مع المستوى الرفيع المطلوب للآغنية لفظا أو اداء .

* تشجيع الحفلات الفغائية بعيدا عن اغراءات الربح التي ترفع من أسعار التذاكر بشكل غير معقول ، وذلك حتى تؤدي هذه الحفلات مهمتها في الفن الفغائى وجمهوره من ناحية ، وتكون نافذة للكشف عن المواهب الجديدة من ناحية أخرى .

مع النظر في الموقف الضرائبى بالنسبة لبعض الحفلات .

* انشاء الفرق الموسيقية الخاصة بكل من الاذاعة والتليفزيون لتمكينها من القيام بدورها الأساسى في الانتاج الفغائى الرفيع ، وتوثيق التعاون بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون ووزارة الثقافة فيما يتصل بالفرق الأوركستراية المتخصصة في تقديم الألوان الموسيقية الرفيعة .

* التنسيق بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون ووزارة الثقافة لتوفير المسارح المناسبة لإقامة الحفلات الفغائية ودعمها بما تتطلبه من امكانيات فنية .

في الجانب الفنى :

* الاهتمام بإنشاء معمل لصوتيات النغم في احد المعاهد العليا للموسيقى باكاديمية الفنون للعمل على تطوير قواعد علوم الغناء للسان العربى تلفظا وتنغيميا .

* عقد دورات للتدريب الصوتسى والفغائى فى أكاديمية الفنون وأجهزة نقابة المهن الموسيقية ورعاية الشباب والثقافة الجماهيرية .

* العمل على توافر عنصر التخصص الموسيقى العالى فنيا وعلميا فى لجان الاستماع والفحص بالاذاعة والتليفزيون والرقابة على المصنفات الفنية ، مع دعمها بالعناصر الأكاديمية اللازمة من تخصصات علم النفس والاجتماع ومهندسة الصوت وأن تكون قراراتها الزامية .

مع شغل وظائف التوجيه والاشراف الموسيقى بالاذاعة والتليفزيون ورعاية الشباب والثقافة الجماهيرية بشخصيات متخصصة علميا وفنيا .
* ان ينظم التعامل - طبقا لقواعد معينة - مع أعضاء اللجان المشرفة بالاذاعة والتليفزيون فى حالة تقديم أى انتاج لهم اثناء عملهم فى لجان النصوص والاستماع بالجهازين المذكورين .

* كذلك يلزم وضع نظام التعامل مع العاملين فى الاذاعة والتليفزيون فى حالة تقديم أى عمل فنى يذاع أو يعرض لهم فى الجهازين ، ما لم يكونوا معينين أصلا بصفة مؤلف أو ملحن فى أحد الجهازين .

* قيام أجهزة الاعلام بالتوعية حول أهمية الاستماع الواعى والتركيز على تقبيل مستهجنات الهاتف والصغير والشوشرة اثناء الاداء الفنى .

* تخصيص جوائز سنوية لأفضل ما يقدمه الراديو والتليفزيون والسينما والمسرح من الموسيقى الفغائية بمقياس جودة النص واللحن والهدف . مع العمل على اقامة مهرجانات نورية مصرية وعربية فى الانتاج الفغائى الجديد ورصد الجوائز المغرية للفائزين .

* قيام جميع أجهزة وزارة الثقافة وشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات التابعة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وأجهزة القطاع الخاص بالتوسع فى انتاج انواع من كاسيتات المختارات الفغائية الجيدة ، والعمل على تيسير تداولها بالسعر الشعبى وعلى وجه خاص فى مدارس

الكشاف الموضوعى

القسم الأول : الاعلام

الصفحة	الدورة	
		اتصالات
		اتصالات - اتحادات دولية
		اتصالات - تخطيط
		اتصالات - تكنولوجيا
		اتصالات - تنمية
		- اقتصاديات الاعلام المرئى والمسموع فى عصر الاقمار
٢١٥	٩	الاذاعية
٧٥	٤	- الجوانب الفنية للإذاعات الفضائية المباشرة
٧٩	٤	- مستقبل الاتصالات والمواصلات
٨١	٤	- هياكل الاتصال فى خدمة التنمية الشاملة
		أجهزة اتصالات
		أجهزة تليفزيونية
٣١٥	١١	- إعلام الغد وثقة الجماهير
١٨	١	- تخطيط الخدمة التليفزيونية
		إذاعة
		إذاعة - أخبار
		إذاعة - استراتيجيات
		إذاعة - أغانى

الصفحة	الدورة	
		إذاعة - برامج
		إذاعة - ترفيه
		إذاعة - تمثيلات
		إذاعة - ثقافة دينية
		إذاعة - خدمات إذاعية
		إذاعة - دراما
		إذاعة - شبكات محلية
		إذاعة - مسلسلات
		إذاعة - ميثاق الشرف
		إذاعة مرئية
		إذاعة مسموعة
		إذاعيون
١٥٣	٦	- تطوير البرامج الموسيقية فى الراديو والتلفزيون
١٨٠	٧	- الحديث الإذاعى والمستقبل
١٢٩	٦	- الخطوات التنفيذية بشأن القمر الصناعى المصرى
١٩٥	٨	- ربط ذكرى الشوامخ بالانتماء الوطنى
٩٢	٥	- السياسة العامة للإنتاج المرئى والإذاعى
٣٦	٢	- قنوات الإذاعة فى مصر .. تصور مستقبلى حتى عام ٢٠٠٠
٨٦	٥	- اللغة الاذاعية

الصفحة	الدورة	
٢٠٦	٨	- مستقبل الخبر فى الصحافة والاذاعة والتلفزيون
٦٤	٤	- المسئولية الاجتماعية للإذاعة المسموعة والمرئية
٩٨	٥	- ميثاق الشرف الإذاعى
		أشرطة تسجيل
		أشرطة تسجيل - تراث حضارى
		أشرطة تسجيل - حفظ
		أشرطة تسجيل - صيانة
٦٦	٤	- التسجيلات الصوتية والمرئية من الناحية الهندسية
٦٥	٤	- الحفاظ على التراث المصرى من التسجيلات الصوتية والمرئية
		أشرطة سينمائية
		أشرطة سينمائية - ترخيص
		أشرطة سينمائية - رقابة
٢٢٣	٩	- البث المباشر من الاقمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية
		أطفال
		أطفال - ثقافة
		أطفال - رعاية ثقافية
		أطفال - صحافة

الصفحة	الدورة	
١٤٥	٦	- تطوير برامج الطفل في الراديو والتلفزيون
٥٥	٤	- مجلة الطفل
		إعلام
		إعلام - آثار اجتماعية
		إعلام - آثار اقتصادية
		إعلام - إذاعة وتلفزيون
		إعلام - اشربة مسجلة
		إعلام - أطفال
		إعلام - إعلاميون
		إعلام - أنشطة
		إعلام - أهداف
		إعلام - بث مباشر
		إعلام - برامج توعية
		إعلام - تدريب
		إعلام - ترجمة فورية
		إعلام - تعاون دولي
		إعلام - تلوث بيئي
		إعلام - ثقافة

الصفحة	الدورة	
		إعلام - الرأى العام
		إعلام - رقابة
		إعلام - سياحة
		إعلام - شباب
		إعلام - صحافة
		إعلام - طاقة
		إعلام - عادات وتقالييد
		إعلام - قراءة
		إعلام - قوانين وتشريعات
		إعلام - قيم دينية
		إعلام - ميثاق الشرف
		إعلام - هيئات
		إعلام - وسائل اتصال
		إعلام - وكالات أنباء
٢٦٤	١٠	- أزمة الطاقة وأثرها على مستقبل الإعلام المرئى والمسموع
٤٤	٣	- الإطار العام للاستراتيجية الإعلامية
٧٢	٤	- اعداد الإعلاميين المتخصصين
٦٩	٤	- اعداد الإعلاميين المترجمين
١١٤	٦	- الاعلام والتنمية

الصفحة	الدورة	
٢٧	٢	- الإعلام الداخلى وأهدافه الاستراتيجية
٣١٢	١١	- الإعلام للشعب
٣١٥	١١	- إعلام الغد وثقة الجماهير
٣١٨	١١	- الإعلام المستقبلى للطفولة والشباب
١٠٥	٥	- الانتماء الوطنى والإعلام المستقبلى
٧٣	٤	- البث التليفزيونى المباشر
٨٤	٤	- التكامل بين مصر والسودان فى مجال الإعلام
١٧٨	٧	- التليفزيون المحلى ودوره المستقبلى
٢٣	٢	- تنمية القراءة عند الناشء
١٨٦	٨	- الجوانب الاخلاقية فى العمل الإعلامى
١٩٧	٨	- دور الإعلام فى التنمية
١٨٢	٧	- دور الإعلام المستقبلى فى مواجهة العادات والتقاليد
٢٦١	١٠	- ديمقراطية الإعلام والمستقبل
١١	١	- السياسة الإعلامية فى المرحلة القادمة
١١١	٦	- العطاء الإعلامى للثقافة
٥٩	٤	- العلاقة بين الثقافة والإعلام
١٠٩	٥	- مستقبل الإعلام التخصصى

الصفحة	الدورة	
٢٦٠	٩	- مشروع قومي للتدريب الإعلامي
١٠١	٥	- ملامح الخطة الإعلامية المواكبة لخطط التنمية
		- مواجهة الراديو والتلفزيون للأثار السلبية لانتشار الكاسيت
١٣٨	٦	والفيديو كاسيت
١٩٥	٨	- ميثاق الإعلام
		إعلام اجتماعي
		إعلام داخلي
		إعلام زراعي
		إعلام عمراني
		إعلام مرئي
		إعلام مصري
		إعلام معاصر
٢١٥	٩	- اقتصاديات الإعلام المرئي والمسموع في عصر الأقمار الصناعية
٢٩٧	١١	- الإنتاج الإعلامي والمنافسة الإقليمية والدولية
١٧٨	٧	- التلفزيون المحلي ودوره المستقبلي
٢٨٤	١١	- الخدمات والسلع الإعلامية في ظل التعاون العربي
٢٧٠	١١	- دور مصر في سياسة التعاون الإعلامي العربي

الصفحة	الدورة	
٢٦٦	١٠	- ديمقراطية الإعلام والمستقبل
١٠٠	٥	- ضوابط الإعلانات
١٠٩	٥	- مستقبل الإعلام التخصصى
٢٥٥	٩	- مستقبل الإعلام المصرى فى الخارج
٢٤٧	٩	- مستقبل الإعلان التليفزيونى
		أقمار صناعية
		أقمار صناعية - اتصالات
		أقمار صناعية - اتفاقات دولية
		أقمار صناعية - إذاعة وتليفزيون
		أقمار صناعية - استخدامات
		أقمار صناعية - إعداد هندسى
		أقمار صناعية - إعلام عربى
		أقمار صناعية - إعلام مرئى ومسموع
		أقمار صناعية - اقتصاديات
		أقمار صناعية - أنشطة
		أقمار صناعية - بث مباشر
		أقمار صناعية - برامج
		أقمار صناعية - تأجير

الصفحة	الدورة	
		أقمار صناعية - تعاون ثقافى
		أقمار صناعية - تعاون دولى
		أقمار صناعية - تكنولوجيا
		أقمار صناعية - خدمات
		أقمار صناعية - دول عربية
		أقمار صناعية - شبكات تحكم
		أقمار صناعية - قنوات
		أقمار صناعية - مؤسسات
٢١٥	٩	- اقتصاديات الإعلام المرئى والمسموع فى عصر الأقمار الإذاعية
٢٢٣	٩	- البث المباشر من الأقمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية
١١٨	٦	- البث المباشر والقمر الصناعى المصرى
٢٨٤	١١	- الخدمات والسلع الإعلامية فى ظل التعاون العربى
١٢٩	٦	- الخطوات التنفيذية بشأن القمر الصناعى المصرى
٢٧٠	١١	- دور مصر فى سياسة التعاون الإعلامى العربى
٢٠٢	٨	- سياسة قومية تجاه البث التليفزيونى المباشر
١٢٥	٦	- القمر الصناعى العربى (عربسات)

الصفحة	الدورة	
٢٢٩	٩	- مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الإعلامية
١٧٢	٧	- مستقبل الدراما فى الإذاعة والتلفزيون
		انتماء
		انتماء وطنى
		انتماء وطنى - إعلام
١٠٥	٥	- الانتماء الوطنى والإعلام المستقبلى
١٩٥	٨	- ربط ذكرى الشوامخ بالانتماء الوطنى
		انسان آلى
		انسان آلى - إعلام
٢٢٩	٩	- مستقبل العمالة الفنية والصناعات والخدمات الإعلامية
		انفتاح صحفى
		انفتاح صحفى - نول أفريقية
١٦٣	٦	- الانفتاح الصحفى على إفريقيا
		أوعية إخبارية
٢٠٦	٨	- مستقبل الخبر فى الصحافة والإذاعة والتلفزيون

الصفحة	الدورة
	ب
	بث تليفزيونى
	بث تليفزيونى - قصور انتشار
	بث فضائى
	بث فضائى - تكاليف
	بث فضائى - محطات إرسال
	بث مباشر
	بث مباشر - إعداد تكنولوجيا
	بث مباشر - أقمار صناعية
	بث مباشر - بث أوروبى
	بث مباشر - برامج تعليمية
	بث مباشر - بعثات تبشيرية
	بث مباشر - بعثات تعليمية
	بث مباشر - تربية الأبناء
	بث مباشر - حقوق الملكية الفنية

الصدقة	الدورة	
٢١٥	٩	- اقتصاديات الإعلام المرئي والمسموع فى عصر الأقمار الاذاعية
٧٣	٤	- البث التليفزيونى المباشر
٢٢٣	٩	- البث المباشر من الأقمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية
٧٥	٤	- الجوانب الفنية للإذاعات الفضائية المباشرة
٢٠٢	٨	- سياسة قومية تجاه البث التليفزيونى المباشر
		برامج أطفال
		برامج الأطفال - تطوير
		برامج الأطفال - تقييم
		برامج إعلامية
		برامج إعلامية - تبادل
		برامج إعلامية - توزيع
		برامج إعلامية - رقابة
		برامج إعلامية - مجالات
		برامج تليفزيونية
		برامج تليفزيونية - إعلان
		برامج تليفزيونية - تبادل
		برامج تليفزيونية - تسويق

الصفحة	الدورة	
		برامج تلفزيونية - شباب
		برامج تلفزيونية - طفولة
		برامج تلفزيونية - مقترحات
		برامج موسيقية
		برامج موسيقية - تخطيط
		برامج موسيقية - تطوير
٢١٨	١١	- الاعلام المستقبلى للطفولة والشباب
٢٩٧	١١	- الإنتاج الاعلامى والمنافسة الاقليمية والدولية
١٤٥	٦	- تطوير برامج الطفل فى الراديو والتلفزيون
١٥٣	٦	- تطوير البرامج الموسيقية فى الراديو والتلفزيون
٢٨٤	١١	- الخدمات والسلع الإعلامية فى ظل التعاون العربى
٢٤٧	٩	- مستقبل الإعلان التلفزيونى
٢٣٩	٩	- مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الإعلامية
		بحوث إعلامية
		بحوث إعلامية - تعاون
		بحوث إعلامية - تنشيط



الصفحة	الدورة	
٢٨٤	١١	- الخدمات والسلع الإعلامية في ظل التعاون العربى
		تثقيف الطفل
		تثقيف الطفل - إذاعة وتلفزيون
		تثقيف الطفل - برامج خاصة
١٤٥	٦	- تطوير برامج الطفل فى الراديو والتلفزيون
		تدريب إعلامى
		تدريب إعلامى - برامج
٢٦٠	٩	- مشروع قومى للتدريب الإعلامى
		تراث مصرى
٦٥	٤	- الحفاظ على التراث المصرى من التسجيلات الصوتية والمرئية

الصفحة	الدورة	
		تربية موسيقية
		تربية موسيقية - أهداف
		تربية موسيقية - برامج
١٥٣	٦	- تطوير البرامج الموسيقية فى الراديو والتلفزيون
		ترجمة
		ترجمة - منح دراسية
		ترجمة إعلامية
		ترجمة فورية
٦٩	٤	- إعداد الإعلاميين المترجمين
		تسجيلات صوتية
		تسجيلات صوتية - إعداد هندسى
		تسجيلات صوتية - تراث قومى
		تسجيلات مرئية
		تسجيلات مرئية - إعداد هندسى
		تسجيلات مرئية - تراث قومى
٦٦	٤	- التسجيلات الصوتية والمرئية من الناحية الهندسية
٦٥	٤	- الحفاظ على التراث المصرى من التسجيلات الصوتية والمرئية
		تعاون عربى
		تعاون عربى - إعلام
٢٨٤	١١	- الخدمات والسلع الإعلامية فى ظل التعاون العربى

الصفحة	الدورة	
		تعليم إعلامي
		تعليم إعلامي - تنظيم
		تعليم إعلامي - مشكلات
		تعليم إعلامي اكاديمي
٢٦٧	١٠	- وحدة التعليم الاعلامي
		تليفزيون
		تليفزيون - أخبار
		تليفزيون - استديوهات
		تليفزيون - استراتيجيات
		تليفزيون - إنتاج
		تليفزيون - بث فضائي
		تليفزيون - برامج ترفيهية
		تليفزيون - برامج موسيقية
		تليفزيون - تسويق
		تليفزيون - دراما
		تليفزيون - قنوات اتصال
		تليفزيون - محطات استقبال أرضية

الصفحة	الدورة	
		تليفزيون - مسلسلات
		تليفزيون - ملكية أدبية وفنية
١١٨	٦	- البث المباشر والقمر الصناعى المصرى
١٥٣	٦	- تطور البرامج الموسيقية فى الراديو والتليفزيون
١٧٨	٧	- التليفزيون المحلى ودوره المستقبلى
٧٥	٤	- الجوانب الفنية للإذاعات الفضائية المباشرة
١٢٩	٦	- الخطوات التنفيذية بشأن القمر الصناعى المصرى
٩٢	٥	- السياسة العامة للإنتاج المرئى والإذاعى
٢٠٢	٨	- سياسة قومية تجاه البث، التليفزيونى المباشر
٢٠٦	٨	- مستقبل الخبر فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون
		تمثيلات إذاعية
٦٤	٤	- المسئولية الاجتماعية للإذاعة المسموعة والمرئية
		ثقافة
		ثقافة - إعلام
		ثقافة - قيم تاريخية



الصفحة	الدورة	
		ثقافة - قيم روحية
		ثقافة - قيم فكرية
		ثقافة - قيم فنية
٥٩	٤	- العلاقة بين الثقافة والإعلام
		
		جامعات
		جامعات - تعليم إعلامي
٢٦٧	١٠	- وحدة التعليم الإعلامي
		جمعيات فنية
		جمعيات فنية - اتفاقيات
		جمعيات فنية - أنشطة
٢٢٣	٩	- البث المباشر من الأتمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية
		
		حديث إذاعي
١٨٠	٧	- الحديث الإذاعي والمستقبل

الصفحة	الدورة	
		حقوق إعلامية
		حقوق المؤلفين
		حقوق المؤلفين - حماية
		حقوق المؤلفين - قوانين
		حقوق المتلقى
		حقوق الملكية الفنية
		حقوق الملكية الفنية - إتفاقيات دولية
		حقوق الملكية الفنية - أعمار صناعية
		حقوق الملكية الفنية - بث مباشر
٢٢٣	٩	- البث المباشر من الأعمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية
٦١	٤	- الحقوق الإعلامية للمتلقى
		خدمات إعلامية
		خدمات إعلامية - تشغيل أوتوماتيكي
		خدمات إعلامية - عمالة فنية




الصفحة	الدورة	
		خدمات تليفزيونية
		خدمات تليفزيونية - أقمار صناعية
		خدمات تليفزيونية - تخطيط
		خدمات تليفزيونية - صعوبات
		خدمات صحفية
١٥٨	٦	- الاتصال الإعلامى بالمصريين فى الخارج
١٨	١	- تخطيط الخدمة التليفزيونية
١٧٠	٧	- الخدمات الصحفية المستقبلية
٢٣٩	٩	- مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الإعلامية
		خطط إعلامية
		خطط إعلامية - شباب
٤٩	٣	- الإعلام والشباب
		دراسات إعلامية
		دراسات إعلامية - إعلاميون
		دراسات إعلامية - تخطيط



الصفحة	الدورة	
٧٢	٤	- إعداد الاعلاميين المتخصصين
		دراما
		دراما - آثار اجتماعية
		دراما - إنتاج فنى
		دراما - تمثيلات
		دراما - طاقات فنية
		دراما - مصطلحات
		دراما إذاعية
		دراما تليفزيونية
		دراما تليفزيونية - مسلسلات
١٧٢	٧	- مستقبل الدراما فى الإذاعة والتلفزيون
		ديمقراطية الإعلام
٢٦١	١٠	- ديمقراطية الإعلام والمستقبل
		سياسات إعلامية
		سياسات إعلامية - إتصال جماهيرى




الصفحة	الدورة	
١١	١	سياسات إعلامية - إعلام متجول سياسات إعلامية - إعلام موجه سياسات إعلامية - إمكانات بشرية سياسات إعلامية - وسائل إعلام - السياسة الإعلامية فى المرحلة القادمة
		
٤٩	٣	شباب شباب - صحافة - الإعلام والشباب شبكات أقمار صناعية شبكات تليفزيونية شبكات فضائية
١٨	١	- تخطيط الخدمة التليفزيونية
٧٥	٤	- الجوانب الفنية للإذاعات الفضائية المباشرة
٢٠٢	٨	- سياسة قومية تجاه البث التليفزيونى المباشر شخصيات تاريخية شخصيات تاريخية - تكريم
١٩٥	٨	- ربط ذكرى الشوامخ بالانتماء الوطنى


الصفحة	الدورة	م
	صحافة	
	صحافة - اتصالات	
	صحافة - اتصالات تليفونية	
	صحافة - أخبار	
	صحافة - أدب	
	صحافة - إعلام	
	صحافة - تحرير	
	صحافة - تطور	
	صحافة - تعليم جامعي	
	صحافة - تكنولوجيا	
	صحافة - توزيع	
	صحافة - جاليات أجنبية	
	صحافة - حاسبات الكترونية	
	صحافة - حرية الرأي	
	صحافة - خدمات اجتماعية	
	صحافة - خدمات إعلامية	
	صحافة - خدمات ثقافية	

الصفحة	الدورة
	صحافة - دول إفريقية
	صحافة - طباعة
	صحافة - لغات أجنبية
	صحافة - مجلات
	صحافة - معلومات
	صحافة - مؤسسات
	صحافة - مواصلات
	صحافة - نقد
	صحافة - وسائل الإعلام
	صحافة أدبية
	صحافة الأقاليم
	صحافة الكترونية
	صحافة الشباب
	صحافة متخصصة
	صحافة مدرسية
	صحافة مصرية


الصفحة	الدورة	
٥٢	٣	- إعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة
٤٩	٣	- الإعلام والشباب
٣١٥	١١	- إعلام الغد وثقة الجماهير
١٦٣	٦	- الانفتاح الصحفى على افريقيا
١٨٦	٨	- الجوانب الأخلاقية فى العمل الإعلامى
١٧٠	٧	- الخدمات الصحفية المستقبلية
٢١١	٨	- السبق الصحفى والمسابقات الصحفية
٣٨	٢	- الصحافة والتطور التكنولوجى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠
٤٢	٢	- الصحافة المصرية باللغات الأجنبية
١٣٦	٦	- الطباعة الصحافية والمستقبل
٢١٣	٨	- العطاء الصحفى للأدب
٥٥	٤	- مجلة الطفل
٧٩	٤	- مستقبل الاتصال والمواصلات
١٣٢	٦	- مستقبل الخبر فى الإذاعة والصحافة ووكالات الانباء
٢٠٦	٨	- مستقبل الخبر فى الصحافة والإذاعة والتلفزيون
١٦٥	٧	- مستقبل الصحافة المتخصصة
١٦٧	٧	- مستقبل الصحافة المدرسية
٢٣٩	٩	- مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الإعلامية


الصفحة	الدورة	صحفيون
		صحفيون - إعداد
		صحفيون - تأهيل
		صحفيون - تخصصات
		صحفيون - سلوكيات
٢٥٨	١	- إعداد صحافي المستقبل
٥٢	٣	- إعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة
		ط
		طاقة
		طاقة - آثار
		طاقة - إحتياجات
		طاقة - إعلام
		طاقة - مصادر
		طاقة شمسية
٢٦٤	١٠	- أزمة الطاقة وأثرها على مستقبل الإعلام المرئي والمسموع
٢٣٩	٩	- مستقبل العمالة الفنية في الصناعات والخدمات الإعلامية
		ع
		عادات وتقاليد
		عادات وتقاليد - آثار سيئة

الصفحة	الدورة	
١٨٢	٧	<p>- دور الإعلام المستقبلى فى مواجهة العادات والتقاليد</p> <p>عمالة فنية</p> <p>عمالة فنية - أجور</p> <p>عمالة فنية - تدريب</p> <p>عمالة فنية - تشغيل</p> <p>عمالة فنية - خدمات إعلامية</p>
٢٣٩	٩	<p>- مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الإعلامية</p> <p></p> <p>فاكسميلى</p> <p>فيديو كاسيت</p> <p>فيديو كاسيت - إذاعة</p> <p>فيديو كاسيت - انتشار</p> <p>فيديو كاسيت - برامج توعية</p> <p>فيديو كاسيت - تأثيرات ضارة</p>

الصفحة	الدورة	
		فيديو كاسيت - تليفزيون
		فيديو كاسيت - رقابة
٢٣٩	٩	- مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الإعلامية
		- مواجهة الراديو والتليفزيون للكثار السلبية لانتشار الكاسيت
١٣٨	٦	والفيديو كاسيت
		
		قراءة
		قراءة - إعلام
		قراءة - تعليم
		قراءة - تنمية
		قراءة - حوافز
		قراءة - كتب
		قراءة - مناهج
		قراءة - نشء
		قراءة - وسائل الإعلام
٢٣	٢	- تنمية القراءة عند النشء

الصفحة	الدورة	
		قنوات قمرية
		قنوات قمرية - اقتصاديات
		قنوات قمرية - أقمار صناعية
٢١٥	٩	- اقتصاديات الإعلام المرئي والمسموع في عصر الأقمار الاذاعية
		ك
		كاسيت
		كاسيت - إنتاج فنى
		كاسيت - تجارة
		كاسيت - رقابة
		كاسيت - مستوى فنى
		- مواجهة الراديو والتلفزيون للكثار السلبية لانتشار الكاسيت
١٣٨	٦	والفيديو كاسيت
		كليات إعلامية
		كليات إعلامية - مناهج
٦٩	٤	- إعداد الإعلاميين المترجمين

الصفحة	الدورة	
		كوادر إعلامية
		كوادر إعلامية - تدريب
		كوادر إعلامية - تعاون عربي
٢٧٠	١١	- دور مصر في سياسة التعاون الإعلامي العربي
		
		لغات
		لغات - مستويات
		لغات - مصطلحات
		لغة إذاعية
		لغة إذاعية - برامج
		لغة إذاعية - تمثيلات
		لغة عربية عامية
		لغة عربية فصحي
٨٦	٥	- اللغة الإذاعية

الصفحة	الدورة	
		
		مترجمون
٦٩	٤	- إعداد الإعلاميين المترجمين
		مجتمعات مصرية
		مجتمعات مصرية - خدمات إعلامية
١٥٨	٦	- الاتصال الإعلامى بالمصريين فى الخارج
		مجلات
		مجلات متخصصة
		مجلات مدرسية
		مجلات الطفل
٥٥	٤	- مجلة الطفل
١٦٥	٧	- مستقبل الصحافة المتخصصة
١٦٧	٧	- مستقبل الصحافة المدرسية

الصفحة	الدورة	
		مسابقات صحفية
٢١١	٨	- السبق الصحفى والمسابقات الصحفية
		مسلسلات إذاعية
		مسلسلات إذاعية - أطفال
		مسلسلات إذاعية - تبادل
٦٨	٤	- المسلسلات الإذاعية
		مصنفات أدبية
		مصنفات أدبية - إتفاقية برن
		مصنفات أدبية - دول عربية
		مصنفات فنية
٢٢٣	٩	- البث المباشر من الأتمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية
		مكاتب إعلامية
		مكاتب إعلامية - دول أجنبية
		مكتبات
		مكتبات - تسجيلات
		مكتبات - أحداث تاريخية
		مكتبات - أغاني موسيقية
		مكتبات - تسجيلات علمية
		مكتبات - قراءات قرآنية

الصفحة	الدورة	مكتبات وثائقية
١٥٨	٦	- الاتصال الإعلامى بالمصريين فى الخارج
٦٥	٤	- الحفاظ على التراث المصرى من التسجيلات الصوتية والمرئية
		مؤسسات إعلامية
		مؤسسات إعلامية - تدريب
		مؤسسات إعلامية - قوانين
٢٦٧	١٠	- وحدة التعليم الإعلامى
		موسيقى
		موسيقى - برامج
		موسيقى عالمية
		موسيقى عربية
١٥٣	٦	- تطوير البرامج الموسيقية فى الراديو والتلفزيون
		مهندسون - طباعة
١٣٦	٦	- الطباعة الصحافية والمستقبل


الصفحة	الدورة	
		٥
		نشء
		نشء - قراءة
٢٣	٢	- تنمية القراءة عند النشء
		٦
		وسائل الاتصال
		وسائل الاتصال - أنواع
		وسائل الاتصال - تكنولوجيا
		وسائل الاتصال - عبادات
		وسائل الاتصال - صحافة
		وسائل الإعلام
١٨٦	٨	- الجوانب الأخلاقية فى العمل الاعلامى
٦٤	٤	- المسئولية الاجتماعية للاذاعة المسموعة والمرئية


الصفحة	الدورة	وكالات الأنباء
		وكالات الأنباء - أخبار
		وكالات الأنباء - تطور
١٣٢	٦	- مستقبل الخبر في الاذاعة والصحافة ووكالات الأنباء

القسم الثاني : الفنون

الصفحة	الدورة	
		أثار
		أثار - حماية
		- الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية
٤٤٩	١٠	بالمدينة المصرية
		آلات موسيقية
		آلات موسيقية - إنتاج
		آلات موسيقية - أنواع
		آلات موسيقية - تسويق
		آلات موسيقية - تعليم
٤٤٠	٨	- حول صناعة الآلات الموسيقية
		أدب شعبى
		أدب شعبى - مصر والسودان
٣٦٤	٤	- نحو إطار للتكامل بين مصر والسودان فى مجالات الفنون
		استوديوهات سينمائية
٣٢٣	١	- السينما فى مصر .. واقعها ومستقبلها
		أغانى
		أغانى - أثار اجتماعية

الصفحة	الدورة	
		أغاني - أداء صوتي
		أغاني - أداء موسيقي
		أغاني - ثقافة فنية
		أغاني - سلوكيات
		أغاني - فنون
		أغاني شعبية
٤٧٤	١٠	- سياسة النهوض بالأغنية
٣٨٠	٥	- الفنون الشعبية المصرية
		أفلام
		أفلام أجنبية
		أفلام تسجيلية
		أفلام تسجيلية - إنتاج
		أفلام تسجيلية - تخصص
		أفلام سينمائية - رقابة
٣٤٧	٣	- الرقابة على المصنفات الفنية
٣٢٣	١	- السينما في مصر .. واقعها ومستقبلها
٣٩٦	٥	- الفيلم التسجيلي وتطويره
٤٢٨	٧	- الفيلم التسجيلي ومستقبله
		أمثال شعبية
٣٦٤	٤	- نحو اطار للتكامل بين مصر والسودان في مجالات الفنون
		إنتاج سينمائي
		إنتاج سينمائي - إحصائيات
		إنتاج سينمائي - اقتصاديات

الصفحة	الدورة	
		انتاج سينمائى - تخطيط
٣٢٣	١	- السينما فى مصر .. واقعها ومستقبلها
٣٥٧	٤	- السينما ودورها فى التعليم والثقافة
٣٥٠	٣	- مستقبل صناعة السينما
		أوبرا
٣٩٠	٥	- المسرح الغنائى المصرى ومستقبله
		
		بيئه عمرانية
		بيئه عمرانية - تراث
		بيئه عمرانية - حماية
		- الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئه العمرانية والمعمارية
٤٤٩	١٠	بالمدينة المصرية

الصفحة	الدورة	
		
		تخطيط عمرانى
		تخطيط عمرانى - تشريعات
		تخطيط عمرانى - تمويل
		- الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية
٤٤٩	١٠	بالمدينة المصرية
٣٤١	٣	- العمارة المصرية والدولة
		تربية فنية
		تربية فنية - تدريس
		تربية مسرحية
		تربية موسيقية
٤٥٨	١٠	- دور التربية الفنية فى تكوين إنسان الغد
٣٣٧	٢	- الموسيقى والنهوض بها فى مصر
٤٣١	٨	- النهوض بالمسرح المدرسى والجامعى
		تعليم
		تعليم - آلات موسيقية
		تعليم - سلوكيات
		تعليم موسيقى

الصفحة	الدورة	
٤٤٠	٨	- حول صناعة الآلات الموسيقية
٣٧٤	٥	- الفنون التشكيلية وتنمية الحس الجمالى
٣٥٥	٣	- الموسيقى العسكرية وإسهامها فى خطة تثقيف جماهيرية
٣٦٧	٤	- الموسيقى فى مرحلتى التعليم العام والجامعى
٣٣٧	٢	- الموسيقى والنهوض بها فى مصر
		تليفزيون
		تليفزيون - برامج فنية
		تليفزيون - توعية فنية
		تليفزيون - وسائل تعليمية
٣٦٢	٤	- دور التليفزيون فى نشر الفنون



ثقافة

ثقافة - مسرح غنائى

ثقافة جماهيرية



ثقافة جماهيرية - أجهزة

ثقافة جماهيرية - أنشطة

الصفحة	الدورة	
		ثقافة جماهيرية - خدمات
		ثقافة جماهيرية - قصور الثقافة
		ثقافة جماهيرية - مسارح
		ثقافة جماهيرية - موسيقى
		ثقافة سينمائية
		ثقافة فنية
		ثقافة فنية - أغاني
٢٩٨	٦	- تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية
٤١٠	٦	- تطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية
٤١٩	٧	- دعم وتطوير أنشطة الثقافة الجماهيرية
٤٥٨	١٠	- دور التربية الفنية فى تكوين إنسان الغد
٤٧٤	١٠	- سياسة النهوض بالأغنية
٢٥٧	٤	- السينما ودورها فى التعليم والثقافة
٢٧٤	٥	- الفنون التشكيلية وتنمية الحس الجمالى
٢٩٠	٥	- المسرح الغنائى المصرى ومستقبله


الصفحة	الدورة	
		ح
		حرف بيئية
		حرف بيئية - إعلام
		حرف بيئية - اقتصاد
		حرف بيئية - تعليم
		حرف بيئية - سياحة
		حرف بيئية - فنون شعبية
٤٤٢	٩	- الفنون الشعبية والتشكيلية وتنمية إنتاجات حرف البيئة
		حماية الآثار
		حماية الآثار - هياكل
		- الحفاظ على القيم الحضارية في البيئة العمرانية والمعمارية
٤٤٩	١٠	بالمدينة المصرية
		خ
		خدمات موسيقية
		خدمات موسيقية - تطوير
٤١٠	٦	- تطوير النشاط الموسيقي بالثقافة الجماهيرية

الصفحة	الدورة	سينما
		سينما
		سينما - أجهزة تعليمية
		سينما - إدارة
		سينما - تطوير
		سينما - تعليم
		سينما - تمويل
		سينما - توزيع
		سينما - ثقافة
		سينما - رقابة
		سينما - شركات
		سينما - صناعة
		سينما - ضرائب
		سينما - قطاع عام
		سينما - نقد فنى

الصفحة	الدورة	
٤٦٨	١٠	- سياسة تطوير السينما المصرية
٣٢٣	١	- السينما فى مصر . . واقعها ومستقبلها
٣٥٧	٤	- السينما ودورها فى التعليم والثقافة
٣٥٠	٣	- مستقبل صناعة السينما
		
		شباب
		شباب - أنشطة
		شباب - رعاية فنية
		شباب - رعاية موسيقية
٤١٤	٧	- رعاية الشباب فى مجال الفنون والموسيقى
		
		صناعات بيئية
		صناعات بيئية - تنمية
٤٤٢	٩	- الفنون الشعبية والتشكيلية وتنمية إنتاجات حرف البيئة

الصفحة	الدورة	
		ع
		عادات وتقاليد
		عادات وتقاليد - بيئة ثقافية
		عادات وتقاليد - موسيقى
٤٤٦	١	- أثر الموسيقى فى العادات والتقاليد
		عروض سينمائية
		عروض سينمائية - قوانين وتشريعات
٣٥٠	٣	- مستقبل صناعة السينما
		عمارة
		عمارة - تخطيط
		عمارة - فنون
٢٢٣	٢	- التخطيط للعمارة والفنون التشكيلية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠
٣٤١	٣	- العمارة المصرية والدولة
		فنون
		فنون - أغانى
		فنون - تراث

الصفحة	الدورة	
		فنون - سلوكيات
		فنون تشكيلية
		فنون تشكيلية - إعلام
		فنون تشكيلية - ثقافة
		فنون تشكيلية - ضرائب
		فنون تشكيلية - كتب
		فنون تشكيلية - متاحف
		فنون تشكيلية - مسابقات
		فنون تشكيلية - مصطلحات
		فنون تشكيلية - معارض
		فنون شعبية
		فنون شعبية - سياحة
٣٣٣	٢	- التخطيط للعمارة والفنون التشكيلية في مصر حتى عام ٢٠٠٠
		- دعم وتطوير أنشطة الثقافة الجماهيرية في مجال الفنون
٤١٩	٧	التشكيلية
٤٧٤	١٠	- سياسة التهوض بالأغنية

الصفحة	الدورة	
٣٧٤	٥	- الفنون التشكيلية وتنمية الحس الجمالى
٣٨٠	٥	- الفنون الشعبية المصرية
٤٤٢	٩	- الفنون الشعبية والتشكيلية وتنمية انتاجيات حرف البيئية
٣٦٤	٤	- نحو إطار للتكامل بين مصر والسودان فى مجالات الفنون
٣٤٣	٣	- وسائل النهوض بالفنون التشكيلية
		فيديو
		فيديو - آثار اجتماعية
		فيديو - إنتاج
		فيديو - أندية
		فيديو - رقابة
		فيديو - سلوكيات
		فيديو - وسائل تعليمية
٤٠٤	٦	- ترشيد إنتاج واستخدام مسجلات الفيديو
		
		قصور ثقافة
		قصور ثقافة - خدمات موسيقية
		قصور ثقافة - مسارح

الصفحة	الدورة	
٣٩٨	٦	- تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية
٤١٠	٦	- تطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية
٤١٩	٧	- دعم وتطوير أنشطة الثقافة الجماهيرية



كاسيت موسيقى

كاسيت موسيقى - إنتاج

كاسيت موسيقى - ترشيد

كاسيت موسيقى - توزيع

كاسيت موسيقى - قوانين وتشريعات

٣٧١ ٤ - ترشيد إنتاج الكاسيت الموسيقى وتوزيعه



مأثورات شعبية


مأثورات شعبية - جمع

الصفحة	الدورة	
٣٠٨	٥	- الفنون الشعبية المصرية متاحف فنية
٣٧٤	٥	- الفنون التشكيلية وتنمية الحس الجمالى مدارس موسيقية مدارس موسيقية - تثقيف مدارس موسيقية - خريجون مدارس موسيقية - معلمون
٣٥٥	٣	- الموسيقى العسكرية وإسهامها فى خطة تثقيف جماهيرية
٣٦٧	٤	- الموسيقى فى مرحلتى التعليم العام والجامعى مدن مدن - بيئته عربية مدن - تخطيط مدن - تراث تاريخى مدن - تراث عمرانى
٣٣٣	٢	- التخطيط للعمارة والفنون التشكيلية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ - الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية
٤٤٩	١٠	بالمدينة المصرية مسارح مسارح - إنشاء مسارح - تخطيط

الصفحة	الدورة	
		مسارح - تصميم معمارى
		مسارح - قطاع خاص
		مسرح تعليمى
		مسرح تليفزيونى
		مسرح جامعى
		مسرح جماهيرى
		مسرح الطفل
		مسرح عمالى
		مسرح غنائى
		مسرح مدرسى
٣٩٨	٦	- تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية
٣٦٤	١٠	- سياسة تطوير مسارح القطاع الخاص
٣٣٠	٢	- المسرح والدولة
٣٨٧	٥	- مسرح الدولة والمجتمع
٤٨٧	٨	- نحو عمارة مسرحية للمسرح
٤٠١	٦	- النهوض بمسرح الطفل

الصفحة	الدورة	
٤٣٤	٨	- النهوض بالمسرح العمالى
٤٣١	٨	- النهوض بالمسرح المدرس والجامعى
		مسرحيات
		مسرحيات - تأليف
		مسرحيات - تمويل
		مسرحيات - عائد اقتصادى
		مسرحيات - عروض
		مسرحيات أطفال
		مسرحيات أطفال - تأليف
		مسرحيات غنائية
٣٣٠	٢	- المسرح والدولة
٣٨٧	٥	- مسرح الدولة والمجتمع
٣٩٠	٥	- المسرح الغنائى المصرى ومستقبله
٤٠١	٦	- النهوض بمسرح الطفل
		مصنفات فنية
		مصنفات فنية - رقابة
٣٤٧	٣	- الرقابة على المصنفات الفنية
		معاهد سينمائية
٤٦٨	١٠	- سياسة تطوير السينما المصرية

الصفحة	الدورة	
٣٢٣	١	- السينما فى مصر .. واقعها ومستقبلها
		موسيقى
		موسيقى - تدريس
		موسيقى - تراث
		موسيقى - ثقافة جماهيرية
		موسيقى - طقوس دينية
		موسيقى - عادات وتقاليد
		موسيقى - فنون شعبية
		موسيقى - مسابقات
		موسيقى عالمية
		موسيقى عربية
		موسيقى عسكرية
٤٤٦	٩	- أثر الموسيقى فى العادات والتقاليد
		- تدريس مادة الموسيقى فى مراحل التعليم المختلفة فى العام
٣٧٠	٤	الدراسى ٨١ / ١٩٨٢
٤١٠	٦	- تطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية
٣٥٥	٣	- الموسيقى العسكرية وإسهامها فى خطة تثقيف جماهيرية
٣٦٧	٤	- الموسيقى فى مرحلتى التعليم العام والجامعى

الصفحة	الدورة	
٢٢٧	٢	- الموسيقى والنهوض بها فى مصر
		
		نقابات فنية
٤٥٨	١٠	- دور التربية الفنية فى تكوين إنسان الغد

المحتوى

الصفحة	تقديم
٢	
	١ - الإعلام
	الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠
١١	السياسة الاعلامية فى المرحلة القادمة
١٨	تخطيط الخدمة التليفزيونية
	الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١
٢٣	تنمية القراءة عند النشء
٢٥	حول تنمية القراءة عند النشء
٢٧	الاعلام الداخلى وأهدافه الاستراتيجية
٣٦	قنوات الاذاعة فى مصر .. تصور مستقبلى حتى عام ٢٠٠٠
٣٨	الصحافة والتطور التكنولوجى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠
٤٢	الصحافة المصرية باللغات الأجنبية
	الدورة الثالثة ١٩٨١ - ١٩٨٢
٤٤	الاطار العام للاستراتيجية الاعلامية
٤٩	الاعلام والشباب
٥٢	إعداد الصحفيين لمواجهة تطورات الصحافة
	الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
٥٥	مجلة الطفل
٥٩	العلاقة بين الثقافة والاعلام
٦١	الحقوق الاعلامية للمتلقى

٦٤	المسؤولية الاجتماعية للإذاعة المسموعة والمرئية
٦٥	الحفاظ على التراث المصرى من التسجيلات الصوتية والمرئية
٦٦	التسجيلات الصوتية والمرئية من الناحية الهندسية
٦٨	المسلسلات الإذاعية
٦٩	إعداد الاعلاميين المترجمين
٧٢	إعداد الاعلاميين المتخصصين
٧٣	البث التلفزيونى المباشر
٧٥	الجوانب الفنية للإذاعات الفضائية المباشرة
٧٩	مستقبل الاتصال والمواصلات
٨١	هياكل الاتصال فى خدمة التنمية الشاملة
٨٤	التكامل بين مصر والسودان فى مجالات الاعلام
	الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤
٨٦	اللغة الإذاعية
٩٢	السياسة العامة للإنتاج المرئى والإذاعى
٩٨	ميثاق الشرف الإذاعى
١٠٠	ضوابط الاعلانات
١٠١	ملامح الخطة الاعلامية المواكبة لخطط التنمية
١٠٥	الانتماء الوطنى والاعلام المستقبلى
١٠٩	مستقبل الاعلام التخصصى
	الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥
١١١	العطاء الاعلامى للثقافة
١١٤	الاعلام والتنمية
١١٨	البث المباشر والقمر الصناعى المصرى
١٢٥	القمر الصناعى العربى (عربسات)

١٢٩	الخطوات التنفيذية بشأن القمر الصناعى المصرى
١٣٢	مستقبل الخبر فى الاذاعة والصحافة ووكالات الأنباء
١٣٦	الطباعة الصحافية والمستقبل
١٣٨	مواجهة الراديو والتلفزيون للأثار السلبية لانتشار الكاسيت والفيديو كاسيت
١٤٥	تطوير برامج الطفل فى الراديو والتلفزيون
١٥٣	تطوير البرامج الموسيقية فى الراديو والتلفزيون
١٥٨	الاتصال الاعلامى بالمصريين فى الخارج
١٦٣	الانفتاح الصحفى على افريقيا
	الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦
١٦٥	مستقبل الصحافة المتخصصة
١٦٧	مستقبل الصحافة المدرسية
١٧٠	الخدمات الصحفية المستقبلية
١٧٢	مستقبل الدراما فى الاذاعة والتلفزيون
١٧٨	التلفزيون المحلى ودوره المستقبلى
١٨٠	الحديث الإذاعى والمستقبل
١٨٢	دور الاعلام المستقبلى فى مواجهة العادات والتقاليد
	الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧
١٨٦	الجوانب الأخلاقية فى العمل الاعلامى
١٩٥	ربط ذكرى الشوامخ بالانتماء الوطنى

١٩٧	دور الاعلام فى التنمية
٢٠٢	سياسة قومية تجاه البث التليفزيونى المباشر
٢٠٦	مستقبل الخبر فى الصحافة والاذاعة والتليفزيون
٢١١	السبق الصحفى والمسابقات الصحفية
٢١٣	العطاء الصحفى للأدب
الدورة التاسعة ١٩٨٧ - ١٩٨٨	
٢١٥	اقتصاديات الاعلام المرئى والمسموع فى عصر الأتمار الاذاعية
٢٢٣	البث المباشر من الأتمار الصناعية وحقوق الملكية الفنية والأدبية
٢٣٩	مستقبل العمالة الفنية فى الصناعات والخدمات الاعلامية
٢٤٧	مستقبل الاعلان التليفزيونى
٢٥٥	مستقبل الاعلام المصرى فى الخارج
٢٥٨	إعداد صحافى المستقبل
٢٦٠	مشروع قومى للتدريس الاعلامى
الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩	
٢٦١	ديمقراطية الاعلام والمستقبل
٢٦٤	أزمة الطاقة وأثرها على مستقبل الاعلام المرئى والمسموع
٢٦٧	وحدة التعليم الاعلامى
الدورة الحادية عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠	
٢٧٠	دور مصر فى سياسة التعاون الاعلامى العربى

٢٨٤	الخدمات والسلع الاعلامية في ظل التعاون العربي
٢٩٧	الانتاج الاعلامي والمنافسة الاقليمية والدولية
٣١٢	الاعلام للشعب
٣١٥	اعلام الغد وثقة الجماهير
٣١٨	الاعلام المستقبلي للطفولة والشباب

٢ - الفنون

الدورة الأولى ١٩٧٩ - ١٩٨٠

٣٢٣	السينما في مصر .. واقعها ومستقبلها
-----	------------------------------------

الدورة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١

٣٣٠	المسرح والدولة
٣٣٣	التخطيط للعمارة والفنون التشكيلية في مصر حتى عام ٢٠٠٠
٣٣٧	الموسيقى والنهوض بها في مصر

الدورة الثالثة ١٩٨١ - ١٩٨٢

٣٤١	العمارة المصرية والدولة
٣٤٣	وسائل النهوض بالفنون التشكيلية
٣٤٧	الرقابة على المصنفات الفنية
٣٥٠	مستقبل صناعة السينما
٣٥٥	الموسيقى العسكرية واسهامها في خطة تثقيف جماهيرية

الدورة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٣٥٧	السينما ودورها في التعليم والثقافة
٣٦٢	دور التلفزيون في نشر الفنون
٣٦٤	نحو اطار للتكامل بين مصر والسودان في مجالات الفنون
٣٦٧	الموسيقى في مرحلتى التعليم العام والجامعى

٣٧٠. تدريس مادة الموسيقى فى مراحل التعليم المختلفة فى العام الدراسى ٨١ / ١٩٨٢
- ٣٧١ ترشيد انتاج الكاسيت الموسيقى وتوزيعه
- الدورة الخامسة ١٩٨٣ - ١٩٨٤
- ٣٧٤ الفنون التشكيلية وتنمية الحس الجمالى
- ٣٨٠ الفنون الشعبية المصرية
- ٣٨٧ مسرح الدولة والمجتمع
- ٣٩٠ المسرح الغنائى المصرى ومستقبله
- ٣٩٦ الفيلم التسجيلى وتطويره
- الدورة السادسة ١٩٨٤ - ١٩٨٥
- ٣٩٨ تطوير مسرح الثقافة الجماهيرية
- ٤٠١ النهوض بمسرح الطفل
- ٤٠٤ ترشيد انتاج واستخدام مسجلات الفيديو
- ٤١٠ تطوير النشاط الموسيقى بالثقافة الجماهيرية
- الدورة السابعة ١٩٨٥ - ١٩٨٦
- ٤١٤ رعاية الشباب فى مجال الفنون والموسيقى
- ٤١٩ دعم وتطوير أنشطة الثقافة الجماهيرية
- ٤٢٨ الفيلم التسجيلى ومستقبله
- الدورة الثامنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧
- ٤٣١ النهوض بالمسرح المدرسى والجامعى
- ٤٣٤ النهوض بالمسرح العمالى
- ٤٣٧ نحو عمارة مصرية للمسرح
- ٤٤٠ حول صناعة الآلات الموسيقية

الدورة التاسعة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

٤٤٢ الفنون الشعبية التشكيلية وتنمية انتاجيات حرف البيئة

٤٤٦ أثر الموسيقى فى العادات والتقاليد

الدورة العاشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

٤٤٩ الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية

٤٥٨ دور التربية الفنية فى تكوين انسان الغد

٤٦٤ سياسة تطوير مسارح القطاع الخاص

٤٦٨ سياسة تطوير السينما المصرية

٤٧٤ سياسة النهوض بالأغنية

* * *

٤٧٩ الكشف الموضوعى

مطبوعات
المجالس القومية المتخصصة
- ٢٥٦ -

القاهرة
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
- المجلد التاسع : العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
- المجلد العاشر : الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
- المجلد الحادى عشر : الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية .
- المجلد الثانى عشر : الاعلام - الفنون .

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974)
- The National Council for Culture, Literature and Information (1978)
- The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي .

وتتكون من :

- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام (سنة ١٩٧٨) .
- المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩) .

Supervisor General : Dr Mohamed Abdel Kader Hatem

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor :

Mr. Talaat Hammad

الأمين العام : المستشار طلعت حماد

العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة. Egypt. Cairo. Nile Corniche St. , 1113 Address:

